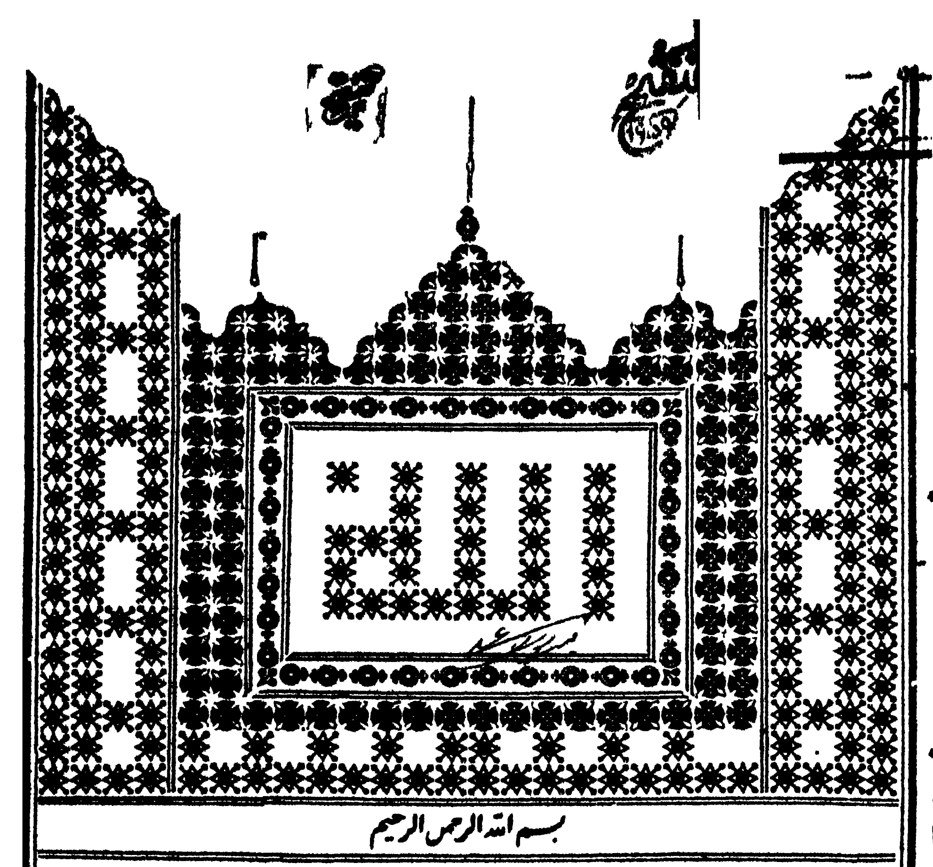
الجزء الثالث من حاشية العلامة الصبان
على شرح العلامة الاشمونى على
ألفية الامام ابن مالك نفعنا
الله بهم والمسلمين
آمين

﴿وبهامشه بعض تقريرات للعالم العلامة الشيخ أحمد الرفاعى المالكى حفظه الله﴾

﴿الطبعة الاولى﴾
(بالمطبعة الخيريه المنشأة بحوش عطى بجماليه)
(مصر المحميه سنة ١٣٠٥)
﴿هجريه﴾



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الصفة المشبهة باسم الفاعل﴾

أى المتعدى لواحد كما يعلم مما يأتى (قوله صفة استحسن الخ) تعريف بالخاصة فهو رسم وأورد عليه صور امتناع الجر الآتية فى قوله ولا تجرر بها الخ وصور ضعفه فان الصفة المشبهة فى جميع هذه الصور لا يستحسن جر الفاعل بها وأجيب بأن المراد استحسان الجر بنوعها وان لم يكن بشخصها وأجيب أيضا عن الثانى بأن المراد بالاستحسان خلاف الاستقباح ولا استقباح فى الضعيف وان قو بل بالحسن بناء على أن المراد بالحسن خلاف القبيح والضعيف وأما قسم القبيح فلا جر فيه ولو سلم فقد علم جوابه اه سم وقوله ولو سلم أى أن من القبيح ما هو جر وفى التوضيح أن كاتب الاب بالجر قبيح وهو مبنى على جواز الاضافة فى المثال كما يأتى (قوله معنى) أى فى المعنى أو من جهة المعنى لا اللفظ لما يأتى فى الشرح (قوله المشبهة اسم الفاعل) بنصب اسم على المفعولية وجره بالاضافة (قوله عن اسم الفاعل) اعترض بأن المقصود بالتعريف تمييز الصفة المشبهة عما عداها من اسم الفاعل وغيره كما هو شأن سائر التعاريف وأجيب بأن تخصيصه بالذكر لشدة اشتباهها به لاشتراكهما فى كثير من الصيغ والاحوال (قوله وقصد ثبوت معناه) فان لم يقصد باللازم الثبوت بل الحدوث فليس صفة مشبهة سم (قوله صار منها) قال سم ظاهره أنه حينئذ يستحسن جر فاعله ويرد عليه أن صاحب التوضيح صرح بقبح الاضافة فى قولك زيد كاتب الاب والمخلص من ذلك أن يراد بالاستحسان مطلق الجواز والصحة اه وعندى فى الايراد والجواب نظر بل كلاهما سهو عما فرض الشارح الكلام فيه وهو اسم فاعل اللازم لان كتب متعد و بفرض عدم هذا الفرض فما تقدم من أن المراد استحسان الجر بنوعها يخلص من ذلك أيضا فتنبه (قوله وان كان متعديا) أى لواحد لما سبق من أن المتعدى لاكثر تمتنع اضافته الى الفاعل اجماعا (قوله أن الجمهور على منع ذلك فيه) أى وان قصد ثبوته ومن القليل من أجاز بشرط قصد الثبوت وأمن اللبس بالاضافة الى

المفعول

﴿الصفة المشبهة باسم الفاعل﴾

(صفة استحسن جر فاعل * معنى بها المشبهة اسم الفاعل) أى تميز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها باضافتها اليه فان اسم الفاعل لا يحسن فيه ذلك لانه ان كان لازما وقصد ثبوت معناه صار منها وانطلق عليه اسمها وان كان متعديا فقد سبق أن الجمهور على منع ذلك فيه فلا استحسان ﴿تنبيهان﴾ الاول انما قيد الفاعل بالمعنى

(قوله وأجيب) أو يقال انه على مذهب الاقدمين من المناطقة ولا يرد ان الرسم لا يشمل اسم المفعول اذا كان صفة مشبهة لما مر من ان مرفوعه فاعل على ما فيه أو تسامح فى قوله فاعل بأن أراد به ما يشمل النائب

لانه لاتضاف الصفة اليه الا بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير الموصوف فلم يبق فاعلا الا من جهة المعنى * الثانى وجه الشبه بينها و بين اسم الفاعل أنها تدل على حدث ومن قام به وانها تؤنث وتثنى وتجمع ولذلك حملت عليه فى العمل وعاب الشارح التعريف المذكور بأن استحسان الاضافة الى الفاعل لايصلح لتعريفها وتمييزها عما عداها لان العلم به موقوف على العلم بكونها صفة مشبهة وعرفها بقوله ماصيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث الى الموصوف به دون افادة معنى الحدوث وقد يقال ان العلم باستحسان الاضافة موقوف على المعنى لا على العلم بكونها صفة مشبهة فلا دور أو ان قوله المشبهة اسم الفاعل مبتدأ وقوله صفة استحسن الى آخره خبر وقوله (وصوغها من لازم لحاضر) الى آخره عطف عليه لتتميم التعريف أى ومما تتميز به الصفة المشبهة أيضا عن اسم الفاعل أنها لاتصاغ قياسا الا من فعل لازم كطاهر من طهر وجميل من جمل وحسن من حسن وأما رحيم وعليم ونحوهما فقصور على السماع بخلافه فانه يصاغ من اللازم كقائم ومن المتعدى كضارب وأنها لاتكون الا لمعنى الحاضر الدائم دون الماضى المنقطع والمستقبل

المفعول كالمصنف ومنهم من أجاز بشرط قصد الثبوت وحذف المفعول اقتصارا وعلى الجواز فهو أيضا من الصفة المشبهة على ماذكره شيخنا والبعض وفيه أنه لا يلزم من التجويز الاستحسان وحينئذ لايدخل فى تعريف الصفة الا اذا قالوا بالاستحسان اللهم الا أن يراد بالاستحسان مطلق الجواز أو الاستحسان فى الجملة واسم الفاعل يستحسن جر فاعله به فى الجملة أى فى بعض الصور وذلك اذا كان لازما (قوله لانه لاتضاف الخ) قضية هذا التوجيه أن التقييد لبيان الواقع سم (قوله تدل على حدث) أى معنى متعلق بالغير (قوله وأنها تؤنث) أى بالتاء أى غالبا وقوله وتجمع أى جمع سلامة لمذكر أى غالبا وانما قلنا ذلك لانه لا يقال فى نحو أبيض أبيضة ولا أبيضون ولا فى نحو غضبان غضبانون كما يقال ضاربة وضاربون مع عمل أفعل فعلاء وفعلان فعلى عمل سائر الصفات المشبهة (قوله وعاب الشارح التعريف الخ) يعنى أنه عابه بلزوم الدور وتقريره أن العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان اضافتها الى الفاعل واستحسان اضافتها الى الفاعل متوقف على العلم بكونها صفة مشبهة فجاء الدور ورد فعه الشارح بما حاصله منع توقف الاستحسان على العلم بل انما يتوقف على النظر فى معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حول اسنادها عنه الى ضمير الموصوف لايكون فيه لبس ولا قبح فتحسن حينئذ الاضافة (قوله ماصيغ لغير تفضيل الخ) قال يس نقلا عن ابن هشام فيه نظر لاقتضائه أن نحو زيد حسن صفة مشبهة والنحاة لا يسمونها مشبهة الا اذا خفضت أو نصبت وهذا وارد على حد الناظم أيضا اه وفيه نظر لعدهم من أحوال الصفة المشبهة رفعها معمولها نحو زيد حسن وجهه وهذا يقتضى تسميتها صفة مشبهة فى هذه الحالة (قوله من فعل لازم) أى من مصدره والتقييد باللزوم مبنى على مذهب الجمهور من منع اجراء اسم فاعل المتعدى لواحد عند قصد ثبوته مجرى حسن الوجه كما مر (قوله دون افادة معنى الحدوث) أفاد شيخنا السيد عن التسهيل وشرحه للدمامينى أنه اذا قصد حدوث الصفة المشبهة فى الماضى أو الاستقبال حولت الى فاعل فتقول فى عفيف وشريف وحسن عاف وشارف وحاسن أمس أو غدا اه والظاهر أن الامر كذلك اذا قصد حدوثها فى الحال كما يدل عليه اطلاق قول المصرح ما نصه اذا أردت ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقول حاسن واذا أردت حدوثه قلت حاسن ولا تقول حسن قاله الشاطبى وغيره اه ثم راجعت الدمامينى فرأيته صرح بما استظهرته (قوله أو ان قوله الخ) بكسر ان لانه معطوف على مقول القول واعترض بان الاعراب على الاول كذلك فلا يخلص بمجرده من الاشكال وأجاب البعض بان مراده أن كلام الناظم من حيز الاخبار والحكم لا التعريف قال ولا ينافيه قوله بعد ذلك عطف عليه لتمام التعريف لانه بالنسبة الى الاول لا الى الثانى (قوله وقوله وصوغها الخ) المتبادر من عبارته أن هذا من تتمة الجواب الثانى والظاهر أنه لا يتوقف عليه وأن العطف أولى فقط وأن الاستئناف جائز (قوله من لازم) أى من مصدر فعل لازم أصالة أو عروضا كما فى رحمن ورحيم وعليم فانها لازمة بالتنزيل أو النقل الى فعل بالضم أفاده سم فقول الشارح وأما رحيم وعليم ونحوهما فقصور على السماع لا يتم الا اذا أريد اللزوم أصالة فقط (قوله بخلافه) أى اسم الفاعل (قوله الدائم) فيه اشارة الى أن المراد بالحاضر فى عبارة المصنف الدائم لا الحال فقط لان الصفة المشبهة للدوام فلا يعترض على المصنف بأنه ترك قيد الدوام أو يقال هو مأخوذ من قوله كطاهر القلب بجعله قيدا لقوله لحاضر والمراد بالدوام الثبوت فى الازمنة الثلاثة قال يس نقلا عن غيره ودلالة الصفة المشبهة على الدوام عقلية لا وضعية لانها لما لم تدل على التجدد ثبت لها الدوام بمقتضى العقل اذ الاصل فى كل ثابت دوامه اه ويوافقه قول الدمامينى نقلا عن الرضى كما أن الصفة المشبهة ليست موضوعة للحدوث ليست موضوعة للثبوت فى جميع الازمنة فليس معنى حسن فى الوضع الا ذو حسن سواء كان فى بعض الازمنة أو جميعها ولا دليل فى اللفظ على أحد القيدين لكن لما أطلق ذلك

ولم يكن بعض الازمنة أولى من بعض كان اللفظ ظاهرا فى الاتصاف بالحسن فى جميع الازمنة الا أن تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها نحو كان زيد حسنا فقبح أو سيصير حسنا أو هو الآن فقط حسن لظهوره فى الاستمرار ليس وضعيا اه ومنه يؤخذ حل قول الشارح وانها لا تكون الا للمعنى الخ على حالة الاطلاق هذا وعبارة الشارح فى شرح قول الناظم وعمل اسم فاعل المعدى الخ تقتضى أنها وضعية فتدبر (قوله بخلافه) أى اسم الفاعل فانه يكون للماضى المنقطع وللحال وللمستقبل كهذا ضارب أمس أو الآن أو غدا وقوله كما عرفت أى فى باب اعمال اسم الفاعل عند قول المصنف ان كان عن مضيه بمعزل (قوله وهو الغالب) وأما قول بعضهم لا تكون الا غير جارية فبنى على أن المراد بالجريان افادة التجدد والحدوث كذا فى شرح الجامع لكن الذى فى الهمع أن الزمخشرى وابن الحاجب منعا موازنتها المضارع وأن نحو ضامر الكشح ومطمئن القلب ومعتدل القامة أسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة لا أنها صفات مشبهة (قوله فى المبنية من الثلاثى) خرج المبنية من غيره فانها لازمة الجرى على المضارع كما فى التسهيل (قوله كحسن الوجه الخ) راجع لقوله وقد لا تكون فهو تمثيل لغير الجارية على المضارع أو لقوله فى المبنية من الثلاثى فهو تمثيل لها (قوله وأسود الشعر) التمثيل به غير صحيح لان فعله سود يسود كعلم يعلم فأسود جار على المضارع وأما اسود الخماسى فالوصف منه مسود لا أسود حتى يصح تصحيح البعض التمثيل بانه تمثيل لغير الجارية على مضارعها أى وان كانت مبنية من غير الثلاثى مع أنه يرده ما مر قريبا عن التسهيل ونقله هو أيضا وأقره فلا تكن من الغافلين (قوله وعمل اسم فاعل المعدى لها الخ) قال ابن هشام المراد بالعمل عمل النصب على طريقة المفعول به وأما عمل الرفع أو عمل نصب آخر فلا يتوقف على ذلك الحد كما أن اسم الفاعل كذا قال فى النهاية الصفة المشبهة تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له والمفعول معه والمشبه بالمفعول به وذكر فى موضع آخر انها لا تعمل فى المفعول المطلق اه يس والمتجه الاول (قوله ثابت لها) أى صورة فلا يرد أن منصوب اسم الفاعل مفعول به حقيقة ومنصوب الصفة المشبهة شبيه بالمفعول به (قوله على الحد) أى كائنا على الحد فهو حال من ضمير عمل المنتقل الى الظرف بعد حذف الاستقرار سم (قوله من وجوب الاعتماد على ماذكر) ولو قرنت بأل بناء على الاصح من أنها مع الصفة المشبهة حرف تعريف وترك اشتراط الحال أو الاستقبال لانه لا يتجه فيها مع كونها للدوام المتضمن للحال والاستقبال وبقى من الشروط أن لا تصغر فلو صغرت لم تعمل ذكره شيخنا وأن لا توصف (قوله لان ذلك من ضرورة وضعها) أى فهو لا يفارقها وانما يعد شرطا ما قد يفارق (قوله أجود الخ) . أى لان قوله على الحد الذى قد حد امكن تأويله بأن يراد فى الجملة بخلاف عبارته فى الكافية (قوله وسبق ماتعمل فيه) أى بحق الشبه باسم الفاعل وهو المنصوب على طريقة المفعول به لانه الذى تفارق فيه الصفة اسم الفاعل أما المرفوع والمجرور فلا يتقدمان فيهما لان المرفوع فاعل والمجرور مضاف اليه والفاعل والمضاف اليه لا يتقدمان قاله يس (قوله بخلاف اسم الفاعل) أى فانه يتقدم منصوبه قال فى الارتشاف الا اذا كان بأل أو مجرورا باضافة أو حرف جر غير زائد نحو هذا غلام مقاتل زيدا ومررت بضارب زيدا فان جر بحرف جر زائد نحو ليس زيد بضارب عمرا جاز التقديم فتقول ليس زيد عمرا بضارب ومنع ذلك المبرد قاله يس (قوله ومن ثم الخ) مراده كما تنادى به عبارته بيان شئ يترتب على تخالف الصفة واسم الفاعل فيما ذكر أى ومن أجل هذا التخالف صح النصب فى نحو زيدا أنا ضاربه لصحة عمل ضارب المذكور فى زيد لو تفرغ من الضمير لجواز تقدم منصوب اسم الفاعل عليه واذا صح عمله فى زيد لو تفرغ له صح أن يفسر عاملا محذوفا لقاعدة أن ما يعمل يفسر العامل وامتنع فى نحو وجه الاب زيد حسنه لعدم صحة عمل حسن فى وجه لو تفرغ من الضمير لعدم جواز

بخلافه كما عرف وأنها لا تلزم الجرى على المضارع بخلافه بل قد تكون جارية عليه (كطاهر القلب) وضامر البطن ومستقيم الحال ومعتدل القامة وقد لا تكون وهو الغالب فى المبنية من الثلاثى كحسن الوجه و(جميل الظاهر) وسبط العظام وأسود الشعر (وعمل اسم فاعل المعدى) لواحد (لها) أى ثابت لها (على الحد الذى قد حدا) له فى بابه من وجوب الاعتماد على ماذكر ﴿تنبيه﴾ ليس كونها بمعنى الحال شرطا فى عملها لان ذلك من ضرورة وضعها لكونها وضعت للدلالة على الثبوت والثبوت من ضرورته الحال فعبارته هنا أجود من قوله فى الكافية والاعتماد واقتضاء الحال شرطان فى تصحيح ذا الاعمال اه (وسبق ماتعمل فيه مجتنب) بخلاف اسم الفاعل أيضا ومن ثم صح النصب فى نحو زيدا أنا ضاربه وامتنع فى نحو وجه الاب زيد حسنه

تقدم

تقدم منصوب الصفة عليها واذا لم يصح عمله في وجه لو تفرغ له لم يصح أن يفسر عامله المحذوف لقاعدة أن مالا يعمل لا يفسر عاملا وليس مراد الشارح بيان تقدم منصوب اسم الفاعل دون الصفة كما توهمه البعض فقال كان الاولى حذف الضمير المتصل بالوصف ليكون أصرح في الدلالة (قوله وكونه ذا سببية وجب) أي وكون ما تعمل فيه بحق الشبه باسم الفاعل فلا يرد أحسن الزيدان واما قبيح العمران لان عملها في هذين بما فيها من معنى الفعل وبقي مما يتضافان فيه أنه يعمل محذوفا ولهذا أجازوا أنا ضارب زيد وعمرا بخفض زيد ونصب عمرو باضمار فعل أو وصف منون وأما العطف على محل المخفوض فممتنع عند من اشترط وجود المحرز ومنعوا مررت برجل حسن الوجه والفعل بخفض الوجه ونصب الفعل وأنه لا تقع اضافته الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو مررت برجل قاتل أبيه ويقع مررت برجل حسن وجهه وأنه يفصل منه مرفوعه ومنصوبه كزيد ضارب في الدار أبوه عمرا ويمتنع عند الجمهور زيد حسن في الحرب وجهه رفعت أو نصبت وأنه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع ولا يتبع معمولها بصفة لان معمولها لما كان سببيا مرتبطا بمتقدم أشبه الضمير وهو لا ينعت فكذا ما أشبهه قاله الزجاج ومتأخرو المغاربة ورد عليهم بما في الحديث في صفة الدجال أعور عينه اليمنى وأجيب بأن اليمنى خبر لمحذوف أو مفعول لمحذوف وأنه يجوز اتباع مجروره على المحل عند من لا يشترط وجود المحرز ويحتمل أن يكون منه وجاعل الليل سكنا والشمس ولا يجوز هو حسن الوجه والبدن بجر الوجه ونصب البدن خلافا للفراء وأنه اذا حلى هو ومعموله بأل فنصب المعمول أكثر نحو جاء الضارب الرجل واذا حليت الصفة ومعمولها بأل فجر المعمول أكثر نحو جاء الحسن الوجه كذا في المغني والدماميني عليه (قوله في معمولها) أي المنصوب كما عرفت فوجهه والوجه في مثالي الشارح منصوبان (قوله أي متصلا) أي هو أو مكمله كالصلة والوصف ليكون شاملا لانواع السببي الآتية وان لم يشمل المعمول الذي هو ضمير بارز متصل كما يأتي عن التسهيل (قوله ولا يجب ذلك في معمول اسم الفاعل) نحو زيد ضارب عمرا (قوله ما عملها فيه بحق الشبه) أي وهو المنصوب على طريق المفعول به كما تقدم لا المرفوع ولا المنصوب على وجه آخر (قوله ونحوه) أي من الفضلات التي ينصبها القاصر والمتعدي كالحال والتمييز تصريح (قوله من معنى الفعل) هو الحدث (قوله ضميرا بارزا متصلا) أي ليس منفصلا مستقلا بنفسه أعم من أن يتصل بالصفة نحو زيد حسن الوجه جميله أو ينفصل عنها بضمير آخر نحو قريش خير الناس ذرية وكرامهموها فان قلت كما أن معمول الصفة يكون ضميرا بارزا يكون ضميرا مستترا نحو زيد حسن فما الوجه الداعي الى تخصيص الضمير بالبارز قلت وجهه أن المقصود ذكر ما تعمل فيه الصفة من حيث هي صفة مشبهة وعملها في المستكن من حيث هي صفة لا بقيد كونها مشبهة اهـ دماميني (قوله طلقه) هذا هو محل الشاهد لانه أعمل طلق في الهاء وأما أنت فمبتدأ مؤخر وحسن الوجه طلقه خبران مقدمان أما جعل البعض أنت فاعل الوصف فلا يتمشى على الصحيح من اشتراط اعتماد المبتدا المكتفي بمرفوعه عن الخبر على نفي أو استفهام وأما جعل العيني الشاهد في عمل طلق في أنت فرد بأن المعمول الواجب كونه سببيا ما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل وهو المنصوب على طريق المفعول به كما مر وأنت ليس كذلك بخلاف الهاء لان ما أضيفت اليه الصفة أصله بعد تحويل اسنادها عنه النصب كما مر في اعمال اسم الفاعل وبأن أنت منفصل لا متصل وطلق الوجه ضد عبوسه والسلم بالكسر وبفتح الصلح والكالح من الكلوح وهو التكشر في عبوس والمكفهر من اكفهر الرجل اذا عبس فهو تأكيد وقوله في السلم حال من أنت أو من الضمير المستتر في الوصف (قوله يتنوع السببي) يظهر لي أخذا من الشواهد الآتية أن مراده بالسببي المنصوب السابق حقيقة أو حكما بأن كان مرفوعا أصالة النصب تشبيها بالمفعول به كما في الشاهد الثاني أو مجرورا أصالة الثالث كما في

(وكونه ذا سببية وجب) أي ويجب في معمولها أن يكون سببيا أي متصلا بضمير الموصوف لفظا نحو حسن وجهه أو معنى نحو حسن الوجه أي منه وقيل أل خلف عن المضاف اليه ولا يجب ذلك في معمول اسم الفاعل كما عرفت (تنبيهات) الاول قول الشارح ان جواز نحو زيد بك فرح مبطل لعموم قوله ان المعمول لا يكون الا سببيا مؤخرا مردود لان المراد بالمعمول ما عملها فيه بحق الشبه وعملها في الظرف ونحوه انما هو لما فيها من معنى الفعل • الثاني ذكر في التسهيل أن معمول الصفة المشبهة يكون ضميرا بارزا متصلا كقوله • حسن الوجه طلقه أنت في السلم وفي الحرب كالح مكفهر • فعلم ان مراده بالسببي ما عدا الاجنبي فانها لا تعمل فيه • الثالث يتنوع السببي الى اثني عشر نوعا فيكون موصولا كقوله

اســيلات ابدان دقاق
خصورها
وثيرات ماالتفت عليـه
المآزر
وموصوفا يشبهه كقوله
ازور امرأ جا نوال أعده
لمن أمه مستكفيا أزمـة
الدهر
والشاهـد فى جا نوال
ومضافا الى احدهـما
كقوله
فعجتها قبـل الاخيار منزلة
والطيبى كل ما التاثت به
الازر
ونحو رايت رجـلا دقيقا
سنان رمح يطعن به ومقرونا
بال نحو حسـن الوجـه
ومجردا نحو حسـن وجه
ومضافا الى احدهـما نحو
حسن وجه الاب وحسن
وجه اب ومضافا الى ضمير
الموصوف نحو حسن وجهه
ومضافا الى مضاف الى
ضميره نحو حسن وجه أبيه
ومضافا الى ضمير مضاف
الى مضاف الى ضمـير
الموصوف نحو مررت
بامرأة حسن وجه جاريتها
جميلة أنفه ذكره فى التسهيل
ومضافا الى ضمير معمول
صفة أخرى نحو مررت
برجل حسن الوجنة جميل
خالها ذكره فى شرح
التسهيل وجعل منه قوله
سبتنى الفتاة البضـة
المتجرد اللطيفة كشحه
وماخلت أن أسبى (فارفع
بها) أى بالصفة المشبهة
(وانصب وجر

الاول والثالث فاعرفه (قوله أسـيلات أبدان) أى طويلات أبدان والوثيرات جمع وثيرة بفتح الواو وكسر المثلثـة وهى السمينـة كما فى القاموس أى سمينات الارداف والاعجاز فهى المراد بما التفت عليه المآزر وقول العينى أى وطيات الارداف والاعجاز لا يناسب المقام، وانما كان ما التفت الخ سببيا لان الاصل المآزر منهن أو مآزرهن بالضمير العائد الى الموصوف وعائد الموصول الضمير المجرور بعلى وبحث فى الاستشهاد بالبيت بأنه يحتمل أن تكون ما موصوفة بمعنى شئ فيكون من النوع الثانى (قوله يشبهه) أى الموصول فى كون صفته جملة كصلة الموصول (قوله جا) أى كثيرا ونوال أى عطاء فاعله وجملة أعده صفة نوال والضمير البارز فيها النوال والمستتر لامرأ ولم يبرز لامن اللبس وأمه بمعنى قصده ومستكفيا حال من فاعل أم والازمة بفتح الهمزة وسكون الزاى الشدة وما فى العينى مما يخالف ما قلنا غير ظاهر (قوله فعجتها) أى الناقة من عجت البعير أعوجه عوجا ومعاجا أى عطفت رأسه بالزمام قبل الاخيار أى جهتهم منزلة تمييز التاثت بفوقية بعد اللام ثم مثلثة أى اختلطت والتفت والازر بضمتين جمع ازار وهـذا كناية عن عفتهن وضمير الموصوف محذوف أى الازر لهن أو أل خلف عنه نظير ما تقدم وقد يبحث فى الشاهـد باحتمال أن ما نكرة موصوفة لا موصولة (قوله الى ضمير مضاف) باضافة ضمير الى مضاف أى ضمير عائد الى مضاف الخ (قوله جميلة أنفه) بجر جميلة صفة ثانية لامرأة ورفع أنفه فاعلا لجميلة ونصبه على التشبيه بالمفعول به وجره باضافة جميلة اليـه وضمير الموصوف مذكور ضمنا لان المعنى جميلة أنف وجه جاريتها فعلم ما فى كلام البعض وغيره (قوله ومضافا الى ضمير معمول صفة أخرى) فيـه أن المثال الذى قبله كذلك فهلا اكتفى به الا أن يخص هذا بكون معمول الصفة الاخرى غـير مضاف (قوله البضه) بفتح الموحـدة وتشـديد الضاد المعجمة رقيقـة الجلد ممتلئته والمتجرد بكسر الراء البدن اذا تجرد عن ثيابه وقول العينى بفتح الراء غـير ظاهر وضمير كشحـه للمتجرد والكشح ما بين الخاصرة والضلع الخلف (قوله فارفع بها) اعلم أن الصفة المشبهة الرافعة سببى المنعوت ان صلحت للمذكر والمؤنث لفظا ومعـنى بأن لا يكون وزنها أو معناها مختصا باحدهما جاز تبعيتها لمثلها فى التـذكير والتأنيث نحو مررت برجل حسن وجهه وبامرأة حسـنة عينها ولما يخالفها فيهما نحو مررت برجل حسنة عينه وبامرأة حسـن وجهها لانتفاء القبح اللفظى والمعنوى والا بان اختصت باحدهما لفظا ومعنى كاكرور تقاء أو لفظا فقط كحالى أى كبير الالية وعجزاء أى كبيرة العجيزة أو معنى فقط كخصى وحائض لم تتبع الا مماثلها على الصحيح فلا تقول مررت بامرأة أكر ابنها ولا برجـل رتقاء بنتـه وقس لوجود القبح فى اللفظ والمعنى أو فى أحـدهما وأجاز الاخفش تبعيتها فى الاقسام الثلاثة لما يخالفها أيضا هذا ملخص ما فى التسـهيل وشرحه للدمامينى (قوله وانصب وجر) أى بها فحذف معمولهما لدلالة الاول وانما جاز فى النصب والجر اسـناد الصـفة المشبهة الى ضمير صاحبها مع كونها مسندة فى المعنى الى سـببيه لكون تلك الصـفة فى اللفظ جارية على صاحبها خبرا له أو حالا أو نعتا وفى المعنى دالة على صفة له فى ذاته سواء كانت هى الصفة المذكورة كما فى زيد حسن الوجه فانه متصف بالحسن لحسـن وجهـه أو كانت غيرها نحو زيد أبيض اللحيـة أى شيخ وكثير الاخوان أى متقو بهم فيحسن حينئذ أن تجعل صفة سببيه كصفة نفسه فيستتر ضمـيره فى صـفة سببيه نحو زيد حسن وجها كما يستتر فى صفة نفسه نحو زيد حسـن فيخرج السببى عن ظاهر الفاعليـة الى النصب أو الجر لان الصفة لا ترفع فاعلين ولم يترك مرفوعا على أن يكون بدلا من الضمير لئلا يلتبس بالفاعل فان لم تجر فى اللفظ على صاحب السبب نحو زيد وجهه حسـن أو جرت عليه لكنها لم تدل على صفة فى ذاته نحو زيد أحمر نوره لم يجز استتار ضمير ذى السبب فيها فلا يقال زيد أسود فرس غلام الاخ وزيد أحمر النور لانه لا معنى لذلك الا أنه صاحب سبب متصـف بالوصـف المذكور ولم تدل صـفة

سببيه على صفة فى ذاته فكيف يضمر فى صفة سببيه صفة نفسه فان قيل أليس الصفة فى نحو زيد أحمر نوره تدل على صفة فى ذاته وهى كونه صاحب نور قلنا كونه صاحبه مفهوم من كون النور سببيا لزيد لا من صفة السبب قاله الرضى وصرح بمثله فيما أجرى مجرى الصفة المشبهة من اسمى الفاعل والمفعول اللازمين ومنه أخذ السعد قوله فى حاشية الكشاف عند قوله تعالى بديع السموات والارض أن الصفة المشبهة لا تضاف لمرفوعها الا عند صحة تحملها الضمير صاحبها (قوله مع أل) حال من الضمير المجرور ومصحوب تنازعه الثلاثة فاعمل الاخير وأضمر فيما قبله وحذف الضمير لكونه فضلة وهو اشارة الى أحد أنواع السببى الاثنى عشر المتقدمة ودخل تحت قوله وما اتصل بها مضافا ثمانية وهى ما عدا هذا وما عدا الموصول والموصوف والمجرد سواهما كحسن وجه والحسن وجه فان هذه الثلاثة دخلت تحت قوله أو مجردا أى من أل والاضافة (قوله ولا تجرر بها الخ) استثناء لصور الامتناع (قوله سما) بتثليث السين وهو منصوب بفتحة مقدرة على أنه كفتى وظاهره على أنه كيد (قوله ومن اضافة لتاليها) أى لتالى أل ولو بواسطة الاضافة لضميره فيشمل الاضافة لضمير تاليها كما فى سم (قوله ومالم يخل) أى من أل والاضافة لتاليها فهو بالجواز أى جواز الجر سما أى علم وذلك ثلاث صور تضم الى صور الرفع والنصب مع تعريف الصفة بال أو تنكيرها وصور الجر مع تنكير الصفة فيحصل ثلاث وستون صورة مفهومة من قوله فارفع بها الى قوله ومن اضافة لتاليها وأما قوله ومالم يخل الخ فتأكيد لما قبله لعلمه منه (قوله الرفع على الفاعلية) قد يتعين كما فى مررت بامرأة حسن الوجه لان الصفة لو تحملت الضمير لوجب تأنيث الوصف بالتاء وقد يتعين عدمه كما فى مررت بامرأة حسنة الوجه لان الوجه لو كان فاعلا لوجب تذكير الوصف وقد يجوز الامران كما فى نحو مررت برجل حسن الوجه (قوله أو على الابدال من ضمير الصفة) أى ابدال بعض من كل يعنى حيث أمكن الابدال لا مطلقا فلا يرد عليه ما حكى من قولهم مررت بامرأة حسن الوجه ومررت بامرأة قويم الانف لوجود المانع من الابدال فيما ذكر وهو عدم تأنيث الوصف مع وجوبه عند تحمل الوصف الضمير فان قيل على القول بان العامل فى البدل مقدر يلزم عمل الصفة المشبهة محذوفة وهو ممنوع أجيب بأنه قد يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع قاله سم (قوله على التشبيه بالمفعول به) أى بمفعول اسم الفاعل لشبه الصفة به فيما تقدم وخصوا التشبيه بالمفعول به دون غيره من المفاعيل لانه الذى يشتبه بالفاعل بخلاف بقية المفاعيل وكما يسمى هذا مشبها بالمفعول به يسمى المنصوب على التوسع بحذف الجار مشبها بالمفعول به أفاده شارح الجامع (قوله وعلى التمييز) كان الاولى وعليه أو على التمييز ان كان نكرة لجواز الوجهين فيه حينئذ (قوله بالاضافة) أى بسببها لما مر (قوله أو معرفة) أى لاقترانها بال (قوله فى أحوال السببى المذكورة) أى الاثنى عشر (قوله فتلك اثنان وسبعون صورة) صوابه اثنتان لما سيأتى فى العدد ويضم اليها ثلاث صور سيذكرها الشارح قبيل الخاتمة الاولى أن يكون معمول الصفة ضميرا مجرورا باشرته الصفة المجردة من أل كمررت برجل حسن الوجه جميله الثانية أن تفصل الصفة من الضمير وهى مجردة من أل نحو قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها الثالثة أن تتصل به ولكن تكون الصفة بال نحو زيد الحسن الوجه الجميله فصارت الصور خمسا وسبعين والصفة اما مفردة أو مثناة أو مجموعة جمع سلامة أو تكسير مذكرة أو مؤنثة فاذا ضربت الثمانى فى خمس وسبعين صارت ستمائة والصفة أيضا اما مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة فاذا ضربت الثلاث فى ستمائة صارت ألفا وثمانمائة ومعمول الصفة اما مفرد أو مثنى أو مجموع جمع سلامة أو تكسير مذكرا أو مؤنث فاذا ضربت الثمانى فى الالف وثمانمائة صارت أربعة عشر ألفا وأربعمائة يسقط منها مائة وأربعة وأربعون من صور المعمول الضمير لانه وان انقسم الى ضمير افراد وتثنية وجمع لا يكون مجموعا جمع سلامة ولا جمع تكسير فالباقى أربعة

مع أل ودون أل مصحوب أل وما اتصل بها) أى بالصفة المشبهة (مضافا أو مجردا ولا تجرر بها مع أل سما) أى اسما (من أل خلا ومن اضافة لتاليها وما لم يخل فهو بالجواز وسما) أى لمعمول هذه الصفة ثلاث حالات الرفع على الفاعلية قال الفارسى أو على الابدال من ضمير مستتر فى الصفة والنصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة والخفض بالاضافة والصفة مع كل من الثلاثة اما نكرة أو معرفة وهذه الستة فى أحوال السببى المذكورة فى التنبيه الثالث فتلك اثنان وسبعون صورة الممتنع منها

قول المحشى من ضمير الصفة كذا فى نسخ الحواشى ولكن عبارة الشرح من ضمير مستتر فى الصفة اهـ

واحد) كالحسن وجهه فالرفع أحسن مما فيه ضميران كالحسن وجهه بالنصب وإن فيه مع الهاء ضميرا مستترا هو فاعل الحسن ووجه الأحسنية السلامة من زيادة ضمير غير محتاج إليه (قوله لذلك) أي المذكور من صور الصفة المشبهة (قوله وأحكامه) أي من امتناع وقبح ورفع وضعف وحسن وأحسنية (قوله إشارة خفية) أي فوق حكم ذلك البعض وفوق الدليل كالإشارة المصورة أنها خاف فيه قوله ... الخ وفوق أقبح الذي هو حكم رفع حسن وجه وحسن وجه أب إلى أن قوله ... الخ شاهد ... أو وضع أنساهد الإشارة فوق قبح الذي هو حكم رفع حسن الوجه وحسن وجه الأب ... الذي هو حكم رفع الحسن الوجه والحسن وجه الأب وفوق أقبح الذي هو حكم ... الحسن وجه الحسن وجه أب لكان أحسن لأن فيه تنبيها على أن قوله ... الخ شاهد الرفع في الصور الثلاث كما مر في الشرح وكان الأولى لما مر في الشرح أيضا أن يشير إلى شاهد ... الصحيحة وهو قوله ... الخ وإلى شاهد ... الجر الصحيحة سوى أخيرها وهو قوله ... الخ لم أن الشارح أشار عليه في شيء من النسخ الصحيحة ... أشار إلى ... حكم صورتين الأشاهد في الإشارة السابقة فلحكم ... المشار بها * الإشارة الأولى فوق ... حكم حسن ... وجه أب أن شاهدهما وهو قوله لاحق بطن بقرى سمين * لا خطل الرجع لا ... * ولم نر من تكلم على هذا البيت ونحن نتكلم عليه بما تيسر فقول ... لاحق بطن قال في القاموس لحق كسمع ضمر وهو ... الفرس فيما يظهر وفيه الشاهد وقوله بقرى ... كن أي ظهر والمعنى مع وقوله لا خطل الرجع بفتح الخاء المعجمة وكسرها ... وفتح الراء وسكون الجيم أي لا مضطرب الخطو ... وهو صفة آخر للفرس ... أو تقع حوافر رجليه موقع يديه ولا خلاف ... وإن كان الرفع ... إلى قراءة سمين بالرفع على أنه نعت مقطوع ... في الحركة في ... أيضا قوله * ولا ... الى حاجة ... ري والري بكسر الراء الهيئة وقوله إلى حاجة أي لا حاجة ... بضم الخاء المعجمة وشد التحتية مفتوحة وسين مهملة ... عليه ... بضم الموحدة وسكون الزاي جمع ... * الإشارة الثانية فوق ضعف حكم نصب حسن الوجه حسن ... الأب ... وهو قوله ... الخ على رواية نصب الظهر ... على جعله دليل ... وأما جعله شاهدا لهما في الأحوال ... يأتي في آخرها ... الجدول ووجد في عدة نسخ من ... أحسن حكم جر حسن الوجه حسن ... الأب وصورة جمعه فوق ضعف حكم نصب ... الصور الثلاث فوق أحب الظهر الخ ... على أن شاهدا في ... الشارح ... الإشارة الثالثة فوق أحسن حكم نصب ... الحسن وجه أب إلى شاهد ... وهو قوله

هيفاء مقبلة عجزاء مدبرة * محطوطة جدلت شنباء أنيابا

أي هيفاء ... في ... حال من الضمير في هيفاء وقول العيني ... الحال محذوف أي إذا كانت مقبلة كأنه ... لا حاجة إليه والعجزاء ... ومدبرة حال من الضمير في عجزاء ... محطوطة بالحاء المهملة ... بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة وهو ما يوشم به وجدلت بضم الجيم وكسر الدال المهملة ... مجدولة الخلق أي حسنته والشاهد في شنباء

أنيابا

واحد أحسن من قوله ضميران وقد وصف ... ولا يعرف منه أمثلة ولا حكاية على التفصيل المذكور لكونه مشيرا إلى ما ... من دليل ناشئ ... وإن كان ... أشعر إلى كثرته

أبيا بامن الشنب وهو رقة الاسنان ومنازها ✻ الاشارة الرابعة فوق أقبح حكم رفع حسن وجه حسن وجه أب الى شاهد رفعهما وهو قوله ببهمة الخ وقد تقدم ✻ الاشارة الخامسة فوق احسن حكم رفع حسن وجهه حسن وجه أبيه الى شاهد رفعهما وهو قوله ✻ نعيرنا أنا قليل عدادنا ✻ فقلت لها ان الكرام قليل ✻ الاشارة السادسة فوق أحسن حكم رفع حسن نوال عده حسن سنان رمح يطعن به الى شاهد رفعهما وهو قوله أزور امرأ الخ وقد تقدم ✻ الاشارة السابعة فوق ضعيف حكم جر الحسن الوجنة الجيل خالها الى شاهد جره وهو قوله سبتنى الفتاة الخ وقد تقدم ✻ الاشارة الثامنة فوق أحسن حكم نصب الحسن الوجه الحسن وجه الاب الى شاهد نصبهما وهو قوله

فما قومى بثعلبة بن سعد ✻ ولا بفزارة الشعر الرقابا وثعلبة وفزارة قبيلتان والشعر بضم الشين المعجمة وسكون العين المهملة جمع أشعر وهو كثير الشعر وفى نسخ الاستشهاد أيضا بقوله

✻ لقد علم الايقاظ أخفية الكرى ✻ والشاهد فى نصب أخفيه بالايقاظ على التشبيه بالمفعول به والايقاظ جمع يقظ أى متيقظ والاخفية بخاء معجمة ففاء فتحتية جمع خفى وأراد بها أجفان العيون والكرى النوم ✻ الاشارة التاسعة فوق أحسن حكم نصب الحسن وجها الحسن وجه أب الى شاهد نصبهما وهو ✻ الحزن بابا والعقور كلبا ✻ والحزن بفتح الحاء المهملة وسكون الزاى ضد السهل وهو ذم لشخص بأن بابه مغلق دون الاضياف وكلبه عقور ✻ الاشارة العاشرة فوق أحسن حكم رفع الحسن ما تحت نقابه الحسن كل ما تحت نقابه الى شاهد رفعهما وهو ✻ فاقصد يزيد العزيز من قصده ✻ ويرد عليه أن من يحتمل غير الرفع الا أن يقال الظاهر حمل الكلام على الاولى حيث لا مانع منه واعرف ذلك فقد أهمل أرباب الحواشى ضبط اشارات الجدول وشرح شواهده ووقع فيه خبط كثير (قوله بكاف عربية) أى مجرورة لا معلقة والنسخ مختلفة فى مواضع هذه الكاف اختلافا والاوثق معه (قوله جامعا فى ذلك) أى فى الدليل بين كل متناسبين أى قسمين متناسبين كحسن الوجه وحسن وجه الاب ولا يرد عليه افراده الحسن الوجه الجيل خالها بالاشارة الى دليل يخصه لان افراده بذلك لعدم ذكره قسما يناسبه كما مر فتدبر (قوله طريقة معرفة الخ) الظاهر أن هذا ليس من كلام الشارح بل لبعض الطلبة وأن الشارح رسم الجدول عقب قوله وهو هذا ويرشحه عدم وجود هذه الزيادة فى بعض النسخ وقوله فى آخرها وقوله جامعا الخ (قوله مما يليك) أى بحيث تكون تحت أبيات الصفة المنكرة (قوله ثم ترفع بصرك الى أبيات الصفة المنكرة) أى لتكون جاريا على عادة القراءة فى الورق مثلا من البداءة بالاعلى (قوله وفى رأس أبيات النوعين) أى أبيات كل من النوعين الصفة المنكرة والصفة المعرفة بأل والا فالمجعول فى رأس أبيات ثم وعشرة ما بيوت عشرة لا خمسة (قوله باثنى عشر مربعا) هذا على ما فى نسخ وفى أخرى بتقليل المربعات المقابلة للجر والنصب والرفع فى النوعين بحسب اجتماع بعض صور كل من الثلاثة فى حكم كاجتماع حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجه وحسن وجه أب فى أحسنية الجر فوضع لحكم الاربعة مربعا واحدا وكاجتماع الاولين فى ضعف النصب وفى قبح الرفع فوضع لحكمهما بيتا واحدا وقس على ذلك وهو وضع حسن أيضا وأحسن منه تقليلها بحسب الاجتماع فى الشاهد ان كان وفى الحكم ان لم يكن والمربع سطح أحاط به أربع خطوط ولذلك سمى مربعا ويحتمل أن تسميته بذلك لاحتوائه على زوايا أربع فانه ان استقامت الخطوط الاربعة تساوى الزوايا حينئذ بالزوايا المتساوية قوائم وعلى زوايا أربع بعضها وهو ما صغر حاد وبعضها وهو ما كبر منفرج ان لم يستقم جميعها وقول البعض لاحتوائه على زوايا أربع منفرجة ان استقامت الخطوط خطأ فاحش كما لا يخفى على من له أدنى المام بفن الهندسة (قوله بالاخيرين) أى البيتين الاخيرين المكتوب فى أحدهما لفظ السببى وفى الآخر لفظ الصفة والضمير فى منها يرجع الى قوله خمس بيوت (قوله حكم المعمول السببى) أى حكم جره وقوله الذى فى مربعاته صفة للمعمول السببى والضمير يرجع اليه (قوله فما قابله منها) الضمير فى

بكاف عربية جامعا فى ذلك بين كل متناسبين باشارة واحدة وهو هذا طريقة معرفة هذا الجدول أن تضع الورقة التى هو مرسوم فيها بين يديك بحيث تكون أبيات الصفة المعرفة بأل مما يليك ثم ترفع بصرك الى أبيات الصفة المنكرة واذا فرغت منها تنظر الى أبيات الصفة المعرفة بأل وقد جعل فى رأس أبيات النوعين خمس بيوت مكتوب فى أول بيت منها الجر وفى الثانى النصب وفى الثالث الرفع وفى الرابع السببى وفى الخامس الصفة ووصل كل بيت من هذه الابيات باثنى عشر مربعا والمربعات الموصولة بالاخيرين منها الصفة ومعمولها السببى المنقسم الى اثنى عشر قسما كما تقدم والمربعات الموصولة ببيت الجر مكتوب فيها حكم المعمول السببى الذى فى مربعاته كلها وكذلك فى بيت النصب وبيت الرفع فما قابله منها ممتنع فهو ممتنع وما قابله حسن فهو حسن وهكذا

شاهد ذلك الحكم ❊ وقوله جامعا بين كل متناسبين الخ أى كما جمع بين حسن الوجه وحسن وجه الاب بصورة ستة فى الجر وخمسة فى النصب وأربعة فى الرفع

منها الاحكام السببى أى احكام اعرابه المطلوب والجار والمجرور حال من ممتنع والمعنى أن السببى الذى قابله من أحكام اعراب السببى المطلوب من جر أو نصب أو رفع ممتنع فهو ممتنع الخ (قوله ثم مايحرس الخ) أتى به مع علمه من قوله مشيرا الخ توطئة لما بعده وقوله هذه الاحكام أى بعضها (قوله بصورة ستة فى الجر وخمسة فى النصب وأربعة فى الرفع) هذا على مافى عدة نسخ وهو لا يناسب مامر فى الشارح كما تقدم

الصفة	السببى	الرفع	النصب	الجر
زيد الحسن	الوجه	[illegible]	(٧)	[illegible]
زيد الحسن	وجه الاب			
زيد الحسن	وجها	[illegible]	(٩)	[illegible]
زيد الحسن	وجه أب			
زيد الحسن	وجهه	(١٠)		
زيد الحسن	وجه أبيه			
زيد الحسن	[illegible]			
زيد الحسن	[illegible]			
زيد الحسن	نوال أعده			
زيد الحسن	[illegible]			
[illegible]	أنفه			
[illegible]	خالها			(٨)

الصفة	السببى	الرفع	النصب	الجر
حسن	الوجه	[illegible]	ضعيف (٢)	(١)
حسن	وجه الاب			
حسن	وجها	[illegible] (٣)	حسن (٤)	
حسن	وجه أب			
حسن	وجهه	(٥)		
حسن	وجه أبيه			
حسن	[illegible]			
حسن	[illegible]			
حسن	نوال أعده	(٦)		
حسن	[illegible]			
[illegible]	أنفه			
[illegible]	خالها			

(١) لاحق بطن بقرى سمين لا حطل الرجع ولا قرون
(٢) أجب الظهر ليس له سنام
(٣) هيفاء مقبلة عجزاء مدبرة محطوطة جدلت شنباء أنيابا
(٤) ببهمة منيت شهم قلب
(٥) تعيرنا أنا قليل عدادنا فقلت لها ان الكرام قليل
(٦) أزورامرأ جما نوال أعده
(٧) سبتنى الفتاة البضة المتجرد اللطيفة كشحه
(٨) فما قومى بثعلبة بن سعد ولا بفزارة الشعر الرقابا
(٩) الحزن بابا والعقور كلبا
(١٠) فاقصد بزيد العزيز من قصده

(قد وضعنا فى جدولنا بدل الستة واحدا وبدل الخمسة اثنين وجعلنا موضع الاربعة فوق قبيح خاليا وجعلنا الاربعة فوق أقبح الذى كان عليه صورة ثمانية فى بعض النسخ وذلك لموافقة تعداد الاشارات فى المحشى اه مصححه)

(قوله

﴿تنبيهان﴾ الاول تقدم ان معمول الصفة يكون ضميرا وعملها فيه جر بالاضافة ان (١٣) باشرته وخلت من أل نحو مررت برجل حسن الوجه جميله ونصب ان فصلت أو قرنت بال فالاول نحو هم أحسن. وجوها وأنضر هموها والثاني نحو الحسن الوجه الجميله * الثاني انما تأتي مسائل امتناع الاضافة مع الصفة المفردة كما رأيت فان كانت الصفة مثناة أو مجموعة على حد المثنى جازت اضافتها مطلقا كما سبق في باب الاضافة اه ﴿خاتمة﴾ قال في الكافية * وضمن الجامد معنى الوصف * واستعمل استعماله بضعف * كانت غربال الاهاب وكذا * فراشة الحلم فراع المأخذا أي من تضمين الجامد معنى المشتق واعطائه حكم الصفة المشبهة قوله * فراشة الحلم فرعون العذاب وان * تطلب نداه فكلب دونه كلب وقوله * فلولا الله والمهر المفدى * لابت وأنت غربال الاهاب * ضمن فراشة الحلم معنى طائش وفرعون معنى اليم وغربال معنى مثقب فاجريت مجراها في الاضافة الى ماهو فاعل في المعنى ولو رفع بها أو نصب جاز والله أعلم

﴿التعجب﴾

(بافعل انطق بعد ما تعجبا * أو جئ بافعل قبل مجرور ببا) أي يدل على التعجب. وهو استعظام فعل فاعل ظاهر المزية بألفاظ كثيرة نحو كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم

(قوله وعملها فيه جر بالاضافة ان باشرته وخلت من أل) جوز في التسهيل وفاقا للكسائي مع المباشرة والخلو من أل أن تعمل الصفة في الضمير النصب على التشبيه بالمفعول به فعلى هذا الجر غالب لا لازم كما قاله الدماميني قال ويظهر الفرق بين قصد الاضافة وعدم قصدها في مثل مررت برجل أحمر الوجه لا أصفره بكسر الراء عند قصد الاضافة وفتحها عند عدم قصدها (قوله وأنضر هموها) من النضرة وهي الوضاءة والبهجة وفيه أن ماذكر صيغة تفضيل لا صفة مشبهة فكان ينبغي أن يقول كخيره قريش نجباء الناس ذرية وكرامهوها (قوله الجميله) كون الضمير في محل نصب مذهب سيبويه ومذهب الفراء أنه في محل جر قاله السيوطي أي لانه يجوز اضافة الصفة المحلاة بأل الى كل معرفة (قوله مطلقا) أي سواء كانت الصفة بأل أولا وسواء كان المضاف اليه خاليا من أل ومن الاضافة لتاليها ولضمير تاليها أولا وذلك لحصول فائدة الاضافة من التخفيف بحذف النون (قوله فراشة الحلم) بفتح الفاء (قوله أي من تضمين الجامد الخ) بيان لقوله كانت غربال الخ (قوله واعطائه حكم الصفة المشبهة) أي من رفع السببي ونصبه وجره وجعله أبو حيان سماعيا (قوله والمهر المفدى) بفتح الفاء والدال المهملة المشددة أي القوي الجري لابت أي رجعت وأنت غربال الاهاب أي مثقب الجلد من وقع الاسنة

﴿التعجب﴾

اعلم أنه لا يتعجب من صفاته تعالى قياسا فلا يقال ما أعلم الله لانها لا تقبل الزيادة وشذ قول العرب ما أعظم الله وما أقدره وما أجله نقله الشيخ يحيى عن ابن عقيل والسيوطي عن أبي حيان ثم قال السيوطي والمختار وفاقا للسبكي وجماعة كابن السراج وابن الانباري والصيمري جوازه ومعنى ما أعظم الله أنه تعالى في غاية العظمة وان عظمته مما تحار فيه العقول والقصد الثناء عليه بذلك اه باختصار وسيأتي عن الرضي ما يؤيد الجواز ثم رأيت ابن حجر الهيتمي بعد أن نقل في كتابه الاعلام افتاء السبكي بالجواز ساق كلام ابن الانباري وملخصه اعترض الكوفيون على البصريين في قولهم ان ما أفعله فعل بأنه يلزمهم ان يكون معنى ما أعظم الله شئ أعظمه والله تعالى عظيم لا بجعل جاعل فأجابوا بأن معنى ما أعظم الله شئ وصفه بالعظمة كما تقول عظمت عظيما والشئ اما من يعظمه من عباده أو ما يدل على عظمته من مصنوعاته أو ذاته تعالى أي أنه أعظم لذاته لا لشئ جعله عظيما وقيل هو اخبار بأنه في غاية العظمة اه ثم ذكر ابن حجر أنه على القول الاول بأوجهه الثلاثة باق على حقيقته من التعجب وعلى الثاني مجاز في الاخبار اه ويكفي في وجود شرط قبول الزيادة هنا أن مطلق العلم ومطلق القدرة ومطلق العظمة مثلا مما يقبل الزيادة وان لم يقبلها خصوص علمه تعالى وقدرته وعظمته فتأمل ولا يجوز على الله تعالى لانه انما يكون عند خفاء السبب وهو تعالى لا يخفى عليه خافية وأما التعجب الوارد في القرآن من جهته تعالى فعلى لسان خلقه نحو فما أصبرهم على النار أفاده الدماميني وغيره (قوله تعجبا) أي لاجل التعجب أو متعجبا أو في وقت التعجب (قوله أي يدل على التعجب الخ) لم يحمل المتن جميع ذلك حتى يكون تفسيرا له فكان الظاهر أي يتعجب بصيغتين مبوب لهما في كتب النحاة وقد يتعجب بغيرهما نحو كيف تكفرون الخ (قوله وهو استعظام) وعرفه الدماميني بانه انفعال يحدث في النفس عند الشعور بامر يجهل سببه ومن ثم قيل اذا ظهر السبب بطل العجب (قوله فعل فاعل) يعني صفة موصوف وان لم يكن له فيه اختيار فدخل نحو ما أحسن زيدا فاندفع اعتراض البعض كغيره (قوله ظاهر المزية) أي بسبب زيادة فيه خفي سببها فلا يتعجب مما لا زيادة فيه ولا مما ظهر سببه (قوله نحو كيف تكفرون بالله) أي أتعجب من كفركم بالله فاستعملت كيف في التعجب مجازا عما وضعت له من الاستفهام عن الاحوال وكذا استعمال سبحان الله ولله دره فارسا ولله أنت وما أنت جارة في التعجب فانه مجاز عن الاخبار بالتنزه وبكون دره منسوبا بالله وبكون المخاطب منسوبا بالله وعن الاستفهام عن جوارها ان كانت ما استفهامية وعن

سبحان الله المؤمن لا ينجس لله دره فارسا لله أنت يا جارتا ما أنت جاره وقوله واها لسلمى ثم واها واها والمبوب له في كتب العربية صيغتان ما أفعله وأفعل به لاطرادهما فيه فاما الصيغة الاولى فما فيها اسم اجماعا لان في أفعل ضميرا يعود عليها وأجمعوا على أنها مبتدأ لانها مجردة للاسناد اليها ثم اختلفوا فقال سيبويه هي نكرة تامة بمعنى شئ وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب وما بعدها خبر فموضعه رفع وقال الفراء وابن درستويه هي استفهامية ونقله في في شرح التسهيل عن الكوفيين وقال الاخفش هي معرفة ناقصة بمعنى الذي وما بعدها صلة فلا موضع له أو نكرة ناقصة وما بعدها صفة فمحله رفع وعلى هذين فالخبر محذوف وجوبا أي شئ عظيم واختلفوا في أفعل فقال البصريون والكسائي فعل للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو ما أفقرني الى رحمة الله ففتحته بناء كالفتحة في زيد ضرب عمرا وما بعده مفعول به وقال بقية الكوفيين اسم لمجيئه مصغرا في قوله

يا ما أميلح غزلانا شدن لنا

ففتحته اعراب كالفتحة في زيد عندك

نفى جوارها ان كانت نافية أي لست جارة بل أعظم منها (قوله سبحان الله الخ) قال البعض انظر هل المتعجب منه مضمون الجملة بعده أو حال المخاطب اه والاظهر أنه حال المخاطب المتوهم نجاسة المؤمن اذ عدم نجاسته غير خفي السبب ثم رأيت في شروح البخاري التصريح به (قوله لله أنت) أي في جميع الكمالات كما يدل عليه حذف جهة التعجب فهو أبلغ من نحو لله درك فارسا (قوله يا جارتا ما أنت جاره) شطر بيت من مجزوء الكامل المرفل فجاره بالوقف على هاء التأنيث وان كان منصوبا على التمييز أو الحال ان كانت ما استفهامية أو الخبرية ان كانت نافية حجازية ومرفوعا ان كانت نافية تميمية وجارتا منصوب لانه مضاف الى الالف المنقلبة عن ياء المتكلم (قوله واها) اسم فعل بمعنى أتعجب (قوله لاطرادهما) أي كثرة استعمالهما فيه لوضعهما له بخلاف ما مر كذا قالوا وأورد عليه البعض أنه غير ظاهر في واها ولك رده بان وضع واها للفظ الفعل الدال على التعجب لا للتعجب بناء على الراجح من أن مسميات أسماء الافعال ألفاظ الافعال (قوله ضميرا يعود عليها) أي والضمير لا يعود الا على الاسماء (قوله على أنها مبتدأ) أي واجب التقديم لانها في كلام جرى مجرى المثل فلزم طريقة واحدة دماميني (قوله نكرة تامة) أي غير موصوفة بالجملة بعدها وذلك لان التعجب انما يكون فيما خفي سببه فيناسبه التنكير (قوله لتضمنها معنى التعجب) أي المناسب له قصد الابهام لاقتضاء التعجب خفاء السبب والابهام يناسب الخفاء والمراد بتضمنها معنى التعجب أن لها دخلا في افادته فلا ينافي أن الموضوع للتعجب الجملة بتمامها وقيل المسوغ تقدير التخصيص والمعنى شئ عظيم (قوله وما بعدها خبر) لكن ليس المقصود بالتركيب في هذه الحالة الاخبار بل انشاء التعجب وكذا يقال فيما يأتي قال الرضي معنى ما أحسن زيدا في الاصل شئ من الاشياء جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب وانمحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله في التعجب من شئ يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما أقدر الله وما أعلمه (قوله هي استفهامية) أي مشوبة بتعجب كما ذكره المصنف في شرح التسهيل وقال الدماميني استفهامية أي في الاصل ثم نقلت الى انشاء التعجب قال وهذا القول أقوى من جهة المعنى لان شأن المجهول كسبب الحسن أن يستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو مالي لا أرى الهدهد اه وما بعدها هو الخبر (قوله عن الكوفيين) قال في التصريح وهو موافق لقولهم باسميه أفعل بفتح العين فان الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه الا الاسماء نحو ما أصحاب اليمين (قوله هي معرفة ناقصة) لاحتياجها في افهام المراد الى الصلة (قوله أي شئ عظيم) ليس ذكر شئ ضروريا (قوله للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية) قال الدماميني نقلا عن المصنف لا يرد على ذلك عليكني ورويدني لانه يقال عليك بي ورويدي فلا يلزمان نون الوقاية بخلاف ما أفقرني اه قال البعض وقد يقال هو ظاهر في الثاني لا الاول لان عليكني بمعنى الزمني وعليك بي بمعنى استمسك بي كما ذكروه فهو تركيب آخر اه ولك دفعه بأن مراد المجيب أن عليك له حالة يستغني فيها مع ياء المتكلم عن النون بخلاف فعل التعجب فانه ليس له حالة يستغني فيها مع ياء المتكلم عن النون مع أن المعروف أن عليك مطلقا بمعنى الزم الا انه قد يضمن معنى استمسك فيتعدى بالباء (قوله وما بعده مفعول به) لهذا المفعول أحكام خالف فيها أصل المفاعيل منها أنه لا يحذف الا بدليل ولا يتقدم على عامله ولا يحال بينهما الا بالظرف على الصحيح ولا يكون الا معرفة أو نكرة مختصة كما سيذكر الشارح هذا الحكم والمصنف البقية (قوله لمجيئه مصغرا) أجاب البصريون بانه شاذ (قوله شدن) من شدن الظبي بالشين المعجمة والدال المهملة أي قوي وطلع قرناه واستغنى عن أمه ولناصفة ثانية لغزلانا وتمام البيت

من هؤليائكن الضال والسمر

والضال بضاد معجمة فألف فلام مخففة شجر السدر البري الواحدة ضالة والسمر بفتح السين المهملة وضم الميم شجر الطلح بحاء مهملة كما في كتب اللغة لا بالعين كما حرفه البعض الواحدة سمرة ويجمع أيضا على سمرات (قوله ففتحته اعراب) نقل عن بعض الكوفيين أن

فتحته

وذلك لان مخالفة الخبر للمبتدا تقتضي عندهم نصبه وأحسن انما هو في المعنى وصف لزيد لا لضمير ما وزيد عندهم
مشبه بالمفعول به • وأما
الصيغة الثانية فأجمعوا
على فعلية أفعل ثم اختلفوا
فقال البصريون لفظه لفظ
الامر ومعناه الخبر وهو
في الاصل ماض على صيغة
أفعل بمعنى صار ذا كذا
كأغد البعير اذا صار ذا
غدة ثم غيرت الصيغة
فقبح اسناد صيغة الامر
الى الاسم الظاهر
فزيدت الباء في الفاعل
ليصير على صورة المفعول
به كامرر بزيد ولذلك
التزمت بخلافها في نحو كفى
بالله شهيدا فيجوز تركها
كقوله • كفى الشيب
والاسلام للمرء ناهيا •
وانما تحذف مع أن وأن
كقوله وأحبب الينا أن
تكون المقدما لاطراد
حذف الجار معهما كما
عرف وقال الفراء والزجاج
والزمخشري وابن كيسان
وخروف لفظه ومعناه
الامر وفيه ضمير والباء
للتعدية ثم قال ابن كيسان
الضمير للحسن وقال غيره
للمخاطب وانما التزم
افراده لانه كلام جرى
مجرى المثل (وتلو أفعل
انصبنه) أى حتما لما
عرفت (كما أوفى خليلينا
وأصدق بهما) ﴿تنبيه﴾
شرط المنصوب بعد أفعل
والمجرور بعد أفعل أن
يكون مختصا لتحصل به
الفائدة كما أرشد اليه تمثيله
فلا يجوز ما أحسن رجلا ولا أحسن برجل انتهى (وحذف ما منه تعجبت استبح) منصوبا كان أو مجرورا (ان كان عند الحذف

فتحته بنائية لتضمنه التعجب الذي هو معنى حقه أن يؤدي بالحرف ورد بأن المؤدي لمعنى التعجب الجملة بتمامها لا أفعل وحينئذ فقول الشارح بقية الكوفيين أى غالب بقيتهم (قوله وذلك) أى كون فتحته فتحة اعراب مع كونه خبرا (قوله تقتضي عندهم نصبه) فعامل النصب عندهم المخالفة (قوله وأحسن انما هو الخ) بيان للمخالفة هنا وفيه تنبيه على أن مخالفة الخبر للمبتدا كونه ليس وصفا للمبتدا في المعنى كما في زيد عندك وما أحسن زيدا ومقتضاه النصب عندهم في نحو زيد أفضل أبا وفسرها في التصريح بأن يكون الخبر بحيث لا يحمل على المبتدا الا حقيقة ولا حكما (قوله وصف لزيد لا لضمير ما) فيه اشارة الى أن معنى أحسن عندهم فائق في الحسن لا صير زيدا حسنا كما هو على مذهب البصريين اذ التصيير صفة لضمير ما لا لزيد فتأمل (قوله مشبه بالمفعول به) لوقوعه بعد ما يشبه الفعل في الصورة (قوله على فعلية أفعل) أى فيها فحصل الربط وانما أجمعوا على فعلية أفعل لان صيغته لا تكون الا للفعل وأما اصبع فنادر قاله المصرح (قوله لفظه لفظ الامر) على هذا هو مبني على السكون أو حذف حرف العلة كالامر نظرا لصورته أو على فتحة مقدرة منع من ظهورها مجيئه على صورة الامر نظرا للمعنى (قوله ومعناه الخبر) أى في الاصل والا فالجملة بتمامها نقلت الى انشاء التعجب أو مراده بالخبر ما قابل الطلب فيشمل الانشاء غير الطلب (قوله وهو في الاصل ماض الخ) فأصل أحسن بزيد أحسن زيد أى صار ذا حسن فهمزته للصيرورة (قوله ثم غيرت الصيغة) أى عند نقلها الى انشاء التعجب ليوافق اللفظ في التغيير تغيير المعنى من الاخبار الى الانشاء هذا ما ظهر لي (قوله انما تحذف مع أن وأن) الذي في التصريح نقلا عن الموضح في الحواشي أنها انما تحذف مع أن المخففة وأن حذفها مع أن المشددة ممتنع لعدم السماع ثم قال فهذا حكم اختصت به أن عن أن ونظيره عسى أن يقوم زيد فلا يقال عسى أنه يقوم (قوله والباء للتعدية) أى فموضع مجرورها نصب على المفعولية قال المصنف ولو اضطر شاعر الى حذفها مع غير أن بعد أفعل لزمه ان يرفع على قول البصريين وأن ينصب على قول الفراء وبهذا ظهرت ثمرة الخلاف اه دماميني هذا وفي الهمع أن الهمزة على قول الفراء ومن وافقه للنقل كهي في ما أفعل والباء زائدة وكذا قال الدماميني الهمزة على هذا القول للتعدية والباء زائدة ثم قال ويحتمل أن تكون الهمزة عليه للصيرورة والباء للتعدية لا زائدة وأصل أكرم بزيد أكرم زيد أى صار ذا كرم ثم غير الماضي بالامر وجيء بالباء المعدية التي تصير الفاعل مفعولا وقيل أكرم بزيد فصار المعنى اجعل زيدا صائرا ذا كرم اه ملخصا وبه يعلم تقصير الشارح وصريح كلام الدماميني أن المراد بالتعدية التعدية الخاصة التي تعاقب فيها الباء الهمزة ومقتضى قول المغني فالباء معدية مثلها في امرر بزيد أن المراد بالتعدية التعدية العامة وأن الباء للالصاق (قوله الضمير للحسن) أى المفهوم من أحسن والتقدير أحسن يا حسن بزيد أى دم به والزمه اه تصريح ولذا لزم الضمير صورة واحدة ورده أنه يقال أحسن بزيد يا عمرو واذ لا يخاطب شيآن في حالة واحدة اه دماميني (قوله للمخاطب) فمعنى أحسن بزيد اجعل يا مخاطب زيدا حسنا أى صفه بالحسن كيف شئت اه دماميني (قوله وانما التزم الخ) جواب سؤال وارد على من قال الضمير للمخاطب (قوله لما عرفت) أى من أنه مفعول به أو مشبه بالمفعول به (قوله كما أوفى الخ) تمثيل لقوله بأفعل انطق الخ على اللف والنشر المرتب (قوله لتحصل به الفائدة) أى المطلوبة وهي التعجب من حال شخص مخصوص بخلاف نحو ضربت رجلا فان المقصود الاخبار بوقوع الضرب على شخص ما (قوله وحذف ما منه) أى من حاله والسين والتاء في استبح زائدتان أو للصيرورة وشرط في التصريح لحذف المتعجب منه منصوبا كان أو مجرورا ولا وجه لاقتصار البعض في نقل هذا الشرط عن التصريح على المجرور وأن يكون ضميرا قال البعض فلا يجوز الحذف في نحو أحسن بزيد لعدم الدليل عند الحذف ولا في نحو زيد أحسن بزيد لان الاظهار في موضع الضمير في نحو

معناه يفصح) أي يتضح فالاول كقوله جزى الله عنا والجزاء بفضله * ربيعة خيرا ما أعف وأكرما أي ما أعفهم وأكرمهم
والثاني وشرطه أن يكون أفعل معطوفا على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف ذكره في شرح الكافية نحو اسمع
بهم وأبصر أي بهم وأما
قوله فذلك ان يلق المنية
يلقها حميدا وان يستغن يوما
فأجدر أي به فشاذ
(تنبيه) انما جاز حذف
المجرور بعد أفعل مع كونه
فاعلا لان لزومه للجر
كساه صورة الفضلة فجاز
فيه ما يجوز فيها وذهب قوم
منهم الفارسي الى أنه لم
يحذف وأنه استتر في الفعل
حين حذفت الباء ورد
بوجهين أحدهما لزوم
ابرازه حينئذ في التثنية
والجمع والآخر أن من
الضمائر مالا يقبل
الاستتار كنا من أكرم بنا
(وفي كلا الفعلين)
المذكورين (قدما لزما
منع تصرف بحكم حتما)
ليكون مجيئه على طريقة
واحدة أدل على ما يراد به
فالاول في الماضي كتبارك
وعسى والثاني في الامر
كتعلم بمعنى اعلم وقيل ان
علة جمودهما تضمنهما معنى
الحرف الذي كان حقه
أن يوضع للتعجب فلم يوضع
(وصغهما من ذي ثلاث
صرفا قابل فضل تم غير
ذي انتفا وغير ذي وصف
يضاهي أشهلا * وغير سالك
سبيل فعلا) أي لا يبنى هذان
الفعلان الا مما استكمل
ثمانية شروط * الاول
أن يكون فعلا فلا يبنيان
من الجلف والحمار فلا يقال ما أجلفه وما أحمره وشذ ما أذرعها أي ما أخف يدها في الغزل بنوه من قولهم امرأة ذراع هذا
نعم ادعى ابن القطاع أنه سمع ذرعت المرأة خفت يدها في الغزل وعلى هذا يكون الشذوذ من حيث البناء من فعل المفعول * الثاني
أن يكون ثلاثيا فلا يبنيان من دحرج وضارب واستخرج الا أفعل فقيل يجوز مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وقيل يجوز ان كانت الهمزة

ذلك لنكتة تفوت بالحذف اه وعلى قياس ذلك لا يجوز الحذف في نحو ما أحسن زيدا وزيد ما أحسن زيدا الا يقال المتجه أخذا من التعليل جواز الحذف في نحو ما أحسن زيدا وأحسن بزيد اذا كان ثم دليل كما لو قيل ذلك في مقام الثناء على زيد لانا نمنع كون المحذوف في ذلك اسما ظاهرا ونحكم بأنه ضمير يرجع الى المثنى عليه في المقام فتفطن (قوله معناه يفصح) أورد عليه سم أنه قد يفيد أنه لا يكفي مطلق الفهم بل لابد من الوضوح الذي هو قدر زائد على مجرد الفهم مع أن الظاهر الذي يدل عليه كلام التوضيح الاكتفاء بمطلق الفهم وفي تعبيره بقد اشارة الى الجواب بحمل الوضوح على الانفهام (قوله فشاذ) الاوجه عندي أنه ليس بشاذ وأنه لا يشترط هذا الشرط بل المدار على وجود دليل المحذوف (قوله لان لزومه للجر الخ) ولما لم يلزم الفاعل في نحو كفى بزيد الجر امتنع حذفه وان كان في حكم الفضلة بالنسبة للتأنيث اذ لا يقال كفت بهند (قوله لزوم ابرازه حينئذ) أي حين استتر في الفعل وأجيب بأن عدم ابرازه لالحاقه بضمير أفعل في نحو ما أحسن زيدا فكما لم يجمع الضمير في أحسن لم يجمع في أحسن به بجامع اتفاق الفعلين في المعنى أو لكونه في تركيب جرى مجرى المثل الذي لا يغير (قوله كنا من أكرم بنا) قد يقال لا مانع من أن يلتزم الفارسي امتناع الاستتار في نحو هذا ويخص الاستتار بغيره مما يصح استتاره أفاده سم (قوله وفي كلا الفعلين) متعلق بلزم وكذا قدما لانه نصب على الظرفية أي في الزمن القديم وكذا بحكم والباء في بحكم سببية وأراد بالحكم كون المجيء على طريقة واحدة أدل على المراد فقوله ليكون الخ بدل أو بيان من قوله بحكم حتما أو تضمنهما معنى التعجب كما قاله سم (قوله منع تصرف) اعلم أن عدم تصرف الفعل اما بخروجه عن طريقة الافعال من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وبئس أو بالاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره وان دل على ما ذكر كيدع ويذر فانه استغنى عن ماضيهما بماضي ترك وعدم تصرف فعل التعجب لكلا الامرين (قوله ليكون مجيئه) أي كلا الفعلين وأفرد الضمير نظرا للفظ كلا (قوله أدل على ما يراد به) أي من التعجب وانما كان مجيئه على طريقة واحدة أدل لان التصرف فيه ونقله من حالة الى حالة ربما يشعر بزوال المعنى الاول (قوله من ذي ثلاث) أي من مصدر فعل ذي ثلاث (قوله صرفا) أي تصرفا تاما لانه المتبادر عند الاطلاق فخرج ما لا تصرف له أصلا كنعم وبئس وعسى وليس وما له تصرف ناقص كيدع ويذر (قوله قابل فضل) أي زيادة وقوله تم أي يكتفي بمرفوعه (قوله يضاهي أشهلا) أي في الوزن وكون مؤنثه على فعلاء (قوله أي لا يبنى الخ) أخذ الحصر من قيد الاحتراز أعني قوله من ذي ثلاث الخ (قوله أن يكون فعلا) أخذه من كون الاوصاف المذكورة لموصوف مقدر وهو الفعل لان مجموعها لا يكون الا له (قوله فلا يبنيان من الجلف) بكسر الجيم الرجل الجافي (قوله فلا يقال ما أجلفه) أي لبنائه من غير فعل لكن في القاموس جلف كفرح جلفا وجلافة فأثبت له فعلا وحينئذ يبنى من فعله ما أجلفه (قوله ما أذرعها) بالذال المعجمة والعين المهملة (قوله ذراع) كسحاب وقد يكسر كذا في القاموس (قوله نعم ادعى ابن القطاع الخ) استدراك على ما قبله المقتضي انه لم يسمع له فعل وفي بعض النسخ ابن القطان بالنون والاول هو الظاهر لانه الذي من أئمة اللغة (قوله فلا يبنيان من دحرج الخ) أي لما يلزم عليه من حذف بعض الاصول في الرباعي المجرد وحذف الزيادة الدالة على معنى مقصود في غيره كالمشاركة والمطاوعة والطلب في ضارب وانطلق واستخرج قاله المصرح (قوله الا أفعل) استثناء من مفهوم قوله أن يكون ثلاثيا فكأنه قال فلا يبنيان من غيره الا أفعل أو من معطوف محذوف والتقدير من دحرج وضارب واستخرج ونحوها الا أفعل (قوله فقيل يجوز مطلقا)

لغير النقل نحو ما أظلم هذا الليل وما أقفر هذا المكان وشذ على هذين القولين ما أعطاه للدراهم وما أولاه للمعروف وعلى الثلاثة ما اتقاه وما أملأه القربة لانهما من اتقى وامتلأت وما أخصره لانه من اختصر وفيه شذوذ آخر سيأتي • الثالث أن يكون متصرفا فلا يبنيان من نعم وبئس وشذ ما أعساه وأعس به • الرابع أن يكون معناه قابلا للتفاضل فلا يبنيان من فني ومات • الخامس أن يكون تاما فلا يبنيان من نحو كان وظل وبات وصار وكاد وأما قولهم ما أصبح أبردها وما أمسى ادفأها فان التعجب فيه داخل على أبرد وادفأ وأصبح وأمسى زائدتان • السادس أن يكون مثبتا فلا يبنيان من منفي سواء كان ملازما للنفي نحو ما عاج بالدواء أي ما انتفع به أم غير ملازم كما قام • السابع أن لا يكون اسم فاعله على أفعل فعلاء فلا يبنيان من عرج وشهل وخضر الزرع • الثامن أن لا يكون مبنيا للمفعول فلا يبنيان من نحو ضرب وشذ ما أخصره من وجهين وبعضهم يستثني ما كان ملازما لصيغة فعل نحو عنيت بحاجتك وزهي علينا فيجيز ما أعناه بحاجتك وما أزهاه علينا قال في التسهيل وقد يبنيان من فعل المفعول ان أمن اللبس ﴿تنبيهان﴾ الاول بقي شرط تاسع لم يذكره هنا وهو أن لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القائلة فانهم لا يقولون ما أقيله استغناء بما أكثر قائلته قال في التسهيل وقد يغني في التعجب فعل عن فعل مستوف للشروط كما يغني في غيره أي نحو تركـ فانه أغنى عن ودع وعد في شرحه من ذلك سكر وقعد وجلس ضدي قام وقال من القائلة وزاد غيره قام وغضب ونام وبمن ذكر السبعة ابن عصفور وعد نام فيها غير صحيح لان سيبويه حكى ما أنومه • الثاني عد بعضهم من الشروط أن يكون على فعل بالضم أصلا أو تحويلا

هذا رأي سيبويه واختاره المصنف في التسهيل وشرحه (قوله لغير النقل) أي لغير نقل الفعل من اللزوم الى التعدي أو من التعدي لواحد الى التعدي لاثنين أو من التعدي لاثنين الى التعدي لثلاثة بأن وضع الفعل على الهمزة (قوله نحو ما أظلم هذا الليل) فان فعل التعجب المذكور وان كانت همزته للنقل والتعدية كما سيذكره الشارح في الخاتمة مبني من أفعل الذي همزته لغير النقل وكذا يقال في المثال الثاني (قوله وشذ على هذين القولين الخ) أما الشذوذ على أول القولين فظاهر وأما على ثانيهما فلان الهمزة في المثالين للنقل من التعدي لواحد الى التعدي لاثنين فان الاصل عطا زيد الدراهم أي تناولها وولي المعروف أي تناوله (قوله وما أملأه القربة) كذا في نسخ وفي نسخ وما أملأه للقربة وكلاهما فاسد أما الاول فمن وجهين الاول ان فعل التعجب لا ينصب لفظا الا مفعولا واحدا الثاني ان ما أملأه مصوغ من ملأ الثلاثي لا من امتلأ الخماسي والذي سيصرح به الشارح أنه من امتلأ الخماسي وأما الثاني فمن الوجه الثاني فدعوى البعض ظهور وما أملأه للقربة غفلة عن كلام الشارح والذي بخط الشارح ما أملأ القربة وهي الصواب (قوله لانهما من اتقى وامتلأت) لم يأخذوهما من تقى بمعنى خاف وملأ بمعنى امتلأ فلا يكونان شاذين لندورهما أفاده في التصريح (قوله وشذ ما أعساه وأعس به) تبع في ذلك المصنف حيث قال في شرح التسهيل وشذ ما أعساه وأعس به بمعنى ما أحقه وأحقق به فبنوه من فعل غير متصرف اهـ وغلطه الدماميني بأن الفعل الجامد عسى التي هي من أفعال الرجاء وليس قولهم ما أعساه وأعس به من عسى المذكورة كما ينادي عليه قوله بمعنى ما أحقه وأحقق به (قوله أن يكون تاما) أي لانه لو قيل ما أكون زيدا قائما لزم نصب أفعل لشيئين ولا يجوز حذف قائما لامتناع حذف خبر كان ولا جره باللام لامتناع جر الخبر باللام أفاده الشاطبي قال في التصريح وحكى ابن السراج والزجاج عن الكوفيين ما أكون زيدا قائما بناء على أصلهم من ان المنصوب بعد كان حال (قوله فلا يبنيان من منفي) أي لالتباسه بالمثبت (قوله نحو ما عاج بالدواء) مضارعه يعيج واعترض بانه قد جاء في الاثبات كما في نوادر القالي ويجاب بأن ذلك نادر وأما عاج يعوج بمعنى مال يميل فيستعمل في الاثبات (قوله أن لا يكون اسم فاعله على أفعل) أي لمنعهم بناء أفعل التفضيل منه لانه لو بني منه أفعل التفضيل لالتبس بالوصف وفعل التعجب كأفعل التفضيل في أمور كثيرة فمنعوا بناءه منه كما منعوا بناء أفعل التفضيل منه كذا علل في شرح التسهيل (قوله أن لا يكون مبنيا للمفعول) أي دفعا اللبس المبني من فعل المفعول بالمبني من فعل الفاعل (قوله من وجهين) هما كونه من غير ثلاثي وكونه من المبني للمفعول (قوله عنيت بحاجتك) كذا في نسخ باسقاط ما وهي الصواب وفي أخرى ما عنيت بزيادة ما وهي خطأ كما لا يخفى (قوله فيجيز ما أعناه الخ) أي لامن اللبس (قوله ان أمن اللبس) أي بأن كان الفعل ملازما للبناء للمجهول أو غير ملازم وقامت قرينة على أنه مبني من فعل المفعول فهو أعم من مذهب البعض المتقدم وقصر البعض أمن اللبس على كون الفعل ملازما للبناء للمجهول فيكون مساويا للمذهب بعضهم لا دليل عليه ولا داعي اليه (قوله لم يذكره هنا) أي وأشار اليه في التسهيل كما نبه عليه الشارح بقوله قال في التسهيل الخ ولم يذكره هنا لان الخارج به ألفاظ قليلة جدا (قوله سكر الخ) أي فالمسموع ما أكثر سكره لا ما أسكره وكذا ما بعده (قوله وقعد الخ) اعترضه الشاطبي وأقره البعض بأن منع بناء فعل التعجب من القيام والقعود والجلوس لفقد شرط قبول الفضل وعندي فيه نظر لانها تقبل الفضل من حيث

أى يقدر رده الى ذلك لانه فعل غريزة فيصير لازما ثم تلحقه همزة النقل وبعضهم أن يكون واقعا وبعضهم أن يكون دائما والصحيح عدم اشتراط ذلك (وأشددا وأشد أو شبههما يخلف ما بعض الشروط عدما) من الافعال (ومصدر) الفعل (العادم) بعض الشروط صريحا كان أو مؤولا (بعد) أى بعد ما أفعل (ينتصب وبعد أفعل جره بالبا يجب) فتقول فى التعجب من الزائد على ثلاثة ومما الوصف منه على أفعل نحو ما أشد أو أعظم دحرجته أو انطلاقه أو حمرته أو أشدد أو أعظم بها وكذا المنفى والمبنى للمفعول الا أن مصدرهما يكون مؤولا لا صريحا نحو ما أكثر أن لا يقوم وما أعظم ما ضرب وأشدد بهما وأما الفعل الناقص فان قلنا له مصدر فمن النوع الاول والا فمن الثانى تقول ما أشد كونه جميلا أو ما أكثر ما كان محسنا أو أشدد أو أكثر بذلك وأما الجامد والذى لا يتفاوت معناه فلا يتعجب منهما البتة (وبالندور احكم لغير ما ذكر ولا تقس على الذى منه أثر) أى حق ما جاء عن العرب من فعلى التعجب مبنيا مما لم يستكمل الشروط أن يحفظ ولا يقاس عليه لندوره من ذلك قولهم ما أخصره من اختصر وهو خماسى مبنى للمفعول وقولهم ما أهوجه

طول زمنها (قوله أى يقدر رده الى ذلك) بيان للتحويل (قوله لانه فعل غريزة فيصير لازما) المتبادر منه ان الغرض من هذا التحويل صيرورته لازما وقضيته عدم التحويل اذا كان فعل بالفتح أو بالكسر لازما وهو خلاف اطلاق هذا القول مع أنه يرد عليه أيضا أن التحويل لا يتعين طريقا لصيرورة الفعل لازما لحصوله بتنزيله منزلة اللازم بقطع النظر عن مفعوله فاعرفه (قوله واقعا) أى غير مستقبل (قوله والصحيح عدم اشتراط ذلك) أى المذكور من كونه على فعل أصلا أو تحويلا وكونه واقعا وكونه دائما أما الاول فلما مر ولان فعل بالفتح وفعل بالكسر يشاركان فعل بالضم فى قبول همزة النقل فتقدير ردهما عند بناء فعل التعجب منهما الى فعل لا حاجة اليه ولان من الافعال أنواعا رفضت العرب صوغها على فعل بالضم وهى المضاعف والمعتل العين والمعتل اللام فاذا تعجبت من شئ منها لم تقدر رد الصيغة الى فعل للرفض المذكور وقال الدمامينى ولصاحب المذهب الاول أن يقول لو كانت الهمزة للنقل من غير رد الى فعل بالضم للزم فى مثل ما أعلم زيدا نقص مفعول لانه كان يتعدى الى مفعولين وبعد التعجب يتعدى الى مفعول واحد ولك أن تقول المفعول الثانى مقدر مجرور بالباء على القاعدة الآتية قبيل الخاتمة أى ما أعلم زيدا بكذا أو أن ما أعلم زيدا مصوغ من علم المنزل منزلة اللازم فتفطن وأما الثانى فلجواز ما أحسن ما يكون هذا الطفل وليس بواقع وأما الثالث فلجواز ما أشد لمع البرق وليس بدائم (قوله وأشددا وأشد الخ) المتبادر منه أن أشدد وأشد مصوغان من فعل مستكمل للشروط لان القصد من الاتيان بنحو أشدد وأشد التخلص من صوغ فعل التعجب من فعل لم يستكمل الشروط مع أن أشدد وأشد مصوغان من غير ثلاثى وهو اشتد الخماسى على الظاهر اذ لا يعلم ورود أشد الرباعى فعلا الا فيما قال صاحب الصحاح والقاموس أشد الرجل اذا كانت معه دابة شديدة والصوغ من هذا فى أشد استخراجا بعيد ثم رأيت بخط بعض الفضلاء ما نصه قوله وأشددا وأشد الخ فعلهما المصوغان منه شدد ثلاثيا كما ذكره الناظم فى شرح العمدة وبهذا يندفع اعتراض ابن عاشر بأنهما من غير ثلاثى مجرد فلم يستكملا الشروط فى أنفسهما فكيف يتوصل بهما الى غيرهما اهـ (قوله أو شبههما) أى كأكثر وأكبر وأعظم (قوله يخلف ما بعض الشروط عدما) أى يخلف فعلى التعجب المأخوذين مما ذكر قال فى التصريح ولا يختص التوصل بأشد ونحوه بما فقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفى الشروط نحو ما أشد ضرب زيد لعمرو اهـ ولا يرد هذا على الناظم لان مراده يخلف وجوبا (قوله نحو ما أكثر أن لا يقوم) اعترضه سم فقال هلا جاز المصدر الصريح مضافا اليه العدم أو الانتفاء واعترضه زكريا فقال لا يخفى أن المقصود التعجب من عدم قيامه مثلا فى الزمن الماضى فكيف يقال ذلك وأن للاستقبال قال سم وقد يجاب بأن الصيغة صارت للانشاء وانسلخ عنها معنى الزمان وفيه أن هذا فى صيغة فعل التعجب والاعتراض بغيرها ويظهر أنه يصح أن يتعجب من عدم قيامه فى المستقبل ومن عدم قيامه فى الماضى وأنه يقال فى الثانى ما أكثر أن لم يقم لان أن مع لم ليست للاستقبال فتأمل (قوله فان قلنا له مصدر) أى بناء على أن الفعل الناقص يدل على الحدث وقوله والا أى بناء على أنه لا يدل عليه والراجح الاول كما مر فى محله (قوله فلا يتعجب منهما) قال البعض بقى ما لا فعل له والظاهر انه لا يتعجب منه أيضا لانه لا مصدر له حتى يؤتى به بعد أشد منصوبا أو مجرورا اهـ والمتجه عندى انه يتعجب منه بزيادة ياء المصدرية أو ما فى معناها فيقال ما أشد حماريته أو ما أشد كونه حمارا فاحفظه (قوله وبالندور الخ) اعترض بأنه لا حاجة اليه بعد تقريره الشروط ولئن سلم الاحتياج الى قوله وبالندور الخ فهو يغنى عن قوله ولا تقس الخ اذ معلوم أن النادر لا يقاس عليه والجواب أنه أتى بالشطر الاول اشارة الى أن الشروط سمع نادرا تخلفها الدفع توهم أنها لم تتخلف ثم لما كان النادر قد يطلق على القليل الذى يقاس عليه فتكون تلك الشروط شروطا للكثرة قال ولا تقس الخ ذكره الشاطبى (قوله أثر) أى نقل (قوله

ما أهوجه وما أحمقه وما أرعنه وهى من فعل فهو أفعل كأنهم حملوها على ما أجهله وقولهم ما أعساه وأعس به وقولهم أقمن به أى أحقق به بنوه من قولهم هو قمن بكذا أى حقيق به ولا فعل له وقالوا ما أجنه وما أولعه من جن وولع وهما مبنيان للمفعول وغير ذلك (وفعل هذا الباب لن يقدما معموله) عليه (ووصله به الزما وفصله) منه (بظرف او بحرف جر) متعلقين بفعل التعجب (مستعمل والخلف فى ذاك استقر) فلا تقول مازيدا أحسن ولا بزيد أحسن وان قيل ان بزيد مفعول به وكذلك لا تقول ما أحسن يا عبد الله زيدا ولا أحسن لولا بخله بزيد واختلفوا فى الفصل بالظرف والمجرور المتعلقين بالفعل والصحيح الجواز كقولهم ما أحسن بالرجل أن يصدق وما أقبح به أن يكذب وقوله خليلى ما أحرى بذى اللب أن يرى ‏* صبورا ولكن (١٩) لا سبيل الى الصبر ‏* وقوله وأحر اذا حالت بان أتحولا ‏* فان كان الظرف والمجرور غير متعلقين بفعل التعجب امتنع الفصل بهما قال فى شرح التسهيل بلا خلاف فلا يجوز ما أحسن بمعروف آمرا ولا ما أحسن عندك جالسا ولا أحسن فى الدار عندك بجالس ﴿تنبيهات﴾ الاول قال فى شرح الكافية لا خلاف فى منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب ولا فى منع الفصل بينهما بغير ظرف وجار ومجرور وتبعه الشارح فى نفى أصل الخلاف عن غير الظرف والمجرور قال كالحال والمنادى لكن قد أجاز الجرمى من البصريين وهشام من الكوفيين الفصل بالحال نحو ما أحسن مجردة هندا وقد ورد فى الكلام الفصيح ما يدل على جواز الفصل بالنداء وذلك كقول على كرم الله وجهه أعزز على أبا اليقظان ان أراك صريعا مجدلا قال فى شرح التسهيل وهذا مصحح للفصل بالنداء وأجاز الجرمى الفصل بالمصدر نحو ما أحسن احسانا زيدا ومنعه الجمهور لمنعهم أن يكون له مصدر وأجاز ابن كيسان الفصل بلولا ومصحوبها نحو ما أحسن لولا بخله زيدا ولا حجة له على ذلك ‏* الثانى قد سبق فى باب كان أنها تزاد كثيرا بين ما وفعل التعجب نحو ما كان أحسن زيدا ومنه قوله ما كان أسعد من أجابك آخذا ‏* بهداك مجتنبا هوى وعنادا ‏* ونظيره فى الكثرة وقوع ما كان بعد فعل التعجب نحو ما أحسن ما كان زيد فما مصدرية وكان تامة رافعة ما بعدها بالفاعلية فان قصد الاستقبال جىء بيكون ‏* الثالث يجر ما تعلق بفعلى التعجب من غير ما ذكر بالى ان كان فاعلا نحو ما أحب زيدا الى عمرو والا فبالباء ان كانا من مفهم علما أو جهلا نحو ما أعرف زيدا بعمرو وما أجهل خالدا ببكر وباللام ان كانا من متعد غيره نحو ما أضرب زيدا لعمرو وان كانا من متعد بحرف جر فبما كان يتعدى به نحو ما أغضبنى على زيد ويقال فى التعجب

(قوله ما أهوجه) فى القاموس الهوج محركة طول فى حمق وطيش وتسرع والهوجاء الناقة المسرعة كأن بها هوجا وفيه أيضا حمق ككرم حمقا بالضم وبضمتين وحماقة وانحمق واستحمق فهو أحمق قليل العقل وفيه أيضا الارعن الاهوج فى منطقه والاحمق المسترخى وقد رعن مثلثة رعونة ورعنا محركة وذكر صاحب ضياء الحلوم الاهوج فى فعل بفتح العين يفعل بكسرها فعليه وعلى ما تقدم يتعذر النطق بقول المؤلف وهى من فعل فهو أفعل اه عبد القادر على ابن الناظم (قوله كأنهم حملوها على ما أجهله) أى لمناسبتها له فى المعنى وهو بيان للمسوغ فى الجملة (قوله أقمن به) قال جماعة مثله ما أجدره بكذا ورد بان ابن القطاع ذكر لاجدر فعلا فقال يقال جدر جدارة صار جديرا أى حقيقا (قوله لن يقدما معموله عليه) أى لعدم تصرفه (قوله أو بحرف جر) أو مانعة خلو فتجوز الجمع فيجوز الفصل بمجموع الظرف والجار والمجرور وهذا ما يقتضيه القياس على ما سبق فى غير موضع وان خالفه كلام الدمامينى الذى اقتصر عليه شيخنا والبعض (قوله فلا تقول مازيدا أحسن) ولا زيدا ما أحسن كما فهم بالاولى (قوله وان قيل ان بزيد مفعول به) أى كما هو رأى الفراء ومن وافقه (قوله واختلفوا فى الفصل بالظرف الخ) محل الخلاف ما اذا لم يكن فى المعمول ضمير يعود على المجرور والا تعين الفصل نقله السيوطى عن أبى حيان وبهذا يعلم ما فى غالب أمثلة الشارح لمحل الخلاف من المؤاخذة قاله سم (قوله وأحر الخ) صدره ‏* أقيم بدار الحرب ما دام حربها ‏* والشاهد فى اذا حالت فانه ظرف لاحر فاصل بينه وبين معموله (قوله ولا أحسن فى الدار عندك) كذا فى نسخ وهو يدل على ما قلنا من جواز الفصل بمجموع الظرف والجار والمجرور وفى نسخ ولا أحسن فى الدار أو عندك (قوله عن غير الظرف والمجرور) أى عن الفصل بغير الظرف والمجرور (قوله كقول على الخ) أى فى حق عمار بن ياسر حين رآه مقتولا وهو نثر لا نظم وقوله مجدلا أى مرميا على الجدالة بالفتح وهى الارض (قوله لمنعهم أن يكون له) أى لفعل التعجب مصدر لكونه لانشاء التعجب فأشبه ما لا مصدر له كنعم وبئس اه دمامينى (قوله فما مصدرية الخ) أى وهى ومدخولها فى محل نصب مفعول فعل التعجب وأجاز بعضهم جعل ما اسما موصولا وكان ناقصة ونصب زيد على أنه خبرها وضعفه فى المغنى (قوله فان قصد الاستقبال جىء بيكون) هذا مبنى على الصحيح المتقدم من عدم اشتراط كونه واقعا (قوله ما تعلق بفعلى التعجب) أى ما عمل فيه فعل التعجب وقوله من غير ما ذكر أراد بما ذكر ما تعجب من وصفه منصوبا أو مجرورا ويحتمل أنه أراد به الظرف والمجرور المفصول بهما بين الفعل ومعموله المتعجب من وصفه ولا مانع من ارادتهما معا (قوله بالى ان كان فاعلا) وانما يكون ذلك بعد مفهم حب أو بغض اه دمامينى (قوله ان كانا من متعد غيره) أى بنفسه بدليل ما بعد (قوله نحو ما أضرب زيدا لعمرو) مثله ما أحب

زيد العمرو فزيد فاعل الحب وعمرو مفعوله بعكس ما أحب زيدا الى عمرو (قوله بمدلول عليه بأفعل) أى بفعل مقدر مدلول عليه بأفعل لا بأفعل لما علمت من أنه لا ينصب الا مفعولا واحدا تقديره فى الاول يكسوهم وفى الثانى يظنه (قوله ما عدم التعدى) أى ما عدم أصله الذى صيغ منه التعدى (قوله فى الاصل) أى قبل التعجب وقوله أو الحال أى فى حال التعجب وهو مبنى على أن من شروط التعجب أن يكون الفعل على زنة فعل أصلا أو تحويلا وتقدم ما فيه فالهمزة على الصحيح من عدم اشتراط ذلك لتعدية الفعل الى مفعول كان قبلها فاعلا (قوله وهمزة أفعل للصيرورة) أى لصيرورة المتعجب من وصفه ذا كذا كاغد البعير والباء زائدة هذا على الصحيح من أنه ماض فى المعنى وأما عند من جعله أمرا لفظا ومعنى فقد أسلفناه (قوله ويجب تصحيح عينهما) أى دون لامهما حملا على اسم التفضيل حيث قالوا أقول وأبيع وأدعى وأرمى (قوله ويجب فك أفعل الخ) أى كما سيأتى فى قوله ۞ وفك أفعل فى التعجب التزم ۞ (قوله وشذ تصغير أفعل) أى بفتح العين وقد تبع الشارح الناظم فى جعل تصغير أفعل شاذا وعزوا طرده الى ابن كيسان فقط والذى فى المغنى أن البصريين أجازوا تصغيره بقياس لشبهه بأفعل التفضيل وزنا وأصلا وافادة للمبالغة وأراد بالاصل الفعل المصوغ منه ثم قال ولم يحك ابن مالك اختيار قياسه الا عن ابن كيسان وليس كذلك قال أبو بكر بن الانبارى ولا يقال الا لمن صغر سنه اه قال الدمامينى قال أبو حيان ما حكاه ابن مالك عن ابن كيسان هو نص كلام البصريين والكوفيين أما الكوفيون فانهم اعتقدوا اسمية أفعل فهو عندهم مقيس فيه وأما البصريون فنصوا على ذلك فى كتبهم وان كان خارجا عن القياس (قوله مقصورا على السماع) مستغنى عنه بقوله وشذ ولم يسمع الا فى أحسن وأملح كما قاله الدمامينى ونقله فى المغنى عن الجوهرى

﴿نعم وبئس وما جرى مجراهما﴾

أى فى المدح والذم كحبذا وساء واعلم أن لنعم وبئس استعمالين أحدهما أن يستعملا متصرفين كسائر الافعال فيكون لهما مضارع وأمر واسم فاعل وغيرها وهما اذ ذاك للاخبار بالنعمة والبؤس تقول نعم زيد بكذا ينعم به فهو ناعم وبئس يبأس فهو بائس ۞ الثانى أن يستعملا لانشاء المدح والذم وهما فى هذا الاستعمال لا يتصرفان لخروجهما عن الاصل فى الافعال من الدلالة على الحدث والزمان فاشبها الحرف والكلام عليهما هنا باعتبار هذا الاستعمال وتجرى فيهما على كلا الاستعمالين اللغات الآتية فى الشرح أفاده الشاطبى (قوله فعلان) خبر مقدم لنعم وبئس (قوله بدليل فبها ونعمت) أى لان تاء التأنيث الساكنة من خصائص الافعال وبدليل ما حكاه الكسائى من قولهم نعما رجلين ونعموا رجالا لان ضمائر الرفع البارزة المتصلة أيضا من خصائص الافعال (قوله واسمان عند الكوفيين) أى مبنيان على الفتح لتضمنهما معنى الانشاء وهو من معانى الحروف وأورد عليه أن المفيد للانشاء الجملة بتمامها لا نعم وبئس فقط ويجاب بانهما العمدة فى افادة الانشاء وفى الدمامينى نقلا عن البسيط من قال باسميتهما فما بعدهما مما هو فاعل عندنا ينبغى أن يكون تابعا عندهم لنعم بدلا أو عطف بيان والمعنى الممدوح الرجل زيد اه قال سم ويبقى الكلام فى نحو نعم رجلا زيد ويحتمل أن يقال ان رجلا تمييز عن النسبة التى تضمنها نعم بمعنى الممدوح أى الممدوح من جهة الرجولية زيد ويحتمل أنه حال ثم قياس ما ذكر فى نعم الرجل جر الولد فيما استدلوا به من قوله ماهى بنعم الولد أى ماهى بالممدوح الولد ولعلهم يروونه بالجر فان فرض أنهم يروونه بالرفع فلعله مقطوع عما قبله وكذا يقال فى العير من قوله على بئس العير اه وفى الفارضى من قال باسمية نعم وبئس أعربهما مبتدأ وما بعدهما خبر ويجوز العكس حكاه أبو حيان فى شرح هذا الكتاب (قوله باكر) أى سريع (قوله هو مثل قوله الخ) ضمير هو يرجع الى المذكور من الشواهد أى الى مجموعها لانه لا يأتى فى البيت لانه يمتنع منه فيه جر طير باضافة نعم اليه بل تأويله أنه نزل نعم منزلة خير أى بخير

طير

من كسا زيد الفقراء الثياب وظن عمرو بشرا صديقا ما أكسى زيدا للفقراء الثياب وما أظن عمرا البشر صديقا وانتصاب الآخر بمدلول عليه بافعل لا به خلافا للكوفيين

﴿خاتمة﴾ همزة أفعل فى التعجب لتعدية ما عدم التعدى فى الاصل نحو ما أظرف زيدا أو الحال نحو ما أضرب زيدا وهمزة أفعل للصيرورة ويجب تصحيح عينهما ان كانا معتلين نحو ما أطول زيدا وأطول به ويجب فك أفعل المضعف نحو أشدد بحمرة زيد وشذ تصغير أفعل مقصورا على السماع كقوله ۞ يا ما أميلح غزلانا شدن لنا ۞ من هؤليائكن الضال والسمر وطرده ابن كيسان وقاس عليه أفعل نحو أحيسن بزيد والله أعلم

﴿نعم وبئس وما جرى مجراهما﴾

(فعلان غير متصرفين ۞ نعم وبئس) عند البصريين والكسائى بدليل فبها ونعمت واسمان عند الكوفيين بدليل ماهى بنعم الولد ونعم السير على بئس العير وقوله

صبحك الله بخير باكر
بنعم طير وشباب فاخر

وقال الاولون هو مثل قوله عمرك ما ليلى بنام صاحبه وسبب عدم

طير بجعل نعم اسما للخير وأضافها الطير وقصه على الحكاية لالفظها قبل عروض الاسمية قاله بعضهم وهو أولى مما ذكره شيخنا والبعض والمثلية فى حذف الصفة والموصوف واقامة المعمول مقامهما هكذا قال شيخنا والبعض وفيه أنه لا حاجة فى بنام صاحبه الى تقدير الصفة والاصل بليل مقول فيه نام صاحبه بل المحتاج اليه تقدير الموصوف فقط لصحة جعل نام صاحبه نفس الصفة فلا تكن أسير التقليد (قوله لزومهما انشاء المدح والذم) أى والانشاء من معانى الحروف ولا تصرف فى الحروف والمراد لزومهما فى أحد الاستعمالين فلا ينافى أن لهما استعمالا آخر فارقا فيه الانشاء قال الدمامينى وانما كانا لانشاء المدح أو الذم لانك اذا قلت نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو فانما تنشئ المدح أو الذم وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح أو الذم بموجود خارجا فى أحد الازمنة مقصود مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل الموجود خارجا جودة الشخص أو رداءته والقصد بهذا الكلام مدحه أو ذمه بالجودة أو الرداءة فقول الاعرابى لمن بشره بمولودة وقال نعم الولد هى والله ماهى بنعم الولد ليس تكذيبا له فى المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه وانما هو اخبار بأن الجودة التى حكمت بحصولها خارجا ليست بحاصلة فهو تكذيب لما تضمنه الانشاء من الاخبار بحصول الجودة فالتكذيب والتصديق انما يتسلطان على ما تضمنه ذلك الانشاء من الخبر لا عليه نفسه وكذا الانشاء التعجبى والانشاء الذى فى كم الخبرية وفى رب هذا معنى كلام ابن الحاجب قال الرضى وفيه نظر اذ هذا الذى قرره يطرد فى جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد أفضل من عمرو فلا ريب فى كونه خبرا ولا يمكن أن تكذب فى التفضيل و يقال لك انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بأفضلية زيد وكذا اذا قلت زيد قائم هو خبر بلا شك ولا يمكن أن تكذب من حيث الاخبار لانك أوجدته بهذا اللفظ قطعا بل من حيث القيام فكذا قوله والله ماهى بنعم الولد بيان لكون النعمية أى الجودة المحكوم بثبوتها خارجا ليست بثابتة وكذا فى التعجب وفى كم ورب اه ببعض اختصار (قوله على سبيل المبالغة) أى لعموم المدح والذم فيهما وعدم تخصيصهما بخصلة معينة عند الاطلاق وعدم التقييد بمخصص نحو نعم الرجل زيد بخلاف نعم زيد عالما وكان الاولى أن يقول و يفيد أن ذلك على سبيل المبالغة اذ لا دخل لقوله على سبيل المبالغة فى تعليل عدم التصرف كما علم (قوله وأصلهما فعل) أى بفتح الفاء وكسر العين وقوله وقد يردان كذلك الخ يفيد ان الاوجه الاربعة فيهما اذا استعملا لانشاء المدح والذم و بعضهم خصها بحالة تصرفهما وأفصحها كما فى الدمامينى الكسر فالسكون ثم كسر الفاء والعين ثم الفتح فالسكون ثم الفتح فالكسر (قوله وكسرها) الوجه اسقاطه لعلمه من قوله وأصلهما فعل لرجوع الضمير الى نعم و بئس بكسر فسكون (قوله حلقية) أى مخرجها الحلق وقوله من فعل أى موازن فعل بفتح فكسر والمراد لفظه فيجوز صرفه بتأويل اللفظ ومنع صرفه بتأويل الكلمة (قوله وقد يقال فى بئس بيس) أى بموحدة مفتوحة فتحتية ساكنة مبدلة من الهمزة على غير قياس كذا فى الهمع ثم ان كان الابدال فى حال الكسر فهو قياسى أو بعد الفتح فهو غير قياسى (قوله رافعان) أعربه الفارضى خبر مبتدا محذوف أى وهما رافعان وهو أولى من اعرابه نعت فعلان لما يلزم عليه من الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبى وهو المبتدأ كما قاله الشيخ خالد (قوله على الفاعلية) أى على القول بفعليتهما وأما على القول باسميتهما فقد أسلفناه (قوله مقارنى أل) أى المعرفة لانها المنصرف اليها اللفظ عند الاطلاق فلا يدخل لفظ الجلالة والذى (قوله غير مكذب) حال من الفاعل والمخصوص بالمدح زهير فى تمام البيت (قوله وانما لم ينبه على هذا الثالث) يمكن دخوله فى كلامه بأن يراد بما قارنها ولو بواسطة (قوله هو الغالب) لا يلتئم مع قوله والصحيح الخ فكان الاولى أن يقول بدله هو الراجح أو نحوه ووجد فى بعض النسخ الضرب من أول التنبيه الى الواو من قوله وأجاز وهو مناسب (قوله ونعم شبابها) كذا بخط الشارح وفى بعض النسخ شهابها بالهاء بدل الموحدة الاولى (قوله

لزومهما انشاء المدح والذم على سبيل المبالغة وأصلهما فعل وقد يردان كذلك أو بسكون العين وفتح الفاء وكسرها أو بكسرهما وكذلك كل ذى عين حلقية من فعل فعلا كان كشهد أو اسما كفخذ وقد يقال فى بئس بيس (رافعان اسمين) على الفاعلية (مقارنى أل) نحو نعم العبد وبئس الشراب (أو مضافين لما * قارنها كنعم عقبى الكرما) ولنعم دار المتقين و بئس مثوى المتكبرين أو مضافين لمضاف لما قارنها كقوله

فنعم ابن أخت القوم غير مكذب

وانما لم ينبه على هذا الثالث لكونه بمنزلة الثانى وقد نبه عليه فى التسهيل ﴿تنبيهات﴾ الاول اشتراط كون الظاهر معرفا بأل أو مضافا الى المعرف بها أو الى المضاف الى المعرف بها هو الغالب وأجاز بعضهم أن يكون مضافا الى ضمير ما فيه أل كقوله

فنعم أخو الهيجا ونعم شبابها

والصحيح أنه لا يقاس عليه لقلته وأجاز الفراء أن يكون مضافا الى نكرة كقوله فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم * وصاحب الركب عثمان ابن عفانا ونقل اجازته عن الكوفيين وابن السراج وخصه عامة الناس بالضرورة وزعم صاحب البسيط انه لم يرد نكرة غير مضافة وليس كذلك بل ورد لكنه أقل من المضاف نحو نعم غلام أنت ونعم تيم وقد جاء ما ظاهره أن الفاعل علم أو مضاف الى علم كقول بعض العبادلة بئس عبد الله أنا ان كان كذا وقوله عليه الصلاة والسلام نعم عبد الله هذا وكقوله بئس قوم الله قوم طرقوا فقروا جارهم لحما وحر وكان الذى سهل ذلك كونه مضافا فى اللفظ الى ما فيه أل وان لم تكن معرفة وأجاز المبرد والفارسى اسناد نعم وبئس الى الذى نحو نعم الذى آمن زيد كما يسندان الى ما فيه أل الجنسية ومنع ذلك الكوفيون وجماعة من البصريين وهو القياس لان كل ما كان فاعلا لنعم وبئس وكان فيه أل كان مفسرا للضمير المستتر فيهما اذا نزعت منه والذى ليس كذلك قال فى شرح التسهيل ولا ينبغى أن يمنع لان الذى جعل بمنزلة الفاعل ولذلك اطرد الوصف به * الثانى ذهب الاكثرون الى أن أل فى فاعل نعم وبئس جنسية ثم اختلفوا فقيل حقيقة فاذا قلت نعم الرجل زيد فالجنس كله ممدوح وزيد مندرج تحت الجنس لانه فرد من أفراده ولهؤلاء فى تقريره قولان * أحدهما أنه لما كان الغرض المبالغة فى اثبات المدح للممدوح جعل المدح للجنس الذى هو منهم اذ الابلغ فى اثبات الشئ جعله للجنس حتى لا يتوهم كونه طارئا على المخصوص * والثانى أنه لما قصدوا المبالغة عدوا المدح الى الجنس مبالغة ولم يقصدوا غير مدح زيد فكأنه قيل ممدوح جنسه لاجله وقيل مجازا فاذا قلت نعم الرجل زيد جعلت زيدا جميع الجنس مبالغة ولم تقصد غير مدح زيد وذهب قوم الى أنها عهدية ثم اختلفوا فقيل المعهود ذهنى كما اذا قيل اشتر اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم وأراد بذلك أن يقع ابهام ثم يأتى بالتفسير بعده تفخيما للامر

والصحيح الخ) وفرق بين هذا وبين ما أجازوه فى باب الاضافة من نحو * الواهب المائة الهجان وعبدها * بأن عبدها تابع لما فيه أل وقد يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع كذا قال البعض ولا يخفى أنه لا ينفع فى نحو * الود أنت المستحقة صفوه * فالاولى أن يقال باب نعم وبئس لعدم تصرفهما أضيق من باب الاضافة (قوله فنعم صاحب قوم الخ) كان الذى سهل ذلك عند الجمهور عطف المضاف الى المحلى بأل عليه وعثمان هو المخصوص بالمدح (قوله ما ظاهره) أى تركيب ظاهره وانما قال ما ظاهره لامكان تأويله بجعل الفاعل ضميرا مستترا حذف تفسيره بناء على جواز حذف التمييز فى مثل ذلك والعلم مخصوص بالمدح أو الذم وما بعده بدل أو عطف بيان (قوله طرقوا) من الطروق وهو الاتيان ليلا فقروا جارهم أى فاطعموا ضيفهم لحما وحر بفتح الواو وكسر الحاء المهملة أى دبت عليه الوحرة بفتحات وهى نوع من الوزغ ووقف بالسكون على لغة ربيعة (قوله وان لم تكن معرفة) أى لانها زائدة لازمة وتعريفه بالعلمية (قوله كما يسندان الخ) أى بجامع ارادة الجنس فى كل (قوله كان مفسرا) أى تمييزا (قوله والذى ليس كذلك) أى لانه لا تنزع منه أل حتى يصلح لكونه مفسرا للضمير (قوله قال فى شرح التسهيل الخ) باقى عبارة شرح التسهيل على ما فى الهمع ومقتضى النظر الصحيح أنه لا يجوز مطلقا ولا يمنع مطلقا بل اذا قصد به الجنس جاز واذا قصد به العهد منع اه وهو انما يتجه على أن أل فى نعم الرجل جنسية لا عهدية (قوله ولا ينبغى أن يمنع) أى والكلية السابقة غير مسلمة (قوله لان الذى) أى مع صلته جعل بمنزلة الفاعل أى بمنزلة اسم الفاعل المحلى بأل واسم الفاعل المحلى بأل يقع فاعلا لنعم وبئس فكذا ما هو بمنزلته والمراد بكونه بمنزلته أنه مؤول به (قوله جنسية) أى للجنس فى ضمن جميع الافراد حقيقة أو مجازا كما يدل عليه تقريره الآتى وأل الجنسية بهذا المعنى هى الاستغراقية حقيقة أو مجازا وبها عبر بعضهم (قوله فقيل حقيقة) أى انه أريد بمدخولها جميع أفراد الجنس قصدا أو تبعا للممدوح كما يدل عليه ما بعده وقوله فالجنس كله ممدوح أى قصدا أو تبعا وقوله وزيد مندرج تحت الجنس أى ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام واعترض بأن العموم يؤدى الى التناقض فى نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو وأجيب بأن الشئ قد يمدح ويذم من جهتين مختلفتين ولا تناقض عند اختلاف الجهة (قوله فى تقريره) أى تقرير كونها للجنس حقيقة وقوله انه أى الحال والشان (قوله جعل المدح للجنس) أى قصدا لجميع أفراده ممدوحة قصدا على هذا القول (قوله حتى لا يتوهم) أى فلا يتوهم كونه أى المدح طارئا على المخصوص وأن جنسه لا يستحق المدح لنقصه وخفى تفريعه (قوله عدوا المدح الى الجنس) اى جعلوه متجاوزا المخصوص الى الجنس لا قصدا بل تبعا للمخصوص مبالغة فى مدحه (قوله وقيل مجازا) أى جنسية مجازا ووجهه أن المراد بمدخولها الفرد المعين مدعى أنه جميع الجنس لجمعه ما تفرق فى غيره من الكمالات فالمدح لذلك الفرد لا لغيره من الجنس لا قصدا ولا تبعا (قوله فقيل المعهود ذهنى) أى حقيقة معينة فى الذهن باعتبار وجودها فى ضمن فرد مبهم كما هو شأن مدخول لام العهد الذهنى ثم فسر ذلك الفرد المبهم بزيد مثلا (قوله ولا معهودا تقدم) أى فى الذكر صريحا أو كناية أو فى العلم كما هو شأن مدخول لام العهد الخارجى (قوله تفخيما للامر) أى مدح ذلك الفرد لان التفسير

وقيل المعهود هو الشخص الممدوح فاذا قلت زيد نعم الرجل فكأنك قلت زيد نعم هو واستدل هؤلاء بتثنيته وجمعه ولو كان عبارة عن الجنس لم يسغ فيه ذلك وقد أجيب عن ذلك على القول بأنها للاستغراق بان المعنى ان هذا المخصوص يفضل أفراد هذا الجنس اذا ميزوا رجلين رجلين أو رجالا رجالا وعلى القول بانها للجنس مجازا بأن كل واحد من الشخصين كأنه على حدته جنس فاجتمع جنسان فثنيا * الثالث لا يجوز اتباع فاعل نعم وبئس بتوكيد معنوي قال في شرح التسهيل باتفاق وأما التوكيد اللفظي فلا يمتنع وأما النعت فمنعه الجمهور وأجازه أبو الفتح في قوله لعمري وما عمري على بهين * لبئس الفتى المدعو بالليل حاتم * قال في شرح التسهيل وأما النعت فلا ينبغي أن يمنع على الاطلاق بل يمتنع اذا قصد به التخصيص مع اقامة الفاعل مقام الجنس لان تخصيصه حينئذ مناف لذلك القصد وأما اذا تؤول بالجامع لكمال الفضائل فلا مانع من نعته حينئذ لامكان ان يراد بالنعت ما أريد بالمنعوت وعلى هذا يحمل قول الشاعر نعم الفتى المري أنت اذا هم وحمل أبو علي وابن السراج مثل هذا على البدل وأبيا النعت ولا حجة لهما اهـ وأما البدل والعطف فظاهر سكوته في شرح التسهيل عنهما جوازهما وينبغي أن لا يجوز منهما الا ما تباشره نعم (ويرفعان) أيضا على الفاعلية

بعد الابهام أمكن في ذهن المخاطب وأوقع في نفسه (قوله وقيل المعهود هو الشخص الممدوح) أي فتكون أل للعهد الخارجي (قوله فكأنك قلت زيد نعم هو) أي فيكون الرجل من وضع الظاهر موضع الضمير وأل للعهد الخارجي الذكري وهذا ظاهر اذا قدم المخصوص كما في مثال الشارح فاذا أخر كما في نعم الرجل زيد فالظاهر أن الامر كذلك على القول بان المخصوص مبتدأ خبره الجملة قبله لتقدم المرجع في الرتبة وان تأخر لفظا بخلافه على القول بانه مبتدأ حذف خبره أو خبر مبتدأ محذوف فعليهما الاظهار في مقام الاضمار بل ولا تكون أل للعهد الذكري حيث اشترط تقدم ذكر مدخولها كما هو قضية كلامهم وانظر أل حينئذ لأي أقسام العهد الخارجي (قوله واستدل هؤلاء) أي القائلون بان أل للعهد مطلقا ذهنيا أو خارجيا كما يرشد اليه تعليله (قوله لم يسغ فيه ذلك) أي لان الجنس شئ واحد وان أريد في ضمن جميع افراده كما هو مراد القائل بانها للجنس كما مر (قوله للاستغراق) أي للجنس في ضمن جميع الافراد حقيقة بتقريريه السابقين (قوله ان هذا المخصوص) أي المثنى أو المجموع يفضل أي يفوق افراد هذا الجنس أي جنس فاعل نعم المثنى أو المجموع وأخذ هذا الفضل من كونه المخصوص بالمدح (قوله اذا ميزوا) أي فصلوا وقسموا رجلين رجلين أو رجالا رجالا أي حالة كونهم أي أولئك الافراد رجلين رجلين في المثنى أو رجالا رجالا في المجموع وحاصله أن القائل نعم الرجلان أو الرجال ثنى أو جمع أولا ثم عرف بال الجنسية فهي لجنس الاثنين في ضمن جميع افراده التي هي مثنيات ولجنس الجمع التي في ضمن جميع افراده التي هي جموع وأما قول البعض وما ذكره لا يظهر الا على القول بان افراد المثنى والجمع مثنيات وجموع وأما على القول بان افرادهما آحاد فلا اهـ فغفلة لان محل الخلاف اذا لم تكن أل في المثنى لجنس الاثنين وفي المجموع لجنس الجمع والا كانت افراد المثنى مثنيات وافراد المجموع جموعا بلا خلاف للقطع بوجوب صدق المفهوم على افراده ومفهوم الاثنين والجمع لا يصدق على الواحد فلا يكون فردا لهما فعض بنواجذك على هذا التحقيق (قوله بتوكيد معنوي) أي فلا يقال نعم الرجل كلهم أو أنفسهم زيد ولا كله أو نفسه زيد لان الاول منافر للفظ والثاني منافر للمعنى ولا يقاس الاول على قولهم الدينار الصفر والدرهم البيض لشذوذه وأيضا ليس المقام مقام تحقيق الاحاطة بالجنس فلا يشذ منه أحد حتى يؤتى بكل ولا رفع احتمال ارادة جنس آخر ملابس للجنس المذكور حتى يؤتى بالنفس كذا قال الدماميني قال سم وهو لا يتأتى في المثنى والجمع اهـ قال في الهمع قال أبو حيان ومن يرى أن أل عهدية شخصية لا يبعد أن يجيز نعم الرجل نفسه زيد (قوله فلا يمتنع) لان اعادة اللفظ خشية نحو سهو السامع عنه لا محذور فيه (قوله فمنعه الجمهور) أي لانه ان أفرد خولف المعنى وان جمع خولف اللفظ قاله الدماميني وقال الفارضي لان النعت يخصصه ويقلل شياعه فينافي المقصود منه وهو الجنس في ضمن جميع الافراد حقيقة أو مجازا كما هو المشهور فيه (قوله لذلك القصد) أي قصد الجنس على الوجه المتقدم (قوله وأما اذا تؤول) أي الفاعل بالجامع لأكمل الفضائل أي بان أريد الاستغراق مجازا ومثل ذلك ما اذا أريد الجنس حقيقة ولم يقصد بالنعت التخصيص بل الكشف والايضاح كما يستفاد من مفهوم قوله سابقا اذا قصد به التخصيص ومثله أيضا ما اذا أريد العهد (قوله لامكان ان يراد بالنعت الخ) بان يراد بالنعت الجامع لكمالات جنس هذا النعت (قوله المري) بضم الميم وتشديد الراء نسبة الى مرة أحد أجداده وتمام البيت * حضروا لدى الحجرات نار الموقد * والحجرات جمع حجرة بفتحتين وهي شدة الشتاء (قوله الا ما تباشره نعم) أي ما يصلح لمباشرتها وهو المعرف بال والمضاف الى المعرف بها ولو بواسطة وقد جزم بالجواز بهذا القيد السيوطي قال البعض تبعا لشيخنا وقد يقال الذي ينبغي الجواز مطلقا ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع اهـ وأنت اذا تذكرت ما أسلفناه عن بعض المحققين من أن اغتفارهم في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ليس أصلا مطردا في كل موضع ولذلك

(مضمرا) مبهما (يفسره مميز كنعم قوما معشره) وقوله ❊ نعم امرأ هرم لم تعر نائبة ❊ الا وكان لمرتاع بها وزرا ❊ وقوله لنعم موئلا المولى اذا حذرت ❊ بأساء ذي البغي واستيلاء ذي الاحن ❊ وقوله نعم امرأين حاتم وكعب ❊ كلاهما غيث وسيف عضب ❊ ونحو بئس للظالمين بدلا وقوله ❊ تقول عرسي وهي لي في عومره ❊ (٢٤) بئس امرأ وانني بئس المره ❊ ففي كل من نعم وبئس ضمير هو الفاعل ولهذا الضمير أحكام ❊ الاول أنه لا يبرز في تثنية ولا جمع استغناء بتثنية تمييزه وجمعه وأجاز ذلك قوم من الكوفيين وحكاه الكسائي عن العرب ومنه قول بعضهم مررت بقوم نعموا قوما وهذا نادر ❊ الثاني أنه لا يتبع وأما نحو نعم هم قوما أنتم فشاذ ❊ الثالث أنه اذا فسر بمؤنث لحقته تاء التأنيث نحو نعمت امرأة هند هكذا مثله في شرح التسهيل وقال ابن أبي الربيع لا تلحق وانما يقال نعم امرأة هند استغناء بتأنيث المفسر ونص خطاب على جواز الامرين ويؤيد الاول قوله فبها ونعمت ❊ الرابع ذهب القائلون بان فاعل نعم الظاهر يراد به الشخص الى أن المضمر كذلك وأما القائلون بأن الظاهر يراد به الجنس فذهب أكثرهم الى أن المضمر كذلك وذهب بعضهم الى أن المضمر للشخص قال لان المضمر على التفسير لا يكون في كلام العرب الا شخصا ولمفسر هذا الضمير شروط ❊ الاول أن يكون مؤخرا عنه فلا يجوز تقديمه على نعم وبئس ❊ الثاني أن يتقدم على المخصوص فلا يجوز تأخيره عنه عند جميع البصريين وأما قولهم نعم زيد رجلا فنادر ❊ الثالث أن يكون مطابقا للمخصوص في الافراد وضديه والتذكير وضده ❊ الرابع أن يكون قابلا لأل فلا يفسر بمثل وغير وأي وأفعل التفضيل لانه خلف من فاعل مقرون بأل فاشترط صلاحيته لها ❊ الخامس أن يكون نكرة عامة فلو قلت نعم شمسا هذه الشمس لم يجز لان الشمس مفرد في الوجود فلو قلت نعم شمسا شمس هذا اليوم

يقولون قد يغتفر الخ هان عليك هذا البحث (قوله مضمرا مبهما) تقدم أن هذا من المواضع السبعة التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة قال الفارضي وندر جره بالباء أي الزائدة نحو نعم بهم قوما (قوله يفسره مميز) فاذا قلت زيد نعم رجلا لم يعد الضمير على زيد بل على رجلا دماميني (قوله مميز) يجوز وصف هذا المميز نحو نعم رجلا صالحا زيد وكذا فصله خلافا لابن أبي الربيع نحو بئس للظالمين بدلا همع (قوله كنعم قوما معشره) ينبغي اذا جرينا على أن معشره مبتدأ خبره الجملة قبله أن يكون الرابط عموم الضمير للمبتدا على أن المراد بالضمير الجنس أو اعادة المبتدا بمعناه على أن المراد به الشخص فعلم ما في كلام البعض تبعا للسم من الخفاء والقصور (قوله نعم امرأ أهرم) بفتح الهاء وكسر الراء لم تعر مضارع عرا يعرو بمعنى عرض والوزر الملجأ (قوله لنعم موئلا) أي ملجأ وقوله حذرت بالبناء للمجهول أي خيفت والاحن بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة جمع احنة بكسر الهمزة وسكون الحاء وهي الحقد (قوله كلاهما غيث وسيف عضب) أي قاطع وفيه لف ونشر مرتب (قوله تقول عرسي الخ) عرس الرجل بالكسر امرأته ولي بمعنى معي والعومرة الصخب واختلاط الاصوات (قوله أنه لا يبرز) بل هو واجب الاستتار في الاحوال كلها كما أرشد الى ذلك تمثيله وندر ابرازه مجرورا بالباء كما مر عن الفارضي (قوله أنه لا يتبع) أي بشئ من التوابع لقوة شبهه بالحرف بتوقف انفهامه لفظا ومعنى على التمييز بعده بخلاف الضمير العائد على ما قبله قاله يس (قوله نعم هم) الشاهد في هم فانه توكيد للضمير المستتر وأما أنتم فالمخصوص (قوله لحقته تاء التأنيث) أي لحقت فعله وجوبا بقرينة مقابلته بالقول الثالث (قوله لا تلحق) أي يمتنع ذلك بقرينة مقابلته بالقول الثالث (قوله ويؤيد الاول) أي القول بوجوب اللحوق واعترض بان التمييز غير مذكور كما هو محل الخلاف ولك أن تقول المقدر كالمذكور وبانه انما يؤيد الاول بالنسبة الى الثاني لا الثالث (قوله يراد به الشخص) أي المعهود خارجا وقوله الى أن الضمير كذلك أي يراد به الشخص بان يجعل راجعا الى التمييز المراد به الشخص (قوله فذهب أكثرهم الى أن المضمر كذلك) أي يراد به الجنس في ضمن جميع الافراد بان يجعل راجعا الى التمييز المراد به الجنس لكونه على نية أل الجنسية اذ الاصل نعم الرجل فاندفع الاعتراض بأن مرجع الضمير التمييز وهو نكرة في سياق الاثبات فلا يعم والضمير كمرجعه فمن أين العموم وسكت عن الضمير على القول بان الظاهر يراد به المعهود الذهني وفي سم على المختصر أنه كالظاهر حينئذ أيضا (قوله وذهب بعضهم الى أن المضمر للشخص) هذا مقابل قوله فذهب أكثرهم فضمير بعضهم راجع الى القائلين بأن الظاهر يراد به الجنس وبهذا يعرف ما في كلام البعض من الخلل (قوله على التفسير) أي مع التفسير (قوله لا يكون في كلام العرب الا شخصا) قد يمنع بأن الضمير كمفسره شخصا وغيره فتدبر (قوله ولمفسر هذا الضمير) خرج مفسر الظاهر فلا يعتبر فيه جميع هذه الشروط اذ يجوز تأخيره عن المخصوص كقوله بئس الفحل فحلهم فحلا (قوله أن يكون قابلا لأل) أي أو حالا محل ما يقبلها فلا يرد نعما هي على القول بأن ما تمييز لانها وان لم تقبل أل حالة محل ما يقبلها أفاده زكريا (قوله وأفعل التفضيل) لعل مراده المضاف والمقرون بمن لان غيرهما يقبل أل فيجوز نعم أحسن زيد (قوله نكرة عامة) أي متكثرة الافراد كما يفيده كلامه فلا يرد أن النكرة في سياق الاثبات لا تعم وتقدم جواب آخر (قوله فلو قلت نعم شمسا شمس هذا اليوم

كما في قوله ... وفيه نظر لما فيه من لزوم ذكره كما نص عليه سيبويه وصحح بعضهم أنه لا يجوز حذفه وإن فهم المعنى ونص بعض المغاربة على شذوذ فبها ونعمت وقال في التسهيل لا زم غالبا استغناء على نحو فبها ونعمت ومن أجاز حذفه ابن عصفور

(تنبيه) ما ذكر من أن فاعل نعم يكون ضميرا مستترا مفسرا بتمييز هو مذهب الجمهور وذهب (٢٥) الكسائي إلى أن الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعل نعم والنكرة عنده منصوبة على الحال ويجوز عنده أن تتأخر فيقال نعم زيد رجلا وذهب الفراء إلى أن الاسم المرفوع فاعل كقول الكسائي إلا أنه يجعل النكرة المنصوبة تمييزا منقولا والأصل في قولك نعم رجلا زيد نعم الرجل زيد ثم نقل الفعل إلى الاسم الممدوح فقيل نعم رجلا زيد فصح عنده تأخيره لأنه وقع موقع الرجل المرفوع وأفاد إفادته والصحيح ما ذهب إليه الجمهور لوجهين أحدهما قولهم نعم رجلا أنت وبئس رجلا هو ولو كان فاعلا لاتصل بالفعل الثاني قولهم نعم رجلا كان زيد فأعملوا فيه الناسخ (وجمع تمييز وفاعل ظهر فيه خلاف عنهم) أي عن النحاة (قد اشتهر) فأجازه المبرد وابن السراج والفارسي والناظم وولده وهو الصحيح لوروده نظما ونثرا فمن النظم قوله

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت ... رد التحية نطقا أو بإيماء

وقوله

والتغلبيون بئس الفحل فحلهم ... فحلا وأمهم زلاء منطيق

(... سبقت ثالث) وقوله تزود مثل زاد أبيك فينا ... فنعم الزاد زاد أبيك زادا * ومن النثر ما حكي من كلامهم نعم القتيل قتيلا أصلح بين بكر وتغلب وقالوا جاء التمييز حيث لا إبهام يرفعه لمجرد التوكيد كقوله ولقد علمت بأن دين محمد * من خير أديان البرية دينا ومنعه سيبويه والسيرافي مطلقا وتأولا ما سمع وقيل إن أفاد معنى زائدا جاز وإلا فلا كقوله * فنعم المرء من رجل تهامي * وقوله وقائلة نعم الفتى أنت من فتى أي من منفضت أي كريم وفي الأول نعم المرء من رجل لم يطأ أثناء فراشا ولم يفتش ...

بطلان) أي لأنه لما اعتبرت تعدد الشمس بتعدد الأيام كان شمسا في كلام مثل نكرة عامة لكل شمس يوم (قوله وفيه نظر) وجه النظر بأن علة المنع موجودة في هذه الصورة أيضا وهو مدفوع باعتبار التعدد بتعدد الأيام وبهذا يستغني عما أطال به البعض (قوله وصحح بعضهم الخ) تقوية لما قبله (قوله وإن فهم المعنى) أي كما في الحديث وقوله استغناء بمعنى أكثر وقوله فبها ونعمت أي بالطريقة المحمدية من الوضوء أخذ ونعمت الطريقة الوضوء هذا هو الصواب وقول البعض في تقرير الحديث ونعمت الطريقة الوضوء غير مناسب لما نحن فيه بل غير صحيح لأنه يلزم عليه حذف الفاعل فتنبه (قوله وذهب الكسائي الخ) الظاهر أنه على مذهب الكسائي والفراء أعني الفاعل من المخصوص كما يأتي نظيره في شرح قول المصنف ويذكر المخصوص بعد مبتدا (قوله ويجوز عنده أن تتأخر) أي لأن الأصل في الحال أن تتأخر عن صاحبها قوله منقولا أي محولا عن الفاعل كما يدل عليه ما بعده وقوله ثم نقل الفعل أي حول إسناده عنه إلى الاسم الممدوح ونصب تمييزا (قوله لوجهين) زيد ثالث وهو قولهم أخوك نعم رجلا لأن الفاعل لا يتقدم وفيه نظر وإن أقره البعض وغيره لأن الكسائي والفراء من الكوفيين وهم يجوزون تقديم الفاعل فلا ينهض هذا الوجه عليهما (قوله لا تصل بالفعل) أي بارزا في المثال الأول ومستترا فيه في المثال الثاني فالإطلاق البعض استتاره ليس في محله (قوله قولهم نعم رجلا كان زيد) قد يناقش باحتمال زيادة كان لأنا نقول الأصل عدم الزيادة (قوله فأعملوا فيه الناسخ) أي والناسخ لا يدخل على الفاعل بل على المبتدا (قوله نطقا) أي بنطق بدال أو بإيماء (قوله والتغلبيون) نسبة إلى تغلب بفتح الفوقية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام لكن اللام في المنسوب مفتوحة لاستثقال كسرتين مع ياء النسبة وقد تكسر نقله شيخ الإسلام عن الجوهري والتغلبيون قوم من نصارى العرب بقرب الروم هجاهم الأخطل وأراد بالفحل الأب والزلاء بفتح الزاي وتشديد اللام المرأة اللاصقة العجز والمنطيق الألية والمنطيق صيغة مبالغة من النطق يستوي فيها المذكر والمؤنث ومعناه البليغ لكن المراد به هنا المرأة التي تتأزر بما تعظم به عجيزتها قاله العيني وغيره وعبارة القاموس المنطيق البليغ والمرأة المتأزرة بحشية تعظم بها عجيزتها اهـ وكأن الثاني مأخوذ من النطاق وهو شقة تلبسها المرأة وتشد وسطها فترسل الأعلى على الأسفل إلى الأرض والأسفل يجر في الأرض (قوله ومن النثر ما حكي) في بعض النسخ إسقاطها وليس بصواب (قوله وقد جاء التمييز الخ) جواب عما يقال التمييز لرفع الإبهام ولا إبهام مع الفاعل الظاهر (قوله وتأولا ما سمع) أي بجعل فتاة وفحلا وزادا وقتيلا أحوالا مؤكدة أو زادا مفعولا به لتزود أول البيت (قوله إن أفاد معنى زائدا) أي بصفته كالمثال الثاني أو بتابعه كالمثال الأول والثالث (قوله كقوله فنعم المرء الخ) مثال لما أفاد معنى زائدا وهو كونه تهاميا فكان الأولى للشارح أن يؤخر قوله وإلا فلا عن الأمثلة وتهامي نسبة إلى تهامة بكسر الفوقية وهي ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز وفي النسبة إليها الكسر مع تشديد الياء والفتح مع تخفيفها كيماني كما ينبه الشارح في باب التمييز (قوله من متفت) قال سم قد يقال هو بهذا المعنى ليس مما نحن فيه بل هو مبين للفاعل اهـ وتعقبه البعض بأن هذا يقتضي المنافاة في كل ما أفاد معنى زائدا كالأولين ولا يجوز ما فيه اهـ وهو فاسد لأنه لا يأتي فيما أفاد معنى زائدا

كنقاسمذا أنا ماو صححه ابن عصفور (وما) فى موضع نصب (تمييز وقيل فاعل) فهى فى موضع رفع وقيل انها المخصوص وقيل كافة (فى نحو نعم ما يقول الفاضل) بئسما اشتروا به أنفسهم فأما القائلون بانها فى موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة أقوال الاول أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الاخفش والزجاجى والفارسى فى أحد قوليه والزمخشرى وكثير من المتأخرين ● والثانى أنها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف أى شئ ● والثالث أنها تمييز والمخصوص ما أخرى موصولة محذوفة والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة ونقل عن الكسائى وأما القائلون بانها الفاعل فاختلفوا على خمسة أقوال ● الاول انها اسم معرفة تام أى غير مفتقر الى صلة والفعل صفة لمخصوص محذوف والتقدير نعم الشئ شئ فعلت وقال به قوم منهم ابن خروف ونقله فى التسهيل عن سيبويه والكسائى ● والثانى أنها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسى ● والثالث أنها موصولة والفعل صلتها وهى فاعل يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص ونقله فى شرح التسهيل عن الفراء والكسائى ● والرابع انها مصدرية ولا حذف والتقدير نعم فعلك وان كان لا يحسن فى الكلام نعم فعلك حتى يقال نعم الفعل فعلك كما تقول أظن أن تقوم ولا تقول أظن قيامك ● والخامس انها نكرة موصوفة فى موضع رفع والمخصوص محذوف وأما القائلون بانها المخصوص فقالوا انها موصولة والفاعل مستتر وما أخرى محذوفة هى التمييز والاصل نعم ما صنعت كتركيب والتقدير نعم شيأ الذى صنعته هذا قول الفراء ● وأما القائلون بانها كافة فقالوا انها كفت نعم كما كفت قل وطال فتصير تدخل على الجملة الفعلية ﴿تنبيهات﴾ الاول فى ما اذا وليها اسم نحو فنعما هى ثلاثة أقوال ● أحدها أنها نكرة تامة فى موضع نصب على التمييز والفاعل مضمر والمرفوع بعدها هو المخصوص ● وثانيها انها معرفة تامة وهى الفاعل وهو ظاهر مذهب سيبويه ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسى وهو قول الفراء ● وثالثها انها ما مركبة مع الفعل ولا موضع لها من الاعراب

بتابعه عارفه (قوله كمفا) أى سترا (قوله وما تمييز الخ) أورد عليه بناء على القولين الاخيرين من أقوال كون ما تمييزا أن ما مساوية للضمير فى الابهام فكيف تكون مميزة له وأجيب بان المراد منها شئ له عظمة أو حقارة أو نحوهما بحسب المقام فتكون أخص منه مع أن التمييز قد يكون للتأكيد والفاعل على أنها تمييز الضمير المستتر فى نعم وبئس وسكت عن من وهى مثل ما الا أنها لا تكون معرفة تامة بل هى اما موصولة أو نكرة تامة أو موصوفة كقوله ● ونعم من هو فى سر واعلان ● وتقدم الكلام على ذلك فى الموصول (قوله فى نحو نعم ما يقول الفاضل) أى من كل تركيب وقع فيه بعد نعم أو بئس ما جملة فعلية (قوله أنها تمييز) فيه أنه مشترك بين الاقوال الثلاثة فكان الظاهر أن يقول والثالث كالثانى الا أن المخصوص ما أخرى اه (قوله لما الموصولة المحذوفة) أظهر فى محل الاضمار للايضاح (قوله والفعل صفة لمخصوص محذوف) أورد عليه وعلى ثانى أقوال كون ما تمييزا لزوم حذف الموصوف بالجملة مع أنه ليس بعض اسم متقدم مجرور بمن أو فى وسيأتى أنه ضرورة (قوله والتقدير نعم الشئ شئ فعلت) بوصف المخصوص بجملة فعلت تخصص عن الفاعل المراد به الجنس فقد وجد شرط كون المخصوص أخص من الفاعل لا أعم ولا مساويا كما فى الهمع لكنه لا يأتى على القول بأن أل للعهد الخارجى لمساواة المخصوص للفاعل على هذا القول ولكن لا ضرر حينئذ لان اشتراط ما ذكر انما هو على القول بأن أل للجنس فيما يظهر فتأمل (قوله أنها مصدريه) فيه أن الفاعل على هذا مجموع ما فعلت لا ما فقط مع أن الكلام فى أقوال القائلين بان الفاعل ما ولك دفعه بان معنى قول الشارح سابقا وأما القائلون بانها الفاعل أى ما فقط أو مع ما بعدها واقتصر البعض على ايراد الاعتراض مدعيا أن الفاعل على هذا القول هو المصدر المنسبك وفيه ما علم من تقريرنا (قوله ولا حذف) فيكون هذا المؤول سد مسد الفاعل والمخصوص (قوله وان كان لا يحسن الخ) أى لعدم وجود شرط فاعل نعم (قوله فقالوا انها موصولة) أى والفعل صلتها (قوله وأما القائلون بأنها كافة) بهذا صارت الاقوال تفصيلا فى ما المتلوة بجملة فعلية عشرة (قوله كفت نعم) لان نعم وبئس لعدم تصرفهما أشبها الحرف فجاز أن يكفا بما كما يكف الحرف بها نحو ربما (قوله فى ما اذا وليها الخ) قد يقال هذا مندرج فى كلام المصنف بأن يراد بنحو نعم ما يقول الفاضل كل تركيب وقعت فيه ما بعد نعم متلوة بشئ اسما كان أو جملة فعلية فان لم يلها اسم ولا غيره نحو دققته دقا نعما فقيل ما معرفة تامة فاعل وقيل نكرة تامة تمييز والفاعل مستتر وعليهما فالمخصوص محذوف ويمكن دخول هذا أيضا فى كلام المصنف بأن يراد بنحو المثال كل تركيب وقعت فيه ما بعد نعم مطلقا (قوله وهى الفاعل) أى والاسم المرفوع بعدها هو المخصوص وسكت عنه لعلمه مما قبله والتقدير فى الآية فنعم الشئ هى أى الصدقات أى ابداؤها لان الكلام فيه فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانفصل وارتفع (قوله وابن السراج والفارسى) نقل فى التسهيل عنهما أنها موصولة والتقدير فنعم التى هى مفعولة لكم أى الفعلة التى فعلتموها من ابداء الصدقات فلهما قولان فى المسئلة ومن هذا يعلم أن الاقوال أربعة لا ثلاثة (قوله أنها ما مركبة مع الفعل) أى

والمرفوع بعدها ذا لفاعل وقال به قوم وأجازه الفراء ء الثاني الظاهر أنه انما أراد الاول من الثلاثة والاول من الخمسة لاقتصاره

عليه ما في شرح الكافية ء الثالث ظاهر عبارته هنا يشير الى ترجيح القول الذي مدأبه وهو ان ما مميز وكذا عبارته في

الكافية وذهب في التسهيل الى أنها معرفة تامة وانها الفاعل ونقله عن سيبويه والكسائي (ويذكر المخصوص) بالمدح أو الذم (بعد) أي بعد فاعل نعم وبئس نحو نعم الرجل أبو بكر وبئس الرجل أبو لهب وفي اعرابه حينئذ ثلاثة أوجه أن يكون (مبتدا) والجملة قبله خبر (أو) يكون (خبر اسم) مبتدا محذوف (ليس يبدو أبدا) أو مبتدأ خبره محذوف وجوبا والاول هو الصحيح ومذهب سيبويه قال ابن الباذش لا يجيز سيبويه أن يكون المختص بالمدح أو الذم الا مبتدأ وأجاز الثاني جماعة منهم السيرافي وأبو علي والصيمري وذكر في شرح التسهيل ان سيبويه أجازه وأجاز الثالث قوم منهم ابن عصفور وقال في شرح التسهيل وهو غير صحيح لان هذا الحذف لازم ولم نجد خبرا يلزم حذفه الا ومحله مشغول بشيء يسد مسده وذهب ابن كيسان الى أن المخصوص بدل من الفاعل ورد بأنه لازم وليس البدل بلازم ولانه لا يصلح لمباشرة نعم (وان يقدم مشعر به) أي بالمخصوص (كفى) عن ذكره (كالعلم نعم المقتنى والمقتفى) فالعلم مبتدأ أولا واحدا والجملة بعده خبره ويجوز دخول الناسخ عليه نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد وقوله ء ان ابن عبد الله نعم أخو الندى وابن العشيرة وقوله

كتركيب مع ذا على القول به كما سيأتي (قوله والمرفوع بعدها هو الفاعل) سكت عن المخصوص فيحتمل أنه محذوف أو أغنى عنه الفاعل على قياس ما سبق (قوله من الثلاثة) أي أقوال التمييز وقوله من الخمسة أي أقوال الفاعلية (قوله وذهب في التسهيل الى أنها معرفة تامة وأنها الفاعل) هذا عين الاول من الخمسة فلو قال الى أول الخمسة لكان أخصر وقوله ونقله عن سيبويه والكسائي مكرر مع قوله سابقا ونقله في التسهيل عن سيبويه والكسائي (قوله ويذكر المخصوص) هو المخصوص بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس وسمي مخصوصا لانه ذكر جنسه ثم خص شخصه يس (قوله بعد) أي وجوبا على ظاهر عبارته هنا وفي الكافية وغالبا على ما ذكره في التسهيل وجرى عليه في التوضيح وهو المتجه الذي ينبغي أن تحمل عليه عبارته هنا وفي الكافية علاجا قرره من حمل الظاهر على الصريح (قوله حينئذ) أي حين اذ ذكر بعد (قوله والجملة قبله خبر) والرابط عموم الفاعل أو اعادة المبتدا بمعناه كما مر (قوله أو خبر اسم الخ) والتقدير الممدوح زيد وقوله أو مبتدأ الخ والتقدير زيد الممدوح (قوله والاول هو الصحيح) أي لسلامته من التقدير ومما أورد على قول الابدال وقول البعض لسلامته من مخالفة الاصل يرد عليه أن تقديم الخبر على المبتدا خلاف الاصل أيضا قال الدماميني ورجح ابن الحاجب في شرح المفصل الوجه الثاني بأنه ليس فيه مما هو خلاف الاصل الا حذف المبتدا وهو كثير شائع وأما الوجه الاول فان فيه تقديم الخبر الذي هو جملة على المبتدا وخلو الخبر المذكور من عائد الى المبتدا ووقوع الظاهر موقع المضمر وبأن الابهام والتفسير على الوجه الثاني تحقيقي وعلى الاول تقديري اه (قوله قال ابن الباذش) هذا تأييد لقوله ومذهب سيبويه فقوله الا مبتدأ أي خبره الجملة قبله بقرينة أن الكلام في القول الاول وأن قول ابن الباذش تأييد لكون القول الاول مذهب سيبويه فقول البعض أو محذوف الخبر وجوبا غير ملائم للسياق (قوله وهو غير صحيح) من هذا يمتنع أن يجعل قوله مبتدأ شاملا له لكونه غير صحيح عنده ولذلك زاده الشارح بعد ولم يجعله من مصدوق كلام المصنف (قوله شيء يسد مسده) أي كحال وجواب قسم وغير ذلك مما تقدم في باب المبتدا وهنا لم يشتغل المحل بشيء يسد مسد الخبر (قوله بدل من الفاعل) قال البعض أي بدل اشتمال لانه خاص والرجل عام كما في الهمع اه وهو انما يظهر على جعل أل جنسية لا عهدية والا كان بدل كل من كل (قوله وليس البدل بلازم) قال يس قد يقال لا مانع من كونه لازما لكونه مقصودا وكونه تابعا لا يقدح في اللزوم كتابع مجرور رب (قوله ولانه لا يصلح لمباشرة نعم) أي قد لا يصلح ولا ينافي أنه قد يصلح نحو نعم الرجل غلام الامير قال يس وأقره شيخنا والبعض يمكن أن يقال قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع قال في الارتشاف قد يجوز في الاسم اذا وقع بدلا ما لا يجوز فيه اذا ولي العامل فاسم حملوا انك أنت قائم على البدل وان كان لا يجوز ان أنت اه والتعبير بقد يفيد الجواب (قوله وان يقدم مشعر به) أي لفظ مشعر بمعنى المخصوص أي دال عليه سواء صلح لان يكون المخصوص نفسه لو أخر كما في مثال المتن أو لا نحو انا وجدناه صابرا هذا هو المناسب لصنيع الشارح وقوله كفى أي عن ذكر المخصوص ولم يكن مخصوصا وان صلح لكونه مخصوصا لو أخر هذا ظاهر عبارته الذي جاراه الشارح وسيأتي فيها وجه آخر (قوله فالعلم مبتدأ أولا واحدا) المقصود نفي الخلاف المتقدم الذي في المخصوص المؤخر بعنوان كونه مخصوصا مؤخرا فلا ينافي جواز نصبه على المفعولية لمحذوف أي الزم العلم ورفعه خبرا لمحذوف جوازا أي الممدوح العلم أو مبتدأ خبره محذوف جوازا أي العلم ممدوح ففهم أن ما أسلفناه من كون مثال المصنف من تقديم ما يصلح لان يكون مخصوصا لو أخر ليس على جميع الاوجه في

اذا أرسلوني عند تعذر حاجة * أمارس فيها كنت نعم الممارس

﴿تنبيهات﴾ الاول توهم عبارته هنا وفي الكافية أنه لا يجوز تقديم المخصوص وان المتقدم ليس هو المخصوص بل مشعر به وهو خلاف ما صرح به في التسهيل * الثاني حق المخصوص أمران أن يكون مختصا وأن يصلح للاخبار به عن الفاعل موصوفا بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس فان باينه أول نحو بئس مثل القوم الذين كذبوا أي مثل الذين كذبوا اهـ (واجعل كبئس) معنى وحكما (ساء) تقول ساء الرجل أبو جهل وساء حطب النار أبو لهب وفي التنزيل وساءت مرتفقا وساء ما يحكمون (واجعل فعلا) بضم العين (من ذي ثلاثة كنعم) وبئس (مسجلا) أي مطلقا يقال أسجلت الشئ اذا أمكنت من الانتفاع به مطلقا أي يكون له مالهما من عدم التصرف وافادة المدح أو الذم واقتضاء فاعل كفاعلهما فيكون ظاهرا مصاحبا لأل أو مضافا الى مصاحبها أو ضميرا مفسرا بتمييز وسواء في ذلك ما هو على فعل أصالة نحو ظرف الرجل زيد وخبث غلام القوم عمرو وما حول اليه نحو ضرب رجلا زيد وفهم رجلا خالد ﴿تنبيهات﴾ الاول من هذا النوع ساء فان أصله سوأ بالفتح فحول الى فعل بالضم فصار قاصرا ثم ضمن معنى بئس فصار جامدا قاصرا محكوما له

العلم وكلام البعض في هذه القولة والتي قبلها لا يخلو عن شئ كما يعلم من تقريرنا وكان الاحسن تأخير قوله والجملة بعده خبره عن قوله قولا واحدا ليرجع اليهما (قوله عند تعذر حاجة) بعين مهملة فذال معجمة كما بخط الشارح أي تعذرها أمارس فيها أي أتحيل في قضائها (قوله توهم عبارته) أي حيث قال ويذكر المخصوص بعد ثم قال وان يقدم مشعر به كفى ثم مثل بمثال يصلح المقدم فيه لأن يكون مخصوصا اذا أخر وانما قال توهم لاحتمال أن المراد بقوله ويذكر المخصوص بعد أي غالبا وبقوله وان يقدم مشعر به كفى وان يقدم لفظ مشعر بمعنى المخصوص كفى عن ذكر المخصوص مؤخرا مع كون المقدم مخصوصا ان صلح لان يكون مخصوصا اذا أخر وغير مخصوص ان لم يصلح وقد جرى على هذا التفصيل صاحب التوضيح وظاهر عبارته هنا وفي الكافية أن المقدم مشعر بالمخصوص لا نفسه مطلقا كما مر وظاهر التسهيل أن المتقدم نفس المخصوص مطلقا قاله شيخنا (قوله وهو خلاف ما صرح به في التسهيل) أي من أن المخصوص قد يذكر قبل نعم وبئس (قوله أن يكون مختصا) أي بأن يقع معرفة أو نكرة موصوفة أو مضافة لان شرطه أن يكون أخص من الفاعل كما مر مع ما فيه فتنبه (قوله للاخبار به عن الفاعل) ومفسر الفاعل كالفاعل فيتناول ما ذكر من الضابط نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو سم (قوله موصوفا) حال من قوله الفاعل وذلك كقولك في نعم الرجل زيد الرجل الممدوح زيد وفي بئس الولد العاق أباه الولد المذموم العاق أباه وقول البعض حال من فاعل يصلح سم وكما يدل عليه بقية كلامه واعلم أنه اذا كان المخصوص مؤنثا جاز تذكير الفعل وتأنيثه وان كان الفاعل مذكرا تقول نعم الثواب الجنة ونعمت والتذكير أجود كذا في التسهيل وشرحه للدماميني (قوله فان باينه) أي في المعنى أول أي بتقدير مضاف في الثاني كما يؤخذ من الشرح (قوله معنى وحكما) أي في أصل المعنى وهو الذم فلا يرد أنها تفيد مع ذلك معنى التعجب وفي الاحكام الثابتة لبئس قيل المناسب حذف المعنى لان مماثلتها لها في المعنى لا تحتاج الى الجعل ورد بان المراد بالمعنى انشاء الذم العام وهو بالجعل لا معناها الاصلي قبل الجعل (قوله وساءت مرتفقا) أي مكانا أي نار مرتفق ليوجد شرط التمييز من كونه عين المميز (قوله واجعل فعلا) يدخل فيه كما قاله سم حب مع غير ذا فيثبت له جميع ما ثبت لنعم من الاحكام ومنه الجمع بين الظاهر والتمييز على القول بجوازه وهو الصحيح والاسناد الى الضمير وغيره (قوله من ذي ثلاثة) أي حالة كون فعل كائنا من فعل ذي ثلاثة أحرف وليس المراد محولا من ذي ثلاثة حتى يرد اعتراض ابن هشام بان عبارة المصنف ظاهرة في المحول عن فعل بالفتح أو الكسر (قوله كنعم) أي كباب نعم فيدخل بئس فهو من حذف المضاف أو من باب الاكتفاء سم (قوله مسجلا) اما صفة مفعول مطلق لاجعل أي جعلا مطلقا أي في جميع الاحكام وعلى هذا حل الشارح وهو أقرب واما حال من فعل أي حاله كونه مطلقا عن التقييد بضم العين أصالة وما في كلام البعض مما يخالف ذلك غير ظاهر (قوله من عدم التصرف الخ) ومن اجراء الخلاف في الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر وأن ما في نحو ساء ما يحكمون تمييز أو فاعل وجواز كون المخصوص مبتدأ أو خبرا وأنه يكفي عن ذكره تقدم ما يشعر به زكريا (قوله وافادة المدح أو الذم) أي افادة انشائهما كما مر وما يفيده فعل غير ساء من مدح أو ذم ليس عاما كما ستعرفه فقول البعض وافادة المدح أو الذم أي العام فاسد وقد صرح بعد ذلك بما قلنا فتنبه وقوله واقتضاء فاعل أي ومخصوص (قوله أو مضافا الى مصاحبها) أي ولو بواسطة فدخل المضاف الى المضاف الى مصاحبها (قوله ما هو على فعل أصالة) قد يقال ان النحو بل جار فيما ذكر تقديرا كما قالوه في نحو قال وهاب فتكون حركاته غير حركاته الاصلية اهـ دنوشري وقد يدفع بأن الاصل عدم التقدير (قوله وما حول اليه) ثم ان كان معتل العين بقي قلبها ألفا نحو قال الرجل زيد وباع الرجل زيد أو اللام ظهرت الواو وقلبت الياء واوا نحو غزو ورمو وقيل يقر على حاله فيقال غزا ورمى همع (قوله ثم ضمن)

علمذكرنا وانما أفرده بالذكر لخفاء التحويل فيه ◦ الثاني انما يصاغ فعل من الثلاثي لقصد المدح أو الذم بشرط أن يكون صالحا للتعجب منه مضمنا معناه نص على ذلك ابن عصفور وحكاه عن الاخفش (٢٩) ◦ الثالث يجوز في فاعل فعل المذكور الجر بالباء والاستغناء عن أل واضماره على وفق ماقبله نحو حب بالزور الذي لا يرى منه الا صفحة أو لمام وفهم زيد والزيدون كرموا رجالا نظرا لما فيه من معنى التعجب ◦ الرابع مثل في شرح الكافية وشرح التسهيل وتبعه ولده في شرحه بعلم الرجل وذكر ابن عصفور أن العرب شذت في ثلاثة ألفاظ فلم تحولها الى فعل بل استعملتها استعمال نعم وبئس من غير تحويل وهي علم وجهل وسمع انتهى (ومثل نعم) في المعنى حب من (حبذا) وتزيد عليها بأنها تشعر بان الممدوح محبوب وقريب من النفس قال في شرح التسهيل والصحيح أن حب فعل يقصد به المحبة والمدح وجعل فاعله ذا ليدل على الحضور في القلب وقد أشار الى ذلك بقوله (الفاعل ذا) أي فاعل حب هو لفظ ذا على المختار وظاهر مذهب سيبويه قال ابن خروف بعد أن مثل بحبذا زيد حب فعل وذا فاعلها وزيد مبتدأ وخبره حبذا هذا قول سيبويه وأخطأ عليه من زعم غير ذلك ﴿تنبيه﴾ في قوله الفاعل ذا تعريض بالرد على القائلين بتركيب حب مع ذا ولهم فيه مذهبان قيل غلبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا وما بعده فاعل وقيل غلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدأ وما بعده خبر وهو مذهب المبرد وابن السراج ووافقهما ابن عصفور ونسبه الى سيبويه

أي بعد تحويله وصيرورته قاصرا بمعنى بئس أي انشاء الذم العام فكان الاولى أن يقول فصار جامدا ويحذف قوله قاصرا فرارا من التكرار ودفعه بان اعادة قاصرا لدفع توهم تعديه بعد التضمين رد بان هذا لا يتوهم مع التحويل الى فعل بالضم لانها لازمة للزوم (قوله بما ذكرنا) أي من كونه كبئس في أحكامه (قوله لخفاء التحويل فيه) أي بسبب الاعلال وأورد عليه أنه يقتضي ذكر نحو زان وشان لوجود العلة المذكورة فالاولى أن يقال انما أفرده لانه للذم العام فهو أشبه ببئس بخلاف نحو جهل فان الذم فيه خاص ولكثرة استعماله بخلاف غيره قاله الدماميني (قوله صالحا للتعجب) بان يستوفى شروطه المارة (قوله يجوز في فاعل فعل الخ) يؤخذ من هذا أن قوله سابقا واقتضاء فاعل كفاعليهما الخ ليس على سبيل الوجوب بل الاولوية ثم رأيت شيخنا السيد كتب على قوله واقتضاء فاعل كفاعليهما مانصه هذا لا ينافي ما بعد لان ما بعد على الصحيح وهذا على غيره مجاراة لظاهر النظم اه ويؤخذ أيضا كما قاله سم من تعبيره بالجواز كغيره جواز اضمار فاعل فعل المذكور مفردا مذكرا كما في فاعل نعم نحو كرم رجلا زيد أو رجلين الزيدان أو رجالا الزيدون وكلامه في غير ساء وان كانت على وزن فعل لانها ملازمة لاحكام بئس لا تفارقها كما استظهره الدماميني قال وهذا ان تحقق كان وجها آخر لافراد ساء بالذكر (قوله حب بالزور الخ) أصل حب حبب نقلت حركة الباء الى الحاء بعد سلب حركتها وأدغم والزور بالفتح الزائر يستوي فيه المفرد وغيره وصفحة كل شئ جانبه واللمام بكسر اللام جمع لمة بكسرها أيضا الشعر المجاوز شحمة الاذن فاذا بلغ المنكب سمي جمة بضم الجيم واذا لم يبلغ شحمة الاذن سمي وفرة (قوله نظرا لما فيه من معنى التعجب) راجع لكل من الثلاثة قبله فجاز الجر بالباء حملا على أحسن بزيد وجاز الاستغناء عن أل حملا على ما أحسن زيدا وجاز اضماره على وفق ماقبله حملا على قولك الزيدان ما أكرمهما والزيدون ما أكرمهم (قوله وذكر ابن عصفور الخ) في كلام السيوطي ان الذي شذ في هذه الثلاثة بعض العرب لا جميعهم وأن منهم من يحولها وحينئذ يكون التمثيل بعلم الرجل صحيحا فاعرفه (قوله في المعنى) أي انشاء المدح العام أي وفي الفعلية على الاصح والمضي والنقل الى الانشاء والجمود وتفارقها في أنها لا يجوز في لفظها الا هيئة واحدة وفي جواز دخول لا عليها ودخول يا عليها من غير شذوذ بخلاف نعم وان احتيج الى التأويل في المحلين اه يس (قوله حب من حبذا) أشار به الى ان في عبارة المصنف مسامحة لان المماثل لنعم حب فقط لا حبذا وانما ارتكبها اتكالا على وضوح الحال بقوله الفاعل ذا واما قول البعض تبعا لشيخنا انما ارتكبها اشارة الى أن مماثلتها نعم اذا اتصلت بذا فيرده أنها تماثل نعم في نحو حب رجلا زيد مما قصد به انشاء المدح والتعجب وان لم تتصل بذ بحب كما مر فتدبر (قوله وقريب من النفس) مفاده استفادة القرب من حب لاستلزام الحب له وهذا لا ينافي استفادته من ذا أيضا حتى يعارض ماينقله عن شرح التسهيل (قوله على الحضور) أي حضور معناه لكونه محبوبا (قوله الفاعل ذا) هو كفاعل نعم لا يجوز اتباعه فاذا وقع بعده اسم فهو مخصوص لا تابع لاسم الاشارة سم (قوله وزيد مبتدأ) أي لانه المخصوص كما علمت والرابط ذا أو العموم ان أريد به الجنس سم (قوله هذا) أي ماذكر من ان حب فعل وذا فاعلها وزيد مبتدأ خبره حبذا (قوله وأخطأ عليه) عداه بعلى لتضمينه معنى كذب هكذا قال البعض وفيه من اساءة الادب مع ابن عصفور ما لا يخفى فالذي ينبغي أنه ضمنه معنى جار مثلا وقول من زعم هو ابن عصفور كما سيأتي في الشرح (قوله فصار الجميع فعلا) ضعف بأنه يلزم عليه تغليب أضعف الجزأين وبان تركيب فعل من فعل واسم لا نظير له (قوله فصار الجميع اسما) أي بمنزلة قولك المحبوب اه دماميني وضعف بان حبذا لو كان اسما لوجب تكرار لا ان

وأجاز بعضهم كون حبذا خبرا مقدما (وان ترد ذما فقل لا حبذا) زيد فهي بمعنى بئس ومنه قوله • ألا حبذا أهل الملا غير أنه
• اذا ذكرت مي فلا حبذا هيا • (وأول ذا المخصوص) أي اجعل المخصوص بالمدح أو الذم تابعا لذا لا يتقدم بحال قال في شرح
التسهيل أغفل كثير من النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص في هذا الباب قال ابن بابشاذ وسبب ذلك توهم كون
المراد من زيد حبذا زيد حب هذا قال (٣٠) في شرح التسهيل وتوهم هذا بعيد فلا ينبغي أن يكون المنع من أجله بل المنع من
أجل اجراء حبذا مجرى المثل ويجب في ذا أن يكون بلفظ الافراد والتذكير (أيا كان) المخصوص أي أي شيء كان مذكرا أو مؤنثا مفردا أو مثنى أو مجموعا (لا تعدل بذا) عن الافراد والتذكير (فهو يضاهي المثلا) والامثال لا تغير فتقول حبذا زيد وحبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وحبذا الهندان وحبذا الهندات ولا يجوز حب ذان الزيدان ولا حب أولاء الزيدون ولا حب ذي هند ولا حب تان الهندان ولا حب أولاء الهندات قال ابن كيسان انما لم يختلف ذا لانه اشارة أبدا الى مذكر محذوف والتقدير في حبذا هند حبذا حسن هند وكذا باقي الامثلة ورد بأنه دعوى بلا بينة ﴿تنبيهات﴾ الاول انما يحتاج الى الاعتذار عن عدم المطابقة على قول من جعل ذا فاعلا وأما على القول بالتركيب فلا • الثاني لم يذكر هنا اعراب المخصوص بعد حبذا وأجاز في التسهيل أن يكون مبتدأ والجملة
قبله خبره وان يكون خبر مبتدا واجب الحذف وانما لم يذكر ذلك هنا اكتفاء بتقديم الوجهين في ربلا
مخصوص نعم هذا على القول بأن ذا فاعل وأما على القول بالتركيب فقد تقدم اعرابه • الثالث يحذف المخصوص في هذا الباب للعلم
به كما في باب نعم كقوله • ألا حبذا لولا الحياء وربما • منحت الهوى ما ليس بالمتقارب • أي ألا حبذا ذكر هذه النساء لولا الحياء • وسأذكر
ما يفارق فيه مخصوص حبذا مخصوص نعم آخرا اهـ (وما سوى ذا ارفع بحب أو فجر بالبا) فنحو حب زيد

اهملت لا نحو لا حبذا زيد ولا عمرو وعمل لا في معرفة ان اهملت عمل ان أو ليس وبقي وجه آخر وهو
كون حب فعلا والاسم الظاهر فاعله وذا ملغاة (قوله وأجاز بعضهم) أي بعض القائلين بأن حبذا
اسم (قوله فقل لا حبذا) أورد عليه أن حبذا على الصحيح فعل جامد ولا انما تدخل على فعل متصرف
وأجيب بأن الجمود نشأ بعد دخول لا فهي لم تدخل الا على فعل متصرف وبأن النفي صار غير
مقصود بل المقصود بلا حبذا اثبات الذم وبالثاني يجاب عن الاعتراض على الاول بان لا اذا دخلت
على فعل متصرف غير دعائي وجب تكرارها ويجاب أيضا عنه بأنه لما نقل الى الانشاء أشبه الفعل
الدعائي (قوله وأول ذا المخصوص) ذا مفعول ثان مقدم والمخصوص مفعول أول مؤخر أي اجعل
المخصوص واليا ذا وما في اعراب الشيخ خالد من عكس ذلك غير ظاهر (قوله لا يتقدم بحال) أي
لا على ذا ولا على حب (قوله وسبب ذلك) أي امتناع التقديم (قوله توهم كون المراد الخ) أي فيكون
في حب ضمير هو الفاعل عائد على زيد وذا مفعول فيكون مدلول اسم الاشارة غير زيد مع أنه ليس بمراد
(قوله وتوهم هذا بعيد) وأيضا هو موجود مع التأخير أيضا وان كان أقوى مع التقديم قيل وانما
كان هذا التوهم بعيدا الاشتهار التركيب في غير هذا المعنى وفيه أن التركيب المشتهر حبذا زيد لا زيد
حبذا (قوله أيا كان) أيا اسم شرط نصب بشرطه وهو كان على حد أيا ما تدعوا وجملة لا تعدل
بذا جواب الشرط على حذف فاء الجزاء وقوله فهو الخ تعليل للنهي عن العدول وعلل مع أن
التعليل ليس من وظائف المتون اشارة الى رد توجيه ابن كيسان الآتي في الشرح أو هو جواب
الشرط وجملة لا تعدل بذا معترضة والباء في بذا على بابها وعليه جرى الشارح حيث قال عن
الافراد والتذكير أو بمعنى عن أي لا تعدل عن لفظ ذا الى غيره وضميره فهو يرجع الى ذا بتقدير مضاف
أي تركيبه أي التركيب المشتمل عليه (قوله يضاهي المثلا) اي في كثرة الاستعمال وقوله
والامثال لا تغير اي فكذا ما شابهها (قوله لانه اشارة الخ) وقال الفارسي لان المراد منه الجنس
فهو (قوله الى مذكر محذوف) اي مضاف الى المخصوص (قوله ورد) اي هذا التوجيه بانه
دعوى بلا بينة اي دليل لعدم ظهور هذا المقدر في شيء من كلام العرب فالصحيح ما مر من انه انما لم
يختلف لشبهه بالامثال (قوله واما على القول بالتركيب فلا) اى لان المجموع فعل او اسم مبتدأ
وذا ليس اشارة الى شيء حتى يعتبر فيه المطابقة نعم يرد ان المطابقة واجبة بين المبتدا والخبر وهما حبذا
والزيدان مثلا ولم توجد فيحتاج الى الاعتذار عن عدم المطابقة بينهما على القول بتركيب حبذا
وجعل المجموع اسما بانه مراعاة لمعنى كل من الزيدين مثلا فتأمل (قوله خبر مبتدا واجب الحذف) أي
أو مبتدا محذوف الخبر وجوبا على قياس ما تقدم وذهب بعض الى أنه بدل وبعض آخر الى أنه عطف
بيان ويردهما أنه يلزم عليهما وجوب ذكر التابع ويرد البدل أنه لا يحل محل الاول ويرد البيان
وروده نكرة اهـ دماميني وفي رد البدل ما تقدم (قوله لولا الحياء) جواب لولا محذوف أي لولا
الحياء يمنعني لذكرتهن وقوله منحت أي أعطيت الهوى اي هواي ما ليس بالمتقارب اي القريب
اي ما لا طمع فيه (قوله او فجر بالبا) اى على قلة بخلاف فاعل نعم فان جره بالباء ممتنع وفاعل فعل فان
جره بالباء كثير والفاء زائدة لا عاطفة حتى يستشكل بدخول عاطف على عاطف (قوله نحو حب زيد

رجلا وحب به رجلا (ودون ذا انضمام الحا) من حب بالنقل من حركة العين (كثر) (٣١) وينشد بالوجهين قوله وحب بها مقتولة حين تقتل • أما مع ذا فيجب فتح الحاء ﴿تنبيهان﴾ الاول قال فى شرح الكافية وهذا التحويل مطرد فى كل فعل مقصود به المدح وقال فى التسهيل وكذا فى كل فعل حلقى الفاء مرادا به مدح أو تعجب • الثانى قوله كثر لا يدل على أنه أكثر من الفتح قال الشارح وأكثر ما تجىء حب مع غير ذا مضمومة الحاء وقد لا تضم كقوله فحبذا ربا وحب دينا اه ﴿خاتمة﴾ يفارق مخصوص حبذا مخصوص نعم من أوجه الاول أن مخصوص حبذا لا يتقدم بخلاف مخصوص نعم وقد سبق بيانه • الثانى انه لا تعمل فيه النواسخ بخلاف مخصوص نعم • الثالث أن اعرابه خبر مبتدا محذوف أسهل منه فى باب نعم لان ضعفه هناك نشا من دخول نواسخ الابتداء عليه وهى لا تدخل عليه هنا قاله فى شرح التسهيل • الرابع أنه يجوز ذكر التمييز قبله وبعده نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا قال فى شرح التسهيل وكلاهما سهل يسير واستعماله كثير الا ان تقديم التمييز أولى وأكثر وذلك بخلاف المخصوص بنعم فان تأخير التمييز عنه نادر كما سبق والله أعلم

﴿أفعل التفضيل﴾

وهو اسم لدخول علامات الاسماء عليه وهو ممتنع من الصرف للزوم الوصفية ووزن الفعل ولا

رجلا) قال البعض تبعا لسم هذا صريح فى ان فاعل حب يكون علما وليس كذلك بل يجب ان يكون اسم جنس محلى بأل او مضافا الى المحلى بها او ضميرا مفسرا بتمييز او لفظ ما او من كما صرح به الشاطبى كفاعل نعم اه وما نقله عن تصريح الشاطبى وان تبادر من عموم قول المصنف واجعل فعلا من ذى ثلاثة كنعم مسجلا مخالف لقول الشارح سابقا يجوز فى فاعل فعل المذكور الجر بالباء والاستغناء عن ال واضماره على وفق ما قبله ثم مثل للاستغناء عن ال بنحو فهم زيد ثم قال نظرا لما فيه من معنى التعجب اه فتمثيل الشارح بنحو حب زيد رجلا موافق لما اسلفه سابقا (قوله ودون ذا) حال من محذوف للعلم به اى انضمام الحاء من حب حالة كونها دون ذا كثر وقوله بالنقل اى بسببه متعلق بانضمام وقوله من حركة العين المناسب حذف حركة وهذا صريح فى ان اصل حب حبب بضم العين اى صار حبيبا وبه صرح غيره ايضا (قوله وحب بها الخ) صدره

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها

الضمير للخمر ومزاجها الماء وقتلها به اضعاف حدتها ولهذا عداه بعن ومقتولة اى ممزوجة منصوب على الحال أو التمييز (قوله فيجب فتح الحاء) اى ان جعلنا كالكلمة الواحدة كما فى التوضيح قال المصرح فان جعلنا باقيتين على اصلهما جاز الوجهان (قوله وهذا التحويل) أى نقل حركة العين الى الفاء (قوله فى كل فعل مقصود به المدح) ظاهره سواء كان حلقى الفاء كحسن أولا كضرب وبه صرح فى الارتشاف وان نظر الى كلامه فى التسهيل قيده بحلقى الفاء (قوله مدح أو تعجب) لا معنى لتخصيص المصنف المدح بالذكر لمساواة الذم له فى الحكم ثم الصواب أن لو اكتفى بقوله تعجب عن ذكر المدح والذم لانه نص فيما مضى على أن فعل الجارى مجرى نعم وبئس مضمن معنى التعجب وانما ترك المصنف النص على جواز التسكين من غير نقل لان هذا الحكم ثابت لفعل بضم العين مطلقا تضمن تعجبا أو لم يتضمنه بل فعلا كان أو اسما دمامينى (قوله لا يدل على انه أكثر من الفتح) قال سم قد يقال بل يدل لان المراد كثر بالنسبة الى الفتح فيفيد أنه أكثر منه (قوله فحبذا ربا وحب دينا) من كلامه صلى الله عليه وسلم حين نزل فى الخندق والشاهد فى حب دينا (قوله وقد سبق بيانه) أى بكون المصنف صرح بتقديمه فى التسهيل وان كانت عبارته هنا وفى الكافية توهم منع تقديم مخصوص نعم (قوله أنه لا تعمل فيه النواسخ) بخلاف مخصوص نعم فانها تعمل فيه نحو نعم رجلا كان زيد (قوله نشأ من دخول نواسخ الابتداء) أى لانها لا تدخل الا على المبتدا (قوله يجوز ذكر التمييز الخ) مثل التمييز الحال كما فى التسهيل نحو حبذا مبذولا المال وحبذا المال مبذولا اذا قصد الحال دون التمييز (قوله الا ان تقديم التمييز أولى) أى لا كثريته فقوله وأكثر عطف علة على معلول ولعدم الفصل بين التمييز ومميزه ومن هنا يعلم أن المراد بايلاء المخصوص لذا ايقاعه بعده وان لم يتصل به فالمقصود نفى تقدمه على حبذا لا نفى الفصل بينه وبين ذا والفرق بين هذا وباب نعم أن الضمير أحوج للتمييز من الاشارة فجعل تاليا للضمير ذكره سم وقوله نادر أى شاذ

﴿أفعل التفضيل﴾

قيل أولى منه التعبير باسم التفضيل ليشمل خيرا وشرا الا انهما ليسا على زنة أفعل وأولى منهما التعبير باسم الزيادة ليشمل نحو أجهل وأبخل مما يدل على زيادة النقص لا على الفضل ويدفع الاول بان قوله أفعل أى لفظا أو تقديرا وخير وشر من الثانى ويدفع الثانى بان المراد بالفضل الزيادة مطلقا فى كمال أو نقص (قوله للزوم الوصفية ووزن الفعل) اعترضه البعض بانه كان الاولى حذف لزوم لان المقتضى لمنع الصرف الوصفية ووزن الفعل ولا دخل للزوم فى اقتضاء منع الصرف ولك دفعه بان اضافة لزوم الى الوصفية من اضافة الصفة الى الموصوف أى للوصفية اللازمة أى الاصلية لان الوصفية العارضة لا تمنع الصرف كما يأتى فى قول المصنف • وألغين عارض الوصفية • الخ فاعرفه (قوله ولا

(به الى التفضيل صل) عند مانع صوغه من الفعل لكن أشد ونحوه في التعجب فعل وهنا اسم و ينصب هنا مصدر

افعل المتوصل اليه تمييزا فتقول زيد أشد استخراجا من عمرو وأقوى بيانا وأشنع موتا (وأفعل التفضيل صله أبدا تقديرا او لفظا عن ان جرد) من أل والاضافة جارة للمفضول وقد اجتمعا في أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا أي منك أما المضاف والمقرون بأل فيمتنع وصلهما بمن (ومن فيها) الاول حكلت في معنى من هذه وذهب المبرد ومن وافقه الى أنها لابتداء الغاية واليه ذهب سيبويه لكن أشار الى أنها تفيد مع ذلك معنى التبعيض فقال في هو أفضل من زيد فضله على بعض ولم يعم وذهب في شرح التسهيل الى انها بمعنى المجاوزة وكأن القائل زيد أفضل من عمرو قال جاوز زيد عمرا في الفضل قال ولو كان الابتداء مقصودا لجاز أن يقع بعدها الى قال ويبطل كونها للتبعيض أمران أحدهما عدم صلاحية بعض موضعها والآخر كون المجرور بها عاما نحو الله أعظم من كل عظيم والظاهر كما قاله المرادي ما ذهب اليه المبرد وما رد به الناظم ليس بلازم لان الانتهاء قد يترك الاخبار به لكونه لا يعلم أو لكونه لا يقصد الاخبار به

كما قدمناه في باب نائب الفاعل ومثل ذلك يقال في نحو قوله في باب التصغير وما به لمنتهى الجمع وصل الخ وكن على بصيرة (قوله به الى التفضيل صل) قال الدماميني ههنا بحث وهو أن أفعل التفضيل يقتضي اشتراك المفضل والمفضل عليه في أصل الحدث وزيادة المفضل على المفضل عليه فيه فيلزم في كل صورة توصل فيها بأشد أن يكون الشدة موجودة في الطرفين وزائدة في طرف المفضل وهذا قد يطلب باعتبار القصد والمقصود اشتراك زيد وعمرو في الاستخراج مثلا لا في شدته أن استخراج زيد أشد فتنسبه الى استخراج عمرو لا أشد فيه في أتى التوصل في مثل ذلك أشد مع دلالته على خلاف المقصود اه (قوله لكن أشد الخ) دفع بالاستدراك توهم تساوي لفظ أشد هنا وفي التعجب وان لم توهمه عبارة المصنف (قوله و ينصب هنا الخ) أخذه من قول المصنف في باب التمييز والفاعل المعنى انصبن بأفعلا الخ وبهذا يندفع ما يقال الاولى الاحالة على باب التعجب لتوهم جواز نصب المصدر بعد أشد هنا على المفعول به وكلاهما غير صحيح قاله الشاطبي (قوله وأشنع موتا) فيه أن هذا المثال ليس مما نحن فيه لان المقصود الاخبار بزيادة في الشنعة لا في الموت فهو على الاصل (قوله صله أبدا) أي ان أتى على أصله من افادة الزيادة على مفضول وان جرى فيه التعجب وصله عن لفظا او تقديرا كما سيعرفه (قوله تقديرا) أي أن تحذف مع مجرورها للعلم به ولو لم يعلم لم يجز الحذف وقد يذكر مع العلم نحو قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة قاله الدماميني (قوله فيمتنع وصلهما بمن) أي التي الكلام فيها وهي الجارة للمفضول ووجه الامتناع أن الوصل في المجرد انما وجب لطلب المفضول وهو مع الاضافة مذكور صريحا ومع أل في حكم المذكور لان أل اشارة الى معين تقدم ذكره لفظا او حكما والمعين يشعر بالمفضول وفي هذا أن لا يكون أل في أفعل التفضيل الا للعهد الذكري بذكر المفضول قاله شارح الجامع اه (قوله الاختلاف في معنى من هذه) أي على ثلاثة أقوال قول المبرد وقول سيبويه وقول المصنف في شرح التسهيل (قوله لابتداء الغاية) أي المسافة في ارتفاع نحو خيرية أو انحطاط نحو شر (قوله واليه ذهب سيبويه) أي فمرجع الى ابتداء الغاية لا بقيد كونه فقط كما يقول المبرد بدليل ما بعد (قوله معنى التبعيض) يرد على قول سيبويه في هو أفضل من زيد فضله على بعض ولم يعم أن المراد التبعيض كون مجرورها بعضا لا التبعيض المتقدم في حروف الجر وحينئذ لا يرد عليه الوجه الاول من وجهي ابطال التبعيض الآتيين (قوله الى انها بمعنى المجاوزة) أي مجاوزة الفاضل المفضول بزيادته عليه في الوصف والمراد أنها تفيد ذلك مع بقية التركيب فسقط الاعتراض بأنها لو كانت للمجاوزة لصح أن تقع موقعها عن على أن صحة وقوع المرادف موقع مرادفه اذا لم يمنع مانع وهنا منع مانع وهو الاستعمال لان اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر الا من وهذا الجواب الثاني ذكره المصرح والشمني وهو أولى لان التزام كون المفيد للمجاوزة جملة التركيب مع كونه قد لا يسلم يؤدي الى عدم حسن تقابل الاقوال الثلاثة فالاولى أن المفيد لها من وبقية التركيب قرينة على ارادة المجاوزة من من فتدبر (قوله كون المجرور بها عاما) أي انه قد يكون عاما (قوله من كل عظيم) أوضح منه في العموم من كل شئ (قوله والظاهر ما ذهب اليه المبرد) أي من كونها لابتداء الغاية فقط ووجه ظهوره أن من لا تحمل على غير الابتداء الا اذا منع منه مانع لانه أشهر معانيها وهنا لا مانع منه فلا حاجة الى اخراجها عنه (قوله ليس بلازم) أي في جميع مواقع استعمال من الابتدائية (قوله لان الانتهاء قد يترك الخ) منه يعلم أن المراد بكون المجرور هو المفضل عليه أنه الذي قصد بيان التفضيل عليه والا فالمفضل عليه في الواقع قد يكون أكثر من ذلك وكذا يقال في معنى كون المضاف اليه هو المفضل عليه أفاده سم (قوله و يكون ذلك) أي ترك الاخبار بالانتهاء سواء كان تركه لعدم علمه أو لعدم قصد الاخبار به فقول البعض ان قوله و يكون ذلك الخ راجع للثاني فقط كما هو الظاهر غير

(فصل ثالث) ويكون ذلك أيضا في التفضيل اذ لا يعلم السامع على تحمل الانتهاء الثاني أكثر ما تحذف من ومجرورها اذا

كان أفعل خبرا كالآية وقل إذا كان حالا كقوله دنوت وقد خلناك كالبدر أجملا أي دنوت أجمل من البدر أو صفة كقوله

تروحي أجدر أن تقيلي
غدا بجنبي بارد ظليل

أي تروحي وأتي مكانا أجدر من غيره بأن تقيلي فيه * الثالث قوله سـله يقتضي انه لا يفصل بين أفعل وبين من وليس على اطلاقه بل يجوز الفصل بينهما بمعمول أفعل وقد فصل بينهما بلو وما اتصل بها كقوله

ولفوك أطيب لو بذلت لنا
من ماء موهبة على خمر

ولا يجوز بغير ذلك * الرابع اذا بنى أفعل التفضيل مما يتعدى بمن جاز الجمع بينها وبين من الداخلة على المفضول مقدمة أو مؤخرة نحو زيد أقرب من عمرو ومن كل خير وأقرب من كل خير من عمرو * الخامس قد تقدم ان المضاف والمقرون بأل يمتنع اقترانهما بمن المذكورة فأما قوله نحن بغرس الودي أعلمنا * منا بركض الجياد في السدف وقوله

ولست بالأكثر منهم حصى

فؤولان (وان لمنكور يضف) أفعل التفضيل (أو جردا) من ال والاضافة (ألزم تذكيرا وأن يوحدا) فتقول زيد أفضل رجل وأفضل من عمرو وهند أفضل امرأة وأفضل من دعد والزيدان أفضل رجلين وأفضل من بكر والزيدون أفضل رجال وأفضل من خالد والهندات أفضل امرأتين وأفضل من دعد والهندات أفضل نسوة وأفضل من دعد ولا تجوز المطابقة ومن ثم قيل في أخر انه معدول عن آخر وفي قول ابن

هانئ

ظاهر (قوله كالآية) هي قوله تعالى أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا ومحل التمثيل من الآية قوله تعالى وأعز نفرا (قوله أي تروحي وأتي مكانا الخ) هذا التقدير انما يناسب ما قاله بعضهم من أن الخطاب للناقة وتروحي بمعنى سيري في الرواح أي العشي ولا يناسب ما قاله آخرون وبه العيني من أن الخطاب لصغار النخيل بتروحي من تروح النبت اذا طال وأجدر على تقدير وخذي مكانا أجدر وقوله بأن تقيلي فيه أي تمكثي فيه وقت الظهيرة وعلى أن الخطاب لصغار النخيل تكون القيلولة كناية عن نموها وزهرتها كما في العيني بجنبي بارد ظليل أي في مكان بارد ذي ظل (قوله وليس على اطلاقه) أي بل في مفهومه تفصيل ولا يعترض (قوله بمعمول أفعل) كقوله تعالى النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم (قوله بلو وما اتصل بها) مثل ذلك الفصل بالنداء وممن صرح بجوازه الدماميني والسيوطي (قوله لو بذلت لنا) لو للتمني أو شرطية حذف جوابها أي لاحسنت الينا مثلا والموهبة نقرة يستنقع فيها الماء ليبرد وقوله على خمر صفة ماء أي حاصل على خمر (قوله ولا يجوز بغير ذلك) يرد عليه النداء لما عرفت (قوله وأقرب من كل خير من عمرو) لا يقال هذا من صور الفصل بمعمول أفعل في كلامه تكرار لانا نقول ذكره هنا ليس من حيث الفصل بل من حيث تقديم من المعدية على من الجارة للمفضول فلا تكرار (قوله بمن المذكورة) أي الداخلة على المفضل عليه أما غيرها فلا يمتنع الجمع بينها وبين أل أو الاضافة كقوله

فهم الاقربون من كل خير * وهم الابعدون من كل ذم

وكقولك زيد أقرب الناس مني (قوله الودي) بفتح الواو وكسر الدال المهملة وتشديد الياء جمع ودية وهي النخلة الصغيرة والجياد جمع جواد وهو الذكر والانثى من الخيل والسدف بفتح السين والدال المهملتين والفاء الصبح (قوله ولست) بتاء الخطاب كما قاله العيني وحصى تمييز أي عددا وتمام البيت * وانما العزة للكاثر * أي للغالب في الكثرة من كثره بالتخفيف اذا غلبه في الكثرة فقول البعض تبعا للعيني أي الكثير فيه مساهلة (قوله فؤولان) مما أول به الاول الغاء المضاف اليه أو جعل منا متعلقا بمحذوف بدل من أعلمنا أي أعلم منا ومنع ابن جني الاضافة وجعل نا مرفوعا مؤكدا للضمير في أعلم لا تباعا عن نحن ومما أول به الثاني جعل أل زائدة أو جعل منهم متعلقا بمحذوف (قوله ألزم تذكيرا وأن يوحدا) لان المجرد أشبه بأفعل في التعجب وهو لا يتصل به علامة تثنية ولا جمع ولا تأنيث والمضاف للنكرة بمنزلة المجرد في التنكير (قوله زيد أفضل رجل) أصله زيد أفضل من كل رجل فحذف من كل اختصارا وأضيف أفعل الى رجل وجاز كونه مفردا مع كون أفعل بعض ما يضاف اليه فالاصل أن يكون جمعا لفهم المعنى وعدم التباس المراد ووجب تنكيره لان القاعدة أن كل مفرد وقع موقع الجمع لا يكون الا نكرة فان جئت بأل رجعت الى الجمع وان جمعت أدخلت أل فان عطفت على المضاف الى النكرة مضافا الى ضميرها قلت هذا أفضل رجل وأعقله وهذه أكرم امرأة وأعقله بتذكير الضمير وافراده في المفرد وتثنيته والمذكر وضده على التوهم كأنك قلت من أول الكلام فان أضفت أفعل الى معرفة ثنيت وجمعت وأنثت وهو القياس وأجاز سيبويه الافراد تمسكا بقوله

ومية أحسن الثقلين جيدا * وسالفة وأحسنه قذالا

أي أحسن من ذكر نقله شيخنا عن يس وأقره هو والبعض وظاهره وجوب تذكير الضمير وافراده في نحو هذه أكرم امرأة وأعقله وهذان أكرم رجلين وأعقله وهكذا والوجه عندي جواز المطابقة ان لم تكن واجبة أو أولى فتأمل (قوله ومن ثم) أي من أجل لزوم المجرد التذكير والافراد قيل في أخر جمع أخرى مؤنث آخر انه معدول عن آخر الذي هو المستحق لان يستعمل لانه على وزن أفعل التفضيل وبمعناه في الاصل لان معناه الاصلي أشد تأخرا وان صار بمعنى مغاير (قوله وفي قول ابن

الافضل وهند الفضلى والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون والهندان الفضليان والهندات الفضليات او الفضل وكذلك مررت بزيد الافضل وبهند الفضلى الى آخره ولا تؤتى معه بمن كما سبق (وما لمعرفه اضيف ذو وجهين) منقولين (عن ذي معرفه) هما المطابقة وعدمها (هذا اذا نويت) بافعل (معنى من) اى التفضيل على ما اضيف اليه وحده فتقول على المطابقة الزيدان افضلا القوم والزيدون افضلو القوم وأفاضل القوم وهند فضلى النساء والهندان فضليا النساء والهندات فضل النساء وفضليات النساء ومنه وكذلك جعلنا في كل قرية اكابر مجرميها وعلى عدم المطابقة الزيدان أفضل القوم والزيدون افضل القوم وهكذا الى آخره ومنه ولتجدنهم أحرص الناس وهذا هو الغالب وابن السراج يوجبه فان قدر أكابر مفعولا ثانيا ومجرميها مفعولا أول لزمه المطابقة في المجرد وقد اجتمع الاستعمالان في قوله صلى الله عليه وسلم الا أخبركم باحبكم الى واقربكم مني منازل يوم القيامة احاسنكم اخلاقا (وان لم تنو) بافعل معنى من بان لم تنو به المفاضلة أصلا

هانئ) هو أبو نواس الحسن بن هانئ (قوله من فقاقعها) هي النفاخات التي تعلو الماء أو الخمرة قال يس والمحفوظ في البيت من فواقعها بالواو (قوله انه لحن) أي حيث أنث صغرى وكبرى والواجب التذكير وسيأتي تصحيحه في كلام الشارح (قوله يجب في هذا النوع) قال البعض أورد عليه قوله تعالى ثم رددناه أسفل سافلين اه أقول في البيضاوي وحاشيته للشيخ زاده ما ملخصه ان أسفل اما صفة أمكنة محذوفة أي الى أمكنة أسفل سافلين وهي النار أو أزمنة محذوفة أي الى أزمنة أسفل سافلين وهي أرذل العمر أو حال أي رددناه أي صرفناه عن أحسن الصور حال كونه أسفل سافلين وهم أصحاب النار وعلى الوجه الثاني يكون الاستثناء بعد منقطعا وعلى الاول والاخير متصلا والمستثنى منه الضمير المنصوب في قوله ثم رددناه لانه في معنى الجمع لرجوعه الى الانسان المراد منه الجنس اه أي والجمع بالياء والنون على الاولين لتغليب العاقل اذا علمت ذلك علمت أن الايراد مدفوع وان الاقتصار عليه قصور وتقصير على أن المنقول عن الشاطبي أنه ذكر أن محل وجوب مطابقة المضاف اليه للموصوف اذا كان المضاف اليه جامدا أما اذا كان مشتقا كما في الآية فلا والله أعلم ويجب أيضا كونه من جنسه فلا يقال زيد افضل امرأة لان أفعل بعض ما يضاف اليه (قوله الموصوف) أراد به هنا ما يشمل الموصوف معنى فقط كالمبتدا فهو أعم من الموصوف في قوله بعد من مبتدا أو موصوف (قوله فتقديره أول فريق كافر به) أي وفريق جمع في المعنى فحصلت المطابقة باعتبار المعنى وأفرد كافر باعتبار افراد فريق في اللفظ (قوله طابق) أى مطابق لان اقترانه بأل أضعف شبهه بأفعل في التعجب (قوله والزيدون الافضلون) أي أو الأفاضل ولو زاده كما فعل في نظيره لكان أحسن (قوله ذو وجهين) فالمطابقة لمشابهته المحلى بأل في الخلو عن لفظ من وعدم المطابقة لمشابهته المجرد لنية معنى من (قوله هذا اذا نويت الخ) ظاهر صنيعه أن قصد التفضيل على المضاف اليه وحده تارة وعلى كل ما سواه تارة أخرى وعدم قصد التفضيل رأسا تارة أخرى يختص بالمضاف الى معرفة والذي سينقله الشارح في التنبيه الآتي عن المصنف في شرح التسهيل صريح في أن المجرد بدون من قد يعرى عن معنى التفضيل رأسا وأن فيه حينئذ وجهين لزوم الافراد والتذكير وهو المشهور والمطابقة ولا يبعد أن يقاس على ذلك ما اذا عرى المضاف الى النكرة عن معنى التفضيل أو قصد به التفضيل على المضاف اليه وغيره نحو الاشج والناقص أعدلا بني مروان ونحو محمد صلى الله عليه وسلم أفضل قرشي (٣) فتدبر (قوله معنى من) أي المعنى الحاصل معها لان التفضيل ليس نفس معناها وانما هو مستفاد من أفعل كما علم مما قدمه الشارح (قوله ومنه) أي من القول الجاري على المطابقة قوله تعالى وكذلك جعلنا الخ قال البعض فأكابر مفعول أول لجعلنا مضاف الى مجرميها وفي كل قرية المفعول الثاني اه ولا يخفى ما يلزم عليه من ضعف المعنى والاولى عندي على الاضافة تفسير الجعل بالتمكين كما في البيضاوي ويحتمل أن في كل قرية ظرف لغو متعلق بجعلنا وأكابر مفعول ثان ومجرميها مفعول أول أو في كل قرية الثاني ومجرميها بدل وعلى هذين الوجهين جعلنا بمعنى صيرنا ولا اضافة ولا يرد ما سيذكره الشارح من أنه يلزم عليه المطابقة في المجرد وهي ممتنعة لان الاضافة منوية أي أكابرها فتأمل (قوله ومنه) أي من القول الجاري على عدم المطابقة قوله تعالى ولتجدنهم أحرص الناس على حياة فأحرص مفعول ثان لتجد ولو طابق لقال أحرصي (قوله وهذا) أي عدم المطابقة (قوله فان قدر) أي ابن السراج دفعا لما يقال كيف يوجب عدم المطابقة وقد وردت في أكابر مجرميها (قوله المطابقة في المجرد) أي وهي ممتنعة كما مر في النظم فان قال الاضافة منوية كما مر وقع فيما فر منه (قوله وقد اجتمع الاستعمالان في قوله الخ)

٣ قوله افضل قرشي كذا بالاصل والموافق لما يأتي في الشرح افضل قريش اه

أى حيث أفرد أحب وأقرب وجمع أحسن وجعل الزمخشرى أحسن من قسم ماقصد فيه الزيادة المطلقة فلذا جمع بخلاف أحب وأقرب فانهما من قسم ماقصد فيه التفضيل على المضاف اليه وحده فلذا أفرد وقوله أحاسنكم أخلاقا استئناف بيانى (قوله أوتنويها) بالنصب عطفا على لم تنووفى بعض النسخ أوتنوهابحذف الياء ولاوجه له (قوله فهوطبق مابه قرن) من مبتدأ أوموصوف تشبيها بالحلى بأل فى الحلو من لفظ من ومعناها (قوله وجها واحدا) لايقال هذا ينافيه ماسينقله الشارح عن شرح التسهيل من أن المشهور فى أفعل العارى عن معنى التفضيل التزام الافراد والتذكير لما ستعرفه من أن مافى شرح التسهيل فى المجرد من أل والاضافة دون من (قوله كقولهم الخ) فيه مع ماقبله لف ونشر مرتب (قوله الناقص والأشج أعدلا بنى مروان) أى عادلاهم لانه لم يشاركهما أحد من بنى مروان فى العدل والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان سمى بذلك لنقصه أرزاق الجند والأشج عمر بن عبد العزيز بن مروان سمى بذلك لشجه أصابته بضرب الدابة (قوله من بين قريش) أى حال كونه من بينهم أى من وسطهم وخيارهم (قوله لمجرد التخصيص) أى تخصيص الموصوف بأنه من القوم الفلانى تم لالبيان المفضل عليه سم (قوله الى ما) أى مضاف اليه ليس هو أى أفعل بعضه أى المضاف اليه الواقع عليه ماولجريان الصفة على غير ماهى له أبرز الضمير (قوله الا بعض ماأضيف اليه) أى مشمولا لما أضيف اليه بحسب المعنى الوضعى وان كان غير مشمول له بحسب المراد منه فى المقام اذ المراد من المضاف اليه غير الموصوف ممايشاركه فى المعنى الوضعى فلا يلزم تفضيل الشئ على نفسه قاله سم وفى كلام الدمامينى أن الحصر الذى ذكره الشارح مذهب البصريين دون الكوفيين (قوله ولذلك) أى لكون المنوى فيه معنى من لايكون الا بعض ماأضيف اليه ومالم ينو فيه معنى من لعدم نية المفاضلة أصلا أونيتها الا على المضاف اليه وحده بل على كل ماسواه لا يجب فيه ذلك (قوله ان قصد الاحسن من بينهم أوقصد حسنهم) لان أفعل على هذين الوجهين ليس على معنى من فلا يجب كونه بعض ماأضيف اليه وقوله ويمتنع ان قصد أحسن منهم) أى لكون المنوى فيه معنى من يجب أن يكون بعض ماأضيف اليه وأفعل هنا ليس بعض ماأضيف اليه والالزم اضافة الشئ الى نفسه فى أخوته فلوقيل يوسف أحسن الاخوة صح لتحقق الشرط لان يوسف أحد الاخوة (قوله يرد أفعل التفضيل الخ) أعاده مع علمه مماقدمه توطئة لذكر الخلاف فيه وذكر أمثلة له غير ماتقدم وعبارة التسهيل واستعماله أى استعمال أفعل التفضيل عاريا من الاضافة والالف واللام دون من مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم فاعل نحو هو أعلم بكم أى عالم أوصفة مشبهة نحو وهو أهون عليه أى هين مطرد عند أبى العباس المبرد لكثرة الوارد منه والاصح قصره على السماع ولزومه الافراد والتذكير فيما ورد كذلك أكثر من المطابقة اهـ مع ايضاح من الدمامينى ومنها يؤخذ أن محل الخلاف وجواز المطابقة وتركها هو المجرد من أل والاضافة فلا ينافى مامر وحينئذ كان المناسب للشارح ترك التمثيل بقوله فشركما الخ لانه مضاف وأن محل وروده كذلك اذا لم يقترن بمن فالمقترن بمن لايصح تجريده عن معنى التفضيل أصلا لا قياسا ولاسماعا لان من هذه هى الجارة للمفضول قاله الدمامينى ولا يرد عليه قولهم فى التهكم أنت أعلم من الحمار ولا قولهم العسل أحلى من الخل لحصول المشاركة لتقديرية وصرح فى التسهيل بأن محل عدم تجرد أفعل المقرون بمن فى غير التهكم وأن المفضل عليه فى التهكم يرد بدون مشاركة المفضل تحقيقا وتقديرا نحو أنت أعلم من الحمار والاوجه ماقدمناه من تقدير المشاركة فى التهكم أيضا وقال الدمامينى أيضا وههنا تنبيهان الأول قال فى الكشاف من وجيز كلامهم الصيف أحر من الشتاء أى الصيف أبلغ فى حره من الشتاء فى برده هذا نصه وعلى هذا يؤول قولهم العسل أحلى من الخل ونحوه وتحرير هذا الموضع أن يقال لافعل أربع حالات احداها وهى

أوتنويها لاعلى المضاف اليه وحده بل عليه وعلى كل ماسواه (فهوطبق مابه قرن) وجها واحدا كقولهم الناقص والأشج أعدلا بنى مروان أى عادلاهم ونحو محمد صلى الله عليه وسلم أفضل قريش أى افضل الناس من بين قريش واضافة هذين النوعين لمجرد التخصيص ولذلك جازت اضافة افعل فيهما الى ماليس هو بعضه بخلاف المنوى فيه معنى من فانه لايكون الا بعض ماأضيف اليه فلذلك يجوز يوسف احسن اخوته ان قصد الاحسن من بينهم او قصد حسنهم ويمتنع ان قصد أحسن منهم (تنبيه) يرد أفعل التفضيل عاريا عن معنى التفضيل

(قوله أى مشمولا) ربما يشمل أحسن اخوته لانا نقول الاخوة المعان ليس شاملا (قوله أعاده) فيه نظر ظاهر (قوله والاوجه) أى اطرده الباب (قوله المشاركة) المتبادر فى مدلول افعل فيكون مايأتى وجها آخر

الحالة الاصلية أن يدل على ثلاثة أمور أحدها اتصاف من هو له بالحدث الذى اشتق منه وبهذا الامر كان وصفا والثانى مشاركة مصحوبه له فى تلك الصفة والثالث تميز موصوفه على مصحوبه فيها وبكل من هذين الامرين فارق غيره من الصفات الحالة الثانية أن يخلع عنه ما امتاز به عن الصفات ويتجرد للمعنى الوصفى الحالة الثالثة أن تبقى عليه أموره الثلاثة ولكن يخلع عنه قيد الامر الثانى ويخلفه قيد آخر وذلك أن الامر الثانى وهو الاشتراك كان مقيدا بتلك الصفة فصار مقيدا بالزيادة ألا ترى أن المعنى فى المثال أن للعسل حلاوة وأن تلك الحلاوة زائدة وأن زيادتها أكثر من زيادة حموضة الخل الحالة الرابعة أن يخلع عنه الامر الثانى وقيد الامر الثالث وهو كون الزيادة على مصحوبه فتكون دلالته على الاتصاف بالحدث وزيادة مطلقة كما فى يوسف أحسن اخوته اه وقد تمنع دعواه خلع الامر الثانى عنه فى الحالة الرابعة ثم قال التنبيه الثانى من كلامهم المشهور زيد أعقل من أن يكذب وظاهره مشكل اذ قضيته تفضيل زيد فى العقل على الكذب ولا معنى له وقد وجه فى المغنى بتوجيهين • أحدهما أن يكون الكلام على تأويل أن والفعل بالمصدر وتأويل المصدر بالوصف كما قيل فى قوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى ان التقدير ما كان افتراء بمعنى ما كان مفترى وفى قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا ان التقدير يعودون للقول بمعنى يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار كما هو الموافق لقول جمهور العلماء ان العود الموجب للكفارة هو العود الى المرأة لا العود الى القول نفسه كما يقوله أهل الظاهر لكن يضعف هذا الوجه أن التفضيل على الناقص لا فضل فيه • الثانى ان أفعل ضمن معنى أبعد فمعنى المثال زيد أبعد الناس من الكذب لفضله على غيره فمن هذه ليست الجارة للمفضول بل متعلقة بأفعل لتضمنه معنى أبعد والمفضول متروك أبدا فى مثل ذلك لقصد التعميم وهذا الثانى وان آثره ففيه أيضا نظر من جهة أن الفعل الذى سبك هو وما بعده فى المثال بالمصدر مسند الى ضمير المفضل فينبغى عند السبك أن يضاف المصدر الى هذا الضمير كما تقول فى أعجبنى ما صنعت المعنى أعجبنى صنعك واذا فعل ذلك فى المثال صار معناه زيد أبعد الناس من كذبه فيلزم مشاركة الناس له فى البعد من كذب نفسه وزيادته عليهم فى ذلك البعد وهذا عن مراد التوجيه بمعزل وقال الرضى ليس المقصود فى نحو قولهم أنا أكبر من الشعر وأنت أعظم من أن تقول كذا تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وأفعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول فمن فى مثله ليست تفضيلية بل هى مثلها فى قولك أنا بعيد منه تعلقت بأفعل التفضيل بمعنى متباعد بلا تفضيل اه باختصار وحاصل كلام الرضى أن أفعل التفضيل فيما ذكر مستعمل فى بعض مدلوله دون بعض ويرد عليه أيضا أن فيه نسبة نحو قول كذا والكذب الى المخاطب وقد يدفع هذا وتنظير الدمامينى فى الثانى بأن نسبة ذلك اليه لتوهمه فيه لا لتلبسه به فافهم (قوله نحو ربكم أعلم بكم الخ) انما أول فى هذين الموضعين بما ذكر لانه لا مشارك لله سبحانه وتعالى فى علمه ولا تتفاوت المقدورات بالنسبة الى قدرته اه دمامينى (قوله وان مدت الايدى الخ) الشاهد فى بأعجلهم وأعجل فانهما بمعنى العجل لا فى أجشع لانه كاعور وأجهر كما يؤخذ من قول العينى الاجشع الحريص على الاكل لكن قول القاموس الجشع محركة أشد الحرص وقد جشع كفرح فهو جشع صريح فى ان الوصف منه جشع بفتح فكسر فيكون أجشع أفعل تفضيل (قوله سمك السماء) أى رفعها فهو متعد ومصدره سمك ويستعمل لازما بمعنى ارتفع ومصدره سموك والمراد بالبيت الكعبة وسيأتى وجه آخر والدعائم جمع دعامة بالكسر وهى الاسطوانة (قوله فشركما الخ) قبله • أتهجوه ولست له بكفء • قاله حسان يخاطب به من هجا النبى صلى الله عليه وسلم (قوله وحكى ابن الانبارى الخ) اشارة الى قول ثالث ان أفعل التفضيل لا يجرد عن معنى التفضيل لا سماعا ولا قياسا (قوله وتأولوا ما استدل به) أما ربكم أعلم بكم فلا مانع من جعله للتفضيل باعتبار بعض الوجوه

نحو ربكم أعلم بكم وهو أهون عليه وقوله • وان مدت الايدى الى الزاد لم أكن • بأعجلهم اذ أجشع القوم أعجل • وقوله • ان الذى سمك السماء بنى لنا • بيتا دعائمه أعز وأطول • وقوله • فشركما لخيركما الفداء • وقاسه المبرد قال فى التسهيل والاصح قصره على السماع وحكى ابن الانبارى عن أبى عبيدة القول بورود أفعل التفضيل مؤولا بما لا تفضيل فيه قال ولم يسلم له النحويون هذا الاختيار وقالوا لا يخلو أفعل التفضيل من التفضيل وتأولوا ما استدل به قال فى شرح التسهيل والذى سمع منه فالمشهور فيه التزام الافراد والتذكير وقد يجمع اذا كان ما هو له جمعا كقوله

(قوله ويرد) لا ورود له لما قالوه فى الفرق بين المصدر الصريح وان والفعل من أن الاول يفيد الحصول بالفعل دون الثانى على أنه لا يلزم من كون الشئ فى قوة شئ أن يعطى حكمه من كل وجه

اذا غاب عنكم أسود العين كنتم * كراما وأنتم ما أقام ألائم قال واذا صح جمعه لتجرده من معنى التفضيل جاز
أن يؤنث فيكون قول ابن
هانئ * كأن صغرى وكبرى
من فقاقعها * حصبا اه
(وان تكن بتلو من) الجارة
(مستفهما * فلهما) أى
لمن ومجرورها المستفهم به
(كن أبدا مقدما) على
أفعل التفضيل لا على جملة
الكلام كما فعل المصنف
اذ يلزم على تمثيله الفصل
بين العامل ومعموله بأجنبي
ولا قائل به (كمثل ممن
أنت خير) ومن أيهم أنت
أفضل ومن كم دراهمك
أكثر ومن غلام أيهم أنت
أفضل لان الاستفهام له
الصدر (ولدى * اخبار)
أى وعند عدم الاستفهام
(التقديم نزرا وجدا) كقوله
فقالت لنا أهلا وسهلا وزودت
جنى النحل بل ما زودت منه
أطيب * وقوله
ولا عيب فيها غير أن سريعها
قطوف وأن لا شئ منهن
أكسل * وقوله
اذا سايرت أسماء يوما
ظعينة * فأسماء من تلك
الظعينة أملح * (ورفعه
الظاهر نزر) أى أفعل
التفضيل يرفع الضمير المستتر
فى كل لغة ولا يرفع اسما
ظاهرا ولا ضميرا بارزا الا
قليلا حكى سيبويه مررت
برجل أكرم منه أبوه
وذلك لانه ضعيف الشبه
باسم الفاعل من قبل أنه
فى حال تجريده لا يؤنث
ولا يثنى ولا يجمع وهذا اذا
لم يعاقب فعلا أى لم يحسن أن يقع موقعه فعل بمعناه (ومتى * عاقب فعلا فكثيرا) رفعه الظاهر (ثبتا) وذلك اذا سبقه نفي المساواة

أى اعلم بكم من غيره العالم ببعض أحوالكم فالمشاركة فى مطلق علم وأما وهو أهون عليه فيجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد الحاصل لكثير من قياس الغائب على الشاهد أو باعتبار عادة الحوادث لا نفس الامر وأما بجاهلهم وأبخل فلا مانع من جعلهما للتفضيل وأما أعز وأطول فقال السعد المراد بالبيت بيت المجد والشرف وقوله أعز وأطول أى من دعائم كل بيت وعلى هذا هما للتفضيل وأما فشر كالخير كما الفداء فشر وخير فيه ليسا أفعل تفضيل بل اسمان كالسهل والصعب لانهما يردان كذلك هذا ما ظهر لجعل البعض تأويل ما استدل به بجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد لا نفس الامر انما يصح فى بعض ما استدل به لا فى كله فتدبر (قوله اذا غاب) أى عدم وأسود العين اسم جبل ومعنى البيت أنتم لئام أبدا الان هذا الجبل لا يغيب (قوله وان تكن بتلو من الخ) بقى ما اذا كان الاستفهام بالهمزة ويتجه أن يقال ان أريد الاستفهام عن المفضل عليه وجب التقديم فتقول أمن زيد أنت أفضل فقد ذكر فى علم المعانى أن المسؤل عنه بالهمزة هو ما يليها فيجب التقديم ليكون المسؤل عنه قد وليها وان أريد الاستفهام عن المفضل وجب التأخير فتقول أأنت أفضل من زيد ليليها المسؤل عنه وفاء بالقاعدة المذكورة سم (قوله لا على جملة الكلام الخ) وانما فعل الشارح مثل ما فعله المصنف مجاراة لمثال المصنف لا يقال اذا لم يتقدم على الجملة خرج الاستفهام عن الصدارة لانا نقول صدارته الواجبة له انما هى بالنسبة لما عمل فيه فقط وهو أفعل (قوله الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي) لان المبتدأ ليس من معمولات الخبر وقد يقال المختار جواز تقدم معمول الخبر الفعلى على المبتدا والخبر فى السعة اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا فليكن ما فعله المصنف مثله الا أن يفرق بقوة الخبر الفعلى بخلاف الخبر الذى هو أفعل تفضيل فتأمل (قوله التقديم نزرا وجدا) وفى التوضيح أنه ضرورة عند الجمهور (قوله أهلا وسهلا) أى أتيتم أهلا ومكانا سهلا وقوله جنى النحل أى شيره بدليل ما بعده والاستشهاد بالبيت مبنى على أن منه متعلق بأطيب قال زكريا ويجوز تعلقه بزودت وحينئذ لا شاهد فيه (قوله ولا عيب فيها) أى فى النساء المذكورة فيما قبله وقوله غير أن الخ من تأكيد المدح بما يشبه الذم والقطوف بفتح القاف وفى آخره فاء المتقارب الخطا (قوله ظعينة) هى فى الاصل الهودج كانت فيه امرأة أو لم تكن ثم سميت المرأة ما دامت فى الهودج ظعينة وأملح من الملاحة وهى الحسن (قوله ورفعه الظاهر) المراد به المصرح به فيشمل الضمير البارز المنفصل ولهذا أدرجه الشارح فى حيز تفسير كلام المصنف وان أفرده فيه بالذكر (قوله يرفع الضمير المستتر) أى لان العمل فيه ضعيف لا يظهر أثره لفظا فلا يحتاج الى قوة العامل سم (قوله الا قليلا) أى شاذا (قوله لانه ضعيف الشبه باسم الفاعل) أى مع عدم ما يجبر الضعف من صحة وقوع فعل بمعناه موقعه فلا يرد أن الضعف موجود حتى فى مسئلة الكحل (قوله فى حال تجريده) مثلها حال اضافته الى نكرة وخص حالة التجريد بالذكر لانها الاصل فيه كما سيأتى يعنى فلما ضعف بعدم قبول العلامات فى بعض أحواله انحطت رتبته فى جميعها فلم يعمل فى الاسم الظاهر الا بالشروط الآتية (قوله لا يؤنث الخ) بهذا فارق الصفة المشبهة فانها تؤنث وتثنى وتجمع فلهذا عملت فى الظاهر كثيرا وان لم يكن لها فعل بمعناها وهو الثبوت (قوله اذا لم يعاقب فعلا) جارى فيه الناظم والا فالاحسن اسناد المعاقبة الى الفعل كما يشير اليه قول الشارح أى لم يحسن الخ فعلم أن قوله أى لم يحسن الخ تفسير باللازم فتفطن (قوله اذا سبقه نفى الخ) زاد غيره قيدا وهو أن يكون أفعل صفة لاسم جنس ليكون معتمدا عليه ولم يكف النفى كما فى اسم الفاعل لانه لم يقو قوته ولهذا لا ينصب المفعول به بخلاف اسم الفاعل وانما اشترط سبق النفى ليكون أفعل التفضيل بمعنى الفعل فيعمل عمله وذلك لان النفى اذا دخل على أفعل توجه الى قيده وهو الزيادة فيزيلها فيبقى أصل حسن كحل عين رجل مقيسا الى حسن كحل عين زيد اما بان يساويه أو يكون دونه ومقام المدح يأبى

المساواة فيرجع المعنى الى أن حسن الكحل فى عين رجل دون حسنه فى عين زيد أفاده الجامى وأورد عليه أنه لوكان زوال الزيادة بالنفى مجوزا العمل اسم التفضيل فى ظاهر لجاز العمل فى نحو مارأيت رجلا أحسن منه أبوه وأجيب بالفرق بينه و بين مثال الكحل بان اسم التفضيل فى مثال الكحل خالف الاصل وهو تغاير المفضل والمفضل عليه ذاتا لاتحادهما فيه ذاتا فحصل فى معناه التفضيلى ضعف يقتضى أنه اذا زال بالنفى لم يبق لا فعل قوة اقتضاء حكمه وهو امتناع عمله فى الظاهر بخلاف نحو مارأيت رجلا أحسن منه أبوه فانه لا ضعف فى معناه التفضيلى لاختلاف المفضل والمفضل عليه ذاتا فله قوة اقتضاء حكمه وقيل انما اشترط تقدم النفى ليقوى طلب الموصوف الصفة المقتضى ذلك لقوتها فى العمل وذلك لان طلب النكرة للمخصص فى الاثبات دون طلبها له فى النفى لانه فى الاثبات لزيادة الفائدة وفى النفى لصون الكلام عن كونه كذبا فانك اذا قلت مارأيت رجلا كان صدق الكلام موقوفا على تخصيص الرجل بامر يمكن أنه لم يحصل لمن رأيته من الرجال بخلاف رأيت رجلا وفى هذا أيضا ما تقدم ايرادا وجوابا (قوله وكان مرفوعه أجنبيا) أى غيره لا بس لضمير الموصوف بخلاف نحو مارأيت رجلا أحسن منه أبوه فالمراد نفى كونه سببيا بهذا المعنى فلا ينافى اشتراط ابن الحاجب كونه سببيا بمعنى أن للموصوف به تعلقا ما كما فى المثال قاله سم واعترض البعض على الشارح بأن هذا القيد مستغنى عنه بقوله مفضلا على نفسه باعتبارين لما علمت من أن المفضل والمفضل عليه فى نحو مارأيت رجلا أحسن منه أبوه مختلفان بالذات وفيه أن الاعتراض باغناء المتأخر عن المتقدم غير ناهض (قوله مفضلا على نفسه باعتبارين) كان ينبغى أن يقول باعتبار آخر لان التفضيل أى الزيادة انما هو باعتبار واحد لا باعتبارين كما لا يخفى الا أن يجعل فيه اكتفاء والاصل ومفضولا فمعنى المثال أن الكحل باعتبار كونه فى عين زيد أحسن من نفسه باعتبار كونه فى عين غيره من الرجال وخرج به نحو مارأيت رجلا أحسن كحل عينه من كحل عين زيد لاختلاف المفضل والمفضل عليه ذاتا لانه اعتبر فيه فردان من افراد الكحل وأوقع التفاضل بينهما بخلاف المثال المشهور فانه اعتبر فيه ماهية الكحل مقيدة بقيد تارة ومقيدة بآخر تارة أخرى والظاهر الذى يرمز اليه صنيع الشارح أن هذه الشروط شروط لعمل افعل التفضيل مطلقا فى الظاهر لا لعمل أفعل من فقط كما بينه البعض فانظره (قوله فى عينه) حال من الكحل مقدم عليه أو ظرف لغو متعلق باحسن وفى عين زيد حال من الضمير المجرور بمن (قوله فانه يجوز أن يقال الخ) تعليل لمحذوف أى وانما كان هذا المثال مما يعاقب فيه أفعل الفعل لانه يجوز الخ (قوله لان أفعل التفضيل الخ) علة لقول المصنف ومتى عاقب فعلا فكثيرا ثبتا (قوله لانه ليس له فعل بمعناه) أى فى الزيادة ليعمل عمله ولا يرد عليه أن أفعال الغلبة بمعناه نحو كاثرنى فكثرته أى غلبته فى الكثرة وزدت عليه فيها لعدم اطراد الغلبة فى كل مادة كما قاله سم نعم يرد عليه أن الصفة المشبهة ليس لها فعل بمعناها فى الثبوت مع عملها فى الظاهر وأن أفعل التفضيل المجرد عن معنى التفضيل بمعنى الفعل لعدم دلالته على الزيادة مع أنه لا يعمل فى الظاهر على ما يقتضيه اطلاقهم وتعليلهم بما قدمه الشارح فى قوله وذلك لانه ضعيف الشبه الخ فلا يتم المطلوب بمجرد هذا التعليل بل مع ضميمة التعليل الذى قدمه الشارح فتنبه (قوله يصح أن يقع الخ) أى بمعونة المقام (قوله لوجب كونه مبتدأ) أى مخبرا عنه باسم التفضيل (قوله فيلزم الفصل) أى ولو تقديرا كما فى مارأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل فان تقديره مارأيت عينا كعين زيد أحسن فيها الكحل منه فى غيرها فلو لم يجعل الكحل فاعلا بل جعل مبتدأ لزم الفصل بأجنبى تقديرا فلا يقال لزوم الفصل بأجنبى غير مطرد لعدمه فى نحو هذا المثال أفاده سم والاجنبى هنا المبتدأ والمراد بالاجنبى هنا ما ليس من معمولات ذلك العامل لا ما لا تعلق له به بوجه ما ولم يجعل الكحل مبتدأ مؤخرا عن من فلا يلزم الفصل بأجنبى بأن يقال مارأيت رجلا أحسن فى عينه منه فى عين

وكان مرفوعه أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين نحو مارأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد فانه يجوز أن يقال مارأيت رجلا يحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد لان أفعل التفضيل انما قصر عن رفع الظاهر لانه ليس له فعل بمعناه وفى هذا المثال يصح أن يقع موقعه فعل بمعناه كما رأيت وأيضا فلو لم يجعل المرفوع فاعلا لوجب كونه مبتدأ فيلزم الفصل بين أفعل ومن بأجنبى والاصل ان يقع هذا الظاهر بين ضميرين أولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما رأيت وقد يحذف الضمير الثانى وتدخل من اما على الاسم الظاهر أو على محله أو على ذى المحل فتقول

(قوله وأورد) الايراد وجوابه فى الجامى أيضا وهو فى الحقيقة على قوله وكان الخ وحاصل الجواب ان قوله وكان الخ لا بد منه لانكسار صولته الاصلية فيرفع الظاهر حينئذ عليتأمل فانه من مزال الاقدام

من كل عين زيد أو من عين زيد او من زيد فحذف مضافا أو مضافين وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشئ نحو ما رأيت لعين زيد أحسن فيها الكحل وقالوا ما أحد أحسن به الجميل من زيد والاصل ما أحد أحسن به الجميل من حسن الجميل بزيد ثم أضيف الجميل الى زيد لملابسته اياه ثم حذف المضاف الاول ثم الثانى ومثله قوله عليه الصلاة والسلام ما من أيام أحب الى الله فيها الصوم من أيام العشر والاصل من محبة الصوم فى أيام العشر ثم من محبة صوم أيام العشر ثم من صوم أيام العشر ثم من أيام العشر وقول الناظم (كان ترى فى الناس من رفيق • أولى به الفضل من الصديق) والاصل من ولاية الفضل بالصديق ففعل به ما ذكر

﴿تنبيهات﴾ الاول انما امتنع نحو رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد ونحو ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه وان كان افعل فيهما يصح وقوع الفعل موقعه لان المعتبر فى اطراد رفع أفعل التفضيل الظاهر جواز أن يقع موقعه الفعل الذى بنى منه مفيدا فائدته وهو فى هذين المثالين ليس كذلك ألا ترى أنك لو قلت رأيت رجلا يحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد أو يحسن فى عينه الكحل كحلا فى عين زيد بمعنى يفوقه فى الحسن فاتت الدلالة على التفضيل فى الاول وعلى الغريزة فى الثانى وكذا القول فى ما رأيت رجلا يحسن أبوه كحسنه اذا أتيت فى موضع أحسن بمضارع حسن حيث تفوت الدلالة على التفضيل أو قلت ما رأيت رجلا يحسنه أبوه فأتيت موضع أحسن بمضارع حسنه اذا فاقه فى الحسن حيث تغير الفعل الذى بنى منه أحسن ففاتت الدلالة على الغريزة المستفادة من أفعل التفضيل ولو رمت ان توقع الفعل موقع

زيد الكحل فرارا من التزام مخالفة الاصل وهو تقديم مرجع الضمير عليه بلا ضرورة ولا مقدما على الوصف بأن يقال ما رأيت رجلا الكحل أحسن فى عينه منه فى عين زيد فرارا من التزام تقديم غير الاهم وهو الوصف بلا ضرورة والتزام مخالفة الاصل وهو النعت بالمفرد بلا ضرورة (قوله فتقول من كحل عين زيد) قد يقال اذا قيل ذلك لم يكن المرفوع مفضلا على نفسه بل على غيره بالذات أما على أن أل فى الكحل عوض عن ضمير الرجل فالتغاير بالذات ظاهر وأما على أنها للجنس فلأن الماهية الكلية مغايرة بالذات لفردها الجزئى الا أن يختار الثانى ويقال لما كان الفرد مندرجا تحت الماهية الكلية كان كأنها نفسه والتغاير اعتبارى فافهم (قوله فحذف مضافا) أى اذا دخلت من على المحل وهو العين أو مضافين أى اذا دخلت من على ذى المحل وهو زيد (قوله وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشئ) أى اختصارا وذلك اذا تقدم محل المفضل على أفعل كما فى مثال الشارح وكذا اذا تقدم صاحب محل المفضل على أفعل فيما يظهر كما فى ما رأيت كزيد أحسن فى عينه الكحل فاقتصار البعض على الاول قصور أى بصرية على الظاهر والكاف اسمية وأحسن حال من مجرور الكاف على ما قاله البعض ويلزم عليه مجئ الحال من المضاف اليه بدون شرطه أو كعين وأحسن صفتان لعينا محذوفة ويصح غير ذلك (قوله وقالوا الخ) أى فأدخلوا من فى اللفظ على غير المفضل عليه وهو ملابسه كما بينه الشارح فهو كقولك ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل من عين زيد لكن مدخول من فى هذا التركيب محل المفضل عليه حقيقة وفى ما أحد أحسن به الجميل من زيد ملابس المفضل عليه لا محله حقيقة ولهذا ذكره الشارح هنا ولم يكتف بقوله سابقا وقد يحذف الضمير الثانى الخ فافهم (قوله من حسن الجميل بزيد) كان عليه اسقاط حسن لان المفاضلة بين الجميل ونفسه باعتبارين لا يقال الداعى الى ذكره تعلق بزيد به لانا نقول على حذفه يكون بزيد حالا من مجرور من كما فى نظائره ولا حاجة الى ما نقله شيخنا والبعض عن اللقانى وأقراه من التكلف ومثل ذلك يقال فى الحديث ومثال الناظم الآتى (قوله ما من أيام أحب الخ) أفعل التفضيل فيه مصوغ من فعل المفعول ففيه شذوذ من هذه الجهة الا على قول من يجعل الصوغ منه مقيسا عند أمن اللبس وكذا من جهة صوغه من زائد على الثلاثى ان كان من أحب الرباعى فان كان من حب الثلاثى فلا شذوذ فيه الا من الجهة الاولى وبهذا يعلم ما فى كلام البعض من المؤاخذة (قوله أولى) فيه شذوذ من جهة أنه لا فعل له لانه بمعنى أحق ولم يستعمل من هذه المادة فعل بهذا المعنى لان الفعل المستعمل منها ولى بمعنى تولى أو تبع وبهذا يعلم حسن قوله ومتى عاقب فعلا ولم يقل فعله ولا الفعل لئلا يخرج مثل هذا أفاده شيخنا نقلا عن يس قال البعض وينازعه قول الشارح الآتى لان المعتبر فى اطراد الخ اه أى حيث قيد الفعل بالذى بنى منه أفعل ويندفع بأن القيد مبنى على الغالب فتدبر (قوله انما امتنع نحو الخ) المانع فى المثال الاول عدم سبق النفى وفى الثانى عدم كون المرفوع أجنبيا (قوله مفيدا فائدته) أى فائدة أفعل من الدلالة على التفضيل وعلى الغريزة كما يؤخذ مما بعده (قوله ألا ترى أنك لو قلت الخ) هذا متعلق بالمثال الاول وقوله وكذا القول الخ متعلق بالمثال الثانى (قوله كحلا) مفعول يحسن لتضمنه معنى يفوق (قوله وعلى الغريزة فى الثانى) لان يحسن فيه مضارع حسنه اذا فاقه فى الحسن فهو متعد وأفعال الغرائز لازمة (قوله حيث تفوت الدلالة على التفضيل) أورد عليه سم أن المثال المشهور يصدق لغة بصورتين نقص حسن كحل عين الرجل عن حسن كحل عين زيد وتساويهما والمراد بحسب المقام الاولى لا الثانية كما تقدم ومثله ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه لصدقه بنقص

لما قام بالذات كالعلم والسواد (قوله فى الاعراب) يرد عليه نحو قام زيد لا لا وعطف النسق اذا لم يكن للمعطوف عليه اعراب كالجملة المستأنفة والجواب أن المراد فى الاعراب وجودا أو عدما فيدخل ماذكر ويرد أيضا يا زيد الفاضل و يا سعيد كرز بضم الفاضل وكرز اتباعا للضمة زيد وسعيد فان تبعية الفاضل وكرز لزيد وسعيد فى الضم ليست تبعية فى الاعراب والجواب أن المراد الاعراب وما يشبهه من حركة عارضة لغير الاعراب مع أنهما تابعان لزيد وسعيد فى اعراب غير ظاهر بل هو محلى فى المتبوع وتقديرى فى التابع منع من ظهوره حركة الاتباع وعلم أن ضمة التابع ليست ضمة اعراب لعدم الرافع ولا ضمة بناء لعدم مقتضيه هذا هو التحقيق ثم المراد الاعراب لفظا أو تقديرا أو محلا فيدخل نحو هذا جحر ضب خرب فخرب تابع لمجرور ورفعه مقدر ونحو رحم الله سيبويه الذى كان ماهرا فى العربية فسيبويه والذى متوافقان فى الاعراب محلا ﴿فائدة﴾ الجوار يختص بالجر وبالنعت قليلا والتوكيد نادرا على ما فى التسهيل والمغنى وقال الناظم فى العمدة يجوز فى العطف لكن بالواو خاصة وجعل منه وأرجلكم فى قراءة الجر وضعفه فى المغنى باب العاطف يمنع التجاور وعلى منع عطف الجوار يكون جر الارجل للعطف على الرؤس لا لتمسح بل لينبه بعطفها على الممسوح على طلب الاقتصاد فى غسلها الذى هو مظنة الاسراف لكونها من بين الاعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها وجىء بالغاية دفعا لتوهم أنها تمسح لان المسح لم تضرب له غاية فى الشرع كذا فى الكشاف ويلزم عليه اما استعمال المسح فى حقيقته بالنسبة الى الرؤس وفى مجازه وهو الغسل الشبيه بالمسح فى قلة الماء بالنسبة الى الارجل وصاحب الكشاف ممن يمنعه وأما جعل العطف من عطف الجمل بتقدير وامسحوا بأرجلكم فتكون الارجل معطوفة على الرؤس على هذا باعتبار صورة اللفظ وفى هذا حذف الجار وابقاء عمله وهو ضعيف الا أن يقال قوة الدلالة عليه بسبق مثله تدفع الضعف قال شيخنا السيد قال بعضهم الجر بالجوار مقيس عند سيبويه سماع عند الفراء اه وفى الدماميني أن ابن جنى أنكره وجعل خرب صفة ضب بتقدير مضاف أى خرب جحره وأن حركة الجوار حركة مناسبة لا حركة اعرابية وأن الحركة الاعرابية مقدرة بحسب ما يقتضيه عامل المتبوع وعبارة المغنى أنكر ابن جنى الجر على الجوار وجعل خرب صفة لضب والاصل خرب جحره ثم أنيب المضاف اليه عن المضاف فارتفع واستتر ويلزمه استتار الضمير مع جريان الصفة على غير ما هى له وهو لا يجوز عند البصريين وان أمن اللبس (قوله وعطف) أى بيان أو نسق (قوله الحاصل) أى فى هذا التركيب والمتجدد أى فى تركيب آخر (قوله غير خبر) حال من ضمير المشارك (قوله فخرج بالحاصل والمتجدد) أى مجموعهما ولو قال فخرج بقولنا والمتجدد لكان أحسن لانه المخرج لخبر المبتدا وقوله خبر المبتدا أى غير الثانى من الخبر المتعدد كما يدل عليه ما بعده (قوله حامض الخ) مقتضاه أن حامض خبر بعد خبر وهو الموافق لما سبق أن نحو الرمان حلو حامض مما تعدد فيه الخبر لفظا ولا ينافيه قول بعضهم انه جزء خبر لانه ناظر الى المعنى (قوله أن التوكيد) أى اللفظى اما المعنوى فيختص بالاسماء كالنعت وعطف البيان ولذلك كانت الاسماء أصلا فى ذلك (قوله لكونها الاصل فى ذلك) فيكون تقديمها على الفاعل فى عبارته للاهتمام لا للحصر (قوله الى منع تقديم التابع الخ) مثل التابع معموله فلا يجوز هذا طعامك رجل يأكل قال البعض لان المعمول لا يحل الا حيث يحل عامله اه وهو منقوض بنحو زيدا لم أضرب وجوز الكوفيون تقديم المعمول ووافقهم الزمخشرى فى قوله تعالى وقل لهم فى أنفسهم قولا بليغا فجعل فى أنفسهم متعلقا ببليغا ﴿فائدة﴾ يجوز الفصل بين التابع والمتبوع بغير أجنبى محض كمعمول الوصف نحو ذلك حشر علينا يسير ومعمول الموصوف نحو يعجبنى ضربك زيدا الشديد وعامله نحو زيدا ضربت القائم ومفسر عامله نحو ان امرؤ هلك ليس له ولد ومعمول عامل الموصوف نحو سبحان الله عما يصفون عالم الغيب والمبتدأ الذى خبره فيه

(يتبع فى الاعراب الاسماء الاول نعت وتوكيد وعطف وبدل) وتسمى لاجل ذلك التوابع فالتابع هو المشارك لما قبله فى اعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدا والمفعول الثانى وحال المنصوب وبغير خبر حامض من قولك هذا حلو حامض ﴿تنبيهات﴾ الاول سيأتى أن التوكيد والبدل وعطف النسق تتبع غير الاسم وانما خص الاسماء بالذكر لكونها الاصل فى ذلك الثانى فى قوله الاول اشارة الى منع تقديم التابع على متبوعه وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة على الموصوف

(قوله يرد) أى بناء على أن قوله الاسماء لا مفهوم له وايراد هذا على تعريف التابع أحسن (قوله لم تضرب) لعله باعتبار مذهبه أو الاصل فتكون الغاية قرينة على المراد (قوله اما استعمال الخ) وعبارته لا يمكن حملها على عموم المجاز وان أمكن فى الآية تأمل

الموصوف

للموصوف نحو أفي الله شك فاطر السموات والارض والخبر نحو زيد قائم العاقل والقسم نحو زيد والله العاقل قائم وجواب القسم نحو بلى وربي لتأتينكم عالم الغيب والاعتراض نحو وانه لقسم لو تعلمون عظيم والاستثناء نحو ماجاء في أحد الا زيدا خير منك ومن الفصل بين التأكيد والمؤكد ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن وبين المعطوف والمعطوف عليه وامسحوا برؤسكم فصل به بين الايدي والارجل على قراءة نصب الارجل وبين البدل والمبدل منه قم الليل الا قليلا نصفه بخلاف الاجنبي بالكلية من التابع والمتبوع فلا يقال مررت برجل على فرس عاقل أبيض وكذا لا يجوز فصل نعت المبهم ونحوه مما لا يستغنى عن الصفة من معمولة فلا يقال ضربت هذا زيدا الرجل ولا الشعرى طلعت العبور كذا في الهمع واعترض الاخير باستغناء الشعرى في قوله تعالى وأنه هو رب الشعرى وما ذكره من أن نصفه بدل من الليل هو أحد أوجه ذكرها البيضاوي وغيره والاستثناء عليه من نصفه والضمير في منه وعليه للاقل من النصف كالثلث فيكون التخيير بين الاقل منه كالربع والاكثر منه كالنصف ومنها أن الاستثناء من الليل ونصفه بدل من قليلا فيكون التخيير بين النصف والزائد عليه كالثلثين والناقص عنه كالثلث واعترضه الشهاب القرافي بانه يقتضي تسمية النصف قليلا وهي غير معروفة في استعمال اللغة واختار أن نصفه بدل من الليل الا قليلا وأن المراد بالليل الليالي بناء على استغراقية أل وبالقليل منها الليالي الاعذار كالمرض والسفر فأبدل نصفه من الليالي التي لا عذر فيها والمعنى قم الليالي التي لا عذر فيها نصفها أي نصف كل منها لكن ذكر الضمير المضاف اليه نصف لكون الليل مفردا مذكرا في اللفظ وأن المراد بالقليل في قوله أو انقص منه قليلا أو زد عليه أي قليلا هو السدس تخيير صلى الله عليه وسلم بين قيام نصف الليل وثلثه وثلثيه (قوله اذا كان) أي الصفة والتذكير باعتبار المذكور أو النعت وفي بعض النسخ اذا كانت وهي ظاهرة (قوله ظلامة) قال البعض منصوب بنزع الخافض أي بظلامة اه ولا حاجة اليه بل الظاهر أنه مفعول به حقيقة أي ولست مبقيا ظلامة لاحد بل أزيلها قال العيني وتبعه غيره كشيخنا والبعض وذلك اشارة الى المذكور من الظلامة اه والاحسن ارجاع الاشارة الى اقرار الظلامة المفهوم من مقرا وفتح ياء المتكلم جائز اختيارا اجماعا فقول العيني حركت الياء للضرورة غير صحيح (قوله بشروط تذكر في موضعها) أي عند قوله وحذف متبوع الخ (قوله اختلف في العامل في التابع) أي غير البدل بقرينة قوله فذهب الخ لان مذهب الجمهور في البدل كما في الهمع أن عامله محذوف بدليل ظهوره جوازا مع الظاهر ووجوبا مع الضمير نحو مررت بزيد به فاعادة عامل الجر في نحوه واجبة وبهذا يعلم ما في كلام الاسقاطي من الخلل وزيف الدماميني الدليل بجعل الجار والمجرور الثاني بدلا من الجار والمجرور الاول والعامل ما قبل الجار الاول وهو غير معاد وأما مذهب غيرهم فهو أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه (قوله فذهب الجمهور) وقيل العامل في النعت والبيان والتوكيد التبعية وقيل مقدر وفي النسق مقدر وقيل حرف العطف نيابة كذا في الدماميني والهمع قال الدماميني فائدة الخلاف عدم جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل فيه هو الاول اه ويظهر أن الامر كذلك على القول بأن العامل التبعية تأمل (قوله ثم بعطف البيان) أي ثم يبدأ به بدأ عرفيا أي بالنسبة لما بعده وكذا يقال فيما بعده الا قوله ثم بالنسق فلا يتأتى فيه البدء العرفي فيقدر له عامل يناسبه أي ثم يؤتى بالنسق ولك تقديره في الكل (قوله لان التوكيد بمعنى الاول) أي فهو كالجزء من النعت لدلالة النعت على الاول وزيادة والجزء مقدم على الكل وكون التوكيد بمعنى الاول ظاهر في التوكيد اللفظي وفي المعنوي بالنفس والعين وأما بكل وأجمع ففيه نظر لزيادته لافادة الشمول فتأمل (قوله وحالا من أحواله) هذا في النعت الحقيقي واقتصر عليه لكونه الاصل (قوله نظرا لما سبق الخ) أي من كونه يبدأ به عند اجتماع التوابع

اذا كان لاثنين أو جماعة وقد تقدم أحد الموصوفين فتقول قام زيد العاقلان وعمرو ومنه قوله • ولست مقرا للرجال ظلامة • أبى ذاك عمي الاكرمان وخاليا • وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشروط تذكر في موضعها • الثالث اختلف في العامل في التابع فذهب الجمهور الى أن العامل فيه هو العامل في المتبوع واختاره الناظم وهو ظاهر مذهب سيبويه • الرابع لم يتعرض هنا لبيان رتبة التابع قال في التسهيل ويبدأ عند اجتماع التوابع بالنعت ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق أي فيقال جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك وزيد • الخامس قدم في التسهيل باب التوكيد على باب النعت وكذا فعل ابن السراج وأبو علي والزمخشري وهو حسن لان التوكيد بمعنى الاول والنعت على خلاف معناه لانه يتضمن حقيقة الاول وحالا من أحواله والتوكيد يتضمن حقيقة الاول فقط وقدم في الكافية النعت كما هنا وكذا فعل أبو الفتح والزجاجي والجزولي نظرا لما سبق في التنبيه الرابع (فالنعت) في عرف النحاة (تابع

منه ماسبق) أي مكمل المتبوع (بوسمه) أي بوسم المتبوع أي علامته (أو وسم ما به اعتلق) فالتابع جنس يشمل جميع التوابع المذكورة ومتم ماسبق مخرج للبدل والنسق وبوسمه أو وسم ما به اعتلق مخرج لعطف البيان والتوكيد لانهما شاركا النعت في اتمام ماسبق لان الثلاثة تكمل دلالته وترفع اشتراكه واحتماله الا ان النعت يوصل الى ذلك بدلالته على معنى في المنعوت أو في متعلقه والتوكيد والبيان ليسا كذلك والمراد بالمتم المفيد ما يطلبه المتبوع بحسب المقام من توضيح نحو جاءني زيد التاجر أو التاجر أبوه أو تخصيص نحو جاءني رجل تاجر أو تاجر أبوه أو تعميم نحو يرزق الله عباده الطائعين والعاصين الساعية أقدامهم والساكنة أجسامهم أو مدح نحو الحمد لله رب العالمين الجزيل عطاؤه أو ذم نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها أو ترحم نحو اللهم أنا عبدك المسكين المنكسر قلبه أو توكيد نحو أمس الدابر المنقضي أمده لا يعود أو ابهام نحو تصدقت بصدقة كثيرة أو قليلة نافع ثوابها أو شائع احتسابها أو تفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي كريم أبواهما لئيم أحدهما ويسمى الاول من هذه الامثلة نعتا حقيقيا والثاني سببيا (وليعط) النعت مطلقا (في التعريف والتنكير ما) أي الذي (لما تلا) وهو المنعوت (كامرر بقوم كرما) وبقوم كرماء آباؤهم وبالقوم الكرماء وبالقوم الكرماء آباؤهم ﴿تنبيهات﴾ الاول ماذكره من وجوب التبعية في التعريف والتنكير هو مذهب الجمهور وأجاز الاخفش نعت النكرة اذا خصصت بالمعرفة وجعل الاوليان صفة لآخران في قوله تعالى فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الاوليان وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة وأجازه ابن الطراوة بشرط كون الوصف خاصا بذلك الموصوف كقوله أبيت كأني ساورتني ضئيلة ٭ من الرقش في أنيابها السم ناقع والصحيح مذهب الجمهور وما أوهم خلاف ذلك مؤول ٭ الثاني استثنى الشارح من المعارف

(قوله منه ماسبق) أي المقصود منه اصالة اتمام متبوعه أي ايضاحه أو تخصيصه كما سيأتي فلا يرد النعت لغير الايضاح والتخصيص كالمدح والذم والتأكيد لان هذا أمر عارض ومنه النعت الكاشف اذا خوطب به العالم بحقيقة المنعوت وسيدفع الشارح الايراد بوجه آخر وبحث في التعريف بأنه غير مانع لشموله لقولهم ياهذا الجمة مع أنه عطف بيان عند سيبويه كما سيأتي والمراد ماسبق ولو تقديرا ليشمل المنعوت المحذوف (قوله بوسمه) الباء سببية والوسم يطلق بمعنى العلامة وجرى على هذا الشارح ودليه بتقدير مضاف أي باتمام وسمه ويطلق بالمعنى المصدري وهو الوسم بالسمة وهي العلامة ولا تقدير على هذا ومعنى العبارة تابع مكمل لمتبوعه بسبب دلالته على معنى في متبوعه أو في سببي متبوعه والمراد الدلالة التضمنية فلا يرد علم من قولنا فعني زيد علمه لان دلالة لفظ علم على المعنى الذي في زيد مطابقية لا تضمنية (قوله مخرج للبدل والنسق) لانهما لا يتممان متبوعهما لا بايضاح ولا تخصيص أي لم يقصد بهما ذلك أصالة فلا ينافي عروض الايضاح للبدل بل وللعطف النسق في بعض الصور (قوله أو في متعلقه) بكسر اللام أي ما تعلق به وهو السببي (قوله ليسا كذلك) لان البيان عين الاول وكذا التوكيد اللفظي والمعنوي بالنفس والعين وأما بكل وأجمع ففيه ماتقدم (قوله من توضيح) المراد به رفع الاشتراك اللفظي في المعارف وبالتخصيص تقليل الاشتراك المعنوي في النكرات فالنعت في الاول جار مجرى بيان المجمل وفي الثاني جار مجرى تقييد المطلق أفاده في التصريح (قوله أو تعميم) مجيء النعت للتعميم وما بعده مجاز لان أصل وضعه للتوضيح أو التخصيص كذا في التصريح (قوله الرجيم) أي الراجم للناس بالوسوسة أو المرجوم بالشهب أو للعنه وكون هذا النعت للذم لا ينافيه كونه تأكيدا لما فهم من لفظ الشيطان (قوله أو ابهام) ينبغي أن يزاد أو شك ويمثل له بمثال الابهام اذا لم يعرف المتكلم حقيقة الامر وكان شاكا نبه عليه الدماميني ثم نقل عن ابن الخباز أن النعت يجيء للاعلام المخاطب بان المتكلم عالم بحال المنعوت كقولك لشخص قاضي بلدك الكريم الفقيه اذا كان المخاطب يعلم القاضي بذلك ولم تقصد مجرد المدح بل قد قصدت اعلام مخاطبك بانك عالم بحال الموصوف وعن بعضهم أنه قد يكون النعت لافادة رفعة معناه نحو يحكم بها النبيون الذين أسلموا أجرى هذا الوصف على النبيين لافادة عظم قدر الاسلام (قوله في التعريف والتنكير) في بمعنى من البيانية لما الاولى وقول شيخنا انها في لما الثانية والواو بمعنى أو لان الثابت للمتلو أحدهما وقوله تلا صلة أو صفة جرت على غير ما هي له ولم يبرز جريا على المذهب الكوفي (قوله بالمعرفة) متعلق بنعت (قوله وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة) أي مطلقا بقرينة مقابلته بما بعده (قوله ساورتني) أي واثبتني بمعنى وثبت علي فالمفاعلة على غير بابها ضئيلة بفتح الضاد المعجمة وكسر الهمزة وهي الحية الدقيقة التي أتى عليها سنون كثيرة فقل لحمها واشتد سمها والرقش بضم الراء وسكون القاف آخره شين معجمة جمع رقشاء وهي الحية التي لها نقط سود وبيض ومن تبعيضية وقول البعض للبيان غير ظاهر وناقع بالنون والقاف أي بالغ في الاهلاك وفيه الشاهد حيث وصف به السم وهو معرفة لانه لا يوصف به غير السم ولا يرد قولهم دم ناقع لانه بمعنى طري (قوله مؤول) أي بجعل التابع بدلا فالاوليان أي الاحقان بالشهادة لقرابتهما

المعرف بلام الجنس قال فانه لقرب مسافته من النكرة يجوز نعته بالنكرة المخصوصة ولذلك سمع النحويين يقولون فى قوله
ولقد أمر على اللئيم يسبنى ۞ فاعف ثم أقول لا يعنينى ان يسبنى صفة لا حال (٤٥) لان المعنى ولقد أمر على لئيم من اللئام ومنه
قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وقولهم ما ينبغى للرجل مثلك او خير منك ان يفعل كذا ۞ الثالث لا يمتنع النعت فى النكرات بالاخص نحو رجل فصيح وغلام يافع واما فى المعارف فلا يكون النعت اخص عند البصريين بل مساويا او اعم وقال الشلوبين والفراء ينعت الاعم بالاخص قال المصنف وهو الصحيح وقال بعض المتأخرين توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة اه (وهو لدى التوحيد والتذكير أو سواهما) وهو التثنية والجمع والتأنيث (كالفعل فاقف ما قفوا) أى يجرى النعت فى مطابقة المنعوت وعدمها مجرى الفعل الواقع موقعه وان كان جاريا على الذى هو له رفع ضمير المنعوت وطابقه فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث تقول مررت برجلين حسنين وامرأة حسنة كما تقول مررت برجلين حسنا وامرأة حسنت وان كان جاريا على ماهو لشئ من سببيه فان لم يرفع السببى فهو كالجارى على ماهو له فى مطابقته للمنعوت لانه
مثله فى رفعه ضمير المنعوت نحو مررت بامرأة حسنة الوجه أو حسنة وجها وبرجلين كريمى الاب أو كريمين آبا وبرجال حسان الوجوه
أو حسان وجوها وان رفع السببى كان بحسبه فى التذكير والتأنيث كما هو فى الفعل فيقال مررت برجال حسنة وجوههم وبامرأة
حسن وجهها كما يقال حسنت وجوههم وحسن وجهها ﴿تنبيهات﴾ الاول يجوز فى الوصف المسند الى السببى

ومعرفتهما بدل من آخران وناقم بدل من الضمير ويصح جعل الاوليان خبر محذوف أى هما الاوليان أو خبر آخران لتخصيصه بالصفة أو مبتدأ خبره آخران أو بدلا من الضمير فى يقومان وجعل ناقم خبرا ثانيا للضمير (قوله المعرف بلام الجنس) أى لام الحقيقة فى ضمن فرد غير معين وتسميها أهل المعانى لام العهد الذهنى لعهد الحقيقة فى الذهن (قوله لقرب مسافته من النكرة) أى لعدم تعين شئ من الافراد فيهما (قوله بالنكرة المخصوصة) أى باضافة أو عمل كما يؤخذ من التمثيل بقولهم ما ينبغى للرجل الخ وقول البعض أى بوصف أو اضافة كما يؤخذ من الامثلة سهو منشؤه توهم أن مثلك صفة لخير وهو باطل بل هو ظرف لغو متعلق بخير والمراد النكرة المخصوصة وما فى حكمها وهو الجملة كما يؤخذ من التمثيل بالبيت والآية وقد يستفاد من تعبيره بالجواز أن الاحسن النعت بالمعرفة نظرا للفظ وهو كذلك (قوله لا حال) جوز جماعة الحالية نظرا للصورة التعريف ومارد به من أنه ليس المعنى أنه يمر عليه فى حال السب بل المراد أن ذلك دأبه يرد بانا لا نسلم أنه ليس المعنى ما ذكر بل المراد أن ذلك دأبه لم لا يجوز أن يكون المعنى ما ذكر وان سلم فجعل الحال لازمة يفيد أن ذلك دأبه (قوله وآية لهم الليل) أى حقيقة الليل فى ضمن فرد فما من الليالى الا يسلخ منه أى الواقع فيه النهار من أفراد الليل فلا اعتراض (قوله بالاخص) أى الاقل شيوعا (قوله يافع) بالتحتية ثم الفاء أى مراهق (قوله فلا يكون النعت أخص) أى أعرف كما فى سم فنحو بالرجل أخيك التابع بدل لا نعت لئلا يفضل التابع على المتبوع وقد أسلفناه فى باب النكرة والمعرفة (قوله أو أعم) أى أقل تعريفا (قوله ينعت الاعم بالاخص) قال البعض أى فقط والاساوى ما بعده اه وترجاه شيخنا وفيه نظر اذ يبعد كل البعد أن الفراء والشلوبين يوجبان وصف الاعم بالاخص مع منع غيرهما اياه ولا يبعد أن الوصف بالاعم أو المساوى مع ايجاب غيرهما اياه وأى ضرر فى كون ما بعده اوبالعكس تأييده ثم رأيت ما يؤيد ما قلته بخط بعض الافاضل (قوله توصف كل معرفة بكل معرفة) أى الا اسم الاشارة فانه لا يوصف الا بذى أل اجماعا وانما وصف اسم الجنس المعرف بأل لبيان حقيقة الذات المشار اليها اذ لا دلالة لاسم الاشارة على حقيقتها وألحق به الموصول لانه مع صلته بمعنى ذى اللام ولان الموصول الذى يقع صفة ذو لام وان كانت زائدة وكما يجوز فى تابع اسم الاشارة كونه نعتا من حيث دلالته على معنى فى متبوعه يجوز كونه عطف بيان من حيث ايضاحه له والاول مبنى على ما عليه جمع محققون أنه لا يشترط كون النعت مشتقا أو مؤولا به والثانى مبنى على أنه لا يشترط فى البيان أن يكون أعرف من المبين وهو الصحيح (قوله لدى التوحيد الخ) أى عند ملاحظة التوحيد الخ (قوله الواقع موقعه) أى الذى يقع فى محل النعت على خلاف الاصل (قوله وطابقه فى الافراد الخ) أورد عليه نحو نطفة أمشاج وبرمة أعشار وثوب أخلاق وأجيب بان النطفة لما كانت مركبة من أشياء كل منها مشيج والبرمة من أعشار هى قطعها والثوب من قطع كل منها خلق كان كل من الثلاثة مجموع أجزاء فجاز وصفه بالجمع وقيل أفعال فى مثل ذلك واحد لا جمع كذا فى الدماميني (قوله على ما هو الخ) أى على منعوت هو أى النعت أى معناه ثابت لشئ من سببيه أى هو سببيه أو بعض أفراد سببيه (قوله كان) أى النعت بحسبه أى السببى وقوله فى التذكير والتأنيث أى وأما فى الافراد وضديه فسيأتى فى التنبيه الاول والثالث وقوله كما هو فى الفعل أى كحال هو أى الحال فى الفعل اذا وقع نعتا مثلا (قوله يجوز فى الوصف الخ) أى على اللغة الفصحى وظهر وجه اقتصاره على الافراد والتكسير وذلك لان التصحيح انما يجوز على لغة أكلونى البراغيث وسيصرح بهذا فى

المجموع الافراد والتكسير فيقال مررت برجل كريم آباؤه وكرام آباؤه * الثاني قد يعامل الوصف الرافع ضمير المنعوت معاملة رافع السببي اذا كان معناه له فيقال مررت (٤٦) برجل حسنة العين كما يقال حسنت عينه حكى ذلك الفراء وهو ضعيف وذهب كثير منهم الجاري الى منعه * الثالث أفهم قوله كالفعل جواز تثنية الوصف الرافع للسببي وجمعه الجمع المذكر السالم على لغة أكلوني البراغيث فيقال مررت برجل كريمين أبواه وجاءني رجل حسنون غلمانه * الرابع ماذكره من مطابقة النعت للمنعوت مشروط بان لا يمنع منها مانع كما في صبور وجريح وافعل من اه (وانعت بمشتق) والمراد به مادل على حدث وصاحبه وذلك اسم الفاعل كضارب وقائم واسم المفعول كمضروب ومهان والصفة المشبهة (كصعب وذرب) وأفعل التفضيل كاقوى وأكرم ولا يرد اسم الزمان والمكان والآلة لانها ليست مشتقة بالمعنى المذكور وهو اصطلاح (وشبهه) أى شبه المشتق والمراد به ما أقيم مقام المشتق فى المعنى من الجوامد (كذا) وفروعه من أسماء الاشارة غير المكانية (وذى) بمعنى صاحب والموصولة وفروعهما (والمنتسب) تقول مررت بزيد هذا وذى المال وذو قام والقرشي فمعناها الحاضر وصاحب المال والقائم والمنسوب الى قريش (ونعتوا بجملة) بثلاثة شروط شرط فى المنعوت وهو أن يكون (منكرا) اما لفظا ومعنى نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله أو معنى لا لفظا وهو المعرف بال الجنسية كقوله * ولقد أمر على اللئيم يسبني * وشرطان فى الجملة أحدهما أن تكون مشتملة

التنبيه الثالث ولم يتنبه البعض لهذا التحقيق فقال ماقال واختلف فى الافصح من الافراد والتكسير فالتكسير أفصح عند سيبويه والمبرد قال فى المغنى وهو الاصح وعكس الشلوبين وطائفة وفصل آخرون فقالوا ان كان النعت تابعا لجمع فالتكسير أفصح وان كان لمفرد أو مثنى فالافراد أفصح كذا فى التصريح قال الدماميني وانما يضعف نحو مررت برجل كرام آباؤه مع ضعف كريمين آباؤه لان اسم الفاعل المشابه للفعل اذا كسر خرج عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر بخلافه اذا صحح اه ووجه أفصحية التكسير اذا تبع جمعا المشاكلة (قوله المجموع) فان كان السببي مثنى تعين الافراد على اللغة الفصحى *(فائدة)* يجوز مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين وان لزم استتار الضمير فى قاعدين مع جريان الصفة على غير من هى له لانه يغتفر فى الثوانى مالا يغتفر فى الاوائل ويمتنع قائمين لا قاعد أبواه على اعمال الثانى للزوم ماذكر فى الاوائل أفاده فى المغنى (قوله قد يعامل الخ) فيه اشارة الى أنه قليل والكثير المطابقة كما مر (قوله اذا كان معناه) أى الوصف له أى للسببي (قوله أفهم قوله كالفعل الخ) وأفهم أيضا جواز نحو برجل قائم اليوم أمه للفصل ونحو بامرأة حسن عمتها لمجازية التأنيث وبه صرح بعضهم سم (قوله بان لا يمنع منها مانع) ككون الوصف يستوى فيه المذكر والمفرد وأضدادهما أو كونه أفعل تفضيل مجردا أو مضافا لمنكور (قوله وانعت بمشتق الخ) المتبادر منه أنه يشترط فى النعت كونه مشتقا أو مؤولا به وهو رأى الاكثرين وذهب جمع محققون كابن الحاجب الى عدم الاشتراط وأن الضابط دلالته على معنى فى متبوعه كالرجل الدال على الرجولية قاله الدماميني (قوله وذلك اسم الفاعل) أراد به ما يشمل أمثلة المبالغة (قوله ومهان) كان عليه أن يأتى بالمزيد فى اسم الفاعل كما أتى به فى اسم المفعول وأن يأتى باللازم فى اسم المفعول كما أتى به فى اسم الفاعل ويمكن أن يجعل فى كلامه احتباك (قوله وذرب) بالذال المعجمة الحاد من كل شئ وبالمهملة المعتاد للاشياء الخبير بها (قوله ليست مشتقة بالمعنى المذكور) لانها لا تدل على صاحب الحدث أى فاعله أو مفعوله بل هى مشتقة بالمعنى الاعم وهو ما أخذ من المصدر للدلالة على شئ منسوب للمصدر فمفتاح مثلا مأخوذ من الفتح للدلالة على آلة منسوبة للفتح ومرمى مأخوذ من الرمى للدلالة على مكان أو زمان منسوب للرمى (قوله وهو) أى المشتق بالمعنى المذكور اصطلاح أى لهم فى مثل هذا المقام ولا يرد كونها مشتقة باصطلاح آخر (قوله فى المعنى) أى من جهة دلالته على معناه (قوله غير المكانية) أما هى كمررت برجل هنا أو هناك أو ثم فمتعلقة بمحذوف صفة لرجل فهى ظروف لا صفات بل الصفات متعلقاتها (قوله والموصولة) انما يكون قول الناظم وذى شاملا للموصولة على لغة اعرابها أما على لغة البناء فلا لانها بالواو لزوما على هذه اللغة لا بالياء ومثلها فى الوصف بها سائر الموصولات المبدوأة بهمزة الوصل بخلاف نحو من وما (قوله وذى المال) هل يجوز أن يقال برجل ذى مال أبوه على أن ذى رافع للاب نقل ابن جنى عن الاكثرين المنع وعللوه بثلاثة أوجه ذكرها شيخنا فراجعه (قوله وذو قام) كذا فى نسخ بالواو على لغة بناء ذو الموصولة لكنه لا يناسب ما جرى عليه الشارح من شمول ذى فى كلام المصنف للموصولة لان شموله للموصولة انما يجىء على لغة الاعراب لا يناسبها فى كلامه بالياء وفى نسخ وذى قام بالياء وهى المناسبة للشمول المذكور (قوله شرط فى المنعوت الخ) فيه شرط آخر وهو أن يكون مذكورا ان لم يكن بعض اسم متقدم مجرور بمن أو فى كما سيأتى اه تصريح وأما آنا ابن جلا فضرورة (قوله أن يكون منكرا) أى لتأول الجملة بالنكرة فنحو جاء رجل قام أبوه أو أبوه قائم من كل وصف بجملة المجهول فيها اتصاف المسند اليه بالمسند فى تأويل جاء رجل قائم أبوه ونحو وجاء رجل أبوه القائم أو أبوه زيد من كل وصف

على ضمير يربطها بالموصوف اما ملفوظ كما تقدم أو مقدر كقوله تعالى واتقوا يوما (٤٧) لا تجزي نفس عن نفس شيأ أي لا تجزي فيه أو بدل منه كقوله كان حفيف النبل من فوق عجسها * عوازب نحل أخطأ الغار مطنف أي أخطأ غاره فالبدل من الضمير والى هذا الشرط الاشارة بقوله (فأعطيت ما أعطيته خبرا) والثاني أن يكون خبرية أي محتملة للصدق والكذب والى ه الاشارة بقوله (وامتنع هنا ايقاع ذات الطلب) فلا نحو مررت برجل اضربه أو لا تهنه ولا بعتكه قاصدا الانشاء الا (ان أتت) الجملة الطلبية في كلامهم (فالقول أضمر تصب) كقوله * جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط * أي جاؤا بلبن مخلوط بالماء مقول فيه عند رؤيته هذا الكلام ﴿تنبيهان﴾ الاول ذكر في البديع أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى منه بالجملة الاسمية * الثاني فهم من قوله فأعطيت ما أعطيته خبرا أنها لا تقترن بالواو بخلاف الحالية ولذلك لم يقل ما أعطيته حالا (ونعتوا بمصدر كثيرا) وكان حقه أن لا ينعت به لجموده ولكنهم فعلوا ذلك قصدا للمبالغة أو توسعا بحذف مضاف (فالتزموا الافراد والتذكيرا) تنبيها على ذلك فقالوا رجل عدل ورضا وزور وامرأة عدل ورضا وزور ورجلان عدل ورضا وزور وكذا في الجمع أي هو نفس العدل أو ذو عدل وهو عند الكوفيين على التأويل بالمشتق أي عادل ومرضي وزائر ﴿تنبيهان﴾ الاول وقوع المصدر نعتا وان كان كثيرا

بجملة المجهول فيها لاتحاد ذاتيهما في تأويل جاء رجل كان ذات أبيه ذات القائم أو ذات زيد كذا في الدماميني عن ابن الحاجب والرضي لا لكون الجمل نكرات وان جرى على ألسنتهم ووجهه بعضهم بما رده الرضي ثم قال والحق أن الجملة ليست معرفة ولا نكرة لان التعريف والتنكير من عوارض مدلول الاسم والجملة من حيث هي جملة ليست اسما وانما جاز نعت النكرة بها دون المعرفة لتأولها بالنكرة كما مر (قوله على ضمير يربطها بالموصوف) اقتصر على الضمير لان الرابط هنا لا يكون الا الضمير بخلاف الخبر والفرق أن المنعوت لا يستلزم النعت فلضعف طلبه له احتيج لدليل قوي يدل على ارتباط الجملة به وأنها نعت له بخلاف المبتدا فانه يستلزم الخبر فقوي طلبه له فاكتفى بأي دليل يدل على ارتباط الجملة به وأنها خبر عنه أفاده سم ورأيت بخط بعض الفضلاء أن الصحيح عدم تقييد الرابط هنا أيضا بالضمير (قوله أي لا تجزي فيه) وهل حذف الجار والمجرور معا أو الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوبا قولان الاول عن سيبويه والثاني عن الاخفش تصريح (قوله أو بدل منه) معطوف على ضمير (قوله كان حفيف النبل) بالحاء المهملة أي دوي ذهاب السهام ومن فوق حال من النبل وضمير عجسها للقوس والعجس بتثليث العين المهملة فجيم فسين مهملة مقبض القوس وعوازب بعين مهملة وبعد الالف زاي جمع عازبة من عزبت الابل اذا بعدت في المرعى ومطنف بضم الميم وكسر النون فاعل أخطأ والمطنف الذي يعلو الطنف بضمتين وهو رأس الجبل وأعلاه وكان المعنى أخطأ غارها مطنفها أي العالي منها رأس الجبل الذي هو أي ذلك المطنف كذ لبها الذي تتبعه في السير وقيد بقوله أخطأ الخ لان النحل اذا تاه عن محله عظم دويه (قوله فأعطيت ما أعطيته خبرا) أي من أصل الربط وان كان في النعت بالضمير فقط وفي الخبر به وبغيره على ما تقدم (قوله أن تكون خبرية) أي لان النعت يوضح المنعوت أو يخصصه والجملة لا تصلح لذلك الا اذا كان مضمونها معلوما للسامع قبل ومضمون الجملة الانشائية غير معلوم قبل (قوله وامتنع هنا) أي لا في الخبر على المختار وكالنعت الحال وفي المفهوم تفصيل (قوله جاؤا بمذق الخ) قبله حتى اذا جن الظلام واختلط * وصف به قوما أضافوه وأطالوا عليه ثم أتوه بلبن مخلوط بالماء حتى صار لونه في العشية يشبه لون الذئب في قلة البياض والمذق بفتح الميم وسكون الذال المعجمة مصدر مذقت اللبن اذا خلطته بالماء والمراد به هنا الممذوق (قوله أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى) أي لاشتمالها على الفعل المناسب للوصف في الاشتقاق وأما الاسمية فقد تخلو عن المشتق بالكلية نحو جاء رجل أبوه زيد هكذا ينبغي تقرير التوجيه ونقل شيخنا عن الدماميني أن الماضي أكثر من المضارع (قوله لا تقترن بالواو) خلافا للزمخشري كما في الدماميني (قوله تنبيها على ذلك) أي ما ذكر من قصد المبالغة والتوسع ولان المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وانما كان مبنيا على قصد المبالغة لان معنى قصد المبالغة جعل الموصوف نفس المعنى مجازا لكثرة وقوعه منه والمعنى شيء واحد مذكر وعلى حذف المضاف لان المصدر يكون كذلك أي مفردا مذكرا لوضوح بالمضاف نحو هندان ذاتا عدل والزيدان ذوا عدل وهكذا (قوله وهو عند الكوفيين الخ) قد خالف كل من الفريقين مذهبه في باب الحال في أتيته ركضا فقال البصريون ان ركضا بمعنى راكضا والكوفيون انه على تقدير مضاف وقد يقال ان كلا ذكر في كل من الموضعين ما هو بعض الجائز عنده (قوله على التأويل بالمشتق) أي الذي بمعنى الفاعل كثيرا كما في عدل وزور وبمعنى المفعول قليلا كما في رضا قاله الدماميني ﴿فائدة﴾ قيل من النعت بالمصدر على التأويل باسم المفعول أو تقدير المضاف قولهم مررت برجل ما شئت من رجل لان ما مصدرية ومثله قوله تعالى في أي صورة ما شاء ركبك وارتضى في المغني أن ما شرطية حذف جوابها أي فهو كذلك ومجموع الجملتين نعت وأن ما في الآية زائدة فالنعت جملة

شاء وجدها بتقدير الرابط أى شاءها وفى متعلقة بركبك أو باستقرار محذوف حال من مفعوله أو
بعدلك أى وضعك فى صورة أى صورة شاء وما شرطية فالنعت مجموع الجملتين والرابط محذوف أى
ماشاء تركيبك ركبك عليه وفى متعلقة بعدلك لا بركبك لان الجواب لا يعمل فيما قبل أداة الشرط
(قوله لا يطرد) أى بل يقتصر على ما سمع منه ولما لم يستفد من هذا التنبيه ان المسموع منه غير مقيس
أتى بالتنبيه الثانى لافادة ذلك ولى فى المقام بحث وهو أنهم كيف حكموا بعدم الاطراد مع أن وقوع
المصدر نعتا أو حالا اما على المبالغة أو على المجاز بالحذف ان قدر المضاف أو على المجاز المرسل الذى
علاقته التعلق ان أول المصدر باسم الفاعل أو اسم المفعول وكل من الثلاثة مطرد كما صرح به علماء
المعانى اللهم الا أن يدعى اختلاف مذهبى النحاة وأهل المعانى أو أن المطرد عند أهل المعانى وقوع
المصدر على أحد الاوجه الثلاثة اذا كان غير نعت أو حال كأن يكون خبرا نحو زيد عدل فتدبر
(قوله ونعت غير واحد) بالرفع مبتدأ ولا يجوز نصبه لان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر عاملا
والمراد بغير الواحد ما دل على متعدد تثنية أو جمعا أو اسم جمع أو اسم جنس أو اسمين متعاطفين أو
أسماء متعاطفة كذا فسر الدمامينى وأورد عليه أن نحو زيد وعمرو اذا اختلف نعته لا يجب فيه
التفريق بالعطف بل يجوز فيه ذكر كل نعت بجانب منعوته نحو جاء زيد العاقل وعمرو الكريم وما
أجيب به من أن المراد التفريق بما يشمل ايلاء كل نعت منعوته يرده قوله فعاطفا الا أن يقال عاطفا فى
الجملة وأيضا على ما فسر به الدمامينى يرد على قوله لا اذا ائتلف نحو أعطيت زيدا أباه مما اتفق فيه
المعمولان اعرابا لا نسبا اذ يمتنع جمعهما فى وصف واحد بل يفرد كل بوصف أو يجمعان
فى نعت مقطوع لان الاتباع فى حكم الممنوع ولا يكون اسم واحد معمولا أولا وثانيا نص على ذلك
الرضى فقول المصنف لا اذا ائتلف أى فلا يفرق بل يجمع محله مالم يمنع مانع أفاده سم وفى هذا الايراد
نظر لان المنعوت فى هذه الصورة ليس من غير الواحد بتفسير الدمامينى لعدم العطف فاعرفه ولو
أريد بغير الواحد المثنى والمجموع لم يرد شئ من ذلك فتأمل (قوله اذا اختلف) أى لفظا ومعنى كالعاقل
والكريم أو معنى لا لفظا كالضارب من الضرب بالعصا مثلا والضارب من الضرب فى الارض أى
السير فيها ولفظا لا معنى كالذاهب والمنطلق (قوله فعاطفا فرقه) أى ففرق النعت حال كونك عاطفا
بالواو فقط اجماعا اذ لو قيل مررت برجلين صالح فطالح أو ثم طالح لم يستفد الترتيب فى المرور بل فى
حصول الوصفين للرجلين والترتيب فى هذا غير مراد أفاده الدمامينى وأما قول ابن الحاجب الادغام
أن تأتى بحرفين مثلين فقد رد كما هو مردود بخلاف ما اذا كان المنعوت واحدا فانه يجوز العطف بغير
الواو وحكى سيبويه مررت برجل راكب فذاهب وبرجل راكب ثم ذاهب قاله زكريا أى لان قصد
الترتيب فى حصول الوصفين للرجل سائغ (قوله كريمين) أى بالتثنية ولا يجوز كريم وكريم بالتفريق
نعم يجوز مررت بابنين صالح وصالحة اذ لم يستقيما الا بالتغليب فالنعت مختلف فى الحقيقة فجاز
تفريقه نظرا لذلك وجمعه نظرا للاتحاد فى التغليب (قوله ويستثنى من الاول) اعترض بانه لا استثناء
لان نعت اسم الاشارة لا يكون مختلفا أصلا فهو خارج بقوله اذا اختلف (قوله ولا يجوز تفريق نعته)
أى لوجوب مطابقته له لفظا قال الدمامينى اختص نعت اسم الاشارة بأمور منها هذا ومنها وجوب
كونه ذا أل ومنها امتناع فصله من منعوته فلا يجوز مررت بهذا فى الدار الفاضل وان جاز مررت
بالرجل فى الدار الكريم ومنها امتناع قطعه وأما كونه جنسا لا وصفا فغالب لا لازم (قوله فلا يقال
مررت بهذين الطويل والقصير) أى على النعتية بقرينة ما يأتى (قوله قيل يندرج الخ) أى لان
المراد بغير الواحد كما مر ما دل على متعدد والنظر الذى ذكره الشارح مبنى على أن المراد به المثنى
والمجموع فقط وقد مر خلافه عن الدمامينى وعليه فالنظر غير وارد (قوله والاختيار فى مررت برجلين
كريم وبخيل القطع) قال شيخنا النظر مع ما سيأتى من وجوب اتباع النكرة بنعت اه ولا وجه

للتوقف

لا يطرد كما لا يطرد وقوعه حالا وان كان أكثر من وقوعه نعتا * الثانى أطلق المصدر وهو مقيد بأن لا يكون فى أوله ميم زائدة كمزار ومسير فانه لا ينعت به لا باطراد ولا بغيره (ونعت غير واحد اذا اختلف فعاطفا فرقه لا اذا ائتلف) مثال المختلف مررت برجلين كريم وبخيل ومثال المؤتلف مررت برجلين كريمين أو بخيلين ويستثنى من الاول اسم الاشارة فلا يجوز تفريق نعته فلا يقال مررت بهذين الطويل والقصير نص على ذلك سيبويه وغيره كالزيادى والزجاج والمبرد قال الزيادى وقد يجوز ذلك على البدل أو عطف البيان

(تنبيهات) الاول قيل يندرج فى غير الواحد ما هو مفرد لفظا مجموع معنى كقوله

* فوافيناهم منا بجمع * كأسد الغاب مردان وشيب *

وفيه نظر * الثانى قال فى الارتشاف والاختيار فى مررت برجلين كريم وبخيل القطع * الثالث قال فى التسهيل يغلب التذكير والعقل

عند الشمول ويجوز باؤه عند التفصيل اختيارا (ونعت معمولي) عاملين (وحيدي معنى • وعمل أتبع بغير استثنا) أي اتبع مطلقا نحو جاء زيد وأتى عمرو العاقلان وهذا زيد وذاك خالد الكريمان ورأيت زيدا وأبصرت عمرا الظريفين وخصص بعضهم جواز الاتباع بكون المتبوعين فاعلى فعلين او خبرى مبتدأين فان اختلف العاملان فى المعنى والعمل او فى أحدهما وجب القطع بالرفع على اضمار مبتدا او بالنصب على اضمار فعل نحو جاء زيد ورأيت عمرا الفاضلان او الفاضلين ونحو جاء زيد ومضى بكر الكريمان أو الكريمين ونحو هذا مؤلم زيد وموجع عمرا الظريفان أو الظريفين ولا يجوز الاتباع فى ذلك لان العمل الواحد لا يمكن نسبته لعاملين من شأن كل واحد منهما أن يستقل ﴿تنبيهات﴾ الاول اذا كان عامل المعمولين واحدا ففيه ثلاث صور • الاولى ان يتحد العمل والنسبة نحو قام زيد وعمرو العاقلان وهذه يجوز فيها الاتباع والقطع فى أماكنه من غير اشكال • الثانية أن يختلف العمل وتختلف نسبة العامل الى المعمولين من جهة المعنى نحو ضرب زيد عمرا الكريمان ويجب فى هذه القطع قطعا (الثالثة) أن يختلف العمل وتتحد النسبة من جهة المعنى نحو خاصم زيد عمرا الكريمان فالقطع فى هذه واجب عند البصريين واجاز الفراء وابن سعدان

للتوقف لان ما يأتى فيما اذا اتحد المنعوت وتعدد نعته (قوله عند الشمول) أى جمع النعوت فى لفظ واحد نحو مررت برجل وامرأة صالحين وبرجل وامرأتين صالحين وبرجل وأفراس سابقين ويمتنع صالحتين وصالحات وسابقات والتغليب بالعقل خاص بجمع المذكر (قوله وعند التفصيل اختيارا) مراده بالتفصيل التفريق قال الدماميني تقول على التغليب مررت بعبيد وأفراس سابقين وسابقين وعلى عدمه سابقين وسابقات اه أى أو سابقات وسابقين والظاهر أن مثله فى جواز التغليب وعدمه ما اذا أوليت كل منعوت نعته (قوله وحيدى معنى وعمل) أى متحدين فيهما سواء اتحدا لفظا أم لا فالاول نحو جاء زيد وجاء عمرو العاقلان وكثانى أمثلة الشارح والثانى كبقية أمثلته فعلم ما فى كلام البعض من المؤاخذة واشترط بعضهم ثالثا وهو اتفاق المنعوتين تعريفا أو تنكيرا فلا يجوز جاء رجل وجاء زيد العاقلات ولا عاقلان لما يلزم من نعت النكرة بالمعرفة والعكس ورابعا وهو أن لا يكون أحد المنعوتين اسم اشارة فلا يجوز جاء هذا وجاء زيد العاقلان لعدم جواز الفصل بين المبهم ونعته فان أخر اسم الاشارة كجاء زيد وجاء هذا العاقلان جاز عند المصنف وزاد الشاطبى شرطا خامسا وهو أن لا يكون أحد المنعوتين فى جملة خبرية والآخر فى جملة انشائية فلا يجوز نحو جاء زيد ومن عمرو العاقلان وفيه أن العاملين فى المثال مختلفان معنى فاتحادهما معنى يغنى عن الشرط الخامس فى منع نحو هذا المثال وقول البعض الا أن يقال فى المثال ما نعان لا ينهض وجها لزيادة الشرط الخامس ثم منع الشاطبى الاتباع فى هذا المثال يوهم جواز القطع بل وجوبه وفى الرضى منعه أيضا وعلله بانه لا يجوز ان تخلط من تعلم بمن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة فالذى ينبغى أن يمثل بنحو اعت زيدا الجبة وبعتك الثوب الجديدين مقصودا باحدى الجملتين الاخبار وبالاخرى الانشاء ونحو قام زيد وهل قام عمرو العاقلان (قوله أى أتبع مطلقا) أى سواء كان المتبوعان مرفوعى فعلين أو خبرى مبتدأين أو منصوبين وقد مثل الشارح لذلك أو مخفوضين كسقت النفع الى خالد وسقى لزيد الكاتبين وكررت بزيد وبعمرو الكاتبين قال فى الهمع قال أبو حيان ومقتضى مذهب سيبويه أنه لا يجوز الاتباع لما انجر من جهتين كالحرف والاضافة نحو مررت بزيد وهذا غلام بكر الفاضلين والحرفين المختلفين لفظا ومعنى نحو مررت بزيد ودخلت الى عمرو الظريفين أو معنى فقط نحو مررت بزيد واستعنت بعمرو الفاضلين والاضافتين المختلفتين معنى نحو هذه دار زيد وهذا أخو عمرو الفاضلين (قوله ورأيت زيدا) أى أبصرته ليتحد مع ما بعده معنى (قوله وخصص بعضهم الخ) هذا هو الذى أشار الناظم الى رده بقوله بغير استثناء (قوله وجب القطع) قال سم فيه تأمل فانه يجوز افراد كل بوصفه بجنبه اه وقد يقال مراده بوجوب القطع امتناع الاتباع حال التجمع المعتبر لا مطلقا (قوله على اضمار فعل) أى كامدح وأذم وأعنى وأذكر قال الدمامينى قال المصنف فى شرح عمدته اذا كان المنعوت متعينا لم يقدر أعنى بل أذكر اه وللبحث فيه مجال فتأمل (قوله أن يستقل) أى ينفرد عن الآخر بالمعنى أو العمل لاختلافهما معنى أو عملا بخلاف المتحدين معنى وعملا فانهما لاتحادهما ينزلان منزلة العامل الواحد فلا يلزم عمل عاملين فى معمول واحد (قوله والنسبة) أى نسبة العامل اليهما بأن تكون على جهة الفاعلية أو المفعولية مثلا (قوله يجوز فيها الاتباع والقطع) ويجوز أيضا افراد كل بوصفه كجاء زيد الظريف وعمرو الظريف كما قاله الرضى قال الاسقاطى وهل يجوز تفريق النعتين مع تأخيرهما فى الشاطبى ما يفيد المنع اه ومقتضى القياس على ما يأتى عن الرضى فى الصورة الثانية الآتية فى كلام الشارح الجواز الا أن يفرق بين هذه والصورة الثانية بأن فى الصورة الثانية ما يرد كل نعت لمنعوته اذا أخر النعت فيها وفرق وهو اختلاف اعراب النعت بخلاف هذه الصورة لعدم ذلك فيها وقد يقال لا ضرر فيه اذ لا يترتب عليه اختلاف المعنى فتأمل (قوله فى أماكنه) أى القطع وهى المواضع التى يتعين فيها المنعوت بدون النعت (قوله ويجب فى هذه القطع قطعا) المراد بوجوب القطع

الاتباع والنص عن الفراء أنه اذا أتبع غلب المرفوع فتقول خاصم زيد عمرا الكريمان ونص ابن سعدان على جواز اتباع أي
شئت لان كلا منهما مخاصم ومخاصم والصحيح مذهب البصريين قيل بدليل انه لا يجوز ضارب زيد هند العاقلة
برفع العاقلة نعتا لهند لكن
ذكر الناظم في باب أبنية
الفعل من شرح التسهيل
أن الاسمين من نحو ضارب
زيد عمرا ليس أحدهما
أولى من الآخر بالرفع ولا
بالنصب قال ولو أتبع
منصوب هما بمرفوع أو
مرفوعهما بمنصوب لجاز
ومنه قول الراجز
قد سالم الحيات منه القدما
الافعوان والشجاع الشجعما
فنصب الافعوان وهو
بدل من الحيات وهو
مرفوع لفظا لان كل شيئين
تسالما فهما فاعلان
مفعولان وهذا التوجيه
أسهل من أن يكون
التقدير قد سالم الحيات
منه القدم وسالمت القدم
الافعوان ٭ الثاني قوله
أتبع يوهم وجوب الاتباع
وليس كذلك لان القطع
في ذلك منصوص على
جوازه (وان نعوت كثرت
وقد تلت) أي تبعت منعوتا
(مفتقرا لذكرهن) بأن
كان لا يعرف الا بذكر
جميعها (أتبعت) كلها
لتنزيلها منه حينئذ منزلة
الشيء الواحد وذلك
كقولك مررت بزيد التاجر
الفقيه الكاتب اذا كان
هذا الموصوف يشاركه في
اسمه ثلاثة أحدهم تاجر
كاتب والآخر تاجر فقيه
والآخر فقيه كاتب (واقطع) الجميع (أو اتبع) الجميع أو اقطع البعض وأتبع البعض (ان يكن) المنعوت (معينا بدونها) فيجوز رفع
كلها كما في قول خرنق ٭ لا يبعدن قومي الذين هم ٭ سم العداة وآفة الجزر ٭ النازلون بكل معترك ٭ والطيبون معاقد الازر ٭ فيجوز
رفع النازلين والطيبين على الاتباع لقومي أو على القطع باضمار هم ونصبهما باضمار أمدح أو اذكر ورفع الاول ونصب الثاني

امتناع الاتباع مع جمع النعتين والا فيجوز افراد كل بنعت كما في الرضي وفيه أيضا أنه يجوز تأخير
النعتين مع افرادهما فتقول ضرب زيد عمرا الظريف لكن على أن الاول للثاني والثاني
للاول لان اللازم عليه فصل أحدهما من منعوته وهو خير من فصلهما معا كما سبق مثل ذلك في الحال
اه ولا يخفى أن غاية ما يفيده هذا التعليل الاولوية دون الوجوب فان كان مراده الاولوية فذاك
والا منعناه مع أنه قد يقال فصل أحدهما بمنزلة فصلهما لان فصل أحدهما بكلمتين وفصل كل منهما
بكلمة فتأمل (قوله قيل بدليل أنه لا يجوز الخ) وجه التمريض ان هذا الدليل لا يبطل مذهب
الخصم لجواز أن يقال المحوز لملاحظة المعنى في الاتباع التغليب ولا تغليب هنا وأيضا عدم جواز
ضارب الخ غير مجمع عليه ولا يبطل هذا الدليل مذهب الخصم وقد أشار الشارح الى هذا بالاستدراك
على الدليل بقوله لكن الخ (قوله قد سالم) من المسالمة وهي المصالحة والافعوان بضم الهمزة
والعين المهملة ذكر الحيات والانثى أفعى والشجاع الحية وكذا الشجعم وميمه زائدة والشاهد في
في الافعوان فانه بدل من الحيات لكن نصب نظرا الى كونه مفعولا معنى (قوله أسهل) اي لسلامته
من كثرة الحذف (قوله وسالمت القدم الخ) اي فيكون الافعوان مفعولا لمحذوف للعلم به من
التعبير بالمسالمة التي هي مفاعلة من الجانبين (قوله يوهم وجوب الاتباع) قال سم وأقره شيخنا
والبعض قد يقال لا عبرة بهذا الايهام مع ذكره مسائل القطع فيما سيأتي اه وفيه ان المصنف انما
ذكر القطع مع تعدد المنعوت وكلامه الآن غير مفروض في التعدد فلا يندفع الايهام هنا بكلامه
الآتي (قوله وان نعوت كثرت) مراده بالكثرة ما قابل الوحدة فيشمل النعتين واطلاقه شامل
للجمل لكن سيأتي أن الواجب في المنعوت النكرة اتباع نعت واحد (قوله مفتقرا لذكرهن) قال
سم هل يشكل ما أفاده هذا من أن النعت قد يفتقر اليه وقد يستغنى عنه على ما أفاده التعريف
من أنه ابدا متمم للمنعوت وذلك يتضمن الافتقار اليه ابدا لان ما يتم بغيره يفتقر اليه فليتأمل اه
ويظهر انه لا اشكال لان المراد باتمامه المنعوت ان شأنه والمقصود الاصلي منه الاتمام فلا يضر
عروض عدم ذلك فتأمل (قوله أتبعت كلها) اي وجوبا وأورد عليه ان القطع لا يزيد على ترك النعت
بالكلية وهو جائز واجيب بان قطعه بعد الذكر يفوت الغرض من ذكره فيتنافيان بخلاف الترك
وقد يقال الغرض من الذكر كالتوضيح والتخصيص حاصل بعد القطع لان تلك النعوت المقطوعة في
المعنى متعلقة بالمنعوت والتركيب يفهم ذلك فالاولى في الجواب ان يقال لما كان القطع مشعرا
بالاستغناء عنه عند الحاجة لما فيه من التنافي اذا اعرض الاحتياج وهو يدل على عدم الاحتياج
(قوله واقطع الجميع الخ) لم يتعرض للقطع عند عدم تعدد النعت والصحيح جوازه خلافا للزجاج
المشترط في جواز القطع تعدد النعت واعلم أنه النعت اذا قطع خرج عن كونه نعتا كما ذكره ابن
هشام (قوله أو اقطع البعض وأتبع البعض) قد يشملها كلام المصنف بان يراد واقطع الجميع أو
البعض لان حذف المعمول يؤذن بالعموم قاله سم (قوله لا يبعدن قومي الخ) دعاء لقومها خرج مخرج
النهي ويبعد مضارع بعد من باب فرح أي لا يهلكن والعداة بضم العين جمع عاد والازر بضمتين جمع
ازار ومعاقدها مواضع عقدها وكنى بالطيبين معاقد الازر عن طهارتهم عن الفاحشة (قوله فيجوز
رفع النازلين الخ) سكت عن النعت الاول وهو الموصول نظرا لاعرابه فيتبع ان أتبعت الجميع وكذا
ان أتبعت البعض وقطعت البعض بناء على الصحيح من ان القطع في البعض والاتباع في البعض
مشروط بتقدم المتبع كما يذكره الشارح ويقطع ان قطعت الجميع (قوله على ما ذكرنا) راجع

على ما ذكرناه فكيف على القطع فيهما (أو بعضها اقطع معلنا) أي اذا كان المنعوت مفتقرا الى بعض النعوت دون بعض وجب الاتباع للمفتقر اليه وجاز فيما سواه القطع والاتباع هكذا في شرح الكافية ﴿تنبيهات﴾ (٥١) الاول اذا قطع بعض النعوت دون بعض قدم المتبع على المقطوع ولا تعكس وفيه خلاف قال ابن أبي الربيع الصحيح المنع وقال صاحب البسيط الصحيح الجواز ولو فرق بين الحالة الثانية وهي الاستغناء عن الجميع فيجوز والحالة الثالثة وهي الافتقار الى البعض دون البعض فلا يجوز لكان مذهبا * الثاني اذا كان المنعوت نكرة تعين في الاول من نعوته الاتباع وجاز في الباقي القطع كقوله ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي * الثالث يستثنى من اطلاقه النعت المؤكد نحو الهين اثنين والملتزم نحو الشعرى العبور والجاري على مشاربه نحو هذا العالم فلا يجوز القطع في هذه (وارفع أو انصب ان قطعت) النعت عن التبعية (مضمرا مبتدأ أو ناصبا لن يظهرا) أي لا يجوز اظهارهما وهذا اذا كان النعت لمجرد مدح أو ذم أو ترحم نحو الحمد لله الحميد بالرفع باضمار هو ونحو وامرأته حمالة الحطب بالنصب باضمار أذم أما اذا كان للتوضيح أو للتخصيص فانه يجوز اظهارهما فتقول مررت بزيد التاجر بالاوجه الثلاثة ولك أن تقول هو التاجر وأعني التاجر (وما من المنعوت

لرفع الاول ونصب الثاني أي على الاتباع أو القطع باضمارهم في الرفع وعلى القطع باضمار أمدح أو أذكر في النصب (قوله على القطع فيهما) أي في الرفع والنصب ولم يقل على ما ذكرنا كما نبه لان ما ذكره فيما قبله الرفع على الاتباع وهو لا يأتي في هذا بناء على الصحيح من امتناع الاتباع بعد القطع (قوله أو بعضها اقطع معلنا) مقتضى حل الشارح أن بعضها بالجر عطفا على الضمير في اذكرهن أو في بدونها بناء على مذهب المصنف من جواز العطف على ضمير الخفض بغير اعادة الخافض أو على دونها أو مفعول اقطع محذوف أي وان يكن المنعوت مفتقرا الذكر بعضها أو معينا بدون بعضها أو معينا ببعضها فاقطع ما سواه على الاول والاخير أو فاقطعه دون ما سواه على الثاني وعلى هذا يكون المتن مشتملا على مسئلتين مسئلة استغناء المنعوت عن جميع النعوت ومسئلة استغنائه عن بعضها وافتقاره الى بعضها الآخر وجعل الشيخ خالد بعضها بالنصب مفعولا مقدما لاقطع على أن تقدير البيت واقطع جميع النعوت أو أتبع جميعها أو اقطع بعضها وأتبع بعضها ان يكن المنعوت معينا بدونها وعلى هذا فالمسئلة الثانية مسكوت عنها في النظم مفهومة بالمقايسة (قوله قدم المتبع) هذا هو الراجح كما يشير اليه تقديمه (قوله وفيه) أي في العكس المستفاد من بعكس (قوله ولو فرق الخ) وجهه انه في حالة الاستغناء عن الجميع يكون الاتباع كلا اتباع بخلاف حالة الافتقار (قوله اذا كان المنعوت نكرة الخ) هل يجري هذا في المعرف بال الجنسية نظرا الى انه في المعنى نكرة فيه نظر سم (قوله تعين في الاول الخ) فلو كان نعت النكرة واحدا نحو جاء رجل كريم لم يجز قطعه الا في الشعر كما في الهمع ورأيت بخط بعض الفضلاء أن منع قطعه هو المشهور وأن سيبويه يجوزه (قوله وجاز في الباقي القطع) أي وان لم يتعين معنى النكرة الا بالجميع لان المقصود من نعتها التخصيص وقد حصل بتبعية الاول (قوله ويأوي) الضمير للصائد يعيب في صيده الوحش عن نسائه ثم يأتي اليهن فيجدهن في أسوء حال وعطل بضم العين وتشديد الطاء جمع عاطلة (١) وهي المرأة التي خلا جيدها من القلائد وشعثا منصوب بفعل محذوف على الاختصاص أي وأخص شعثا ليبين أن هذا الضرب من النساء أسوأ حالا من الضرب الاول الذي هو العطل وهو جمع شعثاء وهي المغبرة الرأس أي التي لم تسرح شعر رأسها ولم تدهنه ولم تغسله والمراضيع جمع مرضع والياء للاشباع أو جمع مرضاع والياء قياسية والسعالي جمع سعلاة بكسر السين كما في القاموس وهي أخبث الغيلان (قوله والملتزم) أي الذي التزمت العرب النعت به نحو الشعرى العبور والمراد أنه اذا وقع بعدها وصف كان نعتا لا أنه يلزم بعدها نعت فلا يرد قوله تعالى وأنه هو رب الشعرى نقله شيخنا السيد عن الدماميني وهو أحسن مما قاله البعض وسميت العبور لعبورها المجرة (قوله لن يظهرا) ألفه للتثنية كما عليه حل الشارح لان أو تنويعية وهي كالواو كما مر غير مرة فعلم ما في كلام البعض وانما التزم حذف العامل ليكون حذفه الملتزم أمارة على قصد انشاء المدح أو الذم أو الترحم (قوله ونحو وامرأته الخ) كان عليه أن يزيد ونحو اللهم الطف بعبدك المسكين بالرفع والنصب لاستيفاء التمثيل وقوله بالنصب أي لحمالة (قوله أما اذا كان للتوضيح أو للتخصيص) أي أو للتعميم أو الابهام أو التفصيل كما يدل عليه قول الموضح وان كان لغير ذلك أي لغير المدح والذم والترحم جاز ذكره أي العامل (قوله فانه يجوز اظهارهما) أي لعدم قصد الانشاء حينئذ (قوله فتقول مررت بزيد التاجر) مثال للنعت الموضح (قوله وأعني التاجر) قال البعض أي ان كان المنعوت غير متعين والا فدراد كراه ونقله شيخنا عن الدماميني وفيه نظر لان مقتضاه جواز القطع مع عدم تعين المنعوت مع ان محل القطع اذا تعين المنعوت بدون النعت ومن صرح به هذا البعض عند قول الشارح سابقا وهذه يجوز فيها الاتباع والقطع في أما كنه فتدبر

(١) قوله جمع عاطلة الصواب عاطل بلا تاء كما في الصحاح والقاموس اه

والنعت عقل) أي علم (يجوز حذفه) ويكثر ذلك في المنعوت (وفي النعت يقل) فالاول شرطه اما كون النعت صالحا لمباشرة العامل نحو أن اعمل سابغات أي دروعا سابغات أو كون المنعوت بعض اسم مخفوض بمن أو في كقولهم منا ظعن ومنا أقام أي منا فريق ظعن ومنا فريق أقام وكقوله لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم أصله لو قلت ما في قومها أحد يفضلها لم تأثم فحذف الموصوف وهو أحد وكسر حرف المضارعة من تأثم وابدل الهمزة ياء وقدم جواب لو فاصلا بين الخبر المقدم وهو الجار والمجرور والمبتدا المؤخر وهو أحد المحذوف فان لم يصلح ولم يكن المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن أو في امتنع ذلك أي اقامة الجملة وشبهها مقامه الا في الضرورة كقوله * لكم قبصة من بين أثرى وأقترا * وقوله ترمي بكفي كان من أرمى البشر * وقوله كأنك من جمال بني أقيش * يقعقع بين رجليه بشن * والثاني كقوله تعالى يأخذ كل سفينة غصبا أي كل سفينة صالحة وقوله فلم أعط شيأ ولم أمنع * أي شيأ طائلا وقوله وربّ أسيلة الخدين بكر * مهفهفة لها فرع وجيد أي فرع فاحم وجيد طويل (تنبيهات) * الاول قد يلي النعت لا أو اما فيجب تكريرهما

(قوله وما من المنعوت والنعت الخ) يشمل حذفهما معا نحو لا يموت فيها ولا يحيى أي حياة نافعة اذ لا واسطة بين مطلق الحياة والموت (قوله علم) فما لم يعلم منهما لا يجوز حذفه الا عند قصد الابهام على السامع نحو رأيت طويلا أي شيأ طويلا نقله شيخنا عن الدماميني (قوله صالحا لمباشرة العامل) أي بأن يكون مفردا ان كان منعوته فاعلا أو مفعولا مثلا وجملة مشتملة على الرابط ان كان المنعوت خبرا مثلا نحو أنت يضرب زيدا بالياء التحتية أي أنت رجل يضرب زيدا (قوله أي دروعا) بدليل وألنا له الحديد (قوله ظعن) أي سافر (قوله لو قلت الخ) فيه حذف وتغيير وتقديم وتأخير كما أشار اليه الشارح بقوله أصله الخ ومتعلق تيثم محذوف أي في مقالتك والحسب ما يعده الانسان من مفاخر آبائه والميسم بكسر الميم وفتح السين المهملة الجمال وأصله موسم قلبت الواو ياء لوقوعها اثر كسرة كميزان (قوله وكسر حرف المضارعة) أي على غير لغة الحجاز بن تصريح (قوله والمبتدا المؤخر) قال الشيخ خالد انما قدر مؤخرا لان النكرة المخبر عنها بظرف مختص يجب تقديم خبرها عليها اه ووجه وجوب تقديم الخبر دفع توهم كونه صفة للنكرة لما قالوه من أن النكرة أحوج الى الصفة منها الى الخبر فاندفع اعتراض سم وأقره شيخنا والبعض عما حاصله أن النفي يكفي مسوغا للابتداء بالنكرة (قوله الا في الضرورة) أي والا في قليل من النثر كما في قوله تعالى ولقد جاءك من نبا المرسلين أي بناء على أن من لا تزاد في الايجاب ولا داخلة على معرفة قاله في التصريح ولا يلزم حذف الفاعل في غير المواضع المستثناة لان حذفه الممنوع اذ لم يقم شيء مقامه في اللفظ ونعته هنا قائم مقامه في اللفظ وان لم يصلح للفاعلية بنفسه قاله سم (قوله لكم قبصة الخ) الخطاب لبني أمية يمدحهم والقبصة بكسر القاف وسكون الموحدة وبالصاد المهملة العدد الكثير من الناس والشاهد في قوله من بين أثرى أي من أثرى أي كثر ماله واقترى أي افتقر فحذف النكرة الموصوفة وأقام الصفة مقامها بدون الشرط المتقدم للضرورة (قوله ترمي) بالتاء الفوقية لرجوع ضميره الى مؤنث وهي الكبداء في قوله قبل

ما لك عندي غير سهم وحجر * وغير كبداء شديدة الوتر

والكبداء بفتح الكاف وسكون الموحدة بعدها دال مهملة القوس الواسعة المقبض قاله الدماميني والشمني وغيرهما وقوله بكفي كان أي بكفي رجل كان (قوله كأنك من جمال الخ) أي كأنك جمل من جمال وأقيش بضم الهمزة وفتح القاف وسكون التحتية آخره شين معجمة ويقعقع بالبناء للمفعول أي يصوت نعت ثان للمنعوت المحذوف واليه يرجع الضمير في رجليه وهو المحوج لتقدير المنعوت والشن بفتح الشين المعجمة وتشديد النون القربة اليابسة وهو أشد لنفور الابل ووجه الشبه سرعة الغضب وشدة النفور والبيت يشهد لاقامة الجملة واقامة شبهها (قوله والثاني) أي حذف النعت (قوله أي كل سفينة صالحة) بدليل أنه قرئ كذلك وأن تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ اه مغني (قوله فلم أعط شيأ ولم أمنع) ببناء الفعلين للمجهول وصدره * وقد كنت في الحرب ذا تدرإ * بضم الفوقية وسكون الدال المهملة وفتح الراء آخره همزة أي عدة وقوة قال العيني والشاهد في شيأ اذ أصله شيأ طائلا فحذف الصفة ولولا هذا التقدير لتناقض مع قوله ولم أمنع وسبقه الى ذلك صاحب المغني وناقشه الدماميني بأن عدم الاعطاء لا يناقض عدم المنع فتقدير الصفة تحري الصدق قال الشمني وقد يقال هو وان لم يناقضه عقلا يناقضه عرفا والاظهر في تمثيل تقدير النعت لدفع التناقض قوله تعالى وما نريهم من آية الا هي أكبر من أختها أي السابقة ووجه التناقض المدفوع بتقدير السابقة أن أفعل التفضيل يقتضي زيادة المفضل على المفضل عليه فلا يصح الزيدان كل منهما أفضل من الآخر لاقتضائه اثبات الزيادة لكل ونفيها عنه وقوله تعالى وما نريهم من آية الا هي أكبر من أختها شامل لجميع الآيات المرئية لهم فيلزم أن يكون كل منها أكبر من غيرها فيكون أكبر وغير أكبر فافهم (قوله لها فرع وجيد) الفرع الشعر التام والجيد العنق (قوله أي فرع فاحم)

مفروقين بالواو نحو مررت برجل لا كريم ولا شجاع ونحو اتنى برجل اما كريم (٥٣) واما شجاع • الثاني يجوز عطف بعض النعوت المختلفة المعاني على بعض نحو مررت بزيد العالم والشجاع والكريم • الثالث اذا صلح النعت لمباشرة العامل جاز تقديمه مبدلا منه المنعوت نحو الى صراط العزيز الحميد الله • الرابع اذا نعت بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد وأخرت الجملة غالبا نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه وقد تقدم الجملة نحو وهذا كتاب أنزلناه مبارك فسوف يأتي الله بقوم الآية اهـ ﴿خاتمة﴾ من الاسماء ما ينعت وينعت به كاسم الاشارة نحو مررت بزيد هذا وبهذا العالم ونعته مصحوب آل خاصة فان كان جامدا محضا نحو بهذا الرجل فهو عطف بيان على الاصح ومنها ما لا ينعت ولا ينعت به كالمضمر مطلقا خلافا للكسائي في نعت ذي الغيبة تمسكا بما سمع من نحو صلى الله عليه الرؤف الرحيم وغيره يجعله بدلا ومنها ما ينعت ولا ينعت به كالعلم ومنها ما ينعت به ولا ينعت كاي نحو مررت بفارس أي فارس ولا يقال جاءني أي فارس والله أعلم

﴿التوكيد﴾

هو في الاصل مصدر ويسمى به التابع المخصوص ويقال أكد تأكيدا ووكد توكيدا وهو بالواو أكثر وهو على نوعين لفظي وسيأتي ومعنوي وهو التابع الرافع احتمال غير الظاهر وله ألفاظ أشار اليها بقوله

أي أسود وجيد طويل الدليل على هذا الحذف أن البيت للمدح وهو لا يحصل باثبات الفرع والجيد مطلقين بل باثباتهما موصوفين بصفتين محبوبتين (قوله مفروقين بالواو) أي في المرة الثانية كما هو ظاهر (قوله عطف بعض النعوت الخ) أي بجميع حروف العطف الا أم وحتى كما صرح به الموضح في الحواشي والاحسن في الجمل العطف وفي المفردات تركه كما قاله أبو حيان (قوله المختلفة المعاني) أما متفقتها فلا لئلا يلزم عطف الشئ على نفسه وقال في الهمع وانما يحسن العطف عند تباعد المعاني نحو هو الاول والآخر والظاهر والباطن بخلاف ما اذا تقاربت نحو هو الله الخالق البارئ المصور (قوله مبدلا منه المنعوت) قال البعض أي ان كان المنعوت معرفة أما اذا كان نكرة فينصب نعته المتقدم عليه حالا نحو لمية موحشا طلل اهـ وأنت خبير بأن هذا ليس على اطلاقه فان من المنعوت النكرة ما هو كالمنعوت المعرفة في اعراب نعته بحسب العوامل واعرابه هو بدلا أو عطف بيان نحو مررت بقائم رجل وقصدت بلد كريم رجل ثم رأيت في الدماميني ما يؤيده حيث ذكر أن نصب نعت النكرة المتقدم عليها حالا غالب لا واجب على الاصح وأن محل نصبه حالا اذا قبل الحالية بخرج النعت في نحو جاءني رجل أحمر ونحوه من الصفات الثابتة واذا لم يمنع مانع من نصبه حالا فيخرج الوصف في ثم والمثالين المتقدمين (قوله أنزلناه مبارك) قال ابن عصفور الاحسن جعل مبارك خبرا ثانيا (قوله مصحوب آل خاصة) شامل للموصول ذي آل كالذي والتي وان كانت آل فيه زائدة وانما خص نعته بمصحوب آل لانه مبهم وابهامه لا يرفعه الا ايضاح مبهم ولا بالمضاف الى معرفة لان تعريفه مكتسب من المضاف اليه فهو كالعارية كذا قالوا ويرد عليه الموصول غير ذي آل كمن وما فلم ذا لم ينعت به اسم الاشارة (قوله كالمضمر) أما انه لا ينعت فلان ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وحمل على الوصف الموضح الوصف المادح أو الذام أو غيرهما طردا للباب وأورد عليه الشنواني أن اسم الله تعالى أعرف المعارف فهو غني عن الايضاح ومع ذلك ينعت للمدح وأجيب بانه نعت نظرا لاصله وهو الاله الذي هو اسم جنس أو الحاقا له بالاعم الاغلب اذ الاصل في الاسم الظاهر أن ينعت وأما أنه لا ينعت به فلانه ليس في الضمير معنى الوصفية لانه لا يدل الا على الذات لا على قيام معنى بها كذا قالوا ويرد على تعليل عدم النعت به ما اذا كان الضمير يرجع الى مشتق لدلالته حينئذ على قيام معنى بذات لما قالوه من أن الضمير كمرجعه دلالة اللهم الا أن يقال طردوا الباب فتأمل قال في الهمع وكالضمير في أنه لا ينعت ولا ينعت به أسماء الشرط والاستفهام وكم الخبرية وما التعجبية والآن وقبل وبعد (قوله وغيره يجعله بدلا) أي بناء على أن البدل لا يشترط فيه الجمود (قوله كالعلم) انما نعت لازالة الاشتراك اللفظي ولم ينعت به لانه ليس بمشتق ولا في حكمه اذ هو موضوع لمجرد الذات نعم العلم المشتهر مسماه بصفة كحاتم يصح أن يؤول بوصف وينعت به ﴿فائدة﴾ يجوز نعت النعت عند سيبويه ومنعه ياز بد الطويل ذو الجمة ومنعه جماعة منهم ابن جني قاله في الارتشاف ﴿فائدة ثانية﴾ النعت بعد المركب الاضافي للمضاف لانه المقصود بالحكم وانما جئ بالمضاف اليه لغرض التخصيص فلا يكون له الا بدليل ما لم يكن المضاف لفظ كل فالنعت للمضاف اليه لا له لان المضاف انما جئ به لقصد التعميم ولذلك ضعف قوله

وكل أخ مفارقه أخوه • لعمر أبيك الا الفرقدان

أفاده في المغني

﴿التوكيد﴾

(قوله ويسمى به الخ) الانسب بمقام النقل أن يقول ثم سمي به الخ (قوله وهو بالواو أكثر) وهي الاصل والهمزة بدل (قوله الرافع احتمال الخ) اما أن يكون المراد بالرفع الابعاد واما أن يراد بالاحتمال الاحتمال القوي فوافق كلامه قول ابن هشام الظاهر أنه يبعد ارادة المجاز ولا يرفعها

(بالنفس أو بالعين الاسم أكدا مع ضمير طابق المؤكدا) أي في الإفراد والتذكير وفروعهما فتقول جاء زيد نفسه أو عينه أو نفسه عينه فتجمع بينهما والمراد حقيقته وتقول جاءت هند نفسها أو عينها وهكذا ويجوز جرهما بباء زائدة فتقول جاء زيد بنفسه وهند بعينها (واجمعهما) أي النفس والعين (بأفعل ان تبعا ما ليس واحدا تكن متبعا) فتقول قام الزيدان أو الهندان أنفسهما أو أعينهما وقام الزيدون أنفسهم أو أعينهم والهندات أنفسهن أو أعينهن ولا يجوز أن يؤكد بهما مجموعين على نفوس وعيون ولا على أعيان وعبارته هنا أحسن من قوله في التسهيل جمع قلة فإن عينا تجمع جمع قلة على أعيان ولا يؤكد به (تنبيه) فهم ما أفهمه كلامه من منع مجيء النفس والعين مؤكدا بهما غير الواحد وهو المثنى والمجموع غير مجموعين على أفعل هو كذلك في المجموع وأما المثنى فقال الشارح بعد ذكره أن الجمع فيه هو المختار ويجوز فيه أيضا الإفراد والتثنية قال أبو حيان وهم في ذلك إذ لم يقل أحد من النحويين به وفيما قاله أبو حيان نظر فقد قال ابن إياز في شرح الفصول ولو قلت نفساهما بلفظ التثنية لجاز فصرح بجواز التثنية وقد صرح النحاة بأن كل مثنى في المعنى مضاف إلى متضمنه يجوز فيه الجمع والإفراد والتثنية والمختار الجمع نحو فقد صغت قلوبكما ويترجح الإفراد على التثنية عند الناظم وعند غيره بالعكس وكلاهما مسموع كقوله حمامة بطن الواديين ترنمي وكقوله ومهمهين قذفين مرتين كان ظهراهما مثل ظهور الترسين اهـ (وكلا اذكر في) التوكيد المسوق لقصد (الشمول) والإحاطة بأبعاض المتبوع (وكلا) و(كلتا) و(جميعا) فلا يؤكد بهن إلا ماله أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه لرفع احتمال

بالكلية لأن رفعها بالكلية ينافي الإتيان بالألفاظ متعددة ولو صار بالأول نصا لم يؤكد ثانيا وإنما اقتصر الشارح على رفع الاحتمال المذكور لأن رفع توهم السهو والغلط إنما يكون بالتأكيد اللفظي كما نقله سم عن السعد والسيد وخرج بقوله الرافع الخ ما عدا التوكيد حتى البدل فإنه وإن رفع الاحتمال في نحو مررت بقومك كبيرهم وصغيرهم أولهم وآخرهم إلا أن ذلك عارض نشأ من خصوص المادة قاله شيخنا (قوله بالنفس أو بالعين) أي بهاتين المادتين بقطع النظر عن أفرادهما وغيره وليس المراد بالنفس أو بالعين مفردين حتى يفيد أن النفس أو العين يقتصران على أفرادهما وإن أكد بهما مثنى أو مجموع مع أنه ليس كذلك كما يصرح به قوله واجمعهما الخ فاندفع ما أطال به البعض عن الموفى واعلم أن في البيت إجمالا بينه البيت بعده على أنه يمكن بقطع النظر عن قول الشارح أي في الإفراد والتذكير وفروعهما أن يحمل الاسم في النظم على المفرد ولا يضيع على هذا قوله مع ضمير طابق المؤكدا وإن زعمه البعض لأن المراد بالمطابقة على هذا المطابقة في التذكير والتأنيث فقط فاعرفه وأو في النظم لمنع الخلو (قوله فتجمع بينهما) أي بلا عطف كما سيأتي والظاهر أن تقديم النفس على العين لازم وقيل حسن كذا في المرادي (قوله بباء زائدة) ومحل المجرور إعراب المتبوع (قوله واجمعهما) الأمر مستعمل في الوجوب بالنسبة إلى الجمع وفي الأولوية بالنسبة للمثنى (قوله بأفعل) أي جمعا ملابسا لأفعل أو على أفعل (قوله ولا على أعيان) لو قال ولا بالعين مجموعا على أعيان لكان مستقيما (قوله ولا يؤكد به) أي على المختار والأنفي الدماميني عن شرح العمدة للمصنف والمفصل للزمخشري والكفاية لابن الخباز جواز التوكيد بأعيان (قوله وقد صرح النحاة الخ) لما لم يكن كلام ابن إياز رادا على أبي حيان بالنظر إلى الإفراد أتى بهذا الرد الثاني لأنه رد عليه بالنظر إلى الإفراد والتثنية ولأبي حيان أن يقول ما صرح به النحاة لا يظهر الرد به لأن النفس والعين لم يضافا إلى المتضمن بل إلى ما هو بمعناهما لأن المراد بهما الذات (قوله إلى متضمنه) بصيغة اسم الفاعل أي ما اشتمل على المضاف (قوله والمختار الجمع) أما على التثنية فلأن المتضايفين كالشيء الواحد فكرهوا الجمع بين تثنيتهما وأما على الإفراد فلأن الاثنين جمع في المعنى (قوله حمامة الخ) تمامه * سقاك من الغر الغوادي مطيرها * والغر جمع غراء وهي البيضاء وهو صفة لمحذوف أي من السحب الغر الخ والغوادي جمع غادية وهي السحابة الممطرة صباحا والمطير بفتح الميم كثير المطر (قوله ومهمهين الخ) المهمه المكان القفر والقذف بفتح القاف والذال المعجمة آخره فاء البعيد والمرت بفتح الميم وسكون الراء آخره فوقية المكان الذي لا نبات فيه وظهراهما مبتدأ ومثل خبر والجملة صفة ثالثة قاله العيني والمراد بظهريهما ما ارتفع منهما وقوله مثل ظهور الترسين أي في الصلابة (قوله وكلا اذكر الخ) اعلم أن كلا وشبهها في إفادة شمول كل فرد إن كانت داخلة في حيز النفي بأن أخرت عن أداته لفظا نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه وما جاء كل القوم وما جاء القوم كلهم ولم آخذ كل الدراهم ولم آخذ الدراهم كلها أو رتبة نحو كل الدراهم لم آخذ والدراهم كلها لم آخذ توجه النفي إلى الشمول خاصة وأفاد سلب العموم وإلا بأن قدمت على أداته لفظا ورتبة توجه النفي إلى كل فرد وأفاد عموم السلب كقوله عليه الصلاة والسلام كل ذلك لم يكن وكالنفي النهي قال التفتازاني والحق أن الشق الأول أكثري لا كلي بدليل والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار أثيم ولا تطع كل حلاف مهين (قوله يصح وقوع بعضها موقعه) أي في نسبة الحكم إليه سواء

تقدير بعض مضافا الى متبوعهن نحو جاء الجيش كله أو جميعه والقبيلة كلها أو جميعها والرجال كلهم أو جميعهم والهندات كلهن أو جميعهن والزيدان كلاهما والهندان كلتاهما لجواز أن يكون الاصل جاء بعض الجيش أو القبيلة أو الرجال أو الهندات أو أحد الزيدين أو احدى الهندين ولا يجوز جاء زيد كله ولا جميعه وكذا لا يجوز اختصم الزيدان كلاهما ولا الهندان كلتاهما لامتناع التقدير المذكور وأشار بقوله (بالضمير موصلا) الى أنه لابد من اتصال ضمير المتبوع بهذه الالفاظ ليحصل الربط بين التابع ومتبوعه كما رأيت ولا يجوز حذف الضمير استغناء بنية الاضافة خلافا للفراء والزمخشري ولا حجة في خلق لكم ما في الارض جميعا ولا قراءة بعضهم انا كلا فيها على ان المعنى جميعه وكلا بل جميعا حال وكلا بدل من اسم ان أو حال من الضمير المرفوع في فيها وذكر في التسهيل انه قد يستغنى عن الاضافة الى الضمير بالاضافة الى مثل الظاهر المؤكد بكل وجعل منه قول كثير يا أشبه الناس كل الناس بالقمر (واستعملوا أيضا ككل) في الدلالة على الشمول اسما وازنا (فاعلة من عم في التوكيد) فقالوا جاء الجيش عامته والقبيلة عامتها والزيدون عامتهم والهندات عامتهن وعد هذا اللفظ (مثل النافله) أي الزائد على ما ذكره النحويون في هذا الباب فان أكثرهم أغفله لكن ذكره سيبويه وهو من أجله فلا يكون حينئذ نافلة على ما ذكروه فلعله انما أراد ان التاء فيه مثلها في النافلة أي تصلح مع المؤنث والمذكر فتقول اشتريت العبد عامته كما قال تعالى ويعقوب نافلة ﴿تنبيه﴾ خالف في عامة المبرد وقال انما هي بمعنى أكثرهم (وبعد كل أكدوا بأجمعا جمعاء أجمعين ثم جمعا) فقالوا جاء الجيش كله أجمع والقبيلة كلها جمعاء والزيدون كلهم أجمعون والهندات كلهن جمع (ودون كل قد يجيء أجمع جمعاء أجمعون ثم جمع) المذكورات نحو لأغوينهم أجمعين لموعدهم أجمعين وهو قليل بالنسبة لما سبق وقد يتبع أجمع واخواته بأكتع وكتعاء وأكتعين وكتع وقد يتبع

كان على وجه ارادة البعض من لفظ الكل مجازا مرسلا أو اسناد ما للبعض الى الكل مجازا عقليا أو تقدير المضاف فقوله لرفع احتمال تقدير بعض الخ فيه قصور ولعله انما اقتصر عليه لانه أقرب الاحتمالات الثلاثة فاذا اندفع هو اندفع أخواه بالاولى ودخل في قول الشارح الا ماله أجزاء الخ نحو زيد كله حسن وعين البقرة الوحشية كلها سواد لان المؤكد وان كان غير متعدد له أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه (قوله تقدير بعض) أي أو ما في معناه كاحد واحدى بدليل قوله بعد أو أحد الزيدين الخ (قوله والزيدان كلاهما الخ) فائدة لا يصح توكيد متعاطفين ما لم يتحد عاملهما معنى فلا يقال مات زيد وعاش عمرو كلاهما وان اتحدا معنى جاز وان اختلفا لفظا صرح به الناظم تبعا للاخفش نحو انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما قال أبو حيان ويحتاج ذلك الى سماع سم على سم (قوله لجواز أن يكون الاصل الخ) فيه ما في التعليل الاول ولو قال لجواز أن يكون المعنى الخ لوفى بالاحتمالات الثلاثة (قوله وكذا لا يجوز اختصم الزيدان كلاهما الخ) هذا مذهب الاخفش والفراء وهشام وأبي علي وذهب الجمهور الى الجواز كما قاله الدماميني ووافق الناظم في تسهيله الجمهور (قوله لامتناع التقدير المذكور) أي فلا فائدة في التأكيد حينئذ (قوله بالضمير موصلا) حال من الالفاظ المتقدمة بتأويلها بالمذكور وبالضمير متعلق به (قوله ولا يجوز حذف الضمير) والكلام مفروض فيما اذا جرت على المؤكد فلا يرد نحو كل في فلك يسبحون (قوله على أن المعنى الخ) راجع للمنفي بالميم (قوله بل جميعا حال) بمعنى مجتمعا ان قيل الحالية تقتضي وقوع الخلق على ما في الارض حالة الاجتماع وليس كذلك أجيب بان خلق بمعنى قدر خلق ذلك في علمه (قوله وكلا بدل من اسم ان) وابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز اذا أفاد الاحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير (قوله أو حال من الضمير الخ) قال في المغني فيه ضعفان تقدمه على عامله الظرفي وتنكير كل بقطعه عن الاضافة لفظا ومعنى لان الحال واجبة التنكير (قوله بالاضافة الى مثل الظاهر) أي لحصول الربط به كما تقدم في الموصول (قوله وجعل منه الخ) جعل أبو حيان كل الناس نعتا أي الكاملين في الحسن والفضل همع (قوله واستعملوا أيضا) أي كما استعملوا غير عامة وقوله من عم أي مشتقا من مصدره وقوله في التوكيد متعلق باستعملوا ويغني عنه قوله ككل (قوله فاعلة من عم) لم يقل عامة مع أنه أخصر لان فيه اجتماع ساكنين وهو لا يجوز في النظم (قوله مثل النافلة) حال من فاعله وقول الشارح وعد هذا اللفظ مثل النافلة حل معنى ولم يجعله زائدا بل مثل الزائد نظرا لكون البعض قد ذكره وحينئذ لا يرد الاستدراك الذي ذكره الشارح لانه لم يجعله نافلة بل مثلها أفاده سم (قوله ويعقوب نافلة) حال من يعقوب أي حالة كونه نافلة على ما طلبه ابراهيم من ولد له صالح وهو اسحق حيث قال رب هب لي من الصالحين فوهب له اسحق وولد لاسحق يعقوب (قوله بمعنى أكثرهم) أي فتكون بدل بعض من كل (قوله المذكورات) دفع به ما يوهمه تعبير المصنف بالظاهر في موضع الضمير من مغايرة الالفاظ المذكورة في البيت الثاني للالفاظ المذكورة في البيت الاول (قوله بالنسبة لما سبق) أي من وقوع المذكورات بعد كل أما بالنسبة لنفسه فكثير (قوله ولا يجوز أن

أكتع وأخواته بأبصع وبصعاء وابصعين وبصع فيقال جاء الجيش كله أجمع أكتع أبصع والقبيلة كلها جمعاء كتعاء بصعاء والقوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون والهندات كلهن جمع كتع بصع وزاد الكوفيون بعد أبصع وأخواته أبتع وبتعاء وأبتعين وبتع قال الشارح ولا يجوزان يتعدى هذا الترتيب وشذ قول بعضهم اجمع ابصع وأشذ منه قول الآخر جمع بتع وربما أكدوا بأكتع وأكتعين غير مسبوقين بأجمع وأجمعين ومنه قول الراجز باليتني كنت صبيا مرضعا تحملني الذلفاء حولا أكتعا اذا بكيت قبلتني أربعا اذا ظللت الدهر أبكي أجمعا وفي هذا الرجز أمور افراد أكتع عن أجمع وتوكيد النكرة المحدودة والتوكيد بأجمع غير مسبوق بكل والفصل بين المؤكد والمؤكد ومثله في التنزيل ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن

﴿تنبيهات﴾ الاول زعم الفراء ان أجمعين يفيد اتحاد الوقت والصحيح أنها ككل في افادة العموم مطلقا بدليل قوله تعالى لاغوينهم أجمعين • الثاني اذا تكررت ألفاظ التوكيد فهي للمتبوع وليس الثاني تأكيدا للتأكيد • الثالث لا يجوز في ألفاظ التوكيد القطع الى الرفع ولا الى النصب • الرابع لا يجوز عطف بعضها على بعض فلا يقال قام زيد نفسه وعينه ولا جاء القوم كلهم وأجمعون وأجازه بعضهم وهو قول ابن الطراوة • الخامس قال في التسهيل وأجرى في التوكيد مجرى كل ما أفاد معناه من الضرع والزرع والسهل والجبل واليد والرجل والبطن والظهر يشير الى قولهم مطرنا الضرع والزرع ومطرنا السهل والجبل وضربت زيدا اليد والرجل وضربته البطن والظهر • السادس ألفاظ التوكيد معارف أما ما أضيف الى الضمير فظاهر وأما أجمع وتوابعه ففي تعريفه قولان أحدهما أنه بنية الاضافة ونسب لسيبويه والآخر بالعلمية علق على معنى الاحاطة والمؤكد (وان يفد توكيد منكور) بواسطة كونه محدودا وكون التوكيد من ألفاظ الاحاطة (قبل) وفاقا للكوفيين والاخفش تقول اعتكفت شهرا كله ومنه قوله • ياليت عدة حول كله

يتعدى هذا الترتيب) أي بتقديم وتأخير أو بحذف بعض ما في الاثناء قال الفارضي قدمت كل على الجميع لعراقتها وكونها أنص في الاحاطة ووليها أجمع لانه صريح في الجمعية لاشتقاقه من الجمع ووليه أكتع لانحطاطه عنه في الدلالة على الجمع لانه من تكتع الجلد اذا انقبض ففيه معنى الجمع ووليه أبصع من تبصع العرق اذا سال وهو لا يسيل حتى يجتمع وأخر أبتع لانه أبعد من أبصع لانه طويل العنق أو شديد المفاصل لكن لا يخلو من دلالته على اجتماع اه ببعض تلخيص واذا اجتمع النفس والعين وكل قدما على كل ولم يتعرضوا لما اذا اجتمع كل وعامة والظاهر تقديم كل على عامة (قوله وأشذ منه الخ) أي لان في الاول حذف واسطة واحدة وهي أكتع وفي الثاني حذف واسطتين وهما كتع وبصع (قوله بأكتع وأكتعين) لم يستشهد للثاني وقد استشهد له في الهمع (قوله افراد أكتع عن أجمع) أي وهو قليل (قوله وتوكيد النكرة المحدودة) أي الموضوعة لمدة لها ابتداء وانتهاء أي وهو ممنوع عند البصريين كما سيأتي (قوله والتوكيد بأجمع الخ) أي وهو قليل بالنسبة للتأكيد بها مسبوقة بكل (قوله والفصل الخ) أي وهو خلاف الاصل (قوله افادة العموم مطلقا) أي لا بقيد اتحاد الوقت (قوله لا يجوز في ألفاظ الخ) أي على المختار لمنافاة القطع مقصود التوكيد (قوله فلا يقال الخ) عللوه باتحاد معنى النفس والعين واتحاد معنى كل وأجمع وهذا يقتضي جواز نحو جاء القوم أنفسهم وكلهم لعدم الاتحاد ولم أر من ذكره بل اطلاقهم يخالفه فافهم (قوله الضرع) بفتح الصاد المعجمة والزرع أي جميعنا وكذا يقال فيما بعده (قوله وضربت زيدا الخ) أي اذا أريد باليد والرجل وبالبطن والظهر الجملة أما اذا أريد العضوان فقط فبدل بعض (قوله معارف) ومن ثم لم تنصب حالا على الاصح كما في السيوطي أي مع اضافتها فلا ينافي ما قدمه الشارح في خلق لكم ما في الارض جميعا انا كلا فيها (قوله بنية الاضافة) قيل هذا ينافي ما قدمه من امتناع حذف الضمير استغناء بنية الاضافة والحق أنه لا منافاة لان ما تقدم في غير أجمع وتوابعه كما نبه عليه ثم قال في المغني يجب تجريد نحو أجمع المؤكد به من ضمير المؤكد وأما قولهم جاؤا بأجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها فهو جمع لجمع كافلس وفلس أي بجماعاتهم اه لكن نقل الرضي والبرماوي في شرح ألفية الاصول فتح الميم أيضا (قوله بالعلمية) أي الجنسية وعليه فهي ممنوعة من الصرف للعلمية ووزن الفعل الاجمع وتوابعه فللعلمية والعدل وعلى الاول يكون منعها من الصرف للوصفية ووزن الفعل الاجمع وتوابعه فللوصفية والعدل كآخر كذا قال البعض وظاهره أن جمعاء وتوابعه كأجمع وتوابعه ويبطله أنها ليست بوزن الفعل ولو جعل مانع صرفها ألف التأنيث الممدودة لم يبعد بل يتعين ثم الذي قاله الدماميني أن منع الصرف على الاول لشبه العلمية ووزن الفعل ووجه الشبه كون كل من معنوي الاضافة والعلم معرفة بغير معرف لفظي (قوله علق على معنى الاحاطة) أي وضع على معنى هو الاحاطة ولا يخفى أن جعل مدلوله الاحاطة يورث اختلال الكلام اذ يكون حينئذ معنى جاء القوم أجمع جاء القوم الاحاطة فلعل في العبارة حذف مضاف أي ذي الاحاطة على أن الاحاطة مصدر المبني للمفعول فافهم (قوله وفاقا للكوفيين والاخفش) فلا يشترط عندهم تطابق التوكيد

(وعن نحاة البصرة المنع شمل) أي عم المفيد وغير المفيد ولا يجوز صمت زمنا كله ولا شهرا نفسه (واغن بكلتا في مثنى وكلا عن) تثنية (وزن فعلا ووزن أفعلا) كما استغني بتثنية سي عن تثنية سواء فلا يجوز جاء الزيدان أجمعان ولا الهندان جمعاوان وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش قياسا معترفين بعدم السماع ﴿تنبيهان﴾ الأول المشهور أن كلا للمذكر وكلتا للمؤنث وقال في التسهيل وقد يستغنى بكليهما عن كلتيهما أشار بذلك إلى قوله

* يمت بقرب الزينبين كليهما *

وقال ابن عصفور هو من تذكير المؤنث حملا على المعنى للضرورة كأنه قال بقرب شخصين * الثاني ذكر في التسهيل أن أصحابه قد يستغنون عن كليهما وكلتيهما بكلهما فيقال على هذا جاء الزيدان كلهما والهندان كلهما (وإن تؤكد الضمير المتصل) مستترا كان أو بارزا (بالنفس والعين فبعد) الضمير (المنفصل) حتما (عنيت) المتصل (ذا الرفع) نحو قم أنت نفسك أو عينك وقوموا أنتم أنفسكم أو أعينكم فلا يجوز قم نفسك ولا قوموا أعينكم بخلاف قاموا الزيدون أنفسهم فيمتنع الضمير وبخلاف ضربتهم أنفسهم ومررت بهم أعينهم فالضمير جائز لا واجب ﴿تنبيه﴾ ما اقتضاه كلامه هنا من وجوب الفصل بالضمير المنفصل هو ما صرح به في شرح الكافية ونص عليه غيره وعبارة التسهيل

والمؤكد تعريفا وتنكيرا (قوله رجب) هو كصفر إن أريد به معين فغير منصرف للعلمية والعدل عن المحلى بأل وإلا فمصروف نقله الدنوشري عن السعد وغيره ونقل شيخنا عن شرح المواهب لشيخه الزرقاني أن رجب من أسماء الشهور مصروف وإن أريد به معين كما في المصباح (قوله الذلفاء) بالدال المعجمة ثم الفاء اسم امرأة (قوله قد صرت) بتشديد الراء أي صوتت البكرة أي بكرة البئر كما في العيني وشيخ الإسلام زكريا فتفسير البعض لها بالناقة فيه نظر وهي بسكون الكاف ويجوز بعضهم فتحها (قوله ولا يجوز صمت زمنا الخ) أي بإجماع الفريقين لأن المنكر في الأول غير محدودة والتوكيد في الثاني ليس من ألفاظ الإحاطة وفي نسخ فلا يجوز بالفاء وهي أولى (قوله واغن بكلتا الخ) قال في النكت ظاهره أن ما سد ذلك من كل وعامة وجميع يستعمل في المثنى والمجموع لأن كلامه فيما تقدم عام خصوصا أنه ذكر في التسهيل جواز الاستغناء بكل عن كلا وكلتا ورده أبو حيان وقال إنه يحتاج إلى نقل وسماع من العرب (قوله في مثنى) أي فيما دل على اثنين وإن لم يكن من الاصطلاح مثنى ليدخل نحو ما زيد وعمرو كلاهما وهند ودعد كلتاهما (قوله عن تثنية وزن الخ) قدر تثنية لأن نفس وزن فعلاء لا يصلح للمثنى حتى يستغنى عنه بما بعده (قوله فلا يجوز جاء الزيدان أجمعان ولا الهندان جمعاوان) لو قال فلا يجوز جاء الجيشان أجمعان ولا القبيلتان جمعاوان لكان أولى لأن ما مثل به لا يجوز وإن جاز تثنية أجمع وجمعاء لأنه لا يؤكد بأجمع وجمعاء إلا مفرد ذو أبعاض ومفرده ذات أبعاض ففرض جواز تثنيتهما إنما يؤكد بهما مثنى كل واحد منه مفرد ذو أبعاض ومفردة ذات أبعاض إلا أن يدعي الفرق بين حالتي التثنية والإفراد فيه تأمل (قوله وأجاز ذلك الكوفيون الخ) وهل يجري خلافهم في توابع أجمع وجمعاء وهو أكتع وكتعاء الخ في كلام بعضهم ما يشعر بأنه والقياس يقتضيه فليحرر (قوله قياسا) مع الميم وبتشديد الفوقية أي تسمتا وعلى نحو بالقرينة وعليه يحتاج إلى تقدير من كونه بالمدرا بقلاليكر قوله بقرب (قوله وقال ابن عصفور هو من تذكير المؤنث الخ) يحتمل أن هذا قول آخر مقابل لما في التسهيل فيكون المراد أن الشاعر احتاج إلى التذكير بتأويل الزينبين بالشخصين وارتكبه وكان أنه بكليهما في محله فليس المحل محلا لكلتيهما فقط حتى يكون الإتيان بكليهما من باب الاستغناء بكليهما عن كلتيهما ويحتمل أنه تأييد وإيضاح لما قاله في التسهيل بيان وجه الاستغناء (قوله وإن تؤكد الضمير المتصل الخ) قال الفارضي واعلم أنه ذكر اللوقوع الالبس في بعض المواضع كالوقاف هند هند ضربته نفسها وعلى هذا يحتمل أن تكون نفسه فاعل ذهب ويحتمل أن تكون فاعلا هي وإذا قلت ذهبت هي نفسها لم يكن لبس ولم يفرقوا بين هذين المثالين وغيرهما طردا للباب اهـ وأيضا فإن المرفوع المتصل غير الحرف فكرهوا أن يؤكدوه أولا بمستقل من غير جنسه فأكدوه أولا بمستقل من جنسه وعماده وهو الضمير المنفصل المرفوع ليكون تمهيدا لتأكيده بالمستقل من غير جنسه وهو النفس والعين اللذان هما من الأسماء الظاهرة أما إذا كان المؤكد اسما ظاهرا أو ضميرا غير مرفوع متصلا أو ضميرا منفصلا مطلقا فلا يشترط هذا الشرط لفقد العلة المقتضية له إذ الظاهر مستقل والمنفصل ليس كالمتصل لاستقلاله بنفسه والمنصوب ليس كالمرفوع في شدة الاتصال (قوله بالنفس والعين) إنما خص هذا الحكم بهما لقوة استقلالهما لأنهما يستعملان في غير التوكيد كثيرا نحو طابت نفسك وعين زيد حسنة بخلاف بقية الألفاظ فلم يكن لها من قوة الاستقلال ما للنفس والعين فلم يكرهوا توكيد المرفوع المتصل بها (قوله نحو قم أنت نفسك الخ) ومثله قاما هما أنفسهما وقاموا هم أنفسهم (قوله فيمتنع الضمير) لأن الظاهر لا يؤكد بالضمير لكونه دون المضمر في التعريف فلا يكون تكملة له (قوله ما اقتضاه كلامه هنا الخ) وجه اقتضاء الوجوب أن التقدير وكده بعد المنفصل والمصدر

تقتضي عدم الوجوب اه (وأكدوا بما سواهما) أي بما سوى النفس والعين (والقيد) المذكور (لن يلتزما) فقالوا قوموا كلكم وجاؤا كلهم من غير فصل بالضمير المنفصل ولو قلت قوموا أنتم كلكم وجاؤا هم كلهم لكان حسنا (وما من التوكيد لفظي يجي * مكررا) ما مبتدأ موصول واقطي خبر مبتدأ محذوف هو العائد والمبتدأ مع خبره صلة ما وجار حذف صدر الصلة وهو العائد للطول بالجار والمجرور وهو متعلق باستقرار على أنه حال من الضمير المستتر في الخبر الذي هو في ما وبل المشتق ومكررا حال من فاعل يجي المستتر وجملة يجي خبر الموصول أي النوع الثاني من نوعي التوكيد وهو التوكيد اللفظي هو اعادة اللفظ أو تقويته بموافقه معنى كذا عرفه في التسهيل فالاول يكون في الاسم والفعل والحرف والمركب غير الجملة والجملة نحو جاء زيد زيد ونكاحها باطل باطل باطل وقوله فأين الى أين النجاة ببغلتي * أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس والجملة (كقولك ادرجي ادرجي) وقوله * لك الله لك الله * والثاني كقوله * أنت بالخير حقيق قمن * وقوله وقلن على الفردوس أول مشرب * أجل جير ان كانت أبيحت دعاثره * وقوله * صمي لما فعلت يهود صمام * ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل (تنبيه) الاكثر في التوكيد اللفظي أن يكون في الجمل وكثيرا ما يقترن

الواقع خبرا بمعنى الامر فكأنه قال وأكده بهذا المنفصل والامر للوجوب وانما قدرنا كالمكودي فتوكيده لا فأكده كما فعل الشاطبي لان حذف المبتدا هو المعهود في جواب الشرط نحو وان مسه الشر فيؤس قنوط (قوله تقتضي عدم الوجوب) أي عدم وجوب الفصل بالضمير المنفصل فيكفي الفصل بغير الضمير فالشرط مطلق الفصل وعلى هذا اقتصر السيوطي حيث قال لا يشترط في الفاصل كونه ضميرا اه بل في الفارضي ما نصه بجوز على ضعف جاؤا أعينهم وقاموا أنفسهم وجعل منه بعضهم القراءة الشاذة عليكم أنفسكم بالرفع على أنه توكيد للضمير المستتر في عليكم وقال ابن هشام الصواب ان أنفسكم مبتدأ على حذف مضاف وعليكم خبره أي عليكم شأن أنفسكم اه (قوله يجي) حذفت لامه للضرورة أو على لغة قاله الشاطبي (قوله مكررا) أي الى ثلاث مرات فقط لاتفاق الادباء على أنه لم يقع في لسان العرب زيد منها كما نقله الدماميني عن العز بن عبد السلام قال وأما تكرير ويل يومئذ للمكذبين في سورة المرسلات فليس بتأكيد بل كل آية قيل فيها ذلك فالمراد المكذبون بما ذكر قبيل هذا القول فلم يتعدد على معنى واحد وكذا فبأي آلاء ربكما تكذبان في سورة الرحمن اه (قوله وهو) أي الجار والمجرور ومتعلق الخ (قوله اذ هو) أي الخبر وهو اللفظي وهذا تعليل لاستتار الضمير فيه (قوله هو اعادة اللفظ) قال السيوطي ولا يضر نوع اختلاف نحو فمهل الكافرين أمهلهم (قوله أو تقويته بموافقه) يوهم أن اعادة لفظه لا تقوية فيها وليس كذلك مع أن التقوية فائدة التوكيد فلا تذكر في حده الا أن يقال هو رسم ولو قال أو ذكر موافقه معنى لكان أولى واعلم أن كلام المتن صادق بالصورتين لان قوله مكررا أي لفظا ومعنى أو معنى فقط (قوله بموافقه) ظاهر في ارادة المرادف ورد عليه نحو عطشان نطشان فانه توكيد لفظي مع أنه ليس المرادف اذ لا يفرد والمرادف يفرد قاله الدماميني ولك أن تقول ان نحو نطشان مرادف وعدم افراده عارض في الاستعمال فلا يمنع المرادفة فاعرفه (قوله يكون في الاسم) استثنى من ذلك الاسم المحذر اذا ذكر العامل فانه لا يجوز أن يكرر توكيدا لئلا يجتمع العوض والمعوض منه لما سيأتي من أنهم جعلوا التكرار نائبا عن الفعل وعندي أنه يجوز تكراره توكيدا ولا يلزم الاجتماع المذكور لان جعلهم التكرار عوضا عن الفعل في حالة حذف الفعل لا حالة ذكره فاعرفه فانه متين (قوله ونكاحها باطل باطل باطل) أي من قوله صلى الله عليه وسلم أيما امرأة نكحت نفسها بغير اذن وليها فنكاحها الخ (قوله المراء) هو الجدال وادعاء تشديد العين مثال مبالغة (قوله ونحو نعم نعم) بفتح النون والعين وسكون الميم (قوله العناء) بفتح العين المهملة والمد التعب (قوله لك الله لك الله) شطر بيت من الهزج (قوله والثاني) أي تقويته اللفظ بموافقه معنى ويكون أيضا في الاسم والفعل والحرف والجملة كما في التصريح وان أوهم صنيع الشارح خلافه (قوله وقلن الخ) الضمير للنسوة وعلى الفردوس حال من الضمير والفردوس البستان وأول مشرب مبتدأ خبره محذوف أي لنا وان للشرط وجوابه محذوف لتقدم دليله أو بالفتح مصدرية بتقدير لام التعليل أي لان كانت الخ والدعاثر بالعين المهملة ثم المثلثة جمع دعثور كعصفور وهو الحوض والضمير فيه للفردوس كذا قال العيني وقضيته قول الشمني المعنى أول مشرب نشرب به يكون على الفردوس أن على الفردوس خبر مقدم وأول مشرب مبتدأ مؤخر (قوله صمي) بفتح الصاد المهملة وتشديد الميم أمر من صم من باب علم أصله اصممي بوزن اعلمي نقلت فتحة الميم الاولى الى الصاد وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها وأدغمت الميم في الميم والخطاب للاذن وصمام أصله اسم فعل وهو توكيد لفظي وقال كثيرا الخطاب للداهية وصمام منادى حذف منه حرف النداء ذكر العيني القولين ويؤيد هذا القول قول القاموس بعد أن ذكر أن صمام كقطام اسم للداهية ما نصه وصمي صمام أي زيدي يا داهية

وصيام صيام تصاموا في السكوت اهـ لكن الاستشهاد بالبيت مبني على انها الاول كما لا يخفى وبما قررناه تعلم ما في كلام البعض من الخلل والله الموفق (قوله تعاطف) أي بثم خاصة كما في التصريح وجعل الرضي الداخل كثم يؤيده أولى لك فأولى والمراد تعاطف صورة لان بين الجملتين كمال الاتصال ولا تعطف الثانية على الاولى حقيقة كما صرح به علماء المعاني ولان الحرف لو كان عاطفا حقيقيا كانت الجملة ما بعده مغايرة له بالعطف لا للتأكيد (قوله ونحو وأولى لك فأولى) وأتى بالموضع الآتية قال صاحب التصريح أي ثم أولى لك فأولى وأرشد بقوله الآية الى ان المؤكد ما بعد ثم والشارح مثل بأولى لك فأولى ولم يرد جعل المؤكد الجملة المقرونة بالفاء على ما قاله البعض من ان الفاء كثم وكل صحيح خلافا لمن اعترض على الشارح لان أولى الثانية مبتدأ حذف خبره أي لك أو أولى فعل فيه ضمير مستتر على ما يأتي وعلى كل ففي ذلك تأكيد له ... وقوله ثم أولى لك فأولى تأكيد للمماثلين قال الشارح على التوضيح ومعنى أولى لك التهديد والوعيد وهو من الولي ... والمراد أهلكه أولاه الله ما يكرهه واللام مزيدة كما في ردف لكم أو أولى له الهلاك ... أفعل من ... وبل بعد انقلاب وقيل أفعل من آل يؤول ... قباله الدار اهـ (قوله الا مع اللفظ الذي به وصل) سواء كان اسما أو فعلا أو حرفا (قوله ونحو مت مكانك مكانك) ... ولا فرق بين ضمير المخاطب والغائب (قوله كنعم وكبلى) نعم حرف تصديق للمخبر واعلام للمستخبر ووعد للطالب ونفي ... وأي كما في المغني وأما بلى فلا تقع باطراد الا بعد نفي مجرد ... فان كان ... قل بلى أو مقرونا باستفهام حقيقي كأن تقال أليس زيد قائما فتقول بلى أو تو... كقوله أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى أو تقريري نحو ألست بربكم والواقع أجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده ببلى رعيا للفظه ... وهو الاكثر ... رعيا للمعنى الهمزة والنفي الذي هو ايجاب ألا ترى أنه لا ... ولا الاستثناء المفرغ فلا يقال أليس أحد في الدار ولا أليس في الدار الا ... ولهذا ... على ما حكي عن ابن عباس في الآية انهم لو قالوا نعم لكفروا وانهم لو أجابوا ألست بربكم بنعم لم يكف في الاقرار لاحتماله غير المراد ولهذا لا يدخل في الاسلام لا اله الا الله برفع اله لاحتماله نفي الوحدة كذا في المغني وانما كان التقرير مع النفي ايجابا لان الهمزة للنفي ونفي النفي ايجاب ولان غرض المتكلم تقرير المخاطب بالايجاب وحاصل المقام أن قام زيد تصديقه نعم وتكذيبه لا ... وما قام زيد تصديقه نعم وتكذيبه بلى وتقع لا بعد الاثبات ... كقام زيد ... قلت نعم وان نفيته قلت لا وتقع ... وألم يقم زيد ان لم يقم زيد فان أثبت ... قلت بلى وتقع لا وان نفيته قلت نعم لكن ان كان الاستفهام تقريريا وأمن اللبس جاز لك أن تثبت بنعم كما مر فعلم أن بلى لا تأتي الا بعد نفي وأن لا لا تأتي الا بعد ايجاب وأن نعم تأتي بعدهما فافهم ... (قوله لكونهما) أي الحروف غير حروف الجواب (قوله ويعاد هو) أي ما اتصل بالمؤكد مع الكاف وكذا الضمير ان في قوله أو ضميره ان كان ظاهرا (قوله وهو الاولى) لانه الاصل وأما الاول ففيه وضع الظاهر موضع المضمر قيل من الثاني ففي رحمة الله هم فيها خالدون في الثانية توكيد للاولى وأعيد مع الثانية ضمير رحمة ولعله مبني على أن هم مبتدأ ثان وخالدون خبره وفي رحمة الله متعلق بخالدون أما على أن في رحمة الله خبر عما قبله وهم فيها خالدون جملة مستأنفة فليست الآية مما نحن فيه قال في المغني ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور لان الضمير لا يؤكد الظاهر لان الظاهر أقوى ولا يكون المجرور بدلا من المجرور باعادة الجار لان العرب لم تبدل مضمرا من مظهر اهـ لكن ذكر في غير هذا الموضع آخر ان النحويين أجازوا ابدال المضمر من المظهر (قوله ولا بد من الفصل بين الطرفين) هذا يقوم مقام اعادة ما اتصل به وعبارة السيوطي أو حرف غير جوابي لم يعد اختيارا

تعاطف نحو كلا سيعلمون الآية ونحو أولى لك فأولى ونحو وما أدراك ما يوم الدين الآية ويأتي بدونه نحو قوله عليه الصلاة والسلام والله لأغزون قريشا ثلاث مرات وحذف التركيب عند ابهام تعدده نحو ضربت زيدا ضربت زيدا ولو قيل ثم ضربت زيدا لتوهم ان الضرب تكرر منك مرتين تراخت احداهما عن الاخرى والغرض انه لم يقع منك الا مرة واحدة ه (ولا تعد لفظ ضمير متصل الا مع اللفظ الذي به وصل) فتقول قمت قمت وعجبت منك منك لان عادته مجردا تخرجه عن الاتصال (كذا الحروف غير ما تحصلا به جواب كنعم وكبلى) وأجل وجير واي ولا لكونهما كالحروف ... ما يعاد مع المؤكد ما اتصل بالمؤكد ان كان مضمرا نحو أيعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون ويعاد هو أو ضميره ان كان ظاهرا نحو ان زيدا ان زيدا فاضل أو ان زيدا انه فاضل وهو الاولى ولا بد من الفصل بين الحرفين كما رأيت وشذ اتصالهما كقوله

ان ان الكريم يحلم ما لم * يرين من أجاره قد ضيما وأسهل منه قوله حتى تراها وكأن وكأن * أعناقها مشددات بقرن وقوله * ليت شعري هل ثم هل آتينهم * وقوله * لا يسلك الامري تأسافا * ما من حمام أحد معتصما للفصل في الأولين بالعاطف وفي الثالث بالوقف وأشد منه قوله (١٠) فلا والله لا يلفى لما بي * ولا للما بهم أبدا دواء لكون الحرف المؤكد وهو اللام موضوعا على حرف واحد وأسهل من هذا قوله * فأصبحن لا يسألنه عن بما به * لأن المؤكد على حرفين ولا حذف في اللفظ أما الحروف الجوابية فيجوز أن تؤكد بإعادة اللفظ من غير اتصالها بشيء لأنها لقوة الاستغناء بها عن ذكر ما بعدها كالمستقل بالدلالة على معناه فتقول نعم نعم وبلى بلى ولا لا ومنه قوله * لا لا أبوح بحب بثنة إنها * أخذت علي مواثقا وعهودا (وضمير الرفع الذي قد انفصل * أكد به كل ضمير اتصل) نحو قمت أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت وزيد جاء هو ورأيتني أنا * تنبيه * إذا أتبعت المتصل المنصوب بمنفصل منصوب نحو رأيتك إياك فمذهب البصريين أنه بدل ومذهب الكوفيين أنه توكيد قال المصنف وقولهم عندي أصح لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو فعلت أنت والمرفوع تأكيد بإجماع * خاتمة * في مسائل منثورة * الأولى لا يحذف المؤكد ويقام المؤكد مقامه على الأصح وأجاز الخليل نحو مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما وتقديره هما صاحباي أنفسهما * الثانية لا يفصل بين المؤكد والمؤكد بإما على الأصح وأجازه الفراء مررت بالقوم إما أجمعين وإما بعضهم * الثالثة لا يلي العامل شيء من ألفاظ التوكيد وهو على حاله في التوكيد إلا جميعا وعامة مطلقا فتقول القوم قام جميعهم وعامتهم ورأيت جميعهم وعامتهم ومررت بجميعهم وعامتهم إلا كلا وكلا وكلتا مع الابتداء بكثرة ومع غيره بقلة فالأول نحو والقوم كلهم قائم

الاسم مدخل عليه أو مفصولا (قوله يحلم) بضم اللام في المضارع وكذا الماضي (قوله حتى تراها) أي المطي والقرن حبل يقرن به البعيران (قوله تأسفا) أي اقتداء بمن قبلك من الصابرين (قوله للفصل في الأولين بالعاطف) قال شيخنا والبعض فيه نظر بالنسبة للأول من الأولين أعني قوله وكأن وكأن لأن مجموع وكأن الثانية تأكيد لمجموع وكأن الأولى فالواو من جملة المؤكد فلم يفصل بين المؤكد والمؤكد بعاطف اهـ ولا يخفى أن ما ذكراه مبني على تعين جواز أن يكون المؤكد كأن فقط والواو عاطفة فاصلة بينه وبين توكيده كما صرح به الشارح لكن يرد على هذا أن العاطف الذي يفصل به هو ثم وكذا الفاء على قول الرضي لا الواو إلا أن يحمل التقييد بثم والفاء للفصل بالعاطف [illegible] (قوله وأشد منه) أي من قوله إن إن الكريم إلخ (قوله لا يلفى) أي لا يوجد (قوله وأسهل من هذا) أي من قوله ولا للما بهم إلخ (قوله لأن المؤكد) بفتح الكاف على حرفين أي وبعد عن قوله للما بهم وقرب نوع قرب له قوله إن إن الكريم من توكيد غير بالباء لأن الباء بمعنى عن تدل سألت به وسألت عنه ومن قوله فاسأل به خبيرا فهو توكيد بالمرادف (قوله فيجوز أن تؤكد) [illegible] قوله من غير اتصالها بشيء كما يؤكد غيرها (قوله بثنة) بفتح الموحدة وسكون المثلثة بعدها نون اسم محبوبته (قوله أكد به كل ضمير اتصل) لكن على وجه الاستعارة في توكيد ضمير النصب والجر إذ التوكيد في الكل لفظي بالمرادف وسكت المصنف عن توكيد المنفصل المرفوع أو المنصوب بمنفصل مرفوع وينبغي أن لا يتوقف في جواز الأول ومقتضى منع الثاني أنه لا يجوز إياك أنت أكرمت وما أكرمت إلا إياك أنت وفي الهمع أن أنت من نحو إنك أنت السميع العليم يصح كونه فصلا وتوكيدا ومبتدأ والأول أرجح فالثاني (قوله والمرفوع تأكيد بإجماع) أي يجوز أن يكون توكيدا بالإجماع كما يجوز أن يكون بدلا فالإجماع إنما هو على جواز التوكيد (قوله لا يحذف المؤكد) أي لأن الغرض من التوكيد التقوية والحذف ينافيه وتقدمه [illegible] (قوله وتقديره إلخ) ويجوز نصب أنفسهما بتقدير أعني أنفسهما (قوله بإما) أما الفصل بغيرها فجائز كقوله تعالى ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن (قوله إما أجمعين وإما بعضهم) فيه خلط التمثيل قوله إما أجمعين لأنه التوكيد المفصول بينه وبين المؤكد بإما لا قوله وإما بعضهم ولا يلزم من عطفه على أجمعين أن يكون تأكيدا إذ المعنى لم يختص القوم كلهم بل بعضهم أو لا بعضهم حتى يرد أنه ليس من ألفاظ التوكيد فسقط ما نقله البعض عن الدماميني وأقره من الإشكال (قوله وهو على حاله في التوكيد) أي من إفادة التقوية ورفع الاحتمال واحترز بذلك عن نحو طابت نفس زيد وفقأت عين عمرو فإن المراد بالنفس الروح وبالعين الباصرة فليسا على حالهما في التوكيد ويرد عليه نحو جاءني نفس زيد وعين عمرو أي ذاتهما وفي السهل [illegible] على نفسه الرحمة أي ذاته (قوله مطلقا) أي مع الابتداء وغيره (قوله جميعهم وعامتهم) الواو بمعنى أو لأنه لا يجمع بين لفظي توكيد بعطف لما مر (قوله مع الابتداء بكثرة) لأن الابتداء عامل معنوي فلا يعتد بمعموله وهو المبتدأ من التأكيد وفي إيلاء التوكيد العامل في هذه الحالة باعتبار أن الابتداء سابق في التقدير على لفظ التوكيد الواقع مبتدأ لأن رتبة العامل التقديم على المعمول (قوله فالأول) أي ولي لفظ التوكيد وهو مبتدأ العامل (قوله نحو والقوم كلهم قائم) القوم مبتدأ أول وكلهم مبتدأ

ثان وقائم خبر المبتدا الثاني وهو وخبره خبر الاول والمثال يكفي فيه الاحتمال فلا يقال يحتمل أن كلهم تأكيد للقوم لا مبتدأ (قوله عيد) أي يضطرب والضمير فيه وفي علله وفيه للماء البئر وفي نسخ عنها فيكون راجعا الى البئر وقوله فيصدر أي يذهب عنه كلها أي كل من الجماعة أصحاب الدلاء وهو ناهل أي ريان (قوله لا كلا) أي حملا على الكثير لانه اذا جعل اسم كان ضمير الشان كان كلا مبتدأ مخبرا عنه بقوله على طاعة الرحمن والجملة خبر كان واذا جعل كلا اسما لكان كان اتباعها الاهالي ماثبت لها بقلة (قوله يلزم تابعية كل) أي ولا يجوز قطعها وان كانت التي بمعنى كامل نعتا والنعت يجوز قطعه وكأن وجه ذلك أن أصلها التوكيد وهو لا يقطع (قوله بمعنى كامل) فيه أنها لو كانت بمعنى كامل لكان معنى قولنا جاء الرجل كل الرجل جاء الرجل كامل الرجل وفيه ما فيه ويدفع بحمل المضاف اليه على الاستغراق (قوله الى مثل منعوته) أي لفظا ومعنى كذا قالوا ومقتضى اشتراط ذلك الاستغناء في أي الوصفية والحالية بالاضافة الى مثل الموصوف معنى فقط أن يكون هنا كذلك الا أن يفرق فتدبر وقوله مطلقا أي سواء تبع معرفة أو نكرة كما يرشد اليه تمثيله (قوله اعتبار المعنى) أي معنى كل ومعناها بحسب ما تضاف اليه فيجب مطابقة الخبر لنكرة المضاف اليها كما (قوله في خبر كل) قيد بالخبر لان ما فيه الضمير وليس خبرا ان كان من جملة كل لزم اعتبار المعنى وان كان من جملة أخرى لم يلزم اعتبار المعنى ومن هنا يعلم توجيه عدم المطابقة في قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون مع أن جعل لا يسمعون صفة أو حالا فاسد المعنى أيضا اذ لا معنى للحفظ من شياطين لا يسمعون ووجب ان هشام الجمع في الكل المجموعي نحو أعطاني الرجال مائة ونفى اذا كان حصول المعنى من المجموع لا من كل واحد أفاده الدماميني وجمع الامرين قوله تعالى ووفيت كل نفس ما عملت وهو أعلم بما يفعلون فأفرد أولا ورجع ثانيا لان كل نفس على انفرادها دون مفهوم الخبر تفصيل (قوله فرحون) فيه الشاهد لانه الخبر (قوله ولا يلزم مضافا الى معرفة) بل يجوز رعاية لفظ كل في الافراد والتذكير ومعناها في غيرهما ما رجحه المصنف في تسهيله وذهب ابن هشام الى أنه يجب في خبرها رعاية لفظها اذا أضيفت الى معرفة نحو وكلهم آتيه كلا أو الذى كان محسوسا لا هذا كله اذا ذكر المضاف اليه فان حذف فالذى حققه ابن هشام أنه ان كان المقدر مفردا نكرة وجب الافراد كما لو صرح به وان كان جمعا معرفا وجب الجمع وان كانت المعرفة لو صرح بها لم يجب الجمع تنبيها على حال المحذوف فيه فالاول نحو قل كل يعمل على شاكلته أي كل أحد والثاني نحو وكل كانوا ظالمين أي كلهم اهـ دماميني باختصار

﴿العطف﴾

هو لغة الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه وسمي هذا التابع عطف البيان لان المتكلم رجع الى الاول فأوضحه به (قوله شبه الصفة) أي في الايضاح والتخصيص وغيرهما او قد يأتي للمدح على ما في الكشاف أن البيت الحرام عطف بيان للكعبة على جهة المدح لا على جهة التوضيح وللتأكيد على ما ذهب اليه بعضهم في يا نصر نصر نصر الكن في الهمع عن المصنف أن الاولى جعله توكيدا لفظيا قال لان حق عطف البيان أن يكون للاول به زيادة بيان وبمجرد تكرير اللفظ لا يحصل به ذلك (قوله حقيقة القصد الخ) أي الاصل فيه ذلك فلا يرد عطف البيان الذي للمدح ونحوه (قوله لاخراج النعت) اعترضه شيخنا بان النعت كما في التصريح خرج بقوله شبه الصفة لان شبه الشيء غيره وعلى هذا يكون قوله حقيقة الخ لبيان الفرق بين النعت وعطف البيان لا للاخراج (قوله من حيث انه يكشف الخ) وكذا يفارقه من حيث انه لا يكون الا جامدا والنعت لا يكون الا مشتقا أو مؤولا به على ما مر (قوله فأولينه الخ) تفريع على قوله شبه الصفة وفي نفسي من عبارته شيء لانه ان جعل قوله أولا من وفاق الاول بيانا لما تقدم عليه استغنى عن قوله ثانيا من وفاق الاول وان جعل قوله ثانيا

والرجلان كلاهما قائم والمرأتان كلتاهما قائمة والثاني كقوله
* يميد اذا والت عليه دلاؤهم * فيصدر عنه كلها وهو ناهل *
وقولهم كليهما وتمرا أي أعطني كليهما وأما قوله
* فلما تبينا الهدى كان كلنا * على طاعة الرحمن والحق والتقى *
فاسم كان ضمير الشان لا كلنا * الرابعة يلزم تابعية كل بمعنى كامل واضافته الى مثل متبوعه مطلقا نعتا لا توكيدا نحو رأيت الرجل كل الرجل وأكلت شاة كل شاة * الخامسة يلزم اعتبار المعنى في خبر كل مضافا الى نكرة نحو كل نفس ذائقة الموت كل حزب بما لديهم فرحون ولا يلزم مضافا الى معرفة فتقول كلهم ذاهب وذاهبون والله أعلم

﴿العطف﴾

(العطف اما ذو بيان أو نسق والغرض الآن بيان ما سبق) وهو عطف البيان (فذو البيان تابع شبه الصفة حقيقة القصد به منكشفة) فتابع جنس يشمل جميع التوابع وشبه الصفة مخرج لعطف النسق والبدل والتوكيد وحقيقة القصد الى آخره لاخراج النعت أي انه فارق النعت من حيث انه يكشف المتبوع بنفسه لا بمعنى في المتبوع ولا في سببه (فأولينه من وفاق الاول) وهو المتبوع (ما من وفاق الاول

النعت ولي) وذلك أربعة من عشرة أوجه الاعراب الثلاثة والافراد والتذكير والتنكير وفروعهن وأما قول الزمخشري ان مقام ابراهيم عطف بيان على آيات بينات فمخالف لاجماعهم وقوله وقول الجرجاني يشترط كونه أوضح من متبوعه فمخالف لقول سيبويه في يا هذا ذا الجمة ان ذا الجمة عطف بيان مع ان الاشارة أوضح من المضاف الى ذي الاداة واذا كان له مع متبوعه ما للنعت مع منعوته (فقد يكونان منكرين * كما يكونان معرفين) لان النكرة تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة التوضيح به ولست نونا جمه هذا مذهب الكوفيين والفارسي وابن جني والزمخشري وابن عصفور وجوزوا ان يكون منه أو كفارة طعام مساكين فيمن نون كفارة ونحو من ماء صديد وذهب غير هؤلاء الى المنع وأوجبوا فيما سبق البدلية ويخصون عطف البيان بالمعارف قال ابن عصفور واليه ذهب أكثر النحويين وزعم الشلوبين أنه مذهب البصريين قال الناظم ولم أجد هذا النقل من غير جهته وقال الشارح ليس قول من منع بشئ وقيل يختص عطف البيان بالعلم اسما أو كنية أو لقبا (وصالحا لبدلية يرى * في غير) ما يمتنع فيه احلاله محل الاول كما في (نحو يا غلام يعمرا) وقوله * أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا * (ونحو بشر تابع البكري) في قوله * أنا ابن التارك البكري بشر * عليه الطير ترقبه وقوعا * فبشر عطف بيان من البكري عامل (وليس أن يبدل) منه (بالمرضي) لامتناع أنا الضارب زيد نعم الفراء يجيزه فيجيز الابدال (تنبيه) يتعين أيضا العطف ويمتنع الابدال في نحو هند ضربت زيد أخاها وزيد جاء الرجل أخوه لان البدل في التقدير

بيانا لما استغنى عن قوله أولا فعلى كل حال في كلامه تكرار (قوله النعت) أي الحقيقي لانه يجب في البيان أن يكون كالمبين في الافراد والتذكير وفروعهما كالنعت الحقيقي بخلاف النعت السببي كما مر (قوله فمخالف لاجماعهم) أي على وجوب مطابقة البيان والمبين تعريفا وتنكيرا وافرادا وغيره وتذكيرا وغيره ومقام مخالف لآيات من وجوه ثلاثة كما لا يخفى وسننقل عن الرضي تجويز تخالفهما ولا يجوز أن يكون بدلا لتصريحهم بان المبدل منه اذا تعدد وكان البدل غير واف بالعدة تعين القطع فخرج عن البدلية فالوجه أنه مبتدأ حذف خبره أي منها مقام ابراهيم (قوله أوضح من متبوعه) أي أعرف وانما أوجبا أوضحية البيان من المبين ولم يوجب أحد أوضحية النعت من المنعوت لان قصد الايضاح من عطف البيان أقوى من قصده من النعت لان البيان يوضح المبين بيان حقيقة فهو كالتعريف بخلاف النعت (قوله ذا الجمة) بضم الجيم الشعر الواصل الى المنكب (قوله ان ذا الجمة عطف بيان) لم يجعله نعتا لما مر أن نعت اسم الاشارة لا يكون الا محلى بأل (قوله واذا كان له الخ) أشار به الى أن قوله فقد يكونان الخ مفرع على قوله فأولينه الخ لا على قوله شبه الصفة حتى يرد اعتراض ابن هشام بأن الواجب الواو لتعذر هذه المسألة على ما قبلها المفرع على قوله شبه الصفة فتأمل (قوله وقد يكونان الخ) أتى به مع علمه مما قبله ردا على المخالف (قوله فيما سبق) أي من المثال والآيتين وقوله البدلية أي بدل كل من كل (قوله ويخصون عطف البيان بالمعارف) احتجوا بأن البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ورد بأن بعض النكرات أخص من بعض والاخص يبين الاعم (قوله وصالحا لبدلية يرى) أشار بتعبيره بالصلاحية الى ما صرح به في التسهيل من أن عطف البيان أولى من البدل في غير المستثنيات لان الاصل في المتبوع أن لا يكون في نية الطرح وأن لا يكون التابع كأنه من جملة أخرى ومال الدماميني الى أولوية الابدال معللا بما لا ينهض فانظره في حاشية شيخنا وبقي قسم لا يؤخذ من كلامه وهو تعين الابدال نحو يا عبد الله كرز بالضم فالاقسام ثلاثة تعين الابدال وتعين البيان ورجحان أحدهما وهو البيان عند غير الدماميني والابدال عنده وأما تساويهما فمنتف وجعل البعض الاقسام أربعة لعله باعتبار القولين في رجحان أحدهما وفيه من التساهل ما لا يخفى ثم جواز الامرين على مقصدين فان قصدت بالحكم الاول وجعلت الثاني بيانا له فهو عطف بيان وان قصدت بالحكم الثاني وجعلت الاول كالتوطئة له فهو بدل (قوله يعمرا) بضم الميم وفتحها علم منقول من المضارع منصوب عطف بيان على محل غلام (قوله عبد شمس ونوفلا) فيمتنع كون عبد شمس بدلا من أخوينا لا لذاته بل لعدم صحة ذلك في المعطوف (قوله ونحو بشر تابع البكري) أي من كل تركيب عطف فيه اسم خال من أل على معرف بها مضاف اليه وصف محلى بها (قوله عليه الطير) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر والجملة حال من البكري وترقبه حال من المستتر في عليه وقول البعض تبعا للعيني عليه متعلق بوقوعا يلزم عليه تقديم معمول معمول الخبر الفعلي على المبتدأ والذي رجحوا جوازه تقديم معمول الخبر الفعلي لا تقديم معمول معموله ووقوعا مفعول له حذف متعلقه أي ترقبه لاجل وقوعها عليه (قوله وليس أن يبدل بالمرضي) راجع للصورة الثانية كما يشير اليه تعليل الشارح وصرح به مع علمه مما قبله ردا على الفراء المجوز للابدال (قوله لامتناع أنا الضارب زيد) لما مر من قوله ووصل أل بذا المضاف الخ (قوله يتعين أيضا العطف الخ) يعني أن في كلام الناظم قصورا لانه لم يستوف الصور التي لا يصلح فيها البيان للبدلية (قوله في نحو هند الخ) أي من كل تركيب أورث فيه البدلية الاختلال لكون البدل على تقدير

عامل آخر وإن صح حلوله محل المبدل منه ومن ثم تعين البيان لامتناع حلول الثاني محل الأول
نحو يا أيها الرجل غلام زيد وكلا أخويك زيد وعمرو وعبدي ويا زيد الحارث ويا زيد هذا إذ يلزم على
البدلية اتباع أي في النداء بغير ذي أل وإضافة كلا إلى اثنين متفرقين وإدخال يا على ذي أل واسم
الإشارة بدون وصف واستثناء هذه الصور وصورتي المتن مبني على أن البدل لا بد أن يصلح لحلوله
محل الأول وطرق ذلك ابن هشام مع جزمه في المغني بأنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في
الأوائل وقد يجوز رواني أنك أنت زيد كون أنت توكيدا وكونه بدلا مع أنه لا يجوز رأيت أنت وفي
المستوفي أولى ما يقال في نعم الرجل زيد أن زيد بدل من الرجل ولا يلزم أن يجوز نعم زيد ذكره
الدماميني ومن ثم يتخلف ذلك فتدبر هذا حسن لها وأكثر الأربعة حرره بها (قوله من جملة أخرى)
أي بناء على الصحيح أن البدل على نية تكرار العامل (قوله يفارق عطف البيان البدل) قال الرضي
أنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وعطف البيان بل ما أرى عطف البيان إلا
البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فإنه ساق كلام سيبويه ثم قال وقالوا إن الفرق بينهما أن البدل هو
المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فإنه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود
هو الأول والجواب أنا لا نسلم أن المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الأبدال إلا
الغلط فإن كون الثاني فيه هو المقصود دون الأول ظاهر وإنما قلنا ذلك لأن الأول في الأبدال
الثلاثة منسوب إليه في الظاهر ولا بد أن يكون في ذكره فائدة صونا للكلام الفصيح عن اللغو وهي في بدل
الكل كون الأول أشهر والثاني مشتملا على صفة نحو بزيد رجل صالح أو العكس نحو برجل صالح زيد
والعالم زيد أو مجرد الإبهام ثم التفسير نحو برجل زيد وفي بدل البعض وبدل الاشتمال الإجمال فادعاء
كون الأول غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا إليه في الظاهر اشتماله على فائدة يصح أن ينسب
إليه لأجلها دعوى خلاف الظاهر فما كان من بدل الكل لا يصاحب الأول يسمى بعطف البيان وربما
فرقوا بأن البدل على تكرير العامل فإن سلم فيه تكرر العامل فهو ظاهر المسلم في غيره وإن سلم فما
أن يدعيه فيما سموه عطف البيان وفرقهم بجواز اختلاف البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف
البيان والمبين لا يمنعه لتجويز التخالف في البيان والمبين أيضا اهـ باختصار (قوله في ثمان مسائل)
زيد ثلاث أخرى كون المتبوع في البدل في نية الطرح قيل بناء على قول الزمخشري في المفصل مرادهم
بكون البدل في نية طرح الأول أنه مستقل بنفسه لا متمم له كالتأكيد والصفة والبيان لا
إهدار الأول ألا ترى أنك لو أهدرت الأول في نحو زيد رأيت غلامه رجلا صالحا لم يستقم كلاما اهـ
بخلافه في البيان وكون حذفه في البدل جائزا عند بعضهم وخرج عليه المصنف كالأخفش قوله تعالى
ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب بجعل الكذب بدلا من الضمير المحذوف أي تصفه بخلافه في
البيان وكون البدل يجوز قطعه كما سيأتي بخلاف البيان إلا على قول (قوله نظير النعت في المشتق)
أي وكما أن الضمير لا ينعت ولا ينعت به كذلك لا يعطف عطف بيان ولا يعطف عليه (قوله بيان
للهاء) ومنع هو كونه بدلا من الهاء لأن المبدل منه في نية الطرح فيبقى الموصول بلا عائد ورد
في المغني بأنه لا أثر لتقدير عدم العائد مع وجوده حسا قال ولو لزم إعطاء نية الطرح حكم المطروح
لزم إعطاء منوي التأخير حكم المؤخر فكان يمتنع ضرب زيدا غلامه ويرد ذلك قوله تعالى وإذ ابتلى
إبراهيم ربه والإجماع اهـ ويجوز كونه بيانا لما أمرتني به أو بدلا منه بتأويل قلت بأمرت إذ
القول الحقيقي لا يعمل في العادة وأن على الجميع مصدرية وجوز الزمخشري كونها مفسرة
بتأويل قلت بأمرت واستحسنه في المغني وعلى هذا فشرطهم في المفسرة أن لا يكون في الجملة
قبلها حروف القول أي باقيا على حقيقته واستشكل كونها مفسرة بأن الله لا يقول ربي وربكم
وأجيب باحتمال أن يكون مقول الله الذي أمر بقوله عيسى اعبدوا الله وما بعده من مقول عيسى

من جملة أخرى فيفوت الربط من الأولى بخلاف العطف (حقه) يفارق عطف البيان البدل في ثمان مسائل الأولى أن العاطف لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتق وأما قول الزمخشري إن أن اعبدوا الله بيان لهاء أمرتني به

(قوله دعوى الخ) إن سلم أن الثاني في البدل مقصود أيضا فالفرق حينئذ على قولهم دون متبوعه أي ليس مقصودا بالذات وإن منع اتجه عدم الإبدال لكنه خلاف إجماعهم وإن جعل الاثنين مقصودين في العطف والبدل منع على أن هذا منوط بالأئمة (قوله لا يمنعه) قدح في الاصطلاح

ووجه مطابقته قوله على هذا تأملها بالمسيح عيسى بن مريم رسول الله وأن يكون مقول الله اعبدوا
الله ربي وربكم فعبر عيسى حين حاكاه عن نفسه بالتكلم وعنهم بالخطاب (قوله فمردود) أي بما
قدم من كونه بلفظ المتبوع في المشتق فيصلح بدلا وحينئذ فيتعين المحذوف وان نصر الدماميني للزمخشري
ورجح جواز كونه عطف بيان قال ولا يلزم من كون شيء بلفظ آخر أن يعطى سائر أحكامه ألا ترى أن
المنادى المفرد المعين يعرب بعد ... العاطف ولذلك ... والضمير مطلقا لا ينعت على المشهور ومع ذلك
لا يمتنع نعت المنادى ... الجمهور اهـ مع أن الكسائي جوز نعت الضمير (قوله أنه لا يكون جملة)
استشكل بما ذكره أهل المعاني في الفصل من أن جملة قال يا آدم عطف بيان على فوسوس
إليه الشيطان وكما استشكل على هذا استشكل على قوله أنه لا يكون تابعا لجملة (قوله شرطه الذي ستعرفه
في موضعه) هو كون الثاني معه زيادة بيان كما في قراءة يعقوب وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى إلى
كتابها بنصب كل الثانية وإنه هذا الفصل ... (قوله هكذا قال الناظم وابنه) أي بعد
لأن الظاهر ... واحد وأن الشيء لا يبين بنفسه (قوله وفيه نظر) وجهه أن كلا من البدل وعطف
البيان ... وإن كان ... في البدل غير مقصود ... ولكونه على تقدير العامل
وفي عطف البيان مقصود ... ولا يلزم من كون عطف البيان بلفظ المتبوع إذا
كان فيه زيادة كالبدل (قوله مما يدل على هذين) ... على ... نحو ...
... بشر ... عمرو ... البكري بشر وعلى ... نحو ... أخاها وأخوه
في هذه ... أخاها ... فالرجل أخوه وبهذا تعرف ما في كلام ... من القصور

﴿عطف النسق﴾

هذا معنى العطف أما لغة ... اسم مصدر ... اسم المفعول قال ... الكلام
... والمصدر بالسكون اهـ ... هذا العطف الواقع في الكلام
... على بعض ... أن ... النسق ... الطريقة
ولا ... أي عطف اللفظ ... على ... الأول ... ثلاثة أقسام
... العطف على اللفظ وهو الأصل شرطه إمكان توجه العامل فلا يجوز في ما جاءني من امرأة
... لأن من ... فلا تعمل في معرفة ... العطف على المحل وشرطه إمكان ظهور المحل
في الفصيح ... يجوز ... زيدا وعمرا ... وكون المحل ... ولا ... هذا
... زيدا ... العامل ... على ...
... يجوز ان زيدا وعمرو ... العطف على اللفظ وعلى المحل معا وما يرد
... على اللفظ ... في العطف على المحل اعتبار
الا ... الثالث العطف
على التوهم وشرطه صحة دخول العامل المتوهم ... للحسن ولهذا أحسن ...
... ولا ... ولا ... الفرق بين القسمين الأخيرين أن العامل
في العطف على المحل موجود دون أثره والعامل في العطف على التوهم مفقود دون أثره (قوله تال
بحرف متبع عطف النسق) قال ... أي معطوف النسق ... مع حرف متبع اهـ فأشار إلى أمور
... (قوله حرف) ولو قدرا لأن حذف العاطف جائز ... المصنف نظما ونثرا وإن لم يكن
المقام مقام ... (قوله متبع) أي موضوع للاتباع وهو تشريك الثاني
مع الأول في عامله ... (قوله يخرج ما عدا عطف النسق منها) أي وما عدا عطف البيان المسبوق
بأي التفسيرية بدليل كلامه بعد ... التوكيد المسبوق بالعاطف نحو كلا سيعلمون ثم كلا
سيعلمون لأن هذا ... أي يحصل للاتباع نعم إن جعلت الباء في قوله بحرف

فمردود ● الثانية أن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره كما مر ● الثالثة أنه لا يكون جملة بخلاف البدل فإنه يكون فيه ذلك كما سبق ● الرابعة أنه لا يكون تابعا لجملة بخلاف البدل ● الخامسة أنه لا يكون فعلا تابعا لفعل بخلاف البدل ● السادسة أنه لا يكون لفظ الأول بخلاف البدل فإنه يجوز فيه ذلك بشرطه الذي ستعرفه في موضعه هكذا قال الناظم وابنه وفيه نظر ● السابعة أنه ليس في نية إحلاله محل الأول بخلاف البدل ● الثامنة أنه ليس في التقدير من جملة أخرى بخلاف البدل ولهذا مزيد بيان يأتي في باب البدل إن شاء الله تعالى والله أعلم

﴿عطف النسق﴾

(تال بحرف متبع عطف النسق) فتال أي تابع جنس يشمل جميع التوابع وبحرف يخرج ما عدا عطف النسق منها ومتبع يخرج نحو مررت بغضنفر أي أسد فإن أسدا تابع بحرف وليس معطوفا عطف نسق

بل بيان لأن أي ليست بحرف متبع على الصحيح بل حرف تفسير وخلص التعريف للعطف بالحروف الآتي ذكرها (كاخصص بود وثناء من صدق) فثناء تابع لود بالواو وهي حرف متبع (فالعطف مطلقا بواو) و(ثم) و(فا) و(حتى) و(أم) و(أو) فهذه الستة تشرك بين التابع والمتبوع لفظا ومعنى وهذا معنى قوله مطلقا (كفيك صدق ووفا) وهذا ظاهر في الأربعة الأول وأما أم وأو فقال المصنف أكثر النحويين على أنهما يشركان في اللفظ لا في المعنى والصحيح أنهما يشركان لفظا ومعنى ما لم يقتضيا إضرابا لأن القائل أزيد في الدار أم عمرو عالم بأن الذي في الدار أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه والذي بعد أم مساو للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه وحصول المساواة إنما هو بأم وكذلك أو مشركة لما قبلها وما بعدها فيما يجاء بها لأجله من شك أو غيره أما إذا اقتضيا إضرابا فإنهما يشركان في اللفظ فقط وإنما لم ينبه عليه لأنه قليل (وأتبعت لفظا فحسب) أي فقط بقية حروف العطف وهي (بل ولا) و(لكن كلم يبد امرؤ لكن طلا) وقام زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو والطلا الولد من ذوات الظلف (تنبيه) اختلف في ثلاثة أحرف مما ذكره هنا وهي حتى وأم ولكن أما حتى فمذهب الكوفيين أنها ليست بحرف عطف وإنما يعربون ما بعدها بإضمار وأما أم فذكر النحاس فيها خلافا وأن أبا عبيدة ذهب إلى أنها بمعنى الهمزة فإذا قلت أقائم زيد أم عمرو فالمعنى أعمرو قائم فتصير على مذهبه استفهامية وأما لكن فذهب أكثر النحويين إلى أنها من حروف العطف ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال أحدها أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي وأكثر النحويين والثاني أنها عاطفة

...بيه خرج جميع ذلك بقوله بحرف لأن تبعية البيان المسبوق بأي التفسيرية والتوكيد المسبوق بالعاطف ليست بسبب الحرف لثبوت التبعية لهما مع حذف أي والعاطف لكن الشارح لم يجر على هذا الوجه (قوله بل بيان) أي عطف بيان وليس لنا عطف بيان بحرف إلا هذا (قوله ليست بحرف متبع) لصحة حذفها لفظا وتقديرا والعاطف ليس كذلك ورده الدماميني بأن العاطف قد يحذف لفظا وتقديرا إذ صح الكلام بدونه كما في الأخبار المتعاطفة والصفات المتعاطفة وكما في أشكو إليك بثي وحزني إذ يصح حذف الواو ويصير الثاني توكيدا (قوله على الصحيح) وقال الكوفيون إنها عاطفة (قوله بل حرف تفسير) وقد ترد زائدة بين المبتدأ والخبر تأكيدا للاتحاد وزيادة في البيان كما قاله السيد الجرجاني مثال ذلك قول صاحب المغني وقالوا التقدير في قوله تعالى أفمن يتقي بوجهه سوء العذاب يوم القيامة أي كمن ينعم في الجنة اهـ مراده أي بين المبتدأ وهو المقدر بعد فمن المقدر والخبر وهو كمن ينعم في الجنة وتكلف الدماميني حملها تفسيرية على غير المقدر بجعل ما بعدها ثابت وهذا يدل على أن ثم مقدرا فسره بقوله أي كمن ينعم في الجنة واحرص على هذه الفائدة تنفعك في مواطن عديدة (قوله مطلقا) حال من الضمير في الخبر أي استقر له كونه عاطفا عن التقييد باللفظ وفيه تقديم الحال على عاملها الظرفي وهو جائز عند الأخفش والمصنف ويجوز كونه حالا من العطف على مذهب سيبويه (قوله لفظا ومعنى) الحاصل أن حروف العطف المذكورة تسعة وهي ثلاثة أقسام ما يشرك في اللفظ فقط دائما وهي ثلاثة بل ولكن ولا لاختلاف المتعاطفين فيها بالإثبات والنفي إذ ما قبل بل ولكن منفي وما بعدهما مثبت ولا بالعكس وما يشرك لفظا ومعنى دائما وهو أربعة الواو والفاء وثم وحتى وما يشرك لفظا فقط تارة ولفظا ومعنى تارة أخرى وهو أم وأو فإن قلت الواو في عطف الجوار تشرك لفظا فقط قلت هي مشركة في المعنى أيضا ولأن العطف في مثل وأرجلكم بالخفض إنما هو على الوجوه ولكن نابت في الحركة بيد من مستحقه والإعراب مقدر لاشتغال المحل بحركة المناسبة أفاده ابن هشام (قوله كفيك صدق ووفا) لا حاجة إليه بعد قوله كاخصص الخ (قوله والصحيح أنهما يشركان الخ) الخلاف لفظي لأن القائل بعدم تشريكهما في المعنى أراد بالمعنى معنى العامل لأن الاستقرار في الدار مثلا إنما هو ثابت لأحد المتعاطفين لا بعينه فقط لا لهما معا والقائل بتشريكهما في المعنى أراد بالمعنى ما يفيده أم من احتمال كل من المتعاطفين الثبوت استقراره في الدار وانتفائه عنه وصلاحيته كل منهما له أفاده الشاطبي (قوله ما لم يقتضيا إضرابا) أي فإنهما حينئذ يشركان في اللفظ فقط كما سيأتي (قوله لأنه قليل) أي ولأن إطلاقه مقيد بما يأتي في كلامه فلا اعتراض (قوله والطلا) أي بفتح الطاء مقصورا وأما الطلاء بالكسر ممدودا فالخمر وأما المضموم فممدود الدم ومقصوره الأعناق أو أصولها جمع طلية أو طلاة كذا في القاموس (قوله الولد من ذوات الظلف) وقيل ولد بقر الوحش فقط (قوله مما ذكره) أي قيد به لوقوع الخلاف في أحرف غير هذه الثلاثة لم يذكرها وهي إما بالكسر وأي وإلا وأين وكيف وهلا وليس (قوله ليست بحرف عطف) أي بل حرف ابتداء (قوله وإنما يعربون ما بعدها بإضمار) أي بإضمار عامل في نحو جاء القوم حتى أبوك ورأيتهم حتى أباك ومررت بهم حتى أبيك فيضمرون جاء ورأيت والباء ويجعلون حتى ابتدائية (قوله فالمعنى أعمرو قائم) أي فيكون ما بعدها في مثل هذا التركيب مبتدأ محذوف الخبر وفي النصب والجر يقدر المناسب (قوله فذهب أكثر النحويين الخ) فرض في المعنى

ولا تستعمل الا بالواو والواو مع ذلك زائدة وصححه ابن عصفور وقال وعليه ينبغي أن يحمل مذهب سيبويه والاخفش لانهما قالا انها عاطفة ولما مثلا للعطف بها مثلاه بالواو والثالث ان العطف بها وأنت مخير في الاتيان بالواو وهو مذهب ابن كيسان وذهب يونس الى أنها حرف استدراك وليست بعاطفة والواو قبلها عاطفة لما بعدها على ماقبلها عطف مفرد على مفرد ووافق الناظم هنا الاكثرين ووافق في التسهيل يونس فقال فيه وليس منها لكن وفاقا ليونس اه (فاعطف بواو لاحقا أو سابقا في الحكم أو مصاحبا موافقا) فالاول نحو ولقد أرسلنا نوحا وابراهيم والثاني نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك والثالث نحو فأنجيناه وأصحاب السفينة وهذا معنى قولهم الواو لمطلق الجمع وذهب بعض الكوفيين الى انها ترتب وحكي عن قطرب وثعلب والربعي وبذلك يعلم أن ماذكره السيرافي والسهيلي من اجماع النحاة بصريهم وكوفيهم على ان الواو لاترتب غير صحيح ﴿تنبيه﴾ قال في التسهيل وتنفرد الواو بكون متبعها في الحكم محتملا للمعية برجحان وللتأخر بكثرة وللتقدم بقلة (واخصص بها) أي بالواو (عطف الذي لايغني متبوعه) أي لايكتفي الكلام به (كاصطف هذا وابني) وتخاصم زيد وعمرو وجلست

الخلاف فيما اذا وليها مفرد قال فان وليها كلام فهي حرف ابتداء لمجرد افادة الاستدراك وليست عاطفة ويجوز أن تستعمل بالواو ونحو ولكن كانوا هم الظالمين وبدونها نحو قول زهير ان ابن ورقاء الخ وزعم ابن أبي الربيع أنها حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وأنه ظاهر قول سيبويه اه والواو على قول ابن أبي الربيع زائدة وعلى الاول عاطفة جملة فيما يظهر (قوله ولا تستعمل الا بالواو) أي لا تستعمل عاطفة لا مطلقا بدليل قوله

ان ابن ورقاء لاتخشى بوادره • لكن وقائعه في الحرب تنتظر

والواو على هذا القول زائدة لازمة وعلى القول الذي بعده زائدة غير لازمة (قوله وذهب يونس) مقابل قوله وذهب أكثر النحويين الى أنها من حروف العطف (قوله عطف مفرد على مفرد) ففي نحو ما كان محمد الآية يجعل رسول معطوفا بالواو على أبا عطف مفرد على مفرد لا منصوبا بكان المحذوفة والعطف من عطف الجمل وسيأتي في الشرح رد هذا القول بان متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالايجاب والسلب وسيأتي رد هذا الرد (قوله ووافق في التسهيل يونس) أي في مجرد أن لكن غير عاطفة لكن اختلفا فقال يونس الواو عاطفة مفردا على مفرد كما عرفت وقال المصنف لجملة حذف بعضها (قوله فاعطف بواو) وترد للاستئناف نحو لنبين لكم ونقر في الارحام (قوله لمطلق الجمع) هو بمعنى قول بعضهم للجمع المطلق فذكر المطلق ليس للتقييد بالاطلاق بل لبيان الاطلاق فلا فرق بين العبارتين فاندفع الاعتراض على العبارة الثانية بانها غير سديدة لتقييد الجمع فيها بقيد الاطلاق مع أن الواو للجمع بلا قيد قال الشنواني ومنشأ توهم الفرق بينهما الفرق بين الماء المطلق ومطلق الماء مع الغفلة عن أن ذلك اصطلاح شرعي ومانحن فيه اصطلاح لغوي اه والمراد بالجمع الاجتماع في الحصول في عطف الجمل التي لا محل لها من الاعراب وفي نسبة العامل الى المتعاطفين أو المتعاطفات في غير ذلك لا الاجتماع في زمان أو مكان فان قلت لو لم يؤت بالواو في نحو قام زيد وقعد عمرو لكان حصول مضمون الجملتين معلوما فما فائدة الواو في عطف الجمل التي لا محل لها قلت قال الدماميني فائدتها في ذلك النص على حصول المضمونين معا اذ لولاها لكان حصولهما ظاهرا فقط لاحتمال كون الحاصل الثاني فقط بان يكون الاول غلطا والثاني اضرابا عنه اه باختصار وكونها للجمع مطلقا أحد قولين والثاني انها للجمع في المفردات فقط والاول أوجه (قوله وحكي عن قطرب الخ) بل نقله ابن هشام عن الفراء والرضي عن الكسائي وابن درستويه همع (قوله قال في التسهيل الخ) حاصله أنها وان كانت موضوعة لمطلق الجمع الصادق بالامور الثلاثة لكن استعمالها في الامور الصادق بها مطلق الجمع متفاوت فاستعمالها في المعية أكثر وفي تقدم ماقبلها كثير وفي تأخره قليل فتكون عند التجرد عن القرائن للمعية بأرجحية ولتقدم ماقبلها برجحان ولتأخره بمرجوحية فكلام التسهيل كما في التصريح تحقيق للواقع لا قول ثالث (قوله واخصص بها الخ) قال الدماميني يرد عليه أن أم المتصلة تشاركها في ذلك نحو سواء علي أقمت أم قعدت فانها عاطفة على مالا يغني اه قال في التصريح أجيب عنه بان هذا كلام منظور فيه الى حالته الاصلية اذ الاصل سواء علي القيام والقعود فالعاطف بطريق الاصالة انما هو الواو وقاله الموضح في الحواشي اه واعلم أن الواو تختص باحد وعشرين حكما ذكر الناظم منها ثلاثة عطف مالا يغني متبوعه وعطف السابق على اللاحق وعطف عامل حذف وبقي معموله ذكر هذا في قوله آخر الباب وهي انفردت بعطف عامل مزال قد بقي معموله • الرابع عطف سببي على أجنبي في الاشتغال ونحوه نحو زيدا ضربت عمرا وأخاه وزيد مررت بقومك وقومه • الخامس عطف الشيء على مرادفه نحو شرعة ومنهاجا • السادس فصلها من معطوفها بظرف أو عديله نحو ومن خلفهم سدا • السابع جواز تقدمها مع معطوفها في الضرورة نحو • جمعت وفحشا غيبة ونميمة • وقيل لاتختص الواو بذلك بل الفاء وثم وأو ولا كذلك • الثامن جواز العطف على الجوار في الجر خاصة

نحو وأرجلكم في قراءة من جر • التاسع جواز حذفها إن أمن اللبس كقوله كيف أصبحت كيف
أمسيت • العاشر إيلاؤها لا إذا عطفت مفردا بعد نهي نحو ولا الهدي ولا القلائد أو نفي نحو فلا رفث
ولا فسوق أو مؤول بنفي نحو ولا الضالين • الحادي عشر إيلاؤها إما مسبوقة بمثلها غالبا إذا عطفت
مفردا نحو إما العذاب وإما الساعة • الثاني عشر عطف النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتها نحو
مررت برجلين كريم وبخيل • الثالث عشر عطف العقد على النيف إذا وقعا نعتة كأحد وعشرين
فإن تأخر وقوع العقد جاز أن تقول قبضت ثلاثة فعشرين أو ثم عشرين • الرابع عشر عطف ما حقه
التثنية أو الجمع نحو محمد ومحمد في يوم واحد • الخامس عشر عطف العام على الخاص نحو اغفر لي
ولوالدي وللمؤمنين أما عطف الخاص على العام لمزيته في الخاص فيشاركها فيه حتى نحو وإذ أخذنا
من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح الآية ومات الناس حتى الأنبياء ومثل العام والخاص الكل
والجزء • السادس عشر العطف التلقيني من المخاطب نحو قال ومن كفر • السابع عشر اقترانها بلكن
نحو ولكن رسول الله • الثامن عشر والتاسع عشر العطف في التحذير والإغراء نحو ناقة الله وسقياها
ونحو المروءة والنجدة • العشرون عطف أي على مثلها نحو • أيي وأيك فارس الأحزاب • الحادي
والعشرون صحة حكاية العلم بمن مع اتباعه بعلم آخر معطوف عليه بها نحو من زيدا وعمرا فإنهم
شرطوا في حكاية العلم بمن أن لا يتبع إلا إذا كان التابع ابنا متصلا بعلم أو علما معطوفا بالواو وعد في
التصريح من خصائص الواو عطف ما تضمنه الأول لمزيته في المعطوف نحو حافظوا على الصلوات
والصلاة الوسطى وفيه أن هذا عطف الخاص على العام ويشاركها فيه حتى كما ذكره بعد وعد أيضا
من خصائصها امتناع الحكاية بمن إذا اقترنت بها فلا يقال ومن زيدا لمن قال رأيت
زيدا وفيه أنهم أطلقوا العاطف الذي اقترانه يمنع الحكاية ولم يقيدوه بالواو هذا ملخص ما في
حاشية شيخنا ومنه يعلم ما في كلام البعض من الخلل في غير موضع لكن ما تقدم من اختصاصها
بعطف السابق على اللاحق يرد عليه أن حتى تشاركها في ذلك على الصحيح نحو مات كل أب لي حتى آدم
كما سيأتي وما تقدم من اختصاصها بعطف عامل حذف وبقي معموله يرد عليه ما سيأتي أن الفاء
تشاركها في ذلك نحو اشتريته بدرهم فصاعدا وما تقدم من اختصاصها بجواز حذفها خلاف ما في
التسهيل من أن أو كالواو في ذلك بل مال الدماميني إلى أن الفاء أيضا كالواو في ذلك كما سيأتي وقولنا
فيما تقدم إذا عطفت مفردا بعد نهي الخ قال في المغني ولم تقصد المعية ولا يجوز ما اختصم زيد ولا
عمرو لأنه للمعية وأما وما يستوي الأعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما
يستوي الأحياء ولا الأموات فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد لأمن اللبس اهـ وإنما قرنوا
الواو بلا في نحو ما قام زيد ولا عمرو ولا تضرب زيدا ولا عمرا لإفادة نفي القيام عنهما مجتمعين ومفترقين
والنهي عن ضربهما كذلك ودفع توهم تقييد النفي أو النهي بحال الاجتماع وقوله ما حقه التثنية
أو الجمع أي ما الأصل فيه التثنية أو الجمع فلا ينافي ما في التسهيل من أن العطف سائغ مع قصد
التكثير أو فصل بين المتعاطفين ظاهر أو مقدر مثال الأخير قول الحجاج يوم مات محمد ابنه ومحمد أخوه
محمد ومحمد في يوم واحد أي محمد ابني ومحمد أخي (قوله بين زيد وعمرو) ويقال بين زيد وبين عمرو
بزيادة بين الثانية للتأكيد قاله ابن بري وغيره وبه يرد منع الحريري لذلك دنوشري (قوله ولا يجوز
فيها غير الواو) وإنما انفردت الواو بذلك لترجح معنى المصاحبة فيها (قوله بين الدخول فحومل)
الدخول بفتح الدال وحومل موضعان (قوله بين أماكن الخ) أي فهو على حذف مضاف وقدره
بعضهم بين أهل الدخول الخ ويحتمل أن المراد بالدخول وحومل أجزاؤهما (قوله والفاء للترتيب)
أي المعنوي وقد تكون للترتيب الذكري وأكثر ما يكون في عطف مفصل على مجمل نحو فقد سألوا
موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة والذي انحط عليه كلام سم في الآيات البينات أنه ليس

بين زيد وعمرو ولا يجوز
فيها غير الواو وأما قوله
بين الدخول فحومل
فالتقدير بين أماكن
الدخول فأماكن حومل
ونحو ثابتا اختصم الزيدون
فالعمرون (والفاء للترتيب

(قوله فلا ينافي) فيه أنه سبق
في بحث المثنى أن الفصل
مطلقا مانع من التثنية على
أن المنافاة ممكنة في قوله
عطف ما الخ ولك دفعها
بأن المراد حقه بالنسبة لغير
الواو تدبر

المراد من الترتيب الذكري مجرد ترتيب الشيئين مثلا في الذكر لان هذا القدر لازم للذكر مع اسقاط الفاء أيضا بل ترتيب مراتب المذكور في الذكر أي بيان أن المذكور أولا حقه أن يتقدم في الذكر لتقدم رتبته على رتبة المتأخر قال ولعل معنى التعقيب حينئذ بيان أن رتبة المتأخر قريبة من رتبة المتقدم غير متراخية عنها كثيرا فليتأمل اه وقد يكون في غير ذلك كقوله تعالى ادخلوا أبواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله تعالى وأورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم أجر العاملين فان ذكر ذم الشئ أو مدحه يحسن بعد جري ذكره وأما الفاء من فأخرجهما من قوله تعالى فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه فللترتيب المعنوي ان رجع ضمير عنها الى الشجرة أي أوقعهما في الزلة بسبب الشجرة وللذكري ان رجع الى الجنة أي أذهبهما عنها ويرد على هذا أن الذي كانا فيه هو الجنة فأين التفصيل الا أن يراد فأخرجهما مما كانا فيه من النعيم والكرامة فيكون تفصيلا بعد الاجمال قاله الدماميني (قوله باتصال) أي معه وهو في كل شئ بحسبه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل وان طالت (قوله أي بلا مهلة) بضم الميم أي تأخر كذا في المصباح وغيره (قوله نحو أماته فأقبره) لا يقال الاقبار مسبب عن الاماتة فالفاء للتسبب في هذه الآية أيضا وصنيع الشارح يوهم خلافه لانا نقول المراد بالتسبب أن يكون المعطوف مسببا عن المعطوف عليه بالذات لا بواسطة عادة والآية من الثاني لا الاول (قوله ان كان المعطوف جملة) أي أو صفة نحو لآكلون من شجر من زقوم فمالؤن منها البطون الآية وقد تجيء في ذلك لمجرد الترتيب من غير سببية نحو فراغ الى أهله فجاء بعجل سمين فقربه اليهم ونحو فالزاجرات زجرا فالتاليات ذكرا وفي المغني وشرح الدماميني عليه أن للفاء مع الصفة أربعة أحوال أن تدل على ترتيب معانيها في الوجود أو في غيره كالشرف والخسة أو على ترتيب موصوفاتها في الوجود أو في غيره نحو زيد الصابح فالغانم فالآيب أي الذي أغار على القوم صباحا فغنم فآب أي رجع وجالس الازهد فالاورع وولد لزيد الشاعر فالكاتب ورحم الله المحلقين فالمقصرين اه بتلخيص وايضاح (قوله وأما نحو أهلكناها الخ) ايراد على الترتيب لان مجيء البأس قبل الاهلاك وغسل الاعضاء الاربعة قبل الوضوء لذا قال شيخنا ولا يظهر الثاني اذا كان المراد غسل جملة الاعضاء لان غسل جملتها نفس الوضوء لا قبله ولا بعده وانما يظهر اذا كان المراد غسل كل منها على انفراده لانه الذي قبل الوضوء أي في الجملة والا فغسل الرجلين بتمامهما ليس قبل الوضوء فتفطن (قوله فالمعنى أردنا الخ) أو يقال الفاء في الآية والحديث للترتيب الذكري اه تصريح أي لان ما بعد الفاء تفصيل للمجمل قبلها (قوله وأما نحو فجعله الخ) ايراد على التعقيب لان جعله غثاء لا يحصل باخراجه (قوله فالتقدير فمضت مدة الخ) أي فالمعطوف عليه محذوف قيل هذا لا يدفع الاعتراض لان مضي المدة لا يعقب الاخراج وأجيب بأنه يكفي أن أول أجزاء المضي يعقب الاخراج وان لم يحصل تمامه الا في زمن طويل ذكره الرضي والسعد وجعلاه فتصبح الارض مخضرة قال في المغني وقيل الفاء في هذه الآية يعني آية فتصبح الارض مخضرة للسببية لا للعطف وفاء السببية لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة اه قال الدماميني الحق أن الاصل في الفاء السببية استلزام التعقيب وأن عدمه في بعض المواضع كالمثال لعدم استكمال السبب اذ السبب التام لدخول الجنة في المثال مجموع الاسلام واستمرار حكمه لكن اطلاق السبب على جزئه مجازا اهـ باختصار (قوله أو أن الفاء نابت عن ثم) أو يقال التعقيب في كل شئ بحسبه قال في الهمع قيل ترد الفاء للاستئناف نحو ألم تسأل الربع القواء فينطق أي فهو ينطق اذ لو كانت لمجرد العطف جزم ما بعدها أو للسببية نصب ونحو أن يقول له كن فيكون بالرفع قال ابن هشام والتحقيق أنها في مثل ذلك عاطفة وأن المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده (قوله وثم) ويقال فم وثمت وثمت قاله في

باتصال) أي بلا مهلة وهو المعبر عنه بالتعقيب نحو أماته فأقبره وكثيرا ما تقتضي أيضا التسبب ان كان المعطوف جملة نحو فوكزه موسى فقضى عليه وأما نحو أهلكناها فجاءها بأسنا ونحو توضأ فغسل وجهه ويديه الحديث فالمعنى أردنا اهلاكها وأراد الوضوء وأما نحو فجعله غثاء أحوى أي جافا هشيما أسود فالتقدير فمضت مدة فجعله غثاء أو أن الفاء نابت عن ثم كما جاء عكسه وسيأتي (وثم للترتيب بانفصال) أي بمهلة وتراخ نحو فأقبره ثم اذا شاء أنشره وقد توضع موضع الفاء كقوله

كهز الرديني تحت العجاج
جرى في الانابيب ثم اضطرب

(قوله الاربعة) فيه نظر (قوله اذا كان الخ) فيه أنه يمنعه قوله وصح الخ تدبر (قوله وأجيب) يرجع لقولهم التعقيب الخ (قوله الحق) بل الحق خلافه لاخراج مثاله

التسهيل

التسهيل (قوله كقوله كهز الخ) فان الهز متى جرى فى أنابيب الرمح أعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه قاله فى المغنى واعترضه فريد بانه قال الظاهر أنه ليس كذلك بل الاضطراب والجرى فى زمن واحد فتكون ثم بمعنى الواو وجوابه أن الترتيب يحصل فى لحظات لطيفة والردينى صفة للرمح نسبة الى امرأة اسمها ردينة كانت تقوم الرماح والعجاج الغبار والانابيب جمع أنبوبة وهى ما بين كل عقدتين كذا فى التصريح والاعتراض أقوى من الجواب وهز مصدر بمعنى اهتزاز كما فى العينى مضاف الى فاعله والمشبه اهتزاز درس كانت تحت الماء وح (قوله وأما نحو الخ) وجه الايراد فى الآية الاولى ان خلق حواء قبل خلق الذرية وفى الثانية ان ايتاء موسى الكتاب قبل توصية هذه الامة بالمشار اليه وفى البيت واضح دماميني (قوله هو الذى خلقكم الخ) التلاوة هو الذى خلقكم من نفس واحدة وجعل الخ أو خلقكم من نفس واحدة ثم جعل الخ والثانى هو الموافق لكون الكلام فى ثم فكان عليه حذف هو الذى وأراد بالنفس الواحدة آدم وزوجها حواء (قوله وقيل غير ذلك) فما قيل فى الآية الاولى أن العطف على محذوف أى من نفس واحدة أنشأها ثم جعل منها زوجها أو على واحدة لتأويلها بالفعل أى من نفس توحدت أى انفردت ثم جعل الخ أو أن الذرية أخرجت من ظهر آدم كالذر ثم خلقت حواء وهذه الاجوبة أنفع من جواب الشارح لانه أصحح الترتيب والمهلة وجوابه يصحح الترتيب فقط اذ لا تراخى بين الاخبارين نعم جوابه أعم اذ يصح أن يجاب به عن الآية الثانية والبيت كما فعله كذا فى المغنى قال الدماميني ووجه الترتيب الاخبارى فى البيت أن سيادة الابن نفسه أخص به من سيادة أبيه وكذا سيادة الاب بالنسبة الى سيادة الجد (قوله وأجاب ابن عصفور عن البيت الخ) حاصل جوابه ان السيادة لما انتقلت من الابن الى الاب ومن الاب الى الجد كانت سيادة الابن متقدمة رتبة ثم سيادة الاب ثم سيادة الجد فثم فى البيت للترتيب الرتبى لا الخارجى ولا ينافيه قوله قبل ذلك على رواية من قال ثم قد ساد قبل ذلك جده لامكان أن يجعل ساد فى قوله ثم قد ساد قبل ذلك جده مستعملا فى السيادة الرتبية والخارجية ويكون الاتيان بثم نظرا الى السيادة الرتبية وقوله قبل ذلك نظرا الى السيادة الخارجية لان سيادة الجد الخارجية قبل سيادة الابن وسيادة الاب الخارجيتين وبهذا التدقيق يندفع الاعتراض بأن هذا الجواب انما يظهر على رواية بعد ذلك لا على رواية قبل ذلك وأجاب بعضهم بأن اسم الاشارة راجع الى وقت التكلم ولا يخفى أن جوابنا أدق فاعرفه (قوله أتاه السودد) قال فى القاموس السود والسودد والسؤدد بالهمز كقنفذ السيادة اه والسين مضمومة فى الاوليين أيضا كما ضبطت به فى النسخ الصحيحة من القاموس نسخة العلامة أبى العز العجمى ويصرح بضم السين فى الثانية والثالثة قول الصحاح الدال فى سودد زائدة لالحاق بنائه ببناء جندب وبرقع اه لان أول جندب وبرقع مضموم وثالث جندب مفتوح كاللغة الثانية وثالث برقع مضموم كاللغة الثالثة (قوله ان ثم تقع زائدة) وتقع الفاء أيضا زائدة كالفاء الثانية فى قوله * فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعى * والفاء فى قوله تعالى فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به عند من جعل كفروا به جوابا لما الاولى والثانية تأكيد والفاء زائدة وكذا الواو عند الاخفش كما فى الدماميني وعزاه فى الهمع للكوفيين أيضا ومثل بآية حتى اذا جاؤها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها وآية فلما أسلما وتله للجبين وناديناه فاحدى الواوين فيهما زائدة وغير الاخفش والكوفيين جعلوا الجواب محذوفا والواو حالية بتقدير قد والمعنى فى الآية الاولى جاؤها حال فتح أبوابها اكرامالهم عن أن يقفوا حتى تفتح (قوله بما رحبت) أى مع سعتها وضاقت عليهم أنفسهم أى من فرط الوحشة والغم وظنوا أن لا ملجأ من الله الا اليه أى وعلموا أن لا ملجأ من سخط الله الا الى استغفاره (قوله اذا أصبحت الخ) الهوى بالقصر العشق وارادة النفس وكأن الثانى هو المراد فى البيت يقول أصبح مريد الشئ وأمسى تاركا له يقال غدا فلان هذا

وأما نحو هو الذى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون ثم آتينا موسى الكتاب تماما وقوله ان من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جده فقيل ثم فيه لترتيب الاخبار لا لترتيب الحكم وأنه يقال بلغنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب أى ثم أخبرك أن الذى صنعته أمس أعجب وقيل ان ثم بمعنى الواو وقيل غير ذلك وأجاب ابن عصفور عن البيت بأن المراد أن الجد أتاه السودد من قبل الاب والاب من قبل الابن (تنبيه) زعم الاخفش والكوفيون أن ثم تقع زائدة فلا تكون عاطفة البتة وحملوا على ذلك قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله الا اليه ثم تاب عليهم ليتوبوا جعلوا تاب عليهم هو الجواب وثم زائدة وقول زهير

أرانى اذا أصبحت أصبحت ذا هوى
فثم اذا أمسيت أمسيت غاديا

وخرجت الآية

على تقدير الجواب والبيت على زيادة (٧٠) الفاء (واختص بفاء عطف ماليس) صالحا لجعله (صلة) لخلوه من العائد (على الذى استقر أنه الصلة) نحو اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك وعكسه نحو الذى يقوم أخواك فيغضب هو زيد فكان الاولى أن يقول كما فى التسهيل وتنفرد الفاء بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة أو صفة أو خبر ليشمل مسئلتى الصلة المذكورتين والصفة نحو مررت بامرأة تضحك فيبكى زيد وبامرأة يضحك زيد فتبكى والخبر نحو زيد يقوم فتقعد هند وزيد تقعد هند فيقوم ومن هذا قوله

وانسان عينى يحسر الماء تارة ... فيبدو وتارات يجم فيغرق

ويشمل أيضا مسئلتى الحال ولم يذكره نحو جاء زيد يضحك فتبكى هند وجاء زيد تبكى هند فيضحك فهذه ثمان مسائل يختص العطف فيها بالفاء دون غيرها وذلك لما فيها من معنى السببية (بعضا بحتى اعطف على كل ولا * يكون الا غاية الذى تلا) أى للعطف بحتى شرطان الاول أن يكون المعطوف بعضا من المعطوف عليه أو كبعضه كما قاله فى التسهيل نحو أكلت السمكة حتى رأسها وأعجبتنى الجارية حتى حديثها ولا يجوز حتى ولدها وأما قوله ألقى الصحيفة كى يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها فعلى تأويل ألقى ما يثقله حتى نعله * والثانى أن يكون غاية فى زيادة أو نقص نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة وقد اجتمعا فى قوله

الامر اذا تجاوزه وتركه اهـ دمامينى قال الشمنى وهذا يدل على أن عاديا بالعين المهملة وهو مضبوط فى بعض نسخ المغنى وفى غيره بالمعجمة وقد أنشد ابن مالك هذا البيت فى شرح الكافية

أرانى اذا ما بت بت على هوى ... فثم اذا أصبحت أصبحت غاديا

قال ابن القطاع غدا الى كذا أسرع اليه اهـ كلام الشمنى وكما أنشده ابن مالك أنشده السيرافى وقال كذا رواية أبى بكر ثم قيل يقول ان لى حاجة لا تنقضى أبدا اهـ (قوله على تقدير الجواب) أى فرج الله عنهم أو لجؤا الى الله ثم تاب الخ فثم عاطفة على هذا المحذوف وتوبة الله تعالى على عبده تكون بمعنى توفيقه للتوبة كما فى ثم تاب الله عليهم ليتوبوا وبمعنى قبول توبته قال الشمنى وقيل اذا بعد حتى قد تجرد عن الشرط وتبقى لمجرد الوقت ولا تحتاج الى جواب بل تكون غاية للفعل قبلها أى خلفوا الى هذا الوقت ثم تاب عليهم (قوله على زيادة الفاء) لانه عهد زيادتها ولم يعهد زيادة ثم وترد ثم للاستئناف كما فى قوله تعالى ألم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده مجزوما ثم يعيده مستأنفة لان اعادة الخلق لم تقع فيقرروا برؤيتها ويؤيد كونها مستأنفة قوله تعالى عقب ذلك قل سيروا فى الارض وانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشئ النشأة الآخرة كذا فى المغنى (قوله واختص فاء الخ) وفى التسهيل أنها تنفرد أيضا بعطف مفصل على مجمل متحدين معنى نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابنى من أهلى والترتيب فى مثله ذكرى لا معنوى لاتحاد المتعاطفين معنى (قوله وعكسه) بالنصب عطفا على عطف فى كلام الناظم (قوله فيغضب هو زيد) يحتمل أن هو فاعل يغضب وذكره الابراز دفع توهم كون زيد فاعلا ليغضب فيختل التركيب لعدم الضمير حينئذ فى كل من الجملتين لا كون الفعل جرى على غير من هو له كما قيل لانه ممنوع بل هو جار على من هو له ويحتمل أن الفاعل ضمير مستتر فى يغضب وهو توكيد له وهذا ظاهر كلام الدنوشرى وما قبله ظاهر كلام التصريح ويحتمل أنه ضمير منفصل مبتدأ خبره زيد والجملة خبر الموصول ويحتمل أنه ضمير فصل لا محل له من الاعراب والاقتصار على الاول تقصير وفاعل يغضب على الاخيرين ضمير مستتر فيه يعود على الذى (قوله فكان الاولى الخ) لو عبر بالواو لكان أولى لوجهين * الاول أن أولوية التعبير بعبارة تشمل مسئلتى الصفة والخبر لا تتفرع على جريان الحكم فى عكس صورة المتن أيضا ولا يظهر التفريع بالنسبة اليهما * الثانى أن ما قبل واو التفريع علة لما بعدها ولا يحسن التعليل بعد شمول مسئلتى كل من الصلة والصفة والخبر تأمل (قوله يحسر الماء) بحاء وسين مهملتين من بابى ضرب وقتل كما فى المصباح أى يرتفع وينزاح وقوله يجم بضم الجيم وكسرها أى يكثر (قوله ويشمل أيضا الخ) الضمير يرجع الى اختصاص الفاء ويشمل بالرفع على الاستئناف وليس الضمير راجعا الى أن يقول كما فى التسهيل ويشمل بالنصب عطفا على مدخول اللام فى قوله ليشمل الخ لعدم شمول ذلك القول مسئلتى الحال كما قال ولم يذكره أى فى التسهيل اللهم الا أن يراد بالصفة ما يشمل الحال لانها صفة فى المعنى ويراد بقوله ولم يذكره أى نصا وفيه ما لا يخفى من التكلف وبما قررناه اندفع تنظير شيخنا (قوله أن يكون المعطوف بعضا من المعطوف عليه) بان يكون جزأ منه أو فردا أو نوعا وقوله أو كبعضه أى فى شدة الاتصال (قوله فعلى تأويل ألقى ما يثقله) أى تأويل ألقى الصحيفة والزاد بألقى ما يثقله ونعله بعض ما يثقله فالمعطوف بعض تأويلا وقد روى نعله بالاوجه الثلاثة كما سيذكره الشارح (قوله والثانى أن يكون غاية الخ) والتحقيق كما فى المطول أن المعتبر فى حتى ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجى لجواز أن تكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات كل أب لى حتى آدم أو فى أثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء أو فى زمان واحد نحو جاءنى القوم حتى زيد اذا جاؤك معا وزيد أضعفهم أو أقواهم (قوله بزيادة أو نقص) أى معنويين كمثالى

دهرنا كم حتى الكماة فانتم * تهابوننا حتى بنينا الاصاغرا

{تنبيهات}

بقي شرطان آخران أحدهما أن يكون المعطوف ظاهرا لا مضمرا كما هو شرط في مجرورها اذا كانت جارة فلا يجوز قام الناس حتى أنا ذكره ابن هشام الخضراوي قال في المغني ولم أقف عليه لغيره وثانيهما أن يكون مفردا لا جملة وهذا يؤخذ من كلامه لانه لا بد أن يكون جزأ مما قبلها أو كجزء منه كما تقدم ولا يتأتى ذلك الا في المفردات هذا هو الصحيح وزعم ابن السيد في قول امرئ القيس سريت بهم حتى تكل مطيهم * وحتى الجياد ما يقدن بارسان فيمن رفع تكل أن جملة تكل مطيهم معطوفة بحتى على سريت بهم * الثاني حتى بالنسبة الى الترتيب كالواو خلافا لمن زعم أنها للترتيب كالزمخشري قال الشاعر

رجالي حتى الاقدمون تمالؤا * على كل أمر يورث المجد والحمدا

* الثالث اذا عطف بحتى على مجرور قال ابن عصفور الاحسن اعادة الجار ليقع الفرق بين العاطفة والجارة وقال ابن الخباز تلزم اعادته للفرق وقيده الناظم بان لا يتعين كونها للعطف نحو اعتكفت في الشهر حتى في آخره فان تعين العطف لم تلزم الاعادة نحو عجبت من القوم حتى بنيهم وقوله

جود يمناك فاض في الخلق حتى * بائس دان بالاساءة دينا

الرابع حيث جاز الجر والعطف فالجر أحسن الا في باب ضربت القوم

الشارح أو حسين نحو فلا تهب الاعداد الكثيرة حتى الالوف ونحو المؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال الذرة (قوله حتى الكماة) جمع كمي على غير قياس وهو كما في القاموس الشجاع أو لابس السلاح (قوله بقي شرطان آخران) زاد في التصريح نقلا عن الموضح شرطا آخر وهو أن يكون ما بعدها شريكا في العامل فلا يجوز صمت الايام حتى يوم الفطر (قوله أن يكون المعطوف ظاهرا لا مضمرا) قال الحفيد لان معطوفها بعض مما قبلها أو كبعضه ولو دخلت على ضمير غيبة لكان ظاهرا في أنه عين الاول لا بعضه فيلزم عطف الشئ على نفسه ثم حمل ضمير المتكلم والمخاطب على ضمير الغائب اهـ وما ذكره في ضمير الغيبة ليس على اطلاقه فانك لو قلت زيد ضربت القوم حتى اياه لم يكن معطوفها عين ما قبلها مع أن صورة كون معطوفها عين ما قبلها خارجة بالشرط الاول لان ما كان كذلك ليس بعضا والحق عدم اشتراط كون مجرورها ظاهرا لا مضمرا (قوله الخضراوي) نسبة الى الجزيرة الخضراء بلد من بلاد الاندلس دماميني (قوله مفردا) لو قال اسما لكان أحسن لان المفرد يشمل الفعل مع أنها لا تعطفه (قوله أن يكون جزأ) أراد بالجزء البعض ليشمل الجزئي ولو عبر بالبعض لكان أوضح وأوفق بعبارة الناظم (قوله ولا يتأتى ذلك الا في المفردات) اعترضه الدماميني بانه لو قيل فعلت مع زيد ما أقدر عليه حتى خدمته بنفسي كان المعطوف بها بعضا مع أنه جملة وصرح النحاة وأهل المعاني بان الجملة تبدل مما قبلها بدل بعض من كل نحو أمدكم بما تعلمون أمدكم بانعام وبنين وأقره الشمني وأجاب عنه البعض بان البعضية في المثال انما تظهر بالنسبة الى المعنى التضمني وكلام القائل بالنسبة الى المعنى المطابقي ولا بعضية فيه ويرد بان زمن خدمته بنفسه بعض زمن فعل ما يقدر عليه كما أن الخدمة بعض فعل ذلك وحينئذ فالمعنى المطابقي بعض وأما النسبة فليست جزء مفهوم الفعل على الراجح وان سلم أنها جزؤه فبعضيتها باعتبار بعضية أحد طرفيها وهو الخدمة المنسوبة فتدبر (قوله تكل) أي تتعب والمطي اسم جنس جمعي لمطية وهي الدابة والجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد والارسان جمع رسن بالتحريك وهو الحبل أي وحتى صارت الخيل لا تقاد بقوادها بل تسير بنفسها وهو كناية عن شدة تعبها قاله الدماميني (قوله فيمن رفع تكل) والمعنى حتى كلت ولكنه جاء مضارعا على حكاية الحال الماضية وأما من نصب فهي الجارة ولا بد على النصب من تقدير زمان مضاف الى كلال مطيهم بمعنى والذي يظهر لي أن تقدير هذا المضاف غير ضروري فتدبر والواو على النصب عاطفة لمحذوف على سريت بهم تقديره وسريت بهم حتى الجياد الخ ولا يرد أنه لا يستقيم عطف حتى الابتدائية وجملتها على حتى الجارة ومجرورها قاله الدماميني (قوله معطوفة بحتى) والصحيح أنها ابتدائية في الموضعين (قوله بالنسبة الى الترتيب) أي الى عدمه بدليل ما بعده والمراد الترتيب الخارجي فلا ينافي أنها للترتيب الذهني كما مر بيانه (قوله تمالؤا) أي اجتمعوا (قوله وقيده الناظم) أي قيد اللزوم قال في المغني وهو حسن (قوله بان لا يتعين الخ) الضابط أنه متى صح حلول الى محلها كانت محتملة للامرين والا تعينت للعطف (قوله نحو عجبت من القوم الخ) انما لم يصح الجر في المثال والبيت لعدم صلاحية الى في موضع حتى ولكون ما بعدها ليس آخرا ولا متصلا بالآخر هذا حاصل ما في المغني وشراحه كما قاله شيخنا وناقش الدماميني في التعليل الاول بانه دعوى بلا دليل وأي مانع من كون التعجب في المثال انتهى الى البنين وفيض الجود في البيت انتهى الى البائس وقد يقال المانع عدم مناسبة ذلك مقام التعجب والمدح ثم البعضية التي هي شرط في العاطفة ظاهرة في البيت وكذا في المثال ان جعلنا الاضافة في بنيهم على معنى من التبعيضية وعليه يحمل قول المغني انهم بعض القوم فان جعلت بمعنى اللام اقتضت عدم دخول بنيهم فيهم فافهم (قوله بائس) البائس من أصابه البؤس أي الشدة وقوله دان بالاساءة دينا بكسر الدال أي تدين بالاساءة تدينا أي جعل الاساءة دينه لتكررها منه كثيرا (قوله فالجر أحسن) لقلة العطف بحتى حتى أنكره الكوفيون كما مر (قوله الا في باب ضربت القوم

الخ) أراد ببابه أن يقع بعد الاسم التالى حتى فعل مشتغل بنصب ضميره كما فى المغنى فان اشتغل برفعه نحو قام القوم حتى زيد قام امتنع النصب وجاز الرفع والجر (قوله حتى زيد الخ) أى اذا كان زيد من القوم لوجد شرط جواز الجر (قوله فالنصب أحسن الخ) علله فى المغنى بأن الفعل لا يكون مؤكدا بعد حتى الجارة بقوله نحو الا ... وهو بعيد بعض النصب فيما فيه يقتضيه كلام الشارح من جواز الجر تأمل وقال ... انظر لم كان غير الجر فى هذا الباب أحسن اه وقد توجه الاحسنية بأن فى النصب مشاكلة الضمير لمرجعه فى الاعراب (قوله وضربته توكيد) أى لضربت زيدا الذى تضمنه قولك ضربت القوم لدخول زيد فى القوم لا لضربت القوم حتى يرد أن الضمير ليس راجعا للقوم حتى يكون ضربته توكيدا لضربت القوم بل لزيد (قوله فيهما) أى الجر والنصب وعليهما فالقاها توكيد الا اذا جعلت حتى فى النصب ابتدائية وألقاها تفسير (قوله وأم بها عطف لا همزة التسوية) أى بعدها ولا يجوز العطف بأو فيما ... المنهما سواء كان كذا أو كذا خطأ كقولهم يجب أقل الامرين من كذا أو كذا لان الصواب فيه لو واقه فى المغنى ثم ذكر أن قول صاحب الصحاح تقول سواء على قمت أو قعدت سهو وأن قراءة ابن محيصن سواء عليهم أنذرتهم أو لم تنذرهم من الشذوذ بمكان اه ونقل الدمامينى عن السيرافى أن سواء اذا دخلت بعدها همزة التسوية لزم العطف بأم واذا وقع بعدها غير الهمزة جاز العطف بأو قال الدمامينى وهذا نص يقتضى تصحيح كلام الفقهاء وتصحيح ما فى الصحاح وقراءة ابن محيصن اه قال الشمنى فى المغنى هو مذهب ... القياس اذ لا فرق بين همزة التسوية والتسوية بلا همزة وكان من فرق رأى التسوية مع الهمزة أقوى وقال الدمامينى أن ظاهر سيبويه جواز العطف بعد ما أدرى وليت شعرى مع الهمزة بأم وبأو ثم قال والعجب من ايراد المصنف يعنى ابن هشام كلام الفقهاء والصحاح وقراءة ابن محيصن فى العطف بعد همزة التسوية واعترض بأن لا همزة فى شئ من ذلك فكانه توهم أن الهمزة لازمة بعد كلمة سواء فقدرها لم يذكر وتوسل بذلك الى الرد اه ويوافق ما فى المغنى ما سيذكره الشارح عند قوله وربما حذفت الهمزة الخ ثم ذكر الدمامينى فى قول الفقهاء يجب أقل الامرين الخ أنه يدفع الخطأ فى قولهم المذكور بحمله على ما بيناه لا أقل قال ... وجه العطف بأو والتسوية بأنه لا ما اقتضى شيئين فصاعدا ولا أحد الشيئين أو الاشياء قلت وجهه السيرافى أن الكلام محمول على معنى المجازاة قال فاذا قلت سواء على قمت أو قعدت فتقديره ان قمت أو قعدت فهما على سواء وعليه فلا يكون سواء خبرا مقدما ولا مبتدأ كما قيل وليس التقدير قيامك وقعودك سواء على أو سواء على قيامك وقعودك بل سواء خبر مبتدا محذوف أى الامران سواء وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر وصرح الرضى بمثل ذلك اه وأقول بمثل ذلك لان فى كلام الرضى فى أم وقد ... اه ثم قال فى المغنى فان كان العطف بأو بعد همزة الاستفهام جاز وكان الجواب بنعم أو بلا لانه اذا قيل أزيد عندك أو عمرو فالمعنى أأحدهما عندك وان أجيب بالتعيين صح لانه جواب وزيادة اه وما مر من أن ابن محيصن يقرأ بأو سيأتى فى الشارح عند قول المصنف وربما حذفت الهمزة الخ أنه يقرأ بأم بحذفها واعلم أن الظاهر أن التسوية فى قولنا سواء على أقمت أم قعدت مدلولة لسواء لا للهمزة وفى قولنا ما أبالى أقمت أم قعدت مستفادة من ما أبالى لا من الهمزة وتسمية الهمزة همزة التسوية لوقوعها بعد ما يدل على التسوية وانظر ما مدلول الهمزة حقيقة ولعلها لتأكيد التسوية فتدبر (قوله على جملة فى محل المصدر) المناسب أن يقول على جملة هى مع ما فى محل المصدر كذا فى يس وفيه نظر وهذا من مواضع تأويل الجملة بالمصدر بلا سابك بناء على قول الجمهور ان ما بعد الهمزة مبتدأ مؤخر ومنها الجملة المضاف اليها الظرف نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ومنها تسمع بالمعيدى خير من أن تراه بناء على عدم تقدير أن قاله فى المغنى (قوله ولست ابالى)

حتى زيدا ضربته فالنصب أحسن على تقدير كونها عاطفة وضربته توكيد أو ابتدائية وضربته تفسير وقد روى بهما قوله حتى نعله ألقاها برفع النعل على أن حتى ابتدائية ونعله مبتدأ وألقاها خبره اه (وأم بها عطف لا همزة التسويه) وهى الهمزة الداخلة على جملة فى محل المصدر وتكون هى والمعطوفة عليها فعليتين وهو الاكثر نحو سواء عليهم أأنذرتهم الآية واسميتين كقوله ولست أبالى بعد فقدى مالكا أموتى ناء أم هو الآن واقع ومختلفين

قوله حتى يرد) فيه أن الايراد متجه لان ما قبله ليس فى قوة قضايا اذ الفاعل اسم جمع تأمل (قوله قال الشمنى) حقه التأخير عن الاعتراض والجواب الآتيين واعلم أن كلام المغنى مبنى على ابقاء الكلام على ظاهره وحينئذ فاعتراض الدمامينى غير متجه ورد الشمنى صحيح لا يرد عليه بالتوجيه الآتى

أى أكثرت فهو متعد بنفسه وقلبى لان معناه لا أذكر فيه ازدراء به فالجملة بعده فى محل نصب والفعل معلق أفاده الدمامينى وقد يتعدى أبالى بالباء والوجهان صحيحان كما قاله الشنوانى نقلا عن النووى وقوله أم وقى ناء أى بعيد (قوله نحو سواء عليكم أدعوتموهم) أى الاصنام أى ونحو سواء على أزيد قائم أم قعد فتم التمثيل (قوله وقيل لا يجوز الخ) يرد عليه أنه سمع ذكر الاسمية بعدها فى قوله تعالى سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون وفى قول الشاعر ولست أبالى الخ كما قدم ذلك فلا يصح قوله وهذا لا يقوله العرب ولا قوله وأجازه الاخفش قياسا على الفعلية المقتضى عدم السماع وفى نسخ اسقاط قوله واذا عادلت بين الجملتين الخ وهو أولى (قوله مغنية) أى مع أم كما أشار اليه الشارح فقد حقق الدمامينى أن الاغناء مسند للهمزة وأم جميعا لا الهمزة فقط (قوله وتقع) أى أم المسبوقة بهمزة التعيين (قوله بين مفردين غالبا) ومن غير الغالب أن تقع بين مفرد وجملة كقوله تعالى وان أدرى أقريب ما توعدون أم يجعل له ربى أمدا و بين جملتين كما سيذكره الشارح (قوله ويتوسط بينهما الخ) ما لا يسئل عنه فى الاول المسند لان السؤال عن المسند اليه وفى الثانى بالعكس و بيان ذلك أن شرط الهمزة المعادلة لام أن يليها أحد الامرين المطلوب تعيين أحدهما و يلى أم المعادل الآخر ليفهم السامع من أول الامر ما طلب تعيينه تقول اذا استفهمت عن تعيين المبتدا دون الخبر أزيد قائم أم عمرو وان شئت أخرت قائم لانه غير مسؤل عنه واذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدا أقائم زيد أم قاعد وان شئت أخرت زيدا لانه غير مسؤل عنه وقس على هذا نقله الدمامينى عن ابن الحاجب وابن هشام وغيرهما ثم ساق عن سيبويه كلامه الذى هو كما قاله نص فى أن ايلاء المسؤل عنه الهمزة أولى لا واجب كما قاله الجماعة (قوله أأنتم أشد خلقا) هذا الاستفهام توبيخى لا حقيقى ولا ينافيه قول الشارح بعد لان الاستفهام معها على حقيقته لانه باعتبار الغالب أو أراد بالاستفهام الحقيقى ما يطلب جوابا وان كان توبيخا أو انكاريا بقرينة المقابلة نقله البعض عن الهونى وهو صريح فى أن الاستفهام الانكارى والتوبيخى يطلب جوابا وقد يمنع لان الاول بمعنى لم يقع أو لا يقع والثانى بمعنى ما كان ينبغى أو لا ينبغى ولا يستدعى شئ من ذلك جوابا ولو قيل أراد بالاستفهام الحقيقى ما ليس خبرا مجردا عن طلب الفهم وعن التوبيخ والتقرير ونحوها لكان أسلم ثم دعوى أن الاستفهام فى الآية توبيخى يردها أن تالى همزة التوبيخ واقع أو يقع وفاعله ملوم نحو أتعبدون ما تنحتون صرح به فى المغنى وهذا منتف فى الآية فالظاهر أنه تقريرى فتامل قال الدمامينى ووجه كونها فى الآية بين مفردين مع أن المتقدم عليها فى الصورة جملة أن السماء معطوفة على أنتم وأشد خلقا خبر مؤخر عن المتعاطفين تقديرا اهـ وكالآية فى هذا قول زهير

وما أدرى ولست اخال أدرى • أقوم آل حصن أم نساء

ويجعل الشمنى أم فى البيت بين جملتين بتقدير أم هم نساء فارقا بينه و بين الآية بان فعل الدراية معلق فى البيت والتعليق انما يكون عن جملة وهى هنا ما بعد الهمزة فيجب أن يكون معادله وهو ما بعد أم جملة أيضا و يرد بان المعلق عنه مجموع الكلام على حد ما أدرى أزيد أم عمرو فى الدار نعم ان قلنا الهمزة بعد نحو ما أدرى للتسوية وجب تقدير مبتدا فى البيت فقط لان همزة التسوية انما تكون بين جملتين بخلاف همزة الاستفهام وسيأتى بسط ذلك (قوله أهى) بسكون الهاء ولم يجئ بعد الهمزة الا فى الشعر كما نقله الدمامينى عن شرح التسهيل للناظم وعادنى أتانى والحلم بضمتين وتسكن اللام ما يراه النائم والضمير يرجع الى محبوبته التى رآها فى المنام فلما استيقظ قال أهى أتتنى حقيقة أم أتانى خيالها فى النوم باعتبار عادتهم فى مبالغتهم بطريق التجاهل و يوجد فى بعض النسخ صدر البيت وهو • فقمت للطيف مرتاعا وأرقنى • أى قمت لاجل خيال المحبوبة المرئى فى النوم حالة كونى مرتاعا لقائه هيبة وأرقنى أى أسهرنى ذلك لما لم أجد بعد الانتباه شيأ محققا (قوله

نحو سواء عليكم أدعوتموهم الآية واذا عادلت بين جملتين فى التسوية فقيل لا يجوز أن يذكر بعدها الا الفعلية ولا يجوز سواء على أزيد قائم أم عمرو منطلق فهذا لا يقوله العرب وأجازه الاخفش قياسا على الفعلية وقد عادلت بين مفرد وجملة فى قوله • سواء عليك النفر أم بت ليلة • بأهل القباب من عمير بن عامر (أو) بعد (همزة عن لفظ أى مغنيه) وهى الهمزة التى يطلب بها وبأم التعيين وتقع بين مفردين غالبا ويتوسط بينهما ما لا يسئل عنه نحو أأنتم أشد خلقا أم السماء بناها أو يتأخر عنهما نحو وان أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون و بين فعليتين كقوله

فقلت أهى سرت أم عادنى حلم •

(قوله بين مفرد وجملة) فيه ان اسم الفاعل مع مرفوعه جملة كما سبق

اذ الارجح ان هي فاعل بفعل محذوف واسميتين كقوله
لعمرك ما أدري وان كنت داريا * شعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر
الاصل أشعيث فحذفت الهمزة والتنوين منهما

﴿تنبيهان﴾ الاول تسمى أم في هذين الحالين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الآخر وتسمى أيضا معادلة لمعادلتها للهمزة في افادة التسوية في النوع الاول والاستفهام في النوع الثاني ويفترق النوعان من أربعة أوجه أولها وثانيها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام

اذ الارجح) تعليل لقوله بين فعليتين وقوله بفعل محذوف أي يفسره مررت وانما كان هذا أرجح لانه الذي يدل عليه وقوع الفعل بعد أم المعادلة للهمزة وقال في التصريح لان الاستفهام بالفعل أولى من حيث ان الاستفهام عما يشك فيه وهو الاحوال لانها متجددة وأما عن الذوات فقليل اه ومن ثم رجح النصب في أزيدا ضربته (قوله لعمرك ما أدري الخ) أي ما أدري أي النسبين هو الصحيح وان كنت داريا بغير ذلك وشعيث بالمثلثة آخره وصحفه من رواه بالموحدة كما في شرح شواهد المغني للسيوطي ومنقر ضبطه الدماميني والشمني بكسر الميم وفتح القاف وبالراء قالا وهو أي البيت هجو لشعيث أي لهذا الحي بأنهم لم يستقروا على أب واحد وضبطه في التصريح بكسر الميم والقاف ويكتب ابن سهم وابن منقر بالالف لانه خبر لا نعت ولهذه العلة كان حق شعيث التنوين (قوله فحذفت الهمزة والتنوين منهما) أي للضرورة وقيل حذف الهمزة جائز اختيارا ونقل الدماميني أن المختار اطراد حذفها اختيارا قبل أم المتصلة لكثرته نظما ونثرا ومنع الصرف لارادة القبيلة ولا ينافيها الوصف بابن بناء على رعاية التأنيث والتذكير باعتبارين أفاده الدماميني هذا وكان على الشارح أن يزيد ومختلفتين نحو أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون بناء على الارجح من فاعلية أنتم لمحذوف على ما مر في أهي مررت وقد يعارضه هاهنا تناسب المتعاطفين فتستوي الاسمية والفعلية كما قاله الدماميني (قوله متصلة) قال في الهمع ويؤخر المنفي فيها بنوعيها فلا يجوز سواء على ألم يحض زيد أم جاء ولا ألم يقم أم قام (قوله لا يستغنى باحدهما عن الآخر) أما في الحال الاول فلان المقصود الاخبار بالتسوية وهي لا تتحقق الا بينهما وأما في الثاني فلان المقصود طلب تعيين أحد الامرين فلا بد من ذكرهما وقيل انما سميت بذلك لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في افادة المقصود بمثابة كلمة واحدة لانهما جميعا بمعنى أي ويرجح هذا على الاول بان الاتصال عليه راجع الى أم نفسها وعلى الاول راجع الى متعاطفيها وعورض بان الثاني انما يأتي في أم المسبوقة بهمزة الاستفهام لا المسبوقة بهمزة التسوية ففي ترجيح الاول لشموله النوعين وعليه اقتصر في المغني أفاده في التصريح (قوله في افادة التسوية) أي في جملة افادة التسوية أي في الجملة التي تفيد التسوية ومعنى معادلتها للهمزة في هذه الجملة أنها ملابسة بل ما يلي الهمزة فاندفع بتقرير عبارته على هذا الوجه ما توهمه من أن كلا من الهمزة وأم له دخل في افادة التسوية فتدبر (قوله في النوع الاول) أي أم بعد همزة التسوية وقوله في النوع الثاني أي أم بعد همزة الاستفهام بقرينة قوله أن الواقعة بعد همزة التسوية الخ (قوله ليس على الاستفهام) أي بل على الاخبار بالتسوية لانسلاخها عن الاستفهام فهي مجاز بالاستعارة قال ابن يعيش وانما جاز استعارتها للتسوية للاشتراك في معنى التسوية اذ الامران اللذان تسأل عن تعيين أحدهما مستويان عندك في عدم التعيين اه وكما تستعار الهمزة للتسوية تستعار للانكار الابطالي فيكون ما بعدها غير واقع ومدعيه كاذبا نحو أفعيينا بالخلق الاول ومنه أليس الله بكاف عبده وألم نشرح لك صدرك لانها أبطلت ما بعدها من النفي فصارت الجملة خبرية مثبتة بمعنى الله كاف عبده وشرحنا لك صدرك لا انشائية ولهذا صح عطف ووضعنا على ألم نشرح ومن جعلها فيهما للتقرير أراد التقرير بما بعد النفي ويظهر أن الهمزة في ألم نشرح على هذا ليست من المعطوف عليه وأنها داخلة على ما بعد العاطف أيضا وللانكار التوبيخي فيكون ما بعدها واقعا أو يقع وفاعله ملوما نحو أكذبتم بآياتي ولم تحيطوا بها علما وأتعبدون ما تنحتون وللتهكم نحو أصلواتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا وللتعجب كقولك أخلص زيد الاسير متعجبا وللاستبطاء نحو ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم والجامع بين الاستفهام والمعاني المذكورة استلزام كل مطلق الانتفاء فان الاستفهام عن شئ يستلزم انتفاء علمه والانكار الابطالي يستلزم انتفاء وقوع الشئ المنكر والتوبيخي يستلزم انتفاء لياقته والتهكم يستلزم انتفاء تعظيم المتهكم به والتعجب يستلزم انتفاء علم

سبب الشيء المتعجب منه ولهذا يقولون اذا ظهر السبب بطل العجب والاستبطاء يستلزم انتفاء
المبادرة وللامر نحو أأسلمتم أي أسلموا وللتهديد كقولك لمن يسيء اليك وهو يعلم أنك أدبت فلانا على
اساءته اليك وأنت تعلم علمه بذلك ألم أؤدب فلانا على اساءته الى وللتقرير بمعنى طلب اقرار المخاطب
بما يعرفه من نفي أو اثبات ولا يشترط أن يلي الهمزة كما صرح به غير واحد كالتفتازاني نحو أأنت
قلت للناس ونحو أليس الله بكاف عبده على احتمال واعلم يورد بعد الهمزة في الآيتين نفس المقرر
به دفعا لتهمة تلقين المتكلم للمخاطب الجواب المقرر به والجامع بين الاستفهام والمعاني الثلاثة
مطلق الطلب فان الاستفهام طلب فهم المسؤل عنه والامر طلب ايقاع المأمور به والتهديد يستلزم
طلب ترك الشيء المهدد عليه والتقرير السابق طلب الاقرار وللتقرير بمعنى التثبيت والتحقيق نحو
أضربت زيدا أي انك ضربته البتة قاله السعد والجامع ترتب ثبوت الحكم أما في هذا التقرير
فظاهر وأما في الاستفهام فلانه يترتب عليه الجواب المترتب عليه الثبوت واعلم أن للتقرير معنيين
لكن استعماله في الثاني قليل بالنسبة للاول كما أشار اليه في شرح التلخيص ولغيرذلك وهل تشارك
الهمزة في الانكار الابطالي نحو هل من خالق غير الله والتقرير نحو هل ثوب الكفار وهل في ذلك قسم
لذي حجر والامر نحو فهل أنتم منتهون هذا هو الصحيح على ما يؤخذ من حاشية السيوطي على المغني
لكن في المغني في بحث هل أنها تختص عن الهمزة بأن يراد بها النفي ولهذا جاز هل قام الا زيد دون
أقام الا زيد ولا ترد الهمزة في نحو أفأصفاكم ربكم بالبنين من حيث ان الواقع انتفاء الاصفاء لانها
للانكار على مدعي الاصفاء ويلزم منه النفي لا أنها للنفي ابتداء وقد يكون الانكار التوبيخي بمعنى
ما كان ينبغي فعل كذا فيقتضي وقوع الفعل فتلخص أن الانكار على ثلاثة أوجه انكار على مدعي
وقوع الشيء ويلزمه النفي وانكار على من أوقع الشيء ويختصان بالهمزة وانكار وقوع الشيء وهذا
معنى النفي وتختص به هل عن الهمزة اه باختصار وربما استعمل لهذه المعاني غير الهمزة وهل من
أسماء الاستفهام كالتوبيخ والتعجب في كيف تكفرون بالله والابطال في ومن يغفر الذنوب الا الله
والتقرير في وما تلك بيمينك ياموسى قررة ليقول هي عصاي نقله السيوطي عن أبي البقاء وما ذكرته
من توجيه الاستعارة في المعاني المذكورة هو ما ظهر لي فاعرفه وفي شرح المغني للدماميني أن استفهام
العارف المنبه هل حقيقي بحسب الادعاء (قوله وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب الخ)
يعني أن جملة سواء على أقمت أم قعدت وجملة لست أبالي أمات زيد أم عاش ونحوهما يقبل التصديق
والتكذيب لانه خبر بخلاف جملة أزيد قائم أم عمرو وجملة الاستفهام في قولنا ما أدري أعمري طويل
أم قصير أما مجموع ما أدري أعمري طويل أم قصير فقابل للتصديق والتكذيب لانه خبر فافهم هذا
التحقيق (قوله وليست تلك) أي الواقعة بعد همزة الاستفهام كذلك أي كالواقعة بعد همزة التسوية
في الامرين وقوله لان الاستفهام الخ تعليل للنفي في الامرين (قوله لان الاستفهام معها على
حقيقته) أي غالبا أو أراد بكونه على حقيقته أنه ليس اخبارا مجردا عن طلب الفهم وعن التوبيخ
والتقرير ونحوها ولا يرد أن الزمخشري جوز في قوله تعالى في سورة الانعام أم كنتم شهداء كون أم
متصلة مقصودا فيها معادلها أي أتدعون على الانبياء اليهودية أم الخ والهمزة فيه للانكار
التوبيخي وفي قوله تعالى قل أتخذتم عند الله عهدا كون أم متصلة والهمزة فيه للتقرير ونقلهما
في المغني ولم يتعقب واحدا منهما أفاده الشمني لكن الاظهر كون الهمزة في الآية الاولى أيضا
تقريرية فتأمل (قوله الا بين جملتين) أي غالبا ولا ينافي ما قدمه من أنها عادلت بين مفرد وجملة كما في
قول الشاعر * سواء عليك النفر أم بت ليلة * (قوله قد بان لك) أي من الضابط السابق والاستشهاد
بقوله ولست أبالي الخ (قوله وما أدري الخ) أنت خبير بأن الذي تبين مما قدمه أن الواقعة بعد
ما أدري ليست همزة تسوية بل همزة استفهام حيث مثل لهمزة الاستفهام بقوله تعالى وان أدري

وان الكلام معها قابل
للتصديق والتكذيب
لانه خبر وليست تلك كذلك
لان الاستفهام معها على
حقيقته والثالث والرابع
أن أم الواقعة بعد همزة
التسوية لا تقع الا بين
جملتين ولا تكون الجملتان
معها الا في تأويل المفردين
• الثاني قد بان لك أن همزة
التسوية لا يلزم أن
تكون واقعة بعد لفظة
سواء بل كما تقع بعدها تقع
بعد ما أبالي وما أدري وليت
شعري ونحوهن (وربما

أقريب أم بعيد ماتوعدون ويقول الشاعر لعمرك ما أدري الخ أي لا أدري جواب هذا الاستفهام وهذا هو الاقرب عندي ومثل ما أدري ليت شعري ولا يحضرني ونحو ذلك ثم رأيت الدماميني على المغني استظهر ماقلته مؤيدا له بقول الرضي همزة التسوية على الواقعة بعد قولهم سواء وقولهم ما أبالي وقد مر فانه متعقبا بذلك مافي المغني من التعميم الذي جرى عليه الشارح ورأيت بعضهم مال الى أنها للاستفهام بعد ما أبالي أيضا كما يفيده مامر عن الدماميني من كونه قلبيا معلقا عن العمل في الجملة بعده والمعنى لا أفكر في جواب هذا الاستفهام فتأمل (قوله حذفت الهمزة المذكورة) أي الشاملة للنوعين المتقدمين بقرينة تمثيله بالمثالين الآتيين قال الفارضي وندر حذف أم ومعطوفها كقوله

دعاني اليها القلب انى لامره • سميع فما أدري أرشد طلابها

التقدير أرشد أم غي واذا استفهم بغير الهمزة عطف بأو نحو هل تحس منهم من أحد أو تسمع لهم ركزا وقد تكون هل بمعنى الهمزة فيعطف بأم بعدها كحديث هل تزوجت بكرا أم ثيبا وتكون أم بمعنى الهمزة نحو أم ضربت زيدا التقدير أضربت زيدا اه وقوله التقدير أرشد أم غي بحث فيه في المغني بجواز جعل الهمزة لطلب التصديق فلا يقدر لها معادل حينئذ (قوله وبانقطاع الخ) ظاهره أنها عاطفة قال شيخنا وفي الرضي خلافه اه وعليه يكون ذكرها هنا استطراديا لتتميم أقسام أم ثم رأيت في الدماميني مايفيد أن في كون أم المنقطعة عاطفة ثلاثة أقوال فابن جني والمغاربة يقولون ليست للعطف أصلا لا في مفرد ولا جملة وابن مالك للعطف في المفرد قليلا سمع من كلامهم ان هنا لابلا أم شاء وفي الجمل كثيرا وجماعة للعطف في الجمل فقط وأولوا ماسمع بتقدير ناصب أي أم أرى شاء (قوله وبمعنى بل) العطف من عطف أحد المتلازمين على الآخر (قوله وفت) الضمير فيه وفي قيدت وخلت راجع الى أم في قوله وأم بها اعطف الخ والمراد بها ثم لفظها كما أن المراد بها هنا ذلك فليس في الكلام استخدام ولا شبهه وان زعمه شيخنا (قوله ان تك مما قيدت به خلت) صادق بصورتين أن لا تسبق بأداة استفهام أصلا بل تكون مسبوقة بالخبر المحض نحو الم تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه وأن تسبق بأداة استفهام غير الهمزة نحو هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور وأن تسبق بهمزة لغير حقيقة الاستفهام المطلوب به التعيين وغير التسوية كالانكار أي النفي نحو ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد الآية والتقرير أي التثبيت أي جعل الشيء ثابتا نحو أفي قلوبهم مرض أم ارتابوا الآية كذا في الدماميني عن الناظم وأبي حيان وقد ينافي مامر عن البهوتي والشمني ولو قيل ان التقريري فقط أعني المطلوب به اقرار المخاطب كالحقيقي لاشتراكهما في طلب الجواب لكان وجها فتدبر (قوله ولا يفارقها حينئذ) أي حين اذ خلت مما قيدت به وقيل ترد للاستفهام المجرد نحو أم تريدون أن تسألوا رسولكم (قوله أي بل أهي شاء) كأنه في حال بعده عنها جزم بأنها ابل فلما قرب منها رآها صغيرة فأضرب مستفهما عن كونها شاء وكأنه فيه أم في نحو أعندك زيد أم عندك عمرو فقد نص سيبويه على أن أم فيه منقطعة ظن أولا كون زيد عنده فاستفهم عنه ثم ظن كون عمرو عنده فأضرب عن الاول واستفهم عن كون عمرو عنده (قوله لاتدخل على المفرد) لانها بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء لا يدخل الا على جملة ﴿فائدة﴾ تدخل همزة الاستفهام على الواو والفاء وثم كقوله تعالى أولم ينظروا أولم يسيروا أثم اذا ماوقع والجمهور ان الهمزة قدمت من تأخير وان هذه الجمل ونحوها معطوفة بالواو والفاء وثم وان الهمزة كانت بعد هذه الاحرف فقدمت على العاطف تنبيها على اصالتها في التصدير والزمخشري ان الهمزة في محلها الاصلي والعطف على جملة مقدرة بين الهمزة والعاطف والتقدير أمكثوا فلم يسيروا ونحو ذلك وحكى عنه موافقة الجمهور وفي دعوى الزمخشري حذف الجملة وفي

حذفت الهمزه) المذكورة (ان • كان خفا المعنى بحذفها أمكن) كقراءة ابن محيصن سواء عليهم أنذرتهم وكما من قوله شعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر • وهو في الشعر كثير ومال في شرح الكافية الى كونه مطردا (وبانقطاع وبمعنى بل وفت) أي تأتي أم منقطعة بمعنى بل (ان تك مما قيدت به) وهو أن تكون مسبوقة باحدى الهمزتين لفظا وتقديرا (خلت) ولا يفارقها حينئذ معنى الاضراب وكثيرا ما تقتضي مع ذلك استفهاما اما حقيقيا نحو انها لابل أم شاء أي بل أهي شاء واعلم قدرنا بعدها مبتدأ محذوفا لكونها لاتدخل على المفرد أو انكاريا

نحو أم له البنات أي بل أله البنات وقد لا تقتضيه البتة نحو أم هل تستوي الظلمات والنور أي بل هل تستوي إذ لا يدخل استفهام على استفهام ونحو لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه وقوله فليت سلمى في المنام ضجيعتي هنالك أم في جنة أم جهنم وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين ﴿تنبيه﴾ حصر أم في المتصلة والمنقطعة هو مذهب الجمهور وذهب بعضهم إلى أنها تكون زائدة وقال في قوله تعالى أفلا تبصرون أم أنا خير ان التقدير أفلا تبصرون أنا خير والزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جؤية

يا ليت شعري ولا منجى من الهرم
أم هل على العيش بعد الشيب من ندم

(خبر) و (أبح) و (قسم بأو وأبهم * واشكك) فالتخيير والاباحة يكونان بعد الطلب ملفوظا أو مقدرا وما سواهما بعد الخبر فالتخيير نحو تزوج زينب أو أختها والاباحة نحو جالس العلماء أو الزهاد والفرق بينهما امتناع الجمع في التخيير وجوازه في الاباحة

دعوى الجمهور تقدم بعض المعطوف على العاطف فارضى (قوله نحو أم له البنات) اذ لو قدرت للاضراب المحض لكان الكلام اخبارا بنسبة البنات اليه تعالى والله تعالى منزه عن ذلك (قوله وقد لا تقتضيه) هذا مذهب الكوفيين ومذهب البصريين أنها أبدا بمعنى بل والهمزة جميعا نقله في المغني عن ابن الشجري قال والذي يظهر قول الكوفيين لانه يلزم البصريين دعوى التأكيد في نحو أم هل تستوي الظلمات والنور أم ماذا كنتم تعملون أم من هذا الذي هو جند لكم قال الدماميني والتحقيق ان أهل البلدين متفقون على أن أم تجيء للاضراب المجرد وانما الخلاف في تسميتها حينئذ منقطعة فالكوفيون يسمونها منقطعة والبصريون يقولون لا متصلة ولا منقطعة فهو أمر لفظي (قوله أم يقولون افتراه) انما لم تقتض الاستفهام هنا وفي البيت لعدم احتياج المقام اليه لكن جعل الدماميني معنى الآية بل أيقولون على الانكار التوبيخي (قوله في المتصلة والمنقطعة) ﴿فائدة﴾ جواب الاستفهام مع المتصلة بالتعيين وقد يجاب بلا مقصودا بها نفي وقوع كل من الشيئين أو الاشياء تخطئة للسائل في اعتقاده وقوع أحد الشيئين أو الاشياء كما في قصة ذي اليدين وهل يجاب بنعم مقصودا بها اثبات كل من الشيئين أو الاشياء تخطئة للسائل في اعتقاده ثبوت واحد فقط لم أر من ذكره لكنه مقتضى القياس وجواب الاستفهام مع المنقطعة بلا أو نعم واذا رأيت استفهامات بأم المنقطعة فالجواب لآخرها للاضراب الى ما قبله واعرف ذلك (قوله ان التقدير أفلا تبصرون أنا خير) أي على أن جملة أنا خير مستأنفة وأما على الاول فجملة أنا خير معطوفة على ما قبلها ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها أن الاصل أم تبصرون فأقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا له أنت خير كانوا عنده بصراء قاله في المغني وأورد عليه أن السبب لاعتقاده كونهم بصراء قولهم أنت خير كما تقرر والمذكور هنا أنا خير الذي هو مقوله لا مقولهم وأجيب بان الاصل أم تقولون أنت خير فحذف القول وحكى المقول بالمعنى ثم يصح أن يكون في الآية اقامة المسبب مقام السبب لان اعتقادهم خيريته مسبب عنده عن كونهم بصراء ثم ظاهر كلام المغني أن أم في الآية متصلة وبه صرح الزمخشري في الكشاف والذي نص عليه سيبويه أنها منقطعة وانه قال بعد ما حاصله أنه اذا كان ما بعد أم نقيض ما قبلها فهي منقطعة نحو أزيد عندك أم لا وذلك لان السائل لو اقتصر على قوله أزيد عندك لاقتضى استفهامه هذا أن يجاب بنعم أو لا فقوله أم لا مستغنى عنه في تتميم الاستفهام الاول وانما ذكره ابتداء كأنه تبين أنه عرض له ظن نفي أنه عنده واستفهم عنه كما كان قد عرض له ظن ثبوت أنه عنده واستفهم عنه وكذا في الآية لو اقتصر على قوله أفلا تبصرون لاستدعى أن يقال له نبصر أو لا نبصر فكان في غنية عن ذكر ما بعده لكنه أفاد بقوله أم أنا خير أنه عرض له ظن ابصارهم بعد ما ظن أولا عدمه (قوله ابن جؤية) بالهمزة اسم أم الشاعر وهو في الاصل تصغير جؤوة وهي حمرة تضرب الى سواد (قوله بأو) تنازعه الافعال الثلاثة قبله كما أن قوله بها تنازعه الفعلان والمصدر قبله (قوله والاباحة) قال الشمني ليس المراد بها الشرعية لان الكلام في معنى أو بحسب اللغة قبل ظهور الشرع بل المراد الاباحة بحسب العقل أو بحسب العرف في أي وقت كان وعند أي قوم كانوا (قوله بعد الطلب) أي صيغته وان لم يكن هناك طلب كما في الاباحة وبعض صور التخيير فقول البعض اذ لا طلب في الاباحة والتخيير فيه تساهل (قوله أو مقدرا) نحو ففدية من صيام أو صدقة أو نسك أي ليفعل أي الثلاثة قاله الشارح على التوضيح (قوله وما سواهما فبعد الخبر) صرح الشاطبي بأن الذي يختص بالخبر الشك والابهام وأما الباقي فيستعمل في الموضعين وكلام المغني يشعر به فلا تغفل (قوله امتناع الجمع في التخيير) فان قلت قد مثل العلماء بآيتي الكفارة والفدية للتخيير مع امكان الجمع قلت يمتنع الجمع بين الاطعام والكسوة والتحرير الآتي كل منهن كفارة وبين الصيام والصدقة والنسك الآتي كل منهن فدية بل تقع

والتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف والابهام نحو أتاها أمرنا ليلا أو نهارا وجعل منه نحو وانا أو اياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين والشك نحو لبثنا يوما أو بعض يوم (والاضراب بها أيضا عن) أى نسب الى العرب فى قول الكوفيين وأبى على وابن برهان وابن جنى مطلقا تمسكا بقوله

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية
لولا رجاؤك قد قتلت أولادى

وقراءة أبى السمال أو كلما عاهدوا عهدا بسكون الواو ونسبه ابن عصفور لسيبويه لكن بشرطين تقدم نفى أو نهى واعادة العامل نحو ما قام زيد أو ما قام عمرو ولا يقم زيد أولا يقم عمرو ويؤيده أنه قال فى ولا تطع منهم آثما أو كفورا ولو قلت أولا تطع كفورا انقلب المعنى يعنى انه يصير اضرابا عن النهى الاول ونهيا عن الثانى فقط (وربما عاقبت) أو (الواو) أى جاءت بمعناها (اذا لم يلف ذو النطق للبس منفذا) أى اذا أمن اللبس كقوله

قوم اذا سمعوا الصريخ رأيتهم
ما بين ملجم مهره أو سافع

وقوله

فظل طهاة اللحم ما بين منضج
صفيف شواء أو قدير معجل

وقول الراجز ان بها أكتل أورزاما • خويربين ينقفان الهاما وقوله وقالوا لنا ثنتان لابد منهما

واحدة منهن كفارة أو فدية والباقى قربة مستقلة خارجة عن ذلك اه مغنى وآية الكفارة فكفارته اطعام عشرة مساكين الخ وآية الفدية ففدية من صيام أو صدقة أو نسك (قوله والتقسيم) أى تقسيم الكلى الى جزئياته أو الكل الى أجزائه قال شيخنا وعبر عنه فى التسهيل بالتفريق المجرد أى من الشك والابهام والتخيير وبعضهم عبر عنه بالتفصيل بالمهملة اه وبه يعرف ما فى كلام البعض (قوله والابهام) أى على السامع (قوله وجعل منه نحو وانا أو اياكم الخ) قال فى المغنى الشاهد فى الاولى ووجهه الشمنى بأن اعتبار الابهام فى احداهما يغنى عن اعتباره فى الثانية والاولى أولى بالاعتبار لسبقها وفيه نظر اذ لا مانع من اعتباره فيهما وان كان اعتباره فى الاولى آكد وقال الدمامينى فى الاولى والثانية والمعنى وان أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الامرين كونه على هدى أو كونه فى ضلال مبين أخرج الكلام فى صورة الاحتمال مع العلم بأن من وحد الله تعالى وعبده فهو على هدى وان من عبد غيره فهو فى ضلال مبين توطينا لنفس المخاطب ليكون أقبل لما يلقى اليه وقال بعضهم الشاهد فى الثانية لان الشرط تقدم كلام خبرى وهو انما يتحقق بقوله لعلى هدى لان ما قبله ليس كلاما وقد يقال ان لعلى هدى أو فى ضلال مبين خبر عن الاول وحذف خبر الثانى أو بالعكس اذ لا يتعين كونه خبرا عنهما وان سلم لذلك لانه جار ومجرور وعلى كل وجد الشرط مع أنه قد يمنع اشتراطه وانما خولف بين الحرفين الداخلين على الحق والباطل لان صاحب الحق كانه مستعل على جواد يركض به حيث شاء وصاحب الباطل كانه منغمس فى ظلام لا يدرى أين يتوجه ومما يظهر لى أن الآية وان كانت للابهام ظاهرا الا أنها رامزة الى التعيين لاقتضاء التناسب صرف ما بعد أو الثانية لما بعد أو الاولى وصرف ما قبلها لما قبلها ولاقتضاء الترتيب أيضا ذلك فاعرفه (قوله والشك) الفرق بينه وبين الابهام أن المتكلم عالم بالحكم فى الابهام دون الشك غزى (قوله واضراب بها أيضا عن) قيل انها حينئذ غير عاطفة كأم الاضرابية على رأى الجمهور وقد نقل بعضهم ذلك عن الرضى والسعد كما فى يس وقيل عاطفة وان كان بعدها جملة اذ العطف يكون فى المفردات والجمل كما يقول بذلك بعضهم فى أم الاضرابية وهذا ظاهر كلام المصنف (قوله مطلقا) أى سواء تقدمها نفى أو نهى أو لا وسواء أعيد العامل أو لا (قوله كانوا) أى العيال المذكورون فى البيت قبله وقوله أو زادوا يحتمل أن أو بمعنى الواو وكذا فى قراءة أبى السمال وهو بسين مفتوحة وميم مشددة ولام آخره (قوله بسكون الواو) المعنى وما يكفر بها الا الفاسقون بل نقضوا عهد الله مرارا كثيرة (قوله ونسبه) أى مجىء أو للاضراب بقطع النظر عن الاطلاق السابق بقرينة قوله لكن بشرطين (قوله واعادة العامل) يعنى مع حرف النفى أو حرف النهى شمنى (قوله ويؤيده) أى يؤيد نقل ابن عصفور عن سيبويه أن أو تأتى للاضراب بشرطين (قوله أو سافع) أى قابض ناصية فرسه من سفعت بناصيته قبضتها وجذبتها قال الدمامينى لقائل أن يقول لم لا يجوز أن يكون المراد بين فريق ملجم أو فريق سافع اذ كل واحد من القسمين ذو تعدد اه واستبعد لان الظاهر أن قصد الشاعر أنهم حين سماع صريخ المستغيث محصورون بين قسمين لا يخرجون عنهما لا أنهم ثابت لهم احدى البينيتين (قوله فظل طهاة اللحم الخ) الطهاة جمع طاه وهو الطباخ وصفيف شواء مفعول منضج وهو ما فرق وصف على الجمر وهو شواء الاعراب وقدير معطوف على منضج بتقدير مضاف أى وطابخ قدير أى مطبوخ فى القدر ومعجل صفة قدير وقول العينى قدير معطوف على شواء غير ظاهر وان أقره شيخنا كما لا يخفى (قوله ان بها أكتل الخ) ضمير بها للارض المذكورة قبل وأكتل بفوقية مفتوحة ورزام براء مكسورة فزاى اسما رجلين وخويربين تثنية خويرب تصغير خارب وهو اللص كما قاله الدمامينى والشمنى وفى شرح شواهد المغنى للسيوطى أنه لص الابل حال من ضمير ينقفان قدمت على عاملها أو من المستكن فى بها وقول البعض حال مما قبله لا يمشى على

مذهب الجمهور المانعين مجيء الحال من المبتدأ في الحال أو الأصل ويثقفان بضم القاف من
الثقف وهو كسر الرأس كما قاله الدماميني والشمني والسيوطي فيحتاج الكلام إلى التجريد والهام
اسم جنس جمعي لهامة وهي الرأس فقول البعض والهام الرأس فيه تساهل وإنما كانت أو في البيت
بمعنى الواو لقوله حوربين بالتثنية ولو كانت على بابها لأحد الشيئين لقال حوربا بالإفراد (قوله
أشرعت) بالبناء للمفعول أي صوبت نحو العدو وكنى بذلك عن الطعن وبالسلاسل عن الأسر
(قوله وجعل منه وأرسلناه الخ) فصله للاختلاف فيه فقال بعض الكوفيين والبصريين بمعنى الواو
والفراء بمعنى بل فيكون للإضراب عن الإخبار بأنهم مائة ألف بناء على حزر الرائي مع علمه تعالى
بزيادتهم إلى الإخبار عن تحقيق وبعض البصريين للإبهام وقيل للشك مصروفا للرائي كذا في المغني
زيادة قال البعض ويزيدون صفة موصوف محذوف معطوف على ما قبله أي أو جماعة يزيدون اهـ
وفيه أن الموصوف بالجملة المحذوف ليس بعض اسم مجرور بمن أو في ويمكن جعل العطف من باب
العطف على المعنى أي إلى جماعة يبلغون مائة ألف أو يزيدون فتأمل (قوله مطلقا) أي سواء كانت
أو للإباحة أو لا (قوله وذكر في التسهيل أن أو تعاقب الواو) أي تجيء بمعنى الواو فتكون للجمع
وقوله في الإباحة أي في صورة الإباحة أي في الصورة التي يظن أن أو فيها للإباحة أي لأحد الشيئين
مع جواز الجمع بينهما وإن لم تكن أو في حالة كونها بمعنى الواو للإباحة لأنها حينئذ للجمع وأو التي
للإباحة لأحد الشيئين مع جواز الجمع بينهما كما سيذكره الشارح عن ابن هشام وقوله كثيرا أي
لأنه يكثر إرادة الجمع في نحو جالس الحسن أو ابن سيرين هذا هو الذي أفهمه في هذه العبارة وبه
يندفع اعتراضات نشأت من عدم فهم العبارة كفهمها الاعتراض الأول ما ذكره البعض وأقره أن
صاحب التسهيل لم يذكر الكثرة إلا في معاقبة أو للواو في الإباحة وهذا لم يرده المصنف هنا لذكره
إياه فيما تقدم بقوله أو والذي أراده هنا وجعله قليلا إنما هو القسمان الأخيران الموصوفان في
التسهيل أيضا بالقلة • الثاني ما ذكره شيخنا وأقره أن الإباحة معنى أو أصالة ولا ضرورة إلى جعلها
في صورة الإباحة بمعنى الواو ووجه اندفاع هذين أنهما مبنيان على أن أو في حال معاقبتها الواو في
الإباحة لأحد الشيئين مع جواز الجمع بينهما وليس كذلك بل للجمع كما علمت • الثالث ما ذكره أيضا
البعض وأقره أن قوله كثيرا يوهم أن أو في الإباحة قد لا تعاقب الواو وليس كذلك فكان الأولى أن
يقول تعاقب الواو في الإباحة لزوما وقد تعاقبها في غيرها ووجه اندفاع هذا الاعتراض أن المراد كما
علمت أن الصورة التي يظن أن أو فيها للإباحة قد تعاقب فيها أو الواو بأن تكون للجمع وقد لا تعاقب
بأن تكون للإباحة في الواقع أيضا فقول المعترض وليس كذلك ممنوع وكذا قوله لزوما هذا هو
تحقيق المقام وعليك السلام (قوله نحو ومن يكسب خطيئة أو إثما) حمل بعضهم الخطيئة على الذنب
الذي بين الله وبينه والإثم على مظالم العباد (قوله وقد تخرج إلى معنى بل والواو) أي مجازا (قوله
وأما بقية المعاني الخ) ذكره في المغني قال ومن العجب أنهم ذكروا من معاني صيغة افعل التخيير
والإباحة ومثلوه بنحو خذ من مالي درهما أو دينارا وجالس الحسن أو ابن سيرين ثم ذكروا أن أو
تفيدهما ومثلوه بالمثالين المذكورين اهـ وأجيب بأن كلا من الصيغة وأو يدل على ما ذكر
فحيث مثل بالمثالين للصيغة قطع النظر فيهما عن أو وحيث مثل بهما لأو قطع النظر فيهما عن الصيغة
وقال التفتازاني في تلويحه إن التخيير والإباحة قد يضافان إلى صيغة الأمر وقد يضافان إلى كلمة
أو والتحقيق أن كلمة أو لأحد الأمرين أو الأمور وأن جواز الجمع وامتناعه إنما هو بحسب موقع
الكلام ودلالة القرائن (قوله فمستفادة من غيرها) أي معها وذلك لأنها تفيد أحد الشيئين
وغيرها يفيد امتناع الجمع إذا كانت للتخيير وجوازه إذا كانت للإباحة وهكذا وقوله من غيرها
أي من القرائن (قوله وممن ذكر ذلك الناظم الخ) قال البعض انظر نسبة هذا للناظم مع

صدور رماح أشرعت أو
سلاسل
وجعل منه وأرسلناه إلى
مائة ألف أو يزيدون أي
ويزيدون هذا مذهب
الأخفش والجرمي وجماعة
من الكوفيين ﴿تنبيهات﴾
الأول أفهم قوله وربما عاقبت
ذلك قليل مطلقا وذكر في
التسهيل أن أو تعاقب
الواو في الإباحة كثيرا وفي
عطف المصاحب والمؤكد
قليلا فالإباحة كما تقدم
والمصاحب نحو قوله عليه
الصلاة والسلام فإنما عليك
نبي أو صديق أو شهيد
والمؤكد نحو ومن يكسب
خطيئة أو إثما • الثاني
التحقيق أن أو موضوعة
لأحد الشيئين أو الأشياء
وهو الذي يقوله المتقدمون
وقد تخرج إلى معنى بل
والواو وأما بقية المعاني
فمستفادة من غيرها
• الثالث زعم قوم أن الواو
تستعمل بمعنى أو في ثلاثة
مواضع • أحدها في
التقسيم كقولك الكلمة
اسم وفعل وحرف وقوله
• كما الناس مجروم عليه
وجارم • وممن ذكر ذلك
الناظم في التحفة وشرح
الكافية قال في المغني
والصواب أنها في ذلك
على معناها الأصلي إذ
الأنواع مجتمعة في الدخول
تحت الجنس • ثانيها
الإباحة

قاله الزمخشري وزعم أنه يقال جالس الحسن وابن سيرين أي أحدهما وأنه لهذا قيل تلك عشرة كاملة بعد ذكر ثلاثة وسبعة لئلا يتوهم إرادة الإباحة قال في المغني أيضا والمعروف من كلام النحويين أن هذا أمر بمجالسة كل منهما وجعلوا ذلك فرقا بين العطف بالواو والعطف بأو وتأتي أيضا للتخيير قاله بعضهم في قوله فقالوا أنت بالخيار بين الصبر والبكاء فقلت البكا أشفى إذا لغليلي أي أو البكا إذ لا يجمع بين الصبر والبكا ويحتمل أن يكون الأصل من الصبر والبكا أي أحدهما ثم حذف من كما في قوله تعالى واختار موسى قومه ويؤيده أن أبا علي الفارسي رواه بمن اه (ومثل (٩٠) أو في القصد إما الثانية في نحو) تزوج إما هندا وإما أختها (وجاء في) إما زيد وإما عمرو (تنبيهات) الأول ظاهر كلامه أنها تأتي لمعاني السبعة المذكورة في أو وليس كذلك وإنما تأتي بمعنى الواو ولا بمعنى بل والعبد له أن يرد أو لهذين المعنيين ويقال ومحل ذلك فيه والإباحة إنما هي على المعاني المتفق عليها ولم يذكر الإباحة في التسوية لكنها مقتضى القياس جارية الثاني ظاهره أيضا أنها مثل أو في العطف والمعنى وهو ما ذهب إليه أكثر النحويين وقال أبو علي وابن كيسان وابن برهان هي مثلها في المعنى فقط ووافقهم الناظم وهو الصحيح ويؤيده قولهم إنها مجامعة للواو لزوما والعاطف لا يدخل على العاطف وأما قوله يا ليتما أمنا شالت نعامتها أيما إلى جنة أيما إلى نار فشاذ وكذلك فتح همزتها وإبدال ميمها الأولى ياء وفتح همزتها لغة تميم وبها روي البيت المذكور وقد يقال إن قوله في القصد إشارة إلى ذلك أي أنها مثلها في القصد أي المعنى لا مطلقا بأنه لم يعدها في الحروف أول الباب وقد وروى نقل ابن عصفور اتفاق النحويين على أنها ليست عاطفة وإنما أوردوها في حروف العطف لمصاحبتها لها الثالث مقتضى كلامه أنه لا بد من تكرارها وذلك غالب لا لازم فقد يستغنى عن الثانية بذكر ما يغني عنها نحو إما أن تتكلم بخير وإلا فاسكت وقراءة أبي وإنا أو إياكم لإما على هدى أو في ضلال مبين وقوله فإما أن تكون أخي بصدق * فأعرف منك غثي من سميني * وإلا فاطرحني واتخذني * عدوا أتقيك وتتقيني

صريحة بأن الواو في التقسيم أجود من أو فإنه دل على أنها فيه ليست بمعنى أو اه وقد يقال إن في المسألة قولين واعلم أن كلا من الواو وأو في التقسيم وجه الاجتماع الأقسام في الدخول تحت مقسم وعدم اجتماعها في ذات واحدة حيث كانت الواو فيه أكثر (قوله قاله الزمخشري) وابن مالك وابن هشام في حواشيه على التسهيل راجعا عما ذكره في المغني كما قاله الدماميني وسبقهم إلى ذلك السيرافي في شرح الكتاب (قوله أي أحدهما) أي مع جواز الجمع بينهما أو الترك للكل كما هو مقتضى الإباحة (قوله لئلا يتوهم إرادة الإباحة) ويحتمل أن ذلك لئلا يتوهم إرادة التخيير (قوله إن هذا أمر) أي إذن (قوله قالوا أنت الخ) من الطويل وذيله الشلم وهو حرف والعول ويروى وقالوا ولا إثم فيه حينئذ وقوله أشفى أي أبعد ... والغليل حرارة العطش لكن المراد هنا مطلق الحرارة فيشمل حرارة العشق (قوله رواه بمن) أي بدلها (قوله إما) هذه إما الثانية وأما الأولى فليست عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو قام إما زيد وإما عمرو ... لأن فيها السابقة وقوله الثانية احترازا عن الأولى فإنه لا خلاف في أنها غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو قام إما زيد وإما عمرو ولكن لا مانع من سبة المعاني للأولى أيضا لازمها إما سابقا المانية لبعدها (قوله ظاهر كلامه) أي حيث أطلق القصد فشمل جميع المعاني المقصودة (قوله والعبد له) أي في الإباحة وعدم التقيد بما عدا المذكورين (قوله ظاهره أيضا) أي حيث أطلق القصد فشمل العطف إذ هو مما يقصد (قوله مثل أو في العطف والمعنى) ولعل الواو على هذا القول زائدة لازمة كما قال في لكن كما مر (قوله والعاطف لا يدخل على العاطف) أي فالعاطف إنما هو الواو الداخلة على إما (قوله وأما قوله الخ) أورد على قوله وما (قوله شالت نعامتها) كناية عن موتها لأن النعامة باطن القدم ومن مات ارتفعت رجلاه وانتكس رأسه وظهرت نعامته (قوله وكذا فتح همزتها وإبدال ميمها الخ) أي شاذان أيضا على سبيل الاجتماع والانفراد فتح همزتها لغة تميمية وقيسية وأسدية تدريج فضميرها يرجع إلى المفتوحة الهمزة كما في البيت لا ميم إما مطلقا وإن ثبت الإبدال مع الكسر أيضا كما في الدماميني عن المصنف (قوله أي المعنى) فيه إشارة إلى أن القصد بمعنى المقصود وحمل القصد على المعنى مبني على أن المراد بالقصد مقصود جميعهم ومقصود جميعهم المعنى لاختلافهم في العطف (قوله وقد نقل ابن عصفور اتفاق النحويين الخ) أي وإن كان هذا النقل غير مسلم لما مر في الشرح (قوله لمصاحبتها لها) أي لبعضها وهو الواو (قوله مقتضى كلامه) أي حيث قال الثانية في نحو الخ وهذا أولى مما ذكره البعض (قوله لا بد من تكرارها) أي إما لا تقيد كونها الثانية (قوله غثي من سميني) غثي من غثت الشاة غثا من باب ضرب أي سمنت ويقال في الكلام الغث والسمين أي الرديء والجيد ولعل المعنى فأعرف منك الرديء والجيد في تبييني لك الرديء وابتعادك عنه والجيد واعتنائك عليه ويوجد في بعض النسخ بين البيتين

فلو أنا على حجر ذبحنا * جرى الدميان بالخبر اليقين

وقد يستغنى عن الاولى بالثانية كقوله تلم بدار قد تقادم عهدها وإما بأموات ألم خيالها أى اما بدار والفراء يقيس هذا فيجيز زيد يقوم وإما يقعد كما يجيز أو يقعد * الرابع ليس من أقسام إما التى فى قوله فإما ترين من البشر أحدا بل هذه ان الشرطية وما الزائدة (ولكن لكن مخففة نوعان) ... نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا (وفيه) يشترط لكونها عاطفة مع ذلك ان يكون معطوفها مفردا وأن لا تقترن بالواو كما مثل وقد سبق ما فى هذا الثانى وهى حرف ابتداء ان سبقت بايجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم ولا يجوز ولكن عمرو خلافا للكوفيين أو تلتها جملة كقوله

ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقائعه فى الحرب تنتظر أو تلتها واو نحو ولكن رسول الله أى ولكن كان رسول الله وليس المنصوب معطوفا بالواو لان متعاطفى الواو المفردين لا يختلفان بالايجاب والسلب (ولا) تكون نداء أو أمرا أو اثباتا نحو لا (لا) ... نحو ولا نداء وما بعده معمول ... وفى الاصح هو فاعله يرجع الى لا وانما تقدير لا للنداء أو أمرا أو اثباتا أى للعطف لا شرطان أحدهما افراد معطوفها والثانى أن تسبق بأمر أو اثبات اتفاقا واضرب زيدا لا عمرا وجاءنى زيد لا عمرو او بنداء خلافا لابن سعدان نحو يا ابن أخى

(لا ... ثالث) لا ابن عمى قال السهيلى وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر فلا يجوز جاءنى زيد لا رجل وعكسه ويجوز جاءنى رجل لا امرأة وقال الزجاجى وأن لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز جاءنى زيد لا عمرو ويرده قوله

وروى مؤخرا عنهما وهو المتجه قال شعارهو ساقط من خط المؤلف ثم قال وأنشد ابن دريد مع بيتين غير هذين

لعمرك انى وأبا رباح * على طول التجاور مذ حين

ليبغضنى وأبغضه وأيضا * يرانى دونه وأراه دونى

فلو أنا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين أى لا يختلط دمانا لفرط العداوة ولو ذبحنا على حجر لا فترق الدميان اهـ ثم رأيت فى القاموس فى باب السين أن العرب تقول ان دم المتباغضين لا يجتمع اهـ (قوله وقد يستغنى عن الاولى) أى لفظا لا تقديرا مانعا من قوله كما يجوز أو بعد تشديده فى مطلق الجواز لا يحتاج الى تقدير مع أو بخلاف اما ثم ذكر الدمامينى أن ظاهر كلام المصنف أن الفراء يجيز الاستغناء عن اما الاولى لفظا وتقديرا وإجراءها مجرى أو (قوله تلم) الضمير يرجع الى النفس المذكورة فى أبيات له من ألم دار ... وفى بعض النسخ تلم بالتاء للمجهول من قاض ... اذا كسره بعد جبره وعهد الدار ما عهده بها (قوله وقد سبق ما فى هذا الثانى) أى من الخلاف فى شرح قوله وأنبعث لها خمسة الخ (قوله وهى الخ) شروع فى محترزات الشروط وكان الاولى التعبير بالفاء (قوله لا يجوز ولكن عمرو) أى على أن عمرو معطوف وفى التوضيح أما على أنه مبتدأ خبره محذوف فيجوز (قوله أو تلتها جملة) أى وسبقت بنفى لكن لتلوها الجملة فلا تنافى أن المسبوقة بنفى لا يتلوها الا الجملة (قوله ورقاء) اسم رجل بوادره جمع بادرة وهى الحدة تصريح (قوله أى ولكن كان رسول الله الخ) حاصله أن لكن حرف ابتداء لا عاطفة والواو هى العاطفة لجملة حذف صدرها على جملة وهذا مذهب المصنف وتقدم فى الشرح بقية الاقوال وقد استشكل العطف بقضية كون لكن حرف ابتداء واستئناف الجملة بعدها لا عطفها بالواو وأجاب بأن المراد بكونها حرف ابتداء أنها غير عاطفة للجملة فلا ينافى عطفها بغيرها أفاده سم (قوله لان متعاطفى الواو المفردين الخ) بخلاف الجملتين فيجوز تخالفهما فى ذلك نحو قام زيد ولم يقم عمرو وقد يقال تخلف عدم الاختلاف فى متعاطفى الواو اتفاقا وسلما اذا لم تجعلها مانعة من الاختلاف كلكن فتأمل (قوله أى للعطف بلا الخ) فيه مسامحة فان الشرط الاول لا يفيده كلام المصنف (قوله شرطان) بقى شرط ثالث وهو أن لا تقترن بعاطف فاذا قيل جاءنى زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة واذا قلت ما جاءنى زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا تأكيد للنفى وفى هذا المثال مانع آخر من العطف وهو تقدم النفى وهذا جمعا فى ولا الصابئين اهـ (قوله افراد معطوفها) أى ولو تأويلا وقلت زيد قائم لا زيد قاعد أخذا من قول الهمع ولا يعطف بها جملة لا محل لها فى الاصح (قوله وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر) قال البعض هو ظاهر فيما اذا كان المتناول والاعم الثانى لا الاول اهـ ولك أن تقول جواز جاءنى رجل لا زيد اذا جعلت لا بمعنى غير صفة لرجل لا اذا كانت عاطفة كما هو فرض الكلام وقد علل الفارسى وغيره عدم جواز جاءنى زيد لا رجل وعكسه بأن الرجل يصدق بزيد فيلزم التناقض لا يقال المراد بالرجل غير زيد بقرينة العطف المقتضى للمغايرة فلا تناقض لانا نقول المغايرة التى يقتضيها العطف صادقة بالمغايرة الجزئية كالمغايرة التى بين العام والخاص والمطلق والمقيد فالتناقض عبرة تقف بحسب مدلول اللفظ وكالمثالين المذكورين فى الامتناع قام زيد لا الناس وقام الناس لا زيد نعم قال التقى السبكى كما حكاه عنه ولده فى شرح التلخيص يخطر لى جواز قام الناس لا زيد ان أريد اخراج زيد من الناس على وجه الاستثناء لكن لم أر أحدا من النحاة عد لا من حروف الاستثناء فاعرف ذلك (قوله وقال الزجاجى وأن لا يكون الخ) علل بان العامل يقدر بعد العاطف ولا يصح أن يقال لا قام عمرو الا على الدعاء ورد بانه لو توقف صحة العطف على تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيد قائما ولا قاعدا

• الثاني أجاز الفراء العطف بها على اسم لعل كما يعطف بها على اسم ان نحو لعل زيدا لا عمرا قائم • الثالث فائدة العطف بها قصر الحكم على ما قبلها اما قصر افراد كقولك زيد كاتب لا شاعر ردا على من يعتقد أنه كاتب وشاعر واما قصر قلب كقولك زيد عالم لا جاهل ردا على من يعتقد أنه جاهل • الرابع أنه قد يحذف المعطوف عليه بلا نحو أعطيتك لا لتظلم أي لتعدل لا لتظلم (وبل كلكن) في تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها (بعد مصحوبيها) أي مصحوبي لكن وهما النفي والنهي (كلم أكن في مربع بل تيها) المربع منزل الربيع والتيهاء الارض التي لا يهتدى بها ونحو لا تضرب زيدا بل عمرا (وانقل بها للثان حكم الاول) فيصير كالمسكوت عنه (في الخبر المثبت والامر الجلي) كقام زيد بل عمرو وليقم زيد بل عمرو وأجاز المبرد وعبد الوارث ذلك مع النفي والنهي فتكون ناقلة لمعناهما الى ما بعدها وعلى ذلك فيصح ما زيد قائما بل قاعدا وبل قاعد ويختلف المعنى قال الناظم وما جوزاه مخالف لاستعمال العرب ومنع الكوفيون أن يعطف بها بعد غير النفي

ذكره البعض ثم رأيته في المغني أي لمنع لا من تقدير ليس بعد الواو (قوله كأن دثارا الخ) دثار بكسر الدال المهملة وفتح المثلثة اسم راع واللبون النوق ذات اللبن وحلقت ذهبت وتنوفى بفتح الفوقية وضم النون وفتح الفاء اسم جبل عال والقواعل بالقاف ثم العين المهملة الجبال الصغيرة وكنى بذلك عن عدم عود هذه اللبون (قوله الدعاء) نحو رحم الله أبا بكر لا أبا جهل (قوله والتحضيض نحو هلا تضرب زيدا لا عمرا) قال ذلك أبو حيان وخالفه الرضي فقال لا تجيء لا بعد الاستفهام والعرض والتمني والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد النهي ولا تعطف بها الاسمية ولا الماضي فلا يقال قام زيد لا قعد لانها موضوعة لعطف المفردات وانما جاز على قلة عطفها المضارع لمضارعته الاسم ولا يجوز تكريرها كسائر حروف العطف لا يقال قام زيد لا عمرو لا بكر كما تقول قام زيد وعمرو وبكر بل لو قصدت ذلك أدخلت الواو في المكرر وكانت هي العاطفة ولا مؤكدة لكنه قال في الكلام على بل قيل لا تجيء بل بعد التحضيض ولعل والتمني والعرض والاولى أن يجوز استعمالها بعد ما يفيد معنى الامر والنهي كالتحضيض والعرض اهـ والظاهر أن العرض كالتحضيض عند أبي حيان ثم القلب الى جواز مجيء لا بعد الاستفهام مثل هل قام زيد لا عمرو (قوله اما قصر افراد الخ) لم يذكر قصر التعيين مع أنها تكون له نحو زيد كاتب لا شاعر لمن تردد في أي الوصفين ثابت لزيد مع علمه بثبوت أحدهما لا على التعيين (قوله كقولك زيد كاتب لا شاعر) في تمثيله لقصر الافراد بما ذكر ولقصر القلب بقولك زيد عالم لا جاهل اشارة الى ما قالوه من اشتراط امكان اجتماع الوصفين في قصر الافراد دون قصر القلب (قوله قد يحذف المعطوف عليه بلا الخ) قال شيخنا كان الاولى تأخيره الى قول الناظم وحذف متبوع بدا هنا استبح (قوله وبل كلكن) اعترض بأنه احالة على مجهول لانه لم يذكر أولا معنى لكن وأجيب بان وجه الشبه الذي ذكره الشارح مشهور في لكن والاحالة على مشهور بين النحاة (قوله في تقرير الخ) أي تثبيته في ذهن السامع والحاصل أنها مع النفي والنهي تفيد أمرين التأكيد وهو تقرير ما قبلها على حاله والتأسيس وهو اثبات نقيضه لما بعدها ومع الخبر المثبت والامر أمرين التأسيس ازالة الحكم عما قبلها بحيث صار كالمسكوت عنه وجعله لما بعدها قال الشمني قال الرضي وظاهر كلام الاندلسي وهو الظاهر أن ما بعد النفي والنهي أيضا تصير الحكم الاول كالمسكوت عنه اهـ وفي المغني هذا هو الظاهر وقد عد في المغني من الامور التي اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها قولهم بل حرف اضراب قال وصوابه حرف استدراك واضراب فانها بعد النفي والنهي بمنزلة لكن سواء اهـ (قوله للثان) حذف ياءه للضرورة (قوله فيصير) بالنصب بان مضمرة في جواب الامر (قوله كالمسكوت عنه) أي أصالة وان صار مسكوتا عنه لعارض الاضراب فصح الاتيان بالكاف ومعنى كون زيد في قولك قام زيد بل عمرو كالمسكوت عنه صيرورته كأنه لم يثبت له قيام ولم ينف عنه (قوله والامر الجلي) أي الظاهر واحترز به عن العرض والتحضيض كما في الهمع ومر خلافه عن الرضي (قوله ذلك) أي النقل (قوله وعلى ذلك) أي الجواز المذكور (قوله بل قاعدا) أي بالنصب على معنى بل ما هو قاعدا وأورد على المبرد وعبد الوارث أنه يلزمهما أن لا يعمل ما في قاعدا شيئا لان شرط عملها بقاء النفي في المعمول وقد انتقل عنه وأجيب بان انتقاضه بعد تمام العمل لا يضر قياسا على النصب بعد فاء السببية أو واو المعية الواقعين بعد النفي المنتقض بعدهما اهـ

وما أنا من قوم فاذكرهم • الا بذم حالي ثم

(قوله وبل قاعد) أي على أن قاعد خبر مبتدأ محذوف أي بل هو قاعد (قوله ويختلف المعنى) لان النصب يقتضي انتفاء القعود والرفع يقتضي ثبوته (قوله ومنع الكوفيون الخ) تورك على الناظم بأنه يوهم كثرة العطف ببل في الخبر المثبت والامر الجلي لانه ذكره مع العطف بها بعد النفي والنهي

هي

وشبهه ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليل على قلته ولا بد لكونها عاطفة من إفراد معطوفها كما رأيت فإن تلاها جملة كانت حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح وتفيد حينئذ إضرابا عما قبلها إما على جهة الإبطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون أي بل هم عباد ونحو أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق وإما على جهة الانتقال من غرض إلى آخر نحو قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحياة الدنيا ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا

يظلمون بل قلوبهم في غمرة من هذا وادعى الناظم في شرح الكافية أنها لا تكون في القرآن إلا على هذا الوجه والصواب ما تقدم ﴿تنبيهات﴾ الأول لا يعطف ببل بعد الاستفهام فلا يقال أضربت زيدا بل عمرا ولا نحوه الثاني تزاد قبلها لا لتوكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول بعد الإيجاب كقوله

وجهك البدر لا بل الشمس لو لم ... يقض للشمس كسفة أو أفول

ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفي وليس بشيء كقوله

وما هجرتك لا بل زادني شغفا ... هجر وبعد تراخى لا إلى أجل

(وإن على ضمير رفع متصل) مستترا كان أو بارزا (عطفت فافصل بالضمير المنفصل) نحو لقد كنتم أنتم وآباؤكم (أو فاصل ما) إما بين العاطف والمعطوف عليه وإما بين العاطف والمعطوف كالمفعول به في نحو يدخلونها ومن صلح ولا في نحو ما أشركنا ولا آباؤنا وقد اجتمع الفصلان في ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم (وبلا فصل يرد في النظم فاشيا وضعفه اعتقد) من ذلك قوله ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه ما لم يكن وأب له لينالا وقوله قلت إذ أقبلت وزهر تهادى ... كنعاج الملا تعسفن رملا وهو على ضعفه جائز في السعة نص عليه الناظم لما حكاه سيبويه من قول بعض العرب مررت برجل سواء والعدم برفع العدم عطفا على الضمير المستتر في سواء لأنه مؤول بمشتق أي مستو هو والعدم وليس بينهما فصل

من غير تفصيل فتأمل (قوله وشبهه) هو النهي (قوله وتفيد حينئذ) أي حين إذ تلاها جملة وكلامه يفيد أنها في حال عطفها لمفرد ليست للإضراب بل شيء آخر وفي شرح الجامي خلافه اهـ وفي المغني أنها للإضراب في الأمر والإيجاب (قوله نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه الخ) أي ونحو ذلك للإضراب الإبطالي بناء على أن المضرب عنه المقول بالميم أما إذا كان المضرب عنه القول فالإضراب انتقالي إذ الإخبار بصدور ذلك منهم حق لا يتطرق إليه الإبطال (قوله والصواب ما تقدم) أجيب عن الناظم بحمل كلامه على أنها لا تكون في القرآن بمعنى الإضراب على وجه الإبطال والآيتان الأوليان ليست بل فيهما للإضراب الإبطالي بل يحتمل أنها للإضراب عن القول فتكون انتقالية كما مر (قوله الأول الخ) هذا التنبيه مستفاد من النظم (قوله لا يعطف ببل) مثلها لكن ولا على ما مر (قوله ولا نحوه) بالرفع أي نحو هذا التركيب نحو هل ضربت زيدا بل عمرا (قوله زيادة قبلها لا) المراد زيادتها كونها لا للعطف ولا لنفي ما بعدها كما قاله الشمني ولا ينافي أنها نافية للإيجاب قبلها (قوله لتوكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول بعد الإيجاب) اعلم أن لا بعد الإيجاب لنفي الإيجاب الذي قبلها وصيرورته كالنفي بعدها وبدونها يصير الإيجاب أولا كالمسكوت عنه يحتمل النفي وغيره وعليه فلا يظهر قول الشارح لتوكيد الإضراب إذ ليس ما أفادته معنى تأكيدا بل ذلك معنى تأسيس أفاده الدماميني وقوله عن جعل متعلق بالإضراب وقوله بعد الإيجاب متعلق بتزاد ومثله قوله الآتي بعد النفي ومقتضى جعله بل في قوله بل الشمس للإضراب الذي قدم أنه مفاد بل الداخلة على جملة أنها في قوله بل الشمس داخلة على جملة أي بل هو الشمس وليس بلازم كما يفيده ما مر عن شرح الجامي والمغني ولا تمنع الاقتصار على قوله سابقا وتفيد حينئذ إضرابا على معنى أنها إذا تلاها جملة لا تكون إلا للإضراب بخلاف ما إذا تلاها مفرد فإنها للإضراب في الأمر والإيجاب دون النفي والنهي فافهم (قوله كسفة أو أفول) الكسفة التغير إلى سواد والأفول الغيبوبة (قوله تقرير) قيد أول ولم يأخذ الشارح محترزه لظهوره (قوله فافصل بالضمير المنفصل) أي لأن المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به فلو عطف عليه كان كالعطف على جزء الكلمة فإذا أكد بالمنفصل دل ذلك مع ما اتصل به بالتأكيد على انفصاله في الحقيقة فحصل له نوع استقلال ولم يجعل العطف على هذا المؤكد لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم كون المعطوف تأكيدا للمتصل وهو باطل (قوله أو فاصل ما) قال الشيخ خالد ما اسم نكرة في موضع جر نعت لفاصل بمعنى أي فاصل كان وجوز المكودي أن تكون ما زائدة اهـ وإنما اكتفى بأي فاصل لأن فصل الكلام قد يغني عما هو واجب نحو أتى القاضي بنت الواقف فلأن يغني عما هو غير واجب أولى (قوله وضعفه اعتقد) أي على مذهب البصريين وأجازه الكوفيون بلا ضعف قياسا على البدل نحو أعجبتني جمالك والفرق على الأول أن الثاني في العطف غير الأول غالبا فلا بد من تقوية الأول بخلاف البدل وكالبدل التأكيد بالنفس والعين كما مر في محله (قوله ورجا الأخيطل) تصغير الأخطل ومن في قوله من سفاهة رأيه تعليلية وما معمول رجا واللام في قوله لينالا لام الجحود والألف للتثنية (قوله وزهر) أي ونسوة زهر كحمر جمع زهراء وأصل تهادى

(وعود خافض لدى عطف على * ضمير خفض (٨٤) لازما قد جعلا) في غير الضرورة وعليه جمهور البصريين نحو فقال لها وللارض

وعليها وعلى الفلك قالوا نعبد الهك واله آبائك

وقال الناظم (وليس) عود الخافض (عندي لازما) وفاقا ليونس والاخفش والكوفيين (اذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا) فمن النظم قوله

فاذهب فما بك والايام من عجب * وقوله

وما بينها والكعب غوط نفانف

وهو كثير في الشعر ومن النثر قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما تساءلون به والارحام وحكاية قطرب مافيها غيره وفرسه قيل ومنه وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام اذ ليس العطف على السبيل لانه صلة المصدر وقد عطف عليه كفر ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معموله ولانه * (تنبيهات) * الاول في المسئلة مذهب ثالث وهو أنه اذا أكد الضمير جاز نحو مررت بك أنت وزيد وهو مذهب الجرمي والزيادي وحاصل كلام الفراء فانه أجاز مررت به نفسه وزيد ومررت بهم كلهم وزيد * الثاني أفهم كلامه جواز العطف على الضمير المنفصل مطلقا وعلى المتصل المنصوب بلا شرط نحو أنا وزيد قائمان واياك والاسد ونحو جمعناكم والاولين (والفاء قد تحذف مع ما عطفت والواو اذ لا لبس) هو قيد فيهما أي تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما لدليل مثاله في الفاء

عدم

تهادى أي تتبختر حذفت احدى التاءين والفلا اسم جنس جمعي للفلاة وهي الصحراء والمراد بنعاج الفلا بقر الوحش تعسفن أي أخذن على غير الطريق رملا أي في رمل وقيد بقوله تعسفن الخ لانه أقوى في التبختر (قوله وعود خافض) شامل للحرفي والاسمي لكن لا يعاد الاسمي الا اذا لم يلبس فان ألبس نحو جاءني غلامك وغلام زيد وأنت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز ربما يجوز اذا قامت قرينة تدل على المقصود والذي ارتضاه الدماميني أن المعطوف الجار والمجرور على الجار والمجرور لا المجرور فقط على المجرور كما استظهره الرضي لئلا يلزم الغاء الجار واتصال الضمير بغير عامله في نحو المال بيني وبينك ومررت بك وبه وكلاهما محذور راجع حاشية شيخنا (قوله وعليه) أي اللزوم جمهور البصريين لان الجار والضمير المجرور كالشيء الواحد فاذا عطف بدون الجار فكأنه عطف على بعض الكلمة وقيل غير ذلك كما بينه شيخنا (قوله وليس عندي لازما) اختاره أبو حيان وقال ينبغي أن يقيد جواز العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار بأن يكون الحرف ليس مختصا بجر الضمير احترازا من الضمير المجرور بلولا على مذهب سيبويه فانه لا يجوز عطف الظاهر عليه بالجر أي لا باعادة الجار ولا بدونها أي ولا عطف الضمير عليه الا باعادة الجار ولو رفعت على توهم أنك قد نطقت بالضمير مرفوعا ففي جوازه نظر اهـ دماميني (قوله فاذهب الخ) جواب شرط محذوف أي اذا كنت فعلت الهجو والشتم المذكورين في صدر البيت أعني قوله

* اليوم قد بت تهجونا وتشتمنا * فاذهب فان ذلك ليس بعجيب من مثلك ومثل هذه الايام (قوله وما بينها الخ) صدره * تعلق في مثل السواري سيوفنا * وروي نعلق بنون المتكلم ومعه غيره مبنيا للفاعل وسيوفنا بالنصب على المفعولية وروي تعلق بتاء التأنيث مبنيا للمجهول وسيوفنا بالرفع على النيابة عن الفاعل والسواري جمع سارية وهي الاسطوانة والواو في وما حالية وما مبتدأ خبره غوط جمع غائط وهو المكان المطمئن الواسع وكنى بذلك عن طول القامة ونفانف جمع نفنف وهو الهواء بين الشيئين ويقال للهواء الشديد كذا في العيني ومثل السواري صفة لمحذوف أي في قامات مثل السواري طولا ومراده بالكعب كعب حامل تلك السيوف هكذا يظهر (قوله وغيرهما) كحمزة من السبعة (قوله تساءلون به) قال شيخنا بتخفيف السين اهـ وأما ما قيل ان الواو للقسم لا للعطف فعدول عن الظاهر مع أنه ان كان قسم الطلب في قوله واتقوا الله ورد عليه أن قسم السؤال انما يكون بالباء كما قاله الرضي وغيره وان كان قسم خبر محذوف تقديره والارحام انه لمطلع على ما تفعلون كما قيل كان زيادة في التكلف (قوله قيل ومنه الخ) وقيل خفض المسجد بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف ويكون مجموع الجار والمجرور معطوفا على به وبه في المغني وكذا يقال في مثل هذه الآية وأورد عليه أن حذف الجار وبقاء عمله شاذ الا في مواضع تقدمت في حروف الجر ليس هذا منها اللهم الا أن يقال محل المنع اذا حذف غير تال لعاطف مسبوق بمثل الجار (قوله لانه) أي السبيل صلة المصدر أي فيكون العطف على السبيل (قوله حتى تكمل معموله ولانه) لئلا يلزم الفصل بين المصدر ومعموله باجنبي (قوله اذا أكد الضمير جاز) أي قياسا على العطف على ضميرا فاعل اذا أكد والجامع شدة الاتصال بما يتصلان به وفرق الاول باوجه منها أن الضمير المجرور أشد اتصالا من ضمير الفاعل بدليل أن ضمير الفاعل قد يجعل منفصلا عند ارادة الحصر ويفصل بينه وبين الفعل ولا يمكن الفصل بين الضمير المجرور وعامله كما ذكره السيوطي فلم يؤثر توكيده جواز العطف (قوله جواز العطف على الضمير المنفصل الخ) أي لان كلا من المذكورين ليس كالجزء فاجري مجرى الظاهر وقوله مطلقا أي مرفوعا كان أو منصوبا (قوله والفاء قد تحذف الخ) هذه الابيات الثلاثة كلام يتعلق بحروف العطف فكان ينبغي أن تذكر قبل ذكر أحكام المعطوف وأن تكون الى جانب قوله واخصص بفاء البيت اهـ نكت (قوله اذ لا لبس) أي وقت

أن اضرب بعصاك الحجر فانفجرت أي فضرب فانفجرت وهذا الفعل المحذوف معطوف على فقلنا ومثاله في الواو قوله

فما كان بين الخير لو جاء سالما
أبو حجر الا ليال قلائل

أي بين الخير وبيني وقولهم راكب الناقة طليحان أي والناقة ومنه سرابيل تقيكم الحر أي والبرد ﴿ تنبيهان ﴾ الاول أم تشاركهما في ذلك كما ذكره في التسهيل ومنه قوله

فما أدرى أرشد طلابها

أي أم غي وانما لم يذكرها المقدمة فيها * الثاني قد يحذف العاطف وحده ومنه قوله

كيف أصبحت كيف أمسيت مما
يغرس الود في فؤاد الكريم

أراد كيف أصبحت وكيف أمسيت وفي الحديث تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بره من صاع تمره وحكى عثمان عن أبي زيد أنه سمع أكلت خبزا لحما تمرا أراد خبزا ولحما وتمرا ولا يكون ذلك الا في الواو وأو (وهي) أي الواو (انفردت) من بين حروف العطف (بعطف عامل مزال) أي محذوف (قد بقي معموله) مرفوعا كان نحو اسكن أنت وزوجك الجنة أي وليسكن زوجك أو منصوبا نحو والذين تبوؤا الدار والايمان أي وألفوا الايمان أو مجرورا نحو ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة أي ولا كل سوداء وانما لم يجعل العطف فيهن على الموجود (دفعا لوهم اتقى) أي حذر وهو أنه يلزم في الاول رفع فعل الامر للاسم الظاهر وفي الثاني كون الايمان

عدم اللبس فاذ ظرفية لا تعليلية كما يشير اليه قول الشارح هو فيد فيهما (قوله أن اضرب الخ) الصواب حذف أن وابدال فانفجرت بفانبجست لان الآية التي فيها فانفجرت هكذا وقلنا اضرب الخ والآية التي فيها أن هكذا وأوحينا الى موسى اذا استسقاه قومه أن اضرب بعصاك الحجر فانبجست وقوله بعد في غالب النسخ معطوف على فقلنا يدل على أنه أراد آية وقلنا اضرب الخ فكان عليه أن يحذف أن ويقول فقلنا اضرب الخ وقد وجد ذلك في بعض النسخ (قوله أي فضرب فانفجرت) قال البهاء السبكي طوى ذكر فضرب لسرعة الامتثال حتى ان أثره وهو الانفجار لم يتأخر عن الامر ثم قيل فضرب كله محذوف وقول ابن عصفور حذف ضرب وفاء فانفجرت والفاء الباقية فاء فضرب ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه دماميني (قوله معطوف على فقلنا) فيه مسامحة ظاهرة (قوله بين الخير) خبر كان مقدم وقوله أبو حجر بضم الحاء والجيم (قوله طليحان) أي ضعيفان فيكون الخبر مثنى دليل على حذف المعطوف ويحتمل أن يكون الاصل أحد طليحين فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه كما قاله الموضح في شرح بانت سعاد وحينئذ لا شاهد فيه لكن قال في المغني هذا لا يتأتى في نحو غلام زيد ضربتهما (قوله أي أم غي) انما يلزم تقدير ما ذكر بناء على أن الهمزة دائما لا تكون الا معادلة بين شيئين اما مصرح بهما كما تقدم أو بأحدهما كالبيت فان طلابها حاصل فلا يسئل عن حصوله وانما يسئل هل هو رشد أو غي وقد أسلفنا في مبحث أم نظير ابن هشام في ذلك فتنبه بقي أن الزمخشري أجاز حذف ما عطفت عليه أم فقال في أم كنتم شهداء يجوز كون أم متصلة على أن الخطاب لليهود وحذف معادلها أي أتدعون على الانبياء اليهودية أم كنتم شهداء وجوز ذلك الواحدي أيضا وقدر أتقولون ما تنسبون الى يعقوب من ايصاء بنيه باليهودية أم كنتم شهداء نقله في المغني وأقره (قوله قد يحذف العاطف وحده) أي على قول الفارسي وابن عصفور ومعه ابن جني والسهيلي وانما جاز حذف حرف الاستفهام اتفاقا لان للاستفهام هيئة تخالف هيئة الاخبار (قوله ومنه قوله الخ) خرج المانع الامثلة على بدل الاضراب كما في الدماميني ويحتمل بعضها الاستئناف كالبيت (قوله الا في الواو وأو) كذا في نسخ وفي نسخ أخرى اسقاط قوله وأو والاولى هي الموافقة لقوله في التسهيل ويشاركها أي الواو في ذلك أو ومثله الدماميني بقول عمر رضي الله تعالى عنه صلى رجل في ازار ورداء في ازار وقميص في ازار وقباء وقال في المغني حكى أبو الحسن أعطه درهما درهمين ثلاثة وخرج على اضمار أو ويحتمل البدل المذكور اه قال الدماميني وظاهره أن الفاء لا تشاركهما في ذلك وقد قيل في حلقة النحو بابا بابا ان تقديره بابا فبابا ويشهد لذلك قولهم ادخلوا الاول فالاول (قوله بعطف عامل الخ) أورد عليه ابن هشام أن الفاء تعطف عاملا حذف وبقي معموله نحو اشتريته بدرهم فصاعدا لان تقديره فذهب الثمن صاعدا (قوله أي وليسكن زوجك) فيه أن اجتماع حذف الفعل ولام الامر شاذ فلا يحسن تخريج التنزيل عليه كذا في التصريح قال سم ويمكن أن يقال ان من قدر ذلك أراد بيان معنى المقدر لا نفسه أي ويسكن والجملة حينئذ خبرية لفظا انشائية معنى (قوله تبوؤا الدار) أي نزلوها وأما تبوأه فبمعنى هيأه (قوله أي وألفوا الايمان) أي فالعطف من عطف الجمل وجعله قوم من عطف المفردات بتضمين الفعل الاول معنى فعل يتسلط به على المعطوف أي آثروا الدار والايمان والوجهان في وزججن الحواجب والعيونا (قوله وهو أنه يلزم الخ) كذا في التوضيح وفيه أن هذه اللوازم المذكورة متحققة على تقدير العطف على الموجود لا متوهمة حتى يقال دفعا لوهم اتقى بل كان المناسب اذا كان المراد هذا أن يقال دفعا لامر اتقى الا أن يقال المراد بالوهم الخطأ (قوله يلزم في الاول الخ) قد يقال يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل ورب شيء يصح تبعا

متمو أو اغايتبوأ المنزل وفى الثالث العطف على معمولى عاملين ولا يجوز فى الثانى أن يكون الايمان مفعولا معه لعدم الفائدة فى تقييد الانصار بمصاحبة (٨٦) الايمان اذهو أمر معلوم (وحذف متبوع) أى معطوف عليه (بدا) أى ظهر (هنا) أى فى هذا

الموضع وهو العطف بالواو والفاء لان الكلام فيهما (استبح) كقول بعضهم وبك وأهلا وسهلا جوابا لمن قال له مرحبا بك والتقدير ومرحبا بك وأهلا ونحو أفنضرب عنكم الذكر صفحا اى أنهملكم فنضرب ونحو أفلم يروا الى ما بين أيديهم اى أعموا فلم يروا وأما حذفه مع أو فى قوله فهل لك أو من والد لك قبلنا اى فهل لك من أخ أو من والد فنادر ﴿تنبيهان﴾ الاول قال فى التسهيل ويغنى عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيرا وبالفاء قليلا ﴿الثانى﴾ قال فيه أيضا وقد يتقدم المعطوف بالواو للضرورة وقال فى الكافية ومتبع بالواو قد يقدم موسطا ان يلتزم ما يلزم وظاهره جوازه فى الاختيار على قلة قال فى شرحها قد يقع أى المعطوف قبل المعطوف عليه ان لم يخرجه التقديم الى التصدير أو الى مباشرة عامل لا يتصرف أو تقدم عليه ولذا قلت موسطا ان يلتزم ما يلزم فلا يجوز وعمرو زيد قائمان لتصدر المعطوف وفوات توسطه ولا ما أحسن وعمرا زيدا ولا ما وعمرا أحسن زيدا لعدم تصرف العامل

ومثال التقديم الجائز قول ذى الرمة كأنا على أولاد أحقب لاحها ورمى السفى أنفاسها بسهام

جنوب ذوت عنها التناهى وأنزلت بها يوم ربّاب السفير خيام أراد لاحها جنوب ورمى السفى

بفتح

ولا يضع استقلالا اه معنى ولا يشترط لصحة العطف صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه (قوله متبوع) أى منزولا (قوله على معمولى عاملين مختلفين) العاملان تبوؤا وكل والمعمولان بيضاء وشهمة (قوله فى تقييد الانصار) كذا فى التصريح وهو الموافق لما عليه المفسرون من أن الآية واردة فى الانصار وفى بعض النسخ المهاجرين وهى غير موافقة الا أن يقرأ بفتح الجيم أى المهاجر اليهم (قوله وحذف متبوع بدا هنا استبح) لم يذكر ذلك مع أم وقد قيل فى أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ان أم منقطعة والتقدير أعلمتم أن الجنة حفت بالمكاره أم حسبتم ومنع الزمخشرى والواحدى تجويز ذلك فى أم كنتم شهداء وأسقط الشارح أن المعطوف عليه لا يحذف نحو أعطيتك لا تتعلم أى لتعتدل لا لتتعلم (قوله وبك وأهلا) الواو الاولى لعطف جميع الكلام على كلام المتكلم لا زائدة كالواو فى وعليكم السلام جوابا لمن قال السلام عليكم والثانية لعطف أهلا على مرحبا المقدر عطف مفرد على مفرد وهى محل الاستشهاد كذا فى التصريح وقوله والثانية الخ مبنى على أن العامل فى الجميع واحد أى صادفت كذا وكذا ومنهم من جعل ذلك من عطف الجمل وقدر لكل واحد ما يناسبه وسيبويه يجعل مرحبا وأهلا منصوبين على المصدر بفعل ذلك فيه على الطلب الاول (قوله قال فى التسهيل الخ) تفصيل لما أجمله المصنف دفعا لتوهم المساواة (قوله وقد يتقدم المعطوف بالواو) خاصة هشام فى التخصيص بالواو وأجراه فى الفاء وثم وأو ولا قاله السيوطى ﴿فائدة﴾ فصل الواو والفاء من المعطوف مما ضرورة وفصل غيرهما سائغ بقسم وظرف سواء كان المعطوف اسما نحو قام زيد ثم والله عمرو وما مررت بزيد لكن فى الدار عمرو أم فعلا نحو قام زيد ثم فى الدار قعد أو بل والله قعد اه همع وألحق أبو حيان الحال بالظرف لانها مفعول فيه فى المعنى وخرج عليه اعرابه أشد من قوله تعالى فاذكروا الله كذكركم آباءكم أو أشد ذكرا حالا من ذكرا المعطوف على كذكركم قال لان المعنى اذكروا الله ذكرا كذكركم آباءكم أو ذكرا أشد وأشد فى الاصل صفة ذكرا فلما قدم عليه أعرب حالا منه وجوز وجها آخر وهو أن يكون ذكرا مصدرا لاذكروا ويكون كذكركم آباءكم فى موضع نصب على الحال من ذكرا وأشد معطوف على كذكركم فتكون حالا معطوفة على حال وعدل كما قال الى هذين الوجهين عن كون ذكرا تمييزا لاقتضائه أن الذكر ذاكر ومنهم من التزمه على الاسناد المجازى من وصف الشئ بوصف صاحبه نحو جد جده وفى الكشاف أن أو أشد ذكرا فى موضع جر عطف على ضمير المخاطبين فى كذكركم أى مثل ذكر قريش آباءهم أو قوم أشد منهم ذكرا أو فى موضع نصب عطف على آباءكم أو أشد ذكرا من آبائكم على أن ذكرا من فعل المعلوم أو المجهول قال التفتازانى وتحقيقه أن المصدر عبارة عن أن مع الفعل والفعل قد يؤخذ مبنيا للفاعل وقد يؤخذ مبنيا للمفعول والمعنى على الاول أو قوم أشد ذاكرية وعلى الثانى أو قوم أشد مذكورية واختار ابن الحاجب أن أشد ذكرا حال من محذوف والعطف من عطف الجمل والتقدير أو اذكروه حال كونكم أشد ذكرا (قوله للضرورة) تخصيصه بالضرورة مذهب البصريين ومذهب الكوفيين جوازه اختيارا نقله (قوله ان لم يخرجه التقديم الخ) أى ولم يكن المعطوف مخفوضا فلا يجوز مررت وزيد بعمرو ولم يكن العامل مما لا يستغنى بواحد فلا يقال اختصم وعمرو زيد خلافا لثعلب كذا فى السيوطى والدمامينى (قوله أو تقدم عليه) عطف على مباشرة أى أو يخرجه التقديم الى تقدمه على عامل لا يتصرف كالمثال الاخير وفى بعض النسخ أو التقدم عليه وهى ظاهرة (قوله وفوات توسطه) عطف لازم (قوله كأنا على أولاد) أى حمر أولاد أحقب أى أولاد فحل من الحمير أحقب أى فى موضع الحقيبة منه وهو وسط عجزه بياض لاحها بالحاء المهملة أى غيرها والسفى

بفتح السين المهملة والباء قال في القاموس هو التراب والهزال وكل شجر له شوك واحدته سفاة اه
والمعنى الاول والثالث يناسبان ه او أما قول البعض هو شوك مخصوص فمع كونه مخالفا لما في
القاموس هو غير مناسب لقوله بسهام لان معناه بشوك كالسهام كما قاله هو وسيأتي أسفاسها أي
الاولاد على حذف مضاف أي مثل أسفاسها بسهام متعلق برمي أي شوك كالسهام جنوب فاعل
لاحها والجنوب ريح معلومة دوت بالدال المهملة قال في القاموس دوى الماء أي علاه ما تسفيه
الريح اه فقول البعض أي جفت فيه نظر وأما ذوى بالمعجمة ففي القاموس ذوى البقل كرمى
ورضى ذويا كصلى ذبل وأذواه الحر اه عنها أي عن الجنوب أي من أجلها التناهي فاعل دوت
وهي جمع تنهية وهي الموضع الذي ينتهي الماء اليه ويحتبس فيه وأرات بها أرجع البعض الضمير
للاولاد أحقب وسلسه فأرات عطف على لاحها واعل المعنى عليه وحملت فوقها الخيام ويحتمل
رجوعه الى الجنوب فتذكير الراء في مواسيه وقال البعض والمراد بيوم رباب السفير يوم شدة الحر
اه وفي القاموس الرباب كرمان وشداد الجماعة فذكر للسفير معاني أنسبها هنا الرياح السفر بعضها
بعضا وفي البيت من عيوب القافية الاقواء (قوله ومنه قول الآخر) قال بعضهم هو من كلام
ذي الرمة فكان الموافق الاتيان بالضمير العائد على ذي الرمة بدل التعبير بالآخر (قوله وأنت)
بكسر التاء لان الخطاب لمحبوبته ومية عزى بمهملة المهملة والنون بعدها راء نسبة الى عنزة قبيلة
وهو أحد رجالين حرحانهما القرط فلم يرجعا فلا يضرب بهما المثل (قوله وعطفك الفعل الخ)
قال ابن هشام قال ابن مالك لا تتصور عطف الفعل على الفعل مثال لان نحو قام زيد وقعد عمرو
المعطوف فيه جملة لا فعل وكذا قام وقعد زيد لان في احد الفعلين ضميرا فلت له واذا قلت يعجبني أن
تقوم وتخرج ولم تقم وتخرج ويعجبني أن يقوم زيد ويخرج عمرو فيهما جملة رفع فيها اه سيوطي
ووجهه أن الفعل المعطوف منصوب ومجزوم ولولا أن العطف للفعل وحده لم يأت نصبه أو جزمه
اه سم (قوله بشرط اتحادزمانيهما) أي مضيا أو حالا أو استقبالا (قوله سواء اتحد نوعهما)
أي المتعاطفين أن كانا ماضيين أو مضارعين أو أمرين (قوله نحو يقدم قومه الخ) وأوردهم
معطوف على يقدم لانه بمعنى يوردهم كما قاله أبو البقاء قال شيخ الاسلام زكريا ويحتمل أن يكون
أوردهم معطوفا على اتبعوا أمر فرعون ولا اختلاف في اللفظ ويرد عليه وان أفرد شيئا ولا يقتضى
أن رمي المتعاطفين حينئذ لمقابل مضى من الاتباع واستقبال من الايراد فلم يوجد شرط عطف
الفعل على الفعل الا أن يراد بإسارها شمل نار القبر ومتباعدات حينئذ فلا وجه حينئذ للمادة وقد يقدم ثم
يحتمل أن يكون العطف في الآية من عطف الجملة على الجملة لا الفعل على الفعل وكذا في كثير من
الامثلة لكن لا يضر الاحتمال اذا كان المقصود التمثيل لا الاستشهاد (قوله تبارك الذي الخ)
الشاهد في ويجعل على قراءة الجزم عطفا على جعل الذي هو في محل جزم (قوله فالمغيرات صبحا)
ظاهره أن أثرن معطوف على مغيرات وبه صرح في التصريح مع أنهم قالوا ان المعطوفات اذا تكررت
تكون على الاول على الاصح ويجاب بأن ذلك مقيد بما اذا لم يكن العاطف مرتبا فان كان مرتبا
فالعطف على ما يليه كما نقل عن الكمال بن الهمام واذا عطف مرتب أشياء ثم عطف بغير مرتب شيئا
فهو على ما يليه كما يؤخذ من كلام المغني في أول الجملة الرابعة من الجمل التي لا محل لها وينظر بكل تقدير
محل أثرن من الاعراب فانه لا جائز أن يكون الجر لعدم دخوله الافعال ولا جائز أن يكون غيره لعدم
وجوده اذ الفرض أنه معطوف على مجرور وفقط الا أن يقال محل قولهم الجر لا يدخل الافعال اذا كان
ذلك على سبيل الاستقلال اما على سبيل التبع كما هنا فيدخل فان قلت صرحوا بأن الجملة الفعلية
تقع في محل جر فلم لم تكن جملة فأثرن في محل جر قلت الفرض أن المعطوف الفعل وحده كما صرحوا به
لا الجملة بأسرها اه دنوشري وأجاب الاسقاطي بأن الذي يظهر أن أثرن لا محل له من الاعراب

ومنه قول الآخر
وأنت عزيم لا أطن قضاءه
ولا العنزي القارط الدهر جائيا
أراد ولا أظن قضاءه جائيا
هو ولا العنزي (وعطفك الفعل على الفعل يصح) بشرط اتحاد زمانيهما سواء اتحد نوعهما نحو لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم أم اختلفا نحو قوله تعالى يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري الآية (واعطف على اسم شبه فعل فعلا) نحو صافات ويقبضن فالمغيرات صبحا فأثرن لاتحاد جنس المتعاطفين في التأويل

(قوله الا أن يقال الخ) العطف باعتبار المعنى وكذا يقال في العطف عليه باعتبار المعنى أيضا (قوله وأجاب الخ) لا يأتي جوابه الا في أثرن ونحوه مع أن الاشكال عام

اذ المعطوف في المثال الاول في تأويل المعطوف عليه وفي الثاني بالعكس (وعكسا استعمل تجده سهلا) كقوله * أم صبي قد حبا أو دارج * وقوله يقصد في أسوقها وجائر * وجعل منه الناظم يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي وقدر الزمخشري عطف مخرج على فالق وجعل ابن الناظم تبعا

لأبيه المعطوف في البيتين في تأويل المعطوف عليه والذي يظهر عكسه لأن المعطوف عليه وقع نعتا والاصل فيه أن يكون اسما ﴿خاتمة﴾ في مسائل متفرقة * الاولى يشترط لصحة العطف صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل فالاول نحو قام زيد وعمرو والثاني نحو قام زيد وأنا فانه لا يصلح قام أنا ولكن يصلح قمت والتاء بمعنى أنا فان لم يصلح هو أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل أضمر له عامل يلائمه وجعل من عطف الجمل وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذي الهمزة أو النون أو تاء المخاطب أو بفعل الامر نحو أقوم أنا وزيد ونقوم نحن وزيد وتقوم أنت وزيد واسكن أنت وزوجك الجنة أي وليسكن زوجك وكذلك باقيها وكذلك المضارع المفتتح بتاء التأنيث نحو لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده قال ذلك الناظم قال الشيخ أبو حيان وما ذهب اليه مخالف لما تظافرت عليه نصوص النحويين والمعربين من أن زوجك معطوف على الضمير المستكن في اسكن المؤكد بأنت * الثانية لا يشترط في صحة العطف صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه لصحة قام زيد وأنا وامتناع منظور قام أنا وزيد * الثالثة لا يشترط صحة تقدير العامل بعد العاطف لصحة اختصم زيد وعمرو وامتناع اختصم زيد واختصم عمرو * الرابعة في عطف الخبر على الانشاء وعكسه خلاف منعه البيانيون والناظم في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين وأجازه الصفار تلميذ ابن عصفور وجماعة مستدلين بنحو وبشر الذين آمنوا في سورة البقرة

لعطفه على ما لا محل له وهو صلة أل وما بيهما من اعراب ليس بطريق الاصالة حتى يراعى في الفعل المعطوف بل بطريق العارية من أل الموصولة لكونها على صورة الحرف نقلوا اعرابها الى صلتها فجاز أن يعطف عليها ما لا محل له نظرا الاصلها (قوله اذ المعطوف في المثال الاول في تأويل المعطوف عليه) أي لأن صافات حال والاصل في الحال الافراد فيقبض مؤول بقابضات وهذا على سبيل الاولوية اذ يجوز كون المؤول هو المعطوف عليه وكذا يقال في نظائره وفي الكلام حذف مضاف أي في تأويل مثال المعطوف عليه وكذا يقال فيما بعده (قوله وفي الثاني بالعكس) أي لأن المعطوف عليه صلة وحقها أن تكون جملة فالمغيرات مؤول باللاتي أغرن (قوله أم صبي الخ) صدره يارب بيضاء من العواهج * جمع عوهج وهو الطويل العنق من الظباء والنعام والنوق والمراد هنا المرأة التامة الخلق ويجوز في أم الجر عطف بيان لبيضاء باعتبار اللفظ والرفع عطف بيان لبيضاء باعتبار المحل أو خبر لمحذوف والنصب بتقدير أمدح والمؤول هو الاول لأنه وصف والاصل فيه الافراد على ما ارتضاه الشارح بعد وسيأتي ما فيه والدارج المتقارب بين خطاه وقد يشكل جر دارج مع عطفه على الفعل وحده الا أن ينزل منزلة العطف على الجملة (قوله يقصد الخ) صدره بات يعشيها بعضب باتر * يعشيها من التعشية يصف رجلا بعاقب امرأته بعضب الباتر أي السيف القاطع ويقصد من القصد ضد الجور في محل جر صفة ثانية لعضب في تأويل قاصد لأنه وصف والاصل فيه الافراد وجعله العيني حالا ويرده جر المعطوف والاسوق جمع ساق (قوله والذي يظهر عكسه الخ) أقول هذا انما يتم في البيت الثاني أما في الاول فلا لأن ما علل به معارض بوجود قد في الاول بل وجودها فيه أقوى مما علل به لأنها تبعد كون الفعل في تأويل الاسم فالوجه أن المؤول في البيت الاول الثاني وفي الثاني الاول فعليك بالانصاف (قوله فانه لا يصلح قام أنا) أي هذا التركيب بعينه ولا يرد أنه يصلح أن يقال انما قام أنا فقد باشرت العامل (قوله من أن زوجك معطوف على الضمير المستكن في اسكن) أي ويغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل وكذا يقال في بقية الامثلة المتقدمة والبدل أيضا على هذين القولين نحو ادخلوا أولكم وآخركم فيقدر عامل على الاول ويكون من ابدال الجمل بعضها من بعض ولا يحتاج اليه على الثاني (قوله لا يشترط في صحة العطف صحة وقوع المعطوف) أي بنفسه وهذا مستفاد من قوله في المسئلة الاولى أو ما هو بمعناه فانه يفيد أنه لا يشترط صحة وقوعه بنفسه هكذا ينبغي تقرير الاعتراض لا كما قرره البعض (قوله منعه البيانيون) قال السيد منع البيانيين انما هو في الجمل التي لا محل لها بخلاف التي لها محل فان ذلك جائز فيها وكفاك حجة قاطعة على جوازه قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل وليس مختصا بالجمل المحكية بالقول اذ لا يشك من له مسكة في حسن قولك زيد أبوه صالح وما أفسقه ووجه الجواز أن الجمل التي لها محل واقعة موقع المفردات فليست النسب بين أجزائها مقصودة بالذات فلا التفات الى اختلاف تلك النسب بالخبرية والانشائية بخلاف ما لا محل لها اه شمني (قوله وأجازه الصفار الخ) قال البهاء السبكي أهل البيان متفقون على منعه وكثير من النحاة جوزه ولا خلاف بين الفريقين لأنه عند مجوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة اه شمني وفيه عندي نظر وان أقره شيخنا والبعض لأن عدم جوازه بلاغة عند المجوزين ينافيه استدلالهم على جوازه بالآيتين فافهم (قوله بنحو وبشر الخ) أي لأنه معطوف على أعدت للكافرين وهو خبر وأجيب بأن الكلام

وبشر المؤمنين في سورة الصف قال أبو حيان وأجاز سيبويه جاءني زيد ومن عمرو العاقلان على أن يكون العاقلان خبرا لمحذوف ويؤيده قوله وان شفائي عبرة مهراقة وهل عند رسم دارس من معول * وقوله * تناغي غزالا عند دار ابن عامر * وكحل أماقيك الحسان باثمد * الخامسة في عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس ثلاثة أقوال أحدها الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول النحويين في نحو قام زيد وعمرو أكرمته ان نصب عمرو أرجح لان تناسب الجملتين أولى من تخالفهما والثاني المنع مطلقا والثالث لابي علي يجوز في الواو فقط * السادسة في العطف على معمولي عاملين أجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو ان زيدا ذاهب وعمرا جالس وعلى معمولات عامل واحد نحو أعلم زيد عمرا بكرا جالسا وأبو بكر خالدا سعيدا منطلقا وعلى منع العطف على معمول أكثر من عاملين نحو ان زيدا ضارب أبوه لعمرو وأخاك غلامه بكر وأما معمولا عاملين فان لم يكن أحدهما جارا فقال الناظم هو ممتنع اجماعا نحو كان آكلا طعامك عمرو وتمرك بكر وليس كذلك بل نقل الفارسي الجواز مطلقا عن جماعة قيل منهم الاخفش وان كان أحدهما جارا فان كان مؤخرا نحو زيد في الدار والحجرة عمرو أو وعمرو الحجرة فنقل المهدوي أنه ممتنع اجماعا وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرنا وان كان الجار مقدما نحو في الدار زيد والحجرة عمرو أو وعمرو الحجرة فالمشهور عن سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن السراج وهشام وعن الاخفش الاجازة وبه قال الكسائي والفراء والزجاج وفصل قوم منهم الاعلم فقالوا ان ولي المخفوض العاطف جاز والا امتنع والله أعلم

منظور فيه الى المعنى فكأنه قيل والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات فبشرهم بذلك (قوله وبشر المؤمنين في سورة الصف) أي لانه معطوف على نصر من الله وفتح قريب وهو خبر وأجيب بأن بشر معطوف على تؤمنون بمعنى آمنوا ولا يقدح في ذلك تخالف الفاعلين بالافراد وعدمه لانك تقول قوموا واقعد يا زيد (قوله على أن يكون العاقلان خبر المحذوف) أي لا على الاتباع لعدم شرطه من اتحاد المعنى والعمل كما مر وعن الرضي منع جمع النعتين اتباعا وقطعا في مثل هذا كما في سم ثم رأيت ما يؤيده في المغني وعبارته وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه وانما قال واعلم أنه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت أو نصبت لانك لا تثني الا من أثبته وعلمته ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وقال الصفار لما منعها سيبويه من جهة النعت علم أن زوال النعت يصححها فتدبر فرأيت أبو حيان في كلام الصفار فوهم فيه ولا حجة فيما ذكر الصفار اذ قد يكون للشئ مانعان ويقتصر على ذكر أحدهما لانه الذي اقتضاه المقام اهـ والذي أوقع أبا حيان في الغلط توهمه أن مراد الصفار النعت الصناعي الذي هو تابع فصحح المسئلة بجعل الوصف خبر مبتدا محذوف وهذا غلط ظاهر فان سيبويه مصرح بامتناع المسئلة مع الوصف المقطوع حيث قال رفعت أو نصبت وانما مراد الصفار أن الوصف اذا زال بالكلية بأن قيل من عبد الله وهذا زيد كان التركيب جائزا لفقد ما بنى سيبويه عليه المنع فثبت حينئذ جواز عطف الخبر على الانشاء وجوابه قول المغني ولا حجة الخ قاله الدماميني (قوله عبرة) بالفتح الدمع مهراقة بفتح الهاء التي زادوها على غير قياس أي مراقة والرسم الاثر والدارس المنمحي والمعول مصدر ميمي بمعنى التعويل أي البكاء برفع صوت أو اسم مكان أو اسم مفعول محذوف الصلة من عولت على فلان اعتمدت عليه كذا في الشمني وبه يعرف ما في كلام البعض وبحث في الاستشهاد بالبيت بأن الاستفهام فيه انكاري فهو خبر معنى وحينئذ لا شاهد فيه (قوله تناغي غزالا) التاء للخطاب أي تكلمه بما يسره والاماقي جمع موق وهو طرف العين مما يلي الانف واللحاظ بفتح اللام طرفها مما يلي الاذن والاثمد بكسر الهمزة والميم حجر يكتحل به وقد يقال كل معطوف على أمر مقدر يدل عليه المعنى أي فافعل كذا وكحل الخ وحينئذ لا شاهد فيه (قوله مطلقا) أي بالواو وغيرها (قوله على معمول أكثر من عاملين) اضافة معمول الى أكثر جنسية بدليل المثال فان فيه العطف على ثلاث معمولات لثلاثة عوامل (قوله وأما معمولا عاملين الخ) الاصح في هذه المسئلة ما ذهب اليه سيبويه من المنع مطلقا لقيام العاطف مقام العامل والحرف الواحد لا يقوى على قيامه مقام عاملين لضعفه وما أوهم ذلك يؤول بتقدير عامل بعد العاطف فيكون اما من عطف الجمل كما في قولهم في الدار زيد والحجرة عمرو أو من عطف المفردات لكن لا من العطف على معمولي عاملين بل على معمولي عامل واحد كما في ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة بنصب تمرة وشحمة بقي أنهم لم يتعرضوا للعطف على معمولات عاملين نحو ان زيدا ضارب عمرا وبكرا قائل خالدا ونحو ان زيدا ضارب أبوه عمرا وأخاك غلامه بكرا والظاهر أنه كالعطف على معمولي عاملين فتأمل (فائدة) قال الرضي كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو وحتى مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو زيد وعمرو جاآني ومات الناس حتى الانبياء وفنوا فالضمير للمعطوف والمعطوف عليه وأما قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فالضمير للكنوز لدلالة

﴿البـــدل﴾ (التابع المقصـود بالحكم بلا واسطة هو المسمى) فى اصـــطلاح البصريـين (بدلا) وأما الكوفيون فقال الاخفش يسمـونه بالترجمة والتبيـين وقال ابن كيسان يسمونه بالتكرير فالتابع جنس والمقصود بالحكم يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النســق سوى المعطوف ببل

يكنزون على الكنوز وقوله والله ورسوله أحق أن يرضوه أى يرضوا أحـدهما لان ارضاء أحدهما ارضاء للآخر ونحو زيد وعمرو قام على حـذف الخبر من الاول لدلالة خـبر الثانى أو العكس ويجوز تخريج الآية الثانية على هـذا الوجه باحتماليه ويجوز تقديم الخـبر نحو زيد قام وعمرو على الحذف من الثانى لدلالة خـبر الاول وفى الموضعين ليس المبتدأ وحده عطفا على المبتـدا اذ لو كان كذلك لقيل قاما وأما الفاء وثم فان كان الضمير فى الخـبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليـه فقال بعضهم يجب حـذف الخبر من أحدهما نحو زيد فعمرو قام وزيد ثم عمرو قام ويجوز تقـديم الخبر على الحذف من الثانى نحو زيد قام فعمرو أو ثم عمـرو قالوا ولا تجوز المطابقـة لان تفاوتهـما بالترتيب يمنع اشتراكهـما فى الضمير وأجاز الباقون مطابقـة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذ الاشتراك فى الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء وثم اذ يقال قام الرجلان مع ترتبهما والاضمار كالاظهار فى هذا وان لم يكن الضمير فى الخـبر وجبت المطابقة اتفاقا نحو جاءنى زيد فعمرو فقمت لهما وجاءنى زيد ثم عمرو وهما صـديقان وأما الا و بل وأو وأم واما ولكن فمطابقـة الضمير معها وعدمها بحسب قصـد المتكلم فان قصـدت أحدهما وذلك واجب فى الاخبار وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو جاءنى وزيد بل عمرو قام وأزيد أم عمرو أتاك وزيد أو هنـد جاءنى اذ المعنى أحـدهما جاءنى ويغلب المذكر كما رأيت وتقول فى غير الاخبار جاءنى اما زيد واما عمرو فأكرمته وأزيدا ضربت أم عمرا وأوجعته وما جاءنى زيد لكن عمرو فأكرمته وان قصـدتهما معا وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو جاءنى مع انى دعوتهما وزيد أو عمرو جاءنى وقد ذهبت اليهما قال تعالى ان يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما وليست أو بمعنى الواو كما قيل والمعنى ان يكن غنيا أو فقيرا فلا بأس فان الله أولى بالغنى والفـقير لكن يجوز فى أو التى للاباحة المطابقة وان كان المراد أحدهما نحو جالس الحسـن أو ابن سـيرين وباحثهما لانها لجواز الجمع بين الامرين تشبه الواو اهـ ملخصا

﴿البدل﴾

(قوله التابع الخ) هذا معنى البدل اصطلاحا وأما معناه لغة فالعوض قال بعضهم كيف يستقيم للناظم تعريف البدل بحـد جامع مانع مع قوله فى عطف البيان وصالحا لبدليـة يرى • أجيب بان جواز الامرين باعتبار قصدين فان قصد بالحكم الاول وجعل الثانى بيانا له فهو عطف البيان وان قصـد به الثانى وجعل الاول كالتوطئة له فهو البدل وحاصل الجواب أن الحيثية ملحوظة فى تعريف كل منهما (قوله المقصود) أى وحده دون المتبوع هذا هو المناسب لاخراج الشارح به ما عطف نسـقا بغير بل ولكن بعد الاثبات مما قصـد فيه التابع والمتبوع معا فان قلت يخرج عن ذلك بدل البـداء لان متبوعه أيضا مقصود كما يأتى قلت المراد المقصود قصدا مستمرا ومتبوع بدل البداء وان قصد أولا لكن صار بالابدال كالمسكوت عنه فقصده لم يستمر وبما قررناه يعلم ما فى كلام البعض (قوله بالحكم) أى المنسوب الى متبوعه نفيا أو اثباتا اهـ تصريح (قوله بلا واسطة) المراد بها حرف العطف والا فالبدل من المجرور قد يكون بواسطة نحو لقد كان لكم فى رسول الله اسوة حسـنة لمن كان يرجو الله اهـ زكريا ونحو تكون لنا عيـدا لاولنا وآخرنا (قوله بالترجمـة) أى عن المراد بالمبدل منه والتبيين له قال البعض وهو مبـنى على أن عطف البيان هو البـدل اهـ والظاهر أن هذا البناء غير لازم لان البدل لا يخلو عن بيان وايضاح وان لم يكن المقصود منه بالذات ذلك فتأمل وقوله بالتكرير أى للمراد من المبدل منـه ولا يخفى أن هـذه الاسماء الثـلاثة لا تظهر فى البدل المباين فافهم (قوله يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان) فانها ليست مقصودة بالحكم وانما هى مكملات للمقصود بالحكم (قوله وعطف النسق الخ) قال فى التوضيح وأما النسق فثلاثة أنواع • أحـدها ما ليس مقصودا بالحكم كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو أو لكن عمرو فالثانى ليس

(قوله بحدا الخ) ان كان مبنيا على أنه بدل وبيان فى آن واحـد فلا قائل به وان كان على أنه باعتبارين فلا داعى باعتبار الحيثية فى التعريفين بل داخل فى كل وخارج باعتبارهما وان كان مبنيا عـلى أن تعريف كل شامل لكل فيحتاج للحيثية فيهما كما أجيب به لم يناسب قـوله وأجيب الخ تأمل

بمقصود فى الامثلة الثلاثة اما الاول فواضح لان الحكم السابق منفى عنه وأما الاخيران فلان الحكم السابق هو نفى المجىء والمقصود به انما هو الاول * النوع الثانى ماهو مقصود بالحكم هو وماقبله فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم لا أنه المقصود بالحكم وذلك كالمعطوف بالواو نحو جاء زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو وهذان النوعان خارجان عما يخرج به النعت والتوكيد والبيان وهو انفصل الاول النوع الثالث ماهو مقصود بالحكم دون ماقبله وهذا هو المعطوف ببل بعد الاثبات نحو جاءنى زيد بل عمرو وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة اه (قوله ولكن بعد الاثبات) صريح فى ان لكن تعطف بعد الاثبات والذى تقدم أنها لا تعطف الا بعد النفى أو النهى نعم تقدم أنها تعطف بعد الاثبات على رأى الكوفيين فيمكن أنه جرى هنا على مذهبهم (قوله مطابقا) مفعول ثان ليلفى مقدم عليه والأول جعل نائب فاعله (قوله أو بعضا) شرط صحته صحة الاستغناء عنه بالمبدل منه فيجوز جدع زيد أنفه ولا يجوز قطع زيد أنفه لانه لا يقال قطع زيد على معنى قطع أنفه اه دمامينى قال شيخنا ومثله فى ذلك بدل الاشتمال كما يأتى فعلى هذا لابد فى كل من بدل البعض و بدل الاشتمال من دلالة ماقبله عليه اه أى اجمالا كما يأتى وقد يتوقف فى عدم جواز قطع زيد فان غاية أمره الاجمال وهو من مقاصد البلغاء وأى فرق بين قطع زيد أنفه وأكلت الرغيف ثلثه فتأمل (قوله أو مايشتمل) بالبناء للفاعل وعليه متعلق به أى أو بدلا يشتمل على المبدل منه أو المعنى أو بدلا يشتمل هو أى المبدل منه عليه أو المعنى أو بدلا يشتمل هو أى العامل عليه فكلامه محتمل للمذاهب الثلاثة الآتية فى كلام الشارح كذا قال البعض وفيه أنه يلزم على الاخيرين جريان الصلة على غير ماهى له مع خوف اللبس فتدبر (قوله أو كمعطوف ببل) أى بعد الاثبات وهذا التشبيه انما يتم فى بدل الاضراب دون بدلى الغلط والنسيان لان بدل الاضراب هو المشارك للمعطوف ببل فى قصد المتبوع أولا قصدا صحيحا ثم الاضراب عنه الى التابع بخلاف بدلى الغلط والنسيان كما ستعرفه الا أن يقال التشبيه فى مجرد كون الثانى مباينا للاول بمعنى أنه ليس عينه ولا بعضه ولا مشتملا عليه (قوله مما يطابق معناه) أى يطابق معناه معناه فقبل ضمير يطابق مضاف مقدر والمراد المطابقة بحسب الماصدق بأن يكون البدل والمبدل منه واقعين على ذات واحدة فلا يرد أنهما كثيرا ما يتغايران بحسب المفهوم نحو جاء زيد أخوك ثم التغاير الذى تقتضيه المطابقة ظاهر ان اختلفا مفهوما والا جعل التغاير باعتبار اللفظ وبهذا يعرف مافى كلام البعض (قوله فى قراءة الجر) أما فى قراءة الرفع فالاسم مبتدأ خبره الموصول بعده أو خبر مبتدأ محذوف أى هو الله اه غزى (قوله وذلك) أى المذكور من الاجزاء أو التجزى المفهوم من قوله ذى أجزاء ممتنع هنا أى فى اسم الله تعالى لان مسماه لا يقبل التجزى (قوله قليلا) أى بالنسبة للبعض المتروك وكذا يقال فيما بعده امابالنسبة للمبدل منه فقليل أبدا (قوله ولا بد من اتصاله بضمير الخ) بخلاف البدل المطابق فانه لا يحتاج لرابط لكونه نفس المبدل منه فى المعنى كما أن الجملة التى هى نفس المبتدا فى المعنى لا تحتاج لرابط هذا وقال المصنف فى شرح كافيته اشترط أكثر النحويين مصاحبة بدل البعض والاشتمال لضمير عائد على المبدل منه والصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده أكثر اه وصحح غيره ماذكره الشارح من الاشتراط فى البدلين (قوله ثم عموا الخ) قال حفيد الموضح ان جعلت كثيرا بدلا من الضميرين المتصلين أعنى الواوين لزم منه توارد عاملين على معمول واحد وان جعلته بدلا من أحدهما وبدل الآخر محذوف فهو متوقف على جواز حذف البدل اه وأجاب المصرح بان كثيرا بدل من الواو الاولى فقط والثانية عائدة على كثير لانه مقدم رتبة والاصل والله أعلم ثم عموا كثير منهم وصموا ويلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه بأجنبى وهو ممنوع فتأمل (قوله نحو ولله على الناس الخ) أى بناء على أن من استطاع بدل من الناس وتقدم مافيه مع بيان أوجه أخرى فى باب اعمال المصدر (قوله وهو بدل شئ من شئ يشتمل

ولكن بعد الاثبات وبلا واسطة يخرج المعطوف بهما بعده (مطابقا او بعضا أو مايشتمل * عليه يلفى أو كمعطوف ببل) أى يجىء البدل على أربعة أنواع * الاول بدل كل من كل وهو بدل الشئ مما يطابق معناه نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين وسماه الناظم البدل المطابق لوقوعه فى اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله فى قراءة الجر وانما يطلق كل على ذى أجزاء وذلك ممتنع هنا * والثانى بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كله قليلا كان ذلك الجزء أو مساويا أو أكثر نحو أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه ولا بد من اتصاله بضمير يرجع للمبدل منه مذكور كالامثلة المذكورة وكقوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم أو مقدر نحو ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا أى منهم * والثالث بدل الاشتمال وهو بدل شئ من شئ يشتمل

عامله على معناه بطريق الاجمال كاعجبني زيد علمه أو حسنه أو كلامه وسرق زيد ثوبه أو فرسه) كذا في نسخ وعليها كتب شيخنا وغيره وفي نسخ أخرى وهو ما دل على معنى اشتمل عليه متبوعه أو دل على ما استلزم معنى اشتمل عليه متبوعه فالاول كاعجبني زيد علمه أو حسنه أو كلامه والثاني نحو سرق زيد ثوبه أو فرسه وكتب عليها سم ما نصه لعل المراد أن الثوب دل على الملبوس المستلزم للبس الذي اشتمل عليه المتبوع والفرس دل على المركوب المستلزم للركوب المشتمل عليه المتبوع ثم التمثيل بسرق زيد ثوبه لبدل الاشتمال يقتضي حسن الاقتصار على المبدل منه لان ذلك شرط في صحته اه (قوله يشتمل عامله على معناه الخ) أي يدل عليه دلالة اجمالية لكونه لا يناسب نسبته الى ذات المبدل منه ففي قولك أعجبني زيد علمه الاعجاب لا يناسب نسبته الى ذات زيد التي هي مجموع لحم ودم فيفهم السامع أن المتكلم قصد نسبته الى صفة من صفاته كعلمه أو حسنه وفي قولك سرق زيد ثوبه انما يفهم السامع أن المتكلم قصد نسبته الى شئ يتعلق به كثوبه أو فرسه فقد دل العامل المنسوب الى المبدل منه في الظاهر على ذلك البدل من حيث الاجمال هذا هو المراد بالاشتمال كما حققه سعد الدين ورد عليه أنه لا يطرد لان بعض صور بدل الاشتمال لا يدل العامل فيه على البدل اذ لا دلالة لمذكوره كما في قتل أصحاب الاخدود النار بناء على أن النار بدل اشتمال من الاخدود كما سيذكره الشارح وقول ابن مالك معنى اشتمال العامل على البدل أن معنى العامل متعلق بالبدل وان تعلق في اللفظ بغيره وأورد عليه أن بدل البعض كذلك فيلزم أن يسمى بدل اشتمال وقد يقال وجه التسمية لا يوجب اتحاد وهو أن الدلالة على بدل الاشتمال عاما مع اجمالية كما مر ولا يجوز أن يكون على التعيين على ما نقله الدماميني عن المبرد وأقره وعبارته لا تقول من بدل الاشتمال قتل الامير سيافه وبنى الوزير وكلاءه لان شرط بدل الاشتمال أن لا يستفاد مما قبله معينا بل تبقى النفس معه مشوقة الى بيان الاجمال الذي فيه وهنا الاول غير مجمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير أن القاتل سيافه وكذا في أمثاله فلا يجوز مثل هذا الابدال أصلا اه وعلى هذا يشكل هذا التابع من أي التوابع فتأمل وعلم مما نقله أيضا الدماميني عن المبرد من أن نحو مررت زيدا عبده ليس بدل اشتمال بل بدل غلط لان ما قبل البدل لا يدل عليه لان ضربت زيدا مفيد بغير احتياج الى شئ آخر لمناسبة العامل المبدل منه (قوله قتل أصحاب الاخدود) هو شق في الارض وأصحابه ثلاثة شق كل واحد منهم شقا عظيما في الارض وملأه نارا وقالوا من لم يكفر ألقي فيه ومن كفر ترك اه تدمريج ومنه يؤخذ أن أل في الاخدود للجنس لان الاحاديد ثلاثة لا واحد (قوله وقيل الاصل ناره الخ) وقيل أراد بالاخدود الدار مجازا لاشتماله عليها وقيل النار على حذف مضاف أي أخدود النار والبدل على هذين بدل كل وقيل النار بدل اضراب أفاده زكريا (قوله وذا للاضراب الخ) أي اسم هذا البدل الشبيه المعطوف ببل للاضراب كأن تقول بدل اضراب ان صحب البدل قصد المتبوع أي قصدا صحيحا كما قاله سم (قوله ودون قصد) منصوب على الظرفية لمحذوف أي وان وقع دون قصد أي دون قصد صحيح بان لا يقصد أصلا بل يسبق اليه اللسان أو يقصد ثم يتبين فساد قصده كما قاله سم وغلط خبر مبتدا محذوف على حذف مضاف أي فهو بدل غلط والهاء عائدة على البدل وسلب في موضع الصفة لغلط بمعنى بدل الغلط ونائب فاعله ضمير يعود للحكم المفهوم من السياق أي سلب ببدل الغلط الحكم عن الاول وأثبت للثاني وجرى على هذا المرادي ويصح رجوع الضمير للغلط بمعنى الخطا أي رفع بهذا البدل الغلط في نسبة الحكم للاول والصفة على الاحتمال الاول جارية على غير ما هي له بخلافها على الثاني والاقرب عليه أن غلط مبتدأ وسلب خبره فتأمل (قوله لان البدل الخ) علة لمحذوف أي لا من كون البدل مقصودا أولا لان البدل الخ

(قوله

عامله على معناه بطريق الاجمال كاعجبني زيد علمه أو حسنه أو كلامه وسرق زيد ثوبه أو فرسه وأمره في التمييز كامر في بدل البعض فمثال المذكور ما تقدم من الامثلة ومثاله قوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ومثال المقدر قوله تعالى قتل أصحاب الاخدود النار أي النار فيه وقيل الاصل ناره ثم نابت أل عن الضمير والرابع البدل المباين وهو ثلاثة أقسام أشار اليها بقوله (وذا للاضراب اعز ان قصدا صحب ودون قصد غلط به سلب) أي تنشأ أقسام هذا النوع الاخير من كون المبدل منه قصد أولا لان البدل لا بد أن يكون مقصودا لما عرفت في حد البدل فالمبدل منه ان لم يكن مقصودا البتة وانما سبق اللسان اليه فهو بدل الغلط

أي بدل سببه الغلط لانه بدل عن اللفظ الذي هو غلط لا أنه نفسه غلط وان كان مقصودا ثم تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان أي بدل شيء ذكر نسيانا وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان والناظم وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بدل غلط وان كان قصد كل واحد من المبدل منه والبدل صحيحا فبدل الاضراب ويسمى أيضا بدل البداء ثم أشار الى أمثلة الانواع الاربعة على الترتيب بقوله (كزره خالدا وقبله اليدا (٩٣) واعرفه حقه وخذ نبلا مدى) فخالدا بدل كل من كل واليدا بدل بعض وحقه بدل اشتمال ومدى يحتمل الاقسام الثلاثة المذكورة وذلك باختلاف التقادير فان النبل اسم جمع للسهم والمدى جمع مدية وهي السكين فان كان المتكلم انما أراد الامر بأخذ المدى فسبق لسانه الى النبل فبدل غلط وان كان أراد الامر بأخذ النبل ثم بان له فساد تلك الارادة وأن الصواب الامر بأخذ المدى فبدل نسيان وان كان أراد الاول ثم أضرب عنه الى الامر بأخذ المدى وجعل الاول في حكم المسكوت عنه فبدل اضراب وبداء والاحسن أن يؤتى فيهن ببل ﴿تنبيهات﴾ الاول زاد بعضهم بدل كل من بعض كقوله

كأني غداة البين يوم تحملوا ... لدى سمرات الحي ناقف حنظل

ونفاه الجمهور وتأولوا البيت * الثاني رد السهيلي رحمه الله تعالى بدل البعض وبدل الاشتمال الى بدل الكل فقال العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص وتحذف المضاف وتنويه فاذا قلت أكلت الرغيف ثلثه انما تريد أكلت بعض الرغيف ثم بينت ذلك البعض وبدل المصدر من الاسم انما هو في الحقيقة من صفة مضافة الى ذلك الاسم * الثالث اختلف في المشتمل في بدل الاشتمال فقيل هو الاول وقيل الثاني وقيل العامل وكلامه هنا يحتمل الاولين وذهب في التسهيل الى الاول * الرابع رد المبرد وغيره بدل الغلط وقال لا يوجد في كلام العرب نظما ولا نثرا وزعم قوم منهم ابن السيد أنه وجد في كلام العرب كقول ذي الرمة

(قوله أي بدل سببه الغلط) أي بعد ذكر الاول فالاضافة في بدل الغلط من اضافة المسبب الى السبب وان كانت في بدل الكل وبدل البعض للبيان وقوله لا أنه نفسه غلط أي كما يتوهم من قولهم بدل الكل وبدل البعض (قوله بدل البداء) بفتح الموحدة والدال المهملة مع المد أي الظهور وسمي بذلك لان المتكلم بدا له ذكره بعد ذكر الاول قصدا (قوله اليدا) بدل بعض من الضمير والعائد الواجب في بدل البعض مقدر أي اليد منه أو الاصل يده ثم نابت أل عن الضمير على الرأي المتقدم (قوله وذلك) أي احتمال الاقسام الثلاثة (قوله وان النبل الخ) ضبط بأن التقادير لحماسة قوله فان كان المتكلم الخ واعادة قوله فان النبل الخ لتوقف اختلاف التقادير على مغايرة النبل والمدى (قوله جمع مدية) بضم الميم وقد تكسر نقله شيخنا عن الشارح والظاهر أن جمع مكسور الميم بالكسر (قوله وهي السكين) فيه عود الضمير بالمعطوف (قوله والاحسن أن يؤتى فيهن) أي في أوجه المثال المتقدمة بل لئلا يتوهم أن المتكلم أراد الصفة أي كما يقال رأيت رجلا حمارا أي بليدا كالحمار في التصريح ومعلوم أنه اذا أتى فيهن ببل خرج مدى عن كونه بدلا وصار عطف نسق (قوله كأني غداة البين الخ) الغداة أول النهار والبين الفراق وتحملوا ارتحلوا والسمرات بفتح السين المهملة وضم الميم جمع سمرة وهي شجرة الطلح وناقف الحنظل من ينقف الحنظل أي يشقه ليخرج حب الحنظل أراد أنه في تلك الغداة دمعت عينه كثيرا كما تدمع عين ناقف الحنظل لحرارته (قوله وتأولوا البيت) بأن اليوم بمعنى الوقت فهو من بدل الكل (قوله العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص) أي على طريق المجاز المرسل ومراده بالعام والخاص ما يشمل الكل والجزء وهذا اشارة الى رد بدل البعض الى بدل الكل وقوله وتحذف المضاف وتنويه أي على طريق المجاز بالحذف وهذا اشارة الى رد بدل البعض وبدل الاشتمال الى بدل الكل وقوله فاذا قلت الخ راجع للوجهين قبله وقوله انما تريد أكلت بعض الرغيف أي على وجه اطلاق اسم الكل وارادة الجزء مجازا مرسلا أو على وجه تقدير المضاف مجازا بالحذف وقوله وبدل المصدر الخ راجع لقوله وتحذف الخ وان قلت كلام السهيلي على الوجه المذكور يقتضي أن رد بدل الاشتمال لا يكون على طريق المجاز المرسل مع أنه لا مانع منه بأن يطلق اسم المحل ويراد الحال فيه وهو الصفة قلت المجاز المرسل المذكور في رد بدل الاشتمال لا يطرد لانه وان تأتى في نحو أعجبني زيد علمه لا يتأتى في نحو سرق زيد ثوبه (قوله وبدل المصدر) أي سواء كان باقيا على مصدريته أو مرادا منه غير معناه المصدري كالمعلوم في أعجبني زيد علمه اذ الظاهر أنه بمعنى معلومه واقتصر على المصدر لانه الغالب في بدل الاشتمال والا فقد يكون غير مصدر كما في سرق زيد ثوبه أو فرسه (قوله من صفة) أي من هذا اللفظ كما قاله شيخنا فاضافته بالنصب على الحال والمراد هذا اللفظ وما في معناه كوصف وحال فاذا قلت أعجبني زيد علمه انما تريد أعجبني صفة زيد فبينت تلك الصفة المحذوفة (قوله اختلف في المشتمل الخ) قال البعض الظاهر أن المراد بالاشتمال مطلق التعلق والارتباط والا لم يتأت الاطراد في شيء من الاقوال اه وفيه أن الاشتمال بالمعنى المذكور يوجد في بدل البعض وبدل الكل الا أن يقال وجه التسمية لا يوجب الاطراد وانحط كلامه في التصريح على أن الراجح الثالث واختاره الموضح وتقدم الكلام عليه (قوله يحتمل الاولين)

(قوله وقد تكسر الخ) هي مثلثة الميم وتجمع على مدى ومدى بالضم والكسر اه مصححه

لمياء في شفتيها حوة لعس فاللعس بدل غلط لان الحوة السواد واللعس سواد يشوبه حمرة وذكر بيتين آخرين ولا حجة له فيما ذكره لامكان تأويله . الخامس قد فهم من كون البدل تابعا أنه يوافق متبوعه في الاعراب وأما موافقته اياه في الافراد

والتذكير والتنكير وفروعها فلم يتعرض لها هنا وفيه تفصيل أما التنكير وفرعه وهو التعريف فلا يلزم موافقته لمتبوعه فيهما بل تبدل المعرفة من المعرفة نحو صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر والنكرة من النكرة نحو ان للمتقين مفازا حدائق واعنابا والمعرفة من النكرة نحو وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله والنكرة من المعرفة نحو لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة وأما الافراد والتذكير وأضدادهما فان كان بدل كل وافق متبوعه فيها مالم يمنع مانع من التثنية والجمع ككون أحدهما مصدرا نحو مفازا حدائق أو قصد التفصيل كقوله

وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت

وان كان غيره من أنواع البدل لم يلزم موافقته فيها (ومن ضمير الحاضر) متكلما كان أو مخاطبا (الظاهر لا تبدله) أي لا يجوز ابدال الظاهر من الظاهر ومن ضمير الغائب كما ذكره في أمثلته ولا يجوز أن يبدل الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب (الا ما احاطة جلا) أي الا اذا كان البدل بدل كل فيه معنى الاحاطة نحو تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا وقوله فما برحت أقدامنا في مكاننا ثلاثتنا حتى أزيروا المنائيا فان لم يكن فيه معنى الاحاطة فمذاهب

ظاهره أنه لا يحتمل الثالث كاحتماله لهما ولعل وجهه أن لفظ البدل يشعر بالمبدل منه اشعارا قريبا بخلاف العامل فيكون الضمير المستتر في قوله أو ما يشتمل عليه للبدل والبارز للمبدل منه الذي أشعر به لفظ البدل اشعارا قريبا أو بالعكس وظاهره أيضا ان الاحتمالين على السواء وليس كذلك كما يفيده ما أسلفناه من البحث في جعل البعض كلام المصنف محتملا للمذاهب الثلاثة (قوله لمياء) فعلاء من اللمى كالفتى وهو سمرة في باطن الشفة وهو مستحسن (قوله لامكان تاويله) كان يقال لعس مصدر وصفت به الحوة أي حوة لعساء هذا وقد قيل كل من الحوة واللعس حمرة تضرب الى سواد وعليه فلعس بدل كل من كل فلا شاهد فيه (قوله قد فهم من كون البدل تابعا الخ) أي لما علمت سابقا من أن التابع هو المشارك لما قبله في اعرابه الحاصل والمتجدد (قوله وفيه تفصيل) أي فيما ذكر من الموافقة (قوله بل تبدل المعرفة من المعرفة الخ) محط الاضراب القسمان الاخيران وانما أتى بالقسمين الاولين تتميما للاقسام (قوله مفازا) أي مكان فوز أو فوزا وعلى هذا مشى الشارح بعد وسياتي ما فيه وقوله واعنابا عطف على مفازا كما في الجلالين (قوله بالناصية) هي ناصية أبي جهل وقوله كاذبة من المجاز العقلي (قوله ككون أحدهما مصدرا) نظر فيه بان المراد المطابقة في المعنى وهي حاصلة لان المصدر يدل على الاثنين والجماعة ورده بعضهم بان مرادهم المطابقة في اللفظ كما يدل عليه التعبير بالتثنية والجمع (قوله مفازا حدائق) أي فلم يقل مفاوز وفيه أن بدل الكل عين المبدل منه والذوات لا تكون نفس الحدث ويجاب بان ذلك على حذف زيد عدل (قوله أو قصد التفصيل) عطف على كون وقد يقال المطابقة حاصلة معه لان البدل ليس كل واحد من شقي التفصيل على حدته بل مجموعهما وهو مطابق ولما كان المجموع لا يمكن ظهور أثر العامل فيه وكان جعله في أحدهما دون الآخر تحكما جعل في كل منهما دفعا للتحكم واندفع بحث الدماميني بانه اذا كان مجموعهما هو البدل فما العامل في كل واحد منهما مع أنه بمفرده غير بدل قال وهذا في البدل كقولهم في الخبر الرمان حلو حامض ونقل الطبلاوي عن سم أنه قال الظاهر ان المسمى بالبدل اصطلاحا هو الاول فقط وان كان البدل في المعنى هو المجموع فليتأمل (قوله فشلت) بفتح الشين المعجمة أي بطلت حركتها (قوله ومن ضمير الحاضر) أي البارز لان ضمير الحاضر المستتر لا يبدل منه مطلقا فان ورد ما يوهم ذلك قدر للثاني فعل من جنس الفعل المذكور نحو تعجبني جمالك ويكون من ابدال الجملة (قوله أي يجوز ابدال الظاهر الخ) بيان للمفهوم وقوله ولا يجوز الخ بيان للمنطوق وانما لم يجز ابدال الظاهر من ضمير الحاضر لعدم فائدته لان ضمير الحاضر في غاية الوضوح (قوله ومن ضمير الغائب) أي البارز أخذا من أمثلتهم وان لم يحضرني الآن التصريح به فلا يجوز ابدال الظاهر من ضمير الغائب المستتر فلا يقال هند أعجبتني جمالها على الابدال كما لا يقال تعجبني جمالك على الابدال (قوله الا ما احاطة جلا) قال البعض أي الا بدل كل أظهر احاطة وشمولا والتقييد ببدل الكل مستفاد من التعبير بالاحاطة ومن المقابلة اهـ وهو صريح في أن ما واقعة على بدل كل ويبطله العطف الآتي في كلام المصنف وقول الشارح أي الا اذا كان البدل بدل كل لا يدل على وقوع ما على بدل كل لاحتمال أن يكون مراده أن هذا القيد ملحوظ بعد ما والمعنى الا ظاهرا كان بدل كل وجلا احاطة بل هذا الاحتمال هو الظاهر الذي ينبغي حمل عبارته عليه لما عرفت فلا تغفل (قوله لاولنا وآخرنا) أي لجميعنا لان عادة العرب التعبير بالطرفين وارادة الجميع (قوله فما برحت أقدامنا الخ) قاله عبيدة بن الحرث بن عبد المطلب ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم من قصيدة قالها في شأن يوم بدر وما جرى له يومه من قطع رجله ومبارزته هو وحمزة وعلي وهم المراد من قوله ثلاثتنا ومات رضي الله تعالى عنه بالصفراء وهم راجعون كذا في

العيني والشاهد في ثلاثتها فانه بدل من نافي مكاننا وأريد وامنى للمجهول وضميره للكفار والمنايا جمع منية على غير قياس لان قياسه المنايا وأصله المنايي بياءين فنعل فيه ما يأتي في التصريف (قوله أحدها المنع) لعدم الفائدة اذ ضمير الحاضر في غاية الوضوح كما مر (قوله نحو ما ضربتكم الا زيدا) نظر فيه بأن زيدا ليس بدل كل من ضمير المخاطبين بل بدل بعض ويظهر لي أنه لا يوجد مثال يكون فيه المستثنى بدل كل من المستثنى منه فتأمل (قوله أو اقتضى بعضا الخ) سكت عن بدل الاضراب واقتضى عدم الجواز فيه لكن صرح الجامي بجوازه وكذلك كما نقله شيخنا (قوله نحو لقد كان لكم الخ) أورد عليه أنه لزم عليه انقسام الصحابة الى من يرجو الله ومن لا يرجوه وليس كذلك ولذا زعم الاخفش أنه بدل كل والجواب أن الخطاب لمن سبق خطابه بقوله تعالى قد يعلم الله المعوقين منكم الخ ووصفهم بالاعوجاج بعيد من صفات المؤمنين والموصوفون بذلك هم المخلطون لهم من المنافقين وليس الخطاب للصحابة فقط حتى يرد ما ذكر نقله الدنوشري عن شرح اللباب (قوله والاداهم) جمع أدهم هو القيد والشيمة الغليظة والمناسم جمع منسم بفتح الميم وسكون النون وكسر السين وهو خف البعير استعير هنا للقدم الا ساب (قوله لانها حاجة) أي وجلد اسم الا السين والتاء زائدتان أو للصيرورة أي أملت الخلوب البيت أو صيرتها اه البدل قال شيخنا جرى في قوله اسم الاعلى الاكثر من اباحة البدل والاتقال استمت (قوله وسماؤنا) السماء بالمد كما في اللب الشرف واسم الورد وقوله مظهرا حال شيئا مصدر او عينا على الظهور ولا يبعد أنه اسم مكان مراد به ما به الا قائل هذا البيت النابغة الجعدي الصحابي (قوله ولا بدل مضمر من مضمر) أي مطلقا الا علم يسمع ونحو أنت ومررت بك أنت توكيدا اتفاقا وكذلك رأيتك اياك عند الكوفيين والنظم اه دماميني (قوله ولا من ظاهر) أي ولا يبدل مضمر من ظاهر حكى سيبويه المنع ومقتضى اطلاقه المنع في كل بدل وفي جمع الجوامع وشرحه للسيوطي ومنع ابن مالك بدل المضمر من الظاهر بدل كل قال لانه لم يسمع ولو سمع لكان توكيدا لا بدلا وأجاز الاصحاب نحو رأيت زيدا اياه وفي جواز بدل البعض والاشتمال خلف وقيل يجوز نحو ثلث التفاحة أكلت اياه وحسن الجارية أعجبني هو وقيل يمتنع قال أبو حيان وهو كالخلاف في ابدال مضمر من مضمر ومقتضاه ترجيح المنع اه سيوطي (قوله ان لم يفد اضرابا) نحو اياك أي قصد زيد فادعى الاكتفاء في زيد الانسان اه دماميني ونحو عمرا اياي قصد زيد يعني أن قوله ان لم يفد اضرابا قيد في كل من عدم ابدال المضمر من المضمر وعدم ابدال المضمر من الظاهر فتأمل (قوله وبدل المضمن الخ) خرج ما صرح معه باداة الاستفهام أو الشرط ولا يلي البدل ذلك نحو هل أحد جاءك زيد أو عمرو وكذا ان تضرب أحدا رجلا أو امرأة أضربه اه هم عن شروح التسهيل وأهل عدم وجوبه في الحرف في صورة التصريح عودة المصرح به ولا يحتاج الى ذكرها بدلا في المضمن (قوله معنى الهمزة) مقتضاه أن الهمزة بالجر مضاف اليه وجعله الشيخ خالد منصوبا مفعولا ثانيا للمضمن (قوله يلي همزة استفهام نحو) ليوافق المبدل منه في تأديته المعنى (قوله أسعيد أم علي) فسعيد بدل من من بدل تفصيل (قوله بدل اسم الشرط) فانه يلي حرف الشرط الذي تضمنه المبدل منه وهو بدل تفصيل وقد خلف كل من التفصيل واعادة حرف الشرط وفي الكشاف أن يومئذ بدل من اذا في قوله تعالى اذا زلزلت الارض زلزالها وكذا قال أبو البقاء ولهذا اقتصر في النظم على الاستفهام وكذا فعل في التسهيل مع كثرة جمعه فيه على ان مسئلة الشرط لا تخلو عن اشكال لانك اذا قلت من يقم ان زيد وان عمرو وكان اسم الشرط مبتدأ فيكون البدل كذلك ضرورة فيلزم دخول ان الشرطية على المبتدا وهو غير جائز في الاصح وان جعلناها بعد ان فاعلا بمحذوف امتنعت المسئلة لاختلاف العامل ولان ان لا يضمر الفعل بعدها الا اذا كان هناك ما يفسره نحو وان امرأة خافت وجوابه أن ان اعا جيء بها لبيان المعنى

أحدها المنع وهو مذهب جمهور البصريين ❊ والثاني الجواز وهو قول الاخفش والكوفيين ❊ والثالث انه يجوز في الاستثناء نحو ما ضربتكم الا زيدا ❊ و قول قطرب (أو اقتضى بعضا) أي كان بدل بعض نحو لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وقوله ❊ أوعدني بالسجن والاداهم ❊ رجلي فرجلي شثنة المناسم (أو اقتضى اشتمالا) أي كان بدل اشتمال (كانك ابتهاجك استمالا) وقوله ❊ بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا ❊ وانا لنرجو فوق ذلك مظهرا ❊ (تنبيه) قول الشارح لا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر وما أوهم ذلك جعل توكيدا ان لم يفد اضرابا اه (وبدل المبدل منه المضمن معنى (الهمز) المستفهم به (يلي همزا) مستفهما به نحو (كمن ذا أسعيد أم علي) وكم مالك أعشرون أم ثلاثون وما صنعت أخيرا أم شرا وكيف جئت أراكبا أم ماشيا ❊ تنبيه ❊ نظير هذه المسئلة بدل اسم الشرط نحو من يقم ان زيد وان عمرو أقم معه وما تصنع ان خيرا أو شرا تجز به ومتى تسافر ان ليلا او نهارا أسافر معك

(قوله أي أملت الخ الانسب بالمقام أن يقول امل أو صيرها اه)

لا للعمل فلا يلزم المحذور اهـ تصريح ﴿فائدة﴾ اجتمعت مع جماعة كثيرة من أهل العلم في بعض المحافل فأورد بعضهم سؤالا في قوله صلى الله عليه وسلم أيما أمة ولدت من سيدها فهي حرة عن دبر منه حاصله أنهم جوزوا أن يكون أمة بالرفع على البدلية من أي مع أن بدل المضمن معنى الشرط يجب أن يلي حرف الشرط كما أن بدل المضمن حرف الاستفهام يجب أن يلي حرف الاستفهام فسكت جميع الحاضرين وبعد ذلك أجبت بأن محل وجوب ايلاء بدل المضمن معنى الشرط حرف الشرط اذا وقع البدل بعد فعل الشرط أخذا من الامثلة التي ذكروها فأعجبهم ذلك غاية الاعجاب وقد خرج مما مر جواب آخر وهو أن ذلك قد يتخلف كما في آية الزلزلة (قوله ويبدل الفعل من الفعل) قال ابن هشام ينبغي أن يشترط لابدال الفعل ما اشترط لعطف الفعل على الفعل وهو الاتحاد في الزمان دون الاتحاد في النوع حتى يجوز ان جئتني تمش الي أكرمك (قوله تلم بنا) في كونه بدل كل من كل نظر فان الاتيان المجيء والالمام النزول وما نقل به البعض من أن المراد بالمامهم النزول بهم مجازا يرده أنه لا قرينة على ذلك فالمتجه أنه بدل اشتمال (قوله كمن يصل الينا) أي معشر الكرام الذين لا يخيب قاصد الاستعانة بهم وانه فع ما قيل ان الشخص قد يصل ويستعين ولا يعان (قوله يستعن بنا) فيستعن بدل اشتمال من يصل لان وصول قاصد الاستعانة يشتمل على الاستعانة فاندفع ما قيل ان الوصول قد لا يشتمل على الاستعانة وجعله الشاطبي بدل اضراب أو غلط فراجعه قال شيخنا على القول بان البدل من جملة أخرى وأنه على نية تكرار العامل فالقياس أن الجزم بشرط مقدر مع تقدير جواب آخر والتقدير من يصل الينا ان يستعن بنا يعن اهـ (قوله يضاعف له العذاب) فهو بدل اشتمال من يلق أثاما لان لقي الآثام أن يحصل له العذاب مضاعفا وهو يشتمل على المضاعفة فما نقله الغزي عن بعضهم من أن هذه الآية من بدل الكل لان لقي الآثام هو مضاعفة العذاب غير ظاهر (قوله ان على الله الخ) الخطاب لرجل تقاعد عن مبايعة الملك وعلى خبر ان والله نصب بنزع الخافض وهو واو القسم وأن تبايعا اسم ان وتؤخذ بدل اشتمال من تبايعا وكرها مفعول مطلق بتقدير مضاف أي أخذ كره أو حال أي كارها وهذا أنسب بقوله طائعا وجعله صفة لمصدر محذوف يحوج الى تكلف تقدير الموصوف وتأويل كرها باسم مفعول وبهذا يعلم ما في كلام العيني الذي درج عليه شيخنا والبعض (قوله ولا يبدل بدل بعض) نقل في التصريح أن الشاطبي أثبته ومثل له بنحو ان تصل تسجد للرحمن يرحمك لكن قال الفارضي انه يحتمل بدل الاشتمال فان الصلاة تشتمل على السجود اهـ وفيه عندي وان أقره شيخنا نظر لان الظاهر أنه ليس مرادهم بالاشتمال ما يعم اشتمال الكل على جزئه والا لزم ان كل بدل بعض بدل اشتمال (قوله والقياس يقتضيه) ومثله الشاطبي بنحو ان تطعم زيدا تكسه أكرمك (قوله تبدل الجملة من الجملة الخ) أي اذا كانت الثانية أوفى من الاولى بتأدية المراد على ما قاله الزمخشري وأقره شيخنا ولا فرق بين بدل الفعل وبدل الجملة أن الفعل يتبع ما قبله في اعرابه لفظا أو تقديرا والجملة تتبع ما قبلها محلا ان كان له محل والا فاطلاق التبعية عليها مجاز كذا في التصريح قال في المغني جوز أبو البقاء في قوله تعالى منهم من كلم الله كونه بدلا من فضلنا بعضهم على بعض ورده بعض المتأخرين بأن الجملة الاسمية لا تبدل من الفعلية ولم يقم دليل على امتناع ذلك اهـ بقي ابدال الفعل من اسم يشبهه والعكس وابدال مفرد من جملة وحرف من مثله أما الاول فجوزه ابن هشام نحو زيد متق يخاف الله أو يخاف الله متق وأما الثاني فجوزه أبو حيان وجعل منه ولم يجعل له عوجا قيما فجعل قيما بدلا من جملة ولم يجعل له عوجا وأما الثالث فأثبته سيبويه وجعل منه أيعدكم أنكم اذا متم الآية فجعل أن الثانية بدلا من الاولى لا توكيدا والظاهر ما مر في باب التوكيد أن هذا من توكيد الضمير مع اعادة ما اتصل به (قوله نحو أمدكم بما تعلمون الخ) فجملة أمدكم بانعام وبنين الخ بدل من جملة أمدكم بما تعلمون ولا يخفى أنها صلة الذي في قوله واتقوا

(ويبدل الفعل من الفعل) بدل كل من كل قال في البسيط باتفاق كقوله ٭ متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا ٭ تجد حطبا جزلا ونارا تأججا ٭ وبدل اشتمال على الصحيح (كمن ٭ يصل الينا يستعن بنا يعن) ومنه ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب وقوله ٭ ان على الله أن تبايعا ٭ تؤخذ كرها أو تجيء طائعا ٭ ولا يبدل بدل بعض وأما بدل الغلط فقال في البسيط جوزه سيبويه وجماعة من النحويين والقياس يقتضيه ﴿تنبيه﴾ تبدل الجملة من الجملة نحو أمدكم بما تعلمون أمدكم بانعام وبنين وقوله

(قوله اجبت) جواب اقناعي على تسليم الوجوب والا فليس بمسلم تأمل (قوله لان الخ) فيه انه يكفي الجعل الادعائي في مثل هذا (قوله وهو يشتمل الخ) فيه انه حينئذ بدل بعض والغرض خلافه فلعل المناسب انه مشتمل اشتمال السبب على المسبب

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا وإلا فكن في السر والجهر مسلما وأجاز ابن جني والزمخشري والناظم إبدال الجملة من المفرد كقوله

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة
وبالشام أخرى كيف يلتقيان

أبدل كيف يلتقيان من حاجة وأخرى أي إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذرا التقائهما وجعل منه الناظم نحو عرفت زيدا أبو من هو ﴿خاتمة﴾ في مسائل متفرقة من التسهيل وشرحه • الأولى قد يتحد البدل والمبدل منه لفظا إذا كان مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى إلى كتابها بنصب كل الثانية فإنها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو • الثانية الكثير كون البدل معتمدا عليه وقد يكون في حكم الملغى كقوله

إن السيوف غدوها ورواحها
تركت هوازن مثل قرن الأعضب

• الثالثة قد يستغنى في الصلة بالبدل عن لفظ المبدل منه نحو أحسن إلى الذي صحبت زيدا أي صحبته زيدا • الرابعة ما فصل به مذكور وكان وافيا به يجوز فيه البدل والقطع نحو مررت برجال قصير وطويل وربعة وإن كان غير واف تعين قطعه إن لم ينو معطوف محذوف نحو مررت برجال طويل وقصير فإن نوى معطوف محذوف فمن الأول نحو اجتنبوا الموبقات الشرك بالله والسحر بالنصب التقدير وأخواتهما لثبوتهما في حديث آخر والله تعالى أعلم ﴿النداء﴾ فيه ثلاث لغات أشهرها كسر النون

الذي أمدكم بما تعلمون فلا محل لها فاطلاق التبعية على ما بعدها مجاز لما مر عن التصريح وقال الدماميني والشمني اطلاقها عليه بالمعنى اللغوي لا الاصطلاحي ومثل بالآية في التصريح لبدل البعض وهو الظاهر لأن ما تعلمونه أعم من المفصل المذكور بعده إلا أن يقال المراد به خصوص المفصل فيكون عاما مرادا به الخصوص (قوله أقول له ارحل لا تقيمن عندنا) التمثيل به لبدل الكل مبني على أن الأمر بالشيء عين النهي عن ضده ومثل به في التصريح لبدل الاشتمال وهو مبني على أن الأمر بالشيء يستلزم النهي عن ضده قال الدماميني لا تتعين التبعية في البيت لجواز أن يكون مجموع الجملتين هو المقول وكل واحدة جزء المقول اهـ قال في التصريح وسكتوا عن اشتراط الضمير في بدل البعض والاشتمال في الأفعال والجمل لتعذر عود الضمير عليها (قوله إبدال الجملة من المفرد) إنما صح ذلك لرجوع الجملة في التقدير إلى المفرد كما في التصريح (قوله أبدل كيف يلتقيان الخ) الظاهر أنه بدل اشتمال وكذا في عرفت زيدا أبو من هو (قوله تعذرا التقائهما) أشار بذلك إلى أن الجملة في تأويل المفرد وإلى أن الاستفهام تعجبي قال الدماميني ويحتمل أن يكون كيف يلتقيان جملة مستأنفة نبه بها على سبب الشكوى (قوله أبو من هو) أبو مبتدأ ومن مضاف إليه وهو خبر والجملة بدل من زيدا بدل اشتمال لا مفعول ثان لأن عرف إنما يتعدى إلى مفعول واحد (قوله بسبب الجثو) هو دعاء كل أمة إلى قراءة كتابها (قوله كون البدل معتمدا عليه) أي اعتمد عليه ما بعده في الحالة التي له من تذكير وتأنيث وغيرهما فنحو إن زيدا عينه حسنة وإن هندا جيدها فاتر بنصب العين والجيد فأنث الخبر في الأول وذكر في الثاني ولولا أن المعتمد عليه في ذلك هو البدل لوجب التذكير في الأول والتأنيث في الثاني اهـ دماميني وفي كلام البعض أن ظاهره اعتماد البدل للبدل وعند اعتماد المبدل منه للمبدل منه وفيه نظر إلا أن يراد كون الخبر للبدل أن البدل هو المخبر عنه في المعنى فتأمل (قوله تركت) فيه الشاهد فإنه خبر أنه اعتمادا على المبدل منه والأعضب بعين مهملة وضاد معجمة هو ولد البقرة إذا طلع قرنه وقيل ما كسر قرنه وهو أنسب بالمقام (قوله زيدا) يصح نصبه بدلا من الهاء المقدرة وجره بدلا من الذي ورفعه خبر مبتدأ محذوف قاله الشارح على التوضيح (قوله ما فصل به مذكور) أي مبدل منه مذكور قال شيخنا نقلا عن السيوطي وكذا غير المفصل يجوز فيه القطع أيضا نحو مررت بزيد أخوك نص عليه سيبويه والأخفش اهـ ونقل شيخنا السيد عن بعضهم جواز قطع البيان والعطف وتقدم جواز قطع النعت وهل قول مع جواز قطع التوكيد (قوله وكان وافيا به) أي مستوعبا الأنواع (قوله وربعة) بفتح الراء وسكون الموحدة وفتحها الذي بين الطويل والقصير (قوله تعين قطعه) أي لأنه حينئذ بدل بعض من غير رابط كما في المغني وهذا مبني على بطلان قول البعض محل التعيين إذا جعل بدل كل فإن جعل بدل بعض جاز الاتباع على أنه لا يتصور إلا كونه بدل بعض لأن الغرض أنه لم ينو معطوف محذوف فلا تكن من الغافلين (قوله فمن الأول) أي ما كان فيه البدل وافيا بالمبدل منه فيجوز فيه الأمران البدل والقطع

﴿النداء﴾

هو لغة الدعاء بأي لفظ كان واصطلاحا طلب الإقبال بحرف نائب مناب أدعو ملفوظ به أو مقدر والمراد بالإقبال ما يشمل الإقبال الحقيقي والمجازي المقصود به الإجابة كما في نحو يا الله ولا يرد يا زيد لا تقبل لأن الطلب الإقبال لسماع النهي والنهي عن الإقبال بعد التوجه واعترض نيابة حرف النداء عن أدعو بأن أدعو خبر والنداء إنشاء وأجيب بأن أدعو نقل إلى الإنشاء وإنما ينادى المميز وأما نحو يا جبال ويا أرض فقيل إنه من باب المجاز لتشبيهه ذكر بالمميز في الانقياد واستعارته في النفس له على طريق الاستعارة بالكناية والتخييل ولك أن تقول من المجاز أن الله خالق لما ذكر حال الخطاب تمييزا فلم يقع النداء إلا لمميز وهمزة النداء منقلبة عن واو مثل كساء كما في الغزي (قوله

مع المد ثم مع القصر ثم ضمها مع المد واشتقاقه من ندى الصوت وهو بعده يقال فلان أندى صوتا من فلان اذا كان أبعد صوتا منه (وللمنادى الناء) أى البعيد (أو) من هو (كالناء) لنوم أو سهو أو ارتفاع محل أو انخفاضه كنداء العبد لربه وعكسه من حروف النداء (يا وأى) بالسكون وقد تمد همزتها (وآ كذا أيا ثم هيا) وأعمها يا فانها تدخل فى كل نداء وتتعين فى الله تعالى (والهمز) المقصور (للدانى) أى القريب نحو أزيد أقبل (ووا لمن ندب) وهو المتفجع عليه أو المتوجع منه نحو وازيداه وارأساه (أو يا) نحو يازيداه يارأساه (وغيرها) وهو يا (لدى اللبس اجتنب) أى لا تستعمل يا فى الندبة الا عند أمن اللبس كقوله

حملت أمرا عظيما فاصطبرت له ❊ وقمت فيه بأمر الله ياعمرا

فان خيف اللبس تعينت وا

﴿تنبيهان﴾ الاول من حروف نداء البعيد آى بمد الهمزة وسكون الياء وقد عدها فى التسهيل فجملة الحروف حينئذ ثمانية

❊ الثانى ذهب المبرد الى أن أيا وهيا للبعيد وأى والهمزة للقريب ويا لهما وذهب ابن برهان الى أن أيا وهيا للبعيد والهمزة للقريب وأى للمتوسط ويا للجميع وأجمعوا على أن نداء القريب بما للبعيد يجوز توكيدا وعلى منع العكس (وغيره مندوب ومضمر وما جا مستغاثا قد يعرى) من حروف النداء لفظا (فاعلما) يا

ثم مع القصر) أى ثم أشهرها كسر النون مع القصر أى بالنسبة للثالث وقوله ثم ضمها مع المد أى ثم أشهرها ضمها مع المد وأفعل التفضيل هنا ليس على بابه وقدر بعضهم خبرا فى الموضعين أى ثم كسرها مع القصر يلى الاول ثم ضمها مع المد يلى الثانى هذا وقد أسلفنا فى مبحث علامات الاسم نقلا عن المصباح أن فى النداء لغة رابعة وهى الضم مع القصر فتنبه (قوله واشتقاقه) أى أخذه من ندى الصوت لتلاقيهما فى المادة والا فمراد الاشتقاق بالاخذ لاختلاف المأخوذ والمأخوذ منه معنى (قوله وللمنادى الخ) فى حاشية المغنى للسيوطى ما نصه حكى أبو حيان أن بعضهم ذهب الى أن حروف النداء أسماء أفعال تتضمن ضمير المنادى وعليه فهذا مستثنى لأن الهمزة أقسام الكلمة لانها تأتى حرفا للاستفهام وفعل أمر من وأى بمعنى وعد وليهاى ذلك نظائر اه أى كعلى والمنادى فى عبارته بكسر الدال (قوله يا) حذف الياء والاستغناء بالكسرة وكذا ما بعده (قوله أى البعيد) قال شيخنا السادات فى ابعاد ونداء المعرف اه قيل انه نودى البعيد بالادوات الآتية المشتملة على حرف المد لان البعيد يحتاج فى نداء الى مد الصوت ليسمع وهو ظاهر فى غير أى بقصر الهمزة (قوله من هو كالناء) هذا حل معنى لا حل اعراب حتى يقال ان الشارح حل عبارة المتن على ما يمتنع عند البصريين وهو حذف الموصول وبعض الصلة مع بقية الصلة ولا ضرورة الى ذلك فى عبارة المتن لجواز كون الكاف اسمية بمعنى مثل معطوفة على الناء (قوله أو ارتفاع محل) أراد به ما يعم المحل الحسى والمحل المعنوى الذى هو الرتبة فيصح تمثيله لارتفاع محل المنادى بنداء العبد لربه (قوله ثم هيا) قيل هى فرع أيا بابدال الهمزة هاء وقيل أصل فليست هاؤها بدلا من همزة أيا وكلامه محتمل للقولين وان كان الى الثانى أقرب ولزيادة أحرفهما عن يا كان فيهما دلالة على زيادة بعد من ناديا بهما عن منادى يا (قوله وأعمها يا) أى باعتبار الحال كما يدل عليه بقية كلامه (قوله تدخل فى كل نداء) ولا يقدر عند الحذف سواها (قوله فى الله تعالى) أى لفظ الله تعالى مدلوله عن كل ما لا يليق وكما تتعين فى لفظ الجلالة تتعين فى المستغاث وأيها وأيتها لان الاربعة لم يسمع نداؤها الا بيا الا بعد هاحقيقته أو منزلا لانه غير لازم (قوله ووا لمن ندب الخ) قال الرضى وقد تستعمل فى النداء المحض وهو قليل اه وقال فى المغنى أجاز بعضهم استعمال وا فى النداء الحقيقى (قوله وازيداه) وا حرف نداء وندبة وزيد منادى مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة والالف للندبة والهاء للسكت (قوله وهو يا) أخذ الحصر من قوله قبل ووا لمن ندب أو يا (قوله وقمت فيه الخ) قصده رثاء عمر بعد موته فجرد ليل على أنه مندوب وليس الدليل الالف لانها تلحق آخر المستغاث والمتعجب منه كما يأتى أفاده سم (قوله وان خيف اللبس الخ) فتقول عند قصد ندبة زيد الميت وحضور ولد من اسمه زيد وازيد بالواو اذ لو أتيت بياء لتبادر الى فهم السامع أنك قصدت النداء (قوله من حروف نداء البعيد آى الخ) هذا مكرر مع قوله سابقا وقد تمد همزتها الا أن يقال أعاده ليؤيده بنقله عن التسهيل أو توطئة لقوله فجملة الحروف ثمانية (قوله ذهب المبرد الخ) انظر ماذا يقول فى آى وآ بمد الهمزة فيهما هل يجعلهما للبعيد أو للقريب أو لهما فان أراد بقوله وأى والهمزة للقريب مقصورتين وممدودتين فلا اشكال ونظير ذلك يقال فيما نقله عن ابن برهان (قوله على أن نداء القريب بما للبعيد) أى فى غير صورة تنزيله منزلة البعيد بقرينة قوله يجوز توكيدا اذ عند التنزيل المذكور لا تأكيد فتلخص أنه يجوز نداء القريب بما للبعيد للتوكيد وللتنزيل والمراد توكيد النداء ايذانا بأن الامر الذى يتلوه مهم جدا كما أفاده الكشاف (قوله وعلى منع العكس) أى لعدم تأتى التوكيد فى صورة العكس ومحل منعه اذا لم ينزل البعيد منزلة القريب والا جاز نداؤه بما للقريب اذ لا مانع منه حينئذ كما قاله سم (قوله قد يعرى من حروف النداء لفظا) وان لزم عليه حذف النائب والمنوب عنه فقد قال الدمامينى لا نسلم أن العوضية تنافى الحذف بدليل اقام الصلاة اه وقال بعضهم

يا للتنبيه لا عوض عن الفعل لكن لما وقعت في محله أشبهت العوض اه أما حذف المنادى وابقاء حرف النداء فذهب ابن مالك الى جوازه قبل الامر والدعاء واستشهد على ذلك ووجه الدماميني جوازه قبل الامر والدعاء بأنهما مظنة النداء ووقوعه معهما كثير فحسن التخفيف معهما بالحذف وذهب أبو حيان الى منعه وعلله بان الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادى اجحاف ولم يرد بذلك سماع عن العرب ويا في الشواهد للتنبيه كهي قبل ليت ورب وحبذا على ما صرح به في التسهيل وعلله في شرحه بان مولي يا أحد هذه الثلاثة قد يكون وحده ولا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف (قوله نحو يوسف أعرض عن هذا) أشار بتعداد الامثلة الى أنه لا فرق بين أن يكون المنادى مفردا أو مضافا أو شبيها به ولا فرق في المفرد بين أن يكون مقصودا قبل النداء لذاته كيوسف أو وصلة لنداء غيره كأي ولا بين أن يكون معربا قبل النداء كيوسف أو مبنيا قبله كمن أو معربا في بعض الاحوال ومبنيا في البعض الآخر كأي هذا ما ظهر لي وأما ما ذكره البعض فلا يتم كما يؤخذ مما قررناه فعلم أن المنادى في المثال الاخير وهو من مفرد لانه اسم موصول لا شبيه بالمضاف لانه لم يعمل فيما بعده ولم يعطف عليه ما بعده فهو مبني على ضم مقدر كما قاله سم (قوله أن أدوا الى عباد الله) أي أدوا الى الطاعة يا عباد الله وهذا أحد وجهين الثاني أن عباد الله مفعول أدوا كقوله فأرسل معنا بني اسرائيل ولا شاهد فيه حينئذ (قوله مع المضمر) أي لقلة ندائه (قوله والمتعجب منه) كقولهم يا للماء والعشب اذا تعجبوا من كثرتهما (قوله الا مع الله) لان نداءه على حذف الاصل لوجود أل فيه فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل أفاده سم (قوله والمتعجب منه) لانه كالمستغاث لفظا وحكما (قوله المنادى البعيد) أي حقيقة أو تنزيلا لان مد الصوت معه مطلوب ليسمع فيجيب والحذف ينافيه (قوله والصحيح منعه مطلقا) ظاهره أن الخلاف جار في مطلق الضمير وليس كذلك بل الخلاف في ضمير المخاطب فقط وأما ضمير المتكلم والغائب فنداؤهما ممتنع اتفاقا كما في التصريح فلا يقال يا أنا ولا يا هو ولا يرد أنه سمع يا هو يا من لا هو الا هو لان هو في مثله اسم للذات العلية لا ضمير اه ويمكن دفع الاعتراض بأن مصب تصحيح المنع في عبارته الاطلاق أي والصحيح منع نداء المضمر حالة كون المضمر مطلقا عن التقييد بكونه ضمير متكلم أو غائب فيكون مقابل التصحيح المنع حالة كون الضمير مقيدا بذلك ويمكن أيضا أن يفرض كلام الشارح كالمصنف في ضمير المخاطب فقط ويكون معنى قول الشارح مطلقا سواء كان ضمير رفع أو نصب أخذا مما بعده أو يكون معناه نثرا أو نظما أخذا مما بعده أيضا فاعرف ذلك (قوله وشذ يا اياك قد كفيتك) جعل بعضهم يا فيه للتنبيه واياك مفعول فعل محذوف يفسره المذكور (قوله يا أبجر) بموحدة فجيم فراء قال في القاموس الابجر الذي خرجت سرته والعظيم البطن وقد بجر كفرح فيهما اه وتمامه * أنت الذي طلقت عام جعتا * وجعل بعضهم يا فيه للتنبيه وأنت الاولى مبتدأ وأنت الثانية تأكيدا والموصول خبرا (قوله أي التعري) أي المفهوم من يعرى ولم يقل التعرية مع أنها مصدر يعرى لان التعري أوفق بتذكير اسم الاشارة (قوله في اسم الجنس) أي المعين كما سيأتي في الشرح (قوله والمشار له) اعترض بان حقه أن يقول والمشار به وأجيب بأن في كلامه حذف مضاف أي ولفظ المشار له من حيث انه مشار له وهو اسم الاشارة وبأنه معطوف على الجنس أي واسم المشار له أي الاسم الدال عليه من حيث انه مشار اليه وظاهر كلامه جواز نداء اسم الاشارة مطلقا وقيده الشاطبي بغير المتصل بالخطاب (قوله أصلا ورأسا) العطف للتوكيد والمراد أنه لا يحكم بالقلة فقط وأما قول البعض المراد منعه أصلا منع القياس عليه ومنعه رأسا منع وروده فهو مع ما فيه من التحكم مردود بما استفيده الشارح من اعتراف المانعين بالورود حيث قال ومذهب البصريين المنع فيهما وحمل ما ورد على شذوذ أو ضرورة (قوله أطرق كرا) أصله يا كروان رخم بحذف النون وحذفت معها الالف لكونهما زائدتا

نحو يوسف أعرض عن هذا سنفرغ لكم أيها الثقلان أن أدوا الى عباد الله ونحو خيرا من زيد أقبل ونحو من لا يزال محسنا أحسن الى أما المندوب والمستغاث والمضمر فلا يجوز ذلك فيها لان الاولين يطلب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه ولتفويت الدلالة على النداء مع المضمر ﴿تنبيهان﴾ الاول عد في التسهيل من هذا النوع لفظ الجلالة والمتعجب منه ولفظه ولا يلزم الحرف الا مع الله والمضمر والمستغاث والمتعجب منه والمندوب وعد في التوضيح المنادى البعيد وهو ظاهر الثاني أفهم كلامه جواز نداء المضمر والصحيح منعه مطلقا وشذ نحو يا اياك قد كفيتك وقوله

يا أبجر بن أبجر يا أنتا

(وذاك) أي التعري من الحروف (في اسم الجنس والمشار له قل ومن يمنعه) فيهما أصلا ورأسا (فانصر عاذله) بالذال المعجمة أي لائمه على ذلك فقد سمع في كل منهما ما لا يمكن رد جميعه فمن ذلك في اسم الجنس قولهم أطرق كرا

منادى خفضا باللام فاهنا مقيد بما سيأتي أفاده سم (قوله اجراؤهما مجرى المضاف) أي لشبههما به في الصورة (قوله وانوا انضمام ما بنوا قبل النداء) فان قيل المبنيان انما يحكم على محلهما فلا يقدر فيهما فالجواب أن المقدر هنا حركة بناء لا حركة اعراب اهـ فارضي أي وحركة البناء لا تكون محلية لانها ليست من مقتضيات العامل والحركة المحلية من مقتضياته فانحصرت في حركة الاعراب (قوله ما بنوا) أي أو حكوا كما سيذكره الشارح (قوله في لغة الحجاز) راجع لحذام فقط أي وأما في لغة تميم فهو معرب ويكون في حالة النداء مبنيا على الضم بناء مجددا (قوله وليجر مجرى ذي بناء جددا) يحتمل أن المراد يجري مجراه في كونه في محل نصب وعلى هذا يرجع اسم الاشارة في قول الشارح ويظهر أثر ذلك الى ما ذكر من نية الضم ونصب المحل ويحتمل أن المراد يجري مجراه في جواز رفع تابعه ونصبه كما أشار اليه الفارضي وعلى هذا كان ينبغي للشارح أن يسقط قوله ويظهر أثر ذلك في تابعه ويقتصر على قوله فتقول يا سيبويه العالم الخ فتدبر (قوله رفع العالم) أي مراعاة للضم المقدر ونصبه أي مراعاة لمحل المتبوع ولم يجز مراعاة لكسرة البناء لانها لاصالتها بعيدة عن حركة الاعراب بخلاف الضم فانه لعروضه بالنداء أشبهت حركة الاعراب العارضة بالعامل المناسبة في المتبوعية واطلاق الرفع على حركة التابع فيه مسامحة لان التحقيق أنها حركة اتباع (قوله والمحكي كالمبني) مقتضاه أن المحكي ليس بمبني وهو مذهب السيد ولهذا جعل اعرابه تقديريا وهو أوجه مما في التصريح أنه مبني ويمكن تصيير البناء في كلامه بما قابل الاعراب فيشمل الحكاية فيرجع الخلاف لفظيا أفاده م ومعنى كونه كالمبني أنه يبنى على ضم منوي ويرفع تابعه وينصب (قوله والمضافا) أي لغير ضمير الخطاب أما المضاف اليه فلا ينادى فلا يقال يا غلامك لاستلزامه اجتماع النقيضين لاقتضاء النداء خطاب الغلام واضافته الى ضمير الخطاب عدم خطابه لوجوب تغاير المتضايفين وامتناع اجتماع خطابين لشخصين في جملة واحدة أفاده الدنوشري نقلا عن المتوسط وهو أولى مما ذكره البعض (قوله يا غافلا والموت يطلبه) قال البعض الواو استئنافية ليصح كونه مثالا للنكرة الغير المقصودة اذ لو جعلت حالية لكان من أمثلة الشبيه بالمضاف لانه من تمامه اهـ وفيه أن المعنى على الحالية لا على الاستئناف فالاولى عندي أنه من شبيه المضاف لا من المفرد وان درج عليه الشارح وغيره لما عرفته فتدبر (قوله أيا راكبا اما عرضت فبلغن) تمامه نداماي من نجران أن لا تلاقيا أصل اما ان ما فأدغمت نون ان الشرطية في ميم ما الزائدة وعرضت أي أتيت العروض وهي مكة والمدينة وما بينهما أو نجران بلد باليمن تصريح (قوله أحال وجود هذا النوع) أي نداء غير المقصود مدعيا أن نداء غير المعين لا يمكن (قوله وعن ثعلب اجازة الضم) فيه تورك على قول الناظم عادما خلافا الا أن يقال المراد خلافا معتدا به أو عادما في الجملة (قوله ما اتصل به شيء من تمام معناه) أي متممه بأن يكون معمولا أو معطوفا قبل النداء كما يفيده كلام التسهيل وصرح به في التصريح أو نعتا على ما مر من الخلاف فالموصول نحو يا من فعل كذا من المفرد فيقدر ضمه كما في سم والمعمول اما مرفوع أو منصوب أو مجرور ولهذا عدد الامثلة (قوله ويا طالعا جبلا) هو معرفة بدليل نعته بمعرفة ولا يقال موصوفه المقدر نكرة لانه تنوسي باقامته مقامه ولذلك كان هو المنادى دون الموصوف المقدر قاله الشنواني ثم نقل عن الرضي جواز تعريف نعت النكرة المقصودة وتنكيره وكذا عن الشيخ خالد قال لكون التعريف مجددا قال وينبغي أن نعت شبه المضاف كذلك (قوله فيمن سميته بذلك) أي حالة كونه مستعملا فيمن سميته بمجموع المعطوف والمعطوف عليه فيجب نصبهما للطول بالاختلاف الاول لشبهه بالمضاف والثاني لعطفه على المنصوب (قوله ويمتنع في هذا ادخال يا الخ) أي لان ثلاثين جزء علم حينئذ كشمس من عبد شمس والمخالف نظر الى الاصل المنقول عنه (قوله نصبتهما أيضا) أي وجوبا أما الاول فلانه نكرة غير مقصودة وأما الثاني فلعطفه على المنصوب (قوله وان كانت) أي

اجراؤهما مجرى المضاف (وانوا انضمام ما بنوا قبل النداء) كسيبويه وحذام في لغة الحجاز وخمسة عشر (وليجر مجرى ذي بناء جددا) ويظهر أثر ذلك في تابعه فتقول يا سيبويه العالم برفع العالم ونصبه كما تفعل في تابع ما تجدد بناؤه نحو يا زيد الفاضل والمحكي كالمبني تقول يا تأبط شرا المقدام والمقدام (والمفرد المنكور والمضافا ❊ وشبهه انصب عادما خلافا) أي يجب نصب المنادى حتما في ثلاثة أحوال ❊ الاول النكرة غير المقصودة كقول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه وقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي وقوله ❊ أيا راكبا اما عرضت فبلغن ❊ وعن المازني أنه أحال وجود هذا النوع ❊ الثاني المضاف سواء كانت الاضافة محضة نحو ربنا اغفر لنا أو غير محضة نحو يا حسن الوجه وعن ثعلب اجازة الضم في غير المحضة ❊ الثالث الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه نحو يا حسنا وجهه ويا طالعا جبلا ويا رفيقا بالعباد ويا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك ويمتنع في هذا ادخال يا على ثلاثين خلافا لبعضهم وان ناديت جماعة هذه عدتها فان كانت غير معينة نصبتهما أيضا وان كانت معينة

الجماعة معينة الخ قال الحفيد الظاهر أن هذا الحكم الذي قاله محله فيما اذا أريد بثلاثة ثلاثة معينة وبثلاثين ثلاثون معينة وانما قلت ذلك لان المنادى انما يبنى اذا كان مفرد المعين وكذا لا يجوز في تابعه الوجهان اذا كان مع أل الا اذا أريد به معين أما اذا أريد بالمجموع معين فلا يستحق كل منهما بناء بل الظاهر فيه نصبهما كالوسمى رجل بثلاثة وثلاثين سم (قوله ضممت الاول) أى لانه نكرة مقصودة تصريح (قوله وعرفت الثانى) قال في التصريح وجوبا لانه اسم جنس أريد به معين فوجب ادخال اداة التعريف عليه وهى أل اه ولم يكتف بحرف النداء لانه لم يباشره وقضية التعليل امتناع يازيد ورجل وهو مانقله السيوطى عن الاخفش ونقل عن المبرد الجواز قال سم وقياس قول المبرد الجواز في مسئلتنا بدون أل (قوله ونصبته) أى عطفا على محل الاول أو رفعته أى عطفا على لفظه والوجهان مأخوذان من قول المصنف الآتى

وان يكن مصحوب أل ما نسقا • ففيه وجهان ورفع ينتقى

(قوله فيجب ضمه) قال شيخنا أى بناؤه على ما يرفع به فلا يرد أنه يبنى على الواو اه ولو قال فيجب بناؤه على الواو لكان أوضح (قوله وتجريده من أل) لانه لا يجمع بين يا وأل الا مع لفظ الجلالة والجملة المحكية المصدرة بأل كما يأتى (قوله مردود) كان الظاهر مردودان ليطابق الخبر المبتدأ وهو منع وتخيير ويمكن أن يقرأ تخيير بالنصب على أنه مفعول معه أو يقدر لواحد منهما خبر على حد • نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض وهذا الجواب أولى لايهام ماقبله أن ابن خروف لو قال بأحد الامرين ولم يجمع بينهما لم يرد عليه وليس كذلك فافهم ووجه رد الاول أن الثانى ليس جزء علم حتى يمتنع دخول يا عليه ووجه رد الثانى أنه اسم جنس أريد به معين فيجب تعريفه بأل لما تقدم لا أنه مخير فيه وللبعض هنا كلام لا يساوى التعرض له ويؤخذ رده مما تقدم فتأمل (قوله وافادته فائدته) هو طلب الاقبال وعلم من كلامه أن شرط الحذف وهو الدلالة وشرط وجوبه وهو سد الحرف مسده موجودان لكن سده مسده عند سيبويه في اللفظ وعند المبرد في اللفظ والعمل (قوله نصبه بحرف النداء الخ) في الهمع أنه على هذا مشبه بالمفعول به لا مفعول به (قوله يازيد جملة) أى مفيد مفاد الجملة وواقع موقعها وليس المراد أنه بنفسه جملة كذا قال البعض وهو ظاهر على مذهب سيبويه وعلى أول الاحتمالين الآتيين في تقرير مذهب المبرد (قوله والفاعل مقدر) أى محذوف تبعا لحذف الفعل الذى استتر فيه ويحتمل أن المراد مستتر في يا لانها لما عملت عمله جاز أن يستتر فيها ما استتر في الفعل ثم رأيت بعضهم ذكره مقتصرا عليه ولكن الاول أوفق بكلامه في تقرير مذهب سيبويه وعلى الثانى يكون يازيد بنفسه جملة وكذا على ما حكاه أبو حيان عن بعضهم أن أحرف النداء أسماء أفعال متحملة لضمير المنادى بكسر الدال فتنبه (قوله أو تقديرا) اعترضه شيخنا بأن التقدير ينافى وجوب الذكر وأجاب البعض بأن المراد بالذكر الملاحظة وكلام الشارح مبنى على مذهب ابن مالك من جواز حذف المنادى قياسا قبل الامر والدعاء كما مر بيانه (قوله ونحو) مفعول ضم ومفعول افتحن ضمير محذوف يعود على نحو وتهن بفتح التاء مضارع وهن أى ضعف وبضمها مضارع أهان والهاء مكسورة فيهما (قوله بابن متصل) أنت خبير بأن المراد بابن لفظه فهو حينئذ علم فكيف وصفه بالنكرة حيث قال متصل مضاف فكان حقه أن يقول متصلا مضافا بالنصب على الحال (قوله مضاف الى علم) أعم من أن يكون مفردا أو غيره حفيد سم (قوله جاز فيه الضم) أى على الاصل والفتح اما على الاتباع لفتحة ابن اذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين وعليه اقتصر في التسهيل أو على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيأ واحدا كخمسة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازى تبعا للشيخ عبد القاهر أو على اقحام ابن واضافة زيد الى سعيد لان ابن الشخص يجوز اضافته اليه لملابسته اياه حكاه في البسيط مع الوجهين السابقين فعلى الوجه الاول فتحة زيد فتحة اتباع وعلى الثانى فتحة بنية وعلى

ضممت الاول وعرفت الثانى بأل ونصبته أو رفعته الا ان أعدت معه يا فيجب ضمه وتجريده من أل ومنع ابن خروف اعادة يا وتخييره فى الحاق أل مردود

﴿تنبيه﴾ انتصاب المنادى لفظا أو محلا عند سيبويه على أنه مفعول به وناصبه الفعل المقدر فأصل يازيد عنده أدعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وأجاز المبرد نصبه بحرف النداء لسده مسد الفعل فعلى المذهبين يازيد جملة وليس المنادى أحد جزأيها فعند سيبويه جزآها أى الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء سد مسد أحد جزأى الجملة أى الفعل والفاعل مقدر والمفعول ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظا أو تقديرا اذ لا نداء بدون المنادى (ونحو زيد ضم وافتحن من • نحو أزيد بن سعيد لا تهن) أى اذا كان المنادى علما مفردا موصوفا بابن متصل به مضاف الى علم نحو يازيد بن سعيد جاز فيه الضم والفتح والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح ومنه قوله

يا حكم بن المنذر بن الجارود * سرادق المجد عليك ممدود (تنبيه) شرط جواز الامرين كون الابن صفة كما هو الظاهر فلو جعل بدلا أو عطف بيان أو منادى أو مفعولا بفعل مقدر تعين الضم وكلامه لا يوفى بذلك وان كان مراده (والضم ان لم يل الابن علما * ويل الابن علم قد حتما) الضم مبتدأ خبره قد حتما وان لم يل شرط جوابه محذوف والتقدير فالضم متحتم أى واجب ويجوز أن يكون قد حتما جوابه والشرط وجوابه خبر المبتدا واستغنى بالضمير الذى فى حتم رابطا لان جملة الشرط والجواب يستغنى فيهما بضمير واحد لتنزلهما منزلة الجملة الواحدة وعلى هذا فلا حذف ومعنى البيت أن الضم متحتم أى واجب اذا فقد شرط من الشروط المذكورة كما فى نحو يا رجل ابن عمرو ويا زيد الفاضل ابن عمرو ويا زيد الفاضل لانتفاء علمية المنادى فى الاولى واتصال الابن به فى الثانية والوصل به فى الثالثة ولم يشترط هذا الكوفيون كقوله

فما كعب بن مامة وابن أروى * بأجود منك يا عمر الجوادا

بفتح عمر وعلى هذه الثلاثة يصدق صدر البيت ونحو يا زيد ابن أخينا لعدم اضافة ابن الى علم وهو مراد عجز البيت (تنبيهات) الاول لا اشكال أن فتحة ابن فتحة اعراب اذا ضم موصوفه وأما اذا فتح

الثالث فتحة اعراب وفتحة ابن على الاول والثالث فتحة اعراب وعلى الثانى فتحة بناء اه تصريح ببعض تغيير ونقل شيخنا عن حواشى الجامى أنه لا يتصور الرفع فى تابع العلم الموصوف بابن اذا كان أى العلم الموصوف بابن مفتوحا ثم نقل عن الطبلاوى ما نصه واعلم أنه لا يجوز فى تابع العلم الموصوف بابن الا النصب نحو يا زيد ابن عمرو العاقل بنصب العاقل كما جزم به العصام وصرح به غيره اه ومقتضى النقل الاول تصور رفعه اذا ضم العلم الموصوف بابن ومقتضى الثانى عدم تصور رفعه مطلقا وكأن المانع من الرفع عند ضم ذلك العلم الفصل بين التابع والمتبوع فحرره (قوله يا حكم بن المنذر الخ) من الرجز المذيل شذوذا كما قرر فى محله والسرادق بضم السين المهملة ما يمد فوق صحن الدار (قوله شرط جواز الامرين) حاصل ما ذكره المصنف والشارح من الشروط ستة وشرط فى التسهيل سابعا وهو أن يكون المنادى ظاهر الضم بأن يكون صحيح الآخر وسيذكره الشارح وشرط النووى فى شرح مسلم أن تكون البنوة حقيقية وشرط بعضهم فى العلمين التذكير وغلطوه فنحو يا زيد بن فاطمة كيا زيد بن عمرو كذا فى الفارضى قال شيخنا وينبغى أن يراد كون لفظ ابن مفردا لا مثنى ولا مجموعا ولا يخفى أخذ هذا من صنيع المصنف (قوله وكلامه لا يوفى بذلك) أى لان ابنا فى المثال محتمل للوصفية وغيرها (قوله ويل والابن علم) معطوف على يل الاول والواو فيه بمعنى أو لان انتفاء أحدهما كاف فى تحتم الضم (قوله وعلى هذا فلا حذف) أى للجواب بل هو مذكور لكن فيه حذف فاء الجواب للضرورة وفى الاحتمال الاول أيضا ارتكاب ضرورة لان شرط حذف الجواب أن يكون الشرط فعلا ماضيا فحيث كان مضارعا كان حذفه مخصوصا بالشعر قاله الشيخ خالد (قوله ومعنى البيت أن الضم متحتم أى واجب اذا فقد شرط من الشروط المذكورة) يعنى الشروط الاربعة المشار اليها فى قوله والضم الخ بدليل بقية كلامه وليس مراده بالشروط المذكورة ما يعم هذه الاربعة وغيرها حتى يصح اعتراض البعض بأنه لم يعلم من البيت الا وجوب الضم عند فقد شرط من شروط أربعة فكيف قال من الشروط المذكورة لا يقال مثال المصنف يفيد اشتراط افراد العلم الموصوف بابن لانا نقول هذا يؤدى الى افادة مثاله اشتراط افراد العلم المضاف اليه ابن أيضا وهو باطل واذا أردت استيفاء محترزات الشروط الستة المذكورة متنا وشرحا قلنا اخرج بكون المنادى مفردا نحو يا عبد الله بن زيد وبالعلم نحو يا رجل ابن زيد وبكونه بعده ابن نحو يا زيد الفاضل وبكونه متصلا به نحو يا زيد الفاضل ابن عمرو وبكونه صفة له نحو يا زيد ابن عمرو على أنه بدل وبكونه مضافا الى علم نحو يا زيد ابن أخينا فيجب النصب فى الاول والضم فى البقية (قوله يا رجل ابن عمرو) فى وجوب الضم فى هذا المثال نظر لانه تقدم أنه يجوز نصب النكرة المقصودة الموصوفة فى قوله ويجوز نصب ما وصف الخ الا أن يحمل وجوب الضم نسبيا بمعنى امتناع الفتح للاتباع أو للتركيب فتنبه (قوله ويا زيد الفاضل) يصدق هنا أنه لم يل الابن علما لصدق السالبة بنفى الموضوع سم وقد أساء البعض التصرف فوجه بصدق السالبة بنفى الموضوع صدق لم يل الابن علما بيا زيد الفاضل ابن عمرو فتأمل (قوله واتصال الابن الخ) أى وانتفاء اتصال الخ وكذا قوله والوصف به الخ (قوله ولم يشترط هذا) أى كون الوصف ابنا فأجازوا الفتح مع كل وصف نصب قال فى التصريح بناء على أن علة الفتح التركيب وقد جاء نحو لا رجل ظريف بفتحهما فجوزوا ذلك هنا اه (قوله فما كعب بن مامة) هو الذى آثر رفيقه بالماء ومات عطشا ومامة اسم أبيه قال شيخنا السيد وابن أروى أو سعدى هو الجواد الطائى المشهور اه ورواية المغنى والعينى وابن سعدى قال السيوطى فى شرح شواهده هو أوس بن حارثة الطائى وسعدى أمه اه وكذا قال العينى وبه يعرف ما فى كلام شيخنا السيد المقتضى أنه حاتم والمراد بعمر عمر بن عبد العزيز كما قاله السيوطى وغيره (قوله بفتح عمر) خرج على أن أصله يا عمرا بالالف عند من يجيز الحاقها فى غير

فكذلك عند الجمهور وقال عبد القاهر هي حركة بناء لانك ركبته معه * الثاني حكم ابنة (١٠٥) فيما تقدم حكم ابن فيجوز الوجهان
نحو ياهند بنة زيد خلافا لبعضهم ولا أثر للوصف ببنت هنا فنحو ياهند بنت عمرو واجب الضم * الثالث يلحق بالعلم يافلان بن فلان و ياضل بن ضل و ياسيد بن سعيد ذكره في التسهيل وهو مذهب الكوفيين ومذهب البصريين في مثله مما ليس بعلم التزام الضم * الرابع قال في التسهيل وربما ضم الابن اتباعا يشير الى ماحكاه الاخفش عن بعض العرب من يازيد بن عمرو بالضم اتباعا لضمة الدال * الخامس قال فيه أيضا ويجوز فتح ذي الضمة في النداء يوجب في غيره حذف تنوينه لفظا وألف ابن في الحالتين خطا وان نون فللضرورة * السادس اشترط في التسهيل لذلك كون المنادى ذا ضمة ظاهرة وعبارته ويجوز فتح ذي الضمة الظاهرة اتباعا وكلامه هنا يحتمله فنحو ياعيسى بن مريم يتعين فيه تقدير الضم اذ لافائدة في تقدير الفتح وفيه خلاف اه (واضمم أوانصب ما اضطرارا نونا مماله استحقاق ضم بينا) فقد ورد السماع بهما فمن الضم قوله * سلام الله يامطر عليها * وقوله

ليت التحية كانت لي فأشكرها مكان ياجمل حييت يارجل ومن النصب قوله

الندبة والاستغاثة والتعجب أوأن أصله ياعمرا بالتنوين للضرورة ثم حذف لالتقاء الساكنين اه زكريا وفي التصريح الثاني نظر ظاهر (قوله فكذلك عند الجمهور) أي لان مذهبهم أن الفتح في الاول ليس للتركيب بل للاتباع أو لاضافته الى مابعده ابن نعم اعرابيه فتحه ابن على الاضافة المذكورة غير ظاهرة لان ابن على الاضافة مقحم بين المتضايفين ففتحته غير مطلوبة لعامل اللهم الا أن يجعل مضافا تقديرا الى مثل ما أضيف اليه ماقبله مقدرا قبل يا أو أعني مثلا فتأمل (قوله لانك ركبته معه) أي كتركيب خمسة عشر والظاهر في اعرابه على هذا القول أن يقال زيد بن منادى مبني على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء التركيبي وحركة زيد على هذا حركة بنية (قوله ولا أثر للوصف ببنت هنا) الفرق بين ابنة و بنت أن ابنة هي ابن بزيادة التاء بخلاف بنت فانها بعيدة الشبه أوكثرة استعمال ابنة في مثل هذا التركيب دون بنت وفي التصريح ان امتناع الفتح لتعذر الاتباع لان بينهما حاجزا حصينا وهو تحرك الباء الموحدة اه وهو لايأتي الا على القول بأن الفتح للاتباع ومثل الوصف ببنت الوصف ببني تصغير ابن (قوله يلتحق بالعلم الخ) أي لكثرة استعمال المذكورات كالعلم (قوله و ياضل ابن ضل) بضم الضاد المعجمة علم جنس لمن لا يعرف هو ولا أبوه (قوله ويجوز فتح ذي الضمة) مبتدأ خبره يوجب والمراد بالجواز اجتماع الشروط المتقدمة (قوله في غيره) أي غير النداء كجاء زيد بن عمرو (قوله وألف ابن) أي اذا لم تقع ابتداء سطر كما في الدماميني عن ابن الحاجب ولم تكن البنوة مجازية ولم يثن الابن ولم يجمع كما في الفارضي وقوله في الحالتين أي النداء وعدمه ومثل ابن ابنة نظير ماتقدم ومقتضى عبارته وجوب تنوين الموصوف ببنت في غير النداء اذ لايجوز فتحه في النداء وهو خلاف مافي الدماميني حيث قال فيه وجهان رواهما سيبويه عن العرب الذين يصرفون هندا ونحوه فيقولون هذه هند بنت عاصم بتنوين هند وتركه لكثرة الاستعمال (قوله وان نون فللضرورة) كقوله جارية من قيس بن ثعلبه * ولافرق في العلم في جميع ماذكر بين الاسم والكنية واللقب على ماصرح به ابن خروف وجزم الراعي بوجوب تنوين المضاف اليه وكتابة ألف ابن اذا كان الموصوف بابن مضافا كما في قام أبو محمد بن زيد واختاره الصفدي في تاريخه بعد نقل الخلاف واختاره أيضا المصنف اذا كان المضاف اليه ابن مضافا (قوله يحتمله) بل هو أقرب الى تمثيله بنحو أزيد بن سعيد (قوله وفيه خلاف) فقد أجاز الفراء تقدير الضمة والفتحة اه دماميني فالضمة على الاصل والفتحة على الاتباع أو التركيب أو الاضافة الى مابعد ابن كما في يازيد بن سعيد (قوله واضمم أو انصب) في عبارته اشارة الى بناء المنون اضطرارا اذا ضم واعرابه رجوعا الى الاصل في الاسماء اذا نصب قال سم وظاهره جواز الوجهين ولو فيما ضمه مقدر و يفرق بين هذا وماتقدم بأن القصد ثم الاتباع للتخفيف ولا تخفيف مع التقدير ولا كذلك هذا اه واذا ضممت المنادى المفرد المنون ضرورة فلك في نعته الضم والنصب وان نصبته تعين نصب نعته فان نون مقصور نحو يافتى للضرورة فان نوى الضم جاز في نعته الوجهان أو النصب تعين نصب نعته كذا في شرح التسهيل للمرادي وغيره (قوله مماله استحقاق ضم بينا) يحتمل أن مما حال من ما واستحقاق مبتدأ وله متعلق ببين مضمنا معنى أثبت و بين خبره والجملة صلة ما ومن الاوجه في هذه العبارة ماذكره الشاطبي أن له هو الخبر وجملة بين بمعنى أظهر صفة لضم قال واحترز به من الضم المقدر فانه لا يضطر الى تنوينه فان الحرف الذي قدرت فيه الضمة ساكن نحو ياقاضي و يافتى فاذا نون حذف لالتقائه ساكنا مع التنوين فلم يفد التنوين في وزن الشعر شيأ اه قال شيخنا وتبعه البعض وقد يقال فائدته تظهر فيما اذا اضطر الى التحريك عند التقاء الساكنين فينون ثم يحرك أي فالاولى أن بين بمعنى ذكرناه سابقا (قوله ليت الخ) قبله

حييتك عزة بعد الهجر وانصرفت * فحي ويحك من حياك ياجمل

* أعبدا حل في شعبي غريبا
* وقوله ضربت صدرها الي وقالت * يا عديا لقد وقتك الاواقي * واختار الخليل وسيبويه الضم وأبو عمرو وعيسى ويونس والجرمي والمبرد النصب ووافق الناظم والاعلم الاولين في العلم والآخرين في اسم الجنس (وباضطرار خص جمع يا وأل) في نحو قوله عباس يا الملك المتوج والذي * عرفت له بيت العلا عدنان
وقوله * فيا الغلامان اللذان فرا * اياكما أن تعقبا ناشرا * ولا يجوز ذلك في الاختيار خلافا للبغداديين في ذلك (الا مع الله) فيجوز اجماعا للزوم أل له حتى صارت كالجزء منه فتقول يا الله باثبات الالفين ويا الله بحذفهما ويا الله بحذف الثانية فقط (و) الا مع (محكى الجمل) نحو يا المنطلق زيد فيمن سمي بذلك نص على ذلك سيبويه وزاد عليه المبرد ما سمي به من موصول مبدوء بال نحو الذي والتي وصوبه الناظم وزاد في التسهيل اسم الجنس المشبه به نحو يا الاسد شدة أقبل وهو مذهب ابن سعدان قال في شرح التسهيل وهو قياس صحيح لان تقديره يا مثل الاسد أقبل ومذهب الجمهور المنع (والاكثر) في نداء اسم الله تعالى أن يحذف حرف النداء ويقال (اللهم بالتعويض)

وقوله فأشكرها بالنصب بجواب التمني وقوله مكان جعله العيني منصوبا على الظرفية ولم يذكر متعلقه ولعل التقدير أتمنى يا رجل حيث في مكان يا رجل حيث (قوله أعبدا الخ) لا حاجة لجعل نصب هذا ضرورة لما صرح به المصنف في التسهيل أن الموصوف يجوز نصبه كما مر ونص الرضي على أن هذا من الشبيه بالمضاف فنصبه لذلك سم وكونه من الشبيه بالمضاف أحد قولين كما مر بيان ذلك وشعبي بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة والباء الموحدة (قوله ضربت صدرها الخ) أي متعجبة من نجاتي من ما لقيت من الحروب وال تمني مني وعادة النساء الضرب على صدرهن عند رؤية مهول وأصل أواق وواقي جمع واقية من الوقاية وهي الحفظ وأبدلت الواو الاولى همزة كما سيأتي في قول الناظم وهمزا اول الواوين رد الخ (قوله ووافق الناظم والاعلم الخ) وجهه أن اسم الجنس أصل بالنظر الى العلم والاعراب أصل بالنظر الى البناء فلما اضطر الشاعر أعطى الاصل للاصل والفرع للفرع اه حفيد قال السيوطي والمختار عندي عكسه وهو اختيار النصب في العلم لعدم الالباس فيه والضم في النكرة المقصودة لئلا يلتبس بالنكرة غير المقصودة اذ لا فارق مع التنوين للضرورة الا الحركة لاستوائهما في التنوين ولم أقف على هذا الرأي لاحد اه وفيه أن تعليله اختيار نصب العلم لا يتجه لانه كما لا الباس في نصبه لا الباس في ضمه فلا يتم التعليل الا بضميمة كون الرجوع عند الضرورة الى الاصل في الاسماء وهو الاعراب أولى فتدبر (قوله جمع يا) أي مثلا فهو وأن سائر حروف النداء كذلك سم (قوله المتوج) أي الذي على رأسه تاج ويجوز فيه الرفع والنصب اه عيني وأراد بعدنان القبيلة المعهودة بدليل التأنيث في قوله عرفت فقول البعض تبعا للعيني وعدنان أبو العرب غير مناسب هنا (قوله ولا يجوز ذلك في الاختيار) لان النداء معرف وأل معرفة ولا يجمع بين أداتي تعريف اه تصريح وفي الحفيد أن النحويين مختلفون في نداء العلم الذي فيه أل كالحرث وأن ابن هشام اختار المنع ثم بحث أنه لا مانع من ندائه لانهم انما منعوا نداء ما فيه أل لئلا يجتمع معرفان وذلك غير لازم هنا لان أل هنا غير معرفة الا أن يكون المنع لاجل الصورة اللفظية الا أنه ينتقض بنحو يا المنطلق زيد اه قال سم ويؤيد الجواز ما يأتي عن المبرد فيما سمي به من موصول مبدوء بال نحو الذي والتي الا أن يفرق بتأتي اسقاط أل في العلم لكونها زائدة عليه بخلاف نحو الذي والتي مسمى بهما وفيه تامل اه (قوله نحو يا المنطلق زيد) بقطع الهمزة لان المبدوء بهمزة الوصل فعلا أو غيره اذا سمي به يجب قطع همزته كما أفاده في التصريح قال البعض وانظر ما الفرق بين هذا وبين يا الله حيث جوز فيه الشارح الاوجه الثلاثة اه وأنت خبير بان لاسم الجلالة خواص لا يشاركه فيها غيره فلا يبعد أن يكون منها جواز الاوجه الثلاثة (قوله نحو الذي والتي) أي مع الصلة اذ هو محل الخلاف وأما مجرد الموصول المسمى به فوفاق قاله في التصريح أي متفق على منع ندائه (قوله وصوبه الناظم) قال أبو حيان والذي نص عليه سيبويه المنع وفرق بينه وبين الجملة أن التسمية فيها بشيئين كل منهما اسم تام والذي بصلته بمنزلة اسم واحد كالحرث فلا يجوز نداؤه همع (قوله نحو يا الاسد شدة أقبل) قال شيخنا وتبعه البعض الظاهر أنه من الشبيه بالمضاف فينصب لان شدة تمييز اه وفيه أن شدة ليس تمييزا للاسد تمييز مفرد حتى يكون الاسد عاملا في شدة فيكون من الشبيه بالمضاف بل هو تمييز نسبة عامله مثل المحذوفة التي بمعنى مماثل وحينئذ يكون التركيب من المضاف تقديرا ويكون نصب الاسد لحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه في الاعراب (قوله لان تقديره يا مثل الاسد) أي فالمنادى في الحقيقة لم تدخل عليه أل واعترضه الشاطبي بلزوم جواز نحو يا القرية لان تقديره يا أهل القرية ولا يقول به الناظم وابن سعدان قال سم ويمكن الفرق بان وجه الشبه فيما نحن فيه دل على معنى المثلية وصير اللفظ في قوة يا مثل الاسد ولا كذلك ما أورد فتامل (قوله ويقال اللهم بالتعويض) فهو منادى مبني على ضم ظاهر على الهاء في محل نصب حذف

منه

منه حرف النداء وعوض عنه الميم قال شيخنا ويحتمل أن يكون مبنيا على ضم مقدر على الميم لصيرورتها كالجزء منه اه أي فيكون جعل حركة البناء على الميم كجعل حركة الاعراب على الهاء في نحو عدة وزنة بجامع العوضية والمتجه الاول والفرق أن التعويض في نحو عدة وزنة عن جزء الكلمة فلصيرورة الهاء جزأ وجه قوى وفي اللهم عن كلمة مستقلة فليس لصيرورة الميم جزأ أو كالجزء وجه قوى (قوله أي بتعويض الميم المشددة الخ) وانما أخرت تبركا بالبداءة باسم الله تعالى اه سم ولا يجب أن يكون العوض في محل المعوض عنه بخلاف البدل واختيرت الميم عوضا عن يا للمناسبة بينهما فان يا للتعريف والميم تقوم مقام لام التعريف في لغة حمير كقوله * يرمي ورائي بامسهم وامسلمه وكانت مشددة ليكون العوض على حرفين كالمعوض (قوله اني اذا ماحدث الخ) الحدث الحادث من مكاره الدنيا والم نزل اه زكريا ﴿فائدة﴾ لا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف غيره من الاسماء المختصة بالنداء وأجاز المبرد وصفه بدليل قل اللهم فاطر السموات والارض قل اللهم مالك الملك ونحوهما وهو عند سيبويه على النداء المستأنف اه دماميني وعلل بعضهم مذهب سيبويه بان اللهم بالاختصاص والتعويض خرج عن كونه متصرفا وصار مثل حيهل اذ الميم بمنزلة صوت مضموم الى اسم مع بقائهما على معنييهما بخلاف مثل سيبويه وخالويه حيث صار الصوت جزأ من الكلمة (قوله بقية جملة محذوفة الخ) رد بانه يقال اللهم لا تؤمهم بخير وبانه كان يحتاج الى العاطف في نحو اللهم اغفر لي (قوله حجج) بالجيم المبدلة من ياء المتكلم وفي بعض النسخ حجي بالياء (قوله على ثلاثة أنحاء) جمع نحو بمعنى قسم أي دالة كون هذه اللفظة كائنة على ثلاثة أقسام من الاستعمال كينونة ملابسة وقوله أحدها النداء أي استعمالها في النداء فصح كلام الشارح وتناسب واندفع اعتراض البعض بان المناسب لقوله أحدها النداء أن يقول ولهذه اللفظة ثلاثة معان واعتراضه على قوله ثانيها أن يذكرها المجيب بان المناسب لما قبله أن يقول ثانيها تمكين الجواب الخ وعلى قوله ثالثها أن تستعمل دليلا الخ بان المناسب أن يقول ثالثها الندرة الخ فتأمل (قوله ثانيها أن يذكرها المجيب الخ) قال شيخنا وتبعه البعض ان اللهم في الموضعين الاخيرين خرجت عن النداء والظاهر أن اللهم فيهما لا معربة ولا مبنية لعدم التركيب وفيه نظر لانا لا نسلم خروجها في الموضعين عن النداء بالكلية لم لا يجوز أن تكون فيهما للنداء مع التمكين أو الندرة وقد يشير اليه قول الشارح في الموضع الاول المقابل لهذين الموضعين أحدها النداء المحض ولئن سلم خروجها عن النداء بالكلية فلا نسلم أنها لا معربة ولا مبنية لعدم التركيب لان خروج الكلمة عن معناها الاصلي لا يستلزم خروجها عما لها من اعراب أو بناء أو تركيب فالمتجه عندي أنها باقية على تركيبها وأنه يقال اللهم منادى أي ولو صورة مبني على ضم الى آخر مامر فتأمل (قوله اذا لم تدعني) بسكون الدال وضم العين المهملة

﴿فصل﴾ (قوله تابع ذي الضم) لو قال ذي البناء لشمل نحو يازيدان ابني عمرو ويازيدون أصحاب بكر والمراد الضم لفظا أو تقديرا كيا سيبويه ذا الفضل وخرج المنصوب فان تابعه غير النسق والبدل منصوب مطلقا نحو ياأخانا الفاضل وياأخانا الحسن الوجه وياخيرا من عمرو فاضلا والمستغاث المجرور فان تابعه يتعين جره كما صرح به الرضي وأما المستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاثة فلا ترفع توابعه كما صرح به أيضا الرضي نحو يازيداه وعمراه ولا يجوز وعمرو لان المتبوع مبني على الفتح قاله سم وأنا أقول سيأتي في باب الاستغاثة من هذا الشرح تجويز نصب تابع المستغاث المجرور باللام مراعاة للمحل وصرح به في الهمع أيضا ويرد على نصب النسق المعرف الخالي من أل كعمرو والبدل التابعين للمستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاثة ما سيصرح به المصنف من أنهما كالمستقل بالنداء اللهم الا أن يخص بغير صورة المستغاث المذكور وهو بعيد ويرد على التعليل بأن المتبوع مبني على الفتح أنه قد يمنع لم لا يجوز أن يكون مبنيا على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة

أي بتعويض الميم المشددة عن حرف النداء (وشذ يا اللهم في قريض) أي شذ الجمع بين يا والميم في الشعر كقوله * اني اذا ماحدث ألما * أقول يا اللهم يا اللهما ﴿تنبيهات﴾ الاول مذهب الكوفيين أن الميم في اللهم بقية جملة محذوفة وهي أمنا بخير وليست عوضا عن حرف النداء ولذلك أجازوا الجمع بينهما في الاختيار * الثاني قد تحذف أل من اللهم كقوله لاهم ان كنت قبلت حجتج وهو كثير في الشعر * الثالث قال في النهاية تستعمل اللهم على ثلاثة أنحاء * أحدها النداء المحض نحو اللهم أثبنا * ثانيها أن يذكرها المجيب تمكينا للجواب في نفس السامع كأن يقول لك القائل أزيد قائم فتقول له اللهم نعم أو اللهم لا * ثالثها أن تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور نحو قولك أنا أزورك اللهم اذا لم تدعني ألا ترى أن وقوع الزيارة مقرونا بعدم الدعاء قليل

﴿فصل﴾

(تابع) المنادى (ذي الضم

بل هذا هو الظاهر الذي لا ينبغي العدول عنه وحينئذ يجوز في تابعه الرفع والنصب فاعرفه (قوله المضاف) بالنصب صفة لتابع ومحل وجوب نصب التابع المضاف اذا كانت اضافته محضة والا جاز رفعه كما صرح به السيوطي ويشير اليه الشارح لكن انما ينعت المنادى المضموم بمضاف اضافة غير محضة اذا كان نكرة مقصودة لما مر انه يجوز نعتها بالنكرة لكون تعريفها طارئا فلا يقال كيف ينعت المضموم بالمضاف اضافة غير محضة مع كون المنعوت معرفة والنعت نكرة ومثل المضاف الشبيه بالمضاف فيتعين نصبه كما صرح به السيوطي وجوز الرضي رفعه ويؤيده تجويز السيوطي رفع المضاف اضافة غير محضة لانها على تقدير الانفصال فضارب زيد في تقدير ضارب زيدا وضارب زيدا شبيه بالمضاف وقوله دون أل حال من تابع أو من الضمير في المضاف فقول البعض تبعا للشيخ خالد حال من المضاف فيه تساهل وقصور (قوله نعتا الخ) أشار به الى أن المراد بالتابع ما عدا البدل والنسق بقرينة المقابلة (قوله كلهم أو كلكم) أشار به الى أن الضمير في تابع المنادى يجوز أن يكون بلفظ الغيبة نظرا الى كون لفظ المنادى اسما ظاهرا والاسم الظاهر من قبيل الغيبة وبلفظ الخطاب نظرا الى كون المنادى مخاطبا فعلمت أنه يجوز أيضا يا زيد نفسه ونفسك قاله الدماميني ثم قال ويجوز يا أيها الذي قام ويا أيها الذي قمت وقد توهم بعض الناس أنك اذا قلت يا أيها الذي قام وقعدت كان فيه التفات وليس كذلك لان الالتفات من خلاف الظاهر وكلا الطريقين موافق للظاهر فالغيبة لظاهر لفظ الظاهر والخطاب لظاهر المنادى اه ملخصا وفيه نظر لان مقتضى الظاهر اذا سلك أحد الطريقين في كلام أن لا يعدل الى غيره فيه فتدبر (قوله الاول الخ) عبارة السيوطي في جمع الجوامع وجوز الكوفية وابن الانباري رفع النعت المضاف اضافة محضة والفراء رفع التوكيد والعطف نسقا اه بزيادة من شرحه (قوله لان اضافته محضة) أي لغلبة الاسمية على صاحب وفيه اشارة الى أن ما اضافته غير محضة يجوز رفعه وبه صرح السيوطي كما مر (قوله على القطع) قضيته جواز قطع التوكيد وهو كذلك على قول (قوله والمبني قبل النداء) يوهم صنيعه أن المبني قبل النداء قسم مباين للقسمين قبله العلم والنكرة المقصودة وليس كذلك فلو قال ولو مبنيين قبل النداء لكان أحسن مثال العلم المبني قبل النداء يا سيبويه ومثال النكرة المقصودة المبنية قبل النداء يا من خلقني أي يا الها خلقني (قوله أي ما سوى التابع) أي من تابع المضموم خاصة (قوله المضاف المقرون بأل) أي تابع ذي الضم المضاف المقرون بأل والمفرد وكذا الشبيه بالمضاف على ما مر عن الرضي والمضاف اضافة غير محضة على ما مر عن السيوطي وأشار اليه الشارح ووجه جواز الامرين في الاول والثالث والرابع الحاقها بالمفرد لان غير المحضة ومنها اضافة المقرون كلا اضافة وان قلت فلم لم يلحق الشبيه والمضاف اضافة غير محضة به اذا نوديا مستقلين قلت محافظة على اعرابهما الذي هو الاصل فالحقا به تابعين لمشابهتهما له مع حصول الاعراب لفظا أو تقديرا وهذا في حالة رفعهما على القول بأنه اتباع لا اعراب كما سيأتي ولم يلحقا به مستقلين محافظة على الاعراب فروعي الاعراب في الحالين اه سم ببعض تغيير فان قلت لم لم يجز في التابع المفرد البناء كما جاز في تابع اسم لا المفرد نحو لا رجل ظريف فيها قلت لان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع ولا دخل ليا في التابع والمنفي بلا في الحقيقة هو التابع لا المتبوع غالبا فكأن لا باشرت التابع وذلك لان معنى لا رجل ظريف فيها الاظرافة في الرجال الذين فيها فالمنفي مضمون الصفة بناء على الغالب من انصباب النفي على القيد فحصل الفرق بين التابعين (قوله والمفرد) دخل فيه نعت النكرة المقصودة معرفا بأل أو لا فيجوز يا رجل العاقل والعاقل ويا رجل عالم وعالما نعم ان نصبت رجلا لجواز نصب النكرة المقصودة الموصوفة تعين نصب صفته (قوله ارفع) ظاهره أن رفع التابع المذكور اعراب واستشكل بأنه لا عامل هناك يقتضي رفع التابع بل هناك ما يقتضي نصبه وهو أدعو

المضاف دون أل ألزمه نصبا) مراعاة لمحل المنادى نعتا كان (كأزيد ذا الحيل) أو بيانا نحو يا زيد عائذ الكلب أو توكيدا نحو يا زيد نفسه ويا تميم كلهم أو كلكم (تنبيهان) الاول أجاز الكسائي والفراء وابن الانباري الرفع في نحو يا زيد صاحبنا والصحيح المنع لان اضافته محضة وأجازه الفراء في نحو يا تميم كلهم وقد سمع وهو محمول عند الجمهور على القطع أي كلهم يدعى الثاني شمل قوله ذي الضم العلم والنكرة المقصودة والمبني قبل النداء لانه يقدر ضمه كما مر (وما سواه) أي ما سوى التابع المستكمل للشرطين المذكورين وهما الاضافة والخلو من أل وذلك شيئان المضاف المقرون بال والمفرد (ارفع أو انصب) تقول يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن والحسن

(قوله لان الالتفات الخ) لا يخفاك ان يا أيها الذي قمت فيه التفات تأمل

و ياغلام بشر وبشرا و ياتميم أجمعون وأجمعين فالنصب اتباعا للمحل والرفع اتباعا للفظ لانه يشبه المرفوع من حيث عروض الحركة
﴿تنبيهات﴾ الاول شمل كلامه أولا وثانيا التوابع الخمسة ومراده النعت والتوكيد (١٠٩) وعطف البيان وسياتى الكلام على
البدل وعطف النسق
• الثانى ظاهر كلامه أن
الوجهين على السواء
(واجعلاه كمستقل) بالنداء
(نسقا) خاليا عن أل
(و بدلا) تقول يازيد بشر
بالضم وكذلك يازيد و بشر
وتقول يازيد أباعبدالله
وكذلك يازيد وأباعبد الله
وهكذا حكمهما مع المنادى
المنصوب لان البدل فى نية
تكرار العامل والعاطف
كالنائب عن العامل
﴿تنبيه﴾ أجاز المازنى
والكوفيون يازيد وعمرا
وياعبدالله وبكرا (وان يكن
مصحوب أل ما نسقا ففيه
وجهان) الرفع والنصب
(ورفع ينتقى) أى يختار
وفاقا للخليل وسيبويه
والمازنى لما فيه من
مشاكلة الحركة وحكاية
سيبويه أنه أكثر وامافراءة
السبعة ياجبال أوبى معه
والطير بالنصب فللعطف
على فضلا من ولقد آتينا
داود منا فضلا واختار أبو
عمرو وعيسى ويونس
والجرمى النصب لان ما
فيه أل لم يل حرف النداء
فلا يجعل كلفظ ما وليه
وتمسكا بظاهر الآية اذ
اجماع القراء سوى الاعرج
على النصب وقال المبرد
ان كانت أل معرفة فالنصب
والا فالرفع لان المعرف
يشبه المضاف ﴿تنبيه﴾ هذا الاختلاف انما هو فى الاختيار والوجهان مجمع على جوازهما الا فيما عطف على نكرة مقصودة نحو
يارجل والغلام فلا يجوز فيه عند الاخفش ومن تبعه الا الرفع (وأيها

وأجيب بأن العامل فيه مقدر من لفظ عامل المتبوع مبنيا للمجهول وهو مع ما فيه من التكلف يؤدى الى التزام قطع التابع وقال السيوطى فى متن جمع الجوامع وشرحه واعتقد قوم بناء النعت اذا رفع لانهم رأوا حركته كحركة المنادى حكاه فى النهاية اه والمتجه وفاقا لبعضهم أن ضمة التابع اتباع لا اعراب ولا بناء وفى قول الشارح والرفع اتباعا للفظ اشارة اليه وعلى هذا يكون فى التعبير بالرفع تسمح فاعرفه (قوله و ياغلام بشر) أى بتنوين بشر لانه معرب بفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة الاتباع على ما حققناه (قوله أولا) أى فى قوله تابع ذى الضم وثانيا أى فى قوله وما سواه (قوله ومراده النعت الخ) أى بقرينة افراد البدل وعطف النسق بحكم يخصهما بعد ذلك فالآتى مخصص لما تقدم وقوله والتوكيد أى لفظيا أو معنويا (قوله ظاهر كلامه الخ) عليه قد يفرق بين هذا والنسق مع أل حيث رجح الرفع فيه كما ياتى بان ذلك أقرب الى الاستقلال فكانت الحركة الواجبة عند الاستقلال أولى سم وأقربية المنسوق مع أل الى استقلاله بالنداء من حيث العاطف الذى هو كالعامل وان بعد من حيث أل التى لا تجامع حرف النداء (قوله على السواء) كلام ابن المصنف يقتضى ترجيح النصب سم (قوله و بدلا) لم يقيده أيضا بالخلو من أل لانه لا يكون فى النداء الا خاليا من ال ولهذا قال السيوطى فى جمع الجوامع وشرحه كما لا يبدلان اى النكرة المقصودة والاشارة ولا ذو أل من المنادى قال سم وكان وجهه ان البدل على نية تكرار العامل وهو الحرف هنا وهو لا يدخل على ما فيه ال لكن نقل الدمامينى عن المصنف ان من البدل ما يرفع وينصب لشبهه بالتوكيد والنعت فى عدم صلاحيته لتقدير حرف نداء قبله نحو ياتميم الرجال والنساء وصحة هذه المسئلة مبنية على أن عامل البدل عامل المبدل منه (قوله يازيد بشر بالضم) أى بلا تنوين وكذا بضم بشر بلا تنوين فى صورة العطف (قوله وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب) أى انهما معه كالمستقل بالنداء فيعاملان تابعين له بما يعاملان به مستقلين بالنداء (قوله لان البدل فى نية تكرار العامل) ظاهر على مذهب غير المصنف أما على ما ذهب اليه من أن العامل فى البدل عامل فى المبدل منه كبقية التوابع فيوجه بان البدل لما كان هو المقصود وكان المبدل منه فى نية الطرح كان كالمباشر له العامل ونظير ذلك ما وجه به رفع تابع أى فى نحو ياأيها الرجل من أنه لما كان هو المقصود وأى وصلة اليه وجب رفعه (قوله أجاز المازنى) أى قياسا على المنسوق المقرون بال وفرق الجمهور بما سيعلم من تعليل جواز الوجهين فى المقرون وفى تعبيره بالاجازة اشارة الى أنهم يجيزون جعله كالمستقل هذا هو الظاهر وان توقف شيخنا فقال وهل المراد مع اجازتهم الضم أو الرفع اه (قوله ما نسقا) ظاهره ولو مضافا نحو يازيد والحسن الوجه ولا بعد فيه (قوله ففيه وجهان الرفع والنصب) لامتناع تقدير حرف النداء قبله فأشبه النعت سيوطى (قوله ورفع) سوغ الابتداء به كون الكلام فى معرض التقسيم كما فى الفارضى (قوله لما فيه من مشاكلة الحركة) أى مع كونه أقرب الى الاستقلال فكانت الحركة الواجبة عند الاستقلال أولى كما مر عن سم (قوله فللعطف على فضلا) وقال ابن معطى مفعول معه وضعفه ابن الخشاب وقيل مفعول لمحذوف أى وسخرنا له الطير (قوله فلا يجعل كلفظ ما وليه) أى فلا تطلب مشاكلته له (قوله ان كانت أل معرفة) أى كما فى الآية فالنصب أى فالمختار النصب لما فى الشرح من أن المعرف يشبه المضاف أى من حيث تأثر ما فيه أل المعرفة بتعريف أل وتأثر المضاف بتعريف الاضافة أو تخصيصها (قوله والا فالرفع) أى والا تكن للتعريف كالتى من بنية الكلمة نحو اليسع والتى للمح الصفة نحو الحرث فالمختار الرفع لان أل حينئذ كالمعدومة (قوله الا الرفع) ترد عليه الآية الا أن يمنع عطف والطير على جبال سم

مصحوب أل بعد صفه * يلزم بالرفع لدى ذى المعرفه) يجوز فى ضبط هذا البيت أن يكون مصحوب منصوبا فأيها مبتدأ و يلزم خبره ومصحوب مفعول مقدم بيلزم وصفة نصب على الحال من مصحوب أل وبالرفع فى موضع الحال من مصحوب أل و بعد فى موضع الحال مبنى على الضم لحذف المضاف اليه وهو ضمير يعود الى أى والتقدير وأيها يلزم مصحوب أل حال كونه صفة لها مرفوعة واقعة أو واقعا بعدها ويجوز أن يكون مصحوب مرفوعا على أنه مبتدأ و يكون خبره يلزم والجملة خبر أيها والعائد على المبتدا محذوف أى يلزمها ويجوز أن يكون صفة هو الخبر والمراد اذا نوديت أى فهى نكرة مقصودة مبنية على الضم وتلزمها ها التنبيه مفتوحة وقد تضم لتكون عوضا عما فاتها من الاضافة وتؤنث لتأنيث صفتها نحو يا أيها الانسان يا أيتها النفس ويلزم تابعها الرفع وأجاز المازنى نصبه قياسا على صفة غيره من المناديات المضمومة قال الزجاج لم يجز هذا المذهب أحد قبله ولا تابعه أحد بعده وعلة ذلك أن المقصود بالنداء هو التابع وأى وصلة الى ندائه وقد اضطرب كلام الناظم فى النقل عن الزجاج فنقل فى شرح التسهيل عنه هذا الكلام ونسب اليه فى شرح الكافية موافقة المازنى وتبعه ولده والى التعريض بمذهب المازنى الاشارة بقوله لدى ذى المعرفة وظاهر كلامه

﴿فائدة﴾ اذا ذكر بعد نعت المنادى تابع كيا زيد الظريف صاحب عمرو فان قدر الثانى نعتا للمنادى نصب لا غير أو نعتا لنعت المنادى لفظ به كما يلفظ بالنعت دمامينى وقوله لفظ به كما يلفظ بالتابع ان أراد على سبيل الاولوية فلا شاكلة فذاك أو على سبيل الوجوب فممنوع عندى ولم لا يجوز النصب مراعاة لمحل نعت المنادى فليتأمل بالانصاف (قوله مصحوب أل) سيأتى أنه يقوم مقامه اسم الاشارة والموصول (قوله بالرفع) ظاهره ولو كان مضافا نحو يا أيها الحسن الوجه ولا بعد فيه (قوله و بعد فى موضع الحال) أى من صفة لتقدمه عليها فلا يضر تنكيرها أو من مصحوب أل كما يشير الى جواز الامرين قوله الآتى واقعة أو واقعا فالاول ناظر للاول والثانى للثانى (قوله فى موضع الحال مبنى على الضم) هذا مبنى على ما ذهب اليه بعضهم من جواز وقوع الظرف المقطوع عن الاضافة حالا كما نبه عليه شيخنا (قوله مرفوعة) مقتضاه أن بالرفع نعت لصفة لا حال من مصحوب أل والا لقال مرفوعا الا أن يقال التأنيث باعتبار كون مصحوب أل صفة أو أنه أشار الى جواز وجه آخر قال البعض لكن يرد عليه لزوم الفصل بين النعت ومنعوته بأجنبى اه وفيه أن الفاصل هنا ليس أجنبيا بل هو العامل فى بالرفع لان العامل فى الصفة هو العامل فى الموصوف والعامل فى الحال هو العامل فى صاحبها فيكون يلزم عاملا فى مصحوب أل وفى الحال منه وفى صفة الحال فتدبر (قوله والعائد على المبتدا) أى الاول أما العائد على المبتدا الثانى فمستتر فى يلزم وكذا العائد على أيها فى الاعراب الاول (قوله ويجوز أن يكون صفة هو الخبر) أى والجملة خبر أى وعائدها محذوف أى صفة لها أو بعدها و يلزم اما بالياء التحتية فهو خبر بعد خبر أو بالتاء الفوقية فهو نعت صفة و بالرفع حال من فاعل يلزم وجعله مفعولا بزيادة الباء تكلف مستغنى عنه وان اقتصر عليه الشيخ خالد وتبعه شيخنا والبعض (قوله والمراد اذا نوديت أى الخ) لا يخفى أن ما ذكر الى قوله و يلزم تابعها الرفع لم يستفد من المتن لا منطوقا ولا مفهوما فكيف يراد منه وما اعتذر به البعض من أنه مستفاد من ذكر أى مبنية على الضم مقرونة بها مرادا بها معين غير نافع فى قوله وقد تضم الى قوله و يلزم تابعها الرفع (قوله لتكون عوضا الخ) علة لتلزمها (قوله عوضا عما فاتها الخ) كما عوضوا عنه ما فى أيا ما تدعوا وخصها بالنداء لانه فى موضع تنبيه وما بالشرط لابهامها فتوافق الشرط دمامينى (قوله وتؤنث) أى على سبيل الاولوية لا الوجوب كما فى الدمامينى والهمع عن صاحب البديع (قوله و يلزم تابعها الرفع) فيه ما قدمناه عند قول المصنف ارفع أو انصب فلا تغفل (قوله قال الزجاج الخ) فيه نظر لان ابن الباذش ذكر أنه مسموع من لسان العرب ولانه قرئ شاذا قل يا أيها الكافرين وهى تعضد المازنى قاله السندوبى (قوله أن المقصود بالنداء هو التابع) ومع ذلك ينبغى أن لا يكون محله نصبا الا أنه بحسب الصناعة ليس مفعولا به بل تابع له و يؤيد ذلك قول ابن المصنف وسيذكره الشارح أيضا أنه لو وصفت صفته أى تعين الرفع ثم وأنا أقول يرد عليه أن تابع ذى محل له محل متبوعه وحينئذ ينبغى أن يكون محل تابع أى نصبا وأن يصح نصب نعته و يؤيده ما قدمناه عن الدمامينى فى يا زيد الظريف صاحب عمرو أنه ان قدر صاحب عمرو نعتا للظريف لفظ به كما يلفظ بالنعت ان رفعا فرفع وان نصبا فنصب على ما بيناه سابقا اللهم الا أن يكون منع نصب نعت تابع أى لعدم سماعه أصلا نعم يصح ما بحثه من أنه ليس لتابع أى محل نصب ولا يجوز نصب نعته على أن رفع التابع اعراب وأن عامله فعل مقدر مبنى للمجهول أى يدعى العاقل كما مر لكن ما بعد أى على هذا ليس تابعا لاى فى الحقيقة فلا يظهر حمل كلامه على هذا مع قوله بل تابع له فتأمل (قوله وأى وصلة الى ندائه) انما آثروا أيا لانها لوضعها على الابهام واحتياجها وضعا الى المخصص ألصق بما بعدها من غيرها ولما شابهها اسم الاشارة بكونه وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه بالاشارة الحسية أو الوصف بعده قام مقامها فى التوصل الى نداء ما فيه أل وأما ضمير

أنه صفة له مطلقا وقد قيل عطف بيان قال ابن السيد وهو الظاهر وقيل ان كان مشتقا فهو نعت وان كان جامدا فهو عطف بيان وهذا أحسن ﴿تنبيهات﴾ الاول يشترط أن تكون أل فى تابع أى جنسية كما ذكره فى التسهيل فاذا قلت يا أيها الرجل فأل جنسية وصارت بعد للحضور كما صارت كذلك بعد اسم الاشارة وأجاز الفراء والجرمى اتباع أى بمصحوب أل التى للمح الصفة نحو يا أيها الحرث والمنع مذهب الجمهور ويتعين أن يكون ذلك عطف بيان عند من أجازه * الثانى ذهب الاخفش فى أحد قوليه الى أن المرفوع بعد أى خبر لمبتدا محذوف وأى موصولة بالجملة ورد بأنه لو كان كذلك لجاز ظهور المبتدا بل كان أولى ولجاز وصلها بالفعلية والظرف * الثالث ذهب الكوفيون وابن كيسان الى ان ها دخلت للتنبيه مع اسم الاشارة فاذا قلت يا أيها الرجل تريد يا أيهذا الرجل ثم حذف ذا اكتفاء بها * الرابع يجوز أن توصف صفة أى ولا تكون الا مرفوعة مفردة كانت او مضافة كقوله

يا أيها الجاهل ذو التنزى * لا توعدنى حية بالنكز *

(وأيهذا أيها الذى ورد) أيهذا مبتدا وأيها الذى عطف عليه وسقط العاطف للضرورة وورد جملة خبر ووحد الفاعل اما لكون الكلام على حذف مضاف والتقدير لفظ أيهذا وأيها الذى ورد أو هو من باب * نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض * أى ورد أيضا وصف أى فى النداء باسم الاشارة وبموصول فيه أل كقوله

ألا أيهذا الباخع الوجد نفسه لشئ نحته عن يديه المقادر

ونحو يا أيها الذى نزل عليه الذكر (ووصف أى بسوى هذا) الذى ذكر (يرد) فلا يقال يا أيها زيد ولا يا أيها صاحب عمرو ﴿تنبيهان﴾ الاول يشترط لوصف أى باسم الاشارة خلوه من كاف الخطاب كما هو ظاهر كلامه وفاقا للسيرافى وخلافا لابن كيسان فانه أجاز يا أيها ذاك الرجل * الثانى لا يشترط فى اسم الاشارة المذكور أن يكون منعوتا بذى أل وفاقا لابن عصفور والناظم كقوله أيهذان كلا زادكما *

الغائب فانه وان وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه لكن بما قبله غالبا وهو المفسر وأما الموصول فانه وان أزال ابهامه ما بعده لكنه جملة اهـ دمامينى عن الرضى باختصار وأيضا ضمير الغائب وكثير من الموصولات لا يباشرها حرف النداء (قوله أنه صفة له مطلقا) أى مشتقا كان أو جامدا التأويل الجامد بالمشتق كالمعين والحاضر أولان كثيرا من المحققين على أنه لا يشترط فى النعت أن يكون مشتقا أو مؤولا به بل الضابط دلالته على معنى فى متبوعه كالرجل لدلالته على الرجولية (قوله وقد قيل عطف بيان) ظاهره مطلقا فتصح المقابلة (قوله جنسية) أى لا زائدة لازمة كاليسع أو غير لازمة كاليزيد ولا التى للمح الاصل كالحرث ولا التى لعهد كالزيدين ولا الداخلة على العلم بالغلبة كالصعق والنجم فعلم ما فى كلام البعض من القصور والمراد أنها جنسية بحسب الاصل أى قبل دخول يا كما يدل عليه بقية كلامه فلا ينافى أن مصحوبها بعد دخول يا معين حاضر كما سيذكره (قوله وصارت بعد للحضور) أى بسبب وقوع مدخولها صفة لمنكر قصد به معين حاضر لا بسبب انقلاب أل عهدية حتى يرد أن المصرح به أنها غير عهدية أفاده سم (قوله أن يكون ذلك عطف بيان) أى لا نعتا لان العلم لا ينعت به هكذا ينبغى التعليل (قوله وأى موصولة بالجملة) والتقدير يا من هو الرجل وقال الفارضى التقدير يا الذى هو الرجل اهـ قال شيخنا والاول أولى لان يا لا تدخل على نحو الذى على الراجح كما مر (قوله لجاز ظهور المبتدا) أى لان هذا ليس من مظان وجوب حذف المبتدا وله أن يقول باب النداء باب حذف وتخفيف بدليل جواز الترخيم فيه دون غيره فلهذا التزم واحذف المبتدا وقوله ولجاز وصلها الخ وله أن يقول التزموا فيها ضربا من الصلة كما التزموا فيها ضربا من الوصف على رأيكم همع (قوله يا أيها الجاهل الخ) التنزى نزع الانسان الى الشر والنكز بفتح النون وسكون الكاف آخره زاى اللسع أى لا توعدنى باللسع حالة كونك مشبها للحية فى ذلك (قوله وأيهذا الخ) نحو يا أيهذا الرجل فأى منادى مبنى على الضم فى محل نصب وها للتنبيه وذا صفة أى فى محل رفع والرجل صفة لذا أو عطف بيان مرفوع بضمة ظاهرة ونحو يا أيها الذى قام فالذى صفة أى فى محل رفع وهذا كله مبنى على أن حركة التابع اعراب وتقدم ما فيه قال شيخنا ولعل مذهب المازنى يجرى هنا أيضا فيجوز كون ذا والذى فى محل نصب (قوله للضرورة) بل تقدم ان الواو العاطفة تحذف اختيارا (قوله من باب نحن بما عندنا الخ) أى من الحذف من الاول لدلالة الثانى ويحتمل كلام المصنف العكس وفى الاولى منهما عند احتمالهما وعدم تعيين القرينة أحدهما قولان قيل الحذف من الثانى لان الاواخر أليق بالحذف من الاوائل وقيل من الاول لعدم الفصل وتمام البيت والرأى مختلف وهو كما قال شيخنا من المنسرح (قوله ألا أيهذا الباخع) أى المهلك والوجد بالرفع فاعل الباخع ونفسه مفعول ولا يصح جر الوجد باضافة الباخع اليه لعدم جواز اضافة اسم الفاعل المتعدى الى مرفوعه (قوله ووصف أى بسوى هذا يرد) قال الشاطبى انه حشو لا فائدة فيه ويجاب بأنه لما علم بقوله وأيهذا الخ أن اللزوم ليس على ظاهره كان مظنة توهم شئ آخر فدفعه بهذا اهـ طبلاوى واسم الاشارة فى قوله سوى هذا يرجع لما ذكر من مصحوب أل واسم الاشارة والموصول المقرون بأل (قوله خلوه من كاف الخطاب) أى لانه المقصود بالنداء كما تقدم فهو المخاطب ووصله بكاف المخاطب

يقتضي أن المشار اليه غير المخاطب فيحصل التنافي ولابن كيسان أن يجعل الخطاب في مثل ياذاك للمشار اليه فلا يحصل التنافي لكن يمنعه ماتقدم في باب اسم الاشارة من أن المخاطب بالكاف غير المشار اليه الا أن يخصه بغير النداء فتأمل (قوله ودعاني) أي اتركاني والواغل من يدخل على القوم وهم يشربون ولم يدع (قوله في لزومها الخ) أي لا في لزوم افراد موصوفها بل يراعى حال المشار اليه نحو ياهذان الرجلان وياهؤلاء الرجال وأل في قوله الصفة عهدية أي الصفة المذكورة في أي الا أنها تتناول اسم الاشارة مع أن اسم الاشارة لا يوصف باسم الاشارة وكانه ترك ذلك اتكالا على ظهور أن اسم الاشارة لا يوصف باسم الاشارة فكانه معلوم الانتفاء سم (قوله على مامر) لعل مراده على مامر من اشتراط كون أل جنسية على الراجح (قوله نحو ياذا الرجل وياذا الذي قام) نحو ياهذا الرجل وياهذا الذي قام و ياهؤلاء الكرام فها للتنبيه واسم الاشارة منادى مقدر فيه الضم ومابعده صفة مرفوعة (قوله يفيت المعرفة) أي يفوت علم المخاطب بالمنادى (قوله بان تكون هي) أي الصفة (قوله هو المقصود بالنداء) بأن عرفه المخاطب بدون الوصف كما اذا وضع المتكلم يده عليه (قوله فلا يلزم شئ من ذلك) مقتضاه حتى كون الصفة مقرونة بال فيقتضي صحة ياهذا رجل وليس كذلك ويمكن تصحيح عبارته بجعل من بيانية وجعل الاشارة الى مجموع مامر من ذكر الصفة ورفعها وقرنها بال فالمعنى لا يلزم مجموع الثلاثة أي بل بعضها وهو القرن بال هكذا ينبغي الجواب لا كما أجاب البعض فتدبر (قوله في نحو سعد سعد الاوس) أي من كل تركيب وقع فيه المنادى مفردا مكررا ووقع بعد المرة الثانية مضاف اليه وسعد الاوس هو سعد بن معاذ رضي الله تعالى عنه كما في التصريح (قوله زيد اليعملات) بفتح الميم أضيف زيد الى اليعملات لانه كان يحدو لها وهي جمع يعملة وهي الناقة القوية الحمولة والذبل جمع ذابل بمعنى الضامر كركع جمع راكع اه زكريا وعبارة القاموس وهي الناقة الشديدة النجيبة المعتملة المطبوعة على العمل والجمل يعمل ولا يوصف بهما انما هما اسمان اه ولو قال زكريا جمع ذابلة كما عبر الشمني لكان أنسب باليعملات (قوله لانه منادى مضاف) فهو بتقدير يا والفرق بين هذا والبدل أن هذا يجوز معه ذكر حرف النداء ولا يجوز ذلك في البدل وان قيل انه على تقدير تكرار العامل اذ هو عند ذلك القائل كالتقدير المعنوي الذي لا يتكلم به شاطبي (قوله أو توكيد) قاله المصنف قال أبو حيان ولم يذكره أصحابنا لانه لا معنوي وهو ظاهر ولا لفظي لاختلاف جهتي التعريف لان الاول معرف بالعلمية أو النداء والثاني بالاضافة لانه لم يضف حتى سلب تعريف العلمية اه قال ابن هشام وثم مانع أقوى من ذلك وهو اتصال الثاني بعامل يتصل به الاول قال سم ولا يخفى أن كلا الامرين انما يرد على المصنف اذا سلم أنه مانع والا فقد يتمسك بظاهر تعريف التوكيد اللفظي فانه صادق مع اختلاف جهتي التعريف ومع اتصال الثاني بعامل يتصل به الاول (قوله وتأول فيه الاشتقاق) أي جعله مشتقا بتأوله بالمنسوب الى الاوس وضعفه الشاطبي بان النعت بالجامد على تأوله بالمشتق موقوف على السماع (قوله والثاني مقحم) أي زائد بناء على جواز اقحام الاسماء وأكثرهم يأباه وعلى جوازه ففيه فصل بين المتضايفين وهما كالشئ الواحد وكان يلزم أن ينون الثاني لعدم اضافته اه تصريح وعليه ففتحته غير اعراب لانها غير مطلوبة لعامل بل فتحته اتباع فيما يظهر وان كان يرد عليه أن بين المتبع والمتبع له حاجزا حصينا لكن صرح الشارح بان نصب الثاني توكيد ويوافقه تفسير الحفيد الاقحام بالتأكيد اللفظي وعلى هذا فالفتحة فتحة اعراب ولا يبعد أن الفصل بالثاني مغتفر لانه كلا فصل لاتحاد الاسمين لفظا ومعنى وأن عدم تنوين الثاني على هذا الوجه والذي قبله للمشاكلة فيندفع قول صاحب التصريح ففيه فصل الخ وقوله وكان يلزم الخ فتأمل ولا يصح اعرابه بدلا أو عطف بيان كما كان في صورة الضم لانهما انما يكونان بعد تمام الاسم الاول والاول لا يكمل الا بالاضافة بخلاف صورة الضم فان الاسم

الاول

ودعاني واغلا فيمن وغل واشترط ذلك غيرهما (وذو اشارة كأي في الصفه) في لزومها ولزوم رفعها ولزوم كونها بال على مامر نحو ياذا الرجل وياذا الذي قام هذا (ان كان تركها) أي ترك الصفة (يفيت المعرفه) أي بان تكون هي مقصودة بالنداء واسم الاشارة قبلها لمجرد الوصلة الى ندائها كقولك لقائم بين قوم جلوس ياهذا القائم أما اذا كان اسم الاشارة هو المقصود بالنداء بان قدرت الوقوف عليه فلا يلزم شئ من ذلك ويجوز في صفته حينئذ مايجوز في صفة غيره من المناديات المبنية على الضم (في نحو يا (سعد سعد الاوس) وقوله ياتيم تيم عدي لا أبا لكم • وقوله يازيد زيد اليعملات الذبل • (ينتصب • ثان) حتما (وضم وافتح اولا تصب) فان ضممته فلانه منادى مفرد معرفة وانتصاب الثاني حينئذ لانه منادى مضاف أو توكيد أو عطف بيان أو بدل أو باضمار أعني وأجاز السيرافي أن يكون نعتا وتأول فيه الاشتقاق وان فتحته فثلاثة مذاهب أحدها وهو مذهب سيبويه أنه منادى مضاف الى مابعد الثاني والثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه وعلى هذا قال بعضهم يكون نصب الثاني على التوكيد • وثانيها وهو مذهب المبرد أنه مضاف

الى محذوف دل عليه الآخر والثانى مضاف الى الآخر ونصبه على الاوجه الخمسة وثالثها أن الاسمين ركبا تركيب خمسة عشر ففتحتهما فتحة بناء لا فتحة اعراب ومجموعهما منادى مضاف وهذا مذهب الاعلم (١١٣) ﴿تنبيهات﴾ الاول صرح فى الكافية بان الضم أمثل الوجهين • الثانى مذهب البصريين أنه لا يشترط فى الاسم المكرر أن يكون علما بل اسم الجنس نحو يا رجل رجل قوم والوصف نحو يا صاحب صاحب زيد كالعلم فيما تقدم وخالف الكوفيون فى اسم الجنس فمنعوا نصبه وفى الوصف فذهبوا الى أنه لا ينصب الا منونا نحو يا صاحبا صاحب زيد • الثالث اذا كان الثانى غير مضاف نحو يا زيد زيد جاز ضمه بدلا ورفعه ونصبه عطف بيان على اللفظ أو المحل

﴿المنادى المضاف الى ياء المتكلم﴾

(واجعل منادى صح) آخره (ان يضف ليا) المتكلم (كعبد عبدى عبد عبدا عبديا) والافصح والاكثر من هذه الامثلة الاول وهو حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو يا عباد فاتقون ثم الثانى وهو ثبوتها ساكنة نحو يا عبادى لا خوف عليكم والخامس وهو ثبوتها مفتوحة نحو يا عبادى الذين أسرفوا وهذا هو الاصل ثم الرابع وهو قلب الكسرة فتحة والياء ألفا نحو يا حسرتا وأما المثال الثالث وهو حذف الالف والاجتزاء بالفتحة فأجازه الاخفش والمازنى والفارسى كقوله

ولست براجع ما فات منى • بلهف ولا بليت ولا لوانى

أصله بقولى يا لهفا ونقل عن الاكثرين المنع قال فى شرح الكافية وذكروا أيضا وجها سادسا وهو الاكتفاء عن الاضافة بنيتها وجعل الاسم مضموما كالمنادى المفرد ومنه قراءة بعض القراء رب السجن

الاول فيها غير مضاف (قوله الى محذوف) أى مماثل لما أضيف اليه الثانى (قوله ونصبه) أى الثانى على الاوجه الخمسة بل الستة وهى أن يكون منادى مستأنفا أو منصوبا بأعنى أو عطف بيان أو بدلا أو توكيدا أو نعتا وكانه لم ينظر الى السادس لضعفه (قوله أن الاسمين ركبا) قيل فيه تكلف تركيب ثلاثة أشياء ولا وجه له اذ المركب شيآن فقط قاله فى التصريح وقال الفارسى الاسمان مضافان للمذكور وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد (قوله ففتحتهما فتحة بناء) فيه ان فتحة الاول على القول بالتركيب فتحة بنية ويمكن تصحيح عبارته بان المراد ففتحة مجموعهما الذى هو المركب وفتحته هى فتحة آخره ولو قال ففتحة الثانى فتحة بناء لكان واضحا ثم هذا القول لا يشمله قول المصنف ينتصب ثان الا أن يراد بالنصب ما يعم فتحة الاعراب وغيره (قوله أمثل الوجهين) أى أحسنهما وأشار هنا الى أمثليته بتقديمه (قوله بل اسم الجنس) مبتدأ خبره كالعلم (قوله وخالف الكوفيون الخ) عبارة الهمع وخالف الكوفيون فاوجبوا فى اسم الجنس ضم الاول وفى الوصفين ضمه بلا تنوين أو نصبه منونا (قوله جاز ضمه بدلا) نقله المصنف عن الاكثر ورده بانه لا يتحد لفظ بدل ومبدل منه الا ومع الثانى زيادة بيان وجوز الدمامينى أن يكون منادى ثانيا وأن يكون تأكيدا لفظيا وقوله ضمه بدلا أى بناؤه على الضم ومن لازمه عدم التنوين (قوله عطف بيان) رده المصنف فى شرح الكافية فقال انه توكيد على اللفظ أو المحل لا عطف بيان كما يقول أكثر النحويين لان الشئ لا يبين نفسه (قوله على اللفظ أو المحل) لف ونشر مرتب

﴿المنادى المضاف الى ياء المتكلم﴾

أفرده بترجمة لان له أحكاما تخصه وتقدم أن الاصل فى ياء المتكلم قيل السكون وقيل الفتح وجمع بان السكون أصل أول اذ هو الاصل فى كل مبنى والفتح أصل ثان اذ هو الاصل فيما وضع على حرف واحد (قوله صح آخره) بان يكون آخره حرفا غير لين أو لينا قبله ساكن كدلو وظبى وهذا القيد يخرج نحو مسلمى تثنية وجمعا وجوز العصام حذف يائه لدلالة ياء التثنية والجمع على الاضافة وعدم التباسه بالمفرد عند الحذف قال سم وفيه نظر فى الجمع لالتباسه حينئذ بالمفرد فى صورة اثبات يائه ساكنة اه ويشترط مع ما ذكره المصنف أن يكون غير وصف مشبه للفعل كما سيأتى (قوله عبدا) ينبغى أن يكون منصوبا بفتحة مقدرة على الدال لا بالفتحة الموجودة لانها لاجل الالف سم (قوله وهو حذف الياء والاكتفاء بالكسرة) نقل البعض عن الحفيد أنه قيد ذلك بأن يشتهر الاسم بالاضافة الى الياء أولا فلا يقال فى يا عدوى يا عدو لانه لا دلالة على الياء والذى فى التوضيح وشرحه الغاؤه واشتراط الاشتهار بالاضافة فى الوجه السادس وهو الضم وهذا هو المتجه فافهم (قوله والخامس) عطفه على الثانى بالواو اشارة الى أنهما فى مرتبة للقول بالاصالة فى كل وجعل السيوطى السكون أفصح من الفتح ولعل وجهه أن السكون أخف من الفتح (قوله والياء ألفا) أى لتحركها وانفتاح ما قبلها لان الالف أخف من الياء اه تصريح والظاهر أن هذه الالف اسم لانها منقلبة عن اسم وينبغى أن يحكم بانها مضاف اليه وأنها فى محل جر سم (قوله وهو حذف الالف) فيه جمع بين حذف العوض والمعوض وهو لا يجوز ويجاب بأنها بدل الياء وفرق بين الابدال والتعويض سم على أنه قد يمنع عدم الجواز بدليل واقام الصلاة وأجاب اجابا (قوله ونقل عن الاكثرين المنع) أى ولا دلالة فى البيت على الجواز لاحتمال أن المراد بهذه اللفظة ولا نداء (قوله وجها سادسا) يظهر أن قائله يحذف الياء والكسرة ثم يعامله معاملة الاسم المفرد فيضم آخره ضمة

أحب الىّ وحكى يونس عن بعض العرب يا أم لا تفعلي وبعض العرب يقولون يارب اغفرلى و ياقوم لا تفعلوا أما المعتل آخره ففيه لغة واحدة وهى ثبوت يائه مفتوحة نحو يافتاى وياقاضى ﴿تنبيهان﴾ الاول ماسبق من الاوجه هو فيما اضافته للتخصيص كما أشعر به تمثيله أما الوصف المشبه للفعل فان ياءه ثابتة لاغير وهى اما مفتوحة أوساكنة نحو يامكرمى وياضاربى * الثانى قال فى شرح الكافية اذا كان آخر المضاف الى ياء المتكلم ياء مشددة كبنى قيل يابنى أو يابنى لاغير فالكسر على التزام حذف ياء المتكلم فرارا من توالى الياآت مع ان الثالثة كان يختار حذفها قبل ثبوت الثنتين وليس بعد اختيار الشئ الا لزومه والفتح على وجهين أحدهما أن تكون ياء المتكلم أبدلت ألفا ثم التزم حذفها لانها بدل مستثقل * الثانى أن ثانية ياءى بنى حذفت ثم ادغمت أولاهما فى ياء المتكلم ففتحت لان أصلها الفتح كما فتحت فى يدى ونحوه اه وقد تقدمت بقية الاحكام فى باب المضاف الى ياء المتكلم (وفتح اوكسر وحذف اليا) والالف تخفيفا لكثرة الاستعمال (استمر * فى) قولهم (يا ابن أم) ويا ابنة أم و(يا ابن عم) ويا ابنة عم (لا مفر) أما الفتح ففيه قولان * أحدهما ان الاصل أماوعما بقلب الياء ألفا فحذفت الالف وبقيت الفتحة دليلا عليها * والثانى أنهما جعلا اسما واحدا مركبا وبنى على الفتح والاول قول الكسائى والفراء وأبى عبيدة وحكى عن الاخفش عن والثانى قيل هو مذهب سيبويه والبصريين وأما الكسر فظاهر مذهب الزجاج وغيره أنه مما اجتزئ فيه بالكسرة عن الياء المحذوفة

مشاكلة للمفرد المبنى فهو منصوب تقديرا بفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة المشاكلة وتعرفه بالاضافة المنوية كما اختاره المصنف لامحالا وتعرفه بالقصد كما قيل والا لم يكن لغة فى المضاف قال أبو حيان والظاهر أن حكمه فى الاتباع حكم المبنى على الضم غير المضاف لاحكم المضاف للياء اه أى انه يجوز فى تابعه الوجهان وهو لا يظهر على أن تعرفه بالاضافة المنوية ونصبه مقدر فان مقتضاه عدم جواز الوجهين فى تابعه وقد يوجه ماقاله أبو حيان وان قلنا تعرفه بالاضافة المنوية ونصبه مقدر بأنه عومل معاملة المفرد فأعطى حكمه وان لم يكن منه حقيقة أفاده سم قال فى التصريح وانما أتى هذا الوجه السادس فيما يكثر نداؤه مضافا كالرب تعالى والاب والام والابن حملا للقليل على الكثير (قوله أما المعتل آخره) بأن يكون آخره حرفا لينا قبله حركة مجانسة له وأما ماحذف لامه كأخ فلا ترد لامه خلافا للمبرد ووقع فى عبارة البعض هنا خلل فاحذره (قوله وهى ثبوت يائه مفتوحة) وتسكين ورش محياى من اجراء الوصل مجرى الوقف (قوله فيما اضافته للتخصيص) كان الاولى للتعريف والمراد فيما اضافته محضة بقرينة المقابلة (قوله المشبه للفعل) أى المضارع فى كونه بمعنى الحال أو الاستقبال (قوله فان ياءه ثابتة لاغير) قد يوجه بشدة طلبه لها لكونه عاملا يشبه الفعل (قوله وهى اما مفتوحة أوساكنة) أى ان لم يكن الوصف مثنى أو مجموعا على حده والا تعين الفتح نحو ياضاربى وياضاربى (قوله كبنى) أى تصغير ابن وأصله بنو بفتحتين واذا صغرته حذفت ألف الوصل ورددت اللام المحذوفة فيبقى بنيو فتقلب الواو ياء لاجتماع الواو والياء وسبق احداهما بالسكون وتدغم الياء فى الياء وعلى القول بان لامه ياء يكون فيه ماعدا القلب (قوله قيل يابنى) بكسر الياء أو يابنىّ بفتحها لاغير أورد عليه شيخنا أن فيه لغة ثالثة قرئ بها فى السبع وهى اسكان الياء مخففة ووجهه أنه حذف ياء المتكلم ثم استثقلت الياء المشددة المكسورة فحذف الياء الثانية التى هى لام الكلمة وأبقى الاولى وهى ياء التصغير ساكنة (قوله على التزام حذف ياء المتكلم) أى وابقاء الياء الثانية على كسرها لاجل ياء المتكلم (قوله مع أن الثالثة) كان الاوضح ولان الثالثة لان هذا تعليل آخر لا لالتزام الحذف (قوله أبدلت ألفا) أى بعد قلب الكسرة التى قبلها فتحة (قوله ثم التزم حذفها) أى وأبقيت الفتحة دليلا عليها (قوله مستثقل) أى حرف مستثقل وهو الياء أى وبدل الثقيل ثقيل (قوله ففتحت لان أصلها الفتح) وعلى القول بأن أصلها السكون يوجه الفتح بأنه احتيج للتحريك لئلا يلتقى ساكنان والفتح أخف سم (قوله بقية الاحكام) أى بقية أحكام المضاف المذكور ككسر آخره وجوبا اذا لم يكن واحدا من الامور الاربعة المتقدمة فى قوله آخر ما أضيف لليا اكسر اذا لم يك معتلا الخ وسلامة الالف مطلقا الى آخر مامر أى فلا نعيد تلك الاحكام هنا (قوله وفتح اوكسر) أى للميم وأجاز قوم ضمها أيضا سم (قوله وحذف اليا) أى مع الكسر والالف أى مع الفتح ففيه مع ماقبله لف ونشر مشوش لكن حذف الالف انما يأتى على قول الكسائى الآتى ومن وافقه لاعلى قول سيبويه والبصريين فلهذا أسقطه المصنف (قوله استمر) أى اطرد وفى نسخة اشتهر وأفرد الضمير مع رجوعه الى الفتح أو الكسر وحذف الياء على التأويل بالمذكور أو على حذف خبر أحد المتعاطفين لدلالة الآخر (قوله ويا ابنة عم) فى التصريح أن بنتا كابنة (قوله فحذفت الالف وبقيت الفتحة) قد تقدم منع الجمهور لهذا فى غير هذه الصورة نحو ياعبدا وهم لايمنعون ذلك هنا والفرق ثبوت السماع الصحيح هنا سم وقوله قد تقدم أى فى قول الشارح ونقل عن الاكثرين المنع (قوله والثانى أنهما) أى ابنا وما بعده (قوله وبنى) أى المجموع على الفتح فيكون نحو يا ابن أم مبنيا على ضم مقدر كخمسة عشر ونقل السيوطى

من غير تركيب قال فى الارتشاف وأصحابنا يعتقدون أن ابن أم وابنة أم وابن عم وابنة عم حكمت لها العرب بحكم اسم واحد وحذفوا الياء كحذفهم اياها من أحد عشر اذا أضافوه اليها وأما اثبات الياء والالف فى قوله يا ابن أمى ويا شقيق نفسى • وقوله • يا ابنة عما لا تلومى واهجعى • فضرورة أما ما لا يكثر استعماله من نظائر ذلك نحو يا ابن أخى ويا ابن خالى فالياء فيه ثابتة لا غير ولهذا قال فى يا ابن أم يا ابن عم ولم يقل فى نحو يا ابن أم يا ابن عم ﴿تنبيه﴾ نص بعضهم (١١٥) على أن الكسر أجود من الفتح وقد قرئ قال يا ابن أم بالوجهين (وفى النداء) قولهم يا (أبت) ويا (أمت) بالتاء (عرض) والاصل يا أبى ويا أمى (واكسر أو افتح ومن اليا التاعوض) ومن ثم لا يكادان يجتمعان ويجوز فتح التاء وهو الاقيس وكسرها وهو الاكثر وبالفتح قرأ ابن عامر وبالكسر قرأ غيره من السبعة ﴿تنبيهات﴾ الاول فهم من كلامه فوائد • الاولى أن تعويض التاء من ياء المتكلم فى أب وأم لا يكون الا فى النداء • الثانية أن ذلك مختص بالاب والام • الثالثة أن التعويض فيهما ليس بلازم فيجوز فيهما ما جاز فى غيرهما من الاوجه السابقة فهم ذلك من قوله عرض • الرابعة منع الجمع بين التاء والياء لانها عوض عنها وبين التاء والالف لان الالف بدل من الياء واما قوله • يا أبتى لا زلت فينا فانما • لنا أمل فى العيش ما دمت عائشا فضرورة وكذا قوله • يا أبتا علك أو عساكا • وهو أهون من الجمع بين التاء والياء لذهاب صورة المعوض عنه وقال فى شرح الكافية الالف فيه هى الالف التى يوصل بها آخر المنادى اذا كان بعيدا أو مستغاثا به أو مندوبا وليست بدلا من ياء المتكلم وجوز الشارح الامرين • الثانى اختلف فى جواز ضم التاء فى يا أبت ويا أمت فأجازه الفراء وأبو جعفر النحاس ومنعه الزجاج ونقل عن الخليل أنه سمع من العرب من يقول يا أبت ويا أمت بالضم وعلى هذا فيكون فى ندائهما عشر لغات الست السابقة فى نحو يا عبد وهذه الاربعة أعنى تثليث التاء والجمع بينها وبين الالف فى نحو يا أبتا على ما مر • الثالث يجوز

عن الرضى أن مجموع الكلمتين مع تركيبهما وفتحهما مضاف الى الياء المحذوفة (قوله من غير تركيب) هذا هو محل مخالفة ظاهر مذهب الزجاج لما فى الارتشاف (قوله قال فى الارتشاف الخ) هذا مقابل قوله فظاهر مذهب الزجاج الخ (قوله وحذفوا الياء) أى وأبقوا الكسرة دليلا عليها لان الكلام فى الكسر (قوله ويا شقيق) تصغير شقيق (قوله فضرورة) وقال بعضهم هما لغتان قليلتان قيل وقلب الياء ألفا أجود من اثباتها واذا ثبتت الياء ففيها وجهان الاسكان والفتح فالحاصل خمسة أوجه ونص بعضهم على أن الخمسة لغات ومر قريبا لغة سادسة وهى الضم (قوله فالياء فيه ثابتة لا غير) ساكنة أو مفتوحة ولا يجوز حذفها لبعدها عن المنادى تصريح أى مع عدم سماع حذفها فى غير يا ابن أم يا ابن عم فلا يرد أن البعد موجود فيهما أيضا (قوله ولهذا قال فى يا ابن أم يا ابن عم) ولا يرد يا ابنة أم يا ابنة عم لان ابنة هى ابن بزيادة التاء (قوله وفى الندا أبت أمت عرض) وكل منهما منصوب لانه معرب فانه من أقسام المضاف بفتحة مقدرة على ما قبل التاء منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لاجل التاء لاستدعائها فتح ما قبلها الا على التاء لانها فى موضع الياء التى يسبقها اعراب المضاف اليها سم (قوله ومن اليا التاعوض) انما عوض تاء التأنيث عن الياء اذا أضيف اليها الاب أو الام لان كلا منهما مظنة التفخيم والتاء تدل عليه كما فى علامة اه حفيد ووجهه فى الكشاف بان تاء التأنيث وياء الاضافة متناسبتان فى أن كلا منهما زيادة مضمومة الى الاسم فى آخره وفيما ذكر تصريح بان التاء حرف لا اسم اذ لم تنقلب الياء اليها بخلاف الالف فى نحو يا عبدا كما مر بيانه (قوله ويجوز فتح التاء الخ) كان الاولى والفتح أقيس والكسر أكثر لان جواز كل مستفاد من عبارة المصنف (قوله وهو الاقيس) لان التاء عوض عن الياء وحركتها الفتح وتحركها بحركة أصلها هو الاصل اه حفيد (قوله وهو الاكثر) أى لان الكسر عوض عن الكسر الذى كان يستحقه ما قبل الياء وزال حين مجىء التاء لان ما قبلها لا يكون الا مفتوحا (قوله لا يكون الا فى النداء) أخذ الحصر من تقديم الجار والمجرور (قوله مختص بالاب والام) أى لانه لم يقل نحو أبت أمت (قوله من الاوجه السابقة) أى فى المنادى المضاف لياء المتكلم (قوله فهم ذلك من قوله عرض) نظر فيه سم بان العروض لا ينافى اللزوم وقد يقال شأن العارض عدم اللزوم (قوله وبين التاء والالف) مشى ابن الحاجب على جواز الجمع بينهما لانه جمع بين عوضين بخلاف ما قبله سم أى فان فيما قبله جمعا بين العوض والمعوض عنه وفى قوله بين عوضين تغليب لان الالف بدل عن الياء لا عوض عنها كما مر ووقع للبعض خطأ فاحش فى تقرير مذهب ابن الحاجب فانظره (قوله التى يوصل بها آخر المنادى الخ) أى بناء على القول بجواز ذلك فى المنادى البعيد والمستغاث والمندوب (قوله وجوز الشارح الامرين) أى كونها عوضا عن الياء وكونها التى يوصل بها آخر المنادى (قوله على ما مر) أى على القول الذى مر عن شرح الكافية أن هذه الالف هى التى يوصل بها آخر المنادى المتقدم وليست بدلا عن ياء المتكلم لا على القول بانها بدل عن ياء المتكلم لان الجمع على هذا ضرورة كالجمع بين الياء والتاء لا لغة حتى تعد فى اللغات والا كانت احدى عشرة لغة بزيادة الجمع

ابدال هذه التاء هاء وهو يدل على أنها تاء التأنيث قال فى التسهيل وجعلها هاء فى الخط والوقف جائز وقد قرئ بالوجهين فى السبع ورسمت فى المصحف بالتاء ﴿أسماء لازمت النداء﴾ (وفل بعض مايخص بالندا) أى لا يستعمل فى غير النداء ويقال للمؤنثة يافلة واختلف فيهما فذهب سيبويه انهما (١١٦) كنايتان عن نكرتين ففل كناية عن رجل وفلة كناية عن امرأة ومذهب الكوفيين أن أصلهما فلان وفلانة فرخما ورده الناظم بأنه لو كان مرخما لقيل فيه فلا ولما قيل فى التأنيث فلة وذهب الشلوبين وابن عصفور وصاحب البسيط الى أن فل وفلة كناية عن العلم نحو زيد وهند بمعنى فلان وفلانة وعلى ذلك مشى الناظم وولده قال الناظم فى شرح التسهيل وغيره ان يافل بمعنى يافلان ويافلة بمعنى يافلانة قال وهما الاصل فلا يستعملان منقوصين فى غير نداء الا فى ضرورة فقد وافق الكوفيين فى أنهما كناية عن العلم وأن أصلهما فلان وفلانة وخالفهم فى الترخيم ورده بالوجهين السابقين و(لؤمان) بالهمز وضم اللام وملأم وملأمان بمعنى عظيم اللؤم و(نومان) بفتح النون بمعنى كثير النوم (كذا) أى مما يختص بالنداء ﴿تنبيهان﴾ الاول الاكثر فى بناء مفعلان نحو ملأمان أن يأتى فى الذم وقد جاء فى المدح نحو يامكرمان حكاه سيبويه والاخفش ويامطيبان وزعم ابن السيد أنه يختص بالذم وأن مكرمان تصحيف مكذبان وليس بشئ الثانى قال فى شرح الكافية ان هذه الصفات مقصورة على السماع باجماع وتبعه ولده وهو صحيح فى غير مفعلان فان فيه خلافا أجاز بعضهم القياس عليه فتقول يامخبثان وفى الانثى يامخبثانة (واطرد فى سب الانثى وزن) يافعال نحو (ياخباث) يالكاع يافساق وأما قوله أطوف ما أطوف ثم آوى الى بيت قعيدته لكاع فضرورة (والامر هكذا) أى اسم فعل الامر مطرد

بين الياء والتاء وبهذا يعرف مافى كلام البعض (قوله ابدال هذه التاء هاء) أى فى الوقف (قوله على أنها تاء التأنيث) أى بحسب الاصل (قوله ورسمت فى المصحف بالتاء) أى فرسمها بالتاء أولى كما قاله الدمامينى

﴿أسماء لازمت النداء﴾

يجوز كون لازمت فعلا ماضيا كضاربت وكونه اسم فاعل كضاربة مضافا الى النداء أو منونا ناصبا النداء على المفعولية سم (قوله بعض مايخص بالندا) أشار الى أن هناك ألفاظا أخر تختص بالندا كأبت وأمت (قوله أى لا يستعمل فى غير النداء) أشار به الى أن الباء داخلة على المقصور عليه (قوله عن نكرتين) أى من جنس الانسان لا مطلقا (قوله بانه لو كان) أى المذكور من فل وفلة مرخما أى مرخم فلان وفلانة لقيل فيه أى فى بعضه وهو فل بقرينة مابعده فلا لانه لا يحذف فى الترخيم مع الآخر ماقبله من حرف مد زائد الا اذا كان المرخم خماسيا فصاعدا وفلان على أربعة أحرف فحق ترخيمه يافلا وقوله ولما قيل فى التانيث فلة أى بل كان يقال فلان وكان الاخصر والاوضح أن يقول ورده الناظم بانهما لو كانا مرخمين لقيل فى الاول فلا وفى الثانى فلان (قوله وذهب الشلوبين الخ) الفرق بين هذا المذهب ومذهب الكوفيين مع أنهما كنايتان عن العلم عند الكوفيين أيضا اعتبار الترخيم عندهم دون الشلوبين ومن معه (قوله كناية عن العلم) أى الشخصى لمن يعقل وكان الظاهر كنايتان (قوله وهما الاصل) المراد بالاصل هنا وفى قوله الآتى وأن أصلهما فلان وفلانة ما كانا عليه قبل تخفيفهما بحذف الالف والنون لا بالترخيم والحاصل أن الشلوبين والناظم ومن وافقهما يقولون هما كنايتان عن العلم وأصلهما فلان وفلانة فدخلهما مجرد الحذف تخفيفا لا ترخيما والكوفيون يقولون هما كنايتان عن العلم وأصلهما فلان وفلانة فدخلهما خصوص الترخيم وبهذا تعلم أن قول البعض فيما كتبه قبيل الخاتمة ان مادة فلان مخالفة لمادة فل عند المصنف كما أن الامر كذلك على مذهب سيبويه الصحيح فيه نظر (قوله بالهمز) أى الساكن (قوله أى مما يختص بالنداء) بيان لوجه الشبه (قوله يامكرمان) بفتح الراء زكريا وهو العزيز المكرم دمامينى (قوله تصحيف مكذبان) أى تحريفه رسما فتصحيفا أقرب من التصحيف لقرب رسم الذال من رسم الراء وقرب رسم الباء من رسم الميم المخلوطة بما بعدها (قوله وليس بشئ) مع أنه يبقى عليه مطيبان الا أن يمنع وروده (قوله مقصورة على السماع) ويؤخذ ذلك من تعبيره بالاطراد فيما بعدها دونها (قوله وهو) أى الاجماع (قوله فتقول يامخبثان الخ) قضيته عدم سماع مخبثان ويعكر عليه قول الهمع الذى سمع منه أى من مفعلان ستة ألفاظ مكرمان وملأمان ومخبثان وملكعان ومطيبان ومكذبان قال وحكى ابن سيده رجل مكرمان وملأمان وامرأة ملأمانة فمنهم من أجاز استعماله فى غير النداء بقلة وخرجه أبو حيان على اضمار القول وحرف النداء والاصل رجل مقول فيه يامكرمان (قوله وزن يافعال) أى موازن يافعال وكذا يقال فى قوله الآتى وشاع فى سب الذكور وزن يافعل وفى الاتيان بيا هنا وفيما يأتى اشارة الى اختصاص سب الانثى والذكور المذكورين بالنداء (قوله قعيدته) هى امرأة الرجل قعيدة للزومها البيت لكاع أى خبيثة (قوله فضرورة) وقيل التقدير قعيدته يقال لها يالكاع (قوله والامر هكذا الخ) وجه ذكره هنا مناسبته لنحو خباث المتعلق بما هنا فى وزنه وبنائه على الكسر وشروطه سم أى فذكره هنا من باب الاستطراد وقوله هكذا أى كخباث فى الوزن لا فى النداء (قوله أى اسم فعل الامر) أى فكلامه

(من الثلاثي) عند سيبويه نحو نزال ودراك من نزل وترك (تنبيهان) الأول أهمل الناظم من شروط القياس على هذا

النوع أربعة شرط الاول أن يكون مجردا فاما غير المجرد فلا يقال منه الا ما سمع نحو دراك من أدرك • الثاني أن يكون تاما فلا يبنى من ناقص • الثالث أن يكون متصرفا • الرابع أن يكون كامل التصرف فلا يبنى من يدع ويذر • الثاني ادعى سيبويه سماعه من غير الثلاثي شذوذا كقرقار من قرقر في قوله • قالت له ريح الصبا قرقار • وعرعار من عرعر في قوله يدعو وليدهم بها عرعار وقاس عليه الاخفش ورد المبرد على سيبويه سماع اسم الفعل من الرباعي وذهب الى ان قرقار وعرعار حكاية صوت وحكاه عن المازني وحكى المازني عن الاصمعي عن أبي عمرو مثله والصحيح ما قاله سيبويه لانه لو كان حكاية صوت لكان الصوت الثاني مثل الاول نحو غاق غاق فلما قال عرعار وقرقار فخالف لفظ الاول لفظ الثاني علم انه محمول على عرعر وقرقر (وشاع في سب المذكور يا (فعل) نحو قولهم يا فسق يا لكع يا غدر يا خبث (ولا تقس) عليه بل طريقه السماع واختار ابن عصفور كونه قياسا ونسب لسيبويه (وجر في الشعر فل) قال الراجز • في لجة أمسك فلانا عن فل • والصواب أن أصل هذا فلان وأنه حذف منه الالف والنون للضرورة كقوله درس المنا بمتالع فأبان • أي درس المنازل وليس هو فل المختص بالنداء اذ معناهما مختلف على الصحيح كما مر أن المختص بالنداء كناية عن اسم

على حذف مضافين وقول شيخنا فكلامه على حذف مضاف أي ودال الامر هو مع كونه لا يناسب صنيع الشارح يرد عليه أن دال الامر أعم من اسم فعل الامر (قوله من الثلاثي) جعله الشارح مختصا بقوله والامر هكذا مع أنه يعود لما قبله أيضا فالوجه تعليقه باطرد سم وعليه فالامر معطوف على وزن وهكذا حال وعلى صنيع الشارح الامر مبتدأ وهكذا حال ومطرد خبر أو هكذا خبر أول ومطرد خبر ثان (قوله عند سيبويه) وقال المبرد هو مسموع فلا يقال قوام ولا قعاد في قم واقعد اذ ليس لاحد أن يبتدع صيغة لم تقلها العرب قال الاندلسي ومنع المبرد قوي فالاولى أن يتأول قول سيبويه هو مطرد على أنه أراد بالاطراد الشياع اه دماميني وفي التوضيح مع شرحه والمبرد لا يقيس فيهما أي في فعال سبا وفعال أمر أي فلا يقال بقباح قياسا على فساق ولا قعاد قياسا على نزال اه ومنه يعلم أن الخلاف بين سيبويه والمبرد في فعال سبا وفعال أمرا والموافق لهذا أن يجعل قول الشارح عند سيبويه متعلقا باطرد في كلام المتن ومطرد في كلام الشارح على التنازع وان كان الاقرب الى صنيع الشارح تعلقه بمطرد في كلامه فعلم ما في قول البعض ان عند سيبويه متعلق باطرد (قوله على هذا النوع) قال البعض أي على ما ورد منه أو المراد في هذا النوع وهو اسم الفعل اه وهو موافق لقول شيخنا أي نوع نزال اه وقال شيخنا السيد قوله على هذا النوع أي وكذا ما قبله أو يراد بالنوع ما هو على وزن فعال منادى أو اسم فعل اه وهذا هو الموافق لما في التوضيح وشرحه فانظره (قوله أن يكون مجردا) أي عن الزوائد وفيه أن هذا معلوم من اشتراط المصنف كونه ثلاثيا لان الثلاثي عند النحاة لا يشمل المزيد (قوله متصرفا) لخرج نحو نعم وبئس (قوله ادعى سيبويه سماعه) أي سماع اسم فعل الامر المبني على الكسر لا بقيد كونه على وزن فعال (قوله كقرقار) أي صوت وعرعار أي العب (قوله يدعو وليدهم) أي صغيرهم بها عرعار أي هلموا للعرعرة وهي لعبة الصبيان اه فارضي ووليد فاعل يدعو كما قاله شيخنا السيد وانظر مرجع ضمير بها (قوله حكاية صوت) أي قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان (قوله لكان الصوت الثاني) أي لكان اسم الصوت الثاني وقوله مثل الاول تصدق المماثلة بان يقال عرعر وقرقر وبان يقال عارعار وقارقار (قوله علم أنه) أي ما ذكر محمول على عرعر وقرقر بصيغة الامر أي دال عليه دلالة اسم الفعل على الفعل (قوله يا فسق الخ) هي غير منصرفة للوصفية والعدل عن فاسق وألكع وغادر وخبيث (قوله يا لكع) ذكر في القاموس من معاني اللكع اللئيم والعبد والاحمق والصغير والوسخ قيل قد يرد في غير النداء كحديث لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس في الدنيا لكع ابن لكع وقوله عليه الصلاة والسلام في الحسن بن علي رضي الله عنهما أين لكع أي الصغير وقيل هو في الحديثين ليس من المختص بالنداء بل هو فيهما وصف منصرف غير معدول كحطم ومؤنثه لكعة أما المختص بالنداء فغير منصرف لانه معدول عن ألكع ومؤنثه لكاع (قوله بل طريقه السماع) أي والمسموع منه الالفاظ الاربعة المذكورة (قوله في لجة) متعلق بتدافع الشيب في بيت آخر واللجة بفتح اللام اختلاط الاصوات في الحرب وقوله أمسك فلانا عن فل مقول لقول محذوف أي في لجة مقول فيها أمسك فلانا عن فل أي امنع فلانا عن فلان يصف الشاعر ابلا أقبلت وقد أثارت أيديها الغبار وشبه تزاحمها ومدافعة بعضها بعضا بقوم في لجة يدفع بعضهم بعضا فيقال أمسك فلانا عن فلان أي احجز بينهم (قوله والصواب الخ) اعتراض على قول المصنف وجر في الشعر فل المقتضي أن فل المجرور في الشعر هو فل المحدث عنه وهو المختص بالنداء (قوله درس المنا الخ) درس عفا ومتالع بضم الميم وبالتاء الفوقية اسم موضع وكذلك أبان بالموحدة تصريح وفي القاموس أن درس يأتي لازما بمعنى عفا ومتعديا يقال درسته الريح (قوله أن المختص) بدل من ما مر أو بيان وقوله كناية عن اسم الجنس أي

الجنس وفلان كناية علم وما دتهما مختلفة فالمختص مادته ف ل ى فلو صغرته قلت فلى وهذا مادته ف ل ن فلو صغرته قلت فلين وقد تقدم بيان ماذهب اليه المصنف ﴿خاتمة﴾ يقال فى نداء المجهول والمجهولة ياهن و ياهنة وفى التثنية والجمع ياهنان و ياهنتان و ياهنون و ياهنات وقد يلى أواخرهن مايلى آخر المندوب نحو ياهناه و ياهنتاه بضم الهاء وكسرها وفى التثنية والجمع ياهنانيه و ياهنتانيه و ياهنوناه و ياهناتوه والله أعلم

﴿الاستغاثة﴾

(اذا استغيث اسم منادى) أى نودى ليخلص من شدة أو يعين على مشقة (خفضا) غالبا (باللام مفتوحا) حال من اللام (كيا للمرتضى) وقول عمر رضى الله عنه يالله خفضه للتنصيص على الاستغاثة وفتح اللام لوقوعه موقع المضمر لكونه منادى وليحصل بذلك فرق بينه و بين المستغاث من أجله وانما أعرب مع كونه منادى مفردا معرفة لان تركيبه مع اللام أعطاه شبها بالمضاف وقد فهم من النظم فوائد • الاولى أن استغاث

قوله و ياهنة يصح كتابته بالتاء المربوطة وبالتاء المفتوحة كما فى شرح القاموس اه

على قول سيبويه (قوله وفلان) أى الذى هو أصل فل الواقع فى البيت مجرورا أى وما ثبت لفلان ثبت لفل الواقع فى البيت لان أصله فلان كما مر (قوله فالمختص مادته ف ل ى) أى بالفل فى هذا وما بعده كما فى النسخ الصحاح على عادة أهل التصريف اذا أرادوا بيان الحروف الاصول من غير نظر الى كونه فعلا أو غيره (قوله وقد تقدم بيان ماذهب اليه المصنف) لعله يشير بهذا الى الجواب عن الاعتراض على المصنف المذكور بقوله والصواب الخ وحاصله أن هذا التصويب انما يظهر على مذهب سيبويه لان اختلاف المعنى والمادة الذى ذكره انما يأتى على مذهبه دون مذهب المصنف لاتحاد فل وفلان عليه معنى لكون كل عنده كناية عن العلم ومادة لكون أصل فل عنده فلانا كما مر وكمذهبه فى الاتحاد المذكور مذهب الكوفيين فدعوى البعض أن المادة مختلفة عند المصنف باطلة فتنبه (قوله فى نداء المجهول) أى المجهول اسمه (قوله ياهن الخ) أى لكون هن فى الاصل كناية عن اسم الجنس وان استعمل كثيرا كناية عما يستقبح ذكره أو عن الفرج خاصة كما مر فى مبحث الاسماء الستة (قوله و ياهنة) بسكون النون كما فى الدماميني (قوله و ياهنون) جمع جمع المذكر السالم شذوذا لان مفرده ليس علما ولا صفة بل لم يستكمل شروط باب سنين (قوله بضم الهاء وكسرها) أى الهاء الاخيرة كما فى الفارضى فالضم تشبيها بهاء الضمير والكسر على أصل التقاء الساكنين واعلم أنه سيأتى للشارح فى باب الندبة أن هذه الهاء لا تثبت وصلا بل وقفا ساكنة وربما ثبتت فى الضرورة مضمومة ومكسورة وأجاز الفراء اثباتها وصلا بالوجهين فقوله هنا بضم الهاء وكسرها أى على مذهب الفراء أو حيث ثبتت فى الوصل لضرورة نظم والا فهى ساكنة (قوله ياهنانيه و ياهنتانيه) بقلب ألف الندبة ياء فيهما لمجانسة كسر نون التثنية وفيه البحث الآتى (قوله و ياهناتوه) بقلب ألف الندبة واوا لمناسبة ضمة التاء ويبحث فيما ذكره بان قلب الحركة أخف من قلب الحرف فهلا قلبت كسرة نون التثنية فى ياهنانيه و ياهنتانيه فتحة حفظا للالف وهلا قلبت ضمة التاء فى ياهناتوه فتحة حفظا للالف كما فعل ذلك فى ياهناه و ياهنتاه والله أعلم

﴿الاستغاثة﴾

(قوله اذا استغيث اسم) شامل للمضاف وشبهه وأما النكرة غير المقصودة فتردد فيها الشاطبى وايقاع الاستغاثة على الاسم أى اللفظ اصطلاحى فان المستغاث حقيقة المعنى أى مدلول اللفظ أو التقدير مدلول اسم اه سم (قوله منادى) فائدته التنبيه على أن المستغاث اصطلاحا لا يكون الا منادى ولو أطلق ربما فهم خلاف ذلك أو لم يفهم ذلك سم (قوله أو يعين على مشقة) أى على دفعها والتعبير بالاعانة يقتضى مشاركة المستغيث للمستغاث فى الدفع فحصل التغاير بين المتعاطفين (قوله غالبا) من غير الغالب ما سيأتى فى قوله ولام ما استغيث عاقبت ألف وقول الشارح وقد يخلو منهما (قوله باللام) انما اختيرت لمناسبة معناها للاستغاثة لان لامها للتخصيص أدخلت على المستغاث دلالة على أنه مخصوص من بين أمثاله بالنداء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين أمثاله باستحضار غرابته قاله الدماميني (قوله وقول عمر) أى لما طعنه أبو لؤلؤة المجوسى قال يالله للمسلمين كما فى الدماميني (قوله للتنصيص على الاستغاثة) اذ لو قيل يا زيدا أو يا زيد احتمل التركيب غير الاستغاثة من الندبة فى الاول والنداء المحض فى الثانى ويرد على كونها للتنصيص على الاستغاثة قولك يا للعلماء متعجبا من كثرتهم الا أن يجعل التنصيص اضافيا أى بالاضافة الى الندبة والنداء المحض فتدبر (قوله لوقوعه موقع المضمر) أى الذى تفتح معه اللام فلا ترد ياء المتكلم أو مراده بالمضمر كاف الخطاب لانها التى يقع موقعها المنادى وقيل لان اللام بقية آل كما سيأتى (قوله لكونه منادى) أى والمنادى واقع موقع الكاف (قوله و بين المستغاث من أجله) شامل للمنتصر عليه والمنتصر له (قوله أعطاه شبها بالمضاف) أى لان اللام ومجرورها كلمتان كالمتضايفين أو لان اللام أضافت معنى الفعل الى

مجرورها

متعد بنفسه لقوله اذا استغيث اسم والنحويون يقولون مستغاث به قال الله تعالى اذ تستغيثون ربكم وقد صرح فى شرح الكافية
بالاستعمالين ● الثانية أن المستغاث معرب مطلقا ● الثالثة أنه يجوز اقترانه بأل وان كان منادى لان حرف النداء لم
يباشرها فهم ذلك من تمثيله
وهو مجمع عليه ﴿تنبيهات﴾
الاول يختص المستغاث من
حروف النداء بيا ارشد الى
ذلك تمثيله وقوله بعد ان
كررت يا ● الثانى ما أطلقه
من فتح لام المستغاث هو
مع غير ياء المتكلم فأما معها
فتكسر نحو يالى وقد أجاز
أبو الفتح فى قوله
فيا شوق ما أبقى و يالى من
النوى
و يادمع ما أجرى و ياقلب
ما أصبى
أن يكون استغاث بنفسه
وأن يكون استغاث لنفسه
والصحيح وفاقا لابن عصفور
أن يالى حيث وقع مستغاث
له والمستغاث به محذوف
بناء على ما سيأتى من أن
العامل فى المستغاث فعل
النداء المضمر فيصير
التقدير يا أدعو لى وذلك
غير جائز فى غير ظننت وما
حمل عليها ● الثالث اختلف
فى اللام الداخلة على
المستغاث فقيل هى بقية
آل والاصل يا آل زيد فزيد
مخفوض بالاضافة ونقله
المصنف عن الكوفيين
وذهب الجمهور الى أنها
لام الجر ثم اختلفوا فقيل
زائدة لا تتعلق بشئ وهو
اختيار ابن خروف وقيل
ليست بزائدة فتتعلق وفيما
تتعلق به قولان أحدهما بالفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه واختاره ابن عصفور والثانى تتعلق بحرف النداء وهو مذهب ابن جنى
● الرابع اذا وصفت المستغاث جررت صفته نحو يا لزيد الشجاع للمظلوم وفى النهاية لا يبعد نصب الصفة حملا على الموضع (وافتح) اللام
(مع) المستغاث (المعطوف ان كررت يا) كقوله يا لقومى و يا لامثال قومى ● لاناس عتوهم فى ازدياد (وفى سوى ذلك) التكرار

مجرورها (قوله متعد بنفسه) لو قال يتعدى بنفسه لكان أحسن لان النظم لا يفيد وجوب تعديه بنفسه كما توهمه عبارة الشارح وانما يفيد جواز ذلك فاعرفه (قوله معرب مطلقا) أى مفردا أو غيره ومحله كما قاله سم ان جر باللام وكان معربا قبل النداء فان خلا من اللام كان كغيره من المناديات وان كان مبنيا قبل النداء فهو باق على بنائه كيا لهذا فهذا مبنى على السكون فى محل نصب (قوله لم يباشرها) أى أل بل فصل بينهما اللام (قوله يختص المستغاث الخ) أى لان الاستغاثة كالبعد لاحتياجها الى مد الصوت لانه أعون على اسماع الاجابة المحتاج اليها فلا يقال ان يا للمنادى البعيد فيلزم أن لا يستغاث بالقريب الا ان كان كالبعيد أفاده سم بقى أنه يرد عليه أنه ورد المستغاث بالهمزة فى قوله ● أعام لك ابن صعصعة بن سعد ● الا أن يقال هو ضرورة أو شاذ (قوله فيا شوق الخ) يصح كسر شوق ودمع وقلب على حذف ياء المتكلم وابقاء الكسرة دليلا عليها وضم الثلاثة على أنها نكرات مقصودة وما تعجبية والنوى البعد وما أصبى أى ما أميلك الى الهوى (قوله بناء على ما سيأتى الخ) قيد بذلك ليتأتى المقتضى لكون المستغاث به فى يالى محذوفا وهو لزوم عمل فعل فى ضميرى واحد على تقدير كون المستغاث به فى يالى هو المذكور اذ لو بنينا على أن العامل حرف النداء لم يجب كون المستغاث به فى يالى محذوفا لانه لا يلزم حينئذ على كون المستغاث به هو المذكور عمل فعل فى ضميرى واحد لعدم الفعل العامل (قوله فيصير التقدير الخ) تفريع على منفى محذوف معطوف على قوله محذوف أى والمستغاث به محذوف لا مذكور فيصير الخ وقوله وذلك الخ فى معنى التعليل لهذا النفى ويصح جعل الفاء تعليلية له ولو قال اذ لو كان مستغاثا به لكان التقدير الخ لكان أوضح (قوله يا أدعو لى) أى فيلزم عمل فعل فى ضميرى واحد وهما الضمير المستتر فى أدعو والياء اذ هما لواحد وهو المتكلم والاولى حذف يا (قوله وذلك) أى عمل الفعل فى ضميرى واحد غير جائز فى غير ظننت وما حمل عليها أى من أفعال القلوب وما حمل عليها كنسيت وأبصرت وفقدت وعدمت وأورد عليه أن عمل الفعل فى ضميرى واحد لازم على جعل الياء مستغاثا له أيضا اذ فى قولك أدعو قومى لى عمل أدعو فى الضمير المستتر وفى الياء وأجيب بان المحذور عمله فيهما على وجه كون الثانى مفعولا به واذا جعلت الياء مستغاثا له لم يكن مفعولا به لان مدخول لام التعليل ليس مفعولا به لعدم وقوع الفعل عليه بخلاف ما اذا جعلت مستغاثا به (قوله والاصل يا آل زيد) أى فحذفت همزة آل للتخفيف واحدى الالفين لالتقاء الساكنين وضعفه الرضى بان ذلك يقال فيما لا آل له نحو يا للدواهى وقد يرد بان يعتبر لها آل يناسبها فافهم (قوله عن الكوفيين) استدلوا بقوله
● اذا الداعى المثوب قال يالا ● فان الجار لا يقتصر عليه وأجيب بان الاصل يا قوم لا فرار فحذف ما بعد لا النافية دمامينى (قوله فقيل زائدة) بدليل صحة اسقاطها وعورض بأن الزيادة خلاف الاصل وعلى هذا القول يكون المستغاث منصوبا بفتحة مقدرة لاشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد (قوله بالفعل المحذوف) أى الذى نابت عنه يا لكن بتضمينه معنى فعل يتعدى باللام كالتجئ فى نحو يا لزيد وأتعجب فى نحو يا للماء فلا يرد أن أدعو متعد بنفسه فكيف عدى باللام (قوله بحرف النداء) لنيابته مناب الفعل (قوله على الموضع) أى موضع الموصوف لانه مفعول كما مر وليس له موضع رفع حتى يتبع بالرفع وجزم الرضى بامتناع ما عدا الجر كما مر (قوله مع المعطوف) اطلاقه شامل للمعطوف بغير الواو ولا مانع منه اذ قد تقصد الاشارة الى تأخر أو تراخى رتبة الثانى فى النجدة (قوله وفى سوى ذلك التكرار) المفهوم من كررت أى فى سوى تكرار يا مع المعطوف ائت بكسر

(بالكسر ثانيا) على الأصل لأمن اللبس نحو يالكهول وللشبان للعجب

﴿تنبيهات﴾ الاول يجوز مع المعطوف المذكور اثبات اللام وحذفها وقد اجتمعا في قوله

يا لعطافنا ويالرياح
وأبي الحشرج الفتى النفاح

• الثاني علم مما ذكر أن كسر اللام مع المستغاث من أجله واجب على الاصل وهو ظاهر في الاسماء الظاهرة وأما المضمر فتفتح معه الامع الياء نحو يا لزيد لك واذا قلت يالك احتمل الامرين وقد قيل في قوله فيالك من ليل ان اللام فيه للاستغاثة

• الثالث فيما تتعلق به لام المستغاث من أجله خلاف فقيل بحرف النداء وقيل بفعل محذوف أي أدعول لزيد وقيل بحال محذوفة أي مدعوا لزيد • الرابع قد يجر المستغاث من أجله بمن كقوله

يالرجال ذوي الالباب من نفر
لا يبرح السفه المردي لهم دينا

(ولام ما استغيث عاقبت ألف) فكما تقول يالزيد تقول أيضا يازيدا ومنه قوله

يا يزيدا لآمل نيل عز
وغنى بعد فاقة وهوان

ولا يجوز الجمع بينهما فلا تقول يالزيدا

لام المعطوف ولام غيره من المستغاث لاجله كما قد يدل له قوله بعد الثاني علم مما ذكر الخ ولو أرجع الشارح اسم الاشارة الى المعطوف مع تكرار يا لشمل الكلام المستغاث من أجله في صورة تكرار يا أيضا لان غير المعطوف المكرر معه يا شامل لغير المعطوف في صورة تكرار يا وصورة عدم تكرارها وللمعطوف الذي لم تكرر معه يا وبهذا التحقيق يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من الايهام (قوله على الاصل) أي في لام الجر الداخلة على المظهر (قوله لامن اللبس) أي أمن لبس المعطوف بالمستغاث له بسبب عطفه على المستغاث وأمن لبس المستغاث له بالمستغاث بسبب تقدم ذكر المستغاث ويفهم منه أن الالباس قد يوجد اذا كررت يا ووجهه أن المستغاث له قد يلي حرف النداء اذا حذف المستغاث ثم انما يحسن تعليله المذكور على تعليل فتح لام المستغاث بخوف اللبس الذي أشار اليه سابقا بقوله وليحصل بذلك أي بفتح لام المستغاث فرق بينه وبين المستغاث من أجله وأما على تعليل الفتح بما أسلفه أيضا الشارح من وقوع المستغاث موقع المضمر لكونه منادى فانما يحسن تعليل كسر لام المعطوف هنا بما علل به الفارضي حيث قال لانه بعد عن حرف النداء فكانه لم يقع موقع المضمر فردت اللام الى أصلها وهو الكسر وتعليل كسر لام المستغاث له بعدم وقوعه موقع المضمر (قوله مع المعطوف المذكور) أي مع المعطوف الذي هو مستغاث أعم من أن يكون مستغاثا لعطفه على المستغاث من غير تكرار يا أو لكون يا تكررت معه بقرينة قوله وقد اجتمعا في قوله الخ (قوله يا لعطافنا الخ) عطاف ورياح براء مكسورة فتحية مخففة وأبو الحشرج أسماء رجال يرثيهم الشاعر والنفاح كثير النفح أي الاعطاء كما في القاموس وفيه أيضا نفح الطيب فاح فعلم تسمح من فسر النفح بالرائحة الذكية (قوله احتمل الامرين) أي كون المخاطب مستغاثا ومستغاثا من أجله (قوله ان اللام فيه للاستغاثة) أي وكل من لام المستغاث ولام المستغاث من أجله تسمى لام الاستغاثة فهذا الذي قيل يؤيد ما ذكره من احتمال يالك للامرين (قوله فقيل بحرف النداء الخ) قال البعض تبعا لشيخنا لم يذهب أحد هنا الى التعلق بفعل النداء لئلا يلزم عمل الفعل في ضميري متكلم اهـ أقول هذا باطل لان العمل المذكور انما يلزم اذا كان المستغاث من أجله ياء المتكلم وهو في هذه الصورة غير مضر لما مر من أن العمل المذكور انما يمتنع اذا كان على وجه كون الثاني مفعولا به والمستغاث من أجله ليس مفعولا به كما تقدم وحينئذ لا مانع من القول بتعلق لام المستغاث من أجله بفعل النداء فاعرف ذلك ثم رأيت السيوطي حكاه مع بقية الاقوال في متن جمع الجوامع وشرحه فلله الحمد (قوله بفعل محذوف) أي مقدر بعد المستغاث والكلام على هذا جملتان بخلافه على الاول والثالث (قوله قد يجر المستغاث من أجله بمن) أي اذا كان مستنصرا عليه فان كان مستنصرا له تعين جره باللام واذا جر الاول بمن وجب تعلقها بفعل من مادة التخليص أو الانصاف أو نحوهما أفاده الدماميني وسكت عليه شيخنا والبعض وفيه أنه لا مانع من تعلقه بفعل الدعاء وجعل من سببية (قوله عاقبت ألف) أي ناوبتها من العقبة وهي النوبة فالالف تجيء نوبة واللام نوبة أخرى ووقف على ألف بالسكون مع أن الظاهر أنه مفعول به على لغة ربيعة (قوله يازيدا) صرح الرضي والجامي بأنه حينئذ مبني على الفتح وأن توابعه لا ترفع ومقتضاه أن ألف الاستغاثة اذا لحقت المثنى والمجموع على حده صارا مبنيين على الياء وتقدم ترييف ما قالاه وأن الظاهر الذي لا ينبغي العدول عنه انه مبني على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة وأنه يجوز في تابعه الوجهان على ما مر بل جزم البعض بأن ما قالاه سبق قلم وان كان فيه بعد (قوله ولا يجوز الجمع بينهما) قال شيخنا وتبعه البعض لان اللام تقتضي الجر والالف الفتح فبين أثريهما تناف ولانه لا يجمع بين العوض والمعوض اهـ وفي كل من العلتين نظر أما الاولى فلان مقتضى اللام الجر ولو تقديرا فلا ينافي ما تقتضيه الالف من الفتح وأما الثانية فلانه قد يمنع كون الالف عوضا عن اللام ويدعى أن كلا

وقد يخلو منهما كقوله ألا يا قوم للعجب العجيب (ومثله) في ذلك (اسم ذو تعجب ألف) بلا فرق كقولهم يا للماء ويا للدواهي اذا تعجبوا من كثرتهما ويقال يا للعجب ويا عجبا لزيد ويا عجباه ﴿تنبيه﴾ جاء عن العرب في نحو يا للعجب فتح اللام باعتبار استغاثته وكسرها باعتبار الاستغاثة من أجله وكون المستغاث محذوفا ﴿خاتمة﴾ في مسائل متفرقة • الاولى اذا وقف على المستغاث أو المتعجب منه حالة الحاق الالف جاز الوقف بهاء السكت • الثانية قد يحذف المستغاث فيلي يا المستغاث من أجله لكونه غير صالح لان يكون مستغاثا كقوله يا لأناس أبوا الا مثابرة • على التوغل في بغي وعدوان أي يا لقومي لأناس • الثالثة قد يكون المستغاث مستغاثا من أجله نحو يا لزيد لزيد أي أدعوك لتنصف من نفسك والله أعلم

﴿الندبة﴾

(ما للمنادى) من الاحكام (اجعل لمندوب) وهو المتفجع عليه لفقده حقيقة كقوله

وقمت فيه بأمر الله يا عمرا

أو لتنزيله منزلة المفقود كقول عمر وقد أخبر بجدب أصاب بعض العرب واعمراه واعمراه أو المتوجع له نحو فوا كبدا من حب من لا يحبني • أو المتوجع منه نحو وامصيبتاه فيضم في نحو وازيد وينصب في نحو وا أمير المؤمنين وواضاربا عمرا واذا اضطر الى تنوينه جاز ضمه ونصبه كقوله وافقعسا وأين مني فقعس ولا يندب الا العلم ونحوه كالمضاف اضافة توضح المندوب كما يوضح الاسم العلم مسماه (وما نكر لم يندب) فلا يقال وارجلاه خلافا للرياشي في اجازته ندبة

أصل فتأمل (قوله وقد يخلو منهما) فيعطى ما يستحقه لو كان منادى غير مستغاث تصريح (قوله ألا يا قوم) بحذف ياء المتكلم والدلالة بالكسرة عليها (قوله في ذلك) أي المذكور في المتن من أحكام المستغاث هذا هو الذي ينبغي لا ما قاله البعض فانظره وقوله ذو تعجب أي منه ذاتا أو صفة وظاهر كلامه أن الاستغاثة غير باقية بل التركيب مستعمل في محض التعجب ويحتمل أنها باقية وأشرب اللفظ معها معنى التعجب ويدل عليه ما في التنبيه الآتي (قوله ويا عجبا لزيد) لا يخفى ان زيدا مستغاث من أجله ففي متعلق لامه الاقوال المتقدمة في متعلق لام المستغاث من أجله والمعنى أدعوك لزيد لتراك فعلم ما في كلام البعض (قوله باعتبار استغاثته) أي الاستغاثة به مجازا تشبيها له بمن يستغاث حقيقة قاله الدماميني أي يا عجب احضر فهذا أوقتك (قوله وكون المستغاث محذوفا) والاصل يا لقومي للعجب وعلى الوجهين المذكورين في الشرح فتح لام يا للدواهي وكسرها (قوله كقوله يا لأناس الخ) المثابرة المواظبة والتوغل التعمق والبغي الظلم والعدوان التعدي الفاحش وانما كان ما ولي يا غير صالح لكونه مستغاثا مع صحة نداء الناس في الجملة لكونهم مهجوين بالوصف الذي وصفهم به فلم يقصد والاستنصار لان العاقل لا يهجو من يستنصر به أفاده الدماميني

﴿الندبة﴾

هي بضم النون مصدر ندب الميت اذا ناح عليه وذكر خصاله الحميدة اه دماميني وأكثر من يتكلم بها النساء لضعفهن عن احتمال المصائب قاله الاخفش فارضي (قوله ما للمنادى اجعل لمندوب) فيه اشارة الى أنه في المعنى ليس بمنادى وهو كذلك لانه لم يطلب اقباله ومن ثم منعوا في النداء يا غلامك لان خطاب أحد الشيئين يناقض خطاب الآخر ولا يجمع بين خطابين وأجازوا في الندبة واغلامك تصريح وقال الطبلاوي المراد بالمنادى في قوله ما للمنادى الخ المنادى المخصوص اه وفيه ميل الى أن المندوب من المنادى وبه صرح الفارضي نقلا عن ابن يعيش والظاهر أنه لا ينافي كلام التصريح لان كون المندوب منادى باعتبار اللفظ فتدبر ثم رأيت الرضي صرح بأن المندوب والمتعجب منه ليسا مناديين حقيقة بل هما مناديان مجازا قال فاذا قلت يا محمداه فكأنك تناديه وتقول له تعال فاني مشتاق اليك واذا قلت واحزناه كأنك تناديه وتقول له احضر حتى يعرفك الناس فيعذروني فيك واذا قلت يا للماء كأنك تناديه وتقول له احضر حتى يتعجب منك اه ببعض تغيير (قوله وهو المتفجع عليه) أي بوا أو يا لخروج نحو تفجعت على زيد سم والتفجع اظهار الحزن (قوله بجدب) بالدال المهملة أي قحط (قوله أو المتوجع له) أدرجه صاحب التصريح وشارح الجامع في المتوجع منه لانهما قسماه الى ما هو محل الالم كوارأساه والى ما هو سبب الالم كوامصيبتاه (قوله وواضاربا عمرا) نظر في التمثيل به بأنه مناف لما سيأتي من أنه لا يندب المنكر وكذا يقال في قوله الآتي وفي المشبه به واثلاثة وثلاثيناه الا أن يقال المراد المجعول علما كما صرح به الشارح في باب النداء (قوله ولا يندب الا العلم الخ) حاصله أنه ليس كل منادى يصح ندبه بل انما يندب ما ليس نكرة ولا مبهما من علم ومضاف الى معرفة توضح بها وموصول بما يعينه خال من أل نحو وازيداه واغلام زيداه وامن حفر بئر زمزماه وظاهر كلامه ندبة العلم ولو كان غير مشهور وفي الرضي لا يندب الا المعروف علما كان أولا فلو كان علما غير مشهور لم يندب (قوله كما يوضح الاسم العلم مسماه) مراده بالاسم ما قابل الصفة لا ما قابل الكنية واللقب وحينئذ فقوله العلم من ذكر الخاص بعد العام كما هو المناسب وفي نسخ سقوط لفظ مسماه وعليها يقرأ يوضح بالبناء للمفعول وهي التي كتب عليها البعض ما نصه قوله كما يوضح الاسم العلم أي بالصفة في نحو قولك جاء زيد التاجر (قوله

اسم الجنس المفرد) خرج المضاف نحو واغلام زيداه فتجوز ندبته اتفاقا لكنه أى المضاف يشمل نحو واغلام رجلاه ولا يندب مثله على الصحيح والرياشى يجيزه وندبة كل نكرة والمنع انما هو فى المتفجع عليه أما المتوجع منه فانك تقول وامصيبتاه وان كانت المصيبة غير معروفة اه دمامينى فلو قال الشارح فى اجازته ندبة النكرة كما فى عبارة الهمع لكان أولى وجعل البعض المتوجع له كالمتوجع منه تحرره (قوله اسم الاشارة) وكذا المضمر تصريح وكذا أى فلا يقال وانتاه ولا وا أيها الرجلاه نقله شيخنا عن الشارح (قوله بعظمة المصاب) أى المعين (قوله مفقود فى هذه الثلاثة) فلذلك لا يندب الا المعرفة السالمة من الابهام وقد ينازع فى دعوى الفقد بالنسبة الى اسم الاشارة المصحوب باشارة حسية تعين المشار اليه (قوله ويندب الموصول) الخالى من أل أى عند الكوفيين وهو عند البصريين شاذ واتفق الجميع على منع ندبة الموصول المبدوء بأل وان اشتهرت صلته فلا يقال والذى حفر بئر زمزماه اذ لا يجمع بين حرف الندبة وأل تصريح (قوله بالذى اشتهر) متعلق بالموصول لا بيندب أى بالذى اشتهر انتسابه الى الموصول (قوله كبئر زمزم) مثال لندبة الموصول بما اشتهر بملاحظة قوله يلى وامن حفر فكانه قال كوامن حفر بئر زمزماه قال فى التصريح وأصل زمزم زمم أبدلت الميم الثانية زايا قاله فى الفردوس (قوله ومنتهى المندوب) أى منتهاه حقيقة أو حكما كما فى الموصول فان الالف تكون فى آخر الصلة وهو آخر الموصول حكما (قوله مطلقا) أى مفردا أو مضافا أو شبيها به أو غيرها مما سيذكره (قوله صله بالالف) ويكون المفرد مبنيا على ضم مقدر على قياس ما قولنا عليه فى المستغاث الملحق بالالف وعلى ما صرح به الشاطبى حيث قال اذا قلت وازيداه فالضم مقدر فى آخر الاسم وكذلك واغلاماه فى غلام المضاف الى الياء الاعراب مقدر فى آخره اه وأطلق الناظم كالنحويين وصل المندوب بالالف لكنه فى التسهيل قيد ذلك بان لا يكون فى آخره ألف وهاء فلا يجوز واعبد اللاهاه ولا واجهجاهاه فى عبد الله وجهجاه لاستثقال ألف وهاء بعد ألف وهاء وبالجواز صرح ابن الحاجب وغيره (قوله فى المفرد) لعله أراد به معنى أخص من معناه السابق فى النداء الذى هو ما ليس مضافا ولا شبيها به بدليل مقابلته بالاقسام الثلاثة الاخيرة الا أن يكون ذكرها بعده من ذكر الخاص بعد العام لنكتة كقلة ندبتها (قوله واقام زيدا) اعلم أن واقام زيد بلا ألف الندبة مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره ضمة الحكاية وكذا بالالف مبنى على ضم مقدر لكن هل مانع ظهوره فتحة المناسبة أو ضمة الحكاية المحذوفة لاجل الالف كل محتمل والاقرب الاول لان اعتبار الملفوظ به مانعا أولى من اعتبار المحذوف وكذا فى نحو واسيبويهاه مع ابدال ضمة الحكاية بكسرة البناء الاصلى فتدبر (قوله وأجاز يونس الخ) عزا جواز ذلك فى الهمع الى الكوفيين وابن مالك أيضا (قوله بآخر الصفة الخ) عبارة التصريح وأما لحاقها توابع المندوب فقال ابن الخباز فى النهاية انه لا خلاف فى جواز لحاقها آخر الصفة اذا كانت ابنا بين علمين نحو وازيد بن عمرا وأما البدل والبيان والتوكيد فقياس قول سيبويه والخليل أن لا تلحق البيان والتوكيد وعندى أنها تدخل آخر البدل لانه قائم مقام المبدل منه فتقول واغلامنا زيداه وتدخل العطف النسق نحو وازيد وعمراه اه وتدخل التوكيد اللفظى كما تقدم فى قول عمر واعمراه واعمراه اه كلام التصريح ومنه يعلم ما فى كلام البعض من الخلل فى غير موضع فانظره (قوله واجمجمتى الشاميتينا) بضم الجيم تثنية جمجمة تطلق على عظم الرأس المشتمل على الدماغ وعلى القدح من خشب وهو المراد هنا ضاع للقائل قدحان شاميان فندبهما (قوله متلوها) مبتدأ خبره الجملة الشرطية أو حذف وجواب الشرط على هذا محذوف ولا فرق فى حذف مثل الالف بين أن يكون جزء كلمة كما فى المقصور أو كلمة كما فى المضاف للياء على لغة من يقلبها ألفا واذا كان متلوها همزة تأنيث لم تحذف كيا اسم امرأة والكوفيون يحذفونها فتحذف الالف لالتقاء الساكنين (قوله

اسم الجنس المفرد وندر واجبلاه (ولا) يندب (ما أبهما) وذلك اسم الاشارة والموصول بما لا يعينه فلا يقال واهذاه ولا وامن ذهباه لان غرض الندبة وهو الاعلام بعظمة المصاب مفقود فى هذه الثلاثة (ويندب الموصول بالذى اشتهر) اشتهارا يعينه ويرفع عنه الابهام (كبئر زمزم يلى وامن حفر) فى قولهم وامن حفر بئر زمزماه فانه بمنزلة واعبد المطلباه (ومنتهى المندوب) مطلقا (صله) جوازا لا وجوبا (بالالف) المسماة ألف الندبة فتقول فى المفرد وازيدا ومنه قوله وقمت فيه بأمر الله ياعمرا وفى المضاف ياغلام زيدا واعبد الملكا وفى المشبه به واثلاثة وثلاثينا وفى الصلة وامن حفر بئر زمزما وفى المركب وامعديكربا وفى المحكى واقام زيدا فيمن اسمه قام زيد وأجاز يونس وصل ألف الندبة بآخر الصفة نحو وازيد الظريفاه ويعضده قول بعض العرب

واجمجمتى الشاميتينا

وهذه الالف (متلوها) وهو منتهى المندوب (ان كان) ألفا (مثلها حذف) لاجلها نحو

وامُوساه وأجاز الكوفيون قلبه ياء قياسا فقالوا وامُوسياه (كذاك) يحذف لاجل ألف الندبة (تنوين الذى به كمل) المندوب (من صلة أو غيرها) تمام كما رأيت (نلت الامل) لضرورة أن الالف

لا يكون قبلها الا فتحة على ما رأيت والتنوين لا حظ له فى الحركة هذا مذهب سيبويه والبصريين وأجاز الكوفيون فيه مع الحذف وجهين فتحه فتقول واغلام زيدناه وكسره مع قلب الالف ياء فتقول واغلام زيدنيه قال المصنف وما رأوه حسن لو عضده سماع لكن السماع فيه لم يثبت وقال ابن عصفور وأهل الكوفة يحركون التنوين فيقولون واغلام زيدناه وزعموا أنه سمع انتهى وأجاز الفراء وجها ثالثا وهو حذفه مع ابقاء الكسرة وقلب الالف ياء فتقول واغلام زيديه (والشكل حتما أوله) حرفا (مجانسا) فأول الكسر ياء والضم واوا (ان يكن الفتح يوهم لابسا) دفعا للبس فتقول فى ندبة غلام مضافا الى ضمير المخاطبة واغلامكيه وفى ندبته مضافا الى ضمير الغائب واغلامهوه اذ لو قلت واغلامكاه لالتبس بالمذكر ولو قلت واغلامهاه لالتبس بالغائبة قال فى شرح الكافية وهذا الاتباع يعنى والحالة هذه متفق على التزامه فان كان الفتح لا يلبس عدل بغيره اليه وبقيت ألف الندبة بحالها فتقول فى رقاش وارقاشاه وفى عبد الملك واعبد الملكاه وفيمن اسمه قام الرجل واقام الرجلاه هذا مذهب أكثر البصريين وأجاز الكوفيون الاتباع نحو وارقاشيه واعبدا الملكيه واقام الرجلوه ﴿تنبيه﴾ أجاز الكوفيون أيضا الاتباع فى المثنى نحو وازيدانيه واختاره فى التسهيل (و واقفا زد) فى آخر المندوب (هاء سكت) بعد المد (ان ترد وان تشأ) عدم الزيادة (فالمد والها لا تزد) بل اجعله كالمنادى الخالى عن الندبة

وامُوساه) فموساه مبنى على ضم مقدر على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين والالف الموجودة للندبة والهاء للسكت وانما ألحق هاء السكت به دون الامثلة المتقدمة لانه لاختتامه بألف غير ألف الندبة لا يعرف كون الالف الموجودة فيه ألف الندبة الا بانضمام الهاء اليها بخلاف الامثلة المتقدمة فافهم (قوله تنوين الذى به كمل) وأما المندوب فلا تنوين فيه حتى يحكم بحذفه كذا قال البعض وقد يرد عليه نحو قام زيد مسمى به ويدفع بان التنوين فيه تنوين جزئه الاخير لا تنوين مجموعه فهو داخل فى تنوين ما كمل به المندوب (قوله كما رأيت) أى فى مثال الناظم بناء على صرف زمزم باعتبار أنه علم على القليب وكذا على منع صرفه باعتبار أنه علم على البئر اذا أريد بالتنوين فى كلامه ما يشمل المقدر فيما لا ينصرف وفى بعض أمثلة الشارح السابقة وهو يا غلام زيدا وواقام زيدا فاقتصار البعض على قوله أى فى مثال الناظم تقصير (قوله هذا مذهب سيبويه الخ) حاصله أن فى التنوين أربعة مذاهب (قوله وقال ابن عصفور الخ) رد لقول المصنف لكن السماع فيه لم يثبت لقول الكوفيين انه سمع فالزعم فى كلامه بمعنى القول اذ لا يليق نسبتهم الى الكذب فى حكايتهم السماع (قوله والشكل حتما الخ) معناه أن آخر المندوب اذا كان محركا بالكسر أو الضم فان ألف الندبة تقلب حرفا مجانسا للحركة ولا تحذف الحركة ويؤتى بالحركة المناسبة لالف الندبة ان كانت هذه الحركة وهى الفتحة موقعة فى اللبس ومن ايلاء الشكل حرفا مجانسا نحو واقوميه واقوموه واقاموا فى ندبة قومى وقوموا وقاموا مسمى بها قال الشارح لو سميت بقاموا وقلت فى الندبة واقاموه فحذف واو قاموا لالتقاء الساكنين وتقلب ألف الندبة واوا لانها بعد ضمة ولو سميت بقومى قلت واقوميه فحذف ياء قومى لالتقاء الساكنين وتقلب ألف الندبة ياء لانها بعد كسرة اه وما قيل فى قاموا يقال فى قوموا فعلم أن مسئلة ندبة نحو قومى وقوموا مسمى بهما داخلة تحت قوله والشكل الخ لا زائدة عليه كما يقتضيه كلام البعض فافهم (قوله حتما أوله) يعنى اذا أريد زيادة ألف الندبة فما ذكر أبدلت حتما من جنس الحركة قبلها والا فلو قلت واغلامك فقط صح كما علم من أول الكلام ومما يأتى سم (قوله يوهم لابسا) من ابست الامر عليه اذا خلطته فلم يعرف وجهه والوهم بسكون الهاء ذهاب ظن الانسان الى غير المراد يقال وهمت فى الشئ بالفتح أهم بالكسر وهما بالاسكان اذا ذهب ذهنك اليه وأنت تريد غيره فالمعنى ان يكن الفتح خالطا المقصود بغيره بسبب وهم وأما الوهم بالتحريك فهو الغلط يقال وهم فى الحساب يهم وهما بالفتح اذا غلط (قوله وهذا الاتباع) أى اتباع حرف الندبة للحركة (قوله والحالة هذه) أى كون الفتح ملبسا الا مطلقا (قوله عدل بغيره) أى عن غيره (قوله فى رقاش) هو اسم امرأة (قوله بعد المد) أى ألفا كوازيداه أو ياء كواغلامكيه أو واوا كواغلامهوه (قوله بل اجعله كالمنادى الخ) قال سم يدل على أنه جعل المد والهاء معه ولين لا ترد وقد يلزم عليه التكرار مع قوله أولا ما للمنادى اجعل لمندوب اه ويدفع بان المراد بما للمنادى ما ثبت له من البناء على الضم تارة والنصب تارة أخرى وجواز الضم والنصب اذا نون اضطرارا ونحو ذلك لا عدم زيادة الالف والهاء والا ناقضه ما ذكره بعده من جواز زيادة الالف والهاء فى المندوب نعم عدم وجوب زيادة الهاء وقفا معلوم من قوله ان ترد فالتنبيه بعد ذلك عليه تصريح بما علم مفهوما وأما عدم وجوب زيادة الالف فلم يعلم مما مر بل قوله ومنتهى المندوب صله بالالف يوهم الوجوب فالتنبيه عليه محتاج اليه فتلخص أن قوله وان تشأ الخ محتاج اليه بالنسبة الى زيادة الالف غير محتاج

وقدم بيان الاوجه الثلاثه وأفهم قوله ووافقا أن هذه الهاء لاتثبت وصلا وربما ثبتت فى الضرورة مضمومة ومكسورة وأجاز الفراء اثباتها فى الوصل بالوجهين ومنه قوله * ألا يا عمرو عمراه * وعمرو بن الزبيراه * (وقائل) فى ندبة المضاف للياء (واعبديا واعبدا * من فى الندا اليا ذا سكون أبدى) فقال يا عبدى وأما من قال يا عبد بالكسر أو يا عبد بالفتح أو يا عبد بالضم أو يا عبدا بالالف اقتصر على الثانى ومن قال يا عبدى باثبات الياء مفتوحة اقتصر على الاول ﴿تنبيه﴾ فتح الياء فى ذى الوجهين المذكورين مذهب سيبويه وحذفها مذهب المبرد ﴿خاتمة﴾ اذا ندب مضاف الى مضاف الى الياء لزمت الياء لان المضاف اليها غير مندوب نحو واولد عبديا والله أعلم

﴿الترخيم﴾

(ترخيما احذف آخر المنادى) الترخيم فى اللغة ترقيق الصوت وتليينه يقال صوت رخيم أى سهل لين ومنه قوله * لها بشر مثل الحرير ومنطق * رخيم الحواشى لا هراء ولا نزر * أى رقيق الحواشى وأما فى الاصطلاح فهو حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص وهو على نوعين ترخيم التصغير كقولهم فى أسود سويد وسيأتى فى بابه وترخيم النداء وهو مقصود الباب وهو حذف آخر المنادى (كيا سعا فيمن دعا سعادا) وانما توسع فى ترخيم المنادى لانه قد تغير بالنداء والترخيم تغيير والتغيير يانس بالتغيير فهو ترقيق ﴿تنبيه﴾ أجاز الشارح فى نصب ترخيما ثلاثة أوجه أن يكون مفعولا له أو مصدرا فى موضع الحال أو ظرفا على حذف مضاف وأجاز المرادى وجها رابعا وهو أن يكون مفعولا مطلقا وناصبه احذف لانه يلاقيه فى المعنى وأجاز المكودى وجها خامسا وهو أن يكون باآخر

اليه بالنسبة الى زيادة الهاء (قوله وقدم بيان الاوجه الثلاثه) أى زيادة الالف فقط والجمع بين الالف والهاء والخلو عنهما معا (قوله وربما ثبتت فى الضرورة) أى وصلا (قوله مضمومة) أى تشبيها بهاء الضمير ومكسورة أى لالتقاء الساكنين زاد ابن فلاح ومفتوحة فارضى والفتح لخفته (قوله وأجاز الفراء اثباتها فى الوصل) أى اختيارا (قوله ومنه) أى من ثبوتها فى الوصل ضرورة والشاهد فى الاول لان محل الوصل هو العروض وأما الضرب فمحل وقف فلا شاهد فيه وقد يقال العروض هنا مصرعة فهى فى حكم الضرب فتكون أيضا محل وقف فلا شاهد فى البيت أصلا وقوله وعمرو بن الزبيراه هذا هو الصواب دون ما فى بعض النسخ ويا عمرو بن الزبيراه لان زيادة يا تخل بالوزن وتحريك الهاء وقفا فى البيت للروى (قوله وقائل) خبر مقدم ومن مبتدأ مؤخر وأبدى صلة من والياء مفعول أبدى وذا سكون حال من اليا (قوله واعبديا) بفتح الياء لاجل ألف الندبة (قوله واعبدا) بحذف الياء لالتقاء الساكنين وهذا ونحوه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة لاجل الالف وليس بمبنى لانه مضاف منم (قوله اقتصر على الثانى) أى واعبدا بغير عمل سوى الاتيان بألف الندبة على لغة من قلب الياء ألفا وحذفها وأبقى الفتحة التى قبل الالف المحذوفة وبقلب الكسرة والضمة على لغتيهما فتحة لاجل ألف الندبة وبحذف الالف المنقلبة عن ياء المتكلم لاجل ألف الندبة على لغة من قلب الياء ألفا وأبقاها (قوله اقتصر على الاول) أى يا عبديا بغير عمل سوى الاتيان بالف الندبة (قوله فى ذى الوجهين) هو يا عبدى بسكون الياء ووجهاه واعبديا واعبدا كما مر (قوله لزمت الياء) يمكن حذفها على تقدير سكونها لالتقاء الساكنين وان لم يكن المضاف اليها مندوبا اه

﴿الترخيم﴾

(قوله ترقيق الصوت وتليينه) عبارة التصريح الترخيم لغة التسهيل والتليين فلم يقيد بالصوت (قوله أى سهل لين) المناسب لعبارته قبل أن يقول أى رقيق لين نعم هو مناسب لعبارة التصريح السابقة ولقول القاموس رخم الكلام ككرم فهو رخيم لان وسهل كرخم كنصر (قوله رخيم الحواشى) لعل المراد بها الكلمات وفى القاموس الحاشية جانب الثوب وغيره وقوله لا هراء الخ الهراء بضم الهاء وتخفيف الراء الكلام الكثير والنزر بفتح النون وسكون الزاى القليل وأراد أن كلامها متوسط لا كثير ممل ولا قليل مخل (قوله ترخيم التصغير) أى حذف بعض الحروف لاجل التصغير (قوله وهو حذف آخر المنادى) أى للتخفيف لا للاعلال ولم يقيد الآخر بكونه حرفا فشمل كلامه الحرف والحرفين وعجز المركب ويرد على التعريف أنه غير مانع لشموله نحو يا يد ويا دم اذ فى كل حذف آخر المنادى للتخفيف الا أن يخرج باعتبار قيد الحيثية أى من حيث هو آخر المنادى فاعرف ذلك (قوله فى ترخيم) فى بمعنى الباء السببية (قوله فهو ترقيق) بيان للمناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى لكن كان المناسب ذكره عقب المعنى الاصطلاحى لظهور تفريعه عليه فتأمل (قوله أن يكون مفعولا له) رد بان الترخيم حذف آخر المنادى فيلزم تعليل الشئ بنفسه وبأن المفعول له يشترط أن يكون قلبيا على الراجح ويمكن دفعهما بتقدير مضاف أى لارادة الترخيم لكن يلزم أن المعنى رخم لارادة الترخيم مثل اضرب لارادة الضرب وفيه ركاكة لا تخفى (قوله أو مصدرا فى موضع الحال) أى من فاعل احذف أى مرخما الا من المنادى لانه وان كان المضاف بعض المضاف اليه فشرط اتيان الحال من المضاف اليه موجود لكن حال المضاف اليه لا يتقدم عليه ثم هذه الحال مؤكدة (قوله أو ظرفا على حذف مضاف) أى وقت ترخيم وهو وقت اجتماع شروط الترخيم (قوله لانه) أى احذف بقيد تعلقه

مفعولا مطلقا العامل محذوف أي رخم ترخيما (وجوزنه) أي جوز الترخيم (مطلقا في كل ما أنث بالها) أي سواء كان علما أو غير علم ثلاثيا أو زائدا على الثلاثي كقوله • أفاطم مهلا بعض هذا التدلل • وكقوله جاري لا تستنكري عذيري وكنحو يا شا ادجني أي اقيمي بالمكان يقال دجن بالمكان يدجن دجونا أي أقام به ﴿تنبيهات﴾ الاول قيد في التسهيل ما أطلقه هنا بالمنادى المبني لاخراج النكرة غير المقصودة والمضاف فلا يجوز الترخيم في نحو قول الاعمى ياجارية خذي بيدي لغير معينة ولا في نحو ياطلحة الخير وأما قوله ياعلقم الخير قد طالت اقامتنا • فنادر • الثاني شرط المبرد

في ترخيم المؤنث بالهاء العلمية فمنع ترخيم النكرة المقصودة والصحيح جوازه كما تقدم • الثالث منع ابن عصفور ترخيم صلعمة بن قلعمة لانه كناية عن المجهول الذي لا يعرف واطلاق النحاة بخلافه وليس كونه كناية عن المجهول بمانع لانه علم جنس • الرابع اذا وقف على المرخم بحذف الهاء فالغالب ان تلحقه هاء ساكنة فتقول في المرخم ياطلحه فقيل هي هاء السكت وهو ظاهر كلام سيبويه وقيل هي التاء المحذوفة أعيدت لبيان الحركة واليه ذهب المصنف قال في التسهيل ولا يستغنى غالبا في الوقف على المرخم بحذفها عن اعادتها أو تعويض ألف منها وأشار بالتعويض الى قوله • وقبل التفرق يا ضباعا • فجعل ألف الاطلاق عوضا عن الهاء ونص سيبويه وابن عصفور على أن ذلك لا يجوز الا في الضرورة وأشار بقوله غالبا الى أن بعض العرب يقف بلا هاء ولا عوض حكى سيبويه ياحرمل بالوقف بغير هاء قال أبو حيان اطلقوا في لحاق هذه الهاء ونقول ان كان الترخيم على لغة من لا ينتظر لم تلحق هذا كلامه وهو واضح • الخامس اختلف النحاة في قوله • كليني لهم يا اميمة ناصب • بفتح اميمة من غير تنوين فقال قوم ليس بمرخم ثم اختلفوا فقيل هو معرب نصب على اصل المنادى ولم ينون لانه غير منصرف وقيل بني على الفتح لان منهم من يبني المنادى المفرد على الفتح لانها حركة تشاكل حركة اعرابه لو أعرب فهو نظير لا رجل في الدار وانشد هذا القائل • ياريح من نحو الشمال هبي • بالفتح وذهب اكثرهم الى انه مرخم فصار في التقدير باميم ثم اقحم التاء غير معتد بها وفتحها

بآخر المنادى أما الحذف من حيث هو فأعم من الترخيم (قوله مفعولا مطلقا العامل محذوف) أي نائب ذلك المفعول المطلق منابه في الدلالة على الطلب فيكون قوله احذف الخ من التأكيد اللفظي بالمساوي لان الحذف بقيد تعلقه بآخر المنادى مساو في المعنى للترخيم فليس المفعول المطلق على هذا من باب المصدر المؤكد لعامله حتى يرد أن المصنف يمنع حذف عامل المؤكد بل من باب الآتي بدلا من فعله وجوز الشيخ خالد وجها سادسا وهو أن يكون ترخيما مفعولا به لفعل شرط حذف مع اداته وحذفت الفاء من جوابه للضرورة والتقدير ان أردت ترخيما فاحذف آخر المنادى وفيه تكلف (قوله مطلقا) أي عن التقييد الآتي في غير المؤنث بالهاء بقوله الا الرباعي الخ لكن المراد الاطلاق عن ذلك في الجملة والا اقتضى جواز ترخيم المؤنث بالهاء ولو كان مضافا أو مركبا اسناديا وليس كذلك أفاده سم والى كون الاطلاق في الجملة أشار الشارح باقتصاره في بيان الاطلاق على ما ذكره ولم يقل مضافا أو غيره صاحب اسناد أو غيره (قوله مهلا) اسم مصدر أمهل منصوب بفعل حذف وأقيم هو مقامه والاصل أمهلي مهلا قال العيني ومعناه كفي (قوله عذيري) العذير بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة ما يعذر الانسان فيه اهـ فارضي وهو صادق بما يعذر الانسان في تركه فهو أعم من قول الشارح على ما في كثير من النسخ العذير بكسر الذال المعجمة الامر الذي يحاوله الانسان ويعذر على فعله (قوله يا شا ادجني) أي ياشاة وهو مثال للثلاثي (قوله بالمنادى المبني) يشمل المبني قبل النداء كحذام مع أنه لا يرخم على الاصح والمختص بالنداء والمندوب والمستغاث مع أنها لا ترخم كما سيأتي (قوله لغير معينة) صلة قول (قوله كما تقدم) أي في قوله أو غير علم مع تمثيله بجاري وياشا (قوله صلعمة بن قلعمة) الذي بخط الشارح صلعمة بن قلمعة بتقديم الميم على العين وكذا في القاموس (قوله لانه علم جنس) ولهذا منع الصرف اهـ دماميني (قوله بحذف الهاء) صلة المرخم (قوله لبيان الحركة) أي حركة ما قبل المحذوف وهو في المثال المذكور الحاء المهملة (قوله لم تلحق) لانه نقض لما عزموا عليه من جعله اسما تاما حتى بنوه على الضم سم (قوله كليني) بكسر الكاف أي دعيني من وكله وكلا وناصب بالجر صفة هم من النصب وهو التعب قاله العيني وتابعه غيره كشيخنا والبعض وفيه أن الهم متعب لا تاعب الا أن يكون التقدير تاعب صاحبه ثم رأيت في القاموس ما نصه وهم ناصب منصب على النسب وسمع نصبه الهم أتعبه ثم قال ونصبه المرض ينصبه أوجعه كأنصبه اهـ فأفاد ثلاثة أوجه أخرى وهي أن يكون ناصب من قبيل النسب كلابن وتامر وأن يكون اسم فاعل نصبه بمعنى أتعبه وأن يكون اسم فاعل نصبه بمعنى أوجعه (قوله فقيل هو معرب) تشبيها بالمضاف لكنه شاذ (قوله لانها) أي الفتح وأنثه باعتبار الخبر وهو حركة (قوله ياريح) قال ابن غازي ولا يمكن دعوى اعراب ريح لانه لم ينون مع كونه منصرفا بخلاف أميمة (قوله هبي) بضم الهاء أمر من هب (قوله ثم أقحم التاء) أي زادها بين الميم وهاء التأنيث المحذوفة للترخيم (قوله غير معتد بها) اي غير جاعلها تاء التأنيث التي كانت محذوفة للترخيم اذ لو اعتد بها لما كان مرخما

لانها واقعة موقع ما يستحق الفتح وهو ما قبل هاء التأنيث المحذوفة المنوية وهو ظاهر كلام سيبويه وقيل فتحت اتباعا لحركة ما قبلها وهو اختيار المصنف (والذى قد رخما (١٣٦) * بحذفها) أى بحذف الهاء (وفره بعد) أى لا تحذف منه شيأ بعد حذف الهاء ولو كان لباسا كان زائدا كملا أربعة فصاعدا فتقول فى عقنباة يا عقنبا بالالف وأجاز سيبويه ان يرخم ثانيا على لغة من لا يراعى المحذوف ومنه قوله

أحار بن بدر قد وليت ولاية *

يريد أحارثة وقوله

يا أرط انك فاعل ما قلته *

أراد يا أرطاة (واحظلا) أى امنع (ترخيم ما من هذه الها قد خلا * الا الرباعى فما فوق) أى فأكثر (العلم * دون اضافة و) دون (اسناد متم) فهذه أربعة شروط * الاول أن يكون رباعيا فصاعدا فلا يجوز ترخيم الثلاثى سواء سكن وسطه نحو زيد أو تحرك نحو حكم هذا مذهب الجمهور وأجاز الفراء والاخفش ترخيم المحرك الوسط وأما الساكن الوسط فقال ابن عصفور لا يجوز ترخيمه قولا واحدا وقال فى الكافية ولم يرخم نحو بكر أحد والصحيح ثبوت الخلاف فيه حكى عن الاخفش وبعض الكوفيين اجازة ترخيمه وممن نقل الخلاف فيه أبو البقاء العكبرى وصاحب النهاية وابن الخشاب وابن هشام * الثانى أن يكون علما وأجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة نحو يا غضنف فى غضنفر قياسا على قولهم أطرق كرا ويا صاح * الثالث أن لا يكون ذا اضافة خلافا شبه للكوفيين فى اجازتهم ترخيم المضاف اليه كقوله خذوا حذركم يا آل عكرم واعلموا وهو عند البصريين نادر وأندر منه حذف المضاف اليه بأسره كقوله يا عبد هل تذكرنى ساعة يريد يا عبد هند يخاطب عبد هند اللخمى

(قوله لانها واقعة الخ) لو قال لاستحقاقها الفتح بوقوعها قبل هاء التأنيث لكان أوضح وأخصر (قوله وقيل فتحت الخ) أى كفتحة دال يا زيد بن عمرو اتباعا لفتحة النون بل الاتباع هنا أولى لانه فى كلمة ولانه اتباع متأخر لمتقدم (قوله وهو اختيار المصنف) لعل وجهه أن فيما اختاره المصنف مراعاة الملفوظ وهو حركة الميم وفيما قبله مراعاة محذوف وهو تاء التأنيث المحذوفة للترخيم المقتضية فتح ما قبلها (قوله وفره بعد) أى بعد حذفها (قوله فتقول فى عقنباة) أى فى ترخيمه وهو بفتح العين المهملة والقاف وسكون النون بعدها موحدة يقال عقاب عقنباة أى حديدة المخالب (قوله أن يرخم ثانيا) أى ان بقى بعده ثلاثة أحرف سيوطى (قوله على لغة من لا يراعى المحذوف) أى من لا ينتظره واعترض هذا التقييد أبو حيان بأن كون الشاعر رخم أولا بحذف التاء على لغة من لا ينتظر يحتاج الى وحى يسفر عنه ولو قيل ان المؤنث بالتاء يجوز فى ترخيمه حذف التاء فقط وهو الكثير وحذفها مع ما قبلها كما فى منصور لكان قولا نقله شيخنا ثم قال والنظر على مذهب سيبويه بعد حذف الحرف الذى قبل الآخر هل تتعين لغة من لا ينوى أولا اهـ وكلام العينى صريح فى عدم التعين فانه ضبط حار فى البيت بكسر الراء حيث قال والشاهد فى أحار بن بدر حيث أريد به حارثة فرخمه أولا بحذف الهاء على لغة من لم ينو رد المحذوف ثم رخمه ثانيا بحذف التاء على لغة من نوى رد المحذوف ويؤخذ من كون المفيد بلغة من لا ينتظر عند سيبويه هو الترخيم الاول أن قوله على لغة الخ متعلق باجاز أو بمحذوف تقديره ان يرخم أولا على لغة الخ لا بقوله أن يرخم ثانيا (قوله ما قلته) بضم التاء بقرينة قوله بعد * والمرء يستحيى اذا لم يصدق * (قوله أراد يا أرطاة) علم منقول من اسم شجر يدبغ بها قيل همزته زائدة وألفه أصلية ويعضده قولهم مرطى وقيل همزته أصلية وألفه زائدة للالحاق بجعفر ويؤيده قولهم مأروط اهـ ابن غازى (قوله العلم) بدل من الرباعى أو عطف بيان عليه ودون حال من الرباعى (قوله واسناد) أى فى الغالب بدليل قوله الآتى وقل ترخيم جملة (قوله متم) على زنة اسم المفعول نعت اسناد قال سم كأنه احتراز عن النسبة الاضافية والتوصيفية (قوله أن يكون رباعيا فصاعدا) أى لئلا يلزم نقص الاسم عن أقل أبنية المعرب بلا موجب (قوله ترخيم المحرك الوسط) أى تنزيلا للحركة الوسط منزلة الحرف الرابع ولهذا كان نحو سقر غير مصروف وفرق الجمهور بأن حركة الوسط انما اعتبرت فى حذف حرف زائد على الكلمة وهو التنوين وههنا فى حذف حرف أصلى وأيضا ليس الحذف هنا واردا على حرف بعينه بل على أى حرف كان آخرا فهو مظنة الاشتباه بخلاف عدم الصرف فانه حذف التنوين لا غير (قوله وابن هشام) عبارة الهمع وابن هشام الخضراوى (قوله أن يكون علما) أى شخصيا أو جنسيا لان العلم لكثرة ندائه يناسبه التخفيف بالترخيم (قوله قياسا على قولهم الخ) اعترضه شيخنا وتبعه البعض بأن أطرق كرا ويا صاح شاذان لان كلا اسم جنس خال من التاء فلا يقاس عليهما وفيه أن هذا اعتراض بمذهب الغير فان من يجيز ترخيم النكرة المقصودة لا يقول بشذوذ أطرق كرا ويا صاح (قوله ويا صاح) قال فى شرح الكافية وكثرة دعاء بعضهم بعضا بالصاحب فأشبه العلم فرخم بحذف بائه اهـ وليس مراده بيان أنه مقيس بل بيان المسهل لترخيمه (قوله أن لا يكون ذا اضافة) لان الحذف من المضاف يمنع منه أن المتضايفين كالشئ الواحد فالحذف منه بمنزلة حذف حشو الكلمة والحذف من المضاف اليه يمنع منه أن تالى أداة النداء المضاف فالحذف من المضاف اليه بمنزلة الحذف من غير المنادى والمراد بذى الاضافة المضاف حقيقة أو حكما فيدخل

وذلك علم له وتقدم أن ترخيم المضاف نادر أيضا كما فى نحو ياعلقم الخير * الرابع أن لايكون ذا اسناد فلا يجوز ترخيم رق نحره وتأبط شرا وسيأتى الكلام عليه ﴿تنبيه﴾ أهمل المصنف من شروط الترخيم مطلقا ثلاثة * الاول أن لايكون مختصا بالنداء فلا يرخم نحو فل وملة * الثانى أن لايكون مندوبا * الثالث أن لايكون مستغاثا وأما قوله

كلما نادى مناد منهم
يالتيم الله قلنا يامال

فضرورة أو شاذ وأجاز ابن خروف ترخيم المستغاث اذا لم يكن فيه اللام كقوله

اعام لك ابن صعصعة بن سعد

والصحيح مامر (ومع) حذف الحرف (الآخر) فى الترخيم (احذف) الحرف (الذى تلا) أى الذى تلاه الآخر وهو ماقبل الآخر ولكن بشروط أربعة * الاول واليه أشار بقوله (ان زيد) أى ان كان ماقبل الآخر زائدا فان كان أصليا لم يحذف نحو مختار ومنقاد علمين لان الالف فيهما منقلبة عن عين الكلمة فتقول يامختا ويامنقا * الثانى أن يكون (لينا) أى حرف لين وهو الالف والواو والياء فان كان صحيحا لم يحذف سواء كان متحركا نحو سفرجل أو ساكنا نحو قمطر فتقول ياسفرج وياقمط خلافا للفراء فى قمطر فانه يجيز ياقم بحذف حرفين * والثالث أن يكون

شبه المضاف فلا يرخم كما فى الدنوشرى (قوله وذلك علم له) أى فهو داخل فى العلم فيصح الاحتراز عنه بأن لايكون ذا اضافة فلا يقال ان المضاف خارج بالعلم (قوله أن لايكون ذا اسناد) أى أن لايكون منقولا عن الجملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير (قوله وسيأتى الكلام عليه) يشير الى أن اشتراط عدم الاسناد أكثرى كما سيأتى (قوله مطلقا) أى سواء كان بتاء التأنيث أولا (قوله ثلاثة) زاد السيوطى أن لايكون مبنيا قبل النداء فلا يرخم نحو ياحذام وقدمر ذلك (قوله أن لايكون مندوبا) قال شيخنا ظاهره ولو بدون ألف الندبة وهو مفهوم كلام الرضى اه وانما لم يرخم المندوب لان الغالب زيادة الالف فى آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم (قوله أن لايكون مستغاثا) أى لامجرورا باللام لعدم ظهور أثر النداء فيه من النصب أو البناء على الضم فلم يرد عليه الترخيم الذى هو من خصائص المنادى ولامفتوحا لزيادة الالف لان الزيادة تنافى الحذف ولامجردا من اللام والالف الحاقا له بذى اللام والالف (قوله يامال) أى يامالك (قوله أعام) أى ياعامر وتقدم أن الاستغاثة مختصة بيا وأن الاستغاثة بغيرها شاذة فقوله أعام فيه شذوذ من وجهين نداء المستغاث بغير يا وترخيمه ولعل قوله لك خبر لمحذوف أى ندائى لك أو استغاثتى بعامر والتقدير يالك وابن صعصعة نعت لعامر وصدر البيت * تعانى لبقتلى لقيط * وهو اسم رجل (قوله والصحيح مامر) أى من أنه لايرخم المستغاث مطلقا (قوله احذف) أى وجوبا كما فى ابن عقيل وعن الفراء لو سمى نحو حمراء جاز حذف الهمزة فقط (قوله ولكن بشروط أربعة) تقدم مايؤخذ منه شرط خامس عند غير سيبويه وهو أن لايكون الآخر تاء التأنيث كما فى أرطاة (قوله الاول) مبتدأ خبره محذوف دل عليه الكلام تقديره كونه زائدا اذ لاجائز أن يكون قول المصنف ان زيد خبرا لانه لايصلح للخبرية ولان الشارح جعله مقول القول ولا قول الشارح واليه الخ لاقترانه بالواو (قوله ان زيد الخ) يشمل نحو هندات وحمدون وزيدين اعلاما فترخم بحذف الآخر وماقبله ولايجوز بقاء الالف فى هندات علما لان تاءه ليست للتأنيث كذا فى الفارضى وظاهر اطلاقه جواز ترخيم ماذكر على لغة من ينتظر ومن لاينتظر مع أن ترخيم هندات وزيدين على لغة من لاينتظر يلبس بنداء المفرد الذى لاترخيم فيه وترخيم حمدون على اللغتين يلبس بذلك ودعوى أن هذا الالباس لايلتفتون اليه يردها التفاتهم اليه فى مواضع كثيرة من هذا الباب كما ستعرفه ثم رأيت الفارضى قال فى موضع آخر مانصه لو سمى بزيدين أو بما فيه ياء النسب كزيدى لزم ترخيمه على اللغة الاولى نحو يازيد بكسر الدال ولو رخم على الثانية لالتبس بمنادى لاترخيم فيه اه فهذا يدل على أن نحو هندات وزيدين انما يرخم على لغة من ينتظر ونحو حمدون لايرخم مطلقا للالباس وهذا هو الظاهر فتدبر (قوله فتقول يامختا ويامنقا) أى خلافا للاخفش حيث جوز يامخت ويامنق بحذف الالف همع (قوله لينا) قال المكودى حال من الضمير فى زيد وهو مخفف لين ولا ينافى هذا الاعراب قول الشارح أن يكون لينا لانه حل معنى ثم ماذكر صريح فى أن اللام مفتوحة وقول الشارح أى حرف لين يقتضى أنه بكسرها الا أن يجعل بيانا للمعنى لينا بفتحها واحترز به المصنف عن زائد ليس لينا نحو شمأل فالهمزة حرف زائد غير لين وكان الاولى للمصنف أن يقول بدل لينا مدا ليفيد اشتراط أن يكون قبله حركة من جنسه لفظا كما فى منصور أو تقديرا كما فى مصطفون علما اذ أصله مصطفيون كما سيذكره الشارح ويستغنى عن قوله ساكنا (قوله فان كان) أى ماقبل الآخر (قوله نحو سفرجل) اعترض اخراجه بهذا القيد بأنه خارج بقوله قبل ان زيد لان الجيم أصلية (قوله نحو قمطر) بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة هو الجمل القوى الضخم والرجل القصير اه قاموس وفسره صاحب المصباح بما يصان فيه الكتب قال ويذكر ويؤنث وربما أنث بالهاء فقيل قمطرة (قوله بحذف حرفين) علل بان الاقتصار على حذف الحرف الاخير يوجب عدم النظير وهو سكون آخر

(ساكنا) فان كان متحركا لم يحذف نحو هبيخ وقنور فتقول ياهبي ويا قنو والرابع أن يكون (مكملا أربعة فصاعدا) فان كان ثالثا لم يحذف خلافا للفراء كما في نحو ثمود وعماد وسعيد فتقول ياثمو ياعما وياسعي فالمستكمل الشروط نحو أسماء ومروان ومنصور وشملال وقنديل علما فتقول فيها يا أسم ويامرو ويامنص ويا شمل ويا قند ومنه قوله ويا أسم صبرا على ما كان من حدث * وقوله * يامرو ان مطيتي محبوسة (والخلف في واو وياء) استكملا الشروط المتقدمة لكن (بهما فتح قفي) نحو فرعون وغرنيق علما فذهب الجرمي والفراء الى أنه يحذف مع الآخر كالذي قبله حركة مجانسة فيقال يافرع وياغرن قال في شرح الكافية وغيرهما لايجيز ذلك بل يقول ياغرني وياقرعو ﴿تنبيه﴾ يقال في ترخيم مصطفون ومصطفين علمين يامصطف قولا واحدا كما نبه عليه في شرح الكافية لان الحركة المجانسة فيهما مقدرة لان أصله مصطفيون ومصطفيين واليه أشار في التسهيل بقوله مسبوق بحركة مجانسة ظاهرة أو مقدرة (والعجز احذف من مركب) تركيب مزج نحو بعلبك وسيبويه فتقول يابعل وياسيب وكذا تفعل في المركب العددي فتقول في خمسة عشر علما ياخمسة ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد اذا سمي به ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره ويه وذهب الفراء الى أنه لايحذف منه الا الهاء فتقول ياسيبوي وقال ابن كيسان حضرموت لايجوز حذف الجزء الثاني من المركب بل ان حذفت الحرف أو الحرفين فقلت يابعلب ويا حضرم لم أر به بأسا والمنقول أن العرب

الاسم الصحيح لفظا وتقديرا على لغة التمام ولفظا فقط على لغة الانتظار وفيه أنه على لغة التمام يضم (قوله ساكنا) قال يس المحققون لايطلقون أحرف اللين على أحرف العلة الا اذا كانت ساكنة فقوله ساكنا وصف كاشف اه ونقل ابن غازي عن بعضهم أن المصنف جعل اللين ههنا شاملا للمعرك فلذلك أخرجه بقوله ساكنا بخلاف قوله في باب التكسير مالم يك لينا (قوله هبيخ) بفتح الهاء والموحدة وتشديد التحتية آخره خاء معجمة الغلام الممتلئ أي السمين (قوله وقنور) بفتح القاف والنون وتشديد الواو آخره راء الصعب اليبوس من كل شئ (قوله لم يحذف خلافا للفراء) حيث جوز أن يقال ياعم ويا ثم ويا سع وقيل انما قال بالحذف في ثمود فقط فرارا من بقاء آخر الاسم واوا بعد ضمة هم (قوله علما) أي في حالة كون كل منهما علما وهو راجع لقنديل وأما عليه ماقبله فظاهر وقد يضعف هذا بخفاء علمية شملال أيضا (قوله بهما فتح قفي) الباء للتعدية الخاصة متعلقة بقفي فالمعنى أتبعا الفتح أي جعلا تابعين للفتح (قوله وغرنيق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق تصريح (قوله علما) لما مر أنه انما يرخم من الخالي من التاء العلم (قوله الى أنه) أي المذكور من الواو والياء المفتوح ماقبلهما وقوله كالذي قبله أي كاللين الذي قبله الخ (قوله قولا واحدا) أي بالنظر لحذف حرف اللين مع الآخر فلا ينافي ماسيأتي من أنه على لغة من لا ينتظر يتعين رد المحذوف فيقال يامصطفى بالالف في ترخيم مصطفون ومصطفين وياقاضي بالياء في ترخيم قاضون وقاضين لانتفاء سبب حذف الالف والياء لفظا وتقديرا وهو التقاء الساكنين وعلى لغة من ينتظر فيه وجهان الرد نظرا لانتفاء السبب لفظا وعدم الرد نظرا لوجوده تقديرا فيقال على هذا الاخير يامصطف بفتح الفاء ويمتنع يامصطف بضم الفاء على كل حال اذ لا وجه له كما علم مما تقرر والحاصل أنه لابد من حذف حرف اللين مع الآخر فلا يقال يامصطفو ولا يامصطفي بالواو والياء على اللغتين والتفرقة بينهما انما هي برد الالف وعدمه كذا قال شيخنا وغيره وفيه أن الالباس لازم على لغة من لا ينتظر فهلا قيل بمنعها هنا على قياس مامر عن الفارضي ثم رأيت عن الرضي فيما يأتي مايؤيده فاعرفه (قوله فيهما مقدرة) فليسا من محل الخلاف بل مما استجمع شروط الوفاق سم (قوله لان أصله مصطفيون) كذا في الفارضي أيضا قال شيخنا وانما جعله بالياء مع أنه واوي لان آخر المقصور يقلب ياء في المثنى والجمع على حده كما سيأتي اه فراده بالاصل ما يستحقه عند التثنية والجمع فاندفع قول البعض كان الصواب مصطفوون ومصطفوين لانه واوي لا يائي اه وانما كان واويا لانه من الصفوة (قوله وياسيب) مشكل على ماصرح به أبو حيان والسيوطي والدماميني وغيرهم جازمين به من أنه يشترط في المرخم أن لا يكون مبنيا قبل النداء الا أن يستثنى المركب أو يبنى على لغة اعرابه اعراب مالا ينصرف أو يكون الشارح ومن وافقه مخالفين في ذلك الاشتراط اه سم وهذا الاشكال يجري في نحو خمسة عشر أيضا (قوله وكذا تفعل في المركب العددي) والمنصوص أنك اذا رخمت خمسة عشر بحذف عجزه ثم وقفت فانك تقف بالهاء على اللغتين واذا رخمت بعلبك ثم وقفت فعلى لغة من ينوي لك أن تقول يابعله بهاء السكت وان شئت لم تأت بالهاء ووقفت باسكان الاخير وأما على لغة من لم ينو فيتحتم الوقف بالاسكان وذهب الاخفش الى رد المحذوف من المركب المرخم عند الوقف اه دماميني وقوله فيتحتم الخ يؤيد ما أسلفه الشارح عن أبي حيان في المؤنث بالتاء اذا وقف عليه بعد الترخيم سم (قوله فتقول ياسيبوي) أي على لغة من ينتظر أما على لغة من لا ينتظر فتقول ياسيبوا لان الياء تضم على هذه اللغة فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها قاله الشارح على الاوضح (قوله لايجوز حذف الجزء الثاني من المركب) أي ان حصل لبس كان يكون ثم من اسمه حضر ومن اسمه

لم يرخم المركب وانما أجازه البصريون قياسا ﴿تنبيه﴾ اذا رخمت اثناعشر واثنتاعشرة علمين حذفت العجز مع الالف قبله فتقول يا اثن ويا اثنت كما تفعل فى ترخيمهما لو لم يركبا نص على ذلك سيبويه وعلته أن عجزهما بمنزلة النون ولذلك أعربا (وقل ه ترخيم) علم مركب تركيب اسناد وهو المنقول من (جملة) نحو تأبط شرا وبرق نحره (وذا عمرو) وهو سيبويه (نقل) أى نقل ذلك عن العرب قال المصنف أكثر النحويين لا يجيزون ترخيم المركب المضمن اسنادا كتأبط شرا وهو جائز لان سيبويه ذكر ذلك فى أبواب النسب فقال تقول فى النسب الى تأبط شرا تأبطى لان من العرب من يقول يا تأبط (١٢٩) ومنع ترخيمه فى باب الترخيم فعلم بذلك أن منع ترخيمه كثير وجواز ترخيمه قليل وقال الشارح فعلم أن جواز ترخيمه على لغة قليلة ﴿تنبيه﴾ عمرو اسم سيبويه وسيبويه لقبه وكنيته أبو بشر (وان نويت بعد حذف ما حذف) ما مفعول نويت أى اذا نويت ثبوت المحذوف بعد حذفه للترخيم (فالباقى) من المرخم (استعمل بما فيه ألف) قبل الحذف وتسمى هذه لغة من ينوى ولغة من ينتظر فتقول يا حار بالكسر ويا جعف بالفتح ويا منص بالضم ويا قط بالسكون فى ترخيم حارث وجعفر ومنصور وقطر ﴿تنبيهان﴾ الاول منع الكوفيون ترخيم نحو قطر مما قبل آخره ساكن على هذه اللغة وحجتهم ما يلزم عليه من عدم النظير وقد تقدم مذهب الفراء فيه ه الثانى يستثنى من قوله بما فيه ألف مسئلتان ذكرهما فى غير هذا الكتاب ه الاولى ما كان مدغما فى المحذوف وهو بعد ألف فانه ان كان له حركة فى الاصل حرك بها نحو مضار ومحاج فتقول فيهما يا مضار ويا محاج بالكسر ان كانا اسمى فاعل وبالفتح ان كانا اسمى مفعول ونحو تحاج تقول فيه يا تحاج بالضم لان أصله تحاجج وان كان أصلى السكون حركته بالفتح نحو اسحار اسم بقلة فان وزنه افعال بمثلين أولهما ساكن لاحظ له فى الحركة فاذا سمى به ورخم على هذه اللغة قيل يا اسحار بالفتح فتحركه بحركة أقرب الحركات اليه وهو الحاء وظاهر كلام الناظم فى التسهيل والكافية تعين الفتح فيه على هذه اللغة واختلف النقل عن سيبويه فقال السيرافى يحتم الفتح وقال الشلوبين يختاره ويجيز الكسر ونقل ابن عصفور عن الفراء أنه يكسر على أصل التقاء الساكنين وهو مذهب الزجاج ونقل بعضهم عنه أيضا أنه يحذف كل ساكن يبقى بعد الآخر حتى ينتهى الى متحرك

حضرموت قاله الشارح على الاوضح (قوله قياسا) أى على ما فيه تاء التأنيث لان الجزء الثانى يشبه تاء التأنيث من وجوه فتح ما قبله غالبا وحذفه فى النسب وتصغير صدره كما أن تاء التأنيث كذلك واحترز بالعلمين عن نحو معدى كرب (قوله اذا رخمت اثناعشر واثنتاعشرة) بالالف فيهما على الحكاية كما يصرح به قوله مع الالف (قوله بمنزلة النون) أى المحذوفة التى عاقبتها عشر وعشرة ولذلك لا يضاف اثناعشر واثنتاعشرة كما يضاف ثلاثة عشر واخواته ونظر فيه ابن الحاجب بان عشر وعشرة اسمان برأسهما ولا يلزم من معاقبتهما النون حذف الالف معهما كما تحذف مع النون كذا فى الدمامينى (قوله وقل ترخيم جملة الخ) الحاصل أن المحذوف للترخيم اما حرف نحو ياسعا فى ياسعاد واما حرفان نحو يا مر وفى يا مروان واما كلمة برأسها نحو يا معدى فى يا معدى كرب ويا تأبط فى يا تأبط شرا واما كلمة وحرف نحو يا اثن ويا اثنت فى اثناعشر واثنتاعشرة علمين والذى استظهره سم فى ترخيم المركب الاسنادى اذا لم ينو المحذوف أنه ان كان الباقى جملة كما فى تأبط فان فاعله مستتر فيه قدر الضم فى آخره والا كما فى قام من قام زيد ضم آخره لفظا لانه كالمستقل والفعل الخالى من الضمير اذا سمى به يعرب لفظا فاذا نودى ضم لفظا (قوله وذا عمرو نقل) ذا مبتدأ وعمرو مبتدأ ثان خبره نقل والجملة خبر المبتدا الاول والرابط محذوف تقديره نقله أو ذا مفعول نقل بناء على الصحيح من جواز تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدا (قوله أى نقل ذلك عن العرب) أى فى باب النسب كما سيذكره الشارح فلا ينافى أنه منع ترخيمه فى باب الترخيم (قوله لان من العرب من يقول يا تأبط) هذا محل الاستشهاد (قوله فعلم بذلك) أى بمجموع كلامه فى الموضعين (قوله وسيبويه لقبه) سيب بمعنى تفاح وويه بمعنى رائحة والاضافة فى لغة العجم على قلبها فى لغة العرب ولقب بذلك للطافته لان التفاح من لطيف الفواكه كذا فى التصريح (قوله بعد حذف) بالتنوين (قوله بما فيه ألف) الباء للملابسة متعلقة باستعمل وما واقعة على حال ولا حاجة الى جعل الباء بمعنى على (قوله من عدم النظير) وهو أن يكون الاسم المتمكن الصحيح الآخر ساكن الآخر اه سم وللبصريين أن يقولوا المنوى كالثابت فليس الساكن هو الآخر فى الحقيقة وكونه آخرا لفظا لا محذور فيه فتأمل (قوله ما كان مدغما) أى الباقى الذى كان آخره مدغما وقوله فيما أى الثانية ما حذف أى باقى الاسم ذى الحرف الذى حذف ويحتمل أن التقدير الاولى الحرف الذى كان مدغما الثانية الحرف الذى حذف والاول أنسب بالسباق (قوله وهو بعد ألف) ليس بقيد بل الياء كذلك كما فى خويص تصغير خاص اذا سميت به كما فى الدمامينى ولذا قال الشارح على الاوضح بعد مدة فلو لم يكن قبل المدغم مدة كمعمر بقى على سكونه اه أى كبقاء قطر على سكونه ولكن يلزم ما تقدم من عدم النظير الا أن يقال مامر وانما خص الالف بالذكر هنا لكثرتها (قوله نحو مضار ومحاج) أى علمين لما مر (قوله بالفتح) لانه أقرب الحركات اليه أى الى السكون ووجهه أنه أخف الحركات فهو أقرب الى السكون فى الخفة

فعلى هذا يقال يا اسم ● الثانية ما حذف لاجل واو الجمع كما اذا سمى بنحو قاضون ومصطفون من جموع معتل اللام فانه يقال فى ترخيمه ياقاضى ويامصطفى برد الياء فى الاول والالف فى الثانى لزوال سبب الحذف هذا مذهب الاكثرين وعليه مشى فى الكافية وشرحها لكنه اختار فى التسهيل عدم الرد (واجعله) أى اجعل الباقى من المرخم (ان لم ينو محذوف كما لو كان بالآخر وضعا تمما) أى كالاسم التام الموضوع على تلك الصيغة فيعطى آخره من البناء على الضم وغير ذلك من الصحة والاعلال ما يستحقه لو كان آخرا فى الوضع فتقول ياحار وياجعف ويامنص وياقط بالضم فى الجميع كما لو كانت أسماء تامة لم يحذف منها شئ ﴿تنبيهات﴾ الاول لو كان ما قبل المحذوف معتلا قدرت فيه الضمة على هذه اللغة فتقول فى ناجية ياناجى بالاسكان وهو علامة تقدير الضم ولو كان مضموما قدرت ضما غير ضمه الاول نحو تحاج ومنص ● الثانى يجوز فى نحو ياحار بن زيد على هذه اللغة ضم الراء وفتحها كما جاز ذلك فى نحو يابكر بن زيد (فقل على) الوجه (الاول) وهو مذهب من ينتظر (فى) ترخيم (ثمود ياثمو) بابقاء الواو لانها محكوم لها بحكم الحشو فلم يلزم مخالفة النظير (و) قل (ياثمى على) الوجه (الثانى بيا) أى بقلب الواو ياء لتطرفها بعد ضمة كما تقول فى جمع جرو ودلو الاجرى والادلى والا لزم عدم النظير اذ ليس فى العربية

لان السكون أخف من الحركات اه سم وعبارة الشارح على الاوضح فحركه بحركة أقرب المتحركات اليه وهو الحاء وضمير اليه عليها يرجع الى الحرف الاخير كالراء من اسحار وهذه العبارة هى الواقعة فى كثير من نسخ الشارح لكن مع ابدال المتحركات بالحركات فتؤول بالمتحركات كما فى عبارته على التوضيح (قوله فعلى هذا يقال يا اسم) أى بالفتح لان الكلام فى لغة من ينتظر (قوله الثانية ماحذف) تقدم الكلام عليه (قوله لاجل واو الجمع) التقييد بالواو غير جيد لان الحكم كذلك فيما لو سمى بالجمع ذى الياء نحو قاضين ومصطفين دماميني (قوله لزوال سبب الحذف) وهو التقاء الساكنين (قوله لكنه اختار فى التسهيل عدم الرد) فتقول ياقاض بالضم ويامصطف بالفتح لان الساكن الاخير كالثابت لفظا فالتقاء الساكنين موجود تقديرا ولا خلاف فى رد الياء والالف على لغة من لم ينو كما يأتى لدم (قوله ان لم ينو محذوف) هكذا فى نسخ باقتران ينو بتحتية وبنائه للمجهول ورفع محذوف على النيابة عن الفاعل وفى نسخ ان لم تنو محذوفا باقتران تنو بفوقية وبنائه للفاعل ونصب محذوفا على المفعولية وهو أوفق بقوله قبل وان نويت بعد حذف ماحذف وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينتظر (قوله كما) قال المكودى فى موضع المفعول الثانى لاجعله والظاهر أن ما فى قوله كما زائدة ولو مصدرية والتقدير ككونه متمما بالآخر فى الوضع اه خالد وانما كان هذا هو الظاهر مع أن الحقيق بجعله مزيدا الثانى دون الاول لوقوعه فى مركزه لكثرة زيادة ما بخلاف لو (قوله بالآخر) أى آخره بعد الحذف سم (قوله من الصحة والاعلال) أى ان كان آخره صحيحا بقى على حاله والا أعل كما فى ثمود فانه يقال فيه ثمى بقلب الواو ياء والضمة كسرة (قوله على هذه اللغة) أى لغة التمام وأما على لغة الانتظار فيقال فى ترخيم يا ناجية يا ناجى بالفتح كما فى سم (قوله يا ناجى) مشكل مع قوله الآتى والتزم الاول الخ نعم ان خصصنا ما يأتى بالصفة وهذا بالعلم فلا اشكال اه سم وأقره شيخنا والبعض وفيه أن تخصيص ما يأتى بالصفة لا يوافق صنيع الشارح الآتى لانه جعل كلام المصنف فيما يأتى عاما للصفة وغيرها والذى ينبغى عندى حمل ما هنا على ما اذا وجدت القرينة الدافعة للبس وما يأتى على ما اذا لم توجد ثم رأيت عن الرضى فيما يأتى ما يؤيده (قوله ولو كان) أى ما قبل المحذوف مضموما قدرت الخ أى على هذه اللغة ومن نوى لم يقدر شيأ وظاهر قول الشارح قدرت ضما أنه مبنى على ضم مقدر والذى فى التصريح أن نحو تحاج ومنص على لغة التمام مبنى على ضمة حادثة للبناء غير الضمة التى كانت قبل الترخيم بدليل أن هذه يجوز اتباعها والضمة التى كانت قبل الترخيم لا يجوز اتباعها فلو قال الشارح وأتيت بضم غير ضمه الاول لوافق ما فى التصريح والاقرب عندى ما مشى عليه الشارح وان ضعفه البعض تبعا للتصريح لان تقدير ضمة أسهل من تكلف ذهاب الضمة الاصلية وحدوث ضمة أخرى للبناء وما استدل به صاحب التصريح لا ينهض لجواز أن يكون رفع التابع اتباعا للضمة المقدرة كما فى ياسيبويه العالم برفع العالم لا للضمة الملفوظ بها فاحفظه (قوله على هذه اللغة ضم الراء وفتحها) ومر انها تكسر على لغة الانتظار فى نحو ياحار بن زيد فتثلث الراء (قوله وقل ياثمى على الثانى بيا) يفهم من تقدير الشارح قل أن العطف من عطف الجمل ومن تقديره قل فى الجملة الثانية وبابقاء الواو فى الجملة الاولى أن فى كلام المصنف احتباكا حيث حذف من كل من الجملتين نظير ما أثبته فى الاخرى (قوله بقلب الواو ياء) أى والضمة كسرة (قوله الاجرى والادلى) أصلهما الاجرو والادلو بضم الراء واللام فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء (قوله اذ ليس فى العربية الخ) وذلك لمزيد الثقل بخلاف الياء التى قبلها كسرة وينظر ما الفرق بين الاسم والفعل حيث لم يجز فى الاول وجاز فى الثانى مع أنه أثقل وكذا يقال فى المبنى اه دنوشرى ويمكن أن يقال لما كان وضع الفعل دون الاسم على الثقل قبل الثقل

اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة تخرج بالاسم الفعل نحو يدعو وبالمعرب (١٣١) المبنى نحو هو وذو الطائية وبذكر الضم نحو دلو وغزو وباللزوم نحو هذا أبوك وقل في ترخيم نحو صميان وكروان على الاول يا صمى ويا كرو بفتح الياء والواو لما سبق وعلى الثاني يا صما ويا كرا بقلبهما ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما مع عدم المانع الذى سيأتى بيانه كما فعل برمى ودعا وقل في ترخيم سقاية وعلاوة على الاول يا سقاى ويا علاو بفتح الياء والواو وعلى الثاني يا سقاء ويا علاء بقلبهما همزة لتطرفهما بعد ألف زائدة كما فعل برشاء وكساء وقل في ترخيم لات مسمى به على الاول يالا وعلى الثاني يالاء بتضعيف الالف لانه لا يعلم له ثالث يرد اليه وقل في ترخيم ذات على الاول ياذا وعلى الثاني ياذوا برد المحذوف وقل في ترخيم سفيرج تصغير سفرجل على الاول يا سفير وعلى الثاني يا سفير عند الاكثرين وقال الاخفش يا سفيرل برد اللام المحذوفة لاجل التصغير وفروع هذا الباب كثيرة جدا وفيما ذكرناه كفاية (والتزم الاول في) موضعين * الاول ما يوهم تقدير تمامه تذكير مؤنث (كمسلمه) وحارثه وحفصة

دون الاسم (قوله اسم معرب) فيه أن هذا منادى معرف مفرد فهو مبنى وأجيب بان له حكم المعرب لعروض بنائه (قوله نحو يدعو) فان جعل علما فهو أمر عارض (قوله وبالمعرب المبنى) أى أصالة لما تقدم (قوله نحو هو الخ) وأما نحو سنبو اسم بلد بالصعيد فالظاهر أنه غير عربى ومثل بمثالين اشارة الى أنه لا فرق في الواو التى قبلها ضمة بين أن تكون متحركة أو ساكنة (قوله نحو هذا أبوك) فان الواو فيه ليست لازمة فانها تقلب ألفا في النصب وياء في الجر ومما خرج باللزوم نحو هو وبابدال الواو من الهمزة فانه يصح فيه الهمز بدل الواو بل هو الاصل فلا يلزمه الواو (قوله صميان وكروان) أى علمين لما مر أن من شروط الترخيم العلمية أو التأنيث بالتاء وكذا يقال في الامثلة الآتية والصميان في الاصل هو التقلب والتوثب ويقال رجل صميان أى شجاع ذكره يا (قوله لما سبق) أى من الحكم على كل بانه حشو ولم يقلبا ألفا كما قلبا على الثاني لان شرط قلبهما أن لا يكون بعدهما ساكن وعلى هذا بعدهما ساكن تقديرا الا على الثاني (قوله مع عدم المانع الذى سيأتى بيانه) أى في قول الناظم

من ياء او واو بتحريك أصل * ألفا ابدل بعد فتح متصل

ان حرك التالى الخ فالمانع الآتي أن يكون بعدهما ساكن (قوله كما فعل برمى ودعا) فيه لف ونشر مرتب فرمى راجع الى يا صمى ودعا راجع الى يا كرا فان صمى ورمى يائيا اللام وكرا ودعا واويا ها وكذا يقال فيما بعد (قوله وعلاوة) بكسر العين المهملة ما علقته على البعير بعد تمام الوقر اه خالد (قوله برشاء وكساء) أصلهما رشاى وكساو (قوله بتضعيف الالف) أى وقلب الثانية همزة كما سيأتى في بابه (قوله وعلى الثاني ياذوا برد المحذوف) هو اللام أى وقلبه ألفا وارجاع العين الى أصلها وهو الواو اذ أصل ذات ذوى أو ذوو على الخلاف حذفت اللام وعوض عنها تاء التأنيث كما قيل في بنت ثم قلبت الواو التى هى عين الكلمة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فان قيل لو كانت التاء عوضا عن اللام ما جمع بينهما في التثنية والجمع حيث قيل ذواتا وذوات قلت لا نسلم الجمع فيهما بل التاء في التثنية لمحض التأنيث كالتاء في كل مثنى مؤنث والتاء في الجمع هى التاء المزيدة مع الالف في جمع المؤنث واللام باقية على حذفها فلا جمع هذا ما ظهر لى في هذا المحل وهو متين وان أوهم بعض العبارات خلافه (قوله برد اللام المحذوفة) أى لان حذفها كان بسبب عدم تأتى صيغة التصغير مع بقائها وبقاء الجيم فلما حذفت الجيم ردت اللام لتأتى الصيغة معها حينئذ وأما الجيم فسبب حذفها الترخيم وهو موجود فلا ترد وقوله لاجل التصغير متعلق بالمحذوفة (قوله والتزم الاول الخ) كلامه هنا شامل للعلم والصفة وعليه درج الشارح وصرح الناظم في بعض كتبه بما قاله جماعة ان هذا اللبس انما يعتبر في الصفة لا في العلم وهو الذى دل عليه كلام سيبويه ووجهه أن اشتهار المسمى بعلمه مما يزيل اللبس في الغالب قال الرضى والحق أن كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز الترخيم على الانتظار كان أولا والا فلا كذا في الدماميني وعليه فيمتنع الوجهان الترخيم على الانتظار والترخيم على عدمه اذا ألبس كل منهما فيمتنع ترخيم نحو فتاة رأسا فانه على الوجهين يلتبس بيافتى غير مرخم قال يس لكن قضية تجويز الناظم ترخيم المثنى والجمع بحذف زيادتيه كما مر جواز ترخيم ما ذكر وان كان فيه لبس ولعل الفرق أن هاء التأنيث وضعت لتمييز المؤنث فلا يليق حذفها عند اللبس لمنافاته الغرض من وضعها ولا كذلك ما عداها اه قال البعض وقد يقال علامة التثنية والجمع وضعت لتمييز المثنى والجمع عن المفرد فلا فرق اه وقد أفدناك فيما تقدم أن تجويز ترخيم المثنى والجمع بحذف زيادتيه محمول على ما اذا رخما على لغة من ينتظر بدون لبس وحينئذ فلا اشكال فاعرفه (قوله تذكير مؤنث) ليس بقيد بل مثل ايهام تذكير المؤنث ايهام مجرد نداء مذكر لا ترخيم فيه كما صرحوا به فلو قال ما يوهم تقدير تمامه خلاف المراد لاجاد (قوله كمسلمة وحارثة) أى لمؤنث أو مذكر فلا يجوز ترخيمهما على لغة من لا ينتظر لايهامه تذكير المؤنث ان كانا لمؤنث ونداء مذكر لا ترخيم فيه ان كانا لمذكر وحفصة أى لمؤنث فلا

قوله هو التقلب كذا في أكثر نسخ القاموس وغلطها شارحه وصوب ما في بعضها من أنه التقلب بالقاف والمثناة آخره يقال صمى الرجل يصمى صميا اذا انقلب ووثب اه

فتقول فيه يا مسلم و يا حارث ويا حفص بالفتح لئلا يلتبس بنداء مذكر لاترخيم فيه والثاني ما يلزم بتقدير تمامه عدم النظير كطيلسان في لغة من كسر اللام مسمى به فتقول فيه يا طيلس بالفتح على نية المحذوف ولا يجوز الضم لانه ليس في الكلام فيعل بصحيح العين الا ما ندر من نحو صيقل اسم امرأة وعذاب بيئس في قراءة بعضهم ولا فيعل معتلها بل التزم في الصحيح الفتح كضيغم وفي المعتل الكسر كسيد وصيب وهين وكحبليات وحبلوى وحمراوى فتقول فيها يا حبلي و يا حبلو ويا حمراو بفتح الياء والواو على نية المحذوف ولا يجوز القلب على نية الاستقلال لما يلزم عليه من عدم النظير وهو كون ألف فعلى وهمزة فعلاء مبدلتين وهما لا يكونان الا للتأنيث ﴿تنبيه﴾ ذكر الناظم هذا السبب الثاني في الكافية والتسهيل ولم يذكره هنا لعله لاجل أنه مختلف فيه فاعتبره الاخفش والمازني والمبرد وذهب السيرافي وغيره الى عدم اعتباره وجواز الترخيم فيما تقدم والتمام (وجوز الوجهين في) ما هو (كمسلمه) بفتح الاول اسم رجل لعدم المحذورين المذكورين فتقول يا مسلم بفتح الميم وضمها ﴿تنبيه﴾ الاكثر فيما جاز فيه الوجهان الوجه الاول وهو ان ينوى المحذوف كما نص عليه في التسهيل وعبارته تقدير ثبوت المحذوف للترخيم أعرف من تقدير التمام بدونه (ولاضطرار رخموا دون نداء ما للندا يصلح نحو أحمدا) أى يجوز الترخيم في غير النداء بشروط ثلاثة • الاول الاضطرار اليه فلا يجوز ذلك في السعة • الثاني أن يصلح الاسم للنداء نحو أحمد فلا يجوز في نحو الغلام ومن ثم خطئ من جعل من ترخيم الضرورة قوله • أوالفا مكة من ورق الحمى • كما ذكره ابن جني في المحتسب والاصل الحمام فحذف الالف والميم الاخيرة لا على وجه الترخيم لما ذكرناه ثم كسر الميم الاولى لاجل القافية • الثالث أن يكون اما زائدا على الثلاثة أو بتاء التأنيث ولا تشترط العلمية ولا التأنيث بالتاء عينا كما أفهمه كلامه ونص عليه في التسهيل ومنه قوله • ليس حي على المنون بخال • أى بخالد ﴿تنبيه﴾ اقتضى كلامه أن هذا الترخيم جائز في اللغتين وهو على لغة التمام اجماع كقوله • لنعم الفتى تعشو الى ضوء ناره • طريف بن مال ليلة الجوع والخصر • أراد ابن مالك فحذف الكاف وجعل ما بقي من الاسم بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء ولهذا نونه وأما على لغة من ينتظر فاجازه سيبويه ومنعه المبرد ويدل للجواز قوله

يجوز ترخيمها على لغة من لا ينتظر لايهامه تذكير المؤنث ولا فرق في الثلاثة بين أن تكون أعلاما أو نكرات مقصودة وكالثلاثة في التزام الاول كل ما كانت التاء فيه للفرق أما ما ليست التاء فيه للفرق كحمزة وطلحة فيجوز فيه الوجهان (قوله وعذاب بيئس في قراءة بعضهم) عبارة الفارضي و بعذاب بيئس بياء ساكنة قبل همزة مكسورة في قراءة شعبة عن عاصم (قوله ولا فيعل معتلها) أى بفتح العين وذكره تتميما للفائدة وان لم يكن له دخل في التعليل فاندفع ما قاله البعض (قوله وكحبليات) عطف على كطيلسان وأعاد الكاف لبعد العهد ولدفع توهم عطفه على ما قبله (قوله وحبلوى وحمراوى) أى بكسر الواو وتشديد الياء فيهما نسبة الى حبلى وحمراء فقول الشارح بفتح الياء والواو صوابه وكسر الواو اذ لا وجه لفتح الواو الا أن تصحح عبارته بان الواو معطوف على فتح لا على الياء هذا ما ظهر لى بعد التوقف ثم رأيت في الفارضي ما يؤيده حيث قال والثاني كطيلسان وحبلوى علمين فتقول يا طيلس ويا حبلو بفتح السين وكسر الواو على اللغة الاولى (قوله ولا يجوز القلب) فلا تقول يا حبلى بقلب الياء والواو ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ولا يا حمراء بقلب الواو همزة لتطرفها بعد ألف زائدة (قوله لا يكونان الا للتأنيث) أى وما للتأنيث لا يكون مبدلا اه سم أى بل مزيدتين للتأنيث (قوله فيما تقدم) أى في الامثلة المتقدمة كطيلسان وحبليات ونحوهما (قوله وجوز الوجهين في كمسلمه) قد يقال ترخيمه على لغة التمام يلبس بنداء مسلم مسمى به اه سم وقد يجاب بأن التسمية به نادرة فلم تعتبر (قوله كمسلمه) أى وحمزة وطلحة ﴿فائدة﴾ أفاد الجمهور وصف المرخم ومنه قول الشاعر أحار ابن عمرو البيت ومنعه السيرافي والفراء وجعل ابن عمرو بدلا واستقبحه ابن السراج ويجوز رفع تابعه على لغة التمام مراعاة للفظ وأما على لغة الانتظار فقال سم فيه نظر اذ لا ضم في اللفظ قال يس والذى يظهر الجواز لان الحرف الذى حقه الضم في حكم الثابت وهو يؤيد ما قدمناه عند قول الشارح ولو كان مضموما قدرت الخ (قوله للترخيم) صلة المحذوف وقوله أعرف أى أشهر في لسان العرب وقوله بدونه أى المحذوف (قوله ومن ثم) أى من أجل اشتراط صلاحية الاسم للنداء (قوله فحذف الالف الخ) هذا الذى فعله الشاعر من حذف الحرفين وكسر الميم الاولى في غاية الشذوذ كما في ابن غازى وغيره (قوله لما ذكرناه) أى من اشتراط الصلاحية للنداء فهو علة لقوله لا على وجه الترخيم (قوله الثالث أن يكون الخ) اعترض بان هذا الثالث لا يؤخذ من كلام المصنف فكيف أوقعه في حيز التفسير به وزعم البعض أن هذا الشرط مستغنى عنه بالثاني باطل فراجعه تعرف (قوله ولا التأنيث بالتاء عينا) المتبادر أن عينا راجع الى التأنيث بالتاء يعنى أن خصوص التأنيث بالتاء لا يشترط بل الشرط اما التأنيث بالتاء أو الزيادة على ثلاثة أحرف فلا طائل تحت ما أطال به البعض (قوله كما أفهمه كلامه) أى حيث أطلق ولم يشترط العلمية والتأنيث بالتاء (قوله ومنه) أى من الزائد على الثلاث المرخم ضرورة وليس بعلم ولا مؤنث بالتاء (قوله تعشو) بتاء

الخطاب أى تسير فى العشا أى الظلام والحصر معجمة فمهملة مفتوحتين شدة البرد وضبطه بمهملتين سهو اهـ زكريا وكذا ضبطه بإعجام الخاء صاحب مختصر الصحاح وقال إنه من باب طرب وأشار بقوله وضبطه بمهملتين سهو الى العينى وصاحب التصريح فإنهما ضبطاه بمهملتين وفسراه بشدة البرد (قوله رماما) بكسر الراء جمع رمة بالضم وهى قطعة الحبل البالية والشاسعة البعيدة وأصل أماما أمامة اسم امرأة ولو رخم على لغة التمام لقيل أمام بالرفع (قوله يا أماما) أى فهو من ترخيم المنادى لا من الترخيم للضرورة فلا شاهد فيه على هذه الرواية لسيبويه (قوله ان ابن حارث) أراد حارثة فرخمه بحذف التاء للضرورة على لغة من ينتظر ومفعول علموا محذوف تقديره قد علموا ذلك منى كما فى العينى (قوله على الاشهر) راجع لأطرق كرا فقط كما يعلم مما بعده (قوله اذ الأصل صاحب) زعم ابن خروف أن الأصل صاحبى وأنه أجرى مجرى المركب المزجى فرخم بحذف الكلمة الثانية ثم أدركه ترخيم آخر بعد ذلك الترخيم فحذفت الباء من صاحب وهو تعسف لا داعى اليه (قوله مع عدم العلمية) أى وعدم التاء

﴿الاختصاص﴾

الباعث عليه اما الفخر نحو على أيها الجواد يعتمد الفقير أو تواضع نحو انى أيها العبد فقير الى عفو الله أو بيان المقصود نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف (قوله قصر الحكم على بعض افراد المذكور) أى أولا فاذا قيل لا عالم الا زيد فقد قصرنا الحكم وهو ثبوت العلم على زيد وهو بعض افراد المذكور أولا وهو عالم وهذا معناه لغة وأما اصطلاحا فهو تخصيص حكم علق بضمير بما تأخر عنه من اسم ظاهر معرفة معمول لأخص واجب الحذف (قوله أى جاء على صورة النداء) أشار به الى أن وجه شبه الاختصاص بالنداء كونه على صورته أى غالبا فلا يرد أن المنصوب على الاختصاص المقرون بال ليس على صورة المنادى ولك أن تقول وجه الشبه أن كلا من الاختصاص والنداء يوجد معه الاسم تارة مبنيا على الضم وتارة منصوبا وهذا أوجه من قول شيخنا السيد مجيئه على صورة النداء انما هو فى أيها وأيتها لا غير (قوله كما جاء الخبر على صورة الامر) نحو أحسن بزيد فان صورته صورة الامر وهو خبر على المشهور اذ هو فى تقدير ما أحسنه والامر على صورة الخبر نحو والوالدات يرضعن أى ليرضعن والخبر على صورة الاستفهام نحو أليس الله بكاف عبده أى الله كاف عبده والاستفهام على صورة الخبر نحو عندك زيد على تقدير همزة الاستفهام (قوله فى ثمانية أحكام) زاد عليها فى التصريح أنه لا يكون نكرة ولا اسم اشارة ولا موصولا ولا ضميرا وأنه لا يستغاث به ولا يندب ولا يرخم وأن أيا هنا اختلف فى ضمتها هل هى اعراب أو بناء وفى النداء بناء بلا خلاف وأن العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص وفى النداء فعل الدعاء وأن هذا العامل لم يعوض عنه هنا شئ وعوض عنه فى النداء حرفه وجميع الاحكام المذكورة راجعة الى جهة اللفظ وأما الاحكام المعنوية التى يفترقان فيها فثلاثة أحدها أن الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء انشاء والثانى أن الغرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب اليه بخلاف النداء • والثالث أنه مفيد لفخر أو تواضع أو بيان المقصود (قوله بل فى اثنائه) أراد بالاثناء ما قابل الاول فيشمل ما وقع فى وسط الكلام كما فى نحن معاشر الانبياء لا نورث لوقوعه بين المبتدا والخبر وما وقع بعد فراغه كمثال الناظم لوقوع أيها الفتى بعد فراغ كلام تام وهو ارجونى (قوله كأيها الفتى باثر ارجونيا) واعراب ذلك أن يقال ارجونى فعل أمر للجماعة مبنى على حذف النون والواو فاعل والنون للوقاية والياء مفعول وأى مبنى على الضم فى محل نصب على المفعولية بأخص المحذوف وجوبا وها للتنبيه والفتى مرفوع بضمة مقدرة على الالف نعتا لأى تابعا للفظها فقط (قوله اسما بمعناه) كالياء فى ارجونى فانها بمعنى أيها الفتى أى أن المراد منهما شئ واحد وهذا أوضح مما قاله البعض (قوله وأنه ينصب) أى لفظا أو محلا

قال فى شرح الكافية والانصاف يقتضى تقرير الروايتين ولا تدفع احداهما بالاخرى واستشهد سيبويه أيضا بقوله • ان ابن حارث ان أشتق لرؤيته • أو امتدحه فان الناس قد علموا ﴿خاتمة﴾ قال فى التسهيل ولا يرخم فى غيرها يعنى فى غير الضرورة منادى عار من الشروط الا ما شذ من ياصاح وأطرق كرا على الاشهر اذ الاصل صاحب وكروان فرخما مع عدم العلمية شذوذا وأشار بالاشهر الى خلاف المبرد فانه زعم أنه ليس مرخما وان ذكر الكروان يقال له كرا والله أعلم

﴿الاختصاص﴾

(الاختصاص) قصر الحكم على بعض أفراد المذكور وهو خبر (كنداء) أى جاء على صورة النداء لفظا توسعا كما جاء الخبر على صورة الامر والامر على صورة الخبر والخبر على صورة الاستفهام والاستفهام على صورة الخبر لكنه يفارق النداء فى ثمانية أحكام • الاول أنه يكون (دون يا) وأخواتها لفظا ونية • الثانى أنه لا يقع فى أول الكلام بل فى أثنائه وقد أشار اليه بقوله (كأيها الفتى باثر ارجونيا) • والثالث أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسما بمعناه • والرابع والخامس أنه يقل كونه علما وأنه ينصب مع كونه مفردا • والسادس أنه يكون بال قياسا كما سيأتى أمثلة ذلك • السابع أن أيا توصف فى النداء باسم الاشارة

وهنا الا توصف به ‌‌• الثامن أن المازني أجاز نصب تابع أي في النداء ولم يحكوا هنا خلافا في وجوب رفعه وفي الارتشاف لا خلاف في تابعها أنه مرفوع واعلم أن المخصوص وهو الاسم الظاهر الواقع بعد ضمير يخصه أو يشاركه فيه على أربعة أنواع الاول أن يكون أيها وأيتها فلهما حكمهما في النداء وهو الضم ويلزمهما الوصف باسم محلي بال لازم الرفع نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل واللهم اغفرلنا أيتها العصابة • والثاني أن يكون معرفا بال واليه الاشارة بقوله (وقد يرى ذا دون أي تلو أل • كمثل نحن العرب أسخى من بذل) بالذال المعجمة أي أعطى • والثالث أن يكون معرفا بالاضافة كقوله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبياء لا نورث وقوله • نحن بني ضبة أصحاب الجمل • قال سيبويه وأكثر الاسماء دخولا في هذا الباب بنو فلان ومعشر مضافة وأهل البيت وآل فلان • والرابع أن يكون علما وهو قليل ومنه قوله • بنا تميما يكشف الضباب • ولا يدخل في هذا الباب نكرة ولا اسم اشارة ﴿تنبيه﴾ لا يقع المختص مبنيا على الضم الا بلفظ أيها وأيتها وأما غيرهما فمنصوب وناصبه فعل واجب الحذف تقديره أخص واختلف في موضع أيها وأيتها فمذهب الجمهور أنهما في موضع نصب بأخص أيضا وذهب الاخفش الى أنه منادى ولا ينكر أن ينادي الانسان نفسه ألا ترى الى قول عمر رضي الله عنه كل الناس أفقه منك يا عمر وذهب السيرافي الى أن أيا في الاختصاص معربة وزعم أنها تحتمل وجهين أن تكون خبر المبتدا المحذوف والتقدير أنا أفعل كذا

فقط مع كونه مفردا أي معرفا قال في التوضيح كما في هذا المثال يعني المثال المتقدم في عبارته وهو بك الله نرجو الفضل كما في شرحه ويستثنى من ذلك أي كما في مثال الناظم فان نصبها محلي فقط ومما ذكرنا يعلم ما في كلام البعض من التخليط (قوله وهنا الا توصف به) الاقتصار على اسم الاشارة يدل على أنها توصف بالموصول سم (قوله ولم يحكوا هنا خلافا الخ) لعل وجهه أنه يتوسع في النداء ما لا يتوسع في الاختصاص لانه أكثر منه دورانا وقوله في وجوب رفعه أي مراعاة للفظ أي وظاهر عبارته أن ضمته اعرابية والتحقيق أنها ضمة اتباع كما في النداء اذ لا مقتضى للرفع الاعرابي (قوله بعد ضمير يخصه الخ) شرحه على ظاهره البعض فقال أي يخص الاسم الظاهر كأنا أفعل كذا أيها الرجل أو يشاركه فيه أي يشارك الاسم الظاهر في الضمير غيره كنحن العرب أسخى من بذل وبنا تميما اه وفيه ان الضمير دائما يخص الاسم الظاهر بمعنى أن المراد منه هو المراد من الاسم الظاهر كما صرحوا به وقد تقدم وحينئذ لا يصح هذا التقسيم اللهم الا أن يراد بمشاركة غير الاسم الظاهر له في الضمير امكانها اصلاحية نحن مثلا في نفسها بقطع النظر عن المقام لان يراد بها ما يعم الانبياء وغيرهم فتدبر وقوله يشاركه فيه اما مبني للمفعول أو للفاعل وضميره المستتر فيه على كل راجع للاسم الظاهر كما علم فهذه الصفة المعطوفة جارية على غير الموصوف وان كانت الصفة المعطوف عليها جارية عليه ولم يبرز الضمير الراجع الى الاسم الظاهر لامن اللبس ويصح على بناء يشارك للمفعول جعل نائب فاعله قوله فيه فيكون خاليا من الضمير جاريا على الموصوف (قوله أيها) أي للمذكر مفردا أو مثنى أو جمعا وأيتها أي للمؤنث مفردا أو مثنى أو جمعا كذا في الشاطبي (قوله نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل الخ) جملة الاختصاص في المثالين في موضع نصب على الحال والمعنى أنا أفعل ذلك مخصوصا من بين الرجال واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب قاله الرضي (قوله العصابة) هي بكسر العين الجماعة الذين أمرهم واحد (قوله معرفا بال) قال ابن الحاجب المعرف بال ليس منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو أيها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل الامرين أن يكون منقولا عن المنادى ونصبه بياء مقدرة كما في أيها الرجل وأن ينتصب بفعل مقدر نحو أعني أو أخص أو أمدح كما في المعرف بأل والنقل خلاف الاصل فالاولى أن ينتصب انتصاب نحن العرب اه وقوله ونصبه بياء مقدرة أي مجردة عن معنى النداء والا كان منادى حقيقة لا منقولا عن المنادى هذا والحق ما صرح به الشارح والموضح وغيرهما أن كل مخصوص منصوب بفعل مقدر تقديره أخص مثلا وليس هنالك ياء مقدرة (قوله وقد يرى ذا) أي المنصوب على الاختصاص ودون حال من ذا وتلو مفعول ثان ليرى والكاف في كمثل زائدة (قوله العرب) منصوب بمحذوف والجملة معترضة بين المبتدا والخبر وكذا المنصوب في الحديث والبيت كذا في المغني (قوله نحن معاشر الانبياء) قال في التصريح هذا الحديث بلفظ نحن قال الحفاظ غير موجود وانما الموجود في سنن النسائي الكبرى انا معاشر الانبياء اه وقال شيخنا السيد رواه البزار بلفظ نحن ورواه النسائي بلفظ انا (قوله وأهل البيت) قيل منه انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت والصحيح كما في المغني أنه منادى حقيقة لان الاختصاص بعد ضمير الخطاب قليل كما يأتي (قوله يكشف الضباب) هو شيء كالغبار يكون في أطراف السماء عيني (قوله ولا اسم اشارة) ولا موصول ولا ضمير قاله في الارتشاف تصريح (قوله الا بلفظ أيها وأيتها) وجه الضم فيهما استصحاب حالهما في النداء بأن نقلا بحالهما عن النداء واستعملا في غيره كذا في الحواشي وقال

هو أيها الرجل أي المخصوص به وان يكون مبتدأ والخبر محذوف والتقدير أيها الرجل المخصوص أنا المذكور ﴿خاتمة﴾ الاكثر في المختص أن يلي ضمير متكلم كما رأيت وقد يلي ضمير مخاطب كقولهم بك الله نرجو الفضل وسبحانك الله العظيم ولا يكون بعد ضمير غائب

﴿التحذير والاغراء﴾

التحذير تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه والاغراء تنبيهه على أمر محمود ليفعله وانما ذكرذلك بعد باب النداء لان الاسم في التحذير والاغراء مفعول به بفعل محذوف لا يجوز اظهاره كالمنادى على تفصيل يأتي • اعلم أن التحذير على نوعين • الاول أن يكون بإياك ونحوه • والثاني بدونه فالاول يجب ستر عامله

في المغني وجه بنائهما على الضم مشابهتهما في اللفظ أيها وأيتها في النداء وان انتفى هنا موجب بنائهما في النداء (قوله هو أيها الرجل) لعل أيها على كلامه واقعة على الشخص مثلا فتأمل (قوله أي المخصوص به) تفسير للضمير أعني هو والضمير في به يرجع الى الفعل المفهوم من أفعل كذا (قوله أنا المذكور) خبر عن ايها ولا حاجة الى زيادة قوله المذكور (قوله أن يلي ضمير متكلم) ولا يجوز أن يتقدم على الضمير كما قاله السيوطي وغيره (قوله ولا يكون بعد ضمير غائب) ولا بعد اسم ظاهر فلا يجوز بهم معشر العرب ختمت المكارم ولا بزيد العالم تقتدي الناس تصريح

﴿التحذير والاغراء﴾

قال في النكت جمعهما في باب واحد لاستواء أحكامهما وكان ينبغي تقديم الاغراء على التحذير لان الاغراء هو الاحسن معنى وعادة النحويين البداءة به كما يقولون نعم وبئس وتقول الناس الوعد والوعيد والثواب والعقاب ونحو ذلك ولا ترى طباعهم العكس اه ولك أن تقول انما قدموا التحذير لانه من قبيل التخلية والاغراء من قبيل التحلية ثم هما وان تساويا حكما مفترقان معنى فالاغراء التسليط على الشيء والتحذير الابعاد عنه ويشمل التحذير على محذر بكسر الذال وهو المتكلم ومحذر بفتحها وهو المخاطب ومحذر منه وهو الشر مثلا كذا في الغزي ومثله يجري في الاغراء وقوله وهو المخاطب اقتصر عليه مع أنه قد يكون المتكلم والغائب لان تحذيرهما شاذ كما سيأتي قال شيخ الاسلام التحذير يكون بثلاثة أشياء بإياك وأخواتها وبما ناب عنها من الاسماء المضافة الى ضمير المخاطب نحو نفسك وبذكر المحذر منه نحو الاسد وسيأتي بيانها في كلامه (قوله تنبيه المخاطب) اقتصر على المخاطب مع أن التحذير يكون لغيره لان تحذيره هو الكثير المقيس فقصد الشارح تعريف هذا النوع منه فقط (قوله على أمر مكروه) ولو في زعم المحذر فقط أو المخاطب فقط كما أفاده سم (قوله ليجتنبه الخ) بقي تنبيه المخاطب على أمر مذموم ليفعله وتنبيهه على أمر محمود ليجتنبه والظاهر عندي أن الاول من الاغراء والثاني من التحذير وانما لم يذكرهما الشارح لانهما لا ينبغي صدورهما من العاقل بقي أن تعريف التحذير يشمل نحو لا تؤذ أخاك ولا تعص الله وظاهر ما نقلناه قريبا عن شيخ الاسلام خلافه وتعريف الاغراء يشمل نحو أحسن الى أخيك وأطع الله واصبر وفي كون كل ذلك ونحوه يسمى اغراء اصطلاحا بعد فتأمل (قوله محمود) فيه ما مر في نظيره وكان الاحسن في المقابلة أن يعبر بالمكروه والمحبوب أو بالمذموم والمحمود (قوله بعد باب النداء) أي حقيقة أو صورة ليشمل الاختصاص (قوله على تفصيل يأتي) حاصله أن محل الوجوب اذا كان التحذير بإيا ونحوه أو بغيره مع العطف أو التكرار (قوله يجب ستر عامله) أي حذفه قال البعض مقدرا بعد اياك اذ لا يتقدم الفعل مع انفصال الضمير وفيه أنهم ذكروا من أسباب الانفصال حذف الفعل وتأخره ولا مانع أن يكون سببه هنا الحذف بل صرح به بعضهم فالفعل المقدر يجوز تقدمه مع انفصال الضمير وما ذكره من عدم جواز تقدمه مع انفصال الضمير انما هو في الفعل الملفوظ به فما علل به تقدير الفعل بعد اياك لا ينهض والتعليل الصحيح ما في الدماميني ونصه تقدير الفعل بعد اياك واجب اذ لو قدر مقدما للزم أن يكون أصله باعدك أي باعد أنت اياك فيلزم تعدي الفعل الرافع لضمير الفاعل الى ضميره المتصل وذلك خاص بأفعال القلوب وما حمل عليها اه ثم يؤخذ من التعليل ما أفاده صنيع التصريح وصرح به شيخنا السيد من أن وجوب تقديره بعد اياك انما هو على جعل الاصل اياك باعد عن الاسد والاسد عنك وأما على جعل الاصل احذر تلاقي نفسك والاسد وهو ما مشى عليه الشارح والموضح فلا يجب تقديره بعد اياك لانتفاء المحذور المذكور نظرا الى أن المفعول في الحقيقة تلاقي لا الضمير هذا تحقيق المقام فاحتفظ عليه والسلام فان قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه واياك محذر والاسد محذر منه وهما متخالفان فكيف جاز العطف فالجواب أنه

مطلقا كما أشار اليه بقوله (اياك والشر ونحوه) أى نحو اياك كاياك واياكما واياكم واياكن (نصب محذرا) أى بعامل (استتاره وجب) لانه لما كثر التحذير بهذا اللفظ جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل والاصل احذر تلاقى نفسك والشر ثم حذف الفعل وفاعله ثم المضاف الاول وأنيب عنه الثانى فانتصب ثم الثانى وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل (ودون عطف ذا) الحكم أى النصب بعامل مستتر وجوبا (لايا انسب) سواء وجد تكرار كقوله

فاياك اياك المراء فانه
الى الشر دعاء وللشر جالب

أم لم يوجد نحو اياك من الاسد والاصل باعد نفسك من الاسد ثم حذف باعد وفاعله والمضاف وقيل التقدير أحذرك من الاسد فنحو اياك الاسد ممتنع على التقدير الاول وهو قول الجمهور وجائز على الثانى وهو رأى الشارح وظاهر كلام التسهيل ويعضده البيت ولا خلاف فى جواز اياك أن تفعل لصلاحيته لتقدير من قال فى التسهيل ولا يحذف يعنى العاطف بعد ايا الا والمحذور منصوب باضمار ناصب آخر أو مجرور بمن وتقديرها مع أن تفعل كاف ﴿تنبيهان﴾ الاول ماقدمته من التقدير فى اياك والشر هو ما اختاره فى شرح التسهيل وقال انه أقل تكلفا وقيل الاصل اتق نفسك أن تدنو من الشر والشر أن يدنو منك فلما حذف الفعل استغنى عن النفس فانفصل الضمير وهذا مذهب كثير من النحويين منهم السيرافى واختاره ابن عصفور وذهب ابن طاهر وابن خروف الى أن الثانى منصوب بفعل آخر مضمر فهو عندهما من قبيل عطف الجمل

ودع

لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه الا فى الجهة التى انتسب بها المعطوف عليه الى عامله وهى هنا كونه مفعولا به أى مباعدا وكذا الاسد مباعد اذ المعنى اياك باعد وباعد الاسد كما مر (قوله مطلقا) أى سواء كان مع عطف أو تكرار أولا (قوله جعلوه) أى هذا اللفظ بدلا أى عوضا من اللفظ أى التلفظ بالفعل أى ولا يجمع بين العوض والمعوض (قوله وأنيب عنه الثالث) ليس الثالث صفة لمحذوف تقديره المضاف الثالث وان أوهمته عبارته اذ ليس ثم مضاف ثالث بل الثالث مضاف اليه فيجعل صفة لمحذوف تقديره الاسم الثالث (قوله فانتصب وانفصل) أى بعد أن كان مجرورا متصلا (قوله ودون عطف) دون ظرف لغو متعلق بانسب وكذا قوله لايا وذا مفعول مقدم لانسب (قوله والاصل) أى أصل اياك من الاسد باعد نفسك الخ حاصله أنه اذا ذكر المحذر منه بلا عطف فعند الجمهور يتعين جره بمن بناء على أن العامل عندهم فى اياك باعد لانه لا يتعدى الى الثانى بنفسه وأما البيت فعلى حذف الجار ضرورة وعند ابن الناظم يجوز نصبه ولا تتعين من كما فى البيت بناء على أن العامل عنده فى اياك احذر ونحوه مما يتعدى الى اثنين بنفسه كجنب وعند الناظم على ما يؤخذ من التسهيل اما أن يجر بمن أو ينصب بفعل محذوف آخر تقديره دع أو نحوه ويجوز اظهاره وأما نحو اياك أن تفعل فجائز عند الجميع (قوله وقيل التقدير أحذرك من الاسد) لان أحذر يتعدى بمن كما يتعدى بنفسه قال الحفيد والحق أن يقال لا يقتصر على تقدير باعد ولا على تقدير احذر بل الواجب تقدير ما يؤدى الغرض اذ المقدر ليس أمرا متعبدا به لا يعدل عنه (قوله ممتنع على التقدير الاول) لان باعد لا يتعدى الى المفعول الثانى بنفسه كما مر وجعله منصوبا بنزع الخافض والاصل من الاسد يرده أنه سماعى الا مع أن وأن ومحل الامتناع اذا لم يضمن معنى فعل يتعدى الى مفعولين بنفسه كجنب وحذر والا جاز (قوله وهو قول الجمهور) مرجع الضمير الامتناع المفهوم من ممتنع (قوله وجائز على الثانى) لان احذر يتعدى الى المفعول الثانى بنفسه كما يتعدى اليه بمن كما مر وينبنى أيضا على التقديرين أن الكلام على الاول انشائى وعلى الثانى خبرى (قوله وظاهر كلام التسهيل) اعترضه شيخنا والبعض بان مفاد ما ينقله عن التسهيل أن نصب الثانى بعامل آخر لا بناصب الاول ولك دفعه بجعل الضمير فى قوله وهو رأى الشارح وظاهر كلام التسهيل الى مجرد جواز النصب وان اختلف تخريجه (قوله لصلاحيته لتقدير من) تعليل لجوازه على التقدير الاول وترك تعليله على الثانى لظهوره (قوله باضمار ناصب آخر) فالتقدير فى اياك الشر باعد نفسك ودع الشر ومن كلام التسهيل هذا تعلم موافقة الناظم الجمهور فى تقديرهم عامل اياك باعد اذ لو قدره الناظم احذر لم يحتج الى تقدير ناصب آخر للشر كما فهم (قوله وقيل الاصل اتق نفسك الخ) وقيل الاصل باعد نفسك من الشر والشر منك وهو أقل تكلفا من كون الاصل اتق نفسك الخ لا من كون الاصل احذر تلاقى نفسك والشر وبهذا القول صارت الاقوال فى اياك والشر أربعة (قوله أن تدنو من الشر) بدل اشتمال (قوله والشر أن يدنو منك) وقد حصل الواجب من اشتراك المتعاطفين فى معنى العامل وهو الاتقاء فلا يقال كيف تعاطفا وأحدهما محذور والآخر محذر منه (قوله فانفصل الضمير) ويقدر الفعل بعده لا قبله والا كان الاصل أى الثانى اتقك فيلزم تعدى الفعل الرافع لضمير الفاعل الى ضميره المتصل وذلك خاص بافعال القلوب وما حمل عليها اه سم وقد يقال هلا نظر الى كون الفعل انما تعدى فى الحقيقة الى نفس المقدرة لا الى الكاف كما مر نظيره الا أن يفرق بان المقدر هنا عين الضمير فى المعنى بخلاف المقدر فى النظير المار وكل هذا يجرى فى قوله سابقا نحو اياك من الاسد والاصل باعد نفسك من الاسد الخ فتنبه (قوله بفعل آخر مضمر) تقديره

ودع الشر مثلا (قوله حكم الضمير فى هذا الباب) أراد بالضمير ما يشمل الضمير المنفصل البارز المنصوب والضمير المتصل المستتر المرفوع المنتقل الى اياك بعد حذف الفعل وقوله حكمه فى غيره قال الدماميني فاذا قلت اياك فعندنا ضميران أحدهما هذا البارز المنفصل المنصوب وهو اياك والآخر ضمير رفع مستكن فيه منتقل اليه من الفعل الناصب له فاذا أكدت اياك قلت اياك نفسك وأنت بالخيار فى تأكيده بأنت قبل النفس وان أكدت ضمير الرفع المستكن فيه قلت اياك أنت نفسك ولابد من تأكيده بأنت قبل النفس حينئذ وأما العطف فتقول فى العطف على اياك اياك وزيدا والشر وان شئت قلت اياك أنت وزيد والشر وتقول اذا عطفت على المرفوع اياك أنت وزيد ويقبح بدون تأكيد أو فاصل على ما تقدم اهـ قال شيخنا والبعض وهذا مبنى على انتقال الضمير من الفعل الى اياك ونحوه وهو خلاف ما تقدم فى الشرح فى قوله ثم حذف الفعل وفاعله وعليه فليس معنا الا ضمير واحد وأجاب شيخنا السيد بأن حذف الفاعل أولا مع فعله لا ينافيه عوده ثانيا عند مجىء ما يستكن فيه وهو اياك اذ هو فى وقت حذفه لم يكن وهذا كله ظاهر على ما فى كثير من النسخ من رفع زيد فى قوله واياك أنت وزيد أن تفعل أما على ما فى بعضها من نصبه فالمراد بالضمير الضمير البارز فقط وبحكمه جواز الفصل بأنت بينه وبين تأكيده ومعطوفه وترك الفصل وحينئذ فلا اعتراض على الشارح أصلا فاعرف ذلك (قوله الا مع العطف) أى بالواو فقط كما يأتى (قوله سواء ذكر المحذر) بفتح الذال المعجمة قال شيخنا الظاهر أن مراده به المخاطب كمازن مازن رأسك والسيف وذا السارى من الضيغم الضيغم يا ذا السارى لكن هذا خلاف ما اصطلحوا عليه من أن المحذر بفتح الذال الاسم المنصوب بفعل محذوف أو مذكور على التفصيل المعلوم من اياك أو ما جرى مجراه وعليه قول المصنف وكمحذر الخ والدليل على أن مراده المخاطب أنه مثل لما لم يذكر فيه المحذر بناقة الله وسقياها مع أنه يصدق عليه أنه اسم منصوب الخ اهـ وتعليله بقوله كمازن الخ يشعر بأن المراد المخاطب بالنداء لا بالكاف فيكون نحو رأسك رأسك مثالا لما لم يذكر فيه المحذر وقد علم من ذلك أن قول المصنف يا ذا السارى ليس تكملة بل من جملة المثال (قوله أى يا مازن ق رأسك واحذر السيف) هلا جعل تقديره كهو فى اياك والشر أى احذر تلاقى رأسك والسيف (قوله ناقة الله وسقياها) فيه ذكر المحذر منه مع العطف قال البيضاوى أى ذروا ناقة الله وسقياها فلا تذودوها عنها قال الشيخ زاده فى حاشيته عليه هذا اشارة الى أن ناقة الله منصوب بعامل مضمر على التحذير واضمار الناصب هنا واجب لمكان العطف اهـ (قوله كذلك) أى سواء ذكر المحذر أولا (قوله ونحو رأسك رأسك) فيه تنبيه على أنه قد يكتفى بذكر المحذر عن ذكر المحذر منه كعكسه (قوله ومنه) أى من الاظهار (قوله خل الطريق) الشاهد فيه حيث أظهر العامل لان المحذر منه وهو الطريق خال من التكرار والعطف تصريح والمنار بفتح الميم والنون حدود الارض ويوجد فى بعض النسخ تمام البيت وهو وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر أى فى برزة وهى الارض الواسعة (قوله ونحو رأسك كاياك جعل الخ) يعنى أن رأسك انما يكون كاياك فى وجوب ستر عامله حيث عطف عليه المحذر فمفهومه أنه حيث لم يعطف عليه لا يكون كاياك ولو حصل تكرار وهذا وجه الاشعار الذى ذكره واعترض البعض على الشارح بان فى كلامه قصورا لان كلام الكافية يشعر بجواز الاظهار فى الثالثة أيضا اذ ليس فى كلامها تقييد بحذف المحذر أى المخاطب اهـ وأقول اذا أحسنت التأمل فى كلام الكافية وجدته مشعرا بجواز الاظهار فى بعض أفراد الرابعة وبعض افراد الثالثة لا فى جميع أفرادهما لان المراد بنحو رأسك كل ما كان التحذير فيه بذكر غير المحذر منه أولا بقرينة قوله اذا الذى يحذر الخ سواء ذكر المخاطب أولا وحينئذ يفيد كلامها أنه اذا قيل رأسك رأسك أو رأسك رأسك يا زيد جاز اظهار العامل لعدم عطف المحذر منه والاول من أفراد الرابعة والثانى من افراد الثالثة

• الثانى حكم الضمير فى هذا الباب مؤكدا أو معطوفا عليه حكمه فى غيره نحو اياك نفسك أن تفعل واياك أنت نفسك أن تفعل واياك وزيدا أن تفعل واياك أنت وزيد أن تفعل (وما سواه) أى ما سوى ما باياو هو النوع الثانى من نوعى التحذير (ستر فعله لن يلزما الا مع العطف) سواء ذكر المحذر نحو مازن رأسك والسيف أى يا مازن ق رأسك واحذر السيف أم لم يذكر نحو ناقة الله وسقياها (أو التكرار) كذلك (كالضيغم الضيغم) أى الاسد الاسد (يا ذا السارى) ونحو رأسك رأسك جعلوا العطف والتكرار كالبدل من اللفظ بالفعل فان لم يكن عطف ولا تكرار جاز ستر العامل واظهاره تقول نفسك الشر أى جنب نفسك الشر وان شئت أظهرت وتقول الاسد أى احذر الاسد وان شئت أظهرت ومنه قوله • خل الطريق لمن يبنى المنار به ﴿تنبيهات﴾ الاول أجاز بعضهم اظهار العامل مع المكرر وقال الجزولى يقبح ولا يمتنع • الثانى شمل قوله الا مع العطف أو التكرار الصور الاربع المتقدمة وكلامه فى الكافية يشعر بان الاخيرة منها وهى رأسك رأسك يجوز فيها اظهار العامل فانه قال ونحو رأسك كاياك جعل • اذا الذى يحذر معطوف وصل وقد صرح ولده

عما تقدم • الثالث العطف فى هذا الباب لا يكون الا بالواو وكون ما بعدها مفعولا معه جائز فاذا قلت اياك وزيد أن تفعل كذا صح
أن تكون الواو واو مع (وشذ) التحذير بغير ضمير المخاطب نحو (اياى) فى قول عمر رضى الله عنه لتذك لكم الاسل والرماح
والسهام واياى وأن يحذف أحدكم الارنب والاصل اياى باعدوا عن حذف الارنب و باعدوا أنفسكم عن أن يحذف أحدكم
الارنب ثم حذف من الاول المحذور ومن الثانى المحذر ومثل اياى ايانا (واياه) وما أشبهه من ضمائر الغيبة المنفصلة
(أشذ) من اياى كما فى قول بعضهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياا الشواب والتقدير فليحذر تلاقى نفسه وأنفس الشواب وفيه شذوذان مجىء التحذير فيه للغائب واضافة ايا الى ظاهر وهو الشواب ولا يقاس على ذلك كما أشار الى ذلك بقوله (وعن سبيل القصد من قاس انتبذ) أى من قاس على اياى واياه وما أشبههما فقد حاد عن طريق الصواب اه ﴿تنبيه﴾ ظاهر كلام التسهيل أنه يجوز القياس على اياى وايانا فانه قال ينصب محذر اياى وايانا معطوفا عليه المحذور فلم يصرح بشذوذ وهو خلاف ما هنا (وكمحذر بلا ايا اجعلا • مغرى به فى كل ما قد نقلا) من الاحكام فلا يلزم ستر عامله الا مع العطف كقوله المروأة والنجدة بتقدير الزم أو التكرار كقوله

أخاك أخاك ان من لا أخاله • كساع الى الهيجا بغير سلاح
وان ابن عم المرء فاعلم جناحه • وهل ينهض البازى بغير جناح

• أى الزم أخاك و يجوز اظهار العامل فى نحو الصلاة جامعة اذ الصلاة نصب على الاغراء بتقدير احضروا وجامعة حال فلو صرحت باحضروا جاز ﴿تنبيه﴾ قد يرفع المكرر فى الاغراء والتحذير كقوله

ان قوما منهم عمير وأشبا • ه عمير ومنهم السفاح
لجديرون بالوفاء اذا قا • ل أخو النجدة السلاح السلاح

وكذا وقال الفراء فى قوله تعالى ناقة الله وسقياها نصب الناقة على التحذير وكل تحذير فهو نصب ولو رفع على اضمار هذه لجاز فان العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير اه ﴿خاتمة﴾ قال فى التسهيل ألحق بالتحذير والاغراء فى التزام اضمار الناصب مثل وشبهه نحو

ولا تعرض فى كلامها منطوقا ولا مفهوما لحكم ما اذا قيل الضيغم الضيغم وهو من افراد الرابعة أو الضيغم الضيغم يا ذا السارى وهو من أفراد الثالثة لان فرض كلامها فيما اذا كان التحذير بذكر غير المحذر منه أولا والتحذير فى هذين المثالين بذكر المحذر منه أولا فلم يتم اطلاق الشارح ولا اطلاق البعض فافهم (قوله عما تقدم) أى من وجوب ستر العامل فى الصور الاربع (قوله وكون ما بعدها الخ) وعليه فالحذف جائز لا واجب لعدم العطف قاله الدمامينى (قوله لتذك) من التذكية والاسل بفتح الهمزة والسين المهملة ما رق من الحديد كالسيف والسكين تصريح (قوله والاصل اياى باعدوا عن حذف الارنب الخ) هذا قول الجمهور وقال الزجاج التقدير اياى وحذف الارنب واياكم وأن يحذف أحدكم الارنب فحذف من كل من الجملتين ما أثبت نظيره فى الاخرى أى فيكون احتباكا كذا فى السندوبى والاحتباك موجود على قول الجمهور أيضا فتضعيف قول الجمهور بان فيه الحذف من الاول لدلالة الثانى وهو قليل يجرى مثله فى قول الزجاج و يزيد بان فيه ادعاء حذف اياكم وحذفها لا يليق لما استقر لها فى هذا الباب من أنها بدل من اللفظ بالفعل (قوله ثم حذف من الاول المحذور) وهو حذف الارنب ومن الثانى المحذر وهو أنفسكم وقول البعض تبعا للتصريح وهو باعدوا أنفسكم فيه تساهل (قوله واياا الشواب) بشين معجمة وآخره موحدة جمع شابة و يروى بسين مهملة آخره مثناة فوقية جمع سوأة (قوله والتقدير فليحذر تلاقى نفسه وأنفس الشواب) أى فحذف الفعل مع فاعله ثم تلاقى ثم نفس فانفصل الضمير وانتصب وأقام اياه مقام أنفس (قوله وفيه شذوذان) بل ثلاثة ثالثها اجتماع حذف الفعل وحذف لام الامر كما فى التوضيح وظهر لى رابع وهو جعل ايا محذرا منه ثم رأيت فى الهمع خلافه حيث ذكر أن المحذر منه يكون ضمير غائب معطوفا على المحذر واستشهد بقول الشاعر

فلا تصحب أخا الجهل • واياك واياه

وذكر الرضى أن المحذر منه المكرر يكون ظاهرا نحو الاسد الاسد وسيفك سيفك ومضمرا نحو اياك اياك واياه اياه واياى اياى (قوله واضافة ايا الى ظاهر) يقتضى أن ايا فى نحو اياه مضافة للهاء مع أنها حرف غيبة والضمير ايا وهو غير مضاف فلعل ما ذكره قول أو أراد بالاضافة الربط والتعلق اه سم وقد يمنع الاقتضاء وما ترجاه هو الواقع كما مر فى باب الضمير (قوله مغرى به) ولا يكون الاغراء الا للمخاطب وقيل جاء قليلا للغائب نحو فعليه بالصوم وللمتكلم نحو على زيدا وأول فعليه بالصوم بان الامر للمخاطب أى ألزموه الصوم أو دلوه عليه مثلا أفاده سم أى وكذا يؤول على زيدا أى ألزمونى زيدا ونحو ذلك وسيأتى فى الباب الآتى كلام آخر فى قوله فعليه بالصوم (قوله والنجدة) بفتح النون أى الشجاعة (قوله نصب على الاغراء الخ) و يجوز رفعهما على الابتداء والخبر ورفع الاول على الابتداء مع حذف الخبر أو على الخبرية لمحذوف ونصب جامعة على الحالية ونصب الاول على الاغراء ورفع الثانى على الخبرية لمحذوف (قوله قد يرفع المكرر الخ) مثل المكرر المتعاطفان كما أشار اليه بنقل كلام الفراء (قوله مثل وشبهه) قال البعض لم يمثل لشبه المثل ومثاله انتهوا خيرا لكم اه وفى كلام شيخنا السيد ما يرده حيث قال قوله وامرأ ونفسه هذا من شبه المثل كما فى الدمامينى

وكذا عذيرك ودبار الاحباب وان تأتى فأهل الليل وأهل النهار ومرحبا وأهلا وسهلا وهذا ولا زعماتك وكل شئ ولا هذا ثم قال ولو أخذ كرجميع أشباه الامثال عن ذكر جميع الامثال لكان أنسب اه ملخصا وذكر شيخنا أيضا أن امرأ ونفسه شبه مثل (قوله كليهما وتمرا) هذا مثل أصله ان انسانا خير بين شيئين فطلبهما جميعا وطلب الزيادة عليهما اه دماميني (قوله والكلاب على البقر) مثل معناه خل الناس خيرهم وشرهم واغتنم أنت طريق السلامة (قوله وأحشفا وسوء كيلة) بكسر الكاف كالجلسة للهيئة وهو مثل لمن يظلم الناس من وجهين (قوله ومن أنت زيدا) مثل لمن يذكر عظيما بسوء (قوله باضمار أعطنى الخ) ساق الافعال الناصبة للمنصوبات المتقدمة على ترتيبها فى الذكر السابق فأعطى ناصب كليهما وتمرا وظاهر كلامه ان تمرا معطوف على كليهما الا انه لم يقدر له ناصبا وقدر غيره وزدنى تمرا فيكون من عطف الجمل ودع هو ناصب امرأ أو أما نفسه فيحتمل أن يكون معطوفا وأن يكون مفعولا معه وأرسل هو ناصب الكلاب على البقر وأتبيع ناصب حشفا وأما سوء كيلة فيحتمل أن يكون بتقدير وتزيد وأن يكون مفعولا معه وتذكر هو ناصب زيدا واصنع هو ناصب كل شئ ولا ترتكب هو ناصب هذا من قولهم كل شئ ولا هذا ولا أتوهم هو ناصب زعماتك من قولهم هذا ولا زعماتك وأما هذا فى هذا التركيب فناصبه محذوف أى أرضى هذا ولا أتوهم زعماتك كما قاله ابن الحاجب ولم يذكره المؤلف لجواز أنه خبر لمحذوف أو مبتدأ خبره محذوف كما قيل أى الحق هذا أو هذا الحق وتجد هو ناصب أهل الليل وأهل النهار أى تجد من يقوم لك مقام أهلك فى الليل والنهار وأصبت ناصب مرحبا وأتيت ناصب أهلا ووطئت ناصب سهلا فعلى هذا هى ثلاث جمل وغيره جعل العامل فيها كلها واحدا وقدره صادفت فعلى هذا هى جملة واحدة وأحضر ناصب عذيرك قال سيبويه أى أحضر عذرك وقال بعضهم التقدير أحضر عاذرك واذكر ناصب ديار الاحباب اه دماميني ببعض زيادة وظاهر سكوته عن قوله ولا شتيمة حر أنه من تتمة ما قبله وأن العامل فى شتيمة هو العامل فى الكلمة قبلها وهو ترتكب وفى كلام شيخنا السيد والدماميني أنه جملة منفردة فتكون شتيمة منصوبة بعامل تقديره ترتكب وأنه كان الاولى زيادة واو أخرى قبل قوله ولا شتيمة حر لتكون احدى الواوين من الحكاية والاخرى من المحكى فيفيد أن ولا شتيمة حر جملة منفردة قال وكذا ما سيذكره الشارح من لفظ كل شئ ولا شتيمة حر جملة أخرى منفردة اه وقد يؤخذ من مجموع ذلك أنه قد يقال ولا شتيمة حر فقط وقد يقال كل شئ ولا شتيمة حر والظاهر أن الاول عطف على اصنع كل شئ محذوفا (قوله وربما قيل كلاهما وتمرا) باثبات الالف فى كلاهما ونصب تمرا فكلاهما مرفوع ويحتمل أن يكون منصوبا على لغة من ألزمه الالف قال شيخنا والبعض ويترجح سلامته من عطف الانشاء على الخبر اه وفى أن السلامة من ذلك ممكنة على الرفع أيضا بأن يقدر ناصب تمرا أطلب أو آخذ أو أستزيد مثلا وان كان خلاف تقدير الشارح (قوله وكل شئ) برفع كل كما قاله شيخنا وغيره (قوله أمم) بفتحتين أى سهل يسير (قوله كلاهما زيد) أى متكلمك أى الذى تتكلم فيه وقوله أو ذكرك أى مذكورك

﴿أسماء الافعال والاصوات﴾

أى وأسماء الاصوات كما سيصرح به الشارح وصرح جماعة بأنها ليست أسماء بل ليست كلمات لعدم صدق حد الكلمة عليها لانها ليست دالة بالوضع على معنى لتوقف الدلالة على علم المخاطب بما وضعت له والمخاطب بالاصوات مما لا يعقل وأجاب القائلون بأنها أسماء بأن الدلالة كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه العالم بالوضع معناه وهذه كذلك ولم يقل أحد ان حقيقة الدلالة كون اللفظ يخاطب به من يعقل (قوله ما ناب عن فعل) أى اسم ناب عن فعل بدليل الترجمة والحروف خارجة عن الحد فلا حاجة الى زيادة ما يخرجها كما فعله الشارح والنيابة عن الفعل فسرها ابن المصنف بما

كليهما وتمرا وامرأ ونفسه والكلاب على البقر وأحشفا وسوء كيلة ومن أنت زيدا وكل شئ ولا هذا ولا شتيمة حر وهذا ولا زعماتك وان تأت فأهل الليل وأهل النهار ومرحبا وأهلا وسهلا وعذيرك وديار الاحباب باضمار أعطنى ودع وأرسل وأتبيع وتذكر واصنع ولا ترتكب ولا أتوهم وتجد وأصبت وأتيت ووطئت واحضر واذكر ثم قال وربما قيل كلاهما وتمرا وكل شئ ولا شتيمة حر ومن أنت زيدا أى كلاهما لى وزدنى وكل شئ أمم ولا ترتكب ومن أنت كلامك زيد أو ذكرك والله أعلم

﴿أسماء الافعال والاصوات﴾

(ما ناب عن فعل) فى العمل ولم يتأثر بالعوامل ولم يكن فضلة (كشتان وصه)

(قوله وأسماء الاصوات) اما أن تكون تسمية اصطلاحية واما تغليب ما أجدى على ما خوطب به مما لا يعقل أو الاضافة بيانية باعتبار البعض تأمل (قوله فسرها) فيه نظر ظاهر

يخرج المصدر فلا حاجة الى زيادة ما يخرجه اه سم وقوله فسرها ابن المصنف بما يخرج المصدر الخ عبارة ابن الناظم أسماء الافعال ألفاظ نابت عن الافعال معنى واستعمالا كشتان بمعنى افترق وصه بمعنى اسكت وأوه بمعنى أتوجع ومه بمعنى اكفف واستعمالها كاستعمال الافعال من كونها عاملة غير معمولة بخلاف المصادر الآتية بدلا من اللفظ بالفعل فانها وان كانت كالافعال في المعنى فليست مثلها في الاستعمال لتأثرها بالعوامل اه ومنه يعلم فساد قول البعض المراد بالنيابة عن الفعل النيابة عنه في المعنى والعمل فلا حاجة الى زيادة ما يخرج المصدر اه وذلك لان النيابة عن الفعل في المعنى والعمل حاصلة للمصادر المذكورة كما عرفت فكيف تخرج بالنيابة عن الفعل في المعنى والعمل والله الموفق ثم قول ابن الناظم كاستعمال الافعال من كونها عاملة غير معمولة قال شيخ الاسلام زكريا أى غير معمولة للاسم والفعل والا فالافعال تكون معمولة للحرف الناصب أو الجازم اه ويرد عليه أنها تكون معمولة للاسم الجازم أيضا الا أن يقال عمله فيها الا لذاته بل لتضمنه معنى الحرف وهو ان (قوله هو اسم فعل) فائدة وضعه وعدم الاستغناء عنه بمسماه قصد المبالغة فان القائل اف كانه قال أتضجر كثيرا جدا والقائل هيهات كانه قال بعد جدا كما قاله ابن السراج أفاده سم (قوله وكذا أوه) فيه لغات منها ما اشتهر من قولهم آه وآه كما في المرادى (قوله يخرج المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل) نحو ضربا زيدا واسم الفاعل نحو أقائم الزيدان ونحوهما مما يعمل عمل الفعل فان العوامل اللفظية والمعنوية تدخل عليها فتعمل فيها ألا ترى أن ضربا منصوب بما ناب عنه وهو اضرب وقائم مرفوع بالابتداء اه تصريح (قوله لاخراج الحروف) كان وأخواتها (قوله فقد بان لك) أى من احتياج قوله ما ناب عن فعل الخ ما يخرج الحروف ونحو المصدر النائب عن فعله لكن جعل قوله كشتان وصه تتميما للتعريف انما هو بقطع النظر عن زيادة الشارح القيدين السابقين فلو أخرج الشارح الحروف ونحو المصدر المذكور بقول المصنف كشتان وصه ثم قال فبان لك الخ لكان أوضح (قوله ومه عن انكفف) كذا في بعض النسخ وفي بعضها عن اكفف وهي انما تصح على ما قيل انه سمع في اكفف التعدي وعدمه مع أنه فاش مر اللازم بالمتعدي وعكسه (قوله كون هذه الالفاظ الخ) جملة الاقوال سبعة (قوله هو الصحيح) بدليل أن منها ما هو على حرفين أصالة كصه وأنها لا يتصل بها ضمائر الرفع البارزة وأن منها ما يخالف أوزان الافعال نحو نزال وقرقار وان الطلبي منها لا تلحقه نون توكيد سم (قوله استعملت استعمال الاسماء) أى من حيث انها تنون تارة ولا تنون تارة أخرى ومن حيث انها لا تتصل بها ضمائر الرفع البارزة ومن حيث ان الطلبي منها لا تلحقه نون توكيد ونحو ذلك (قوله وذهب الكوفيون الى أنها أفعال) أى لدلالتها على الحدث والزمان همع (قوله حقيقة) قال البعض أى لم تستعمل استعمال الاسماء وليس المراد بالحقيقة ما قابل المجاز اه وأنت خبير بأن هذا يؤدى الى أن قول الكوفيين محض مكابرة وكيف ينكر أحد أنها استعملت استعمال الاسماء فيما مر والاولى عندى أن مذهب بعض البصريين ومذهب الكوفيين واحد وأن الاختلاف بينهما ليس الا في العبارة (قوله وعلى الصحيح الخ) كان المناسب تأخيره عن القولين الاخيرين الآتيين أو تقديمه على قوله وقال بعض البصريين الخ كما هو الظاهر للمتأمل (قوله لفظ الفعل) أى من حيث هو دال على المعنى الموضوع هو له لا من حيث كونه مطلق لفظ فآمين مثلا مسمى به الفعل الذى هو استجب لا من حيث كونه لفظا من الالفاظ بل من حيث كونه لفظا دالا على طلب الاستجابة دماميني (قوله كما أفهمه كلامه) أى حيث قال هو اسم فعل (قوله وقيل انها تدل على الحدث والزمان كالفعل) أى فهى أسماء بمعنى الافعال وفي قول الرضى لا يفهم منها أى أسماء الافعال لفظ الفعل بل معناه ميل الى هذا القول (قوله لكن بالوضع) يعنى المادة كالصبوح ولو عبر بها لكان أوضح وقوله لا بأصل الصيغة بهذا تميز اسم الفعل من

هو اسم فعل وكذا أوه ومه فما ناب عن فعل جنس يشمل اسم الفعل وغيره مما ينوب عن الفعل والقيد الاول وهو ولم يتأثر بالعوامل فصل يخرج المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل واسم الفاعل ونحوهما والقيد الثانى وهو ولم يكن فضلة لاخراج الحروف فقد بان لك أن قوله كشتان تتميم للحد فشتان ينوب عن افترق وصه ينوب عن اسكت وأوه عن أتوجع ومه عن انكفف وكلها لا تتأثر بالعوامل وليست فضلات لاستقلالها ﴿تنبيهان﴾ الاول كون هذه الالفاظ أسماء حقيقة هو الصحيح الذى عليه جمهور البصريين وقال بعض البصريين انها أفعال استعملت استعمال الاسماء وذهب الكوفيون الى أنها أفعال حقيقة وعلى الصحيح فالارجح أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان كما أفهمه كلامه وقيل انها تدل على الحدث والزمان كالفعل لكن بالوضع لا بأصل الصيغة

وقيل مدلولها المصادر وقيل ماسبق استعماله فى ظرف أو مصدر باق على اسميته كرويد زيدا ودونك زيدا وماعداه فعل كنزال وصه وقيل هى قسم برأسه يسمى خالفة الفعل • الثانى ذهب كثير من النحويين منهم الاخفش الى أن أسماء الافعال لاموضع لها من الاعراب وهو مذهب المصنف ونسبه بعضهم الى الجمهور وذهب المازنى ومن وافقه الى أنها فى موضع نصب بمضمر ونقل عن سيبويه وعن الفارسى القولان وذهب بعض النحاة الى أنها فى موضع رفع بالابتداء وأغناها مرفوعها عن الخبر كما أغنى فى نحو أقائم الزيدان (وما بمعنى افعل كآمين كثر) ما موصول مبتدأ وما بعده صلته وكثر خبره أى ورود اسم الفعل بمعنى الامر كثير من ذلك آمين بمعنى استجب وصه بمعنى اسكت ومه بمعنى انكفف وتيد وتيدخ بمعنى أمهل وهيت وهيا بمعنى أسرع وويها بمعنى أغر وايه بمعنى امض فى حديثك وحيهل بمعنى ائت أو أقبل أو عجل ومنه باب نزال وقد مر أنه مقيس من الثلاثى وان قرقار بمعنى قرقر وعرعار بمعنى عرعر شاذ ﴿تنبيه﴾ فى آمين لغتان آمين بالقصر على وزن فعيل

الفعل على هذا القول فان دلالته على الحدث بالمادة وعلى الزمان بالصيغة واضافة أصل الى الصيغة للبيان ولو قال لا بالمادة والصيغة لكان أحسن اذ لا قائل فى الفعل بأنه يدل على الحدث والزمان بالصيغة حتى يتوهم ذلك فى اسم الفعل فيحتاج الى نفيه ويمكن ارجاع قوله لكن الخ الى الزمان فقط فلا يرد ما ذكر (قوله وقيل مدلولها المصادر) أى النائبة عن أفعالها كما فى الفارضى وغيره ويظهر أن فى الكلام حذف مضاف أى وقيل مدلولها مدلول المصادر وانما بنيت على هذا القول مع اعراب تلك المصادر لما قاله المرادى من أنه دخلها معنى الامر والمضى والاستقبال التى هى من معانى الحروف وعليه فالمراد بالافعال فى قولهم أسماء الافعال الافعال اللغوية التى هى المصادر كما نقله شيخنا السيد عن الارتشاف (قوله كرويد زيدا الخ) نشر على تشويش اللف (قوله خالفة الفعل) أى خليفته ونائبه فى الدلالة على معناه (قوله الثانى الخ) هذا الخلاف مبنى على الخلاف الاول فعلى القول بأنها أفعال حقيقة أو أسماء لالفاظ الافعال لاموضع لها من الاعراب وعلى القول بأنها أسماء لمعانى الافعال موضعها رفع بالابتداء وأغنى مرفوعها عن الخبر وعلى القول بأنها أسماء للمصادر النائبة عن الافعال موضعها نصب بأفعالها النائبة هى عنها كذا فى التصريح والفارضى ولم يظهر وجه بناء القول بأنها فى موضع رفع بالابتداء أغنى مرفوعها عن الخبر على القول بأنها أسماء لمعانى الافعال كالافعال بل يظهر أنها عليه لاموضع لها كالافعال فتأمل (قوله وذهب المازنى الخ) ظاهر هذا وما بعده جريانه فى عليك واليك سم (قوله وذهب بعض النحاة الخ) يحتاج صاحب هذا القول الى أنه لا يلزم شرط الاعتماد كما فى الوصف قال الشيخ يس وعليه فما الفرق (قوله كثر) لان الامر كثيرا ما يكتفى فيه بالاشارة عن النطق فكيف لا يكتفى بلفظ قائم مقامه ولا كذلك الخبر تصريح أى فالخبر لم يكثر فيه ذلك وان وجد فيه كالاكتفاء بالاشارة بالرأس عن نعم أو لا (قوله وتيد) بفوقية مفتوحة فتحتية ساكنة فدال مهملة قال أبو على من التؤدة فأبدلت الهمزة ياء دماميني (قوله وتيدخ) بالخاء المعجمة (قوله بمعنى أمهل) راجع للكلمتين قبله وفى القاموس أن تيد تأتى بمعنى اتئد أيضا (قوله وهيت) بفتح التاء وكسرها وضمها وقد قرئ قوله تعالى هيت لك بالاوجه الثلاثة اه همع واللام بعدها للتبيين والمعنى ارادتى أو أعنى لك ولا تتعلق بهيت دماميني (قوله وهيا) بفتح الهاء وكسرها مع تشديد الياء فيهما اه همع (قوله بمعنى أسرع) راجع للكلمتين قبله (قوله وويها) بالتنوين لزوما كما فى الفارضى وسيأتى عند قول المصنف واحكم بتنكير الذى ينون الخ (قوله بمعنى أغر) بقطع الهمزة لانه من أغريت (قوله وايه) بكسر الهمزة والهاء وفتحها وتنوين المكسورة اه قاموس وأما ايها بفتح الهاء مع التنوين لزوما فبمعنى انكفف كما فى الهمع وجعله فى القاموس أمرا بالسكوت فلعل قول الهمع بمعنى انكفف أى عن الكلام (قوله بمعنى امض فى حديثك) هو كقول جماعة بمعنى زدنى أى من حديثك وهمزة امض وصل كما هو ظاهر (قوله وحيهل) وقالوا حيهلا بالتنوين وحيهلا بالالف بلا تنوين وهى مركبة من حى بمعنى أقبل وهل التى للحث والعجلة لا التى للاستفهام فجعلتا كلمة واحدة مبنية على الفتح فى الكثير كخمسة عشر كذا فى الفارضى وذكر بعضهم أن لام حيهل تسكن وتفتح وأن ها حيهلا بالتنوين وحيهلا بالالف تفتح وتسكن وان الالف بدل التنوين وقفا وأنها قد تثبت وصلا (قوله بمعنى ائت الخ) هو بمعنى الاول متعد بنفسه وبمعنى الثانى متعد بعلى وبمعنى الثالث متعد بالباء أو بالى اه زكريا وقد تفرد حى من هل فيستعمل بمعنى أقبل ويعدى بعلى وبمعنى ائت ويعدى بنفسه كما فى الدمامينى (قوله ومنه باب نزال) أى من اسم فعل الامر وقوله من الثلاثى أى التام المتصرف كما مر وقرقر بمعنى صوت وعرعر بمعنى العب (قوله فى آمين لغتان) أى آمين المتكلم عليها التى هى اسم فعل وأما آمين بالمد وتشديد الميم فليست لغة فى آمين المذكورة حتى ترد عليه بل هى كلمة أخرى لانها جمع آم بمعنى قاصد

(قوله وآمين بالمد) أي مع الامالة وعدمها فاللغات تفصيلا ثلاث (قوله أقول اذخرت على الكلكال) أي سقطت قال في القاموس الكلكل والكلكال الصدر أو ما بين الترقوتين اهـ فيل الشاهد في الكلكال فان أصله الكلكل واعترض بان ظاهر القاموس أن كلا أصل ولذا قيل ان آقول باشباع الهمزة وتوليد الالف والشاهد فيه ولا يخفى أن ثبوت هذا يحتاج الى نقل صحيح وأما الاعتراض المذكور فيدفع بأن شأن أهل اللغة ذكر لغات الكلمة وان كان بعضها فرعا عن بعض فتأمل (قوله بمعنى افترق) كذا أطلقه الجهور وقيده الزمخشري بكون الافتراق في المعاني والاحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم فلا تستعمل في غير ذلك فلا يقال شتان الخصمان عن مجلس الحكم ويطلب فاعلا دالا على اثنين نحو شتان الزيدان وقد تزاد ما بينهما فيقال شتان ما زيد وعمرو وقد تزاد ما بين بينهما كقوله ۞ فشتان ما بين اليزيدين في الندى ۞ ولم تجعل ما موصولة على معنى افترق الحالتان اللتان بينهما لانه لا يقال بين زيد وعمرو حالتان على معنى ان احداهما مختصة بأحدهما والاخرى بالآخر بل لا يقال الا اذا كانا مشتركين في الحالتين فلو فسرنا قوله شتان ما بين اليزيدين بمعنى افترق الحالتان اللتان بينهما لكانا مشتركين في كل واحدة وهو ضد المقصود وخرج بعضهم ذلك على أن شتان بمعنى بعد لانه لا يستلزم اثنين وما واقعة على المسافة أفاده الدماميني قال في شرح الشذور وأما قول بعض المحدثين

جاز يموني بالوصال قطيعة ۞ شتان بين صنيعكم وصنيعي

فلم تستعمله العرب وقد يخرج على اضمار ما موصولة ببين اهـ وذهب الاصمعي الى أن شتان مثنى شت بمعنى مفترق وهو خبر لما بعده واحتج بأمرين أحدهما كسر نونه في لغة ۞ والثاني أن المرفوع بعده لا يكون الا مثنى أو بمعناه ولا يكون جمعا ولو كان بمعنى افترق لجاز كون فاعله جمعا ورد مذهبه بشيئين أحدهما فتح نونه في اللغة الفصحى ۞ والثاني أنه لو كان خبرا لجاز تأخره عن المبتدا ولم يسمع كذا في الدماميني (قوله وهيهات بمعنى بعد) فاذا وقع بعدها لام كانت زائدة كما في قوله تعالى هيهات هيهات لما توعدون (قوله وما هو بمعنى المضارع) لم يثبته ابن الحاجب وعليه فأف بمعنى تضجرت وأوه بمعنى توجعت وهكذا كما قاله الجامي والانصاف أن المذهبين محتملان (قوله كأوه) فيها لغات أشهرها فتح الهمزة وتشديد الواو وسكون الهاء ومنها أوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء وآه بقلب الواو ألفا وآوه بفتح الهمزة ممدودة وكسر الواو مشددة ومخففة وسكون الهاء وأوه بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر الهاء وقد تعد الهمزة في هذه كذا في الدماميني (قوله وأف) ذكر صاحب القاموس فيها أربعين لغة منها تثليث الفاء المشددة مع التنوين وعدمه وأف بتثليث الهمزة مع سكون الفاء وأف بضم الهمزة وتخفيف الفاء مثلثة مع التنوين وعدمه وأفي بضم الهمزة وكسرها مع تثليث الفاء مشددة وأفى كحبلى وذكرى وافي بكسر الهمزة والفاء مشددة وبفتح الهمزة (قوله أي أعجب لعدم فلاح الكافرين) أشار الى أن وي بمعنى أعجب وأن الكاف بمعنى لام التعليل وأن أن مصدرية مؤكدة وحاصل ما ذكره الشارح في وي كأن أربعة أقوال (قوله وابأبي الخ) خبر مقدم وأنت بكسر التاء مبتدأ مؤخر أي أنت مفدى بأبي وفوك مبتدأ والاشنب صفته من الشنب وهو حدة الاسنان وقيل البرودة والعذوبة والخبر قوله كأنما ذر عليه الزرنب وهو نبت طيب الرائحة (قوله قبل الفوارس) أي قول الفوارس ويروى هكذا وهو الاصح وقد تنازع فيه شفى وأبرأ فأعمل الثاني وأضمر في الاول وعنتر منادى مرخم أصله يا عنترة واقدم أمر من قدم يقدم بالضم فيهما كذا في بعض نسخ العيني وفيه أن قدم يقدم بالضم فيهما ضد حدث يحدث وهو لا يناسب هنا ولو قال من قدم يقدم كنصر ينصر بمعنى تقدم كما في القاموس لناسب هنا ولا مانع من قراءته أقدم بقطع الهمزة وكسر الدال من الاقدام كما في بعض آخر من نسخ العيني وهو الشجاعة والتقدم

بل

بالمد على وزن ركانا هما مسموعة وفي قوله ۞ تباعد مني فطحل وابن أمه آمين فزاد الله ما بيننا بعدا ومن الثانية قوله ويرحم الله عبدا قال آمينا وعلى هذه اللغة قيل انه عجمي معرب لانه ليس في كلام العرب فاعيل وقيل أصله أمين بالقصر فأشبعت فتحة الهمزة فتولدت الالف كما في قوله ۞ أقول اذخرت على الكلكال قال ابن اياز وهذا أولى (وغيره كوي وهيهات نزر) أي غير ما هو من هذه الاسماء بمعنى فعل الامر قليل وذلك ما هو بمعنى الماضي كشتان بمعنى افترق وهيهات بمعنى بعد وما هو بمعنى المضارع كأوه بمعنى أتوجع وأف بمعنى أتضجر ووا وو ي وواها بمعنى أعجب كقوله تعالى وي كأنه لا يفلح الكافرون أي أعجب لعدم فلاح الكافرين وقول الشاعر وابأبي أنت وفوك الاشنب وقول الآخر واها لسلمى ثم واها واها ﴿تنبيهان﴾ الاول تلحق وي كاف الخطاب كقوله ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها قيل الفوارس ويك عنتر أقدم قيل والآية المذكورة وقوله تعالى ويكأن الله يبسط الرزق لمن يشاء

بل هذا أوفق بالوزن الا أن تثبت الرواية بخلافه والشاهد فى ويك حيث ألحق بوى بمعنى أعجب كاف الخطاب والمعنى قول كل فارس أعجب من شجاعتك ياعنترة فقول البعض الظاهر أن الاصل فى البيت ويلك ولا يظهر كونه فيه اسم فعل ممنوع وقد ذكر العينى أن الكسائى استشهد به على أن ويك مختصر ويلك والكاف مجرورة بالاضافة وأنه أجيب عن استشهاده بان وى بمعنى أعجب والكاف للخطاب (قوله من ذلك) وعليه ففتح همزة أن لاضمار اللام قبلها كما فى المغنى عن أبى الحسن الاخفش أو لكونها معمولة لمحذوف تقديره اعلم كما يؤخذ من التصريح وقد يجعل قول الشارح وفتح أن الخ راجعا لهذا القول أيضا واعلم فى كلامه بصيغة الامر على الاظهر (قوله وقال قطرب الخ) لم يتعرض الشارح لكون ويك على قول قطرب اسم فعل بمعنى أعجب لحقه كاف الخطاب أو مختصر ويلك فالكاف اسم مضاف اليه وبسل ولعل الثانى أقرب وفى كلام البعض على قول الشارح أى أعجب لعدم فلاح الكافرين الجزم بالثانى فعلك بالتثبت (قوله والصحيح الاول) أى كون وى اسم فعل بمعنى أعجب والكاف للتعليل بقرينة تقويته بكلام سيبويه فان هذا المذهب مذهبه ومذهب الخليل كما فى التصريح ولان كلام سيبويه انما يدل لهذا القول لان الكاف انما تكون مفصولة من وى اذا كانت للتعليل بخلاف ما اذا كانت حرف خطاب أو اسما مضافا اليه كذا قال شيخنا قال البعض وقد يقال كون الكاف مفصولة من وى لا يعين كونها تعليلية لاحتمال أن يكون كأن للتحقيق فلا ينهض فصلها مصححا للاول اه ملخصا ولك دفعه بأن التعيين اضافى بالنسبة لبقية الاقوال المتقدمة فينهض فصل الكاف مصححا للاول على ماعداه من تلك الاقوال فلا ينافى احتمال أن كأن للتحقيق وما أبداه شيخنا وتبعه البعض من احتمال أن قصد الشارح حكاية قول آخر يرده أمران الاول مامر عن التصريح أن القول الاول مذهب سيبويه والخليل الثانى أن مانقله عن سيبويه لا يقابل القول الاول فكيف يكون قولا آخر مقابلا للاقوال المتقدمة نعم نقل فى المغنى عن الخليل خلاف مانقله عنه المصرح وعبارته وقال الخليل وى وحدها وكأن للتحقيق فاعرف ذلك (قوله ويدل على ماقاله الخ) فيه أن المذاهب المتقدمة فى الآيتين واحتمال التحقيق متأتيه فى البيت أيضا غاية الامر أن النون فيه مخففة من ثقيلة فلا دلالة فيه على ماصححه واسم أن أو كأن فى البيت ضمير الشان والخبر جملة من يكن الخ والنشب بفتح النون والشين المعجمة المال (قوله وأنها فى موضع رفع الخ) واللام على هذا أصلية أى البعد ثابت للذى توعدونه ولم أر من عال البناء على هذا القول ويظهر لى أنه تضمن معنى حرف التعريف (قوله غير متمكن) أى غير منصرف كما قاله شيخنا والبعض ويحتمل أن مراده بغير المتمكن غير المعرب كما هو اصطلاحهم (قوله وبنى لابهامه) أورد عليه شيخنا أن الابهام لا يقتضى البناء نعم قالوا المبهم المضاف لمبنى يجوز بناؤه (قوله وتأويله) أى معناه عنده فى البعد فهو خبر مقدم وماتوعدون مبتدأ مؤخر واللام زائدة أى ماتوعدون كائن فى البعد أى متلبس به (قوله ويفتح الحجازيون الخ) قال بعضهم ان المفتوحة التاء مفردة وأصلها هيهية كزلزلة قلبت الياء الاخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها والتاء للتانيث فالوقف عليها بالهاء وأما المكسورة التاء فجمع كسلمات فالوقف عليها بالتاء وكان القياس هيهيات لان الجمع يرد الاشياء الى أصولها الا أنهم حذفوا الالف المنقلبة عن الياء لكون الكلمة غير متمكنة كما حذفوا ألف هذا وياء الذى فى التثنية للفرق بين المتمكن وغيره وأما المضمومة التاء فتحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء قال الرضى وهذا تخمين ولا مانع من كون الالف والتاء زائدتين فى جميع الاحوال ولا من كون الزائد التاء فقط وأصلها هيهيه فى جميع الاحوال وانما وقف عليها فى هذا الوجه بالتاء كما هو الاكثر تنبيها على التحاقها بقسم الافعال من حيث المعنى فكان تاؤها مثل تاء

من ذلك وذهب أبو عمرو ابن العلاء الى أن الاصل ويلك فحذفت اللام لكثرة الاستعمال وفتح أن بفعل مضمر كأنه قال ويك اعلم أن وقال قطرب قبلها لام مضمر والتقدير ويك لان والصحيح الاول قال سيبويه سألت الخليل عن الآيتين فزعم أنها وى مفصولة من كأن ويدل على ماقاله قول الشاعر
وى كأن من يكن له نشب يحبب ومن يفتقر يعش عيش ضر
• الثانى ماذكره فى هيهات هو المشهور وذهب أبو اسحق الى أنها اسم بمعنى البعد وانها فى موضع رفع فى قوله تعالى هيهات هيهات لما توعدون وذهب المبرد الى أنها ظرف غير متمكن وبنى لابهامه وتأويله عنده فى البعد ويفتح الحجازيون تاء هيهات ويقفون بالهاء ويكسرها تميم ويقفون بالتاء وبعضهم يضمها واذا ضمت فذهب أبى على أنها تكتب بالتاء ومذهب ابن جنى أنها تكتب بالهاء وحكى الصغانى فيها ستا وثلاثين لغة هيهاه وأيهاه وهيهات وأيهات وهيهان وأيهان وكل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته وكل واحدة منونة وغير منونة فتلك ست وثلاثون

فامت وهذا الوجه أولى كذا فى الدمامينى ولعل وجه الوقف عليها بالهاء على أول احتمالى الرضى الفرق بين زيادة الالف والتاء فى المتمكن وزيادتهما فى غيره (قوله وحكى غيره) أى زيادة على ماذكره الصغانى فجملة اللغات اثنتان وأربعون (قوله وأيهاء) أى بالمد وأيهاه أى بهاء السكت الساكنة كاللغة الاخيرة وبذلك غاير أيهاه وهيهاه المعدودتين فى اللغات السابقة فان الهاء فيهما للتانيث بدل عن التاء ومحركة وقوله وهيهاء أى بالمد أيضا ولم يبين الشارح حركة الآخر على الثلاث الاول والخامسة من هذه اللغات الست ولعلها الفتحة وزاد فى القاموس ثلاث عشرة أخرى هايهات وآيهات وهايهان وآيهان بزيادة ألف بين الهاء أو الهمزة والياء المكسورة لالتقاء الساكنين مثلثات الآخر وأيآت بابدال الهاء بين همزتين (قوله والفعل) أى فعل الامر (قوله يعنى أن اسم الفعل الخ) اعلم أن كلامهم فى تقسيم اسم الفعل الى مرتجل ومنقول يدل على أن اسم الفعل مجموع الجار والمجرور وكلامهم على موضع الكاف من الاعراب يخالف هذا ويقتضى أن اسم الفعل هو الجار فقط اه يس وتوقف البعض فى دلالة كلامهم فى التقسيم على ما سبق وهو توقف فى غير محله بعد قولهم منقول من ظرف أو جار ومجرور (قوله ما وضع من أول الامر كذلك) أى اسم فعل (قوله نحو عليك بمعنى الزم) وقد يتعدى بالباء نحو عليك بذات الدين فيكون بمعنى فعل مناسب متعد بها وصرح الرضى بان الباء فى مثله زائدة قال والباء تزاد كثيرا فى مفعول أسماء الافعال لضعفها فى العمل اه دمامينى (قوله ومنه عليكم أنفسكم) قيل ومنه عليكم فى قوله تعالى قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم أن لا تشركوا به شيأ والوقف على قوله ربكم والذى أحوج القائل الى ذلك الاشكال ظاهر الآية لان أن ان جعلت مصدرية بدلا من ما أو من العائد المحذوف ورد أن المحرم الاشراك لا نفيه وأن الاوامر الآتية بعد ذلك معطوفة على لا تشركوا وفيه عطف الطلب على الخبر وجعل المأمور به محرما فيحتاج الى تكلفات مثل جعل لا زائدة وعطف الاوامر على المحرم باعتبار حرمة أضدادها وتضمين الخبر معنى الطلب وان جعلت أن مفسرة على أن لا ناهية أشكل عطف الاوامر المذكورة على النهى لانها لا تصلح بيانا للمحرم بل الواجب وعطف أن هذا صراطى مستقيما على أن لا تشركوا اذ لا معنى لعطفه على أن المفسرة والفعل واختار الزمخشرى كونها مفسرة لقرينة عطف الاوامر وأجاب عن الاول بأن عطف الاوامر على النهى باعتبار لوازمها من النهى عن أضدادها وعن الثانى بمنع عطف أن هذا صراطى مستقيما على أن لا تشركوا بل هو تعليل لاتبعوا على حذف اللام وجاز عود ضمير اتبعوه الى الصراط لتقدمه فى اللفظ فان قيل فعلى هذا يكون اتبعوه عطفا على لا تشركوا ويصير التقدير فاتبعوا صراطى لانه مستقيم وفيه جمع بين حرفى عطف الواو والفاء وليس بمستقيم وكذا ان جعلنا الواو استئنافية قلنا ورود الواو مع الفاء عند تقديم المعمول فصلا بينهما سائغ فى الكلام مثل وربك فكبر وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا فان أبيت الجمع فاجعل الفاء زائدة فان أبيت فاجعل المعمول متعلقا بمحذوف والعامل المقرون بالفاء عطفا عليه مثل عظم فكبر وادعوا الله فلا تدعوا وآثروه فاتبعوه تفتازانى على الكشاف باختصار (قوله ومكانك بمعنى اثبت) فيكون لازما وحكى الكوفيون تعديته وأنه يقال مكانك زيدا أى انتظره قال الدمامينى ولا أدرى أى حاجة الى جعل مثل هذا الظرف اسم فعل وهلا جعلوه ظرفا على بابه وانما يحسن دعوى اسم الفعل حيث لا يمكن الجمع بين ذلك وذلك الفعل نحو صه وعليك واليك وأما اذا أمكن فلا فانه يصح أن يقال اثبت مكانك وتقدم أمامك ولا تقول اسكت صه الخ (قوله ولا يقاس على هذه الظروف) أى المسموعة غيرها مما لم يسمع لخروجها عن أصلها وما خرج عن أصله لا يقاس عليه والمراد بالظروف ما يعم الجار والمجرور كما صرح به الدمامينى (قوله بل يقيس الخ) بشرط كونه على أكثر من حرف احترازا من نحو بك بك اه دمامينى (قوله وشذ قولهم عليه رجلا بمعنى

وحكى غيره هيهاك وأيهاك وأيهاء وايهاه وهيهاء وهيهاه اه (والفعل من أسمائه عليكا وهكذا دونك مع اليكا) الفعل مبتدأ ومن أسمائه عليك جملة اسمية فى موضع الخبر ودونك أيضا مبتدأ خبره هكذا يعنى أن اسم الفعل على ضربين أحدهما ما وضع من أول الامر كذلك كشتان وصه والثانى ما نقل عن غيره وهو نوعان الاول منقول عن ظرف أو جار ومجرور نحو عليك بمعنى الزم ومنه عليكم أنفسكم أى الزموا شأن أنفسكم ودونك زيدا بمعنى خذه ومكانك بمعنى اثبت وأمامك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تأخر واليك بمعنى تنح ﴿تنبيهات﴾ الاول قال فى شرح الكافية ولا يقاس على هذه الظروف غيرها الا عند الكسائى أى فانه لا يقتصر فيها على السماع بل يقيس على ما سمع ما لم يسمع • الثانى قال فيه أيضا لا يستعمل هذا النوع أيضا الا متصلا بضمير المخاطب وشذ قولهم عليه رجلا بمعنى

ليلزم) ولشذوذه ردّ فى المغنى قول بعضهم فى فلا جناح عليه أن يطوف بهما أن الوقف على فلا جناح وان عليه بمعنى ليلزم ليفيد صريحا وجوب التطوف بالصفا والمروة على أنه ليس المقصود من الآية ايجاب التطوف بهما بل ابطال ما كانت الانصار تعتقده فى الجاهلية من تحرج التطوف بهما حتى سألوه عليه الصلاة والسلام عن ذلك وقالوا يارسول الله انا كنا نتحرج أن نطوف بالصفا والمروة فأنزل الله تعالى ان الصفا والمروة الآية كما فى صحيح البخارى عن عائشة فى قصة ردها على ابن أختها أسماء عروة بن الزبير فى زعمه أن الآية لرفع الجناح عمن لم يطوف بهما بأنها لو كانت كما زعم لكانت فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما وانما هى لابطال معتقد الانصار قال فى المغنى مع أن الايجاب لا يتوقف على كون على اسم فعل بل كلمة على تقتضى ذلك مطلقا اه وأما قوله عليه الصلاة والسلام يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فقد حسنه الخطاب وقال ابن عصفور ان عليه خبر والصوم مبتدأ والباء زائدة اه فارضى وقوله فقد حسنه الخطاب عبارة بعضهم فقد حسنه كون ضمير الغائب فيه واقعا على مخاطب لانه بعض المخاطبين أولا بقوله من استطاع منكم (قوله بمعنى أولنيه) فيه نظر لان أول متعد لاثنين وعلى لم يتعد الا لمفعول واحد فكيف يكون هو ومسماه مختلفين وقد يقال انه مثل آمين واستجب والظاهر أنه اسم لقولك لالزم أى لفعل مضارع مقرون بلام الامر فانه متعد لواحد لان عليك وعليه اسمان لفعل اللزوم فكذا الآخر فان قلت يلزم دخول لام الامر على فعل المتكلم قلت لزومه غير ضار فى التنزيل ولنحمل خطاياكم وفى الحديث قوموا فلأصل لكم اه دمامينى وقوله وقد يقال انه مثل آمين واستجب أى فى اختلاف الاسم والمسمى فان آمين لازم واستجب متعد كما سيأتى فى الشرح وقوله والظاهر الخ يؤخذ منه ومن تفسير الشارح عليه رجلا بليلزم أن المراد بفعل الامر الذى جعل الظرف اسماله ولو شذوذا ما يشمل المضارع المقرون بلام الامر وبهذا يسقط استشكال البعض تفسير الشارح المذكور (قوله بمعنى أتنحى) قياس ماقبله ومابعده وهو المناسب للمعنى أن يؤتى بالامر فيقال بمعنى تنح وفى نسخة اتنح بالامر وعليها لا اشكال فيه اه زكريا وقوله وعليها الاشكال فيه أن هذه النسخة أيضا لاتناسب المعنى والذى فى التسهيل وشرحه للدمامينى أتنحى بلفظ المضارع كما فى النسخة الاولى فتأمل (قوله اختلف فى الضمير الخ) كون الكاف فى عليك وأخواته ضميرا هو مذهب الجمهور وذهب ابن بابشاذ الى أنها حرف خطاب كالكاف فى ذلك ويرده عدم استعمال الجار وحده وقولهم على وعليه فان الياء والهاء ضميران اتفاقا وحكاية الاخفش على عبد الله زيدا دمامينى (قوله فموضعه رفع) أى على الفاعلية عند الفراء ويرده أن الكاف ليست من ضمائر الرفع اه دمامينى ويجاب بأنه من استعارة ضمير غير الرفع له اه يس واعلم أن القول بان موضع الضمير رفع والقول بان موضعه نصب منظور فيهما الى مابعد النقل الى اسم الفعل والقول بان موضعه جر منظور فيه الى ماقبل النقل لان اسم الفعل لا يعمل الجر كما هو مصرح به عند قول المصنف وما لما تنوب عنه من عمل لها وحينئذ فلا يتوارد الخلاف على جهة واحدة (قوله ونصب عند الكسائى) أى على المفعولية والفاعل مستتر والتقدير ألزم أنت نفسك من الالزام قال الدمامينى ويرده قولهم عليك زيدا بمعنى خذ وخذ انما يتعدى لواحد اه وللكسائى أن يمنع كون عليك زيدا بمعنى خذ ويقول معناه ألزم نفسك زيدا من الالزام وأظهر منه فى الرد قولهم مكانك بمعنى اثبت وأمامك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تأخر فان ماذكر لازم ويرد عليه أيضا أنه يلزمه عمل الفعل فى ضميرى مخاطب وذلك خاص بأفعال القلوب وما حمل عليها (قوله وجر عند البصريين) على الاصل بالاضافة فى نحو دونك وبالحرف فى نحو عليك سم (قوله على عبد الله زيدا) بتشديد الياء على أن على جارة لياء المتكلم وزيدا مفعول به لاسم الفعل وقوله بجر عبد الله أى بدل كل من الياء وهذا

ليلزم وعلى الشئ بمعنى أولنيه والى بمعنى أتنحى وكلامه فى التسهيل يقتضى أن ذلك غير شاذ * الثالث قال فيه أيضا اختلف فى الضمير المتصل بهذه الكلمات فموضعه رفع عند الفراء ونصب عند الكسائى وجر عند البصريين وهو الصحيح لان الاخفش روى عن عرب فصحاء على عبد الله زيدا بجر عبد الله فتبين أن الضمير مجرور والموضع لا مرفوعه ولا منصوبه

ومع ذلك ففي كل واحد من هذه الاسماء ضمير مستتر مرفوع الموضع بمقتضى الفاعلية فلك في التوكيد أن تقول عليكم كلكم زيدا بالجر توكيدا للموجود المجرور وبالرفع توكيدا للمستكن المرفوع والنوع الثاني منقول من مصدر وهو على قسمين مصدر استعمل فعله ومصدر أهمل فعله والى هذا النوع بقسميه الاشارة بقوله (كذا رويد بله ناصبين) أي ناصبين ما بعدهما نحو رويد زيدا وبله عمرا فأما رويد زيدا فاصله أرود زيدا اروادا بمعنى أمهله امهالا ثم صغروا الارواد تصغير الترخيم وأقاموه مقام فعله واستعملوه تارة مضافا الى مفعوله فقالوا رويد زيد وتارة منونا ناصبا للمفعول فقالوا رويدا زيدا ثم انهم نقلوه وسموا به فعله فقالوا رويد زيدا ومنه قوله

رويد عليا جد ما ثدى أمهم

الينا ولكن بعضهم متباين

أنشده سيبويه والدليل على أن هذا اسم فعل كونه مبنيا والدليل على بنائه عدم تنوينه وأما بله فهو في الاصل مصدر فعل مهمل مرادف لدع واترك فقيل فيه بله زيد بالاضافة الى مفعوله كما يقال ترك زيد ثم قيل بله زيدا بنصب المفعول وبناء بله على أنه اسم فعل ومنه قوله بله الاكف كأنها لم تخلق بنصب الاكف وأشار الى استعمالها الاصلي بقوله

شاذ عند الجماعة لانه بدل ظاهر من ضمير الحاضر بدل كل غير مفيد للاحاطة وجواز ذلك رأي الاخفش والاقرب جعله عطف بيان كذا قال الدماميني وقال شيخ الاسلام زكريا وهم من فهم أن على في على عبد الله جارة لياء المتكلم لا لعبد الله حتى بنى عليه أن عبد الله عطف بيان لا بدل من الياء اه وعليه يقرأ على بالالف وعبد مجرور بها (قوله ومع ذلك) أي مع كون الكاف في موضع جر بقرينة قوله بعد بالجر توكيدا للموجود المجرور ومثل ذلك ما اذا قلنا انها في موضع نصب فيجوز عليه أيضا في التوكيد عليكم كلكم زيدا بنصب كل توكيدا للموجود المنصوب وبرفعه توكيدا للمستكن المرفوع بخلاف ما اذا قلنا انها في موضع رفع لانها حينئذ الفاعل (قوله ناصبين) أي مع عدم تنوينهما والا كانا مصدرين كما سيأتي (قوله ثم صغروا الارواد تصغير الترخيم) أي حذفوا الهمزة والالف الزائدتين وأوقعوا التصغير على أصوله فقالوا رويد وسمي تصغير ترخيم لما فيه من حذف الزوائد والترخيم حذف اه تصريح قال سم والاحسن أن يكون تصغير مرود لان اسم الفاعل يصغر فأما المصدر فلا يجوز تصغيره قبل التسمية به اه وفيه أنه لو كان تصغير مرود لم يكن مصدرا والفرض أنه مصدر فتأمل (قوله مضافا الى مفعوله) وسيأتي انه يضاف للفاعل أيضا وقوله فقالوا رويد زيد أي امهال زيد (قوله فقالوا رويد زيدا) أي أمهل والفتحة على هذا بنائية بخلافها على ما قبله (قوله رويد عليا الخ) لم أر من تكلم على هذا البيت (قوله والدليل على أن هذا اسم فعل كونه مبنيا) اعترضه الحفيد وأقره شيخنا والبعض بانه لا يلزم من بنائه كونه اسم فعل لبناء كثير من الاسماء وليست أسماء أفعال وقد يقال معلوم انحصار رويد بين كونه اسم فعل وكونه مصدرا والمقصود اثبات كونها اسم فعل ونفي كونه مصدرا فقوله والدليل على أن هذا اسم فعل أي لا مصدر وبعد ملاحظة هذا الانحصار يستلزم كونه مبنيا كونه اسم فعل لا مصدرا لان البناء ينفي المصدرية فثبتت اسمية الفعل فتأمل (قوله والدليل على بنائه عدم تنوينه) اعترضه الحفيد بأنه لا يلزم من عدم تنوينه أن يكون مبنيا فكان ينبغي أن يقول الدليل على بنائها أنها أشبهت الحرف في كونها أبدا عاملة غير معمولة ولك أن تقول المراد عدم تنوينه مع عدم موجبات عدم التنوين غير البناء فلم يبق الا البناء فاندفع الاعتراض وهذا أولى مما أجاب به البعض فتأمل (قوله ومنه قوله بله الاكف الخ) صدره

تذر الجماجم ضاحيا هاماتها

قاله كعب بن مالك شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم من قصيدة قالها في وقعة الاحزاب وضمير تذر يرجع الى السيوف ويروى فترى الجماجم الخ والجماجم جمع جمجمة قال صاحب الصحاح هي عظم الرأس المشتمل على الدماغ وربما أطلقت على الانسان فيقال خذ من كل جمجمة درهما كما يقال خذ من كل رأس بهذا المعنى وقال أيضا الهامة من الشخص رأسه فالمناسب هنا أن يفسر الجمجمة بالانسان وفرق الزجاج بين الجمجمة والهامة بجعل الهامة بعضا من الجمجمة فقال عظم الرأس الذي فيه الدماغ يقال له جمجمة والهامة وسط الرأس ومعظمه وقوله ضاحيا حال سببية من الجماجم وهاماتها فاعل ضاحيا من ضحا يضحو اذا ظهر وبرز عن محله وقوله كأنها لم تخلق متعلق بقوله ضاحيا هاماتها أي كأنها لم تخلق متصلة بمحالها ومعنى بله الاكف على رواية نصب الاكف دع ذكر الاكف فان قطعها من الايدي أهون من قطع هامات الجماجم بتلك السيوف فبله على هذا اسم فعل وعلى الجر اترك ذكر الاكف أي اترك ذكرها تركا فانها بالنسبة الى الهامة سهلة فبله على هذا مصدر مضاف الى مفعوله وعلى الرفع كيف الاكف لا تقطعها تلك السيوف مع قطعها ما هو أعظم منها وهي الهامات أي أزالت هذه السيوف تلك الهامات عن الابدان فلا عجب أن تزيل الاكف عن الايدي فبله على هذا بمعنى كيف للاستفهام التعجبي فبله الاكف على الاول والثالث جملة اسمية وفتحة بله بنائية وعلى الثاني جملة فعلية حذف صدرها وفتحة بله اعرابية اه ملخصا من شرح شواهد الرضي لعبد القادر أفندي وفي شرح الدماميني على المغني أن المعنى على

(ويعملان الخفض مصدرين) أى معربين بالنصب دالين على الطلب أيضا لكن لا على أنهما اسما فعل بل على أن كلا منهما بدل من اللفظ بفعله نحو رويد زيد وبله عمرو أى امهال زيد وترك عمرو وقد روى قوله بله الا كف بالجر على الاضافة فرويد تضاف الى المفعول كما مر والى الفاعل نحو رويد زيد عمرا وأما بله فاضافتها الى المفعول كما مر وقال أبو على الى الفاعل ويجوز فيها حينئذ القلب نحو بهل زيد رواه أبو زيد ويجوز فيهما حينئذ التنوين ونصب ما بعدهما بهما وهو الاصل فى المصدر المضاف نحو رويدا زيدا وبلها عمرا ومنع المبرد النصب برويد لكونه مصغرا ﴿تنبيهات﴾ الاول الضمير فى يعملان عائد على رويد وبله فى اللفظ لا فى المعنى فان رويد وبله اذا كانا اسمى فعل غير رويد وبله المصدرين فى المعنى • الثانى اذا قلت رويدك وبله الفتى احتمل أن يكونا اسمى فعل ففتحتهما فتحة بناء والكاف من رويدك حرف خطاب لا موضع لها من الاعراب مثلها فى ذلك وأن يكونا مصدرين ففتحتهما فتحة اعراب وحينئذ فالكاف فى رويدك تحتمل الوجهين أن تكون فاعلا وأن تكون مفعولا • الثالث تخرج رويد وبله عن الطلب فاما بله فتكون اسما بمعنى كيف فيكون ما بعدها مرفوعا وقد روى بله الا كف بالرفع أيضا وممن أجاز ذلك قطرب وأبو الحسن وأنكر أبو على الرفع بعدها وفى الحديث يقول الله تبارك وتعالى أعددت لعبادى الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما أطلعتم عليه فوقعت معربة مجرورة بمن وخارجة عن المعانى المذكورة وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر وبهذا يتقوى من عدها من ألفاظ الاستثناء وهو مذهب لبعض الكوفيين واما رويد فتكون حالا نحو ساروا رويدا فقيل هو حال من الفاعل أى مرودين وقيل من ضمير المصدر المحذوف أى ساروه أى السير رويدا وتكون نعتا لمصدر اما مذكور نحو ساروا

الجر أن السيوف تترك الجماجم منفصلة هاماتها ترك الا كف منفصلة عن شمالها كأنها لم تخلق متصلة بها اهـ وعلى هذا يكون بله منصوبا بتنذر ويكون قوله كأنها لم تخلق الخ متعلقا بقوله بله الا كف أو بقوله ضاحيا هاماتها (قوله ويعملان الخفض) أى والنصب منونين وسكت عنه لانه الاصل وقوله دالين على الطلب أيضا أى لنيابتهما عن فعل الامر كما ذكره الشارح (قوله فرويد تضاف الى المفعول كما مر) فيه أن ما مر وهو نحو رويد زيد يحتمل الاضافة الى المفعول والاضافة الى الفاعل (قوله نحو رويد زيد عمرا) ولا يرد على ذلك قولهم المصدر النائب عن فعله لا يرفع الظاهر بل فاعله ضمير مستتر وجوبا دائما لانه محمول على المنون كما يدل عليه تمثيلهم (قوله فاضافتها) مبتدأ وقوله الى المفعول خبر كما يشعر بذلك مقابلته بقوله وقال أبو على الى الفاعل وفى قوله كما مر ما أسلفناه (قوله وقال أبو على الى الفاعل) ظاهر صنيعه أن الاول يعين اضافتها الى المفعول والثانى يعين اضافتها الى الفاعل وكذا صنيع الفارضى يقتضى ذلك ويقتضى جريان الخلاف فى رويد أيضا وعبارته ويكونان مصدرين اذا انجر ما بعدهما كرويد زيد وبله عمرو أى امهال زيد وترك عمرو فكل منهما مصدر مضاف للمفعول وقيل للفاعل اهـ (قوله ويجوز فيها حينئذ القلب) أى حين اذ كانت مصدرا وقوله نحو بهل زيد أى بفتح الهاء وسكونها (قوله ويجوز فيهما) أى فى رويد وبله حينئذ أى حين اذ كانتا مصدرين لكن تنوين رويدا ونصب ما بعده تقدم فذكره هنا توطئة لقوله ومنع المبرد ولك أن تقول هلا ذكر منع المبرد سابقا واستغنى عن اعادة تنوين رويدا ونصب ما بعده (قوله وهو الاصل فى المصدر المضاف) أى المصدر المنون الناصب لما بعده أصل للمصدر المضاف لما بعده يعنى أن المضاف محول عن المنون كما قاله سم (قوله ومنع المبرد النصب) وهو الموافق لما جزموا به فى اعمال المصدر من اشتراط كونه مكبرا فكيف أجازوا اعمال هذا المصغر الا أن يكون هذا مستثنى بناء على ورود نصبه المفعول فى كلام العرب على خلاف القياس سم (قوله فى اللفظ لا فى المعنى) أى فى كلامه استخدام كذا قيل وفيه نظر لان المراد من الضمير ومرجعه لفظ رويد ولفظ بله فلا استخدام ومعنى قوله فى اللفظ لا فى المعنى باعتبار اللفظ لا باعتبار المعنى (قوله حرف خطاب) واعلم تجعل اسما فاعلا لان الكاف ليست ضمير رفع واستعارتها للرفع خلاف الاصل ولا مفعولا لئلا يلزم عمل اسم الفعل فى ضميرى مخاطب وذلك خاص بأفعال القلوب وما حمل عليها ولا مجرورا لان اسم الفعل لا يعمل الجر (قوله ذخرا) بذال معجمة مضمومة (قوله من بله) بفتح بله وكسرها فوجه الكسر ما ذكره الشارح وأما وجه الفتح فقال الرضى اذا كانت بله بمعنى كيف جاز أن تدخله من حكى أبو زيد ان فلانا لا يطيق حمل الفهر فمن بله أن يأتى بالصخرة أى كيف ومن أين وعليه تتخرج هذه الرواية فتكون بله بمعنى كيف التى للاستبعاد وما مصدرية فى محل رفع بالابتداء والخبر من بله والضمير المجرور بعلى عائد على الذخر اهـ دماميني وشمني والمعنى على هذا من كيف أى من أين اطلاعكم على هذا الذخر أى المذخور ولا يخفى ما فى جعلها على هذه الرواية بمعنى كيف من الركاكة ولو جعلت فيها من اول الامر بمعنى أين لكان أحسن (قوله ما أطلعتم) بضم الهمزة وكسر اللام (قوله وخارجة عن المعانى المذكورة) قال الشمنى يجوز أن تكون مصدرا بمعنى ترك ومن تعليلية أى من أجل تركهم ما علمتموه من المعاصى فلا تكون خارجة (قوله من ضمير المصدر) يعنى المصدر الذى دل

سيرا رويدا أو محذوف نحو سار وارويدا أي سيرا رويدا (وما لما تنوب عنه من عمل لها) ما مبتدأ موصول صلته لها وما من لما موصول أيضا صلته تنوب وعنه ومن عمل متعلقان بتنوب ولها خبر المبتدا والعائد على ما الاولى ضمير مستتر في الاستقرار الذي هو متعلق اللام من لما والعائد على ما الثانية الهاء من عنه يعني ان العمل الذي استقر للافعال التي نابت عنها هذه الاسماء مستقر لها اي لهذه الاسماء فترفع الفاعل ظاهرا في نحو هيهات نجد وشتان زيد وعمرو لانك تقول بعدت نجد وافترق زيد وعمرو ومضمرا في نحو نزال وينصب منها المفعول ما ناب عن متعد نحو دراك زيدا لانك تقول أدرك زيدا ويتعدى منها بحرف من حروف الجر ما هو بمعنى ما يتعدى بذلك الحرف ومن ثم عدي حيهل بنفسه لما ناب عن ائت في نحو حيهل الثريد وبالباء لما ناب عن عجل في نحو اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر أي فعجلوا بذكر عمر وبعلى لما ناب عن أقبل في نحو حيهل على كذا ﴿تنبيهات﴾ الاول قال في التسهيل وحكمها يعني أسماء الافعال غالبا في التعدي واللزوم حكم الافعال واحترز بقوله غالبا عن آمين فانها نابت عن متعد ولم يحفظ لها مفعول * الثاني مذهب الناظم جواز اعمال اسم الفعل مضمرا قال في شرح الكافية ان اضمار اسم الفعل مقدما لدلالة متأخر عليه جائز عند سيبويه * الثالث قال في التسهيل ولا علامة للمضمر المرتفع بها يعني بأسماء الافعال ثم قال وبروزه مع شبهها في عدم التصرف دليل على فعليته يعني كما في هات وتعال فان بعض النحويين غلط فعدهما من أسماء الافعال وليسا منها بل هما فعلان غير متصرفين لوجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما كقولك للانثى هاتي وتعالي وللاثنين والاثنتين هاتيا وتعاليا وللجماعتين هاتوا وتعالوا وهاتين وتعالين

فعل

عليه الفعل وقوله المحذوف صفة لضمير بقرينة قول الشارح أي ساروه (قوله سيرا رويدا) أي مرودا فيه (قوله أو محذوف نحو سار وارويدا) مذهب سيبويه أن نصب هذا على الحال ولا يكون نعت مصدر محذوف لان رويدا صفة غير خاصة بالموصوف فلا يحذف الا على قبح قلت ليس الغرض باشتراط الخصوص بالموصوف الا ان يكون ذلك قرينة يعلم بها المحذوف واذا حصل العلم بدون كون الصفة خاصة بالموصوف لم يمتنع الحذف كما هنا لحصول العلم بأن الموصوف هو السير للقرينة الدالة عليه فلا ضير في حذفه دماميني (قوله وعنه ومن عمل متعلقان بتنوب) على جعل من عمل متعلقا بتنوب تكون من بمعنى في والمعنى والعمل الذي ثبت للفعل الذي تنوب هي عنه في العمل ثابت لها وفيه من الركاكة ما لا يخفى وان خفيت على البعض فاقر هذا الوجه ولهذا قال سم الوجه ان من عمل بيان للفظ ما المبتدا اه وقال الشيخ خالد عنه متعلق بتنوب ومن عمل بيان لما الواقعة مبتدأ متعلق بحال محذوفة من الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع خبرها اه وقوله في الجار والمجرور الواقع خبرها أي أو في الجار والمجرور الواقع صفتها بل هذا أحسن لما يلزم على الاول من تقديم الحال على عاملها الظرفي وهو نادر كما تقدم في قوله وندر نحو سعيد الخ ولم تجعل الحال من ما لمنع الجمهور الحال من المبتدا (قوله مستتر في الاستقرار) أي بحسب الاصل أي قبل حذفه والا فالضمير بعد حذف المتعلق مستتر في الظرف لانتقاله اليه من المتعلق على الراجح (قوله دراك زيدا) في بعض النسخ تراك زيدا بالفوقية والراء والكاف وهذا قياس ودراك شاذ لانه من أدرك (قوله في نحو حيهل الثريد) قيل هو الخبز المفتت ومرق اللحم وقيل الخبز المأكول باللحم (قوله اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر) هذا أثر يروى عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه والمراد عمر بن الخطاب رضي الله عنه تصريح (قوله عن آمين) مثلها ايه فانه لم يحفظ لها أيضا مفعول ومثلها هاوهو زيد يتعدى كذا في التصريح (قوله مضمرا) أي محذوفا (قوله جائز عند سيبويه) وخرج عليه الناظم * يا أيها المائح دلوي دونكا * بجعل دلوي منصوبا بدون مضمرا لدلالة ما بعده عليه وسينبه على ذلك الشارح فعلم بطلان جعل بعضهم نصب نحو بابك كذا بالك مقدرا الا ان من يجوز عمل اسم الفعل محذوفا يشترط تأخر دال عليه كما في البيت (قوله ولا علامة للمضمر المرتفع بها) أي لا يبرز معها ضمير بل يستكن معها مطلقا بخلاف الفعل فتقول صه للواحد والاثنين والجمع وللمذكر والمؤنث بلفظ واحد اه همع فأراد بنفي علامة المضمر نفي ظهوره من اطلاق الملزوم وارادة اللازم (قوله دليل فعليته) أي فعلية شبهها (قوله كما في هات) بكسر التاء مبني على حذف الياء كارم وتعال بفتح اللام مبني على حذف الالف كاخش (قوله غلط فعدهما الخ) قال الدماميني لا وجه للتغليط فان الذاهب الى هذا لا يلتزم ما قاله المصنف من ان لحوق الضمائر البارزة لا يكون الا في الافعال بل من عدهما من أسماء الافعال يجوز لحوقهما لما قوي شبهه بالافعال ويعتذر عن لحوق الضمائر بهما بقوة مشابهتهما للافعال فعوملا معاملتها في ذلك اه ملخصا (قوله هاتي وتعالي) بالبناء على حذف النون وأصل هاتي هاتيين استثقلت الكسرة على الياء الاولى التي هي لام الفعل فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت تلك الياء لالتقاء الساكنين وأصل تعالي تعاليي فقلبت الياء الاولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله هاتوا وتعالوا) أصلهما هاتيوا وتعاليوا

وهكذا احكم هلم عند بني تميم فانهم يقولون هلم هلمي هلما هلموا هلممن فهي عندهم فعل لا اسم فعل ويدل على ذلك أنهم يؤكدونها بالنون نحو هلمن قال سيبويه وقد تدخل الخفيفة والثقيلة يعني على هلم قال لانها عندهم بمنزلة رد وردا وردي وردوا واردد ن وقد استعمل لها مضارعا من قيل له هلم فقال لا أهلم وأما أهل الحجاز فيقولون هلم في الاحوال كلها كغيرها من أسماء الافعال وقال الله تعالى قل هلم شهداءكم والقائلين لاخوانهم هلم الينا وهي عند الحجازيين بمعنى احضر وتأتي عندهم بمعنى أقبل (وأخر ما الذي) الاسماء (فيه العمل) وجوبا فلا يجوز زيدا دراك خلافا للكسائي قال الناظم ولا حجة له في قول الراجز يا أيها المائح دلوي دونكا * اني رأيت الناس يحمدونكا لصحة تقدير دلوي مبتدأ أو مفعولا بدونك مضمرا ثم ذكر ما تقدم عن سيبويه ويأتي هذا التأويل الثاني في قوله تعالى كتاب الله عليكم ﴿تنبيهان﴾ الاول ادعى الناظم وولده أنه لم يخالف في هذه المسئلة سوى الكسائي ونقل بعضهم ذلك عن الكوفيين * الثاني توهم المكودي أن لذي اسم موصول فقال والظاهر أن ما في قوله ما لذي فيه العمل زائدة لا يجوز ان تكون موصولة لان لذي بعدها موصولة وليس كذلك بل ما موصولة ولذي جار ومجرور في موضع رفع خبر مقدم والعمل مبتدأ مؤخر والجملة صلة ما الثالث ليس في قوله العمل مع قوله عمل ايطاء لان أحدهما نكرة والآخر معرفة وقد وقع ذلك للناظم في مواضع من هذا الكتاب (واحكم بتنكير الذي ينون منها) أي من أسماء الافعال (وتعريف سواه) أي سوى المنون (بين) قال الناظم في شرح الكافية لما كانت هذه الكلمات

فعل بهما ما مر مع ضم تاء هاتوا لمناسبة الواو (قوله وهكذا احكم هلم) نقل بعضهم الاجماع على تركيبها وفي كيفيته خلاف قال البصريون مركبة من ها التنبيه ولم التي هي فعل أمر من قولهم لم الله شعثه أي جمعه كانه قيل اجمع نفسك الينا فحذفت ألفها تخفيفا ونظرا الى أن أصل اللام السكون وقال الخليل ركا قبل الادغام فحذفت الهمزة للدرج اذ كانت همزة وصل وحذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الاولى الى اللام وأدغمت وقال الفراء مركبة من هل التي للزجر وأم بمعنى اقصد فخففت الهمزة بالقاء حركتها على الساكن قبلها وحذفت فصار هلم قال ابن مالك في شرح الكافية وقول البصريين أقرب الى الصواب قال في البسيط ويدل على صحته أنهم نطقوا به فقالوا هالم اه همع (قوله فهي عندهم فعل) أي لبروز الضمائر معها (قوله بمنزلة رد الخ) أي في كون كل فعل أمر (قوله لا أهلم) بفتح الهمزة والهاء وضم اللام (قوله هلم شهداءكم) أي أحضروا (قوله هلم الينا) أي أقبلوا كذا قال شيخنا وتبعه البعض وفيه أن اسم الفعل المتعدي بحرف يتعدى بذلك الحرف مثل فعله وأقبل يتعدى بعلى كما مر في الشرح قبيل التنبيهات وكما في غيره فالمناسب أن هلم في الآية بمعنى ائت لانها ترد بمعنى ائت أيضا والاتيان يتعدى بالى كما يتعدى بنفسه (قوله وهي عند الحجازيين الخ) ان قلت هي بمعنى احضر أو أقبل عند التميميين أيضا قلت كانه أراد أنها دالة على لفظ احضر أو لفظ أقبل فلهذا خص الحجازيين بالذكر (قوله بمعنى أقبل) أي وبمعنى ائت وهلم الثريد ﴿فائدة﴾ توقف ابن هشام في عربية قول الناس هلم جرا قال والذي ظهر لنا في توجيهه أن هلم هي التي بمعنى ائت الا أن فيها تجوزين أحدهما أنه ليس المراد بالاتيان المجيء الحسي بل الاستمرار على الشيء وملازمته * والثاني أنه ليس المراد الطلب حقيقة بل الخبر كما في قوله فليمدد له الرحمن مدا وجرا مصدر جره يجره اذا سحبه وليس المراد الجر الحسي بل التعميم فاذا قيل كان ذلك عام كذا وهلم جرا فكانه قيل واستمر ذلك في بقية الاعوام استمرارا أو استمر مستمرا على الحال المؤكدة وبهذا التأويل ارتفع اشكال اختلاف المتعاطفين بالخبر والطلب وهو ممتنع أو ضعيف واشكال التزام افراد الضمير اذ فاعل هلم هذه مفرد أبدا اه أي مع ان بني تميم لا يلتزمونه في غير هلم هذه (قوله وأخر ما الذي فيه العمل) أي لضعفها بعدم تصرفها (قوله يا أيها المائح) بهمزة قبل الحاء المهملة وهو الذي ينزل البئر فيملأ الدلو اذا قل ماؤها أي البئر (قوله لصحة تقدير دلوي مبتدأ) أي خبره دونك بمعنى قدامك أي ويكون الكلام حينئذ كناية عن طلب ملء الدلو كأنه عطشان كناية عن طلب سقي الماء فاندفع تنظير الشيخ خالد وسكت عليه شيخنا والبعض بان المعنى ليس على الاخبار المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه بل المقصود طلب ملء الدلو على أنه يصح على تقدير دلوي مبتدأ خبره دونك أن يكون دونك اسم فعل والخبر جملة اسم الفعل مع فاعله والرابط محذوف أي دونكه فاعرفه (قوله ويأتي هذا التأويل الثاني في قوله تعالى كتاب الله عليكم) أي بناء على أن عليكم فيه اسم فعل وقال في شرح القطر كتاب مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم متعلق به أو بالعامل المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم فحذف الفعل وأضيف المصدر الى فاعله على حد صبغة الله ودل على ذلك المحذوف قوله تعالى حرمت عليكم لان التحريم يستلزم الكتابة اه ومثل ذلك للمغني حيث قال والصحيح ان كتاب الله مصدر مؤكد لنفسه لان ما قبله وهو حرمت عليكم أمهاتكم يدل على أن ذلك مكتوب فكانه قال كتب الله عليكم ذلك كتابا (قوله ان لذي اسم موصول) بناء على كون لذي بفتح اللام احدى لغات الذي (قوله واحكم بتنكير الخ) قال الرضي ليس المراد بتنكيره أي اسم الفعل تنكير الفعل الذي هو بمعناه لان الفعل لا يكون معرفا

من قبل المعنى أفعالا ومن قبل اللفظ أسماء يجعل لها تعريف وتنكير فعلامة تعريف المعرفة منها تجرده من التنوين وعلامة تنكير النكرة منها استعماله منونا ولما كان من الاسماء المحضة ما يلازم التعريف كالمضمرات وأسماء الاشارات وما يلازم التنكير كأحد وعريب وديار وما يعرف وقتا وينكر وقتا كرجل وفرس جعلوا هذه الاسماء كذلك فألزموا بعضا التعريف كنزال وبله وآمين وألزموا بعضا التنكير كواها وويها واستعملوا بعضا بوجهين فنون مقصودا تنكيره وجرد مقصودا تعريفه كصه ومه وأف وأف انتهى ﴿تنبيه﴾ ما ذكره الناظم هو المشهور وذهب قوم الى أن أسماء الافعال كلها معارف ما نون منها وما لم ينون تعريف علم الجنس (وما به خوطب ما لا يعقل من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل كذا الذي أجدى حكاية كقب) أي أسماء الاصوات ما وضع لخطاب ما لا يعقل أو ما هو في حكم ما لا يعقل من صغار الآدميين أو لحكاية الاصوات كذا في شرح الكافية فالنوع الاول اما زجر كهلا للخيل ومنه قوله

رأى جوادا لا يقال له هلا

وعدس للبغل ومنه قوله

عدس ما لعباد عليك امارة

وكخ للطفل وفي الحديث كخ كخ فانها من الصدقة وهيد وهاد وده وجه وعاه وعيه للابل وعاج

ولا منكرا بل التنكير راجع الى المصدر الذي هو أصل ذلك الفعل فصه منونا بمعنى اسكت سكوتا أي افعل مطلق السكوت عن كل كلام اذ لا تعيين فيه وصه مجردا من التنوين بمعنى اسكت السكوت المعهود المعين عن هذا الحديث الخاص مع جواز التكلم بغيره هكذا حقق المقام ودع الاوهام اه سندوبي وقد يؤخذ منه أنها في حال تعريفها من قبيل المعرف بأل العهدية وهو أظهر من قول بعضهم انها حينئذ من قبيل المعرف بأل الجنسية ومن قول بعضهم انها حينئذ من قبيل علم الجنس ولنا في هذا المقام تحقيق أسلفناه أول الكتاب في الكلام على التنوين فارجع اليه (قوله من قبيل المعنى أفعالا) ذكره تتميما للفائدة والا فقوله جعل لها تعريف الخ انما ينبني على كونها من قبيل اللفظ أسماء (قوله كأحد) أطلق أحد وله استعمالات أربعة أحدها مرادف الاول وهو المستعمل في العدد نحو أحد عشر والثاني مرادف الواحد بمعنى المنفرد نحو قل هو الله أحد الثالث مرادف انسان نحو وان أحد من المشركين الرابع أن يكون اسما عاما في جميع من يعقل نحو فما منكم من أحد وهو المراد هنا فانه الملازم للتنكير وندر تعريفه قاله الموضح في الحواشي تصريح (قوله وبله) لا ينافيه ما مر في شرح قوله وبعه لان الخفض من قوله وبله اهمالا ان ذاك على المصدرية سم (قوله تعريف علم الجنس) يعني أن مسماها حقيقة لفظ الفعل المتحد في الذهن (قوله من مشبه اسم الفعل) قال البعض أي في الاكتفاء به وعدم احتياجه في افادة المراد الى شيء آخر اه وفيه أن اسم الفعل لا يفيد المراد وحده بل بضميمة فاعله الظاهر كما في هيهات نجد أو المستتر كما في صه فوجه الشبه المذكور لم يوجد في المشبه به اللهم الا أن يجعل المشبه به اسم الفعل الرافع للمستتر ويراد الاكتفاء به بحسب الظاهر وقطع النظر عن ضمير المستتر فتأمل ثم قوله من مشبه اسم الفعل بيان لما حال من الضمير المجرور بالباء على قاعدة من البيانية ومجرورها من كونهما في موضع الحال وبهذا يعلم اختلال قول البعض تبعا للفارضي الجار والمجرور بيان لما أو حال من الضمير في به فتنبه (قوله صوتا يجعل) أي يجعل اسم صوت (قوله كذا الذي أجدى حكاية) أي أفادها وصرحه أنها ليست نفس الحكاية بل مفيدة ومفهمة لها وهو كذلك لان من شروط الحكاية أن تكون مثل المحكي وهذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة وليس المحكي كذلك اذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الافصاح بالحروف لكنهم لما احتاجوا الى حكاية تلك الاصوات وتعذرت وتعسرت عليهم أوردوا صورتها بأدنى ما أمكنهم من ألفاظ مركبة من الحروف شبيهة بتلك الاصوات في الجملة فصار الواقع في كلامهم كالحكاية فان قلت بقي عليه الاصوات الدالة على معنى في النفس كاح لذي السعال قلت هذه ليست موضوعة أصلا فلا تكون أسماء بل لا تكون كلمة لانها انما تدل بالطبع لا بالوضع اه دماميني ملخصا (قوله كهلا) في القاموس هلا وهال زجران للخيل أي اقربي اه والكلمتان منونتان بالقلم في نسخة العلامة أبي العز العجمي المصححة بخطه لكن في الهمع هلا بوزن ألا لزجر الخيل عن البطء اه ومنه يعلم أن قول القاموس أي اقربي تفسير باللازم (قوله للخيل) على حذف مضاف أي لزجرها وقد يخاطب بها العاقل لتنزيله منزلة غيره كقوله ألا حييا ليلى وقولا لها هلا اه زكريا وكذا يقدر المضاف في نظائره الآتية (قوله للبغل) أي لزجره عن الابطاء دماميني (قوله وكخ) بكسر الكاف وتشديد الخاء ساكنة ومكسورة اه سم وفي القاموس جواز تخفيف الخاء وجواز تنوينها وجواز فتح الكاف (قوله للطفل) أي لزجره عن تناول شيء كما في القاموس (قوله وفي الحديث الخ) هو أن الحسن رضي الله عنه أخذ تمرة من تمر الصدقة وجعلها في فيه فقال له عليه الصلاة والسلام كخ كخ فانها من الصدقة فألقاها من فيه (قوله وهيد) بفتح الهاء وكسرها وبفتح الدال فيهما زكريا والتحتية بينهما ساكنة (قوله وهاد) بكسر الدال على الاصل في التخلص من التقاء الساكنين وده وجه بفتح الدال المهملة من الاول والجيم من الثاني واسكان (قوله في القاموس هلا الخ ما نقله المحشي عن الهمع مثله في القاموس أيضا في باب الالف اللينة وهو الموافق لبيت الشارح وما نقله عن القاموس أولا هو في باب اللام افاده نصر)

واسكان الهاء منهما وعاه وعيه بعين مهملة فيهما مكسورة من الثانى وهاء مكسورة فيهما وعاج بعين مهملة وجيم بعد الالف مكسورة وهيج بفتح الهاء وكسرها مع كسر الجيم وسكونها وحل بحاء مهملة مفتوحة فلام ساكنة ويقال فى زجر البعير حل بفتح الحاء المهملة وكسر اللام منونة واس بكسر الهمزة وتشديد السين المهملة مفتوحة وهس مثلها الا أن أولها هاء وقال الرضى اس مكسورة الهمزة ساكنة السين وكذا هس مكسورة الهاء ساكنة السين وقيل بضم الهاء وفتح السين المشددة اه دماميني وقال زكريا اس وهس بكسر أولهما مع فتح آخرهما أو كسره وتشديده فيهما اه وفى القاموس هس بالضم زجر للغنم ولا يكسر اه وقوله بالضم أى ضم الهاء وأما السين فضبوطة بالقلم بالسكون مشددة فى نسخة أبى العز العجمى المصححة بخطه وفى غيرها من النسخ والله أعلم (قوله وهج) بهاء مفتوحة فجيم ساكنة وقاع بقاف فألف فعين مهملة مكسورة وهجا بهاء مفتوحة فجيم فألف مقصورة اه دماميني (قوله وهج للكلب) بفتح الهاء وسكون الجيم أو كسرها منونة قاله الدماميني وفى القاموس ما يوافقه وأما هج السابقة التى للغنم فاقتصر شيخنا السيد فى ضبطها تبعا للدماميني والقاموس على فتح الهاء وسكون الجيم كما مر وكتب شيخ الاسلام على هج الاولى ما نصه قوله وهج بفتح أوله مع كسر ثانيه واسكانه وتشديده فيهما وأما هج الآتى فهو بفتح أوله مع اسكان ثانيه وكسره مع تنوينه وتخفيفه فيهما اه وملخصه أن الاولى فيها لغتان كسر الثانى واسكانه مع التشديد فيهما والثانية فيها لغتان كسر الثانى منونا واسكانه مع التخفيف فيهما (قوله وسع) بسين مفتوحة وعين ساكنة مهملتين ووح بواو مفتوحة وحاء مهملة ساكنة وعز بعين مهملة فزاى ساكنة اه دماميني والعين من عز مفتوحة كما يفيده صنيع القاموس وذكره البعض (قوله وعيز) بفتح أوله وكسره مع فتح آخره وكسره اه زكريا وقال الدماميني بعين مهملة مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة فزاى مكسورة والذى فى القاموس أن العين بالكسر والفتح والزاى بالفتح وأنه زجر الضأن (قوله وحر) بالحاء المهملة بخط الشارح وفى بعض النسخ وهر قال الدماميني بفتح الهاء وكسر الراء المشددة (قوله وجاه) بجيم فألف فهاء مكسورة ويكون لزجر البعير أيضا فهو مشترك دماميني (قوله وامادعاء) أى طلب كا وضبطه المرادى والدماميني بأنه بوزن أيا العاطفة وقيل بعد انه همزة وضم الواو (قوله ودوه) بفتح الدال المهملة أكثر من ضمها وسكون الواو وكسر الهاء كما فى الدماميني وزكريا (قوله للربع) بضم الراء وفتح الموحدة وبعدها عين مهملة وهو الفصيل دماميني (قوله وعوه) بعين مهملة فواو ساكنة فهاء مكسورة اه دماميني والعين مفتوحة على ماذكره البعض (قوله وبس) بضم الباء وتثليث السين مع تشديدها زكريا وضبطه بعضهم بسكون السين وصدر به الدماميني (قوله وجوت) بجيم مضمومة فواو ساكنة فمثناة فوقية مفتوحة اه دماميني وفى القاموس فى فصل الجيم من باب التاء الفوقية أن جوت مثلثة الآخر دعاء للابل الى الماء وصنيعه يفيد أن الجيم مفتوحة وكذا ضبطت بالقلم بالفتح فى نسخه الصحيحة (قوله وجئ) بجيم مكسورة فهمزة ساكنة اه دماميني وأما حئ بكسر الحاء المهملة وسكون الهمزة فدعاء للحمار الى الماء كما فى القاموس (قوله للابل المورودة) أى لدعائها للشرب زكريا (قوله وتؤ) بمثناة فوقية مضمومة فهمزة ساكنة وتأ بمثناة فوقية مفتوحة فهمزة ساكنة دماميني (قوله المنزى) أى على الاناث (قوله ونخ) بكسر النون واسكان الخاء المعجمة مخففة ومشددة اه زكريا وضبطه بعضهم بفتح النون وصدر به الدماميني (قوله المناخ) أى الذى تراد اناخته زكريا (قوله وهدع) بكسر الهاء وفتح الدال واسكان العين المهملة اه دماميني وزاد فى القاموس لغة ثانية سكون الدال مع كسر العين (قوله المسكنة) أى التى يراد تسكينها من نفارها زكريا (قوله وسأ) بفتح السين المهملة وسكون الهمزة وتشؤ بمثناة فوقية مضمومة فشين معجمة مضمومة فهمزة ساكنة اه دماميني وزاد زكريا جواز فتح الشين

وهج وحل للناقة واس وهس وهج وقاع للغنم وهجا وهج للكلب وسع للضأن ووح للبقر وعز وعيز للعنز وحر للحمار وجاه للسبع وامادعاء كأو للفرس ودوه للربع وعوه للجحش وبس للغنم وجوت وجئ للابل المورودة وتؤوتأ للتيس المنزى ونخ مخففا ومشددا للبعير المناخ وهدع لصغار الابل المسكنة وسأوتشؤ للحمار المورد

(قوله بالسكون مشددة لا معنى له اه)

ودج للدجاج وفوس الكلب والنوع الثانى كغاق للغراب وماء بالامالة للظبية وشيب لشرب الابل وعيط للمتلاعبين وطيخ للضاحك وطاق للضرب وطق لوقع الحجارة وقب لوقع السيف وخاق باق للنكاح وقاش ماش للقماش ﴿تنبيه﴾ قوله من مشبه اسم الفعل كذا عبر به أيضا فى الكافية ولم يذكر فى شرحها ما احترز به عنه قال ابن هشام فى التوضيح وهو احتراز من نحو قوله

يادارمية بالعلياء فالسند

وقوله

ألا أيها الليل الطويل الا انجلى

اه (والزم بنا النوعين فهو قد وجب) يحتمل أن يريد بالنوعين أسماء الأفعال والاصوات وهو ما صرح به فى شرح الكافية ويحتمل أن يريد نوعى الاصوات وهو أولى لانه قد تقدم الكلام على أسماء الافعال فى أول الكتاب وعلة بناء الاصوات مشابهتها الحروف المهملة فى أنها لا عاملة ولا معمولة فهى أحق بالبناء من أسماء الافعال ﴿تنبيه﴾ هذه الاصوات لا ضمير فيها بخلاف أسماء الافعال فهى من قبيل المفردات وأسماء الافعال من قبيل المركبات

(قوله ودج) بفتح الدال المهملة وسكون الجيم مخففة وفوس بضم القاف وسكون الواو وكسر السين المهملة اه دمامينى وزكريا (قوله كغاق) بغين معجمة وقاف مكسورة اه همع وقوله للغراب أى لحكاية صوته (قوله وماء بالامالة) قال الرضى ان ميمه ممالة وهمزته مكسورة أو ساكنة بعد الالف زكريا (قوله للظبية) أى لحكاية صوتها اذا دعت ولدها زكريا (قوله وشيب) بكسر الشين المعجمة وسكون التحتية وكسر الموحدة كما فى زكريا وقوله لشرب الابل أى لحكاية صوت شربها (قوله وعيط) بعين مهملة مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فطاء مهملة مكسورة اه دمامينى زاد زكريا جواز فتح آخره وقوله للمتلاعبين أى لحكاية أصواتهم الموجودة عند اللعب ومن هنا أخذ الناس العياط كما فى الدمامينى (قوله وطيخ) بكسر الطاء المهملة وسكون التحتية وكسر الخاء المعجمة أو فتحها كما فى زكريا وقوله للضاحك أى لحكاية صوت ضحكه قال الدمامينى أفرده لان الضحك يأتى من الواحد بخلاف ما قبله اه وفيه نظر ظاهر (قوله وطاق) بطاء مهملة مفتوحة فألف فقاف مكسورة وقوله للضرب أى للصوت الحادث عنده وكذا يقال فيما بعده وطق بطاء مهملة مفتوحة فقاف ساكنة وقب بقاف مفتوحة فموحدة ساكنة وخاق باق بكسر القاف فيهما وأول الاول خاء معجمة قبل ألف وأول الثانى باء موحدة قبل ألف اه دمامينى وخاق باق اسمان جعلا اسما واحدا وبنيا على الكسر وكذا قاش ماش اه زكريا وقوله للنكاح أى للصوت الحادث من اصطكاك الاجرام عند النكاح كما فى الدمامينى (قوله وقاش ماش) بشين معجمة مكسورة آخر كل منهما كما فى الدمامينى وقوله للقماش قال زكريا أى لصوته اذا طوى اه هكذا ينبغى التكلم على هذه الالفاظ التى ساقها الشارح وبه يعلم ما فى تكلم البعض عليها من التقصير فى بعضها والخطأ فى بعضها والله الموفق (قوله وهو احتراز من نحو قوله يادارمية الخ) فان قوله يادارمية خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل فى الاكتفاء به لكونه غير مكتفى به ولهذا احتاج الى قوله أقوت الخ وكذلك أيها الليل خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفى به ولهذا احتاج الى قوله انجلى كذا فى التصريح قال سم وفى الاحتراز عن ذلك نظر لانه يكتفى به بدليل أن حقيقة النداء كلام اصطلاحى أو نائب عنه اه وأشار البعض الى دفعه بأن المراد غير مكتفى به فى أداء المعنى المقصود للمتكلم وان كان كلاما تاما عند النحاة (قوله يادارمية الخ) تمامه

• أقوت وطال عليها سالف الامد • والعلياء ما ارتفع من الارض وسند الجبل ارتفاعه حيث يسند فيه أى يصعد وأقوت خلت والسالف الماضى والامد الدهر والنداء بمعنى التوجع والتحزن وفى القاموس السند محركة ما قابلك من الجبل وعلا عن السفح اه وهو واضح (قوله ألا أيها الخ) تمامه • بصبح وما الاصباح منك بأمثل • أى ليس الاصباح أمثل منك لانى أقاسى فيه أيضا الهموم وهذا قاله بعد تنبهه والاول فى حال غفلته (قوله فهو قد وجب) قال الغزى وهو تتميم لصحة الاستغناء عنه بقوله والزم اه وقال سم قد يقال الامر بلازمة البناء لا يستوجب وجوبه فقد يؤمر بلازمة الجائز وحينئذ فقوله فهو قد وجب لبيان وجوبه ودفع توهم جوازه فقط (قوله نوعى الاصوات) أى ما خوطب به ما لا يعقل وما أجدى حكاية (قوله فى أول الكتاب) أى فى قوله وكناية عن الفعل الخ قال سم قد يقال لم يصرح بها فى أول الكتاب غاية الامر أنه أدخلها فى قوله وكناية عن الفعل الخ فيجوز أن يريد ههنا الدفع توهم عدم ارادتها هناك (قوله فهى أحق بالبناء من أسماء الافعال) أى لان علة بناء أسماء الافعال مشابهتها الحروف العاملة فى أنها عاملة غير معمولة فوجه الشبه فى أسماء الاصوات وهو كونها لا عاملة ولا معمولة نادر فى غير نوع الحرف اذ لا يوجد فى غير نوعه الا فى أسماء الاصوات فيكون الحرف أخص به فتكون مشابهة أسماء الاصوات للحروف فى ذلك الوجه أقوى بخلاف وجه الشبه فى أسماء الافعال وهو كونها عاملة غير معمولة فانه موجود فى الانواع الثلاثة الاسم والفعل

والحرف فلا يقوى وجوده فى الحرف قوة وجود وجه الشبه فى أسماء الاصوات فتكون مشابهة أسماء الافعال للحرف دون مشابهة أسماء الاصوات له هكذا ينبغى تقرير وجه الاولوية (قوله قد يعرب بعض الاصوات) أى وجوبا كما فى الدمامينى وقوله لوقوعه موقع متمكن أى بان تخرج عن معانيها الاصلية وتستعمل فى معنى ذلك المتمكن الذى وقعت موقعه فان خاق باق فى البيت غير مستعمل فى معناه الاصلى لانه لم يحك به صوت الجماع بل استعمل فى معنى اسم متمكن وهو الفرج وترك الشارح ذكر جواز اعرابها او بنائها فيما اذا أريد لفظها كما فى قوله * وأى جواد لا يقال له هلا * (قوله اذلمتى) بكسر اللام يعنى شعر رأسى (قوله تداعين) أى الابل باسم الشيب أى بمسمى اسم هو الشيب أى بالصوت المعهود أى دعا بعضهن بعضا بذلك الصوت فالشيب هنا مستعمل فى نفس الصوت لا محكى به الصوت وقوله فى متثلم أى حوض ماء متثلم أى متكسر وقوله من بصرة وسلام بكسر السين المهملة هما نوعان من الحجارة قاله شيخنا السيد وعبارة القاموس فى باب الراء البصرة بلد معروف الى أن قال وحجارة رخوة فيها بياض وفى باب الميم السلمة كفرحة الحجارة والجمع ككتاب (قوله لا ينعش الطرف) بالشين المعجمة أى لا يرفعه قال فى القاموس نعشه الله كمنعه رفعه كانعشه ونعشه اه ومنه سمى النعش نعشا لارتفاعه وما فاعل ينعش واقعة على أم الظبى وقوله يخونه بضم التحتية وفتح الخاء المعجمة وكسر الواو المشددة آخره نون أى يتعهده قال فى القاموس خونه تعهده كتخونه اه وقوله داع بدل من ما أو عطف بيان أو خبر لمحذوف والمبغوم بالموحدة فالغين المعجمة من البغم وهو عدم الافصاح والمعنى لا يرفع طرف الظبى الا سماعه أمه التى تتعهده تقول عند تعهدها له ماء

﴿نونا التوكيد﴾

(قوله للفعل) قدمه للاختصاص به (قوله بنونين) أى بكل منهما أى على انفراده (قوله ضرورة) أى وسهلها شبه الوصف بالفعل (قوله لتخالف بعض أحكامهما) كابدال الخفيفة ألفا وقفا فى نحو وليكونا وحذفها فى نحو لاتهين الفقير وهما ممتنعان فى الثقيلة وكوقوع الشديدة بعد الالف وهو ممتنع فى الخفيفة وعورض التعليل بان الفرع قد يختص بأحكام ليست فى الاصل كما فى أن المفتوحة فانها فرع المكسورة ولها أحكام تخصها تصريح مع زيادة وحذف (قوله فرع الثقيلة) لاختصارها منها ولان التأكيد فى الثقيلة ابلغ سم (قوله وقيل بالعكس) يؤيده أن الخفيفة بسيطة والثقيلة مركبة والخفيفة أحق بالاصالة والثقيلة أحق بالفرعية (قوله أشد من الخفيفة) أى من التوكيد بالخفيفة ويؤيده أن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى غالبا وقوله تعالى ليسجنن وليكونا من الصاغرين فان امرأة العزيز كانت أشد حرصا على سجنه من كونه صاغرا لانها كانت تتوقع حبسه فى بيتها فتقرب منه وتراه كلما أرادت (قوله يؤكدان افعل) أى جوازا كما سيأتى (قوله أى فعل الامر) قال البعض تبعا لشيخنا الاولى فعل الطلب ليشمل الدعاء اه ويدفع بان المراد فعل الامر الاصطلاحى وهو يشمل فعل الدعاء مع أنه لو قال فعل الطلب لشمل المضارع المقرون بلام الامر مع أنه سيذكره المصنف ولا ينافى كون المراد بفعل الامر ما ذكر قوله ومثله الدعاء لامكان حمله على الاستخدام بان يجعل الضمير عائدا على فعل الامر لا بالمعنى الاعم المتقدم بل بالمعنى الخاص المقابل للدعاء أو على جعل الضمير عائدا على اضرب زيدا الاعلى فعل الامر فتأمل (قوله مطلقا) أى من غير شرط لانه مستقبل دائما اه تصريح ويرشد الى تفسير الاطلاق بذلك قوله بعد أى المضارع بالشرط الآتى فهو أحسن من قول البعض أى سواء كان على زنة افعل أو غيرها كانفعل وافتعل (قوله فأنزلن سكينة علينا) تمامه * وثبت الاقدام ان لاقينا * وهو من كلامه صلى الله عليه وسلم الموافق لوزن الرجز (قوله بالشرط الآتى) هو قوله آتيا ذا طلب الخ (قوله ولا يؤكدان الماضى) لانهما يخلصان مدخولهما للاستقبال وذلك ينافى المضى اه تصريح (قوله مطلقا) أى ولو كان

﴿خاتمة﴾ قد يعرب بعض الاصوات لوقوعه موقع متمكن كقوله

قد أقبلت عزة من عراقها
ملصقة السرج بخاق باقها

أى بفرجها وقوله

اذلمتى مثل جناح غاق

أى غراب ومنه قول ذى الرمة * تداعين باسم الشيب فى متثلم * جوانبه من بصرة وسلام * وقوله أيضا * لا ينعش الطرف الا ما يخونه * داع يناديه باسم الماء مبغوم * فالشيب صوت شرب الابل والماء صوت الظبية كما مر اه والله أعلم ﴿نونا التوكيد﴾ (للفعل توكيد بنونين هما) الثقيلة والخفيفة (كنونى اذهبن واقصدنهما) وقد اجتمعا فى قوله تعالى ليسجنن وليكونا وقد تقدم أول الكتاب أن قوله

أقائلن أحضروا الشهودا

ضرورة ﴿تنبيه﴾ ذهب البصريون الى أن كلا منهما أصل لتخالف بعض أحكامهما وذهب الكوفيون الى أن الخفيفة فرع الثقيلة وقيل بالعكس وذكر الخليل أن التوكيد بالثقيلة أشد من الخفيفة (يؤكدان افعل) أى فعل الامر مطلقا نحو اضربن زيدا ومثله الدعاء كقوله فأنزلن سكينة علينا (ويفعل) أى المضارع بالشرط الآتى ذكره ولا يؤكدان الماضى مطلقا وأما قوله

دامن سعدك ان رحمت متيما فضرورة شاذة سهلها كونه بمعنى الاستقبال وانما يؤكد بهما المضارع حال كونه (آتيا ذا طلب) بأن يأتي أمرا نحو ليقومن زيد أو نهيا نحو ولا تحسبن الله غافلا أو عرضا نحو ألا تنزلن عندنا أو تحضيضا كقوله هلا تمنن بوعد غير مخلفة كما عهدتك في أيام ذي سلم أو تمنيا كقوله فليتك يوم الملتقى ترينني لكي تعلمي أني امرؤ بك هائم أو استفهاما كقوله وهل يمنعني ارتيادي البلاد من حذر الموت أن يأتين وقوله أفبعد كندة تمدحن قبيلا وقوله فأقبل على رهطي ورهطك نبتحث مساعينا حتى ترى كيف نفعلا أو دعاء كقوله لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر النازلون بكل معترك والطيبون معاقد الازر (أو) آتيا (شرطا اما تاليا) اما في موضع النصب مفعول به لتاليا أي شرطا تابعا لان الشرطية المؤكدة بما نحو واما تخافن فاما تذهبن فاما ترين واحترز من الواقع شرطا بغير اما فان توكيده قليل كما سيأتي (أو) آتيا (مثبتا في) جواب (قسم مستقبلا) غير مفصول من لامه بفاصل نحو وتالله لأكيدن أصنامكم وقوله فمن يك لم يثأر بأعراض قومه فاني ورب الراقصات لأثأرا ولا يجوز توكيده بهما ان كان منفيا نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف اذ التقدير لا تفتؤ وأما قوله تالله لا يحمدن المرء مجتنبا فعل الكرام ولو فاق الورى حسبا فما يحميه

ذلك الماضي بمعنى المستقبل طردا للباب (قوله دامن سعدك) بكسر الكاف ان رحمت متيما من تيمه الحب أي استعبده وذلله وتمامه لولاك لم يك للصبابة جانحا أي مائلا والصبابة رقة الشوق (قوله فضرورة شاذة) أي ليس للمولدين ارتكابها في شعرهم وكذا أقا المن الخ وان أوهم صنيعه خلافه (قوله سهلها كونه بمعنى الاستقبال) لان الدوام انما يتحقق في الاستقبال اه سم وقال الدماميني سهلها ما فيه من معنى الطلب فعومل معاملة الامر (قوله آتيا ذا طلب الخ) عبارة التوضيح وأما المضارع فله حالات أي خمس احداها أن يكون توكيده بهما واجبا وذلك اذا كان مثبتا مستقبلا جوابا لقسم غير مفصول من لامه بفاصل نحو وتالله لأكيدن أصنامكم ثم قال والثانية أن يكون قريبا من الواجب وذلك اذا كان شرطا لان المؤكدة بما نحو واما تخافن ثم قال الثالثة أن يكون كثيرا وذلك اذا وقع بعد أداة طلب كقوله تعالى ولا تحسبن الله غافلا ثم قال والرابعة أن يكون قليلا وذلك اذا وقع بعد لا النافية أو ما الزائدة التي لم تسبق بان ثم قال والخامسة أن يكون أقل وذلك بعد لم وبعد أداة جزاء غير اما اه قال شيخنا وينبغي أن تزاد سادسة وهي امتناع التوكيد كالمضارع المنفي الواقع جواب القسم نحو والله لا تفعل كذا والمضارع الحالي نحو والله ليقوم زيد الآن والمضارع المفصول من لام القسم كما سيذكره الشارح قال في النكت أورد على الناظم نحو قولك للعاطس يرحمك الله وقوله تعالى والمطلقات يتربصن ونحو ذلك مما أوقع فيه الخبر موقع الطلب فانه يصدق عليه أنه فعل آت ذو طلب ولا يجوز توكيده فلو قال بفعل المقترن بنهي أو استفهام الخ لكان أولى اه ويجاب بأنا لا نسلم أن الطلب فيما أورده بالفعل وحده كما هو فرض الكلام بل بالجملة لانها من الجمل الخبرية المستعملة في الانشاء ولئن سلم أن الطلب فيه بالفعل وحده فالمراد ذا طلب بأداة كلام الامر ولا الناهية والطلب فيما أورده ليس كذلك فاعرفه وذا طلب حال من ضمير آتيا (قوله هلا تمنن) أصله تمنين فلما أكد بالنون حذفت نون الرفع تخفيفا فالتقى ساكنان الياء والنون فحذفت الياء وذي سلم موضع بالحجاز اه زكريا وغير مخلفة حال من الياء المحذوفة (قوله ترينني) فيه الشاهد وأصله قبل نون التوكيد ترأيين نقلت حركة الهمزة الى الراء ثم حذفت الهمزة فصار تريين وقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصار ترين فلما أكد بالنون حذفت نون الرفع لتوالي الامثال وكسرت الياء للتخلص من الساكنين ولم تحذف لعدم ما يدل عليها فلما أتي بياء المتكلم لحقت نون الوقاية فصار ترينني ويوم ظرف لغو متعلق بترينني (قوله أو استفهاما) أي بجميع أدواته اسمية كانت أو حرفية خلافا لمن خصه بالهمزة وهل اه دماميني ولذا عدد الشارح الامثلة (قوله وهل يمنعني ارتيادي البلاد) أي طوافي بها ومن حذر الموت تعليل لارتيادي وقوله أن يأتين أي من اتيانه متعلق بيمنعني (قوله أفبعد كندة) بكسر الكاف وسكون النون اسم قبيلة وقبيلا ترخيم قبيلة للضرورة اه تصريح وقال زكريا قبيلا أي جماعة ثلاثة فأكثر اه قال أرباب الحواشي وهو أولى لانه لا يلزم عليه ارتكاب ضرورة (قوله فأقبل الخ) الشاهد في نفعلا حيث أكده بالنون الخفيفة لوجود الاستفهام ثم أبدلها ألفا للوقف ونبتحث مساعينا جواب الامر أي نفتش عن مآثرنا أفاده زكريا (قوله لا يبعدن) أي لا يهلكن وتقدم الكلام على البيت في النعت (قوله اما في موضع النصب الخ) ويصح أن يكون اما بدلا من شرطا وشرطا مفعول تاليا والمعنى تاليا شرطا اما وشرطا على هذا بمعنى أداة شرط وعلى ما ذكره الشارح بمعنى فعل شرط (قوله المؤكدة بما) أي الزائدة (قوله فاما ترين) تقدم تصريفه لكن نون الرفع حذفت هنا للجازم وشذ ثبوتها في قراءة من قرأ ترئن بياء ساكنة بعدها نون الرفع على حد قوله لم يوفون بالجار كما في المغني (قوله فان توكيده قليل) عبر في التوضيح بأقل كما مر (قوله فمن يك لم يثأر باعراض قومه) أي لم ينتصر لها وهو بسكون المثلثة وفتح الهمزة والاعراض جمع عرض وهو

فشاذ أو ضرورة أو كان حالا كقراءة ابن كثير لاقسم بيوم القيامة وقوله يمينا لابغض كل امرئ * يزخرف قولا ولا يفعل وقوله لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم * ليعلم ربى أن بيتى واسع أو كان مفصولا من اللام مثل ولئن متم أو قتلتم لالى الله تحشرون ونحو ولسوف يعطيك ربك فترضى ﴿تنبيهات﴾ الاول التوكيد فى هذا النوع واجب بالشروط المذكورة كما نص عليه فى التسهيل وهو مذهب البصريين فلابد عندهم من اللام والنون فان خلا منهما اقدر قبل (١٥٥) حرف النفى فاذا قلت والله يقوم زيد كان المعنى نفى القيام عنه وأجاز الكوفيون تعاقبهما وقد ورد فى الشعر وحكى سيبويه والله لاضربه وأما التوكيد بعد الطلب فليس بواجب اتفاقا واختلفوا فيه بعد اما فذهب سيبويه أنه ليس بلازم ولكنه أحسن ولهذا لم يقع فى القرآن الا كذلك واليه ذهب الفارسى وأكثر المتأخرين وهو الصحيح وقد كثر فى الشعر مجيئه غير مؤكد من ذلك قوله * ياصاح اما تجدنى غير ذى جدة * فما التخلى عن الخلان من شيمى وقوله * فاماترينى ولى لمة فان الحوادث أودى بها وقوله * فاماترينى كابنة الرمل ضاحيا * على رقة أحفى ولا أتنعل * وذهب المبرد والزجاج الى لزوم النون بعد اما وزعما أن حذفها ضرورة * الثانى منع البصريون نحو والله ليفعل زيد الآن استغناء عنه بالجملة الاسمية المصدرة بالمؤكد كقولك والله ان زيدا ليفعل الآن وأجازه الكوفيون ويشهد لهم ماتقدم من قراءة ابن كثير لاقسم والبيتين اه (وقل) التوكيد (بعدما) الزائدة التى لم تسبق بان من ذلك قولهم بعين ما أرينك * وبجهد ما تبلغن وحيثما تكونن آتك ومتى ما تقعدن أقعد وقوله * اذا مات منهم ميت سرق ابنه * ومن عضة ما ينبتن شكيرها وقوله قليلا به ما يحمدنك وارث ﴿تنبيهات﴾ الاول مراد الناظم أن التوكيد بعدما المذكورة قليل بالنسبة الى ما تقدم لا قليل مطلقا فانه كثير كما صرح به فى غير هذا الكتاب بل ظاهر كلامه اطراده وانما كان كثيرا من قبل أن ما لما لازمت هذه المواضع

ما يحميه الانسان من أن يعاب فيه وأراد بالراقصات ابل الحجيج التى تهز أطرافها فى مشيها كأنها ترقص والشاهد فى لا ثأرا فانه أكده بالنون الخفيفة ثم أبدلها ألفا للوقف أفاده زكريا (قوله أو كان حالا) منع البصريون الاقسام على فعل الحال فلا يجوزون والله لافعل الآن كما سيأتى فى التنبيه الثانى ويؤولون القراءة والبيتين بانها على اضمار مبتدأ (قوله يمينا لابغض) مضارع من باب نصر وأما أبغض يبغض بالضم فلغة رديئة ذكره شيخنا السيد وقوله يزخرف قولا الخ أى يزين قوله بالوعد ولا يفعل ما يعد به (قوله أو كان مفصولا من اللام) أى بمعموله كالمثال الاول أو بحرف تنفيس كالمثال الثانى أو بقد نحو والله لقد يقوم زيد كما فى سم (قوله التوكيد فى هذا النوع) أى الواقع فى جواب القسم واجب لانهم كرهوا أن يؤكدوا الفعل بامر منفصل وهو القسم من غير أن يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له جامى (قوله قدر قبل) وفى بعض النسخ قبله (قوله كان المعنى نفى القيام عنه) به أخذ الحنفية فقالوا اذا قال الشخص والله أصوم حنث بالصوم والذى يقتضيه بناء الايمان على العرف الحنث بعدم الصوم كما هو مذهب غيرهم (قوله وأجاز الكوفيون تعاقبهما) أى اللام والنون فيكتفى باحدهما (قوله غير ذى جدة) بكسر الجيم أى سعة فى المال (قوله فاماترينى الخ) اللمة بكسر اللام شعر الرأس وأودى هلك وهو يتعدى بالباء فمعنى أودى بها أهلكها واعلم يقل أودت بها ليوافق تأسيس القافية وهو الالف الواقعة قبل حرف متحرك قبل حرف الروى زكريا (قوله كابنة الرمل) يعنى الناقة ضاحيا يعنى ملاقيا لحر الشمس على رقة يعنى مع رقة جلد قدمى (قوله منع البصريون نحو والله ليفعل زيد الآن) أى من كل جواب قسم مضارع حالى مثبت ويظهر لى أن منعهم ذلك من لوازم قولهم السابق لابد من اللام والنون وان نحو المثال المذكور لم يجتمع فيه اللام والنون لمنافاة النون للحال لاقتضائها الاستقبال (قوله من قراءة ابن كثير لاقسم) ومن منع الاقسام على فعل الحال أول ذلك على اضمار مبتدأ أى لانا أقسم اه زكريا قال الدمامينى والذى يظهر مذهب الكوفيين اذ لا حاجة الى الاضمار مع كون الحال لا ينافى القسم كما اعترف به البصريون فى الجملة الاسمية اه وفيه أن علة منع البصريين ليست فيما يظهر منافاة القسم للحال حتى يرد عليهم أنه لا ينافى الحال كما قالوا به فى الجملة الاسمية بل انه لابد عندهم من اجتماع اللام والنون والنون لا تأتى هنا لمنافاتها الحال كما قدمناه فعلم ما فى كلام البعض (قوله التى لم تسبق بان) سواء سبقت باداة شرط أم لا كما مثل (قوله بعين ما أرينك) تقوله لمن يخفى أمرا أنت به بصير تصريح (قوله وبجهد ما تبلغن) تقوله لمن حملته فعلا فاباه أى لابد لك من فعله مع مشقة تصريح (قوله اذا مات الخ) المعنى اذا مات منهم شخص سرق ابنه صفاته فصار مثله وقوله ومن عضة الخ قال الشارح فى شرحه على التوضيح العضة بالتاء واحدة العضاه بالهاء وهو كل شجر عظيم له شوك والتاء عوض من الهاء الاصلية كما فى شفة والشكير ما ينبت حول الشجرة من أصلها قاله الجوهرى اه (قوله قليلا به) أى حمدا قليلا وضمير به للمال فى بيت قبله اه زكريا (قوله لا قليل مطلقا) أى بالنسبة لما تقدم وفى نفسه (قوله بل ظاهر كلامه اطراده) لكن فى التصريح أنه لا يقاس على المواضع التى سمع فيها زيادة ما وأنه لا يحذف منها ما (قوله لما لازمت هذه المواضع) يعنى بعد عين وجهد وحيث ومتى

أشبهت عندهم لام القسم فعاملوا الفعل بعدها معاملته بعد اللام نص على ذلك سيبويه كما حكاه فى شرح الكافية * الثانى كلامه يشمل ما الواقعة بعد رب وصرح فى الكافية بان التوكيد بعدها شاذ وعلل ذلك بان الفعل بعدها ماضى المعنى ونص بعضهم على أن الحاق النون بعدها ضرورة وظاهر كلامه (١٥٦) فى التسهيل أنه لا يختص بالضرورة وهو ما يشعر به كلام سيبويه فانه حكى ربما يقولن ذلك ومنه قوله

ربما أوفيت فى علم * ترفعن ثوبى شمالات اهـ

(ولم) أى وقل التوكيد بعد لم كقوله

يحسبه الجاهل ما لم يعلما * شيخا على كرسيه معمما

﴿تنبيه﴾ نص سيبويه على أنه ضرورة لان الفعل بعدها ماضى المعنى كالواقع بعد ربما قال فى شرح الكافية وهو بعد ربما أحسن (وبعد لا) أى وقل التوكيد بعد لا النافية قال فى شرح الكافية وقد يؤكد باحدى النونين المضارع المنفى بلا تشبيها بالنهى كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة وقد زعم قوم أن هذا نهى وليس بصحيح ومثله قول الشاعر

فلا الجارة الدنيا بها تلحينها * ولا الضيف فيها ان أناخ محوّل

الا أن توكيد تصيبن أحسن لاتصاله بلا فهو بذلك أشبه بالنهى كقوله تعالى لا يفتننكم الشيطان بخلاف قول الشاعر فانه غير متصل بلا فبعد شبهه بالنهى ومع ذلك فقد سوغت لا توكيده وان كانت منفصلة فتوكيد تصيبن لاتصاله أحق وأولى هذا كلامه بحروفه

﴿تنبيهان﴾ الاول ما اختاره الناظم هو ما اختاره ابن جنى والجمهور على المنع ولهم فى الآية تأويلات اى فقيل لا ناهية والجملة محكية بقول محذوف هو صفة فتنة فتكون نظير * جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط * وقيل لا ناهية وتم الكلام عند قوله فتنة ثم ابتدأ نهى الظلمة عن التعرض للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة فاخرج النهى عن اسناده للفتنة فهو نهى محول

وعضة وقليلا فى التراكيب المتقدمة وما أشبهها عندى فى اللزوم بالنسبة الى متى نظر للقطع بجواز متى تقعد أقعد فتأمل وانما زيدت ما بعد النكرة لتوكيد الابهام كما قاله شيخنا وقول البعض لزوال الابهام سبق قلم (قوله أشبهت) أى فى اللزوم وأما قول شيخنا أى فى التوكيد فيرد عليه أن المشابهة فى التوكيد لا تتوقف على اللزوم لترتب التوكيد عليها على مجرد حصولها (قوله معاملته بعد اللام) أى فى مطلق توكيده فلا يرد أن توكيده بعد اللام واجب عند البصريين وبعد ما هذه قليل (قوله ماضى المعنى) أى فلا يناسبه التوكيد بالنون المقتضية للاستقبال والمراد ماضى المعنى غالبا فلا يرد ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين (قوله وظاهر كلامه فى التسهيل الخ) يصح تشبيته على أنه قليل وعلى أنه شاذ (قوله ربما أوفيت الخ) أى نزلت والعلم الجبل وفى بمعنى على والشاهد فى ترفعن وفاعله شمالات جمع شمال ريح من ناحية القطب زكريا (قوله أى وقل التوكيد بعد لم) القلة بالنسبة الى التوكيد بعد لم بمعنى الندور كما فى ابن الناظم وغيره (قوله يحسبه) أى الجبل الذى عمه الخصب وحفه النبات والشاهد فى ما لم يعلما اهـ عينى وهذا ما نقله السيوطى فى شرح شواهد المغنى عن الاعلم ثم قال وقال ابن هشام اللخمى ليس كذلك وانما شبه اللبن فى القعب أى لما عليه من الرغوة حتى امتلأ بشيخ معمم فوق كرسى وما قبله من الابيات يدل على ذلك اهـ (قوله كالواقع بعد ربما) أى فى أنه ماضى المعنى (قوله وهو بعد ربما أحسن) قال شيخنا وتبعه البعض لعله لان لم تقلب المضارع الى المضى أبدا بخلاف ربما فانها قد تدخل على المستقبل كما فى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين اهـ ويحتمل أن الاحسنية لوجود ما الزائدة التى يؤكد بعدها كثيرا فى غير ربما (قوله وبعد لا) لم يحتج لتقييدها بالنافية لانه قد علم من قوله ذا طلب اطراد التوكيد بعد لا الناهية نكت (قوله وليس بصحيح) لعل وجهه أن الجملة صفة فتنة والجملة الانشائية لا تقع صفة اهـ سم أى والاصل عدم التأويلات الآتية من طرف من جعل لا ناهية (قوله فلا الجارة الدنيا) أى القريبة لها أى لجمرة محبوبته وتلحينها خبر الجارة ان أعملت لا وخبر لا ان أعملت عمل ليس من لحيته ألحاه اذا لمته وفيها بمعنى عنها والضمير لجمرة وتقدير عجز البيت ولا الضيف محول عنها ان أناخ أى نزل وجمرة بالجيم والزاى نقله شيخنا وقوله وخبر لا ان أعملت عمل ليس أى بناء على القول بجواز عملها فى المعرفة والذى فى المغنى جعل الباء بدل اللام وعليه فالباء ظرفية والضمير المجرور بها عائد الى أرض المحبوبة وكذا الضمير فى فيها وفيها حال من الضيف صرح بذلك الدمامينى (قوله ما اختاره الناظم) أى من جواز التوكيد بعد لا النافية على قلة (قوله على المنع) أى منع التوكيد بالنون بعد لا النافية الا فى الضرورة (قوله بقول محذوف هو صفة فتنة) والتقدير واتقوا فتنة مقولا فيها لا تصيبن الخ أى وفى لا تصيبن الخ تحويل النهى الآتى بيانه فى الوجه الثانى ويحتمل عندى تنزيل الفتنة منزلة العاقل الذى ينهى فلا تحويل (قوله فأخرج النهى عن اسناده للفتنة) يعنى أن النهى وان كان باعتبار القصد الاصلى عن تعرض المخاطبين للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة والاصل لا تتعرضوا للظلم فتصيبكم الفتنة خاصة لكنه حول فى العبارة عن ايقاعه على هذا التعرض الى ايقاعه على الاصابة المسببة عنه وأوقع الذين ظلموا موقع ضمير خطاب جماعة الذكور تنبيها على أنهم ان تعرضوا كانوا ظالمين فقول الشارح أخرج أى حول وقوله عن اسناده أى ايقاعه وصلته محذوفة أى اسناده التعرض للظلم وقوله للفتنة متعلق بأخرج واللام بمعنى الى مع حذف أى الى اسناده لاصابة الفتنة

كما قالوا الا أرينك ههنا وهذا تخريج الزجاج والمبرد والفراء وقال الاخفش الصغير لا تصيبن هو على معنى الدعاء وقيل جواب قسم والجملة موجبة والاصل لتصيبن كقراءة ابن مسعود وغيره ثم أشبعت اللام وهو ضعيف لان الاشباع بابه الشعر وقيل جواب قسم ولا نافية ودخلت النون تشبيها بالموجب كما دخلت في قوله (١٥٧) تالله لا يحمدن المرء مجتنبا ٭ فعل الكرام وقال الفراء الجملة جواب الامر نحو قولك انزل عن الدابة لا تطرحنك ولا نافية ومن منع النون بعد لا النافية منع انزل عن الدابة لا تطرحنك ٭ الثاني اذا قلنا بما رآه الناظم فهل يطرد التوكيد بعد لا كلامه يشعر بالاطراد مطلقا لكن نص غيره على انه بعد المفصولة ضرورة (وغير اما من طوالب الجزا) أى وقل بعد غير اما الشرطية من طوالب الجزاء وذلك يشمل ان المجردة عن ما وغيرها ويشمل الشرط والجزاء فمن توكيد الشرط بعد غير اما قوله من يثقفن منهم فليس بآيب ومن توكيد الجزاء قوله فهما تشأ منه فزارة تعطكم ومهما تشأ منه فزارة تمنعا وقوله ثبتم ثبات الخيزرانى فى الوغى حديثا متى ما يأتك الخير ينفعا ﴿تنبيهان﴾ الاول مقتضى كلامه أن ذلك جائز فى الاختيار وبه صرح فى التسهيل فقال وقد تلحق جواب الشرط اختيارا وذهب غيره الى أن دخولها فى غير شرط اما وجواب الشرط مطلقا ضرورة ٭ الثانى جاء توكيد المضارع فى غير ما ذكر وهو فى غاية الندرة ولذلك لم يتعرض له ومنه قوله ليت شعرى وأشعرن اذا ما ٭ قربوها منشورة ودعيت وأشذ من هذا توكيد أفعل فى التعجب كقوله ومستبدل من بعد عضبى صريمة ٭ فأحربه من طول فقر وأحريا

أى تنزيلا للمسبب منزلة السبب وعلى هذا فالاصابة خاصة بالمتعرضين لان مفعول الاصابة هو فاعل التعرض بخلاف الوجه الاول ومن فى منكم على هذا لبيان الجنس لا للتبعيض لئلا ينقسم المتعرضون للظلم الى ظالم وغير ظالم وليس كذلك بخلاف الوجه الاول فمن عليه للتبعيض (قوله كما قالوا الا أرينك) هو نهى محول عن اسناده للمخاطب الى اسناده للمتكلم والاصل لا تأت فحول النهى عن الاتيان الذى هو سبب لرؤيته الى المسبب الذى هو الرؤية سم (قوله هو على معنى الدعاء) أى فلا دعائية لا نافية وحينئذ فهى انشائية فلا تكون صفة فتنة فلا بد من تقدير القول أو الوقف على فتنة ولا يخفى أنه يلزم على هذا الوجه أن يكون الدعاء على الظالمين وغيرهم وأنه انما يأتى اذا كان هذا الكلام مقولا على لسان بعض الناس وفى ذلك ما لا يخفى فهذا الوجه عندى شديد الضعف فتأمل (قوله وقيل جواب قسم ولا نافية) قال البعض كان الصواب عدم ذكر هذا فى التأويلات المذكورة لانها على مذهب الجمهور المانعين جواز التوكيد بعد لا النافية اه وقد يدفع بحمل انكارهم مجىء التوكيد بعد النفى الا على النفى الذى ليس جواب قسم بدليل قولهم هنا بسماعه فى النهى الذى هو جواب قسم (قوله تشبيها بالموجب) أى بالجواب الموجب أى فى التوكيد مع كونه سماعيا (قوله جواب الامر) يعنى اتقوا وممن ذكر هذا الوجه الزمخشرى وهو فاسد لان المعنى حينئذ ان تتقوها لا تصيب الظالم خاصة وقوله ان التقدير ان أصابتكم لا تصيب الظالم خاصة مردود لان الشرط انما يقدر من جنس الامر لا من جنس الجواب ألا ترى أنك تقدر فى ائتنى أكرمك ان تأتنى أكرمك اه مغنى وأجاب التفتازانى بأنه على رأى من يقدر ما يناسب الكلام ولا يلتزم كون المقدر من جنس الامر ولا موافقا له نفيا واثباتا فيصح فى الآية تقدير ان لم تتقوا وتقدير ان أصابتكم كذا فى الشمنى (قوله مطلقا) أى سواء كانت لا مفصولة من المضارع بفاصل كما فى قوله فلا الجارة الدنيا البيت المتقدم أو موصولة به (قوله على أنه بعد المفصولة ضرورة) الذى فى المغنى أنه بعد المفصولة والموصولة سماعى (قوله وذلك يشمل الخ) أى قولنا وقل بعد غير اما الشرطية لكن محط شمول ان وغيرها قوله غير اما ومحط شمول الشرط والجزاء قوله بعد غير (قوله وغيرها) بالنصب عطفا على ان (قوله والجزاء) أى جزاء غير اما من طوالب الجزاء لعدم شمول كلام المصنف جزاء اما ويمكن أن يعمم فى الجزاء بناء على أن جزاء اما داخل فى كلام المصنف بمفهوم الموافقة الاولوى فاعرفه (قوله من يثقفن) بالبناء للمجهول أى يوجدن يقال ثقفته من باب فهم أى وجدته والآيب الراجع وتوهم البعض أن يثقفن مبنى للفاعل بمعنى يوجدن فقال يثقفن مضارع ثقف من باب علم يعلم أى يوجدن اه وهو خطأ واضح ثم رأيت فى نسخة صحيحة من العينى ونسخة صحيحة من ابن الناظم تثقفن بتاء الخطاب مبنيا للفاعل فيكون بمعنى تجدن وهو واضح (قوله فهما تشأ الخ) منه متعلق بتعطكم وفزارة فاعل تشأ (قوله حديثا) أى حدث حديثا أى قل ذلك جهارا فانه مسلم (قوله وجواب الشرط) معطوف على غير وقوله مطلقا أى سواء كان جواب اما أو جواب غيرها (قوله الثانى جاء) أى لضرورة الشعر كما قاله المرادى مع كونه فى غاية الندرة كما قال الشارح هو خاص بالضرورة (قوله فى غير ما ذكر) أى غير المواضع السبعة (قوله ليت شعرى) أى علمى أى ليتنى أعلم والضمير فى قربوها للصحيفة الاعمال (قوله وأشذ من هذا توكيد أفعل فى التعجب) أى لانه ماض معنى (قوله ومستبدل من بعد عضبى صريمة) قال الشمنى (قوله ومستبدل من بعد عضبى) بالعين المهملة وبعد الضاد باء موحدة هذا اللفظ على شهرته بين أهل العلم لم يوجد فى القاموس وانما الذى فيه فى فصل الغين المعجمة من باب المعتل غضيا كسلمى مائة من الابل اه نصر الهورينى

وهذا من تشبيه لفظ بلفظ وان اختلفا معنى وأشذ من هذا قوله ‌ أقائلن أحضروا الشهودا (وآخر المؤكد افتح) لما عرفت أول الكتاب أنه تركب معها تركيب خمسة عشر ولا فرق بين أن يكون صحيحا (كابرزا) اذا نسله ابرزن بالنون الخفيفة فابدلت ألفا في الوقف كما سيأتي واضربن أي ‌عقلا نحو اخشين وارمين واغزون أمرا كما مثل أو مضارعا نحو هل تبرزن وهل ترمين هذه لغة جميع العرب سوى فزارة فانها تحذف آخر الفعل اذا كان ياء تلي كسرة نحو ترمين فتقول هل ترمن يازيد ومنه قوله

• ولا تاسن بعدي انهم والجزعا •

هذا اذا كان الفعل مسندا لغير الالف والواو والياء فان كان مسندا اليهن فحكمه ما أشار اليه بقوله (واشكله قبل مضمر لين بما جانس) أي بما جانس ذلك المضمر (من تحرك قد علما) فيجانس الالف الفتح والواو الضم والياء الكسر (والمضمر) المسند اليه الفعل (احذفنه) لاجل التقاء الساكنين مبقيا حركته دالة عليه (الا الالف) أبقها لخفتها تقول ياقوم هل تضربن بضم الباء ويا هند هل تضربن بكسرها فاصل ياقوم هل تضربن هل تضربونن فحذفت نون الرفع لكثرة الامثال فصار تضربون فحذفت الواو لالتقاء الساكنين وأصل ياهند هل تضربن هل تضربينن فعل به ما ذكر وتقول يازيدان هل تضربان فأصل تضربان تضربانن فحذفت نون الرفع لما ذكر ولم تحذف الالف لخفتها ولئلا يلتبس بفعل الواحد ولم تحرك ضمة لانها لا تقبل الحركة وكسرت نون التوكيد بعدها لشبهها بنون التثنية في زيادتها آخرا بعد ألف هذا كله اذا كان الفعل صحيحا فان كان معتلا نظرت ان كان بالواو والياء فكالصحيح تقول ياقوم هل تغزن وهل ترمن بضم ما قبل النون وياهند هل تغزن وهل ترمن بكسره فتحذف مع نون الرفع الواو والياء وتقول هل تغزوان وترميان فتبقى الالف فان قلت

غير منصرف للعلمية والتأنيث فهي معرفة لا تنون ولا تدخلها أل وهي مائة من الابل وصريمة تصغير صرمة بالكسر وهي القطعة من الابل نحو الثلاثين وآخر باعجاب مهملة فراء فقتبية (قوله من تشبيه لفظ) وهو أفعل في التعجب بلفظ وهو أفعل في الامر سم (قوله وآخر المؤكد افتح) بيان لقاعدة وقوله واشكله الى آخر البيت استثناء منها (قوله فانها تحذف آخر الفعل الخ) الظاهر أن الفعل على هذه اللغة مبني على فتحة الياء المحذوفة (قوله هذا) أي ماذكر من فتح آخر المؤكد (قوله واشكله) أي حرك آخر المؤكد حالة كون هذا الآخر قبل مضمر لين بفتح اللام مخفف لين هذا هو المسموع والظاهر ان جاز كسرها على أنه من النعت بالمصدر وقوله من تحرك بيان لما وقول الشيخ خالد متعلق بجانس غير ظاهر (قوله المسند اليه) قيد به نظرا الى المتبادر من لفظ المضمر والا فيصح أن يراد بالمضمر ما يعم الحرف المعمول علامة للتثنية والجمع جاريا على لغة أكلوني البراغيث نحو وهل يضربن الزيدون بضم الباء (قوله احذفنه لاجل التقاء الساكنين) أي لانه ليس على حده الجائز اذ شرطه أن يكون الساكنان في كلمة وهنا ليس كذلك بل النون كالكلمة المنفصلة كذا قال سم والصحيح الذي درج عليه الشارح فيما سيأتي عدم اشتراط كونهما في كلمة بدليل نحو أتحاجوني وعلة الحذف عند من لا يشترط ذلك استثقال الكلمة واستطالتها والآتي في المضمر فان قلت المقتضي للحذف على كلا القولين موجود في اضربان فلم تحذف الالف قلت لمانع وهو الالتباس بالمفرد لو حذفت الالف والمانع يغلب على المقتضي فان قلت كسر النون يدفع اللبس قلت المقتضي لكسر النون مشابهتها نون التثنية في الوقوع آخرا بعد الالف فاذا ذهبت الالف ذهب مقتضى الكسر فان قلت كان ينبغي حينئذ حذف الالف في اضربنان لعدم الالتباس قلت لو حذف لزال الغرض الذي أتى به لاجله وهو الفصل بين الامثال وما قدمناه من الخلاف في كون التقاء الساكنين فيما مر على حده أولا انما هو مع النون الثقيلة أما مع الخفيفة فالتقاء الساكنين على غير حده اتفاقا لعدم ادغام الساكن الثاني (قوله لكثرة الامثال) أي الزوائد فلا يرد نحو النسوة جنن ويجنن كما قدمناه أول الكتاب ثم ماذكره لا يتأتى مع الخفيفة مع أن نون الرفع تحذف معها أيضا فيما ذكر الا أن يقال حذفت مع الخفيفة حملا على حذفها مع الثقيلة طردا اه سم وتقدم تعليل الحذف بالتخفيف أيضا في كلام زكريا (قوله هذا كله) أي ماذكر من شكل الآخر بالمجانس وحذف المضمر الا الالف (قوله هل تغزن وهل ترمن) أصل الاول قبل التوكيد بالنون تغزوون استثقلت الضمة على الواو الاولى فحذفت الضمة ثم الواو لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون فحذفت نون الرفع لتوالي الامثال ثم الواو لالتقاء الساكنين مع كون الضمة قبلها دليلا عليها وأصل الثاني قبل التوكيد بالنون ترميون استثقلت الضمة على الياء فنقلت الى ما قبلها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون الى آخر ما تقدم وان شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة ثم الياء لالتقاء الساكنين ثم قلبت كسرة الميم ضمة لتناسب الواو ثم أكد بالنون الى آخر ما تقدم (قوله وياهند هل تغزن وهل ترمن بكسره) أصل الاول تغزوين استثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون فحذفت نون الرفع لتوالي الامثال ثم الياء لالتقاء الساكنين وان شئت قلت استثقلت الكسرة على الواو فحذفت الكسرة ثم الواو لالتقاء الساكنين ثم قلبت

ليس هذا كالصحيح لانه حذف آخره وجعلت الحركة المجانسة على ماقبل الآخر بخلاف الصحيح قلت حذف آخره انما هو لاسناده الى
الواو والياء لا للتوكيد فهو مساو للصحيح فى التغيير الناشئ عن التوكيد ولذلك لم يتعرض له الناظم وان كان بالالف فليس كالصحيح
فيماذكر بل له حكم آخر أشار اليه بقوله (وان يكن فى آخر الفعل ألف فاجعله) أى الالف (منه) أى من الفعل (رافعا) حال
من الفعل أى حال كون الفعل رافعا (غير اليا والواو) أى بان رفع الالف أو النون أو ضميرا مستترا أو اسما ظاهرا (يا) مفعول
ثان لاجعل أى اجعل الالف حينئذ ياء نحو هل تخشيان وترضيان يا زيدان (١٥٩) وهل تخشينان وترضينان يا نسوة و يا زيد هل
تخشين وترضين وهل يخشين و يرضين زيد والامر فى ذلك كالمضارع (كاسعين سعيا) يا زيد وكذا بقية الامثلة ﴿تنبيه﴾ انما يجب جعل الالف ياء لان كلامه فى الفعل المؤكد بالنون وهو المضارع والامر ولا تكون الالف فيهما الامنقلبة عن ياء غير مبدلة كيسعى أو مبدلة من ياء والياء منقلبة عن واو كيرضى لانها من الرضوان (واحذفه) أى الالف (من رافع هاتين) أى الياء والواو وتبقى الفتحة قبلهما دليلا عليه (وفى واو و يا شكل مجانس قفى) أى تبع يعنى أن الواو بعد حذف الالف تضم والياء تكسر وانما احتيج الى تحريكهما ولم يحذفا لان قبلهما حركة غير مجانسة أعنى فتحة الالف المحذوفة فلو حذفا لم يبق مايدل عليهما (نحو اخشين يا هند) وهل ترضين يا هند (بالكسر و يا قوم اخشون) وهل ترضون (واضمم) الواو (وقس) على ذلك (مسويا) ﴿تنبيهات﴾ الاول أجاز الكوفيون حذف الياء المفتوح ماقبلها نحو اخشين يا هند فتقول اخشن وحكى الفراء أنها لغة طيئ • الثانى فرض المصنف الكلام على الضمير وحكم الالف والواو اللذين هما علامة أى بان أسند الفعل الى الظاهر على لغة أكلونى البراغيث كحكم الضمير وهذا واضح (ولم تقع) أى النون (خفيفة بعد الالف) أى سواء كانت الالف اسما بان كان الفعل مسندا اليها أو حرفا بان كان الفعل مسندا الى ظاهر على لغة أكلونى البراغيث أو كانت التالية لنون جماعة النساء وفاقا لسيبويه والبصريين سوى يونس وخلافا ليونس والكوفيين لان فيه التقاء الساكنين على غير حده (لكن) تقع (شديدة وكسرها)

ضمة الزاى كسرة لتناسب الياء ثم أكد بالنون الى آخر ماتقدم وأصل الثانى ترميين استثقلت الكسرة على الياء فحذفت الكسرة ثم الياء لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون الى آخر ماتقدم (قوله ليس هذا) أى المعتل بالواو والياء (قوله لانه حذف آخره) أى اذا رفع الواو والياء (قوله انما هو لاسناده الى الواو والياء) بدليل أنه اذا لم يسند اليهما ثبت الآخر مفتوحا نحو هل تغزون يا زيد وهل ترمين يا عمرو (قوله وان كان بالالف) أى معتلا بالالف (قوله فى آخر الفعل) فيه ظرفية الشئ فى نفسه لان الآخر هو الالف و يدفع بان المراد بالآخر ماقابل الاول وحينئذ تكون الظرفية من ظرفية الجزء فى الكل (قوله منه) حال من الضمير فى اجعله (قوله حال من الفعل) أى من ضمير الفعل أى من الضمير الراجع الى الفعل (قوله نحو هل تخشيان) نشر على ترتيب اللف ومثل بفعلين اشارة الى أنه لافرق بين كون الالف منقلبة عن ياء كيخشى أو واو كيرضى لانه من الرضوان (قوله والامر فى ذلك كالمضارع) أى فى التمثيل المذكور أى فى غالبه والا فالامر لا يرفع الظاهر بخلاف المضارع (قوله عن ياء غير مبدلة) أى عن ياء أصلية ليست مبدلة عن شئ (قوله لانها من الرضوان) فأصل يرضى يرضو قلبت الواو ياء لمجاوزتها متطرفة ثلاثة أحرف ثم الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها هذا مايفيده كلام الشارح ولعلهم لم يقلبوا الواو من أول الامر ألفا ليكون فى المضارع مافى الماضى من قلب الواو ياء فان أصل رضى رضو قلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة فاعرف ذلك (قوله واحذفه أى الالف) انما لم يقلب ياء كما تقدم لانه لو قلب هنا ياء لاجتمع ياآن فى نحو اخشين يا هند اذ كان يقال اخشيين بفتح الياء الاولى المنقلبة عن الالف وكسر الثانية الفاعل وكذا فى نحو هل ترضين يا هند اذ كان يقال ترضيين وكل ذلك ثقيل ولا يلزم ذلك فيما تقدم وجعل شيخنا وتبعه البعض اللازم على قلب الالف ياء فى نحو هل ترضين يا هند اجتماع واو و ياء اذ كان يقال ترضوين وهو أيضا ثقيل وهذا سهو منهما عن كون الملزوم قلب الالف ياء والله الموفق (قوله دليلا عليه) أى الالف وذكره باعتبار أنه حرف مثلا موافقة للنظم (قوله وفى واو و يا) من وضع الظاهر موضع المضمر (قوله أعنى فتحة الالف) فيه مسامحة والمراد فتحة ماقبل الالف (قوله أجاز الكوفيون حذف الياء الخ) وهل تبقى حركة ماقبلها حين حذفها أو يكسر دلالة على الياء قال بعضهم وهذا الذى ينبغى (قوله وحكم الالف والواو اللذين هما علامة الخ) لم يذكر الياء لانها لا تكون الا ضميرا (قوله ولم تقع خفيفة الخ) هذا شروع فيما تنفرد فيه الخفيفة عن الثقيلة وهو أربعة الاول ماذكره فى هذا البيت (قوله أى النون) شروع فى أن خفيفة بالنصب على الحال من ضمير تقع و يصح رفعها على الفاعلية والوجهان جاريان فى قوله شديدة أيضا (قوله وفاقا لسيبويه والبصريين) هو وماعطف عليه راجعان لعدم وقوع الخفيفة بعد الالف باقسامها الثلاثة (قوله لان فيه التقاء الساكنين) أى بالنظر الى أصل الخفيفة وهو السكون والا فسيأتى أن من أجاز وقوعها بعد الالف يكسرها نعم روى عن يونس ابقاؤها ساكنة والالتقاء على هذا ظاهر (قوله على غير حده) أى غير طريقه الجائز لان الساكن الثانى غير

لالتقاء الساكنين (ألف) لانه على حده اذ الاول حرف لين والثانى مدغم ويعضد ما ذهب اليه يونس والكوفيون قراءة بعضهم فدمرناهم تدميرا حكاها ابن جنى ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن ذكوان ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون

﴿تنبيهان﴾ الاول ذكر الناظم أن من أجاز الخفيفة بعد الالف يكسرها وحمل على ذلك القراءتين المذكورتين وظاهر كلام سيبويه وبه صرح الفارسى فى الحجة أن يونس يبقى النون ساكنة ونظر ذلك بقراءة نافع محياى ❊ الثانى هل يجوز لحاق الخفيفة بعد الالف اذا كان بعدها ما تدغم فيه على مذهب البصريين نحو اضربان نعمان قال الشيخ أبو حيان نص بعضهم على المنع ويمكن أن يقال يجوز وقد صرح سيبويه بمنع ذلك (والفا زد قبلها) أى زد قبل نون التوكيد (مؤكدا فعلا الى نون الاناث أسندا) لثلا تتوالى الامثال فتقول هل تضربنان يا نسوة بنون مشددة مكسورة وفى جواز الخفيفة الخلاف السابق كما تقدم ولا يجوز ترك الالف فلا تقول هل تضربن يا نسوة (واحذف خفيفة لساكن ردف) أى تحذف النون الخفيفة وهى مرادة لامرين ❊ الاول أن يليها ساكن نحو اضرب الرجل تريد اضربن ومنه قوله

❊ لاتهين الفقير علك أن تركع يوما والدهر قد رفعه

لانها لما لم تصلح للحركة عوملت معاملة حرف المد فحذفت لالتقاء الساكنين واذا وليها ساكن وهى بعد ألف على مذهب المجيزة قال يونس انها تبدل همزة وتفتح

على

مدغم (قوله لالتقاء الساكنين) قال سم فيه نظر لان التقاء الساكنين متحقق مع الكسر ولا يزيله اه وأجاب الاسقاطى بانه ليس المراد بالساكنين الالف والنون كما هو مبنى النظر بل النونين يعنى أن النون المشددة ذات نونين أولاهما ساكنة والثانية محركة بالكسر لئلا تلتقى ساكنة مع النون الاولى ويدل على أن هذا مراد الشارح قوله معللا وقوع الشديدة بعد الالف لانه أى التقاء الساكنين بين الالف والنون على حده الخ أى لانه لو كان مراده بالساكنين الالف والنون لناقض قوله لالتقاء الساكنين قوله لانه على حده لاقتضاء الاول زواله لان معناه لدفع التقاء الساكنين والثانى بقاءه قال شيخنا وما ذكره بعيد اذ لو كان التحريك لالتقاء الساكنين بمعنى النونين لحركت الاولى كما هو الشأن فى التقاء الساكنين اه وعلل جماعة الكسر بشابهتها نون المثنى وهو ما قدمه الشارح آنفا (قوله لانه على حده) تعليل لقوله تقع شديدة واعترضه البعض بما علم اندفاعه من القولة السابقة ثم كون التقاء الساكنين هنا على حده مبنى على الصحيح من عدم اشتراط كونهما فى كلمة كما مر بيانه (قوله ولا تتبعان) فالواو للعطف ولا للنهى ونون الرفع محذوفة بها والنون مؤكدة وقال يمكن لجواز أن تكون الواو للحال ولا للنفى والموجود نون الرفع اه تصريح وليس عن الآية الاولى جواب اه سندوبى (قوله بقراءة نافع محياى) وجهها الوصل بنية الوقف (قوله نص بعضهم على المنع) هو ظاهر اطلاق الناظم (قوله ويمكن أن يقال يجوز) لان الساكن الثانى مدغم فيه (قوله لئلا تتوالى الامثال) نظرا الى الصحيح من عدم جواز وقوع الخفيفة بعد الالف وعلل بهذا التعليل الذى لا يظهر بالنسبة للخفيفة على مذهب من أجاز وقوعها بعد الالف لان اللازم بالنسبة اليها توالى مثلين فقط ولو نظر الى المذهبين لعلل بقصد التخفيف كما علل غيره وكلا المسلكين صحيح (قوله الخلاف السابق) أى بين يونس والكوفيين وبين غيرهم وقوله كما تقدم أى على ما تقدم من كسرها عند من أجاز الوقوع أو سكونها (قوله واحذف خفيفة الخ) وانما لم تحرك عند ملاقاتها ساكنا كما يحرك التنوين عند ملاقاته ساكنا فى الاكثر لنقصها عنه فى الفضل بكونها فى الفعل وهو فى الاسم فقصدوا بحذفها وابقائه محركا اظهار شرف الاسم بتشريف ما يختص به على ما يختص بالفعل الذى هو دونه (قوله لساكن ردف) أى لها سواء تلت فتحة كاضرب الرجل يا زيد أو ضمة كاضرب الرجل يا قوم أو كسرة كاضرب الرجل يا هند دمامينى (قوله لاتهين الفقير) أصله لاتهينن حذف الياء لالتقاء الساكنين فلما أكد الفعل ردت لزوال الالتقاء كذا فى مطالع السعد وما ذكره من دخول الجازم قبل النون هو الموافق لقوله ويفعل آتيا ذا طلب ويقدح أن هذا الفعل معرب تقديرا لان النون لم تدخل الا بعد استيفاء الجازم مقتضاه وليس هو كالفعل المتصل بنون الاناث اذا دخل عليه الجازم لان اتصال نون الاناث سابق على الجازم قاله شيخنا السيد والذى ذكره هو كغيره فى باب اعراب الفعل أنه فى محل نصب أو جزم مع نون التوكيد أو نون الاناث اذا دخل عليه ناصب أو جازم وتقدم هذا أيضا فى باب المعرب والمبنى وقوله علك أى لعلك وحمل لعل على عسى وقرن خبرها بان وهو قليل وأراد بالركوع انحطاط الرتبة والبيت من المنسرح لكن دخل فى مستفعلن أوله الخرم بالراء بعد خبنه فصار فاعلن كما قاله الدمامينى والشمنى ويدل له بقية القصيدة ومنها بعد هذا البيت

وصل حبال البعيد ان وصل الحبل وأقص القريب ان قطعه

وارض من الدهر ما أتاك به ❊ من قر عينا بعيشه نفعه

فقول العينى ومن تبعه انه من الخفيف خطأ (قوله فقال يونس الخ) ثم قوله والقياس الخ هل يأتيان

فتقول اضربا ياء الغلام واضرب بناء الغلام قال سيبويه وهذا لم تقله العرب والقياس اضرب الغلام واضربن الغلام يعني بحذف الالف والنون والثاني أن يوقف عليها تالية ضمة أو كسرة والى ذلك أشار بقوله (و بعد غير فتحة اذا تقف) فتقول ياهؤلاء اخرجوا وياهذه اخرجي تريد اخرجن واخرجن أما اذا وقعت بعد فتحة فسيأتي (واردد اذا حذفتها في الوقف ما) أي الذي (من أجلها في الوصل كان عدما) فتقول في اضربن ياقوم واضربن يا هند اذا وقفت عليهما اضربوا واضربي بردّ واو الضمير وياءه كما مر وتقول في هل تضربن وهل تضربن اذا وقفت عليهما هل تضربون وهل تضربين برد الواو والياء ونون الرفع لزوال سبب الحذف (وأبدلنها بعد فتح ألفا * وقفا) أي واقفا ويحتمل أن يكون مفعولا له أي لاجل الوقف وذلك لشبهها بالتنوين (كما تقول في قفن قفا) ومنه لنسفعا وليكونا وقوله * ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا * وقوله * فمن يك لم يثأر باعراض قومه * فاني ورب الراقصات لأثأرا * وندر حذفها لغير ساكن ولا وقف كقوله * اضرب عنك الهموم طارقها * وقوله * كما قيل قبل اليوم خالف تذكرا * وحمل على ذلك قراءة من قرأ ألم نشرح لك صدرك ﴿خاتمة﴾ أجاز يونس للواقف ابدال الخفيفة ياء أو واوا في نحو اخشين واخشون فتقول اخشي واخشو وغيره يقول اخشى واخشوا وقد نقل عنه ابدالها واوا بعد ضمة وياء بعد كسرة مطلقا وكلام سيبويه يدل على أن يونس انما قال بذلك في المعتل فانه قال وأما يونس فيقول اخشووا واخشيي يزيد الواو والياء بدلا من النون الخفيفة من أجل الضمة والكسرة وهو ما نقله الناظم في التسهيل واذا وقف على المؤكد بالخفيفة بعد الالف على مذهب يونس والكوفيين أبدلت ألفا نص على ذلك سيبويه ومن وافقه ثم قيل يجمع بين الالفين فيمد بمقدارهما وقيل بل ينبغي أن تحذف احداهما ويقدر بقاء المبدلة من النون وحذف الاولى وفي الغرة اذا وقفت على اضربان على مذهب يونس زدت ألفا عوض النون فاجتمع ألفان فهمزت الثانية فقلت اضرباء اه وقياسه في اضربنان اضربناء والله أعلم

على ما قاله المصنف كما تقدم أن من يلحق الخفيفة بعد الالف يكسرها وحينئذ يفرق بين ما وليه ساكن وغيره أو خاص بما تقدم عن ظاهر كلام سيبويه أن من يلحقها بعد الالف يبقيها ساكنة اه مم والظاهر الثاني لان سيبويه المعارض ليونس فيما ذكر ظاهر كلامه كما مر أن يونس يسكنها بل جزم البعض بالثاني واستدل بما لا يدل (قوله فتقول اضربا ياء الغلام) أي يازيدان واضرب بناء الغلام أي يانسوة (قوله والقياس) أي على ما اذا وليها ساكن ولم تكن بعد الالف (قوله بحذف الالف) قال شيخنا أي ألف التثنية من اضربا الغلام والالف الفاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد في اضربن الغلام وقوله والنون أي نون التوكيد الخفيفة في المثالين اه والمتبادر من كلام الشارح حذف الالف لفظا وخطا حتى من المثال الاول وهو الموافق لما في النسخ والقياس اثباتها خطا في المثال الاول كما لا يخفى على العارف (قوله واردد الخ) فان قلت لم رد المحذوف هنا في الوقف ولم يرد فيه في نحو هذا قاض مع زوال العلة قلت يرد فيه أيضا وان كان الاكثر خلافه وعليه فالفرق أن المحذوف هنا وهو الفاعل كلمة وثم جزء كلمة والاعتناء بالكلمة أتم منه بجزئها زكريا والذي يظهر لي في معنى كلام المصنف والشارح أنه اذا ورد عليك فعل مؤكد سابقا بالنون الخفيفة لكونه في حال توكيده بها أو صل بما بعده واتفق لك الوقف عليه فاحذف منه النون بعد توكيده بها واردد ما كان حذف لاجلها وليس المراد أنه اذا قصد ومنك فعل تريد توكيده والوقف عليه فاحذف منه النون بعد توكيده بها واردد ما كان حذف لاجلها حتى يرد قول أبي حيان ما معناه الذي يظهر لي أن توكيد الفعل الموقوف عليه بالنون الخفيفة خطأ لانها تحذف في الوقف من غير دليل عليها فلا يظهر للاتيان بها ثم حذفها بلا دليل فائدة (قوله في الوقف) تنازعه اردد وحذفتها (قوله كما مر) أي في قوله فتقول ياهؤلاء اخرجوا ياهند اخرجي (قوله لزوال سبب الحذف) هو في النون اجتماع المثلين وفي الواو والياء التقاء الساكنين دماميني (قوله ألفا) ولذلك رسمت بالالف نظرا الى حالتها عند الوقف كما هو قاعدة الرسم (قوله أي واقفا) ضعف بان مجيء المصدر حالا سماعي وضعف الاحتمال الثاني بكون الوقف غير قلبي فالاولى كونه ظرفا بتقدير وقت (قوله وذلك لشبهها بالتنوين) قال شيخنا اسم الاشارة راجع الى حذفها بعد الضم والكسر وقلبها ألفا بعد الفتح اه وهو وجيه (قوله كقوله الخ) ان قلت لعل المحذوف في البيتين والآية النون الثقيلة قلت نقدير الحذف والحمل على ما ثبت حذفه أولى قاله في المغني (قوله اضرب عنك) ضمنه معنى اطرد فعداه بعن وطارقها بدل من الهموم (قوله وحمل على ذلك قراءة الخ) وحملها بعضهم على أنها من النصب بلم كما جزم بان مقارضة بين الحرفين دماميني (قوله مطلقا) أي في المعتل والصحيح بدليل ما بعده لكن يلزم على الابدال في الصحيح لبس لانك اذا قلت اضربي في اضربن التبست الياء المبدلة من النون بياء الضمير وكذا يقال اذا قلت اضربوا في اضربن بخلاف المعتل لانك تنطق بياءين في اخشيي وبواوين في اخشووا ولو لم ترد التوكيد لم تنطق الا بياء واحدة وواو واحدة (قوله يجمع بين الالفين) أي في النطق وفيه أن الجمع بينهما محال لتعذر التقاء الساكنين سكونا ذاتيا وممن صرح باستحالة اجتماع الالفين شيخ الاسلام

﴿ما لا ينصرف﴾ قدم في أول الكتاب (١٦٢) أن الاصل في الاسم أن يكون معربا منصرفا وانما يخرجه عن أصله شبهه بالفعل أو بالحرف فان شابه الحرف بلا معاند بني وان شابه الفعل بكونه فرعا بوجه من الوجوه الآتية منع الصرف ولما أراد بيان ما يمنع الصرف بدأ بتعريف الصرف فقال (الصرف تنوين أتى مبينا معنى به يكون الاسم أمكنا) فقوله تنوين جنس يشمل أنواع التنوين وقد تقدمت أول الكتاب وقوله أتى مبينا الخ مخرج لما سوى المعبر عنه بالصرف والمراد بالمعنى الذي يكون به الاسم أمكن أي زائدا في التمكن بقاؤه على أصله أي أنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف ﴿تنبيهات﴾ الاول ما ذكره الناظم من ان الصرف هو التنوين هو مذهب المحققين وقيل الصرف هو الجر والتنوين معا الثاني تخصيص تنوين التمكين بالصرف هو المشهور وقد يطلق الصرف على غيره من تنوين التنكير والعوض والمقابلة الثالث يستثنى من كلامه نحو مسلمات فانه منصرف مع أنه فاقد للتنوين المذكور اذ تنوينه للمقابلة كما تقدم أول الكتاب الرابع اختلف في اشتقاق المنصرف فقيل من الصريف وهو الصوت لان في آخره التنوين وهو صوت قال النابغة له صريف صريف القعو بالمسد أي صوت صوت البكرة بالحبل وقيل من الانصراف في جهات الحركات وقيل من الانصراف وهو الرجوع فكأنه

انصرف

زكريا كما سيأتي عنه في مبحث ألف التأنيث من باب ما لا ينصرف اللهم الا أن يراد الجمع بينهما صورة لان مد الالف بقدر أربع حركات في صورة الجمع بين ألفين وعلى هذا يكون قول الشارح فيمد بمقدارهما عطفا تفسيريا وقوله بمقدارهما نائب فاعل يمد

﴿ما لا ينصرف﴾

ذكره عقب نوني التوكيد لان فيه شبه الفعل فله تعلق به كما أن لهما تعلقا به ولان نوني التوكيد ثقيلة وخفيفة وهذا الباب مشتمل على الثقيل وهو ما لا ينصرف والخفيف وهو المنصرف وان لم يكن مقصودا من الباب بالذات (قوله بلا معاند) أي معارض لشبه الحرف (قوله بوجه) الباء سببية متعلقة بفرعا (قوله أمكنا) اسم تفضيل من مكن مكانة اذا بلغ الغاية في التمكن لا من تمكن خلافا لابي حيان ومن وافقه لان بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد شاذ تصريح (قوله والمراد الخ) يرد عليه انه حينئذ يلزم الدور لان معرفة هذا المعنى تتوقف على معرفة أنه لم يشبه الفعل فيمنع الصرف لاخذه في تفسيره ومعرفة ذلك تتوقف على معرفة الصرف لا يقال هذا تعريف لفظي خوطب به من يعلم المعرف والتعريف ويجهل وضع لفظ المعرف للتعريف لانا نقول لو كان المخاطب هنا عالما بهذا التعريف لكان عالما بالصرف لانه مذكور فيه فلا يكون جاهلا بوضع اللفظ له وقد يقال انه ليس لفظيا ويمنع لزوم الدور بأن يقال المعتبر في التعريف عدم مشابهة الفعل ويمكن ذلك بدون ملاحظة الانصراف وعدمه وأما قول الشارح فيمنع الصرف فليس المراد أن ذلك ملاحظ في التعريف بل المراد بيان أمر واقعي أفاده سم (قوله هو التنوين) أي وحده وأما الجر بالكسرة فتابع له فسقوطه بتبعية التنوين لما أسلفه الشارح عند قول المصنف وجر بالفتحة ما لا ينصرف وقوله هو مذهب المحققين لوجوه منها أنه مطابق للاشتقاق من الصريف الذي بمعنى الصوت اذ لا صوت في آخر الاسم الا التنوين ومنها أنه متى اضطر شاعر الى صرف المرفوع أو المنصوب نونه وقيل صرفه للضرورة مع أنه لا جر فيه اه يس وقوله وقيل صرفه أي والواقع حينئذ انه صرفه للضرورة فأطلقوا على مجرد تنوينه صرفا (قوله تخصيص تنوين التمكين بالصرف) الباء داخلة على المقصور (قوله يستثنى من كلامه) أي من مفهوم كلامه فان مفهومه أن فاقد التنوين المذكور المسمى صرفا غير منصرف وهذا يشمل نحو مسلمات مع أنه منصرف فيكون مستثنى واستشكله سم بأن المنصرف هو الذي قام به الصرف واذا كان حقيقة الصرف هو التنوين المذكور وهو غير قائم بجمع المؤنث السالم فكيف يكون منصرفا قال وقد يجاب بأن المراد أن التنوين علامة الصرف لا نفسه والعلامة لا يجب انعكاسها اه قال شيخ الاسلام زكريا وظاهر كلامهم أن المتصف بالانصراف وعدمه انما هو الاسم المعرب بالحركات والا فينبغي أن يستثنى أيضا ما يعرب بالحروف اذ يصدق عليه أنه فاقد لتنوين الصرف مع أنه في الواقع منصرف حيث لا مانع اه (قوله نحو مسلمات) أراد جمع المؤنث السالم ومحل ذلك قبل التسمية به أما ما سمي به منه نحو عرفات فانه غير منصرف ولا كلام فيه حفيد (قوله اذ تنوينه للمقابلة) هذا مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى أن تنوينه للصرف وانما لم يحذف اذا سمي به لانه لو حذف لتبعه الجر في السقوط فينعكس اعراب جمع المؤنث السالم فبقي لاجل الضرورة اه زكريا ويرده أنه خرج بالتسمية به عن كونه جمع مؤنث حقيقة فلا يلزم انعكاس اعرابه (قوله في اشتقاق المنصرف) المراد بالاشتقاق هنا الاخذ من المناسب في المعنى (قوله فقيل من الصريف الخ) وقيل من الصرف وهو الفضل لان له فضلا على غير المنصرف (قوله من الانصراف) أي الجريان وقوله في جهات الحركات لو حذف لفظ الحركات لكان أولى لانه بصدد المعنى اللغوي المأخوذ منه الاصطلاحي وابن اياز نبه لذلك فحذفها اه دنوشري (قوله فكأنه

انصرف عن شبه الفعل وقال فى شرح الكافية سمى منصرفا لانقياده الى ما يصرفه عن عدم تنوين الى تنوين وعن وجه من وجوه الاعراب الى غيره اه واعلم أن المعتبر من شبه الفعل فى منع الصرف هو كون الاسم اما فيه فرعيتان مختلفتان مرجع احداهما اللفظ ومرجع الاخرى المعنى واما فرعية تقوم مقام الفرعيتين وذلك لان فى الفعل فرعية على الاسم فى اللفظ وهى اشتقاقه من المصدر وفرعية فى المعنى وهى احتياجه اليه لانه يحتاج الى فاعل والفاعل لا يكون الا اسما ولا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه فى الحكم الا اذا كانت فيه الفرعيتان كما فى الفعل ومن ثم صرف من الاسماء ما جاء على الاصل كالمفرد الجامد النكرة كرجل وفرس لانه خف واحتمل زيادة التنوين وألحق به ما فرعية اللفظ والمعنى فيه من جهة واحدة كدريهم وما تعددت فرعيته من جهة اللفظ كاجيمال أو من جهة المعنى كحائض وطامث لانه لم يصر بتلك الفرعية كامل الشبه بالفعل ولم يصرف نحو أحمد لان فيه فرعيتين مختلفتين مرجع احداهما اللفظ وهى وزن الفعل ومرجع الاخرى المعنى وهو التعريف فلما كمل شبهه بالفعل ثقل ثقل الفعل فلم يدخله التنوين وكان فى موضع الجر مفتوحا والعلل المانعة من الصرف تسع يجمعها قوله عدل ووصف وتأنيث ومعرفة * وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة من قبلها ألف * ووزن فعل وهذا القول تقريب المعنوية منها العلمية والوصفية وباقيها لفظى فيمنع مع الوصف ثلاثة أشياء العدل كمثنى وثلاث ووزن افعل كاحمر وزيادة الالف والنون كسكران ويمنع مع العلمية هذه الثلاثة كعمرو ويزيد ومروان وأربعة أخرى وهى العجمة كابراهيم والتانيث كطلحة وزينب والتركيب كمعديكرب وألف الالحاق

(قوله انصرف عن شبه الفعل) انما قال كانه لانه لم يكن أشبه الفعل حتى يرجع عن شبهه به حقيقة (قوله الى ما يصرفه الخ) كالتنكير فنحو الرجل منصرف لانك تقول فيه رجل قال شيخنا والظاهر أن القول الاول والثالث مفرعان على أن الصرف هو التنوين وحده والثانى والرابع على أنه التنوين والجر (قوله وعن وجه من وجوه الاعراب) أى حركة من حركاته (قوله اما فيه فرعيتان الخ) انما لم يقتنع فى هذا الحكم بكون الاسم فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج فى اثباتها الى تكلف وكذا اثبات الفرعية فى هذه الاسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر فلم يكتف بواحدة منها الا اذا قامت مقام اثنتين وكان اعطاء الاسم حكم الفعل أولى من العكس مع أن الاسم اذا شابه الفعل فقد شابهه الفعل لان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وانما لم يبن الاسم بمشابهة الفعل فيما ذكر لضعفها اذ لم يشبه الفعل لفظا مع ضعف الفعل فى البناء ولم يعط بها عمل الفعل لانه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول اه يس واعلم أن معنى فرعية الشئ كونه فرعا عن غيره لكنها هنا تارة يراد منها الكون فرعا وتارة يراد منها اسباب الكون فرعا وقد استعمل الشارح الامرين فتنبه (قوله وهى اشتقاقه من المصدر) وعلى القول بأن المصدر مشتق من الفعل تكون فرعية اللفظ التركيب فى معناه كذا قال بعضهم وفيه تأمل لان التركيب جاء للفعل من حيث المعنى كما اعترف به لا من حيث اللفظ على أن كثيرا من الاسماء يدل على شيئين بل أشياء كضارب وأكرم اه دنوشرى (قوله احتياجه) أى الفعل اليه أى الاسم (قوله ولا يكمل الخ) من تمام التعليل (قوله فى الحكم) وهو منع التنوين الدال على الامكنية (قوله ما جاء على الاصل) أى عدم المشابهة (قوله ما فرعية اللفظ والمعنى فيه) أى ما الفرعية التى مرجعها اللفظ والفرعية التى مرجعها المعنى فيه الخ (قوله كدريهم) فان فرعية اللفظ فيه صيغة فعيعل فدريهم فرع عن درهم وفرعية المعنى التحقير اه يس أى والتحقير فرع عن عدمه أى وهاتان الفرعيتان من جهة واحدة وهى التصغير بمعنى أن كلا منهما نشأ عن التصغير الذى هو فعل الفاعل (قوله كاجيمال) تصغير أجمال جمع جمل فان فيه فرعيتين التصغير الذى هو فرع التكبير والجمع الذى هو فرع الافراد وهما من جهة اللفظ (قوله كحائض وطامث) بمعنى حائض فان فيهما فرعيتين التأنيث الذى هو فرع التذكير والوصف الذى هو فرع الموصوف وجهتهما المعنى كذا قال البعض تبعا لزكريا قال شيخنا لكن فيه أنه سيأتى أن التأنيث من العلل الراجعة الى اللفظ والاحسن أن يقال لزوم التأنيث اه وسيصرح هذا البعض فى الكلام على قول المصنف كذا مؤنث الخ بان التأنيث مطلقا من العلل اللفظية ووجهه أن المؤنث تأنيثا معنويا مقدر فيه تاء التأنيث كما سيأتى لا يقال هلا منع حينئذ صرف نحو حائض للفرعيتين اللفظية والمعنوية لانا نقول سيأتى أنه لا عبرة بالتانيث بالتاء مع الوصفية لصحة تجريد الوصف عنها بخلاف العلم (قوله ولم يصرف نحو أحمد الخ) عطف على قوله صرف من الاسماء ما جاء على الاصل الخ (قوله تسع) حصرها فى التسع استقرائى (قوله عدل) أى تقديرى أو تحقيقى وقوله وتانيث أى لفظى أو معنوى وقوله ومعرفة أى علمية وقوله ثم تركيب أى مزجى وقوله زائدة حال من النون وقوله من قبلها ألف أى زائدة وقوله وهذا القول تقريب أى لانه ليس فيه تعيين ما يستقل بالمنع وتعيين ما يمنع مع العلمية وما يمنع مع الوصفية ولا بيان الشروط المعتبرة فى بعضها (قوله كعمرو ويزيد ومروان) نشر

كارطى وسترى ذلك كله مفصلا وجميع مالا ينصرف اثناعشر نوعا خمسة لا تنصرف فى تعريف ولا تنكير وسبعة لا تنصرف فى التعريف وتنصرف فى التنكير ولما شرع فى بيان الموانع بدأ بما يمنع فى الحالتين لانه أمكن فى المنع فقال (فألف التأنيث مطلقا منع * صرف الذى حواه كيفما وقع) أى ألف التأنيث مقصورة كانت أو ممدودة وهو المراد بقوله مطلقا تمنع صرف ما هى فيه كيفما وقع أى سواء وقع نكرة كذكرى وصحراء (١٦٤) أم معرفة كرضوى وزكرياء مفردا كما مر أو جمعا كجرحى وأصدقاء اسما كما مر أم صفة كحبلى وحمراء وانما استقلت بالمنع لانها قائمة مقام شيئين وذلك لانها لازمة لما هى فيه بخلاف التاء فانها فى الغالب مقدرة الانفصال ففى المؤنث بالالف فرعية من جهة التأنيث وفرعية من جهة لزوم علامته بخلاف المؤنث بالتاء وانما قلت فى الغالب لان من المؤنث بالتاء مالا ينفك عنها استعمالا ولو قدر انفكاكها عنها لوجد له نظير كهمزة فان التاء ملازمة له استعمالا ولو قدر انفكاكها عنها لكان همز كحطم لكن حطم مستعمل وهمز غير مستعمل ومن المؤنث بالتاء مالا ينفك عنها استعمالا ولو قدر انفكاكه عنها لم يوجد له نظير كحذرية وعرقوة فلو قدر سقوط تاء حذرية وتاء عرقوة لزم وجدان مالا نظير له اذ ليس فى كلام العرب فعلى ولا فعلو الا أن وجود التاء هكذا قليل فلا اعتداد به بخلاف الالف فانها لا تكون الا هكذا ولذلك عوملت خامسة فى التصغير معاملة خامس أصلى فقيل فى قرقرى قريقر كما قيل فى سفرجل سفيرج وعوملت التاء معاملة عجز المركب فلم ينلها تغير التصغير كما لا ينال عجز المركب فقيل فى زجاجة زجيجة ﴿فرعان﴾ الاول اذا سميت بكلتا من قولك قامت كلتا جاريتيك منعت الصرف لان ألفها للتأنيث وان سميت بها من قولك رأيت كلتيهما أو كلتى المرأتين فى لغة كنانة صرفت لان ألفها حينئذ منقلبة فليست للتأنيث * الثانى اذا رخمت حبلوى على لغة الاستقلال عند من أجازه فقلت يا حبلى ثم سميت به صرفت لما ذكرت فى

على ترتيب اللف (قوله كارطى) اسم شجر وألفه للالحاق بجعفر (قوله وسبعة) وهى ما كانت احدى علتيه العلمية (قوله فألف التأنيث) خرج غيرها كالالف الاصلية فى نحو مرمى وألف الالحاق فى نحو أرطى وعلباء وألف التكثير فى نحو قبعثرى نعم ألف الالحاق المقصورة وألف التكثير تمنعان الصرف مع العلمية كما سيأتى (قوله مطلقا) حال من الضمير فى منع العائد على المبتدا الا من المبتدا لانه ممنوع عند الجمهور وان جوزه سيبويه (قوله كيفما) اسم شرط على مذهب الكوفيين من عده من أسماء الشروط ووقع فعل الشرط والجواب محذوف دل عليه قوله منع والتقدير كيفما وقع ألف التأنيث منع صرف الذى حواه كذا فى الفارضى وخالد لكن مقتضى كلام الشارح أن ضمير وقع للاسم الذى حوى ألف التأنيث وتقدير الجواب على هذا كيفما وقع امتنع صرفه أو نحو ذلك ووقع فى كلام البعض مالا ينبغى (قوله كذكرى) مصدر ذكر وقوله كرضوى بفتح الراء علم جبل بالمدينة (قوله اسما كما مر) قد يقال ان جرحى وأصدقاء وصفان الا أن يقال انهما غلبت عليهما الاسمية (قوله لانها لازمة لما هى فيه) هذا مسلم بالنسبة لالف التأنيث المقصورة دون الممدودة لانها على تقدير الانفصال كالتاء كما سيذكره المصنف بقوله

وألف التأنيث حيث مدا * وتاؤه منفصلين عدا

فتأمل (قوله ففى المؤنث بالالف الخ) أى ففيه فى الحقيقة فرعيتان احداهما من جهة اللفظ وهى الاولى والثانية من جهة المعنى وهى الثانية (قوله كحذرية) بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة وكسر الراء بعدها تحتية وهى القطعة الغليظة من الارض كما فى القاموس (قوله وعرقوة) بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف احدى الخشبتين المعترضتين على الدلو كالصليب وهما عرقوتان قاله الجوهرى (قوله هكذا) أى لازمة وكذا هكذا الآتى (قوله فى التصغير) متعلق بعوملت (قوله معاملة خامس أصلى) أى فنالها تغيير التصغير حيث حذفت لمراعاة حصول صيغة فعيعل ويدل على أن ذلك مقصوده مقابلته بما ذكره بعده من حكم التاء سم (قوله زجيجة) بتشديد الياء لان زجاجة رباعى وتصغير الرباعى يكون على فعيعل كما يأتى (قوله اذا سميت بكلتا) قال الاسقاطى يريد كلتا المرفوعة اه قال شيخنا ولعله أخذ هذا القيد من قول الشارح من قولك قامت الخ لكن فيه ان التعليل يقتضى أن المراد كلتا بالالف سواء المرفوعة كما فى مثاله أو المنصوبة كما فى رأيت كلتا جاريتيك على اللغة الفصحى اه أى أو المجرورة كما فى مررت بكلتا جاريتيك على اللغة الفصحى أيضا وهذا هو المتجه وبه جزم البعض وانما اقتضى التعليل ذلك لانه يقتضى أن المدار على كون الالف للتأنيث (قوله وان سميت بها من قولك الخ) قال الاسقاطى يريد كلتا المنصوبة بالياء اه قال شيخنا وفيه أن التعليل يقتضى أن المجرورة مثلها اه أى لانه يقتضى أن المدار على كون الالف منقلبة عن الياء (قوله فى لغة كنانة) أى الذين يعاملون كلا وكلتا معاملة المثنى وان أضيفا الى ظاهر فقوله فى لغة كنانة راجع لقوله أو كلتى المرأتين فقط (قوله عند من أجازه) تقدم أن الراجح منع ترخيمه على لغة الاستقلال لما يلزم عليه من عدم النظير اذ ليس لهم فعلى ألفه منقلبة (قوله فقلت يا حبلى) أى بحذف ياء النسب للترخيم ثم قلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله لما ذكرت فى

كلتا (وزائدا فعـلان) رفع بالعطف على الضمير فى منع أى ومنع صرف الاسم أيضا زائدا فعلان وهما الالف والنون (فى وصف سلم من أن يرى بتاء تأنيث ختم) اما لان مؤنثه فعلى كسكران وغضبان وندمان من الندم وهذا متفق على منع صرفه واما لانه لا مؤنث له نحو لحيان الكبير اللحية وهذا فيه خلاف والصحيح منع صرفه أيضا لانه وان لم يكن له فعلى وجودا فله فعلى تقديرا لانا لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى أولى به من فعلانة لان باب فعلان فعلى أوسع من باب فعلان فعلانة والتقدير فى حكم الوجود بدليل الاجماع على منع صرف أكمر وآدر مع انه لا مؤنث له ولو فرض له مؤنث لامكن أن يكون كمؤنث أرمل وأن يكون كمؤنث أحمر لكن حمله على أحمر أولى لكثرة نظائره واحترز من فعلان الذى مؤنثه فعلانة فانه مصروف نحو ندمان من المنادمة وندمانة وسيفان وسيفانة وقد جمع المصنف ماجاء على فعلان ومؤنثه فعلانة فى قوله

أجز فعلى لفعلانا
اذا استثنيت حبلانا
ودخنانا وسخنانا
وسيفانا وصحيانا
وصوجانا وعلانا
وقشوانا ومصانا
وموتانا وندمانا * واتبعهن نصرانا

كلتا) أى من أن الالف منقلبة قلبت للتأنيث لكن انقلابها هنا عن واو وثم عن ياء (قوله فعلان) مضاف اليه ممنوع الصرف للعلمية على الوزن وزيادة الالف والنون اه خالد وفعلان بفتح الفاء نخرج غيره كخمصان كما يأتى وفى حاشية الجامى للعصام الالف والنون فى الصفة لاتكون على فعلان بكسر الفاء وبضم الفاء لاتكون الامع فعلانة بخلاف الالف والنون فى الاسم فانه يكون على الاوزان الثلاثة (قوله بالعطف على الضمير فى منع) وجاز العطف عليه لوجود الفصل بالمفعول ويحتمل أن يكون مبتدأ والخبر محذوف لدلالة ماتقدم عليه أى وزائدا فعلان كذلك فى منع الصرف (قوله أى ومنع صرف الاسم) هكذا فيما رأيناه من النسخ وكأن النسخة التى وقعت للبعض فيها ويمنع بصيغة المضارع فاعترض بان المناسب لعبارة المصنف السابقة أن يقول هنا وفيما يأتى ومنع بصيغة الماضى نعم عبر الشارح فيما يأتى بالمضارع فالاعتراض عليه فيما يأتى فى محله (قوله فى وصف) حال من زائدا (قوله سلم الخ) شرط فيه فى العمدة وشرحها شرطا ثانيا وهو أصالة الوصفية ويمكن أن يرجع قول المصنف الآتى وألغين عارض الوصفيه الى هذا أيضا فيفيد هذا الشرط ولا ينافى رجوعه الى هذا ما فرعه بقوله فالادهم الخ لان تفريع بعض الامثلة والاوزان الخاصة لا يقتضى التخصيص اه سم والاحتراز بهذا الشرط عما عرضت فيه الوصفية نحو مررت برجل صفوان قلبه أى قاس (قوله من أن يرى) اما علمية فجملة بتاء تأنيث ختم مفعول ثان أو بصرية فهى حال بناء على مذهب الناظم من جواز وقوع الماضى حالا خاليا من قد كما فى قوله تعالى أو جاؤكم حصرت صدورهم (قوله وندمان من الندم) وأما ندمان من المنادمة فمصروف لان مؤنثه ندمانة كما يأتى (قوله وهذا متفق على منع صرفه) أى بين النحاة على غير لغة بنى أسد وليس المراد متفق عليه بين العرب حتى يرد اعتراض شيخنا والبعض بانه ينافى ما سيأتى فى الشارح من أن بنى أسد تصرف كل ما كان على فعلان لالتزامهم فى مؤنثه فعلانة بالتاء فاحفظ ذلك (قوله نحو لحيان) أى كرحمن (قوله وهذا فيه خلاف) فمن لم يشترط لمنع صرف فعلان الا انتفاء فعلانة منعه من الصرف وهو ما مشى عليه فى النظم ومن اشترط وجود فعلى تحقيقا صرفه (قوله والصحيح منع صرفه) يخالف قول أبى حيان ان الصحيح فيه صرفه لانا جهلنا النقل فيه عن العرب والاصل فى الاسم الصرف فوجب العمل به اه فهذه المسئلة مما تعارض فيها الاصل والغالب فتنبه (قوله أكمر) لعظيم الكمرة بفتح الميم وهى الحشفة وآدر بالمد الكبير الانثيين (قوله كمؤنث أرمل) وهو أرملة والارمل الفقير (قوله ندمان من المنادمة) وهو الموافق للشارب فى فعله واحترز بقوله من المنادمة عن ندمان من الندم فان مؤنثه ندمى وفعله ندم وفعل الاول نادم (قوله أجز) المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب فلا يرد أن ما عدا الالفاظ المستثناة يجب فى مؤنثها فعلى أو يقال عبر بأجز دون أوجب نظرا للغة بنى أسد الآتية وهذه الابيات التى للمصنف بقطع النظر عن تذييل المرادى يحتمل أن تكون من الوافر المجزوء وأن تكون من الهزج لكن التذييل يعين الاول لتعين كونه من الاول لان قوله فيه على لغة بوزن مفاعلتن لا بوزن مفاعيلن هذا وقد نظم الالفاظ الاثنى عشر التى فى نظم المصنف الشارح الاندلسى مع زيادة تفسيرها فقال

كل فعلان فهو أنثاه فعلى * غير وصف النديم بالندمان
ولذى البطن جاء حبلان أيضا * ثم دخنان للكثير الدخان
ثم سيفان للطويل وصوجا * ن لذى قوة على الجولان
ثم صحيان ان حوى اليوم صحوا * ثم سخنان وهو سخن الزمان
ثم موتان للضعيف فؤادا * ثم علان وهو ذو النسيان
ثم قشوان للذى قل لحما * ثم نصران جاء فى النصرانى

واستدرك عليه لفظان وهما خمصان لغة في خمصان وآليان في كبش آليان أي كبير الالية فذيل الشارح المرادي أبياته بقوله

وزدفيهن خمصانا على لغة وآليانا فالحبلان الكبير البطن وقيل الممتلئ غيظا والدخنان اليوم المظلم والسخنان اليوم الحار والسيفان الرجل الطويل والصحيان اليوم الذي لاغيم فيه والصوجان البعير اليابس الظهر والعلان الكثير النسيان وقيل الرجل الحقير والقشوان الرقيق الساقين والمصان اللئيم والموتان البليد الميت القلب والندمان المنادم أماندمان من الندم فغير مصروف اذ مؤنثه ندمى وقدمر والنصران واحد النصارى (١٦٦) ﴿تنبيهات﴾ الاول انما منع نحو سكران من الصرف لتحقق الفرعيتين فيه أما فرعية المعنى فلان فيه الوصفية وهي فرع عن الجمود لان الصفة تحتاج الى موصوف ينسب معناها اليه والجامد لايحتاج الى ذلك وأما فرعية اللفظ فلان فيه الزيادتين المضارعتين لالفي التأنيث في نحو حمراء في أنهما في بناء يخص المذكر كما أن ألفي حمراء في بناء يخص المؤنث وأنهما لاتلحقهما التاء فلا يقال سكرانة كما لايقال حمراءة مع أن الاول من كل من الزيادتين ألف والثاني حرف يعبر به عن المتكلم في أفعل ونفعل فلما اجتمع في نحو سكران المذكور الفرعيتان امتنع من الصرف وانما لم تكن الوصفية فيه وحدها مانعة مع أن في الصفة فرعية في المعنى كما سبق وفرعية في اللفظ وهي الاشتقاق من المصدر لضعف فرعية اللفظ في الصفة لانها كالمصدر في البقاء على الاسمية والتنكير ولم يخرجها الاشتقاق الى أكثر من نسبة معنى الحدث فيها الى الموصوف والمصدر بالجملة صالح لذلك كما في رجل عدل ودرهم ضرب الامير فلم يكن اشتقاقها من المصدر سبعد الها عن معناه فكان كالمفقود فلم يؤثر ومن ثم كان نحو عالم وشريف مصروفا مع تحقق ذلك فيه وكذا انما صرف نحو ندمان مع وجود الفرعيتين لضعف فرعية اللفظ فيه من جهة أن الزيادة فيه لاتخص المذكر وتلحقه التاء في المؤنث نحو ندمانة فاشبهت الزيادة فيه بعض الاصول في لزومها في حالتي التذكير والتأنيث وقبول علامته فلم يعتدبها ويشهدلذلك أن قوما من العرب وهم بنو أسد يصرفون كل صفة على فعلان لانهم يؤنثونه بالتاء ويستغنون فيه بفعلانة عن فعلى فيقولون سكرانة وغضبانة وعطشانة فلم تكن

ثم مصان في اللئيم وفي لحشيان رحمن يفقد النوعان

وتلمت مازاده المرادي مع التفسير في بيت ينبغي وضعه قبل البيت الاخير فقلت

ولذي آلية كبيرة اليا • ن وخمصان جاء في الخمصان

(قوله واستدرك) أي زيد وقوله فذيل الشارح المرادي أبياته بقوله أي جعل قوله المذكور ذيلا لابيات المصنف (قوله خمصان) يقال رجل خمصان البطن وخميصه أي ضامره (قوله والصوجان البعير اليابس الظهر) في القاموس في فصل الصاد المهملة من باب الجيم الصوجان كل يابس الصلب من الدواب والناس ونخلة صوجانة يابسة اه وقال في فصل الضاد المعجمة من باب الجيم الضوجان الصوجان اه فعلم أنه بالصاد المهملة والضاد المعجمة وبالجيم وعلم مافي كلام شيخنا والبعض من القصور (قوله والعلان) أي بعين مهملة كما في القاموس (قوله وقيل الرجل الحقير) وفي القاموس امرأة علانة جاهلة وهو علان (قوله والقشوان) بقاف وشين معجمة (قوله الرقيق الساقين) الذي في خط الشارح الدقيق بالدال وفي القاموس القشوان الدقيق الضعيف وهي بهاء اه (قوله والمصان) بالصاد المهملة كما في القاموس (قوله والجامد لايحتاج الى ذلك) أي وما يحتاج فرع عما لايحتاج (قوله المضارعتين لالفي التأنيث في نحو حمراء) بناء على أن الهمزة تسمى ألفا وهو صحيح وعلى أنهما مع الالف قبلها للتأنيث ولانظيرله اذ ليس لنا علامة تأنيث بحرفين والمنقول عن سيبويه وغيره أن الهمزة بدل من ألف التأنيث وأن الاصل حمرى بوزن سكرى فلما قصد وامده زادوا قبلها ألفا أخرى والجمع بينهما محال وحذف احداهما ناقض الغرض المطلوب اذ لوحذفوا الاولى لفات المد أو الثانية لفاتت الدلالة على التأنيث وقلب الاولى مخل بالمد فقلبوا الثانية همزة وقيل ان الاولى للتأنيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أفعل ومؤنث فعلان ورد بأنه يفضي الى وقوع علامة التأنيث حشوا اه زكريا ويمكن دفع الاعتراض بجعل الاضافة في قوله لالفي التأنيث بالنسبة الى الالف الاولى لادنى ملابسة (قوله والثاني) أي من كل منهما وذلك الثاني هو الهمزة في نحو حمراء والنون في نحو سكران (قوله كما سبق) أي من أن الصفة فرع الجامد (قوله والمصدر بالجملة صالح لذلك) أي لما ذكر من نسبة الحدث الى الموصوف اذا وقع نعتا أو حالا أو خبرا وانما قال بالجملة لان المصدر لايصلح لذلك الا بالتأويل (قوله عن معناه) أي المصدر وقوله فكان أي اشتقاق الصفة (قوله ومن ثم) أي من أجل كون الاشتقاق فيما ذكر غير مؤثر لضعفه المتقدم بيانه كان نحو الخ (قوله مع تحقق ذلك) أي ماذكر من فرعية اللفظ وفرعية المعنى (قوله انما صرف نحو ندمان) أي بمعنى المنادم (قوله لاتخص المذكر) لوجودها مع المؤنث كندمانة (قوله في لزومها الخ) فيه نشر على ترتيب اللف لان اللزوم راجع الى قوله لاتخص المذكر وقبول علامة التأنيث راجع الى قوله وتلحقه التاء في المؤنث (قوله ويشهد لذلك) أي لكون صرف نحو ندمان لضعف فرعية اللفظ فيه من الجهة المتقدمة وهذا أوضح مماذكره شيخنا والبعض (قوله فلم تكن

الزيادة عندهم شبيهة بالفى حمراء فلم تمنع من الصرف ٭ الثانى فهم من قوله زائدا فعلان أنهما لا يمنعان فى غيره من الاوزان كفعلان بضم الفاء نحو خمصان لعدم شبههما فى غيره بالفى التانيث ٭ الثالث ما تقدم من أن المنع بزائدى فعلان لشبههما بالفى التانيث فى نحو حمراء هو مذهب سيبويه وزعم المبرد أنه امتنع لكون النون بعد الالف مبدلة (١٦٧) من ألف التانيث ومذهب الكوفيين أنهما منعا لكونهما زائدتين لا يقبلان الهاء لا للتشبيه بالفى التأنيث (ووصف اصلى ووزن أفعلا ممنوع) بالنصب على الحال من وزن افعلا أى حال كونه ممنوع (تأنيث بتا كاشهلا) أى ويمنع الصرف أيضا اجتماع الوصف الاصلى ووزن أفعل بشرط أن لا يقبل التانيث بالتاء اما لان مؤنثه فعلاء كاشهل أو فعلى كافضل أو لانه لا مؤنث له كاكمر وآدر فهذه الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الاصلى ووزن أفعل فان وزن الفعل به أولى لان فى أوله زيادة تدل على معنى فى الفعل دون الاسم فكان ذلك أصلا فى الفعل لان من زيادته لمعنى أصل لما زيادته لغير معنى فان أنث بالتاء انصرف نحو أرمل بمعنى فقير فان مؤنثه أرملة لضعف شبهه بلفظ المضارع لان تاء التانيث لا تلحقه وأجاز الاخفش منعه اجريه مجرى أحمر لانه صفة وعلى وزنه نعم قولهم عام أرمل غير مصروف لان يعقوب حكى فيه سنة رملاء واحترز بالاصلى عن العارض فانه لا يعتد به كما سياتى ﴿تنبيهان﴾ الاول مثل الشارح لما تلحقه التاء بارمل وأباتر وهو القاطع رحمه وأدابر وهو الذى لا يقبل نصحا فان مؤنثها أرملة وأباترة وأدابرة اما أرمل فواضح واما أباتر وأدابر فلا يحتاج هنا الى ذكرهما اذ لم يدخلا فى كلام الناظم فانه علق المنع على وزن أفعل وانما ذكرهما فى شرح الكافية لانه علق المنع على وزن أصلى فى الفعل أى الفعل به أولى ولم يخصه بافعل ولفظه فيها ووصف اصلى ووزن أصلا فى الفعل تأتى به ان توصلا ولهذا احترز أيضا

الزيادة عندهم شبيهة بالفى حمراء) أى فى الاختصاص بواحد من المذكر والمؤنث وفى عدم لحوق التاء (قوله لشبههما بالفى التانيث) ان قلت هلا اكتفى فى المنع بزيادتهما كالفى التانيث قلت المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه وقال فى المغنى انما شرطت العلمية أو الوصفية لان الشبه بالفى التانيث انما يتقوم باحداهما اه أى لا يتحقق فى الواقع الا فى علم أو صفة (قوله امتنع) أى فعلان لكون النون بعد الالف مبدلة من ألف التأنيث فكما لا ينصرف حمراء لا ينصرف سكران واستدل على الابدال بقولهم بهرانى وصنعانى فى النسب الى بهراء وصنعاء وأجيب بان النون بدل من الواو والاصل بهراوى وصنعاوى وأيضا المذكر سابق على المؤنث لا العكس (قوله لكونهما زائدتين الخ) ان أرادوا مطلق الزيادة ورد عليهم عفريت وان أرادوا خصوص الالف والنون سالناهم عن علة الخصوصية فلا يجدون معدلا عن التعليل بانهما لا يقبلان الهاء فيرجعون الى ما اعتبره البصريون كذا فى المغنى لا يقال هلا اكتفى فى علة المنع بالزيادة كما اكتفى بالف التانيث لانا نقول المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه على أن فى المغنى أن تعليل منع صرف نحو سكران بالوصفية والزيادة اشتهر بين المعربين مع أنه مذهب الكوفيين أما البصريون فمذهبهم أن المانع الزيادة المشبهة لالفى التانيث ولهذا قال الجرجانى ينبغى أن تعد موانع الصرف ثمانية لا تسعة (قوله لا للتشبيه بالفى التانيث) أى وان استلزم كونهما زائدتين لا يقبلان الهاء شبههما بالفى التانيث فى الزيادة وعدم قبول الهاء اذ فرق بين اعتبار الشئ وحصوله بدون اعتبار ولهذا عبر صاحب الهمع فى علة منعهما عند الكوفيين بقوله كونهما زائدتين لا يقبلان الهاء من غير ملاحظة الشبه بالفى التأنيث اه (قوله ووصف) معطوف على الضمير فى منع أو مبتدأ خبره محذوف على وزان ما مر فى زائدا وقول خالد انه معطوف على زائدا لا يجرى على الصحيح من أن المعطوفات بحرف غير مرتب على الاول (قوله على الحال من وزن) وقال خالد من أفعل قال الفارضى لانه علم على اللفظ اه وشرط مجئ الحال من المضاف اليه موجود لصحة الاستغناء عن المضاف بأن يقال ووصف اصلى وأفعل أى هذا الوزن (قوله كاشهلا) الشهلة فى العين أن يشوب سوادها زرقة (قوله فان وزن الفعل به أولى) علة لما يفيده سابقه من مدخلية وزن أفعل فى منع صرف الوصف المذكور لكن لو حذف لفظ وزن لكان أوضح وأما قول البعض علة لمحذوف تقديره وانما نسب هذا الوزن للفعل لان الخ ففيه أنه لم يتقدم منه نسبة هذا الوزن الى الفعل حتى يقال وانما نسب الخ وفى بعض النسخ فانه وزن الفعل به أولى وهو أوضح فتأمل (قوله لان فى أوله) اعترضه شيخنا والبعض بان فيه ظرفية الشئ فى نفسه فكان الاولى اسقاط فى ويمكن دفعه بأن المراد بالاول ما قابل الآخر فيكون من ظرفية الجزء فى الكل (قوله على معنى فى الفعل) وهو التكلم (قوله فكان ذلك) أى وزن أفعل (قوله فان أنث بالتاء الخ) محترز قوله ممنوع تأنيث بتا (قوله لضعف الخ) علة لانصرف (قوله لان تاء التانيث) أى المتحركة بحركة اعرابية فلا يرد المتحركة بحركة بنائية فى نحو هند تقوم (قوله وأجاز الاخفش منعه) أى نحو أرمل (قوله نعم الخ) استدراك على قوله نحو أرمل (قوله عام أرمل) أى قليل المطر والنفع كما فى القاموس وحينئذ قد يقال الكلام فى أرمل بمعنى فقير الا أن يجاب بان تقارب المعنيين كاتحادهما فتامل (قوله وأباتر) من البتر وهو القطع وأدابر من

من يعمل ومؤنثه يعملة وهو الجمل السريع * الثاني الاولى تعليق الحكم على وزن الفعل الذي هو به أولى لا على وزن افعل ولا الفعل مجرد اليشمل نحو أحيمر وأفيضل من المصغر فانه لا ينصرف لكونه على الوزن المذكور نحو أبيطر ولا يرد نحو بطل وجدل ونمس فان كل واحد منها وان كان أصلا في الوصفية وعلى وزن فعل لكنه وزن مشترك فيه ليس الفعل أولى به من الاسم فلا اعتداد به اه (وألغين عارض الوصفيه (١٦٨) * كاربع) في نحو مررت بنسوة أربع فانه اسم من أسماء العدد لكن العرب وصفت به فهو منصرف نظرا للاصل ولا نظر لما عرض له من الوصفية وأيضا فهو يقبل التاء فهو أحق بالصرف من أرمل لان فيه مع قبول التاء كونه عارض الوصفية وكذلك أرنب من قولهم رجل أرنب أي ذليل فانه منصرف لعروض الوصفية اذ أصله الارنب المعروف (وعارض الاسميه) أي وألغ عارض الاسمية على الوصف فتكون الكلمة باقية على منع الصرف للوصف الاصلي ولا ينظر الى ما عرض لها من الاسمية (فالادهم القيد لكونه وضع صفة في الاصل وصفا انصرافه منع) نظرا الى الاصل وطرحا لما عرض من الاسمية (تنبيه) مثل أدهم في ذلك أسود للحية العظيمة وأرقم لحية فيها نقط كالرقم نظرا الى الاصل وطرحا لما عرض من الاسمية (وأجدل) للصقر (وأخيل) لطائر ذي نقط كالخيلان يقال له الشقراق (وأفعى) للحية (مصروفة) لانها أسماء مجردة عن الوصفية في أصل الوضع ولا أثر لما لمح في أجدل من الجدل وهو الشدة ولا في أخيل من الخيول وهو كثرة الخيلان ولا في أفعى من الايذاء لعروضه عليهن (وقد ينلن المنعا) من الصرف لذلك وهو في أفعى أبعد منه في أجدل وأخيل لانهما من الجدل ومن الخيول كما مر واما أفعى فلا مادة لها في الاشتقاق لكن ذكرها يقارنه تصور ايذائها فأشبهت المشتق وجرت مجراه على هذه اللغة ومما استعمل فيه أجدل وأخيل غير مصروفين قوله

الادبار ضد الاقبال (قوله من يعمل) بوزن يفرح الجمل النجيب المطبوع ويقال للناقة النجيبة المطبوعة يعملة كما في القاموس (قوله الذي هو) أي الفعل به أي الوزن (قوله لكونه على الوزن المذكور) أي الذي الفعل به أولى وان لم يكن في حال التصغير على وزن أفعل (قوله أبيطر) مضارع بيطر اذا عالج الدواب قاموس (قوله وجدل) بفتح الدال وبكسر الصلب الشديد وندس كعضد وكتف السريع الاستماع لصوت خفي والفهم كذا في القاموس (قوله وألغين عارض الوصفيه) هذا تصريح بمفهوم قوله أصلي اه مرادي واضافة عارض الوصفيه من اضافة الصفة الى الموصوف أو بمعنى من ومثلها اضافة عارض الاسميه (قوله وصفت به) أي في قولهم مررت بنسوة أربع (قوله كونه عارض الوصفيه) بخلاف أرمل بمعنى فقير فانه متأصل الوصفية (قوله وكذلك أرنب) انظر هل تلحقه تاء التأنيث أولا وقد يؤخذ الثاني من اقتصاره في علة انصرافه على عروض الوصفية فحرره (قوله فالادهم الى آخر البيت) تفريع على قوله وعارض الاسميه وما قاله البعض غير مستقيم (قوله القيد) عطف بيان على الادهم من تفسير الاخفى بالاجلى كما تقول البر القمح والعقار الخمر سندوبي (قوله وأرقم) مثله أبطح وهو مسيل واسع فيه دقاق الحصى وأجرع وهو المكان المستوي وأبرق وهو أرض خشنة فيها حجارة ورمل وطين مختلطة وذكر سيبويه أن العرب لم تختلف في منع صرف هذه الستة أعني أدهم وأسود وأرقم وأبطح وأجرع وأبرق اه مرادي ويخالفه ما سيأتي في الشرح من أن بعض العرب يصرف الثلاثة الاخيرة (قوله كالخيلان) بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء جمع خال وهو النقطة المخالفة لبقية البدن خالد (قوله الشقراق) فيه لغات ذكرها في القاموس منها الشقراق كقرطاس والشرقرق كسفرجل قال وهو طائر معروف مرقط بخضرة وحمرة وبياض ويكون بأرض الحرم (قوله لانها أسماء مجردة عن الوصفية في أصل الوضع) أي وفي الحال وانما اقتصر الشارح على نفي وصفيتها في الاصل لانه المعتبر فهي أسماء في الاصل والحال كما في التوضيح قال شيخنا وتبعه البعض وبهذا فارقت نحو أربع فان أربع اسم في الاصل وصف في الحال وهذه أسماء لم تعرض لها الوصفية ولكن تخيل فيها الوصفية وكان منع صرف أربع أحق من منع صرفها الا أنه لم يرد فيه وورد فيها فقبل اه وعلى هذا يكون قول المصنف وأجدل الخ كلاما مستقلا لا مفرعا على قوله وألغين عارض الوصفيه لان هذه الاسماء لم تعرض لها الوصفية غاية الامر أن الوصفية تخيل فيها فالعارض لها تخيل الوصفية لا نفس الوصفية اذ لا يلزم من تخيل شيء تحققه وحينئذ كان الاولى للشارح في تعليل صرفها أن يقول بدل قوله لعروضه أي لمح الوصفية عليهن لتجردها عن الوصفية رأسا وان تخيلت فيها ثم ما مر عن شيخنا والبعض من توجيه عدم منع صرف أربع مع أنها أحق بالمنع من نحو أجدل لا يصح توجيها بل هو تقرير للسؤال فتأمل (قوله لما يلمح) عبارة الفارضي وغيره لما يتخيل (قوله من الجدل) بسكون الدال (قوله وقد ينلن) أي بعضهن (قوله لذلك) أي للوصفية الملوحة المنضمة الى وزن أفعل فيكون أجدل بمعنى شديد وأخيل بمعنى متلون وأفعى بمعنى مؤذ كل ذلك على سبيل التخيل (قوله فلا مادة لها في الاشتقاق) أي ليس لها مادة يتبادر اشتقاقها منها وقيل من فوعان السم أي حرارته فاصل

كأن العقيليين يوم لقيتهم * فراخ القطا لاقين أجدل بازيا وقول الآخر ذريني وعلمي بالامور وشيمتي * فما طائري يوما عليك بأخيلا
وكما شذ الاعتداد بعروض الوصفية في أجدل وأخيل وأفعى كذلك شذ الاعتداد بعروض الاسمية في أبطح وأجرع وأبرق فصرفها
بعض العرب واللغة المشهورة منعها من الصرف لانها صفات استغنى بها عن ذكر الموصوفات فيستصحب
منع صرفها كما استصحب
صرف أرنب وأكلب حين
أجريا مجرى الصفات الا
أن الصرف لكونه الاصل
ربما رجع اليه بسبب
ضعيف بخلاف منع الصرف
فانه خروج عن الاصل فلا
يصار اليه الا بسبب قوى
(ومنع عدل مع وصف
معتبر * في لفظ مثنى
وثلاث وأخر) منع مبتدأ
وهو مصدر مضاف الى
فاعله وهو عدل والمفعول
محذوف وهو الصرف
ومعتبر خبره وفي لفظ متعلق
به أي مما يمنع الصرف
اجتماع العدل والوصف
وذلك في موضعين أحدهما
المعدول في العدد الى مفعل
نحو مثنى أو فعال نحو
ثلاث والثاني في أخر
المقابل لآخرين أما
المعدول في العدد فالمانع
له عند سيبويه والجمهور
العدل والوصف فأحاد
وموحد معدولان عن
واحد واحد وثناء ومثنى
معدولان عن اثنين اثنين
وكذلك سائرها واما
الوصف فلان هذه الالفاظ
لم تستعمل الا نكرات اما
نعتا نحو أولي أجنحة مثنى
وثلاث ورباع واما حالا
نحو قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع واما خبرا نحو صلاة الليل مثنى مثنى
وانما كرر لقصد التأكيد لا لافادة التكرير ولا تدخلها أل قال في الارتشاف واضافتها قليلة وذهب الزجاج الى أن المانع لها
العدل في اللفظ وفي المعنى أما في اللفظ فظاهر وأما في المعنى فلكونها تغيرت عن مفهومها في الاصل الى افادة معنى التضعيف ورد بانه
لو كان المانع من صرف أحاد مثلا عدله عن لفظ واحد وعن معناه الى معنى التضعيف للزم أحد أمرين اما منع صرف كل اسم بتغير

أفعى أفوع فدخله القلب المكاني ثم قلبت الواو ألفا وقيل من فعوة السم أي شدته وعليه فلا قلب مكانيا (قوله كأن العقيليين) بضم العين وقوله لاقين بنون الاناث أي فراخ القطا وقوله أجدل أي صقرا وبازيا صفته من بزى عليه اذا تطاول عليه ويجوز أن يريد بالبازي الطير المشهور ويكون عطفا على أجدل بحذف العاطف للضرورة قاله العيني وزكريا (قوله ذريني) أي دعيني والواو بمعنى مع والشيمة الطبيعة والاخيل الشقراق والعرب تتشاءم به يقال هو أشأم من أخيل قاله العيني وزكريا (قوله بعروض الوصفية الخ) أي بعروض تخيل الوصفية ليوافق ما قدمناه فتفطن (قوله وأكلب) مقتضى سياقه أنه اسم جنس جامد لكن قد يوصف به عروضا لا أصالة مثل أرنب ولم أقف على الجنس المسمى به بعد مراجعة القاموس وغيره فانظره (قوله الا أن الصرف الخ) يعني أن صرف نحو أبطح ومنع صرف نحو أجدل وان كانا شاذين لكن شذوذ صرف نحو أبطح أخف من شذوذ منع صرف نحو أجدل (قوله ومنع عدل) العدل اخراج الكلمة عن صيغتها الاصلية لغير قلب أو تخفيف أو الحاق أو معنى زائد فخرج نحو أيس مقلوب يئس ونحو فخذ باسكان الخاء مخفف فخذ بكسرها وكوثر بزيادة الواو الحاقا له بجعفر ورجيل بالتصغير لزيادة معنى التحقير وفائدته تخفيف اللفظ وتمحضه للعلمية في نحو عمر وزفر لاحتماله قبل العدل للوصفية وهو تحقيقي ان دل عليه غير منع الصرف وتقديري ان لم يدل عليه الا منع الصرف قاله الحفيد ثم هو باعتبار محله أربعة أقسام لانه اما بتغيير الشكل فقط كجمع عند من قال انه معدول عن جمع أو بالنقص فقط فيما عدل عن ذي أل وهو سحر وأمس وكذا أخر في قول أو بالنقص وتغيير الشكل كعمر أو بالزيادة والنقص وتغيير الشكل كحذام ومثلث (قوله مع وصف) متعلق بمحذوف نعت عدل (قوله والثاني في أخر) الاولى اسقاط في لان الموضع الثاني نفس أخر وقوله المقابل آخرين سيأتي محترزه في التنبيه الاول وهو صريح في أن أخر وصف لجماعة الاناث لان أخر جمع أخرى وانه ضد آخرين الذي هو وصف لجماعة الذكور لان آخرين جمع آخر وأما نحو فعدة من أيام أخر فلتأوله بالجماعات (قوله معدولان عن واحد واحد) أي لان المقصود التقسيم ولفظ المقسوم مكرر أبدا نحو جاء القوم رجلا رجلا فلما وجدنا أحاد غير مكرر لفظا مع أن المقصود التقسيم كما علمت حكمنا بأن أصله لفظ مكرر ولم يأت عنهم الا واحد واحد فحكم بانه أصله وكذا يقال في الباقي أفاده الدماميني (قوله وأما الوصف الخ) مقابل لقوله فأحاد وموحد معدولان الخ لانه في قوة أن يقال أما العدل فلان أحاد الخ أي أما بيان العدل فأحاد الخ وأما بيان الوصف الخ ولو قال الوصفية لكان أوضح (قوله لم تستعمل الا نكرات اما نعتا الخ) أي فتكون أوصافا أصالة قال السيد الوصفية في ثلاث مثلا أصلية لانه معدول عن ثلاثة ثلاثة وهذا المكرر لم يستعمل الا وصفا فكذا المعدول اليه وهو ثلاث وان لم تكن الوصفية في أسماء العدد واحدا اثنان الخ أصلية (قوله اما نعتا الخ) علم منه ما صرح به الفارضي من انه لا بد أن يتقدمها شيء (قوله وانما كرر الخ) أي فلا يرد أن مثنى يفيد التكرير فأي فائدة في اعادته وقوله لا لافادة التكرير أي لا للتاسيس معنى زائد هو التكرير لحصوله بمثنى الاول (قوله ولا تدخلها أل) وادعى الزمخشري انها تعرف فقال يقال فلان ينكح المثنى والثلاث قال أبو حيان ولم يذهب اليه أحد وكما لا تعرف لا تؤنث فلا يقال مثناة مثلا قاله الفارضي (قوله وذهب الزجاج الخ) المعدول عنه على مذهبه الى

فمن أصله لتجدد معنى فيه كابنية المبالغة وأسماء الجموع وأما ترجيح أحد المتساويين على الآخر واللازم منتف باتفاق وأيضا كل ممنوع من الصرف لابد أن يكون فيه فرعية فى اللفظ وفرعية فى المعنى ومن شرطها أن تكون من غير جهة فرعية اللفظ ليكمل بذلك الشبه بالفعل ولا يتأتى ذلك فى آحاد الا أن (١٧٠) تكون فرعيته فى اللفظ بعدله عن واحد المضمن معنى التكرار وفى المعنى بلزومه الوصفية وكذا القول فى أخواته وأما أخر فهو جمع أخرى أنثى آخر بفتح الخاء بمعنى مغاير فالمانع له أيضا العدل والوصف أما الوصف فظاهر وأما العدل فقال أكثر النحويين انه معدول عن الالف واللام لانه من باب أفعل التفضيل فحقه أن لا يجمع الا مقرونا بال والتحقيق أنه معدول عما كان يستحقه من استعماله بلفظ ما للواحد المذكر بدون تغيير معناه وذلك ان آخر من باب أفعل التفضيل فحقه أن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث الا مع الالف واللام أو الاضافة فعدل فى تجرده منهما واستعماله لغير الواحد المذكر عن لفظ آخر الى لفظ التثنية والجمع والتأنيث بحسب ما يراد به من المعنى فقيل عندى رجلان آخران ورجال آخرون وامرأة أخرى ونساء أخر فكل من هذه الامثلة صفة معدولة عن آخر الا أنه لم يظهر أثر الوصفية والعدل الا فى أخر لانه معرب بالحركات بخلاف آخران وآخرون وليس فيه ما يمنع من الصرف غيرهما بخلاف أخرى فان فيها أيضا ألف التأنيث فلذلك خص أخر بنسبة اجتماع الوصفية والعدل اليه واحالة منع الصرف عليه دفع فظهر أن المانع من صرف أخر كونه صفة معدولة عن آخر مرادا به جمع المؤنث لان حقه أن يستغنى فيه بأفعل عن فعل لتجرده من أل كما يستغنى بأكبر عن كبر فى قولهم رأيت مع نساء أكبر منها (تنبيهان) الاول قد يكون أخر جمع أخرى بمعنى آخرة فيصرف لانتفاء

أحاد وموحد واحد واحد الى ثناء ومثنى اثنان وهكذا كما سيشير اليه الشارح بخلافه على المذهب الاول فواحد واحد واثنان اثنان وهكذا (قوله كابنية المبالغة) نحو ضراب فانه تغير عن ضارب لافادة معنى جديد وهو التكثير (قوله وأسماء الجموع) ليس المراد بها أسماء الجموع المعروفة كقوم ورهط اذ لا تغيير فيها بل المراد الجموع نفسها فالاضافة للبيان أفاده زكريا فالجمع تغير عن الواحد لافادة معنى جديد وهو التعدد (قوله ترجيح أحد المتساويين) أى فى التغيير لافادة معنى جديد على الآخر ومراده باحدهما المعدود فى العدد وبالآخر غيره كابنية المبالغة والجموع (قوله ولا يتأتى ذلك) أى الشرط المذكور للفرعية فى المعنى وهو كونها من غير جهة الفرعية فى اللفظ وقوله الا أن تكون الخ أى لان الجهة على ما ذكره الزجاج واحدة وهى العدل (قوله عن واحد المضمن معنى التكرار) يعنى واحدا المكرر أى عن واحد واحد زكريا (قوله بمعنى مغاير) أى باعتبار الحال والا فمعنى آخر فى الاصل أشد تأخرا وكان فى الاصل معنى جاء زيد ورجل آخر جاء زيد ورجل أشد تأخرا فى معنى من المعانى ثم نقل الى معنى غير فمعنى رجل آخر رجل غير زيد دمامينى (قوله أما الوصف فظاهر) لانه اسم تفضيل بمعنى مغاير باعتبار الحال وبمعنى أشد تأخرا باعتبار الاصل كما مر وعلى كل فهو وصف والظاهر أن صوغه من تأخر فهو اسم تفضيل مصوغ من خماسى شذوذا (قوله عن الالف واللام) أى عن ذى الالف واللام ولا ينافى ذلك انه نكرة فكيف يكون معدولا عن معرفة لانه لا يلزم فى المعدول عن الشئ أن يكون بمعناه من كل وجه خلافا للفارسى دمامينى (قوله الا مقرونا بال) أى أو مضافا الى معرفة (قوله والتحقيق الخ) فأخر على الاول معدول عن الآخر وعلى هذا عن آخر بالافراد والتذكير ولعل وجه كون هذا القول هو التحقيق تطابق المعدول والمعدول عنه عليه تنكيرا تقدير (قوله عما كان يستحقه) أى عن استعمال كان يستحقه بدليل قوله من استعماله الخ وقوله بلفظ ما للواحد المذكر الاضافة للبيان أى بلفظ هو اللفظ الذى للواحد المذكر هكذا ينبغى تقرير عبارته لا كما قررها البعض وكلامه صريح فى أن المعدول عنه الاستعمال المذكور مع انه لفظ الواحد المذكر فلو قال والتحقيق أنه معدول عما كان يستحقه من لفظ الواحد المذكر لكان أخصر وأولى وقوله بدون تغيير معناه حال من لفظ أو من ما أى حالة كون لفظ الواحد المذكر لم يغير معناه الذى هو الواحد المذكر (قوله وذلك) أى وبيان ذلك (قوله أو الاضافة) أى الى معرفة (قوله فعدل فى تجرده) أى فى حالة هى تجرده الخ فان قلت يجوز أن يكون بتقدير الاضافة قلت لا لان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره هنا نقله الدمامينى عن الرضى وانظر وجه عدم جواز اظهاره ولعله كونه يؤدى الى وصف النكرة بالمعرفة فى نحو مررت بنساء ونساء أخر لكن يرد أنه بمعنى مغايرات فلا تفيده الاضافة تعريفا الا أن يقال كونه بمعناه لا يقتضى أنه فى حكمه من كل وجه فتأمل (قوله عن لفظ آخر) فيه اقامة الظاهر مقام المضمر اذ المعنى عدل فى تجرد آخر عن لفظه الى لفظ المثنى والمجموع والمؤنث زكريا ولعل نكتة الاظهار طول الفصل (قوله لم يظهر أثر الخ) فيه دلالة ظاهرة على أن جميع هذه الصيغ توصف بمنع الصرف وان لم يظهر أثره الا فى المعرب بالحركات فمنع الصرف عنده لا يختص بالمعرب بالحركات بل المختص به ظهور أثره كذا فى سم (قوله فان فيها أيضا ألف التأنيث) أى وهى تستقل بالمنع فاعتبرت لانها أوضح من الوصفية والعدل كما فى زكريا (قوله مرادا به جمع المؤنث) حال من آخر بفتح الهمزة وفى هذا القيد

العدل لان مذكرها آخر بالكسر بدليل وان عليه النشأة الاخرى ثم الله ينشئ النشأة الآخرة فليست من باب أفعل التفضيل
والفرق بين أخرى أنثى آخر وأخرى بمعنى آخرة أن تلك لا تدل على الانتهاء ويعطف عليها مثلها من جنسها نحو جاءت امرأة أخرى وأخرى
واما أخرى بمعنى آخرة فتدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد وهى المقابلة لاولى فى قوله تعالى قالت أولاهم
لاخراهم اذا عرفت ذلك فكان ينبغى أن يحترز عن هذه كما فعل فى الكافية فقال

ومنع الوصف وعدل أخرا
مقابلا لآخرين فاحصرا

* الثانى اذا سمى بشئ من هذه الانواع الثلاثة وهى ذو الزيادتين وذو الوزن وذو العدل بقى على منع الصرف لان الصفة لما ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية (ووزن مثنى وثلاث كهما * من واحد لاربع فليعلما) يعنى ماوازن مثنى وثلاث من ألفاظ العدد المعدول من واحد الى أربع فهو مثلهما فى امتناع الصرف للعدل والوصف تقول مررت بقوم موحد وأحاد ومثنى وثناء ومثلث وثلاث ومربع ورباع وهذه الالفاظ الثمانية متفق عليها ولهذا اقتصر عليها قال فى شرح الكافية وروى عن بعض العرب مخمس وعشار ومعشر ولم يرد غير ذلك وظاهر كلامه فى التسهيل انه سمع فيها خماس أيضا واختلف فيما لم يسمع على ثلاثة مذاهب * أحدها انه يقاس على ماسمع وهو مذهب الكوفيين والزجاج ووافقهم الناظم فى بعض نسخ التسهيل وخالفهم فى بعضها * الثانى لا يقاس بل يقتصر على المسموع وهو مذهب جمهور البصريين * الثالث أنه يقاس على فعال لكثرته لا على مفعل قال الشيخ أبو حيان والصحيح أن البنائين مسموعان من واحد الى عشرة وحكى البنائين أبو عمرو الشيبانى وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أحاد الى عشار ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ﴿تنبيه﴾ قال فى التسهيل ولا يجوز صرفها يعنى أخر مقابل آخرين وفعال ومفعل فى العدد مذهوبا بها مذهب الاسماء خلافا للفراء ولا مسمى بها خلافا لابى على وابن برهان ولا منكرة بعد التسمية بها خلافا لبعضهم اه أما المسئلة الاولى

دفع لما أورد من أن آخر يصلح للواحد والمثنى والجمع وأخر لا يصلح الا للجمع فكيف يكون معدولا منه ووجه الدفع أنه معدول عن آخر بمعنى الجماعة لا مطلقا (قوله بدليل وأن عليه الخ) مرتبط بقوله بمعنى آخرة ووجه الدلالة أنه وصف النشأة فى هذه الآية بالاخرى وبالآخرة فى الآية الثانية وذلك يدل على أن معناهما واحد (قوله والفرق) أى من جهة المعنى (قوله مثلها من جنسها) فلا يقال عندى رجل وحمار آخر ولا وامرأة أخرى كذا قال شيخنا والمراد بالجنس الصنف (قوله ولا يعطف عليها مثلها) لان الانتهاء الحقيقى لا يتعدد بخلاف معنى المغايرة فيتعدد (قوله مقابلا لآخرين) بفتح الخاء بمعنى مغايرين ومنه قوله تعالى وآخرين منهم لما يلحقوا بهم واحترز به عن آخر مقابل آخرين بكسر الخاء فى نحو يجمع الله الاولين والآخرين وقوله فاحصرا أى احصر منع صرف أخر فى أخر المقابل لآخرين بفتح الخاء (قوله خلفتها العلمية) فاذا نكر بعد أن سمى به فذهب الخليل وسيبويه الى أنه لا ينصرف لانك رددته الى حال كان لا ينصرف فيها وذهب الاخفش الى أنه ينصرف لان الوصفية قد انتقلت عنه بالعلمية وسيأتى ذلك (قوله ووزن) أى موازن كما أشار اليه الشارح وقوله كهما فيه جر الكاف للضمير وتقدم أنه شاذ فالاولى جعلها اسما بمعنى مثل مضافا الى الضمير وقوله من واحد متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الخبر أى حالة كونه مأخوذا من واحد وقول شيخنا انه بيان لوزن بمعنى موازن غير صحيح (قوله متفق عليها) أى على ورودها عن العرب بدليل ماياتى (قوله الى عشرة) الغاية داخلة بقرينة ماسبق ومايأتى وقولهم الصحيح أن الغاية بالى خارجة محله اذا لم تقم قرينة على دخولها وأما قول شيخنا السيد الغاية خارجة ولذا عبر بالى وأما العشرة فغير مسموع صوغ فعال ومفعل منها كما قاله العصام فهو مخالف لما فى الشرح (قوله وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أحاد الى عشار) ولم يتعرضا لسماع موحد الى معشر ولهذا أخر حكايتهما عن حكاية أبى عمرو الشيبانى (قوله مذهوبا بها مذهب الاسماء) أى المنكرة أو الجامدة على الوجهين الآتيين عاجلا فى كلام الدمامينى وعلى الاول اقتصر فى الهمع (قوله خلافا للفراء) أى فانه زعم أن هذه الالفاظ منعت الصرف للعدل والتعريف بنية أل وأنه يجوز جعلها نكرة ويذهب بها مذهب الاسماء المنصرفة وظاهر تقريرهم المذكور عن الفراء أن يقال انها تصرف بناء على كونها أسماء نكرات وأنها فى حالة المنع معارف وكلام المصنف يقتضى أن الفراء يرى أنها حال منع الصرف صفات وحال الصرف أسماء وأنها على حالة واحدة بالنسبة الى التعريف والتنكير دمامينى ورد قول الفراء بمجيئها أحوالا وصفات للنكرات (قوله ولا مسمى بها خلافا لابى على وابن برهان) أى لان الصفة لما ذهبت خلفتها العلمية وما نقله عن أبى على وابن برهان نقله فى التصريح عن الاخفش وأبى العباس وغيرهما وعبارته وقال الاخفش فى المعانى وأبو العباس انه لو سمى بمثنى او احاد أخواته انصرف لانه اذا كان اسما فليس فى معنى اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة فليس فيه الا التعريف خاصة وتبعهما على ذلك الفارسى وارتضاه ابن عصفور ورد بان هذا مذهب لا نظير له اذ لا يوجد بناء ينصرف فى المعرفة ولا ينصرف فى النكرة وانما المعروف العكس وعبارة الفارسى فى التذكرة تخالف هذا فانه قال الوصف يزول فيخلفه التعريف الذى للعلم والعدل قائم فى الحالين جميعا

فالمعنى أن الفراء أجاز ادخلوا ثلاث ثلاث وثلاثا ثلاثا وخالفه غيره وهو الصحيح وأما الثانية فقد تقدم التنبيه عليها (وكن لجمع مشبه مفاعلا ٭ أو المفاعيل بمنع كافلا) كافلا خبر كن وبمنع متعلق بكافلا وكذا لجمع ومفاعل مفعول بمشبه يعني ان مما يمنع من الصرف الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل أي في كون أوله مفتوحا وثالثه ألفا غير عوض يليها كسر غير عارض ملفوظا أو مقدر على أول حرفين بعدها أو ثلاثة أوسطها ساكن غير منوى به وعما بعده الانفصال فان الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية واستحق منع الصرف ووجه خروجه عن صيغ الآحاد العربية أنك لا تجد مفردا ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة الا وأوله مضموم كعذافر أو ألفه عوض من احدى ياءى النسب اما تحقيقا كيمان وشآم فان أصلهما يمني وشامي فحذفت احدى الياءين وعوض عنها الالف أو تقديرا نحو تهام وثمان فان ألفهما موجودة قبل وكأنهم نسبوا الى فعل أو فعل ثم حذفوا احدى الياءين وعوضوا عنها الالف

اه ووجه الجمهور أن شبه الاصل من العدل حاصل والعلمية محققة فسبب المنع موجود فالوجه امتناع الصرف اه (قوله فالمعنى أن الفراء الخ) مراد الشارح تصوير الذهاب بها مذهب الاسماء وأما ما نقله البعض عن البهوتي وأقره من أنه لما كان كلام التسهيل يقتضي أن الفراء يوجب صرفها لكونه جوازا مقابلا للمنع وهو يقتضي الوجوب مع أن مذهب الفراء في الواقع جواز كل من الصرف وعدمه احتاج الشارح الى بيانه بقوله فالمعنى الخ فيرد بان الجواز الذي قالوا انه يقتضي الوجوب هو جواز الشئ شرعا بعد امتناعه شرعا لا اطلاق الجواز في مقابلة مطلق المنع كما في هذا المقام ألا ترى أنه لا يفهم من مقابلة منع الصرف بجوازه وجوبه فدعوى اقتضاء كلام التسهيل ايجاب الفراء صرفها غير مسلمة (قوله فقد تقدم التنبيه عليها) أي في قوله اذا سمي بشئ من هذه الانواع الخ (قوله لجمع) اعترض بأن الجمعية ليست شرطا كما صرح به السيوطي وغيره بل كل ما كان على هذين الوزنين واستوفى الشروط المذكورة في الشرح منع صرفه وان فقدت الجمعية فكان الاولى أن يقول للفظ ويجاب بان الجمع في كلامه تمثيل لا تقييد بدليل قوله وسراويل الخ وانما آثر الجمع بالتمثيل لانه الغالب في الوزنين (قوله مشبه مفاعلا) أي في الحال كمساجد أو في الاصل كعذارى اذ أصله عذاري بكسر الراء وتحريك الياء قلبت الكسرة فتحة والياء ألفا كما يأتي (قوله بمنع) أي لصرفه فصلته منع محذوفة لدلالة المقام عليها (قوله أي في كون أوله مفتوحا) خرج به نحو عذافر وبقوله ثالثه ألفا غير عوض أي من احدى ياءى النسب تحقيقا أو تقديرا نحو يمان وشآم ونحو تهام وثمان وبقوله يليها كسر خرج نحو براكاء وتدارك وبقوله غير عارض خرج نحو تدان وتوان وبقوله أوسطها ساكن خرج نحو ملائكة وبقوله غير منوى به وبما بعده الانفصال أي بان يكونا غير ياءى النسب بان يكون الثالث غير ياء كصياقلة أو ياء من بنية الكلمة بان يكون سابقا على ألف التكسير ككرسي وكراسي خرج نحو رباحي وحواري وجملة الشروط ستة كذا قال شيخنا وتبعه البعض وفيه أن هذه الامور المخرجة لم تدخل في موضوع المسئلة حتى تخرج بهذه القيود لان موضوع المسئلة الجمع والامور المخرجة مفردات والجواب ما علم مما مر أن الجمع مثال لا قيد والمراد الجمع وكل لفظ على أحد الوزنين (قوله فان الجمع متى كان الخ) تعليل لقوله مما يمنع من الصرف الجمع الخ ولا حاجة لجعله تعليلا لمحذوف كما زعم البعض (قوله كعذافر) هو بمهملة فمعجمة الجمل الشديد واسم من أسماء الاسد (قوله كيمان وشآم) بحذف الياء المخففة الساكنة لالتقاء الساكنين هي والتنوين (قوله فحذفت احدى الياءين وعوض عنها الالف) أي وفتحت همزة شآم لتناسب الالف (قوله أو تقديرا) قال شيخنا هو مسلم في تهام أما ثمان ففيه أن الجوهري قال انه منسوب حقيقة كما يأتي اه قال الدماميني والذي دعاهم الى تقدير نسب نحو تهام سماعه مصروفا فانهم قالوا رأيت تهاميا بتخفيف الياء والتنوين فلولا أنه على تقدير النسب لمنع الصرف وان كان مفردا كما منع سراويل ولم يجعلوه كجوار في منع الصرف وجعل التنوين عوضا لانه ليس من المنقوص (قوله موجودة قبل) أي قبل ياء النسب (قوله وكأنهم نسبوا الخ) أي فليس هو على النسب حقيقة كما صرح به ابن الناظم لكن في كلام الجوهري ما يخالفه حيث قال وهو يعني ثمان في الاصل منسوب الى الثمن لانه الجزء الذي صير السبعة ثمانية فهو ثمنها ثم فتحوا أوله لانهم يغيرون في النسب كما قالوا دهري وسهلي وحذفوا منه احدى ياءى النسب وعوضوا منها الالف كما فعلوا في المنسوب الى اليمن فتثبت ياؤه عند الاضافة كما تثبت ياء القاضي فتقول ثماني نسوة وثماني مائة كما تقول قاضي عبد الله وتسقط مع التنوين عند الرفع والجر وتثبت عند النصب لانه ليس بجمع فيجري مجرى جوار وسوار في ترك الصرف وما جاء في الشعر غير مصروف فهو على التوهم اه عبد القادر المكي وقوله فيجري الخ تفريع على المنفي بالميم (قوله الى فعل) أي بفتح العين كما نسبوا الى يمن أو فعل أي بسكونها كما نسبوا الى شأم

(قوله

أو ما يلى الالف غير مكسور بالاصالة بل اما مفتوح كبرا كاء أو مضموم كتدارك أو عارض الكسر لاجل الاعتلال كتدان وتوان ومن ثم صرف نحو عبال جمع عبالة لان الساكن الذى يلى الالف فيه لاحظ له فى الحركة والعبالة الثقل يقال ألق عبالته أى ثقله أو يكون ثانى الثلاثة متحرك الوسط كطواعية وكراهية ومن ثم صرف نحو ملائكة وصيارفة أو هو والثالث عارضان للنسب منوى بهما الانفصال وضابطه أن لا يسبقا الالف فى الوجود سواء كانا مسبوقين بها كرباحى وظفارى أو غير منفكين كحوارى وهو الناصر وحوالى وهو المحتال بخلاف نحو قارى وبخاتى فانه بمنزلة مصابيح وقد ظهر من هذا أن زنة مفاعل ومفاعيل ليست الا جمع أو منقول من جمع كما سيأتى وقد دخل بذكر التقدير نحو دواب فانه غير منصرف لان أصله دوابب فهو على وزن مفاعل تقديرا ﴿تنبيهات﴾ الاول لا فرق فى منع ماجاء على أحد الوزنين المذكورين بين أن يكون أوله ميما نحو مساجد ومصابيح أو لم يكن نحو دراهم ودنانير * الثانى اشتراط كسر ما بعد الالف مذهب سيبويه والجمهور قال فى الارتشاف وذهب الزجاج الى أنه لا يشترط ذلك فأجاز فى تكسير هبى أن يقال هباى بالادغام أى ممنوعا من الصرف قال وأصل الياء عندى السكون ولولا ذلك لاظهرتها * الثالث اتفقوا على أن احدى العلتين هى الجمع واختلفوا فى العلة الثانية فقال أبو على هى خروجه عن صيغ الآحاد وهذا الرأى هو الراجح وهو معنى قولهم ان هذه الجمعية قائمة مقام علتين وقال قوم العلة الثانية تكرار الجمع تحقيقا أو تقديرا فالتحقيق نحو أكالب وأراهط اذهما جمع أكلب وأرهط والتقدير نحو مساجد ومنابر فانه وان كان جمعا من أول وهلة لكنه بزنة ذلك المكرر أعنى أكالب وأراهط فكأنه أيضا جمع جمع وهذا اختيار ابن الحاجب واستضعف تعليل أبى على بان أفعالا وأفعلا نحو أفراس وأفلس جمعان

(قوله أو ما يلى الالف الخ) عطف على قوله وأوله مضموم وكذا ما يأتى (قوله كبرا كاء) بالمد والهمز الثبات فى الحرب اهـ زكريا ومراده أنه ليس مما منع صرفه لكونه على وزن منتهى الجموع وان كان مما منع صرفه لالف التأنيث الممدودة (قوله كتدان وتوان) أصلهما تدانى وتوانى بضم النون فيهما قلبت الضمة كسرة لتناسب الياء وأعلا اعلال قاض (قوله ومن ثم الخ) أى من أجل وجود غير كسر تالى الالف أصالة فى غير وزن منتهى الجموع (قوله لاحظ له فى الحركة) أى لانه ليس له أصل يرجع اليه فى ذلك بخلاف نحو دواب فانه من دب والماضى أصل عينه التحريك (قوله متحرك الوسط) ينبغى حذف الوسط كما فى عبارة التصريح لان الثانى هو الوسط لا شيئه وسط كما هو ظاهر (قوله ومن ثم) أى من أجل وجود تحرك ثانى الثلاثة فى غير وزن منتهى الجموع (قوله أو هو) أى الثانى وقوله للنسب أى تحقيقا كما فى رباحى وظفارى أو تقديرا كما فى حوارى وحوالى فانياء فيهما مخففة بياء النسب لانهما سمعا مصروفين فقدر فيهما النسب وان لم يكونا منسوبين حقيقة وقوله منوى بهما الانفصال صفة لازمة لعارضان للنسب (قوله وضابطه) أى العروض للنسب أن لا يسبقا الالف فى الوجود بأن سبقتهما الالف أو قارناها لبناء الكلمة على الجمع فالاول ما أشار اليه بقوله مسبوقين بها والثانى ما أشار اليه بقوله أو غير منفكين (قوله كرباحى) نسبة الى رباح بلد يجلب منه الكافور وظفارى نسبة الى ظفار بوزن قطام مدينة باليمن اهـ زكريا (قوله بخلاف قارى وبخاتى) أى ونحوهما ككراسى فالياء المشددة فى نحو قارى موجودة قبل ألف الجمع لانها وجدت فى المفرد نحو قرى وهو سابق على الجمع ﴿فائدة﴾ لو نسبت الى نحو قارى صرفت المنسوب لان هذه الياء الموجودة فى المنسوب اليه تحذف ويؤتى بياء النسب وهى لا تؤثر المنع كما قاله الدماميني (قوله فانه بمنزلة مصابيح) أى فى سبق الثانى والثالث على الالف لا يقال ياء مصابيح لم تكن فى المفرد حتى تكون سابقة على ألف الجمع لانا نقول هى بدل ألف مصباح والبدل حكم المبدل (قوله وقد ظهر من هذا) أى من عدم وجود مفرد عربى على زنة مفاعل أو مفاعيل بالشروط المذكورة وقوله أو منقول من جمع فيه أنه لم يتعرض فيما مر لمنقول من جمع فكيف قال وقد ظهر من هذا الخ الا أن يقال المراد من قوله سابقا انك لا تجد مفردا أى أصالة فيكون فيه اشارة الى وجود المفرد بالنقل فتأمل وقوله كما سيأتى أى فى قوله وان به سمى الخ فهو راجع للثانى فقط (قوله وقد دخل بذكر التقدير) أى فى قوله نعتا لكسر ملفوظ أو مقدر (قوله هبى) بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد التحتية الصبى الصغير والانثى هبية كذا فى القاموس (قوله ولولا ذلك لاظهرتها) أى بالفك لكونها متحركة حينئذ فكان يقال هبايى واعترضه سم بأن اجتماع المثلين فى كلمة يوجب الادغام وان كان أولهما متحركا كما فى دواب ونحوه وأجاب يس بان الياء لو ظهرت لقيل هبايا لما ستعرفه من قول المصنف

والمدّ زيد ثالثا فى الواحد • همزا يرى فى مثل كالقلائد
وافتح ورد الهمز يا فيما أعل • ...

واذا قيل هبايا لم يحصل الادغام وفيه عندى نظر وان أقره غيره لعدم دخول نحو هبى فى قول المصنف والمد الخ لان ثالثه ليس مدا وان كان لينا (قوله وهو معنى قولهم الخ) أى الخروج أى مع الدلالة على الجماعة معنى قولهم الخ ولك أن تقول يحتمل قولهم المذكور أن العلة الثانية تكرار الجمع كما هو اختيار ابن الحاجب (قوله من أول وهلة) قال فى

ولا نظير لهما في الآحاد وهما مصروفان والجواب عن ذلك من ثلاثة أوجه الاول ان أفعالا وأفعلا يجمعان نحو أكالب وأناعم في أكلب وأنعام واما مفاعل ومفاعيل فلا يجمعان فقد جرى أفعال وأفعل مجرى الآحاد في جواز الجمع وقد نص الزمخشري على انه مقيس فيهما ه الثاني انهما يصغران على لفظهما كالآحاد نحو أكيلب وأنيعام وأما مفاعل ومفاعيل فانهما اذا صغرا ردا الى الواحد أو الى جمع القلة ثم بعد ذلك يصغران ه الثالث ان كلا من أفعال وأفعل له نظير من الآحاد يوازنه في الهيئة وعدة الحروف وأفعل نظيره في فتح أوله وزيادة الالف رابعة تفعال نحو تجوال وتطواف وفاعال نحو ساباط وخاتام وفعلال نحو صلصال وخزعال وأفعل نظيره في فتح أوله وضم ثالثه تفعل نحو تتفل وتنضب ومفعل نحو مكرم ومهلك على ان ابن الحاجب لو سئل عن ملائكة لما أمكنه أن يعلل صرفه الا بأن له في الآحاد نظيرا نحو طواعية وكراهية (وذا اعتلال منه كالجواري ه رفعا وجرا أجره كساري) يعني ما كان من الجمع الموازن مفاعل معتلا فله حالتان ه احداهما أن يكون آخره ياء قبلها كسرة نحو جوار وغواش والاخرى أن تقلب ياؤه ألفا نحو عذارى ومدارى فالاول يجري في رفعه وجره مجرى قاض وسار في حذف يائه وثبوت تنوينه نحو ومن فوقهم غواش

المصباح يقال لقيته أول وهلة أي أول كل شئ (قوله ولا نظير لهما في الآحاد) أي فلو كانت العلة الثانية الخروج عن صيغ الآحاد لمنعا من الصرف (قوله فلا يجمعان) أي جمع تكسير والا فقد يجمعان جمع تصحيح كقولهم في نواكس نواكسون وفي أيامن أيامنون وكقولهم في حدائد حدائدات وفي صواحب صواحبات قاله الشارح في آخر باب التكسير (قوله فقد جرى أفعال وأفعل الخ) فان قلت هذا لا يدفع الاعتراض لان هذا لا يقتضي أن لهما نظيرا في الآحاد قلت حاصل الجواب أن مراده بالخروج عن صيغ الآحاد الخروج عن صيغها لفظا وحكما وأفعال وأفعل لم يخرجا عن حكم الآحاد لجواز جمعهما كالآحاد وكذا يقال في الجواب الثاني اه هندي (قوله وقد نص الزمخشري الخ) أي قايس في جمع أكلب وأنعام على أكالب وأناعم شذوذ حتى يضعف به الوجه الاول (قوله على أنه) أي الجمع على مفاعل (قوله وأنيعام) بالالف لما سيأتي في قول الناظم كذاك ما مدة أفعال سبق الخ فلا يقال أنيعيم بقلب الالف ياء بل تبقى الالف (قوله أو الى جمع القلة) قال شيخنا لعله أراد ما يشمل جمعي التصحيح فانهما من جموع القلة فتقول في تصغير مساجد مسيجدات (قوله الثالث) محصله عدم تسليم خروجهما عن صيغ الآحاد لفظا باثبات نظائر لهما من الآحاد في الهيئة وعدة الحروف وان لم تكن مبدوءة بالهمزة مثلهما فكان الاولى تقديمه على الجوابين الاولين لان محصلهما تسليم خروجهما عن صيغ الآحاد لفظا وعدم اثبات خروجهما عنها حكما (قوله تجوال وتطواف) مصدران لجال وطاف وقيل التجول والتطوف (قوله ساباط) هو سقيفة بين دارين تحتها طريق قاموس (قوله وخاتام) لغة في الخاتم (قوله نحو صلصال) هو الطين ما لم يجعل خزفا وخزعال بالخاء المعجمة فالزاي فالعين المهملة هو العرج يقال ناقة بها خزعال أي عرج (قوله نحو تتفل) بفوقيتين وفاء ولد الثعلب وتنضب بفوقية فنون فضاد معجمة شجر يتخذ منه السهام (قوله نحو مكرم ومهلك) مصدرا كرم وهلك ويجوز في لام مهلك الفتح والكسر أيضا فتكون مثلثة (قوله على أن ابن الحاجب لو سئل الخ) قد يقال يمكنه أن يعلل صرفه بانه لم يتكرر لا تحقيقا وهو ظاهر اذ هو جمع ملك من ألك وهلة ولا تقديرا لانه ليس على وزن المكرر الذي هو مفاعل أو مفاعيل لتحرك الوسط في الثلاثة التي بعد الالف سم بايضاح (قوله منه) صفة لذا أو حال منه وكذا قوله كالجواري وضمير منه للجمع المتقدم وقوله كساري أي اجراء كاجراء ساري أو حالة كونه كساري (قوله يعني ما كان الخ) لما كان مفهوم قول المصنف كالجواري أن ما كان من معتل منتهى الجموع كالعذارى لا يجري كسار في حذف حرف العلة وثبوت التنوين بل يبقى فيه حرف العلة ولا يثبت التنوين قال الشارح يعني فاتيانه بالعناية المقتضية تضمن كلام المصنف حكم نحو جوار وحكم نحو العذارى بالنظر الى المنطوق والمفهوم وهذا لا ينافي ما سيذكره الشارح من خروج نحو العذارى عن حكم نحو جوار بقول المصنف كالجواري كما لا يخفى على ذي بصيرة ولغفلة البعض عما ذكرنا زعم أن في كلام الشارح تناقضا لاقتضاء أول كلامه دخول القسمين في النظم واقتضاء آخر كلامه خروج الثاني منه وأنه كان الاولى حذف يعني (قوله أن تقلب ياؤه ألفا) أي بعد قلب الكسرة قبلها فتحة كما يأتي (قوله نحو عذارى) جمع عذراء بالمد وهي البكر ومدارى جمع مدرى بكسر الميم والقصر وهو مثل الشوكة تحك به المرأة رأسها وأصلهما عذاري ومداري بالكسرة ثم أبدلت الكسرة فتحة أي اتباعا الفتحة ما قبل الالف فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها اه تصريح والذي في شرح الشارح على التوضيح أن مدارى جمع مدراء أي كحمراء وهي المنتفخة الجنبين وفي القاموس ما يوافقه وذكر أن الفعل مدر كفرح فهو أمدر وهي مدراء ودال المهملة (قوله في حذف يائه الخ) أي لا في جميع الوجوه فان جره بفتحة مقدرة وتنوينه تنوين عوض بخلاف نحو قاض فانه بكسرة مقدرة وتنوينه تنوين صرف كما سينبه

عليه

والفجر وليال عشر وفى النصب تجرى دراهم فى سلامة آخره وظهور فتحه نحو سيروا فيها ليالى * والثانى يقدر
اعرابه ولا ينون بحال ولا خلاف فى ذلك وهذا خرج من كلامه بقوله كالجوارى ﴿تنبيهات﴾ الاول اختلف فى تنوين جوار ونحوه فذهب سيبويه الى أنه تنوين عوض عن الياء المحذوفة لا تنوين صرف وذهب المبرد والزجاج الى انه عوض عن حركة الياء ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وذهب الاخفش الى انه تنوين صرف لان الياء لما حذفت تخفيفا زالت صيغة مفاعل وبقى اللفظ كجناح فانصرف والصحيح مذهب سيبويه وأما جعله عوضا عن الحركة فضعيف لانه لو كان عوضا عن الحركة لكان التعويض عن حركة الالف فى نحو موسى وعيسى أولى لان حاجة المتعذر الى التعويض أشد من حاجة المتعسر ولألحق مع الالف واللام كما ألحق معهما تنوين الترنم واللازم منتف فيهما فكذا الملزوم وأما كونه للصرف فضعيف أيضا اذ المحذوف فى قوة الموجود والا لكان آخر ما بقى حرف اعراب واللازم كما لا يخفى منتف فان قلت اذا جعل عوضا عن الياء فما سبب حذفها أولا قلت قال فى شرح الكافية لما كانت ياء المنقوص قد تحذف تخفيفا ويكتفى بالكسرة التى قبلها وكان المنقوص الذى لا ينصرف أثقل التزموا فيه من الحذف ما كان جائزا فى الادنى ثقلا ليكون لزيادة الثقل زيادة أثر اذ ليس بعد الجواز الا اللزوم انتهى * واعلم أن ما تقدم عن المبرد من أن التنوين

عليه الشارح (قوله والفجر وليال) فليال مجرور بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل نيابة عن الكسرة لانه ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع تقديرا أى بحسب الاصل (قوله فى سلامة آخره) أى من الحذف (قوله وهذا خرج من كلامه) أى من منطوق كلامه فلا ينافى دخوله فى كلامه مفهوما أعنى أن حكمه مستفاد من كلامه بطريق المفهوم ولهذا قال الشارح فى أول عبارته يعنى كما أوضحناه سابقا (قوله فذهب سيبويه الى أنه تنوين عوض عن الياء المحذوفة) خرجه الاكثر على أن الاعلال مقدم على منع الصرف لكون سببه وهو الثقل أمرا ظاهرا محسوسا بخلاف منع الصرف فان سببه مشابهة الاسم الفعل وهى خفية فأصل جوار على هذا جوارى بالتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقائهما ثم حذف التنوين لوجود صيغة منتهى الجمع تقديرا لان المحذوف لعلة كالثابت ثم خيف رجوع الياء فأتى بالتنوين عوضا عنها وخرجه بعضهم على أن منع الصرف مقدم فأصل جوار على هذا جوارى بترك التنوين لصيغة منتهى الجمع فحذفت ضمة الياء للثقل ثم الياء تخفيفا ثم أتى بالتنوين عوضا عنها فعلم أن سبب الحذف على الاول التقاء الساكنين وعلى الثانى التخفيف وعليه بنى الشارح السؤال والجواب الآتيين (قوله عوض عن حركة الياء) أى وحصل التعويض قبل حذف الياء بدليل قوله ثم حذفت الياء وهذا بناء على أن منع الصرف مقدم على الاعلال فأصله على مذهب المبرد جوارى بترك التنوين حذف ضمة الياء لثقلها وأتى بالتنوين عوضا عنها فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقائهما (قوله لان الياء لما حذفت تخفيفا) أى لا لالتقاء الساكنين فهو مبنى على تقديم منع الصرف على الاعلال (قوله لان حاجة المتعذر الخ) وجهه أن العامل فى كل من المنقوص والمقصور طالب أثرا وقد ظهر الاثر مع المنقوص فى الجملة لظهوره حالة النصب ولم يظهر فى المقصور أثر بالكلية فكان أولى بالتعويض وبهذا سقط ما يقال كان الظاهر عكس الاولوية لان التعويض يقتضى حذف شئ واقامة غيره مقامه والمقصور لم يظهر فيه أثر حتى يقال حذف وعوض عنه التنوين بخلاف المنقوص فان الحركات تظهر فى لفظه لكن ثقل بعضها فترك وعوض عنه التنوين أفاده البهوتى (قوله ولالحق مع الالف واللام كما ألحق الخ) أى بجامع أن كلا من تنوين الترنم وتنوين نحو جوار على مذهب المبرد عوض عن شئ فتنوين الترنم عوض عن مدة الاطلاق وتنوين نحو جوار عوض عن حركة الياء قال البعض تبعا لشيخنا كان الاولى أن يقول الشارح ولالحق مع الالف واللام لانه عنده عوض عن الحركة والحركة تجامع الالف واللام اهـ ولعل وجهه أن قياس العوض على المعوض عنه أقرب من قياسه على تنوين الترنم فتأمل ثم قال البعض وقد يقال هذا اللازم جار على القول بأنه عوض عن الياء بل هو أظهر فيه بأن يقال لو كان عوضا عن الياء لالحق مع الالف واللام كما ألحق معهما تنوين الترنم بجامع أن كلا منهما عوض عن حرف اهـ وقد يجاب بأن التنوين هنا ليس لمحض العوضية عن الياء بل للعوضية عنها ومنع عودها لانه لا يجمع بين العوض والمعوض عنه فكان كالياء التى تجامع الالف واللام فناسب أن لا يجامع الالف واللام فاحفظه فانه دقيق (قوله واللازم) يعنى أولوية التعويض عن حركة الالف فى نحو موسى وعيسى والحاق التنوين مع الالف واللام وقوله فيهما أى تبطل اللازم والضمير للقضيتين المتقدمتين أعنى قوله لكان التعويض الخ وقوله ولالحق الخ (قوله اذ المحذوف) وهو الياء فى قوة الموجود أى فصيغة منتهى الجمع موجودة تقديرا (قوله فان قلت الخ) مبنى السؤال والجواب على أن منع الصرف مقدم على الاعلال كما مر (قوله فما سبب حذفها) اى على سبيل الوجوب بقرينة أن الجواب يفيد تعليل حذفها على سبيل الوجوب (قوله قد تحذف تخفيفا) يفيد أن حذف ياء المنقوص غير واجب ويصرح بذلك قوله

عوض عن الحركة هو المشهور رعنه كما نقل الناظم فى شرح الكافية وقال الشارح ذهب المبرد الى أن فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا بدليل الرجوع اليه فى الشعر وحكموا له فى جوار ونحوه بحكم الموجود وحذفوا لاجله الياء فى الرفع والجر لتوهم التقاء الساكنين ثم عوضوا عما حذف التنوين وهو بعيد لان الحذف للاقاة ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير ولا يحسن ارتكاب مثله * الثانى ما ذكر من تنوين جوار ونحوه فى الرفع والجر متفق عليه نص على ذلك الناظم وغيره وما ذكره أبو على من أن يونس ومن وافقه ذهبوا الى أنه لا ينون ولا تحذف ياؤه وانه يجر بفتحة ظاهرة وهم وانما قالوا ذلك فى العلم وسيأتى بيانه * الثالث اذا قلت مررت بجوار فهو مجرور بفتحة مقدرة على الياء لانه غير منصرف وانما قدرت مع خفة الفتحة لانها نائبة عن الكسرة واستثقلت لنيابتها عن المستثقل وقد ظهر أن قوله كسارٍ انما هو فى اللفظ فقط دون التقدير لان سارٍ مجرور بكسرة مقدرة وتنوينه تنوين التمكين لا العوض لانه منصرف وقد تقدم أول الكتاب ونحو غال وافعل نظيره * (ولسراويل بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع) اعلم ان سراويل اسم مفرد أعجمى جاء على وزن مفاعيل فمنع من الصرف لشبهه بالجمع فى الصيغة المعتبرة لما عرفت أن بناء مفاعل ومفاعيل لا يكونان فى كلام العرب الا لجمع أو منقول من جمع فحق ما وازنهما أن يمنع من الصرف وان فقدت منه الجمعية اذا تم شبهه بهما وذلك بان لا يكون ألفه عوضا عن احدى ياءى النسب ولا كسرة ما يلى ألفه عارضة ولا بعد ألفه ياء مشددة عارضة ولم يوجد ذلك فى مفرد عربى كامر ولما وجد فى مفرد أعجمى وهو سراويل لم يمكن الا منعه من الصرف وجها واحدا خلافا لمن زعم أن فيه وجهين الصرف ومنعه والى التنبيه على ذلك أشار بقوله شبه اقتضى عموم المنع أى عموم منع الصرف فى جميع الاستعمال خلافا لمن زعم غير ذلك ومن النحويين من زعم أن سراويل عربى وانه فى التقدير جمع سروالة سمى به المفرد ورد أ... ... علمه من اللؤم سروالة * فصنوع

ما كان جائزا فى الادنى وفيه نظر فان أراد المقرون بال فليس الكلام فيه اهـ سم على أن المقرون بال يستوى فيه المنصرف وغيره (قوله وقال الشارح ذهب المبرد الخ) على هذا يكون المبرد مخالفا لسيبويه فى الساكن الذى ردف الياء فسيبويه يقول هو التنوين الموجود قبل حذفه والمبرد يقول هو التنوين المقدر فى كل ممنوع من الصرف وموافقا له فى ان المعوض عنه الياء المحذوفة (قوله وحذفوا لاجله الياء) أى بعد حذف حركتها المقدرة استثقالا اهـ زكريا (قوله ساكن متوهم الوجود) هو التنوين المقدر (قوله وانه يجر بفتحة ظاهرة) أى ويرفع بضمة مقدرة على الياء الموجودة فيقال جاء جوارى بياء ساكنة وقوله وانما قالوا ذلك فى العلم أى فى المنقوص العلم كقاض علم امرأة وقوله وسيأتى بيانه أى فى شرح قول المصنف وما يكون منه منقوصا الخ (قوله مع خفة الفتحة) لم يضمر لانه لو أضمر لرجع الضمير الى خصوص الفتحة المقدرة على الياء نيابة عن الكسرة فيتدافع مع قوله فاستثقلت الخ فالمراد بالفتحة جنسها فليس فى قوله مع خفة الفتحة اظهار فى مقام الاضمار (قوله ولسراويل) خبر شبه وبهذا متعلق بشبه وفيه تقديم معمول المصدر عليه للوزن كذا قال خالد وتبعه شيخنا والبعض وفيه مسامحة لان الظاهر أن شبه اسم مصدر لا مصدر (قوله اسم مفرد أعجمى) زاد الفارضى نكرة مؤنث وقال فى القاموس السراويل فارسية معربة وقد تذكر ثم قال والسراوين بالنون والشروال بالشين أى المعجمة لغة (قوله لما عرفت الخ) أى وانما كان أعجميا لما عرفت الخ (قوله أو منقول من جمع) وهو ما سمى به من هذا الجمع (قوله فحق ما وازنهما) أى فحق اسم الجنس الذى وازن مفاعل أو مفاعيل وكأنه تفريع على قوله منع من الصرف لشبهه بالجمع فى الصيغة المعتبرة وصرح به توطئة لقوله اذا تم شبهه الخ (قوله وذلك) أى تمام شبهه بهما بان لا يكون الخ (قوله ولم يوجد ذلك الخ) مرتبط بقوله فحق ما وازنهما أن يمنع من الصرف وان فقدت منه الجمعية اذا تم شبهه بهما واسم الاشارة يرجع الى تمام شبهه بهما وكذا الضمير فى قوله ولما وجد (قوله خلافا لمن زعم الخ) هو ابن الحاجب ... كالجوارى ... قال فى الكافية وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر فقد قيل انه أعجمى حمل على موازنه وقيل عربى جمع سروالة تقديرا واذا صرف فلا اشكال اهـ وفى التوضيح ونقل ابن الحاجب أن من العرب من يصرفه وانكر ابن مالك عليه ذلك اهـ قال الحفيد لا وجه لانكاره لان ابن الحاجب ثقة وقد نقله (قوله وأنه فى التقدير الخ) أى بناء على تجويز أن سراويل كان جمع سروالة فنقل من الجمعية الى تسمية المفرد به وسيأتى وجه آخر فى معنى العبارة (قوله سمى به المفرد) أى أطلق اسم جنس على هذه الآلة المفردة كما عبر بذلك المرادى (قوله ورد بانه لم يسمع) اعترض بأنه لا يصلح ردا للقول بان سراويل جمع سروالة تحقيقا لانه يستلزم سماع سروالة وانما يصلح ردا للقول بأنه جمع سروالة تقديرا لان تقدير كونه جمعا لسروالة لا يستلزم ... عذارى ... تقديرا أو تحقيقا بناء على سماع سروالة كما نقل عن أهل اللغة اهـ ويمكن حمل كلام الشارح على هذا القول بان يراد بقوله فى التقدير بحسب الاصل (قوله عليه من اللؤم سروالة) تمامه * فليس يرق لمستعطف * والضمير فى عليه للمذموم واللؤم الدناءة فى الاصل والخساسة فى الفعل زكريا (قوله

فمصنوع لا يحتج به وذكر الأخفش أنه سمع من العرب من يقول سروالة ويرد هذا القول أمران أحدهما أن سروالة لغة في سراويل لا أنها بمعناه فليس جمعا لها كما ذكره في شرح الكافية والآخر أن النقل لم يثبت في أسماء الاجناس وانما ثبت في الاعلام ﴿تنبيهات﴾ الاول قال في شرح الكافية وينبغي أن يعلم ان سراويل اسم مؤنث فلو سمي به مذكر ثم صغر قيل فيه سريبل غير مصروف للتأنيث والتعريف ولولا التانيث لصرف كما يصرف شراحيل اذا صغر فقيل شريحيل لزوال صيغة منتهى التكسير * الثاني شذ منع صرف ثمان تشبيها له بجوار نظرا لما فيه من معنى الجمع وان ألفه غير عوض في الحقيقة قال في شرح الكافية ولقد شبه ثمانيا بجوار من قال

يحدو ثماني مولعا بلقاحها * حتى هممن بزيغة الارتاج

والمعروف فيه الصرف لما تقدم وقيل هما لغتان (وان به سمي أو بما لحق * به فالانصراف منعه يحق) يعني أن ما سمي به من مثال مفاعل أو مفاعيل فحقه منع الصرف سواء كان منقولا من جمع محقق كمساجد اسم رجل أو بما لحق به من لفظ أعجمي مثل سراويل وشراحيل أو لفظ ارتجل للعلمية مثل هوازن قال الشارح والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية

فمصنوع) أي من كلام المولدين (قوله وذكر الاخفش) رد للرد ولرده له احتاج الى رد آخر فقال ويرد هذا القول أي القول بان سراويل جمع سروالة في التقدير أمران الخ وحاصل الاول أنا لا نسلم أن سروالة وان كانت مسموعة مفرد سراويل بل هي لغة فيه فلا يصح كونه في التقدير جمع سروالة وحاصل الثاني أنه لو كان في التقدير جمعا فسمي به المفرد لاستلزم ذلك نقل الجمع الى اسم الجنس وهو منتف لان الثابت انما هو نقل الجمع الى العلم كما في مدائن واذا انتفى اللازم انتفى الملزوم وهو أنه كان في التقدير جمعا فسمي به المفرد هذا هو اللائق في تقرير كلامه وبه يعلم أن دعوى البعض أن الامر الثاني مبني على تسليم أنه جمع سروالة غير مسموعة وأن تجعله هنا عما لا ينبغي على من لولاه ما راح ولا جاء لم يتم نسأل الله العافية وكيف يليق تسليم كونه جمع سروالة ومنع تسمية المفرد به مع أن الغرض ليس الا منع كونه جمع سروالة لانه المنازع فيه لا منع تسمية المفرد به لان مجرد تسمية المفرد به محل اتفاق فلا يصح منعها فتدبر بقي أنه قد يبحث في الامر الاول بمنع أن سروالة بمعنى سراويل بل هي بمعنى قطعة خرقة كما في الرضي وفي الثاني بان اختصاص النقل بالاعلام دون أسماء الاجناس مسلم في النقل التحقيقي دون التقديري الذي كلامنا فيه الا أن يجاب بان معنى قوله في التقدير بحسب الاصل كما مر ايضاحه فتنبه (قوله اسم مؤنث) وانما لم تلحقه تاء التانيث عند تصغيره لان من شرط الحاقها المؤنث تأنيثا معنويا عند تصغيره أن يكون ثلاثيا كما سيأتي في قول المصنف

واختم بتا التأنيث ما صغرت من * مؤنث عار ثلاثي كسن

(قوله سريبل) أصله سريويل فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون (قوله للتأنيث) أي لكون اللفظ مؤنثا وضعا كزينب (قوله لزوال صيغة منتهى التكسير) أي مع عدم ما يخلفها في المنع بخلاف الاول (قوله يحدو ثماني الخ) الحدو سوق الابل والغناء لها ومولعا بفتح اللام حال من الضمير في يحدو من أولع بالشيء أغري به واللقاح بفتح اللام ماء الفعل وأما بكسرها فجمع لقحة وهي الناقة التي تحلب وليس مرادا هنا والزيغة بفتح الزاي الميلة والارتاج بالكسر من أرتجت الناقة اذا أغلقت رحمها على الماء والمعنى من شدة طربهن من الحدو هممن بميلهن عن الارتاج كذا في العيني (قوله من لفظ أعجمي) بيان لما لحق أي من اسم جنس مفرد أعجمي (قوله وشراحيل) مقتضى سياقه أنه اسم جنس مثل سراويل لا علم ولم يذكر في القاموس الا أنه علم فتدبر (قوله أو لفظ) هكذا في النسخ بالجر عطفا على لفظ الاول أو على جمع قال البعض والصواب النصب عطفا على منقولا لان العلم المرتجل مقابل للعلم المنقول لا أن الثاني منقول عن الاول اه بايضاح وهو تصويب في غير محله لامكان تصحيح عبارة الشارح بجعل قوله أو بما لحق به عطفا على منقولا وجعل من فيه تبعيضية لا صلة النقل وجعل قوله أو لفظ عطفا على لفظ الاول والمعنى أو كان ما سمي به من مثال مفاعل أو مفاعيل بعض ما لحق بالجمع من اسم جنس أعجمي أو لفظ ارتجل للعلمية ويرجح هذا أنه عليه يكون اللفظ المرتجل للعلمية داخلا فيما لحق بالجمع فيكون مما شمله قول المصنف وان به سمي أو بما لحق الخ بخلافه على نصب لفظ عطفا على منقولا فانه يكون هذا القسم زائدا على كلام المصنف فينافي تصدير الشارح العبارة بالعناية فعض على هذا التحقيق والله ولي العناية * ثم لا بد من كون هذا اللفظ المرتجل للعلمية أعجميا لئلا ينافي ما أسلفه الشارح من أن هذا الوزن لا يكون في العربية الا جمعا أو منقولا عن الجمع لا يقال يدخل هذا القسم حينئذ في قوله من لفظ أعجمي لانا نقول قد أسلفنا أن المراد باللفظ الاعجمي اسم الجنس المفرد الاعجمي (قوله مثل هوازن) كذا في نسخ وهي ظاهرة وفي نسخ أخرى مثل كشاجم بشين معجمة ثم جيم واعترض عليها بان كشاجم بضم الكاف اسم الشاعر المعروف وأجيب بانه يحتمل أن مراد الشارح اسم آخر مفتوح الكاف غير اسم الشاعر (قوله والعلة في منع صرفه) أي ما سمي به من ذلك (قوله ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية)

أو قيام العلمية مقامها فلو طرأ تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثانى دون الاول اه قال المرادى قلت مذهب سيبويه أنه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه بأصله ومذهب المبرد صرفه لذهاب الجمعية وعن الأخفش القولان والصحيح قول سيبويه لانهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح اه (واعلم امنع صرفه مركبا تركيب مزج نحو معديكربا) قد تقدم ان مالا ينصرف على ضربين أحدهما مالا ينصرف فى تعريف ولا تنكير والثانى مالا ينصرف فى التعريف وينصرف فى التنكير وقد فرغ من الكلام على الضرب الاول وهذا شروع فى الثانى وهو سبعة أقسام كما مر الاول المركب تركيب المزج نحو بعلبك وحضرموت ومعديكرب لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب والمراد بتركيب المزج أن يجعل الاسمان اسما واحدا لا باضافة ولا باسناد بل ينزل عجزه من الصدر منزلة تاء التأنيث ولذلك التزم فيه فتح آخر الصدر الا اذا كان معتلا فانه يسكن نحو معديكرب لان ثقل التركيب أشد من ثقل التأنيث فجعلوا لمزيد الثقل مزيد تخفيف بان سكنوا ياء معديكرب ونحوه وان كان مثلها قبل تاء التأنيث يفتح نحو رامية وعادية وقد يضاف أول جزأى المركب الى ثانيهما فيستصحب سكون ياء معديكرب ونحوه تشبيها بياء دردبيس فيقال رأيت معديكرب ولان من العرب من يسكن مثل هذه الياء فى النصب مع الافراد تشبيها بالالف فالتزم فى التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا فى الافراد ويعامل الجزء الثانى معاملته لو كان منفردا

الصرف

هذه العلة الاولى قاصرة على ما سمى به من الجمع كمساجد علم رجل ولا تشمل نحو سراويل وشراحيل ولا نحو هوازن وكشاجم ولعل العلة فى هذين القسمين ما قاله البعض من وجود صيغة منتهى الجمع قبل العلمية وبعدها (قوله أو قيام العلمية مقامها) أى أو ما فيه من الصيغة مع قيام علميته مقام جمعيته التى كانت له أو جمعية غيره (قوله التعليل الثانى) هو ما فيه من الصيغة مع قيام العلمية مقام الجمعية وقوله دون الاول هو ما فيه من الصيغة مع اصالة الجمعية (قوله لذهاب الجمعية) أى بالعلمية التى خلفت الجمعية ثم زالت بلا خلف عنها (قوله لانهم منعوا سراويل الخ) فيه رد لتعليل المبرد الصرف بذهاب الجمعية (قوله واعلم) مفعول لمحذوف يفسره المذكور بالزوم أى اقصد العلم امنع صرفه فهو على حد زيدا أكرم أخاه (قوله مركبا تركيب مزج) أى غير عددى وغير مختوم بويه كما يؤخذ من قوله نحو معديكربا على ما يأتى (قوله مالا ينصرف فى تعريف ولا تنكير) هو ما احدى علتيه الوصفية وهو ثلاثة وما منع صرفه لعلة واحدة وهو اثنان (قوله والثانى مالا ينصرف الخ) ضابطه ما احدى علتيه العلمية (قوله بل ينزل عجزه الخ) التعريف للمركب المزجى المعرب فلا اعتراض بان المركب العددى والمختوم بويه والمركب من الاحوال والظروف مركبات مزجية مع أن التعريف لا يصدق عليها أفاده شيخنا السيد (قوله منزلة تاء التأنيث) أى فى أن الاعراب على العجز وما قبله ملازم لحالة واحدة وهى الفتح الا فى نحو معديكرب كما سيذكره الشارح (قوله ولذلك) أى للتنزيل المذكور وقوله فانه يسكن أى يبقى على سكونه (قوله بان سكنوا) الباء سببية متعلقة بمزيد تخفيف أو تصويرية للجعل المذكور وقوله ونحوه كقالى قلا اسم موضع وقوله وان كان مثلها أى الياء (قوله وقد يضاف أول جزأى المركب) أى المزجى سواء كان آخر صدره ياء أولا فأل للعهد الذكرى لكنه بعد الاضافة لا يسمى مركبا مزجيا لان الاضافى قسيم المزجى فتسميته مزجيا باعتبار حالته الاخرى أعنى حالة مزجه واعلم أن هذه الاضافة لفظية لا معنوية لان بكا مثلا ليس اسما لشئ أضيف اليه بعل حتى تظهر ثمرة الاضافة المعنوية بل هو بمنزلة الراء من جعفر فلا فرق فى المعنى بين الاضافة وعدمها ولا فائدة لها الا التنبيه على شدة امتزاج الكلمتين واتحادهما لان المتضايفين كالشئ الواحد ولا ينافيه حصول هذه الفائدة بالمزج لان فائدة الشئ قد تحصل بغيره أيضا (قوله فيستصحب سكون الخ) أى فى الاحوال الثلاثة وقيل تفتح فى النصب وتسكن فى الرفع والجر (قوله تشبيها بياء دردبيس) أى بجامع أن كلا من الياءين وسط وان كان دردبيس كلمة تحقيقا ومعديكرب كلمة تنزيلا ودردبيس اسم للداهية والعجوز الفانية وخرزة للحب قاله فى القاموس (قوله ولان من العرب من يسكن مثل هذه الياء الخ) المتبادر أن ذلك على سبيل الجواز لا الوجوب وان نقله البعض عن البهوتى وأقره وقوله مع الافراد أى عدم التركيب كقوله • ولو أن واش باليمامة داره • وقوله تشبيها بالالف أى فى نحو الفتى بجامع أن كلا حرف علة وقوله ما كان جائزا فى الافراد معنى جوازه فى الافراد أن بعض العرب يجيز التسكين والفتح حال النصب وان كان البعض الآخر يوجب الفتح أو أن اللفظ فى حد ذاته بقطع النظر عن لغة مخصوصة يجوز فيه حال النصب الفتح كما هو لغة بعض العرب والتسكين كما هو أحد وجهين جائزين عند بعض آخر وعلى فرض أن من يسكن يوجب التسكين معنى جوازه فى الافراد أن اللفظ فى حد ذاته بقطع النظر عن لغة مخصوصة يجوز فيه حال النصب الفتح كما هو لغة بعض العرب والتسكين كما هو لغة بعض آخر (قوله ويعامل الجزء الثانى الخ) معطوف على يضاف فمعاملة الجزء الثانى المذكور على لغة الاضافة تدريه الى عجزه كما قاله المرادى وقوله معاملته أى معاملة نفسه فى

فان كان فيه مع التعريف سبب مؤثر امتنع صرفه كهرمز من رام هرمز لان فيه مع التعريف العجمة مؤثرة فيجر بالفتحة ويعرب الاول بما تقتضيه العوامل نحو جاء رام هرمز ورأيت رام هرمز ومررت برام هرمز ويقال في حضرموت هذه حضرموت ورأيت حضرموت ومررت بحضرموت لان موتا ليس فيه مع التعريف سبب ثان وكذلك كرب في اللغة المشهورة وبعض العرب لا يصرفه حينئذ فيقول في الاضافة هذا معد يكرب فيجعله مؤنثا وقد يبنيان معا على الفتح مالم يعتل الاول فيسكن تشبيها بخمسة عشر وأنكر بعضهم هذه اللغة وقد نقلها الاثبات وقد سبق الكلام على ذلك في باب العلم ﴿تنبيهان﴾ الاول أخرج بقوله معديكربا ماختم بويه لانه مبني على الاشهر ويجوز أن يكون لمجرد التمثيل وكلامه على عمومه ليدخل على لغة من يعربه ولا يرد على لغة من بناه لان باب الصرف انما وضع للمعربات وقد تقدم ذكره في باب العلم ● الثاني احترز بقوله تركيب مزج عن تركيبي الاضافة والاسناد وقد تقدم حكمهما في باب العلم واما تركيب العدد نحو خمسة عشر فحتم البناء عند البصريين وأجاز فيه الكوفيون اضافة صدره الى عجزه وسيأتي في بابه فان سمي به ففيه ثلاثة أوجه أن يقر على حاله وأن يعرب اعراب مالا ينصرف وان يضاف صدره الى عجزه وأما تركيب الاحوال والظروف نحو شغر بغر وبيت بيت وصباح مساء اذا سمي به أضيف صدره الى عجزه وزال التركيب هذا رأي سيبويه وقيل يجوز فيه التركيب والبناء (كذلك حاوي زائدي فعلانا

الصرف وعدمه (قوله فان كان فيه مع التعريف) انما قال مع التعريف لان المركب لم يخرج عن العلمية بهذا الاعراب فهو معرفة وجزء المعرفة هنا كالمعرفة سم (قوله وبعض العرب لا يصرفه) أي كربا حينئذ أي حين اذ أضيف اليه معدي قال الخبيصي من قدر كربا اسما للكربة منع صرفه ومن قدره اسما للعرب صرفه ومن قدر بكا وقلا في بعلبك وقالي قلا ونحو ذلك اسما للبقعة منعه من الصرف ومن قدره اسما للموضع أو المكان صرفه دماميني (قوله فيجعله مؤنثا) لو قال كابن الناظم يجعله مؤنثا لكان أولى لان جعله مؤنثا لا يتفرع على ماقبله بل هو سبب لما قبله (قوله تشبيها بخمسة عشر) تعليل لبناء الجزأين على الفتح والمعنى تشبيها للنوع المتكلم فيه من المزجي وهذا النوع منه هو المعرب بنوع آخر منه ليس الكلام فيه وهو المبني فلا ينافي كلامه أن المركب العددي من المزجي (قوله وقد نقلها الاثبات) جمع ثبت بفتح المثلثة (١) وسكون الموحدة وهو الثقة (قوله أخرج بقوله معديكربا الخ) فيه أن المثال لا يخصص اه سم وأجاب شيخنا بان الناظم كثيرا ما يستغني بالتمثيل عن التقييد أي وقولهم المثال لا يخصص معناه أنه ليس نصا في التخصيص فلا ينافي أنه راجح فيه لقرينة كعادة الناظم فافهم (قوله لانه مبني) أي على الكسر أما البناء فلان ويه اسم صوت وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين (قوله ليدخل على لغة من يعربه) اعلم أن سيبويه لا يجوز فيه الا البناء على الكسر وأما الجرمي فجوز اعرابه اعراب مالا ينصرف قال أبو حيان وهو مشكل الا أن يستند الى سماع والا لم يقبل لان القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسما واحدا (قوله وقد تقدم ذكره في باب العلم) أي ذكر المختوم بويه بما فيه من اللغات بعضها في المتن وبعضها في الشرح أي فلا حاجة الى استقصائها هنا حتى يرد أنه لم يذكر فيه جواز الاضافة كغير المختوم بويه (قوله شغر بغر) بغين معجمة مفتوحة فيهما مع فتح أول كل وكسره يقال ذهب القوم شغر بغر أي متفرقين من أشغر في البلد أبعد وبغر النجم سقط لانهم بتفرقهم تباعد بعضهم عن بعض وسقطوا في الاماكن التي تفرقوا اليها أفاده الدماميني وهذا المثال والمثال الثاني لما ركب من الاحوال وأما الثالث فلما ركب من الظروف الزمانية (قوله وبيت بيت) تقول هو جاري بيت بيت وأصله بيتا ملاصقا لبيت فحذف الجار وهو اللام وركب الاسمان وعامل الحال ما في قوله جاري من معنى الفعل فانه في معنى مجاوري وجوزوا أن يكون الجار المقدر الى وأن لا يقدر جار أصلا بل العاطف شرح الشذور (قوله وصباح مساء) تقول فلان يأتينا صباح مساء أي كل صباح ومساء فحذف العاطف وركب الظرفان قصدا للتخفيف ولو أضفت فقلت صباح مساء جاز أي صباحا مقترنا بمساء اه شرح الشذور وظاهره أن العاطف الذي تضمنه التركيب الواو وفي الرضي أنه الفاء لان الفاء للتعقيب فتفيد العموم اذ المعنى يأتينا صباحا فمساء عقبه بلا فصل الى مالا يتناهى فليراجع الرضي ومثال الظروف المكانية قولهم سهلت الهمزة بين بين وأصله بينها وبين حرف حركتها فحذف ما أضيف اليه بين الاولى وبين الثانية وحذف العاطف وركب الظرفان يس (قوله وقيل يجوز فيه التركيب والبناء) أي كحاله قبل التسمية به فالتركيب والبناء وجه واحد هذا هو المتبادر ويؤيده ان المعرفة اذا أعيدت معرفة كانت عينا فيكون المراد التركيب المذكور في قوله وزال التركيب وفي قوله وأما تركيب الاحوال والظروف ومن ادعى غير ذلك كالبعض والبهوتي فعليه الاثبات (قوله كذلك حاوي) أي علم حاوي زائدي فعلانا ﴿فائدة﴾ قال أبو الفتح اذا سميت رجلا بذات صرفته لان ألفه وان كانت زائدة فانها لما عاقبت ألف ذا التي

(١) قوله وسكون الموحدة الخ الاقيس فيها الفتح وقد تسكن كما في شرح القاموس اه

• كغطفان وكأصبهانا) يعني أن زائدي فعلان يمنعان مع العلمية في وزن فعلان وفي غيره نحو حمدان وعثمان وعمران وغطفان وأصبهان وقد نبه على التعميم بالتمثيل (تنبيهات) الاول علامة زيادة الالف والنون سقوطهما في بعض التصاريف كسقوطهما في رد نسيان وكفران الى نسي وكفر فان كانا فيما لا يتصرف فعلامة الزيادة أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصولا فان كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف فلك اعتباران ان قدرت أصالة التضعيف فالالف والنون زائدتان وان قدرت زيادة التضعيف فالنون أصلية مثال ذلك حسان ان جعل من الحس فوزنه فعلان وحكمه أن لا ينصرف وهو الاكثر فيه ومن شعره

ماهاج حسان رسوم المدام • ومظعن الحي ومبنى الخيام •

وان جعل من الحسن فوزنه فعال وحكمه أن ينصرف وشيطان ان جعل من شاط يشيط اذا احترق امتنع صرفه وان جعل من شطن انصرف ولو سميت برمان فذهب سيبويه والخليل الى المنع لكثرة زيادة النون في نحو ذلك وذهب الاخفش الى صرفه لان فعالا في النبات أكثر ويؤيده قول بعضهم أرض مرمنة • الثاني اذا أبدل من النون الزائدة لام منع الصرف اعطاء للبدل حكم المبدل مثال ذلك أصيلال فان أصله أصيلان فلو سمي به منع ولو أبدل من حرف أصلي نون صرف بعكس أصيلال ومثال ذلك حنان في حناء أبدلت همزته نونا • الثالث ذهب الفراء الى منع الصرف للعلمية وزيادة ألف قبل نون أصلية تشبيها بالزائدة نحو سنان وبيان والصحيح صرف ذلك (كذا مؤنث بهاء مطلقا • وشرط منع العار كونه ارتقى • فوق الثلاث أو كجور أو سقر • أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر • وجهان في العادم تذكيرا سبق • وعجمة كهند والمنع أحق) مما يمنع الصرف اجتماع العلمية والتأنيث بالتاء لفظا أو تقديرا أما لفظا فنحو فاطمة وانما لم ينصرف لوجود العلمية

هي عين جرت مجرى الاصل وأما زيدان المسمى به رجل فانه لا ينصرف لانه يبقى بعد اسقاط زائديه ثلاثة أحرف وهذا شئ يكون وضع الاسماء المعرب عليه وأما ذان فانه يبقى بعد الحذف على حرف واحد نقله سم (قوله كغطفان) بفتح الغين المعجمة والطاء المهملة اسم قبيلة من العرب سميت باسم أبيها تصريح (قوله وكأصبهانا) بفتح الهمزة وكسرها وبفتح الباء الموحدة عند أهل المغرب والفاء عند أهل المشرق اسم مدينة بفارس سميت باسم أول من نزلها واصبه اسم فرس كذا في التصريح قال في القاموس وهي كلمة أعجمية وأصلها اسباهان أي الاجناد لانهم سكنوها وفي كلامه ما يفيد أن فتح الهمزة أكثر من كسرها وأن الموحدة أكثر من الفاء (قوله فعلامة الزيادة الخ) فاذا جهل كل من زيادة الالف والنون وأصالتهما فسيبويه والخليل يمنعان الصرف لحوقا بالاكثر وغيرهما لا يحتم الزيادة الا بدليل اه حفيد (قوله فان كان قبلهما حرفان الخ) يتبادر الى الوهم أن هذا مفهوم قوله أكثر من حرفين أصولا وليس كذلك لانه يلزم عليه أن يكون قوله فان كان قبلهما حرفان الخ من صور ما اذا كانا فيما لا يتصرف وليس كذلك بدليل التمثيل بحسان وحينئذ فهو كلام مستقل (قوله ان قدرت أصالة التضعيف) أي أصالة ما حصل به التضعيف وهو الحرف الثاني قيل لبعضهم أتصرف عفان قال ان هجوته أي لانه حينئذ من العفونة لا ان مدحته أي لانه حينئذ من العفة (قوله ان جعل من الحس الخ) عبارة مستقيمة مناسبة واعتراض البعض عليها بان المناسب لقوله ان قدرت الخ أن يقول ان جعل وزنه فعلان الخ وان جعل وزنه فعال الخ باسقاط من الحس ومن الحسن غير ناهض كما لا يخفى ودعواه أن الكلام فيما لا يتصرف فلا يلائمه قوله من الحس ومن الحسن قد عرفت منعه وما يتبادر من العبارة من أن المتكلم بنحو حسان مخير في الصرف وعدمه نظرا للاعتبارين مسلم ولا ينافيه ما سيأتي في رمان من الخلاف لان فيه وجد المرجح لاحد الاعتبارين عند القائل بصرفه والقائل بمنع صرفه بخلاف نحو حسان (قوله وشيطان الخ) استطراد لانه صفة والكلام في الاعلام ولانه غير مضاعف وكلام الشارح في المضاعف وقد يبحث في العلة الاولى بان المراد شيطان المسمى به (قوله من شطن) أي بعد عن الحق وبابه قعد مصباح (قوله لان فعالا في النبات أكثر) أي من فعلان بالضم (قوله مرمنة) كذا ضبط الشارح وفي بعض النسخ رمنة والمعنى كثيرة الرمان كذا قال شيخنا وغيره وسها البعض فعكس وضبط شيخنا السيد مرمنة بفتح الميم أي الاولى والثانية ويؤيده ضبطه بالقلم هكذا في النسخ الصحيحة من القاموس (قوله اذا أبدل من النون الزائدة لام الخ) حاصله أن النظر للاصل لا للطارئ اه سم أي في الصورتين اللتين ذكرهما الشارح (قوله أصيلان) تصغير أصيل على غير قياس اه تصريح والاصيل العشي كما في القاموس (قوله صرف) لاصالة النون حينئذ لانها بدل من أصلي (قوله حنان) أي مسمى به لان الكلام في العلم (قوله كذا مؤنث) أي علم مؤنث وكذا جزء علم مؤنث كما في أبي هريرة وأبي قحافة سم (قوله مطلقا) حال من الضمير في الخبر (قوله وشرط منع العار) أي المؤنث العاري من الهاء (قوله فوق الثلاث) على حذف مضاف أي فوق ذي الثلاث لان الاسم لا يرتقي فوق الاحرف الثلاثة وانما يرتقي فوق اسم آخر ذي أحرف ثلاثة كذا في الشاطبي (قوله أو كجور) عطف على محل ارتقى وقوله أو سقر أو زيد عطفان على جور وقوله اسم امرأة حال من زيد (قوله وجهان) مبتدأ والمسوغ كونه

في معناه ولزوم علامة التأنيث في لفظه فان العلم المؤنث لا تفارقه العلامة فالتاء فيه بمنزلة الالف في حبلى وصحراء فأثرت في منع الصرف بخلافها في الصفة وأما تقديرا ففي المؤنث المسمى في الحال كسعاد وزينب أو في الاصل كعناق اسم رجل أقاموا في ذلك كله تقدير التاء مقام ظهورها اذا عرفت ذلك فالمؤنث بالتاء لفظا ممنوع من الصرف مطلقا أي سواء كان مؤنثا في المعنى أم لا زائدا على ثلاثة أحرف أم لا ساكن الوسط أم لا الى غير ذلك مما سيأتي نحو عائشة وطلحة وهبة وأما المؤنث المعنوي فشرط تحتم منعه من الصرف أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف نحو زينب وسعاد لان الرابع ينزل منزلة تاء التأنيث أو محرك الوسط كسقر ولظى لان الحركة قامت مقام الرابع خلافا لابن الانباري فانه جعله ذا وجهين وماذكره في البسيط من أن سقر ممنوع الصرف باتفاق ليس كذلك أو يكون أعجميا كجور وماه اسمي بلدين لان العجمة لما انضمت الى التأنيث والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لانها هنا لم تؤثر منع الصرف وانما أثرت تحتم المنع وحكى بعضهم فيه خلافا فقيل انه كهند في جواز الوجهين أو منقولا من مذكر نحو زيد اذا سمي به امرأة لانه حصل بنقله الى التأنيث ثقل عادل خفة اللفظ هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب عيسى بن عمرو والجرمي والمبرد الى أنه ذو وجهين واختلف النقل عن يونس وأشار بقوله وجهان في العادم تذكيرا الى آخر البيت الى أن الثلاثي الساكن الوسط اذا لم يكن أعجميا ولا منقولا من مذكر كهند ودعد يجوز فيه الصرف ومنعه والمنع أحق فمن صرفه نظر الى خفة السكون فانها قاومت أحد السببين ومن منع نظر الى وجود السببين ولم يعتبر الخفة وقد جمع بينهما الشاعر في قوله لم تتلفع بفضل مئزرها دعد ولم تسق دعد في العلب ﴿تنبيهات﴾ الاول ماذكره من أن المنع أحق هو مذهب الجمهور وقال أبو علي " الصرف أفصح قال ابن هشام وهو غلط جلي " وذهب الزجاج قيل والاخفش الى أنه متحتم المنع قال الزجاج لان السكون لا يغير حكما أوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف وذهب الفراء الى أن ما كان اسم بلدة لا يجوز صرفه نحو فيد لانهم لا يردون اسم البلدة

في معرض التقسيم وفي العادم خبر وتذكيرا مفعول العادم وسبق جملة في محل نصب نعت تذكيرا وعجمة عطف على تذكيرا وكان عليه أن يزيد وتحرك الوسط الا أن يقال هو مأخوذ من قوله كهند (قوله في معناه) أي فيه باعتبار وضعه لمعناه المشخص ففيه مسامحة (قوله ولزوم علامة التأنيث في لفظه) اعترضه سم بانه مناف لما تقدم من الفرق بين ألف التأنيث وتائه حيث استقلت الاولى بالمنع دون الثانية بان الاولى لازمة لما هي فيه دون الثانية وأجيب بان الالف لازمة مطلقا أي في العلم وغيره كالصفة والتاء ليست كذلك بل انما تلزم في العلم وكلامنا الآن في العلم (قوله بخلافها في الصفة) أي بخلاف التاء حالة كونها في الصفة كقائمة وقاعدة فانها لا تؤثر فيها لانها في حكم الانفصال فانها تارة تجرد منها وتارة تقترن بها تصريح (قوله في المؤنث المسمى) من اضافة الوصف الى مرفوعه أي المؤنث مسماه وقول البعض أي المسمى به لان الكلام في اللفظ غفلة ناشئة عن توهم أن المسمى صفة للمؤنث وليس كذلك كما علمت بدليل قوله في الحال كسعاد وزينب أو في الاصل الخ فلا تكن من الغافلين (قوله وهبة) أي علما (قوله وأما المؤنث المعنوي) أي ما ليس علامته لفظية والا فالتأنيث مطلقا راجع للفظ كما تقدم لان علامته الملفوظة أو المقدرة لفظية اه يس وأراد باللفظية أولا الظاهرة وثانيا الاعم فلا تناقض ومعنى كون المقدرة لفظية أنها ترجع للفظ والمراد المؤنث المعنوي من الاعلام لانها موضوع الكلام (قوله لان الحركة قامت مقام الرابع) لان الاسم بالحركة خرج عن أعدل الاسماء وهو الثلاثي الساكن الوسط فصار كالرباعي في الثقل ولانها في النسب كالحرف الخامس فلو نسبت الى جمزى لقلت جمزي بحذف الالف لا غير ولو كان الوسط ساكنا لجاز فيه الحذف والقلب واو تقول في النسب الى حبلى حبلي أو حبلوي كما سيأتي دنوشري (قوله اسمي بلدين) ينبغي أن يقول اسمي بلدتين ليكون جور وماه مما نحن فيه وأما اذا جعلا اسمي بلدين كانا مذكرين فيكونان مثل نوح ولوط في الصرف (قوله أو منقولا من مذكر الخ) لي ههنا بحث وهو أنه كيف يتحتم منع نحو زيد اذا سمي به مؤنث عند سيبويه والجمهور ولا يتحتم عندهم منع نحو هند مع عروض تأنيث الاول وأصالة تأنيث الثاني ومع استوائهما في عدد الحروف وفي الهيئة وهلا جاز الوجهان في الاول كالثاني أو تحتم منع الثاني كالاول ومن هنا تظهر قوة مذهب عيسى بن عمر والجرمي والمبرد فتامل (قوله وذهب عيسى الخ) استدلوا بقوله تعالى اهبطوا مصرا مع قوله وقال ادخلوا مصر فان مصر في الاصل اسم لمذكر وهو ابن نوح ثم نقل وجعل علما على البلدة وهي مؤنثة فصار كزيد المذكور وجوابه أنا لا نسلم علمية المنصرف سلمنا لكن لا نسلم أنه مؤنث بل يجوز أن يكون قد لاحظ فيه المكان دماميني (قوله كهند ودعد) مثلهما بنت وأخت علمي مؤنث كما سيأتي (قوله والمنع أحق) أي لوجود السببين (قوله لم تتلفع الخ) يعني أنها ليست من البدو حتى يكون لها ذلك بل هي حضرية قاله شيخنا السيد (قوله الصرف أفصح) لمقاومة الخفة أحد السببين مع كون الصرف هو الاصل فيرجع اليه بادنى سبب فدعوى ابن هشام أنه غلط جلي غير ظاهرة (قوله لانهم لا يردون اسم البلدة على

غيرها) أي لا يوقعون فيه الاشتراك اللفظي أي غالبا بخلاف أسماء الاناسي فانهم يوقعونه فيها كثيرا فاحتاجت الى التخفيف واغتفلنا أي غالبا لانهم قد يوقعونه في اسم البلدة (قوله أو الاعلال كدار) لان أصله دور فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها (قوله وبه صرح في التسهيل) وهو ظاهر كلامه هنا أيضا اذ يد وان كان ثنائيا لفظا فهو ثلاثي تقديرا ساكن الوسط اذ أصله يدي بالاسكان كما في الصحاح زكريا (قوله نحو حريب) تصغير حرب وحرب مؤنثة وقوله وهي أي حريب ونحوها مما سيأتي في التصغير (قوله انصرف) قال الاستاطي وتبعه غيره لعل المراد جوازا فيجوز المنع أيضا كهند اه وهو متجه ويستفاد من كلام الشارح أن ياء التصغير لم يعتدوا بها في تصغيره باعياء والا كان متحتم المنع اتفاقا (قوله مطلقا) أي تحرك وسطه أم لا كما يؤخذ مما ذكره في التوابع بعده وسكت عن كونه أعجميا أولا واستظهر البعض أنه لا فرق قال يس فان قلت فلم يكتفوا هنا بتحريك الوسط لان حركته حكم الزيادة كما تقدم قلت لانه لما كان المسمى مذكرا ضعف هنا معنى التأنيث جدا لكون اللفظ والمعنى مذكرين فاحتاجوا لتقوية معنى التأنيث باقوى الامور القائمة مقام التاء وهو الحرف الزائد على الثلاثة فانه في قيامه مقام التاء أقوى من تحرك الوسط اه (قوله وان كان زائدا على الثلاثة الخ) شرط في التسهيل لمنع صرفه ثلاثة شروط أن لا يسبق له تذكير انفرد به محققا أو مقدرا وأن لا يحتاج تأنيثه الى تأويل لا يلزم وأن لا يغلب استعماله قبل العلمية في المذكر وقال الدماميني فيصرف ان سبق له تذكير انفرد به محققا كدلال علم مذكر منقولا لامن مؤنث لانه في الاصل مصدر أو مقدرا كحائض علم مذكر اسبق التذكير تقديرا اذ المعنى شخص حائض بدليل أنهم اذا صغروه لم يأتوا بالتاء وقال الكوفيون اذا سمي بنحو حائض مذكر لم ينصرف بناء على أن قولهم ان نحو حائض لم تدخله التاء لاختصاصه بالمؤنث والتاء انما تدخل للفرق ويرد عليهم أنهم اذا أرادوا بنحو حائض معنى الفعل وهو الحدوث أدخلوا التاء فقالوا حائضة ومرضعة واحترز المصنف بقوله انفرد به من نحو ظلوم علم مذكر منقولا من مؤنث فهو ممنوع من الصرف لانه قبل التسمية به يطلق على المذكر والمؤنث تقول مررت برجل ظلوم وامرأة ظلوم وكذا يصرف المؤنث الزائد على ثلاثة المسمى به مذكر ان احتاج تأنيثه الى تأويل لا يلزم كرجال علم مذكر لان تأويله بالجماعة لا يلزم لجواز تأويله بالجمع وكذا ينصرف ان غلب استعماله قبل العلمية في المذكر كذراع علم مذكر فهو في الاصل مؤنث لكن غلب في أعلام المذكرين ووصف به المذكر فقالوا ثوب ذراع أي قصير اه باختصار (قوله كاللفظ) صفة تقديرا أي تقديرا كائنا كاللفظ وبمنزلته بان يكون الحذف قياسيا فان حذف الهمزة بعد نقل حركتها قياسي ومنه شمل تخفيف شمأل واحترز به مما هو على غير قياس كاسم في أيم فليس المحذوف من هذا كالملفوظ به اه يس وعبارة الدماميني فان الحرف المقدر بمنزلة الملفوظ به أما أولا فلانه قد ينطق به وأما ثانيا فلان حركة الهمزة مشعرة به ولهذا قال كاللفظ واحترز به عن نحو كنف فان هاء التأنيث مقدرة فيه بدليل ظهورها في التصغير ومع ذلك فهو مصروف وان سمي به مذكر اذ لا يلفظ بها وليس في اللفظ مشعر بها اه (قوله اسم للضبع) أي الانثى ويقال للذكر ضبعان وقوله بالنقل متعلق بمخفف (قوله اذا سمي رجل ببنت وأخت الخ) *فائدتان* الاولى قال الدماميني لو سمي مذكر بما هو اسم مؤنث على لغة وصفة لمؤنث على لغة نحو جنوب ودبور وشمال بفتح أوله فانها عند بعض العرب أسماء للريح وعند بعضهم صفات جرت على الريح وهي مؤنثة ففيه وجهان المنع كزينب والصرف ككتاب حائض اه الثانية قال في التسهيل صرف أسماء القبائل والارضين والكلم ومنعه مبنيان على المعنى فان كان أبا أو حيا أو مكانا أو لفظا صرف أو قبيلة أو بقعة أو كلمة أو سورة لم يصرف وقد يتعين اعتبار القبيلة نحو يهود ومجوس علمين أو البقعة نحو دمشق أو المكان نحو بدر اه وكذا حروف الهجاء تذكر

باعتبار

على غيرها فلم يكثر في الكلام بخلاف هند * الثاني لا فرق في ذلك بين ماسكونه أصلي كهند أو عارض بعد التسمية كفخذ أو الاعلال كدار * الثالث قال في شرح الكافية واذا سميت امرأة بيد ونحوه مما هو على حرفين جاز فيه ماجاز في هند ذكر ذلك سيبويه بهذا اللفظ وظاهره جواز الوجهين وأن الاجود المنع وبه صرح في التسهيل فقول صاحب البسيط في يد صرفت بالاخلاف ليس بصحيح * الرابع اذا صغر نحو هند ويد تحتم منعه لظهور التاء نحو هنيدة ويدية فان صغر بغير تاء نحو حريب وهي أسماء مسموعة انصرف * الخامس اذا سمي مذكر بمؤنث مجرد من التاء فان كان ثلاثيا صرف مطلقا خلافا للفراء وثعلب اذ ذهبا الى أنه لا ينصرف سواء تحرك وسطه نحو فخذ أم سكن نحو حرب ولابن خروف في المتحرك الوسط وان كان زائدا على الثلاثة لفظا نحو سعاد أو تقديرا كاللفظ نحو جيل مخفف جيأل اسم للضبع بالنقل منع من الصرف * السادس اذا سمي رجل ببنت أو أخت صرف عند سيبويه وأكثر النحويين لان تاءه قد بنيت الكلمة عليها وسكن ماقبلها

فاشبهت تاء جبت وسحت قال ابن السراج ومن أصحابنا من قال ان تاء بنت وأخت للتانيث وان كان الاسم مبنيا عليها فيمنعونهما الصرف في المعرفة ونقله بعضهم عن الفراء قلت وقياس قول سيبويه انه اذا سمى بهما مؤنث أن يكون على الوجهين في هند * السابع كان الاولى أن يقول بتاء بدل قوله بهاء فان مذهب سيبويه والبصريين أن علامة التانيث التاء والهاء بدل عندهم عنها في الوقف وقد عبر بالتاء في باب التانيث فقال علامة التانيث تاء أو ألف وكانه انما فعل ذلك للاحتراز من تاء بنت وأخت وكذا فعل في التسهيل * الثامن مراده بالعار في قوله وشرط منع العار العاري من التاء فكان الاولى فما من مؤنث بغير الالف الا وفيه التاء اما ملفوظة أو مقدرة (والعجمي الوضع والتعريف مع زيد على الثلاث صرفه امتنع) أي مما لا ينصرف ما فيه فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بكونه من الاوضاع العجمية لكن بشرطين أن يكون عجمي التعريف أي يكون علما في لغتهم وأن يكون زائدا على ثلاثة أحرف وذلك نحو ابراهيم واسمعيل واسحق فان كان الاسم عجمي الوضع غير عجمي التعريف انصرف كلجام اذا سمي به رجل لانه قد تصرف فيه بنقله عما وضعته العجم له فالحق بالامثلة العربية وذهب قوم منهم الشلوبين وابن عصفور الى منع صرف ما نقلته العرب من ذلك الى العلمية ابتداء كبندار وهؤلاء لا يشترطون أن يكون الاسم علما في لغة العجم وكذا ينصرف العلم في العجمة اذا لم يزد على الثلاثة بان يكون على ثلاثة أحرف لضعف فرعية اللفظ فيه لمجيئه على أصل ما تبنى عليه الآحاد العربية ولا فرق في ذلك بين الساكن الوسط نحو نوح ولوط والمتحرك

باعتبار الحرف وتؤنث باعتبار الكلمة قال الدماميني واطلاقهم القول بجواز الامرين محمول على ما اذا لم يتحقق مانعان من الصرف فان تحققا فمنع الصرف بكل حال نحو تغلب وباهلة وخولان (قوله وقد يتعين الخ) يعني أن جواز الصرف وعدمه بحسب الاعتبارين انما هو فيما لم نقتصر فيه العرب على أحدهما أما هو فلا نتجاوز فيه ما سمع زاد في الهمع وقد يتعين اعتبار الحي ككلاب (قوله فاشبهت تاء جبت وسحت) فيه نشر على ترتيب اللف والجبت في الاصل اسم للصنم ثم استعمل في كل ما يعبد من دون الله عز وجل والسحت هو الحرام (قوله وقياس قول سيبويه) أي قوله ان بنتا وأختا اذا سمي بهما رجل يصرفان كما في زكريا (قوله أن يكون على الوجهين) جزم غير الشارح بنقل ذلك عن سيبويه اه سم لانهما حينئذ كهند وفي عبارة الشارح ركاكة ظاهرة وكان ينبغي أن يقول انهما اذا سمي بهما مؤنث كانا على الوجهين (قوله للاحتراز من تاء بنت وأخت) انما يصح هذا الاحتراز على القول بان تاءهما ليست للتانيث أما على أن تاءهما للتانيث فلا لوجوب منع صرفهما حينئذ للعلمية (قوله وكذا فعل في التسهيل) أي عبر هنا بالهاء وفي باب التانيث بالتاء كما يعلم بالوقوف عليه (قوله والعجمي الوضع والتعريف) اضافته لفظية فلا يرد عليه معنى حرف كما سلف أي العجمي وضعه وتعريفه وقوله مع زيد حال من الضمير في العجمي وغير هذا لا يخلو عن شئ والمراد الزيادة على الثلاث بغير ياء التصغير كما سيأتي وانما لم يقم تحرك الوسط هنا مقام الزيادة كما قام في المؤنث لضعف العجمة بعدم علامة لها كعلامة التانيث عن التقوي بمجرد تحرك الوسط الذي هو تقو ضعيف وهذا أوجه مما ذكره البعض (قوله من الاوضاع) أي الموضوعات (قوله أي يكون علما في لغتهم) وان نقلته العرب الى علمية أخرى كان سمت باسمعيل شخصا آخر (قوله كلجام) بالجيم وضعته العجم اسم جنس للآلة التي تجعل في فم الفرس ومثله الفرند بكسر الفاء والراء وسكون النون كما في القاموس وغيره وضعته العجم اسم جنس للسيف وقول البعض وفتح الراء سهو (قوله الى العلمية ابتداء) بان لم تستعمله اسم جنس قبل أن تستعمله علما (قوله كبندار) بضم الموحدة وهو في لغة العجم اسم جنس للتاجر الذي يلزم المعادن وان يخزن البضائع للغلاء وجمعه بنادرة (قوله لا يشترطون أن يكون الخ) بل الشرط عندهم أن يكون أول استعمال العرب له في العلمية (قوله لمجيئه على أصل ما تبنى الخ) اضافة أصل الى ما على معنى في وذلك الاصل هو عدم الزيادة على الثلاثة لان العرب يراعون في كلامهم التخفيف وأما الآحاد العجمية فالاصل فيها الزيادة لان العجم يراعون في كلامهم الطول (قوله نحو نوح ولوط) أي من كل علم ثلاثي ساكن الوسط أعجمي مذكر أما المؤنث كماه وجور فممنوع الصرف لتقوي العجمة بالتانيث وانما لم يجز في نوح ولوط الوجهان كما جاز في هند ودعد مع أن كلا وجد فيه سببان لان التانيث سبب قوي فيمكن اعتباره مع سكون الوسط بخلاف العجمة قاله ابن هشام ﴿واعلم﴾ أن أسماء الانبياء عليهم الصلاة والسلام ممنوعة الصرف الا ستة محمد وشعيب وصالح وهود ونوح ولوط لخفة الاخيرين وكون الاربعة الاول عربية وقيل هود كنوح لان سيبويه قرنه معه فهو أعجمي وصرفه للخفة ويؤيده ما يقال من أن العرب من ولد اسمعيل وما كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فكان كنوح كذا في الجامي قال العصام ويرد على الحصر في الستة شيث وعزير وقال البيضاوي تنوين عزير بناء على أنه عربي وترك تنوينه بناء على أنه أعجمي اه واستشكله ابن قاسم بان ثبوت التنوين وتركه في القرآن كما هو قضية القراءتين يوجب جوازهما فكيف يكون أحدهما مبنيا على أنه عربي والآخر على أنه أعجمي مع أنه في الواقع لا يكون عربيا

نحو شتر ولمك قال فى شرح الكافية قولا واحدا فى لغة جميع العرب ولا التفات الى من جعله ذا وجهين مع السكون ومحتم المنع مع الحركة لان العجمة سبب ضعيف فلم تؤثر بدون زيادة على الثلاثة قال وممن صرح بالغاء عجمة الثلاثى مطلقا السيرافى وابن برهان وابن خروف ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفا ولو كان منع صرف العجمى الثلاثى جائزا لوجد فى بعض الشواذ كما وجد غيره من الوجوه الغريبة اه قلت الذى جعل ساكن الوسط على وجهين هو عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة والجرجانى وتحصل فى الثلاثى ثلاثة أقوال * أحدها ان العجمة لا أثر لها فيه مطلقا وهو الصحيح * الثانى أن ما تحرك وسطه لا ينصرف وفيما سكن وسطه وجهان * الثالث أن ما تحرك وسطه لا ينصرف وما سكن وسطه ينصرف وبه جزم ابن الحاجب ﴿تنبيهات﴾ الاول قوله زيد هو مصدر زاد يزيد زيدا وزيادة وزيدانا * الثانى المراد بالعجمى ما نقل من لسان غير العرب ولا يختص بلغة الفرس * الثالث اذا كان الاعجمى رباعيا بأحد حروفه ياء التصغير انصرف ولا يعتد بالياء * الرابع تعرف عجمة الاسم بوجوه أحدها نقل الائمة ثانيها خروجه عن أوزان الاسماء العربية نحو ابراهيم ثالثها عروه من حروف الذلاقة وهو خماسى أو رباعى فان كان فى الرباعى السين فقد يكون عربيا نحو عسجد وهو قليل وحروف الذلاقة ستة يجمعها قولك مر بنفل رابعها أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع فى كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو قبج وجق والصاد والجيم نحو صولجان والكاف والجيم نحو أسكرجة وتبعية الراء للنون أول كلمة نحو نرجس والزاى بعد الدال نحو مهندز

وعجميا بل أحدهما فقط وأجيب بانه يكفى فى تخريج القراءة المطابقة لوجه نحوى وان لم يوافق توجيه القراءة الاخرى وقد قرئ تترى بالتنوين على أن الالف للالحاق وتركه على أنها للتأنيث ولا يمكن أن تكون فى الواقع لهما (قوله بالياء) على أنه أعجمى ليست للتصغير لان الظاهر أن الكلمة وضعت عليها فى لغة العجم فلا تكون للتصغير لاختصاص لغة العرب بياء التصغير ولانها لو كانت للتصغير لم تؤثر عجمته منع الصرف لما مر من أن الاعجمى اذا كان رباعيا بياء التصغير انصرف ولم يعتد بالياء فعلم ما فى كلام البعض على قول الشارح ولا يعتد بالياء فتأمل (قوله نحو شتر) بفتح الشين المعجمة والتاء الفوقية اسم قلعة فهو مؤنث فيشكل على ما سلف ان العجمة اذا انضمت الى تأنيث الثلاثى الساكن الوسط تحتم المنع فكيف لا تؤثر مع تحركه الا أن يقال اعتبار التأنيث فيه غير متعين لجواز ارادة المكان يس (قوله ولمك) فسره شيخنا والبعض بما فى القاموس من أنه جملا يكحل به وهو غير مناسب لان الكلام فى العلم ولمك بهذا المعنى اسم جنس ونقل شيخنا السيد عن السيد فى شرح اللباب أن لمك بفتح اللام والميم هو ابن متوشلخ بن نوح والامر عليه ظاهر (قوله لان العجمة سبب ضعيف) علة لقوله ولا فرق فى ذلك الخ (قوله مطلقا) أى ساكن الوسط أو متحركه (قوله جائزا) المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب فى متحرك الوسط وقوله لوجد فى بعض الشواذ المناسب لمذهب من يجعل ساكن الوسط ذا وجهين ومتحركه محتم المنع أن يقول لوجد فى بعض كلامهم لان صاحب هذا المذهب لا يقول بشذوذ المنع الا أن يقال المراد المبالغة فى عدم وجوده فى كلامهم رأسا فالمعنى لوجد ولو فى بعض الشواذ فتفطن (قوله وتحصل) أى من كلام النحاة لا مما تقدم اذ القول الثالث لم يتقدم (قوله وما سكن وسطه ينصرف) أى وجوبا بالمغاير الثانى (قوله مصدر زاد يزيد الخ) الاحسن أن يقول مصدر زاد يقال زاد يزيد الخ (قوله عروه من حروف الذلاقة) اعلم أن العلامة يلزم اطرادها ولا يلزم انعكاسها أى يلزم من وجودها وجود المعلم ولا يلزم من عدمها عدمه فيلزم من وجود الخلو فى الخماسى أو الرباعى وجود العجمة ولا يلزم من عدم الخلو فيما ذكر عدم العجمة فلا يرد أن يوسف أعجمى وقد وجد فيه حرف من حروف الذلاقة وهو الفاء اذا علمت ذلك علمت أن ما فرعه يس وتبعه شيخنا والبعض على هذه العلامة بقوله فما فيه حرف من حروف الذلاقة عربى وينبغى أن يقال حيث لم تنقل عجمته ولم يكن فيه سبب آخر ناشئ عن الغفلة عن حكم العلامة فتدبر (قوله فان كان فى الرباعى السين) أى ما ذكر من عجمة الرباعى العارى عن حروف الذلاقة اذا لم يكن فيه السين فان كان الخ (قوله نحو عسجد) هو الذهب والجوهر والبعير الضخم قاموس (قوله بغير فاصل) لم يشترط ذلك بعضهم ومثل لما فيه الفاصل بالجرموق (قوله نحو قبج وجق) الاول بقاف مفتوحة وجيم مشوبة بالشين ساكنة لغة تركية بمعنى اهرب وبمعنى كم الاستفهامية وأما بكسر القاف فبمعنى الرجل والثانى بكسر الجيم وسكون القاف بمعنى اخرج وقال فى القاموس الجقة بالكسر الناقة الهرمة وجق الطائر ذرق اه ولم يذكر قبج ويؤخذ من صنيع شيخنا السيد أن مراد الشارح التمثيل بقبج وجق التركيتين وحينئذ يرد على الشارح أن كلامه فى الاسماء وجق ليس فى اللغة التركية اسما اللهم الا أن يراد بالاسماء مطلق الكلمات فتأمل (قوله نحو صولجان) بفتح الصاد واللام المحجن وجمعه صوالجة قاموس ومثله الجص والصنجة (قوله نحو اسكرجة) قال البعض بسكون السين وضم الكاف وضم الراء المشددة اسم لوعاء مخصوص اه وانظر ما حركة الهمزة (قوله والزاى بعد الدال) أى وكالزاى بعد الدال ولو قال والزاى للدال أى وتبعية الزاى للدال

مختصا به أو غالبا فيه والمراد بالمختص ما لا يوجد في غير فعل الا في نادر أو علم أو أعجمي كصيغة الماضي المفتتح بتاء المطاوعة كتعلم أو بهمزة وصل كانطلق وما سوى أفعل ونفعل وتفعل ويفعل من أوزان المضارع وما سلمت صيغته من مصوغ لما لم يسم فاعله و بناء فعل وما صيغ للأمر من غير فاعل والثلاثي نحو انطلق ودحرج فاذا سمي بهما مجردين عن الضمير قيل هذا انطلق ودحرج ورأيت انطلق ودحرج ومررت بانطلق ودحرج وهكذا كل وزن من الاوزان المبنية على أنها تختص بالفعل والاحتراز بالنادر من نحو دئل لدويبة و ينجلب لخرزة وتبشر لطائر وبالعلم من نحو خضم بالمعجمتين لرجل وشمر لفرس وبالاعجمي من بقم واستبرق فلا يمنع وجدان هذه الاسماء اختصاص أوزانها بالفعل لان النادر والعجمي لا حكم لهما ولان العلم منقول من فعل فالاختصاص باق والمراد بالغالب ما كان الفعل به أولى اما لكثرته فيه كاثمد واصبع وأبلم فان أوزانها تقل في الاسم وتكثر في الامر من الثلاثي

للذال لكان أخصر وقيد في الهمع تبعية الزاي للذال بكونها في آخر الكلمة وقوله نحو مهندز قال يس وقد تبدل زايه سينا (قوله كذلك ذو وزن) أي علم ذو وزن وفي البيت عطف الاسم على الفعل لكون أحدهما بمعنى الآخر والاحسن هنا ارجاع الاول الى الثاني لان الاصل في الوصف الافراد (قوله كاحمد) منقول من فعل ماض أو مضارع أو من اسم تفضيل اه سم (قوله الا في نادر) أي في لفظ نادر عربي غير علم بقرينة عطف العلم والعجمي عليه والعطف يقتضي المغايرة وقوله كصيغة الماضي الخ تمثيل للمختص وعطف عليه قوله وما سوى الخ وقوله وما سلمت الخ وقوله و بناء فعل وقوله وما صيغ الخ (قوله أو بهمزة وصل) وحكم همزة الوصل في الفعل المسمى به القطع لان المنقول من فعل بعد عن أصله فالتحق بنظائره من الاسماء فحكم فيه بقطع الهمزة بخلاف المنقول من اسم كاقتدار فان الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية لان المنقول من اسم لم يبعد عن أصله فلم يستحق الخروج عما هو له تصريح (قوله وما سوى أفعل ونفعل وتفعل و يفعل) أي لان هذه من الغالب كما يعلم مما يأتي اه سم ومثال ما سواها يدحرج و يستخرج (قوله وما سلمت الخ) احترز بالسلامة عن المغير كرد وقيل وسيأتي وقوله من مصوغ بيان لما سلمت الخ وقوله و بناء فعل أي بالتشديد (قوله من غير فاعل) أما ما صيغ للامر من فاعل كضارب بكسر الراء أمر من ضارب بفتحها فليس من المختص ولا من الغالب بل هو بالاسم أولى فلا يؤثر تصريح (قوله والثلاثي) أي وغير الثلاثي لان ما صيغ من الثلاثي من الغالب كما يأتي سم (قوله نحو انطلق ودحرج) تمثيل لما صيغ للامر من غير فاعل وغير الثلاثي (قوله مجردين عن الضمير) اذ لو اقترنا به لكانا من المحكي لا من الممنوع الصرف لان العلم حينئذ منقول من الجملة لا من الفعل وحده ولكن هذا القيد لا يخص هذين المثالين كما لا يخفى (قوله قيل هذا انطلق) بقطع الهمزة لما مر (قوله وهكذا) أي كالمذكور من صيغة الماضي المفتتح بتاء المطاوعة وغيره مما مر وقوله المبنية أي الموضوعة (قوله والاحتراز بالنادر من نحو دئل) أي من خروج وزن نحو دئل بصيغة الماضي المجهول و ينجلب وتبشر عن ضابط المختص بالفعل وقوله لدويبة أي شبيهة بابن عرس أي اسم لهذا النوع وكذا يقال في قوله لخرزة وقوله لطائر فدئل و ينجلب وتبشر أسماء أجناس فلو جعلت أعلاما منعت الصرف وكذا بقم واستبرق كذا قال سم وفي التوضيح ما يؤيده و ينجلب بجيم بعد النون وتبشر بضم التاء وفتح الباء وكسر الشين مشددة كما في سم وغيره وصدر في القاموس بضم الباء الموحدة ثم حكى فتحها (قوله من نحو خضم) بفتح الخاء المعجمة وتشديد الضاد المعجمة مفتوحة كما في القاموس (قوله من بقم واستبرق) البقم بفتح الموحدة وتشديد القاف مفتوحة صبغ معروف وهو العندم والاستبرق الديباج الغليظ (قوله اما لكثرته فيه) يرد عليه أن وزن فاعل بفتح العين كضارب وقاتل أكثر في الافعال مع أن ما على وزنه من الاسماء كخاتم بالفتح مصروف الا أن يكون أطلق بناء على أن الغالب أن أكثرية الوزن في الفعل تقتضي المنع ومن غير الغالب قد لا تقتضيه (قوله كاثمد) بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة وبالدال المهملة واصبع بكسر الهمزة وفتح الباء الموحدة واحدة الاصابع وفيها عشر لغات حاصلة من ضرب ثلاثة أحوال الهمزة في ثلاثة أحوال الباء والعاشرة أصبوع وأبلم بضم الهمزة واللام بينهما موحدة ساكنة سعف المقل اه تصريح ونقل البعض عن البهوتي فتح الهمزة واللام وكسرهما أيضا (قوله واما لان أوله) احترز بقوله أوله من وزن فاعل بالفتح فانه وان اشتمل على زيادة تدل في الفعل كضارب دون الاسم كخاتم وهي ألف المفاعلة لكن ليست أوله فليس الفعل أولى به من الاسم وان كان أكثر في الفعل فتفطن (قوله زيادة الخ) احترز بزيادة عما لو كان أوله أصليا فلا أثر له وان ماثل حروف المضارعة كما في نرجس ونهشل * وعلم أنه يدخل في كلامه نحو ينجلب وتبشر فلم جعل ذلك من المختص وهلا جعله من الغالب اه سم قلت

واما لان أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم

كأفكل وأكلب فان نظائرهما تكثر فى الاسماء والافعال لكن الهمزة من أفعل وأفعل تدل على معنى فى الفعل نحو أذهب وأكتب ولاتدل على معنى فى الاسم فكان المفتتح باحدهما من الافعال أصلا للمفتتح باحدهما من الاسماء وقد يجتمع الامران نحو يرمع وتنضب فانهما كاثمد فى كونه على وزن يكثر فى الافعال ويقل فى الاسماء وكافكل فى كونه مفتتحا بما يدل على معنى فى الفعل دون الاسم ﴿تنبيهات﴾ الاول قد اتضح بماذكر أن التعبير عن هذا النوع بان يقال أوما أصله للفعل كما فعل فى الكافية أوما هو به أولى كما فى شرحها والتسهيل أجود من التعبير عنه بالغالب * الثانى قد فهم من قوله يخص الفعل أوغالب أن الوزن المشترك غير الغالب لايمنع الصرف نحو ضرب ودحرج خلافا لعيسى ابن عمر فيما نقل من فعل فانه لايصرفه تمسكا بقوله * أنا ابن جلا وطلاع الثنايا * ولاحجة فيه لانه محمول على ارادة أنا ابن رجل جلا الامور وجربها فجلا جملة من فعل وفاعل فهو محكى لاممنوع من الصرف كقوله * نبئت أخوالى بنى يزيد * والذى يدل على ذلك اجماع العرب على صرف كعسب اسم رجل مع انه منقول من كعسب اذا أسرع وقد ذهب بعضهم الى أن الفعل قد يحكى مسمى به وان كان غير مسند الى ضمير متمسكا بهذا البيت ونقل عن الفراء

انما جعل ذلك من المختص نظرا الى الصيغة بتمامها وهو أولى من جعله من الغالب نظرا الى جزئها فتأمل اه اسقاطى والعجب من البعض حيث ذكر السؤال بلا عزو والجواب بلا عزو كما هو عادته ولم يحذف لفظ قلت فأوهم أن الجواب له وليس كذلك كما علمت (قوله كافكل) وهو الرعدة وأكلب جمع كلب وقوله فان نظائرهما الخ فمن نظائر أفكل من الاسماء أبيض وأسود وأفضل ومن الافعال أذهب وأعلم وأسمع ومن نظائر أكلب من الاسماء أبحر وأوجه وأعين ومن الافعال أنصر وأدخل وأخرج (قوله باحدهما) أى بهمزة أحدهما أى أفعل وأفعل (قوله وقد يجتمع الامران) أى المعلل بهما الاولوية وهما الاكثرية والافتتاح بزيادة تدل على معنى فى الفعل دون الاسم هذا مايدل عليه كلامه بعد وهو ماقاله سم وتبعه شيخنا والبعض من أنهما الاكثرية والاولوية فلا يناسب كلامه بعد فافهم (قوله نحو يرمع) بتحتية فراء فميم فعين معجمة بوزن يضرب اسم لحجارة بيض دقاق تلمع وتنضب بفوقية فنون فضاد معجمة فموحدة بوزن تنصر اسم شجر فلو قال بدل قوله فانهما كاثمد فانهما كاصبع وأصبع لكان أنسب اه يرد على الشارح أن وزن أفعل بضم العين كثير فى الاسماء أيضا كما قدمه فتأمل (قوله قد اتضح بماذكر الخ) يجوز أن يحمل قول المصنف أوغالب على الغالب حقيقة لكثرته فى الفعل أوحكما بأن يكون القياس يقتضى كثرته فى الفعل لانه أنسب به لان أوله زيادة تدل على معنى فيه دون الاسم اه سم ويدل على هذا الحمل تمثيله بأجدل ويعلى للغالب لاسيما من الغالب حكما (قوله عن هذا النوع) أى المعبر عنه هنا بالغالب (قوله أجود الخ) أى لانه قد بان أن هذا النوع قسمان ما يغلب فى الفعل وما الفعل به أولى وان لم يغلب وقول الناظم أوغالب لا يشمل القسم الثانى بدون تأويل (قوله الثانى قد فهم من قوله الخ) عبارة السندوبى وفهم من كلامه أن الوزن الخاص بالاسم أو الغالب فيه أو المستوى فيه هو والفعل لا يؤثر وهو كذلك وخالف عيسى بن عمر فى المنقول من الفعل اه فقول الشارح المشترك أى وكذا المختص بالاسم وقوله غير الغالب أى فى الفعل فيصدق بالغالب فى الاسم والمستوى فيه هو والفعل (قوله لعيسى بن عمر) هو شيخ سيبويه وشيخ شيخه الخليل دماميني (قوله فيما نقل من فعل) أى من موازن فعل بفتحتين يعنى من الفعل الماضى مطلقا أى لا بقيد صيغة مخصوصة كما يدل عليه كلام عيسى بن عمر فانه قال كما فى الشاطبى كل فعل ماض اذا سمى به فانه لا ينصرف وبدليل الرد عليه بعد بان العرب أجمعوا على صرف كعسب اسم رجل مع أنه منقول من كعسب اذا أسرع اذلو كانت مخالفة عيسى فى خصوص الماضى الذى على وزن فعل كاكل وضرب لم يصح الرد عليه بصرفهم كعسب اجماعا لان وزن كعسب فعلل وكلامه فى موازن فعل (قوله أنا ابن رجل جلا الخ) فجملة جلا فى موضع خفض صفة لمحذوف واعترض بان الموصوف بالجملة لا يحذف الا اذا كان بعض اسم مجرور بمن أوفى كما مر فى النعت لكن نقل يس عن بعضهم عدم اعتبار هذا الشرط ونقل شيخنا السيد أن اعتباره خاص بما اذا كان الموصوف مرفوعا (قوله فهو محكى) نظر فى تفريع هذا على سابقه بانه انما يتفرع كون الجملة محكية على جعلها مسمى بها لا على أنها صفة لمحذوف لان الجملة الموصوف بها لا تسمى محكية بل هما احتمالان كما صرح به عبارة التوضيح وهى وأجيب بأنه يحتمل أن يكون سمى بجلا من قولك زيد جلا ففيه ضمير وهو من باب المحكيات كقوله نبئت أخوالى بنى يزيد وأن يكون ليس بعلم بل صفة لمحذوف أى أنا ابن رجل جلا الامور اه فكان الظاهر أن يقول أو هو محكى (قوله بنى يزيد) فيزيد مسمى به وفيه ضمير مستتر بدليل رفعه على الحكاية ولو كان مجردا عن الضمير لجر بالفتحة تصريح (قوله والذى يدل على ذلك) أى الصرف فيما نقل عن الفعل الماضى خلافا لعيسى وماذكره البعض من المناقشة فى الدلالة المذكورة علم رده مما كتبناه على قوله فيما نقل من فعل (قوله الى أن الفعل قد يحكى مسمى به) أى فعلى تسليم أن جلا مجرد عن الضمير مسمى به لا نسلم دلالته على منع الصرف الذى ادعاه عيسى لاحتمال

مايقرب من مذهب عيسى قال الامثلة التى تكون للاسماء والافعال ان غلبت للافعال فلا تجره فى المعرفة نحو رجل اسمه ضرب فان هذا اللفظ وان كان اسما للعسل الابيض هو أشهر فى الفعل وان غلب فى الاسم (١٨٧) فاجره فى المعرفة والنكرة نحو رجل سمى بحجر لانه يكون فعلا تقول حجر عليه القاضى ولكنه أشهر فى الاسم * الثالث يشترط فى الوزن المانع للصرف شرطان أحدهما أن يكون لازما * الثانى أن لا يخرج بالتغيير الى مثال هو للاسم فخرج بالاول نحو امرئ فانه لو سمى به انصرف وان كان فى النصب شبيها بالامر من علم وفى الجر شبيها بالامر من ضرب وفى الرفع شبيها بالامر من خرج لانه خالف الافعال بكون عينه لا تلزم حركة واحدة فلم تعتبر فيه الموازنة وخرج بالثانى نحو رد وقيل فان أصلهما ردد وقول ولكن الادغام والاعلال أخرجاهما الى مشابهة برد وقيل فلم يعتبر فيهما الوزن الاصلى ولو سميت رجلا بألبب بالضم جمع لب لم تصرفه لانه لم يخرج بفك الادغام الى وزن ليس للفعل وحكى أبو عثمان عن أبى الحسن صرفه لانه باين الفعل بالفك وشمل قولنا الى مثال هو للاسم قسمين * أحدهما ماخرج الى مثال غير نادر ولا اشكال فى صرفه نحو رد وقيل والآخر ماخرج الى مثال نادر نحو انطلق اذا سكنت لامه فانه خرج الى بناء انحل

أن يكون محكيا بناء على هذا المذهب وقوله بهذا البيت أى أنا ابن جلا الخ (قوله مايقرب من مذهب عيسى) انما قال يقرب لمخالفته مذهب عيسى فيما غلب استعماله اسما وان وافقه فيما غلب استعماله فعلا ولان نظر عيسى الى الوزن بقطع النظر عن المادة ونظر الفراء الى المادة ذات الوزن (قوله الامثلة التى تكون الخ) أى الكلمات التى تارة تكون أسماء وتارة أفعالا ان غلب استعمالها أفعالا الخ ولم ينقل الشارح حكم ما استعمل اسما وفعلا على السواء عند الفراء ولعله يجوز الوجهين فى المعرفة فراجع (قوله فلا تجره) أى بالكسرة والضمير البارز للامثلة لتأولها بالمذكور (قوله أن يكون لازما) أى للكلمة فنحو شمد لازم له وزن اضرب ونحو اسمع لازم له على احدى لغاته وزن اقطع ونحو ابلم لازم له وزن اكتب قال الحفيد اعلم أن الوزن اذا كان مختصا تجب الموازنة فى اللفظ والتقدير وان كان غالبا لكونه مبدوا بزيادة هى بالفعل أولى من الاسم فلا تشترط الموازنة فى اللفظ لان أوله مما ينبه على الوزن ولهذا امتنع صرف أهب وأشد علمين اذا علمت هذا علمت عدم عموم قوله أن يكون لازما الخ اه وقوله اذا كان مختصا أى أو غالبا لكثرته فى الفعل دون الاسم بدليل بقية كلامه واللائق كتابة هذا الكلام على الشرط الثانى وابدال قوله علمت عدم عموم قوله أن يكون لازما بقوله علمت عدم عموم قوله أن لا يخرج بالتغيير الى مثال هو للاسم ومع كون البعض تبعه فى كتابة ذلك على الشرط الاول تصرف فى عبارته واختصرها تصرفا واختصارا مخلين (قوله الثانى أن لا يخرج الخ) اعترضه البعض بأنه لا حاجة الى هذا الشرط فان ما أخرجه به من نحو رد وقيل خارج من الضابط السابق للوزن المختص وخارج أيضا بقيد السلامة فى قوله سابقا وما سلمت صيغته من مصوغ لسالم بسم فاعله لان المراد بالسالم عندهم ما سلم من الاعتلال والتضعيف ويمكن أن يدفع بان خروجه من ضابط الوزن المختص لا يستلزم خروجه من مطلق الوزن المانع الصرف وكلامه الآن فى شرط مطلق الوزن المانع وقوله وما سلمت الخ من مدخول كاف التمثيل والمثال لا يخصص فتدبر (قوله نحو امرئ) أى على لغة الاتباع فيه فان سمى به على لغة من يلتزم فتح عينه منع من الصرف لكون الوزن لازما حينئذ وكذا الكلام فى ابنم على اللغتين دماميني بحذف (قوله وفى الرفع شبيها بالامر من خرج) رد بأن همزته مكسورة كما كانت قبل التسمية وهمزة اخرج مضمومة فلا مشابهة وحينئذ فصرفه فى هذه الحالة أقوى من صرفه فى الحالين الاولين (قوله ولكن الادغام) أى فى رد والاعلال أى فى قيل بالنقل والقلب (قوله ولو سميت الخ) محترز قوله الى مثال هو للاسم (قوله بالضم) أى ضم الباء الاولى وأما الهمزة فمفتوحة كما فى الفارضى قال الدماميني واحترز عن ألبب بفتح الباء الاولى فانه لا خلاف فى منع صرفه لانه اسم تفضيل بمعنى أعقل فيستحق منع صرفه مطلقا للصفة والوزن (قوله جمع لب) بضم اللام وتشديد الموحدة وهو العقل وجمع لب على ألبب قليل والاكثر أن يجمع على ألباب تصريح (قوله لانه باين الفعل) أى فعله الذى هو لب لا الفعل مطلقا فانه بوزن أكتب وأقتل اه زكريا والظاهر أنه لا حاجة الى ذلك لان الشارح لم يدع انتفاء كونه بوزن الفعل وانما ادعى كونه مباينا الفعل بالفك لان الفعل الذى على وزنه مدغم نحو أشد وأرد أى فضعف اعتبار الوزن قال فى الهمع والاصح وعليه سيبويه منعه ولا مبالاة بفكه لانه رجوع الى أصل متروك فهو كتصحيح مثل استحوذ وذلك لا يمنع اعتبار الوزن اجماعا فكذا الفك ولان وقوع الفك فى الافعال معهود كاشدد فى التعجب ولم يردد وألل السقاء فلم يباينه (قوله الى مثال نادر) ليس المراد أنه نادر فى الاسم وكثير فى الفعل والا كان من أوزان الفعل بل المراد أنه من أوزان الاسم الخاصة به لا أنه نادر فيه سم (قوله الى بناء انحل) قال شيخنا بالحاء المهملة الساكنة اه ولم أجده (٢) فى القاموس

(قول المحشى أى بالكسرة أفهم أن قوله فلا تجره من الجر وليس كذلك بل هو من الاجراء اه)

(قوله ولم أجده فى القاموس هو بالتاء محرف والذى فى القاموس انقحل بالقاف كجردحل اه)

وهو نادر وهذا فيه خلاف وجوز فيه ابن خروف الصرف والمنع وقد فهم من ذلك أن ما دخله الاعلال ولم يخرجه الى وزن الاسم نحو يزيد امتنع صرفه ﴿ والرابع اختلف في سكون التخفيف العارض بعد التسمية نحو ضرب بسكون العين مخففا من ضرب المجهول فمذهب سيبويه أنه كالسكون اللازم فينصرف وهو اختيار المصنف وذهب المازنى والمبرد ومن وافقهما الى أنه ممتنع الصرف فلو خفف قبل التسمية انصرف قولا واحدا (وما يصير علما من ذي ألف ﴿ زيدت لالحاق فليس ينصرف) أى ألف الالحاق المقصورة تمنع الصرف مع العلمية لشبهها بألف التأنيث من وجهين الاول أنها زائدة ليست مبدلة من شئ بخلاف الممدودة فانها مبدلة من ياء والثانى أنها تقع فى مثال صالح لالف التأنيث نحو أرطى فانه على مثال سكرى وعزهى فهو على مثال ذكرى بخلاف الممدودة نحو علباء وشبه الشئ بالشئ كثيرا ما يلحقه به كابراهيم اسم رجل فانه عند سيبويه ممنوع الصرف لشبهه بها بيل فى الوزن والامتناع من الالف واللام وكحمدون عند أبى على حيث منع صرفه للتعريف والعجمة يرى أن حمدون وشبهه من الاعلام المزيد فى آخرها واو بعد ضمة ونون لغير جمعية لا يوجد فى استعمال عربى مجبول على العربية بل فى استعمال عجمى حقيقة أو حكما فالحق بما منع صرفه للتعريف والعجمة المحضة ﴿تنبيهان﴾ الاول كان ينبغى أن يقيد الالف بالمقصورة صريحا أو بالمثال أو بهما كما فعل فى الكافية تكثير فقال وألف الالحاق مقصورا منع ﴿ كعلقى ان ذا علمية وقع ﴿ الثانى حكم ألف التكثير كحكم ألف الالحاق فى أنها تمنع مع العلمية

(قوله ما دخله الاعلال ولم يخرجه الخ) نحو يزيد فانه أعل اذ أصله يزيد كيضرب ولم يخرج بالاعلال الى مثال الاسم فمنع من الصرف فان قيل يزيد على وزن بريد أجيب بانه وان كان على وزنه لكن يزيد مفتتح بياء تدل فى الفعل على معنى هو الغيبة بخلاف بريد فلم يخرج يزيد عن كونه من أوزان الفعل (قوله وهو اختيار المصنف) لان الوزن قد زال والاصل الصرف ولصرفهم جندل بعد حذف الالف وان كان حذفا عارضا مع أن فيه ما يدل على تقديرها وهو توالى أربع متحركات دمامينى (قوله ممتنع الصرف) أى لعروض السكون كما لا ينصرف جيل المخفف من جيأل وأجيب عن هذا بان الفتحة باقية فهى بمنزلة الهمزة دمامينى قال فى الهمع ويجرى القولان فى بعض علما اذا ضم ياؤه اتباعا فالاصح صرفه وعليه سيبويه لورود السماع به فيما حكاه أبو زيد وخروجه الى شبه الاسم والثانى منعه وعليه الاخفش لعروض الضمة فلا اعتداد بها ويجريان أيضا فى بدل همزة أفعل كهراق أصله أراق علما والاصح فيه المنع ولا مبالاة بهذا الابدال (قوله فلو خفف) أى بالسكون (قوله لالحاق) هو جعل كلمة على مثال أخرى رباعية الاصول أو خماسيتها كجعل أرطى وعلقى على مثال جعفر وعزهى وذفرى على مثال درهم وجلبب جلببة وجلبابا على مثال دحرج ودحرجة ودحراجا وحلتيت وحلانيت وعفريت وعفاريت على مثال قنديل وقناديل (قوله المقصورة) خرج به ألف الالحاق الممدودة كما سيأتى (قوله مع العلمية) ولم تستقل ألف الالحاق بالمنع كألف التأنيث لان الملحق بغيره أحط رتبة منه سم (قوله لشبهها بألف التأنيث) أى المقصورة (قوله من وجهين) أى لا من كل وجه فانهما افترقا من حيث ان ألف التأنيث لا يقبل ما هى فيه التنوين ولا تاء التأنيث وما فيه ألف الالحاق يقبلهما وقد استعمل بعض الاسماء منونا بجعل ألفه للالحاق وغير منون بجعل ألفه للتأنيث نحو تترى وبالوجهين قرئ فى السبع (قوله بخلاف الممدودة) أى ألف الالحاق الممدودة فانها لا تؤثر منع الصرف لعدم شبهها بألف التأنيث الممدودة لان همزة الالحاق منقلبة عن ياء وهمزة التأنيث منقلبة عن ألف وأيضا همزة التأنيث منقلبة عن مانع وهو الالف فتمنع وهمزة الالحاق منقلبة عن غير مانع وهو الياء فلا تمنع أفاده فى التصريح (قوله فانها مبدلة من ياء) أى فلم تشبه ألف التأنيث الممدودة لانها مبدلة عن ألف ثانية وظاهر هذا الجرى على أن ألف الالحاق الممدودة الهمزة بعد الالف وألف التأنيث الممدودة الهمزة بعد الالف وفيه خلاف سيأتى فى باب التأنيث (قوله فى مثال) أى وزن وقوله نحو أرطى اسم شجر وألفه للالحاق بجعفر على الراجح وقيل ان أرطى أفعل فمانعه العلمية ووزن الفعل قال الفارضى ولا يجوز أن تكون ألف أرطى وعلقى للتأنيث لانهم قالوا أرطاة وعلقاة فلو كانت للتأنيث لاجتمع تأنيثان فى الكلمة اه (قوله وعزهى فهو على مثال ذكرى) كذا زيد فى نسخ والعزهى بعين مهملة فزاى اسم للرجل الذى لا يلهو كما سيأتى فى الشرح فى باب التأنيث وألفه للالحاق بدرهم وترك مثال الضم لعدم ألف الالحاق فى فعلى بالضم بل هى ألف تأنيث كخنثى (قوله بخلاف الممدودة) أى ألف الالحاق الممدودة فانها لا تقع فى مثال صالح لالف التأنيث (قوله نحو علباء) بعين مهملة فلام فموحدة اسم لعصبة العنق وألفه الممدودة للالحاق بقرطاس وانما لم تكن ألفه للتأنيث قال الفارضى لان علباء لا يوازنه شئ من أوزان ألف التأنيث الممدودة كما سيأتى ان شاء الله تعالى فى علامة التأنيث (قوله وشبه الشئ) بتحريك شبه (قوله لشبهه بها بيل) فيكون مانعه من الصرف العلمية وشبه العجمة (قوله للتعريف والعجمة) أى الحكمية بقرينة ما بعده ويعبر عنها بشبه العجمة (قوله فى استعمال عربى) أى فى استعمال شخص عربى مجبول على العربية أى فصيح موثوق بعربيته (قوله والعجمة المحضة) يعنى الحقيقية (قوله حكم ألف التكثير) أى التى أتى بها لاجل

نحو قبعثرى ذكره بعضهم (والعلم امنع صرفه ان عدلا * كفعل التوكيد أو كثعلا والعدل والتعريف مانعا سحر * اذا به التعيين قصدا يعتبر) أي يمنع من الصرف اجتماع التعريف والعدل في ثلاثة أشياء * أحدها فعل في التوكيد وهو جمع وكتع وبصع وبتع فانها معارف بنية الاضافة الى ضمير المؤكد فشابهت بذلك العلم لكونه معرفة من غير قرينة لفظية هذا ما مشى عليه في شرح الكافية وهو ظاهر مذهب سيبويه واختاره ابن عصفور وقيل بالعلمية وهو ظاهر كلامه هنا ورده في شرح الكافية وأبطله وقال في التسهيل بشبه العلمية أو الوصفية قال أبو حيان وتجويزه أن العدل يمنع مع شبه الصفة في باب جمع لا أعرف له فيه سلفا ومعدولة عن فعلاوات فان مفرداتها جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء وانما قياس فعلاء اذا كان اسما ان يجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات لان مذكره جمع بالواو والنون فحق مؤنثه أن يجمع بالالف والتاء وهذا اختيار الناظم وقيل معدولة عن فعل لان قياس أفعل فعلاء ان يجمع مذكره ومؤنثه على فعل نحو حمر في أحمر وحمراء وهو قول الاخفش والسيرافي واختاره ابن عصفور وقيل انه معدول عن فعالى كصحراء وصحارى والصحيح الاول لان فعلاء لا يجمع على فعل الا اذا كان مؤنثا لافعل صفة كحمراء وصفراء ولا على فعالى الا اذا كان اسما محضا لا مذكر له كصحراء وجمعاء ليس كذلك * الثاني علم المذكر المعدول الى فعل نحو عمر وزفر وزحل ومضر وثعل وهبل وجشم وقثم وجمح وقزح ودلف فعمر معدول عن عامر وزفر معدول عن زافر وكذا باقيها قيل وبعضها عن أفعل وهو ثعل وطريق العلم بعدل هذا النوع سماعه غير مصروف

تكثير حروف الكلمة وتلحقها تاء التأنيث كألف الالحاق فيقال قبعثراة (قوله نحو قبعثرى) ومن أدخلها في ألف الالحاق فقد سها اذ ليس في أصول الاسم سداسي فيلحق به اه تصريح والقبعثرى الجمل العظيم والفصيل المهزول قاموس (قوله والعلم) أي حقيقة أو حكما بقرينة التمثيل بفعل التوكيد فانه ليس بعلم حقيقة عند الناظم كما في شرح الكافية وتصحيح بعضهم ابقاء العلمية على ظاهرها بجعل الكاف للتنظير لا للتمثيل يمنعه العطف في قوله أو كثعلا لان ثعل مثال قطعا فالمناسب أن يكون ما قبله كذلك نعم يصح ذلك الابقاء باجراء كلامه هنا على القول بان فعل التوكيد علم حقيقة لمعنى هو الاحاطة وان كان خلاف ما مشى عليه في الكافية (قوله كفعل التوكيد) الاضافة على معنى اللام أو في وكلام الشارح يشير الى هذا (قوله كثعلا) هو علم جنس للثعلب (قوله اذا به) الباء بمعنى في متعلقة بيعتبر وقصدا أي مقصودا حال مؤكدة من نائب الفاعل وفي كلامه ادخال اذا على المضارع وهو جائز وان كان قليلا (قوله بنية الاضافة الى ضمير المؤكد) والاصل في رأيت النساء جمع جمعهن فحذف الضمير للعلم به واستغنى بنية الاضافة وضعف هذا القول بان تعريف الاضافة غير معتبر في منع الصرف وأجيب بان عدم اعتباره اذا وجد المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتبين معه وأما مع حذفه فما المانع من اعتباره (قوله فشابهت بذلك العلم الخ) فان سمي به أعني بفعل المؤكد به فمذهب سيبويه بقاؤه على المنع وعن الاخفش صرفه لان العدل انما كان حال التوكيد وقد ذهب فان نكر بعد التسمية صرف وفاقا لذهاب العلمية بلا عوض عنها بخلاف أخر لانه في الاصل صفة أفاده السيوطي (قوله وقيل بالعلمية) أي لمعنى الاحاطة اه تصريح فهي علم جنس للمعنى كسبحان (قوله وهو ظاهر كلامه هنا) لانه مثل للعلم المعدول بفعل التوكيد وانما قال ظاهر لامكان حمل العلم في كلامه على ما يشمل العلم حكما وهو ما شابه العلم الحقيقي في كون تعريفه بغير أداة ظاهرة (قوله ورده في شرح الكافية وأبطله) فقال وليس يعني جمع بعلم لان العلم اما شخصي أو جنسي فالشخصي مخصوص ببعض الاشخاص فلا يصلح لغيره والجنسي مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالحكم بعلميته باطل اه قلت علم الاحاطة من قبيل علم الجنس المعنوي كسبحان للتسبيح وفي ارتكابه توفية بالقاعدة وهي أنه لا يعتبر في منع الصرف من المعارف الا العلمية تصريح (قوله بشبه العلمية) أي نظرا لكونه معرفا بغير أداة ظاهرة وقوله أو الوصفية أي وشبه الوصفية أي نظرا لكون مذكره أفعل ومؤنثه فعلاء كما هو شأن الصفات (قوله ومعدولة عن فعلاوات) عطف على معارف في قوله السابق فانها معارف بنية الاضافة سم (قوله لان مذكره جمع الخ) كان ينبغي أن يقول ولان مذكره الخ لان هذا تعليل آخر للناظم وانه غير تعليل ابن هشام السابق في قوله فان مفرداتها جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء وانما قياس فعلاء الخ ولان صنيعه يوهم أن صحراء له مذكر وليس كذلك كما سيصرح به الشارح أفاده البهوتي (قوله عن فعل) أي بضم الفاء وسكون العين (قوله وقيل انه معدول عن فعالى) أي لان فعلاء الذي ليس بصفة قياسه أن يجمع على فعالى دماميني (قوله صفة) حال من أفعل وقوله لا مذكر له بيان لقوله محضا كما تدل عليه عبارة الدماميني (قوله وجمعاء ليس كذلك) لانه ليس بصفة وله مذكر فبطل القولان الاخيران (قوله نحو عمر الخ) دخل تحت نحو هذل وعصم وبلع وجحى فجملة الاعلام الموازنة فعل خمسة عشر (قوله وزفر عن زافر) بمعنى ناصر أو حامل كما في الفارضي قال وأما زفر بمعنى كثير العطاء فيصرف لانه نكرة بدليل دخول أل عليه اه (قوله وهو ثعل) قال أبو حيان لان ثاعلا غير مستعمل وأثعل مستعمل قال في الصحاح

عاريا من سائر الموانع وانما جعل هذا النوع معدولا لامرين أحدهما أنه لو لم يقدر عدله لزم ترتيب المنع على علة واحدة اذ ليس فيه من الموانع غير العلمية والآخر أن (١٩٠) الاعلام يغلب عليها النقل فجعل عمر معدولا عن عامر العلم المنقول من الصفة ولم يجعل مرتجلا وكذا باقيها وذكر بعضهم لعدله فائدتين احداهما لفظية وهي التخفيف والاخرى معنوية وهي تمحيض العلمية اذ لو قيل عامر لتوهم أنه صفة فان ورد فعل مصروفا وهو علم علم أنه ليس بمعدول وذلك نحو أدد وهو عند سيبويه من الود فهمزته عن واو وعند غيره من الاد وهو العظيم فهمزته أصلية فان وجد في فعل مانع مع العلمية لم يجعل معدولا نحو طوى فان منعه للتأنيث والعلمية ونحو تتل اسم أعجمي فالمانع له العجمة والعلمية عند من يرى منع الثلاثي للعجمة اذ لا وجه لتكلف تقدير العدل مع امكان غيره ويلتحق بهذا النوع ما جعل علما من المعدول الى فعل في النداء كغدر وفسق فحكمه حكم عمر قال المصنف وهو أحق من عمر بمنع الصرف لان عدله محقق وعدل عمر مقدر اه وهو مذهب سيبويه وذهب الاخفش وتبعه ابن السيد الى صرفه • الثالث سحر اذا أريد به سحر يوم بعينه فالاصل أن يعرف بأل أو بالاضافة فان تجرد منهما مع قصد التعيين فهو حينئذ ظرف لا يتصرف ولا ينصرف نحو جئت يوم الجمعة سحر والمانع له من الصرف العدل والتعريف اما العدل   في
فعن اللفظ بأل فانه كان الاصل ان يعرف بها وأما التعريف فقيل بالعلمية لانه جعل علما لهذا الوقت وهذا ما صرح به

الثعل بالتحريك زوائد في الاسنان واختلاف منابتها يقال رجل أثعل وامرأة ثعلاء اه (قوله عاريا من سائر الموانع) أي غير العلمية لان الكلام في العلم (قوله لو لم يقدر عدله الخ) وانما قدر العدل دون غيره لامكانه دون غيره دماميني (قوله عن عامر العلم المنقول من الصفة) صريح في أن المعدول عنه العلم لا الصفة (قوله وهي التخفيف) أي بحذف الالف (قوله فان ورد فعل مصروفا الخ) وما لم يسمع صرفه ولا عدمه فسيبويه يصرفه حملا على الاصل في الاسماء وغيره يمنع صرفه حملا على الغالب في فعل علما وليس بجيد قاله الخضراوي اه تصريح وعبارة الاشباه للسيوطي قال في البسيط لو سمى بفعل مما لم يثبت كيفية استعماله ففيه ثلاثة أقوال • أحدها الاولى منع صرفه حملا له على الاكثر والثاني الاولى صرفه نظرا الى الاصل لان تقدير العدل على خلاف القياس والثالث ان كان مشتقا من فعل منع من الصرف حملا على الاكثر والا صرف وهو فحوى كلام سيبويه اه (قوله وهو علم) يظهر لي أن هذا القيد لكون الكلام في الاعلام وأن ما ورد مصروفا وهو وصف كحطم ولبد ليس أيضا معدولا والا استحق منع الصرف (قوله من الود) أي مشتق من الود وقوله من الاد أي مأخوذ من الادّ لان الادّ بكسر الهمزة بمعنى العظيم ليس مصدرا (قوله فان منعه للتأنيث) أي المعنوي باعتبار البقعة وتنوينه باعتبار المكان لغة فيه قرئ بها في السبع (قوله ونحو تتل) بفوقيتين اسم لبعض عظماء الترك وقوله عند من يرى الخ أما عند من يرى عدم منعه فمانع تتل العلمية والعدل وقوله اذ لا وجه الخ علة لقوله لم يجعل معدولا (قوله بهذا النوع) أي الثاني (قوله حكم عمر) فان نكر زال المنع سيوطي (قوله لان عدله محقق) فغدر معدول عن غادر وفسق معدول عن فاسق وهذا محقق له قبل التسمية وأما بعدها فبقي لفظ المعدول على ما هو عليه فاعتبر فمانعه العلمية وبقاء لفظ العدل دماميني (قوله سحر اذا أريد به سحر يوم بعينه فالاصل الخ) كان يكفيه أن يقول سحر اذا أريد به سحر يوم بعينه فهو حينئذ ظرف الخ وكأنه انما زاد قوله فالاصل الخ لبيان وجه العدل لكن يرد عليه أنه قد بينه في قوله اما العدل الخ وان لم يذكر ثم الاضافة فتأمل وقوله اذا أريد به سحر يوم بعينه أي وجعل ظرفا كما سيأتي (قوله نحو جئت يوم الجمعة سحر) قال في مبحث اذا من المغني وعمل العامل في ظرفي زمان يجوز اذا كان أحدهما أعم نحو آتيك يوم الجمعة سحر اه واستشكل بأن السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل وضبطه بعضهم بالسدس الاخير من الليل واليوم ما بين طلوع الشمس وغروبها أو ما بين الفجر والغروب فلم يصدق أحد الظرفين على الآخر فلا عموم وأجيب بحمل السحر على أول الفجر لقربه منه أو حمل اليوم على ما يشمل ما قبل الفجر (قوله فعن اللفظ بأل) أي عن لفظ سحر المقرون بأل أي العهدية كما في الدماميني وذلك لانه اسم جنس أريد به معين كرجل اذا أريد به معين فحقه أن يكون مع الاضافة أو أل لكنهم عدلوا عن قرنه بأل الى جعله علما على هذا الوقت فان قلت كما يجوز أن يكون معدولا عن ذي أل يجوز أن يكون معدولا عن المضاف فلم حكمتم بأنه معدول عن ذي اللام دون المضاف فالجواب أن التعريف بأل أخصر من التعريف الاضافي والضرورة داعية الى اعتبار التعريف ومعها اعتبار نكتب قدر الحاجة فلهذا لم يقل الشارح أو الاضافة مع أنه المطابق لقوله سابقا فالاصل أن يعرف بأل أو بالاضافة واعلم أن عدل سحر تحقيقي لا تقديري لما عرفت من أنه يدل عليه دليل غير منع الصرف وهو أنه اسم جنس أريد به معين فحقه أن يعرف بأل بخلاف التقديري فانه لا دليل عليه الا منع الصرف وليس المراد بالتحقيق ما نطقوا بأصله (قوله بالعلمية) قال الحفيد أي الشخصية اه قال سم ويلزم عليه تعدد الاوضاع بتعدد الاسحار المعينة أي والاصل عدم تعدد الوضع فالاقرب جعله علم جنس (قوله وهذا ما صرح به

في التسهيل وقيل بشبه العلمية لانه تعرف بغير أداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور وقوله هنا والتعريف يومئ اليه اذ لم يقل والعلمية وذهب صدر الافاضل وهو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي الى أنه مبني لتضمنه معنى حرف التعريف قال في شرح الكافية وماذهب اليه مردود بثلاثة أوجه أحدها أن ماادعاه ممكن وماادعيناه (١٩١) ممكن لكن ماادعيناه أولى لانه خروج عن الاصل بوجه دون وجه لان الممنوع الصرف باق على الاعراب بخلاف ماادّعاه فانه خروج عن الاصل بكل وجه • الثاني انه لو كان مبنيا لكان غير الفتح أولى به لانه في موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة لئلا يتوهم الاعراب كما اجتنبت في قبل وبعد والمنادى المبني • الثالث انه لو كان مبنيا لكان جائز الاعراب جواز اعراب حين في قوله

على حين عاتبت المشيب على الصبا

لتساويهما في ضعف سبب البناء بكونه عارضا وكان يكون علامة اعرابه تنوينه في بعض المواضع وفي عدم ذلك دليل على عدم البناء وأن فتحته اعرابية وان عدم التنوين انما كان من أجل منع الصرف فلو نكر سحر وجب التصرف والانصراف كقوله تعالى نجيناهم بسحر نعمة من عندنا اهـ وذهب السهيلي الى أنه معرب وانما حذف تنوينه لنية الاضافة وذهب الشلوبين الصغير الى أنه معرب وانما حذف تنوينه لنية أل وعلى هذين القولين فهو من قبيل المنصرف والصحيح ماذهب اليه الجمهور ﴿تنبيه﴾ نظير سحر في امتناعه من الصرف أمس عند بني تميم فان منهم من يعربه في الرفع غير منصرف ويبنيه على الكسر في النصب والجر ومنهم من يعربه اعراب مالا ينصرف في الاحوال الثلاث خلافا لمن أنكر ذلك وغير بني تميم يبنونه على الكسر وحكى ابن أبي الربيع أن بني تميم يعربونه اعراب

في التسهيل) استشكله أبو حيان بأن المعدول له يشتمل على معنى المعدول عنه كاشتمال مثنى وفسق على معنى اثنين اثنين وفاسق وكيف يشتمل سحر على معنى السحر ويكون علما مع أن تعريف العلمية لا يجامع تعريف اللام فلا يجامع علمية سحر اشتماله على معنى السحر همع باختصار (قوله الى أنه مبني) هذا ثاني أربعة أقوال فيه ذكرها الفارضي ثالثها أنه معرب منصرف وسينقله الشارح عن السهيلي والشلوبين الصغير رابعها انه لا معرب ولا مبني وهي مفروضة في سحر المراد به معين المجعول ظرفا فان نكر صرف وان أريد به معين ولم يجعل ظرفا قرن بال أو أضيف وجوبا كما صرح به الدماميني (قوله لتضمنه معنى حرف التعريف) الفرق بين العدل والتضمين أن العدل تغيير صيغة اللفظ مع بقاء معناه الاصلي والتضمين اشراب اللفظ معنى زائدا على أصل معناه من غير تغييره عن صيغته الاصلية فسحر المذكور عند الجمهور مغير عن لفظ السحر من غير تغيير لمعناه وعند صدر الافاضل وارد على صيغته الاصلية مع اشرابه معنى زائدا على أصل معناه وهو التعيين أفاده في التصريح فالتغيير على العدل في اللفظ دون المعنى وعلى التضمين بالعكس (قوله ماادعاه) أي من البناء وتضمن معنى حرف التعريف فالمصنف انما سلم امكان التضمن الذي علل به صدر الافاضل البناء لا وجوده وانما لم يحكم بعدمه لان ماسلكه أسلم له فسقط مانقله البعض عن البهوتي وأقره من الاعتراض (قوله لانه خروج عن الاصل بوجه الخ) ايضاحه أن أصل الاسم الاعراب والانصراف فالمنع من الصرف عدول عن وجه والبناء عدول عن وجهين معا (قوله لكان غير الفتح الخ) قد ينقض باسم لا التبرئة المبني لان بناءه على الفتح مع أنه في موضع نصب فلعل كلامه باعتبار الغالب (قوله فيجب اجتناب الفتحة) أي بناء كد ليوافق قوله قبل لكان غير الفتح أولى به (قوله جائز الاعراب) أي جوازا وقوعيا كما يؤخذ من بقية كلامه (قوله جواز اعراب حين) أي اذا أضيف الى جملة واللازم باطل عند صدر الافاضل لانه مبني عنده مطلقا كريا (قوله في ضعف الخ) وفي كون كل منهما ظرفا زمانيا (قوله بكونه عارضا) اعترضه البعض بان الفرق بين سحر وحين ظاهر لان سبب بناء حين اضافته لمبني وهي مجوّزة للبناء لا موجبة وسبب بناء سحر تضمنه معنى الحرف وهو موجب لا مجوّز كما لا يخفى أي ومجرد اشتراكهما في عروض البناء لا يقتضي جواز البناء فقد يكون البناء العارض واجبا كبناء المنادى واسم لا (قوله وكان يكون الخ) عطف على كان جائز الاعراب (قوله وفي عدم ذلك) أي التنوين دليل على عدم البناء لان انتفاء اللازم وهو جواز الاعراب مع التنوين يوجب انتفاء الملزوم وهو البناء فثبت وجوب الاعراب مع عدم الصرف (قوله فلو نكر سحر) هذا مقابل قوله اذا أريد به سحر يوم بعينه واعلم أن هذا من تتمة كلام المصنف في شرح الكافية فلا يعترض بان الاولى تاخيره عن جملة الاقوال في سحر المعرفة (قوله الى أنه معرب) أي ومنصرف كما يؤخذ من قوله وانما حذف تنوينه الخ والخلاف بين السهيلي والشلوبين انما هو في علة حذف التنوين كما هو ظاهر من سياقه (قوله نظير سحر في امتناعه من الصرف أمس الخ) مثل ذلك أيضا رجب وصفر فان كلا منهما علم جنس على الشهر المخصوص ومعدول عن ذي أل (قوله من يعربه في الرفع الخ) قال البعض انظر ماوجه التفرقة بين حالة الرفع وغيرها اهـ وأقول قد توجه بأن الرفع شأن العمد فلم يخرج فيه عن الاصل في الاسماء بالكلية بخلاف النصب والجر فانهما شأن الفضلات فقبلا الخروج عن الاصل بالكلية فاعرفه (قوله ويبنيه على الكسر) أي لما يأتي قريبا (قوله يبنونه على الكسر) أي

ما لا ينصرف اذا رفع أو جر بمذ أو منذ فقط وزعم الزجاج ان من العرب من يبنيه على الفتح واستشهد بقول الراجز

انى رأيت عجبا مذ أمسا

قال فى شرح التسهيل وما ادعاه غير صحيح لامتناع الفتح فى موضع الرفع ولان سيبويه استشهد بالرجز على أن الفتح فى أمس فتح اعراب وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه فقد غلط فيما ذهب اليه واستحق أن لا يعول عليه اه ويدل للاعراب قوله

اعتصم بالرجاء ان عن بأس ۞ وتناس الذى تضمن أمس

وأجاز الخليل فى لقيته أمس ان يكون التقدير بالامس فحذف الباء وأل فتكون الكسرة كسرة اعراب قال فى شرح الكافية ولا خلاف فى اعراب أمس اذا أضيف أو لفظ معه بالالف واللام أو نكر أو صغر أو كسر (وبنى على الكسر فعال علما مؤنثا) أى مطلقا فى لغة الحجازيين لشبهه بنزال وزنا وتعريفا وتأنيثا وعدلا وقيل لتضمنه معنى هاء التأنيث قاله الربعى وقيل لتوالى العلل وليس بعد منع الصرف الا البناء قاله المبرد والاول هو المشهور تقول هذه حذام ووبار ورأيت حذام ووبار ومررت بحذام ووبار ومنه قوله

اذا قالت حذام فصدقوها ۞ فان القول ما قالت حذام

(وهو نظير جشما) وعمر وزفر (عند تميم) أى ممنوع الصرف للعلمية والعدل عن فاعلة

بالشروط الخمسة المأخوذة من قوله فيما يأتى ولا خلاف فى اعراب أمس وهى أن لا يكسر ولا يصغر ولا ينكر ولا يضاف ولا يحلى بال واغما بنى لتضمنه معنى حرف التعريف وعلى حركة للتخلص من التقاء الساكنين وكانت كسرة لانها الاصل فى التخلص (قوله اذا رفع أو جر بمذ أو منذ فقط) أى ويبنونه على الكسر فى غير ذلك ولعل وجه تخصيص مذ ومنذ كثرة جر أمس بهما (قوله لامتناع الفتح فى موضع الرفع) قال البعض أى لعدم وجدان الفتح فى لسانهم فى موضع الرفع فقالوا مضى أمس بالرفع ولم ينصبوه ولو كان مبنيا على الفتح فى الاحوال كلها أى عند بعض العرب لسمع مضى أمس بالفتح اه وفيه تصريح بان منقول الزجاج البناء على الفتح فى كل الاحوال وحينئذ يتم التعليل أما ان كان منقوله البناء على الفتح فى الجر فقط فلا (قوله ولان سيبويه استشهد بالرجز الخ) هذا التعليل غير ناهض اذ لا ضرر فى تخريج انسان بيتا على خلاف تخريج من نقل هذا البيت عن العرب فتدبر (قوله فتح اعراب) أى نائب عن الكسر كما هو شأن الممنوع من الصرف وزعم بعضهم أن أمسا فيه فعل ماض وفاعله ضمير مستتر أى أمسى هو أى المساء (قوله وأبو القاسم) أى الزجاج (قوله ويدل للاعراب الخ) ان كان مقصوده الرد بذلك على الزجاج لم يتم لان الزجاج لم يدع البناء على الفتح عند جميع العرب بل البناء على الفتح عند بعضهم فيجوز أن يكون قائل البيت من غير هذا البعض فافهم (قوله اعتصم) أى تمسك وعن ظهر (قوله ولا خلاف الخ) نظر فيه بعضهم بان من العرب من يستصحب البناء مع أل كقوله

وانى وقفت اليوم والامس قبله ۞ ببابك حتى كادت الشمس تغرب

بكسر سين الامس وهو فى موضع نصب عطفا على اليوم وخرج على أن أل زائدة لغير تعريف واستصحب معنى المعرفة فاستديم البناء أو أنه المعرفة وجر على اضمار الباء فالكسر اعراب لا بناء (قوله أو نكر) أى أريد به يوم من الايام الماضية مبهم كما فى التوضيح بقى ما اذا أريد به معين من الايام الماضية غير اليوم الذى يليه يومك كأن يراد به اليوم الذى يليه أول الشهر الماضى ولا يبعد أن يكون حكمه حكم ما لو أريد به اليوم الذى يليه يومك ويكون التقييد باليوم الذى يليه يومك لانه الغالب فى ارادة المعنى اه سم وربما يشير الى ذلك قول التوضيح مبهم فما يتبادر من كلام البعض من أن حكم هذا حكم المنكر غير صحيح (قوله أو صغر) أى على مذهب من يجيز تصغيره كالمبرد وابن برهان ونص سيبويه على أنه لا يصغر وكذا غد استغناء بتصغير ما هو أشد تمكنا وهو اليوم والليلة قاله أبو حيان (قوله أو كسر) أى جمع جمع تكسير على آمس كافلس وأموس كفلوس وآماس كأوقات فعلم ما فى قول البعض بان قيل أموس من المقصور (قوله مطلقا) أى سواء ختم براء أولا والحاصل أن فيه ثلاث لغات بناؤه على الكسر مطلقا واعرابه اعراب ما لا ينصرف مطلقا والتفصيل بين ما آخره راء فيبنى وما لا فيمنع من الصرف (قوله لشبهه بنزال) علة لابنى ولا ينافى ما سبق من حصر سبب البناء فى شبه الحرف لان الشبه بالحرف صادق بالشبه بلا واسطة وبها كما هنا لان نزال تشبه الحرف وقوله وتعريفا لما مر من أن اسم الفعل الغير المنون معرفة وقوله وتأنيثا لعله فى نزال باعتبار أنه اسم لكلمة انزل أو هو جار على مذهب المبرد أن نزال بمعنى النزلة وعبارة الهمع لشبهه بفعال الواقع موقع الامر كنزال فى الوزن والعدل والتعريف فاسقط التأنيث (قوله لتضمنه معنى هاء التأنيث) أى التى فى المعدول عنه (قوله لتوالى العلل) أى العلمية والتأنيث والعدل ورد بان اذربيجان فيه خمسة أسباب وهو مع ذلك معرب اه حفيد ويجاب بانهم نبهوا باعرابه على أن اجتماع الاسباب مجوز للبناء لا موجب سم والخمسة هى العلمية والعجمة وزيادة الالف والنون والتأنيث لانه علم بلدة والتركيب (قوله حذام) معدول عن حاذمة من الحذم وهو القطع ومن هذا الباب صلاح اسم المكة وسكاب اسم الفرس (قوله جشما) معدول عن جاشم أى عظيم كما فى سم

(قوله

(قوله وهذا رأى سيبويه) وهو مقتضى قول المصنف وهو نظير جشما (قوله وهو أقوى على ما لا يخفى) أى لان التأنيث متحقق فلا حاجة الى تقدير العدل لانه انما يقدر اذا لم يتحقق غيرها وأجاب الدماميني بان الغالب على الاعلام النقل فلذا جعلها سيبويه منقولة عن فاعلة المنقولة عن الصفة كما تقدم فى عمر وعلى مذهب المبرد تكون مرتجلة وأجيب بغير ذلك أيضا كما ذكره شيخنا (قوله نحو وبار) اسم لارض كانت لعاد وظفار اسم مدينة وسفار اسم ماء وكل معدول عن فاعلة وقولنا سفار اسم ماء تبعنا فيه التوضيح قال شارحه من مياه العرب ملحوظ فيه معنى التأنيث ولهذا قال سيبويه اسم لماءة وقال الجوهري اسم لبئر وهو المناسب لان الكلام فى أعلام المؤنث والماء مذكر اه (قوله لان لغتهم الامالة) أى لغة جميعهم كما صرحوا به واعترض بان التوصل للامالة ليس من أسباب البناء ولو سلم فمقتضى امالة جميعهم أن جميعهم يبنون على الكسر لا أكثرهم فقط ويدفع بان سبب البناء ليس التوصل للامالة بل الشبه بنزال على ما تقدم لكن أكثرهم اعتبر هذا الشبه لتقويه بترتب الامالة التى هى لغتهم عليه وبعضهم لم يعتبره لكونه لا يقتضى البناء عنده ولم يعتبر ترتب الامالة عليه لكونه لا يحتاج الى الامالة الا عند تحقق مقتضى الكسر فاعرف ذلك (قوله وقد جمع الاعشى الخ) أى حيث كسر الاول بلا تنوين كما فى الفارضى ورفع الثانى بالضمة قال الدنوشرى فيه اشكال لان الاعشى ان كان غير تميمى فليس عنده الا البناء على الكسر وكذا ان كان من أكثر بنى تميم وان كان من القليل فليس عنده الا الاعراب وقول بعضهم يجوز للعربى أن يتكلم بغير لغته مردود اه والتحقيق كما أوضحناه سابقا أن العربى قادر على التكلم بغير لغته وحينئذ لا اشكال نعم قال فى شرح الشذور وقيل ان وبار الثانى ليس باسم كوبار الذى فى حشو البيت بل الواو عاطفة وما بعدها فعل ماض وفاعل والجملة معطوفة على قوله هلكت وقال أولا هلكت بالتأنيث على معنى القبيلة وثانيا باروا بالتذكير على معنى الحى وعلى هذا القول يكتب باروا بالواو والالف كما يكتب ساروا اه فعلى هذا القول لا جمع بين اللغتين (قوله والنقل عن مؤنث) لو قال والتأنيث بحسب الاصل لكان أحسن لان النقل نفسه ليس من أسباب منع الصرف (قوله لانه انما كان مؤنثا الخ) أى لان حذام انما كان مؤنثا لانك أردت به فى حالة كونه اسما لانثى مدلول المؤنث الذى عدل عنه وهو حاذمة فلما زال العدل بجعله اسما لمذكر وعدم ارادة مدلول حاذمة زال التأنيث فانتفى سبب منع الصرف وانما زال العدل بذلك لانه لا يصح أن يكون فى حالة كونه اسما لمذكر معدولا عن حاذمة لامتناع اطلاق حاذمة على المذكر مع أن شأن العدل صحة اطلاق المعدول عنه على مسمى المعدول ولو قال الشارح بدل قوله فلما زال العدل الخ فلما لم يرد ذلك زال التأنيث فزال العدل بزواله لكان واضحا فتأمل (قوله وأما أمر) ان حمل على الامر الاصطلاحى كان التقدير اسم فعل أمر وان حمل على الامر اللغوى وهو الطلب كان التقدير دال أمر قال فى التسهيل وفتح فعال أمر لغة أسدية قال الدماميني فيقولون نزال بفتح الآخر ايثارا للتخفيف (قوله نحو حماد) معدول عن محمدة بفتح الميم الثانية وكسرها (قوله فى الصعيد) قال فى القاموس الصعيد التراب أو وجه الارض أو الطريق وبلاد بمصر مسيرة خمسة عشر يوما طولا وموضع قرب وادى القرى به مسجد للنبى صلى الله عليه وسلم اه وقوله بداد معدول عن متبددة (قوله جارية مجرى الاعلام) أى فى استعمالها غير تابعة لموصوف وقوله حلاق بالحاء المهملة معدول عن حالقة والمنية الموت (قوله معدولة عن مؤنث) هذا فى الامر ظاهر على رأى المبرد أنه معدول عن مصدر مؤنث معرفة أما على ظاهر كلام سيبويه أنه معدول عن الفعل كما فى الهمع فتأنيث الفعل باعتبار أنه كلمة أو لفظة (قوله فهو كعناق) أى فى الاعراب والمنع من الصرف كما مر وقوله كصباح أى فى الاعراب والصرف (قوله وان سمى به مؤنث الخ) أتى به تتميما للتقسيم والا فهو مما دخل تحت قول المصنف وان

وهذا رأى سيبويه وقال المبرد للعلمية والتأنيث المعنوى كزينب وهو أقوى على ما لا يخفى وهذا فيما ليس آخره راء فاما نحو وبار وظفار وسفار فأكثرهم يبنيه على الكسر كأهل الحجاز لان لغتهم الامالة فاذا كسروا توصلوا اليها ولو منعوه الصرف لامتنعت وقد جمع الاعشى بين اللغتين فى قوله

ومر دهر على وبار
فهلكت جهرة وبار

﴿تنبيهان﴾ الاول أفهم قوله مؤنثا ان حذام ونحوه لو سمى به مذكر لم يبن وهو كذلك بل يكون معربا ممنوعا من الصرف للعلمية والنقل عن مؤنث كغيره ويجوز صرفه لانه انما كان مؤنثا لارادتك به ما عدل عنه فلما زال العدل زال التأنيث بزواله * الثانى فعال يكون معدولا وغير معدول فالمعدول اما علم مؤنث كحذام وتقدم حكمه واما أمر نحو نزال واما مصدر نحو حماد واما حال نحو * والخيل تعدو فى الصعيد بداد * واما صفة جارية مجرى الاعلام نحو حلاق للمنية واما صفة ملازمة للنداء نحو فساق فهذه خمسة أنواع كلها مبنية على الكسر معدولة عن مؤنث فان سمى ببعضها مذكر فهو كعناق وقد يجعل كصباح وان سمى به مؤنث

فهو كحذام ولا يجوز البناء حينئذ خلافا لابن بابشاذ وغير المعدول يكون اسما كجناح ومصدرا نحو ذهاب وصفة نحو جواد وجنسا نحو سحاب فإذا سمي بشيء من هذه مذكرا انصرف قولا واحدا إلا ما كان مؤنثا كعناق (واصرفن ما نكرا من كل ما التعريف فيه أثرا) وذلك الأنواع السبعة المتأخرة وهي ما امتنع للعلمية والتركيب أو الألف والنون الزائدتين أو التأنيث بغير الألف أو العجمة أو وزن الفعل أو ألف الإلحاق أو العدل تقول رب معديكرب وعمران وفاطمة وزينب وإبراهيم وأحمد وأرطى وعمر لقيتهم لذهاب أحد السببين وهو العلمية وأما الخمسة المتقدمة وهي ما امتنع لألف التأنيث أو للوصف والزيادتين أو للوصف ووزن الفعل أو للوصف والعدل أو للجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل (١٩٤) فإنها لا تنصرف نكرة ولو سمي بشيء منها لم ينصرف أيضا أما ما فيه ألف التأنيث فلأنها كافية في منع الصرف ووهم من قال في حمراء امتنع للتأنيث والعلمية وأما ما فيه الوصف مع زيادتي فعلان أو وزن أفعل فلأن العلمية تخلف الوصف فيصير منعه للعلمية والزيادتين أو للعلمية ووزن أفعل وأما ما فيه الوصف والعدل وذلك أخر وفعال ومفعل نحو أحاد وموحد فمذهب سيبويه أنها إذا سمي بها امتنعت من الصرف للعلمية والعدل قال في شرح الكافية وكل معدول سمي به فعدله باق إلا سحر وأمس في لغة بني تميم فإن عدلهما يزول بالتسمية فيصرفان بخلاف غيرهما من المعدولات فإن عدله بالتسمية باق فيجب منع صرفه للعدل والعلمية عددا كان أو غيره هذا هو مذهب سيبويه ومن عزا إليه غير ذلك فقد أخطأ وقوله ما لم يقل وإلى هذا أشرت بقولي

وعدل غير سحر وأمس في * تسمية تعرض غير منتفي

وذهب الأخفش وأبو علي وابن برهان إلى صرف العدد المعدول مسمى به وهو خلاف مذهب سيبويه رحمه الله تعالى هذا كلامه بلفظه وأما الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل فقد تقدم الكلام على التسمية به وإذا نكر شيء من هذه الأنواع الخمسة بعد التسمية لم ينصرف أيضا أما ذو ألف التأنيث فللألف وأما ذو الوصف مع زيادتي فعلان أو مع وزن أفعل أو مع العدل إلى فعال أو مفعل فلأنها لما نكرت شابهت حالها قبل التسمية فمنعت الصرف لشبه الوصف مع هذه العلل هذا مذهب سيبويه وخالف الأخفش في باب سكران فصرفه وأما باب أحمر ففيه أربعة مذاهب الأول منع الصرف وهو الصحيح والثاني الصرف وهو مذهب المبرد

على الكسر فعال علما مؤنثا وهذا أولى مما ذكره البعض لما يلزم عليه من قصور النظم فتدبر (قوله فهو كحذام) فتبنيه على لغة الحجاز وتعربه غير منصرف على لغة تميم وإن كان آخره راء فعلى ما تقدم أي بناء نحو حذار ووبار اه دماميني (قوله ولا يجوز البناء) قال الدماميني أي فيما سمي به مذكر اه أي لا فيما سمي به مؤنث حتى يعترض بأن في كلامه تناقضا لأن قضية التشبيه بحذام جواز البناء فينافي قوله ولا يجوز البناء لكن لو ذكره قبل قوله وإن سمي به مؤنث الخ لسلم من الإيهام (قوله من كل الخ) حال من ما بيان لها (قوله من كل ما التعريف فيه أثرا) أي مما يمكن تنكيره فلا يرد أن فعل في التوكيد مما يؤثر فيه التعريف مع أنه لا ينكر لوجوب إضافته ولو نية إلى ضمير المؤكد (قوله ووهم من قال الخ) أي لأن ألف التأنيث كافية في المنع فلا وجه لاعتبار غيرها (قوله وكل معدول الخ) حاصل ما فرق به بين ما يبقى فيه العدل بعد التسمية وما يزول فيه بعدها أن الأول فيه ما يشعر بالعدل وهو تغيير الحركات بخلاف الثاني اه زكريا ووجه بعضهم زوال عدل سحر وأمس بالتسمية بأن أل لا تجامع العلمية (قوله في لغة بني تميم) راجع لأمس فقط أي وأما في لغة الحجاز فيبنى على الكسر (قوله فإن عدله بالتسمية باق) الباء بمعنى مع متعلقة بباق (قوله عددا كان) أي غير سحر وأمس وتسميته نحو ثلاث مسمى به عددا باعتبار ما كان (قوله هذا كلامه بلفظه) يحتمل أنه قاله تقوية لنقله ويحتمل أنه قاله تبريا من التكرار الذي فيه لأن قوله وهو خلاف مذهب سيبويه يغني عنه التنصيص على مذهبه أول العبارة (قوله أو مع العدل إلى فعال أو مفعل) لا يشمل أخر مع أن حكمه حكم معدول العدد ولو أسقط قوله إلى فعال أو مفعل لشمله (قوله شابهت حالها قبل التسمية) لم يقل عاد الوصف لأن معنى أحمر مثلا قبل التسمية ذات ما اتصفت بالحمرة وبعد التسمية الذات المعينة بلا قصد وصفيه بالحمرة وبعد التنكير ذات ما مسماة بأحمر بلا قصد وصفيه بالحمرة ولما لوحظ بعد التنكير اتصاف الذات المبهمة بالتسمية بأحمر أشبه أحمر بعد التنكير حاله قبل التسمية في إبهام الذات وملاحظة مطلق الاتصاف ولم يجعل وصفا بالتسمية حقيقة لعدم التعبير بقولنا مسمى بأحمر (قوله لشبه الوصف) القياس على ما تقدم أن يقال للوصف بحسب الأصل لكن كل صحيح (قوله وخالف الأخفش في باب سكران فصرفه) أي عند قصد تنكيره (قوله وأما باب أحمر) أي عند قصد تنكيره ففيه أربعة مذاهب الخ لو قال وخالف المبرد والأخفش في أحد قوليه في باب أحمر فصرفاه ثم قال والفراء وابن الأنباري فقالا إن سمي بأحمر رجل أحمر الخ ثم قال والفارسي في بعض كتبه بجواز الصرف وتركه لكان أخصر وأولى لتقدم ذكر باب أحمر وذكر المذهب الأول فيه وأنسب بقوله وخالف الأخفش في باب سكران فصرفه (قوله الأول منع الصرف) أي لشبه الوصفية ووزن الفعل (قوله والثاني الصرف) أي لأن الوصفية زالت بالعلمية فلا عود بعد التنكير (قوله

والاخفش في أحد قوليه ثم وافق سيبويه في كتابه الاوسط قال في شرح الكافية وأكثر المصنفين لا يذكرون الا مخالفته وذكر موافقته اولى لانها آخر قوليه والثالث ان سمى بأحمر رجل احمر لم ينصرف بعد التنكير وان سمى به اسود أو نحوه انصرف وهو مذهب الفراء وابن الانباري والرابع انه يجوز صرفه وترك صرفه قاله الفارسي في بعض كتبه واما المعدول الى فعال او مفعل فمن صرف احمر بعد التسمية صرفه وقد تقدم الخلاف في الجمع اذا نكر بعد التسمية ﴿تنبيه﴾ اذا سمى بأفعل التفضيل مجردا من من ثم نكر بعد التسمية انصرف باجماع كما قاله في شرح الكافية قال لانه لا يعود الى مثل الحال التي كان عليها اذ كان صفة فان وصفيته مشروطة بمصاحبة من لفظا أو تقديرا اه فان سمى به مع من ثم نكر امتنع صرفه قولا واحدا وكلام الكافية وشرحها يقتضي اجراء الخلاف في نحو أحمر فيه (وما يكون منه منقوصا ففي * اعرابه نهج جوار يقتفي) يعني ان ما كان منقوصا من الاسماء التي لا تنصرف سواء كان من الانواع السبعة التي احدى علتيها العلمية او من الانواع الخمسة التي قبلها فانه يجري مجرى جوار وغواش وقد تقدم ان نحو جوار يلحقه التنوين رفعا وجرا فلا وجه لما حمل عليه المرادي كلام الناظم من انه اشار الى الانواع السبعة دون الخمسة لان حكم المنقوص فيهما واحد فمثاله في غير التعريف اعيم تصغير اعمى فانه غير منصرف للوصف والوزن ويلحقه التنوين رفعا وجرا نحو هذا أعيم ومررت بأعيم ورايت اعيمي والتنوين فيه عوض من الياء المحذوفة كما في نحو جوار

(قوله والاخفش في أحد قوليه) حكى أن أبا عثمان المازني سأل الاخفش لم صرفت أربع في نحو مررت بنسوة أربع فقال لانه في الاصل اسم للعدد والوصف به عارض فلم يعتد به فقال هلا اعتبرت أحمر اذا نكرته يعني في كونه وصفا في الاصل والتسمية به عارضة فلم يأت بمقنع واعل ووافقه سيبويه آخرا من أجل ذلك كذا في الفارضي (قوله لم ينصرف بعد التنكير) أي لمشابهة حال التنكير حال الوصفية في وجود المشتق منه وهو الحمرة في المدلول فكأن الوصفية باقية بعد التنكير وهذا أحسن مما علل به البعض (قوله يجوز صرفه وترك صرفه) فالصرف نظرا الى زوال الوصفية بالعلمية والعلمية بالتنكير وتركه نظرا الى شبه الوصفية ووزن الفعل (قوله فمن صرف أحمر بعد التسمية) أي بعد زوالها بالتنكير (قوله مجردا من من) أي لفظا وتقديرا كما يؤخذ مما بعده كأن سمى شخص بأكرم (قوله لانه لا يعود الى مثل الحال الخ) أي لان أفعل من اذا كان وصفا معناه ذات معينة ثبت لها الزيادة على ذات أخرى معينة واذا سمى به صار دالا على الذات فقط واذا نكر صار دالا على ذات ما ثبت لها الزيادة ولم ينظر الى كون الزيادة على ذات أخرى فلم ترجع الحالة الاولى ولا شبهها لان شبهها يكون مركبا أيضا من مفضل ومفضل عليه وان كانا مبهمين نقله البعض عن البهوتي وأقره وأنا أقول فيه نظر من وجوه الاول أن ما ادعاه من كون معنى أفعل من اذا كان وصفا ذاتا معينة الخ غير مسلم لتصريحهم بان مدلول الصفات ذات مبهمة لا معينة والتعيين اذا وجد يكون بقرينة لا بالوضع وتصريحهم بان المفضل عليه قد يكون معينا وقد يكون مبهما الثاني أن ما ادعاه من كون معناه اذا نكر بعد التسمية ذاتا ما ثبت لها الزيادة غير مسلم بل معناه ذات ما ثبت لها التسمية بكذا ومن صرح بهذا أو بكون مدلول الصفة ذاتا مبهمة ذلك البعض قبل هذه القولة بنحو نصف صفحة الثالث أن ما ادعاه من عدم رجوع شبه الحالة الاولى ينازع فيه ما تقدم في الكلام على قول الشارح لما نكرت شابهت حالها قبل التسمية من توجيه المشابهة بان معنى أحمر مثلا بعد التنكير ذات ما مسماة بأحمر فلما لوحظ بعد التنكير اتصاف الذات المبهمة بالتسمية بأحمر أشبه أحمر بعد التنكير حاله قبل التسمية في الابهام وملاحظة مطلق الاتصاف ووجه المنازعة أن هذا التوجيه بعينه جار في أفعل من بعد التنكير وهذا يدل على رجوعه لشبه الحالة الاولى وأما ما ادعاه من كون شبهها يكون مركبا أيضا من مفضل ومفضل عليه ففي محل المنع لان ذلك غير لازم وحينئذ يقال هلا منع من الصرف وأما ما في الشرح من تعليل عدم العود بان الوصفية مشروطة بمصاحبة من فلا يدل الا على عدم عود الوصفية لا على عدم عود شبهها فيمكن على أن الوصفية المشروطة بمصاحبة من الوصفية بالزيادة لا مطلق الوصفية فتأمل (قوله وما يكون منه منقوصا الخ) أي والذي يكون مما لا ينصرف منقوصا فهو يقتفي نهج جوار في اعرابه فلو سميت بيرمي ويقضي أعللته اعلال جوار ولو سميت بيغزو ويدعو ورجعت بالواو للياء أجريته مجرى جوار وتقول في النصب رأيت يرمي ويغزي قال بعضهم ووجه الرجوع بالواو للياء ما ثبت أن الاسماء المتمكنة ليس فيها ما آخره واو قبلها ضمة فتقلب الواو ياء ويكسر ما قبلها واذا سميت بيرم من لم يرم رددت اليه ما حذف منه ومنعته من الصرف تقول هذا يرم ومررت بيرم والتنوين للعوض ورأيت يرمي واذا سميت بيغز من لم يغز قلت هذا يغز ومررت بيغز ورأيت يغزي الا أن هذا ترد اليه الواو وتقلب ياء لما تقدم ثم يستعمل استعمال جوار هم (قوله من الاسماء التي لا تنصرف) يشير الى أن الهاء في منه لما لا ينصرف أعم من المعرفة والنكرة ليشمل محل الخلاف والوفاق كما سيذكره (قوله فلا وجه لما حمل الخ) اعتذر

وهذا الاخلاف فيه ومثاله فى التعريف قاض اسم امراة فانه غير منصرف للتانيث والعلمية ويعيل تصغير يعلى ويرم مسمى به فانه غير منصرف للوزن والعلمية والتنوين فيهما فى الرفع والجر عوض من الياء المحذوفة وذهب يونس وعيسى بن عمر والكسائى الى ان نحو قاض اسم امرأة ويعيل ويرم يجرى مجرى الصحيح فى ترك تنوينه وجره بفتحة ظاهرة فيقولون هذا يعيلى ويرمى وقاضى ورأيت يعيلى ويرمى وقاضى ومررت بيعيلى ويرمى وقاضى واحتجوا بقوله

قد عجبت منى ومن يعيليا
لما رأتنى خلقا مقلوليا

وهو عند الخليل وسيبويه والجمهور محمول على الضرورة كقوله

ولكن عبد الله مولى مواليا

(ولاضطرار أو تناسب صرف ذو المنع) بلا خلاف مثال الضرورة قوله

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة
فقالت لك الويلات انك مرجلى

وقوله

وأتاها أحمر كالخي السهم بعضب فقال كونى عقيرا

وقوله

تبصر خليلى هل ترى من ظعائن

وهو كثير ثم اختلف فى نوعين * أحدهما مافيه ألف التأنيث المقصورة فمنع بعضهم صرفه للضرورة قال لانه لافائدة فيه اذ يزيد بقدر ماينقص ورد بقوله

انى مقسم ماملكت فجاعل
جزأ لآخرتى ودنيا تنفع

أنشده ابن الاعرابى بتنوين دنيا * وثانيهما أفعل من منع الكوفيون صرفه للضرورة قالوا لان حذف تنوينه لاجل من فلا يجمع بينهما ومذهب البصريين جوازه لان المانع له انما هو الوزن والوصف كاحمر لامن بدليل صرف خير منه وشر منه لزوال الوزن ومثال الصرف للتناسب قراءة نافع والكسائى سلاسلا وأغلالا وسعيرا قواريرا قواريرا وقراءة الاعمش ابن مهران ولا يغوثا ويعوقا ونسرا

﴿تنبيه﴾ أجاز قوم صرف الجمع الذى لانظير له فى الاحاد اختيارا وزعم قوم ان صرف مالاينصرف مطلقا لغة قال الاخفش

عنه بأن الباعث له على ذلك ان أقرب مذكور الى الضمير فى ومايكون منه ما التعريف فيه أثر وبان العلم المنقوص محل الخلاف فيعتنى به (قوله وهذا الاخلاف فيه) أى لاخلاف فى حذف الياء ولحوق التنوين رفعا وجرا فى نحو أعيم بخلاف قاض ويعيل ويرم أعلاما ففى حذف يائه ولحوق التنوين له رفعا وجرا خلاف نبه عليه بقوله الآتى وذهب يونس الخ (قوله الى أن نحو قاض الخ) أى من كل علم منقوص وجد فيه مقتضى منع الصرف قال سم يمكن الفرق من جهة المعنى على قولهم بخفة العلم فاحتملت الحركة على الياء (قوله يجرى مجرى الصحيح الخ) حاصل مذهبهم أن المعرف تثبت ياؤه مطلقا وتسكن رفعا لثقل الضمة وتفتح جرا ونصبا لخفة الفتحة (قوله خلقا) بفتح المعجمة واللام أى عتيقا جدا وأراد به الضعيف رث الهيئة وقوله مقلوليا بضم الميم لانه اسم فاعل اقلولى أى تجافى وانكمش كما فى القاموس فقول التصريح بفتح الميم غير ظاهر ولعل المراد بالمقلولى هنا دميم الخلقة (قوله مولى مواليا) باضافة مولى الى مواليا جمع مولى (قوله أو تناسب) هو قسمان تناسب لكلمات منصرفة انضم اليها غير منصرف نحو سلاسلا وأغلالا وتناسب لرؤس الآى كقوارير الاول فانه رأس آية فنون ليناسب بقية رؤس الآى فى التنوين أو بدله وهو الالف فى الوقف وأما قوارير الثانى فنون ليشاكل قوارير الاول كذا قال شيخنا وهو الصواب الموافق لما فى التصريح وغيره وأما ما فى كلام البعض من العكس فخطأ (قوله صرف) أى وجوبا فى الضرورة وجوازا فى التناسب (قوله ويوم دخلت الخدر) بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال أى الهودج وقوله انك مرجلى أى مصيرى راجلة أى ماشية لعقرك ظهر بعيرى تصريح (قوله وأتاها) أى ناقة صالح عليه الصلاة والسلام أحمر هو الذى عقرها وكان أحمر أزرق أصهب كالخى السهم أى كمثل السهم والعضب السيف وعقيرا فعيل يستوى فيه المذكر والمؤنث اه عينى وقال الدمامينى كالخى السهم من اضافة الملقى الى المعتبر (قوله أحدهما مافيه ألف التأنيث المقصورة) مقتضى التعليل الآتى أن تكون ألف الالحاق المقصورة كألف التأنيث المقصورة (قوله اذ يزيد بقدر ماينقص) لانه اذا نون سقطت الالف لالتقاء الساكنين والتنوين قدر الالف المحذوفة وكل ساكن وأجيب بانه قد يكون فيه فائدة بان تلتقى الالف مع ساكن بعده فيحتاج الشاعر الى كسر الاول فينون ثم يكسر ومقتضى هذا انه اذا لم يحتج الى تنوينه لم ينون اه مرادى وهو مبنى على أن الضرورة مالامندوحة عنه لامطلق ماوقع فى الشعر اه سم أى مما لايقع مثله فى النثر (قوله ورد بقوله الخ) قال الصفوى وضعف الرد بمنع الدليل لان تنوين المؤنث بالالف كدنيا لغة فيه فلعل الشاعر من أهل هذه اللغة (قوله دنيا) معطوف على جزأ والمعنى فجاعل منه جزأ لآخرتى وجاعل منه دنيا تنفع (قوله لاجل من) أى لقيامها مقام المضاف اليه فالمانع قوى لكونه كلمة مستقلة بخلاف سائر موانع الصرف وقوله فلا يجمع بينهما أى بين التنوين ومن ملفوظة أو مقدرة أى لا اختيارا ولا ضرورة (قوله ومذهب البصريين جوازه) ويدل له قول امرئ القيس وما الاصباح منك بامثل فصرف أمثل للضرورة مع وجود من المقدمة عليه فى قوله منك قاله الدمامينى (قوله انما هو الوزن والوصف) أى فيجوز الجمع بينهما وبين التنوين ضرورة لعدم قوتهما قوة من (قوله صرف الجمع الذى لانظير له فى الآحاد) كسلاسلا وسببه جمعهم له جمع السلامة نحو صواحبات فأشبه الآحاد اه

وكان هذه لغة الشعراء لانهم اضطروا اليه فى الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك فى الكلام (والمصروف قد لا ينصرف) أى للضرورة أجاز ذلك الكوفيون والاخفش والفارسى وأباه سائر البصريين والصحيح الجواز واختاره الناظم لثبوت سماعه من ذلك قوله وما كان حصن ولا حابس * يفوقان مرداس فى مجمع وقوله وقائلة ما بال دوسر بعدنا * صحا قلبه عن آل ليلى وعن هند وقوله طلب الازارق بالكتائب اذ هوت * بشبيب غائلة النفوس غدور (١٩٧) وأبيات أخر ﴿تنبيه﴾ فصل بعض المتأخرين بين ما فيه علمية فأجاز منعه لوجود احدى العلتين وبين ما ليس كذلك فصرفه ويؤيده أن ذلك لم يسمع الا فى العلم وأجاز قوم منهم ثعلب وأحمد بن يحيى منع صرف المنصرف اختيارا ﴿خاتمة﴾ قال فى شرح الكافية ما لا ينصرف بالنسبة الى التكبير والتصغير أربعة أقسام ما لا ينصرف مكبرا ولا مصغرا وما لا ينصرف مكبرا وينصرف مصغرا وما لا ينصرف مصغرا وينصرف مكبرا وما يجوز فيه الوجهان مكبرا ويحتم منعه مصغرا فالاول نحو بعلبك وطلحة وزينب وحمراء وسكران واسحق وأحمر ويزيد مما لا يعدم سبب المنع فى تكبير ولا تصغير * والثانى نحو عمر وشمر وسرحان وعلق وجنادل أعلاما مما يزول بتصغيره سبب المنع فان تصغيرها عمير وشمير وسريحين وعليق وجنيدل بزوال مثال العدل ووزن الفعل وألق سرحان وعلق وصيغة منتهى التكسير والثالث نحو تحلئ وتوسط وترتب وتهبط اعلاما مما يتكمل فيه بالتصغير سبب المنع فان تصغيرها تحيلئ وتويسط وتريتب وتهيبط على وزن مضارع بيطر فالتصغير كمل لها سبب المنع فمنعت من الصرف فيه دون التكبير فلوجى ء فى التصغير بياء معوضة مما حذف تعين الصرف لعدم وزن الفعل * الرابع نحو هند وهنيدة فلك فيه مكبرا وجهان وليس لك فيه مصغرا الا منع الصرف والله أعلم

﴿اعراب الفعل﴾

(ارفع مضارعا اذا يجرد * من ناصب وجازم كتسعد) يعنى انه يجب رفع المضارع حينئذ والرافع له التجرد المذكور كما ذهب اليه حذاق الكوفيين منهم الفراء لا وقوعه موقع الاسم كما قال

دماميني (قوله فى الكلام) أى النثر (قوله وأباه) أى منعه سائر البصريين لكونه خروجا عن الاصل بخلاف صرف ما لا ينصرف فانه رجوع الى الاصل فاحتمل فى الضرورة وللكوفيين ومن وافقهم أن يمنعوا عدم تجويز الضرورة والخروج عن الاصل (قوله طلب الازارق) أصله الازارقة فحذف الهاء للضرورة جمع أزرقى بتقديم الزاى على الراء قوم من الخوارج نسبوا الى نافع بن الازرق وهو مفعول طلب وفاعله ضمير يعود على سفيان نائب الحجاج وزوج ابنته والكتائب جمع كتيبة بفوقية بعد الكاف وهى الجيش واذ ظرف زمان وهوت من هوى به الامر اذا أطمعه وغره وغائلة النفوس فاعل هوت أى شرها وغدور مبالغة غادرة خبر لمحذوف أو بدل من غائلة والشاهد فى شبيب بشين معجمة مفتوحة فموحدة مكسورة فتحتية فموحدة وهو شبيب بن زيد رأس الازارقة كذا فى العينى وشيخ الاسلام فقول البعض فى هوت أى سقطت فيه شئ (قوله بين ما فيه علمية) اقتصاره على العلمية يقتضى أن غيرها كالوصفية فى نحو قائم ليس مثلها ولعله لمزية العلمية على غيرها لان لها من القوة ما ليس لغيرها ولورود السماع فيها دون غيرها كذا فى حاشية شيخنا وعليه كان المناسب للشارح أن يعلل بعد ذكر لا بوجود احدى العلتين لانه يقتضى أن غير العلمية من العلل مثلها فليتأمل (قوله فأجاز منعه) أى فى الضرورة فهذا التفصيل خاص بالضرورة كما هو ظاهر كلام الشارح لكن ظاهر صنيع التصريح عدم اختصاصه بالضرورة وعبارته فى منع المصروف أربعة مذاهب أحدها الجواز مطلقا الثانى المنع مطلقا الثالث وهو الصحيح الجواز فى الشعر والمنع فى الاختيار الرابع يجوز فى العلم خاصة (قوله أربعة أقسام) هى مبنية على قاعدة وهى أن كل مصغر لم يذهب تصغيره أحد سببيه فهو غير منصرف والا فهو منصرف دماميني (قوله وسرحان) بخلاف سكران لانك تقول فى تصغيره سكيران فتبقى الزيادتان بحالهما اهـ دماميني وهو بكسر السين كما فى القاموس وفسره بمعان منها الذئب والاسد والمراد المجعول علما (قوله وعلق) هو فى الاصل اسم نبت (قوله وجنادل) هو فى الاصل جمع جندل والجندل قال فى القاموس كجعفر ما يقله الرجل من الحجارة وتكسر الدال اهـ (قوله بزوال مثال العدل) اذ العدل فى عمر تقديرى فلا يصار اليه الا عند سماع الاسم ممنوعا من الصرف وما سمع من أفواههم عميرا الا مصروفا فصار ادعاء العدل فيه مناقضا لكلامهم واذا حكمنا فى أدد بأنه غير معدول مع مجيئه على صيغة عمر لكونه مصروفا فهذا أجدر دماميني (قوله نحو تحلئ) ضبطه فى التصريح بكسر التاء الفوقية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبالهمزة آخره قال الشارح فى شرحه على التوضيح هو شعر وجه الاديم ووسخه وسواده وما أفسده السكين من الجلد اذا قشر والتهبط بكسرات مشددة الباء طائر والترتب كقنفذ وجندب الشئ المقيم الثابت اهـ والتوسط مصدر توسط (قوله مما حذف) وهو أحد المثلين فى توسط وتهبط بأن يقال تويسيط وتهيبيط أما تحلئ وترتب فلم يحذف منهما شئ فكلامه بالنظر للبعض (قوله الا منع الصرف) أى لوجود التاء لفظا

﴿اعراب الفعل﴾

(قوله حينئذ) أى حين اذ تجرد من ناصب وجازم (قوله والرافع له التجرد) لان الرفع دائر معه وجود

البصريون ولا نفس المضارعة كما قال ثعلب ولا حروف المضارعة كما نسب للكسائي واختار المصنف الاول قال في شرح الكافية لسلامته من النقض بخلاف الثاني فانه ينتقض بنحو هلا تفعل وجعلت أفعل ومالك لا تفعل ورأيت الذي تفعل فان الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعا بلا رافع فبطل القول بان رافعه وقوعه موقع الاسم وصح القول بان رافعه التجرد اه ورد الاول بان التجرد عدمي والرفع وجودي والعدمي لا يكون علة للوجودي وأجاب الشارح بانا لا نسلم أن التجرد من الناصب والجازم عدمي لانه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مخلصا عن لفظ يقتضي تغييره واستعمال الشئ والمجئ به على صفة ما ليس بعدمي ﴿تنبيه﴾ انما لم يقيد المضارع هنا بالذي لم يباشره نون توكيد ولا نون اناث اكتفاء بتقدم ذلك في باب الاعراب (وبلن انصبه وكي) أي الادوات التي تنصب المضارع أربع وهي لن وكي وأن واذن وسيأتي الكلام على الاخيرتين فاما لن فحرف نفي تختص بالمضارع وتخلصه للاستقبال وتنصبه كما تنصب لا الاسم نحو لن أضرب ولن أقوم فتنفي ما أثبت بحرف التنفيس ولا تفيد تابيد النفي ولا تاكيده خلافا للزمخشري الاول في أنموذجه والثاني في كشافه وليس أصلها لا فابدلت الالف نونا خلافا للفراء ولا لا أن فحذفت الهمزة تخفيفا والالف للساكنين خلافا للخليل والكسائي ﴿تنبيهات﴾ الاول

وعدما والدوران مشعر بالعلية اه دماميني لان الدوران من مسالكها (قوله ولا نفس المضارعة) لانها انما اقتضت مطلق الاعراب لا خصوص الرفع لكن هذا لا يأتي على قول الكوفيين ان اعراب المضارع بالاصالة لا بالحمل على الاسم ومضارعته اياه (قوله ولا حروف المضارعة) لان جزء الشئ لا يعمل فيه (قوله كما نسب للكسائي) قال وانما لم تعمل مع عاملي النصب والجزم لقوتهما عنها (قوله فانه ينتقض الخ) جوابه أن المراد الحلول في الجملة اه حفيد وأيضا فالرفع استقر قبل حرف التحضيض ونحوه فلم يغيره اذ أثر العامل لا يغير الا بعامل آخر اه تصريح (قوله بنحو هلا تفعل) لان اداة التحضيض مختصة بالفعل ومن نحو المذكورات سيقوم زيد وسوف يقوم زيد (قوله وجعلت أفعل) لان أفعال الشروع لا يكون خبرها اسما مفردا الا شذوذا كما مر (قوله ومالك لا تفعل) قال شيخنا لعله لانه لم يسمع الاسم بعد مالك وان كانت الجملة في تأويله لانها حال أي أي شئ ثبت لك حالة كونك غير فاعل (قوله ورأيت الذي تفعل) لان الصلة لا تكون اسما مفردا (قوله فبطل القول بان رافعه وقوعه موقع الاسم) أي الذي هو أقوى من القول الثالث والرابع لكونه قول البصريين مع ظهور بطلانهما بما تقدم فاندفع اعتراض البعض على قوله وصح القول بأن رافعه التجرد بان مجرد ابطال ان الرافع وقوعه موقع الاسم لا يقتضي صحة أن الرافع التجرد وانما يقتضيها ابطال الاقوال الثلاثة (قوله وأجاب الشارح بانا لا نسلم الخ) هذا جواب بمنع أن التجرد عدمي وتسليم أن العدمي لا يكون علة للوجودي ولك أن تقول سلمنا أنه عدمي لكن لا نسلم أن العدمي لا يكون علة للوجودي على الاطلاق بل ذلك في الاعدام المطلقة أما العدم المضاف كالعمى فيجوز كونه علة للوجودي (قوله لانه عبارة عن استعمال المضارع الخ) الاستعمال هنا مصدر المبني للمجهول ليكون وصفا للفعل فيصح تفسير التجرد الذي هو وصف للفعل به (قوله اكتفاء بتقدم ذلك في باب الاعراب) قال يس لا حاجة الى ذلك لان رفع المضارع أعم من كونه لفظيا أو محليا كالمضارع المؤكد بالنون والذي فاعله نون الاناث اه وهو تابع في ذلك لشيخه سم قال شيخنا وفيه نظر لان المضارع مع احدى النونين ليس له محل رفع أبدا وله محل الناصب والجازم صرح بذلك القليوبي وغيره (قوله وبلن انصبه) ولا يجوز الفصل بين لن والفعل اختيارا عند البصريين وهشام وأجاز الكسائي الفصل بالقسم ومعمول الفعل ووافقه الفراء على القسم وزاد الفصل بأظن والشرط كذلك في السيوطي (قوله أي الادوات الخ) تفسير لقوله وبلن انصبه وكي مع ملاحظة قوله كذا بان وقوله ونصبوا باذن المستقبلا فافهم (قوله ما أثبت بحرف التنفيس) أي معه وخصه بالذكر لمشاركته لن في تخليص الفعل للاستقبال (قوله خلافا للزمخشري الخ) وافقه على التأكيد كثيرون ورد ادعاؤه التأبيد بانه لا دليل عليه وبانها لو كانت للتأبيد للزم التناقض بذكر اليوم في فلن أكلم اليوم انسيا والتكرار بذكر أبدا في ولن يتمنوه أبدا وأما التأبيد في لن يخلقوا ذبابا فلامر خارجي لا من مقتضيات لن ويجاب عن التناقض بان القائل بالتأبيد انما يقول به عند اطلاق منفيها وخلوه عن مقيد انه وعن التكرار بان هذا ليس تكرارا باللفظ وهو ظاهر ولا بالمرادف لان الاسم لا يرادف الحروف لان التأبيد نفس معنى أبدا وجزء معنى لن فلا يكون تكرارا وانما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما فهم بالتضمن كذا في الشمني وحاصله أنه ليس من التكرار بل من توكيد معنى تضمني لكلمة سابقة بلفظ دل على هذا المعنى مطابقة (قوله خلافا للفراء) لان المعهود ابدال النون ألفا كنسفعا لا العكس (قوله خلافا للخليل والكسائي) لان دعوى التركيب انما تصح اذا كان الحرفان

ظاهرين

الجمهور على جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن أضرب وبه استدل سيبويه على بساطتها ومنع ذلك الاخفش الصغير * الثاني تاتي لن للدعاء كما أتت لا كذلك وفاقا لجماعة منهم ابن السراج وابن عصفور من ذلك قوله لن تزالوا كذلكم ثم لازالت لكم خالدا خلود الجبال وأما قلن أكون ظهيرا للمجرمين فقيل ليس منه لان فعل الدعاء لا يسند الى المتكلم بل الى المخاطب أو الغائب ويرده قوله ثم لازالت لكم * الثالث زعم بعضهم أنها قد تجزم كقوله فلن يحل للعينين بعدك منظر * وقوله ان يخب الآن من رجائك من * حرك دون بابك الحلقة والاول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الالف للضرورة وأما كي فعلى ثلاثة أوجه أحدها أن تكون اسما مختصرا من كيف كقوله كي تجنحون الى سلم وما ثئرت * قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم * الثاني أن تكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملا وهي الداخلة على ما الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلة كيمه بمعنى لمه وعلى ما المصدرية كما في قوله * اذا أنت لم تنفع فضر فانما * يرجى الفتى كيما يضر وينفع * وقيل ما كافة وعلى أن المصدرية مضمرة نحو جئت كي تكرمني اذا قدرت النصب بان ولا يجوز اظهار أن بعدها وأما قوله كيما أن تغر وتخدعا فضرورة * الثالث أن تكون بمنزلة أن المصدرية معنى وعملا وهو مراد الناظم ويتعين ذلك في الواقعة بعد اللام وليس بعدها أن كما في نحو لكيلا تأسوا ولا يجوز أن تكون حرف جر لدخول حرف الجر عليها فان وقع بعدها أن كقوله أردت لكيما أن تطير بقربتي * احتمل أن تكون مصدرية مؤكدة بأن وأن تكون تعليلية مؤكدة للام ويترجح هذا الثاني بامرين الاول أن أن أم الباب فلو جعلت مؤكدة لكي لكانت كي هي الناصبة فيلزم تقديم الفرع على الاصل * الثاني ما كان أصلا في بابه

ظاهرين حالة التركيب كما ولا والظاهر هنا جزء كل منهما (قوله الجمهور على جواز الخ) استثنى أبو حيان التمييز فلا يجوز عمرا لن يتصبب زيد قال الدماميني انما يمتنع ذلك عند الجمهور لمنعهم تقديم التمييز على عامله فلا يقال عندهم عرقا تصبب زيد فهو ممتنع قبل مجيء لن وأما ابن مالك فلا يسلم هذا الاستثناء لانه يجوز تقديم التمييز على عامله المتصرف بقلة كما تقدم فيجوز عنده قليلا عرقا لن يتصبب زيد اه ملخصا (قوله وبه استدل سيبويه على بساطتها) وجه الاستدلال أنه يمتنع تقديم معمول معمول أن عليها ونوقش في الدليل بانه يجوز أن يتغير حكم الشيء بالتركيب دماميني (قوله ومنع ذلك الاخفش) لان النفي له صدر الكلام ورد بان ذلك خاص بما بخلاف لن بدليل قول الشاعر * مه عاذلي فهائما لن أبرحا (قوله لن تزالوا كذلكم) الدليل على أنه دعاء لا اخبار عطف الدعاء عليه وهو ثم لازالت الخ أفاده سم (قوله فلن يحل) بفتح اللام من حليت المرأة في عيني بالكسر تحلى بالفتح وأما حلا الشيء في فمي فمضارعه يحلو شمني والكاف في قوله بعدك مكسورة والمنظر بفتح الظاء (قوله ان يخب الآن الخ) البيت من المنسرح الا انه سقط من قلم الناسخ لفظ من بعد حرك والحلقة بتسكين اللام سواء حلقة الحديد وحلقة القوم وجوز بعضهم الفتح كما في البيت (قوله اسما مختصرا من كيف) فتكون بمعنى كيف ويليها الاسم والماضي والمضارع مرفوعا ونظيرها في الاختصار سو أفعل أي سوف أفعل وحكى الكوفيون سف أقوم كذا في الفارضي (قوله كي تجنحون الخ) أي كيف تميلون والسلم بكسر السين وفتحها الصلح وثئرت بالمثلثة في أوله مبني للمفعول من ثأرت القتيل وبالقتيل قتلت قاتله واللظى النار والهيجاء الحرب تمد كما في البيت وتقصر وتضطرم تلتهب والجملتان حالان من فاعل تجنحون أو الثانية حال من قتلاكم شمني (قوله كيما يضر وينفع) أي الضر والنفع (قوله وقيل ما كافة) أي كفت كي المصدرية عن نصب المضارع (قوله مضمرة) أي وجوبا كما يشير اليه وهو منصوب على الحالية من أن (قوله ولا يجوز اظهار أن بعدها الخ) جعل في التسهيل اظهار أن بعد كي قليلا ونقل في الهمع عن الكوفيين جواز اظهارها اختيارا (قوله كيما أن تغر وتخدعا) العطف تفسيري كما قاله الشمني ويظهر لي أن ما زائدة بين الجار ومجروره نحو فبما رحمة من الله لنت لهم وصدر البيت فقالت أكل الناس أصبحت مانحا * لسانك كيما الخ (قوله معنى وعملا) أما الثاني فظاهر وأما الاول فلان كلا حرف مصدري استقبالي (قوله ويتعين ذلك الخ) ويتعين كونها جارة اذا جاءت قبل اللام سيوطي (قوله لدخول حرف الجر عليها) أي ولا يجمع بين حرفي جر في الفصيح فلك أن تقول هلا جاز ذلك ويكون الثاني مؤكدا كما لو وقع بعدها أن وكما لو جاءت قبل نحو كي لاقرأ الا أن يقال الضرورة داعية الى التوكيد هناك أي فيما اذا توسطت كي بين اللام وأن أو تقدمت على اللام بخلاف ما هنا وفيه نظر اه سم ببعض تغيير ولعل وجه النظر أن الضرورة لا تدعو في صورة التوسط الى كون خصوص كي تأكيد اللام لاندفاعها بكون أن تأكيد الكي ويمكن دفعه بان المراد الضرورة المتخلص منها على وجه وجيه وسيأتي أن جعل كي تأكيد اللام أولى من جعل أن تأكيد الكي من ثلاثة أوجه فتأمل (قوله أردت لكيما أن تطير بقربتي) تمامه وتتركها شنا ببيداء بلقع * تطير تذهب سريعا مستعار من طيران الطير والشن بفتح الشين المعجمة القربة الخلقة والبيدا بفتح الموحدة والمد الارض التي يبيد أي يهلك من يدخل فيها والبلقع الارض القفر التي لا شيء فيها شمني

لايكون موكدا لغيره • والثالث أن لا صفت الفعل فترجح أن تكون هي العاملة ويجوز الامران في نحو جئت كي
تفعل كيلا يكون دولة فان
جعلت جارة كانت أن
مقدرة بعدها وان جعلت
ناصبة كانت اللام مقدرة
قبلها ﴿تنبيهات﴾ الاول
ماسبق من أن كي تكون
حرف جر ومصدرية هو
مذهب سيبويه وجمهور
البصريين وذهب
الكوفيون الى أنها ناصبة
للفعل دائما وتاولوا كيمه
على تقدير كي تفعل ماذا
ويلزمهم كثرة الحذف
واخراج ما الاستفهامية
عن الصدر وحذف ألفها
في غير الجر وحذف الفعل
المنصوب مع بقاء عامل
النصب وكل ذلك لم يثبت
ومما يرد قولهم قوله
فاوقدت ناري كي ليبصر
ضوؤها • وقوله كي
لتقضيني رقية ماوعدتني
غير مختلس لان لام
الجر لاتفصل بين الفعل
وناصبه وذهب قوم الى
أنها حرف جر دائما ونقل
عن الاخفش • الثاني
أجاز الكسائي تقديم
معمول معمولها عليها نحو
جئت النحو كي أتعلم ومنعه
الجمهور • الثالث اذا
فصل بين كي والفعل لم يبطل
عملها خلافا للكسائي نحو
جئت كي فيك أرغب
والكسائي يجيزه بالرفع لا
بالنصب قيل والصحيح أن
الفصل بينها وبين الفعل
لايجوز في الاختيار • الرابع زعم الفارسي أن أصل كما في قوله وطرفك اما جئتنا فاحبسنه • كما يحسبوا أن مصدرية
الهوى حيث تنظره كيما فحذفت الياء ونصب بها وذهب المصنف الى أنها كاف التشبيه كفت بما ودخلها معنى التعليل فنصبت

(قوله لايكون مؤكدا لغيره) أي لايليق أن يكون مؤكدا لغيره وليس المراد لايجوز أن يكون مؤكدا لغيره لان مقتضى ماقدمه جوازه بمرجوحية (قوله تنبيهات) أي تتعلق بكي وأما التنبيهات قبل فتتعلق بلن والحاصل أنه أورد كلا بتنبيهات ذكرها في مبحثه وهذا يغنيك عما للبعض من التكلف البارد (قوله على تقدير كي تفعل ماذا) أي لكي تفعل أي شيء والمتبادر من عبارته أن أداة الاستفهام في هذا التركيب بحسب أصله ماذا الا ما وحدها وحينئذ لا يظهر قوله واخراج ما الخ لما ياتي قريبا ولا قوله في غير الجر لان ألف ماذا الاستفهامية لاتحذف لا في الجر ولا في غيره فالمناسب جعل تعبيره بماذا لمجرد بيان أن ما في كيمه استفهامية لا لان الاصل ماذ (قوله واخراج ما الخ) ذهب بعضهم الى أنها لايلزم صدريتها وفي الصحيح أقول ماذا قال ابن مالك فيه شاهد على أن ما الاستفهامية اذا ركبت مع ذا تفارق وجوب التصدير شمني (قوله كي لتقضيني) باسكان الياء آخر الفعل للضرورة لان البيت من المديد كما قاله العيني قال ومختلس بفتح اللام مصدر ميمي بمعنى الاختلاس اه وأقره شيخنا والبعض ولا حاجة الى جعله مصدرا ميميا بل الظاهر أنه اسم مفعول حال من ما (قوله لان لام الجر لاتفصل الخ) أي فليس النصب بكي بل بأن المضمرة بعد اللام المؤكدة لكي الجارة فبطل القول بأنها مصدرية ناصبة للفعل دائما (قوله حرف جر دائما) أي والنصب بعدها بأن مضمرة أو ظاهرة ورد بقوله تعالى لكيلا تاسوا فان زعم ان كي تأكيد للام كقوله • ولا للما بهم أبدا دواء • رد بان الفصيح المقيس لايخرج على الشاذ تصريح (قوله ومنعه الجمهور) لان كي من الموصولات الحرفية ومعمول الصلة لايتقدم على الموصول وان كانت جارة فان مضمرة بعدها وهي موصولة مم (قوله اذا فصل بين كي الخ) قال أبو حيان وأجمعوا على جواز الفصل بينها وبين معمولها بلا النافية وبما الزائدة وبهما معا وأما الفصل بغير ماذكر فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين في الاختيار مطلقا سواء رفع الفعل أو نصب وجوزه الكسائي بمعمول الفعل الذي دخلت عليه وبالقسم وبالشرط فيبطل عملها فيرفع الفعل واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر مع العمل فينصب الفعل فتلخص في الفصل ثلاثة أقوال اه سيوطي وبه يعلم ما في كلام الشارح من الاجمال والايهام (قوله بالرفع لا بالنصب) أي مع الرفع لا مع النصب (قوله وطرفك الخ) الطرف العين ولا يجمع لانه في الاصل مصدر بل يطلق على الواحد والجماعة قال تعالى لايرتد اليهم طرفهم وهو مبتدأ خبره جملة الشرط والجزاء ولا يجوز نصبه بمحذوف يفسره احبسنه لان فعل الجزاء لايعمل في متقدم على شرطه فلا يفسر عاملا فيه اه شمني وقوله فاحبسنه أي عن النظر الينا وقوله كما يحسبوا قال شيخنا السيد أي يظنوا من حسب كما في نسخة قديمة بيدي من شرح الكافية ضبط قلم وتنظر بتاء الخطاب اه والمعنى اذا جئتنا فلا تجعل نظرك الينا بل الى غيرنا ليظنوا أن هواك للشيء الذي تنظر اليه لا لمحبوبتك فيستتر أمرك (قوله ونصب بها) فتكون كي مصدرية واللام مقدرة قبلها (قوله كاف التشبيه الخ) عبارة المغني وقال ابن مالك هي كاف التعليل وما الكافة اه وهي تفيد أن كونها كاف التشبيه بحسب الاصل (قوله فنصبت) يلزم عليه عمل عامل الاسم المختص به في الفعل وهو ممتنع وأجيب بأن نسبة نصب الفعل الى الكاف التعليلية كنسبته الى اللام التعليلية وهي نسبة مجازية باعتبار أن النصب بأن مضمرة بعدها ولا يخفى أن التكلف فيما قاله ابن مالك وأن رواية لكي يحسبوا مؤيدة لقول الفارسي وأنه يمكن أن يقال ان ما في البيت مصدرية لا كافة والفعل منصوب بها حملا على أن أختها كما قيل في كما تكونوا يولى عليكم كذا في الشمني وأنا أقول لا يخفى أن ادعاء التكلف فيما قاله ابن مالك غير ظاهر وان تبعه البعض وان أسهل مما قاله ومما قاله ابن مالك ومما قاله الفارسي أن تكون الكاف تعليلية وما

وذلك قليل وقد جاء الفعل بعدها مرفوعا في قوله * لا تشتم الناس كما لا تشتم * الخامس اذا قيل جئت لتكرمني فالنصب بأن مضمرة وجوز أبو سعيد كون المضمر كي والاول أولى لان أن أمكن في عمل النصب (٢٠١) من غيرها فهي أقوى على التجوز فيها بأن تعمل مضمرة و (كذا بأن) أي من نواصب المضارع أن المصدرية نحو وان تصوموا والذي أطمع أن يغفرلي خطيئتي (لا بعد علم) أي ونحوه من أفعال اليقين فانها لا تنصبه لانها حينئذ المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن نحو علم أن سيكون أفلا يرون أن لا يرجع أي أنه سيكون وأنه لا يرجع وأما قراءة بعضهم أن لا يرجع بالنصب وقوله رضي عن الله ان الناس قد علموا * أن لا يدانينا من خلقه بشر * فما شذ نعم اذا أول العلم بغيره جاز وقوع الناصبة بعده ولذلك أجاز سيبويه ما علمت الا أن تقوم بالنصب قال لانه كلام خرج مخرج الاشارة فجرى مجرى قولك أشير عليك أن تقوم وقيل يجوز بلا تأويل ذهب اليه الفراء وابن الانباري والجمهور على المنع (والتي من بعد ظن) ونحوه من أفعال الرجحان (فانصب بها) المضارع ان شئت بناء على أنها الناصبة له (والرفع صحح واعتقد) حينئذ (تخفيفها من أن) الثقيلة (فهو مطرد) وقد قرئ بالوجهين وحسبوا أن لا تكون فتنة قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي برفع تكون والباقون بنصبه نعم النصب هو الارجح عند عدم الفصل بينها وبين الفعل ولهذا اتفقوا عليه في قوله تعالى أحسب الناس أن يتركوا ﴿تنبيهات﴾ الاول اجرى سيبويه والاخفش ان

مصدرية كما في قوله تعالى واذكروه كما هداكم والفعل مرفوع بالنون المحذوفة تخفيفا كما في قوله * أبيت أسري وتبيتي تدلكي * فاحفظه (قوله وذلك قليل) أي النصب بكاف التشبيه المضمنة معنى التعليل كذا قال شيخنا وهو صريح في بقائها على افادة التشبيه مع زيادة التعليل والظاهر أنها في مثل ذلك للتعليل فقط وتسمية المصنف لها كاف التشبيه باعتبار الاصل كما مر فتدبر (قوله وجوز أبو سعيد) أي السيرافي ووافقه ابن كيسان وحملهما على ذلك أن العرب أظهرت بعد لام كي أن تارة وكي تارة همع (قوله كذا بأن) هي أم الباب لانها تعمل ظاهرة ومقدرة وانما أخرها عن لن وكي لطول الكلام عليها عنهما قال في الهمع ويقال فيها عن بابدال الهمزة عينا (قوله أن ونحوه) حمل كلام المصنف على أن المعنى لا بعد مادة علم فاحتاج الى قوله ونحوه والاولى حمله على أن المعنى لا بعد مفيد علم كرأى وتحقق وتيقن وتبين وظن مستعملا في العلم وحينئذ لا يحتاج الى ذلك ومثل هذا يقال في قوله والتي من بعد ظن (قوله رضي عن الله) يعني نثني عليه ونشكره وقوله ان الناس الخ استئناف بياني مسوق للتعليل وقوله أن لا يدانينا أي يقاربنا في المفاخر (قوله اذا أول العلم بغيره) من ذلك ما اذا أريد به الظن (قوله ولذلك أجاز سيبويه الخ) ومنع المبرد النصب بعد العلم مطلقا باقيا على حقيقته أو مؤولا كما في الهمع (قوله خرج مخرج الاشارة) أي وقع موقع الكلام الدال على الاشارة فمعنى ما علمت الخ ما أشير عليك الا بأن تقوم وقوله فجرى الخ أي فعومل معاملة قولك أشير الخ في نصب الفعل (قوله والجمهور على المنع) أي منع وقوع الناصبة للمضارع بعد العلم بلا تأويل قال الدماميني هو الصواب لان الناصبة تدخل على ما ليس بمستقر ولا ثابت لانها تخلص المضارع للاستقبال فلا تقع بعد أفعال التحقيق بخلاف المخففة فانها تقتضي تأكيد الشيء وثبوته واستقراره اه وفيه عندي نظر لانه ان أريد بعدم استقرار مدخولها وثبوته عدم تيقنه فممنوع وتعليله باستقبال مدخولها لا يفيده فقد يكون المستقبل متيقنا وحينئذ لم يضر تلوأن أفعال اليقين وان أريد به عدم حصوله وقت التكلم فسلم لكن لا يلزم من ذلك عدم تيقن حصوله في المستقبل فاذا كان كذلك لم يضر تلوأن أفعال اليقين فكيف التصويب الذي ارتكبه وقال الفارضي انما وجب كونها المخففة لان العلم لا يناسبه الا التوكيد وأن المثقلة كالمخففة في التوكيد وأما أن المصدرية فانها للرجاء والطمع فلا يناسبان العلم اه ثم ما ذكرناه من أن المراد بالمنع في قول الشارح والجمهور على المنع منع وقوع الناصبة للمضارع بعد العلم بلا تأويل لا مطلقا هو المتبادر من عبارة التصريح والهمع والذي ترجاه شيخنا ويدل له تعليل الدماميني الذي قدمناه فقول البعض بعد العلم مطلقا غير ظاهر وقد تلخص أن الاقوال ثلاثة قول المبرد بالمنع مطلقا ولم يذكره الشارح وقول الفراء وابن الانباري بالجواز مطلقا وقول سيبويه والجمهور بالتفصيل فاعرف ذلك (قوله والتي من بعد ظن الخ) قال أبو حيان وليس في الواقعة بعد الشك الا النصب سيوطي (قوله واعتقد حينئذ) أي حين اذ رفعت بها (قوله هو الارجح الخ) أي لان الناصبة للمضارع أكثر وقوعا من المخففة أما عند الفصل فالارجح الرفع لان الفصل بين المخففة ومدخولها أكثر من الفصل بين الناصبة للمضارع ومدخولها كذا قال البعض وقد يقال أكثرية الفصل بين المخففة ومدخولها معارض بأكثرية وقوع الناصبة للمضارع ومقتضى ذلك استواء الوجهين عند الفصل ويؤيده اختلاف القراء عند الفصل في قوله تعالى وحسبوا أن لا تكون فتنة ولو كان راجحا لاتفقوا عليه كما اتفقوا على النصب لرجحانه في قوله تعالى أحسب الناس أن يتركوا كما سيذكره الشارح نعم ذكر بعضهم أن السبعة قد يتفقون على المرجوح فافهم (قوله عند عدم الفصل) أي بلا فقط لانها التي يحتمل

معها كون أن مخففة أو ناصبة لجواز الفصل بها بين المخففة والفعل أو الناصبة والفعل بخلاف غيرهما مما يفصل به بين المخففة والفعل كالسين وقد ولو وحرف التنفيس لان غيرها لا يفصل به بين الناصبة والفعل فمعه يتعين كون أن مخففة فيجب الرفع لا أنه يترجح فقط فقول شيخنا عند عدم الفصل أى بلا أو لن أو ما أشبههما من الحروف التى تفصل بين أن المخففة والفعل غير صحيح (قوله بعد الخوف) أى الذى لم يستعمل بمعنى العلم والا كان من بابه سم (قوله لتيقن الخوف) أى عند تيقنه قال سم ويفهم منه وجوب النصب عند عدم التيقن وهو شامل لظن الخوف فظاهره أنه حينئذ لا يلحق بالظن كما لحق بالعلم عند التيقن فليراجع اهـ وقد يقال الذى يفهم من قوله لتيقن الخوف أنه لا يجب الرفع عند عدم التيقن وعدم وجوب الرفع صادق بوجوب النصب وبجواز الوجهين فتأمل (قوله أن لا أذوقها) أى برفع أذوق كيفية القوافى والضمير للخمرة (قوله ومنع ذلك الفراء) أى وأوجب النصب فى تلك الصورة ونقله فى الهمع عن المبرد (قوله أجاز الفراء الخ) ومذهب البصريين المنع لأن معمول الصلة من تمامها فكما لا تتقدم الصلة لا يتقدم معمولها همع (قوله تمعددا) أى قويت معدته كناية عن كبره (قوله أو امكان تقدير عامل مضمر) أى كان جزائى أن أجلد بالعصا أن أجلد فالجار والمجرور متعلق بأجلد المحذوف لا المذكور دمامينى (قوله أجاز بعضهم الخ) أما الجمهور ومنهم سيبويه فيمنعون فى الاختيار الفصل مطلقا (قوله بالظرف الخ) وأجازه الكوفيون بالشرط نحو أردت أن ان تزرنى أزورك بالنصب همع (قوله وشبهه) هو الجار والمجرور (قوله لما رأيت الخ) يلغز به فيقال أين جواب لما ولم انتصب أدع والجواب أن الاصل لن ما فادغمت النون فى الميم للتقارب وحقهما أن يكتبا منفصلين لكن وصلا خطا فى بعض النسخ للالغاز وما ظرفية مصدرية وقد فصل بها وبصلتها بين لن والفعل وأشهد ليس معطوفا على أدع لمنافاته قوله لن أدع القتال بل منصوب بأن مضمرة وأن والفعل عطف على القتال أى لن أدع القتال وشهود الهيجا فهو من عطف الفعل على المصدر الصريح ونظيره فى الالغاز قوله

عافت الماء فى الشتاء فقلنا * برديه تصادفيه سخينا

فيقال كيف يكون التبريد سببا لمصادفته سخينا وجوابه أن الاصل بل رديه بوزن عديه من الورود أى اشربيه تجديه سخينا (قوله اللحيانى) بكسر اللام وسكون الحاء المهملة ولحيان أبو قبيلة وصباح بفتح الصاد المهملة وتشديد الموحدة وآخره حاء مهملة أبو بطن من ضبة وضبة بمعجمة مفتوحة وموحدة مشددة أبو قبيلة شمنى مع زيادة قولى أبو بطن من ضبة واللحيانى من البصريين كما فى الهمع (قوله اذا ما غدونا) أى بكرنا ونحطب بحاء مهملة فطاء مهملة مكسورة مضارع حطب أى جمع الحطب وهو جواب الامر (قوله أن تعلم بها) الضمير المستتر فى تعلم يرجع الى بثينة محبوبة الشاعر الذى هو جميل والضمير البارز فى بها يرجع الى الحاجة المذكورة فى البيت قبله والثقل بكسر فسكون واحد الاثقال وهى الاشياء الثقيلة (قوله وهو فتتركها) حصر المنصوب فى فتتركها لانه المنصوب نصا بخلاف فتردها لقد يدعى أنه مجزوم وحرك تخلصا من التقاء الساكنين وكانت حركته فتحة للخفة (قوله تأتى أن مفسرة الخ) وضميرا للمتكلم فى قول بعض العرب أن فعلت وضميرا للمخاطب فى نحو أنت وأنت الخ قال الكوفيون وشرطية كان المكسورة كما فى قوله

أبا خراشة أما أنت ذا نفر * فان قومى لم تأكلهم الضبع

ورجحه فى المغنى بأمور منها مجىء الفاء بعدها كثيرا كما فى البيت وتقدم تخريجه على غير قولهم فى باب كان وأخواتها قيل ونافية كان المكسورة كما فى قوله تعالى حكاية عن طائفة من أهل الكتاب أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم وخرجه الزمخشرى وغيره على معنى صدر منكم ما صدر كراهة أن يؤتى الخ أى حملكم على ذلك الحسد فيكون متعلقا بمحذوف من مقول قل أو على معنى ولا تظهروا الايمان

بعد الخوف مجراها بعد العلم لتيقن الخوف نحو خفت أن لا تفعل وخشيت أن تقوم ومنه قوله

* أخاف اذا ما مت أن لا أذوقها *

ومنع ذلك الفراء * الثانى أجاز الفراء تقديم معمول معمولها عليها مستشهدا بقوله

ربيته حتى اذا تمعددا * كان جزائى بالعصا أن أجلدا

قال فى التسهيل ولا حجة فيما استشهد به لندوره أو امكان تقدير عامل مضمر * الثالث أجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه اختيارا نحو أريد أن عندك أقعد وقد ورد ذلك مع غيرهما اضطرارا كقوله

لما رأيت أبا يزيد مقاتلا * أدع القتال وأشهد الهيجاء

والتقدير لن أدع القتال مع شهود الهيجاء مدة رؤيته أبى يزيد * الرابع أجاز بعض الكوفيين الجزم بها ونقله اللحيانى عن بعض بنى صباح من ضبة وأنشدوا

اذا ما غدونا قال ولدان أهلنا * تعالوا الى أن يأتنا الصيد نحطب

وقوله

أحاذر أن تعلم بها فتردها * فتتركها ثقلا على كما هيا

وفى هذا نظر لان عطف المنصوب وهو فتتركها عليه يدل على أنه سكن للضرورة لا مجزوم * الخامس تأتى أن

بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من الكتاب الا لمن تبع دينكم فيكون متعلقا بقوله ولا تؤمنوا وجملة قل ان الهدى هدى الله اعتراض ونوقش بان ماقبل الا لا يعمل فيما بعدها الا المستثنى والمستثنى منه وتابع أحدهما وأجيب باحتمال أن الزمخشري لا يرى ذلك في الظرف والجار والمجرور لتوسعهم فيهما (قوله مفسرة) أى لمتعلق فعل قبلها قال الرضي وان لا تفسر الا مفعولا مقدرا نحو كتبت اليه أن قم أى كتبت اليه شيأ هو قم أو ظاهرا نحو اذ أوحينا الى أمك ما يوحى أن اقذفيه دماميني (قوله المسبوقة بجملة الخ) بقي قيدان وهما ان يتأخر عنها جملة ولم تقترن بجار فخرج من التعريف وآخر دعواهم أن الحمد لله لعدم تقدم الجملة فان فيه مخففة من الثقيلة كما في الفارضي وغيره وانما لم تكن المسبوقة بمفرد مفسرة لان المفسرة ليس ما بعدها من صلة ماقبلها بل يتم الكلام دونه ولا يحتاج اليه الا من جهة تفسير المبهم فيه وما بعد المسبوقة بمفرد ليس كذلك فان أن الحمد لله خبر آخر دعواهم قاله الرضي وقلت له ان أفعل لوجود حروف القول فلا يقال هذا التركيب لعدم وجوده في كلامهم لان الجملة تقع مفعولا لصريح القول وعلى تسليم أنه يقال لا تجعل أن فيه تفسيرية بل زائدة وجوز الزمخشري في أن اعبدوا الله أن تكون أن مفسرة على تأويل قلت بامرت واستحسنه في المغني قال وعلى هذا فيقال في شرطهم أن لا يكون في الجملة قبلها احروف القول أى باقيا على حقيقته غير مؤول بغيره اه وجوز ابن عصفور أن يفسر بها صريح القول ولا يقال أخذت عسجدا أن ذهبا لعدم تأخر الجملة فلا يؤتى بان بل تحذف أو يؤتى بدلها باى وكتبت اليه بان افعل أو كتبت اليه ان أفعل اذا قدر معها الباء لاقترانها بالجار فهي مصدرية في الموضعين لان حرف الجر لا يدخل الا على اسم صريح أو مؤول (قوله أن اصنع الفلك) قيل الجملة مفسرة فلا محل لها كما في المغني وفيه عندي نظر لانه انما يظهر في المفسرة التي ليست في معنى المفرد كما في زيدا اضربته لا في المفسرة بعد أن للمفعول لان الظاهر أن هذه في محل نصب تبعا لما فسرته لانها في معنى هذا اللفظ فيحل المفرد محلها وفي كلام الكافيجي ما نصه الظاهر أن الايحاء متعلق بالجملة تعلق مفعوليه فتكون منصوبة المحل اه وهو يؤيد ماقلناه ان أراد المفعولية في المعنى مع بقاء أن على كونها مفسرة فان أراد المفعولية في اللفظ مع كون أن زائدة فشئ آخر فتدبر (قوله وانطلق الملأ الخ) ليس المراد بالانطلاق المشي بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام كما أنه ليس المراد بالمشي في ان امشوا المشي المتعارف بل الاستمرار على الشئ ﴿فائدة﴾ اذا ولى أن الصالحة للتفسير مضارع معه لا نحو أشرت اليه أن لا يفعل جاز رفعه على تقدير لا نافية وجزمه على تقديرها ناهية وعليهما فان مفسرة ونصبه على تقديرها نافية وان مصدرية فان فقدت لا امتنع الجزم وجاز الرفع والنصب اه مغني أقول يصح على الجزم بلا ناهية ان تكون ان مصدرية بناء على الاصح من كونها توصل بالامر والنهي (قوله التالية لما) أى التوقيتية كما في المغني احترازا عن النافية وهي الجازمة والموجبة وهي التي بمعنى الا فما يقتضيه كلام البعض من مغايرة الجازمة للنافية فاسد (قوله نحو فلما أن جاء البشير) وتقول أكرمك لما ان يقوم زيد بالرفع فارضي (قوله لكان لكم الخ) جواب القسم لتقدمه وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه بناء على أن الشرط الامتناعي كغيره في كون الجواب له عند تقدمه أو جواب لو وجواب القسم محذوف بناء على أن الجواب للامتناعي تقدم على القسم أو تأخر أو جواب لو ولو وما دخلت عليه جواب القسم وسيأتي هذا الخلاف في بحث عوامل الجزم (قوله ومالنا أن لا نقاتل) ان قلت ليست هذه من مواضع الزيادة المتقدمة قلت الاخفش لا يخص الزيادة بما تقدم بل زعم أنها تزاد في غير ذلك اه تصريح ووجه زيادتها في الآية أن مالنا ونحوه كمالك لا يقع بعده عند الاخفش الا الفعل الصريح على أن الجملة حالية نحو مالي لا أرى الهدهد أو الاسم الصريح على أنه حال نحو مالك قاعدا دون المؤول بالاسم ولا يرد أن الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال لان دليل

مفسرة وزائدة فلا تنصب المضارع فالمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو فأوحينا اليه أن اصنع الفلك وانطلق الملأ منهم أن امشوا والزائدة هي التالية للما نحو فلما أن جاء البشير والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله

كأن ظبية تعطو الى وارق السلم

في رواية الجر وبين القسم ولو كقوله

فاقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من الشر مظلم

وأجاز الاخفش اعمال الزائدة واستدل بالسماع كقوله تعالى ومالنا أن لا نقاتل وبالقياس على حرف الجر الزائد ولا حجة في ذلك لانها في الآية مصدرية فقيل دخلت بعد

الاستقبال أن غير الزائدة لا الزائدة كذا فى الدمامينى (قوله لتأوله بما منعنا) أى فان لا نقاتل مفعول ثان للجار والمجرور والتأوله بفعل يتعدى لاثنين (قوله اعمال الجار والمجرور) وهو لنا فى المفعول وهو أن لا نقاتل اهـ سم قال الدمامينى قد يقال انما يرد ذلك لو كان أن لا نقاتل عند هذا القائل مفعولا مصرحا وليس فى كلامه ما يقتضيه لاحتمال أن يكون عنده على نزع الخافض وهو عن فانه يقال منعته عن كذا كما فى الصحاح وغيره والمحل نصب أو خفض على الخلاف (قوله أن لا تكون لا زائدة) أى كما زعم على هذا القول اذ المعنى عليه وما منعنا أن نقاتل سم (قوله والصواب قول بعضهم الخ) هذا مقابل القيل السابق كما هو صريح المغنى لا قول الاخفش كما زعم البعض لانه قابل قول الاخفش بقوله لانها فى الآية مصدرية ثم ذكر قولين على أنها مصدرية (قوله فى أن لا نقاتل) فتكون أن مصدرية منسبكة مع ما بعدها بمصدر مجرور بجار محذوف متعلق بما تعلق به لنا (قوله والفرق بينها الخ) شذا رد لقياس الاخفش أن الزائدة على حرف الجر الزائد (قوله حملا) أى بالحمل على ما بتجامع أن كلا منهما حرف مصدرى ثنائى وبعضهم أعمل ما المصدرية حملا على أن المصدرية شذوكما تكونوا يولى عليكم اهـ مغنى قال الدمامينى ولا حاجة الى جعل ما هنا ناصبة فان فى ذلك اثبات حكم لها لم يثبت فى غير هذا المحل بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة وقد سمع نثرا ونظما اهـ (قوله حيث استحقت) أى أن عملا أى واجبا كما يفيده كلام الشارح والظرف متعلق بأهمل (قوله وذلك) أى استحقاق أن العمل (قوله لمن أراد أن يتم) أى بالرفع والقول بأن أصله يتمون فهو منصوب بحذف النون وحذفت الواو للساكنين واستصحب ذلك خطا والجمع باعتبار معنى من تكلف تصريح (قوله أن تقرآن الخ) اما فى محل نصب بدل من حاجة فى قوله قبله

يا صاحبى فدت نفسى نفوسكما ● وحيثما كنتما لاقيتما رشدا
أن تحملا حاجة لى خف محملها ● وتصنعا نعمة عندى بها ويدا

أو من أن تحملا المنصوب بمحذوف تقديره أسألكما واما فى محل رفع خبر مبتدا محذوف عائد الى حاجة أى هى أن تقرآن والشاهد فى أن الاولى وليست مخففة من الثقيلة خلافا للكوفيين قيل بدليل أن المعطوفة عليها واعترض بأنه لا مانع من عطف أن الناصبة وصلتها على أن المخففة وصلتها اذ هو عطف مصدر على مصدر اهـ يس مع زيادة وقد يجاب بأن مراده أن عطف أن الناصبة مرجح لكون أن المعطوف عليها ناصبة للتناسب والترجيح كاف فى الاستشهاد ولا يلزم التعيين ولك أن تستدل على كونها ليست المخففة بعدم وقوعها بعد دال علم أو ظن فاحفظه (قوله ظاهر كلام المصنف الخ) وظاهره أيضا اختصاصها بالاهمال ووجهه أنهم يتوسعون فى الامهات وضعفها من جهة أنها قد تهمل لا ينافى كونها أما اذ لا يلزم فى الام قوتها من كل وجه فاندفع اعتراض البعض (قوله ونصبوا) اعلم أن أكثر العرب يلتزم اعمال اذن عند استيفاء شروطه والقليل منهم يلتزم اهمالها عند ذلك كما سيذكره الشارح اذا علمت ذلك فالضمير فى نصبوا الاكثر العرب وهو على الوجوب فقول البعض تبعا لشيخنا ونصبوا أى جوازا كما سينبه الشارح عليه غير ظاهر فتأمل والواو فى والفعل بعد حالية وموصلا حال من الضمير المستكن فى الخبر أعنى بعد وقوله أو قبله اليمين اما معطوف على بعد واليمين فاعل الظرف لاعتماده على المبتدا أو مبتدأ مؤخر وقبله خبر مقدم واما معطوف على موصلا على الوجهين المذكورين فى العطف على بعد والمراد بالبعدية على هذا ما يشمل البعدية مع الانفصال (قوله أن يكون الفعل مستقبلا) اجراء لها مجرى سائر النواصب وانما لم تعمل النواصب فى فعل الحال لان له تحققا فى الوجود كالاسماء فلا يعمل فيه عوامل الافعال دمامينى (قوله فيجب الرفع فى اذن تصدق الخ) أى لانه حال ومن شأن الناصب أن يخلص المضارع للاستقبال همع (قوله أن تكون مصدرة) أى فى جملتها بحيث لا يسبقها شئ له تعلق بما بعدها وانما

تعمل

ما الا نتأوله بما منعنا وفيه نظر لانه لم يثبت اعمال الجار والمجرور فى المفعول ولان الاصل أن لا تكون لا زائدة والصواب قول بعضهم ان الاصل وما لنا فى أن لا نقاتل والفرق بينها وبين حرف الجر أن اختصاصه باق مع الزيادة بخلافها فانها قد وليها الاسم فى البيت الاول والحرف فى الثانى (وبعضهم) أى بعض العرب (أهمل أن حملا على ما اختها) أى المصدرية (حيث استحقت عملا) أى واجبا وذلك اذا لم يتقدمها علم أو ظن كقراءة ابن محيصن لمن أراد أن يتم الرضاعة وقوله

أن تقرآن على أسماء ويحكما
منى السلام وأن لا تشعرا أحدا

هذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فهى عندهم مخففة من الثقيلة

﴿تنبيه﴾ ظاهر كلام المصنف أن اهمالها مقيس

(ونصبوا باذن المستقبلا ● ان صدرت والفعل بعد موصلا ● أو قبله اليمين)

أى شروط النصب باذن ثلاثة ● الاول ان يكون الفعل مستقبلا فيجب الرفع فى اذا تصدق جوابا لمن قال أنا أحبك ● الثانى أن تكون مصدرة فان تأخرت نحو أكرمك اذا

تعمل غير مصدرة لضعفها بعدم تصدرها عن العمل اهـ دماميني وفي الشمني أن ترك تصدرها داخلة على المضارع انما يكون في ثلاثة مواضع بالاستقراء أن يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو أنا اذن أكرمك أو جوابا للشرط قبلها نحو ان تزرني اذن أكرمك أو للقسم قبلها نحو والله اذن لاخرجن انتهى وفي الموضع الاول خلاف كما في الهمع فاجاز هشام النصب بعد مبتدا كالمثال وأجازه الكسائي بعد اسم ان نحو اني اذن أهلك أو أطيرا أو اسم كان نحو كان زيد اذن يكرمك قال أبو حيان وقياس قوله جواز النصب بعد ظن نحو ظننت زيدا اذن يكرمك (قوله أهملت) أي وجوبا بالاخلاف لان الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه همع (قوله عثلها) أي بمثل مقالته سابقا تمن على وقوله لا أقيلها أي لا أترك مقالتي سابقا تمنى عليك أن أكون كاتبا عندك وعبد العزيز هذا والد عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه وأخو عبد الملك بن مروان تولى امارة مصر لا الخلافة الشمني كما في الشمني وغيره كان الشاعر وهو كثير عزة امتدحه بقصيدة أعجبته فقال له تمن على فقال له أتمنى عليك أن أكون كاتبك فقال له ويحك أنت لا تحسن الكتابة وأعطاه جائزة فصمم على أنه ان قال له عبد العزيز ثانيا تمن على لا يتمنى الا كونه كاتبه وقد تقدم هذا من جهته وارجاع الضمير للمقالة هو ما قاله الدماميني والعيني وأرجعه الشمني لخطة الرشد في قوله قبل

عجبت لترکی خطة الرشد بعدما * بدا لي من عبد العزيز قبولها

والشاهد في قوله لا أقيلها حيث رفعه لعدم تصدر اذن لكونها جواب قسم سابق عليها في قوله حلفت برب الراقصات الى منى الخ وجواب الشرط محذوف فعلم ما في كلام الحواشي من الخلل (قوله شطيرا) بفتح الشين المعجمة أي غريبا وأهلك بكسر اللام ويجوز فتحها على ما في القاموس (قوله أن لا ينفصل الخ) لضعفها مع الفصل عن العمل اهـ تصريح (قوله بالقسم) كذا بلا النافية لان القسم تأكيد لربط اذن ولا لم يعتد بها فاصلة في أن فكذا في اذن سيوطي (قوله والدعاء) نحو اذن غفر الله لك أكرمك (قوله بمعمول الفعل) فلو قدم معمول الفعل على اذن نحو زيدا اذن أكرم فمذهب الفراء الى أنه يبطل عملها وأجاز الكسائي الرفع والنصب قال أبو حيان ولا نص أحفظه عن البصريين في ذلك ومقتضى اشتراطهم في عملها التصدر أن لا تعمل حينئذ لانها غير مصدرة ويحتمل أن يقال تعمل لانها وان لم تتصدر لفظا فهي مصدرة في النية لان النية بالمعمول التأخير اهـ سيوطي قال سم ويؤخذ من كلامه عدم العمل قطعا في نحو يا زيد اذن أكرمك لان المتقدم عليها غير معمول اهـ وفيه عندي نظر لتصدرها في جملتها ولان نحو هذا المثال ليس من المواضع الثلاثة المحصور فيها عدم تصدرها داخلة على المضارع كما مر (قوله عند الكسائي النصب) فيه أنه تقدم عن الكسائي في الفصل بين كي والفعل بمعموله أنه يبطل عملها ويمكن الفرق بشدة اقتضاء كي المصدرية الاتصال بالفعل لانهما في تأويل اسم واحد سم (قوله وعند هشام الرفع) لضعف عملها بالفصل وكان القياس بطلان العمل فلا أقل من أن يكون مرجوحا (قوله وانصب وارفعا) وقد يحرم ان اقتضاه الحال كما سيأتي في الشرح وانما جاز النصب والرفع لانك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة فمن حيث كون اذن في ابتداء جملة مستقلة هو متصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط والغاؤها أجود كما في الرضي لانها غير متصدرة في الظاهر اهـ سم ويشير الى رجحانه قوله وارفعا بنون التوكيد الخفيفة المبدلة ألفا ومقتضى التعليل المذكور تعين النصب اذا كانت الواو أو الفاء استئنافية كما اذا قيل لك آتيك غدا فقلت له مستأنفا واذن أكرمك (قوله على ماله محل) قال البعض كان الاولى أن يقول على ماله اعراب ليشمل اللفظي والمحلي بقرينة التمثيل اهـ ويدفع بان ماله محل شامل لما اعرابه لفظي لانه معرب لفظا ومحلا فهو مما له محل فتدبر (قوله ألغيت) أي وجوبا

أهملت وكذا ان وقعت حشوا كقوله

اني عادلي عبد العزيز بمثلها
وأمكنني منها اذا لا أقيلها

فأما قوله

لا تتركني فيهم شطيرا
اني اذن أهلك أو أطيرا

فضرورة أو الخبر محذوف أي اني لا أستطيع ذلك ثم استأنف اذن أهلك فان كان المتقدم عليها حرف عطف فسيأتي * الثالث ان لا ينفصل بينها وبين الفعل بغير القسم فيجب الرفع في نحو اذن أنا أكرمك ويغتفروا الفصل بالقسم كقوله

اذن والله نرميهم بحرب
يشيب الطفل من قبل المشيب

وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء وابن عصفور الفصل بالظرف والصحيح المنع اذ لم يسمع شيء من ذلك وأجاز الكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل والاختيار حينئذ عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع (وانصب وارفعا * اذا اذن من بعد عطف) بالواو والفاء (وقعا) وقد قرئ شاذا واذا لا يلبثوا خلفك فاذا لا يؤتوا الناس نقيرا على الاعمال نعم الغالب الرفع على الاهمال وبه قرأ السبعة (تنبيهات) الاول أطلق العطف والتحقيق انه اذا كان العطف على ماله محل ألغيت فاذا قيل ان تزرني آزرك واذن أحسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت وأهملت اذن

لوقوعها حشوا كما سيذكره الشارح (قوله لوقوعها حشوا) أي بين جزأي الجواب وان شئت قلت بين الشرط والجواب لان المعطوف على الجواب جواب (قوله أو على الجملتين معا) أي جملتي الشرط والجواب (قوله وقيل يتعين النصب) ليس المراد وقيل ان قدرت العطف على الجملتين معا يتعين النصب لانه ينافيه قوله لان ما بعدها مستأنف بل المراد وقيل ان لم تعطف على الجواب أعم من أن تقدر الواو عاطفة أو استئنافية ثم المراد تعين النصب على لغة أكثر العرب الملتزمين اعمال اذن عند استيفاء الشروط فلا ينافي جواز الرفع على لغة بعضهم الملغي لها عند استيفاء الشروط فاندفع ما أطال به البعض (قوله لان ما بعدها مستأنف) أي بناء على أن الواو استئنافية وقوله أولان المعطوف الخ أي بناء على أنها عاطفة (قوله فالمذهبان) أي القول بجواز الامرين والقول بتعين النصب (قوله الى أنها اسم) أي غير ناصب للفعل وانما الناصب له أن مضمرة بعده كما سيذكره (قوله وعوض عنها التنوين) أي وحذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله وأضمرت أن) ونعل المفرد المؤول به أن ومدخولها عند صاحب هذا القول فاعل أي اذا جئتني وقع اكرامك لامبتدأ خبره محذوف أي حاصل والا وجبت الفاء الرابطة الواجبة مع الجملة الاسمية الواقعة جوابا قاله الدماميني وذهب الرضي الى أنها اسم وأصلها اذا حذفت الجملة المضاف اليها وعوض عنها التنوين وفتح ليكون في صورة ظرف منصوب وقصد جعله صالحا لجميع الازمنة بعد ما كان مختصا بالماضي وضمن معنى الشرط غالبا قال وانما قلنا غالبا لانه لا معنى للشرط في نحو قال فعلتها اذا وأنا من الضالين ثم قال واذا كان بمعنى الشرط في الماضي جاز اجراؤه مجرى لو في قرن جوابه باللام نحو واذا لاذقناك أي لو ركنت شيأ قليلا لاذقناك واذا كان بمعنى الشرط في المستقبل جاز قرن جوابها بالفاء كقوله

ما ان أتيت بشئ أنت تكرهه • اذا فلا رفعت سوطا الى يدي

أي ان أتيت فلا الخ وقد تستعمل بعد لو وان توكيدا لهما نحو لو زرتني اذن لاكرمتك وان جئتني اذن أزرك ثم قال ولما احتمل اذن التي يليها المضارع معنى الجزاء فالمضارع مستقبل واحتمل معنى مجرد الزمان فالمضارع حال وقصد التنصيص على معنى الجزاء في اذن نصب المضارع بان المقدرة لانها تخلصه للاستقبال فتحمل اذن على الغالب فيها من الجزاء لانتفاء الحالية المانعة من الجزاء بسبب النصب بان ثم قال وانما ادعينا أن اذن زمانية لظهور معنى الزمان فيها في جميع استعمالاتها وقلب نونها في الوقف ألفا يرجح جانب اسميتها وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم ونحوه يقوي كونها غير ناصبة بنفسها كأن ولن اذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله اه ولا يخفى أن أكثر ما قاله مبنى على أن أصلها اذا وفي حاشية السيوطي على المغني عن بعضهم أن اذن تأتي على وجهين حرف ناصب للمضارع مختص به واسم أصله اذا أو اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض عنها التنوين وهذه تدخل على غير المضارع وعلى المضارع فيرفع فيجوز أن تقول لمن قال أنا آتيك اذن أكرمك بالرفع على أن الاصل اذا أتيتني أكرمك وبالنصب على أنها الحرفية اه (قوله وعلى الاول) أي على أنها حرف أما على الثاني فبسيطة قطعا وقوله لا مركبة من اذ وأن نقلت حركة الهمزة الى الذال ثم حذفت اه سم أي وغلب عليها حكم الحرفية وهذا قول الخليل قال فاذا قال القائل أزورك فقلت اذن أكرمك فكأنك قلت حينئذ اكرامي واقع اه أي ولا من اذا وأن حذفت همزة أن ثم ألف اذا لالتقاء الساكنين كما يقول الرندي مستدلا بأنها تعطي الربط كاذا والنصب كأن أفاد كل ذلك في الهمع (قوله وعلى البساطة) قيد بذلك لان القائل بالتركيب يجعل النصب بأن المشتملة عليها اذن كما في حاشية السيوطي على المغني (قوله لا أن مضمرة بعدها) كما ذهب اليه الخليل في أحد قوليه لان أن لا تضمر الا بعد عاطف أو جار اه دماميني واعتل الخليل بعدم اختصاصها لدخولها على الجملة الاسمية نحو اذن عبد الله يأتيك همع (قوله كما أفهمه

لوقوعها حشوا أو على الجملتين معا جاز الرفع والنصب وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستأنف أولان المعطوف على الاول أول ومثال ذلك زيد يقوم واذن أحسن اليه ان عطفت على الفعلية رفعت أو على الاسمية فالمذهبان والثاني الصحيح الذي عليه الجمهور أن اذن حرف وذهب بعض الكوفيين الى أنها اسم والاصل في اذن أكرمك اذا جئتني أكرمك ثم حذفت الجملة وعوض عنها التنوين وأضمرت أن وعلى الاول فالصحيح أنها بسيطة لا مركبة من اذ وأن وعلى البساطة فالصحيح انها الناصبة لا أن مضمرة بعدها كما أفهمه

(قوله ولا يخفى رد لخروج الرضي عن المذهبين (قوله وفي حاشية الخ) لا يلاقي شيأ مما مر

كلامه • الثالث معناها عند سيبويه الجواب والجزاء فقال الشلوبين فى كل موضع وقال الفارسى فى الاكثر وقد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال أحبك فتقول اذن أظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا • الرابع اختلف فى لفظها عند الوقف عليها والصحيح أن نونها تبدل ألفا تشبيها لها بتنوين المنصوب وقيل يوقف بالنون لانها كنون لن وان روى ذلك عن المازنى والمبرد وينبنى على هذا الخلاف خلاف فى كتابتها والجمهور يكتبونها بالالف وكذا رسمت فى المصاحف والمازنى والمبرد بالنون وعن الفراء ان عملت كتبت بالالف والا كتبت بالنون للفرق بينها وبين اذا وتبعه ابن خروف • الخامس حكى سيبويه وعيسى بن عمر أن من العرب من يلغيها مع استيفاء الشروط وهى لغة نادرة ولكنها القياس لانها غير مختصة وانما أعملها الاكثرون حملا على ظن لانها مثلها فى جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها وتوسطها بين جزأيها كما حملت ما على ليس لانها مثلها فى نفى الحال اهـ (وبين لا ولام جر التزم • اظهار أن ناصبة) نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة لئلا يعلم أهل الكتاب لا فى الآية الاولى نافية وفى الثانية مؤكدة زائدة (وان عدم • لا فان اعمل مظهرا أو مضمرا) لا فى موضع الرفع بعدم وأن فى موضع النصب باعمل ومظهرا ومضمرا نصب على الحال اما من أن ان كانا اسمى مفعول أو من فاعل أعمل المستتر ان كانا اسمى فاعل أى يجوز اظهار أن واضمارها بعد اللام اذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفى ولم يقترن الفعل بلا فالاضمار نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين والاظهار نحو وأمرت لان أكون أول المسلمين فان سبقها كون ناقص ماض منفى وجب اضمار ان بعدها وهذا أشار اليه بقوله (وبعد نفى كان حتما أضمرا) أى نحو وما كان الله ليظلمهم لم يكن الله ليغفر لهم وتسمى هذه اللام لام الجحود وسماها النحاس لام النفى وهو الصواب

كلامه) يعنى قوله ونصبوا باذن المستقبلا (قوله الجواب) أى لكلام آخر ملفوظ أو مقدر سواء وقعت فى الصدر أو الحشو أو الآخر وقوله والجزاء أى المجازاة لمضمون كلام آخر وفى كلامه مسامحة أى ربط الجواب الخ (قوله فقال الشلوبين فى كل موضع) وتكلف تخريج نحو قال فعلتها اذا وأنا من الضالين على الشرط والجزاء أى ان كنت فعلت الوكزة كافرا لا نعمتك كما زعمت يا فرعون فأنا من الضالين بل فعلتها غير قاصد القتل وغير كافر لا نعمتك (قوله اذن أظنك صادقا) برفع أظن لانه للحال كما يفيده ما سننقله عن الرضى (قوله اذ لا مجازاة هنا) قال الرضى لان الشرط والجزاء اما فى الاستقبال أو فى الماضى ولا مدخل للجزاء فى الحال اهـ ولان ظن الصدق لا يصلح جزاء للمحبة (قوله اختلف فى لفظها الخ) أى فى غير القرآن أما فيه فيوقف عليها وتكتب بالالف اجماعا كما فى الاتقان اتباعا للمصحف العثمانى قال السيوطى فى حاشية المغنى ينبغى أن يكون الخلاف فى الوقف عليها مبنيا على الخلاف فى حقيقتها فعلى أنها حرف يوقف عليها بالنون وعلى أنها اسم منون يوقف عليها بالالف (قوله والجمهور يكتبونها الخ) المناسب فالجمهور بالفاء كما فى عبارة المغنى (قوله والمازنى والمبرد بالنون) وعزاه أبو حيان الى الجمهور (قوله وعن الفراء الخ) ونقل السيوطى قولا بالعكس لضعفها فى الاهمال وقوتها فى العمل (قوله ان عملت كتبت بالالف) لمنع العمل التباسها باذا الظرفية ورد عليه أن العمل فى اللفظ وليس الشكل لازما فالفرق فى الكتابة محتاج له على العمل أيضا (قوله وهى لغة نادرة) تلقاها البصريون بالقبول فلا التفات الى قول من أنكرها دماميني (قوله وبين لا) أى سواء كانت نافية أو زائدة ولهذا مثل بمثالين (قوله ناصبة) أتى به مع علمه من كون الكلام فى أن الناصبة دفعا لتوهم اهمالها لفصلها من الفعل بلا (قوله فان اعمل) أى أن الواقعة بعد لام الجر سواء كانت للتعليل كما مثل أو العاقبة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا أو للتوكيد وهى الآتية بعد فعل متعد نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين قاله الفاكهى أى أو للتعدية نحو أعددت زيدا ليقاتل (قوله اذا لم يسبقها الخ) أخذه من قوله الآتى وبعد نفى كان الخ (قوله ماض) أى لفظا ومعنى أو معنى فقط (قوله نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين الخ) اختلف فى اللام فى نحو الآيتين فقيل زائدة وقيل للتعليل والمفعول محذوف أى وأمرنا بما أمرنا به لنسلم لرب العالمين وقيل للتعليل ولا مفعول بل الفعل فى معنى مصدر مرفوع بالابتداء واللام ومجرورها خبر عنه لان الفعل اذا جرد عن الزمان وأريد به الحدث فقط كان كالاسم فى صحة الاضافة والاسناد اليه كذا فى المغنى والشمنى (قوله وبعد نفى كان الخ) يعنى ما لم ينتقض النفى نحو ما كان زيد الا ليضرب عمرا ويجوز ذلك مع لام كى نحو ما جاء زيد الا ليضرب عمرا قاله أبو حيان وظاهر قوله ويجوز ذلك مع لام كى أن المراد بقوله ما لم ينتقض النفى أنه لا يجوز انتقاض النفى مع لام الجحود فتأمل قال والفرق أن النفى مسلط مع لام الجحود على ما قبلها وهو المحذوف الذى تتعلق به اللام فيلزم من نفيه نفى ما بعدها وفى لام كى يتسلط على ما بعدها نحو ما جاء زيد ليضرب فينتفى الضرب خاصة ولا ينتفى المجىء الا بقرينة تدل على انتفائه اهـ وحاصل الفرق كما قاله شيخنا أن النفى مع لام الجحود مسلط على الكلام بتمامه أعنى ما قبلها وما بعدها ومع لام كى مسلط على ما بعدها فقط أى فاغتفر الانتقاض معها بخلاف لام الجحود (قوله لام الجحود) من تسمية العام بالخاص لان الجحود انكار الحق

والتي قبلها لام كي لانها للسبب كما أن كي

للسبب وحاصل كلامه أن لان بعد لام الجحود ثلاثة أحوال وجوب اظهارها مع المقرون بلا ووجوب اضمارها بعد نفي كان وجواز الامرين فيما عدا ذلك ولا يجب الاضمار بعد كان التامة لان اللام بعدها ليست لام الجحود واعلم بتقييد كلامه بالناقصة اكتفاء بأنها المفهومة عند اطلاق كان لشهرتها وكثرتها في أبواب النحو ودخل في قوله نفي كان نحو لم يكن أي المضارع المنفي بلم كما رأيت لان لم تنفي المضارع وقد فهم من النظم قصر ذلك على كان خلافا لمن أجازه في اخواتها قياسا ولمن أجازه في ظننت

﴿تنبيهات﴾ الاول ماذكره من أن اللام التي ينصب الفعل بعدها هي لام الجر والنصب بأن مضمرة هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أن اللام ناصبة بنفسها وذهب ثعلب الى أن اللام ناصبة بنفسها لقيامها مقام ان والخلاف في اللامين أعني لام الجحود ولام كي * الثاني اختلف في الفعل الواقع بعد اللام فذهب الكوفيون الى أنه خبر كان واللام للتوكيد وذهب البصريون الى أن الخبر محذوف واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وقدروه ما كان زيد مريدا ليفعل وانما ذهبوا الى ذلك لان اللام جارة عندهم وما بعدها في تأويل مصدر وصرح المصنف بانها مؤكدة لنفي الخبر الا أن الناصب عنده ان مضمرة فهو قول ثالث قال الشيخ أبو حيان ليس بقول بصري ولا كوفي

لا مطلق النفي والنحويون أطلقوه وأرادوا الثاني اه تصريح وبهذا يندفع تصويب قول النحاس (قوله والتي قبلها لام كي) وحكمها الكسر وفتحها لغة تميم همع (قوله لانها للسبب) أي في الجملة والا فلام كي قد تكون لغير السبب كالتي للعاقبة والزائدة والمعدية (قوله وجوب اظهارها مع المقرون بلا) كراهة اجتماع اللامين سم (قوله ووجوب اضمارها الخ) علل بان اثبات ما كان زيد ليفعل كان زيد سيفعل جعلت اللام معادلة للسين فكما لا يجمع بين أن والسين لا يجمع بين أن واللام زكريا (قوله ليست لام الجحود) بل هي لام كي نحو وما كان زيد ليلعب أي ما وجد للعب (قوله لان لم تنفي المضارع) لو قال لان لم تقلب المضارع الى المضي لانتج مطلوبه وفي بعض النسخ لان لم تنفي الماضي أي الماضي معنى وهو المضارع لفظا ولا اشكال عليها فتأمل (قوله لمن أجازه في أخواتها) نحو ما أصبح زيد ليضرب عمرا ولم يصبح زيد ليضرب عمرا وقوله ولمن أجازه في ظننت أي قياسا نحو ما ظننت زيدا ليضرب عمرا ولم أظن زيدا ليضرب عمرا قال أبو حيان وهذا كله تركيب لم يسمع فوجب منعه اه فما يتبادر من قول البعض والحق أن اللام فيما ذكر لام كي لا لام الجحود كما يظهر بالنظر في المعنى اه من جواز هذه التراكيب ممنوع مع أن دعواه أن اللام فيها لام كي وأن النظر في المعنى يرشد الى ذلك باطلة قال في التصريح وبعضهم أجازه في كل فعل تقدمه نفي نحو ما جاء زيد ليفعل اه قال يس وهو فاسد لان هذه يعني اللام في نحو ما جاء زيد ليفعل لام كي (قوله ماذكره من أن اللام الخ) لان كلامه في أن الواقعة بعد لام الجر لتعديله وبين لا ولام جر الخ (قوله والنصب بأن مضمرة) انما قال مضمرة مع أن النصب عند البصريين بعد اللام بأن مظهرة أو مضمرة وعند الكوفيين باللام أظهرت ان أو أضمرت كما سيصرح به الشارح عند شرح قول المصنف وبعد حتى الخ لاجل قول ثعلب لانه انما يأتي عند اضمار أن فتأمل (قوله ناصبة بنفسها) أي بطريق الاصالة بدليل ما بعده واحتجوا بقوله

لقد عذلتني أم عمرو ولم أكن * مقالتها ما كنت حيا لاسمعا

اذ لو كانت أن الناصبة للزم تقدم معمول صلتها عليها وهو ممتنع ورد بأن مقالتها معمول لمحذوف يفسره المذكور ونظيره ما مر في قوله كان جزائي بالعصا أن أجلدا وقوله ما كنت أي مدة وجودي حيا (قوله لقيامها مقام أن) أي نيابة عن أن (قوله اختلف في الفعل الخ) الظاهر أن هذا الاختلاف مبني على الاختلاف في الناصب هل هو اللام أو أن المضمرة (قوله الى أنه) أي الفعل وفيه مسامحة لان الخبر جملة الفعل والفاعل (قوله واللام للتوكيد) أي زائدة لتوكيد النفي كالباء في ما زيد بقائم واعترض قولهم بأن اللام الزائدة تعمل الجر في الاسماء وعوامل الاسماء لا تعمل في الافعال وأجيب بأنهم لعلهم لا يسلمون هذه الكلية اه دماميني قال الحفيد وتظهر فائدة الخلاف في قولك ما كان محمد طعامك ليأكل فانه لا يجوز على رأي البصريين لان ما في حيز أن لا يعمل فيما قبلها ويجوز على رأي الكوفيين لان اللام لا تمنع العمل فيما قبلها (قوله واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف) قال المرادي قولهم متعلقة بالخبر يقتضي أنها ليست بزائدة وتقديرهم مريدا يقتضي أنها زائدة تقوية للعامل اه وفي المغني أن المقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة بل بينهما اه فزيادتها عند الكوفيين محضة وعند البصريين غير محضة (قوله وقدروه الخ) تقدير مريدا غير لازم فيما يظهر بل قد يقدر غيره اذا اقتضاه المقام كما قدر في قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال وان كان مكرهم أهلا لتزول الخ ويدل لما قلناه ما يأتي عن شرح التسهيل (قوله لان اللام جارة عندهم) أي جارة غير زائدة زيادة محضة أي والجار غير الزائد زيادة محضة لا بد له من متعلق (قوله الا أن الناصب عنده أن مضمرة) اعترض بأنه يلزمه الاخبار بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز وأجيب بما قاله بعضهم من أن الاخبار بالفعل المؤول بالمصدر عن الجثة جائز كما في زيدا اما أن يعيش واما

ان

ومقتضى قوله مؤكدة أنها زائدة وبه صرح الشارح لكن قال فى شرحه لهذا الموضع من التسهيل جيئت مؤكدة لصحة الكلام بدونها الا انها زائدة اذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح

وانما هى لام اختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدرا أو هاما أو مستعدا لان يفعل * الثالث قد تحذف كان قبل لام الجحود كقوله

فما جمع ليغلب جمع قومى * مقاومة ولا فرد لفرد *

أى فما كان جمع ومنه قول أبى الدرداء فى الركعتين بعد العصر ما أنا لأدعهما * الرابع أطلق الناظم وجمهور النحويين قوله ما ينفى الماضى وذلك ما ولم دون ان ولا لانها تختص بالمستقبل وكذلك لا لان نفى غير المستقبل بها قليل وأما لما فانها وان كانت تنفى الماضى لكن تدل على اتصال نفيه بالحال وأما ان فهى بمعنى ما واطلاقه يشملها وزعم كثير من الناس فى قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال فى قراءة غير الكسائى انها لام الجحود لكن يبعده أن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع الا ضمير الاسم السابق والذى يظهر أنها لام كى وأن ان شرطية أى وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر أعظم منه وان كان مكرهم لشدته معدا لاجل زوال الامور العظام المشبهة فى عظمها بالجبال كما يقال أنا أشجع من فلان وان كان معدا للنوازل * الخامس أجاز بعض النحويين حذف لام الجحود واظهار أن مستندا لا بقوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى والصحيح المنع ولا حجة فى الآية لان أن

أن يموت وان لم يجز الاخبار بالمصدر الصريح عنها الدلالة الفعل بصيغته على الفاعل والزمان بخلاف المصدر الصريح لاسيما وقد التزم اضمار أن فصار منخرطا فى سلك الفعل على أنه يحتمل أن يكون فى الكلام حذف (قوله ومقتضى قوله مؤكدة) أى مع قوله لنفى الخبر اذ لولاه لامكن حمل قوله مؤكدة على أنها مقوية للعامل فيوافق ما يأتى عن شرح التسهيل ويكون نفس قول البصريين ولا يرد عليه لزوم الاخبار بالمصدر عن الجثة وقوله انها زائدة أى محضة (قوله لكن قال) أى الناظم فى شرحه الخ كذا قال شيخنا وشيخنا السيد وهو الظاهر وأرجع البعض الضمير للشارح ابن الناظم فانه له شرح على التسهيل كما فى الهمع ثم رأيت فى بعض النسخ لكن قال المصنف فى شرحه الخ وهو نص فى الاول ورأيت بخط بعض الفضلاء بهامش الهمع عزو العبارة التى فى الشرح الى شرح التسهيل لابن الناظم وهو نص فى الثانى والجمع ممكن والله أعلم (قوله لصحة الكلام بدونها) هذا ظاهر على تقدير ما يتعدى بنفسه كمريدا دون ما يتعدى باللام كمستعدا الا أن يراد أن اللام يصح حذفها لفظا لاطراد حذف الجار مع أن هذا وقال فى المغنى وجه كونها مؤكدة على رأى البصريين أن الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفى قصد الفعل أبلغ من نفيه (قوله لا لانها زائدة) أى محضة بأن يكون دخولها فى الكلام كخروجها وقوله اذ لو كانت زائدة أى محضة والا فلام التقوية زائدة لكن زيادتها غير محضة كما مر (قوله لم يكن لنصب الفعل الخ) اذ يلزم عليه الاخبار بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز أى الا بتكلف فلا ينافى ما مر وقوله وجه صحيح أى خال عن التكلف (قوله لام اختصاص) أى دالة على اختصاص الارادة المنفية بالفعل وهذا لا ينافى كونها للتقوية العامل أو للتعدية لجواز كونها لهما باعتبارين (قوله أو هاما) هو بمعنى قول البصريين مريدا (قوله أى فما كان جمع) قال سم أى ضرورة الى هذا التقدير اه أى لصحة فما جمع مريد ليغلب الخ وقد يقال الداعى اليه موافقة النظائر وعبارة الدماميني والشمنى ليس ما ذكره فى البيت وقول أبى الدرداء متعينا لجواز أن يكون المعنى فى البيت فما جمع متأهلا لغلب قومى وفى قول أبى الدرداء وما أنا مريدا لتركهما (قوله ما أنا لأدعهما) أى ما كنت فلما حذف الفعل انفصل الضمير (قوله أطلق الناظم) أى الذى تضمنه قوله ونفى كان (قوله وان كانت تنفى الماضى) أى فى المعنى وقوله لكن تدل على اتصال نفيه بالحال أى وشرط النافى هنا أن يكون نافيا للحدث فى الماضى فقط (قوله وأما ان) ألحقها السيوطى وغيره بلن قال ولا يجوز ان كان زيد ليخرج (قوله فى قراءة غير الكسائى) أما فى قراءته بفتح اللام ورفع الفعل فان مخففة من الثقيلة واللام للفصل أى وان مكرهم لتزول منه الامور المشبهة فى عظمها بالجبال كبأس أعدائهم الكثيرين (قوله انها لام الجحود) أى ليس مكرهم أهلا لتزول منه الجبال أى ما هو كالجبال ثباتا وتمكنا من آيات الله تعالى وشرائعه وباختلاف المشبه بالجبال على وجهى النفى والاثبات يندفع التنافى بينهما (قوله ان الفعل بعد لام الجحود) أما بعد لام كى فيرفع غير ضمير الاسم السابق وقوله لا يرفع الا ضمير الخ لعل هذا أغلبى لا واجب بدليل تعبيره بيبعد دون يمنعه وأنه يبعد جدا امتناع ما كان زيد ليضرب به أبوه ثم رأيت الدماميني ذكر أن المخرجين للآية على النفى لا يشترطون رفع الفعل ضمير الاسم السابق وقوله الاسم السابق أى المرفوع بفعل الكون (قوله شرطية) أى حذف جوابها لعلمه مما قبلها وقوله جزاء مكرهم اشارة الى تقدير مضاف فى الآية وقوله وهو أى جزاء مكرهم وقوله الاسم السابق أى المرفوع بفعل الكون (قوله معدا لاجل زوال الخ) كان الاظهر اسقاط أجل وجعل اللام للتعدية صلة معدا أى مهيأ ولا ينافيه أن الفرض كون اللام لام كى لان المراد بلام كى ما هو أعم من لام التعليل كما مر وبه يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض (قوله الامور العظام) كبأس الجيش الكثير من أعدائهم (قوله لان أن

يفترى فى تاويل مصدر هو الخبر (كذلك بعد أو اذا يصلح فى موضعها حتى أو الا أن خفى) أن مبتدأ وخفى خبره وكذلك وبعد متعلقان بخفى وحتى فاعل يصلح والا عطف عليه أى كذا يجب اضمار أن بعد او اذا صلح فى موضعها حتى نحو لالزمنك أو تقضينى حقى وقوله * لاستسهلن الصعب أو أدرك المنى * فما انقادت الآمال الا لصابر او الا كقولك لاقتلن الكافر أو يسلم وقوله وكنت اذا غمزت قناة قوم * كسرت كعوبها أو تستقيما ويحتمل الوجهين قوله فقلت له لا تبك عينك انما * نحاول ملكا أو نموت فنعذرا واحترز بقوله اذا يصلح فى موضعها حتى أو الا من التى لا يصلح فى موضعها أحد الحرفين فان المضارع اذا ورد بعدها منصوبا جاز اظهار أن كقوله

ولولا رجال من رزام أعزة * وآل سبيع أو أسوءك علقما (تنبيهات) الاول قال فى شرح الكافية وتقدير الا وحتى فى موضع أو تقدير لحظ فيه المعنى دون الاعراب والتقدير الاعرابى المرتب على اللفظ أن يقدر قبل أو مصدر وبعدها أن ناصبة للفعل وهما فى تأويل مصدر معطوف باو على المقدر قبلها فتقدير لانتظرنه أو يقدم

يفترى فى تاويل مصدر) أى وهذا المصدر بمعنى اسم المفعول كما أن القرآن مصدر بمعنى اسم المفعول فحصل التطابق (قوله كذلك) الاشارة راجعة الى أن بعد نفى كان (قوله اذا يصلح) أى من حيث المعنى كما سينبه الشارح عليه وقوله حتى هو فيما يتطاول وقوله أو الا هو فيما لا يتطاول (قوله متعلقان بخفى) لكن تعلق بعد على وجه الظرفية لخفى وتعلق كذلك على وجه الحالية من فاعل خفى أو الوصفية لمفعول مطلق لخفى أى خفاء كذلك أى كخفاء ذلك (قوله أى كذا يجب الخ) هذا بيان لحاصل المعنى والا فالتقدير أن خفى بعد أو اذا يصلح فى موضعها حتى أو الا حال كونه كان بعد نفى كان فى وجوب الخفاء أو خفاء كخفاء أن بعد نفى كان فى الوجوب وانما وجب ليتجانس المتعاطفان صورة بخلاف ما لو قيل لا طيعن الله أو أن يغفر لى فلا تجانس فى الصورة لذكر أن فى المعطوف دون المعطوف عليه وقال الجامى وأما الفاء والواو وأو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها قال ابن الناظم وانما نصب المضارع بعد أو هذه ليفرقوا بين أو التى لمجرد العطف المفيدة مساواة ما بعدها لما قبلها فى الشك مثلا وأو التى تقتضى مخالفة ما بعدها لما قبلها فى ذلك فان ما قبلها متحقق الوقوع حتى يحصل ما بعدها وكان النصب بعد هذه بان مضمرة لا بها نفسها لعدم اختصاصها (قوله نحو لالزمنك الخ) لا يتعين فى هذا المثال تقدير حتى بل هو صالح للتقديرات الثلاثة التعليل والغاية والاستثناء من الازمان كما قاله الشارح فى شرحه على التوضيح قال ويتعين الاول فى نحو لاطيعن الله أو يغفر لى والثانى فى نحو لانتظرنه أو يجىء والثالث فى نحو لاقتلن الكافر أو يسلم اهـ وقد يقال لانتظرنه أو يجىء صالح للاستثناء فتأمل وأما لاستسهلن الخ فصالح للتعليل والغاية وجوز أبو حيان أن تكون أو فيه للاستثناء قال الدماميني وليس بشىء اهـ وفيه نظر (قوله المنى) جمع منية ما يتمنى والمراد بالآمال المأمولات وبانقيادها حصولها قاله الشمنى (قوله وكنت اذا غمزت الخ) بالغين والزاى المعجمتين عصرت والقناة بالقاف واحدة الرمح والكعوب النواشز فى أطراف الانابيب وهذه استعارة تمثيلية شبه حاله اذا أخذ فى اصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التى ينشأ عنها فسادهم الا أن يحصل صلاحهم بحاله اذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها ارتفاعا يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك الا أن تستقيم اهـ تصريح ويظهر صحة تقدير حتى بمعنيها أيضا فى هذا البيت فتدبر (فائدة) قال شارح أبيات الايضاح وقع هذا البيت فى قصيدة لزياد الاعجم غالبها مرفوع القوافى وبعضها مجرورها وقال الزمخشرى فى شرح أبيات الكتاب أبيات القصيدة غير منصوبة وانما أنشده سيبويه منصوبا لانه سمعه كذلك ممن يستشهد بقوله وانشاد الابيات على الوقف مذهب لبعض العرب فان أنشد بيت منها أنشد على حقه من الاعراب وان أنشد جميعها أنشد على الوقف من شرح شواهد المغنى للسيوطى (قوله اذا ورد بعدها منصوبا) فيه اشارة الى جواز وروده بعدها مرفوعا لعدم تقدير ناصب (قوله ولولا رجال الخ) رزام براء مكسورة فزاى حى من تميم وأعزة صفة ثانية لرجال وآل سبيع بالتصغير حى أيضا وهو معطوف على رجال لا رزام فيما يظهر لئلا يلزم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه باجنبى وهو أعزة والشاهد فى أو أسوءك فانه منصوب بان مضمرة جوازا لعدم صحة تقدير أو باحد الحرفين اذ المعنى لولا رجال واساءتك وعلقم قال العينى منادى مرخم أى يا علقمة وبهذا التقرير يعلم ما فى كلام البعض من الايهام (قوله المرتب على اللفظ) أى الذى يقتضيه لفظ الفعل المنصوب بعد أو وبان المقدرة ولفظ أو التى لاحد الشيئين لاقتضاء الاول كون ما بعد أو مصدرا مؤولا والثانى كون المعطوف عليه مصدرا كالمعطوف ليتجانس الشيآن اللذان أو لاحدهما (قوله أن يقدر قبل أو مصدر) أى يتوهم ويلحظ قبلها مصدر متصيد من الفعل السابق فلا ينافى قوله الآتى ولكن عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم

ليكون انتظار أو قدوم وتقدير لاقتلن الكافر أو يسلم ليكون قتله أو إسلامه وكذلك العمل في غيرهما ٭ الثاني ذهب الكسائي الى أن أو المذكورة ناصبة بنفسها وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين الى أن الفعل انتصب بالمخالفة والصحيح ان النصب بان مضمرة بعدها لان أو حرف عطف فلا عمل لها ولكنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم ومن ثم لزم اضمار ان بعدها ٭ الثالث قوله اذا يصلح في موضعها حتى او الا أحسن من قوله في التسهيل بعد أو الواقعة موقع الى ان أو الا أن لان لحتى معنيين كلاهما يصح هنا الاول الغاية مثل الى والثاني التعليل مثل كي فيشمل كلامه هنا نحو لارضين الله أو يغفر لي بخلاف كلام التسهيل لان المعنى حتى يغفر لي بمعنى كي يغفر لي وقد بان لك أن قول الشارح يريد حتى بمعنى الى لا التي بمعنى كي لا وجه له وكلتا العبارتين خير من قول الشارح بعد أو بمعنى الى أو الا فانه يوهم أن أو ترادف الحرفين وليس كذلك بل هي أو العاطفة كما مر (وبعد حتى هكذا اضمار أن حتم) أي واجب والغالب في حتى حينئذ أن تكون للغاية نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى وعلامتها أن يصلح في موضعها الى وقد تكون للتعليل (كجد حتى تسر ذا حزن) وعلامتها أن يصلح في موضعها كي وزاد في التسهيل أنها تكون بمعنى الا أن كقوله

وانما قدر لان الفعل بعد أو مؤول بمصدر ولا يصح عطف الاسم على الفعل الا في نحو يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي على ما سبق في آخر العطف فلا بد أن يكون المعطوف عليه هنا اسما والمصدر هو المناسب من بين أنواع الاسم (قوله ليكون) بفتح اللام (قوله في غيرهما) أي غير المثالين المذكورين (قوله انتصب بالمخالفة) أي مخالفة الثاني للاول من حيث لم يكن شريكا له في المعنى ولا معطوفا عليه اهـ همع ونقض بنحو ما جاء زيد لكن عمرو وجاء زيد لا عمرو فان الثاني خالف الاول في المعنى ولم يختلف الاعراب الا أن يخص ذلك بالفعل لضعفه عن الاسم في الاعراب (قوله أن النصب بان الخ) ولذا لا يتقدم معمول الفعل عليها ولا يفصل بينها وبين الفعل لانها حرف عطف وجوز الاخفش الفصل بينهما بالشرط نحو لالزمنك أو ان شاء الله تقضيني حقي سيوطي (قوله ولكنها عطفت) لعل الاستدراك لرفع ما يتوهم من قوله حرف عطف من ظهور المتعاطفين كما هو الغالب (قوله متوهم) انما كان متوهما لعدم آلة السبك لفظا وتقديرا (قوله ومن ثم) أي من أجل أنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم لزم اضمار أن بعدها فيه أنه لا يتسبب عن عطفها مصدرا مقدرا على مصدر متوهم لزوم اضمار أن ولا اضمارها اذ لو ظهرت لم تخرج عن عطفها مصدرا مقدرا أي من أن والفعل على مصدر متوهم فكان عليه أن يعلل اللزوم بتجانس المتعاطفين في الصورة كما مر وبهذا علم ما في قول البعض تبعا لشيخنا الاولى أن يقال ومن ثم أضمرت أن بعدها لان عطفها ما ذكر لا يقتضي لزوم اضمار أن (قوله موقع الى أن أو الا أن) الصواب حذف أن فان أو انما وقعت موقع الى وحدها أو الا وحدها اهـ دماميني أي لانها لو كانت بمعنى الى أن أو الا أن لزم التكرار اذ النصب بان مضمرة بعدها على الراجح وقد يجاب بأن المراد الواقعة مع المضمر بعدها موقع الى أن أو الا أن (قوله لان لحتى معنيين الخ) وجه الشارح الاحسنية بما حاصله عموم كلامه هنا وتوجه أيضا بسلامته من الاعتراض على كلامه في التسهيل بما مر عن الدماميني (قوله بمعنى كي يغفر لي) ولا يناسب هنا معنى الى ولا معنى الا لانه يوهم انقطاع الارضاء اذا حصل الغفران سم (قوله فانه يوهم الخ) أي ايهاما قويا اذ أصل الايهام موجود في العبارتين أيضا أفاده سم (قوله وبعد حتى) أي الجارة ومن أحكامها أنها لا يفصل بينها وبين الفعل شيء وأجازه بعضهم بالظرف والشرط الماضي والقسم والجار والمجرور والمفعول اهـ سيوطي والظرف متعلق باضمار الذي هو مبتدأ وهكذا اما متعلق أيضا باضمار والخبر حتم فيكون قوله هكذا توكيدا لان معناه كالاضمار السابق في الوجوب والوجوب مستفاد من قوله حتم وعلى هذا اقتصروا فحكموا بان قول المصنف هكذا حشو واما خبر وقوله حتم خبر ثان جيء به لبيان وجه الشبه وعلى هذا فلا يكون في كلامه توكيد لعدم استفادة التحتم من التشبيه لاحتمال أنه في نصب المضارع بها فقط (قوله والغالب في حتى حينئذ) أي حين اذ أضمرت أن بعدها أن تكون للغاية هذا مخالف لقول الجامي الاغلب فيها أن تستعمل بمعنى كي اهـ وانما تكون للغاية اذا كان ما بعدها غاية لما قبلها وللتعليل اذا كان مسببا عما قبلها كذا في التصريح واحترز بقوله حينئذ عن حتى الابتدائية فانها بمعنى الفاء (قوله كجد حتى تسر) الغاية هنا ممكنة أيضا سم (قوله بمعنى الا أن) الصواب اسقاط أن لما تقدم قبل الا التي حتى تكون بمعناها للاستثناء المنقطع وقال الدماميني سواء كان الاستثناء متصلا أو منقطعا وجعل الاستثناء في والله لا أفعل حتى تفعل أي الا أن تفعل متصلا مفرغا للظرف اذ المعنى لا أفعل وقتا من الاوقات الا وقت فعلك ويظهر أن الغاية ممكنة فيه وفي البيت الآتي منقطعا اذ المعنى ليس العطاء في حال الغنى سماحة لكن في حال الفقر والغاية ممكنة فيه كما قاله الفاكهي تبعا للدماميني وابن الناظم لكن نظر فيه سم بان النفي قبل حتى لا ينقطع عما بعدها بل هو ثابت مع ثبوته فكيف تكون غائية فتأمل ولا تنافي بين كونها جارة وكونها بمعنى الا لاحتمال

ليس العطاء من الفضول سماحة
حتى تجود ومالديك قليل
وهذا المعنى على غرابته ظاهر من قول سيبويه فى تفسير قولهم والله لا أفعل الا أن تفعل المعنى حتى أن تفعل وصرح به ابن هشام الخضراوى ونقله أبو البقاء عن بعضهم فى وما يعلمان من أحد حتى يقولا والظاهر فى هذه الآية خلافه وأن المراد معنى الغاية نعم هو ظاهر فى قوله
والله لايذهب شيخى باطلا
حتى أبير مالكا وكاهلا
لان ما بعدها ليس غاية لما قبلها ولا مسببا عنه
﴿تنبيه﴾ ذهب الكوفيون الى أن حتى ناصبة بنفسها وأجاز واظهار أن بعدها توكيدا كما أجاز واذلك بعد لام الجحود (وتلو حتى حالا اومؤولا به) أى بالحال (ارفعن) حتما (وانصب المستقبلا) أى لا ينصب الفعل بعد حتى الا اذا كان مستقبلا ثم ان كان استقباله حقيقيا بان كان بالنسبة الى زمن التكلم فالنصب واجب نحو لا سيرن حتى أدخل المدينة وكالآية السابقة وان كان غير حقيقى بان كان بالنسبة الى ما قبلها خاصة فالنصب جائز لا واجب نحو

الجرثبت مع افادة الاستثناء كخلا وحاشا اذا جربهما (قوله من الفضول) جمع فضل وهو الزيادة والمراد زيادات المال وهى مالا يحتاج اليه منه دماميني (قوله على غرابته) أى مع غرابته (قوله حتى أن تفعل) ففسر الا بحتى وقضى أن حتى تكون بمعنى الا (قوله حتى يقولا) أى الا أن يقولا والاستثناء مفرغ للظرف والمعنى وما يعلمان أحدا فى وقت الا وقت أن يقولا الخ (قوله وأن المراد معنى الغاية) أى عدم انتفاء تعليمهما الى وقت قولهما ذلك واعترضه الدمامينى بان هذا وان أمكن لكن لا مرجح له حتى يكون هو الظاهر دون الاستثناء (قوله نعم هو) أى كون حتى بمعنى الا ظاهر فى قوله والله الخ والمعنى لا أترك الاخذ بثأر شيخى أى الحسين بن على الا أن أقتل هذين الحيين أى لكن أقتل هذين الحيين فالاستثناء منقطع كما قاله الدمامينى ونقله فى الهمع عن ابن هشام الخضراوى مقتصرا عليه وتصحيح البعض تبعا لشيخنا كونه متصلا لان قتل الحيين أخذ بالثأر باطل لان المعنى حينئذ لا أترك أخذ ثأر شيخى الا قتل الحيين فاترك وهو فاسد ولا يصح كونها للغاية لان المعنى عليه عدم انتفاء ترك الاخذ بالثأر الى قتل الحيين فينقطع الانتفاء ويوجد الترك وهو فاسد وأما كونها للتعليل أى ينتفى الترك المذكور لكونى أقتل الحيين فصحيح لولا ما أفاده الشارح وصرح به الشيخ خالد من أن حتى التعليلية هى التى ما بعدها مسبب عما قبلها الا ان ما بعد حتى فى البيت ليس مسببا عما قبلها كما قاله الشارح بل هو سبب لما قبلها فعلم ما فى تجويز الشمنى وتبعه شيخنا والبعض كونها للغاية وكونها للتعليل فكن ممن يعرف الرجال بالحق وما مر من أن المراد بشيخ الشاعر الحسين بن على هو ما ذكره بعضهم والذى قاله الدمامينى والشمنى والسيوطى أن قائل البيت امرؤ القيس بن حجر حين بلغه أن بنى أسد قتلت أباه وأن المراد بشيخه أبوه (قوله حتى أبير) بهمزة مضمومة فموحدة فراء أو دال مهملة من أباره الله أى أباده أهلكه ومالك وكاهل قبيلتان من بنى أسد قاله الشمنى (قوله لان ما بعدها) وهو قتل الحيين ليس غاية لما قبلها وهو انتفاء ترك الاخذ بالثأر ولا مسببا عما قبلها بل هو سبب له أى فلم يصح كونها غائية ولا تعليلية فثبت كونها استثنائية اذ لا تخرج حتى فى البيت عن المعانى الثلاثة فاذا انتفى اثنان تعين الثالث فلا غبار على التعليل خلافا للبعض وقول شيخنا هذا يعنى النفى فى كلام الشارح بحسب الظاهر وان كانت الغاية والتعليل محتملين احتمالا مرجوحا علم رده مما أسلفناه فتنبه (قوله أومؤولا به) أى أو غير حال من ماض أو مستقبل مؤولا به (قوله ارفعن حتما) لان نصبه بتقدير أن وهى للاستقبال والحال ينافيه (قوله وانصب المستقبلا) أى وجوبا ان كان الاستقبال حقيقيا بان كان بالنسبة الى زمن التكلم وجوازا ان لم يكن حقيقيا بان كان بالنسبة الى ما قبل حتى والمراد المستقبل الذى لم يؤول بالحال كما قاله سم لوجوب رفع المستقبل المؤول به وانما شرط فى نصب المضارع استقباله لان نصبه بان المضمرة وهى مخلصة للاستقبال (قوله الى زمن المتكلم) أى بالكلام الذى وقع فيه حتى (قوله وكالآية السابقة) وهى لن نبرح عليه الخ وقد يقال انها من القسم الثانى فان العكوف عليه ورجوع موسى ماضيان بالنسبة الى زمن النزول والرجوع مستقبل بالنسبة الى العكوف فهو على حد الزلزال وقول الرسول فى الآية الآتية والجواب أن قوله تعالى قالوا لن نبرح عليه عاكفين الخ فيه حكاية كلامهم وعبارتهم الصادرة منهم فالمنظور اليه فيه هو المحكى لا الحكاية ورجوع موسى مستقبل بالنسبة الى زمن التكلم بالمحكى لانه المعتبر فى المحكى بخلاف ما فى الآية الآتية فانه ليس حكاية لكلام آخر بل هو اخبار منه فينظر فيه لزمن النزول لانه زمن التكلم بالنظر اليه اه سم والحاصل أن ما كان حكاية كلام ينظر فيه لزمن المحكى وهو وقت حصول الواقعة وما كان غير حكاية كلام ينظر فيه لزمن الاخبار لنا (قوله بالنسبة الى ما قبلها) أى لزمن الفعل قبلها قال سم أى ولم يكن للحال حقيقة بدليل ما يأتى أنه يجب رفع الحال حقيقة مع أنه قد يكون مستقبلا بالنسبة لما قبلها نحو

سرت حتى أدخلها اذا قلت ذلك حال الدخول اه وقوله خاصة أي لا بالنسبة الى زمن التكلم (قوله وزلزلوا) أي أزعجوا ازعاجا شديدا شبيها بالزلزلة (قوله الرسول) وهو اليسع أو شعيا دماميني (قوله فان قولهم) أي الرسول والذين آمنوا معه (قوله الى زمن قص ذلك علينا) أي زمن كلام حكى بالآية وهو زمن نزولها أي لأنه ماض بالنظر الى زمن القص (قوله على تأويله بالحال) بأن يقدر القول الماضي واقعا في الحال أي في زمن التكلم لا ستحضار صورته العجيبة فكأنه قيل حتى حال الآن أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون (قوله على تأويله بالمستقبل) بأن يقدر أن الحال عازمون على القول فيلزم استقبال القول على ما أشار اليه الشارح (قوله فالأول الخ) عبارة الدماميني قال ابن الحاجب من رفع يقول فعلى ارادة الاخبار بوقوع شيئين أولهما سبب للآخر الأول على وجه الحقيقة والثاني على حكاية الحال المراد منها ذلك الاعلام فرفعه شيئا [illegible] القول عن الزلزال ومن نصب فعلى ارادة الاخبار بوقوع شيء واحد هو الزلزال وأن الآخر منتظر وقوعه لحصول الزلزال وهو القول وليس فيه اخبار بوقوع القول كما قال الزجاج وان كان الوقوع ثابتا في نفس الامر ولكن فيه دليل آخر وهو ما في هذه القراءة بعد ذلك [illegible] قراءة الرفع لأن الشرط بر كالآتي بين وانما قد القول مرتقبا في قراءة النصب لكون مستقبلا اذ لو قدر واقعا كان حالا على وجه الحكاية لا مرتقبا فلم ينصب وعلى النصب يحتمل أن تكون حتى بمعنى الى وأن تكون بمعنى كي وعلى الرفع حرف ابتداء اه (قوله بالدخول في القول) ب زمن التكلم فالماضي فرض حاصلا في الحال ولو قال القول بدل الدخول في القول لكان أوضح (قوله فهو) أي القول حال بالنسبة الى تلك الحال أي عبارة تلك الحال وهي قد تضادهم القول من التكلم (قوله والثاني بتقدير الخ) فرض هذا التأويل فيما اذا كان الفعل قد مضى وهل يأتي فيما اذا كان الفعل حالا حقيقة وقد يقال انه فيه أولى وأقرب الى ما ذكره الدماميني من أن وجوب الرفع في الحال حقيقة فائه وتأول بالمستقبل وفي كلام الرضي والجامي ما يوافقه لكن يخالفه ظاهر ما في المغني وظاهر قول الدماميني في شرح التسهيل لخيص مسئلة حتى أسهل طريق أن يقال ان صلح المضارع بعدها لوقوع الماضي موقعه نحو حتى يقول الرسول جاز فيه الرفع والنصب والا فان كان حاضرا فالرفع أو مستقبلا فنصب اه أفاده سم (قوله لعزم عليه) أي القول فهو آت الفعل مستقبل بالنسبة الى تلك الحال أي باعتبار تلك الحال التي هي تقدير اتصافهم بالعزم زمن التكلم على القول (قوله والرفع حينئذ واجب) مالم يؤول بالمستقبل الذي لم يأت السابق على ما فيه (قوله أو مؤولا بالحال نحو حتى يقول الخ) وشمل نحو سرت حتى أدخلها بعد أن أتاه مستمكن من الدخول وحاصلهما أن يكون الماضي أو المستقبل قدر أنه موجود في الحال اه دماميني فعلم أن من الحال المقدرة تقدير المستقبل حاصرا سم (قوله والرفع حينئذ جائز كما مر) فيه عندي نظر لأن رفع المؤول بالحال واجب كما قال المصنف والشارح سابقا أو لو حتى حالا او مؤولا به أي بالحال ارفعن حتما اه والذي مر انما هو جواز الرفع والنصب اذا كان الاستقبال بالنسبة الى زمن الفعل قبل حتى والرفع على التأويل بالحال والنصب على التأويل بالمستقبل ثم رأيت في المغني وشرحه للدماميني التصريح باب المضارع اذا كان للحال المحكية تحتم رفعه لأن النصب يأتي بدون قصد الحكاية وأن محل نصبه اذا لم تقصد الحكاية وهو يؤيد النظر هذا وقال السيوطي حكى الجرمي أن من العرب من ينصب بحتى في كل شيء قال أبو حيان وهي لغة شاذة (قوله أن يكون مسببا عما قبلها) أي ليحصل الربط معنى ويؤخذ من كلامه بعد أنه لا بد من وقوع السبب خارجا (قوله وما سرت حتى أدخلها) نعم ان انتقض النفي نحو ما سرت الا يوما حتى أدخلها جاز الرفع لعدم انتفاء السببية وأما قلما سرت حتى أدخلها فان أردت نفي السير وهو الاغلب في كلامهم وجب النصب وان أردت

وزلزلوا حتى يقول الرسول
فان قولهم انما هو
مستقبل بالنظر الى
الزلزال لا بالنظر الى
زمن قص ذلك علينا ولرفع
وبه قرأ نافع على تأويله
بالحال والنصب وبه قرأ
غيره على تأويله بالمستقبل
فالأول قد اتفق تحرر
معه دخول الرسول والذين
آمنوا معه الدخول في
القول فهو حال بالنسبة
الى تلك الحال والثاني بتقدير
اتصافهم بالعزم عليه فهو
مستقبل بالنسبة الى تلك
الحال ولرفع الفعل
بعد حتى ثلاثة
شروط الأول أن يكون
حالا ما حقيقة نحو سرت
حتى أدخلها اذا قلت ذلك
وأنت في حالة الدخول
والرفع حينئذ واجب أو
أو مؤولا نحو حتى يقول
الرسول في قراءة نافع والرفع
حينئذ جائز كما مر الثاني
أن يكون مسببا عما قبلها
فيمتنع الرفع في ولأسيرن
حتى تطلع الشمس وما سرت
حتى أدخلها وأسرت حتى
تدخلها لانتفاء السببية
أما الأول فلأن طلوع
الشمس لا يتسبب عن
السير وأما الثاني فلأن
الدخول لا يتسبب عن
عدم السير وأما الثالث

فلان السبب لم يتحقق ويجوز الرفع فى أيهم سار حتى يدخلها ومتى سرت حتى تدخلها لان السير محقق وانما الشك فى عين الفاعل أو فى عين الزمان وأجاز الأخفش (٣١٤) الرفع بعد النفى على أن يكون أصل الكلام ايجابا ثم أدخلت اداة النفى على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفى مسلطا على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك * الثالث أن يكون فضلة فيجب النصب فى نحو سيرى حتى أدخلها وكذا فى كان سيرى أمس حتى أدخلها ان قدرت كان ناقصة ولم تقدر الظرف خبرا اه ﴿تنبيهات﴾ الاول تجىء حتى فى الكلام على ثلاثة أضرب جارة وعاطفة وقدمنا وابتدائية أى حرف تبتدأ بعده الجمل أى تستأنف فتدخل على الجمل الاسمية كقوله

فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

وعلى الفعلية التى فعلها مضارع كقوله * يغشون حتى ما تهر كلابهم * وقراءة نافع حتى يقول الرسول وعلى الفعلية التى فعلها ماض نحو حتى عفوا وقالوا وزعم المصنف أن حتى هذه جارة ونوزع فى ذلك * الثانى اذا كان الفعل حالا أو مؤولا به فحتى ابتدائية واذا كان مستقبلا أو مؤولا به فهى الجارة وأن مضمرة بعدها كما تقدم * الثالث علامة كونه حالا أو مؤولا به صلاحية جعل الفاء فى موضع حتى ويجب حينئذ أن يكون ما بعدها فضلة مسببا عما قبلها اه

(وبعد فا جواب نفى أو طلب * محضين أن وسترها حتم نصب) أن مبتدأ ونصب خبرها وسترها حتم مبتدأ وخبر

روبه

التقليل جاز الرفع على ضعف نقله شيخنا عن الرضى ثم رأيت الدماميني ذكره (قوله فلان السبب لم يتحقق) أى للاستفهام عنه فلو رفع لزم تحقق وقوع المسبب مع الشك فى وقوع السبب وذلك لا يصح أفاده فى التصريح (قوله وأجاز الاخفش الخ) قال الرضى نقلا عن الاخفش الا أن العرب لم تتكلم به قال الدماميني والذى يظهر اجراء ما قاله الاخفش فى الاستفهام أيضا بان يقدر الكلام خاليا عن الاستفهام ثم أدخلت أداته على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة كأن يقول شخص لآخر سرت حتى تدخلها فشككت أنت فى صدق الخبر فتقول أنت للمخاطب هل سرت حتى تدخلها أى هل ما أخبرك به هذا الشخص صحيح اه (قوله على الكلام بأسره) فيكون التقدير ما سرت فأنا لا أدخلها (قوله لم يمنع الرفع فيها) أى لوجود الشرط لان عدم السير يتسبب عنه عدم الدخول أى فلا خلاف فى الحقيقة (قوله أن يكون فضلة) لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر لانه اذا رفع الفعل كانت حتى حرف ابتداء والجملة بعدها مستأنفة تصريح (قوله فيجب النصب فى نحو سيرى الخ) ينبغى ما لم يتم الكلام بتقدير مبتدأ أو خبر والا لم يجب اه سم أى وقامت قرينة على التقدير (قوله ان قدرت الخ) وان قدرت كان تامة أو قدر الظرف وهو أمس خبرا جاز الرفع لان ما بعد حتى فضلة (قوله على ثلاثة أضرب) أى كائنة على ثلاثة أقسام من كينونة المجمل على المفصل أو الجنس على الانواع فابدال جارة وعاطفة وابتدائية من ثلاثة أضرب صحيح وان كان بحيث لو أسقط المبدل منه صار التركيب غير مألوف فتدبر (قوله جارة) وهى ثلاثة أقسام غائية وتعليلية واستثنائية كما تقدم (قوله وابتدائية) قال شيخنا السيد مقتضى كلامه هنا وفى التنبيه الثالث أن الابتدائية ليست غائية والذى فى المغنى وشرح جمع الجوامع للمحلى أنها غائية أى غير جارة (قوله أى حرف تبتدأ بعدها الجمل) فالابتدائية هى الداخلة على الجمل اسمية أو فعلية (قوله فما زالت القتلى الخ) تمج أى تقذف ودجلة بكسر الدال نهر العراق والاشكل الابيض الذى يخالطه حمرة اه زكريا وقوله بكسر الدال أى وفتحها (قوله يغشون) بغين معجمة مبنى للمجهول أى يؤتون وتهر من هر من باب ضرب أى صوت كذا فى المصباح أى حتى ما تصوت على الضيوف لكثرتهم أو اشتغالها بآثار القرى وصف قوما بكثرة غشيان الضيوف لهم (قوله أن حتى هذه) أى الداخلة على الماضى نحو حتى عفوا كما فى حواشى زكريا وقوله جارة أى للمصدر المنسبك من أن مضمرة والفعل (قوله وبعد فا) هى فاء السببية أى التى قصد بها سببية ما قبلها لما بعدها بقرينة العدول عن العطف على الفعل الى النصب وقوله جواب نفى أو طلب سمى جوابا لان ما قبله من النفى والطلب المحضين لما كان غير ثابت المضمون أشبه الشرط الذى ليس بمحقق الوقوع فيكون ما بعد الفاء كالجواب للشرط قال الحفيد وسواء النفى بالحرف كما أو الفعل كليس أو الاسم كغير والتقليل المراد به النفى كالنفى نحو قلما تأتينا فتحدثنا وربما تأتى بقد فتنصب الجواب بعدها نحو قد كنت فى خير فتعرفه قاله السيوطى ويزاد خامس وهو التشبيه المراد به النفى كما سينبه عليه الشارح (قوله محضين) اعترض ابن هشام تقييد النفى بالمحض بانه يخرج تالى التقرير نحو أولم يسيروا فى الارض فتكون لكن فى العمدة وشرحها أن تالى التقرير لا ينصب جوابه وفى التوضيح أن مما احترز عنه بتقييد النفى بالمحض النفى التالى تقريرا نحو ألم تأتنى فأحسن اليك اذا لم ترد الاستفهام الحقيقى قال خالد فثبت أن الاستفهام التقريرى يتضمن ثبوت الفعل فلا ينصب جوابه لعدم تمحض النفى وما ورد منه منصوبا فلمراعاة صورة النفى وان كان تاليا تقريرا أولا به جواب الاستفهام اه وقال فى المغنى ولكون جواب الشئ مسببا عنه امتنع النصب جوابا للاستفهام فى قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة لان

رؤية انزال الماء ليست سبب اخضرار الارض بل سببه نفس انزال الماء بخلافه فى آية أولم يسيروا لان السير فى الارض سبب كمال العقل هذا هو الصواب اه بايضاح من الشمنى وعليه فيكون فى النفى التالى تقرير التفصيل لكن تعليل خالد مراعاة صورة النفى أو الاستفهام قد يقتضى جواز النصب فى آية ألم تر فلعل المراد مراعاتهما شذوذا أو هو موافقة لقول حكاه فى المغنى ورده أن النصب فى الآية جائز عربية كما فى آية أولم يسيروا لكن قصد العطف على أنزل بتأويل تصبح باصبحت ويوافق هذا القول قول الهمع لا فرق فى النفى بين كونه محضا نحو لا يقضى عليهم فيموتوا أم لا بان نقض بالا نحو ما تأتينا فتحدثنا الا بخير أو دخلت عليه أداة الاستفهام التقريرى نحو ألم تأتنا فتحدثنا ويجوز فى هذا الجزم والرفع أيضا اه ملخصا فتأمل واعترض سم تقييد الطلب بالمحض بانه يوهم رجوعه لكل أنواعه مع أنه خاص منها بالامر والنهى والدعاء ومعنى كون الثلاثة محضة أن تكون بفعل صريح فى ذلك (قوله فى موضع الحال) أى أو معترضة (قوله وبعد متعلق بنصب) وجعله ابن المصنف حالا من مفعوله المحذوف أى نصب الفعل واقعا بعد ما ذكر (قوله لا يقضى عليهم فيموتوا) أى لا يحكم عليهم بالموت فيموتوا أى لا يكون قضاء عليهم فموت لهم لانتفاء المسبب بانتفاء سببه وهو القضاء به وانما قدروا هذا التقدير فيه وفيما يأتى لاقتضاء ان المقدرة كون ما بعد الفاء مصدرا ولا يصح عطف الاسم على الفعل الا فى نحو يخرج الحى من الميت ومخرج الميت من الحى كما تقدم فلا بد أن يكون المعطوف عليه اسما والمصدر هو المناسب من بين أنواع الاسم وهذا كما فى المغنى من العطف المسمى بالعطف على المعنى والعطف على التوهم فاعرفه وفى قول شيخنا والبعض استرواحا بقول الشارح بعد على معنى ما تأتينا محدثا أى لا يقضى عليهم ميتين نظر لتصريحهم بان ما بعد الفاء مسبب عما قبلها فيكون متأخرا عنه والحالية تقتضى خلاف ذلك ويمكن دفع هذا بان يراد بالقضاء بالموت تعلق الارادة به تنجيزا فيما لا يزال والموت مقارن له وجودا متأخر رتبة فتدبر (قوله اما أمر الخ) أى أو نهى كما يأتى فالجملة مع النفى المتقدم تسعة مجموعة فى قول بعضهم

مر وانه وادع وسل واعرض لحضهم ❊ تمن وارج كذاك النفى قد كملا

والفرق بين العرض والتحضيض أن الاول الطلب بلين ورفق والثانى الطلب بحث وازعاج (قوله أو استفهام) أى باى أداة كانت وقد يحذف السبب بعد الاستفهام لوضوح المعنى نحو متى فاسير معك أى متى تسير (قوله يا ناق الخ) ناق مرخم ناقة والعنق بفتحتين ضرب من السير أى ليكن منك سير فاستراحة وكذا يقال فيما يأتى (قوله فيسحتكم) بضم الياء وكسر الحاء أو بفتحهما أى يهلككم (قوله لا يحد عنك مأثور الخ) المأثور بالمثلثة المال المتروك والتراث الوراث فابدلت الواو تاء ولعل معنى وان قدمت تراثه أى وان تقادمت وارثوه من غيرهم وهو باق عندهم فانه لا ينفع (قوله سنن) بفتحتين أى طريق (قوله فيغدو فأمقرور الخ) المقرور بالقاف البردان والمرمل العادم للقوت (قوله لبانات) جمع لبانة بضم اللام وهى الحاجة وانما قال بعض الروح لان الارتداد مرتب على الرجاء وقد لا يتحقق المرجو (قوله فاصدق وأكون من الصالحين) وقرئ وأكن بالجزم عطفا على محل فاصدق بناء على أن جواب الطلب المقرون بالفاء معها فى محل جزم يجعل المصدر المسبوك من أن وصلتها مبتدأ حذف خبره والجملة جواب شرط مقدر أى ان أخرتنى فتصدق ثابت وأكن وضعفه فى المغنى قال والتحقيق أنه عطف على فاصدق بتقدير سقوط الفاء وجزم أصدق ويسمى العطف على المعنى أى العطف الملحوظ فيه المعنى لان المعنى أخرنى أصدق ثم قال ويقال له فى غير القرآن العطف على التوهم أى تأدبا وعلى الثانى مشى فى الاتقان نقلا عن الخليل وسيبويه وفى التسهيل فقال وقد يجزم المعطوف على ما قرن بالفاء اللازم لسقوطها الجزم اه قال الدمامينى كقراءة أبى عمرو لولا أخرتنى الى أجل قريب فاصدق وأكن ثم قال والجزم فى ذلك على توهم وتقدير سقوط الفاء (قوله لولا

فى موضع الحال من فاعل نصب وبعد متعلق بنصب يعنى أن أن تنصب الفعل مضمرة بعد فاء جواب نفى نحو لا يقضى عليهم فيموتوا أو جواب طلب وهو اما أمر أو نهى أو دعاء أو استفهام أو عرض أو تحضيض أو تمن فالامر نحو قوله ❊ يا ناق سيرى عنقا فسيحا ❊ الى سليمان فنستريحا والنهى نحو لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب وقوله ❊ لا يخدعنك مأثور وان قدمت ❊ تراثه فيحق الحزن والندم ❊ والدعاء نحو ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم وقوله ❊ رب وفقنى فلا أعدل عن ❊ سنن الساعين فى خير سنن وقوله ❊ فيارب عجل ما أؤمل منهم ❊ فيغدو فأمقرور ويشبع مرمل والاستفهام نحو فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا وقوله ❊ هل تعرفون لباناتى فأرجو أن ❊ تقضى فيرتد بعض الروح للجسد والعرض نحو قوله ❊ يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما ❊ قد حدثوك فما راء كمن سمعا والتحضيض نحو لولا أخرتنى الى أجل قريب فاصدق وأكون من الصالحين وقوله ❊ لولا

تعوجين) أي تعطفين (قوله لمجرد العطف) يفيد أن فاء الجواب عاطفة أيضا وهو كذلك على ما يأتي واحترز أيضا عن الفاء الاستئنافية كقوله

ألم تسأل الربع القواء فينطق * وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق

فإن فينطق للاستئناف أي فهو ينطق وليست للعطف ولا للسببية إذ العطف يقتضي الجزم والسببية تقتضي النصب وهو مرفوع ولو نصب لجاز لكن القوافي مرفوعة كذا قيل وزيفه الدماميني بأن النصب مع السببية غالب لا لازم فقد ورد الرفع معها كقوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون ولعل مراده مع وجود السببية وإن لم تقصد بأن قصد مجرد العطف فلا ينافي لزوم النصب مع قصدها بدليل قول الشارح وإذا قصد الجواب لم يكن الفعل إلا منصوبا الخ فإن قوله أو على معنى الخ إشارة إلى قصد السببية لكن قال في المغني للرفع استئنافا وجه آخر وهو أن يكون على معنى السببية وانتفاء الثاني لانتفاء الأول وهو أحد وجهي النصب وهو قليل جدا وعليه قوله

ولقد تركت صبية مرحومة * لم تدر ما جزع عليك فتجزع

أي لم تعرف الجزع فلم تجزع وأجازه ابن خروف في قراءة عيسى بن عمر فيموتون والأعلم في قراءة السبعة ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقد كان النصب ممكنا مثله في فيموتوا لكن عدل عنه لتناسب الفواصل والمشهور في توجيهه أنه لم يقصد إلى معنى السببية بل إلى مجرد العطف على الفعل وإدخاله معه في سلك النفي ولا يحسن حمل التنزيل على القليل جدا اهـ باختصار والقواء الخالي والبيداء القفر والسملق الأرض التي لا تنبت شيئا (قوله بمعنى ما تأتينا فما تحدثنا الخ) قال شيخنا ذكر على كل من الرفع والنصب وجهين فالرفع على العطف أو الاستئناف والنصب على الحالية أو ترتب انتفاء الثاني على انتفاء الأول فتأمل اهـ وكون الفاء على ثاني وجهي الرفع للاستئناف غير متعين بل يصح كونها لعطف جملة على جملة بل يعين كون هذا مراد الشارح فرضه الكلام في الفاء التي لمجرد العطف حيث قال واحترز بفاء الجواب عن الفاء التي لمجرد العطف فاعرفه وقوله على الحالية متابعة لقول الشارح على معنى ما تأتينا محدثا وفيه ما أسلفناه سابقا من النظر والتمحل عنه وكان الأولى للشارح أن يقول على معنى ما يكون منك إتيان يترتب عليه تحديث وحاصله جعل الثاني قيدا للأول فينصب عليه النفي لأن الغالب انصباب النفي على القيد فيصدق بثبوت المقيد وبانتفائه أيضا ﴿فائدة﴾ إذا قلت ما يليق بالله الظلم فيظلمنا فالفعلان منفيان وانتفاء الثاني مسبب عن انتفاء الأول فيجوز رفع الثاني على مجرد العطف أي فما يظلمنا ونصبه على ترتب انتفاء الثاني على انتفاء الأول أي فكيف يظلمنا وإذا قلت ما يحكم الله تعالى بحكم فيجور فالثاني فقط هو المنفي والنصب واجب على جعل الثاني قيدا للأول أي ما يكون منه حكم يترتب عليه جور (قوله وبمعنى ما تأتينا) أي في المستقبل فأنت تحدثنا أي الآن وإلا فظاهره مشكل إذ لا يمكن أن يحدثه مع عدم الإتيان اهـ زكريا وصوره البعض بأن يكون أحدهما على شط نهر والآخر على شطه الآخر (قوله فيكون المقصود نفي اجتماعهما) أي لانصباب النفي حينئذ على المعطوف أي ما يكون منك إتيان يعقبه تحديث أعم من أن ينتفي أصل الإتيان أيضا أو يثبت هذا مقتضى عبارة الشارح ومقتضى عبارتي المغني والرضي ثبوت أصل الإتيان على هذا المعنى وعبارة الثاني ومعنى النفي في ما تأتينا فتحدثنا انتفى الإتيان فانتفى التحديث لانتفاء شرطه وهو الإتيان هذا هو القياس ثم قال ويجوز أن يكون النفي راجعا إلى التحديث في الحقيقة لا إلى الإتيان أي ما يكون منك إتيان بعده تحديث وإن حصل مطلق الإتيان وعلى هذا المعنى ليس في الفاء معنى السببية لكن انتصب الفعل عليه تشبيها بفاء السببية اهـ (قوله أو على معنى ما تأتينا فكيف تحدثنا) هذا المثال وإن صح فيه المعنيان المذكورات لكن ليس كل مثال كذلك فقد قال في المغني وعلى المعنى الأول يعني الثاني من

تعوجين يا سلمى على دنف * فتخمدي نار وجد كاد يفنيه * والتمني نحو يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما وقوله

يا ليت أم خليد واعدت فوفت * ودام لي ولها عمر فنصطحبا * واحترز بفاء الجواب عن الفاء التي لمجرد العطف نحو ما تأتينا فتحدثنا بمعنى ما تأتينا فما تحدثنا فيكون الفعلان مقصودا نفيهما وبمعنى ما تأتينا فأنت تحدثنا على إضمار مبتدا فيكون المقصود نفي الأول وإثبات الثاني وإذا قصد الجواب لم يكن الفعل إلا منصوبا على معنى ما تأتينا محدثا فيكون المقصود نفي اجتماعهما أو على معنى ما تأتينا فكيف تحدثنا فيكون المقصود نفي الثاني لانتفاء الأول واحترز بمحضين عن النفي الذي ليس بمحض وهو المنتقض بإلا والمتلو بنفي نحو ما أنت تأتينا إلا فتحدثنا ونحو ما تزال تأتينا فتحدثنا ومن الطلب الذي ليس بمحض

وهو الطلب باسم الفعل أو بالمصدر أو بما لفظه خبر نحو صه فأكرمك وحسبك الحديث فينام الناس ونحو سكوتا فينام الناس ونحو رزقني الله مالا فأنفقه في الخير فلا يكون لشيء من ذلك جواب منصوب وسيأتي التنبيه على خلاف في بعض ذلك ﴿تنبيهات﴾ الاول مما مثل به في شرح الكافية لجواب النفي المنتقض ما قام فيأكل الا طعامه قال ومنه قول (٢١٧) الشاعر وما قام منا قائم في ندينا

فينطق الا بالتي هي أعرف وتبعه الشارح في التمثيل بذلك واعترضهما المرادي وقال ان النفي اذا انتقض بالا بعد الفاء جاز النصب نص على ذلك سيبويه وعلى النصب أنشد * فينطق الا بالتي هي أعرف * الثاني قد تضمر أن بعد الفاء الواقعة بين مجزومي أداة شرط أو بعدهما أو بعد حصر بانما اختيارا نحو ان تأتني فتحسن الي أكافئك ونحو متى زرتني أحسن اليك فأكرمك ونحو اذا قضى أمرا فانما يقول له كن فيكون في قراءة من نصب وبعد الحصر بالا والخبر المثبت الخالي من الشرط اضطرارا نحو ما أنت الا تأتينا فتحدثنا ونحو قوله * سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فأستريحا * الثالث يلحق بالنفي التشبيه الواقع موقعه نحو كأنك وال علينا فتشتمنا أي ما أنت وال علينا ذكره في التسهيل وقال في شرح الكافية ان غير اقد تفيد نفيا فيكون لها جواب منصوب كالنفي الصريح فيقال غير قائم الزيدان فتكرمهما أشار الى ذلك ابن السراج ثم قال ولا يجوز هذا عندي قلت وهو عندي جائز والله أعلم هذا كلامه بحروفه * الرابع ذهب بعض الكوفيين الى أن ما بعد الفاء منصوب بالمخالفة وبعضهم الى ان الفاء هي الناصبة كما تقدم في او والصحيح مذهب البصريين لان الفاء عاطفة فلا عمل لها لكنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم والتقدير في نحو ما تأتينا فتحدثنا

وجهي قصد الجواب في كلام الشارح جاء قوله سبحانه وتعالى لا يقضى عليهم فيموتوا أي فكيف يموتون ويمتنع أن يكون على الثاني يعني الاول في كلام الشارح اذ يمتنع أن يقضى عليهم ولا يموتوا اه وهذا أيضا يعكر على ما سبق عن شيخنا والبعض من قولهما في الآية أي لا يقضى عليهم ميتين (قوله وهو الطلب باسم الفعل) انما لم يكن محضا لانه ليس موضوعا للطلب بناء على الصحيح أنه موضوع للفظ الفعل وكذا على أنه موضوع للحدث أما على أنه موضوع لمعنى الفعل فمشكل أفاده سم (قوله أو بالمصدر) أي الواقع بدلا من اللفظ بفعله قال ابن هشام الحق أن المصدر الصريح اذا كان للطلب ينصب ما بعده سيوطي (قوله وحسبك الحديث) مقتضاه أن حسب اسم فعل أمر وليس كذلك لان حسب اما اسم فعل مضارع بمعنى يكفي فضمته بناء واما اسم فاعل بمعنى كاف فضمته اعراب فكان ينبغي تأخير هذا المثال عما بعده لان حسبك الحديث جملة خبرية بمعنى الامر اي اكتف فهو من قبيل رزقني الله مالا الخ (قوله في ندينا) الندي مجلس القوم ومتحدثهم ومنه لفظ قائم زكريا (قوله جاز النصب) اي والرفع كما في النكت وانما جاز النصب لان الانتقاض انما جاء بعد استحقاق الفعل النصب ويتفرع على ذلك ما اذا قلت ما جاءني أحد الا زيد فأكرمه فان جعلت الهاء لاحد نصبت لتقدم الفعل في التقدير على انتقاض النفي وان جعلتها لزيد رفعت لتأخره عنه في التقدير (قوله قد تضمر ان الخ) سيذكره المصنف في الجوازم بقوله والفعل من بعد الجزا ان يقترن الخ وهناك بسطه (قوله ونحو اذا قضى امرا الخ) انما لم يجعل منصوبا في جواب كن لانه ليس هناك قول كن حقيقة بل هو كناية عن تعلق القدرة تنجيزا بوجود الشيء ولما سيأتي عن ابن هشام من انه لا يجوز توافق الجواب والمجاب في الفعل والفاعل بل لا بد من اختلافهما فيهما أو في أحدهما فلا يقال قم تقم وبعضهم جعله منصوبا في جوابه نظرا الى وجود الصيغة في هذه الصورة ويرده ما ذكرناه عن ابن هشام (قوله اضطرارا) راجع للامرين قبله فقوله نحو ما انت الخ نظير للجائز في الشعر لا مثال (قوله يلحق بالنفي التشبيه الخ) وفي التسهيل وشرحه للدماميني ما نصه وربما نفي بقد فنصب الجواب بعدها كذلك ابن سيده صاحب المحكم وحكى عن بعض الفصحاء قد كنت في خير فتعرفه يريد ما كنت في خير فتعرفه اه (قوله غير قائم الزيدان) أي ما قائم الزيدان فليس المعتبر في غير هنا مجرد المغايرة (قوله بالمخالفة) قال الفارضي لان الثاني خبر والاول ليس بخبر لانه اما نفي او طلب فلما خالفه في المعنى خالفه في الاعراب ونقض بنحو ما جاء زيد لكن عمرو وجاء زيد لا عمرو فقد خالف الثاني الاول في المعنى ولم يخالفه في الاعراب اه ومراده بالخبر ما ليس نفيا ولا طلبا (قوله الى ان الفاء هي الناصبة) عبارة الفارضي وعن الجرمي النصب هنا بالفاء والواو ورد بانهما عاطفتان وحرف العطف لا يعمل لعدم اختصاصه (قوله لان الفاء عاطفة الخ) ولذا امتنع عندهم تقديم الجواب على سببه نحو ما زيد فنكرمه يأتينا واجازه الكوفيون اذ الفاء عندهم ليست للعطف ومذهبهم جواز تقديم جواب الشرط على الشرط دماميني (قوله لكنها الخ) استدراك على قوله عاطفة دفع به توهم انها عطفت صريحا على صريح (قوله عطفت مصدرا الخ) استشكله الرضي بان فاء العطف لا تكون للسببية الا اذا عطفت جملة على جملة واختار هو جعلها للسببية فقط لا للعطف قال وانما نصبوا ما بعدها تنبيها على تسببه عما قبلها وعدم عطفه عليه اذ المضارع المنصوب بان مفرد وما قبل الفاء المذكورة جملة فيكون ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا اه وقوله جملة على جملة

اى أو صفة على صفة كما بيناه فى باب العطف وللجماعة دفع الاستشكال بمنع الحصر وإلحاق المصادر بالجمل والصفات (قوله وكذا يقدر فى جميع المواضع) يؤخذ منه انه يشترط فى النصب ان يتقدم على الفاء ما يتصيد منه مصدر من فعل او شبهه وهو كذلك فقد قال السيوطى يشترط ان لا يكون المتقدم جملة اسمية خبرها جامد فان كان نحو ما انت زيد فنكرمك امتنع النصب وتعين القطع او العطف والقطع احسن لان العطف ضعيف لعدم المشاكلة من حيث انه عطف فعلية على اسمية اه ومراده بالقطع الاستئناف وقال فى محل آخر يتعين الرفع فى نحو هل اخوك زيد فنكرمه بخلاف نحو أفى الدار زيد فنكرمه او أزيد عندنا فنكرمه لنيابة الجار والمجرور مناب الفعل (قوله وقوع الفعل) اى فى الزمن الماضى (قوله فالتقدير) اى فى المثال الثانى واما التقدير فى الاول ليكن منك اعلام بسبب ضرب زيد فمجازاة لك منه (قوله اعلام بذهاب زيد) اى بمكان ذهاب زيد لان المكان هو المجهول المسؤل عنه (قوله والواو كالفاء) ألحق الكوفيون بهما ثم فى قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن احدكم فى الماء الدائم ثم يغتسل منه وضعف بانه يصير المعنى على النصب النهى عن الجمع بين البول والاغتسال فيقتضى أن البول فى الماء الدائم بلا غسل منه غير داخل تحت النهى وليس كذلك وأجاب فى المغنى بان اعتبار المفهوم محله اذا لم يصد عنه دليل والدليل هنا قام على الغائه وجوز ابن مالك وغيره فى الحديث الرفع على الاستئناف لا العطف والا لزم عطف الخبر على الانشاء ويؤخذ من هذا أن ثم تكون استئنافية وبه صرح صاحب وصف المبانى قاله الدمامينى (قوله ان تفد مفهوم مع) أى مع العطف فلا ينافى ما صرحوا به من أنها عاطفة مصدرا مقدرا على مصدر متوهم قال فى المغنى ويسمى الكوفيون هذه الواو واو الصرف اه وخالف الرضى فى كون الواو التى ينصب المضارع بعدها عاطفة فقد قال لما قصدوا فى واو الصرف معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من أول الامر الى أنها ليست للعطف فهى اذن اما واو الحال وأكثر دخولها على الاسمية فالمضارع بعدها فى تقدير مبتدا محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم وأقوم وقيامى ثابت أى فى حال ثبوت قيامى واما بمعنى مع أى قم مع قيامى كما قصدوا فى المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة أى ليكن قيام منك وقيام منى لم يكن فيه تنصيص على معنى الجمع اه واستظهره الدمامينى ودفع استشكال وجوب حذف الخبر مع عدم سد شئ مسده بان ذلك لكثرة الاستعمال (قوله أى يقصد بها المصاحبة) أى لا التشريك بين الفعلين ويؤخذ من كلامه أن النصب بعدها ليس على معنى الجواب كما هو بعد الفاء وهو كذلك خلافا لمن زعمه وقولهم الواو تقع فى جواب كذا فيه تجوز ظاهر أفاده زكريا عن المرادى (قوله جلدا) الجلد من الرجال الصلب القوى على الشئ (قوله ولما يعلم الله الخ) الخطاب بالآية لجماعة جاهدوا ولم يصبروا على ما أصابهم وطمعوا مع ذلك فى دخول الجنة مع أن الطمع فى ذلك انما ينبغى اذا اجتمع مع الجهاد الصبر فالمعنى بل حسبتم أن تدخلوا الجنة ولم يكن لله علم بجهادكم مصاحب للعلم بصبركم أى ولم يجتمع علمه بجهادكم وعلمه بصبركم لعدم وقوع صبركم واذا لم يقع صبرهم لم يعلم الله تعالى بوقوعه لان علم غير الواقع واقعا جهل واذا انتفى عنه تعالى هذا العلم انتفى عنه العلم المصاحب له فلا ينافى هذا ما قرروه من تعلق علمه تعالى بالمعدوم لان معنى تعلقه بالمعدوم أنه تعالى يعلم عدمه لا وقوعه (قوله فقلت ادعى) أصله ادعوى بضم العين فلما حذفت الواو لالتقائها ساكنة مع الياء بعد حذف حركة الواو استثقالا لها كسرت العين لمناسبة الياء ويجوز فى الهمزة الضم نظرا لضم العين فى الاصل والكسر نظرا لكسرها الآن أفاده الاسقاطى على ابن عقيل وقوله ان أندى من الندى بفتح النون والدال مقصورا وهو بعد ذهاب الصوت اه زكريا واللام فى لصوت زائدة بين المتضايفين

ما يكون منك اتيان فحديث وكذا يقدر فى جميع المواضع * الخامس شرط فى التسهيل فى نصب جواب الاستفهام ان لا يتضمن وقوع الفعل احترازا من نحو لم ضربت زيدا فيجازيك لان الضرب قد وقع فلم يمكن سبك مصدر مستقبل منه وهو مذهب ابى على ولم يشترط ذلك المغاربة وحكى ابن كيسان اين ذهب زيد فنتبعه بالنصب مع ان الفعل فى ذلك محقق الوقوع واذا لم يمكن سبك مصدر مستقبل من الجملة سبكناه من لازمها فالتقدير ليكن منك اعلام بذهاب زيد فاتباع منا (والواو كالفا) فى جميع ما تقدم (ان تفد مفهوم مع) اى يقصد بها المصاحبة (كلا تكن جلدا وتظهر الجزع) اى لا تجمع بين هذين وقد سمع النصب مع الواو فى خمسة مما سمع مع الفاء الاول النفى نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين * الثانى الامر نحو قوله

فقلت ادعى وأدعو ان أندى
لصوت ان ينادى داعيان

الثالث النهى نحو قوله

لا تنه عن خلق وتأتى مثله
عار عليك اذا فعلت عظيم

* الرابع الاستفهام نحو

على ما يؤخذ من العيني ولا حاجة اليه لصحة كون المعنى أن أبعد ذهاب اصوت كما قاله الدماميني والشمني (قوله أنبيت الخ) التاء في الفعلين لام الكلمة والخطاب في الاول مستفاد من تاء المضارعة والتكلم في الثاني من الهمزة فاستشكال من قال كيف ضم التاء من تبيت وهو للمخاطب وفتحها من أبيت وهو للمتكلم غلط والكرى النوم وشبهه بالماء في أن بكل راحة النفس واستعاره له بالكناية ورىان تخييل والباء في بليلة الملسوع بمعنى في وليلة الملسوع كناية عن ليلة السهر (قوله ألم أك جاركم الخ) الاستفهام للتقرير وتقدم ما فيه (قوله في قراءة حمزة وحفص) بنصب نكذب ونكون ووافقهما ابن عامر في الثاني (قوله ورفع الباقي) وهو الدعاء والعرض والتحضيض والترجي وقال أبو حيان لا ينبغي أن يقدم على ذلك الا بسماع (قوله في غير الموجب) أي غير الخبر المثبت وغيره هو النفي والطلب وقوله من حيث الخ من بمعنى في وهو كما قاله شيخنا بدل من غير الموجب أي في الامكنة التي ينتصب فيها ما بعد الفاء (قوله عطف الفعل) فيه تسمح اذ المعطوف أن والفعل المؤولان بالمصدر لكن لما كان الموجود في اللفظ الفعل فقط اقتصر عليه وبهذا يعلم ما في كلام البعض (قوله بمعنى مع فقط) أي للمصاحبة دون الاشتراك بين الفعلين والا فهي للعطف أيضا كما سبق وكما يدل عليه قوله وأردت عطف الفعل الخ (قوله ولا بد مع هذا الخ) هذا علم من قول ابن السراج وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذي قبلها اهـ زكريا أي فليس زائدا على كلام ابن السراج كما يقتضيه كلام الشارح بقي أن رفع ما بعد الواو استئنافا لا باحته بعد النهي عما قبلها لا يتوقف على تقدير مبتدا فما الداعي الى تقديره ثم رأيت في شرح الدماميني عند قول المغني أجرى ابن مالك ثم مجرى الفاء والواو بعد الطلب فاجاز في قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه ثلاثة أوجه الرفع بتقدير ثم هو يغتسل فيه وبه جاءت الرواية والجزم بالعطف على موضع فعل النهي والنصب بان مضمرة ما نصه تقديره وليس لاجل كونه متعينا وانما هو لتحقيق كون الكلام مستأنفا كما جرت به عادة النحاة عند الاستئناف اهـ (قوله على التشريك بين الفعلين في النهي) أي على النهي عن كل منهما كما عبر به في المغني وغيره قال الدماميني ولي فيه نظر اذ لا موجب لتعين أن يكون المراد النهي عن كل منهما بل يحتمل أن المراد النهي عن الجمع بينهما كما قالوا اذا قلت ما جاءني زيد وعمرو احتمل أن المراد نفي كل منهما على كل حال وان المراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء فاذا جيء بلا صار الكلام نصا في المعنى الاول فكذا اذا قلت لا تضرب زيدا وعمرا احتمل تعلق النهي بكل منهما مطلقا وتعلقه بهما على معنى الاجتماع ولا يتعين الاول الا بلا ولا فرق في ذلك بين الاسم والفعل قال الشمني يرتفع هذا النظر بان معنى قولهم النهي عن كل منهما أي ظاهرا فلا ينافي احتمال النهي عن الجمع بينهما (قوله على ذلك المعنى) أي بناء ما بعد الواو على مبتدا محذوف ولا موقع للاستدراك بعد بل كان عليه أن يحذفه أو يبدله بقوله وهو تقدير الخ ولا يصح رجوع الاشارة الى النهي عن الجمع لانه يمنع منه كون الاشارة للبعيد وكون الرفع على النهي عن الاول واباحة الثاني لا على النهي عن الجمع اللهم الا أن يكون هذا توجيها للرفع غير المشهور وعليه تكون الواو للحال لا للاستئناف ثم رأيت صاحب المغني نقل هذا عن ابن الناظم وبحث فيه وعبارته وان رفعت فالمشهور أنه نهي عن الاول واباحة للثاني وأن المعنى ولك شرب اللبن وتوجيهه أنه مستأنف فلم يتوجه اليه حرف النهي وقال بدر الدين بن مالك ان معناه كمعنى وجه النصب ولكنه على تقدير لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن اهـ وكأنه قدر الواو للحال وفيه بعد لدخولها في اللفظ على المضارع المثبت ثم هو مخالف لقولهم اذ جعلوا الكل من أوجه الاعراب معنى اهـ بالحرف (قوله وبعد غير النفي) قال السيوطي نقلا عن ابن هشام ينبغي أن يستثنى أيضا والتي للتمني في نحو فلو أن لنا كرة فنكون ووجهه أن اشرابها التمني طارئ عليها فلذا لم يسمع الجزم بعدها اهـ وغير النفي هو

قوله أنبيت ريان الجفون من الكرى • وأبيت منك بليلة الملسوع • وقوله ألم أك جاركم ويكون بيني وبينكم المودة والاخاء * الخامس التمني نحو يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين في قراءة حمزة وحفص ورفع الباقي قال ابن السراج الواو ينصب ما بعدها في غير الموجب من حيث انتصب ما بعد الفاء وانما يكون كذلك اذا لم ترد الاشتراك بين الفعل والفعل وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذي قبلها كما كان في الفاء واضمرت ان وتكون الواو في هذا بمعنى مع فقط ولا بد مع هذا الذي ذكره من رعاية أن لا يكون الفعل بعد الواو مبنيا على مبتدا محذوف لانه متى كان كذلك وجب رفعه ومن ثم جاز فيما بعد الواو من نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن ثلاثة أوجه الجزم على التشريك بين الفعلين في النهي والنصب على النهي عن الجمع والرفع على ذلك المعنى ولكن على تقدير وأنت تشرب اللبن ﴿تنبيه﴾ الخلاف في الواو كالخلاف في الفاء وقد تقدم

(وبعد غير النفي جزما اعتمد) جزما مفعول به مقدم أي اعتمد الجزم

(ان تسقط الفا والجزاء قد قصد) أى انفردت (٢٣٠) الفاء عن الواو بأن الفعل بعدها يجزم عند سقوطها بشرط أن يقصد الجزاء

وذلك بعد الطلب بأنواعه كقوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل * وكذا بقية الأمثلة أما النفى فلا يجزم جوابه لانه يقتضى تحقق عدم الوقوع كما يقتضى الايجاب تحقق الوقوع فلا يجزم بعده كما لا يجزم بعد الايجاب ولذلك قال و بعد غير النفى واحترز بقوله والجزاء قد قصد عما اذا لم يقصد الجزاء فانه لا يجزم بل يرفع اما مقصودا به الوصف نحو ليت لى مالا أنفق منه أو الحال أو الاستئناف ويحتملهما قوله تعالى فاضرب لهم طريقا فى البحر يبسا لا تخاف دركا وقوله كروا الى حرتيكم تعمرونهما كما تكر الى أوطانها البقر (تنبيهات) الاول قال فى شرح الكافية الجزم عند التعرى من الفاء جائز باجماع * الثانى اختلف فى جازم الفعل حينئذ فقيل ان لفظ الطلب ضمن معنى حرف الشرط فجزم واليه ذهب ابن خروف واختاره المصنف ونسبه الى الخليل وسيبويه وقيل ان الامر والنهى وباقيها نابت عن الشرط أى حذفت جملة الشرط وأنيبت هذه فى العمل منابها فجزمت وهو مذهب الفارسى والسيرافى وابن عصفور

وقيل الجزم بشرط مقدر دل عليه الطلب واليه ذهب أكثر المتأخرين وقيل الجزم بلام مقدرة فاذا قيل ألا تنزل تصب خيرا فمعناه لتصب خيرا وهو ضعيف ولا يطرد الا بتجوز وتكلف

الطلب (قوله ان تسقط الفا) أى لم توجد مع الفعل والسقوط بهذا المعنى لا يستدعى سبق الوجود (قوله والجزاء قد قصد) بان تقدره مسببا عن ذلك الطلب المتقدم كما أن جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط اهـ تصريح والواو فى والجزاء قد قصد حالية (قوله وكذا بقية الامثلة) نحو لا تعص الشديد خالك الجنة ويارب وفقنى أطعك وهل تزورنى أزرك وليت لى مالا أنفقه وألا تنزل تصب خيرا ولولا تجيء أكرمك ولعلك تقدم أحسن اليك (قوله فلا يجزم جوابه) أى على الصحيح خلافا للزجاج كما فى الهمع (قوله كما لا يجزم الخ) ففيه حمل الشئ على نقيضه (قوله اما مقصودا به الوصف) يتعين ان كان قبل الفعل نكرة لا تصلح لمجيء الحال منها نحو فهب لى من لدنك وليا يرثنى فى قراءة من رفع والمراد ارث العلم والنبوة فلا اعتراض بتخلف الارث بموت يحيى فى حياة زكريا عليهما الصلاة والسلام وقوله أو الحال يتعين ان كان قبله معرفة نحو ذرهم فى خوضهم يلعبون فان كان قبله نكرة تصلح لمجيء الحال منها احتمل الوصفية والحالية نحو أكرم شخصا من العلماء يقرأ وبهذا التقرير يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من الايهام (قوله ويحتملهما) أى الحال والاستئناف ومما يحتملهما قراءة ابن ذكوان وألق ما فى يمينك تلقف بالرفع قال الدمامينى وقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم يحتمل الامرين المذكورين والنعت أيضا (قوله كروا الى حرتيكم الخ) الكر الرجوع وبابه رد وحرتيكم تثنية حرة وهى أرض ذات حجارة سود اهـ مختار (قوله جائز باجماع) أى وانما الخلاف فى عامله كما قال الثانى اختلف الخ (قوله فقيل ان لفظ الطلب الخ) حاصله أربعة أقوال على الاولين يكون العامل مذكورا وهو لفظ الطلب الا أنه على الاول لتضمنه معنى حرف الشرط وعلى الثانى لنيابته عنه وعلى الاخيرين يكون مقدرا (قوله ضمن معنى حرف الشرط) كما أن أسماء الشرط انما جزمت لذلك اهـ تصريح ونوقش بان تضمن الفعل معنى الحرف اما غير واقع أو غير كثير بخلاف تضمن الاسم معنى الحرف وفى الهمع أن ابن عصفور رد هذا القول بانه يقتضى كون العامل جملة ولا يوجد عامل جملة وأبا حيان بان فى تضمين التمنى مثلا معنى ان تأتنى تضمين معنيين معنى ان ومعنى تأتنى ولا يوجد فى لسانهم تضمين معنيين مع أن معنى ان تأتنى معنى غير طلبى فلو تضمنه فعل الطلب لكان الشئ الواحد طلبيا غير طلبى اهـ باختصار (قوله نابت عن الشرط الخ) كما أن النصب بضربا فى ضربا زيدا للنيابة عن اضرب لا لتضمنه معناه ورد بأن نائب الشئ يؤدى معناه والطلب لا يؤدى معنى الشرط اذ لا تعليق فى الطلب بخلاف الشرط والارجح فى ضربا زيدا أن زيدا منصوب بالفعل المحذوف لا المصدر اهـ تصريح وقد علم ما ذكره من ترجيح نصب زيدا فى ضربا زيدا بالفعل لا بالمصدر (قوله جملة الشرط) أى أداته وفعله (قوله بشرط مقدر) أى هو وفعله بعد الطلب لدلالته على الشرط وفعله والظاهر أنه يتعين تقدير ان لانها أم الادوات بل صرحوا بأنه لا يحذف منها الا هى (قوله ولا يطرد الا بتجوز وتكلف) بمنزلة التعليل للضعف أى لانه لا يستقيم من جهة المعنى فى كل موضع الا بتجوز وتكلف فى بعض المواضع نحو أكرمنى أكرمك أما التجوز فلما قيل من أن أمر المتكلم نفسه انما هو على التجوز بتنزيل نفسه منزلة الاجنبى وأما التكلف فلان دخول لام الامر على فعل المتكلم قليل كما سيأتى فلا يحسن تخريج الكثير عليه ولا يرد على صاحب هذا القول ما سيأتى فى الجوازم أن اللام انما تجزم محذوفة اختيارا بعد قول لانه لا يسلم هذا الحصر بل يقول بجزمها محذوفة اختيارا قياسا فى جواب الطلب أيضا ولم يفهم البعض مراد الشارح بالاطراد مع ظهوره فخطأه فى قوله الا بتجوز وتكلف فقال قوله لا يطرد الا بتجوز وتكلف أى لا ينقاس فى سائر المواضع لان اللام انما تجزم محذوفة اختيارا بعد قول كما سيأتى فى الجوازم وكان الصواب حذف قوله الا بتجوز وتكلف لانه لا معنى له فتامله اهـ وقد ظهر لك ان كان عندك أدنى تنبه أنه لم يخطئ

الا

الا بن أخت خالته (قوله والمختار القول الثالث) أبطله المصنف بقوله تعالى قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة قال لان تقدير أداة الشرط يستلزم أن لا يتخلف أحد من المقول له ذلك عن الامتثال لكن التخلف واقع قال الدماميني وهذا مبني على أن بين الشرط والجزاء ملازمة عقلية وهو ممنوع قال بعض المتأخرين يكفي الشرط في كونه شرطا توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على أشياء أخر نحو ان توضأت صحت صلاتك وأجاب ابن المصنف عن اعتراض والده بان الحكم مسند اليهم على سبيل الاجمال لا الى كل فرد فيحتمل أن يكون الاصل يقم أكثرهم ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف اليه فارتفع واتصل بالفعل وباحتمال أنه ليس المراد بالعباد المؤمنين مطلقهم بل المخلصون منهم وكل مخلص قال له الرسول أقم الصلاة أقامها وقال المبرد التقدير قل لهم أقيموا يقيموا فالجزم في جواب أقيموا المقدر لا في جواب قل ورده في المغني بان الجواب لا بد أن يخالف المجاب اما في الفعل والفاعل نحو ائتني أكرمك أو في الفعل نحو أسلم تدخل الجنة أو في الفاعل نحو قم أقم ولا يجوز أن يتوافقا فيهما بقي شيء آخر يظهر لي وهو أن مقول قل في الآية على أن يقيموا المجزوم في جواب الامر محذوف لدلالة الجواب عليه أي قل لهم أقيموا الصلاة وأنفقوا مما رزقناكم يقيموا الخ اذ لا يصح أن يكون هو الجواب لان مقول القول مفعول به للقول فلا يصح جوابا له لوجوب استقلال الجواب لكن هذا التقدير ظاهر على غير القول بان جزم الجواب بلام أمر مقدرة أما عليه فيلزم تكرار الامر بالاقامة والانفاق لو قدرنا ذلك و يعجبني ما ارتضاه المصنف في هذه الآية أن يقيموا مجزوم بلام أمر مقدرة من غير أن يكون جوابا فيكون مقول القول الا أنه محكي بالمعنى اذ لو حكاه بلفظه لقال لتقيموا بتاء الخطاب فاحفظ هذا التحقيق (قوله لان الشرط) أي أداته لا بد له الخ أجيب بان هذا في الشرط التحقيقي لا التقديري الذي كلام المصنف فيه لان المصنف لم يجعله شرطا حقيقة بل مضمنا معناه (قوله أن يكون هو) أي الفعل الطلب بنفسه لان الطلب لا يصلح لمباشرة الاداة (قوله ولا مضمنا) معطوف على الطلب أي ولا يجوز أن يكون هو أي الفعل مضمنا له أي للطلب أي مجعولا في ضمن الطلب فعلم أن ما تكلفه شيخنا والبعض لا حاجة اليه (قوله لما فيه من زيادة مخالفة الاصل) وذلك لان تضمن الطلب معنى الحرف مخالف للاصل فتضمنه مع ذلك فعل الشرط فيه زيادة مخالفة للاصل (قوله بدون حرف الشرط) أي وانما يجوز تقديره اذا جاز اظهاره مع حرف الشرط ولهذا قال بخلاف اظهاره معه وانما لم يجز اظهار حرف الشرط هنا لان الطلب قد تضمن معناه فلا يصح اظهاره مع فعل الشرط (قوله ولانه) أي ما ذهب اليه المصنف يستلزم أن يكون العامل جملة أي جملة الطلب ويرد هذا على القول الثاني أيضا ولك أن تقول لا نسلم الاستلزام المذكور بل العامل على ما ذهب اليه المصنف وكذا على الثاني الفعل فقط لا الجملة فافهم (قوله فيما مر) أي فيما اذا اسقطت الفاء وقصد الجزاء (قوله أن يصح) أشار به الى أن الكلام على تقدير مضاف لان الشرط صحة وضع ما ذكر لا وضعه بالفعل ولهذا الشرط أجمع السبعة على الرفع في قوله تعالى ولا تمنن تستكثر وأما قراءة الحسن البصري تستكثر بالجزم فعلى ابداله من تمنن لا على الجواب أو على أن المعنى تستكثر من الثواب أي تزدد منه (قوله قبل لا النافية) وفي بعض النسخ قبل لا الناهية وكل صحيح لانها قبل دخول ان ناهية و بعده نافية فتسميتها ناهية باعتبار الحالة الاولى وتسميتها نافية باعتبار الثانية أفاده الفارضي (قوله دون تخالف) حال من ان والمراد بالتخالف بطلان المعنى (قوله خلافا للكسائي) فانه لم يشترط صحة دخول ان على لا وجوز الجزم في نحو لا تدن من الاسد يأكلك بتقدير ان تدن بغير نفي واحتج بنحو الاثر والحديث الآتيين وسيأتي الجواب عنهما وبالقياس على النصب فانه يجوز لا تدن من الاسد فيأكلك ورد البصريون القياس بانه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفي قياسا له على النصب قال في التصريح وفي الرد تطرف فان الكوفيين قائلون بجواز الجزم بعد النفي (قوله

والمختار القول الثالث لا ما ذهب اليه المصنف لان الشرط لا بد له من فعل ولا جائز أن يكون هو الطلب بنفسه ولا مضمنا له مع معنى حرف الشرط لما فيه من زيادة مخالفة الاصل ولا مقدرا بعده لامتناع اظهاره بدون حرف الشرط بخلاف اظهاره معه ولانه يستلزم أن يكون العامل جملة وذلك لا يوجد له نظير اه (وشرط جزم بعد نهي) فيما مر أن يصح (أن تضع ان) الشرطية (قبل لا) النافية (دون تخالف) في المعنى (يقع) ومن ثم جاز لا تدن من الاسد تسلم وامتنع لا تدن من الاسد يأكلك بالجزم خلافا للكسائي وأما قول الصحابي يا رسول الله لا تشرف يصبك سهم وقوله عليه الصلاة والسلام من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مسجدنا يؤذنا

ريح الثوم بجزمه على الابدال من فعل النهي لا على الجواب على ان الرواية المشهورة في الثاني يؤذينا بثبوت الياء ﴿تنبيهان﴾ الاول قال في شرح الكافية لم يخالف في الشرط المذكور غير الكسائي وقال المرادي وقد نسب ذلك الى الكوفيين ۞ الثاني شرط الجزم بعد الامر صحة وضع ان تفعل كما أن شرطه بعد النهي صحة وضع ان لا تفعل فيمتنع الجزم في نحو أحسن الي "لا أحسن اليك فانه لا يجوز ان تحسن الي "لا أحسن اليك (٢٢٣) لكونه غير مناسب وكلام التسهيل يوهم اجراء خلاف الكسائي فيه انتهى (والامر ان كان بغير افعل) بأن كان بلفظ الخبر أو باسم فعل أو باسم غيره (فلا تنصب جوابه) مع الفاء كما تقدم (وجزمه اقبلا) عند حذفها قال في شرح الكافية باجماع وذلك نحو قوله تعالى تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله باموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم وقوله اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه وقوله ۞ مكانك تحمدي أو تستريحي ۞ وقولهم حسبك الحديث ينم الناس فان المعنى آمنوا وليتق واثبتي واكتف ﴿تنبيهان﴾ الاول أجاز الكسائي النصب بعد الفاء المجاب بها اسم فعل أمر نحو صه أو خبر بمعنى الامر نحو حسبك وذكر في شرح الكافية ان الكسائي انفرد بجواز ذلك لكن أجازه ابن عصفور في جواب نزال ونحوه من اسم الفعل المشتق وحكاه ابن هشام عن ابن جني فالذي انفرد به الكسائي ماسوى ذلك ۞ الثاني أجاز الكسائي أيضا نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر نحو غفر الله لزيد فيدخله الجنة (والفعل بعد الفاء في الرجا نصب ۞ كنصب ما الى التمني ينتسب) وفاقا للفراء لثبوت ذلك سماعا كقراءة حفص عن عاصم لعلي أبلغ الاسباب أسباب السموات فاطلع وكذلك لعله يزكى أويذكر فتنفعه الذكرى وقول الراجز أنشده الفراء

علَّ صروفَ الدهر أو دولاتها ۞ تدلننا اللمة من لماتها ۞ فتستريح النفس من زفراتها

ومذهب البصريين أن الرجاء ليس له جواب منصوب وتأولوا ذلك بما فيه بعد وقول أبي موسى وقد أشعر بها معنى ليت من قرأ فاطلع نصبا

ريح الثوم) بضم المثلثة (قوله على الابدال) أي ابدال الاشتمال تصريح (قوله بعد الامر) غير الامر من أنواع الطلب غير النهي كالامر في الشرط المذكور نحو أين بيتك أزرك أي ان تعرفنيه أزرك بخلاف أين بيتك أضرب زيدا في السوق اذ لا معنى لقولك ان تعرفنيه أضرب زيدا في السوق وقس الباقي نقله شيخنا عن بعضهم (قوله يوهم اجراء الخ) قال الدماميني فيجوز عنده أي الكسائي أسلم تدخل النار بمعنى ان لم تسلم تدخل النار ويجريان خلاف الكسائي فيه أيضا صرح صاحب الهمع والرضي مقيدا تجويزه في القسمين بقيام القرينة (قوله فلا تنصب جوابه) أي عند الاكثرين كما سيذكره الشارح فلا نصب في نحو صه فأحسن اليك ونزال فتصيب خيرا بل يجب الرفع اذ لا يتصيد من اسم الفعل مصدر يعطف عليه ما بعد الفاء لو نصب لجمود اسم الفعل غالبا (قوله مع الفاء) قيد بها مع أن الواو كذلك لاجل قوله وجزمه اقبلا فان الجزم خاص عما اذا كان الساقط الفاء كما مر في قوله وجزما اعتمد ان تسقط الفا الخ (قوله يغفر لكم ذنوبكم الخ) هذا هو صواب التلاوة وفي بعض النسخ زيادة من وهي غير صواب والجزم في جواب تؤمنون وتجاهدون لانهما بمعنى الامر لا في جواب الاستفهام لان غفران الذنوب لا يتسبب عن الدلالة بل عن الايمان والجهاد وقيل الجزم في جوابه تنزيلا للسبب منزلة المسبب وهو الامتثال (قوله مكانك) اسم فعل بمعنى اثبتي تحمدي أي بالشجاعة أو تستريحي أي بالقتل من آلام الدنيا والخطاب للنفس (قوله حسبك الحديث ينم الناس) حسبك اما اسم فاعل بمعنى كافيك واما اسم فعل مضارع بمعنى يكفي فقول الشارح واكتف بيان للمراد من جملة المبتدا والخبر أو من جملة اسم الفعل وفاعله لا لمعنى لفظ حسب (قوله نحو حسبك) أي مع قولك الحديث لان الخبر الذي بمعنى الامر جملة حسبك الحديث (قوله ونحوه من اسم الفعل المشتق) كضراب عمرا فيستقيم نخرج نحو صه فأحسن اليك (قوله بعد الفاء) قيد بذلك لعدم سماع النصب بعد الواو في الرجاء وكذا بعدها في الدعاء والعرض والتحضيض كما مر عن أبي حيان (قوله في الرجا) أفرده بالذكر مع دخوله في الطلب اهتماما بشأنه لكون البصريين خالفوا فيه (قوله كقراءة حفص الخ) لا حجة فيه لجواز نصب أطلع جوابا لقوله ابن أو عطفا على الاسباب على حد ۞ ولبس عباءة وتقر عيني ۞ أو عطفا على المعنى في لعلي أبلغ فان خبر لعل يقترن بأن كثيرا نحو فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض اه زكريا والاحتمال الثالث يأتي في الآية الثانية وفي الرجز وهذا معنى قول الشارح الآتي وتأولوا ذلك بما فيه بعد (قوله عل صروف الخ) أي لعل حوادث الدهر والدولات جمع دولة قال أبو عبيدة الدولة بالضم اسم الشئ الذي يتداول يكون مرة لهذا ومرة لهذا والدولة بالفتح الفعل وقال أبو عمرو بن العلاء الدولة بضم الدال في المال وبفتحها في الحرب وقيل هما واحد كذا في المختار قال زكريا وتدلننا من الادالة وهي الغلبة والنصر واللمة بالفتح الشدة وهي مفعول ثان لتدلننا والشاهد في فتستريح والزفرات جمع زفرة وهي الشدة وسكنت الفاء للضرورة اه وقوله وهي مفعول ثان غير ظاهر وان تبعه شيخنا والبعض والظاهر أنه منصوب بنزع الخافض أي باللمة ان أريد بالادالة الغلبة ولعل قصد الشاعر على هذا ترجي الموت

يقتضي تفصيلا ﴿تنبيه﴾ القياس جواز جزم جواب الترجي اذا سقطت الفاء عند من أجاز النصب وذكر في الارتشاف أنه قد سمع الجزم بعد الترجي وهو يدل على صحة ما ذهب اليه الفراء انتهى

(وان على اسم خالص فعل عطف ينصبه أن ثابتا أو منحذف) (٢٢٣)

فعل رفع بالنيابة بفعل مضمر يفسره الفعل بعده وينصبه جواب الشرط وأن بالفتح فاعل ينصبه وثابتا حال من أن ومنحذف عطف عليه وقف عليه بالسكون للضرورة أي ينصب الفعل بان مضمرة جوازا في مواضع وهي خمسة كما ينصب بها مضمرة وجوبا في خمسة مواضع وقد مرت فالاول من مواضع الجواز بعد اللام اذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقترن الفعل بلا وقد سبق في قوله وان عدم لافان اعمل مظهرا أو مضمرا والاربعة الباقية هي المرادة بهذا البيت وهي أن تعطف الفعل على اسم خالص بأحد هذه الحروف الاربعة الواو وأو والفاء وثم نحو قوله

للبس عباءة وتقر عيني ... أحب الي من لبس الشفوف

ونحو أو يرسل رسولا في قراءة غير نافع بالنصب عطفا على وحيا ونحو قوله

لولا توقع معتر فارضيه ... ما كنت أوثر أترابا على ترب

وكقوله

اني وقتلي سليكا ثم أعقله ... كالثور يضرب لما عافت البقر

والاحتراز بالخالص من الاسم الذي في تأويل الفعل نحو الطائر فيغضب زيد الذباب فيغضب واجب الرفع لان الطائر في تأويل الذي يطير ومن العطف على المصدر المتوهم فانه يجب فيه اضمار أن كما مر ﴿تنبيهات﴾ الاول انما قال على اسم ولم يقل على مصدر

ليستريح من مشقات الدنيا أو ترجي اشتداد الكرب ليعقبه الفرج فيستريح من المكروب كما قال تعالى فان مع العسر يسرا أو على اللمة أو باللمة النازلة بالعدا ان أريد بالادالة النصر والمعنى عليه ظاهر وقوله وهي الشدة في كلام الدماميني والشمني أنها دخال النفس بشدة والشهيق اخراجه (قوله يقتضي تفصيلا) وهو أن الترجي ان أشرب معنى التمني نصب الفعل بعد الفاء في جوابه والا فلا (قوله على صحة ما ذهب اليه الفراء) من نصب الفعل بعد الفاء في جواب الترجي لان الجزم فرع النصب (قوله ينصبه أن) ينبغي أن يضبط بالياء التحتية لانه اعتبر تذكير أن لكونه حرفا أو لفظا بدليل قوله ثابتا أو منحذف كذا ذكره شيخنا وتبعه البعض والظاهر أنه لا يتعين بل يجوز ضبطه بالتاء الفوقية على تأويل أن بالكلمة فيكون قوله ثابتا أو منحذف على تذكير أن بعد تأنيثها قال السيوطي قال ابن هشام ظاهر كلام المصنف وجوب النصب ويشكل عليه القراءة بالرفع في أو يرسل رسولا والجواب أنه حينئذ مستأنف لا معطوف على الاسم اه ويلزمه أن تكون أو للاستئناف (قوله وينصبه جواب الشرط) ورفع لكون فعل الشرط ماضيا كما يأتي في قوله وبعد ماض رفعك الجزا حسن (قوله بالسكون للضرورة) أي عند غير ربيعة أما عندهم فالسكون لغة ويحتمل أن المصنف جرى عليها (قوله على اسم خالص) أي من شائبة الفعلية بان لا يكون في تأويل الفعل وهو الجامد (قوله للبس عباءة الخ) الصحيح ولبس بواو العطف والشفوف بضم الشين المعجمة وبالفاء بين الثياب الرقاق اه عيني ومنه

ولولا رجال من رزام أعزة ... وآل سبيع أو أسوأك علقما

بنصب أسوأك فلا يشترط خصوص المصدر كما سيذكره (قوله عطفا على وحيا) استثناء الوحي والارسال من التكليم منقطع لانهما ليسا منه وقوله الا وحيا أي الهاما كما وقع لام موسى وقوله أو من وراء حجاب أي أو تكليما من وراء حجاب كما وقع لموسى عليه الصلاة والسلام وقوله أو يرسل أي ارسال كما هو عادة الانبياء وجعل في المغني الاستثناء مفرغا فقال كان في الآية تحتمل النقصان والتمام والزيادة وهي أضعفها فعلى النقصان الخبر اما لبشر ووحيا استثناء مفرغ من الاحوال فمعناه موحيا أو موحى اليه على كونه حالا من الفاعل أو المفعول وقوله أو من وراء حجاب أي أو مكلما أو مكلما من وراء حجاب وقوله أو يرسل رسولا أي أو ارسالا الملك الوحي اليه أي أو مرسلا واما وحيا والتفريغ في الاخبار أي ما كان تكليمهم الا ايحاء أو تكليما من وراء حجاب أو ارسالا وجعل الايحاء والارسال تكليما على حذف مضاف أي تكليم وحي أو تكليم ارسال ولبشر على هذا تبيين فهو خبر لمحذوف أي ارادتي لبشر أو مفعول لمحذوف أي لبشر أعني وعلى التمام فالتفريغ في الاحوال من الفاعل أو المفعول ولبشر تبيين أو متعلق بكان التامة وعلى الزيادة فالتفريغ في الاحوال من الضمير المستتر في لبشر الواقع خبرا الآن يكلمه الله اه ملخصا مع تغيير وزيادة من الدماميني والشمني وغيرهما (قوله لولا توقع معتر الخ) المعتر بالعين المهملة المتعرض لسؤال المعروف والاتراب جمع ترب بكسر الفوقية وهو الموافق في العمر (قوله اني وقتلي سليكا) أي لاجل تحصيل غرض غيري وسليك بالتصغير اسم رجل والشاهد في نصب أعقله أي أعطي ديته وعافت كرهت أي ان البقر اذا كرهت شرب الماء وامتنعت منه لا تضرب لانها ذات لبن وانما يضرب الثور لتفزع هي فتشرب ووجه الشبه أن كلا حصل له ضرر لاجل نفع غيره (قوله في تأويل الذي يطير) لانه صلة أل وصلتها في تأويل الفعل (قوله ومن العطف على المصدر المتوهم) قد يقال المصدر المتوهم يصدق عليه أنه اسم خالص فكيف يحترز عنه بالخالص ويجاب بان المراد اسم خالص موجود لانه المتبادر

﴿فهرست الجزء الرابع من حاشية العلامة الصبان على شرح الأشمونى﴾

صحيفة

﴿تمت الفهرست﴾

الجزء الرابع من حاشية العلامة الصبان
على شرح العلامة الاشمونى على
ألفيـة الامام ابن مالك فى
النحو نفعنا الله بهم
والمسلمين
آمين

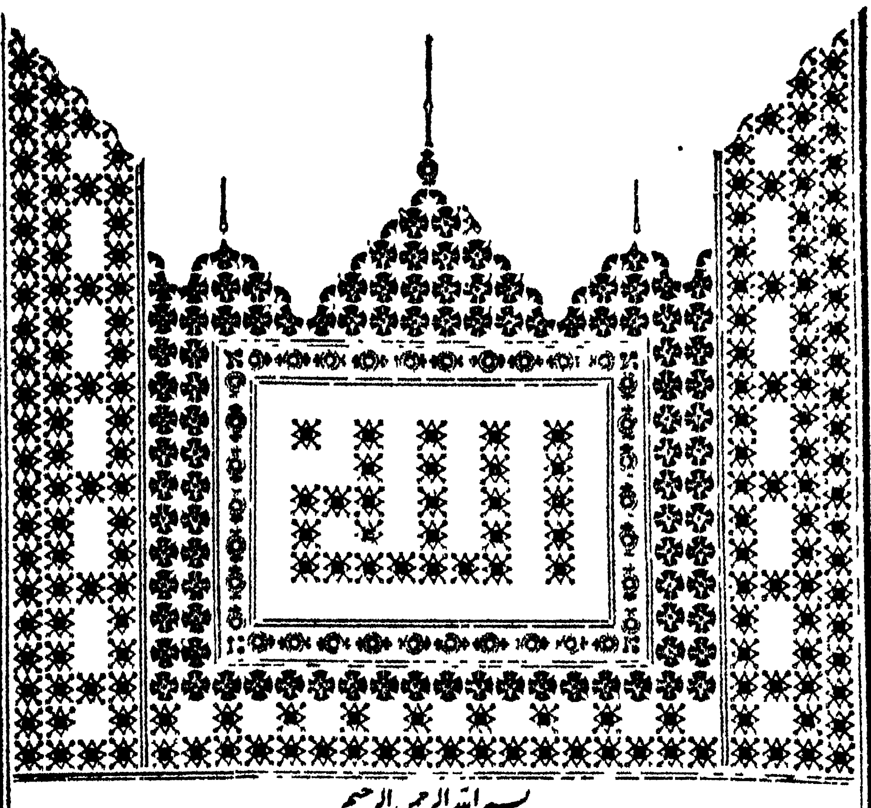
﴿وبهامشه بعض تقريرات للعالم العلامة الشيخ أحمد الرفاعى المالكى حفظه الله﴾

﴿الطبعة الاولى﴾

(بالمطبعة الخيرية المنشأة بحوش عطى بجمالية)

(مصر المحمية سنة ١٣٠٥)

﴿هجرية﴾



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ عوامل الجزم ﴾

الجزم فى اللغة القطع وسميت هذه الكلمات جوازم لانها تقطع من الفعل حركة أو حرفا وانما عملت الجزم لما وصله السيرافى فقال ان أصل الجوازم وعملت الجزم لان لما طال مقتضاها يعنى الشرط والجزاء اقتضى القياس تخفيفه والجزم اسقاط ثم حمل عليها لم لان كلا منهما ينقل الفعل فان تنقله الى الاستقبال أى الى التعين له ولم الى الماضى وكذلك لما وأما لام الامر فجزمت لان أمر المخاطب أى كاضرب موقوف أى مبنى فجعل لفظ المعرب كلفظ المبنى لانه مثله فى المعنى وحملت عليها لا فى النهى من حيث كانت ضرة لها وفيه نظر من جهة حمل الاعراب على البناء وقد أنكر على ابن الخباط مثله اه حميد وأجيب بانه لا يضر حمل الاعراب على البناء فيما ذكر لكونه فرعا عنه فى الفعل وسكت السيرافى عن بقية أدوات الشرط لانها تضمنت معنى ان (قوله بلا) جوز ابن عصفور والابدى حذف مجزومها مع ابقائها لدليل نحو اضرب زيدا ان أساء والا فلا همع (قوله طالبا) أى آمرا أو ناهيا أو داعيا أو ملتمسا (قوله الطلبيتان) لكن اللام لطلب الفعل ولا لطلب الترك والمراد الطلبيتان أصالة والا فاللام قد يراد بها و يعبر بها الخبر نحو فليمدد له الرحمن مدا والتهديد نحو ومن شاء فليكفر ولا قد تستعمل فى التهديد كقولك لعبدك لا تطعنى وأما ليكفروا بما آتيناهم وليتمتعوا فيحتمل اللامان فيه التعليل فيكون ما بعدهما منصوبا والتهديد فيكون مجزوما (قوله للنهى) وللالتماس كقولك لمساويك لا تفعل يا فلان اذا لم ترد الاستعلاء عليه (قوله للامر) وللالتماس كقولك لمساويك لتفعل يا فلان اذا لم ترد الاستعلاء عليه دمامينى (قوله الامر) أى فى اللام والنهى أى فى لا والدعاء أى فيهما (قوله والاحتراز به) أى بالطلب (قوله مثل لا النافيه) وأما تجويز الكوفيين الجزم فى المنفى بلا الصالح قبلها كى لحكاية الفراء عن العرب ربطت الفرس لا ينفلت رفع ينفلت وجزمه فعلى توهم وتقدير جملة شرطية والتقدير ربطت الفرس لانى ان لم أربطه ينفلت

﴿عوامل الجزم﴾

(بلا ولام طالبا ضع جزما فى الفعل) طالبا حال من فاعل ضع المستتر وجزما مفعول به أى تجزم لا واللام الطلبيتان الفعل المضارع أما لا فتكون للنهى نحو ولا تشرك بالله وللدعاء نحو لا تؤاخذنا وأما اللام فتكون للامر نحو لينفق وللدعاء نحو ليقض علينا ربك وقد دخل تحت الطلب الامر والنهى والدعاء والاحتراز به عن غير الطلبيتين مثل لا النافية والزائدة

(قوله لانها) علة التسمية لا تقتضيها فلا يقال انها موجودة فى النواصب أو يقال المراد مع عدم الحركة دائما

(قوله والتقدير) المناسب لقوله أولا الجزم الخ أن التقدير ان أربطه أو ربطته لا ينفلت تأمل

قاله

واللام التي ينتصب بعدها المضارع وقد أشعر كلامه أنهما لا يجزمان فعلي المتكلم وهو كذلك في لا وندر قوله

لا أعرفن ربربا حورا مدامعها • مردفات على أعقاب أكوار (٣) وقوله اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد • لها أبدا ما دام فيها الجراضم

نعم ان كان للمفعول جاز بكثرة نحو لا أخرج ولا نخرج لان المنهي غير المتكلم وأما اللام فجزمها لفعلي المتكلم مبنيين للفاعل جائز في السعة لكنه قليل ومنه قوموا فلأصل لكم ولنحمل خطاياكم وأقل منه جزمها فعل الفاعل المخاطب كقراءة أبي وأنس فبذلك فلتفرحوا وقوله عليه الصلاة والسلام لتأخذوا مصافكم والأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الامر {تنبيهات} الاول زعم بعضهم أن أصل لا الطلبية لام الامر زيدت عليها ألف فانفتحت وزعم بعضهم أنها لا النافية والجزم بعدها بلام الامر مضمرة قبلها وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ وهما ضعيفان • الثاني لا يفصل بين لا ومجزومها وأما قوله وقالوا أخانا لا تخشع لظالم • عزيز ولا ذا حق قومك تظلم فضرورة وأجاز بعضهم في قليل من الكلام نحو لا اليوم تضرب • الثالث حركة اللام الطلبية الكسر وفتحها لغة ويجوز تسكينها بعد الواو والفاء وثم وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها وليس بضعيف بعد ثم ولا قليل ولا ضرورة خلافا لمن زعم ذلك • الرابع تحذف لام الامر ويبقى عملها وذلك على ثلاثة أضرب كثير مطرد وهو حذفها بعد أمر بقول نحو قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة وقليل جائز في الاختيار وهو حذفها بعد قول غير أمر كقوله قلت لبواب لديه دارها • تيذن فاني حمؤها وجارها

قاله الدماميني (قوله واللام التي ينتصب بعدها المضارع) هي لام كي ولام الجحود (قوله وقد أشعر كلامه الخ) أي حيث قال طالبا لان الانسان لا يطلب من نفسه أي الغالب فيه ذلك فاندفع تنظير سم (قوله فعلي المتكلم) أي المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون تصريح (قوله وندر قوله الخ) أفاد أنه لا يقاس على ما سمع منه لا نثرا ولا نظما (قوله لا أعرفن الخ) الربرب القطيع من البقر شبه النساء به في حسن العيون وسكون المشي وحورا صفته جمع حوراء من الحور وهو شدة بياض العين في شدة سوادها ومدامعها مرفوع بحورا وأراد بها العيون لانها مواضع الدمع ومردفات حال من ربربا والاكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرحل بأداته والاعقاب جمع عقب وعقب كل شئ آخره اه عيني ويصح جعل مردفات صفة ثانية لربربا والمردفات المركبات خلف الراكب (قوله الجراضم) تعريض بمعاوية رضي الله تعالى عنه والجراضم بضم الجيم الاكول الواسع البطن وكان معاوية كذلك عيني (قوله نعم ان كان) مقتضى الظاهر أن يقول كانا أي فعلا المتكلم الا أن يقال أفرد للتأويل بالمذكور (قوله لان المنهي غير المتكلم) وهو الفاعل المحذوف النائب عنه ضمير المتكلم (قوله فجزمها لفعلي المتكلم الخ) سكت عن المبني للمفعول لفهمه بالاولى سم (قوله فلأصل لكم) قال يس وتبعه غيره كالبعض أي لاجلكم والفاء زائدة اه وفيه أن الفاء يحتمل أن تكون عاطفة جملة على جملة وأن الاولى كون اللام للتعدية لان الصلاة بمعنى الدعاء بخير كما هنا تتعدى باللام فاعرفه (قوله وأقل منه جزمها الخ) وذلك لان له صيغة تخصه وهي فعل الامر واختص المخاطب بالامر بالصيغة وغيره بالامر باللام لان أمر المخاطب أكثر استعمالا فكان التخفيف فيه أولى (قوله فعل الفاعل المخاطب) أما المبني للمفعول نحو لتكرم يا زيد بضم التاء وفتح الراء فانه كثير لان الامر فيه للغائب فارضي (قوله فانفتحت) أي وحدث لها بسبب ذلك معنى وهو طلب الكف (قوله مضمرة قبلها) أي لينسلط الامر على النفي فيكون نهيا وفيه أن النهي طلب الكف لا طلب النفي بمعنى الانتفاء (قوله وهما ضعيفان) لما فيهما من التكلف بلا حاجة ولما مر في الثاني (قوله وقالوا أخانا الخ) أي يا أخانا لا تخشع الخ والشاهد في فصل لا النافية من مجزومها وهو تظلم بمفعولي تظلم وهما ذا وحق قومك كذا في العيني وفي كون حق مفعولا ثانيا خفاء ولعله منصوب بنزع الخافض أي ولا تظلم هذا في أخذ حق قومك منه فتأمل (قوله نحو لا اليوم تضرب) أي من كل تركيب فصل فيه بين لا ومجزومها بالظرف أو الجار والمجرور (قوله حركة اللام الطلبية الكسر) أي حملا على لام الجر لانها أختها في الاختصاص بنوع وعملها فيه فان قلت لام الجر تفتح مع المضمر فهلا حملت على لام المضمر في الفتح قلت لان مدخول لام الامر هو المضارع وهو شبيه باسم الفاعل الذي هو من الاسم المظهر دماميني (قوله وفتحها لغة) أي لغة سليم كما في المغني قيل انما تفتح على هذه اللغة ان فتح تاليها بخلاف ما اذا كسر نحو لتيذن أو ضم نحو لتكرم سيوطي (قوله وليس) أي التسكين بضعيف نعم الكسر بعد ثم أجود من الاسكان فارضي (قوله كثير مطرد الخ) كذا في التسهيل وغيره وقال السيوطي الاصح أن جواز الحذف مختص بالشعر مطلقا (قوله نحو قل لعبادي الخ) كون الجزم في هذه الآية بلام مقدرة هو اختيار المصنف وذهب أكثر المتأخرين الى كونه في جواب قل وقد أشبعنا الكلام على ذلك في الباب السابق (قوله قلت لبواب الخ) لديه خبر مقدم ودارها مبتدأ مؤخر والشاهد في تيذن أصله لتأذن فحذف اللام وكسر حرف المضارعة اه سم أي لان كسره لغة مبينة بتفصيلها في كتب التصريف زاد البعض فانقلبت الهمزة ياء اه وهو مسلم ان كان الرواية

قال المصنف وليس مضطرا لتمكنه من أن يقول ايذن قال وليس لقائل أن يقول هذا من تسكين المتحرك على أن يكون الفعل مستحقا للرفع فسكن اضطرارا لان الراجز لو قصد الرفع لتوصل اليه مستغنيا عن الفاء فكان يقول تشدن انى وقليل مخصوص بالاضطرار وهو الحذف دون تقدم قول (٤) بصيغة أمر ولا بخلافه كقوله محمد تفد نفسك كل نفس ● اذا ما خفت من أمر تبالا

وقوله

فلا تستطل منى بقائى ومدتى
ولكن يكن للخير منك نصيب

انتهى و (هكذا لم ولما) أى لم ولما يجزمان المضارع مثل لا واللام الطلبيتين نحو لم يلد ولم يولد ونحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم ومشتركان فى الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفى والجزم وقلب معنى الفعل للمضى وتنفرد لم بمصاحبة الشرط نحو وان لم تفعل فما بلغت رسالته وجواز انقطاع نفى منفيها عن الحال بخلاف لما فانه يجب اتصال نفى منفيها بحال النطق كقوله

فان كنت مأكولا فكن خير آكل
والا فادركنى ولما أمزق

ومن ثم جاز لم يكن ثم كان وامتنع لما يكن ثم كان والفصل بينها وبين مجزومها اضطرارا كقوله

فذاك ولم اذا نحن امترينا
تكن فى الناس يدركك المراء

وقوله

فأضحت مغانيها قفارا رسومها
كأن لم سوى أهل من الوحش تؤهل

وانما قد تلغى فلا يجزم ما قال فى التسهيل حملا على لا وفى شرح الكافية حملا على ما وهو أحسن لان كذا ما تنفى الماضى كثيرا بخلاف لا وأنشد الاخفش على اهمالها قوله

لولا فوارس من ذهل وأسرتهم ● يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

وصرح فى أول شرح التسهيل بان الرفع لغة قوم وتنفرد لما بجواز حذف مجزومها والوقف عليها فى الاختيار

والا فالانقلاب غير لازم (قوله قال المصنف الخ) دفع به الاعتراض على قوله فى الاختيار بانه لا يصح الاستشهاد بالشعر على الوقوع فى الاختيار (قوله وليس مضطرا التمكنه الخ) لا يأتى على قول غير المصنف ان الضرورة ما وقع فى الشعر مما لا يقع مثله فى النثر وان كان للشاعر عنه مندوحة وكذا قوله بعد لان الراجز الخ لا يأتى على قول غيره (قوله من أن يقول ايذن) قيل هذا تخلص من ضرورة لضرورة وهى اثبات همزة الوصل فى الوصل ورد بان قوله قلت الخ بيتان لا بيت مصرع فالهمزة فى أول بيت لا فى حشوه سلمنا أنه بيت مصرع فالبيت المصرع أو المقفى يعامل معاملة بيتين قال الدمامينى ولولا ذلك لم يكن للصدر روى كالعجز اه بل قال بعضهم لا ضرورة وان لم يكن البيت مصرعا لما ذكره المبرد فى كتاب الكامل أن النصف الاول موقوف عليه أى وان لم يكن البيت مصرعا أو مقفى قال الشاعر

لا نسب اليوم ولا خلة ● اتسع الخرق على الراقع

فاستأنف اتسع لكون النصف الاول موقوفا عليه قال وهذا كثير حسن غير معيب اه (قوله تبالا) التبال بفتح الفوقية والموحدة الفساد وقيل الحقد والعداوة عينى (قوله فلا تستطل الخ) يخاطب به ابنه لما تمنى موته عينى (قوله وهكذا لم ولما) أشار بتقدير الواو الى أن قوله لم ولما معطوف على قوله لا ولام وقوله هكذا أى حالة كونهما كالمذكور فى وضع الجزم به فى الفعل وهو حشو (قوله بمصاحبة الشرط) أى بجواز مصاحبته (قوله وجواز انقطاع الخ) أى يجوز أن ينقطع وأن لا ينقطع ومن غير المنقطع لم يلد ولم يولد الخ وهذا الجواز ثابت للم فى الجملة والا فقد يكون نفيها واجب الاتصال بالحال كما فى لم يزل ولم يبرح ولم ينفك أفاده الحفيد (قوله فان كنت مأكولا الخ) قيل كتبه عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه متمثلا به الى على كرم الله تعالى وجهه يدعوه اليه حين حاصره الخوارج وتوهم أنه باغراء على وهو لشاعر جاهلى يلقب بالممزق لاجل هذا البيت (قوله والفصل) أى وجواز الفصل (قوله فذاك الخ) امترينا تجادلنا وجملة يدركك المراء أى الجدال خبر تكن والظرف الفاصل بين لم ومجزومها متعلق بيدرك والاصل ولم تكن فى الناس يدركك المراء اذا نحن امترينا (قوله فأضحت مغانيها الخ) المغانى بالغين المعجمة جمع مغنى وهو الموضع الذى كان غنيا به أهله والقفار جمع قفر مفازة لا نبات فيها ولا ماء والرسوم جمع رسم وهو ما كان من آثار الديار لاصقا بالارض اه شمنى والشاهد فى فصل لم من مجزومها وهو تؤهل والاصل كأن لم تؤهل الدار سوى أهل من الوحش (قوله بخلاف لا) فان الغالب نفيها المستقبل (قوله لولا فوارس الخ) الفوارس جمع فارس على غير قياس وذهل بضم الدال المعجمة حى من بكر وأسرة الرجل بالضم رهطه والصليفاء بضم الصاد المهملة وبالفاء والمد اسم موضع اه عينى والذى فى المغنى نعم بضم النون وسكون العين بدل ذهل ويجوز رفع أسرتهم عطفا على فوارس وجره عطفا على نعم أو ذهل ويوم الصليفاء يوم من أيام العرب كانت فيه وقعة والصليفاء فى الاصل مصغر الصلفاء وهى الارض الصلبة والظرف متعلق بخبر فوارس المحذوف أى موجودة يوم الصليفاء ولا يصح تعلقه بلم يوفون لانه جواب لولا وما فى حيز الجواب لا يتقدم عليه كذا فى الشمنى وغيره (قوله بجواز حذف مجزومها) أى لدليل كما فى المغنى والتسهيل قال أبو حيان انما انفردت بذلك عن لم لتركبها من لم وما فكأن ما عوض عن المحذوف وقال غيره لان مثبتها وهو قد فعل يجوز أن يقتصر فيه على قد كقوله وكأن قد

كقوله: بفئت قبورهم بدأ ولما * فناديت القبور فلم يجبنه أي ولما أكن بدأ قبل ذلك أي سيدا وتقول قاربت المدينة ولما أي ولما أدخلها وهو أحسن ما تخرج عليه قراءة من قرأ وان كلا لما ولا يجوز ذلك في لم وأما قوله احفظ وديعتك التي استودعتها * يوم الاعازب ان وصلت وان لم فضرورة ويكون منفيها يكون قريبا (٥) من الحال ولا يشترط ذلك في منفي لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي مقيما ولا يجوز لما يكن وقال المصنف كون منفي لما يكون قريبا من الحال غالب لا لازم ويكون منفيها يتوقع ثبوته بخلاف منفي لم ألا ترى أن معنى بل لما يذوقوا عذاب أنهم لم يذوقوه الى الآن وأن ذوقهم له متوقع قال الزمخشري في ولما يدخل الايمان في قلوبكم ما في لما من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد انتهى وهذا بالنسبة الى المستقبل وأما بالنسبة الى الماضي فهما سيان في التوقع وعدمه مثال التوقع مالي قمت ولم تقم أو ولما تقم ومثال عدم التوقع أن تقول ابتداء لم يقم أو لما يقم ﴿تنبيهات﴾ الاول قال في التسهيل ومهمل ولما أختها يعني من الجوازم وقيد لما بقوله أختها احترازا من لما بمعنى الا ومن لما التي هي حرف وجود لوجود وكذلك فعل الشارح فقال احترزت بقولي أختها من لما الحينية ومن لما بمعنى الا هذا كلامه وانما لم يقيدها هنا بذلك وكذا فعل في الكافية لان هاتين لا يليهما المضارع لان التي بمعنى الا لا تدخل الا على جملة اسمية نحو ان كل نفس لما عليها حافظ في قراءة من شدد الميم أو على الماضي لفظا لا معنى نحو أنشدك الله لما فعلت أي الا فعلت والمعنى ما أسألك الا فعلك والتي هي حرف وجود لوجود لا يليها الا ماض لفظا ومعنى نحو ولما جاء أمرنا نجينا هودا وأما قوله أقول لعبد الله لما سقاؤنا * ونحن بوادي عبد شمس وهاشم فقد تقدم الكلام عليه في باب

كذا في الهمع (قوله كقوله بفئت الخ) شاهد على جواز حذف مجزومها ولما لم يدل البيت على كون الحذف لمجزومها والوقف عليها اختيارا احتاج الى قوله وتقول الخ وبدأ حال من التاء والهاء في فلم يجبنه للسكت (قوله أي ولما أكن بدأ قبل ذلك) أي قبل مجيء قبورهم والظاهر أن قول هذا البيت بعد مضي مجيء قبورهم بدأ فيكون فيه مخالفة لما تقدم من وجوب اتصال نفي منفيها بحال التكلم (قوله قراءة من قرأ) أي من السبعة وان كلا لما بتشديد نون ان وميم لما قال ابن الحاجب لما هذه جازمة حذف فعلها والتقدير لما يهملوا بدليل تقدم ذكر السعداء والاشقياء ومجازاتهم قال ابن هشام الاولى أن يقدر لما يوفوا أعمالهم أي انهم الى الآن لم يوفوها وسيوفونها ووجه رجحانه أمران أحدهما أن بعده ليوفينهم وهو دليل على أن التوفية لم تقع بعد أي الآن وأنها ستقع والثاني أن منفي لما متوقع الثبوت والاهمال غير متوقع الثبوت اه والمانع أن يمنع أنه يلزم في منفي لما أن يكون متوقع الثبوت سلمناه لكن لا نسلم أن الاهمال غير متوقع الثبوت بل هو متوقع الثبوت للكفار ولذا كانوا يسترسلون في الاعمال القبيحة ظنا منهم أن يتركوا سدى ويقولون نموت ونحيا وما نحن بمبعوثين فهم متوقعون الاهمال برأيهم الفاسد ولا يشترط في توقع الثبوت أن يكون من المتكلم بل قد ينفي المتكلم شيئا بلما بناء على توقع غيره لثبوته كما أن قد تكون لتوقع المتكلم ولتوقع غيره دماميني (قوله استودعتها) بالبناء للمجهول كما قاله العيني وقوله يوم الاعازب يروى بالعين المهملة والزاي المعجمة وبالعين المعجمة والراء المهملة أي الاباعد اه تصريح (قوله ويكون منفيها يكون قريبا من الحال) أي يكون انتفاء منفيها أي بالنظر الى ابتدائه لما عرفت أنه يجب أن تكون متصلة بالحال والمراد بالحال زمن التكلم كامر (قوله يتوقع ثبوته) أي ينتظر وهو غالب في لما ومن غير الغالب ندم ابليس ولما ينفعه الندم تصريح (قوله ولما يدخل الايمان في قلوبكم) جملة مستأنفة أو حال من الضمير في قولوا وليست تكرارا بعد قوله لم تؤمنوا الا أن فائدة قوله لم تؤمنوا تكذيب دعواهم وفائدة قوله ولما يدخل الخ توقيت قول ما أمروا أن يقولوه نقله شيخنا عن بعضهم وانما يظهر التوقيت على الحالية كما تفيده عبارة البيضاوي ونصها ولما يدخل الايمان في قلوبكم توقيت لقولوا فانه حال من ضميره أي ولكن قولوا أسلمنا ولم تواطئ قلوبكم ألسنتكم بعد (قوله دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد) أي لان التوقع في كلامه تعالى يحمل على التحقيق وهذا على أن التوقع من المتكلم وقدمر عن الدماميني أنه يكون من غيره (قوله ولم تقم أو ولما تقم) أي مع أني كنت متوقعا لك فيما مضى القيام كما يشعر به التعجب من عدم قيام المخاطب (قوله أختها) أي نظيرتها في الامور الخمسة المتقدمة (قوله التي هي حرف وجود لوجود) انما يظهر على القول بانها حرف وهو خلاف مذهب المصنف كما ستعرفه ويمكن اجراؤه على القول بانها ظرف بحمل الحرف مرادا به مطلق الكلمة والقول بانها حرف قال الدماميني هو مذهب سيبويه ورجح باشياء منها قوله تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته وقوله تعالى فلما أحسوا بأسنا اذا هم منها يركضون اذ ما بعد ما النافية واذا الفجائية لا يعمل فيما قبلهما ومنها اجماعهم على زيادة أن بعدها ولو كانت ظرفا والجملة بعدها في محل خفض بالاضافة لزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بان اه (قوله لا يليهما المضارع) أي وكلامه فيما يليه المضارع فلا حاجة الى الاحتراز عنهما (قوله الا فعلك) أي الا أن تفعل فالماضي في لما فعلت بمعنى المستقبل ولهذا قال الشارح الماضي لفظا لا معنى (قوله فقد تقدم الخ) حاصله أن وهي فعل

بمعنى سقط مفسر لفعل محذوف رفع سقاؤنا على الفاعلية وشم فعل أمر من شمت البرق اذا نظرت اليه ولا يستعمل الا في البرق كما قاله الفارضي وهو وفاعله مقول القول (قوله لما هذه) أي التي هي حرف وجود لوجود (قوله وعند ابن خروف) بل وسيبويه على ما مر (قوله أن النصب بلم لغة) جزم به السيوطي (قوله أيوم) بالجر بدل من يومي ويجوز بناؤه على الفتح (قوله على ان الفعل مؤكد الخ) قال الدماميني أو على أن الفتحة اتباع للفتحة قبلها أو بعدها وخرج في المغني النصب في لم يقدر على أنه نقلت حركة همزة أم الى راء يقدر الساكنة ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفا ثم الالف همزة متحركة لالتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة اتباعا لفتحة الراء كما في ولا الضالين فمن همز وعلى ذلك قولهم المرأة والكماة بالالف وقوله كأن لم ترا قبلي أسيرا يمانيا ولكن لم تحرك الالف فيهن لعدم التقاء الساكنين وبيان ذلك في ترا أن أصله ترأى حذفت الالف للجازم ونقلت حركة الهمزة الى الراء ثم أبدلت ألفا قال الدماميني وعلى هذا تكتب ألف ترا ألفا لا ياء (قوله وما) أي الزائدة كما في الهمع (قوله تدخل همزة الاستفهام الخ) والاكثر كونها للتقرير أي حمل المخاطب على الاقرار أي على الاعتراف بالحكم الذي يعرفه من اثبات كما في ألم نشرح لك صدرك أو نفي كما في أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي الهين من دون الله لا حمله على الاقرار بما يلي الهمزة دائما والا ورد مثل هاتين الآيتين وقد تجيء لغيره كالاستبطاء نحو ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم والتوبيخ نحو أولم نعمركم ودخولها على لم أكثر (قوله وازع) أي زاجر (قوله الى ما يجزم فعلين) أي غالبا والا فقد يجزم فعلا وجملة كما اذا كان الجزاء جملة مقرونة بالفاء أو اذا الفجائية فان محلها جزم على ما في المغني من التفصيل بين أن يكون الجزاء لشرط غير جازم مطلقا أو جازم ولم يقترن بالفاء ولا باذا الفجائية فلا يكون له محل نحو لو قام زيد لقام عمرو ونحو ان يقم أقم لظهور الجزم في لفظ الفعل وان قمت قمت لان الذي في محل جزم الفعل لا الجملة بأسرها وأن يكون الجزاء لشرط جازم وقد اقترن بالفاء أو اذا الفجائية فيكون في محل جزم لانه لم يصدر بمفرد يقبل الجزم لفظا أو محلا لكن قال الدماميني وأقره الشمني الحق أن جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقا اذ كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها وأما جزم ويذرهم من قوله تعالى فلا هادي له ويذرهم على قراءة الجزم فبحرف شرط مقدر حذف لدلالة ما تقدم عليه أي وان يفعل ذلك يذرهم والمحكوم على محله بالجزم على القول به مجموع الفاء أو اذا وما بعدها كما في المغني في غير موضع وفي الكشاف لان المجزوم هو الذي لو وقع موقعه ما هو مصدر بمضارع لجزم وعلى ما في المغني مع القول بان جملة جواب اسم الشرط الواقع مبتدأ هي خبره تكون جملة الجواب في نحو من يقم فاني أكرمه لها محل جزم ومحل رفع باعتبارين وفي نحو من يقم أكرمه لها محل رفع ولا محل لها باعتبارين اهـ ملخصا وقد يجزم فعلا واحدا كما اذا كان فعل الشرط ماضيا وجاء بعده مضارع مرفوع على ما صرح به جمع كما سيأتي والتحقيق في نحو قولهم زيد وان كثر ماله بخيل أن ان زائدة لمجرد الوصل ولهذا تسمى وصلية والواو للحال أو شرطية والواو للعطف على مقدر أي ان لم يكثر ماله وان كثر ماله والجواب محذوف للدلالة عليه بقولنا زيد بخيل لكن ليس المراد بالشرط فيها حقيقة التعليق اذ لا يعلق حقيقة على الشيء ونقيضه معا بل المراد التعميم كما في الدماميني وقد يكون المحذوف الواو ومعطوفها كما في قوله تعالى فذكر ان نفعت الذكرى أي وان لم تنفع على أحد أوجه فيه ذكرها في المغني (قوله واجزم بان) ذكرها ورود ان شرطية وفي باب ان وأخواتها ورودها مخففة من الثقيلة وفي فصل أدوات النفي العاملة عمل ليس ورودها نافية وزائدة وهذه هي أوجهها الاربعة المشهورة قال في المغني وزعم قطرب أنها قد تكون بمعنى قد كما في فذكر ان نفعت الذكرى وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى اذ التعليلية وجعل منه اتقوا الله ان كنتم مؤمنين ولتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله وحديث وانا ان شاء الله بكم لاحقون وقول الشاعر

انقضب

الاضافة وتسميه الشارح لما هذه حينية هو مذهب ابن السراج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني وتبعهم جماعة أي انها ظرف بمعنى حين وقال المصنف بمعنى اذ وهو أحسن لانها مختصة بالماضي وبالاضافة الى الجملة وعند ابن خروف أنها حرف ٭ الثاني حكى اللحياني عن بعض العرب أنه ينصب بلم وقال في شرح الكافية زعم بعض الناس أن النصب بلم لغة اغترارا بقراءة بعض السلف ألم نشرح لك صدرك بفتح الحاء وبقول الراجز

في أي يومي من الموت أفر
أيوم لم يقدر أم يوم قدر

وهو عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ففتح لها ما قبلها ثم حذفت ونويت هذا كلامه وفيه شذوذان توكيد المنفي بلم وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين ٭ الثالث الجمهور على أن لما مركبة من لم وما وقيل بسيطة ٭ الرابع تدخل همزة الاستفهام على لم ولما فيصيران ألم وألما باقيتين على عملهما نحو ألم نشرح ألم يجدك يتيما ونحو قوله

وقلت ألما أصح والشيب وازع

ولما فرغ مما يجزم فعلا واحدا انتقل الى ما يجزم فعلين فقال (واجزم بان ومن وما ومهما

وأى ومتى وايان وأين واذما وحيثما وأنى) فهذه احدى عشرة أداة كلها تجزم فعلين نحو وان تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله واما ينزغنك من الشيطان نزغ فاستعذ بالله ونحو من يعمل سوأ يجزبه ونحو (٧) وما تفعلوا من خير يعلمه الله وقوله • أرى العمر كنزا ناقصا كل ليلة • وما تنقص الايام والدهر ينفد • ونحو وقالوا مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين وقوله • ومهما يكن عند امرئ من خليقة • وان خالها تخفى على الناس تعلم • ونحو أياما تدعوا فله الاسماء الحسنى وقوله فى أى نحو يميلوا دينه يمل • ونحو قوله • متى تأته تعشو الى ضوء ناره • تجد خير نار عندها خير موقد • وقوله متى ما تلقنى فردين ترجف • روانف أليتيك وتستطارا • ونحو قوله • أيان نؤمنك تأمن غيرنا واذا • لم تدرك الامن منا لم تزل حذرا • وقوله • فأيان ما تعدل به الريح تنزل • ونحو قوله أين تصرف بنا العداة تجدنا • نصرف العيس نحوها للتلاقى • ونحو قوله تعالى أينما تكونوا يدرككم الموت وقوله • صعدة نابتة فى حائر • أينما الريح تميلها تمل • ونحو قوله • وانك اذما تأت ما أنت آمر • به تلف من اياه تأمر آتيا • ونحو قوله • حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا فى غابر الازمان • قوله • خليلى أنى تأتيانى تأتيا • أخا غيرما يرضيكما لا يحاول • (وحرف اذما) أى اذما حرف (كان) معنى وفاقا لسيبويه لا ظرف زمان تزيد عليها ما كما ذهب اليه المبرد فى أحد قوليه وابن السراج والفارسى (وباقى الادوات اسما) أما من وما ومتى وأى وأيان وأين وأنى وحيثما فباتفاق وأما مهما فعلى الاصح وتنقسم هذه الاسماء الى ظرف وغير ظرف فغير الظرف من وما ومهما

أتغضب ان اذنا قتيبة حزتا • جهارا ولم تغضب لقتل ابن حازم

فى رواية من كسر همزة ان أى أغضبت جهارا القطع أذنى قتيبة ولم تغضب لما هو أعظم وهو قتل ابن حازم وأجيب بأن ان قد يؤتى بها الشرط المحقق لنكتة كالتهييج فى الآية الاولى كما تقول لابنك ان كنت ابنى فافعل كذا وكتعليم العباد كيفية اخبارهم عن الامر المستقبل فى الثانية وكالتبرك فى الحديث وأما البيت فاما على اقامة السبب مقام المسبب والاصل أتغضب ان يفتخر مفتخر بسبب حزه فيما مضى أذنى قتيبة واما على معنى التبين أى أتغضب ان يتبين حز أذنى قتيبة فيما مضى فالشرط غير محقق على الوجهين اه بتلخيص وايضاح وفى حاشية السيوطى على المغنى الجواب عن أكثر أدلتهم بان ما شأنه أن يكون مترددا فيه بين الناس حسن تعليقه بان من الله ومن غيره سواء كان معلوما للمتكلم أو للسامع أم لا (قوله أنى) كما تأتى شرطا تأتى استفهاما بمعنى من أين نحو أنى لك هذا وبمعنى كيف نحو أنى يحيى هذه الله وبمعنى متى فتكون ظرف زمان نحو فأتوا حرثكم أنى شئتم على أحد أوجه قال الشهاب فى حواشى البيضاوى أجاز المفسرون وجوه أنى كلها فى هذه الآية واعترضه أبو حيان بانه لا يصح كونها شرطية لانها حينئذ ظرف مكان فتقتضى اباحة الاتيان فى غير القبل ولانها لا يعمل فيها ما قبلها لصدارتها ولا استفهامية لانها لا يعمل فيها ما قبلها ولانها تلحق ما بعدها نحو أنى لك هذا وهذه مفتقرة لما قبلها فهى مشكلة على كل حال ثم استظهر أنها شرطية جوابها مقدر أى أنى شئتم فأتوه نزل فيها تعميم الاحوال منزلة الظرفية المكانية والجواب عن اعتراض الشرطية أن جوابها مقدر كما قال لتقدم دليله وما أوهمته من جوازه فى غير القبل يأباه قوله حرث لان الحرث لا يكون الا حيث ينبت البذر وعن اعتراض الاستفهام بانه لما خرج عن حقيقته جاز عمل ما قبله فيه نحو كان ماذا كما صرح به النحاة وأهل المعانى اه ملخصا (قوله وما تفعلوا من خير) أى وشر ففيه اكتفاء (قوله وقالوا مهما تأتنا الخ) الضميران فى به وبها عائدان كما قال الزمخشرى على مهما حملا على اللفظ فى الاول والمعنى فى الثانى لانها بمعنى الآية والاولى كما فى المغنى أن يعود ضمير بها على الآية ومن آية حال من الهاء فى به واطلاق الحال على الجار والمجرور تسمح اذ الحال فى الحقيقة المتعلق المحذوف فلا يرد أن جعله حالا من الهاء فى به يستلزم كون العامل فيه تأت لان العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها مع تصريحهم بان اللغو لا يقع حالا ولا صفة ولا خبرا وما فى فما نحن لك بمؤمنين حجازية ومؤمنين فى محل نصب خبرها لان الخبر لم يجئ فى التنزيل مجردا من الباء بعد ما الا منصوبا (قوله من خليقة) أى طبيعة بيان لمهما ويكن تامة ورابط الخبر الجملة الضمير فى يكن ويجوز غير ذلك كما سيأتى وقوله خالها أى ظنها وتعلم جواب مهما (قوله أياما تدعوا) أى أى اسم تسموه فأيا واقعة على اسم مفعول ثان لتدعوا بمعنى تسموا وما زائدة والمفعول الاول محذوف (قوله فى أى نحو) أى جهة (قوله تعشو) مرفوع فى موضع الحال أى عاشيا من عشا اذا أتى نارا يرجو عندها خيرا عينى (قوله فردين) حال من الضمير المستتر والياء فى تلقنى وقوله روانف براء ثم نون ففاء جمع رانفة وهى كما فى القاموس أسفل الالية اذا كنت قائما وقوله وتستطارا يقال استطير فلان أى اذا ذعر وفزع (قوله تصرف بنا) أى الينا والعداة بضم العين جمع عاد والعيس ابل بيض بشقرة (قوله صعدة الخ) أى تلك المرأة فى اللين والاعتدال كالصعدة أى الرمح المستوى والحائر بالحاء والراء المهملتين مجتمع الماء (قوله نجاحا) أى ظفرا بالمقصود وقوله فى غابر الازمان الغابر يطلق على المستقبل والماضى والمراد هنا الاول كما قاله العينى والدمامينى والشمنى (قوله معنى) فهى لمجرد التعليق (قوله وباقى الادوات أسما) تفصيل اعراب أسماء الشروط على ما فى الهمع وغيره أن

وبالتلفظ كرفى الكافية والتسهيل أن ان قد تهمل حملا على لو كقراءة طلحة فاماترين بياء ساكنة ونون مفتوحة وأن متى قد تهمل حملا على اذا ومثل بالحديث ان أبا بكر رجل أسيف وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس وفى الارتشاف ولا تهمل حملا على اذا خلافا لمن زعم ذلك يعنى متى • الثالث لم يذكرهنا من الجوازم اذا وكيف ولو أما اذا فالمشهور أنه لا يجزم بها الا فى الشعر لا فى قليل من الكلام ولا فى الكلام اذا زيد بعدها ما خلافا لزاعم ذلك وقد صرح بذلك فى الكافية فقال • وشاع جزم باذا حملا على • متى وذا فى النثر لن يستعملا • وقال فى شرحها وشاع فى الشعر الجزم باذا حملا على متى فمن ذلك انشاد سيبويه ترفع لى خندف والله يرفع لى • نارا اذا خمدت نيرانهم تقد وكانشاد الفراء • استغن ما أغناك ربك بالغنى • واذا تصبك خصاصة فتجمل • ولكن ظاهر كلامه فى التسهيل جواز ذلك فى النثر على قلة وهو ما صرح به فى التوضيح فقال هو فى النثر نادر وفى الشعر كثير وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام لعلى وفاطمة رضى الله عنهما اذا أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعا وثلاثين الحديث وأما كيف فيجازى بها معنى لا عملا خلافا للكوفيين فانهم أجازوا الجزم بها قياسا مطلقا ووافقهم قطرب وقيل يجوز بشرط اقترانها بما وأما لو فذهب

قوم منهم ابن الشجرى الى أنها يجزم بها فى الشعر وعليه مشى المصنف فى التوضيح ورد ذلك فى الكافية فقال لو يجوز الجزم بها فى الشعر • ذو حجة ضعفها من يدرى وتأول فى شرحها قوله • لو يشأ طار بها ذو ميعة • وقوله

مافيهما لتكفهما عن الاضافة فيتأتى الجزم بهما اوّلاً لم تجتمع الاضافة والجزم لان المضاف اليه حال محل الاسم فهو واجب الجر فكيف يجزم اه وقال الفارضى زيدت ما عوضا عن الجملة التى تضاف اليها اذ وحيث اه وقيل فرقا بين حالة جزمهما وحالة عدمه (قوله فاماترين) بياء المخاطبة الساكنة ونون الرفع المفتوحة (قوله أسيف) أى ذو أسف وحزن وقوله يقوم مقامك أى فى الصلاة وقوله لا يسمع الناس أى لبكائه كما فى الفارضى (قوله يعنى متى) تفسير للضمير فى ولا تهمل (قوله لم يذكر هنا الخ) قال فى الهمع ولا يجزم المسبب عن صلة الذى وعن صفة النكرة الموصوفة وأجازه الكوفيون تشبيها بجواب الشرط فيقال الذى يأتينى أحسن اليه وكل رجل يأتينى أكرمه واختاره ابن مالك (قوله أما اذا الخ) قال أبو حيان واذا استعملت اذا شرطا فهل تكون مضافة للجملة بعدها أم لا قولان وينبنى على ذلك الخلاف فى العامل فيها فمن قال انها مضافة أعمل فيها الجزاء ولا بد مع ذلك أعمل فيها الشرط كسائر الادوات اه وظاهره أن الخلاف فى الاضافة وعدمها جار فيها وان كانت جازمة وهو خلاف ما فى المغنى من أنها اذا لم تكن جازمة وهو الظاهر لعدم اجتماع الاضافة والجزم كما مر قريبا عن الدمامينى وفائدة الخلاف أن نحو اذا جاء زيد فأنا أكرمه جملة اسمية ان قلنا ان عامل اذا جوابها أى ما فى جوابها من فعل أو شبهه لان صدر الكلام جملة اسمية واذا وما أضيف اليه فى رتبة التأخير كما فى يوم تسافر أنا أسافر وان قلنا فعل الشرط واذا غير مضافة فالجملة فعلية قدم ظرفها كما فى متى تقم فأنا أقوم قال الشمنى والقائل بالاول لم يعتبر فاء الربط مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها لان تقدم الاسم اغرض وهو تضمنه معنى الشرط الذى له الصدر جوز ذلك (قوله لا يجزم بها الا فى الشعر) لانها موضوعة لزمن معين واجب الوقوع والشرط المقتضى للجزم لا يكون الا فيما يحتمل الوقوع وعدمه (قوله من الكلام) أى النثر (قوله خندف) بكسر الخاء المعجمة والدال وبالفاء بوزن زبرج لقب امرأة اسمها ليلى قاله شيخنا السيد وخمدت بفتح الميم وكسرها (قوله وكانشاد الفراء) لو قال وانشاد الفراء عطفا على انشاد سيبويه لكان مناسبا (قوله خصاصة) أى فقر فتجمل يروى بالحاء المهملة وبالجيم (قوله معنى لا عملا) لمخالفتها لادوات الشرط بوجوب موافقة شرطها لجوابها قالوا ومن ورودها شرطا ينفق كيف يشاء يصوركم فى الارحام كيف يشاء وجوابها فى ذلك محذوف لدلالة ما قبلها وهذا يشكل على اطلاقهم وجوب مماثلة جوابها لشرطها فاما ان يمنع كونها فيما ذكر شرطية أو يقيد اطلاقهم بما اذا كان شرطها غير المشيئة والارادة (قوله مشى المصنف فى التوضيح) كتاب للمصنف ألفه فى اعراب مشكلات البخارى (قوله وتأول فى شرحها قوله لو يشأ الخ) سيذكر الشارح فى فصل لو ان البيت الاول جاء على لغة من يقول فى شاء يشاء شا يشا بالالف ثم أبدلت همزة ساكنة كما قيل العألم والخأتم وان الثانى سكن فيه الفعل تخفيفا كقراءة أبى عمرو ينصركم ويشعركم وهذا التأويل يجىء فى الاول أيضا وفى بعض النسخ تمام البيت وهو • لاحق الآطال نهد ذو خصل • قال الشمنى والميعة النشاط وأول جرى الفرس واللاحق الضامر والآطال جمع اطل بكسر الهمزة وسكون الطاء وكسرها وهى الخاصرة فاستعمل الشاعر الجمع فيما فوق الواحد ونهد بفتح النون وسكون الهاء أى جسيم وخصل بضم الخاء المعجمة وفتح الصاد المهملة جمع خصلة وهى القطعة من الشعر اه وقوله والميعة النشاط الذى فى القاموس ماع الفرس يميع جرى اه وفى بعض النسخ منعة بالنون بدل التحتية أى قوة والضمير فى يشا يرجع الى الفارس المذكور فى البيت قبله والذى رأيته فى المغنى وشرح شواهده للسيوطى طار بها بضمير مذكر يرجع الى الفارس قال السيوطى أى لو يشأ النجاء فرس له ذو ميعة الخ فما فى نسخ من تأنيث الضمير المجرور بالباء غير

صواب (قوله تامت فؤادك الخ) يقال تامه الحب وتيمه أي أذله (قوله المنع مطلقا) أي في النثر والشعر (قوله فعلين يقتضين) فعلين مفعول مقدم ليقتضين كما يفيده قول الشارح أي تطلب هذه الادوات فعلين والجملة مستأنفة لا نعت لقوله اسماء الايهام أن اذما وان لا يقتضيان فعلين وعلى الاعراب المذكور فاجزم في قوله سابقا اجزم بان الخ محذوف المفعول للعلم به من هنا أو منزل منزلة اللازم ويصح جعل فعلين مفعوله وجملة يقتضين نعت لفعلين والرابط محذوف أي يقتضينهما وعليه فقوله سابقا وحرف اذما الخ كلام معترض بين الفعل ومفعوله وشرط مبتدأ وسوغ الابتداء به وقوعه في معرض التفصيل خبره قدما أو خبر لمحذوف أي أحدهما شرط وجملة المبتدأ والخبر على كل مستأنفة وجملة يتلو الجزاء اما مستأنفة أو خبر ثان على جعل شرط مبتدأ أو صفة ثانية على جعله خبر المحذوف والرابط محذوف أي يتلوه وفي بعض النسخ شرطا بالنصب على المفعولية ليقتضين بناء على أن فعلين مفعول لاجزم لا ليقتضين وأن يقتضين مستأنف لا نعت لفعلين ولا يصح جعله بدلا من فعلين لان التابع غير مستوف لما تبوع وانما يجوز الاتباع فيما كان مستوفيا نحو لقيت الرجلين زيدا وعمرا وبتقرير المقام على هذا الوجه التام يعلم ما في كلام البعض من القصور والايهام واعلم أن جملة الشرط يجب تصديرها بفعل مضارع غير دعاء ولا ذي تنفيس مثبت أو منفي بلا أو لم أو بفعل ماض عار من قد ونفي ودعاء وجمود ولو كان الفعل مضمرا يفسره فعل نحو وان أحد من المشركين استجارك وكونه في هذه الحالة مضارعا دون لم ضرورة نحو

* ولديك ان هو يستزدك مزيد * والاختيار أن يكون عند الاضمار والتفسير ماضيا أو مضارعا مقرونا بلم وكذا تقديم الاسم عند الاضمار والتفسير مع غير ان ضرورة في الاصح نحو

* فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن * وقوله * أينما الريح تميلها تمل * وجوزه الكسائي اختيارا مع من وأخواته كذا في الهمع (قوله يتلو الجزاء) شرطه الافادة كخبر المبتدأ فلا يجوزان يقم زيد يقم فان دخله معنى يخرجه للافادة جاز ومنه فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله سيوطي (قوله وجوابا وسما) قال أبو حيان التسمية بهما مجاز فان الجزاء الثواب أو العقاب على فعل والجواب ما وقع في مقابلة كلام السائل لكن لما أشبه الفعل الثاني في ترتبه على الاول الجزاء والجواب سمي جزاء وجوابا اه لمصاقال سم دعوى التجوز صحيحة باعتبار اللغة وأما باعتبار الاصطلاح فهي ممنوعة بل الظاهر أن التسمية حقيقة اصطلاحية (قوله وانما قال فعلين) أي اعتبارا بالمسند فقط ولم يقل جملتين أي كما قال في التسهيل اعتبارا بمجموع المسند والمسند اليه للتنبيه على أن الخ أي ولان التعبير بجملتين يوهم جواز كون الشرط جملة اسمية مع أنه ليس كذلك (قوله أنه لا يتقدم) كذا معموله الا أن يكون الجواب مرفوعا نحو خيرا ان أتيتني تصيب وسوغ ذلك أنه ليس فعل جواب بل في نية التقديم والجواب محذوف اه سيوطي وفي الفارضي ما نصه أجاز الكسائي والفراء تقديم معمول الجزاء على أداة الشرط نحو خيرا ان تكرمني تصب وأجاز الكسائي تقديم معمول الشرط نحو زيدا ان لقيت فاكرمه والمعتمد خلاف ذلك كما سبق في الاشتغال اه (قوله وان تقدم على أداة الشرط الخ) قال في التسهيل ولا يكون الشرط حينئذ أي حين اذ حذف الجواب وقدم دليله غير ماض الا في الشعر كقوله * ولديك ان هو يستزدك مزيد * وان كان غير ماض مع من أو ما أو أي وجب في السعة جعلها موصولة واعطاؤها حكم الموصول فتقول أعط من يعطي زيدا وأحب ما يحبه وأيهم يحبك برفع الفعل والمجيء بالعائد وكون الجملة لا محل لها أما في الضرورة فيجوز بقاء الشرطية والجزم وكذا ان أضيف اليهن اسم زمان نحو أتذكر اذ من يأتينا نأتيه لان أسماء الزمان لا تضاف الى جملة مصدرة بان فكذا المصدرة بما تضمن معناها لكن خلافا للزيادي حيث جوز في هذه الصورة الجزم اختيارا ويجب ماذكرناه مطلقا سعة أو ضرورة تلاهن ماض أو مضارع

تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت * احدى نساء بني ذهل بن شيبانا * ووقع له في التسهيل كلامان أحدهما يقتضي المنع مطلقا والثاني ظاهره موافقة ابن الشجري (فعلين يقتضين) أي تطلب هذه الادوات فعلين (شرط قدما يتلو الجزاء) أي يتبعه الجزاء (وجوابا وسما) أي علم يعني يسمى الجزاء جوابا أيضا وانما قال فعلين ولم يقل جملتين للتنبيه على أن حق الشرط والجزاء أن يكونا فعلين وان كان ذلك لا يلزم في الجزاء وافهم قوله يتلو الجزاء أنه لا يتقدم وان تقدم على أداة الشرط شبيه بالجواب فهو دليل عليه وليس اياه هذا مذهب جمهور البصريين وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد الى أنه الجواب نفسه والصحيح الاول وافهم قوله يقتضين ان أداة الشرط هي الجازمة للشرط والجزاء معا لاقتضائها لهما أما الشرط

اثر هل لان هل لا تدخل على ان فكذا ما تضمن معنى ان بخلاف الهمزة فيجوز معها الجزم على الاصح نحو أمن يأتك تأته لدخولها على ان أو اثر ما لنافية أو باب كان أو باب ان وأما قول الاعشى

ان من يدخل الكنيسة يوما * يلق فيها جآذرا وظباء

فعلى تقدير ضمير الشأن وانما وجبت موصوليتها بعد هذه العوامل لان اسم الشرط لا يعمل فيه عامل متقدم الا الجار أو اثر لكن المخففة أو اذا الفجائية غير مضمر بعدهما مبتدأ فان أضمر جاز الجزم تقول رأيت زيدا فاذا من يأته يكرمه أي فاذا هو وزيد جميل الاخلاق لكن من يزره يكرمه أي لكن هو اه مع زيادات من الدماميني والهمع (قوله فنقل الاتفاق الخ) حكى في التصريح قولا بان الشرط والجواب تجازما وهو يمنع الاتفاق المذكور فافهم (قوله وأما الجزاء الخ) حاصل ما ذكره فيه أربعة أقوال وبقي قولان أحدهما ما في الفارضي عن المازني أن الشرط والجزاء مبنيان مطلقا حتى في نحو ان تقم أقم لان المضارع انما أعرب لوقوعه موقع الاسم وهو متعذر هنا ونقض بلن أضرب اذ لا يقع الاسم هنا أيضا مع أن الفعل معرب ثانيهما ما حكاه في التصريح أنهما انجزما (قوله هي الجازمة له أيضا) اعترض بان الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين وبانه ليس لنا ما يتعدد عمله الا ويختلف كرفع ونصب ويجاب بالفرق بان الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما بخلاف الجار وبان تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولي ظن ومفاعيل أعلم تصريح (قوله بفعل الشرط) لانه مستدع له عما أحدثت فيه الاداة من معنى الاستلزام ورد باستغراب عمل الفعل الجزم دماميني (قوله معا) أي لارتباطهما وحرف الشرط ضعيف كالجار لا يقدر على عملين وجوابه مر آنفا (قوله بالجوار) ورد بانه قد يكون بينهما معمولات فاصلة ولا تجاور تصريح (قوله وماضيين) أي لفظا لا معنى لان هذه الادوات تقلب الماضي للاستقبال شرطا أو جوابا سواء في ذلك كان وغيرها على الاصح بدليل وان كنتم جنبا فاطهروا الآية وقال ابن الحاجب قد يستعمل الفعل الواقع شرطا لان أو غيرها في مطلق الزمان مجازا نحو وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ونحو ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يكفر عنه سيآته فيدخل الماضي والمستقبل كذا في الدماميني وزعم المبرد وتبعه الرضي أن كان تبقى على المضي لقوتها فيه كما في ان كنت قلته فقد علمته ويجاب بان المعنى ان أكن موصوفا باني قلته فيما مضى وسواء في ذلك أيضا الجواب المقرون بالفاء وقد ظاهرة أو مقدرة وغيره على الاصح وقال المصنف تبعا للجزولي ان الفعل المقرون بالفاء وقد ظاهرة أو مقدرة يكون جواب الشرط وهو ماضي اللفظ والمعنى نحو ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل وان كان قميصه قد من دبر فكذبت أي فقد كذبت قال أبو حيان وذلك مستحيل من حيث ان الشرط يتوقف عليه مشروطه فيجب أن يكون الجواب بالنسبة اليه مستقبلا فينبغي أن يؤول ما ورد من ذلك على حذف الجواب أي ان يسرق فتأس فقد سرق أخ له من قبل ومثله وان يكذبوك فقد كذبت رسل أي فتسل فقد كذبت قال وانما سمي المذكور جوابا لانه مغن عنه ومفهم له كذا في الهمع وتأوله بعضهم بان المراد ترتيب الاخبار بسرقة أخيه في الزمن الماضي على سرقته في الزمن المستقبل وترتيب الاخبار بكذبها في الزمن الماضي على قد قميصه من دبر في الزمن المستقبل قال الدماميني والاصل عدم تكرر المشروط بتكرر الشرط ما لم يقتض العرف ذلك كما في وان كنتم جنبا الآية وكما في اذا قمتم الى الصلاة الآية اه واعلم أن الاحسن أن يكونا مضارعين لظهور تأثير العامل فيهما ثم ماضيين للمشاكلة في عدم التأثير ثم أن يكون الشرط ماضيا والجواب مضارعا لان فيه الخروج من الاضعف الى الاقوى أعني من عدم التأثير الى التأثير وأما عكسه فخصه الجمهور بالضرورة سيوطي عن أبي حيان (قوله وخصه الجمهور بالضرورة) لان اعمال الاداة في لفظ الشرط ثم المجيء بالجواب ماضيا كتهيئة العامل للعمل ثم قطعه اه حفيد (قوله ايمانا) أي تصديقا بانه حق وطاعة

فنقل الاتفاق على أن الاداة جازمة له وأما الجزاء ففيه أقوال قيل هي الجازمة له أيضا كما اقتضاه كلامه قيل وهو مذهب المحققين من البصريين وعزاه السيرافي الى سيبويه وقيل الجزم بفعل الشرط وهو مذهب الاخفش واختاره في التسهيل وقيل بالاداة والفعل معا ونسب الى سيبويه والخليل وقيل بالجوار وهو مذهب الكوفيين (وماضيين أو مضارعين تلفيهما) أي تجدهما (أو متخالفين) هذا ماض وهذا مضارع فمثال كونهما مضارعين وهو الاصل نحو وان تعودوا نعد وماضيين نحو وان عدتم عدنا وماضيا فمضارعا نحو من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه وعكسه قليل وخصه الجمهور بالضرورة ومذهب الفراء والمصنف جوازه في الاختيار وهو الصحيح لما رواه البخاري من قوله عليه الصلاة والسلام من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ومن قول عائشة رضي الله عنها ان أبا بكر رجل أسيف متى يقم مقامك رق ومنه ان نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت

لان تابع الجواب جواب وقوله (١٢) من يكدني بسيء كنت منه * كالشجا بين حلقه والوريد وقوله ان تصرمونا وصلناكم وان تصلوا ملأتم أنفس الاعداء ارهابا * وقوله ان يسمعوا سبة طاروا بها فرحا مني وما يسمعوا من صالح دفنوا

وأورد له الشاطبي في توضيحه عشرة شواهد شعرية (وبعد ماض رفعك الجزا حسن) كقوله

وان أتاه خليل يوم مسغبة * يقول لاغائب مالي ولا حرم

وقوله

ولا بالذي ان بان عنه حبيبه * يقول ويخفي الصبر اني لجازع

ورفعه عند سيبويه على تقدير تقديمه وكون الجواب محذوفا وذهب الكوفيون والمبرد الى أنه على تقدير الفاء وذهب قوم الى أنه ليس على التقديم والتأخير ولا على حذف الفاء بل لما لم يظهر لاداة الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضيا ضعفت عن العمل في الجواب ﴿تنبيهان﴾ الاول مثل الماضي في ذلك المضارع المنفي بلم تقول ان لم تقم أقوم وقد شمله كلامه * الثاني ذهب بعض المتأخرين الى أن الرفع أحسن من الجزم والصواب عكسه كما أشعر به كلامه وقال في شرح الكافية الجزم مختار والرفع جائز كثير (ورفعه) أي رفع الجزاء (بعد مضارع وهن) أي ضعف من ذلك قوله يا أقرع بن حابس يا أقرع * انك ان يصرع أخوك تصرع * وقوله فقلت تحمل فوق طوقك انها * مطبعة من يأتها لا يضيرها

واحتسابا أي طلبا لرضا الله وثوابه لا للرياء ونحوه (قوله لان تابع الجواب جواب) قد يقال يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ويجاب بان هذا خلاف الاصل ولذا لم يغتفر مطلقا بل في مواضع مخصوصة سم (قوله كنت منه) بفتح التاء لانه يمدح مخصامه والشجا بفتح الشين المعجمة والجيم ما ينشب في الحلق من عظم أو غيره والوريد عرق غليظ في العنق عيني (قوله ان تصرمونا) من الصرم وهو القطع وبابه ضرب ونصر كما أفاده في القاموس والارهاب الاخافة (قوله ان يسمعوا سبة) بضم السين وتشديد الموحدة ما يسب به من العيوب وفي بعض النسخ سيئة بياء مخففة فهمزة (قوله وبعد) متعلق برفع وتقديم معمول المصدر المسدر بال والفعل جائز اذا كان ظرفا ويصح جعله لا من الجزاء وان لم يذكروه وما ذكروه من احتمال كونه لغوا متعلقا بحسن ضعيف معنى فتأمل قوله ماض أي لفظا أو معنى كما سيذكره (قوله وان أتاه خليل) أي فقير من الخلة بفتح الخاء وهي الحاجة يوم مسغبة أي مجاعة وفي رواية يوم مسئلة أي سؤال وقوله حرم بفتح الحاء وكسر الراء المهملتين أي ممنوع قوله ورفعه عند سيبويه الخ) فعلى مذهب سيبويه يكون المرفوع مسندا دليل الجواب لا نفسه ولا يجوز جزم ما عطف عليه ويجوز أن يفسر ناصبا لما قبل الاداة نحو زيدا ان أتاني أكرمه وعلى قول المبرد يكون المرفوع نفس الجواب فيجوز جزم ما عطف عليه ويمتنع التفسير ضرورة أن ما بعد فاء الجواب لا يعمل فيما قبلها على ما قبل الاداة فلا يفسر عاملا فيه فهذا ثمرة الخلاف أفاده الدماميني وغيره وأجاز جزم المعطوف على الجواب على قول المبرد لانه على قوله مجزوم محلا كما صرح به الفارضي وظاهره هذا الكلام أن الذي في محل جزم هو الفعل فقط ويرده أنه لا مانع من ظهور جزمه فكيف يجعل محليا ولهذا كتب الشمني على هامش الدماميني ما نصه محل جواز الجزم على قول المبرد ان قدر العطف على الجملة وأما ان قدر العطف على الفعل فقط فلا وجه لجواز الجزم اه يعني الجواب وسيأتي أن التحقيق كون المرفوع خبر المبتدا محذوف والجملة جواب الشرط وسيأتي الكلام على القول الثالث (قوله على تقدير الفاء) أي لتقوم في افادة الربط مقام جزم الجواب فيصح رفعه وترك جزمه استغناء عنه بالفاء هذا ما ظهر ثم رأيت الفارضي علل تقدير الفاء بقوله لانه أي الفعل يرفع بعد الفاء أي لكونه حينئذ خبر مبتدا محذوف والجواب هو الجملة الاسمية قال في التسهيل وان قرن أي المضارع الواقع في حيز الجواب بالفاء رفع مطلقا قال الدماميني أي سواء كان الشرط ماضيا نحو ومن عاد فينتقم الله منه أو مضارعا نحو فمن يؤمن بربه فلا يخاف رهو ذ ذ خبر مبتدا محذوف والجملة اسمية ولذلك دخلت الفاء اه (قوله لما لم يظهر الخ) قضيته أن المضارع المبني كالماضي فاذا وقع شرطا جاز رفع الجواب وقد يفرق بان شان المضارع التأثر لفظا سم (قوله ضعفت عن العمل في الجواب) فالمرفوع نفس الجواب من غير تقدير الفاء فالاقوال ثلاثة وكلام المصنف يحتمل الثاني والثالث قال الحفيد يلزم من القول الثالث أن لا يكون الجزاء معمولا لاداة الشرط لفظا ولا تقديرا اه وتكون الاداة عليه لا عمل لها في الجزاء أنه لا صرح به الرضي فعلم أنه على الثالث يمتنع جزم المعطوف ويمتنع التفسير لان الجواب لا يعمل فيما قبل الاداة فلا يفسر عاملا فيه (قوله وقد يشمله كلامه) بان يراد الماضي لفظا أو معنى (قوله كما أشعر به كلامه) حيث قال حسن ولم يقل أحسن (قوله بعد مضارع) أي غير منفي بلم كما مر وسيأتي (قوله وهن) سيأتي أنه مقيد بما اذا لم يتقدم على ان ما يطلب الجزاء (قوله فقلت تحمل الخ) الخطاب للبعير وضمير انها للقربة مطبعة أي مملوأة من الطعام وقوله لا يضيرها أي لا يضرها كذا في العيني قال شيخنا السيد مطبعة بالعين المهملة كما في الهوتي اه ويشهد له قول القاموس طبع الدلو ملأها كطبعها ولعل المعنى لا يضرها بكثرة المقص لقوة امتلائها وكأن مقصود الشاعر توطين نفس الجمل

الحامل

الحامل على التجلد على حملها وتنشيطه على ذلك (قوله وقراءة طلحة) هذه القراءة تمنع اختصاصه بالضرورة (قوله على حذف الفاء مطلقا) أي سواء كان قبله ما يطلبه أولا كانت الاداة اسم شرط أولا أورد في التصريح على هذا القول والقول بعده أن حذف فاء الجواب مع غير القول مختص بالضرورة ولك دفعه بان ذلك فيما لا يصلح لمباشرة الاداة لكون الفاء فيه واجبة والكلام فيما يصلح فتأمل (قوله وفصل سيبويه الخ) قال شيخنا انظر لم خالف سيبويه هنا مذهبه فيما تقدم ويمكن الفرق بين الماضي والمضارع اه ولعل الفرق أن الماضي لما لم تؤثر فيه الاداة الجزم احتيج الى جعل الكلام على التقديم والتأخير وتقدير جواب يظهر فيه أثرها اذا نطق به وفاء بحقها في الجملة بخلاف المضارع لتأثيرها فيه فحصل الوفاء بذلك فتأمل (قوله نحو انك في البيت) أي البيت الاول لان ان يمكن أن تطلب الجزاء خبرا لها (قوله فالاولى أن يكون على التقديم والتأخير) لضعف طلب الاداة للفعل بسبب تقدم ما يمكن أن يطلبه غيرها (قوله وجوز العكس) يفهم منه بالاولى أنه يجوز أيضا كونه على التقديم والتأخير مطلقا وكونه على حذف الفاء مطلقا لان في العكس مخالفة الاولى في القسمين وفي هذين الوجهين مخالفة الاولى في قسم واحد (قوله ان كانت الاداة اسم شرط فعلى اضمار الفاء) أي ويكون المرفوع الجواب ووجهه ضعف طلب الاداة لجزم الجواب بسبب عروض الشرطية على اسم الشرط بتضمنه معنى ان فعلم ما في توجيه البعض ذلك بقوة طلب الاداة بكونها اسما (قوله ما يطلب الجزاء) قال شيخنا يحتمل أن الجزاء بالنصب مفعول يطلب وعليه فيقرأ في المثال طعامك بالرفع على الابتداء وجملة تأكل خبر أي والرابط محذوف فطعامك طالب للجزاء لان المبتدأ عامل في الخبر ويحتمل أن الجزاء بالرفع فاعل والمفعول محذوف أي ما يطلبه الجزاء قبل ان فيقرأ طعامك بالنصب مفعول تأكل فيكون طعامك مطلوبا للجزاء اه وانما أوجب على نصب الجزاء رفع طعامك وعلى رفعه نصب طعامك بناء على المتبادر من طلب لفظ من كون الطالب عاملا والمطلوب معمولا فلو جعل الطلب شاملا لطلب المعمول العامل لان يعمل فيه لم يجب ما ذكر (قوله قبل ان) ظاهره أن غير ان ليس كان في ذلك فليتأمل (قوله موافقة المبرد) فيه نظر وان سكتوا عنه لاحتمال كلام المصنف مذهب المبرد والمذهب الثالث من مذاهب الرفع بعد الماضي كما مر (قوله ويحتمل أن يكون سماه) أي على جعله غير جواب جزاء باعتبار الاصل الخ أي فيوافق كلامه جميع المذاهب (قوله واقرن بفا حتما) خصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية والتعقيب والجزاء متسبب عن الشرط ومتعقب عنه أفاده في التصريح وصرح في المغني بان المحل لمجموع الفاء ومابعدها ويستثنى من وجوب القرن بالفاء ما اذا اصدر الجواب بهمزة الاستفهام سواء كان جملة فعلية أو اسمية فلا تدخل الفاء سابقة على الهمزة وان دخلت مسبوقة بها كما في قوله تعالى أفمن حق عليه كلمة العذاب أفأنت تنقذ من في النار وخصت الهمزة بعدم دخول الفاء عليها دون أخواتها كهل ومن لعراقتها وقوة صدارتها فغير الهمزة يجوز دخول الفاء عليه لعدم عراقته (قوله الجملة الاسمية) أورد عليه نحو وان أطعتموهم انكم لمشركون وأجاب الرضي بان القسم مقدر قبل الشرط والجواب له وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه لكن من غير اعتبار لوجود الفاء أو عدمها فلا يقال الجواب المذكور للقسم بلا فاء فيدل على جواب للشرط مثله بلا فاء فيعود الايراد لا يقال لو كان القسم مقدرا لثبتت اللام الموطئة له لتدل عليه لانا نقول ذكر هذه اللام عند حذف القسم أكيد لا واجب كما قاله الاسقاطي على ابن عقيل ثم رأيت الشمني صرح به ويكفي دالا على القسم عدم الفاء في الجواب وقول بعضهم ان الجواب في الآية للشرط على تقدير الفاء مردود لان تقديرها انما يجوز في الضرورة وأما زيادة البعض أن جملة القسم وجوابه جواب الشرط فيردها أن الفرض تقدير القسم قبل الشرط فيلزم أن يتوسط الشرط بين أجزاء جوابه

وقراءة طلحة بن سليمان أينما تكونوا يدرككم الموت وقد أشعر كلامه بانه لا يختص بالضرورة وهو مقتضى كلامه أيضا في شرح الكافية وفي بعض نسخ التسهيل وصرح في بعضها بانه ضرورة وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال وقد جاء في الشعر وقد عرفت أن قوله بعد مضارع ليس على اطلاقه بل محله في غير المنفي بلم كما سبق ﴿تنبيهات﴾ الاول اختلف في تخريج الرفع بعد المضارع فذهب المبرد الى أنه على حذف الفاء مطلقا وفصل سيبويه بين أن يكون قبله ما يمكن أن يطلبه نحو انك في البيت فالاولى أن يكون على التقديم والتأخير وبين أن لا يكون فالاولى أن يكون على حذف الفاء وجوز العكس وقيل ان كانت الاداة اسم شرط فعلى اضمار الفاء والا فعلى التقديم والتأخير * الثاني قال ابن الانباري يحسن الرفع هنا اذا تقدم ما يطلب الجزاء قبل ان كقولهم طعامك ان تزرنا نأكل تقديره طعامك نأكل ان تزرنا * الثالث ظاهر كلامه موافقة المبرد لتسميته المرفوع جزاء ويحتمل أن يكون سماه جزاء باعتبار الاصل وهو الجزم وان لم يكن جزاء اذا رفع (واقرن بفا حتما) أي

وان يمسسك بخير فهو على كل شئ قدير والطلبية نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله ونحو ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلما ولا هضما فى رواية ابن كثير وقد اجتمعا فى قوله تعالى وان يخذلكم فمن ذا الذى ينصركم من بعده والتى فعلها جامد نحو ان ترنى انا أقل منك (١٤) مالا وولدا فعسى ربى أن يؤتين وقد نحو ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل أو تنفيس نحو وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله أولن نحو وما تفعلوا من خير فلن تكفروه أوما نحو وان توليتم فما سألتكم من أجر وقد تحذف للضرورة كقوله

من يفعل الحسنات الله يشكرها • وقوله

ومن لا يزل ينقاد للغى والصبا
سيلفى على طول السلامة نادما

قال الشارح أو نادر ومثل للنادر بما أخرجه البخارى من قوله صلى الله عليه وسلم لأبى بن كعب فان جاء صاحبها والا استمتع بها وعن المبرد اجازة حذفها فى الاختيار وقد جاء حذفها وحذف المبتدا فى قوله بنى ثعل من ينكع العنز ظالم • وانما وجب قرن الجواب بالفاء فيما لا يصلح شرطا ليعلم الارتباط فان مالا يصلح للارتباط مع الاتصال أحق بأن لا يصلح مع الانفصال فاذا قرن بالفاء علم الارتباط أما اذا كان الجواب صالحا لجعله شرطا كما هو الاصل لم يحتج الى فاء يقترن بها وذلك اذا كان ماضيا متصرفا مجردا من قد وغيرها أو مضارعا مجردا أو منفيا بلا أو لم قال الشارح ويجوز اقترانه بها فان كان مضارعا رفع وذلك نحو قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت المصنف وقوله ومن جاء بالسيئة فكبت وقوله فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا هذا كلامه وهو معترض من ثلاثة أوجه • الاول أن قوله ويجوز اقترانه بها يقتضى ظاهره أن الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء والتحقيق حينئذ أن الفعل خبر مبتدا محذوف

وهو ممنوع وجملة ماذكره الشارح من المواضع التى تجب فيها الفاء سبعة نظمها بعضهم فى قوله

طلبية واسمية وبجامد • وبما وقد وبلن وبالتنفيس

زاد الكمال بن الهمام نصدره برب وبالقسم والدنوشرى تصدره باداة شرط نحو وان كان كبر عليك اعراضهم الآية (قوله نحو وان يمسسك بخير الخ) ذكر فى المغنى أن التحقيق فى مثل من كان يرجو لقاء الله فان أجل الله لآت كون الجواب محذوفا لأن الجواب مسبب عن الشرط وأجل الله آت سواء وجد الرجاء أو لم يوجد والاصل فليبادر للعمل فان أجل الله لآت وحينئذ يقال كيف جعل الجواب الاسمية مع أن الله على كل شئ قدير سواء مس بخير أو لا وكأنه مشى مع بعض القوم على الظاهر كما أفاده الدمامينى واستشكل فى حاشيته على المغنى ذكره من أمثلة ذلك وان يمسسك بخير وان تجهر بالقول أى فاعلم أنه غنى عن جهرك فانه يعلم السر وان يكذبوك أى فتصبر فقد كذبت رسل ونحو ذلك مما فعل الشرط فيه مضارع بأنهم نصوا على أن الجواب لا يحذف الا اذا كان فعل الشرط ماضيا لفظا و يجاب بأن محل هذا اذا لم يسد شئ مسد الجواب وهذه المواضع التى فيها فعل الشرط مضارع فيها شئ ساد مسد الجواب (قوله وقد اجتمعا) أى الاسمية والطلبية (قوله من قوله صلى الله عليه وسلم) أى فى شأن اللقطة وجواب الشرط الاول محذوف للعلم به أى فادها اليه (قوله بنى ثعل) أى يا بنى ثعل من ينكع العنز بتحتية فنون ساكنة فكاف مفتوحة فعين مهملة أى يجهدها حلبا (قوله مع الاتصال) أى باداة الشرط بان يقع شرطا لها (قوله وغيرها) كالنافية ولن وحروف التنفيس (قوله أو منفيا بلا) أورد بعضهم على الضابط الذى ذكره المصنف من جهة أنه صالح لان يجعل شرطا ومع ذلك يجوز اقترانه بالفاء وأجيب بان لا تستعمل تارة لنفى المستقبل وتارة لمجرد النفى وعلى التقدير الاول لا يصح مجامعتها لحرف الشرط فتجئ الفاء وعلى الثانى بعكس مجامعتها لحرف الشرط فتمتنع الفاء اه دمامينى وعندى فى كل من الايراد والجواب نظر أما الايراد فلان مفهوم كلام المصنف عدم وجوب الفاء فى الصالح لا عدم جوازها حتى يتوجه الايراد وأما الجواب فلانه قد يمنع عدم مجامعته لا لحرف الشرط على تقدير كونه للنفى المستقبل ويمنع تفرع منع الفاء على مجامعته لا لحرف الشرط فى تقدير كونه لمجرد النفى لان الفاء قد تجوز مع الصالح وقد تجب كما سيأتى عن سم فتدبر (قوله ويجوز اقترانه) أى الجواب الصالح لان يكون شرطا بصوره الاربع قال الاسقاطى ظاهره جواز اقترانه بها اذا كان مضارعا منفيا بلم وكلام الكافية والجامى يخالفه اه (قوله فان كان مضارعا رفع) هذا فى غير المقرون بلم لانه يجزم (قوله وذلك نحو قوله تعالى الخ) اسم الاشارة راجع الى اقتران الجواب بالفاء (قوله أن الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء) أى وهو فى المضارع مخالف للواقع على التحقيق كما سيأتى وأما قول شيخنا أى ويلزم عليه انتقاض الضابط الذى ذكره المصنف وهو أن الفاء تدخل على مالا يصلح شرطا ففيه أن الضابط الذى ذكره المصنف انما هو لوجوب الفاء لا فى الجواز الذى كلام ابن الناظم فيه (قوله والتحقيق حينئذ) أى حين اذ قرن الجواب الصالح بالفاء أن الفعل أى اذا كان مضارعا بقرينة ماسيذكره الشارح فى الماضى (قوله فان اقترن) أى الجواب الصالح للشرطية (قوله وينبغى) أى يجب كما يؤخذ من السياق (قوله خبر مبتدا) الظاهر أن الفاء على هذا الاعتبار واجبة لان الجواب على هذا جملة اسمية وانما جعلها ابن

المصنف فيما نقله الشارح عنه جائزة لانه لم يقل بجعل الفعل خبر مبتدا محذوف فدعوى البعض تبعا لشيخنا أنها على هذا جائزة لا دليل عليها مع كونها خلاف المتبادر من كلام شارح الكافية ومع كونها يشكل عليها تصريحهم بوجوب الفاء فى الجملة الاسمية فيحتاج الى التمحل بان الجواز بالنظر الى ظاهر اللفظ من عدم التقدير وصلاحية الجواب لمباشرة الاداة فعليك بالانصاف (قوله وجزم الفعل ان كان مضارعا) أى جزمه رجحانا لا وجوبا لما مر أن رفع الجواب المضارع جائز يحسن بعد فعل الشرط الماضى ويضعف بعد فعل الشرط المضارع (قوله على ذلك التقدير) أى تقدير كون مدخولها هو الجواب وهذا التقدير ان كان تقدم فى كلام شرح الكافية لكن لم ينقله الشارح فلا اشكال فى الاشارة بذلك والا كانت باعتبار فهم التقدير من قوله ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء اذ معناه ولولا جعل الفعل خبر مبتدا محذوف لا نفس الجواب لحكم الخ (قوله كما تدخل على مبتدا مصرح به) لشيخنا والبعض هنا كلام رددناه قريبا (قوله جواز اقتران الماضى) أى المتصرف المجرد من قد ونحوها وقوله مطلقا أى سواء كان مستقبلا معنى أولا قصد به وعد أو وعيد أولا (قوله على ثلاثة أضرب) اذا لاحظته مع ما تقدم فى المضارع المجرد أو المقرون بلا أو لم ظهر لك أن مفهوم قوله لو جعل شرطا الخ فيه تفصيل وهو أنه تارة يجوز الوجهان كما فى المضارع المقرون بلا أو لم والمجرد والماضى المستقبل معنى وقصد به وعد أو وعيد وتارة تمتنع الفاء وتارة تجب كما فى الضرب الاول والثانى من هذه الاضرب الثلاثة سم (قوله لا يجوز اقترانه بالفاء) جعل سم الجامى كالكافية المضارع المنفى بلم (قوله وهو ما كان مستقبلا معنى) لانه تحقق تأثير حرف الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة جامى (قوله وهو ما كان ماضيا لفظا ومعنى) يؤخذ مما مر عن الجامى تعليل وجوب الفاء فى هذا بعدم تأثير حرف الشرط فيه لا لفظا ولا معنى فاحتيج الى الرابط وعلل سم الوجوب فيه بعدم صلاحيته لأن يجعل شرطا وكذا نقل شيخنا السيد عن شرح الكافية للمصنف وهو ينافى ما مر عن سم من التفصيل فى مفهوم قول المصنف لو جعل شرطا الخ وينافى كون كلام الشارح فيما يصلح لان يجعل شرطا وكان وجه عدم الصلاحية أنه على تقدير قد فتأمل وعبارة التسهيل وقد يكون الجواب ماضى اللفظ والمعنى مقرونا بالفاء مع قد ظاهرة أى نحو ان كنت قلته فقد علمته أو مقدرة أى نحو ان كان قميصه الآية قال الدمامينى وهذا لا يتمشى للمصنف مع القول بأن الشرط سبب والجزاء مسبب اذ الشرط مستقبل وأجاب ابن الحاجب مع التزام هذه القاعدة بأن الجزاء قسمان أحدهما أن يكون مضمونه مسببا عن مضمون الشرط نحو ان جئتنى أكرمتك والثانى أن لا يكون مضمون الجزاء مسببا عن مضمون الشرط وانما يكون الاخبار به مسببا نحو ان تكرمنى فقد أكرمتك أمس والمعنى ان اعتددت على باكرامك اياى فأنا أيضا أعتد عليك باكرامى اياك والآيتان المتلوتان من هذا القبيل فلا اشكال وقال الرضى لا نسلم أن الشرط سبب والجزاء مسبب دائما وانما الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازم سواء كان الشرط سببا أم لا كقولك ان كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة (قوله لفظا ومعنى) بناء على جوازه بلا تأويل وتقدم ما فيه عند قول الناظم وماضيين أو مضارعين الخ (قوله وقد معه مقدرة) لتقربه من الحال الاقرب الى الاستقبال من الماضى (قوله حسن أن يقدر ماضى المعنى) أى مبالغة فى تحقق وقوعه وان كان مستقبلا فى الواقع قاله الاسقاطى وبه تعلم ما فى صنيع البعض من دعوى ما لغيره له وقوله فعومل معاملة الماضى حقيقة أى الماضى لفظا ومعنى أى عومل معاملته فى مجرد الاتيان بالفا وان كان الاتيان بها فى الماضى حقيقة على سبيل الوجوب وفى هذا على سبيل الجواز والحاصل أن الاتيان فى هذا بالفاء نظرا الى تقديره ماضى المعنى فعومل معاملة الماضى حقيقة وتركها نظرا الى كونه فى الواقع مستقبل المعنى فعومل معاملة المضارع المستقبل فاعرفه (قوله الثالث أنه مثل

بزيادة الفاء وجزم الفعل ان كان مضارعا لان الفاء على ذلك التقدير زائدة فى تقدير السقوط لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها فعلم أنها غير زائدة وأنها داخلة على مبتدا مقدر كما تدخل على مبتدا مصرح به * الثانى ظاهر كلامه جواز اقتران الماضى بالفاء مطلقا وليس كذلك بل الماضى المتصرف المجرد على ثلاثة أضرب ضرب لا يجوز اقترانه بالفاء وهو ما كان مستقبلا معنى ولم يقصد به وعد أو وعيد نحو ان قام زيد قام عمرو وضرب يجب اقترانه بالفاء وهو ما كان ماضيا لفظا ومعنى نحو ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وقد معه مقدرة وضرب يجوز اقترانه بالفاء وهو ما كان مستقبلا معنى وقصد به وعد أو وعيد نحو ومن جاء بالسيئة فكبت وجوههم فى النار قال فى شرح الكافية لانه اذا كان وعدا أو وعيدا حسن أن يقدر ماضى المعنى فعومل معاملة الماضى حقيقة وقد نص على هذا التفصيل فى شرح الكافية * الثالث أنه مثل

مايجوز اقترانه بالفاء بقوله تعالى فصدقت وليس كذلك بل هو مثال الواجب كما مر ﴿تنبيه﴾ هذه الفاء فاء السبب الكائنة فى نحو يقوم زيد فيقوم عمرو وتعينت هنا للربط لا للتشريك وزعم بعضهم أنها عاطفة جملة على جملة فلم تخرج عن العطف وهو بعيد (وتخلف الفاء اذا المفاجأه) فى الربط اذا كان الجواب جملة اسمية غير طلبية لم يدخل عليها أداة نفى ولم يدخل عليها ان (كان تجد اذا لنا مكافأه) وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون لانها مثلها فى عدم الابتداء بها فوجودها يحصل ما تحصل الفاء من بيان الارتباط فأما نحو ان عصى (١٦) زيد فويل له ونحو ان قام زيد فما عمرو قائم ونحو ان قام زيد فان عمرا قائم فيتعين فيها الفاء وقد أفهم كلامه أن الربط باذا نفسها لا بالفاء مقدرة قبلها خلافا لمن زعمه وأنها ليست أصلا فى ذلك بل واقعة موقع الفاء وأنه لا يجوز الجمع بينهما فى الجواب ﴿تنبيهان﴾ الاول أعطى القيود المشروطة فى الجملة بالمثال لكنه لا يعطى اشتراطها فكان ينبغى أن يبينه • الثانى ظاهر كلامه أن اذا يربط بها بعد ان وغيرها من أدوات الشرط وفى بعض نسخ التسهيل وقد تنوب بعد ان اذا المفاجأة عن الفاء فخصه بان وهو ما يؤذن به تمثيله قال أبو حيان ومورد السماع ان وقد جاءت بعد اذا الشرطية نحو فاذا أصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون (والفعل من بعد الجزا) وهو أن تأخذ أداة الشرط جوابها (ان يقترن • بالفا أو الواو بتثليث قمن) أى حقيق فالجزم بالعطف والرفع على الاستئناف والنصب بأن مضمرة وجوبا وهو قليل قرأ عاصم وابن عامر يحاسبكم به الله فيغفر بالرفع وباقيهم بالجزم وابن عباس بالنصب وقرئ بهن من يضلل الله فلا هادى له ويذرهم فى طغيانهم وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ونكفر وقد روى بهن نأخذ من قوله

فان يهلك أبو قابوس يهلك • ربيع الناس والبلد الحرام
ونأخذ بعده بذناب عيش • أجب الظهر ليس له سنام

وانما جاز النصب بعد الجزاء لان مضمونه لم يتحقق وقوعه فاشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام أما اذا كان اقتران الفعل بعد الجزاء بثم فانه يمتنع النصب ويجوز الجزم والرفع فان توسط المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين جملة الشرط وجملة الجزاء فالوجه جزمه ويجوز

مايجوز الخ) يجاب بان الجواز فى ذلك فى مقابلة الامتناع الذى عبر عنه الشارح ابن الناظم بالخلو فيصدق بالوجوب زكريا (قوله هذه الفاء) أى فى الاصل فلا ينافى قوله بعد وتعينت هنا الخ وقوله فاء السبب أى التى تعطف الجمل لافادة السببية وقوله لا للتشريك أى فى الاعراب والا لجزم ما بعدها لفظا ان كان مضارعا ولا فى المعنى والا انقلب الجواب شرطا فلا تكون عاطفة وبه صرح فى المغنى فهى كالفاء فى نحو أحسن زيد اليك فاحسن اليه اذ لو جعلت فى هذا المثال عاطفة للزم عطف الانشاء على الخبر (قوله وتخلف الفاء الخ) الفاء مفعول تخلف واذا فاعله واضافة اذا الى المفاجأة من اضافة الدال الى المدلول (قوله ولم يدخل عليها ان) بكسر الهمزة وتشديد النون وعبارة الفارضى ولم يدخل عليها ناسخ وهى أعم (قوله لنا) أى منا (قوله فى عدم الابتداء بها) وفى اقتضائها التعقيب حفيد (قوله لا يجوز الجمع بينهما) لانها عوض عن الفاء خلافا لمن منع ذلك اه تصريح ويرد نحو فاذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا الا أن يجاب بما قاله الاسقاطى على ابن عقيل ان محل المنع من الجمع اذا كانت اذا عوضا عن الفاء فى الربط لا لمجرد التوكيد كما فى الآية (قوله أعطى القيود الخ) أى أعطى اعتبارها أعم من أن يكون على وجه الشرطية أو الكمال بدليل قوله لكنه الخ وقوله فى الجملة أى المصدرة باذا المفاجأة وقوله لكنه لا يعطى اشتراطها فيه أن المصنف كثيرا ما يعطى الاشتراط بالتمثيل (قوله وفى بعض نسخ التسهيل وقد تنوب بعد ان الخ) كلام التسهيل هذا فى الشروط الجازمة فلا يرد قول أبى حيان جاء الربط باذا الفجائية بعد اذا الشرطية (قوله ومورد السماع ان وقد جاءت الخ) قضيته أن الآية ليست من مورد السماع وهو باطل الا أن يقال المراد ومورد السماع ان واذا كما يؤخذ مما بعده وهذا كله ان كان قوله وقد جاءت الخ من كلام أبى حيان وهو مقتضى صنيع غير واحد فان كان من كلام الشارح ردا على أبى حيان فالامر ظاهر (قوله والفعل) مبتدأ وقمن خبره وجواب الشرط محذوف للضرورة لان شرط حذف الجواب اختيارا مضى الشرط لفظا أو معنى ويصح جعل قمن خبر مبتدأ محذوف والجملة جواب الشرط وحذف الفاء للضرورة وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ كما تقدم بسطه أول الكتاب عند قول المصنف والامر ان لم يك للنون محل • فيه هو اسم (قوله من بعد الجزا) ولو جملة اسمية كما فى التصريح وهو واضح لانها فى محل جزم ومثاله الآية الثانية والثالثة (قوله وهو أن تأخذ الخ) لا حاجة اليه بل هو غير مناسب اذ الجزاء هو الجواب كما تقدم فى النظم لا أخذ الاداة الجواب (قوله بتثليث قمن) قال فى شرح الشذور جزمه قوى ونصبه ضعيف ورفعه جائز سيوطى (قوله فالجزم بالعطف) على الجزاء لانه مجزوم لفظا أو محلا (قوله والرفع على الاستئناف) صريحه أن الفاء يستأنف بها كالواو وفى المغنى أنه قيل بذلك ورده فاراجع وحينئذ يكون مراده بالاستئناف عدم العطف على الجواب فتكون للعطف على مجموع الشرط والجواب (قوله فان يهلك أبو قابوس الخ) تقدم الكلام عليه فى باب الصفة المشبهة (قوله فاشبه الواقع بعده) أى بعد الجزاء (قوله فانه يمتنع النصب) وقياس ما يأتى عن

ويحذفان بعد ان في الضرورة يعني الشرط والجزاء كقوله
قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان
التقدير وان كان فقيرا معدما رضيته وكلامه في شرح الكافية يؤذن بجوازه في الاختيار على قلة وكذا كلام الشارح ولا يجوز ذلك أعني حذف الجزأين معا مع غير ان
(الثالث انما يكون حذف الشرط قليلا اذا حذف وحده كله فان حذف مع الاداة فهو كثير من ذلك قوله تعالى فلم تقتلوهم تقديره ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم أنتم ولكن الله قتلهم وقوله تعالى فالله هو الولي تقديره ان أرادوا وليا بحق فالله هو الولي بالحق لا ولي سواه وقوله تعالى يا عبادي الذين آمنوا ان أرضي واسعة فاياي فاعبدون أصله فان لم يتأت أن تخلصوا العبادة لي في أرض فاياي في غيرها فاعبدون وكذا ان حذف بعض الشرط نحو وان أحد من المشركين استجارك ونحو ان خيرا فخير (واحذف لدى اجتماع شرط) غير امتناعي (وقسم جواب ما أخرت) أي منهما استغناء بجواب المتقدم (وهو) أي الحذف (ملتزم) فجواب القسم يكون مؤكدا باللام

الشرط كله لان لام الشرط وهي لم تحذف فتأمل (قوله ويحذفان الخ) قد بقي حذف الاداة وحدها قال السيوطي لا يجوز حذف أداة الشرط وان كانت ان في الاصح كما لا يجوز حذف غيرها من الجوازم وجوز بعضهم حذف ان فيرتفع الفعل وتدخل الفاء اشعارا بذلك وخرج عليه قوله تعالى تحبسونهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله وقد وقع لشيخ الاسلام في شرح منهجه تقدير لو الشرطية محذوفة من المتن ويذكرها في الشرح فلينظر هل له سند في ذلك قال شيخنا وقد يقال كلامهم في الادوات الجازمة فلا ينافي حذف غير الجازم كلو (قوله بجوازه في الاختيار على قلة) أيد السيوطي في الهمع هذا القول بأن الحذف ورد في عدة من الآثار (قوله مع غير ان) كذا في الهمع وغيره وأورد عليه ما حكاه ابن الانباري عن العرب كما في التصريح من يسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا وما في حديث أبي داود من فعل فقد أحسن ومن لا فلا قال ابن رسلان وغيره فيه شاهد على جواز حذف فعل الشرط المنفي بلا بعد من الشرطية وأنا أقول كلام الشارح وغيره في حذف الشرط والجواب معا تماما وما أورد ليس كذلك لبقاء لا في كل من الشرط والجواب كما مر (قوله اذا حذف وحده كله) برفع كله تأكيدا لضمير في حذف والمراد اذا حذف جميع أجزاء الشرط أي جميع أجزاء جملة فعل الشرط أي الجملة التي فيها فعل الشرط (قوله فان حذف مع الاداة الخ) هذا محترز قوله وحده وقوله وكذا ان حذف بعض الشرط هذا محترز قوله كله (قوله نحو وان أحد من المشركين استجارك) اعترضه البعض بأن المحذوف في الآية الشرط بتمامه لا بعضه لانه الفعل لا جملة الفعل والفاعل ويدفع بأن المراد بالشرط في قوله انما يكون حذف الشرط قليلا الخ جملة فعل الشرط أي الجملة التي فيها فعل الشرط كما أسلفناه فلا اعتراض ومن التمثيل بالآية يعلم أن المراد بالكثير في قوله فهو كثير ما يصدق بالواجب فان الحذف فيها واجب للتعويض عنه بمفسره بعده (قوله غير امتناعي) أي غير دال على امتناع لامتناع كلو أو على امتناع لوجود كلولا فانه يتعين ذكر جوابهما تقدما أو تأخرا والقرينة على هذا الاستثناء ذكره هذا الحكم قبل لو ولولا فيشعر بأن مراده بالشرط الشرط غير الامتناعي وسيشير الشارح الى ذلك ويشمل الشرط غير الامتناعي الشرط غير الجازم كاذا وان لم يذكره المصنف هنا خصوصه (قوله وقسم) ولو مقدرا ومثله المفيد بقوله تعالى وان أطعتموهم انكم لمشركون قال فالقسم مقدر قبل ان وقول بعضهم لو كان مقدرا وجبت اللام الموطئة تنبيها عليه مردود بأن دخولها آكد لا واجب وقول بعضهم ان الجواب للشرط على تقدير الفاء مردود بأنه مختص بالشعر (قوله يكون مؤكدا باللام) أي وحدها وهو قليل أو مع نون التوكيد وهو كثير وهذا في المثبت المضارع أما الماضي فان كان متصرفا فتارة يقرن باللام وتارة بقد وتارة بهما وهو الغالب وتارة يجرد وان كان غير متصرف قرن باللام فقط وأما الجملة الاسمية فتقرن بان واللام وهو الاكثر أو بان فقط أو باللام فقط وندر تجردها منهما أفاده الفارضي وبه يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من القصور لكن في خاتمة الباب الخامس من المغني أن حق الماضي لفظا ومعنى المتصرف المثبت المجاب به القسم أن يقرن باللام وقد ثم قال وقيل في قتل أصحاب الاخدود انه جواب القسم على اضمار اللام وقد جميعا حذفا للطول وقال

حلفت لها بالله حلفة فاجر ۞ لناموا فما ان من حديث ولا صال

فأضمر قد وفي حرف القاف من الباب الاول أن ابن عصفور فصل فأوجبهما ان كان الماضي قريبا من الحال وان كان بعيدا جيء باللام وحدها ثم ما اقتضاه كلام الفارضي السابق من أن للمضارع المثبت الواقع جوابا للقسم حالتين القرن باللام ونون التوكيد والقرن باللام وحدها لا يوافق مذهب البصريين ولا مذهب الكوفيين وان تبعه في ذلك شيخنا والبعض لان مذهب البصريين وجوب اللام والنون ومذهب الكوفيين جواز تعاقبهما كما صرح بذلك الشارح في باب نوني التوكيد

أوان او منفيا وجواب الشرط مقرون بالفاء أو مجزوم فمثال تقدم الشرط ان قام زيد والله أكرمه وان يقم والله فلن أقوم ومثال تقدم القسم والله ان قام زيد لا أقوم والله ان لم يقم زيد ان عمرا لقائم أو يقوم والله ان لم يقم زيد ما يقوم عمرو وأما الشرط الامتناعي نحو لو ولولا فانه يتعين الاستغناء بجوابه تقدم القسم أو تأخر كقوله فاقسم لو أنه الندى سواده • لما مسحت تلك المسالات عامر وكقوله والله لولا الله ما اهتدينا • نص على ذلك فى الكافية والتسهيل وهو الصحيح وذهب ابن عصفور الى أن الجواب فى ذلك للقسم لتقدمه ولزوم كونه ماضيا لانه مغن عن جواب لو ولولا (١٩) وجوابهما لا يكون الا ماضيا وقوله فى باب القسم فى التسهيل وتصدر ما هى جملة الجواب فى الشرط الامتناعى بلو أو لولا يقتضى أن لو ولولا وما دخلتا عليه جواب القسم وكلامه فى الفصل الاول من باب عوامل الجزم يقتضى أن جواب القسم محذوف استغناء بجواب لو ولولا والعذر له فى عدم التنبيه هنا على لو ولولا أن الباب موضوع للشرط غير الامتناعى والمغاربة لا يسمون لولا شرطا ولا لو الا اذا كانت بمعنى ان وهذا الذى ذكره اذا لم يتقدم على الشرط غير الامتناعى والقسم ذو خبر فان تقدم جعل الجواب للشرط مطلقا وحذف جواب القسم تقدم أو تأخر كما أشار الى ذلك بقوله (وان تواليا وقبل ذو خبر فالشرط رجح مطلقا بلا حذر) وذلك نحو زيد ان يقم والله يكرمك وزيد والله ان يقم يكرمك وان زيدا ان يقم والله يكرمك وان زيدا والله ان يقم يكرمك وانما جعل الجواب للشرط مع تقدم ذى خبر لان سقوطه مخل بمعنى الجملة التى هو منها بخلاف القسم فانه مسوق لمجرد التوكيد والمراد بذى الخبر ما يطلب خبرا من مبتدأ أو اسم كان ونحوه وأفهم قوله رجح أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم فتقول زيد والله ان قام أو ان لم يقم لاكرمنه وهو ما ذكره ابن عصفور وغيره لكن نص فى الكافية والتسهيل على أن ذلك على سبيل التحتم وليس فى كلام سيبويه ما يدل على التحتم (وربما رجح بعد قسم • شرط بلا ذى خبر مقدم) كما ذهب اليه الفراء تمسكا بقوله

فالمضارع المثبت على الاول حالة واحدة وعلى الثانى ثلاث حالات فاعرف ذلك وما ذكره من ندور تجرد الجملة الاسمية من ان واللام هو ما ارتضاه أبو حيان والذى فى المغنى أنه مع قلته مخصوص باستطالة القسم كقول ابن مسعود والله الذى لا اله غيره هذا مقام الذى أنزلت عليه سورة البقرة ونقل الدمامينى عن ابن مالك أنه حسن مع الاستطالة قليل بدونها كقول أبى بكر والله أنا كنت أظلم منه يعنى من عمر فى تقاوم جرى بينهما ثم الكلام فى جواب القسم غير الاستعطافى اذ جواب الاستعطافى لا يكون الا جملة انشائية كما فى المغنى كقوله • بربك هل ضممت اليك ريا • وقوله • بعيشك يا سلمى ارحمى ذا صبابة • قال الشمنى قال ابن جنى القسم جملة انشائية يؤكد بها جملة أخرى فان كانت خبرية فهو القسم الغير الاستعطافى وان كانت طلبية فهو الاستعطافى (قوله أوان) أى سواء قرن خبرها باللام أو لا كما يؤخذ من الامثلة (قوله أو منفيا) أى بما أوان أو لا وشذ قرن المنفى بما باللام كقوله

أما والذى لو شاء لم يخلق الورى • لئن غبت عن عينى لما غبت عن قلبى

وشذ نفى الجواب بلم أو لن أفاده الفارضى (قوله لو أن الندى الخ) كلام العينى يفيد أن أندى بالنون لا بالباء كما توهمه البعض ففسره بأظهر وعلى أنه بالنون يكون بمعنى أحضر قال فى القاموس ندا القوم حضروا اه واسناد الاحضار الى الندى مجاز عقلى من باب الاسناد الى المكان لان الندى مجلس القوم والضمير فى سواده يرجع للممدوح وسواده بمعنى شخصه كما فى العينى وهو المناسب وان فسره البعض بالجيش قال العينى والمسالات بضم الميم وتخفيف السين المهملة جمع مسالة وهى جانب اللحية وأراد بعامر قبيلة قريش والمعنى أن الشاعر يحلف أن الممدوح لو حضر مجلس القوم لما قدرت عامر أن تمسح مسالاتهم من هيبته وسطوته على الناس اه (قوله والتسهيل) أى فى باب الجوازم كما ستعرفه (قوله ولزوم) مبتدأ خبره قوله لانه مغن الخ وفى بعض النسخ ولزم وهو الذى بخط الشارح وهو جواب عن سؤال تقديره اذا كان الجواب للقسم فلم التزم كونه ماضيا مع أن المضى انما يلزم فى جواب لو ولولا (قوله يعنى جملة الجواب) أى جواب القسم وقوله فى الشرط الامتناعى أى فى التعليق الامتناعى وقوله بلو أو لولا متعلق بتصدر (قوله يقتضى أن لو ولولا الخ) أى وهذا قول ثالث غير ما نص عليه المصنف فى الكافية وغير ما ذهب اليه ابن عصفور (قوله والمغاربة الخ) اعتذار ثان حاصله أن مراد المصنف بالشرط هنا ما يسمى شرطا اتفاقا (قوله وهذا الذى ذكره الخ) دخول على المتن (قوله وقبل ذو خبر) قبل خبر مقدم وذو مبتدأ مؤخر والجملة حال أو معترضة كما فى الشيخ خالد وفى جعل قبل خبرا منافاة لما سلف عن بعضهم من منع جعل الظرف المبنى على الضم كقبل وبعد خبرا وتأييد لما اخترناه من جواز ذلك (قوله لان سقوطه) أى الشرط مخل الخ وقد يقال اخلال سقوط الشرط بمعنى الجملة موجود فى صورة اجتماعهما بلا تقدم ذى خبر فهلا رجح الشرط مطلقا فيها أيضا الا أن يقال الاخلال فيها أخف من الاخلال فى صورة الاجتماع مع تقدم ذى خبر فتفطن (قوله وأفهم قوله رجح) أى دون أن يقول أوجب (قوله وربما رجح الخ) هذا مقيد لقوله

• لئن منيت بنا عن غب معركة (٣٠) • لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل • وقوله لئن كان ما حدثته اليوم صادقا • أصم

في نهار القيظ للشمس باديا
ومنع الجمهور ذلك وتأولوا ما ورد على جعل اللام زائدة

﴿تنبيهات﴾ الاول كل موضع استغني فيه عن جواب الشرط لا يكون فعل الشرط فيه الا ماضي اللفظ أو مضارعا مجزوما بلم نحو ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله ونحو لئن لم تنته لارجمنك ولا يجوز أنت ظالم ان تفعل ولا والله ان تقم لاقومن وأما قوله

ولديك ان هو يستزدك مزيد

وقوله

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم • ليعلم ربي أن بيتي واسع

فضرورة وأجاز ذلك الكوفيون الا الفراء • الثاني اذا تأخر القسم وقرن بالفاء وجب جعل الجواب له والجملة القسمية حينئذ هي الجواب وأجاز ابن السراج أن تنوى الفاء فيعطى القسم المتأخر مع نيتها ما أعطيه مع اللفظ بها فأجاز ان تقم يعلم الله لازورنك على تقدير فيعلم الله ولم يذكر شاهدا وينبغي أن لا يجوز ذلك لان حذف فاء جواب الشرط لا يجوز عند الجمهور الا في الضرورة • الثالث لم ينبه هنا على اجتماع الشرطين فنذكره مختصرا اذا توالى شرطان دون عطف فالجواب لاولهما والثاني مقيد للاول كتقييده بحال واقعة موقعه كقوله

الشاعر

السابق فهو ملتزم فالمعنى ملتزم عالبا ويحتمل أن يكون ذكره حكاية لمذهب الغير فيبقى قوله ملتزم على اطلاقه سم (قوله لئن منيت) أي بليت بنا عن غب معركة غب الشيء بكسر الغين المعجمة عاقبته أي حالة كوننا منفصلين عن عاقبة معركة رأنما قيد بذلك لانه مظنة الضعف والفتور بسبب المعركة المنفصلين عنها لا تلفنا أي تجدنا رويه الشاهد فانه جزمه بحذف الياء على أنه جواب الشرط المتأخر عن القسم من غير أن يتقدم عليهما ذو خبر قال الفارضي ويحتمل أنه للقسم وحذف الياء للضرورة اه وننتفل بالفاء لا بالقاف كما بخط الشارح وضبطه كذلك سم على ابن المصنف وفي القاموس انتفل منه تبرأ وانتفى (قوله لئن كان ما حدثته الخ) هذا الشاعر يعتذر للمخاطب من ذنب حكى عنه مؤكدا ذلك بنذر هذا الصوم الشاق معلقا على صدق الحديث الذي قيل عنه والقيظ بالقاف والظاء المعجمة شدة الحر وباديا حال من فاعل أصم اه دماميني ويؤخذ منه أن التاء فيما حدثته مفتوحة وبه صرح شيخنا السيد (قوله على جعل اللام) أي في لئن زائدة أي وليست جواب قسم مقدر وقيل ترجيح الشرط في الابيات ضرورة (قوله كل موضع استغني الخ) شامل لاجتماع الشرط مع القسم وانفراده كما تقدم في قوله والشرط يغني عن جواب قد علم سم (قوله الا ماضي اللفظ الخ) أي لكون على وجه لا تعمل فيه أدوات الشرط جامي (قوله ان هو يستزدك) كذا في بعض النسخ بالجزم اعطاء للمفسر بالكسر حكم المفسر بالفتح كقول الشاعر فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن كما في قواعد ابن هشام وفي بعض النسخ يستزيد بالرفع وهو الذي بخط الشارح (قوله والجملة القسمية) أي مع جوابها وقوله هي الجواب أي جواب الشرط (قوله ما أعطيه مع اللفظ بها) أي من كون الجواب للقسم وجملة القسم وجوابه جواب الشرط (قوله اذا توالى الخ) مقول لقول محذوف أي فنقول اذا توالى الخ وقد وجد لفظ فنقول في خط الشارح وقوله شرطان أي أو أكثر نحو ان أعطيتك ان وعدتك ان سألتني فعبدي حر (قوله فالجواب لاولهما) هو الاصح وجواب ما بعده محذوف لدلالة الاول وجوابه عليه ومنهم من جعل الجواب للاخير وجواب الاول الشرط الثاني وجوابه وجواب الثاني الشرط الثالث ان كان وجوابه وهكذا على اضمار الفاء فاذا قال ان جاء زيد ان أكل ان ضحك فعبدي حر فعلى الاصح الضحك أول ثم الاكل ثم المجيء فان وقعت على هذا الترتيب ثبت العتق وعلى مقابله عكسه فان وقع المجيء ثم الاكل ثم الضحك لزم العتق وعلى أن الجواب للاول ينبغي مجيء فعل الشرط الثاني ماضيا لما مر لا على مقابله اذ على مقابله لا حذف اه سيوطي وقوله وجواب ما بعده أي بعد الاول محذوف لدلالة الاول وجوابه عليه أي وتقديره في البيت الذي أورده الشارح ان تذعروا فان تستغيثوا بنا تجدوا وبقول السيوطي المذكور تعلم أن قول الشارح والثاني مقيد للاول مخالف للاصح المذكور وبه صرح شيخنا السيد وبه يعلم ما في كلام شيخنا فتأمل ومن فروع المسئلة ما اذا قال لامرأته ان أكلت ان شربت فانت طالق فلا تطلق على الاصح الا اذا شربت ثم أكلت لان التقدير عليه ان شربت فان أكلت فأنت طالق فالثاني أول والاول ثان وعلى مقابله لا تطلق الا اذا أكلت ثم شربت لان التقدير عليه ان أكلت فان شربت فأنت طالق فالاول أول والثاني ثان واعلم أن تصحيح الاول هو على مذهب أصحابنا الشافعية وكذا الحنفية كما قاله الشمني ووجهه ابن الحاجب بانه لا يصح أن يكون الجواب للشرطين معا والا توارد عاملان على معمول واحد ولا لغيرهما والا لزم ذكر ما لا دخل له في ربط الجزاء وترك ماله دخل ولا للثاني لانه يلزم حينئذ أن يكون الثاني وجوابه جوابا للاول فتجب الفاء ولا فاء وحذفها شاذ أو ضرورة فتعين أن يكون جوابا للاول ويكون الاول وجوابه دليل جواب الثاني قال الدماميني ومذهب مالك الطلاق سواء أتت بالشرطين مرتبين كما هما في اللفظ أو عكست الترتيب قال وبعض أصحابنا يوجه ذلك بانه على حذف واو العطف كما في قوله

الشاعر كيف أصبحت كيف أمسيت مما • يغرس الود فى فؤاد اللبيب

ثم قال ولا أدرى وجه اشتراط أهل المذهبين يعنى مذهبى الشافعية والمالكية فى وقوع الطلاق فعلها لمجموع الامرين مع أنه يمكن أن يكون جواب الاول محذوفا لدلالة جواب الثانى ولا محذور فى حذف الجواب بل هو أسهل من تقديرهم لما فيه من الحذف والفصل بين الشرط الاول وجوابه بالشرط الثانى فتأمله اه قال الشمنى وجه اشتراطهم لوقوع الطلاق مجموع الامرين أنهم لو أوقعوا الطلاق بأيهما كان بناء على امكان كون جواب الاول محذوفا مدلولا عليه بجواب الثانى لزم ايقاع الطلاق بالاحتمال وهو خلاف قاعدة الشرع اه بحذف (قوله كقوله ان تستغيثوا الخ) وكقوله تعالى ولا ينفعكم نصحى ان أردت أن أنصح لكم ان كان الله يريد أن يغويكم وكقوله تعالى ان وهبت نفسها للنبى ان أراد النبى الخ كذا قالوا قال الدمامينى بعد نقله جعل الآية الاولى من هذا القبيل ما نصه قال ابن هشام وفيه نظر اذ لم يتوال فى الآية شرطان وبعدهما جواب وانما تقدم على الشرطين ما هو جواب فى المعنى للشرط الاول فينبغى أن يقدر الى جانبه ويكون الاصل ان أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحى ان كان الله يريد أن يغويكم وأما أن يقدر الجواب بعدهما ثم يقدر بعد ذلك متقدما الى جانب الشرط الاول فلا وجه له اه وكذا يقال فى الآية الثانية ﴿فائدة﴾ ليس من قاعدة توالى الشرطين قوله تعالى ولولا رجال مؤمنون الى قوله لو تزيلوا لعذبنا وان اقتضاه كلام المغنى والا كان لعذبنا جواب لولا ولولا وجوابها دليلا على جواب لو المحذوف على قاعدة توالى الشرطين وهو غير ظاهر كما قاله الدمامينى واستظهر ما ذكره الزمخشرى من جعل جواب لولا محذوفا لدلالة الكلام عليه والمعنى لولا كراهة أن تهلكوا ناسا مؤمنين بين ظهرانى المشركين وأنتم غير عارفين بهم فيصيبكم باهلاكهم مكروه ومشقة لما كف أيديكم عنهم (قوله ان تذعروا) بالبناء للمفعول أى تفزعوا والمعاقل جمع معقل كمجلس وهو الملجأ (قوله ومثل له بقوله تعالى الخ) فى هذا التمثيل نظر اذ ليس فيه توالى أداتى شرط كما هو موضوع الكلام لان العطف ليس على نية تكرار العامل (قوله وقال غيره الخ) فى نقل كلام غير المصنف اشارة الى الاعتراض على كلام المصنف فى شرح الكافية من وجهين من حيث اطلاق العطف ومن حيث التمثيل (قوله فالجواب لهما) يلزم عليه اجتماع مؤثرين على أثر واحد الا أن يقال هما فى حكم المؤثر الواحد فتأمل (قوله أو بالفاء) أى أو توالى الشرطان بالفاء فهو معطوف على بعطف لا على بالواو لان الفاء هنا ليست عاطفة (قوله فاطلاق المصنف) أى فى قوله فى شرح الكافية وان تواليا بعطف فالجواب لهما معا

﴿فصل لو﴾

(قوله على خمسة أقسام) بل ستة سادسها التحضيض نحو لو تأمر فتطاع كما فى جمع الجوامع وشرحه (قوله تصدقوا ولو بظلف محرق) المعنى تصدقوا بما تيسر من قليل أو كثير ولو بلغ فى القلة الى الظلف مثلا فانه خير من العدم وهو بكسر الظاء المعجمة للبقر والغنم كالحافر للفرس والخف للجمل وقيد بالاحراق أى الشى كما هو عادة العرب لان النىء قد لا يؤخذ وقد يرميه آخذه فلا ينتفع به بخلاف المشوى كذا فى المحلى (قوله ذكره ابن هشام اللخمى وغيره) قال فى المغنى وفيه نظر قال الدمامينى وجه النظر أن كل ما أورد شاهدا على التقليل يجوز أن تكون لو فيه بمعنى ان والتقليل مستفاد من المقام لا من نفس لو (قوله لو تأتينا فتحدثنا) قال شيخنا محل كونها فى المثال للتمنى اذا كان المخاطب مأيوس الاتيان الى المتكلم أو متعسره عادة اه ووجهه أن التمنى طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر (قوله لو أن لنا كرة) أى رجعة الى الدنيا (قوله ولهذا نصب فنكون) لا دليل فيه لجواز أن يكون النصب فى نكون مثله فى • ولبس عباءة وتقر عينى • فهو بان مضمرة جوازا وأن والفعل فى تأويل مصدر معطوف على كرة ولهذا قال قيل ومنه (قوله واختلف فى لو هذه) لم يتعرض

ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا
منا معاقل عز زانها كرم

وان تواليا بعطف فالجواب لهما معا كذا قاله المصنف فى شرح الكافية ومثل له بقوله تعالى وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم الآية وقال غيره ان توالى الشرطان بعطف بالواو فالجواب لهما نحو ان تأتنى وان تحسن الى أحسن اليك أو بأو فالجواب لاحدهما نحو ان جاء زيد أو ان جاءت هند فأكرمه أو فأكرمها أو بالفاء فنصوا على أن الجواب للثانى والثانى وجوابه جواب الاول وعلى هذا فاطلاق المصنف محمول على العطف بالواو

﴿فصل لو﴾

اعلم أن لو تأتى على خمسة أقسام • الاول أن تكون للعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا ذكره فى التسهيل • الثانى أن تكون للتقليل نحو تصدقوا ولو بظلف محرق ذكره ابن هشام اللخمى وغيره • الثالث أن تكون للتمنى نحو لو تأتينا فتحدثنا قيل ومنه لو أن لنا كرة ولهذا نصب فنكون فى جوابها واختلف فى لو هذه فقال ابن الصائغ وابن هشام الخضراوى

هي قسم برأسها لا تحتاج الى جواب كجواب الشرط ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب ليت وقال بعضهم هي لو الشرطية أشربت معنى التمني بدليل أنهم جمعوا لها بين جواب منصوب بعد الفاء وجواب باللام كقوله

فلو نبش المقابر عن كليب ... فيخبر بالذنائب أي زير
بيوم الشعثمين لقر عينا ... وكيف لقاء من تحت القبور

وقال المصنف هي لو المصدرية أغنت عن فعل التمني وذلك أنه أورد قول الزمخشري وقد تجيء لو في معنى التمني نحو لو تأتيني فتحدثني فقال ان أراد أن الاصل وددت لو تأتيني فتحدثني فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فأشبهت ليت في الاشعار بمعنى التمني فكان لها جواب كجوابها فصحيح أو أنها حرف وضع للتمني كليت فممنوع لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني كما لا يجمع بينه وبين ليت وقال في التسهيل بعد ذكره المصدرية وتغني عن التمني فينصب بعدها الفعل مقرونا بالفاء وقال في شرحه أشرت الى نحو قول الشاعر

سرينا اليهم في جموع كأنها ... جبال شروري لو تعان فتنهدا

قال فلك في تنهدا أن تقول نصب لانه جواب تمني انشائي كجواب ليت لان الاصل وددت لو تعان فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فأشبهت ليت في الاشعار بمعنى التمني دون لفظه فكان لها جواب كجواب ليت وهذا عندي هو المختار ولك أن تقول ليس هذا من باب الجواب بالفاء بل التقدير من باب العطف على المصدر لان لو والفعل في تأويل مصدر هذا كلامه ونص على أن لو في قوله تعالى لو أن لنا كرة مصدرية واعتذر عن الجمع بينها وبين أن المصدرية بوجهين * أحدهما أن

لكون القسمين الاولين يحتاجان الى جواب أولا وماقاله ابن الصائغ وابن هشام الخضراوي يظهر في لو التي للعرض ولو التي للتحضيض وانظر لو التي للتقليل على رأي ابن هشام اللخمي هل لها جواب مقدر أو لا جواب لها (قوله هي قسم برأسها) أي مغايرة للو الشرطية والمصدرية كما في زكريا (قوله ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب) أي وقد لا يؤتى لها بجواب أصلا كما في قوله تعالى ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير فان الشارح سيصرح في آخر الباب بأن لو في هذه الآية للتمني ولا جواب لها أصلا وأن قوله لمثوبة من عند الله خير مستأنف أو جواب قسم محذوف (قوله فلو نبش المقابر) قاله مهلهل حين أخذ بثأر أخيه كليب وقوله فيخبر بالباء للمفعول وقوله بالذنائب أي في الموضع المسمى بالذنائب بفتح الدال المعجمة ونون وفي آخره باء موحدة وفيه قبر كليب والباء في الذنائب ظرفية كذا قال الدماميني والشمني والعيني وقوله أي زير نائب فاعل يخبر بعد حذف الموصوف والاصل بزير أي زير والزير في الاصل من يكثر زيارة النساء لقب به كليب لانه كان يكثر زيارتهن فهو من وضع الظاهر موضع المضمر وقوله بيوم الشعثمين متعلق بيخبر أي بوقعة يوم الشعثمين قال العيني وأراد بالشعثمين شعثما وشعيثا ابني معاوية بن عمرو اه والذي قاله الدماميني والشمني معاوية بن عامر وأضيف اليوم لهما لظهور بطشهما فيه أو لغير ذلك كما قاله الدماميني ثم بحث في الاستشهاد بالبيتين باحتمال أن نصب يخبر بأن مضمرة والمصدر المنسبك منهما معطوف على مصدر متصيد من فعل الشرط أي لو حصل نبش فاخبار كما قالوه في حوان تأتني فتكرمني آتك بنصب تكرم (قوله في معنى التمني) أي لمعنى هو التمني وقوله فقال أي المصنف معطوف على أورد (قوله لدلالة لو عليه) لعل وجه دلالتها عليه أنها جعلت عند حذف فعل التمني كالعوض منه أو كثرة مصاحبتها فعل التمني حيث صارت تشعر به عند حذفه (قوله أو أنها حرف وضع للتمني) قال الدماميني الظاهر أن هذا الوجه هو مراد الزمخشري وما أورده عليه من استلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني لا يرد عليه فانها عند مجامعتها الفعل التمني تكون لمجرد المصدرية مسلوبة الدلالة على التمني فلا يمتنع الجمع اذ ذاك ولا اشكال لكن يحتاج هذا الى ثبوت أن الزمخشري يوافقه على مجيء لو مصدرية اه (قوله لاستلزامه منع الجمع الخ) أي والجمع ليس بممنوع بدليل يود أحدهم لو يعمر ألف سنة (قوله وقال في التسهيل الخ) لما ادعى الشارح أن المصنف قال هي لو المصدرية أغنت عن فعل التمني ولم يكن في عبارة المصنف السابقة التي حكاها عنه الشارح تصريح بكون لو هذه مصدرية وان كان يستفاد منها ذلك لان الشرطية لا تقع بعد ود أو يود على الراجح أتى بعبارة التسهيل المصرحة بأنها في كونها مصدرية (قوله وتغني عن التمني) أي عن فعله (قوله شروري) بفتح الشين المعجمة وضم الراء الاولى وفتح الثانية اسم موضع وقوله فتنهدا من نهد الى العدو أي نهض (قوله انشائي) صفة لازمة (قوله دون لفظه) أي لفظ التمني أي مادته وحروفه أي كل من ليت ولو فيه معنى التمني دون حروفه وهذا أحسن من قول شيخنا والبعض مراده بقوله دون لفظه أنها ليست موضوعة للتمني (قوله بل من باب العطف على المصدر) أي بجعل العطف والا فالفاء الواقعة في الجواب لعطف المصدر أيضا لكن مع كونها فاء الجواب (قوله في تأويل مصدر) والتقدير في البيت وددنا اعانتها فنهودها أي نهوضها (قوله ونص على أن لو الخ) هذا أيضا تقوية لنقل الشارح عن المصنف أن لو التي للتمني مصدرية ووجه التقوية أن لو في الآية للتمني على ما ذكره سابقا بقوله ومنه لو أن لنا كرة وقد نص المصنف على أنها مصدرية فتكون لو التي للتمني مصدرية (قوله أن

التقدير لو ثبت أن والآخر أن تكون من باب التوكيد ٭ الرابع أن تكون مصدرية بمنزلة أن الا أنها لا تنصب وأكثر وقوع
هذه بعد ودّ أو يود نحو ودوا لو تدهن فيدهنون يود أحدهم لو يعمر ومن (٢٣) وقوعها بدونهما قول قتيلة ٭ ما كان ضرك

لو مننت وربما ٭ من الفتى وهو المغيظ المحنق وقول الاعشى وربما فات قوما جل أمرهم ٭ من التأنى وكان الحزم لو عجلوا ٭ وأكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية وممن ذكرها الفراء وأبو على ومن المتأخرين التبريزى وأبو البقاء وتبعهم المصنف وعلامتها أن يصلح فى موضعها ان ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا بحذف النون وعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه أن تدهن ويشكل عليهم دخولها على أن فى نحو وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمدا بعيدا وجوابه أن لو انما دخلت على فعل محذوف مقدر بعدها تقديره تود لو ثبت أن بينها وبينه كما أجاب به المصنف فى لو أن لنا كرة على رأيه كما سبق وأما جوابه الثانى وهو أن يكون من باب توكيد اللفظ بمرادفه على حد فجاجا سبلا ففيه نظر لان توكيد المصدر قبل مجىء صلته شاذ كقراءة زيد بن على والذين من قبلهم بفتح الميم ٭ الخامس أن تكون شرطية وهى

التقدير لو ثبت أن) وحينئذ فلا جمع (قوله والآخر) سيأتى رده (قوله بعد ود أو يود) لو قال بعد دال مودة لكان أحسن كوددت وأحببت (قوله قتيلة) تصغير قتلة بالقاف والتاء الفوقية بنت النضر بن الحرث تخاطب النبى صلى الله عليه وسلم حين قتل أباها النضر صبرا بالصفراء بعد أن انصرف من غزوة بدر بسبب أنه كان يقرأ أخبار العجم على العرب ويقول محمد يأتيكم بأخبار عاد وثمود وأنا آتيكم بأخبار الاكاسرة والقياصرة ويريد بذلك أذى النبى صلى الله عليه وسلم فلما سمعها النبى صلى الله عليه وسلم قال لو سمعتها قبل أن أقتله ما قتلته اه تصريح وقال العينى ان البيت قالته قتيلة بنت الحرث من قصيدة ترثى بها أخاها النضر بن الحرث كان النبى صلى الله عليه وسلم ضرب عنقه بالصفراء حين قفل من بدر ويقال لما سمعها النبى صلى الله عليه وسلم قال لو سمعتها قبل أن أقتله ما قتلته اه وهو يخالف قول التصريح حين قتل أباها الخ قال الشمنى قال السهيلى والصحيح أنها بنت النضر ابن الحرث لا أخته ثم قال الشمنى وأسلمت قتيلة يوم الفتح (قوله ما كان الخ) قال الشمنى ما نافية أو استفهامية اه قال فى التصريح والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظه والمحنق بضم الميم وفتح النون اسم مفعول من أحنقه بالحاء المهملة أى غاظه فهو توكيد للمغيظ اه قال الشنوانى ولو مننت يحتمل أن يكون اسم كان وضرك خبرها أى ما كان منك ضرك على الاصح من جواز تقديم الخبر الفعلى على الاسم فى هذا الباب ويحتمل أن يكون فاعلا لضرك والجملة خبر كان واسمها ضمير الشأن اه وعلى كون ما استفهامية فهى فى محل نصب على المفعولية المطلقة لضرك والمعنى أى ضرر كان ضرك بقى أنه يحتمل أن تكون لو شرطية حذف جوابها لعلمه من أول الكلام وحينئذ فلا شاهد فيه فتدبر (قوله من التأنى) من تعليلية لفات (قوله وأكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية) ويقولون فى نحو يود أحدهم لو يعمر انها شرطية وان مفعول يود وجواب لو محذوفان والتقدير يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك ولا يخفى ما فى ذلك من التكلف مغنى (قوله وعطف يدهنوا الخ) كذا فى المغنى قال الدمامينى والذى يظهر أن يدهنوا منصوب بأن مضمرة جوازا والمجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من لو وصلتها فالتقدير ودوا ادهانك فادهانهم اه وناقشه الشمنى فقال لا نسلم أن اضمار أن بعد الفاء هنا جائز لان ذلك اذا كان العطف على اسم ليس فى تأويل الفعل نحو ٭ لولا توقع معتر فأرضيه ٭ حتى لو كان العطف بها على اسم فى تأويل الفعل نحو الطائر فيغضب زيد الذباب وجب الرفع وعلى ما قاله الدمامينى يكون العطف بها على مجموع حرف وفعل صريح وذلك المجموع فى تأويل اسم وهو أولى بوجوب الرفع اه وقيل النصب على أنه جواب ودّ لتضمنه معنى ليت فتحصل فى النصب ثلاثة أوجه (قوله لما كان معناه الخ) أى فهو عطف على المعنى وهو عطف التوهم فهما واحد كما فى المغنى والشمنى لكن لا يعبر فى القرآن بعطف التوهم وقيل عطف المعنى يلاحظ فيه المعنى وعطف التوهم يتوهم فيه وجود ان مثلا فى اللفظ لكون الغالب وقوعها فى ذلك الموضع أفاده شيخنا السيد (قوله دخولها على أن الخ) أى لان الحرف المصدرى لا يدخل على مثله (قوله ففيه نظر) هذا النظر لصاحب المغنى وقوله لان توكيد المصدر عبارة المغنى الموصول وهى أحسن وقوله قبل مجىء صلته قال سم انظر معناه فان ما بعد أن انما يصلح انها لا للوفاء بصلة لو التى أكدت لو قبل مجيئها الا أن يقال التوكيد قبل الصلة صادق مع عدمها اه ومقتضى السؤال والجواب أنه لا صلة للو هنا على جعل ان مؤكدة للو وهو مشكل لان الموصول الحرفى لا بد له من صلة تذكر لفظا ولان المعهود اعطاء المؤكد بالفتح ما يطلبه دون المؤكد بالكسر كما فى نحو أتاك أتاك اللاحقون وعلى مقتضى ما ذكر يكون الامر هنا بالعكس فتفطن (قوله للتعليق فى الماضى) أى المرادة بهذا الفصل وهى على قسمين امتناعية وهى للتعليق فى الماضى وبمعنى ان وهى للتعليق فى المستقبل فأشار الى القسم الاول بقوله (لو حرف شرط

في مضى) يعني أن لو حرف يدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى فيلزم من تقدير حصول شرطها حصول جوابها ويلزم كون شرطها محكوما بامتناعه اذ لو قدر حصوله لكان الجواب كذلك ولم تكن للتعليق في المضي بل للايجاب فتخرج عن معناها وأما جوابها فلا يلزم كونه ممتنعا على كل تقدير لانه قد يكون ثابتا مع امتناع الشرط نعم الاكثر كونه ممتنعا وحاصله أنها تقتضي امتناع شرطها دائما ثم ان لم يكن لجوابها سبب غيره لزم امتناعه نحو ولو شئنا لرفعناه بها وكقولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا والا لم يلزم نحو لو كانت الشمس طالعة لكان الضوء موجودا ومنه نعم المرء صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فقد بان لك أن قولهم لو حرف امتناع لامتناع فاسد لاقتضائه كون الجواب ممتنعا في كل موضع وليس كذلك ولهذا قال في شرح الكافية العبارة الجيدة في لو أن يقال حرف يدل على امتناع تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه فقيام زيد من قولك لو قام زيد لقام عمرو محكوم بانتفائه فيما مضى

لتعليق حصول مضمون الجواب على حصول مضمون الشرط في الماضي ففي الماضي ظرف للحصولين وأما نفس التعليق فهو في الحال وقد يشكل كونه في الحال مع كون المعلق والمعلق عليه في الماضي أي لوجوب سبق التعليق عليهما الا أن يراد بالتعليق بيان أنه كان معلقا اهـ سم أي الاخبار بان الجواب كان مربوطا في النفس بالشرط فالربط النفساني ماض والتعليق اللفظي هو الواقع حالا فتدبر (قوله في مضى) متعلق بحصول الذي تضمنه شرطا كما عرف (قوله فيما مضى) ظرف للفعلين كما عرف (قوله من تقدير حصول شرطها) قال البعض أي من حصول شرطها المقدر اذ حصول الجواب انما يلزم حصول الشرط لا تقديره كما لا يخفى اهـ وفيه أن الاشكال باق بحاله لان حصول الجواب انما يلزم حصول الشرط المحقق لا المقدر اللهم الا أن يراد بحصول الجواب حصوله المقدر ولك أن تجيب بتقدير مضاف أي فيلزم من تقدير حصول شرطها تقدير حصول جوابها (قوله ويلزم) أي من كونها للتعليق كما يؤخذ مما بعده (قوله اذ لو قدر حصوله) قال البعض الاولى بل الصواب اذ لو حصل اهـ أي لانه تعليل للحكم بامتناع الشرط وانما يقابله حصول الشرط لا تقدير حصوله ولان حصوله هو الذي يترتب عليه ما ذكره بقوله لكان الخ من حصول الجواب وكون لو ليست للتعليق في المضي بل للايجاب وقوله لكان الجواب كذلك أي حاصلا وقوله ولم تكن للتعليق الخ أي لان الثابت الحاصل لا يعلق (قوله على كل تقدير) أي سواء كان له سبب غير الشرط أولا (قوله نعم الاكثر كونه ممتنعا) أي لان الغالب كون المسبب الواحد له سبب واحد (قوله لزم امتناعه) لانه يلزم من انتفاء السبب المنفرد انتفاء مسببه (قوله لكان النهار) أي في عرف الحكماء وهو من طلوع الشمس الى غروبها (قوله ومنه نعم المرء صهيب الخ) هو من كلام عمر وجعله من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وهم كما في التصريح قال وانما الوارد أي عنه صلى الله عليه وسلم ما رواه أبو نعيم في الحلية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في سالم مولى أبي حذيفة انه شديد الحب لله لو كان لا يخاف الله ما عصاه فلا دلالة للو في هذا الاثر على انتفاء الجواب لانتفاء الشرط حتى يلزم ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف ووجهه أن لانتفاء العصيان ثلاثة أسباب الاجلال والحياء والمحبة والخوف ولا يلزم من انتفاء الشرط وهو عدم الخوف ثبوت الخوف انتفاء الجواب وهو عدم العصيان ثبوت العصيان لقيام سبب آخر وهو الخوف مقام السبب المنتفي عند من لو وهو عدم الخوف أعني عدم الخوف الحياء أو المحبة أو الاجلال فالكلام مسوق لاثبات الجواب وأنه محقق ولا بد لانه على تقدير انتفاء أحد أسبابه وهو الخوف يخلفه سبب آخر فلو في مثل هذا الاثر لتقرير الجواب وجد الشرط أو فقد وقال في التصريح وانما لم تدل لو على انتفاء الجواب هنا لان دلالتها على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة وفي هذا الاثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية لانه اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى واذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة اهـ (قوله حرف امتناع لامتناع) هذه عبارة الجمهور والمشهور أن المراد بها امتناع الجزاء لامتناع الشرط أي أن الجزاء منتف في الخارج بسبب انتفاء الشرط في الخارج قال السيرامي في حاشيته على المطول في لو أربع استعمالات أحدها أنها لا تقتضي الامتناع أصلا بان تستعمل لمجرد الوصل والربط كان الوصلية نحو زيد ولو كثر ماله بخيل ثانيها أنها للترتيب الخارجي فتكون لامتناع الثاني لامتناع الاول نحو ولو شاء الله لهدى الناس جميعا ثالثها أنها للاستدلال العقلي فتكون لامتناع الاول لامتناع الثاني نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا رابعها أنها لبيان استمرار شئ بربطه بابعد النقيضين كقوله لو لم يخف الله لم يعصه اهـ بزيادة التمثيل للثاني والثالث (قوله فاسد) أي اذا قطع النظر عن تأويله بما يأتي وقوله لاقتضائه أي بحسب الظاهر (قوله العبارة الجيدة الخ) قال الدماميني هي عبارة متوسطة بين عبارة الجمهور وعبارة سيبويه فان عبارة سيبويه تقتضي أن موضوعها

ثبوت لثبوت وعبارة الجمهور تقتضي أنه امتناع لامتناع وعبارة المصنف تقتضي أن الشرط ممتنع والجواب ثابت بتقدير ثبوت الشرط والثبوتان في عبارة سيبويه فرضيان والامتناعان في عبارة الجمهور حقيقيان والثبوت في عبارة المصنف فرضي والامتناع فيها حقيقي اهـ وأجود من عبارة المصنف أن يقال حرف يدل على الامتناع في الماضي لما يليه واستلزام ثبوته لثبوت تاليه لعدم افادة العبارة الاولى كون الامتناع المدلول لها في الماضي ببه عليه في المغني (قوله وكونه مستلزما) أي ومحكوم بكونه الخ (قوله حرف لما كان سيقع) وهو الجواب لوقوع غيره وهو الشرط أي لما كان في الماضي متوقع الوقوع لوقوع غيره لكنه لم يقع لعدم وقوع الغير والاتيان بكان للاحتراز عن اذا وان فانهما لما يقع في المستقبل لوقوع غيره وبالفعل المستقبل للاحتراز عن لما فانها لما وقع لوقوع غيره وبالسين الدالة على التوقع للدلالة على أنه لم يكن حينئذ أيضا أي لم يقع في هذه الحالة كما لم يقع في الماضي لضرورة انتفائه فهي مصرحة بانه لم يكن وقع ولا هو واقع في ذلك الوقت فمعنى عبارته أن لو تدل مطابقة على أن وقوع الثاني كان يحصل على تقدير وقوع الاول وتدل التزاما على امتناع وقوع الثاني لامتناع وقوع الاول لان عدم اللازم يوجب عدم الملزوم كذا في الدماميني ومنه يعلم أن عبارة سيبويه مساوية لعبارة من قال حرف لامتناع الجواب لامتناع الشرط كما نقله الشمني عن البدر بن مالك وان أوهم صنيع الشارح خلافه وفي الهمع عن أبي حيان أن سيبويه نظر الى المنطوق وغيره الى المفهوم ونظر الشمني في الاحتراز عن اذا ولما بان قوله حرف لا يتناولهما فكيف يحترز عنهما وقوله ولما أي على القول باسميتها قال الشارح على التوضيح واللام في قوله لوقوع غيره للتوقيت أي عند وقوع غيره مثلها في قوله تعالى لا يجليها لوقتها الا هو وليست لام العلة ألا ترى أنه يصح أن يقال لو أهانني زيد لاكرمته ومن المعلوم أن الاهانة ليست علة للاكرام ومثله في المغني (قوله وهي انما تدل الخ) أي لقوله لوقوع غيره (قوله على أنه) أي الامتناع الناشئ عن فقد السبب وقوله مراد العبارة الاولى هي قولهم حرف امتناع لامتناع وحينئذ فلا تقتضي كون الجواب ممتنعا في كل موضع فلا فساد (قوله وأشار الى القسم الثاني) وهو كونها بمعنى ان بقوله ويقل ايلاؤها الخ والحاصل أن لو ان كانت امتناعية وليها الماضي لفظا ومعنى نحو لو جاء زيد أمس لاكرمته أو معنى فقط كما سيأتي في قوله وان مضارع تلاها الخ نحو لو يجيء زيد أمس لاكرمته وان كانت بمعنى ان وليها المستقبل لفظا ومعنى نحو ولو نلتقي أصداؤنا بعد موتنا البيت أو معنى فقط نحو وليخش الذين لو تركوا الآية (قوله ويقل ايلاؤها مستقبلا) أي يقل أن تستعمل بمعنى ان ويليها المستقبل ولا يرد أنها اذا كانت بمعنى ان كما هو فرض الكلام كان ايلاؤها المستقبل واجبا الا قليلا فقط فتأمل (قوله وما كان من حقها أن يليها) أي وما كان من حقها أن تستعمل بمعنى ان فيليها ولا يقال اذا كانت بمعنى ان فمن حقها أن يليها (قوله ولو نلتقي أصداؤنا الخ) الاصداء جمع صدى كفتى وهو الذي يجيبك بمثل صوتك في الجبال وغيرها والرمس القبر وترابه والسبسب كجعفر بمهملتين وموحدتين المفازة والرمة بكسر الراء العظام البالية وقوله لصوت صدى ليلى فيه قلب والاصل لصدى صوت ليلى كما قال قبل صدى صوتي ويهش بفتح الهاء وكسرها قال في المصباح هش الرجل هشاشة من بابي تعب وضرب تبسم وارتاح اهـ والطرب خفة لسرور أو حزن والمراد الاول (قوله لو تركوا) أي شارفوا أن يتركوا وانما أول الترك بمشارفة الترك لان الخطاب للاوصياء وانما يتوجه اليهم قبل الترك لانهم بعده أموات اهـ مغني وأقره شيخنا والبعض وفيه أن تصحيح الخطاب حاصل بتأويل الماضي بالمستقبل فلا حاجة الى تأويل الترك بمشارفته لاجل هذا بل لاجل أن مضمون الجواب وهو الخوف انما يقع منهم قبل الترك بالفعل اذ هم بعده أموات فاعرفه ثم رأيت الدماميني والشمني نقلا توجيه هذا التأويل بما ذكرته عن حاشية الكشاف للتفتازاني فقصر من عليه فلله الحمد (قوله ولو أن ليلى

وكونه مستلزما ثبوته لثبوت قيام عمرو وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له لا يتعرض لذلك بل الاكثر كون الاول والثاني غير واقعين انتهى وعبارة سيبويه حرف لما كان سيقع لوقوع غيره وهي انما تدل على الامتناع الناشئ عن فقد السبب لا على مطلق الامتناع على أنه مراد العبارة الاولى أي ان جواب لو ممتنع لامتناع سببه وقد يكون ثابتا لثبوت سبب غيره وأشار الى القسم الثاني بقوله (ويقل ايلاؤها مستقبلا لكن قبل) أي يقل ايلاء لو فعلا مستقبل المعنى وما كان من حقها أن يليها لكن ورد السماع به فوجب قبوله وهي حينئذ بمعنى ان كما تقدم الا أنها لا تجزم من ذلك قوله

ولو يلتقي أصداؤنا بعد موتنا ۞ ومن دون رمسينا من الارض سبسب ۞ لظل صدى صوتي وان كنت رمة ۞ لصوت صدى ليلى يهش ويطرب ۞ وقوله

لا يلفك الراجوك الا مظهرا ۞ خلق الكرام ولو تكون عديما ۞ واذا وليها حينئذ ماض أول بالمستقبل نحو وليخش الذين لو تركوا الآية وقوله ولو أن ليلى

الاخيلية سلمت على ودوني جندل وصفائح (٢٦) وان تلاها مضارع تخلص للاستقبال كما أن ان الشرطية كذلك وأنكر ابن الحاج في نقده على المقرب مجيء لو للتعليق في المستقبل وكذلك أنكره الشارح وتأول ما احتجوا به من نحو وليخش الذين لو تركوا الآية وقوله ولو أن ليلى الاخيلية سلمت وقال لا حجة فيه لصحة حمله على المضي وما قاله لا يمكن في جميع المواضع المحتج بها فما لا يمكن ذلك فيه وصرح كثير من النحويين بأن لو فيه بمعنى ان قوله تعالى وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون قل لا يستوي الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث ولو أعجبتكم ولو أعجبتكم ولو أعجبك حسنهن ونحو أعطوا السائل ولو جاء على فرس وقوله قوم اذا حاربوا شدوا مآزرهم دون النساء ولو باتت بأطهار (وهي في الاختصاص بالفعل كان) أي لو مثل ان الشرطية في أنها لا يليها الا فعل أو معمول فعل مضمر يفسره فعل ظاهر بعد الاسم كقول عمر رضي الله عنه لو غيرك قالها يا أبا عبيدة وقال ابن عصفور لا يليها فعل مضمر الا في ضرورة كقوله أخلاي لو غير الحمام أصابكم عتبت ولكن ما على الدهر معتب أو نادر كلام كقول حاتم لو ذات سوار لطمتني والظاهر أن ذلك لا يختص بالضرورة والنادر بل يكون في فصيح الكلام كقوله تعالى لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي حذف الفعل فانفصل الضمير

فانفصل

الاخيلية الخ) بعده لسلمت تسليم البشاشة أو زقى * اليها صدى من جانب القبر صائح
والجندل الحجارة والصفائح الحجارة العراض التي تكون على القبور وزقى بالزاي والقاف صاح وتقدم معنى الصدى قال زكريا وأو بمعنى الى أن أو عاطفة اه وفي الاحتمال الاول من التعسف ما لا يخفى ويحتمل أنها بمعنى الواو قال السندوبي ومن اللطائف ما حكي عن مجنون ليلى أنه لما مات وتزوجت برجل من أقاربها مرت على قبره فقال لها هذا قبر الكذاب فقالت حاش الله انه لم يكذب فقال لها أليس هو القائل ولو أن ليلى الخ فقالت له ائذن لي في أن أسلم عليه فقال نعم فقالت السلام عليك يا قتيل الغرام وحليف الوجد والهيام فخرج الصدى من القبر فسقطت ميتة ودفنت عنده فطلع بعد موتهما شجرتان يلتف بعضهما على بعض فسبحان من حارت الأفكار في عجيب قدرته اه (قوله لصحة حمله على المضي اذ يمكن في الآية أن يقال لو شارفوا المضي أي أنهم يخلفون ذرية ضعافا خافوا عليهم لكنهم لم يعلموا ذلك اه زكريا قال البعض وانظر كيف الحمل على المضي في البيت السابق وهو ولو أن ليلى الخ اه وقد يقال يبعد كما أشار الشارح أن الحمل على المضي لا يمكن في مواضع كثيرة مما احتجوا به فليكن منها هذا البيت وذكر الشارح له انما هو لكونه مما احتجوا به لا لكون ابن الناظم صرح فيه بخصوصه الحمل على المضي أو يقال نزل الشاعر نفسه منزلة الميت المدفون ثم قال البيتين فتكون لو فيهما للتعليق في المضي على هذا فتأمله (قوله وما أنت بمؤمن لنا الخ) وانما لم يمكن فيه ذلك لاستحالة أن يراد لو كنا فيما مضى ما أنت بمصدق لنا لكنا لم نصدق اه شمني وللبدر أن يجعل الآية لتقرير الجواب على حد نعم العبد صهيب أي لو كنا غير متهمين عندك لا تصدقنا فكيف ونحن متهمون عندك (قوله ولو كره المشركون) أي ولو يكره بدليل قوله قبله ليظهره والاظهار مستقبل وكذا الكراهة لاتصالها بعده (قوله ولو أعجبك) أي ولو يعجبك بدليل ربطه بالمستقبل أعني لا يستوي وكذا يقال في ولو أعجبتكم ولو أعجبك حسنهن وقول شيخنا والبعض بدليل عطفه على يستوي لا يخفى ما فيه (قوله شدوا مآزرهم) المآزر جمع مئزر وهو الازار وشد المئزر هنا كناية عن ترك الجماع شمني (قوله ولو باتت بأطهار) أي ولو تبيت لأنه في حيز اذا التي للاستقبال (قوله وهي) أي لو مطلقا امتناعية أو بمعنى ان وفي الاختصاص متعلق بما تعلق به الخبر أو بالكاف لما فيها من معنى التشبيه على خلاف فيه وأولنا في باعمال دخلة على المقصور عليه (قوله لا يليها الا فعل أو معمول فعل) أشار به الى أن معنى قول المصنف وهي في الاختصاص بالفعل أنها لا تدخل الا على الفعل لفظا أو تقديرا ومن الثاني التمس ولو خاتما من حديد أي ولو كان الملتمس خاتما من حديد كما في المغني وقوله مضمر أي محذوف (قوله لو غيرك قالها) الضمير المنصوب يعود الى كلمة أبي عبيدة وذلك أن عمر رضي الله تعالى عنه لما توجه في زمن خلافته بالجيش الى الشام بلغه في أثناء الطريق أنه وقع بها وباء فاجمع رأيه على الرجوع بعد أن أشار به جمع من أكابر الصحابة فقال له أبو عبيدة أفرارا من قدر الله تعالى فقال له عمر رضي الله تعالى عنه لو غيرك قالها يا أبا عبيدة نعم نفر من قدر الله الى قدر الله وجواب لو محذوف أي لعددتها لا مجال للتمني هنا دماميني (قوله أخلاي) بياء مفتوحة فهو من قصر الممدود للضرورة قال التبريزي وأجود من ذلك في حكم العربية أن ينشد أخلاء بهمزة مكسورة والاصل أخلائي فحذفت ياء الاضافة لدلالة الكسرة عليها والحمام الموت ومعتب بمعنى عتاب (قوله كقول حاتم) أي حين لطمته جارية وهو مأسور في بعض أحياء العرب وسبب اللطمة أن صاحبة المنزل أمرته أن يفصد ناقة لها لتأكل دمها فنحرها فقيل له في ذلك فقال هذا فصدي فلطمته الجارية فقال لو ذات سوار لطمتني وذات السوار الحرة لأن الاماء عند العرب لا تلبس السوار وجواب لو محذوف تقديره لهان على ذلك تصريح (قوله حذف الفعل الخ) قيل الاصل لو تملكون تملكون فحذف الفعل الاول

وأما قوله • لو بغير الماء حلقي شرق • كنت كالغصان بالماء اعتصاري • فقيل على ظاهره وان الجملة الاسمية وليها شذوذا وقال ابن خروف هو على اضمار كان الشانية وقال الفارسي هو من الاول والاصل لو شرق حلقي هو شرق فحذف الفعل أولا والمبتدأ آخرا ثم نبه على ماتفارق فيه لو ان الشرطية فقال (لكن لو أن بها قد تقترن) أى تختص لو بمباشرة أن نحو ولو أنهم آمنوا ولو أنهم صبروا ولو أنا كتبنا عليهم ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به وقوله ولو أن ما أسعى لادنى معيشة وهو كثير وموضعها عند الجميع رفع فقال سيبويه وجمهور البصريين بالابتداء ولا تحتاج الى خبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه وقيل الخبر محذوف فقيل يقدر مقدما أى ولو ثابت ايمانهم على حد وآية لهم أنا حملنا وقال ابن عصفور بل يقدر هنا مؤخرا ويشهد له أنه يأتي مؤخرا بعد أما كقوله

عندي اصطبار وأما أنني جزع • يوم النوى فلوجد كاد يبريني •

وذلك لان لعل لا تقع هنا فلا تشتبه أن المؤكدة اذا قدمت بالتي بمعنى لعل فالاولى حينئذ أن يقدر الخبر مؤخرا على الاصل أى ولو ايمانهم ثابت وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري فاعل ثابت مقدرا كما قال الجميع في ما وصلتها في لا أكلمه ما أن في السماء نجما ومن ثم قال الزمخشري يجب أن يكون خبر أن فعلا ليكون عوضا عن الفعل المحذوف ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى ولو أن ما في الارض من شجرة أقلام وقالوا انما ذلك في الخبر المشتق لا الجامد كالذي في الآية وفي قوله • ما أطيب العيش لو أن الفتى حجر تنبو الحوادث عنه وهو ملموم • وقوله • ولو أنها عصفورة لحسبتها • مسومة تدعو عبيدا وأزنما •

فانفصل الضمير وقيل الاصل لو كنتم تملكون ورد بأن المعهود في حذف كان بعد لو حذف مرفوعها معها فاجيب بأن المراد أن الاصل لو كنتم أنتم فحذفا وفيه نظر لان الحذف والتوكيد متنافيان كذا في المغني وزيف الدماميني التنظير بباب التذييل وسيأتي ويه أجاز الجمع بين الحذف والتأكيد (قوله وأما قوله الخ) وارد على المتن (قوله لو بغير الماء الخ) المعنى لو شرقت بغير الماء أسغت شرقي بالماء فان غصصت بالماء فبم أسيغه واعتصاري نجاتي اهـ زكريا وقوله كالغصان فعلان من الغصة وهو الذي غص أى شرق والمراد بغير الماء (قوله على اضمار كان الشانية) أى والجملة الاسمية الملفوظ بها خبر كان الشانية (قوله فحذف الفعل أولا) أى من التركيب الاول والمبتدأ آخرا أى من التركيب الآخر وليس المراد أن حذف المبتدا بعد حذف الفعل لعدم لزوم هذه البعدية ثم جملة هو شرق مفسرة لفعل الشرط وقد يفسر الفعل بجملة اسمية كما قيل به في قوله تعالى أدعوتموهم أم أنتم صامتون أى أم صمتم فيكون البيت من حذف فعل شرطها هذا هو الظاهر وأما حذف جوابها لقرينة فكثير وندر حذف شرطها وجوابها معا في قوله

ان يكن طبعك الدلال فلو في • سالف الدهر والسنين الخوالي

التقدير عند الاخفش فلو وجد في سالف الدهر والسنين الخوالي لكان كذا (قوله ولو أن ما أسعى) أى ولو أن سعيي فان داخلة على مجموع ما وصلتها المؤول بالمصدر لا على ما فقط حتى يرد أن الحرف المصدري لا يدخل على مثله (قوله وموضعها) أى مع صلتها (قوله وقيل يقدر مقدما) أى على المبتدا لا على لو (قوله على حد وآية لهم أنا حملنا) أى على طريقته في تقديم الخبر على المبتدا الذي هو أن وصلتها (قوله وذلك) أى تقدير الخبر هنا مؤخرا ثابت لان لعل الخ أى لان وجوب تقديم خبر أن المفتوحة وصلتها عليها لدفع اشتباهها بأن المؤكدة بالتي هي لغة في لعل وهذا الاشتباه مفقود هنا لان لعل لا تقع بعد لو كما لا تقع بعد أما هذا تقرير كلامه وفيه أنه لا اشتباه أيضا اذا أخر الخبر وقطع النظر عن وقوع أن بعد لو أو أما لان الاخبار عن أن وصلتها المكونة في تأويل مصدر مبتدا يميزها عن التي هي لغة في لعل اذ لا يتسلط عليها ولا على مدخولها مصدر حتى يخبر عنه اللهم الا أن يقال المراد أن وقوع أن بعد لو أو أما يدفع الاشتباه من أول وهلة وفيه أيضا أنه يوهم أن القائل بتقديره مقدما يعلله بدفع اشتباه أن المؤكدة بالتي هي لغة في لعل ويرد عليه أن تقدير الخبر بلوه مؤخرا يدفع هذا الاشتباه لما مر اللهم الا أن يقال المراد أن تقديره مقدما يدفع الاشتباه من أول وهلة فتدبر (قوله فاعل ثبت مقدرا) والدال عليه أن فانها تعطي معنى الثبوت ورجح بأن فيه ابقاء لو على اختصاصها بالفعل ويبعده نوع ابعاد أن الفعل لم يحذف بعد لو وغيرها من أدوات الشرط الا مفسرا بفعل بعده الا كان نحو التمس ولو خاتما من حديد أى ولو كان الملتمس والمفرور بالا بعد ان نحو ان تقم أقم والا فلا (قوله كما قال الجميع في ما وصلتها الخ) قد يفرق بأن الموصول الحرفي أحوج الى الفعل من الشرط سم وقد تمنع الاحوجية فتأمل (قوله ومن ثم) أى من أجل كونه فاعل ثبت مقدرا (قوله أن يكون خبر أن) أى الواقعة بعد لو فعلا أى جملة فعلية (قوله انما ذلك) أى وجوب كون خبر أن فعلا في الخبر المشتق أى اذا أريد الاتيان بخبرها مشتقا وجب كونه فعلا فما زعمه الزمخشري لا يسلم على اطلاقه (قوله تنبو الحوادث عنه) أى تبعد مصائب الدهر عنه (قوله ولو أنها الخ) الضمير في أنها يرجع الى الاسودة التي ترى من بعيد ومسومة أى خيلا معلمة وعبيدا بضم العين بطن من الاوس وأزنم بطن من بني يربوع اهـ عيني وقال الشمني مسومة أى فرسا مسومة وعبيدا بضم العين

وردّ المصنف قول هؤلاء بانه قد جاء اسما مشتقا كقوله * لو أن حيا مدرك الفلاح * أدركه ملاعب الرماح * وقوله ولو أن ما أبقيت مني معلق بعود ثمام ما تأوّد عودها وقوله ولو أن حيا فائت الموت فاته * أخو الحرب فوق القارح العدوان * (وان مضارع تلاها صرفاه الى المضي نحو لو يفي كفى)* أي لو وفى كفى ومنه قوله لو يسمعون كما سمعت حديثها * خرّوا لعزة ركعا وسجودا * وهذا في الامتناعية وأما التي بمعنى ان فقد تقدم أنها تصرف الماضي الى المستقبل واذا وقع بعدها مضارع فهو مستقبل المعنى ﴿تنبيهات﴾ الأوّل لغلبة دخول لو على الماضي لم تجزم ولو أريد بها معنى ان الشرطية وزعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة وأجازه جماعة في الشعر منهم ابن الشجري كقوله

ولو يشأ طار بها ذو ميعة *

وقوله

تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت * احدى نساء بني ذهل بن شيبانا *

وخرج على أن ضمة الاعراب سكنت تخفيفا كقراءة أبي عمرو ينصركم ويشعركم ويأمركم والاول على لغة من يقول شا يشا بالالف ثم أبدلت همزة ساكنة كما قيل العألم والخأتم * الثاني جواب لو اما ماض معنى نحو لو لم يخف الله لم يعصه أو وضعا وهو اما مثبت فاقترانه باللام نحو لو نشاء لجعلناه حطاما أكثر من تركها نحو لو نشاء جعلناه أجاجا واما منفي بما فالامر بالعكس نحو ولو شاء ربك ما فعلوه ونحو قوله * ولو نعطى الخيار لما افترقنا * ولكن لا خيار مع الليالي * وأما قوله عليه الصلاة والسلام فيما أخرجه البخاري لو كان لي مثل أحد ذهبا ما يسرني أن لا يمر علي ثلاث وعندي منه شئ فهو على حذف كان أي ما كان يسرني فاللام وقد تجاب لو بجملة اسمية نحو ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير وقيل الجملة مستأنفة أو بجواب لقسم مقدر ولو في الوجهين

وأزنم بفتح الهمزة وسكون الزاي وفتح النون اسما شخصين اه والتاء في طعنتهما تاء مخاطب يخاطبه الشاعر كما في شرح شواهد المغني للسيوطي وان مشى الدماميني على خلافه (قوله وردّ المصنف الخ) قال في المغني وقد وجدت آية في التنزيل وقع الخبر فيها اسما مشتقا ولم يتنبهوا لها وهي قوله تعالى وَدُّوا لو أنهم بادون في الاعراب وردّه الدماميني بان لو في هذه الآية مصدرية لا شرطية لمجيئها بعد فعل دال على التمني صرح بذلك الرضي والكلام في لو الشرطية (قوله ملاعب الرماح) هو أبو براء عامر بن مالك الذي يقال له ملاعب الاسنة وغيره الشاعر لبيد الى هذا لقافية عيني (قوله ولو أن ما أبقيت) بكسر التاء والثمام بضم المثلثة وتخفيف الميم نبت ضعيف وتأوّد تعوّج ولعل الضمير في قوله عودها يرجع الى مدة تأنيثه باعتبار وقوع ما على بقية (قوله فائت الموت) قال البعض من اضافة الوصف لفاعله أي فاته الموت اه وفيه نظر أما أولا فلان الوصف المتعدي لا يضاف الى فاعله على ما تقدم في باب الاضافة وأما ثانيا فلان المناسب لقوله فاته أخو الحرب أن يكون من اضافة الوصف لمفعوله فتنبه وقوله أخو الحرب أي ملازمها فوق القارح الفرس القارح الذي عمره خمس سنين والعدوان بفتحات شديد العدو (قوله كقوله ولو يشأ الخ) تقدم في عوامل الجزم الكلام على هذا الشاهد والذي بعده (قوله وخرج) أي البيت الثاني وقوله سكنت أي أبدلت بالسكون (قوله اما منفي معنى) هو المضارع المقرون بلم ويجب تجرده من اللام لان اللام لا تدخل على نافي الا ما كما في التصريح (قوله أو وضعا) لو قال لفظا لكان أنسب (قوله فاقترانه باللام الخ) قال عبد اللطيف في باب اللامات هذه اللام تسمى لام التسويف لانها تدل على تأخير وقوع الجواب عن الشرط كما ان سقوطها يدل على التعجيل أي وقوع الجواب عقب الشرط بلا مهلة ولهذا دخلت في لجعلناه حطاما لان في تأخير جعله حطاما تشديد العقوبة أي اذا استوى سوقه وقويت به الاطماع جعلناه حطاما كما قال تعالى حتى اذا أخذت الارض زخرفها الآية وحذفت في جعلناه أجاجا اشارة الى عدم تراخي الجعل أجاجا أفاده في التصريح قال السيوطي وقد يقترن جوابها باذن وندر كونه تعجبا أو مصدرا برب أو الفاء اه وقال في المغني وورد جوابها الماضي مقرونا بقد وهو غريب (قوله وأما قوله عليه الصلاة والسلام الخ) وارد على قوله جواب لو اما ماض معنى أو وضعا لانه في هذا الحديث مستقبل لفظا ومعنى (قوله لو كان لي مثل أحد ذهبا ما يسرني الخ) يفيد التركيب حصول انتفاء السرور بعدم مرور الثلاث عليه وعنده منه شئ على تقدير حصول الشرط وليس مرادا فلعل لا زائدة وأما تخلص البعض عن ذلك بقوله ما نافية وقد أبطل نفيها لو وموقع النفي في أن لا يمر فيفيد التركيب على سروره بمرور الثلاث وليس عنده شئ وهو المراد اه ففيه نظر لان الاعتراض انما هو بمفهوم التركيب على تقدير حصول الشرط قبل النظر الى ما تفيده لو من النفي أي نفي الشرط وما ترتب عليه فتأمله فانه متين (قوله بجملة اسمية) أي مقرونة باللام كالآية أو بالفاء (قوله * لو كان قتل يا سلام فراحة * أي يا سلامة فهو راحة نقله شيخنا عن الشارح ثم رأيته في المغني قال الدماميني لا يتعين هذا الاحتمال أن يكون راحة عطفا على قتل وجواب لو محذوفا أي لأتيت ويدل عليه بقية البيت * لكن فررت مخافة أن أوسرا * اذ مراده الاعتذار عن الفرار بانه لو تحقق حصول الموت والراحة من ذل الاسر لثبت في موقف الحرب لكن خاف الاسر المفضي الى المعرة والذل وفرّ (قوله لمثوبة من عند الله خير) أي مما شروا به أنفسهم (قوله وقيل الجملة مستأنفة)

فاللام لام الابتداء لا الواقعة فى جواب لو وقوله أو جواب لقسم مقدر أى والله لمثوبة (قوله للتمنى) أى على سبيل الحكاية أى انهم بحال يتمنى العارف بها ايمانهم واتقاءهم تلهفا عليهم لا على سبيل الحقيقة لاستحالة التمنى حقيقة عليه تعالى أفاده الدمامينى هذا ويجوز أن تكون لو على الوجهين فى لمثوبة من عند الله خير شرطية وجوابها محذوف لدلالة السياق عليه تقديره لأثيبوا

﴿أما ولولا ولوما﴾

(قوله كمهما يك من شئ) مهما اسم شرط مبتدأ وفى خبره الخلاف السابق ويكن تامة فاعلها ضمير فيها يرجع على مهما أو ناقصة اسمها ذلك الضمير وخبرها محذوف أى موجودا ومن شئ بيان لمهما فان قلت أى فائدة فى هذا البيان مع كونه كالمبين فى العموم والابهام قلت دفع توهم ارادة نوع بعينه والبيان كما يكون للتخصيص وهو الغالب يكون للتعميم وأما ما قيل من أن من زائدة وشئ فاعل يكن أو اسمها فيلزم عليه خلو الخبر من رابطه بالمبتدا (قوله حرف بسيط) فى ادخال ذلك تحت حيز أى التفسير به نظر لان التشديد الذى فى المتن لا يفيده وكذا قوله والتفصيل لا قوله والتوكيد أيضا وان زعمه البعض لان المراد بالتوكيد هنا تحقيق الجواب وافادة أنه واقع ولا بد بتعلقه على محقق وهذا حاصل مع مهما يكن من شئ كما لا يخفى (قوله فيه معنى الشرط) قال أبو حيان قال بعض أصحابنا لو كانت شرطا لتوقف جوابها على شرطها مع أنك تقول أما علما فعالم فهو عالم ان ذكرت العلم أو لم تذكره بخلاف ان قام زيد قام عمرو فقيام عمرو موقوف على قيام زيد وأجيب بأنه قد يجىء الشرط على ما ظاهره عدم التوقف كقوله ٭ من كان ذا بت فهذا بتى ٭ لكن يخرج ذلك على اقامة السبب مقام المسبب ألا ترى أن المعنى من كان ذا بت فانى لا آخذه لان لى بتا وكذا قولهم أما علما فعالم فالمعنى مهما تذكر علما فذكرك له حق لانه عالم ولا يكون ذكره حقا حتى تذكره قاله السيوطى وقد أساء البعض التصرف فيه فقرره على غير وجهه وانما قال فيه معنى الشرط ولم يقل للشرط لتصريح غير واحد من النحاة بانها ليست حرف شرط وانما افادتها الشرط لنيابتها عن أداة الشرط وفعله أفاده الشمنى وغيره ثم الشرط فى أما لكون القصد منه تحقيق وقوع الجزاء لا تجرى على أصل الشروط من تخصيص وقوع الجزاء بحالة وقوع الشرط دون غيرها أفاده الدمامينى وعلى هذا لا يرد الاعتراض السابق الذى نقله أبو حيان عن بعض الاصحاب (قوله فدليل الخ) قال فى المغنى وجه الدلالة أن الفاء فى نحو الآية التى ذكرناها وهى فأما الذين آمنوا فيعلمون الخ لا يصح أن تكون عاطفة اذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولا زائدة لعدم الاستغناء عنها فتعين أنها فاء الجزاء اهـ بتصرف قال الشمنى وقد يقال لا يمتنع أن تكون زائدة وقد لزمت وكم زائد يلزم كالباء فى أفعل به فى التعجب اهـ ولك دفعه بان اللزوم لغير مقتض ينافى الزيادة ولزوم الباء فى أفعل به مع زيادتها لمقتض وهو قبح اسناد صورة الامر الى الظاهر فان قلت مهما التى أما فى تقديرها لا يلزمها الفاء الا اذا لم يصلح جوابها لمباشرتها فلم لزمت الفاء أما مطلقا قلت قال الرضى انما وجبت الفاء فى جواب أما ولم يجز الجزم وان كان فعلا مضارعا لانه لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه قبح أن تعمل فى الجزاء الذى هو أبعد منها من الشرط ولما لم تعمل فى الجزاء وجبت الفاء اهـ وقال بعضهم لما كانت شرطية أما خفية لكونها بطريق النيابة بخلاف شرطية مهما لكونها بطريق الاصالة جعل لزوم الفاء قرينة شرطيتها بقى فى المقام بحث وهو أن الفاء انما تدل على كون ما فيها معنى مطلق الشرط فلم قدروها بخصوص مهما وقد يجاب بان تقديرها أولى لان ان للشك وهو لا يناسب الشرط لان وجود شئ ما محقق وأيا تستدعى زيادة المقدر للزومها الاضافة كأن يقال أى شئ يكن الخ وغير هذين خاص بقبيل كالزمان فى متى والمكان فى أين والعاقل فى من وغير العاقل فى ما وليس المراد الخصوص لكن هذا انما يتم على القول بان مهما أعم من ما لا على ما قدمه الشارح أن مهما بمعنى ما قال فى التصريح وكون أما تقدر بمهما هو قول الجمهور وقال

للتمنى فلا جواب لها

﴿أما ولولا ولوما﴾

(أما كمهما يك من شئ) أى أما بالفتح والتشديد حرف بسيط فيه معنى الشرط والتفصيل والتوكيد أما الشرط فبدليل لزوم الفاء بعدها نحو فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون الآية والى ذلك الاشارة بقوله

بعضهم اذا قلت أما زيد فمنطلق فالاصل ان أردت معرفة حال زيد فزيد منطلق حذفت أداة الشرط وفعل الشرط وأنيبت أما مناب ذلك اه فتفطن (قوله وفاء لتلوا لخ) كالاستدراك على قوله أما كمهما يك من شئ واعلم أن هذه الفاء مؤخرة من تقديم لان أما زيد فقائم أصله مهما يكن من شئ فزيد قائم فحذف اسم الشرط وفعل الشرط وما تعلقه ثم جئ بأما نائبة عما حذف فصار أما فزيد قائم ثم حققت الفاء لاصلاح اللفظ اذ يستكره تلو الفاء الاداة أولاً لما أشبهت العاطفة وليس في الكلام معطوف عليه فصار أما زيد فقائم ثم تأخير الفاء من المبتدا الى الخبر ويجوز تأخير المبتدا نحو أما قائم فزيد كذا في الفارضى قال السندوبى فقد حصل من ذلك أربعة أشياء تخفيف الكلام بحذف الشرط وقيام ما هو الملزوم حقيقة وهو زيد لانه ملزوم القيام مقام الملزوم ادعاء وهو الشرط فانه ملزوم للجواب والتنبيه على ما يجب الحذف شئ آخر وانه لا يحذف شئ من كلامهم وجوبا الا مع قيام غيره مقامه ووقوع الفاء في غير موضعها ولذا اغتفروا هنا تقديم ما يمتنع تقديمه في غير هذا الموضع اه وقوله تقديم ما يمتنع الخ أى نحو وأما اليتيم فلا تقهر (قوله ووجوبا حل) أى على تقدير مضاف أى ذا وجوب أو على تأويله بواجبا (قوله ويجب حذفها معه) صريح في أنه لا يجوز ابقاء الفاء مع حذف القول وهو تبع جواب غير واحد في مواضع كثيرة عن عدم صلاحية ما بعد الفاء لان يكون جوابا بتقدير أقول لكنى كنت سمع الاستدراك عن المنع المذكور بأن منهم من لا يقول بوجوب حذف الفاء مع القول من غير سند قوى يؤيده الى أن حتى وقفت على هذا القول في همع الهوامع للسيوطى ونصه ويجوز حذفها أى الفاء في سعة الكلام اذا كان هناك قول محذوف كقوله تعالى فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد ايمانكم الاصل فيقال لهم أكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف ورب شئ يصح تبعا ولا يصح استقلالا هذا قول الجمهور وزعم بعض المتأخرين أن الفاء لا تحذف في غير الضرورة أصلا وأن الجواب في الآية فذوقوا العذاب والاصل فيقال لهم ذوقوا العذاب فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول وأن ما بينهما أى أما والفاء اعتراض اه (قوله وأما القتال الخ) قال البعض لا يصح تقدير القول هنا لان المعنى ليس عليه ولعدم صحة الاخبار حينئذ اه وتعليلاه باطلان لصحة المعنى والاخبار على تقدير القول هنا أما صحة المعنى فواضحة وأما صحة الاخبار فلاشتمال الخبر على اعادة لفظ المبتدا فهى الرابط فافهم وقوله سيرا منصوب على أنه اسم لكن وخبرها محذوف أى ولكن لكم سيرا أو على المصدرية أى تسيرون سيرا واسم لكن محذوف أى ولكنكم كذا في شرح شواهد المغنى للسيوطى وقوله في عراض المواكب بالعين المهملة والضاد المعجمة أى شقها وناحيتها وقد صحفه من قال جمع عرصة الدار والمواكب جمع موكب وهم القوم الراكبون على الابل أو الخيل للزينة قاله الشارح والعين في عراض مكسورة كما في القاموس (قوله أو ندور) كما في قوله صلى الله عليه وسلم أما موسى كأنى أنظر اليه اذ ينحدر في الوادى وقول عائشة رضى الله تعالى عنها أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا وأما قوله صلى الله عليه وسلم أما بعد ما بال رجال يشترطون فيجوز أن يكون مما حذف فيه الفاء تبعا للقول والتقدير فأقول ما بال رجال) كذا في بعض النسخ وقد يقال ما جوزه في الحديث الثانى يجرى في الحديث الاول وقول عائشة وفى بعض النسخ أو ندور نحو ما خرج البخارى من قوله صلى الله عليه وسلم أما موسى الى آخر ما تقدم وفى بعض النسخ أو ندور نحو ما خرج البخارى من قوله صلى الله عليه وسلم أما بعد ما بال رجال وقول عائشة أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا وأما التفصيل الخ وفى بعض النسخ غير ذلك (قوله كما تقدم في آية البقرة) هى فأما الذين آمنوا فيعلمون الخ ثم اما أن يقدر فيها مجمل أى فيفترق الناس أو يراد بالتفصيل فيها ذكر أشياء مفصولا كل منها عن الآخر

(وفاء لتلو تلوها وجوبا ألفا) فاء مبتدأ خبره ألف ولتلو متعلق بألف ومعنى لو تال ووجوبا حال من الضمير في ألف وأشار بقوله (وحذف ذى الفا قل في نثر اذا لم يك قول معها قد نبذا) أى طرح الى أنه لا تحذف هذه الفاء لا اذا دخلت على قول قد طرح استغناء عنه بالمقول فيجب حذفها معه نحو فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم أى فيقال لهم أكفرتم فلا تحذف في غير ذلك الا فى ضرورة كقوله فأما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب أو ندور نحو ما خرج البخارى من قوله صلى الله عليه وسلم أما بعد ما بال رجال وقول عائشة أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا وأما التفصيل فهو غالب أحوالها كما تقدم فى آية البقرة ومنه أما السفينة فكانت لمساكين يعملون فى البحر وأما الغلام وأما الجدار الآيات

وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر أو بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم فالأول نحو يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا إليكم نورا مبينا فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا (٣١) به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل أي وأما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا والثاني نحو هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله أي وأما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه إلى ربهم ويدل على ذلك قوله تعالى والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا أي كل من المتشابه والمحكم من عند الله تعالى والإيمان بهما واجب فكأنه قيل وأما الراسخون في العلم فيقولون وعلى هذا فالوقف على إلا الله وهذا المعنى هو المشار إليه في آية البقرة السابقة فتأملها وقد تأتي لغير تفصيل نحو أما زيد فمنطلق وأما التوكيد فقل من ذكره وقد أحكم الزمخشري شرحه فإنه قال فائدة أما في الكلام أن تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب وإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب وأنه بصدد الذهاب وأنه منه عزيمة قلت أما زيد فذاهب ولذلك قال سيبويه في تفسيره مهما يكن من شيء فزيد ذاهب وهذا التفسير مدل بفائدتين بيان كونه توكيدا وأنه في معنى الشرط انتهى ﴿تنبيهات﴾ الأول ما ذكره من قوله أما كمهما إلخ لا يريد به أن معنى أما كمعنى مهما وشرطها لان أما حرف فكيف يصح أن تكون بمعنى اسم وفعل وإنما المراد أن موضعها الخ لهما وهي قائمة مقامهما لتضمنها معنى

وإن لم يكن ثم إجمال (قوله وقد يترك تكرارها) أي في مقام التفصيل (قوله ويدل على ذلك) أي القسم المحذوف ما ذكر في موضعه وهو والراسخون الخ (قوله فكأنه قيل الخ) يرد عليه أن هذا يقتضي أن قوله والراسخون هو المقابل سقطت منه أما والفاء لا أنه محذوف للدلالة عليه بقوله والراسخون الخ كما هو مدعاه أولا فتأمل (قوله وعلى هذا) أي كون قوله والراسخون في العلم الخ في موضع القسم الثاني قائما مقامه فالوقف على إلا الله لأن الراسخين عليه لا يؤولون ويكون قوله والراسخون في العلم الخ منقطعا عما قبله ويؤيده قراءة ابن مسعود إن تأويله إلا عند الله وقراءة أبي وابن عباس في رواية طاوس عنه ويقول الراسخون ويؤيده أيضا أن الراسخ لو لم يعلم المتشابه لم يكن لقيد الرسوخ فائدة لاشتراك أهل أصل العلم بل الإسلام مطلقا في هذا الحكم إلا أن يقال خص الراسخون بالذكر لأنهم أثبت على هذا الحكم قال الشمني قال السعد والحق أنه إن أريد بالمتشابه ما لا سبيل إليه للمخلوق فالحق الوقف على قوله إلا الله وإن أريد به ما لا يتضح بحيث يتناول المجمل والمؤول فالحق العطف اهـ (قوله وهذا المعنى) أي كون الذين في قلوبهم زيغ يتبعون ما تشابه منه وغيرهم يؤمنون بأنه من عند الله هو المشار إليه في آية البقرة يعني فأما الذين آمنوا فيعلمون الخ وعبر بالإشارة لعدم مراحمة آية البقرة في المعنى المذكور لأن أقسام الناس فيها إلى قسمين في خصوص ضرب المثل بالبعوضة فما فوقها وبه يعلم ما في كلام الشمني من المؤاخذة ثم هذا يقتضي أن المتبعين للمتشابه كفار لتصريح آية البقرة بالكفر وهو محمول على من وجد منه في اتباعه المتشابه وتأويله كفر ولهذا كله قال فتأملها (قوله وقد تأتي لغير تفصيل) أي لا لفظا ولا تقديرا ومن التزم فيها التفصيل وقدر في نحو أما زيد فقائم فقد تكلف (قوله شرحه) أي بيانه (قوله فضل توكيد) أي توكيدا فاضلا (قوله وأنه بصدد الذهاب الخ) هذا يوهم أن الذهاب لم يحصل بالفعل وهو خلاف ظاهر ذاهب (قوله عزيمة) أي لا بد منه (قوله قلت أما زيد فذاهب) وجه التوكيد أن المعنى مهما يكن من شيء فزيد ذاهب فقد علق ذهابه على وجود شيء ما وهو محقق والمعلق على المحقق محقق ولذا رجحوا في بعد التي في الخطب أن تكون من متعلقات الجزاء لأن إطلاق الشرط الكائنة أنسب بغرض التأكيد لأنه أعظم تحققا وأيضا لا داعي لتقييد الشرط ببعدية البسملة والحمدلة بخلاف الجزاء فيقيد ولتقييده امتثال الحديث (قوله في تفسيره) أي تبيين حاصل معناها الآتي في الشرح (قوله مدل) أي مفصح (قوله وهي قائمة مقامهما) قد يقال إن أما لم تقم إلا مقامهما وما تقدم عن سيبويه في تفسير أما زيد فذاهب لا يدل على قيامها مقام مهما وشرطها إلا بعد ملاحظة شرط أما المحذوف بعدها فتأمل ثم رأيت في كلام ابن الحاجب ما يؤيد هذا البحث حيث قال هي لتفصيل ما في نفس المتكلم من أقسام متعددة ثم قد تذكر الأقسام وقد يذكر قسم ويترك الباقي والتزموا حذف الفعل بعدها للجري على طريقة واحدة كما التزموا حذف متعلق الظرف إذا وقع خبرا والتزموا أن يقع بينها وبين جوابها ما هو كالعوض من الفعل المحذوف والصحيح أنه جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها لغرض العوضية وكراهة تلو الفاء أما وللتنبيه على أن ما بعد أما هو النوع المقصود جنسه بالتفصيل من بين ما في الجملة الواقعة بعد الفاء وكان قياسه أن لا يقع الاسم موقعا على الابتداء لأن الغرض الحكم عليه بما بعد الفاء لكنهم خالفوا ذلك في مواضع إيذانا من أول الأمر بأن التفصيل باعتبار الصفة التي ذلك النوع عليها في الجملة الواقعة بعد الفاء من كونه مفعولا به أو مصدرا أو غير ذلك نحو فأما اليتيم فلا تقهر وأما الأمير فأكرم زيدا اهـ مع بعض زيادة وحذف وصدر عبارته مبني على أن التفصيل لازم لأما دائما وهو خلاف الراجح كما علمت (قوله لتضمنها معنى

الشرط) الاضافة للبيان ان أريد بالشرط التعليق وحقيقية ان أريد به الاداة ومعناه التعليق وقد بحث في العلة بانها انما تنتج قيام أما مقام أداة الشرط دون قيامها مقام فعله فتأمل (قوله من اسم واحد) أي أو ما هو بمنزلته كجملة الشرط والجار والمجرور قال الدماميني واذا امتنع الفصل بأكثر من اسم واحد أشكل قول بعضهم في قوله تعالى فأما الانسان اذا ما ابتلاه ربه فأكرمه ونعمه فيقول ربي أكرمن ان الظرف متعلق بيقول لانه يلزم عليه الفصل بالمبتدا ومعمول الفعل فتأمله اه واختار في مغنيه أن تعلقه بمحذوف مقدر أي شأن الانسان لان نحو الشأن والقصة والخبر والنبأ والحديث يجوز اعمالها في الظرف خاصة لتضمن معانيها الكون والحصول قال تعالى وهل أتاك نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب وهل أتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه يعني والشئ وما يتعلق به في حكم الشئ الواحد لكن يرد عليه أنه لا يصح الاخبار عن الشأن بانه يقول اذ الذي يقول نفس الانسان والاولى جعل الظرف حالا من الانسان بناء على مجيء الحال من المبتدا ولك دفع الاعتراض بجعل يقول على تقدير أن (قوله لا يفصل بين أما والفاء بجملة تامة) هذا مفهوم من التنبيه الثاني وانما أعاده لاجل استثناء الدعائية واحترز بالتامة عن جملة الشرط (قوله بشرط أن يتقدم الجملة الخ) يوجه بان أما قائمة مقام الفعل ولا يليها الفعل وفيه أن الدعائية لا تنحصر في الفعلية ثم وقد يجاب بان الاسمية أجريت مجرى الفعلية لطرد الباب (قوله فروح الخ) هذا جواب أما وجواب الشرط محذوف مدلول عليه بجوابها هذا مذهب البصريين وصححه أبو حيان وغيره قال ابن هشام واعترض ذلك لوجهين أحدهما أن القاعدة أنه اذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما الا جواب واحد كان الجواب لاسبقهما الثاني أن شرط أما قد حذف فلو حذف جوابها لحصل اجحاف بها اه ومذهب الاخفش أن الجواب المذكور لاما ولاداة الشرط معا وأبو علي في أحد قوليه ان الفاء جواب ان وجواب أما محذوف وقوله الثاني كالاول أفاده الشمني قال الدماميني ولقائل أن يقول لا نسلم أن الكلام من باب اجتماع شرطين بعدهما جواب واحد بل ما بعد الفاء جواب ان وان وجوابها جواب أما والفاء داخلة على ان تقديرا والاصل مهما يكن من شئ فان كان المتوفى من المقربين فجزاؤه روح فابيب أما مناب مهما يكن من شئ وقدم الشرط على الفاء جريا على قاعدة الفصل بين أما والفاء فالتقى فاآن الاولى فاء جواب أما والثانية فاء جواب ان فحذفت الثانية لانها التي أوجبت الثقل ولان الحذف بالثواني أليق (قوله اسم منصوب الخ) قال الرضي ويتقدم على الفاء من أجزاء الجزاء المفعول به والظرف والحال والمفعول المطلق والمفعول له واعتبارها عمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها مع امتناعه في غير أما لان الفاء بعد أما مزحلقة عن محلها كما تقدم ولان التقديم لاغراض مهمة سبق ذكرها فلا يلتفت معها الى ذلك المانع الصناعي (قوله لفظا أو محلا) مثال الاول فاما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر ومثال الثاني وأما بنعمة ربك فحدث ولذلك قال الآيات (قوله اسم كذلك) أي منصوب لفظا أو محلا ومثال الآيتان من الاول ومثال الثاني أما الذي يكرمك فاكرمه دماميني (قوله بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه) بان يقال فهدينا هم (قوله لان أما نائبة عن الفعل الخ) هذا التعليل انما ينتج وجوب تقدير العامل بعد المعمول ولا ينتج وجوب تاخيره عن الفاء ولا وجوب تقديمه على مدخولها وقد علل الاول بان العامل المقدر هو الجواب في الحقيقة وبانه لو قدر قبل الفاء وبعد المعمول للزم الفصل باكثر من واحد والثاني بان حق المفسر بفتح السين التقديم على المفسر بكسرها (قوله والفعل لا يلي الفعل) وأما زيد كان يفعل ففي كان ضمير فاصل اه مغني ونظر الدماميني في التعليل بان أما نائبة عن جملة الشرط لا فعله فقط فلم يجاور الفعل تقدير كونه مقدما فعلا أي للفصل بالفاعل الموجود تقديرا وقد يدفع النظر بان الفعل الذي نابت عنه أما لما لم يذكر ضعف مرفوعه عن أن يكون فاصلا بخلاف مرفوع زيد كان يفعل

فتامل

الشرط • الثاني يؤخذ من قوله لتلوتلوها أنه لا يجوز أن يتقدم الفاء أكثر من اسم واحد فلو قلت أما زيد طعامه فلا تاكل لم يجز كما نص عليه غيره • الثالث لا يفصل بين أما والفاء بجملة تامة الا ان كانت دعاء بشرط أن يتقدم الجملة فاصل نحو أما اليوم رحمك الله فالامر كذا • الرابع يفصل بين أما وبين الفاء بواحد من أمور ستة • أحدها المبتدأ كالآيات السابقة • ثانيها الخبر نحو أما في الدار فزيد • ثالثها جملة الشرط نحو فاما ان كان من المقربين فروح وريحان الآيات • رابعها اسم منصوب لفظا أو محلا بالجواب نحو فاما اليتيم فلا تقهر الآيات • خامسها اسم كذلك معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو أما زيدا فاضربه وقراءة بعضهم وأما ثمود فهديناهم بالنصب ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه لان أما نائبة عن الفعل فكأنها فعل والفعل لا يلي الفعل • سادسها

ظرف معمول لأما لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه أو للفعل المحذوف نحو أما اليوم فإني ذاهب وأما في الدار فإن زيدا جالس ولا يكون العامل ما بعد إن لأن خبر إن لا يتقدم عليها فكذلك معموله هذا قول سيبويه والمازني والجمهور وخالفهم المبرد وابن درستويه والفراء والمصنف * الخامس نحو أما العبيد فذو عبيد بالنصب وأما قريشا فأنا أفضلها وفيه دليل على أنه لا يلزم أن يقدر مهما يكن من شيء بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالمحل إذ التقدير هنا مهما ذكرت وعلى ذلك يخرج أما العلم فعالم وأما علما فعالم وهو أحسن مما قيل إنه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء أو مفعول لأجله إن كان معرفا وحال إن كان منكرا وفيه دليل أيضا على أن أما ليست العاملة إذ لا يعمل الحرف في المفعول به * السادس ليس من أقسام أما التي في قوله تعالى أماذا كنتم تعملون ولا التي في قول الشاعر

أبا خراشة أما أنت ذا نفر * بل هي فيهما كلمتان والتي في الآية أم المنقطعة وما الاستفهامية أدغمت الميم في الميم والتي في البيت هي أن المصدرية وما المزيدة وقد سبق الكلام عليها في باب كان * السابع قد تبدل ميم أما الأولى ياء استثقالا للتضعيف كقوله

رأت رجلا أيما إذا الشمس عارضت * فيضحى وأيما بالعشي فيخصر

فتأمل (قوله ظرف) بالمعنى الشامل للمجرور كما مثل (قوله لما فيها من معنى الفعل الخ) فعلى هذا تكون نائبة عن فعل الشرط معنى وعملا وعلى الثاني معنى لا عملا (قوله أو للفعل المحذوف) أي الذي نابت عنه وأولته و يبع الخلاف (قوله نحو أما اليوم فإني ذاهب الخ) لا يخفى أن القصد أن الذهاب اليوم والجلوس في الدار فهذا مما يؤيد مذهب المبرد ومن وافقه ولا يلتفت مع أما للمانع التقديم وإن تعدد لكونه لأغراض مهمة كما سبق (قوله هذا قول سيبويه الخ) قال الدماميني إذا عرفت أن مذهب الجمهور في نحو أما اليوم فإني ذاهب كون الظرف معمولا لفعل الشرط أولا لما كان الفاصل بين الفاء وأما جزأ مما في حيز فعل الشرط لا الجواب والفاء ليست من التقديم عن مركزها الأصلي بل هي فيه داخلة على الجواب فتلخص أن الفاصل بين أما والفاء تارة يكون جزأ من الجواب نحو أما زيد فذاهب إذ التقدير مهما يكن من شيء فزيد ذاهب وتارة يكون جزأ من متعلقات فعل الشرط نحو وأما اليوم فإني ذاهب إذ التقدير مهما يكن من شيء اليوم وأما الفاء في جميع التراكيب فإنها داخلة على الجواب كالمثال الأخير أو على شيء منه كالمثال الذي قبله هذا كله على مذهب الجمهور اه (قوله وخالفهم المبرد الخ) أي فقالوا العامل ما بعدها فيما قبلها مع أما خاصة نحو أما زيدا فإني ضارب قال أبو حيان وهذا المبرد به سماع ولا يقتضيه قياس صحيح قال وقد رجع المبرد إلى مذهب سيبويه فيما حكاه ابن ولاد عنه وقال الزجاج رجوعه مكتوب عندي بخطه اه سيوطي فعلم أن مخالفتهم ليست في الظرف فقط وإن أوهمه صنيع الشارح نعم تخصيص الظرف قول آخر حكاه السيوطي بعد ذلك قال شيخنا وهل هو أي قول هؤلاء بناء على جواز تقدمه أو التوسع في المعمول راجعه اه والثاني هو الظاهر أو المتعين (قوله نحو) أي على قلة وضعف والراجح الكثير الرفع نقله الرضي عن سيبويه (قوله بالنصب) أي على أنه مفعول للفعل المحذوف الذي نابت عنه أما وهو ذكرت لا بما قياسا على نصبها الظرف كما مر آنفا لأن الحرف لا ينصب المفعول به وإن نصب الظرف لنيابته عن فعل كما سيذكر الشارح ذلك تبعا للمغني وغيره وقال الرضي على أنه مفعول به لما بعد الفاء لأن معنى ذو عبيد يملكهم ومعنى أفضلها أغلبها في الفضل (قوله وعلى ذلك) أي جواز تقدير ما يليق بالمحل (قوله وهو أحسن الخ) أي لاطراده في كل موضع وأصالة الفعل في العمل (قوله مفعول مطلق الخ) فإنه لا يتأتى في نحو أما العلم فذو علم أو فإنه عالم أو فلا علم له لوجود المانع من عمل ما بعد تالي الفاء فيما قبله وهذا على مذهب الجمهور وفيه ما مر دماميني (قوله أو مفعول لأجله) أي الفعل المحذوف والتقدير مهما ذكرت أحدا لأجل العلم وقوله وحال أي من مفعول الفعل المحذوف والتقدير مهما ذكرت شيئا حال كونه علما لكن تقدير المفعول على هذا معرفة أولى ليكون صاحب الحال معرفة (قوله ليست العاملة) أي فيما بعدها مطلقا لأن الأصل في العامل الاطراد وأما لا تعمل في المفعول به والظاهر أن غيره كذلك (قوله التي) اسم ليس لا نعت أما (قوله أم المنقطعة) أي لمجرد الإضراب وتسميتها منقطعة على رأي الكوفيين وأما البصريون فلا يسمون أم التي لمجرد الإضراب متصلة ولا منقطعة كما سلف (قوله وما الاستفهامية) أي التي استفهم بها وحدها إن جعلت ذا موصولة أو مع ذا إن ركبت ذا مع ما وجعل المجموع اسم استفهام (قوله الأولى) نعت ميم (قوله عارضت) أي ارتفعت بحيث تقابل الرأس فيضحى بفتح الحاء المهملة مضارع ضحي بكسرها أو فتحها أي برز ويخصر بالخاء المعجمة وفتح الصاد المهملة مضارع خصر بكسر الصاد أي آلمه البرد في أطرافه اه شمني فضبط البعض يحصر بالحاء المهملة خطأ وكذا ما اقتضاه صنيعه من أن قول أبي العلاء المعري

لو اختصرتم من الإحسان زرتكم * والعذب يهجر للإفراط في الخصر

بالحاء المهملة خطأ وإنما هو بالخاء المعجمة (فائدة) قد تحذف أما ويطرد ذلك قبل الأمر والنهي نحو وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر فبذلك فليفرحوا ولا يقال زيدا فضربت ولا زيدا فضرب به

(لولا ولوما يلزمان الابتداء اذا امتناعا بوجود عقدا) • أى للولا ولوما استعمالان • أحدهما أن يدلا على امتناع شئ لوجود غيره وهذا ما أراده بقوله اذا امتناعا بوجود عقدا أى اذا ربطا امتناع شئ بوجود غيره ولازمايتهما ويقتضيان حينئذ مبتدأ ملتزما فيه حذف خبره غالبا وقدم بيان ذلك فى باب المبتدا وجوابا كجواب لو مصدرا بماض أو مضارع مجزوم بلم فان كان الماضى مثبتا قرن باللام غالبا نحو لولا أنتم لكنا مؤمنين ونحو قوله لولا الاصاخة للوشاة لكان لى • من بعد سخطك فى الرضاء رجاء • وان كان منفيا تجرد منها غالبا نحو ولولا فضل الله (٤٣) عليكم ورحمته مازكا منكم من أحد أبدا وقوله والله لولا الله ما اهتدينا وقوله لولا ابن أوس نأى ما ضيم صاحبه • وقد يقترن بها المنفى كقوله لولا رجاء لقاء الظاعنين لما أبقت نواهم لنا روحا ولا جسدا • وقد يخلو منها المثبت كقوله لولا زهير جفانى كنت منتصرا وقوله وكم موطن لولاى طحت كما هوى • باجرامه من قنة النيق منهوى وان دل على الجواب دليل جاز حذفه نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم والاستعمال الثانى أن يدلا على التحضيض فيختصان بالجمل الفعلية ويشاركهما فى ذلك هلا وألا المؤازنة لها وألا بالتخفيف وقد أشار الى ذلك بقوله (وبهما التحضيض مز وهلا • ألا ألا وأولينها الفعلا) أى المضارع أو ما فى تأويله نحو لولا تستغفرون الله ونحو لولا أنزل علينا الملائكة ونحو لوما تأتينا بالملائكة ونحو قوله هلا تسلم أو ألا تسلم أو ألا تسلم تدخل الجنة ونحو ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم والعرض كالتحضيض الا أن العرض طلب بلين ورفق والتحضيض طلب بحث (وقد يليها) أى قد يلى هذه الادوات (اسم بفعل مضمر علق أو ظاهر مؤخر) فالاول نحو قولك هلا زيدا تضربه فزيدا علق بفعل مضمر يعنى أنه معمول للفعل المضمر والثانى نحو قولك هلا زيدا تضرب فزيدا علق بالفعل الظاهر الذى بعده لانه مفرغ له

﴿تنبيهات﴾ الاول ترد هذه الادوات للتوبيخ والتنديم فتختص بالماضى أو ما فى تأويله ظاهرا أو مضمرا نحو لولا جاؤا عليه بأربعة شهداء ولولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا آلهة ونحو قوله • تعدون عقر النيب أفضل مجدكم • بنى ضوطرى لولا الكمى المقنعا • أى لولا تعدون الكمى بمعنى لولا عددتم

تقدير أما اطراد ثبوته ... [illegible] (قوله الابتداء) أى المبتدأ كما يشير اليه الشارح والالف فى عقدا للتثنية (قوله ولازماها) عطف تفسير على ربطا (قوله فى باب المبتدا) أى عند قول المصنف وبعد لولا غالبا الخ (قوله لولا الاصاخة) بصاد مهملة وخاء معجمة أى الاستماع وقوله فى الرضا متعلق بقوله رجاء (قوله وان كان منفيا) هذا مقابل قوله فان كان الماضى مثبتا والضمير فى قوله وان كان منفيا يرجع الى الماضى ومن المعلوم أن لم لا تدخل على الماضى فقول البعض تبعا لشيخنا قوله وان كان منفيا أى بغير لم وان كان منفيا بلم امتنعت اللام لا موقع له وقيد فى الهمع نفى الماضى بما أن يكون بما وهو ظاهر صنيع الشارح ولا يجوز لولا لا قمت ولا قعدت (قوله وكم موطن الخ) تقدم الكلام عليه فى حروف الجر (قوله نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته الخ) أى لفضحكم وعاجلكم بالعقوبة (قوله التحضيض) مأخوذ من قولهم حضه على كذا أى رغبه فى فعله واذا أريد تأكيد الترغيب والمبالغة فيه قيل حضضه (قوله المؤازنة لها) أى لهلا (قوله مز) أمر من ماز بمعنى ميز (قوله وهلا) عطف على الضمير المجرور بالباء بدون اعادة الجار لجواز ذلك عند الناظم كما مر (قوله أولينها) أى هذه الادوات الخمس (قوله الفعلا) أى لفظا أو تقديرا بدليل ما يأتى (قوله أى المضارع الخ) قال فى المغنى قال بعضهم أى لا الادوات المذكورة كلها للتحضيض سواء وليها ماض أو مضارع وأبو الحسن بن بابشاذ وابن المنير لكن تحضيضها على الفعل يستدعى نحو هلا تضرب اللص وان وليها الماضى كان توبيخا لكن تحضيضا لامتناع طلب الماضى نحو لولا ضربت اللص أى لأى شئ ما ضربته ويحصل سيبويه بفوات المعنى ولا يفوت مثل فعله اه ولا يبعد عندى أن بالاشتراك فادخالها على الماضى كان توبيخا على ترك الفعل فى الماضى وتحضيضا على فعل مثله فى المستقبل فتدبر (قوله والعرض كالتحضيض) أى فى كون كل طلبا (قوله وقد يليها الخ) قال فى المغنى وقد فصلت من الفعل باذ وباذا معمولين له وبجملة شرط معترضة فالاول نحو ولولا اذ سمعتموه قلتم فلولا اذ جاءهم بأسنا تضرعوا والثانى والثالث نحو فلولا اذا بلغت الحلقوم الى مدينين ترجعونها المعنى فهلا ترجعون الروح اذا بلغت الحلقوم وان كنتم غير مدينين وحالتكم أنكم تشاهدون ذلك ونحن أقرب الى المحتضر منكم علما أو بالملائكة ولكنكم لا تشاهدون ذلك ولولا الثانية تأكيد للاولى اه والقسمان الاولان يشملهما النظم (قوله مضمر) أى محذوف يدل عليه الكلام لفظا نحو هلا زيدا ضربته أو معنى نحو هلا زيدا استفهامية أى هلا أهنت زيدا أو تركت زيدا وقوله أو ظاهر أى مذكور (قوله للتوبيخ) أى اللوم على ترك الفعل والتنديم أى الايقاع فى الندم وجعل شيخنا والبعض العطف من عطف الملزوم على اللازم وجعله من العكس صحيح بل أظهر (قوله تعدون عقر النيب) جمع ناب وهى الناقة المسنة وضوطرى بالضاد المعجمة والطاء المهملة المرأة الحمقاء والكمى الشجاع المتكمى فى سلاحه والمقنع الذى على رأسه بيضة الحديد (قوله بمعنى لولا عددتم) وانما لم يقدر عددتم من

لان المراد توبيخهم على ترك عده فى الماضى وانما قال تعدون على حكاية الحال وفى وقوله أتيت بعبد الله فى القد موثقا • فهلا سعيدا ذا الخيانة والغدر • أى فهلا أسرت سعيدا • الثانى قد يقع بعد حرف التحضيض مبتدأ أو خبر فيقدر المضمر كان الشانية كقوله • ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة • الى فهلا نفس ليلى شفيعها • أى فهلا كان الشأن نفس ليلى شفيعها • الثالث المشهور أن حروف التحضيض أربعة وهى لولا ولوما وهلا وألا بالتشديد ولهذا لم يذكر فى التسهيل والكافية سواهن وأما ألا بالتخفيف فهى حرف عرض فذكره لها مع حرف التحضيض يحتمل أن يريد أنها قد تأتى للتحضيض ويحتمل أن يكون ذكرها معهن لمشاركتها لهن فى الاختصاص بالفعل وقرب معناها من معناهن ويؤيده قوله فى شرح الكافية وألحق بحروف التحضيض فى الاختصاص بالفعل ألا المقصود بها العرض نحو ألا تزورنا ﴿خاتمة﴾ أصل لولا ولوما لو ركبت مع لا وما وهلا مركبة من هل ولا وألا يجوز أن تكون هلا فأبدل من الهاء همزة وقد يلى الفعل لولا غير مفهمة تحضيضا كقوله

أنت المبارك والميمون سيرته • لولا تقوّم درء القوم لاختلفوا

فتؤول بلولم أى لو لم تقوم أو تجعل المختصة بالاسماء والفعل صلة لان مقدرة على حد تسمع بالمعيدى والله تعالى أعلم

﴿الاخبار بالذى والالف واللام﴾ الباء فى قوله بالذى باء السببية لا باء التعدية لدخولها على المخبر عنه لان الذى يجعل فى هذا الباب مبتدأ الاخبرا كما ستقف عليه فهو فى الحقيقة مخبر عنه فاذا قيل أخبر عن زيد من قام زيد فالمعنى أخبر عن مسمى زيد بواسطة تعبيرك عنه بالذى وهذا الباب وضعه النحويون للتدريب فى الاحكام النحوية كما وضع التصريفيون مسائل التمرين فى القواعد التصريفية وبعضهم يسمى هذا

أول وهلا لانه لا دليل عليه اذ الفعل المذكور المشعر بالمحذوف مضارع (قوله لان المراد الخ) قال الدمامينى يصح أن يراد تحضيضهم على عده فى المستقبل وهو متضمن لتوبيخهم على تركه فى الماضى (قوله فى القد) بكسر القاف سير من جلد غير مدبوغ اهـ (قوله فيقدر المضمر) أى الفعل المضمر (قوله أرسلت) فى محل نصب مفعول ثالث لنبئت وقوله بشفاعة أى ذى شفاعة يشفع لها (قوله أى فهلا كان الشأن نفس ليلى شفيعها) أى ليحصل اللقاء ولانه لا أكرم عليه منها حتى يشفع لها عنده بدليل قوله بعد هذا البيت

أأكرم من ليلى على فتبتغى • به الجاه أم كنت امرأ لا أطيعها

فنفس مبتدأ وشفيعها خبر أو بالعكس والجملة خبر كان الشانية المحذوفة وكان هنا بمعنى يكون لوقوعها بعد حرف التحضيض واعلم أن تقدير يكون من أول وهلة لان المعهود فى غير هذا الموضع تقدير كان فعول عليه هذا الموضع وقيل التقدير فهلا تشفع نفس ليلى لان الاضمار من جنس المذكور أقيس قال فى المغنى وشفيعها على هذا خبر لمحذوف أى هى شفيعها (قوله ويحتمل أن يكون الخ) استشكل بتسلطها على التحضيض عليها وأجيب بأن المراد مجموع الادوات الجنس (قوله وقرب معناها من معناهن) لاجتماع المعنيين فى مطلق الطلب (قوله أصل لولا ولوما الخ) عبارة الشارح والاجود أن أدوات التحضيض كلها مفردة وقيل مركبة فهلا من هل ولا النافية ولولا ولوما من لو وحرف النفى وألا بالتشديد من أن ولا فقلبت النون لاما وأدغمت وقيل أصلها هلا اهـ وقال قبل ذلك ألا المخففة بسيطة فى التحضيض وقيل مركبة وأما التى للعرض وألا الاستفتاحية فبسيطة كما سبق فى باب لا اهـ (قوله لولا تقوّم) أى تعدل وقوله درء القوم قال فى القاموس الدرء الميل والعوج فى القناة ونحوها (قوله فتؤول بلولم) فتكون لولا امتناعية داخلة على لا النافية وقوله أو تجعل المختصة بالاسماء فتكون لولا الامتناعية والدليل على حملها على هذين المعنيين السياق وقرن جوابها باللام

﴿الاخبار بالذى والالف واللام﴾

مثلهما التى ومثنى الذى والتى وجمعهما وأما غيرذلك من الموصولات فلا يخبر به (قوله للسببية) فمعنى أخبر عن زيد من قام زيد بالذى أخبر عن زيد بسبب التعبير عنه بالذى وقال ابن الحاجب انها باء الاستعانة أى أخبر عن زيد متوصلا الى هذا الاخبار المقصود بالذى وقال أبو حيان انها بمعنى عن اهـ سم وعلى الاخير عن فى قولنا عن زيد مثلا بمعنى الباء وأشار فى التوضيح الى أنه متعلق بمحذوف حال أى معبرا بهذا اللفظ (قوله أخبر عن مسمى زيد بواسطة الخ) يعنى أن مسمى زيد مخبر عنه معبرا عنه بالذى ومخبر معبرا عنه بزيد (قوله وضعه النحويون الخ) وبوه على أبواب النحو كباب الفاعل والمبتدا والخبر ونواسخهما وجميع المعمولات وغيرها ليكون الطالب من استحضار الاحكام النحوية وليكون له بالامتحان ملكة يقوى بها على التصرف فانهم اذا قالوا أخبر عن الاسم الفلانى من الجملة الفلانية بالذى بعد بيانهم طريقة الاخبار به فلا بد من تذكر كثير من المسائل وتدقيق النظر فيها حتى يعلم هل ذلك الاسم مما يصح الاخبار عنه أو يمتنع (قوله للتدريب) أى التمرين والتجريب (قوله كما وضع التصريفيون الخ) فكما يقال على جهة الامتحان للطالب كيف تبنى من قرأ مثل جعفر وما أشبهه يقال كيف تخبر عن هذا الاسم بالذى ونحوه فكما لا يحسن أن يبنى من اللفظة غيرها الا من برع فى التصريف لا يعرف حقيقة الاخبار بالذى ونحوه الا من نبغ فى علم العربية اهـ سندوبى واذا بنيت من قرأ مثال جعفر قلت قرأى والاصل قرأأ بهمزتين فقلبت الثانية ياء ثم الياء ألفا وفى الاشباه

الباب باب الاستفهام قال الشارح وكثيرا ما يصار الى هذا الاخبار لقصد الاختصاص أو تقوى الحكم أو تشويق السامع أو اجابة الممتحن انتهى والكلام في هذا الباب في (٣٦) أمرين الاول في حقيقة ما يخبر عنه والثاني في شروطه وقد أشار الى الاول بقوله

(ما قيل أخبر عنه بالذي خبر عن الذي مبتدأ قبل استقر) ما موصولة مبتدأ وخبر خبرها ومبتدأ حال من الذي الثاني والذي الاول والثاني في البيت لا يحتاجان الى صلة لانه انما أراد تعليق الحكم على لفظهما لا أنهما موصولان والتقدير ما قيل لك أخبر عنه بهذا اللفظ أعني الذي هو خبر عن لفظ الذي حال كونه مبتدأ مستقر أولا (وما سواهما) أي ما سوى الذي وخبره (فوسطه صله عائدها) وهو ضمير الموصول (خلف معطى التكمله) وهو الضمير فيما كان له من فاعلية أو مفعولية أو غيرهما (نحو الذي ضربته زيد فذا ضربت زيدا كان فادر المأخذا) أي اذا قيل لك أخبر عن زيد من ضربت زيدا قلت الذي ضربته زيد فتصدر الجملة بالذي مبتدأ أو تؤخر زيدا وهو المخبر عنه فتجعله خبرا عن الذي وتجعل ما بينهما صلة الذي وتجعل في موضع زيد الذي أخرته ضميرا عائدا على الموصول ولو قيل لك أخبر عن التاء من هذا المثال قلت الذي ضرب زيدا أنا فجعلت به ما ذكرا الا أن التاء ضمير متصل لا يمكن تأخيرها مع بقاء الاتصال وان قيل أخبر عن زيد من قولك زيد أبوك قلت الذي هو أبوك زيد أو عن أبوك قلت الذي هو زيد أبوك (وباللذين والذين والتي أخبر مراعيا وفاق المثبت) وهو ما قيل لك أخبر عنه

والظاهر انه نحويه السيوطي قال ابن جني قال أبو علي الفارسي سألت ابن خالويه بالشأم عن مسئلة فما عرف السؤال بعد أن أعدته ثلاث مرات وهي كيف تبني من وأي مثل كوكب على قراءة من قرأ قد افلح فقل حركة الهمزة على الدال وحذفها ثم تجمعه بالواو والنون ثم تضيفه الى نفسك وجوابها أنه في الاصل ووأي نحو كوكب فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ووأى فنقلت حركة الهمزة الى الواو الساكنة وحذفت فصار ووا فاجتمع واوان في أول الكلمة فقلبت الاولى همزة فصار أوا فاذا جمعته بالواو والنون قلت أوون بحذف الالف لالتقائها ساكنة مع واو الجمع كما في مصطفون واذا أضفته الى نفسك قلت أوي بحذف نون الجمع للاضافة وقلب واو الجمع ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون وادغام الياء في الياء اه ملخصا وهذه القصة مما يؤيد عند ابن هشام في المغني ابن خالويه من النحاة الضعفاء (قوله باب السبك) أي سبك كلام من كلام آخر كما قاله الشارح على التوضيح (قوله وكثيرا ما يصار الى هذا الاخبار) أي لا بقصد كونه بمعنى من في تركيب آخر فافهم (قوله لقصد الاختصاص) كقولك الذي قام زيد ردا على من قال قام عمرو أو قال قام زيد وعمرو او أراد التشريك في القيام (قوله أو تقوى الحكم) لان في هذا الاخبار اسنادين الى الضمير والى الظاهر فهو أقوى مما فيه اسناد واحد (قوله أو تشويق السامع) كقول واصف ناقة صالح عليه الصلاة والسلام

والذي حارت البرية فيه • حيوان مستحدث من جماد

ابن عازي (قوله قال) ظاهره وجوب تقديم المبتدا في هذا الباب على الخبر فلمه ص جماعة من النحاة وفي البسيط أن ذلك على جهة الاولى والاحسن وأنه يصح أن يقول زيد الذي ضرب عمرا وعلى الجواز المبرد فاده المرادي (قوله وما سواهما) أي من بقية الجملة (قوله عائدها خلف معطى التكمله) أي خلف الاسم الذي كملت به الكلام قبل تركيب الاخبار وكلامه يفيد أن الضمير الذي يخلف الاسم المتأخر لابد من مطابقته للموصول لكونه عائده ويلزم عند الجمهور كونه غائبا لانه عائد على غائب لان الموصول في حكم الغائب ولو خلف ضمير متكلم أو مخاطب وأجاز بعضهم مطابقته للضمير في التكلم والخطاب كان يقال في الاخبار عن تاء ضربت بالفتح الذي ضربت أنت وعن تاء ضربت بالضم الذي ضربت أنا كذا في المرادي والمانع الجمهور ذلك فمانع تجويزهم أنت الذي قام وأنا الذي قمت لانه يلزم هنا أن يكون فائدة الخبر حاصلة في المبتدا وذلك خطأ بخلافه هنالك واعلم انه لو كان الاخبار عن زيد من جاء زيد وعمرو وجب توكيد الخلف المستتر بضمير منفصل بينه وبين المعطوف عليه ليصح العطف فتقول الذي جاء هو وعمرو زيد فلفظ هو توكيد للضمير المستتر الذي هو خلف وانه لو كان الاخبار عن زيد من مررت بزيد وعمرو احتيج الى اعادة الجار في العطف على الخلف بناء على اشتراط ذلك في العطف على الضمير المجرور فتقول الذي مررت به وبعمرو زيد وهكذا اه يس وقوله لانه يلزم هنا أن يكون فائدة الخبر حاصلة في المبتدا الا انه حينئذ يعلم التكلم والخطاب قبل الخبر (قوله فيما كان له) متعلق بخلف وقوله أو غيرهما كالمبتدئية والخبرية (قوله فتصدر الجملة الخ) حاصله خمسة أعمال تصدير الجملة بالذي وتأخير زيد ورفعه وأشار اليه بقوله وجعله خبرا عن الذي وجعل ما بينهما صلة وأن تجعل في مكان زيد الذي نقلته عنه ضميرا مطابقا له في معناه واعرابه (قوله قلت الذي هو زيد أبوك) صوابه الذي زيد هو أبوك بتأخير هو عن زيد ليكون في موضع المخبر عنه (قوله وباللذين الخ) ظاهر كلام المتن والشرح لا يفيد جواز الاخبار بالتي واللاتي ويفيده قول التوضيح باب الاخبار بالذي وفروعه لان التي وفروعها من فروع الذي اه

في التثنية والجمع والتأنيث كما راعى وفاقه في الافراد والتذكير فاذا قيل لك أخبر عن الزيدين من نحو بلغ الزيدان العمرين رسالة قلت اللذان بلغا العمرين رسالة الزيدان أو عن العمرين قلت الذين بلغهم الزيدان رسالة العمرون أو عن الرسالة قلت التي بلغها الزيدان العمرين رسالة فتقدم الضمير وتصله لانه اذا أمكن الوصل لم يجز العدول الى الفصل وحينئذ يجوز حذفه لانه عائد متصل منصوب بالفعل ثم أشار الى الثاني وهو ما في شروط المخبر عنه بقوله (قبول تأخير وتعريف لما • أخبر عنه ههنا قد حتما • كذا الغنى عنه بأجنبي او • بمضمر شرط فراع ما رعوا) اعلم أن الاخبار ان كان بالذي أو أحد فروعه اشترط للمخبر عنه تسعة أمور • الاول قبوله التأخير فلا يخبر عن أيهم من قولك أيهم في الدار لانك تقول حينئذ الذي هو في الدار أيهم فيخرج الاستفهام عما له من وجوب الصدرية وكذا القول في جميع أسماء الاستفهام والشرط وكم الخبرية وما التعجبية وضمير الشأن فلا يخبر عن شئ منها لما ذكرناه وفي التسهيل أن الشرط أن يقبل الاسم او خلفه التأخير وذلك لان الضمير المتصل يخبر عنه مع أنه لا يتأخر ولكن يتأخر خلفه وهو الضمير المنفصل كما مر • الثاني قبوله التعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز لانهما ملازمان للتنكير فلا يصح جعل المضمر مكانهما لانه ملازم للتعريف وهذا القيد لم يذكره في التسهيل • الثالث قبول الاستغناء عنه باجنبي فلا يخبر عن اسم لا يجوز الاستغناء عنه باجنبي

سم ولو قال المصنف • و بفروع للذي نحو التي • لدخل في كلامه اللتان واللاتي واللائي والألى (قوله في التثنية الخ) متعلق بقول المصنف وفاق بمعنى الموافقة (قوله فاذا قيل لك أخبر الخ) واذا قيل لك أخبر عن الهندات من ضربت الهندات قلت اللاتي ضربتهن الهندات قال في الارتشاف ويستوي الموصول بغيره في الاخبار واذا أخبرت عن الذي من ضربت الذي ضربته تقول الذي ضربته الذي ضربته اه فارضي فتجعل مكان الموصول وصلته ضمير الاسم ما شئ واحد وتجعل الموصول وصلته خبرا كما في الهمع قال سم قياس ذلك ان يقال في الاخبار عن الذي من قولك الذي في داره زيد عمرو الذي هو عمرو الذي في داره زيد (قوله فتقدم الضمير وتصله) مراده بالضمير ضمير العمرين في مثال الاخبار عنهم وضمير الرسالة في مثال الاخبار عنها أي وكان حق الضمير لولا وجوب الاتصال حيث أمكن أن يكون مكان مرجعه منفصلا لكونه خلفه (قوله وحينئذ) أي حين اذ قدمت الضمير ووصلته (قوله قد حتما) خبر قبول وألفه للاطلاق وان زعم السندوبي أنها للتثنية (قوله الاول قبوله التأخير) ليكون خبرا فان الخبر هنا واجب التأخير عند الجمهور (قوله فلا يخبر عن أيهم الخ) لكنه لا يخبر عن ضمير الفصل الا ليخرج عما له من لزوم التوسط اه زكريا وهو انما يظهر على القول بانه اسم أما على الصحيح من أنه حرف على صورة ضمير الرفع المنفصل فعدم الاخبار عنه لعدم اسميته اللازمة للمخبر عنه ثم من أجاز تقديم الخبر في هذا الباب كابن عصفور والمبرد أجاز الاخبار عن أيهم ونحوه مع التقدم على المبتدا فيقال أيهم الذي هو في الدار على أن أيهم خبره مقدم (قوله وكم الخبرية وما التعجبية) فلا يقال في كم عبد لي وما أحسن زيدا الذي هو لي كم عبد ولا الذي هو أحسن زيدا ما (قوله وضمير الشأن) في جعله من لازم الصدر نظر لانه يقتضي أن العوامل لا تتقدم عليه وقد قال في قوله • اذا مت كان الناس صنفان • ان اسم كان ضمير شأن وفي قوله تعالى أن الحمد لله ان اسم أن ضمير شأن قاله ابن جماعة وحينئذ فامتناع الاخبار عنه انما هو لما يلزم عليه من تقديم مفسره الذي هو مرجعه عليه مع أنه يجب تأخيره عنه اذ هو مما يعود على متأخر لفظا ورتبة (قوله فلا يخبر عن الحال والتمييز) لانك لو قلت في جاء زيد ضاحكا وملكت تسعين نعجة الذي جاء زيد اياه ضاحك والتي ملكت تسعين اياها نعجة لكنت نصبت الضمير المنفصل في الاول على الحال وفي الثاني على التمييز وذلك ممتنع قال السندوبي فان قلت هل يجوز ذلك على مذهب من جوز تعريفهما قلت لم أره منقولا والظاهر نعم لان الحكم يدور مع العلة وجودا وعدما فتدبر اه (قوله لم يذكره في التسهيل) أي استغناء عنه بالشرط الرابع الآتي المعبر عنه في التسهيل بقوله منوبا عنه بضمير قال شراحه أبو حيان ومتابعوه المرادي وابن عقيل وناظر الجيش والشمني والدنط له أي عن ذلك الاسم الذي تريد أن تخبر عنه وتحرز بذلك من الاسماء التي لا يجوز اضمارها كالحال والتمييز والاسماء العاملة عمل الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والمصادر والصفات المشبهة وأسماء الافعال كذا في التصريح وانما لم ينب الضمير عن الاسماء العاملة عمل الفعل لان ضميرها لا يعمل عملها واخراجها بالشرط الرابع كما مر أولى من اخراجها بالشرط الثاني كما صنع البعض (قوله قبول الاستغناء عنه باجنبي) أي صحة وضع أجنبي موضعه وهذا يفيد جواز الاخبار عن ضمير الغائب الذي يجوز الاستغناء عنه بأجنبي وله صورتان احداهما أن يكون عائد الاسم من جملة أخرى نحو أن يذكر انسان فتقول لقيته فيجوز الاخبار عن الهاء فيقال الذي لقيته هو وصرح بذلك المصنف والاخرى أن يكون عائدا على بعض الجملة الا أنه غير محتاج اليه للربط نحو ضرب زيد غلامه فلا يمتنع على مقتضى كلامه الاخبار عن الهاء لانه يجوز أن يخلفها الاجنبي نحو الذي ضرب زيد غلامه هو اه مرادي ويفيد

ضميرا كان أو ظاهرا فالضمير كالهاء من نحو زيد ضربته لانه لا يستغنى عنها بأجنبي كعمرو وبكر فلو أخبرت عنها لقلت الذي زيد ضربته هو والضمير المنفصل هو الذي كان متصلا بالفعل قبل الاخبار والضمير المتصل الآن خلف عن ذلك الضمير الذي كان متصلا فانفصل وأخرته ثم هذا الضمير المنفصل ان قدرته راجعا للمبتدا الذي هو زيد بقي الموصول بلا عائد وانخرمت قاعدة الباب وان قدرته عائدا على الموصول بقي الخبر بلا رابط والظاهر كاسم الاشارة في نحو الناس اتقوى ذلك خير وغيره مما حصل به الربط وبه أو أخبر عنه لزم المحذور (٣٨١) السابق وكالاسماء الواقعة في الامثال نحو الكلاب في قولهم الكلاب على البقر ولا يجوز أن تقول إن هي على البقر الكلاب لان الكلاب لا تستغنى عنه بأجنبي لان الامثال لا تغير * الرابع قبوله الاستغناء عنه بالضمير فلا يخبر عن الاسم المجرور بحتى أو مذ أو منذ لانهن لا يجررن الا الظاهر والاخبار يستدعي اقامة ضمير مقام المخبر عنه كما تقدم وفي نحو قولك سر أبا زيد قرب من عمرو الكريم يجوز الاخبار عن زيد وحده ولا عن السائق لان الضمير لا يخلفهن أما الاب فلان الضمير لا يضاف وأما قرب فلان الضمير لا يتعلق به جار ومجرور ولا غيره وأما عمرو الكريم فلان الضمير لا يوصف ولا يوصف به نعم ان أخبرت عن المضاف والمضاف اليه معا أو عن العامل والمعمول معا أو عن الموصوف وصفته معا جاز لصحة الاستغناء حينئذ بالضمير عن المخبر عنه فتقول في الاخبار عن المضاف مع المضاف اليه الذي سره قرب من عمرو الكريم أبو زيد وعن العامل مع المعمول الذي سر أبا زيد قرب من عمرو الكريم الفارضي وعن الموصوف مع صفته الذي سر أبا زيد قرب منه عمرو الكريم * الخامس جواز استعماله مرفوعا فلا يخبر عن لازم النصب كسبحان وعند * السادس جواز وروده في الاثبات فلا يخبر عن أحد وديار وعريب لئلا يخرج عما لزمه من الاستعمال في النفي * السابع أن يكون في جملة خبرية فلا يخبر عن اسم في جملة طلبية لان الجملة بعد الاخبار تجعل صلة والطلبية لا تكون صلة * الثامن أن لا يكون في احدى جملتين مستقلتين نحو زيد من قولك قام زيد وقعد عمرو والا يلزم بعد الاخبار عطف ما ليس صلة على الذي استقر أنه الصلة بغير الفاء فان كانتا غير مستقلتين بأن كانتا في حكم الجملة الواحدة كجملتي الشرط والجزاء وكما لو كان العطف بالفاء

أي فما عدم جواز الاخبار عن الضمير في قوله لا يستغنى عنه بأجنبي لا يجوز زيد قائم عمرو سم (قوله ضميرا كان أو ظاهرا) تعميم في الاسم الذي لا يجوز الاستغناء عنه بأجنبي (قوله المتصل الآن أي بالفعل (قوله وان قدرته عائدا على الموصول الخ) ولا يجوز تقديره راجعا اليهما لان الضمير الواحد لا يعود شيئين هم كان يمكن جعله لاحدهما وتقدير عائد الآخر اناسب الطال سم (قوله كاسم الاشارة الخ) فلا يقال الذي الناس اتقوى هو خير ذلك (قوله وغيره مما حصل به الربط) فلا يخبر عن زيد من زيد ضربت زيدا فلا يقال الذي زيد ضربته زيد لان زيدا الظاهر (قوله ان هي على البقر) كان المناسب ان يقدم على البقر لان الكلاب صورته (قوله الاستغناء عنه بالضمير) خرج ما لا يجوز استعماله كالاسماء المعلومة عمل الفعل كما مر (قوله لا يجررن الا الظاهر) قد يتبادر الى الذهن جواز الاخبار عن مجرور رب لانها تجر الضمير ولكن التحقيق أنه لا يجوز لان الضمير حينئذ يعود على مدخول رب وهو الموصول وانما يعود ضمير رب على ما بعده ومن ثم احتمل له به ابهام يقرب به من النكرة فان قلت اذا قلت في رب رجل قام الذي ربه قام رجل واحد تجعل العائد ضمير قام لا ربه قلنا القاعدة في باب الاخبار أن الضمير العائد خلف الظاهر المؤخر لا ضمير آخر ثم ان الضمير في ربه لا بد له من تمييز ولم يذكره الدماميني (قوله أو عن العامل والمعمول معا) كان عليه أن يدو بستة المعمول لان الاخبار عن الثلاثة كما يدل عليه البيان الآتي (قوله وعن العامل مع المعمول الذي سر الخ) والخلف غير مستتر في سر لانه كان استتاره لا يعدل الى الانفصال بتأخيره الى محله تصريح (قوله ولا يخبر عن لازم النصب) قال المرادي ولا عن لازم الرفع نحو ايمن الله ونحوه نظر اهـ زكريا ويجاب بانه لم يلزم حالا واحدا وهو الرفع على وجه مخصوص وهو الرفع على الابتداء أو الخبرية في القسم كان غير متصرف والاخبار به على تصرفه لانه وان لزم الرفع على الخبرية الا أنه ليس خبرا في القسم سم قوله ولا يخبر عن أحد) أي في نحو ما جاءني من أحد لانه لو قيل الذي ما جاءني أحد لزم وقوع أحد في الاثبات وهو ممتنع عند الجمهور زكريا (قوله أن يكون في جملة خبرية) أي ليتأتى الاتيان بصلة الموصول كما ذكره الشارح ولا يخبر عن اسم ليت ولعل وخبرهما ما لم يكونا بعض جملة خبرية نحو قال زيد ليت عمرا قائم أو لعل بكرا فاضل فيقال الذي قال زيد ليته قائم عمرو أو ليت عمرا هو قائم والذي قال زيد لعله فاضل بكر أو لعل بكرا هو فاضل ومما لا يتصور الاخبار عنه معمول لكن لان لكن لا تقع صلة وان كانت خبرية لئلا يلزم الاسناد الى غير مستدرك (قوله ولا يخبر عن اسم في جملة طلبية) محله ما لم يكن بعض جملة خبرية والا جاز الاخبار عنه نحو قال زيد اضرب عمرا ومنطوق زيد اضرب عمرا على قياس ما مر (قوله مستقلتين) أي لا رابط لاحداهما بالاخرى مما سيأتي (قوله عطف ما ليس صلة الخ) هلا زاد أو العطف على ما ليس صلة بغير الفاء ليكون شاملا لما اذا أخبر عن الاسم من الجملة الثانية نحو عمرو في المثال سم (قوله بغير الفاء) هذا ان لم تجعل الواو للحال والا جاز كما في

الفارضى (قوله أو كان فى الاخرى) أى الجملة المغايرة للجملة المشتملة على الضمير الخلف (قوله لانتفاء المحذور المذكور) وهو عطف ما ليس صلة على ما استقر أنه الصلة أو العكس (قوله فى نحو الخ) تصوير للاقسام الثلاثة قبله على اللف والنشر المرتب لكن عدد أمثلة القسم الثالث (قوله وعن عمرو الذى قام زيد وقعد عنده عمرو) كان الصواب اسقاطه لان المحذور موجود فيه وهو عطف ما يصلح للصلة بغير الفاء على ما لا يصلح لها لان الجملة الاولى ليس فيها عائد أفاده سم ولان فيه خروجا عن الممثل له لان المشتمل على الضمير فى حال الاخبار عن عمرو ليس الجملة الاخرى أى المغايرة للجملة المشتملة على الضمير الخلف بل الجملة المشتملة على الخلف فافهم (قوله وفى نحو ضربنى الخ) ونقول فى الاخبار عن الياء فى هذا المثال الذى ضربه وضرب زيدا أنا فتأتى لكل من الياء والتاء بضمير الغيبة وهو الهاء فى الاول والضمير المستتر فى الثانى لانهما راجعان للموصول وهو غائب وكذا اذا أخبرت عن التاء اه سم (واعلم) أن هذا المثال وما بعده من أمثلة ما اذا كان فى الجملة الاخرى ضمير الاسم المخبر عنه لان المراد بالاخرى الجملة المغايرة للجملة المشتملة على الضمير الخلف عن الاسم الظاهر أعم من أن تكون هذه الجملة المغايرة أولى كهذا المثال أو ثانية كالذى بعده واعترض البعض على الشارح بان الصواب اسقاط المثالين لان كلا من الجملتين بعد الاخبار فيه عائد كما لا يخفى ولا يكون من كون الجملتين فى حكم الجملة الواحدة وهو ساقط لان من تنزيل كونهما فى حكم الواحدة اشتمال كل على ضمير كما هو صريح كلام الشارح سابقا حيث قال وان كانتا غير متعلقتين بان كانتا فى حكم الجملة الواحدة كجملتى الشرط والجزاء وكما لو كان العطف بالفاء أو كان فى الاخرى ضمير الاسم المخبر عنه ومعنى كونهما فى حكم الجملة الواحدة صلاحية وقوعهما معا صلة كصلاحية وقوع الجملة الواحدة صلة على أن هذا الاعتراض لو سلم لتوجه على قوله وفى نحو قام زيد وقعد عنده عمرو الخ أيضا لاشتمال كل من الجملتين بعد الاخبار عن زيد على ضمير فلا تغفل ﴿فائدتان﴾ الاولى قال فى التسهيل وان كانت الجملة ذات تنازع فى العمل لم يغير الترتيب ما لم يكن الموصول الالف واللام والمخبر عنه غير المتنازع فيه فان كان ذلك أى وجد الامران قدم المتنازع فيه معمولا للاول المتنازعين وان كان قبل معمولا للثانى اه قال الدمامينى فتقول فى الاخبار عن التاء من ضربت وضربنى زيد الضاربه زيد أنا الضاربه هو أنا فقدمت زيدا وجعلته معمولا للاول لانه كان يطلبه منصوبا وأضمرت فى الوصف الاول ضمير غائب عوضا عن ضمير المتكلم اذ لا يصح أن يكون عائدا على أل مستترا لجريان الوصف على من هو له لان أل نفس أنا وفاعل الضرب فى المعنى أنا ثم جئت بموصول ثان لان أل لا تفصل من صلتها ولا يصح أن تعطف وصفا على وصف هو صلة أل وأتيت بدل ياء المتكلم بهاء غائب لتعود على أل وفصلت ضمير الفاعل فقلت هو لجريان الوصف الثانى على غير صاحبه لان أل نفس أنا والذى فعل الضرب الثانى زيد ثم قال فى التسهيل هذا أولى من مراعاة الترتيب بجعل خبر أول الموصولين غير خبر الثانى اه قال الدمامينى فتقول على هذا فى المثال السابق اذا أخبرت عن ضمير المتكلم الضاربه أنا هو والضاربه زيد أنا فتأتى للوصف الاول بمفعول مضمر يعود على أل وهو الهاء وتفصل الفاعل وهو أنا وتجعل خبر أل ضميرا مرفوعا منفصلا يعود على زيد وتأتى للوصف الثانى مكان ياء المتكلم بهاء وهى المفعول والعائد وزيد الفاعل وأنا الخبر قال وهذا رأى المازنى ثم اعترض عليه بما يعلم بمراجعته ✱ الثانية قال الدمامينى قال ابن الصائغ اذا قيل قام وقعد زيد قلت فى الاخبار بالذى عن زيد الذى قام وقعد زيد وفى الاخبار بالقائم وقعد زيد والعطف على حده فى وأقرضوا الله وان شئت كررت قلت القائم والقاعد زيد وكذا الذى قام والذى قعد زيد ولا يجوز فى قولك الذى يطير فيغضب زيد الذباب أن تكرر الموصول فتقول فالذى يغضب زيد لانك ان جعلت زيدا فاعل يغضب خلت الصلة من ضمير وان جعلته خبرا عن الذى الثانية كنت قد

أو كان فى الاخرى ضمير الاسم المخبر عنه جاز الاخبار لانتفاء المحذور المذكور فى نحو ان قام زيد قام عمرو تقول فى الاخبار عن زيد الذى ان قام قام عمرو زيد وعن عمرو الذى ان قام زيد قام عمرو وفى نحو قام زيد فقعد عمرو تقول فى الاخبار عن زيد الذى قام فقعد عمرو زيد وعن عمرو الذى قام زيد فقعد عمرو لان ما فى الفاء من معنى السببية نزل الجملتين منزلة الشرط والجزاء وفى نحو قام زيد وقعد عنده عمرو تقول فى الاخبار عن زيد الذى قام وقعد عنده عمرو زيد وعن عمرو الذى قام زيد وقعد عنده عمرو وفى نحو ضربنى وضربت زيدا ونحو أكرمنى وأكرمته عمرو تقول فى الاخبار عن زيد الذى ضربنى وضربته زيد وعن عمرو الذى أكرمنى وأكرمته عمرو ✱ التاسع امكان الاستفادة فلا يخبر عن اسم ليس تحته معنى كثوانى الاعلام نحو بكر من أبى بكر اذ لا يمكن أن يكون خبرا عن شئ ﴿تنبيهات﴾ الاول الشرط الرابع فى كلامه

مغن عن اشتراط الثاني لان مالا يقبل التعريف لا يقبل الاضمار وقد نبه في شرح الكافية على أنه ذكره زيادة في البيان • الثاني أو في قوله أو بعضه بمعنى الواو ولما بان لك أن الشروط المذكورة في النظم أربعة وأن الثالث والرابع لا يغني أحدهما عن الآخر وقد عطف في الكافية

ثلاثة شروط أو فقال وشرط الاسم مخبرا عنه هنا • جواز تأخير ورفع

وغنى عنه بأجنبي أو عضمر • أو مثبت أو عادم التنكير مع عد كلا منها في الشرح شرطا مستقلا • الثالث سكت في الكافية أيضا عن الثلاثة الاخيرة وقد ذكرها في التسهيل (وأخبروا هنا بأل) أي الموصولة (عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدما) أي بشرط لجواز الاخبار عن أل ثلاثة شروط زيادة على ما سبق في الذي ونحوه • الاول أن يكون الخبر عنه من جملة تقدم فيها الفعل وهي الفعلية والى هذه الاشارة بقوله فيه الفعل قد تقدما • الثاني أن يكون ذلك الفعل متصرفا • الثالث أن يكون مثبتا فلا يخبر عن زيد من قولك زيد أخوك ولا من قولك عسى زيد أن يقوم ولا من قولك ما قام زيد والى هذين الشرطين الاشارة بقوله • (ان صح صوغ صلة منه لأل) اذ لا يصح صوغ صلة لأل من الجامد ولا من المنفي ثم مثل لما يصح ذلك منه بقوله (كصوغ واق من وقى الله البطل) فان أخبرت عن الفاعل قلت

وصلت بين الذى الاولى وخبرها ولا يصح ارتباطها بالصلة لان الفاء اعا تصير الجملتين كالجملة في الجمل الفعلية لا الاسمية لطلوب السببية مع الفعلية وشبه الجملتين اذ ذاك بجملتي الشرط والجزاء اه (قوله مغن عن اشتراط الثاني) لان الرابع أخص من الثاني وثبوت الاخص يستلزم ثبوت الاعم من غير عكس (قوله لان مالا يقبل التعريف الخ) المناسب في التعليل أن يقول لان ما يقبل الاضمار يقبل التعريف (قوله بمعنى الواو) والقرينة عليه معنوية وهي النظر في المعنى وأن الخارج بكل منهما غير الخارج بالآخر فيعلم أن أحدهما لا يغني عن الآخر فتكون أو بمعنى الواو اهم (قوله أو مثبت) بالرفع عطفا على جواز (قوله أو عادم التنكير) أي عادم لزوم التنكير وهذا الشرط يغني عنه قوله أو بمضمر كما مر أنه اعتذر عنه في شرحها (قوله وأخبروا هنا بأل الخ) ذكر الاخفش مسئلتين يخبر فيهما بأل لا بالذي • الاولى قامت جارية زيد لا قعدنا فاذا أخبرت عن زيد قلت القائم جاريته لا القاعد نا زيد ولا تقول الذي قامت جاريته لا قعدنا زيد لعدم ضمير يعود من الجملة المعطوفة على الذي • الثانية يجوز المضروب الوجه زيد ولا يجوز الذي ضرب الوجه زيد وأما المسئلة الاولى فمنع الاخبار فيها بالذي أيضا عند من أجاز مررت بالذي قام أبواه لا الذي قعدا وقد جوز المصنف في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن أن يكون يتربصن خبر الذين لان النون عائدة للازواج المضافة في المعنى لضمير الموصول فقد اكتفى في عائد المبتدأ برجوع ضمير من الخبر الى مضاف في المعنى له فيكتفى بالاولى أن يكتفى في عائد الموصول برجوع ضمير من الصلة لمضاف في اللفظ للموصول وأما الثانية فقال المرادي ينبغي أن يجيز الذي ضرب الوجه زيد من أجاز تشبيه الفعل اللازم بالفعل المتعدي أي كالصفة وقول ابن عاري ان تشبيه اللازم بالمتعدي خاص بالصفات يدفعه ما من حفظ حجة على من لم يحفظ فتدبر (قوله عن بعض ما) أي تركيب (قوله لجواز الاخبار عن أل) الموافق لعبارة المصنف كغيره الاخبار بأل (قوله وهي الفعلية) تفسير خاص بعام لان الفعلية صادقة بما اذا قدم على الفعل معمول له أو أداة من الادوات مع أن ذلك مانع من الاخبار بأل كما في معمول ولا يسوغ الاخبار بها في نحو زيدا ضرب عمرو ولا في نحو ما يقوم زيد والاخبار عنها بالذي سائغ فتقول الذي ما يقوم زيد اه ولعل وجه المنع لزوم الفصل بالمعمول أو الاداة بين أل وصلتها أعني الوصف المصوغ من الفعل (قوله الواقي البطل الله) بنصب البطل على أنه مفعول وجره على أنه مضاف اليه (قوله أبين وانفصل) هذا الاطلاق موافق لقوله في باب الابتداء وأبرزنه مطلقا حيث تلا • ما ليس معناه له محصلا وقد اختار المصنف في التسهيل جواز عدم الابراز عند أمن اللبس وفاقا للكوفيين وعلى هذا يقيد هذا الاطلاق بخوف اللبس اهم (قوله وان رفعت ضمير أل وجب استتاره) بيان لمفهوم ضمير غيرها وسكت عن محترز الضمير وهو الظاهر قال الشاطبي أما اذا كان ظاهرا فلا ضمير فيها كما لو أردت أن تخبر عن عمرو من ضرب زيد عمرا فتقول الضاربه زيد عمرو فأل هنا للعبر الضارب وانما هي لصاحب الضمير المنصوب وهو عمرو وقد جرت الصلة على غير من هي له وهذا شأنها اذا رفعت الظاهر أبدا ولا يلزم في ذلك محذور اللبس أو عن زيد من ضرب أخو زيد عمرا قلت الضارب أخوه عمرا زيد اهم (قوله وجب استتاره) أي في الصلة (قوله وفي نحو قولك الخ) وتقول في نحو ضربتني ان أخبرت عن الفاعل

الواقي البطل الله أو عن المفعول قلت الواقيه الله البطل ولا يجوز لك أن تحذف الهاء لان عائد الضارب في الالف واللام لا يحذف الا في الضرورة كقوله • ما المستفز الهوى محمود عاقبة (وان يكن ما رفعت صلة أل • ضمير غيرها) أي غير أل (أبين وانفصل) وان رفعت ضمير أل وجب استتاره وفي نحو قولك بلغت من أخويك الى الزيدين رسالة ان أخبرت عن التاء فقلت المبلغ من أخويك الى الزيدين رسالة أنا كان في المبلغ ضمير مستتر لانه في المعنى لأل لانه خلف من ضمير المتكلم وأل

للمتكلم لان خبرها ضمير المتكلم والمبتدأ نفس الخبر وان أخبرت عن شئ من بقية أسماء المثال وجب ابراز الضمير وانفصاله لجريانه رافعه على غير ما هو له تقول في الاخبار عن الاخوين المبلغ أنا منهما الى الزيدين رسالة أخواك وعن الزيدين المبلغ أنا من أخويك اليهم رسالة الزيدون وعن الرسالة المبلغها أنا من أخويك الى الزيدين رسالة فالمبلغ خال من الضمير في هذه الامثلة لانه فعل المتكلم وأل فيهن لغير المتكلم لانها نفس الخبر الذي أخرته فأنا فاعل المبلغ وضمير الغيبة هو العائد وكذا تفعل مع ضمير الغيبة فتقول في الاخبار عن ضمير الغائب الفاعل من نحو زيد ضرب جاريته زيد الضارب جاريته هو وفي الضارب ضمير أل مستتر لجريانه على ما هو له فان أخبرت عن الجارية قلت زيد الضاربها هو جاريته فلا ضمير في الضارب بل فاعله الضمير المنفصل لجريانه على غير ما هو له ﴿خاتمة﴾ يجوز الاخبار عن اسم كان بال وغيرها فتقول في نحو كان زيد أخاك الكائن أو الذي كان أخاك زيد وأما الخبر ففيه خلاف والصحيح الجواز نحو الكائنه أو الذي كانه زيد أخوك وان شئت جعلته منفصلا فقلت الكائن أو الذي كان زيد اياه أخوك وعن الظرف المتصرف فيجاء مع الضمير الذي يخلفه بفي كقولك مخبرا عن يوم الجمعة من صمت يوم الجمعة الذي صمت فيه يوم الجمعة فان توسعت في الظرف وجعلته مفعولا به على المجاز جئت بخلفه مجردا من في فتقول الذي صمته يوم الجمعة واعلم أن باب الاخبار طويل الذيل فليكتف بما تقدم والله أعلم ﴿العدد﴾ (ثلاثة بالتاء قل للعشرة في عد ما آحاده مذكره في الضد) وهو ما آحاده مؤنثة

الضار بي أنت فيستتر فاعل الصلة لانه لأل وأنت خبرها أو عن المفعول فان قلنا بقول الجمهور انه يجب كون الخلف غائبا طلبنا قلت الضاربه أنت أنا فالهاء مفعول عائد على أل وأنت مرفوع الصلة أبرز لكونه لغير أل وأنا خبر أل أو بقول غيرهم انه تجوز المطابقة بين الخلف والمخبر عنه في الخطاب ومثله التكلم قلت الضار بي أنت أنا (قوله لانه فعل المتكلم) أي لان مضمونه وهو التبليغ أو لانه متضمن فعل المتكلم (قوله من نحو زيد ضرب جاريته زيد الخ) فان قلت هذا مخالف لظاهر كلامهم من وجهين أحدهما اشتراطهم تقدم الفعل والثاني قولهم ان المخبر به يكون مبتدأ والمخبر عنه يكون خبرا والضاربها من جملة الخبر فالجواب أنه لا اشكال لان معنى تقدم الفعل تقدمه في الجملة التي يقع فيها الاخبار لا تقدمه في أول كل شئ متكلم به وأما الثاني فواضح لان الضاربها مبتدأ وهو فاعل وجاريته خبر المبتدأ والمبتدأ وخبره خبر عن زيد وكونه من جملة الخبر لم يخرجه عن أن يكون مبتدأ قاله ابن هشام (قوله وغيرها) أي الذي وفروعه (قوله وأما الخبر ففيه خلاف) ظاهر سياقه أن مراده خبر كان وعبارة السيوطي في الهمع والاصح جواز الاخبار عن خبر باب كان الجامد كما يجوز في خبر المبتدا وباب ان وباب ظن الجامد بلا خلاف فتقول الذي كان زيد اياه أو كانه زيد أخوك والذي زيد هو أخوك والذي ان زيدا هو أخوك والذي ظننت زيدا اياه أو ظننته زيدا أخوك ومنعه في كل خبر مشتق لمبتدا أو كان أو ان أو ظن وفي مرفوع نحو عسى من جوامد أفعال المقاربة لعدم صحة وقوعها صلة بخلاف المتصرفة ككاد فيجوز الذي كاد يضرب عمرا زيد ويجوز في كل من المتعاطفين بغير أم وفي باقي التوابع مع المتبوع اه باختصار (قوله والصحيح الجواز) أي جواز الاخبار عن الخبر مطلقا مشتقا أو جامدا وقيده السيوطي بالجامد كما تقدم في عبارته (قوله وعن الظرف المتصرف الخ) وكذا عن المفعول لاجله ويقرن ضميره باللام فتقول الذي ضربت زيدا له التأديب وعن المفعول معه فتقول في الاخبار عن الطيالسة من جاء البرد والطيالسة الذي جاء البرد واياها الطيالسة وعن المصدر المختص لا المؤكد فتقول في قام زيد قياما حسنا أو قيام الامير الذي قامه زيد قيام حسن أو قيام الامير على الاصح في المسائل الثلاث كما في الهمع

﴿العدد﴾

هو ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين أو البعيدتين على السواء كالاثنين فان حاشيته السفلى واحد والعليا ثلاثة ومجموع ذلك أربعة ونصف الاربعة اثنان وهو المطلوب ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا والمراد به هنا الالفاظ الدالة على المعدود تصريح (قوله ثلاثة) بالنصب مفعول مقدم بقل لان المراد به مجرد لفظه أو لتضمين قل معنى اذكر وبالتاء متعلق بقل وكذا للعشرة واللام بمعنى الى والغاية داخلة أو بالرفع مبتدأ وبالتاء نعته وقل خبره على تقدير قله وخرج واحد واثنان وواحدة واثنتان فهي جارية على القياس فتخالف الثلاثة والعشرة وما بينهما في هذا الحكم وتخالفهما أيضا في أنها لا تضاف الى المعدود فلا يقال واحد رجل ولا اثنا رجلين لان قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة وقولك رجلين يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة الى الجمع بينهما اه توضيح وأما قوله فيه ثنتا حنظل فضرورة شاذة والقياس حنظلتان قاله الشارح (قوله في عد ما) أي معدود (قوله في الضد جرد) بقي عليه أن يقول وسكن الشين وانما حذفت التاء من عدد المؤنث وأثبتت في عدد المذكر لان الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة وأمة وفرقة فالاصل أن تكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الاصل مع المذكر لتقدم مرتبته وحذفت مع المؤنث فرقا

ولو مجازا (جرد) من التاء فهو سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام هذا إذا ذكر المعدود فإن قصد ولم يذكر في اللفظ فالفصيح أن يكون كما لو ذكر فتقول صمت خمسة تريد أياما وسرت خمسا تريد ليالي ويجوز أن تحذف التاء في المذكر ومنه وأتبعه بست من شوال أما إذا لم يقصد معدود وإنما قصد العدد المطلق كانت كلها بالتاء نحو ثلاثة نصف ستة ولا تنصرف لأنها أعلام خلافا لبعضهم وأما إدخال أل عليها في قولهم الثلاثة نصف الستة فكدخولها على بعض الأعلام كقولهم الإلاهة وهو اسم من أسماء الشمس حين قالوا الإلاهة وكذلك قولهم شعوب والشعوب للمنية وهذه لم يشملها كلامه ويشمل الأوليين

﴿تنبيهات﴾ الأول فهم من قوله ما آحاده أن المعتبر تذكير الواحد وتأنيثه لا تذكير الجمع وتأنيثه فيقال ثلاثة حمامات خلافا للبغداديين فإنهم يقولون ثلاث حمامات فيعتبرون لفظ الجمع وقال الكسائي تقول مررت بثلاث حمامات ورأيت ثلاث سجلات بغير هاء وإن كان الواحد مذكرا وقاس عليه ما كان مثله ولم يقل به الفراء • الثاني اعتبار التأنيث في واحد المعدود إن كان اسما فبلفظه تقول ثلاثة أشخص قاصد نسوة وثلاث أعين قاصد رجال لأن لفظ شخص مذكر ولفظ عين مؤنث هذا ما لم يتصل بالكلام ما يقوي المعنى أو يكثر فيه قصد المعنى فإن اتصل به ذلك جاز مراعاة المعنى فالأول كقوله

المعنى

التأخر بتسعة تصريح (قوله ولو مجازا) راجع لكل من قوله مذكرة وقوله مؤنثة ومن المجاز ما في الآية التي مثل بها (قوله هذا إذا ذكر المعدود) أي بعد اسم العدد فلو قدم وجعل اسم العدد صفة جاز إجراء القاعدة وتركها كإثبات وحذف تقول مسائل تسع ورجال تسعة وبالعكس كما نقله الإمام النووي عن النحاة واحفظها فإنها عزيزة شرح الكافية للسيد الصفوي (قوله فإن قصد ولم يذكر إلخ) أطلقه تبعا للجماعة وقيده السبكي بما إذا كان المعدود المحذوف لفظ أيام وجعل حذف التاء هو الموافق لكلام العرب (قوله ويجوز أن تحذف التاء في المذكر) يمكن أن يوجه بأن في حذف المعدود إبهاما فناسب مراعاة الإبهام في لفظ العدد أيضا اهـ سم وهل يجوز إثباتها حينئذ في المؤنث نقل الإسقاطي عن بعضهم المنع ومقتضى ما مر عن الصفوي الجواز (قوله لأنها أعلام) أي مؤنثة والظاهر أنها أعلام أجناس كما قاله شيخنا وتبعه البعض (قوله وكدخولها على بعض الأعلام إلخ) لعل أل في هذه الأعلام للمح فتكون أل في الثلاثة والستة للمح الوصفية العارضة فتأمل (قوله الإلاهة) كعلامة ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث (قوله شعوب) بفتح الشين المعجمة وضم العين المهملة آخره موحدة من شعب القوم من باب نفع أي فرقهم لأنها تفرق الخلق ويستعمل شعب بمعنى جمع أيضا فهو من الأضداد كذا في المصباح (قوله وهذه) أي صورة عدم قصد معدود لم يشملها كلامه لقوله في عد ما آحاده مذكرة حيث أضاف عدا إلى المعدود وقوله ويشمل الأوليين أي صورة ذكر المعدود وصورة حذفه لعدم اشتراط التلفظ بالمعدود (قوله وقال الكسائي إلخ) حاصله أن الكسائي كالبغداديين وإنما لم يقل خلافا للبغداديين والكسائي مع أنه أخصر لأنه قصد حكاية كلام الكسائي (قوله اعتبار التأنيث) أي والتذكير بقرينة التمثيل (قوله إن كان اسما) أي جامدا بقرينة مقابلته بالصفة فيما يأتي (قوله فبلفظه) ظاهره أن ذلك على سبيل الوجوب ويخالفه ما نقله السيوطي عن ابن هشام وغيره من أن ما كان لفظه مذكرا ومعناه مؤنثا أو بالعكس فإنه يجوز فيه وجهان اهـ سم ويخالفه أيضا ما في التسهيل وشرحه للدماميني وعبارة التسهيل تحذف تاء الثلاثة وأخواتها إن كان واحد المعدود مؤنث المعنى حقيقة أو مجازا قال الدماميني استفيد منه أن الاعتبار في الواحد بالمعنى لا باللفظ فلهذا يقال ثلاثة طلحات بالتاء ثم قال في التسهيل وإن أول مذكر بمؤنث ومؤنث بمذكر جيء بالعدد على حسب التأويل ومثل الدماميني الأول بنحو ثلاث شخوص تريد نسوة وعشر أبطن تريد قبائل والثاني بنحو ثلاثة أنفس أي أشخاص وتسعة وقائع أي مشاهد فتأمل وبما ذكره الشارح يرد ما استدل به بعض العلماء في قوله تعالى ثلاثة قروء أربعة شهداء على أن الأقراء الأطهار لا الحيض وعلى أن شهادة النساء غير مقبولة لأن الحيض جمع حيضة ولو أريد الحيض لقيل ثلاث ولو أريد النساء لقيل أربع ووجه الرد أن المعتبر هو اللفظ ولفظ قرء وشهيد مذكران (قوله تقول ثلاثة أشخص قاصد نسوة) وكذا إذا كنت قاصد رجال ولم ينبه على ذلك لأنه على الأصل إذ هو جار على اللفظ والمعنى معا والشخص يستوي فيه المذكر والمؤنث وإذا أعيد الضمير عليه إنما يعود مذكرا فلذلك يؤنث العدد إذا أضيف إلى جمعه سواء أريد به مذكر أو مؤنث حفيد (قوله وثلاث أعين قاصد رجال) وكذا إذا قصد النسوة ولم ينبه عليه لأنه على الأصل كما مر (قوله ما لم يتصل بالكلام) مراده بالكلام ما يشمل لفظ العدد بدليل ثلاثة أنفس (قوله أو يكثر فيه إلخ) معطوف على يقوي المعنى (قوله جاز مراعاة المعنى) في التوضيح أن ذلك ليس قياسيا وهو خلاف ما تقدم عن ابن هشام وغيره من أن ما كان لفظه مذكرا ومعناه مؤنثا أو بالعكس يجوز فيه وجهان أي ولو لم يكن هناك مرجح

للمعنى وبخلاف ما تقدم عن التسهيل وشرحه أن العبرة بالمعنى فتأمل (قوله كاعبان ومعصر) الكاعب الجارية حين يبدو ثديها للنهود والمعصر الجارية أول ما تدرك وسميت معصرا لدخولها في عصر الشباب قاله الخليل تصريح (قوله عشر أبطن) أي قبائل فالقياس عشرة أبطن لان البطن مذكر بحسب اللفظ لكنه راعى المعنى وهو القبيلة لوجود ما يقوى المعنى وهو هذه وقبائلها (قوله وجعل منه في شرح الكافية الخ) مبنى على أن أسباطا تمييز ويرد عليه أنه جمع وتمييز مثل هذا العدد مفرد ولهذا كان الوجه جعله بدلا كما سيذكره الشارح (قوله منه) أي مما روعى فيه المعنى لاتصاله بما يقوى المعنى لا بقيد كونه مما نحن بصدده وهو ثلاثة وعشرة وما بينهما أفاده م (قوله ترجيح حكم التأنيث) ولولا ذلك لقيل اثنى عشر اسباطا لان السبط مذكر اه مرادى أي وواحد واثنان يذكران لتذكير المعدود ويؤنثان لتأنيثه على خلاف قاعدة ثلاثة الى عشرة كامر (قوله بدلا من اثنتى عشرة) أي وأمما صفته والتمييز محذوف أي فرقة وعليه لا يكون ذلك مما نحن فيه لان المعدود محذوف ومؤنث للفظ والمعنى (قوله ثلاثة أنفس) فيه الشاهد لانه كان القياس ثلاث أنفس لان النفس مؤنثة لكنه راعى المعنى وهو مذكر لكثرة استعمال النفس في الانسان وقوله وثلاث ذود الذود من الابل من الثلاثة الى العشرة وهو مؤنث لا واحد له من لفظه (قوله أي عشر حسنات) ولولا ذلك لقيل عشرة لان المثل مذكر (قوله ربعات) بفتح الباء جمع ربعة بسكونها يوصف به المذكر والمؤنث يقال رجل ربعة وامرأة ربعة أي لا طويل ولا قصير تصريح (قوله ثلاثة دواب الخ) وقال بعض العرب ثلاث دواب لانها جرت مجرى الاسماء الجامدة مرادى (قوله فالعبرة بحالهما) أي فيجب اعتبار حال لفظهما تذكيرا وتأنيثا (قوله عكس ما يستحقه ضميرهما الخ) اعترضه شيخنا بأن الشارح ذكر في بحث الكلام أن اسم الجنس يجوز في ضميره التذكير والتأنيث وظاهره يخالف ما ذكره هنا من أنه ثلاثة أقسام واجب التذكير وواجب التأنيث وجائزهما ومنشؤه توهم رجوع الضمير في قول الشارح في بحث الكلام يجوز في ضميره الخ الى مطلق اسم الجنس الجمعي وليس كذلك بل الى الكلم كما حققناه هنالك وحينئذ فلا تخالف أصلا ومن العجائب أن البعض جزم هنالك برجوع الضمير الى الكلم ورد على من أرجعه الى مطلق اسم الجنس الجمعي حيث قال قوله يجوز في ضميره أي الكلم كما هو الظاهر لا مطلق اسم الجنس الجمعي لان منه ما يجب في ضميره التذكير كالعم وما يجب فيه التأنيث كالبط وما يجوز فيه الامران كالبقر والكلم فما أوهمه بعض أرباب الحواشي من رجوع الضمير لمطلق اسم الجنس الجمعي وبنى عليه ما بنى أي من الاعتراض على الشارح في اطلاقه الجواز غير سديد اه ثم نسي هذا هنا وتابع شيخنا في الاعتراض بالتنافي وزاد في التقول على الشارح حيث قال ما ذكره في اسم الجنس هنا خلاف ما ذكره في بحث الكلام من أن اسم الجنس مطلقا يجوز في ضميره الوجهان اه باختصار هذا وقال الدماميني نقلا عن ابن هشام المؤنث من اسم الجنس النخل والبط ولا ثالث لهما لان الباقي اما واجب التذكير وهو ستة الموز والعنب والسدر والرطب والقمح والكلم واما فيه لغتان وهو بقية الالفاظ اه وفيه مخالفة للشارح في الكلم والنحل في كلامه بالحاء المهملة لذكره بعد ان النخل بالخاء المعجمة فيه التذكير والتأنيث وبهما ورد القرآن بقي أن ظاهر صنيعه أن اسم الجمع مذكر دائما وليس كذلك ففي الهمع أن منه المذكر كقوم ورهط ونفر والمؤنث كابل وتقدم في بحث الكلام أنه ثلاثة أقسام واجب التذكير كقوم ورهط وواجب التأنيث كابل وخيل وجائزهما كركب ومثل الدماميني لاسم الجمع المؤنث بالنسوة والابل والذود وفي الفارضي في باب التأنيث أن الابل تذكر وتؤنث وفي التصريح عن ابن عصفور أنه ان كان لمن يعقل فحكمه حكم المذكر كالقوم والرهط والنفر وان كان لما لا يعقل فحكمه حكم المؤنث كالجامل والباقر اه وأقره شيخنا والبعض وهو مشكل لان نحو

ثلاث شخوص كاعبان ومعصر
وقوله
وان كلابا هذه عشر ابطن
وانت برىء من قبائلها العشر
وجعل منه في شرح الكافية وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطا أمما قال فذكر أمم ترجيح حكم التأنيث لكنه جعل أسباطا في شرح التسهيل بدلا من اثنتى عشرة وهو الوجه كما سياتي والثاني كقوله ثلاثة أنفس وثلاث ذود فان النفس كثر استعمالها مقصودا بها انسان وان كان صفة فموصوفها المنوى لا بها نحو فله عشر أمثالها أي عشر حسنات وتقول ثلاثة ربعات اذا قصدت رجالا وكذا تقول ثلاثة دواب اذا قصدت ذكورا لان الدابة صفة في الاصل ❊ الثالث انما تكون العبرة في التانيث والتذكير بحال المفرد مع الجمع أما مع اسمى الجنس والجمع فالعبرة بحالهما فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما فتقول

ثلاثة من القوم وأربعة من الغنم بالتاء (٤٤) لانك تقول قوم كثيرون وغنم كثير بالتذكير وثلاث من البط بترك التاء لانك تقول بط كثيرة بالتأنيث وثلاثة من البقر أو ثلاث لان فى البقر لغتين التذكير والتأنيث قال تعالى ان البقر تشابه علينا وقرئ تشابهت هذا مالم يفصل بينه وبين العدد صفة دالة على المعنى والا فالمراعى هو المعنى أو يكن نائبا عن جمع مذكر فالاول نحو ثلاث اناث من الغنم وثلاثة ذكور من البط ولا أثر للوصف المتأخر كقولك ثلاثة من الغنم اناث وثلاث من البط ذكور والثانى نحو ثلاثة رجلة فرجلة اسم جمع مؤنث الا أنه جاء نائبا عن تكسير راجل على أرجال فذكر عدده كما كان يفعل بالمنوب عنه • الرابع لا يعتبر أيضا لفظ المفرد اذا كان علما فتقول ثلاثة الطلحات وخمس الهندات والخامس اذا كان فى المعدود لغتان التذكير والتأنيث كالحال جاز الحذف والاثبات تقول ثلاث أحوال وثلاثة أحوال اه (والمميز مجرور جمعا بلفظ قلة فى الأكثر) أى مميز الثلاثة وأخواتها الا يكون الا مجرورا فان كان اسم جنس أو اسم جمع جر بمن نحو خذ أربعة من الطير ومررت بثلاثة من الرهط وقد يجر باضافة العدد نحو وكان فى المدينة تسعة رهط وفى الحديث ليس فيما دون خمس ذود صدقة وقوله ثلاثة أنفس وثلاث ذود والصحيح قصره على السماع وان كان غيرهما فباضافة العدد اليه وحقه حينئذ أن يكون جمعا مكسرا

النساء والنسوة والجماعة أسماء جموع لمن يعقل وليس حكمها حكم المذكر ولان الجامل مذكر فى قول الشاعر • ربما الجامل المؤبل فيهم • وفى الفارضى نقلا عن الصحاح أن قوما ورهطا ونفرا انما هو للآدميين يذكر ويؤنث فتأمل (قوله ثلاثة من القوم) هذا من اسم الجمع وقوله وأربعة من الغنم هذا من اسم الجنس وقيل من اسم الجمع (قوله بالتاء) كذا فى التوضيح وقال ابن المصنف تقول عندى ثلاث من الغنم بحذف التاء لان الغنم مؤنث اه وهو ما ذكره الجوهرى وغيره وبه يرد كلام الشارح كالتوضيح أفاده زكريا ويدل له اذ نفشت فيه غنم القوم وفى الفارضى فى باب التأنيث أن الغنم تذكر وتؤنث وهو مقتضى ما نقله الدماميني عن ابن هشام وقد أسلفناه آنفا (قوله التذكير) أى ملاحظة للفظ أو معنى الجمع والتأنيث أى ملاحظة لمعنى الجماعة قال السيوطى والمدرك فى وجوب تذكير البعض ووجوب تأنيث البعض وجواز الامرين فى البعض انما هو السماع أى ولا يرد أن الملاحظتين ممكنتان فى الجميع (قوله هذا) أى اعتبار حال لفظ اسم الجنس واسم الجمع تذكيرا وتأنيثا (قوله مالم يفصل بينه) أى اسم الجنس أو اسم الجمع وهذا الذى صادق بعدم ذكر النعت أصلا وذكرها مؤخرة عنهما (قوله والا فالمراعى هو المعنى) أى وجوبا وخالف فى الوجوب بعض المتأخرين ولك أن تقول ما الفرق بين هذا وبين ما مر فى اسم المضاف اليه العدد اذا اتصل به ما يقوى المعنى حيث جوز اعتبار المعنى ثم ووجب اعتباره هنا حالة الفصل وامتنع اعتباره حالة التأخير زكريا (قوله هو المعنى) أى معنى المعدود (قوله أو يكن) عطف على يفصل (قوله ولا أثر للوصف المتأخر) كذا لا أثر للوصف الذى لا يدل على المعنى نحو ثلاث حسان من البط فان حسانا مشترك بين الذكور والاناث دماميني (قوله ثلاثة رجلة) بفتح الراء وسكون الجيم أى مشاة قال المرادى ومثله ثلاثة أشياء وزن أشياء فعلاء نائب عن جمع أفعال فأشياء وان كان مؤنثا لكن لما ناب عن جمع مذكر وجب اثبات التاء فيه اه وقوله فوزن أشياء فعلاء أى بحسب الاصل قبل القلب المكانى اذ أصل أشياء شيئاء فاستثقلوا همزتين بينهما ألف وقدموا الاولى التى هى اللام فصار أشياء بوزن لفعاء وهذا هو الصحيح من خلاف فيها (قوله فذكر عدده الخ) يحتمل أن الكاف مخففة من الذكر والمعنى فذكر عدده على الوجه الذى يفعل به مع المنوب عنه ويحتمل أنها مشددة من التذكير ضد التأنيث فيكون مراده بتذكير العدد هنا جعله دالا بثبوت التاء فيه على أن المعدود مذكر (قوله لا يعتبر أيضا الخ) أى كما لا يعتبر لفظ المفرد فى اسمى الجنس والجمع وقوله لفظ المفرد أى بل يعتبر معناه (قوله وخمس الهندات) فقد اعتبرت معنى المفرد لا لفظه الذى هو مذكر وأما قول البعض تبعا لشيخنا قد قال هذا فيه مراعاة للفظ والمعنى معا فممنوع (قوله والمميز الخ) أى ان لم يكن موصوفا ولا صفة فالاول نحو أثواب خمسة والثانى نحو خمسة أثواب والاحسن فى الثانى أن يكون عطف بيان لجوده ولم يكن العدد مضافا الى مستحقه نحو خمسة زيد لانه قد عرفها وميزها فلا تحتاج الى تمييز ولم يرد مضافا فى نحو ثلاثة نصف ستة ووجه الجر بأنه لما كثر استعماله آثروا جر المميز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين وكونه جمعا للمطابقة بين العدد والمعدود وكونه للقلة للمطابقة أيضا لقلة المعدود يس بحذف يسير وقوله والاحسن فى الثانى أن يكون عطف بيان لعله لم يوجب كونه عطف بيان لامكان تأويل أثواب بمشتق كان يقال مسماة بأثواب وقوله لانه قد عرفها أى لانه لا يقال خمسة زيد الا لمن عرف زيدا أو خمسته كما سيأتى عن الدماميني (قوله فان كان اسم جنس الخ) صنيعه يقتضى دخول هذا فى المتن وفيه نظر لانه وان أمكن حمل الجمع على مفهوم الجمع ليشمل ذلك لكن قوله بلفظ قلة لا يناسب الا الجمع سم (قوله من الرهط) هو من الثلاثة الى العشرة وليس له واحد من لفظه زكريا (قوله مكسرا) لان

من أبنية القلة نحو ثلاثة أعبد وثلاث آم وقد يتخلف كل واحد من هذه الثلاثة فيضاف للمفرد وذلك ان كان مائة نحو ثلثمائة وسبعمائة وشذ فى الضرورة قوله ثلاث مئين للملوك وفى بها ويضاف لجمع التصحيح فى ثلاث مسائل * احداها أن يهمل تكسير الكلمة نحو سبع سموات وخمس صلوات وسبع بقرات * والثانية أن يجاور ما أهمل تكسيره نحو سنبلات فانه فى التنزيل مجاور لسبع بقرات * والثالثة أن يقل استعمال غيره نحو ثلاث سعادات فيجوز لقلة سعائد ويجوز ثلاث سعائد أيضا بل المختار فى هاتين الاخيرتين التصحيح ويتعين فى الاولى لاهمال غيره * فان كثر استعمال غيره ولم يجاور ما أهمل تكسيره لم يضف اليه الا قليلا نحو ثلاثة أحمدين وثلاث زينبات والاضافة الى الصفة ضعيفة نحو ثلاثة صالحين والاحسن الاتباع على النعت ثم النصب على الحال ويضاف لبناء الكثرة فى مسئلتين * احداهما أن يهمل بناء القلة نحو ثلاث جوار وأربعة رجال وخمسة دراهم * والثانية أن يكون له بناء قلة ولكنه شذ قياسا أو سماعا فينزل لذلك منزلة المعدوم * فالاول نحو ثلاثة قروء فان جمع قرء بالفتح على اقراء شاذ * والثانى نحو ثلاثة شسوع فان أشساعا قليل الاستعمال (ومائة والالف للفرد أضف) نحو عندى مائة درهم ومائتا ثوب وثلثمائة دينار وألف عبد وألفا أمة وثلاثة آلاف فرس (ومائة بالجمع نزرا قد ردف) فى قراءة حمزة والكسائى ثلثمائة سنين ﴿تنبيه﴾ شذ تمييز المائة بمفرد منصوب كقوله

ألفاظ العدد أقرب الى جمع التكسير لفظا فحصل المطابقة لفظا (قوله من أبنية القلة) التى هى أفعلة وأفعل وأفعال وفعلة وأما جمعا التصحيح فحكمهما حكم جمع القلة الا فى هذا الموضع فلا يميز بهما العدد قاله الفارضى وغيره (قوله وثلاث آم) بمد الهمزة وتخفيف الميم مكسورة جمع أمة على وزن أفعل وأصله أأمى قلبت الهمزة ألفا ثم ضمة الميم كسرة ثم أعل اعلال قاض هذا هو الصواب وأخطأ من ضبطه بتشديد الميم (قوله ان كان) أى المميز مائة لان المائة جمع فى المعنى تصريح (قوله ثلاث مئين للملوك وفى بها) تمامه * ردائى وجلت عن وجوه الاهاتم * وثلاث مبتدأ وجملة وفى بها ردائى خبر وأراد بالرداء السيف وقيل هو على حقيقته لانه رهن رداءه فى الديات الثلاث وذلك أن ثلاثة من الملوك قتلوا فى المعركة وكانت دياتهم ثلثمائة بعير فرهن رداءه بالديات الثلاث وقوله وجلت بالتشديد بمعنى جلت بالتخفيف وفاعله ضمير ردائى وأراد بوجوه الاهاتم أعيانهم والاهاتم جمع اهتم وهو ... الاهتم سمى بذلك لانكسار ثنيته كذا فى العينى ... بكسر الميم فصح من ضمها (قوله نحو سنبلات) فلم يقل سنابل لمجاورته سبع بقرات (قوله بل المختار الخ) اضراب انتقالى عن قوله فيجوز لقلة سعائد (قوله نحو ثلاثة أحمدين وثلاث زينبات) أى فالكثير ثلاثة أحامد وثلاث زيانب (قوله ولكنه شذ قياسا) بان خالف القواعد أو سماعا بان ندر استعماله فى لسان العرب (قوله فان جمع قرء بالفتح الخ) يرد عليه أمران الاول ما فى المرادى من أن بعضهم ذكر أنه جمع قرء بضم القاف فلا يكون شاذا الثانى أن أقراء بالفتح بناء قلة مطرد وهو أقرب وقياس أفعال مطرد فى فعل بفتح الفاء وسكون العين اذا كان صحيحها كما هنا وعبارة ابن الناظم وان لم يهمل يعنى جمع القلة المفرد المميز جىء به يعنى بالمميز جمع قلة فى الغالب نحو ثلاثة أجبل وخمسة أكلب وقد يجاء به جمع كثرة كقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء مع مجىء الاقراء اه (قوله ثلاثة شسوع) بمعجمة فمهملة جمع شسع بكسر أوله وسكون ثانيه أحد سيور النعل تصريح (قوله ومائة والالف) أى هذين الجنسين الشاملين لمفردهما ومثناهما وجمعهما كما يؤخذ من تعداد الامثلة سواء كان الجمع بصيغة الجمع نحو مئى رجل وثلاثة آلاف رجل أو باضافة ثلاثة فما فوق اليه نحو ثلثمائة رجل وأحد عشر ألف رجل ولك أن تحمل هذين من المفرد اعتبارا بلفظ مائة ولفظ ألف ﴿فائدة﴾ قال فى التسهيل واختص الالف بالتمييز به مطلقا ولا يعبر بالمائة الا ثلاث واحدى عشرة وأخواتها اه نحو مائة ألف وأحد عشر ألفا وعشرون ألفا وأحد وعشرون ألفا وثلثمائة وخمسمائة واحدى عشرة مائة وخمس عشرة مائة (قوله والالف) أل من الحكاية لا من المحكى اذ لا يجوز الالف رجل مثلا قال الفارضى وأما دخول أل على المضاف فى قول أبى هريرة رضى الله تعالى عنه فلما قدم جاءه بالالف دينار فقيل زائدة وقيل تقديره بالالف ألف دينار فحذف ألف وهو بدل من الالف (قوله للفرد أضف) لان المائة اجتمع فيها ما افترق فى عشرة وعشرين من الاضافة والافراد لانها مشتملة عليهما فأخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الافراد والالف عوض عن عشر مائة وهى تميز بمفرد مخفوض فعوملت الالف معاملة ما عوضت منه اه تصريح وقوله فأخذت الخ وجهه أن هذا أخف ولو عكس لحصل الثقل بالجمع والتنوين اه سم وقال الدمامينى أما كونه مفردا مع أن القياس جمعه كما جمعوه فى ثلاثة دراهم للعلة المتقدمة ولانه عدد فى معناه كثرة فكرهوا جمع مميزه لئلا ينضم الثقل اللفظى الى الثقل المعنوى (قوله فى قراءة حمزة والكسائى ثلثمائة سنين) أى باضافة مائة الى سنين ووجه ذلك تشبيه المائة بالعشرة اذ هى تعشير للعشرات كما أن العشرة تعشير للآحاد وقيل من وضع الجمع موضع المفرد وقرأ الباقون بتنوين مائة على جعل

ذكر وصله بعشر) مجردا من التاء (مركبا) لهما (قاصد معدود ذكر) نحو أحد عشر كوكبا وهمزة أحد مبدلة من واو وقد يقال وحد عشر على الاصل وهو قليل وقد يقال واحد عشر على أصل العدد (وقل لدى التأنيث احدى عشره) امرأة باثبات التاء وقد يقال واحدة عشرة (والشين فيها عن تميم كسره) أي مع المؤنث فيقولون احدى عشرة وثنتا عشرة بكسر الشين وبعضهم يفتحها وهو الاصل الا أن الافصح التسكين وهو لغة الحجاز وأما في المذكر فالشين مفتوحة وقد تسكن عين عشر فيقال أحد عشر وكذلك أخواته لتوالي الحركات وبها قرأ أبو جعفر وقرأ هبيرة صاحب حفص اثنا عشر شهرا وفيها جمع بين ساكنين (و) ما (مع غير أحد واحدى ما معهما فعلت) في العشرة من التجريد من التاء مع المذكر واثباتها مع المؤنث (فافعل قصدا) والحاصل أن للعشرة في التركيب عكس ما لها قبله فتحذف التاء في التذكير وتثبت في التأنيث (ولثلاثة وتسعة وما بينهما ان ركبا ما قدما) أي في الافراد وهو ثبوت التاء مع المذكر وحذفها مع المؤنث

تمييزه لا أو عطف بيان لان تمييز الثلاثة يلزم الشذوذ من وجه من جمع تمييز المائة ونصبه قاله الدماميني وقال في التصريح لانه يقتضي أنهم أول ما نطقوا بثلاثمائة قوله الموضع في الحواشي اه وسبقه الى هذا نوا حدق الزجاج قول ابن الحاجب ووجهه أن تمييز المائة واحد من المائة فاذا كان كذلك وقلت ثلاثمائة سنين يكون سنين واحدة من المائة وهي ثلثمائة وأقل السنين ثلاثة فيجب أن تكون تسعمائة وهذا وارد أيضا على قراءة حمزة والكسائي اذ سنين عندهما تمييز لا غير وان كان مجرورا ثم أجاب ابن الحاجب بأن ما ذكر انما يلزم اذا كان التمييز مفردا أما اذا كان جمعا كما هو الاصل في تمييز ما قصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعا في نحو ثلاثة أثواب ويمكن أن يجاب أيضا بأن الحل لما كان للمفرد لكونه المقيس فيه كان الجمع الحال في ذلك المحل في حكم المفرد بأن يراد منه الجنس المتحقق في واحد ولا يلزم أن يكون أقل السنين ثلاثة حتى يرد المحذور فتأمل (قوله اذا عاش الفتى مائتين عاما) تمامه * فقد ذهب اللذاذة والفتاء (قوله وأحد اذكر الخ) لما تكلم على العدد المضاف شرع في المركب فقال وأحد اذكر الخ (قوله مركبا) بكسر الكاف أي حال كونك مركبا ويجوز أن يكون بفتح الكاف حالا من عشر أي مركبا معه أي مع أحد اه سندوبي والى الاول جنح الشارح لكونه أنسب بما بعده (قوله وهمزة أحد الخ) كذا همزة احدى الا أن الاول شاذ لزوما ما ساواه أي مطرد في الواو كما شاع وأكثر هذا منهوا على الاصل في أحد فقالوا وحد ولم ينهوا عليه في احدى اه تصريح وألف احدى للتأنيث عند الاكثرين قيل للالحاق وزال التنوين في احدى عشر للتركيب فتقول في العطف احدى وعشرين بالتنوين نقله ابن هشام في الفارضي عن ابن باشاذ أن أحد المقلوبة همزتها عن واو المستعملة في العدد هي التي في نحو قولك كل أحد في الدار وجمعها آحاد وأما التي تستعمل بعد النفي ونحوه كما في من أحد فهمزتها أصلية غير مبدلة ولا تجمع ولا تستعمل في العدد ولا في المثبت (قوله احدى عشرة) ولا تستعمل احدى الا مركبة أو معطوفا عليها أو مضافة نحو احداهما الا في تكرير كريا (قوله وقد تسكن عين عشر) أي في المذكر كما صرح به في بعض النسخ قول الدماميني فان قيل كيف جاز تسكين فاء الاسم قلنا اذا جاز تسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء فهذا أجدر (قوله لتوالي الحركات) ولافادة المبالغة في الامتزاج دماميني (قوله وأما مع غير أحد واحدى) أي من اثنين واثنتين الى تسعة وتسع وقدر الشارح أما لاجل الفاء في قوله فافعل ويحتمل أن الفاء زائدة قال سم بين المصنف بهذا أي بقوله ومع غير أحد واحدى الخ حكم العشرة اذا ركبت مع التسعة فما دونها ثم بين بقوله الآتي ولثلاثة وتسعة الخ حكم التسعة وما تحتها اذا ركبت مع العشرة (قوله قصدا) قال شيخنا والبعض حال بمعنى مقتصدا أي عادلا وهو غير متعين لجواز أن يكون مفعولا مطلقا على حذف مضاف أي فعل قصد أي اقتصاد بل هذا أولى لما مر غير مرة أن مجيء المصدر حالا وان كثر سماعي (قوله فتحذف التاء في التذكير) كراهة اجتماع علامتي تأنيث فيما هو كالكلمة الواحدة ولا يقال ثلاثة عشرة (قوله ان ركبا) أي مع العشرة (قوله وأول عشرة الخ) اعترض الفارضي وغيره هذا البيت بأنه قد علم من قوله ومع غير أحد واحدى الى آخر البيت فانه علم منه كون اثني له عشر واثنتي له عشرة وقد يقال انما صرح به دفعا لتوهم أن اثنين في حال تركيبه مع العقد كثلاث فما فوق في هذه الحالة يجرد من التاء عند التأنيث وتلحقه عند التذكير قال الدماميني في احدى عشرة واثنتي عشرة سؤال مشهور حاصله لزوم الجمع بين علامتي تأنيث فيما هو كالكلمة الواحدة وجوابه أن ألف التأنيث بمنزلة ما هو من نفس الكلمة ولذا لم تسقط في جمعي التصحيح والتكسير بخلاف التاء اذ قالوا حبلى وحبليات وحبالى وجفنة وجفنات وجفان وأما اثنتان فبني على التاء اذ لا واحد له من لفظه فكانت كالاصل (قوله اذا أنثى الخ) لف ونشر مرتب (قوله تشا) مضارع شاء قصره للضرورة وقال المكودي

وحدها مع المؤنث (وأول عشرة اثنتي وعشرا اثني اذا أنثى تشا أو ذكرا) فتقول جاءني اثنتا عشرة امرأة واثنا

ويجوز

ونحو ذلك أن يكون حذف الهمزة من نشأ لاجتماعها مع همزة أو حالة (قوله والياء) أي في اثنين واثنتين (قوله مطلقا) أي في الاحوال الثلاثة (قوله أما العجز) أي عجز العدد المركب سواء كان اثني عشر واثنتي عشرة أو غيرهما (قوله تضمنه معنى حرف العطف) أي الواو اذ الاصل قبل التركيب أعطيتك خمسة وعشرة مثلا فحذفت الواو وركب العددان احتصارا وأريد بالمباينة ادر من العطف من أن الاعطاء دفعتان قاله الدماميني فان ظهر العاطف مع التركيب وان لم ينعقد المقتضي كقوله * كان بها البدر ابن عشر وأربع * وانظر اذا ما كيف يكون لتمنه حينئذ وزعم أبو حيان أنه أي العاطف لا يظهر الا مع تقدم المعدود كما في المذكور وليس كذلك فقد أنشد ابن الشجري * وقربه ابن خمس وعشر * اه وقوله وانظر الخ الذي يظهر أن التمييز حينئذ جمع مجرور كتمييز ثلاثة الى عشرة وللبعض اعتراض على هذه العلة لا معنى له فانظره ان أردت التعجب (قوله وأما الصدر الخ) عبارة الفارضي فى الصدر ولا نه كجزء الكلمة (قوله معللة بأنه وقوع العجز منه) أي من الصدر والجار والمجرور متعلق بوقوع وقوله موقع تاء التأنيث في لزوم الفتح أي فتح ما قبلها وهذا في هذا التعليل نظر من وجوه الاول أنه كان المناسب أن يقول معللة بأنه وقوعه موقع ما قبل تاء التأنيث في لزوم الفتح كما لا يخفى على الفطن الثاني أن بناءه بمعنى لزومه الفتح فيؤول التعليل الى تعليل الشيء بنفسه لانه جعل علة لزوم الفتح المشابهة لما قبل تاء التأنيث وعلة المشابهة لزوم الفتح لان وجه المشابهة علة لها ولما العلة له الثالث أنه لو كان الوقوع موقع ما قبل تاء التأنيث يقتضي البناء للزم بناء صدر المركب المزجي مع أن فتحة صدره فتحة بنية لا فتحة بناء كما سلف تحقيقه في شرحه الا أن يجاب عن هذا بأن في تعبيرهم بأن صدر المركب العددي مبني فتحه لان فتحه وان كانت فتحة بنية تشبه فتحة البناء في اللزوم وفيه بعد لا يخفى وذكر س اعتراضين حرر حاصل الاول أن سبب البناء منحصر في شبه الحرف ولا يصح ما له عاد كروا جاب عنه بان المنحصر في شبه الحرف سبب البناء الاصلي اللازم للكلمة والبناء هنا عارض للكلمتين بالتركيب مفارق بمفارقته وحاصل الثاني أن آخر الصدر صار وسطا والوسط ليس محلا للاعراب ولا للبناء ولم يجب عن هذا ويمكن الجواب عنه بما أجاب به عن اعتراضه الثالث وحاصل قال يس واعلم أن الحركة لان له حالة اعراب وكانت الحركة فتحة لان هذا الاسم طال بالتركيب فأوثر أخف الحركات (قوله ولذلك) أي لكون علة البناء الوقوع المذكور أعرب صدر الخ أي لان العلة تدور مع المعلول وجودا وعدما وهي مفقودة في اثني عشر واثنتي عشرة فعدم بناء الصدر وما ذكره من اعراب صدرهما هو الصحيح والقول بأنه مردود باختلاف العوامل وذلك علامة اعرابه (قوله لوقوع العجز الخ) اعترضه شيخنا وتبعه البعض بأنه علل قوله أعرب بقوله لذلك ولا يصح تعليله ثانيا بقوله لوقوع العجز الخ من غير عطف ويمكن دفعه بجعله بدل اشتمال من قوله لذلك لاشعار علته الوقوع موقع التاء للبناء بعلية الوقوع موقع النون للاعراب فتأمل (قوله قد فهم من كلامه) يعني قوله وصلته بعشر حيث اقتصر على عشر والاقتصار على الشيء في مقام البيان يقتضي الحصر (قوله النيف) بفتح النون وتشديد الياء المكسورة وقد تخفف كهين وأصله نيوف من ناف يوف اذا زاد وهو من واحد الى تسعة بادخال المبدا والغاية أفاده في التصريح (قوله فانه يحتمل الخ) هذا انما يتم الاجمال لا الالباس (قوله اضافة صدر المركب الى عجزه) فيكون الصدر على حسب العامل والعجز مجرورا ولا غير ومنه قول الشاعر

كلف من عنائه وشقوته * بنت ثماني عشرة من حجته

بجر عشرة منونا فارضي (قوله واستحسنوا ذلك اذا أضيف) أي المركب ولا يخفى أن المضاف في الحقيقة انما هو عجز المركب فالصدر مضاف الى العجز والعجز مضاف الى كاف الخاطب في عبارته

عشر رجلا (والياء لغير الرفع) وهو النصب والجر (وارفع بالالف) كما رأيت وأما الجزء الثاني فانه مبني على الفتح مطلقا (والفتح في جزأي سواهما) أي سوى اثنتي عشرة واثني عشر (ألف) أما العجز فعلة بنائه تضمنه معنى حرف العطف وأما الصدر فعلة بنائه وقوع العجز منه موقع تاء التأنيث في لزوم الفتح ولذلك أعرب صدر اثني عشر واثنتي عشرة لوقوع العجز منهما موقع النون وما قبل النون محل اعراب لا محل بناء ولوقوع العجز منهما موقع النون لم يضافا بخلاف غيرهما فيقال أحد عشرك ولا يقال اثنا عشرك (تنبيهان) الاول قد فهم من كلامه أنه لا يجوز تركيب النيف مع العشرين ونحوه بل يتعين العطف فتقول خمسة وعشرون ولا يجوز خمسة عشرين ولعله الالباس في نحو رأيت خمسة عشرين رجلا فانه يحتمل خمسة لعشرين رجلا وقيل غير ذلك * الثاني أجاز الكوفيون اضافة صدر المركب الى عجزه فيقولون هذه خمسة عشر واستحسنوا ذلك اذا أضيف نحو خمسة عشرك

(وميز العشرين) وبابه (للتسعينا بواحد) منكر منصوب (كأربعين حينا) وخمسين شهرا ويقدم النيف عليه أي بثبوت التاء في التذكير وسقوطها في التأنيث ثم يذكر العقد معطوفا على النيف فيقال في المذكر ثلاثة وعشرون رجلا وفي المؤنث تسع وتسعون نعجة (وميزوا مركبا بمثل ما ميز (٤٨) عشرون) وبابه أي بمفرد منكر منصوب (فسوينهما) نحو أحد عشر كوكبا واثنتي عشرة عينا وأما وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا فأسباطا بدل من اثنتي عشرة والتمييز محذوف أي اثنتي عشرة فرقة ولو كان أسباطا تمييزا لذكر العددان وأفرد التمييز لأن السبط مذكر وزعم الناظم أنه تمييز وأن ذكر أمما رجح حكم التأنيث * تنبيهات * الأول يجوز في نعت هذا التمييز منهما مراعاة اللفظ نحو عندي أحد عشر درهما ظاهريا وعشرون دينارا ناصريا ومراعاة المعنى فيقول ظاهرية وناصرية ومنه قوله

فيها اثنتان وأربعون حلوبة ... سودا كخافية الغراب الأسحم

* الثاني قد يضاف العدد إلى مستحق المعدود ويستغني عن التمييز نحو هذه عشرو زيد ويفعل ذلك بجميع الأعداد المركبة إلا اثني عشر فيقال أحد عشرك وثلاثة عشرك ولا يقال اثنا عشرك لأن عشر اثني عشر بمنزلة نون الاثنين كما مر فلا تجامع الإضافة ولا يقال اثناك لئلا يلتبس بإضافة اثنين بلا تركيب * الثالث حكم العدد المميز بشيئين في التركيب لمذكرهما مطلقا إن وجد العقل شرط نحو عندي خمسة عشر عبدا وجارية الحكم وخمسة عشر جارية وعبدا وإن فقد فللسابق بشرط الاتصال نحو عندي خمسة عشر جملا وناقة وخمس عشرة ناقة وجملا وللمؤنث إن فصلا نحو عندي ست عشرة ما بين ناقة وجمل أو ما بين جمل وناقة وفي الإضافة

مسامحة (قوله وميز العشرين للتسعينا بواحد) أجاز الفراء جمع تمييز باب عشرين كما في الفارضي وأجاز المصنف في شرح التسهيل عندي عشرون دراهم العشرين رجلا عند قصد أن لكل واحد منهم عشرين كما في السيوطي (قوله بواحد منكر منصوب) إنما كان مفردا نكرة لأنه ذكر لبيان حقيقة المعدود وهو يحصل بالمفرد النكرة التي هي الأصل ومنصوبا لتعذر الإضافة مع النون التي في صورة نون الجمع (قوله أي بثبوت التاء في التذكير الخ) محله في غير اثنين واثنتين (قوله معطوفا على النيف) أي بالواو إذا أريد وقوعهما دفعة واحدة وإلا فلا مانع من أن تقول قبضت منه ثلاثة فعشرين أو ثم عشرين إذا قصد الترتيب مع الفور أو التراخي دماميني (قوله أي بمفرد منكر منصوب) إنما كان مفردا منكرا لما مر ومنصوبا لامتناع جعل ثلاثة أشياء كالشيء الواحد لو قيل خمسة عشر عبد مثلا فارضي (قوله فسوينهما) أي المركب والعشرين وبابه وفائدته دفع توهم أن المثلية فيه غير تامة وقد يقع تمييز المركب جمعا إذا صدق على كل واحد من العدد كقوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا لأن المراد وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة وكل قبيلة أسباط لا سبط فوضع أسباطا موضع قبيلة هذا أحد الأوجه في الآية وسيأتي الباقي (قوله بدل) أي بدل كل من كل ولا يرد أن المبدل منه في نية الطرح لأنه أغلبي وقد يخرج القرآن على غير الغالب كما في قراءة التنوين في ثلثمائة سنين كما مر (قوله لذكر العددان) أي بحذف التاء منهما وقوله لأن السبط مذكر علة لقوله لذكر العددان (قوله وأفرد التمييز) ذهب الفراء إلى جواز جمعه وظاهر الآية يشهد له اهـ تصريح ويرد عليه قوله وأفرد التمييز وهي كونه تمييز مركب لعلها من قوله وميزوا الخ (قوله رجح حكم التأنيث) هذا ترجيح للتأنيث ويبقى توجيه الجمع مع أن القياس الإفراد كما مر سم (قوله في نعت هذا التمييز منهما) أي من المركب والعشرين وبابه وقضيته أن غيرهما لا يجوز في نعته مراعاة المعنى وتقول شيخ الإسلام زكريا في تحريره وهي أي الأوسق الخمسة التي هي نصاب الزكاة الثابت ألف وستمائة رطل بغدادية يكون بغدادية فيه مرفوعا نعتا لألف وستمائة وانظر هل مثل النعت بقية التوابع وعلى كونها مثل النعت يجوز أن يكون أسباطا في الآية بدلا من التمييز المحذوف وهو فرقة على مراعاة المعنى فتدبر (قوله حلوبة) أي الركائب الحلوبة (قوله كخافية) بالخاء المعجمة واحدة الخوافي وهي ما دون الريشات العشر من مقدم الجناح والأسحم بالحاء المهملة الأسود عيني (قوله فيستغني عن التمييز) لأنك إذا قلت عشرو زيد فقد خاطبت من يعرف العشرين المنسوبة إليه ولا تقول عشرو زيد إلا لمن يعرف زيدا أو عشريه كما أنك لا تقول غلام زيد إلا لمن يعرف الغلام وزيدا دماميني (قوله الأعداد المركبة) وكذا غير المركبة كثلاثة زيد (قوله إلا اثني عشر) أي واثنتي عشرة (قوله ولا يقال اثناك) ما لم يكن اثنا عشر علما وإلا جاز أن تضيفه بحذف عشر إذا قصد تنكير العلم لفقد العلة كما في الفارضي (قوله لئلا يلتبس الخ) صريح في جواز أن يقال اثناك في قصد إضافة اثنين بلا تركيب اسقاطي (قوله لمذكرهما مطلقا) أي سبق المذكر أولا وقع الفصل ببين أولا (قوله إن وجد العقل) أي في الشيئين أو أحدهما وظاهره ترجيح المذكر إذا كان العاقل مؤنثا والقياس يقتضي تغليب العاقل فتقول أربع عشرة جملا وأمة لأن وصف الأنوثة مع العقل أرجح من وصف الذكورة مع عدم العقل أفاده الدماميني (قوله فللسابق) أي مذكرا أو مؤنثا وقوله بشرط الاتصال أي اتصال التمييز بالعدد (قوله وللمؤنث إن فصلا) أي فصل بين العدد والتمييز ببين لأنها تقتضي التساوي في

لسابقهما مطلقا نحو عندي ثمانية أعبد وثمان آم وأعبد ولا يضاف عدد أقل من ستة الى مميز بين مذكر ومؤنث لأن كلا من المميزين جمع وأقل الجمع ثلاثة * الرابع لا يجوز فصل هذا التمييز وأما قوله على أنني بعد ما قد مضى * ثلاثون للهجر حولا كميلا فضرورة (وإن أضيف عدد مركب يبق البنا) في الجزأين على حاله نحو أحد عشرك مع أحد عشر زيد بفتح الجزأين هذا هو الأكثر لأن البناء يبقى مع الألف واللام بالإجماع فكذا مع الإضافة والثاني أنه يعرب (٤٩) عجزه مع بقاء التركيب كبعلبك حكاه سيبويه عن بعض العرب نحو أحد عشرك مع أحد عشر زيد وإليه أشار بقوله (وعجز قد يعرب) واستحسنه الأخفش واختاره ابن عصفور وزعم أنه الأفصح ووجه ذلك أن الإضافة ترد الأشياء الى أصولها في الإعراب ومنع في التسهيل القياس عليه وقال في شرحه لا وجه لاستحسانه لأن المبني قد يضاف نحو كم رجل عندك ومن لدن حكيم خبير وفيه مذهب ثالث وهو أن يضاف صدره الى عجزه مع إعرابهما حكى الفراء أنه سمع من أبي فقعس الأسدي وأبي الهيثم العقيلي ما فعلت خمسة عشرك وذكر في التسهيل أنه لا يقاس عليه خلافا للفراء * تنبيهات * الأول قال في التسهيل ولا يجوز بإجماع ثماني عشرة إلا في الشعر يعني بإضافة الأول الى الثاني دون إضافة المجموع كقوله

كلف من عنائه وشقوته * بنت ثماني عشرة من حجته

أي من عامه ذلك وفي دعواه الإجماع نظر فإن الكوفيين يجيزون إضافة صدر المركب الى عجزه مطلقا كما سبق التنبيه عليه * الثاني في ثماني إذا ركب أربع لغات فتح الياء وسكونها وحذفها مع كسر النون وفتحها ومنه قوله

ولقد شربت ثمانيا وثمانيا * وثماني عشرة واثنتين وأربعا

وقد تحذف ياؤها أيضا في الإفراد ويجعل إعرابها على النون كقوله

لها ثنايا أربع حسان * وأربع فثغرها ثمان

وهو مثل قراءة بعض القراء وله الجوار المنشآت بضم الراء * الثالث

الحكم وكان الأسبق فيه متضمنه ويرجع ما مر إعانة كراهة لشيئين وذلك أن مذكرا مال يستعمل في استعمالهم كالمؤنث حتى انه قد يعود عليه ضميره وإذا جعل الحكم للمؤنث كان ذلك اعتبارا بهما بخلاف ما إذا جعل للمذكر كذا في الدماميني (قوله لسابقهما مطلقا) أي سواء كان المضاف إليه أولا مذكرا أولا وربما كان كذلك لأن المتضايفين كالشيء الواحد ولا ينبغي أن يختلف حاله مما دار قبل المعطوف على المضاف إليه مضاف إليه فلا يهم لكن المعطوف مضاف إليه بواسطة والأول مضاف إليه بالمباشرة فكان أولى بالاعتبار وقد أهمل الشارح ذكر العدد المعطوف والقياس يقتضي أنه كالعدد المركب فتقول عندي أحد وعشرون عبدا وأمة بتغليب المذكر وأحد وعشرون جملا وناقة بتغليب السابق وإحدى وعشرون بين جمل وناقة بتغليب المؤنث دماميني (قوله وآم) تقدم الكلام عليه (قوله وإن أضيف عدد مركب) أي غير اثني عشر واثنتي عشرة لما مر من أنهما لا يضافان ويستغنى بالعدد المركب إذا أضيف عن التمييز كما سبق (قوله والثاني الخ) مقابل قوله هذا هو الأكثر (قوله كبعلبك) أي في بقاء التركيب مع إعراب العجز وإن كان بعلبك غير منصرف لوجود العلتين بخلاف أحد عشر لأنه ليس بعلم (قوله نحو أحد عشرك مع أحد عشر زيد) فتح دال أحد في المثالين ورفع راء عشر الأول وجر راء الثاني (قوله وعجز) مبتدأ والمسوغ قصد التفصيل بالنوعين (قوله ترد الأشياء الى أصولها في الإعراب) لا يقال هذا يقتضي إعراب الجزأين أيضا لا لأنا نقول المضاف مجموع الجزأين لا الأول فقط ولا الثاني فقط لكن لما كان آخر الثاني آخر المجموع المضاف ظهر فيه الإعراب (قوله ومنع في التسهيل القياس عليه) قال بعضهم وهي لغة ضعيفة عند سيبويه ولو أنه ثبت كونها لغة لم يمتنع القياس عليها وإن كانت ضعيفة مرادي (قوله لأن المبني قد يضاف الخ) قد يفرق بين ما بناؤه أصلي فلا يرد الى الإعراب وما بناؤه عارض بسبب التركيب فيرد اليه وأدنى ملابسة تصحح (قوله من أبي فقعس) كذا بخط الشارح ويوجد في بعض النسخ بين وهو تحريف (قوله خلافا للفراء) تقدم قبيل قول المصنف وميز العشرين الخ نقل الشارح قول الفراء عن الكوفيين (قوله دون إضافة المجموع) أي الى شيء آخر وفيه أنه إذا أضيف الأول الى الثاني ووجدت الإضافة الى شيء آخر كان المضاف في الشيء الآخر الثاني لا المجموع وإذا أضيف المجموع الى شيء آخر لم يكن الأول مضافا الى الثاني فتدبر (قوله كلف الخ) يظهر أنه بصيغة تشديد لام كلف على أنه من التكليف ويحتمل على أنه من الكلف بالتحريك اللزوم لكنه يحتمل وإعماله بفتح العين المهملة التعب والشقوة بالكسر الشقاء (قوله مطلقا) أي سواء كان المجموع مضافا كخمسة عشرك أولا وبه مامر (قوله في ثماني) أي الواقعة في عدد المؤنث (قوله وسكونها) أي كسكونها في معديكرب وقوله مع كسر النون أي دلالة على الياء وقوله وفتحها أي للتركيب معها (قوله وقد تحذف ياؤها) منصب قد استعمل به قوله ويجعل إعرابها على النون أي والأكثر أن تجري مجرى المنقوص المصروف فتقول جاء ثمان ومررت بثمان ورأيت ثمانيا وقد يقال رأيت ثماني بلا تنوين لمشابهته جواري لفظا وهو ظاهر ومعنى لأنه وإن لم يكن جمعا لفظا هو جمع معنى كما أجرى سراويل مجرى سراويل فكتابه البعض على قول الشارح ويجعل إعرابها على النون ما نصه أي وحينئذ

لبضعة وبضع حكم تسعة وتسع في الافراد والتركيب وعطف عشرين وأخواته عليه نحو لبثت بضعة أعوام وبضع سنين وعندي بضعة عشر غلاما وبضع عشرة أمة وبضعة وعشرون كتابا وبضع وعشرون صحيفة ويراد ببضعة من ثلاثة الى تسعة وببضع من ثلاث الى تسع انتهى (وصغ من اثنين فما فوق) أي فما فوقهما (الى عشرة) وصفا (كفاعل) أي على وزن فاعل (من فعلا) كضرب نحو ثان وثالث ورابع الى عاشر وأما واحد فليس بوصف بل اسم وضع على ذلك من أول الامر (واختمه في التأنيث بالتا ومتى ذكرت) أي صغته لمذكر (فاذكر فاعلا بغير تا) فتقول في التأنيث ثانية الى عاشرة وفي التذكير ثان الى عاشر كما تفعل باسم الفاعل من نحو ضارب وضاربة وانما نبه على هذا مع وضوحه لئلا يتوهم أنه يسلك به سبيل العدد الذي صيغ منه (وان ترد) بالوصف المذكور (بعض) العدد (الذي منه بني تضف اليه مثل بعض

تكون جارية في الاعراب مجرى المنقوص المصروف اه غفلة عجيبة (قوله لبضعة وبضع) بكسر الموحدة على المشهور وبعض العرب يفتحها قاله الدماميني وماذكره الشارح هو الراجح من أقوال في مسمى البضع والبضعة وعليه لا يطلقان على أقل من ثلاثة ولا أكثر من تسعة وقيل مسماهما أربعة وثمانية وما بينهما وقيل لو احد والعشرة وما بينهما وقيل أربعة وتسعة وما بينهما وقيل غير ذلك واختلفوا أيصاحبان صاحبه فالجمهور على أنه يصاحب العشرة والعشرين الى التسعين فلا يصاحب المائة والالف وقيل لا يصاحب الا العشرة وهو مردود بنحو قوله صلى الله عليه وسلم الايمان بضع وستون شعبة وفي رواية بضع وسبعون ونقل الكرماني أنه يصاحب المائة والالف هذا وفي بعض النسخ بدل قوله الثالث لبضعة وبضع الخ ما نصه الثالث قال في شرح الكافية ان بضعة قد يراد به واحد فما فوقه الى تسعة هذا قول الفراء وأنه يجري مجرى تسعة مطلقا أي في الافراد والتركيب وعطف عشرين وأخواته عليه وأن تاءه كتاء تسعة في ثبوت وسقوط نحو لبثت بضعة أعوام وبضع سنين وعندي بضعة عشر غلاما وبضع عشرة أمة وبضعة وعشرون كتابا وبضع وعشرون صحيفة وهذا المراد بقولي * ومطلقا مجراه يجري حيث حل * والاولى أن يراد ببضعة من ثلاثة الى تسعة وببضع من ثلاث الى تسع فيحمل اثبات التاء على الثابتها والساقطها على الساقطها اه قال شيخنا وهكذا رأيته بخطه على التوضيح اه وقوله وان تاءه كتاء تسعة في ثبوت وسقوط بيان لما قبله من جريانه مجرى تسعة وقوله فيحمل الثابت التاء الخ أي فيحمل بضعة الثابت التاء على ثلاثة مثلا الثابت التاء وبضع الساقطها على ثلاث مثلا الساقطها وفرق في الهمع بين النيف والبضع بأن النيف من واحد الى تسعة ويكون للمذكر والمؤنث بلا هاء ولا يذكر الا مع عقد نحو عشرة ونيف والبضع من ثلاثة الى تسعة ويكون للمذكر بالهاء وللمؤنث بدونها ولا يجب معه ذكر العقد كما في بضع سنين (قوله وصغ من اثنين الخ) ظاهر كلام المصنف أن نحو ثان وثالث مصوغ من لفظ العدد سواء كان بمعنى بعض أو بمعنى جاعل العدد الاقل مساويا لما فوقه وهو مسلم في الذي بمعنى بعض دون الآخر لانه مصوغ من اثنى مصدر ثنيت الرجل والثلث مصدر ثلثت الرجلين وهكذا كما سيأتي لا من اثنين وثلاثة الخ واعتقاد ظاهر كلام المصنف لا يمكن حمل قوله وان ترد جعل الاقل الخ على معنى وان ترد بالوصف لا بقيد كونه مشتقا من لفظ العدد فاعرفه وقول الشارح وصفا ظاهر بالنسبة لما بمعنى جاعل دون ما بمعنى بعض لان الذي بمعنى بعض اسم جامد كما يؤخذ من كلامه بعد اللهم الا أن يراد الوصفية بالنسبة له الوصفية الصورية فتأمل قال في التصريح الاشتقاق من أسماء العدد سماعي لانه من قبيل الاشتقاق من أسماء الاجناس كترب يداه من التراب واستحجر الطين من الحجر (قوله أي فما فوقهما) الانسب فوقه أي لفظ الاثنين لان المصوغ من اللفظ سم (قوله الى عشرة) أتى به بيانا للغاية (قوله كفاعل) صفة لوصف محذوف قدره الشارح هو مفعول صغ أو الكاف بمعنى مثل وهي اسم مفعول به لصغ كما قاله الشاطبي أفاده سم (قوله من فعلا) فائدته مع ما قبله بيان ان هذا أي في الجملة وصف لا اسم جامد ولم يكتف بفهم ذلك من ذكر المصوغ لانه قد يراد به اثبات مجرد المناسبة وبيان مطلق الاخذ (قوله وأما واحد) أي وواحدة وهذا مفهوم قوله من اثنين فما فوق (قوله فليس بوصف) تبع فيه التوضيح لكن قال الرضي والواحد اسم فاعل من وحد يحد وحدا أي انفرد فالواحد بمعنى المنفرد أي العدد المنفرد (قوله لئلا يتوهم أنه يسلك به الخ) أي في اثبات التاء مع التذكير وحذفها مع التأنيث وكلامه صريح في مخالفة الوصف للعدد الذي صيغ منه في التذكير والتأنيث وهو مسلم في غير ثان وثانية لموافقتهما في ذلك لما صيغا منه (قوله وان ترد بعض الذي الخ) أي وان ترد بالوصف بعض العدد الذي بني هو منه تضفه أي الوصف اليه أي العدد دلالة كون الوصف مثل بعض في معناه أو في اضافته الى كله والى هذا يرمز كلام الشارح

فالصلة

بين) أى كما يضاف البعض الى كله نحو اذ أخرجه الذين كفروا ثانى اثنين لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة وتقول ثانية اثنتين وثالثة ثلاث الى عاشر عشرة وعاشرة عشر واعمال ينصب حينئذ لانه ليس فى (٥١) معنى ما يعمل ولا مفرعا عن فعل فالتزمت اضافته لان المراد أحد اثنين واحدى اثنتين واحد عشر واحدى عشرة فتضيفه كما تقول بعض هذه العدة بالاضافة هذا مذهب الجمهور وذهب الاخفش وقطرب والكسائى وثعلب الى أنه يجوز اضافة الاول الى الثانى ونصبه اياه كما يجوز فى ضارب زيد فيقولون ثان اثنين وثالث ثلاثة وفصل بعضهم فقال يعمل ثان ولا يعمل ثالث وما بعده والى هذا ذهب فى التسهيل قال لان العرب تقول ثنيت الرجلين اذا كنت الثانى منهما فمن قال ثان اثنين بهذا المعنى عذر لان له فعلا ومن قال ثالث ثلاثة لم يعذر لانه لا فعل له فهذه ثلاثة أقوال ﴿تنبيه﴾ قال فى الكافية

وثعلب أجاز نحو رابع
أربعة وماله متابع

وقال فى شرحها ولا يجوز تنوينه والنصب به وأجاز ذلك ثعلب وحده ولا حجة له فى ذلك هذا كلامه فعمم المنع وقد فصل فى التسهيل وخص الجواز بثعلب وقد نقله فيه عن الاخفش ونقله غيره عن الكسائى وقطرب كما تقدم اه (وان ترد جعل الاول مثل ما فوق) أى اذا أردت بالوصف المصوغ من العدد أنه يجعل ما هو تحت ما اشتق منه مساويا له (فحكم جاعل له احكما) فان كان بمعنى المضى وجبت اضافته وان كان بمعنى الحال أو الاستقبال جازت اضافته وجاز تنوينه

فاصلة جارية على غير من هى له ومفعول تنف محذوف ومثل حال من هذا المعمول والمراد بالبعض فى هذا الباب الواحد لا الاعم وهذه الاضافة غير واجبة اذ يجوز الثانى من الاثنين مثلا ومن قال بوجوبها أراد به منع نصب الوصف ما هو منه كما ستعرفه ومقابل قوله وان ترد الخ ما سيأتى من قوله وان ترد جعل الاول الخ وللبعض هنا كلام حقيق بالطرح (قوله بين) أى ظاهر البعضية (قوله أى كما يضاف البعض الى كله) فيفيد حينئذ أن الموصوف به بعض تلك العدة المعينة فرابع أربعة معناه بعض جماعة منحصرة فى أربعة كما فى التوضيح (قوله واعمال ينصب حينئذ) أى حين اذ أريد به بعض ما هو منه وقول شيخنا أى حين اذ أضيف الى ما اشتق منه وهو كله غير ظاهر (قوله لانه) أى الوصف الذى بمعنى بعض ما هو منه ليس فى معنى ما يعمل أى ليس فى معنى لفظ يعمل كمصير وجاعل حتى يعمل ولا مفرعا عن فعل أى ولا مشتقا من فعل حتى يمكن عمله بل هو مأخوذ من لفظ العدد ولو اقتصر الشارح على قوله لانه ليس فى معنى ما يعمل لكفاه فى تعليل عدم النصب ولكن قصد الشارح تقوية العلة فتدبر (قوله لان المراد أحد اثنين الخ) أى باعتبار وقوعه فى المرتبة الثانية أو الثالثة وهكذا كما يؤخذ من العنوان أعنى لفظ ثانى وثالث وهكذا لا مطلقا حتى يلزم صحة ارادة الواحد الاول من عاشر عشرة وذلك مستبعد جدا أفاده الحامى (قوله ونصبه اياه) أى اذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال كما لا يخفى (قوله ثان اثنين وثالث ثلاثة) على أن معناه متمم اثنين ومتمم ثلاثة سيوطى (قوله والى هذا ذهب فى التسهيل الخ) تعقبه أبو حيان فقال ثنيت الرجلين مخالف لنقل النحاة ثم هو ليس نصا فى ثنيت الاثنين حتى يبنى عليه جواز ثانى اثنين قال الموضح ومن نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع فى كتاب الافعال واذا جاز ثنيت الرجلين جاز ثنيت الاثنين ولا يتوقف فيه الا ظاهرى جامد تصريح (قوله لانه لا فعل له) أى لا يقال ثلثت الثلاثة اذا كنت الثالث وقد ينافيه قول الجوهرى ثلثت القوم أثلثهم بالكسر اذا كنت ثالثهم أو أكملت ثلاثة بنفسك وثلثت الثلاثة بالتخفيف أيضا اسقاطى (قوله قال فى الكافية الخ) غرضه التورك على كلام الكافية وشرحها من وجهين مخالفته لتفصيله فى التسهيل بين ثان وغيرها وقصاره على العزو لثعلب مع أنه منقول عن غيره أيضا (قوله وقد نقله فيه) أى التسهيل (قوله مثل ما فوق) أى بدرجة واحدة (قوله المصوغ من العدد) هذا لا يوافق قوله الآتى الوصف حينئذ ليس مصوغا من ألفاظ العدد الخ ولعله ذكر هذا متابعة لظاهر المتن وذلك أى ما يأتى استدراك عليه سم (قوله أنه) أى الوصف يجعل ليس خصوص المضارع مرادا والا لم يتأت التفصيل الذى سيذكره بقوله فان كان بمعنى المضى الخ (قوله ما هو تحت) أى بدرجة واحدة اذ لا يقال رابع اثنين مع أنه يصدق أنه تحت ما اشتق منه فقيد وقوله ما أى العدد الذى هو أى هذا العدد تحت العدد الذى اشتق الوصف منه مساويا له أى لما اشتق منه فعلم أن صلة ما الاولى جارية على ما هى له وصلة ما الثانية جارية على غير ما هى له فهى الحقيقة بابراز الضمير دون صلة ما الاولى بعكس ما فعله الشارح فاعرف ذلك (قوله فحكم جاعل) مصدر نوعى منصوب على المفعولية المطلقة باحكما وانما خص التمثيل بجاعل للتنبيه على ان معنى اسم فاعل العدد اذا استعمل مع ما تحته معنى جاعل فاذا قلت رابع ثلاثة فمعناه جاعل الثلاثة ومصيرهم أربعة أفاده المرادى (قوله جازت اضافته الخ) لكنهم قالوا الاضافة فى هذا أكثر من النصب بخلاف سائر أسماء الفاعلين فان نصب ما بعده على المفعولية وخفضه على الاضافة مستويان أو النصب أكثر قال الرضى وانما قل النصب هنا لان الانفعال والتأثر فى هذا المفعول غير ظاهر الا بتأويل وذلك لان نفس الاثنين لا تصير ثلاثة أصلا وان انضم اليها واحد بل يكون

واعماله فتقول هذا رابع ثلاثة ورابع ثلاثة أي هذا مصير الثلاثة أربعة وتؤنث الوصف مع المؤنث كما سبق فالوصف المذكور حينئذ اسم فاعل حقيقة لانك تقول ثلثت الرجلين اذا انضممت اليهما فصرتم ثلاثة وكذلك ربعت الثلاثة الى عشرت التسعة ففاعل هنا بمعنى جاعل وجار مجراه اسناد له في المعنى والمفرع على فعل بخلاف فاعل الذي يراد به معنى أحد ما يضاف اليه فان الذي هو في معناه لا عمل له ولا تفرع له على فعل فاقترنت اضافته كما سبق في تنبيهات في الاول الوصف حينئذ ليس مصوغا من ألفاظ العدد وانما هو من الثلث والربع والعشر على وزن الضرب مصادر ثلث وربع وعشر على وزن ضرب ومضارعها على وزن يضرب الا ما كان لامه عينا وهو ربع وسبع وتسع فانه (٥٣) على وزن شفع يشفع والثاني لا يستعمل هذا الاستعمال ثان فلا يقال ثاني واحد ولا ثان واحدا وأجازه بعضهم وحكاه عن العرب والثالث أفهم كلامه جواز صوغ الوصف المذكور من العدد المعطوف عليه عقد للمعنيين المذكورين فيقال هذا ثالث ثلاثة وعشرين بالاضافة وهذه رابعة ثمانا وثلاثين بالاعمال ورابعة ثلاث وثلاثين بالاضافة اهـ (وان أردت مثل ثاني اثنين مركبا فجئ بتركيبين) أي اذا أردت صوغ الوصف المذكور من العدد المركب بمعنى بعض أصله كثاني اثنين فجئ بتركيبين صدر أولهما فاعل في التذكير وفاعلة في التأنيث وصدر ثانيهما الاسم المشتق منه وعجزهما عشر في التذكير وعشرة في التأنيث فتقول في التذكير ثاني عشر اثني عشر الى تاسع عشر تسعة عشر وفي التأنيث ثانية عشرة اثنتي عشرة الى تاسعة عشرة تسع عشرة بأربع كلمات مبنية وأول التركيبين مضاف الى ثانيهما اضافة ثاني الى اثنين وهذا الاستعمال هو الاصل وورائه ان استعمالان آخران الاول منهما أن يقتصر على صدر الاول فيعرب لعدم التركيب ويضاف الى المركب باقيا بناؤه والى هذا أشار بقوله (أو فاعلا بحالتيه) يعني التذكير والتأنيث (أضف الى مركب بما تنوي يفي) يفي جواب أضف فهو مجزوم أشبعت كسرته والمعنى انك اذا فعلت ذلك وفى الكلام بالمعنى الاول الذي نويته فتقول في التذكير ثاني اثني عشر الى تاسع تسعة عشر وفي التأنيث ثانية اثنتي عشرة الى تاسعة تسع عشرة ❊ والثاني منهما أن يقتصر على صورة التركيب الاول بان يحذف العقد من الاول والنيف من الثاني واليه أشار بقوله (وشاع الاستغنا بحادي عشرا ❊ ونحوه) أي ثاني عشر الى تاسع عشر وفي التأنيث حادية عشرة الى تاسعة عشر فتذكر اللفظين مع المذكر وتؤنثهما مع المؤنث وفيه حينئذ وجهان الاول أن يعرب الاول

لما ضم والمنضم اليه معه ثلاثة واسأويل أنه أسقط عن المفعول الاول بانضمامه لذلك الواحد اسم الاثنين وصار يطلق على المجموع اسم الثلاثة فكأنه صار المفعول الاول هو المجموع كذا في الدماميني (قوله واعماله) أي بشروطه السابقة في باب اسم الفاعل (قوله حينئذ) أي حين اذ كان بمعنى جاعل (قوله ثلثت الرجلين الخ) بتخفيف ثاني ثلثت وربعت وعشرت كما سيذكره الشارح وكذا أخواتها (قوله وجار مجراه) أي في العمل (قوله فان الذي هو في معناه) أي فان فاعلا الذي هو في معنى أحد والمحل للضمير وكأنه لم يقل فانه دفعا لتوهم عود الضمير على أحد (قوله الوصف حينئذ) أي حين اذ كان بمعنى جاعل (قوله وأجازه بعضهم الخ) رجحه الدماميني وضعف الاول بانه لا مانع من قولك زيد ثان واحدا أي مصير الواحد اثنين بنفسه (قوله أفهم كلامه) أي حيث أطلق وقوله للمعنيين المذكورين أي كونه بمعنى بعض وكونه بمعنى جاعل وفيه أن صوغ الوصف للمعنى الثاني في مثاله ليس من العدد المعطوف عليه العقد (قوله مثل) مفعول أردت ومركبا حال منه أو مركبا مفعول ومثل حال من مركبا لان نعت النكرة اذا تقدم عليها أعرب حالا (قوله بمعنى بعض أصله) أي بعض مدلول أصله (قوله بأربع كلمات مبنية) فيه تغليب اذ اثنا واثنتا ليسا مبنيين ومثله يأتي في قوله بعد باقيا بناؤه الخ (قوله هو الاصل) أي ما حق التركيب أن يكون عليه وليس مراده بالاصل الغالب لما يأتي قريبا عن أبي حيان (قوله أن يقتصر على صدر الاول الخ) قال أبو حيان وهذا الوجه أكثر استعمالا وجائز اتفاقا بتصريح (قوله فيعرب الخ) هل يجوز مع اضافته تعدد بر عجزه المحذوف هذا محتمل وغيره بعيد (قوله ويضاف الى المركب) قال أبو حيان وقياس من أجاز الاعمال في ثالث ثلاثة أن يجيزه هنا على معنى متمم اثني عشر مثلا سيوطي (قوله يفي جواب أضف) ما المانع من جعله وصفا لمركب أي مركب واف عا نوي بان يكون مناسبا لفاعل المذكور ومن حسنها هنا اسم والفعل على الاول مجزوم والياء للاشباع وعلى الثاني مرفوع والياء لام الفعل (قوله بالمعنى الاول الذي نويته) وهو كون المضاف أحد اثني عشر كالثاني في المرتبة الثانية عشرة لان معنى ثاني اثني عشر ثاني عشر اثني عشر لكن حذف عجز التركيب الاول اختصارا فعلم ما في كلام البعض (قوله وفي التأنيث حادية عشرة الخ) في التأنيث حال مما بعده والواو عاطفة حادية عشرة على ثاني عشر ولم يقل وفي التأنيث حادية عشرة الخ اشارة الى دخوله في النحو فيكون شمولا لكلام الناظم (قوله وفيه حينئذ) أي حين اذ اقتصر على صورة التركيب الاول وان شئت قلت حين اذ استغني بحادي عشر ونحوه (قوله وجهان الاول أن يعرب الاول ويبني الثاني الخ) كذا في أكثر النسخ وفي بعضها ثلاثة أوجه الاول أن يبني صدره وعجزه مقدرا حذف التركيب الثاني بكماله وأن هذا الباقي هو الاول بكماله والثاني

ويبقى الثاني حكاه ابن السكيت وابن كيسان والكسائي ووجهه أنه حذف عجز الاول فاعرب لزوال التركيب ونوى صدر الثاني فبناه ولا يقاس على هذا الوجه لقلته وزعم بعضهم أنه يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه وهذا مردود بانه لا دليل حينئذ على أن هذين الاسمين منتزعان من تركيبين بخلاف ما اذا أعرب الاول والثاني أن تعربهما معا مقدرا حذف عجز الاول وصدر الثاني لزوال مقتضى البناء فيهما حينئذ فيجري الاول على حسب العوامل ويجر الثاني بالاضافة أما اذا اقتصرت على التركيب الاول بان استعملت النيف مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناه (٥٣) مقيدا بمصاحبة العشرة كما هو ظاهر النظم وعليه شرح الشارح فانه يتعين بقاء الجزأين على البناء ﴿تنبيهان﴾ الاول انما مثل بحادي عشر دون غيره ليتضمن التمثيل فائدة التنبيه على ما التزموه حين صاغوا أحدا واحدى على فاعل وفاعلة من القلب وجعل الفاء بعد اللام فقالوا حادي عشر وحادية عشرة والاصل واحد وواحدة فصار حادو وحادوة فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وربهما بالف وغايته وأما ما حكاه الكسائي من قول بعضهم واحد عشر فشاذ نبه به على الاصل المرفوض قال في شرح الكافية ولا يستعمل هذا القلب في واحد الا في تنيف أي مع عشرة أو مع عشرين وأخواته ﴿الثاني﴾ لم يذكر هنا صوغ اسم الفاعل من المركب بمعنى جاعل لكونه لم يسمع الا أن سيبويه وجماعة من المتقدمين أجازوه قياسا وذهب الكوفيون وأكثر البصريين الى المنع وعلى الجواز فتقول هذا رابع عشر ثلاثة عشر أو رابع ثلاثة عشر ولا يجوز أن تحذف النيف من الثاني مع حذف العقد من الاول للالباس ويتعين أن يكون التركيب الثاني في موضع خفض قال في أوضح المسالك بالاجماع لكن قال المرادي أجاز بعض النحويين هذا ثان أحد عشر وثالث اثني عشر بالتنوين وهو مصادم لحكاية الاجماع (وقبل عشرين اذكرا وبابه الفاعل من لفظ العدد بحالتيه) من التذكير والتانيث (قبل واو

أن يعرب صدره مضافا الى عجزه مبنيا حكاه الخ وهو لا يناسب غرض الكلام وهو الاقتصار على صورة التركيب الاول بان يحذف العقد من الاول والنيف من الثاني لما فاته الاول من الاوجه الثلاثة ذلك فتامل (قوله ويبقى الثاني) أي يبقى بناؤه (قوله فبناه) أي أبقى بناءه (قوله وزعم بعضهم الخ) بهذا الزعم تكون الاوجه ثلاثة لا اثنين (قوله لحلول كل الخ) وجه هذا تقدير ما حذف من كل منهما كما وجهوا بناء الثاني بنية صدره اه سم أي فكأن التركيبين باقيان (قوله بانه لا دليل حينئذ) أي حين اذ يبنيان وقد يقال عدم الدليل هنا لا يضر اذ لا يترتب عليه اختلال المعنى (قوله بخلاف ما اذا أعرب الاول) فان اعرابه دليل على ذلك (قوله لزوال مقتضى البناء) وهو التركيب كما في التصريح وهذا الا الاحظ المحذوف أعني عجز الاول وصدر الثاني (قوله أما اذا اقتصرت الخ) هذا مقابل قوله أن يقتصر على صورة التركيب الاول الخ وهذا ساقط في كثير من النسخ (قوله على التركيب الاول) أي على حقيقته لا صورته فقط (قوله بان استعملت النيف) يعني الحادي والثاني ونحوهما. قوله ليفيد أي النيف الاتصاف بمعناه أي معنى النيف. وقوله مقيدا حال من الضمير في بمعناه (قوله فائدة التنبيه) الاضافة للبيان (قوله من القلب) أي قلب الواو ياء وقوله وجعل الفاء أي التي هي الواو بعد اللام أي التي هي الدال وهذا الجعل قلب مكاني وعلم أن في الكلمة القلبين (قوله لانكسار ما قبلها) أي مع تطرفها الان تاء التأنيث في حكم الانفصال والواو اذا تطرفت اثر كسرة قلبت ياء لكن يعل الحادي اعلال القاضي بخلاف الحادية بفتح الياء أفاده في التصريح (قوله وأما ما حكاه) وارد على قوله التزموه (قوله الثاني لم يذكره الخ) هذا يتعلق بمفهوم قوله السابق مثل ثاني اثنين سم (قوله هذا رابع عشر ثلاثة عشر) باضافة التركيب الاول برمته الى الثاني برمته مع بناء الكلمات الاربع على الفتح (قوله أو رابع ثلاثة عشر) أي بحذف العقد من التركيب الاول قال شيخنا الظاهر أن الوصف حينئذ يعرب على حسب العوامل اه وعندي أنه يجوز بناؤه بنية العجز كما مر نظيره (قوله للالباس) أي لا لباس الوصف بمعنى المصير بالوصف بمعنى بعض كذا فرق بين الاعراب والبناء وهذا أولى من قول التصريح للالباس بما ليس أصله تركيبين فان الالباس على تفسيره يزول باعراب الجزأين أو الاول فقط فان ذلك جار في الاستعمال بحادي عشر عن حادي عشر أحد عشر مثلا كما تقدم أفاده سم وتصرف البعض فيه بما كدره (قوله ويتعين) أي فيما اذا أتى بالتركيبين برمتهما أو حذف العقد من التركيب الاول وأتى بالتركيب الثاني (قوله في موضع خفض) أي باضافة التركيب الاول وصدره الى الثاني ومن هنا يعلم أن المركب يكون مضافا قال البعض تبعا لشيخنا وهو مخالف لما تقدم في باب العلم فيما اذا كان الاسم واللقب مركبين أو الاول فقط أي من امتناع اضافة أولهما الى ثانيهما وقد يدفع التخالف بحمل المركب ثم على الاضافي كما يشعر به تمثيلهم فلا ينافي ما هنا من اضافة المركب العددي فتامل (قوله وهو مصادم لحكاية الاجماع) جوابه أن الاجماع مخصوص بصورة ما اذا جئ بتركيبين لان عمل فاعل انما يتأتى مع تنوينه والتنوين ممتنع مع التركيب فيتعين أن يكون التركيب الثاني في موضع

خفض وكلام التوضيح يدل عليه عند التأمل قاله مكي سم (قوله يعتمد) نعت لواو أي يعتمد عليها دون غيرها من حروف العطف (قوله ولا يجوز أن تحذف الواو وتركب) أي موازن فاعل مع عشرين وأخواته قال ابن هشام في قول الشهود حادي عشرين شهر جمادى مثلا ثلاث لحنات حذف الواو وإثبات النون وذكر لفظ الشهر وهو لا يذكر إلا مع رمضان والربيعين اه لكن قال السيوطي والمنقول عن سيبويه جواز إضافة شهر إلى كل الشهور وقال الدماميني في باب الظروف وهو قول أكثر النحويين (قوله يؤرخ) بالهمز وبالواو ولذا يقال تاريخ وتوريخ اه سيوطي ﴿فائدة﴾ كانت العرب تؤرخ بالخصب وبالعامل يكون عليهم وبالأمر المشهور ولم يزالوا كذلك حتى فتح عمر بلاد العجم فذكر له أمر التاريخ فاستحسنه هو وغيره ثم اختلفوا فقال بعضهم من البعثة وقال قوم من الوفاة ثم أجمعوا على الهجرة ثم اختلفوا بأي شهر يبدؤن فقال بعضهم رمضان وبعضهم رجب وبعضهم ذو الحجة ثم أجمعوا على المحرم لأنه شهر حرام ومنصرف الناس من الحج فرأس التاريخ قبل الهجرة بشهرين واثنى عشرة ليلة لأن قدومه عليه الصلاة والسلام المدينة يوم الاثنين لاثنتي عشرة ليلة خلت من ربيع الأول وقيل المؤرخ بالهجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما بسط ذلك الجلال السيوطي في كتابه الشماريخ في علم التاريخ (قوله بالليالي) جمع ليلاة واستغنى بجمعها عن جمع ليلة دماميني (قوله لسبقها) أي لسبق الليالي الأيام باعتبار أن شهور العرب قرية والقمر إنما يطلع ليلا اه دماميني وقال السيوطي في الهمع لأن أول الشهر ليلة وآخره يوم ولأن الليل أسبق من النهار خلقا كما أخرجه ابن أبي حاتم وأما تأخر ليلة عرفة عن يومها فلأمر شرعي وهو الاعتداد بالوقوف في ذلك الوقت المخصوص (قوله لأول ليلة منه) اللام بمعنى في أو عند اه دماميني وكذا في قوله لنصفه أو لمنتصفه أو انتصافه (قوله أو مهله أو مستهله) بضم الميم وفتح الهاء اسما زمان على صيغة اسم المفعول من أهل الهلال واستهل مبنيين للمفعول أي أظهر فالمراد كتب لوقت إهلال هلال الشهر أو استهلاله ومن كسر الهاء من المستهل جعل المستهل اسم فاعل من قولهم استهل الهلال بمعنى تبين فيكون قولهم كتب لمستهل كذا عبارة قولك كتب الهلال كذا أي لوقت هلاله دماميني مع حذف وبعض زيادة (قوله لليلة خلت) اللام فيه وفي أمثاله بمعنى بعد (قوله ثم لثلاث خلون إلى عشر) التعبير مع الثلاث إلى العشر بخلون ومع ما فوقها إلى النصف بخلت إنما هو على سبيل الأولوية كما يشير إليه الشارح بقوله وقد تخالف الخ لما تقدم أول الكتاب من أن الأفصح في غير جمع الكثرة لما لا يعقل المطابقة وفي جمع الكثرة لما لا يعقل الإفراد وجمع القلة ما كان من أعداده وجمع الكثرة ما كان من أعداده ولأن تمييز ثلاث إلى عشر لما كان جمعا ناسبه ضمير الجماعة وتمييز ما فوق عشر لما كان مفردا ناسبه ضمير الإفراد فاحفظه وقول الشارح إلى عشر متعلق بمحذوف أي ويجري على مثل هذا إلى عشر وكذا يقال في نظائره (قوله إلى النصف من كذا) أي إلى النصف فيقول للنصف من كذا ولو صرح به لكان أوضح (قوله وهو أجود) أي لكونه أخصر (قوله ثم لأربع عشرة بقيت) يظهر أن اللام فيه وفي أمثاله بمعنى عند أو في بتقدير مضاف أي عند استقبال أو في استقبال أربع عشرة قال الدماميني وبعضهم يقول لست عشرة ليلة مضت فيؤرخ بما مضى لتحققه ووجه الأول اعتبار العدد الأقل (قوله إلى تسع عشرة) الغاية داخلة فيقول ليلتها لإحدى عشرة ليلة بقيت (قوله لعشر بقين) أي بدون تعليق تغليبا لتمام الشهر أو إن بقين أي نظرا لاحتمال نقصانه لكن مثل هذا يجري في أربع عشرة إلى تسع عشرة فتأمل (قوله إلى ليلة بقيت) وهذا يقال في ليلة التاسع والعشرين وفي يوم تلك الليلة وهو اليوم التاسع والعشرون والمعنى لاستقبال ليلة بقيت دماميني (قوله ثم لآخر ليلة منه) وهذه ليلة ثلاثين فإن مضت وكتب في الثلاثين قيل لآخر يوم منه وإذا كتبت لآخر ليلة أو لآخر يوم علمنا أن الشهر كان تاما دماميني (قوله أو سراره أو سرره) بفتح السين

يعتمد) يعني أن العشرين وبابه إلى التسعين يعطف على اسم الفاعل بحالتيه فتقول الحادي والعشرون إلى التاسع والتسعين والحادية والعشرون إلى التاسعة والتسعين ولا يجوز أن تحذف الواو وتركب فتقول حادي عشرين كما تقول حادي عشر خلافا لبعضهم فإنه يجوز أحد عشر بالتركيب ولا يجوز أحد عشرين بالتركيب كامر ﴿تنبيه﴾ لم يذكروا في العشرين وبابه اسما مشتقا وقال بعض أهل اللغة عشرن وثلثن إذا صار له عشرون أو ثلاثون وكذلك إلى التسعين واسم الفاعل من هذا معشرن ومتسعن اه ﴿خاتمة﴾ يؤرخ بالليالي لسبقها فحق المؤرخ أن يقول في أول الشهر كتب لأول ليلة منه أو لغرته أو مهله أو مستهله ثم يقول كتب لليلة خلت ثم لليلتين خلتا ثم لثلاث خلون إلى عشر ثم لإحدى عشرة خلت إلى النصف من كذا أو منتصفه أو انتصافه وهو أجود من لخمس عشرة خلت أو بقيت ثم لأربع عشرة بقيت إلى تسع عشرة ثم لعشر بقين أو ثمان بقين إلى ليلة بقيت ثم لآخر ليلة منه أو سراره أو سرره ثم لآخر يوم منه

قول المحشي وفي الهمع الخ كذا بالأصل وفي العبارة تحريف وصوابها يقال كتبته في العشر الأوائل والأواخر لا الأول والآخر اه والراء

أو سلخه أو انسلاخه وقد تخلف النون التاء وبالعكس والله أعلم ﴿ كم وكأين وكذا ﴾ هذه ألفاظ يكنى بها عن العدد ولهذا أردف بها باب العدد أما كم فاسم لعدد مبهم الجنس والمقدار وهي على قسمين استفهامية بمعنى أي عدد وخبرية بمعنى عدد كثير وكل منهما يفتقر الى تمييز أما الاولى فمميزها كمميز عشرين وأخواته في الافراد والنصب وقد أشار الى ذلك بقوله (ميز في الاستفهام كم بمثل ما ميزت عشرين ككم شخصا سما) أما الافراد فلازم مطلقا خلافا للكوفيين فانهم يجيزون جمعه مطلقا وفصل بعضهم فقال ان كان السؤال عن الجماعات نحو كم غلمانا لك اذا أردت أصنافا من الغلمان جاز والا فلا وهو مذهب الاخفش وأما النصب ففيه أيضا ثلاثة مذاهب * أحدها أنه لازم مطلقا والثاني ليس بلازم بل يجوز جره مطلقا حملا على الخبرية واليه ذهب الفراء والزجاج والسيرافي وعليه حمل أكثرهم كم عمة لك يا جرير وخالة * والثالث أنه لازم ان لم يدخل على كم حرف جر وراجح على الجر ان دخل عليها حرف جر وهذا هو المشهور ولم يذكر سيبويه جره الا اذا دخل عليها حرف جر والى هذا الاشارة بقوله (وأجز ان تجره من مضمرا ان وليت كم حرف جر مظهرا) فيجوز في بكم درهم اشتريت النصب وهو الارجح والجر أيضا وفيه قولان * أحدهما أنه بمن مضمرة كما ذكر وهو مذهب الخليل وسيبويه والفراء وجماعة * والثاني انه بالاضافة وهو مذهب الزجاج * واما الثانية وهي الخبرية فمميزها يستعمل تارة كمميز عشرة

والراء المهملتين فيهما وتكسر سين الاول قال في القاموس السرار كسحاب من الشهر آخر ليلة منه كسراره وسرره اهـ فقولك لسراره أو سرره بمعنى قولك لآخر ليلة منه فلا يقال الا اذا كانت الكتابة في آخر ليلة وفسرهما البعض تبعا للشمني بانقطاع الشهر ومقتضاه أنه يؤرخ بهما اذا كانت الكتابة في آخر يوم منه لان بفراغه انقطاع الشهر وانظر هل يؤرخ بهما على هذا اذا كانت الكتابة في آخر ليلة أيضا فيكون في التاريخ بهما اشتباه كالتاريخ بسلخه أو انسلاخه كما يأتي أو لا حرره (قوله سلخه أو انسلاخه) كل منهما يقال في ليلة الثلاثين ويومه لسلخهما ليالي الشهر وأيامه وانسلاخهما في ذاتهما وعلى هذا فحصل في التاريخ بهما اشتباه وانتصابهما في قولك كتب سلخ شهر كذا أو انسلاخه على الظرفية بتقدير مضاف والاصل وقت سلخ أو انسلاخ فحذف الظرف المضاف وأقيم المصدر المضاف اليه مقامه وأما في قولك مهل كذا أو مستهل كذا فمثل مقدم الحاج فلا يحتاج الى تقدير مضاف لصلاحية اللفظ للزمن بلا تقدير أفاده الدماميني وفي الهمع يقال كتبته في العشر الاول والاواخر لا الاوائل والاخر والله أعلم

﴿ كم وكأين وكذا ﴾

(قوله مبهم الجنس والمقدار) قال البعض أي عند المتكلم وبين ابهام الاول بالتمييز وابهام الثاني بالبدل التفصيلي نحو كم عبدا ملكت عشرين أم ثلاثين اهـ وفيه نظر من وجهين الاول أن دعوى ابهام الجنس عند المتكلم بالنسبة للاستفهامية ممنوعة لتعينه عنده بدليل أنه لا يأتي بالتمييز ودعوى ابهام الجنس والمقدار عند المتكلم بالنسبة للخبرية ممنوعة أيضا كما هو ظاهر ولو جعل ابهام الجنس والمقدار باعتبار السامع قبل الابيان بما بعد كم لكان صحيحا الثاني أن دعوى تعين المقدار بالبدل التفصيلي بالنسبة للاستفهامية ممنوعة أيضا وان تبع فيها الدماميني كما هو واضح وانما يتعين فيها بالجواب فعليك باتباع الحق (قوله بمعنى أي عدد) أي فالسؤال بها عن كمية الشئ (قوله وخبرية) من الخبر قسيم الانشاء سميت بذلك لان ما هي فيه خبر مسوق للاعلام بالكثرة محتمل للصدق والكذب وفي المقام زيادة كلام ستأتي (قوله في الافراد والنصب) لانه لم يسمع الا كذلك والعلة في ذلك السماع كما قاله الدماميني أولا أن كم الاستفهامية مقدرة بعدد مقرون باستفهام فأشبهت العدد المركب فأفرد مميزها ونصب كمميزه كما قاله الحديثي أولا أن مميز العدد الوسط الذي هو من أحد عشر الى المائة كذلك فحملت عليه لانه أعدل فلا تحكم كما أفاده الشمني ولك نقضه بان من العدد الوسط المائة فتأمل (قوله بمثل ما ميزت عشرين) آثر عشرين على أحد عشر لخفة عشرين وثقل المركب (قوله ككم شخصا سما) كم في محل رفع مبتدأ وشخصا تمييز وسما جملة في محل رفع خبر (قوله فلازم مطلقا) أي سواء أريد به الاصناف أو لا (قوله خلافا للكوفيين فانهم يجيزون جمعه مطلقا) نحو كم عبيدا ملكت وجعله البصريون حالا والتمييز محذوف أي كم نفسا ملكت حالة كونهم عبيدا أي مملوكين وكذا اذا قلت كم لك غلمانا فالتقدير كم نفسا استقر والك حالة كونهم غلمانا أي خداما ولو قلت كم غلمانا لك لم يمش هذا التخريج الا على رأي الاخفش في تجويز تقديم الحال على عاملها المعنوي كما قاله الدماميني (قوله وفصل بعضهم) هو تفصيل حسن (قوله اذا أردت أصنافا من الغلمان جاز) فالمعنى كم صنفا من أصناف الغلمان استقر والك فالسؤال فيه عن عدد أصناف الغلمان لا عن عدد آحادهم (قوله انه لازم مطلقا) أي سواء دخل على كم حرف جر أو لا (قوله وعليه حمل أكثرهم كم عمة) أي بناء على أنها استفهامية تهكم كما سيذكره الشارح (قوله ولم يذكر سيبويه جره الخ) أي فمذهبه القول الثالث ووجه الجر حينئذ تطابق كم ومميزها في الجر (قوله مضمرا) ظاهره منع ظهور من عند

فيكون جمعا مجرورا وتارة كمميز مائة فيكون مفردا مجرورا وقد اشار الى ذلك بقوله • (واستعملنها مخبرا كعشره • او مائة ككم رجال أو مره) ومن الاول قوله • كم ملوك باد ملكهم • ومن الثانى قوله وكم ليلة قد بتها غير آثم وقوله كم عمة لك يا جرير وخالة • فدعاء قد حلبت على عشارى وروى هذا البيت بالنصب والرفع أيضا أما النصب فقيل ان بعض تميم تنصب تمييز الخبرية اذا كان مفردا وقيل على تقديرها استفهامية استفهام تهكم أى أخبرنى بعدد عماتك وخالاتك اللاتى كن يخدمننى فقد نسيته وعليهما فكم مبتدأ خبره قد حلبت وأفرد الضمير حملا على لفظ كم وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ وان كان نكرة لانها قد وصفت بلك وبفدعاء محذوفة مدلول عليها بالمذكورة كما حذفت لك من صفة خالة مدلولا عليها بلك الاولى والخبر قد حلبت ولا بد من تقدير قد حلبت أخرى لان المخبر عنه حينئذ متعدد لفظا ومعنى نظير زينب وهند قامت وكم على هذا الوجه ظرف أو مصدر والتمييز محذوف أى كم وقت أو حلبة ﴿تنبيهات﴾ الاول افراد تمييز الخبرية أكثر وأفصح من جمعه وليس الجمع بشاذ كما زعم بعضهم • الثانى الجر هنا باضافة كم على الصحيح اذ لا مانع منها وقال الفراء انه بمن مقدرة ونقل عن الكوفيين • الثالث شرط جر تمييز كم الخبرية الاتصال فان فصل نصب حملا على الاستفهامية فان ذلك الذى جائز فيها فى السعة وقد جاء مجرورا مع الفصل بظرف أو مجرور كقوله كم دون مية موماة يهال لها • اذا تيممها الخريت ذو الجلد وقوله كم بجود مقرف نال العلا • وكريم بخله قد وضعه • وقوله

دخول حرف الجر على كم وهو المشهور لان حرف الجر الداخل على كم عوض من اللفظ بمن المضمرة وقيل بجور نحو بكم من درهم اشتريت واعلم أن من تدخل على مميز كم الخبرية والاستفهامية كما قاله ابن الحاجب فشاهد الخبرية قوله تعالى وكم من ملك واستشهد فى المطول للاستفهامية بقوله تعالى سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة وان ابن يوسف الرضى فى دخول من على مميز الاستفهامية وعن بعضهم التوقف الى ابن الحاجب حيث أن دخولها على مميز كم الخبرية كثير بخلاف الاستفهامية (قوله فيكون جمعا الخ) أما افراده فللمشابهة بالمائة والانسب فى الدلالة على الكثرة ومميزهما مفرد وأما جمعه فيكون فى اللفظ تصريح بما يدل على الكثرة (قوله وقد أشار الى ذلك) أى المذكور من الاستعمالين (قوله ككم رجال أو مره) كم مبتدأ والخبر محذوف أى عندى مثلا أو مفعول لمحذوف أى ملكت مثلا ورجال مضاف اليه على الصحيح كما ستعرفه وأصل مره مرأة نقلت حركة الهمزة للراء ثم حذفت الهمزة (قوله باد ملكهم) أى هلك (قوله غير آثم) أى غير سكران (قوله فقيل ان لغة تميم الخ) أى والبيت للفرزدق وهو تميمى (قوله نصب تمييز الخبرية) أى جوازا كما صرح به قول التوضيح وقيل ان تميما تجيز نصب تمييز الخبرية (قوله اذا كان مفردا) كذا قال الشلوبين والصحيح أنه يجوز فيه الافراد والجمع على هذه اللغة كما فى شرح الكافية ونص على ذلك السيرافى مرادى (قوله وعليهما) أى الجر والنصب أو على قولى النصب والاول أولى (قوله وأفرد الضمير) أى مع أن مقتضى الظاهر تثنيته (قوله حملا على لفظ كم) قد يقال تاء التأنيث تنافى هذا الحمل والجواب أن اعتبار لفظ كم من حيث الافراد لا ينافى اعتبار المعنى من حيث التأنيث ووجه فى التوضيح الافراد ان التاء للجماعة لان عمة وخالة فى معنى عمات وخالات (قوله كما حذفت لك الخ) وعليه يكون فى البيت احتباك وحمل الشارح البيت على ذلك أمر مستحسن لتساوى الموصوفات لا واجب ولم يذكره فى الجر والنصب مع استحسانه فيهما أيضا لعدم ذكر حديث الوصفية فيهما للاستغناء فيهما عن الوصفية وقوله من صفة خالة أى من صفات خالة والمراد بالجمع ما فوق الواحد وفهم (قوله والخبر قد حلبت) أى خبر المبتدا الذى هو عمة وقوله ولا بد من تقدير قد حلبت أخرى أى ليكون خبرا عن خالة هذا مقتضى صنيعه ويحتمل أن قد حلبت المذكورة خبر خالة وقد حلبت المحذوفة خبر عمة (قوله افراد تمييز الخ) أشار به الى دفع ما يوهمه تقديم المصنف الجمع من رجحانه على الافراد والى أن المصنف انما قدمه اهتماما به ردا على من زعم شذوذه (قوله الجر هنا الخ) وأما فى تمييز الاستفهامية والصحيح أن الجر بمن مقدرة (قوله باضافة كم) أى حملا لها على ما هى مشابهة له من العدد شوبى (قوله اذ لا مانع منها) يوهم أن فى الاستفهامية مانعا من الاضافة فانظره (قوله انه بمن مقدرة) لانه لما كثر دخول من على تمييز الخبرية جاز تركها لقوة الدلالة عليها شوبى (قوله الاتصال) أى اتصال مميز كم بها (قوله فان فصل) أى بجملة أو ظرف أو جار ومجرور وقوله نصب أى وجوبا ان كان الفصل بجملة أو ظرف وجار ومجرور معا وبرجحان ان كان بظرف فقط أو جار ومجرور فقط كما سيأتى فعلم ما فى كلام شيخنا والبعض (قوله حملا على الاستفهامية) أى فى النصب وعلل الحمل بقوله فان ذلك أى الفصل جائز فيها أى فى الاستفهامية وان كان الاولى عدم فصلها (قوله كم دون مية الخ) موماة أى مفازة قال شيخنا رأيت بخط الشارح ضبط الميم الاولى بالفتحة اه وكذا فى القاموس ويهال فعل مجهول أى يفزع منها وتيممها قصدها والخريت بكسر الخاء المعجمة وتشديد الراء آخره فوقية الماهر الحاذق (قوله كم بجود الخ) مقرف تمييز قال زكريا المقرف الذى أبوه عجمى وأمه عربية والكريم

كم في بني بكر بن سعد سيد
ضخم الدسيعة ماجد نفاع
والصحيح اختصاصه بالشعر
ومثله فصل تمييز العدد
المركب وشبهه وقدمي
وذهب الكوفيون الى
جوازه في الاختيار وقيل
ان كان الفصل بناقص
نحو كم اليوم جائع أتاني
وكم بك مأخوذ جاءني جاز
وان كان بتام لا يجوز وهو
مذهب يونس فان كان
الفصل بجملة كقوله
كم نالني منهم فضلا على عدم
أو بظرف وجار ومجرور
معا كقوله
• تؤم سنانا وكم دونه
من الارض محدودبا غارها
تعين النصب قاله المصنف
وهو مذهب سيبويه • الرابع
الاستفهامية والخبرية
يتفقان في سبعة أمور
ويفترقان في ثمانية أمور
فيتفقان في أنهما اسمان
ودليله واضح وأنهما
مبنيان وأن بناءهما على
السكون وقد سبق ذلك
في أول الكتاب وأنهما
يفتقران الى مميز لابهامهما
وأنهما يجوز حذف
مميزهما اذا دل عليه دليل
خلافا لمن منع حذف تمييز
الخبرية وأنهما يلزمان
الصدر فلا يعمل فيهما ما
قبلهما الا المضاف وحرف
الجر وأنهما على حد واحد
في وجوه الاعراب

الذي أبوه وأمه عربيان والوضيع الخسيس اه وقال العيني أراد بالمقرف الذي ليس له أصالة من جهة الأب (قوله سيد) تمييز كم ضخم الدسيعة بدال وسين وعين مهملات أي عظيم العطية (قوله والصحيح اختصاصه) أي الفصل كما يدل عليه قوله ومثله الخ وكما صرح به عبارته في شرحه على التوضيح وعبارة ابن الناظم (قوله وقيل ان كان الفصل بناقص جاز) كان مراده بالناقص الغير المستقر كالامثلة فان الظرف فيها متعلق بمذكور ويؤيده أن الرضي عبر بعدم الاستقرار سم (قوله فضلا) منصوب على التمييز ويجوز جره على لغة من جر التمييز مع الفصل ورفعه على الفاعلية للنى كذا في العيني والتمييز على الرفع محذوف لدلالة السياق أي كم يوما أو كم نيلة فكم منصوبة على الظرفية أو المصدرية حينئذ (قوله تؤم) أي تقصد ومحدودبا بكسر الدال الثانية كما قاله شيخنا السيد تمييز من الحدب وهو ما ارتفع من الارض وغارها مرفوع به أي على أنه فاعل وأصله غائرها وهو المكان الغائر من الارض فحذفت عين الكلمة كما حذفت في رجل شاك أصله شائك كذا في العيني وزكريا (قوله تعين النصب) لان الفصل بالجملة بين المتضايفين لا يجوز البتة وجوزه الكوفيون بناء على ان الجر بمن لا بالاضافة اه سيوطي وظاهر كلام المبرد جواز جر المفصول بجملة في الشعر وقدم عن العيني أنه يجوز كم نالني منهم فضل على عدم بجر فضل قال زكريا ومحل تعين النصب فيما لا يحتمل طلب الفعل للمميز مفعولا والا فيعبر عن في المطول في بحث حذف المفعول واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وعيون وكم أهلكنا من قرية ومحل كم ههنا النصب على المفعولية اه (قوله وهو مذهب سيبويه) مقابله مذهب الكوفيين ومذهب المبرد اللذين قدمناهما (قوله يتفقان في سبعة أمور) بقي أنهما يتفقان في البساطة وفي أن مميزهما لا يكون منفيا لا يقال كم لا رجلا جاءك وكم لا رجل صحبت نص عليه سيبويه وأجازه بعض النحويين نعم يجوز العطف عليه بالنفي مع الاستفهامية يس وسيأتي قول بتركيب كم (قوله ودليله واضح) هو جرهما بالحرف والاضافة نحو بكم درهم اشتريت وغلام كم رجل ملكت (قوله يجوز حذف مميزهما الخ) نحو كم صمت (قوله وأنهما يلزمان الصدر) أما في الاستفهامية فواضح وأما في الخبرية فبالحمل على رب اه زكريا ووجه الحمل أنهم الانشاء التكثير كما أن رب لانشاء التكثير أو التقليل ولا تنافي بين كونها خبرية وكونها لانشاء التكثير لاختلاف الجهة لان خبريتها باعتبار الكثرة التي توجد في الخارج بدون قول وانشائيتها من جهة التكثير القائم بذهن المتكلم من غير وجود له في الخارج فاذا قلت كم رجال عندي فله جهتان احداهما التكثير القائم بذهنك الذي لا وجود له خارجا ومن هذه الجهة تكون انشائية والاخرى كثرة الرجال المخبر عنهم بأنهم عندك التي توجد خارجا بدون القول ومن هذه الجهة تكون خبرية لاحتمال الصدق والكذب باعتبار المطابقة للواقع وعدمها كذا في الدماميني عن ابن الحاجب بايضاح ثم نقل عن الرضي رده بما حاصله أن ما وجه به الانشاء يطرد في جميع الاخبار ويلزم أن تكون انشاآت من هذا الوجه ولا قائل به وذلك أن نحو زيد قائم خبر بلا شك ولا يحتمل الصدق والكذب من حيث نفس الاخبار الذي هو فعل المخبر لانه أوجده بهذا اللفظ قطعا بل من حيث المخبر به وهو ثبوت القيام لزيد (قوله فلا يعمل فيهما ما قبلهما الا المضاف وحرف الجر) قال المرادي وحكى الاخفش أن بعض العرب يقدم العامل على كم الخبرية فقيل لا يقاس عليه والصحيح جواز القياس عليه لانها لغة اه وعليها بنى الفراء اعرابه كم فاعلا في قوله تعالى أولم يهد لهم كم أهلكنا والوجه أن الفاعل مصدر أي الهدى كذا في الفارضي أي ضمير يرجع الى المصدر أي أو الى الله أي لان تخريج الآية على هذه اللغة مع أنها رديئة كما في المغني غير متجه وأما قوله تعالى ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون أنهم اليهم لا يرجعون فكم مفعول لاهلكنا والجملة معمولة ليروا على أنه علق عن العمل في

فكم بقسميها ان تقدم عليها حرف جر أو مضاف فهي مجرورة والا فان كانت كناية عن مصدر أو ظرف فهي منصوبة على المصدر أو على الظرف والا فان لم يلها فعل أو وليها وهو لازم أو رافع ضميرها أو سببيها فهي مبتدأ وان وليها فعل متعد ولم يأخذ مفعوله فهي مفعولة وان أخذه فهي مبتدأ الا أن يكون ضميرا يعود عليها ففيها الابتداء والنصب على الاشتغال ويفترقان في أن تمييز الاستفهامية أصله النصب وتمييز الخبرية أصله الجر وفي أن تمييز الاستفهامية مفرد وتمييز الخبرية يكون مفردا وجمعا وفي أن الفصل بين الاستفهامية وبين مميزها جائز في السعة ولا يفصل بين الخبرية ومميزها الا في الضرورة على مامر وفي أن الاستفهامية لا تدل على تكثير والخبرية للتكثير خلافا لابن طاهر وتلميذه ابن خروف وفي أن الخبرية تختص بالماضي كرب فلا يجوز كم غلمان لي سأملكهم كما لا يجوز رب غلمان سأملكهم ويجوز كم عبد سأشتريه وفي أن الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية وفي أن الكلام مع الخبرية لا يستدعي جوابا بخلافه مع الاستفهامية وفي أن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية فيقال في الخبرية كم عبيد لي خمسون بل ستون وفي الاستفهامية كم مالك أعشرون أم ثلاثون اهـ (ككم) يعني هذه أي الخبرية في الدلالة على تكثير عدد مبهم الجنس والمقدار (كائن وكذا وينتصب تمييز ذين أو به صل من تصب) بخلاف تمييز كم الخبرية فتقول كائن رجلا رأيت ومنه قوله * وكائن لنا فضلا عليكم ومنة * قديما ولا تدرون مامن منعم * وقوله * اطرد اليأس بالرجا فكائن * آلما حم يسره بعد عسر * وتقول كائن من رجل لقيت ومنه وكائن من نبي قتل معه ربيون كثير وكائن من آية في السموات والارض يمرون عليها وتقول رأيت كذا رجلا ﴿تنبيهات﴾ الاول توافق كل واحدة من كائن وكذا كم في أمور وتخالفها في أمور

لفظها وأن وصلتها مفعول لاجله ليرار وقيل غير ذلك وأما الاستفهامية فقال الفارضي أعمل بعض العرب في الاستفهام ما قبله شذوذا كقولهم ضرب من منا وقولهم كان من ذا اهـ ولم ينقل سماع ذلك شذوذا في خصوص كم فقول شيخنا بعد نقل كلام الفارضي تلخص أن تقدم العامل على كم الاستفهامية شاذ وعلى كم الخبرية لغة غير مسلم في جانب الاستفهامية الا باثبات السماع في خصوصها فتدبر (قوله فكم بقسميها ان تقدم عليها الخ) حاصل ماذكره احدى عشرة صورة ثنتان للجر وثلاث للنصب وخمس للرفع وواحدة محتملة للرفع والنصب (قوله ان تقدم عليها حرف جر) نحو بكم درهم اشتريت أو مضاف نحو غلام كم رجل عندك (قوله عن مصدر) نحو كم ضربة ضربت أو ظرف نحو كم يوما صمت (قوله فان لم يلها فعل) نحو كم رجل في الدار أو وليها وهو لازم نحو كم رجل قام (قوله أو رافع ضميرها) أي أو متعد رافع ضميرها نحو كم رجل ضرب عمرا أو سببيها نحو كم رجل ضرب أخوه عمرا (قوله وان وليها فعل متعد ولم يأخذ مفعوله) نحو كم رجل ضربت والمراد بالمفعول ما يشمل المفعول الواحد والاكثر فيدخل نحو كم تعطي زيدا (قوله فهي مفعولة) أي مفعول به (قوله وان أخذه) نحو كم رجل ضرب زيد عمرا عنده (قوله الا أن يكون) أي المفعول ضميرا يعود عليها نحو كم رجل ضربته (قوله الابتداء والنصب على الاشتغال) والابتداء أرجح دماميني (قوله جائز في السعة) نحو كم عندك عبدا (قوله ولا يفصل بين الخبرية الخ) أي اذا كان مميزها مجرورا بالاضافة فلا يرد نحو كم تركوا من جنات (قوله بخلافه مع الاستفهامية) والاجود في جوابها أن يكون على حسب موضعها من الاعراب ولو رفع مطلقا جاز اهـ مرادي (قوله لا يقترن بالهمزة) لعدم تضمن المبدل منه معنى الهمزة بخلافه في الاستفهامية (قوله أي الخبرية) قيد به مع ذكره بعد أن كائن تأتي للاستفهام نادرا الا ان من المشبه كذا وهي لا تأتي للاستفهام أصلا وليوافق التقييد به في التسهيل والكافية (قوله في الدلالة على تكثير الخ) مسلم في كائن دون كذا لانها ليست للتكثير بل لعدد مبهم قليل أو كثير فلك أن تكني بها عن واحد وعن اثنين وعن ثلاثة قاله الدماميني (قوله وينتصب تمييز ذين) وكان حقهما أن يضافا اليه كما تضاف كم لكن منع من ذلك أن في آخر كائن تنوينا يستحق الثبوت لاجل الحكاية وفي آخر كذا اسم اشارة وهما مانعان من الاضافة اهـ دماميني وقوله لاجل الحكاية أي حكاية الكلمتين كما كانتا عليه قبل التركيب (قوله أو به) يعني بتمييز كائن فقط أو التقدير بتمييز ذين النظر للمجموع لما يأتي سم (قوله بخلاف تمييز كم الخبرية) فانه مجرور عند غير تميم وعند تميم يجوز نصبه كما سبق هذا ان اتصل فان فصل ففيه مامر (قوله فتقول كائن) مفعول رأيت (قوله وكائن) مبتدأ خبره الظرف وهذا البيت والذي بعده واردان على لغة من قال كائن بألف بعد الكاف فهمزة مكسورة قال في جمع الجوامع وشرحه ولا يخبر عنها أي كائن اذا وقعت مبتدأ الا بجملة فعلية مصدرة بماض أو مضارع نحو وكائن من نبي قتل الخ أي وكائن من آية الخ اهـ ويرد عليه وكائن لنا فضلا فان الخبر فيه جار ومجرور وقوله تعالى وكائن من دابة لا تحمل رزقها الله يرزقها واياكم ان جعل الخبر الجملة الاسمية أعني الله يرزقها فان جعل لا تحمل رزقها لم ترد الآية فتأمل (قوله آلما) بوزن فاعل من ألم وحم قدر شمني (قوله رأيت كذا رجلا) فكذا مفعول ورجلا

أما كأين فانها توافق كم فى خمسة أمور وتخالفها فى خمسة فتوافقها فى الابهام والافتقار الى التمييز والبناء ولزوم التصدير وافادة التكثير تارة وهو الغالب والاستفهام أخرى وهو نادر ولم يثبته الا ابن قتيبة وابن عصفور والمصنف واستدل له بقول أبى بن كعب لابن مسعود كأين تقرأ سورة الاحزاب آية فقال ثلاثا وسبعين وتخالفها

فى أنها مركبة وكم بسيطة على الصحيح وتركيبها من كاف التشبيه وأى المنونة ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لان التنوين لما دخل فى التركيب أشبه النون الاصلية ولهذا رسم فى المصحف نونا ومن وقف بحذفه اعتبر حكمه فى الاصل وهو الحذف فى الوقف وفى أن مميزها مجرور بمن غالبا حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك ويرده ما سبق وفى أنها لا تقع استفهامية عند الجمهور وقد مضى وفى أنها لا تقع مجرورة خلافا لابن قتيبة وابن عصفور أجازا بكأين تبيع هذا الثوب وفى أن مميزها لا يقع الا مفردا * وأما كذا فتوافق كم فى أربعة أمور وتخالفها فى أربعة فتوافقها فى البناء والابهام والافتقار الى المميز وافادة التكثير وتخالفها فى أنها مركبة وتركيبها من كاف التشبيه وذا الاشارية وأنها لا تلزم التصدير فتقول قبضت كذا وكذا درهما وأنها لا تستعمل غالبا الا معطوفا عليها كقوله

* عد النفس نعمى بعد بؤساك ذاكرا * كذا وكذا لطفا به نسى الجهد

وزعم ابن خروف أنهم لم يقولوا كذا درهما ولا كذا كذا درهما بدون عطف وذكر الناظم أن ذلك مسموع ولكنه قليل وعبارة التسهيل وقل ورود كذا مفردا أو مكررا بلا واو وأنها يجب نصب تمييزها فلا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالاضافة خلافا للكوفيين فانهم أجازوا فى غير تكرار ولا عطف أن يقال كذا ثوب وكذا أثواب قياسا على العدد الصريح

تمييز (قوله أما كأين فانها توافق كم) أى من حيث هى لا بقيد الاستفهامية ولا بقيد الخبرية ليصح قوله وافادة التكثير تارة وهو الغالب والاستفهام أخرى وهو نادر والغلبة والندور بالنسبة الى كأين لا بالنسبة الى كم لورودها لهما كثيرا والموافقة فى أصل افادة التكثير تارة والاستفهام أخرى بقطع النظر عن الغلبة والندور فتفطن (قوله كأين تقرأ سورة الاحزاب) هل كأين فى موضع الحال من سورة وهل يمكن أنه مفعول ثان لتقرأ بمعنى تعد اه سم واستظهر البعض الاحتمال الاول وفيه أن الحال لا تكون انشاء فالظاهر الثانى وعليه اقتصر شيخنا السيد وقوله آية قال سم ان كان هو التمييز أفاد جواز الفصل بين الاستفهامية ومميزها بجملة اه وعبارة الدمامينى على التسهيل كقول أبى بن كعب لعبد الله كأين تقرأ سورة الاحزاب أو كأين تعد سورة الاحزاب فقال عبد الله ثلاثا وسبعين فقال أبى ما كانت كذا قط اه (قوله مركبة) وقيل بسيطة واختاره أبو حيان قال ويدل على ذلك تلاعب العرب بها فى اللغات الآتية همع (قوله وكم بسيطة على الصحيح) وقيل مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية وحذفت ألف ما لدخول الكاف عليها وسكنت الميم تخفيفا ويرده أن الالف لم يبق عليها دليل بخلاف بم وعم وأنه على تسليمه انما يناسب كم الاستفهامية دون الخبرية وان كان قد يعتذر عن الاخير بما يأتى قريبا (قوله من كاف التشبيه) وقيل الكاف فيها زائدة لازمة لا تشبيهية همع (قوله وأى المنونة) أى الاستفهامية كما قاله الفارضى أى والمستعملة خبرية حدث لها بالتركيب معنى آخر وان كان أصلها استفهاما فلا اشكال (قوله لان التنوين الخ) ليس علة لقوله جاز لتعليله أولا بقوله ولهذا والعامل الواحد لا يعلل بعلتين الا بالاتباع بل هو علة لمحذوف أى وانما اقتضى تركيبها من كاف التشبيه وأى المنونة جواز الوقف عليها بالنون لان الخ وهذا معنى قول من قال علة لعلية تركيبها لما ذكر لجواز الوقف عليها بالنون (قوله ولهذا) أى لشبهه بالنون الاصلية (قوله ويرده ما سبق) أى من البيتين (قوله وافادة التكثير) ممنوع كما مر وفى جمع الجوامع وشرحه الهمع وتتصرف أى كذا بوجوه الاعراب وتكون فى محل رفع ونصب وجر بالاضافة والحرف ولا تتبع بتابع لا نعت ولا غيره (قوله من كاف التشبيه وذا الاشارية) وقيل الكاف زائدة لازمة وقيل اسم كمثل فعلى هذا لها محل من الاعراب وعلى غيره لا محل لها كذا فى الهمع (قوله عد النفس نعمى) بضم النون والقصر النعمة وكذا النعماء بالفتح والمد والبؤسى بضم الموحدة وسكون الهمزة والقصر خلاف النعمى وقوله نسى الجهد بفتح الجيم وضمها أى المشقة (قوله لم يقولوا كذا درهما) أى بلا تكرار ولا كذا كذا درهما أى بالتكرار من غير عطف (قوله فانهم أجازوا فى غير تكرار ولا عطف الخ) رد بأن عجزها اسم اشارة لا يقبل الاضافة وقد يقال لما ركب مع الكاف لم يبق على ما كان عليه قبل ذلك لتضمنه بعد التركيب معنى لم يكن موجودا له قبل التركيب وقال الحوفى ان المجرور بدل من اسم الاشارة وهو بعيد لان كذا صارت كلمة واحدة ولا يبدل من جزء الكلمة ولا تضاف كأين بوجه كما تقدم تعليله وقضية كلامه كالمغنى عدم اجازتهم الاضافة مع التكرار أو العطف وقال ابن معطى فى شرح الجزولية ولو جر درهم مع تكرير كذا بدون عطف لزمه ثلثمائة درهم لانها أقل عدد بن أضيف ثانيهما الى المفرد ولو جره مع التكرير والعطف لزمه ألف ومائة درهم لاجل العطف وجر التمييز وافراده فيحتمل أن هذا من ابن معطى مجرد حكم

ولهذا قال فقهاؤهم انه يلزمه بقوله عندى كذا درهم مائة وبقوله كذا دراهم ثلاثة وبقوله كذا كذا درهما أحد عشر وبقوله كذا درهما عشرون وبقوله كذا وكذا درهما أحد وعشرون حملا على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح ووافقهم على هذه التفاصيل غير مسئلتى الاضافة المبرد والاخفش وابن كيسان والسيرافى وابن عصفور ووهم ابن السيد فنقل اتفاق النحويين على اجازة ما أجازه المبرد ومن ذكر معه وعبارة التسهيل وكنى بعضهم بالمفرد المميز بجمع عن ثلاثة وبابه وبالمفرد المميز بمفرد عن مائة وبابه وبالمكرر دون عطف عن أحد عشر وبابه وبالمكرر مع عطف عن أحد وعشرين وبابه • الثانى قد بان لك أن قوله أو به صل من تصب راجع الى تمييز كائن دون كذا فلو قال كم كائن وكذا وانصبا وقيل كائن بعده من وجبا • لكان أحسن من أوجه • أحدها التنصيص على الخلف السابق • ثانيها التنبيه على اختصاص كائن بمن دون كذا • ثالثها افهام أن وجود من بعد كائن أكثر من عدمها لجريان خلف فى وجوبها • رابعها افادة أن كائن لغة فى كائن وفيها خمس لغات أفصحها كائن وبها قرأ السبعة الا ابن كثير ويليها كائن على وزن كاعن وبها قرأ ابن كثير وهى أكثر فى الشعر من الاولى وان كانت الاولى هى الاصل ومنه البيتان السابقان وقوله

وكائن بالاباطح من صديق • يرانى لو أصبت هو المصابا

• والثالثة كئن مثل كعين وبها قرأ الاعمش وابن محيصن • والرابعة كيئن بوزن كيعن • والخامسة كئن على وزن كعن وسبب تلاعبهم بهذه الكلمة كثرة الاستعمال • الثالث تأتى كذا هذه أعنى المركبة كناية عن غير العدد وهو الحديث مفردة ومعطوفة ويكنى بها عن المعرفة والنكرة ومنه الحديث يقال للعبد يوم القيامة أتذكر يوم كذا وكذا وتكون كذا أيضا كلمتين على أصلهما وهما كاف التشبيه وذا الاشارية نحو رأيت زيدا فاضلا وعمرا كذا ومنه قوله وأسلمنى الزمان كذا • فلا طرب ولا أنس وتدخل عليها ها التنبيه نحو أهكذا عرشك (خاتمة) يكنى عن الحديث أيضا بكيت وكيت وذيت وذيت بفتح التاء وكسرها والفتح أشهر وهما مخففتان من كية وذية وقالوا على الاصل كان من الامر كية وكية وذية وذية وليس فيهما حينئذ الا البناء على الفتح ولا يقال كان من الامر كيت بل لا بد من تكريرها وكذلك ذيت لانها

مقتضى القياس اذا نطق بدال اللفظ من غير اجازة منه للاضافة ويحتمل أن مذهبه جواز الاضافة ولو مع التكرار والعطف وقد يقال ان التمييز المجرور عند العطف للثانى فقط والاول كناية عن عدد ما فيحمل على الواحد لانه المحقق فيلزمه مائة وواحد أما لو قال كذا درهم بالرفع فيلزمه واحد وكأنه قال عدد مبهم هو درهم (قوله ولهذا) أى للقياس على العدد الصريح (قوله قال فقهاؤهم) وأما مذهبنا معاشر الشافعية فى المنهج وشرحه أنه لو قال كذا درهم بالرفع بدلا أو عطف بيان أو النصب تمييزا أو الجر لحنا أو السكون وقفا أو كذا كذا درهم بالاحوال الاربعة أو كذا وكذا درهم بغير النصب لزمه درهم واحد وكذا وكذا درهما بالعطف والنصب لزمه درهمان اه (قوله حملا على المحقق) هو أول كل مرتبة من مراتب العدد الصريح (قوله وعبارة التسهيل الخ) لم يذكر فيها كذا درهما كناية عن عشرين (قوله الخلف السابق) أى فى جر تمييز كائن بمن هل هو لازم أو غير لازم (قوله ويليها كائن) قال الخليل الياء الساكنة من أى قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها موقعها وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والهمزة فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين وبقيت الياء الاخيرة بعد كسرة فأذهبها التنوين بعد زوال حركتها كالمنقوص شمنى (قوله والثالثة كئن) بهمزة ساكنة فياء مكسورة والرابعة كيئن بياء ساكنة فهمزة مكسورة وأصله كأين قدمت الياء مشددة ثم خففت كميت دمامينى (قوله أعنى المركبة) أى لا الباقية على أصلها من عدم التركيب (قوله وهو الحديث) يعنى اللفظ الواقع فى التحديث عن شئ فعل أو قول قال السيوطى فى الاشباه والنظائر نقلا عن ابن هشام الذى شهد به الاستقراء وقضى به الذوق الصحيح أن كذا المكنى بها عن غير العدد انما يتكلم بها من يخبر عن غيره فتكون من كلامه لا من كلام المخبر عنه فلا تقول ابتداء مررت بدار كذا ولا بدار كذا وكذا بل تقول بالدار الفلانية ويقول من يخبر عنك قال فلان مررت بدار كذا أو بدار كذا وكذا اه (قوله بكيت وكيت وذيت وذيت) وهما مبنيان لنيابتهما عن الجمل اه فارضى ولنيابتهما عن الجمل جاز أن يعمل فيهما القول وان كانا غير جملة فتقول قلت كيت وكيت أو ذيت وذيت فيكونان فى محل نصب على المفعولية قال شيخنا والحكم بالنصب محلا على مجموع الكلمتين أعنى كيت وكيت وكذا ذيت وذيت لانهما صارا بالتركيب بمنزلة كلمة واحدة اه ويستفاد منه أن البناء أيضا للمجموع (قوله بفتح التاء وكسرها) أى وضمها كما فى التسهيل (قوله كان من الامر الخ) اذا قيل كان من الامر كيت وكيت فكان شانية خبرها كيت وكيت لانه نائب عن الجملة ولا يكون كيت وكيت اسما لكان كما لا يكون اسمها جملة قاله الفارسى واستحسنه ابن هشام لكن يلزم عليه تفسير ضمير الشان بغير جملة مصرح بجزأيها والظاهر أن من الامر تبيين يتعلق بأعنى مقدرا دمامينى (قوله وليس فيهما حينئذ الا البناء على الفتح) أى بخلاف المخففتين ففيهما البناء على الفتح والكسر

كناية عن الحديث والتنكير مشعر بالطول (الحكاية) هذا الباب للحكاية بأى (٦١) وبمن والعلم بعد من (احك بأى ما المنكور
سئل عنه بها فى الوقف
أوحين تصل) أى يحكى
بأى وصلا ووقفا ما المنكور
مذكور مسؤل عنه بها
من اعراب وتذكير وافراد
وفرعهما فيقال لمن قال
رأيت رجلا وامرأة
وغلامين وجاريتين وبنين
وبنات أيا وأية وأيين
وأيتين وأيين وأيات هذا
فى الوقف وكذا فى الوصل
فيقال أيا ياهذا وأية ياهذا
الى آخرها واعلم أنه لا يحكى
بها جمع تصحيح الا اذا كان
موجودا فى المسؤل عنه
أوصالحا لان يوصف به نحو
رجال فانه يوصف بجمع
التصحيح فيقال رجال
مسلمون هذه اللغة الفصحى
وفى لغة أخرى يحكى بها
ماله من اعراب وتذكير
وتأنيث فقط ولا يثنى ولا
يجمع فيقال أيا أو أيا ياهذا
لمن قال رأيت رجلا أو
رجلين أو رجالا وأية أو أية
ياهذا لمن قال رأيت امرأة
أو امرأتين أو نساء (ووقفا
احك ما لمنكور بمن
والنون حرك مطلقا
وأشبعن) فتقول لمن قال
قام رجل منو ولمن قال
رأيت رجلا منا ولمن قال
مررت برجل منى هذا فى
المفرد المذكر (وقل) فى
المثنى المذكر (منان ومنين
بعد قول القائل (الى
الفان بابنين) وضربه
حران عبد بن فنان
لحكاية المرفوع ومنين لحكاية المجرور والمنصوب (وسكن) آخرهما

والكسر ول والضم كام

(الحكاية)

هى لغة المماثلة واصطلاحا ايراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير كمن زيد اذا قيل رأيت زيدا أو ايراد صفته نحو أيا لمن قال رأيت زيدا وأما حكاية اللفظ أو معناه بالقول فلم يتكلم عليها المصنف وسيذكرها الشارح فى الخاتمة (قوله احك بأى) الباء للآلة أو ظرفية اه سم وأى المحكى بها استفهامية وهى معربة لكن اختلف فى حركتها والحروف اللاحقة لها فقيل اعراب فأى بالرفع مبتدأ خبره محذوف مؤخر عنها لان الاستفهام له الصدر وتقديره فى قام رجل أى قام وأيا مفعول لفعل محذوف مؤخر عنها للمامر تقديره فى ضربت رجلا أيا ضربت وأى بالجر بحرف جر محذوف تقديره فى مررت برجل بأى مررت وكذا يقال فى أيان وأيتان وأيون وأيات رفعا وأيين وأيتين وأيين وأيات نصبا وجرا ويلزم على هذا القول اضمار حرف الجر وقيل حركات حكاية وحروف حكاية فهى مرفوعة بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية أو حرف الحكاية على أنها مبتدأ والخبر محذوف وقيل الحركة والحرف فى حالة الرفع اعراب وفى حالتى النصب والجر حركة حكاية وحرف حكاية (قوله ما المنكور) احتراز عن المعرفة فانه لا تحكى بأى سم (قوله فى الوقف) متعلق باحك (قوله مذكور) أى سابق فى كلام غيرك واحترز به عن المسؤل بها ابتداء فانها حينئذ على حسب العوامل (قوله لمن قال رأيت رجلا الخ) وتقول لمن قال جاء رجل أى بالرفع ولمن قال جاء رجلان أيان وهكذا (قوله وأيتين) فلو قيل رأيت رجلا وامرأة قيل فى السؤال أيا وأية وهل يجوز أن يأتى مع تغليب المذكر سيأتى فيه احتمالان عن أبى حيان (قوله وأيات) بكسر التاء نيابة عن الفتحة (قوله الا اذا كان موجودا فى المسؤل عنه) كما فى المثال السابق من بنين وبنات قاله شيخنا ولا يرد عليه أنهما فى الحقيقة جمعا تكسير لتغير المفرد فيهما لان المراد بجمع التصحيح هنا الجمع بالواو أو الياء والنون أو الالف والتاء المزيدتين (قوله أوصالحا) أى أو كان هو أى الجمع لا بقيد كونه تصحيحا صالحا لان يوصف به أى بجمع التصحيح فلا يقال أيون أو أيين لمن قال عندى حمير أو رأيت حميرا (قوله هذه اللغة الفصحى) أى حكاية ما للمنكور من الاعراب والتذكير والافراد وفروعهما (قوله ولا يثنى ولا يجمع) أى لفظة أى (قوله ما المنكور بمن) أى منكور مذكور وانما اشترط فى لحاق العلامة المذكورة بمن كونها سؤالا عن نكرة لان المعارف اذا استفهم عنها ذكرت بعد من فى الاغلب اما محكية أو غير محكية لان الاستفهام عن المعارف ليس فى الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات فلم يطلب التخفيف بحذف المسؤل عنه كما فى النكرات اسقاطى والمراد بالمنكور هنا المنكور العاقل لان من للعاقل بخلاف المنكور السابق فى أى فان المراد به ما يعم العاقل وغيره لان أيا تستعمل فيهما وسيذكر الشارح ذلك (قوله والنون حرك الخ) العطف تفسير لاحك لان حكاية المنكور بمن فى الوقف نفس التحريك والاشباع لا غيرهما كما يوهمه العطف أفاده ابن هشام (قوله مطلقا) أى فى أحوال اعراب المحكى الثلاثة (قوله وأشبعن) فيه اشارة الى أن الحروف اشباع دفعا للوقف على المتحرك وقيل الحروف اجتلبت أولا للحكاية ولزم تحريك ما قبلها وصوبه ابن خروف وصححه أبو حيان وقيل بدل من التنوين أفاده فى التصريح قال ابن غازى نون أشبعن ثقيلة خففت للوقف ولو كانت خفيفة بالاصالة لوجب ابدالها ألفا يس (قوله وقل منان الخ) الظاهر أن منان ومنين ليس اسما معربا كما قد يتوهم أى من التثنية وانما هو لفظ من وهى مبنية لكن زيد عليها هذه الحروف دلالة على حال المسؤل عنه وكذا يقال فى منون ومنين ومنتان ومنتين ومنات فمن فى الجميع مع هذه الزيادة اسم مبنى فى محل رفع وهذه الكلمات ليست مثنى ولا جمعا بل على صورته سم وقوله اسم مبنى أى على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة مناسبة الحرف الذى جلبته الحكاية (قوله بابنين) أى مع ابنين أى ولى ابنان وفى نسخة كابنين سم (قوله لحكاية المجرور والمنصوب)

ضمة أو فتحة أو كسرة وحركة اعرابه مقدرة لاشتغال آخره بحركة الحكاية • السادس قد بان لك أن من تخالف أيا في باب الحكاية في خمسة أشياء • أحدها أن من تختص بحكاية العاقل وأى عامة في العاقل وغيره • ثانيها أن من تختص بالوقف وأى عامة في الوقف وفي الوصل • ثالثها أن من يجب فيها الاشباع فيقال منو ومنا ومني بخلاف أى • رابعها أن من يحكى بها النكرة ويحكى بعدها العلم وأى تختص بالنكرة • خامسها أن ما قبل تاء التأنيث في أى واجب الفتح تقول أية وأيتان وفي من يجوز الفتح والاسكان على ما سبق ﴿خاتمة﴾ الحكاية على نوعين حكاية جملة وحكاية مفرد فأما حكاية الجملة فضربان حكاية ملفوظ وحكاية مكتوب فالملفوظ نحو قوله تعالى وقالوا الحمد لله وقوله سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا والمكتوب نحو قوله قرأت على فصه محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي مطردة ويجوز حكايتها على المعنى فتقول في حكاية زيد قائم قال قائل قائم زيد فان كانت الجملة ملحونة تعين المعنى على الاصح وأما حكاية المفرد فضربان ضرب بأداة الاستفهام ويسمى الاستثبات بأى أو بمن وهو ما تقدم وضرب بغير أداة وهو شاذ كقول بعض العرب وقد قيل له هاتان تمرتان دعنا من تمرتان قال سيبويه وسمعت اعرابيا وسأله رجل فقال انهما قرشيان فقال ليسا بقرشيان قال وسمعت عربيا يقول لرجل سأله أليس قرشيا وهمزة

اعراب من خبرا مقدما والعلم بعده مبتدأ مؤخرا (قوله وحركة اعرابه الخ) أعاده مع تقدمه تأييدا لكونه من كلام الجمهور (قوله مقدرة) أى في الاحوال الثلاثة للتعذر العارض باشتغال المحل بحركة الحكاية وذهب بعضهم الى أن حركته في الرفع اعراب ولا تقدير اذ لا ضرورة اليه همع (قوله أن من تختص بحكاية العاقل الخ) قد يقال من أين بان هذا الا أن يقال بان من هنا بضميمة ما سبق في باب الموصول أن من للعاقل وأيا بحسب ما تضاف اليه (قوله بخلاف أى) قد يقال هلا وجب فيها الاشباع عند الوقف دفعا للوقف على متحرك فتدبر (قوله على ما سبق) من أن الاشهر في المفرد الفتح وفي التثنية الاسكان (قوله فالملفوظ الخ) قال شيخنا مراده بالملفوظ الجملة المحكية بالقول وفروعه اه ويرد على تقييده بالجملة أن القول يحكى به لفظ المفرد أيضا نحو قلت زيدا أى هذا اللفظ الا أن يقال التقييد بالجملة لانها الغالب (قوله وقوله سمعت الناس الخ) أتى به تنبيها على أنه يحكى بالسماع كما يحكى بالقول (قوله سمعت الخ) سمع الشاعر قوما يقولون الناس ينتجعون غيثا برفع الناس على الابتدا فحكى ذلك كما سمع وينتجعون بنون ثم جيم أى يطلبون وصيدح بصاد مهملة فتحتية فدال فحاء مهملتين بوزن حيدر اسم ناقته وبلال اسم الممدوح فهذا البيت محل تخلص الشاعر الى المدح (قوله على فصه) بالفاء والصاد المهملة أى فص خاتم النبي صلى الله عليه وسلم (قوله تعين المعنى على الاصح) أى مع التنبيه على اللحن وانما تعين المعنى صونا عن اللحن ولئلا يتوهم أن اللحن من الحاكى فاذا قال شخص جاء زيد بالجر وأردت حكاية كلامه قلت قال فلان جاء زيد لكنه خفض زيدا (قوله ويسمى) أى هذا الاستفهام في اصطلاحهم بالاستثبات لان السائل طالب للاثبات قال ابن هشام وكذا كل سؤال عن شئ سبق ذكره فان كانت أى سؤالا عن غير مذكور فلا تكاد توجد الا مفردة مذكرة وشذ قوله

بأى كتاب أم بأية سنة • ترى حبهم عارا على وتحسب

(قوله وضرب بغير أداة وهو شاذ) محل شذوذه اذ قصد المعنى فان قصد اللفظ بان كان الحكم للفظ دون المعنى فلا شذوذ كما يدل عليه قول المصنف في الكافية

وان نسبت لاداة حكما • فاحك أو اعرب واجعلنها اسما

وقد أوضح الفارضي هذه المسئلة فقال اذا نسب الى حرف أو غيره حكم هو للفظه دون معناه جاز أن يعرب على حسب العوامل وأن يحكى بلفظه فتقول على الاعراب من حرف جر بالرفع وعلى البناء من حرف جر بسكون النون وكذا نحو قام فعل ماض فتقول على الاعراب قام بالرفع وعلى الحكاية قام بفتح الميم ومن الحكاية قوله عليه الصلاة والسلام اياكم ولو فان لو تفتح عمل الشيطان فلو اسم ان قصد فيها الحكاية فانه المصنف في شرح الكافية ورواه غيره على الاعراب ولفظه اياكم واللو فان اللو تفتح عمل الشيطان فلما جعلت الاداة اسما وأعربت دخلت عليها أل والاداة التي تعرب ان أولتها بالكلمة منعتها الصرف ان استحقت ذلك أو باللفظ صرفتها فنحو قام اذا أعرب فيه وجهان كهند ان أول بكلمة ونحو دحرج ان أول بكلمة منع لانه رباعى كزينب ونحو ضرب ان أول بكلمة منع لانه كعمر وان أول كل باللفظ صرف والاداة التي على حرفين ان أعربت وجب تضعيف الحرف الثاني ان كان لينا فتقول لو حرف امتناع لامتناع بالرفع وتضعيف الواو وفي حرف جر بالرفع وتضعيف الياء فان كان الحرف الثاني اللين ألفا قلبت الالف الثانية همزة تخلصا من التقاء الساكنين فاذا ضعفت ما النافية قلت ماء حرف نفي بهمزة بعد الالف وان حكيت فلا تضعيف ولا قلب بل تأتي بلو وفي وما على حالها اه ملخصا وسيأتي في باب النسب مزيد كلام (قوله وسأله رجل) أى عن رجلين والجملة حالية بتقدير قد وقوله فقال انهما قرشيان عطف على سأل عطف مفصل على مجمل

وهمزة انهما مفتوحة لانها همزة استفهام اجتمعت مع همزة ان فحذفت الثانية ويحتمل أن المحذوف همزة الاستفهام والمذكور همزة ان المكسورة ونظيره في دخول همزة الاستفهام على ان قوله تعالى قالوا أئنك لأنت يوسف هذا ما ظهر وقوله فقال ليس بقرشيا كان ينبغي حذف الفاء لان مدخولها المفعول الثاني لسمعت أو حال من اعرابيا على الخلاف (قوله قال ليس بقرشيا) كان عليه حذف قال لان الجملة بعده مقول يقول ويمكن جعله تأكيدا ليقول

﴿التأنيث﴾

لو قال التأنيث والتذكير كما في الكافية والتسهيل لكان أحسن لانه نظير قوله المعرب والمبني والنكرة والمعرفة والمقصور والممدود اه سيوطي وفيه نظر لان المصنف لم يتكلم ها على التذكير فكيف يذكره في الترجمة بخلاف المعرب والمبني والنكرة والمعرفة والمقصور والممدود فانه تكلم على كل من ذلك (قوله علامة التأنيث) أي في الاسم المتمكن كما في التسهيل قال الدماميني احترازا من المبني لطريق الاصالة فانهم لم يجعلوا علامة تأنيثه ما يذكر بل يعدلوا على تأنيثه بغير ذلك كالكسر في أنت والنون في هن ونحوه اه وفيه أنه ان أريد تأنيث المدلول ورد نحو طلحة وحمزة اسمي رجلين وان أريد تأنيث الكلمة ورد نحو ربت وثمت بفتح التاء وسكونها فان تأنيثهما بالتاء مع أنهما حرفان ويمكن اختيار الاول ودفع ورود نحو طلحة وحمزة بأن مدلولهما في الاصل مؤنث أي قبل جعلهما اسمي رجلين والظاهر أن قول التسهيل في الاسم المتمكن صلة التأنيث لا علامة أي التأنيث الكائن في مدلول الاسم المتمكن فتدخل تاء التأنيث المتصلة بالفعل لانه يصدق عليها أنها علامة تأنيث مدلول الاسم المتمكن وهو الفاعل ولا يقال التقييد بالاسم يخرجها مع أن المقصود دخولها كما صنع الشارح واعلم أن ما فيه تاء التأنيث ومدلوله مذكر كطلحة وحمزة يذكر ولا يؤنث نظرا للفظ وشذ قوله ● أبوك خليفة ولدته أخرى ● وأن الفرق بين المذكر والمؤنث ليس في كل اللغات بل بعضها لا يفرق فيه بينهما بفرق لفظي كالتركية والفارسية بل بالقرائن كما قاله سم وغيره (قوله تاء أو ألف) أتى بأو التي لاحد الشيئين اشارة الى أن العلامتين لا يجتمعان في كلمة واحدة فلا يقال في ذكرى مثلا ذكراة وأما سلقاة وأرطاة فألفهما مع وجود التاء للالحاق بجعفر ومع عدمها للتأنيث قاله سم وتبعه شيخنا والبعض وفيه أن كون الالف عند عدم التاء للتأنيث غير لازم بل هي حينئذ تحتمل الالحاق والتأنيث كما سلف (قوله وتختص بالاسماء) أي اذا لحقت آخرا أو اذا تمحضت للتأنيث فلا يرد أن الحركة تلحق أول المضارع للدلالة على تأنيث الفاعل وعلى المضارعة (قوله وألف قبلها ألف وتقلب هي همزة) يفيد أن ألف التأنيث هي الثانية المنقلبة همزة لا الاولى وهو كذلك اه سم أي على الراجح كما أوضحاه في باب ما لا ينصرف وسيأتي أيضا قريبا فان قلت اذا كانت ألف التأنيث هي الالف الثانية المنقلبة همزة كانت مفردة وكلام الشارح يقتضي أنها غير مفردة حيث قابل بها المفردة قلت معنى كونها غير مفردة احتياجها لسبق مثلها عليها فتأمل (قوله وهي الممدودة) قال البصريون هي فرع عن المقصورة والكوفيون هي أيضا أصل كذا في الهمع (قوله واعلم أن التاء أكثر الخ) ولذا قال المصنف ان التاء أصل للالف وقيل بالعكس لان التأنيث بالالف لازم قال ابن اياز والذي أرى أن كلا منهما أصل على حدته اسقاطي (قوله فانها تلتبس بغيرها) كألف الالحاق وألف التكثير (قوله ليشمل الساكنة) كقامت هند (قوله وعكس الكوفيون) قال الدماميني نظرا الى أن الهاء تشبه الالف اه قال الرضي وليس أي قول الكوفيين بشيء لان التاء في الوصل والهاء في الوقف والاصل هو الوصل لا الوقف (قوله لانه الاصل) لاصالة التذكير دليلان أحدهما أنه ما من مذكر ولا مؤنث الا ويطلق عليه شيء وشيء مذكر والثاني أنه لا يفتقر الى زيادة والتأنيث لا يحصل الا بزيادة ولا يتحقق التذكير والتأنيث الا في

قال ليس بقرشيا والله أعلم

﴿التأنيث﴾

(علامة التأنيث تاء أو ألف) فالتاء على قسمين متحركة وتختص بالاسماء كقائمة وساكنة وتختص بالافعال كقامت والالف كذلك مفردة وهي المقصورة كحبلى وألف قبلها ألف وتقلب هي همزة وهي الممدودة كحمراء ● واعلم أن التاء أكثر وأظهر دلالة من الالف لانها لا تلتبس بغيرها بخلاف الالف فانها تلتبس بغيرها فيحتاج الى تمييزها بما يأتي ذكره ولهذا قدمها في الذكر على الالف وانما قال تاء ولم يقل هاء لتشمل الساكنة ولان مذهب البصريين أن التاء هي الاصل والهاء المبدلة في الوقف فرعها وعكس الكوفيون وانما لم يوضع للتذكير علامة لانه الاصل ولم يحتج لذلك

(وفي أسامٍ قدروا التا كالكتف) واليد والعين وما أخذه السماع (ويعرف التقدير بالضمير) العائد على الاسم (ونحوه كالرد في التصغير) كيدية الى ما هي فيه ... (٦٦) والاشارة اليه بذي وما في معناها ووجودها في فعله وسقوطها من عدده ونعت خبره أو نعته أو حاله والامثلة واضحة (ولا تلي فارقة فعولا أصلا ولا المفعال والمفعيلا) أي لا تلي التاء هذه الاوزان فارقة بين المذكر والمؤنث فيقال هذا رجل صبور ومهذار ومعطير وهذه امرأة صبور ومهذار ومعطير وفهم من قوله ولا تلي فارقة أنها قد تلي غير فارقة كقولهم ملولة وفروقة فان التاء فيهما للمبالغة ولذلك تلحق المؤنث والمذكر واحترز بقوله أصلا عن فعول بمعنى مفعول فانه قد تلحقه التاء نحو أكولة بمعنى مأكولة وركوبة بمعنى مركوبة وحلوبة بمعنى محلوبة وانما كان فعول بمعنى فاعل أصلا لان بنية الفاعل أصل وقال الشارح لانه أكثر من فعول بمعنى مفعول فهو أصل له (كذا المفعل) أي لا تليه التاء فارقة فيقال رجل معشم وامرأة معشم (وما تليه منه الفرق من ذي) الاوزان الاربعة (فشذوذ فيه) نحو عدو وعدوة وميقان وميقانة ومسكين ومسكينة وسمع امرأة مسكين على القياس حكاه سيبويه (ومن فعيل) بمعنى مفعول (كقتيل) بمعنى مقتول وجريح بمعنى مجروح (ان تبع موصوفه غالبا التا تمتنع) فيقال رجل قتيل وجريح وامرأة قتيل وجريح والاحتراز لاستعمال بقوله كقتيل من فعيل بمعنى فاعل نحو رحيم وظريف فانه تلحقه التاء فتقول امرأة رحيمة وظريفة و بقوله ان تبع موصوفه من أن يستعمل استعمال الاسماء غير جار على موصوف ظاهر ولا منوي لدليل فانه تلحقه التاء نحو رأيت قتيلا وقتيلة

الاسماء اذا قصد مدلولها فان قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتأنيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف وحرف الهجاء نحو ... الوجهان بالاعتبارين وذهب الفراء الى أن تذكير حروف الهجاء لا يجوز الا في الشعر ... (قوله وفي أسام) جمع أسماء التي هي جمع اسم فهي جمع الجمع (قوله قدروا التا) قال الرضي ولا تقدر غيرها الا ... على العروض والافكال فيجوز أن تحذف وتقدر ... من أن التاء أكثر وأظهر دلالة من الالف (قوله ويعرف التقدير) أي تقدير التاء في الاسم (فائدة) ما لا يتميز مذكره من مؤنثه وان كان فيه التاء فهو مؤنث مطلقا كالنملة والقملة للمذكر والمؤنث وان كان مجردا من التاء فهو مذكر مطلقا كالبرغوث للمذكر والمؤنث قاله أبو حيان (قوله بالضمير) أي عود الضمير على الكلمة مؤنثا نحو النار وعدها الله الذين كفروا حتى تضع الحرب أوزارها وان جنحوا للسلم فاجنح لها فالنار والحرب والسلم مؤنثات لتأنيث ضميرها (قوله كالرد في التصغير) نحو عيينة وأذينة مصغر عين وأذن من الاعضاء المزدوجة فان التصغير يرد الاشياء الى أصولها وغير المزدوج مذكر كالرأس والقلب اه تصريح وما ذكره الشارح ... من المزدوج الحاجب والصدغ والخد واللحي والمرفق والزند والكوع والكرسوع وهي ما ذكره كما في المصباح وقد عد الفارضي مما يذكر ويؤنث الابط وهو مزدوج والعنق ... وهي غير مزدوجة وعد مما يؤنث الكبد والكرش وهما غير مزدوجين وعد في المصباح مما يذكر ويؤنث العضد وهو مزدوج ... والذراع مؤنث قال الفراء وبعض العرب يذكر ... وقال الدماميني وهذه العلامة يعني التصغير تختص بالثلاثي قال الشاطبي وكذا الرباعي اذا صغر تصغير الترخيم نحو عنيق في عناق وذريع في ذراع (قوله الى ما هي فيه) متعلق برد أي كرد الاسم في حال تصغيره الى اسم ثالث التاء فيه لفظا كفاطمة ومعنى رد ... وجعله مثله في ظهور التاء ويحتمل أن معنى كلام المصنف كرد التاء الى الاسم في حال تصغيره الى هذا أسهل مما صنع الشارح (قوله وما في معناها) أي ما في معنى ذي من ... اشارات المؤنث (قوله ووجودها في فعله) أي الفعل المسند اليه نحو ولما فصلت العير (قوله وسقوطها من عدده) نحو ثلاث قسي (قوله فارقة) حال من فاعل تلي وقوله أصلا حال من فعول (قوله ومهذار) هو بالذال المعجمة كثير الهذيان في منطقه ... (قوله ومعطير) أي طيب الرائحة (قوله ملولة) من الملل وهو السآمة وفروقة من الفرق بفتح الراء وهو الخوف ... (قوله فان التاء فيهما للمبالغة) وقال الرضي للنقل الى الاسمية اه ومقتضاه أنهما غلبت عليهما الاسمية وصارا اسمين ... (قوله وقد تلحقه التاء) يفيد أن لحاقها له غير واجب بل قليل وقد نوقش في القلة (قوله معشم) بكسر الميم وسكون العين وفتح الشين المعجمة هو الذي لا ينتهي عما يريده ويهواه لشجاعته اه تصريح (قوله وما) مبتدأ أول وشذوذ مبتدأ ثان والمسوغ وقوعه بعد الفاء وفيه خبر المبتدا الثاني والجملة خبر المبتدا الاول (قوله نحو عدو وعدوة) بمعنى من قام به العداوة فان أريد به من وقعت عليه العداوة فلا شذوذ (قوله وميقان) من اليقين وهو عدم التردد يقال رجل ميقان أي لا يسمع شيئا الا أيقنه (قوله ومن فعيل) متعلق بتمتنع وكقتيل حال (قوله ان تبع موصوفه) قال ابن هشام لا يريد الموصوف الصناعي بل المعنوي لا بد في نحو هند قتيل لا تلحق التاء مع أن قتيلا خبر لا نعت سيوطي (قوله غالبا) أي في الغالب ويؤخذ من صنيعه أن لحوق التاء فعيلا بمعنى مفعول خلاف الغالب لا شاذ بخلاف لحوق التاء للاوزان الاربعة السابقة فشاذ (قوله غير جار) حال مفسرة

فرارا من اللبس ولو قال ومن فعيل كقتيل ان عرف موصوفه غالبا التا تحذف لكان أجود ليدخل في كلامه نحو رأيت قتيلا من النساء فانه مما يحذف فيه التاء للعلم بموصوفه ولهذا قال في شرح الكافية فان

قصدت الوصفية وعلم الموصوف جرد من التاء وأشار بقوله غالبا الى أنه قد تلحقه تاء الفرق حملا على الذي بمعنى فاعل كقول العرب صفة ذميمة وخصلة حميدة كما حمل الذي بمعنى فاعل عليه في التجرد نحو ان رحمة الله قريب قال من يحيي العظام وهي رميم ﴿تنبيه﴾ الاصل في لحاق التاء الاسماء انما هو تمييز المؤنث من المذكر وأكثر ما يكون ذلك في الصفات نحو مسلم ومسلمة وظريف وظريفة وهو في الاسماء قليل نحو رجل ورجلة وامرئ وامرأة وانسان وانسانة وغلام وغلامة وفتى وفتاة وتكثر زيادة التاء لتمييز الواحد من الجنس في المخلوقات نحو تمر وتمرة ونخل ونخلة وشجر وشجرة وقد تزاد لتمييز الجنس من الواحد نحو جبأة وجبء وكمأة وكمء ولتمييز الواحد من الجنس في المصنوعات نحو جر وجرة ولبن ولبنة وقلنسو وقلنسوة وسفين وسفينة وقد يجاء بها للمبالغة كراوية لكثير الرواية ولتأكيد المبالغة كعلامة ونسابة وقد تجيء معاقبة لياء مفاعيل كزنادقة وجحاجحة فاذا جيء بالياء لم يجأ بها بل يقال زناديق وجحاجيح فالياء والهاء متعاقبان وقد يجاء بها دالة على النسب كقولهم أشعثي وأشاعثة وأزرقي وأزارقة ومهلبي ومهالبة وقد يجاء بها دالة

لاستعمال الاسماء وقوله لدليل متعلق بعنوي (قوله فرارا من اللبس) أي لبس المذكر بالمؤنث قال ابن هشام هذا التعليل موجود في بقية الصفات اذا قلت رأيت صبورا أو شكورا أو نحو ذلك ولم يفرقوا فيه بين الجري على موصوف وعدم الجري عليه فان كان ما قاله في فعيل بالقياس فالجميع سواء وان كان مستندهم السماع وهو الظاهر فلا اشكال سيوطي (قوله لكان أجود الخ) أجاب عنه سم بأن المراد بتبعيته موصوفه أن يذكر معه في الكلام ويكون تابعا له في المعنى وأنه مفهوم بالموافقة (قوله ولهذا) أي لكون المدار على علم الموصوف لا التبعية (قوله فان قصدت الوصفية) بأن لم يستعمل استعمال الاسماء الجامدة (قوله وعلم الموصوف) يدخل في ذلك ما اذا علم الموصوف باشارة اليه أو ضمير يعود اليه أو نحو ذلك سم (قوله قال من يحيي العظام وهي رميم) هذا بناء على أن رميم بمعنى فاعل وقيل بمعنى مفعول أي مرموم فارضى (قوله وأكثر ما يكون ذلك في الصفات) أي المشتركة بين المذكر والمؤنث أما الصفات المختصة بالمؤنث فالغالب أن لا تلحقها التاء ان لم يقصد فيها معنى الحدوث كحائض وطالق ومرضع لعدم الحاجة بأمن اللبس فان قصد معنى الحدوث فالتاء لازمة كحاضت فهي حائضة وطلقت فهي طالقة وقد تلحقها التاء وان لم يقصد الحدوث كذا في التسهيل وشرحه والرضي وتصرف البعض فيه بما كدره (قوله وهو في الاسماء قليل) ولا يقاس عليه (قوله وانسانة) هذا ليس بعربي بل من تصرف العامة كما يستفاد من الصحاح وغيره والعربي أن يقال للانثى أيضا انسان أفاده سم (قوله وتكثر زيادة التاء الخ) المراد بزيادتها زيادتها على أصول الكلمة لاستواء وجودها في الكلمة وعدمها وقد يؤخذ من صنيعه أن التاء في نحو شجرة ونخلة ليست لتأنيث بل لتمييز الواحد من الجنس فقط وهو مسلم ان أريد بالتأنيث المنفي التأنيث الحقيقي لا الاعم فانها مع كونها للتمييز هي للتأنيث المجازي أيضا بدليل تأنيث ضميرها وصفتها ونحوهما وكأن اقتصار الشارح على التمييز لانه المقصود ولانفهام التأنيث من كون الكلام في تاء التأنيث (قوله لتمييز الواحد) فتكون داخلة على الواحد (قوله تمييز الجنس) فتكون داخلة على الجنس (قوله نحو جبأة) بفتح الجيم وسكون الموحدة بعدها همزة ضرب من الكمأة أحمر انتهى تصريح وما ذكره الشارح من كون جبأة وكمأة للجنس وجبء وكمء للواحد هو ما عليه الاكثرون وقيل بالعكس أفاده الدماميني (قوله وقلنسو) الذي ضبط الشارح في شرح التوضيح ما نصه وقلنس وقلنسوة وأصل قلنس قلنسو وكسرت السين وقلبت الواو ياء اهـ أي وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وما في شرح التوضيح هو الصواب الذي لم يذكر في القاموس سواه وعلل تصريفه بما مر بأنه ليس في الاسماء العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة (قوله كراوية الخ) وانما أنثوا المذكر لانهم أرادوا أنه غاية في ذلك والغاية مؤنثة تصريح (قوله معاقبة لياء مفاعيل) أي لكونها عوضا منها (قوله وجحاجحة) جمع جحجاح بتقديم الجيم المفتوحة على الحاء المهملة الساكنة وهو السيد (قوله أشعثي وأشاعثة) بشين معجمة وعين مهملة وثاء مثلثة فالتاء للدلالة على أن واحد هذا الجمع منسوب وذلك انهم لما أرادوا أن يجمعوا المنسوب جمع تكسير وجب حذف ياء النسب لان ياء النسب والجمع لا يجتمعان فلا يقال في المنسوب الى رجال رجالي بل رجلي فحذف ياء النسب ثم جمع وأتى بالتاء بدلا من الياء وانما أبدلت منها لتشابه التاء والياء في كونهما للوحدة كتمرة وزنجي وللمبالغة كعلامة ودواري وفي كونهما زائدتان لا لمعنى كطلحة وكرسي كذا في الرضي (قوله وأزرقي) بزاي فراء فقاف وقوله ومهلبي بضم الميم وفتح الهاء وتشديد اللام مفتوحة والاشعثي والازرقي والمهلبي منسوبون الى محمد بن عبد الرحمن بن الاشعث بن قيس ونافع الازرق والمهلب بن أبي صفرة

على تعريب الاسماء المعجمة نحو كيلجة وكيالجة وموزج وموازجة والكيلجة مقدار من الكيل معروف والموزج الخف وقد تكون لمجرد تكثير حروف الكلمة كما هي في نحو قرية وبلدة وغرفة وسقاية وقد تجيء عوضا من فاء نحو عدة أو من عين نحو اقامة أو من لام نحو سنة وقد عوضت من مدة تفعيل نحو تزكية وتنمية وتنزية وقد تكون التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة للمعتدل القامة من الرجال والنساء وقد تلازم ما يخص المذكر كرجل بهمة وهو الشجاع وقد تجيء في لفظ مخصوص بالمؤنث لتأكيد تأنيثه كنعجة وناقة ومنه نحو حجارة وصقورة وخؤولة وعمومة وانها لتأكيد التأنيث اللاحق للجمع (وألف التأنيث ذات قصر وذات مد نحو أنثى الغر) أي غراء والمقصورة هي الاصل فلهذا قدمها (والاشتهار في مباني الاولى) أي المقصورة (يبديه) أي يظهره أو زانه الاول (وزن) فعلى بضم الاول وفتح الثاني نحو (أربى) للداهية وأدمى وشعبى لموضعين وزعم ابن قتيبة أنها لا رابع لها ويرد عليه أرنى بالنون حب يعقد به اللبن وجنفى لموضع وجعبى لعظام النمل ﴿تنبيه﴾ جعل في التسهيل هذا الوزن من المشترك بين المقصورة والممدودة وهو الصواب ومنه مع الممدودة اسما خششاء للعظم الذي خلف الاذن وصفة ناقة عشراء وامرأة نفساء وهو في الجمع كثير نحو كرماء وفضلاء وخلفاء والثاني فعلى بضم الاول وسكون الثاني ومنه اسما بهمى لنبت وصفة نحو حبلى (والطولى) ومصدرا نحو رجعى وبشرى والثالث فعلى بفتحتين ومنه اسما بردى لنهر بدمشق

دماميني (قوله على تعريب الاسماء المعجمة) أي استعمال العرب اياها مع نوع تغيير لها عما كان لها في العجمة (قوله نحو كيلجة) بكاف مفتوحة فتحتية ساكنة فلام مفتوحة فجيم وعبارة السيوطي في الهمع وكيالجة جمع كيلج لكن ما في الشرح هو ما في القاموس (قوله وموزج) بفتح الميم وسكون الواو وفتح الزاي بعدها جيم اهـ تصريح (قوله لمجرد تكثير حروف الكلمة) أي للتكثير المجرد عما تقدم فلا ينافي أنها فيما يذكر من الامثلة لتأنيث الكلمة أيضا كما نقله شيخنا عن المصنف فاندفع اعتراض البعض (قوله وتنزية) بزاي بعد نون أي تحريك (قوله كرجل بهمة) بضم الموحدة فسكون الهاء ولعل اختصاص المذكر به من حيث الاستعمال والا فالمعنى وهو الشجاعة كما يكون في المذكر يكون في المؤنث فتدبر ثم رأيته في الدماميني ثم قال الدماميني وانما جاز ذلك لانه صفة لمؤنث مقدر اذ الاصل نفس بهمة كما ذكر حائض نظرا الى أنه صفة لمذكر مقدر والاصل شخص حائض وان لم يستعملوه (قوله وخؤولة وعمومة) نظر فيه شيخنا وتبعه البعض بأن الخؤولة والعمومة مصدران لا جمعان كما قاله الدماميني وعندي في التنظير نظر فقد صرح في القاموس بأنهما جمعا خال وعم أيضا ﴿فائدة﴾ قال في الهمع قد يذكر المؤنث وبالعكس حملا على المعنى نحو قوله ثلاثة أنفس وثلاث ذود ذكر الانفس بالحاق التاء في عددها حملا على الاشخاص وسمع جاءته كتابي فاحتقرها أنث الكتاب حملا على الصحيفة ومن تأنيث المذكر حملا على المعنى تأنيث الخبر عنه لتأنيث الخبر كقوله تعالى ثم لم تكن فتنتهم الا أن قالوا في قراءة من نصب فتنتهم خبر تكن وقوله تعالى قل لا أجد فيما أوحي الي محرما على طاعم يطعمه الا أن تكون ميتة في قراءة من قرأ تكون بالفوقية وميتة بالنصب (قوله وذات مد) يصح عندي اجراؤه على قول البصريين ان ألف التأنيث هي الالف الثانية المنقلبة همزة وعلى قول الزجاج والكوفيين انها الهمزة من غير انقلاب لها عن ألف فمعنى كونها ذات مد على هذين أنها مصاحبة وتابعة له وعلى قول الاخفش ان الالف والهمزة معا للتأنيث فمعنى كونها ذات مد اشتمالها على المد وغاية ما يلزم على هذا أنه أطلق ألف التأنيث على المجموع ومثله سهل فحصل بما ذكرنا اندفاع ما ذكره شيخنا والبعض وأقراه من الاعتراض بأن قوله وذات مد يقتضي أن ألف التأنيث في نحو حمراء اسم للالف الاولى التي بعدها الهمزة لانها التي تمد وهذا لم يقل به أحد بل الخلاف منحصر في الاقوال الثلاثة المذكورة (قوله نحو أنثى الغر) أي نحو اسم انثى الغر وهم أي ألف اسم الخ (قوله والاشتهار) مبتدأ وفي مباني الاولى أي الالفاظ التي هي فيها حال من الهاء في يبديه أو من الاشتهار على مذهب سيبويه ويبديه الخ خبر وفي كون هذه الاوزان كلها مشتهرة نظر ففي التوضيح أن وزن أربى نادر وفي شرحه أنه شاذ وفي شرح العمدة أن سمهى وخليطى وشقارى من الابنية الشاذة ويجاب بأن الحكم بالاشتهار على الاوزان التي ذكرها باعتبار مجموعها لا جميعها وأراد بمباني الاولى ما يكون لها أعم من أن يكون لغيرها أيضا أولا فلا ينافي الاشتراك في بعضها (قوله أوزان) أي اثنا عشر (قوله وأدمى) بالدال المهملة وشعبى بشين معجمة فعين مهملة فموحدة (قوله بالنون) أي بعد الراء (قوله وجنفى) بجيم فنون ففاء وقوله لموضع تبع فيه التوضيح والصحاح وفي القاموس وشرح الشارح على التوضيح أنها اسم ماء لفزارة وأن الجوهري وهم فقال اسم موضع (قوله وجعبى) بجيم فعين مهملة فموحدة وقوله لعظام النمل أي لكباره فهو جمع عظيم لا أعظم كما في التصريح (قوله خششاء) بخاء معجمة وشينين معجمتين وعبارة القاموس الخشاء بالضم العظم الناتئ خلف الاذن وأصلها الخششاء وهما خششاوان (قوله بهمى) بالباء الموحدة (قوله بردى) بموحدة فراء فدال مهملة

وأجلى لموضع ومصدرا بشكى وجمزى (ومرطى) يقال بشكت الناقة وجمزت ومرطت أى أسرعت وصفة كيدى (تنبيه) عد فى التسهيل هذا الوزن من المشترك ومنه مع الممدودة قرماء وجنفاء لموضعين وابن دأثاء وهى الامة ولا يحفظ غيرها • الرابع فعلى بفتح الاول وسكون الثانى وقد أشار اليه بقوله (ووزن فعلى جمعا) نحو جرحى (أو مصدرا) نحو نجوى (أو صفة) لانثى فعلان (كشبعى) فان كان فعلى اسما لم يتعين كون ألفه للتأنيث ولا قصرها بل قد تكون مقصورة كسلمى ورضوى وتكون ممدودة كالعواء وهى منزلة من منازل القمر وفيها القصر والمد وتكون للتأنيث كما مر وللالحاق ومما فيه الوجهان أرطى وعلقى وتترى • الخامس فعالى بضم أوله وتكون اسما كسمانى (وكبارى) لطائر وجمعا كسكارى وزعم الزبيدى أنه جاء صفة مفردا وحكى قولهم جمل علادى • السادس فعلى بضم الاول وتشديد الثانى مفتوحا نحو (سمهى) للباطل • السابع فعلى بكسر الاول وفتح الثانى وتسكين الثالث نحو (سبطرى) ودفقى لضربين من المشى • الثامن فعلى بكسر الاول وسكون الثانى مصدرا نحو (ذكرى) وجمعا نحو حجلى وظربى جمع حجلة وظربان على وزن قطران وهى دويبة تشبه الهرة منتنة الفسو ولا ثالث لهما فى الجموع فان كان فعلى غير مصدر أو جمع لم يتعين كون ألفه للتأنيث بل ان لم ينون فى التنكير فهى للتأنيث نحو ضيزى بالهمز وهى القسمة الجائرة والشيزى وهو خشب يصنع منه الجفان والدفلى وهو شجر وان نون فألفه للالحاق نحو رجل كيصى وهو المولع بالاكل وحده وعزهى وهو الذى لا يلهو وان كان ينون فى لغة ولا ينون فى أخرى ففى ألفه وجهان نحو ذفرى وهو الموضع الذى يعرق خلف أذن البعير والاكثر فيه منع الصرف ومنهم أيضا من نون دفلى وعلى هذا فتكون ألفه للالحاق • التاسع فعيلى بكسر الاول والثانى مشددا نحو هبيرى للعادة (وحثيثى)

مهملة (قوله وأجلى) بالجيم فاللام وقوله لموضع عبارة القاموس وأجلى كجمزى مرعى اهـ معروف (قوله بشكى) بموحدة فشين معجمة فكاف (قوله وجمزى) بجيم فميم فزاى (قوله يقال بشكت الناقة الخ) الافعال الثلاثة على وزن ضرب وقوله أى أسرعت راجع للثلاثة (قوله كيدى) يقال حمار حيدى بحاء مهملة فتحتية فدال مهملة أى يحيد عن ظله لنشاطه ولم يجئ نعت مذكر على فعلى غيره كما فى الصحاح والقاموس (قوله قرماء) بقاف فراء قال فى القاموس وقرمى كجمزى وتمد موضع باليمامة وخطأ فى موضع آخر الجوهرى فى جعله بالفاء (قوله وجنفاء) لغة فى جنفى السابق قال الشارح على التوضيح وفيه لغة ثالثة وهى جنفاء كحمراء وذكر فى القاموس له لغات خمسا فقال كجمزى وأربى وعمدان وكحمراء اهـ (قوله وابن دأثاء) بدال مهملة فهمزة فثلثة وعبارة القاموس الدأثاء وتحرك الامة والجمع دأث محركة مخففة وابن دأثاء الاحمق والذاهب الاصول اهـ (قوله ووزن فعلى) هو من الاوزان المشتركة (قوله ولا قصرها الخ) لا وجه لتخصيص فعلى اسما بذلك لجريانه فى فعلى صفة أيضا فانه لا يتعين قصرها بل قد تكون مقصورة كسكرى وممدودة كحمراء فتأمل (قوله ورضوى) براء فضاد معجمة علم جبل (قوله ومما فيه الوجهان) كون الالف للتأنيث وكونها للالحاق والوجهان مبنيان على الصرف وعدمه فمن صرف قدر الالف للالحاق ومن منع قدرها للتأنيث تصريح (قوله أرطى وعلقى وتترى) الارطى شجر ينبت فى الرمل يدبغ به الاديم والعلقى نبت والتترى قال فى القاموس جاؤا تترى وينون وأصلها وترى متواترين (قوله وكبارى) اسم طائر للمذكر والمؤنث والواحد والجمع وهو أشد الطير طيرانا وولدها يسمى النهار وفرخ الكروان يسمى الليل فارضى (قوله جمل علادى) بعين مهملة أوله ودال مهملة قبل آخره كما ضبط الشارح أى شديد ويوجد فى نسخ علاوى بالواو وهو تحريف من الناسخ (قوله ودفقى) بدال مهملة ففاء فقاف (قوله لضربين من المشى) فالاول مشية فيها تبختر والثانى مشية فيها تدفق واسراع تصريح (قوله حجلى) بحاء مهملة فجيم (قوله وظربى) بظاء معجمة فراء فموحدة (قوله جمع حجلة) بفتحات اسم طائر (قوله ضيزى) بتحتية بعد الضاد المعجمة أو بهمزة ويثلث أوله اذا همز أفاده فى القاموس وبه يعلم أن تقييد الشارح بقوله بالهمز ليس فى محله (قوله والشيزى) بشين معجمة فتحتية فزاى (قوله والدفلى) بدال مهملة ففاء فلام وقوله وهو شجر عبارة القاموس وهو نبت مر (قوله كيصى) بكاف فتحتية فصاد مهملة ويجوز فتح كافه قال فى القاموس فلان كيصى كعيسى وينون وكسكرى يأكل وحده وينزل وحده ولا يهمه غير نفسه اهـ ومنه يعلم أن كيصى مما فى ألفه وجهان لا للالحاق فقط كما صنع الشارح واقره الحواشى (قوله وعزهى) بعين مهملة فزاى (قوله ذفرى) بذال معجمة ففاء فراء وقوله وهو الموضع الخ فسره فى القاموس بالعظم الشاخص خلف الاذن من جميع الحيوان (قوله ومنهم أيضا الخ) أيضا مقدمة من تأخير والاصل ومنهم من نون دفلى أيضا وقد يقال كان المناسب حينئذ أن لا يذكر دفلى فى القسم الاول أعنى ما لا ينون عند التنكير فتكون ألفه للتأنيث وجها واحدا او يقتصر على ذكره فى القسم

مصدر رحث ولم يجئ الا مصدرا (تنبيه) عد هذا الوزن في التسهيل من المشترك وقد سمع منه مع الممدودة قولهم هو عالم بدخيلائه

أي بأمره الباطن وخصيصاء للاختصاص وخفيرا للفخر ومكيناء للتمكن وهذه الكلمات تمد وتقصر وجعل الكسائي هذا الوزن مقيسا والصحيح قصره على السماع • العاشر فعلى بضم الاول والثاني وتشديد الثالث نحو حذرى وبذرى من الحذر والتبذير (مع الكفرى) وهو وعاء الطلع وهو بفتح الثاني أيضا مع تثليث الكاف (تنبيه) حكى في التسهيل سلحفاء بالمد وحكاه ابن القطاع فعلى هذا يكون من الاوزان المشتركة وحكى الفراء سلحفة وظاهره أن ألف السلحفاء ليست للتأنيث الا أن يجعل شاذا مثل بهماة • الحادي عشر فعلى بضم الاول وفتح الثاني مشددا نحو قبيطى للناطف (كذا الخليطى للاختلاط ولغيزى للغز (تنبيه) سمع منه مع الممدودة هو عالم بدخيلائه ولم يسمع غيره • الثاني عشر فعالى بضم الاول وتشديد الثاني نحو خبازى (مع الشقارى) لنبتين وخضارى لطائر (واعز) أي انسب (لغير هذه) الاوزان في مباني المقصورة (استندارا) فما ندر فيه فعلى تكيسرى للخسارة وفعلوى كهرنوى لنبت وفعولى كقعولى اضرب من مشى الشيخ وفيعولى كفيضوضى وفوعولى كفوضوضى للمفاوضة وفعلايا كبرحايا للعجب وأفعلاوى كاربعاوى لضرب من مشى الارنب وفعلوتى

الآخر أعني ما يوقف في لغة دون لغة (قوله مصدر رحث) أي على غير قياس (قوله حذرى وبذرى) الاول بحاء مهملة وذال معجمة والثاني بموحدة فذال معجمة (قوله سلحفاء) بسين مهملة مضمومة فلام مفتوحة فحاء مهملة ساكنة ففاء وألف التأنيث الممدودة دويبة معروفة دماميني وقضية صنيع الشارح أنه بضم اللام لكن صنيع القاموس يؤيد الاول فتأمل (قوله ليست للتأنيث) لان ألف التأنيث لا يلحقها تاء التأنيث اذ لا يجتمع علامتا تأنيث (قوله مثل بهماة) أي في اجتماع العلامتين فيه شذوذ فقد تقدم أن بهمى لنبت ألفه للتأنيث وقيل للالحاق (قوله قبيطى) بقاف فموحدة فتحتية فطاء مهملة ويقال القباطى والقبيط بضم القاف وتشديد الباء فيهما والقبيطاء كميراء قاله في القاموس وقوله للناطف بنون وطاء مهملة وفاء نوع من الحلوى (قوله للغز) بضم اللام وفتح الغين المعجمة وتسكن وبضمتين وبفتحتين ويقال لغيراء كميراء (قوله خبازى) بضم الخاء المعجمة وتشديد الموحدة وقبل آخره راي وقد تخفف ويقال الخباز والخبازة والخبيز قاله في القاموس (قوله وخضارى) بالخاء والضاد المعجمتين وقوله لطائر عبارة القاموس الخضارى كحبارى طائر وكاشقارى نبت اه وبه يعلم ما في كلام الشارح من الخلل وان أقره الحواشي (قوله واعز لغير هذه استندارا) يدعي حمل هذه الاضافة على الجنس فلا تقتضي العبارة ثبوت الندرة لكل أفراد الغير فان قلت لم يذكر المصنف نظير ما هنا في الممدودة فقضيته أنه لا مستندر فيها قلت ذلك غير لازم لجواز أن يكون التخصيص لكثرة النادر هنا وقلته هناك أو أن يكون نبه بهذا على نظيره هناك اه سم ويحمل الاضافة على الجنس يندفع تنظير الشارح الآتي (قوله تكيسرى) بفتح الخاء المعجمة وسكون التحتية وفتح السين المهملة وتخفيف الراء (قوله كهرنوى) بفتح الهاء وسكون الراء وفتح النون بعدها واو مخففة قيل واوه أصلية فوزنه فعللى وقيل زائدة فوزنه فعلوى (قوله كقعولى) بفتح القاف وسكون العين المهملة وبعد الواو لام مخففة وعبارة الفارضي كقوعلى بقاف وعين مهملة قال الشاعر

•قارب أمشي القوعلى والقذخلة • اه ولكن ما في الشرح هو ما في الهمع والتسهيل وغيرهما (قوله كفيضوضى) بفاء فتحتية فضادين معجمتين بينهما واو ويقال أمرهم فيضوضا وفوضوضا بينهم بالقصر والمد فيهما أي هم شركاء فيه يتصرف كل منهم في مال الآخر وفوضى كسكرى أيضا ويقال قوم فوضى أي متساوون لا رئيس لهم أو متفرقون أو مختلط بعضهم ببعض كذا في حاشية شيخنا نقلا عن عبد القادر وعبارة القاموس أمرهم فيضيضى بينهم وفيضوضى ويمدان وفيوضى بالفتح أي فوضى اه وقال قبل ذلك المفاوضة الاشتراك في كل شيء والمساواة والمجاراة في الامر اه ويؤخذ مما ذكر أن معنى قول الشارح للمفاوضة للمفاوض فيه (قوله كبرحايا) بضم الباء وفتح الراء والحاء المهملة بعدها ألف فمثناة تحتية فألف كلمة تعجب ولم يجئ غيرها على وزنها اه عبد القادر ويؤخذ منه أن قول الشارح للعجب بفتح العين والجيم ويؤيده قول القاموس أبرحه أعجبه اه وقول ابن عقيل في شرح التسهيل ومعناه العجب يقال ما أبرح هذا الامر أي ما أعجبه اه لا بضم العين وسكون الجيم بمعنى الكبر كما توهمه البعض (قوله كاربعاوى اضرب من مشى الارنب) في كلامه خلل وبيانه أن المفسر بضرب من مشى الارنب انما هو أربعى وأما أربعاوى فقال الشمني بضم الهمزة والباء الموحدة وقال المرادي بفتح الهمزة وضم الباء وهي قعدة المتربع وفي القاموس وقعد الاربعاوالاربعاوى بضم الهمزة والباء فيهما أي متربعا اه عبد القادر وعبارة السيوطي في الهمع وأفعلاوى بالفتح وضم العين نحو أربعاوى لقعدة المتربع وبفتح الهمزة قال الدماميني أيضا وقول عبد القادر انما هو أربعى أي بضم الهمزة وفتح الموحدة كما في ابن عقيل على التسهيل (قوله

كرهبوتى) بفتح الراء والهاء وضم الموحدة وبعد الواو فوقية اسم للرهبة كرغبوتى للرغبة (قوله كنـدقوقى) بفتح الحاء والدال المهملتين بينهما نون وضم القاف الاولى وبكسر الحاء وبكسرها والدال وبفتح الدال والقاف الاولى مع فتح الحاء وكسرها وفى نونها قولان أصلية فوزن الكلمة فعللولى أو زائدة فوزنها افعللولى اه همع وعبد القادر باختصار غير مخل كما نقل البعض وبه يعلم أن الشارح جرى على القول باصالة النون وهو ما يفيده صنيع القاموس (قوله كهيخى) بفتح الهاء والموحدة والتحتية المشددة والخاء المعجمة (قوله كهيرى) بفتح التحتيتين بينهما هاء ساكنة وقبل آخره راء مشددة وقوله للباطل عبارة القاموس الهيرى مقصورا مشددا الماء الكثير والباطل ونبات أو شجر رتبه يفعلى أو فعيلى أو فعلى (قوله كايجلى) قال الفارضى بكسر الهمزة وتشديد اللام اه وقال الدماميني بهمزة مكسورة فتحتية فجيم مكسورة فلام اسم موضع وقال الاصمعي اسم رجل اه ونص المرادى فى شرح التسهيل على سكون التحتية وكسر الهمزة والجيم وبخالف ذلك جعل السيوطى فى الهمع وزنه افعلى بكسر الهمزة وفتح العين (قوله ومفعلى) ذكر الشارح منه ثلاثة أوزان الاول بفتح الميم كما يؤخذ من ضبط الدماميني مكورى المفسر بعظيم الارنبة بفتح الميم وان قال بعد ذلك وبعضهم فيه ضم الميم وكسرها اه والثانى بضمها والثالث بكسرها كما يؤخذ من ضبط الدماميني مرقدى بكسر الميم والثلاثة بسكون الفاء وتشديد اللام والاولان بفتح العين والاخير بكسرها كما يؤخذ من الدماميني فعلم ما فى كلام شيخنا والبعض (قوله كمكورى) بتشديد الراء فى الاول والثانى (قوله للعظيم الارنبة) وأما بغير هذا المعنى فتثلث الميم قال فى القاموس رجل مكورى ومكور وتثلث ميمهما فاحش مكثار أو لئيم أو قصير عريض (قوله كمرقدى) بكسر الميم وسكون الراء وكسر القاف وتشديد الدال المهملة وهذه الكلمة تمد اذا شددت وتقصر اذا خففت قاله الدماميني وفى ابن عقيل على التسهيل أن الميم تفتح أيضا (قوله للكثير الرقاد) الذى فى القاموس الارقداد الاسراع ورجل مرقدى كمرعزى يسرع فى أموره اه (قوله كدودرى) بفتح الدالين المهملتين بينهما واو ساكنة وتشديد الراء (قوله كشفصلى) بكسر الشين المعجمة وسكون الفاء وكسر الصاد المهملة وتشديد اللام وحكى ابن القطاع فى شينه الكسر والفتح قاله الدماميني وغيره فجعله فى نسخ الشرح بالقاف تصحيف وقوله لحمل نبت بكسر الحاء وسكون الميم أى طرحه وثمره وهو بضم نبات يلتوى على الشجر وذكر فى القاموس القولين فقال نبات يلتوى على الشجر أو ثمره وهو حب كالسمسم (قوله كمرحيا) بفتح الميم والراء والحاء المهملة والتحتية المشددة وقوله للمرح هو شدة الفرح والنشاط وقيل مرحيا موضع (قوله كبردرايا) بموحدة مفتوحة كما فى القاموس والدماميني وغيرهما فقول البعض بمثناة تحتية خطأ ثم رأيت شيخنا والبعض جزما فى باب التصغير بما صوبته عازيا شيخنا ذلك الى التصريح فراء ساكنة فدال مهملة مفتوحة فراء فألف فتحتية وذكر ابن القطاع أن وزنه فعلعايا (قوله كحولايا) بفتح الحاء المهملة وسكون الواو وقبل آخره تحتية وذكر المرادى فى شرح التسهيل وأبو حيان والشمنى أن وزنه فعلايا كذا فى عبد القادر وما نقله عن الجماعة هو ما فى الدماميني أيضا وهو أقرب مما قاله الشارح (قوله لمدها) من اضافة النوع الى جنسه فهى على معنى من ومد بمعنى ممدود أفاده سم وكلام الشارح يشعر بانها من اضافة الصفة الى الموصوف (قوله كرغباء) بالراء والغين المعجمة مصدر رغب اليه اذا أراد ما عنده (قوله أو جمعا فى المعنى كطرفاء) انما قال فى المعنى لان فعلاء كطرفاء ليس من أبنية جمع التكسير ولهذا كان الراجح أن طرفاء اسم جنس جمعى لا جمع والطرفاء بالطاء المهملة والراء والفاء شجر قال فى القاموس وهى أربعة أصناف منها الاثل الواحدة طرفاة وطرفة محركة وبه لقب طرفة بن العبد واسمه عمرو اه (قوله أو لغيره) أى لغير أنثى أفعل كديمة هطلاء فانه لا يقال سحاب أهطل بل هطل بكسر الطاء أو هطال بتشديدها والديمة المطر الذى

كرهبوتى للرهبة وفعللولى كخندقوقى لنبات وفعيلى كهبيخى لمشية بتبختر ويفعلى كيهيرى للباطل وافعلى كايجلى لموضع ومفعلى كمكورى لعظيم الارنبة ومفعلى كمكورى للعظيم الروثة من الدواب ومفعلى كمرقدى للكثير الرقاد وفوعلى كدودرى للعظيم الخصيتين وفعللى كشفصلى لحمل نبت وفعليا كمرحيا للمرح وفعلايا كبردرايا وفوعالى كحولايا وهذان لموضعين وفى كون هذه كلها نادرة نظر (لمدها) أى لالف التأنيث الممدودة أوزان مشهورة وأوزان نادرة وقد ذكر من المشهورة سبعة عشر وزنا الاول (فعلاء) كيف أتى اسما كصحراء أو مصدرا كرغباء أو جمعا فى المعنى كطرفاء أو صفة لانثى أفعل كحمراء أو لغيره كديمة هطلاء والثانى والثالث والرابع (أفعلاء مثلث العين) كأربعاء وأربعاء وأربعاء بفتح الباء وكسرها وضمها

الرابع من أيام الاسبوع ثم هو بفتح العين من المشترك ذكره في التسهيل ومن المقصورة قولهم أجفلى لدعوة الجماعة (و) الخامس (فعللاء) كعقرباء لمكان وهو من المشترك ومن المقصورة قرنبى اسم امرأة (ثم) السادس (فعالا) كقصاصاء للقصاص كما حكاه ابن دريد ولا يحفظ غيره والسابع (فعلالا) بضم الاول كقرفصاء ولم يجئ الا ممدودا وحكى ابن القطاع أنه يقال قعد القرفصى بالقصر فعلى هذا يكون مشتركا ويجوز في ثالثه الفتح والضم والثامن (فاعولا) كعاشوراء وهو من المشترك

ومن المقصورة بادولى اسم موضع (و) التاسع (فاعلاء) كقاصعاء لاحد بابي جحرة اليربوع والعاشر (فعليا) بكسر الاول وسكون الثاني ككبرياء والحادي عشر (مفعولا) كمشيوخاء لجماعة الشيوخ والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر فعالاء وفعيلاء وفعولاء واليها أشار بقوله (ومطلق العين فعالا) والفاء مفتوحة فيهن ففعالاء نحو براساء يقال ما أدري أي البراساء هو أي أي الناس هو وبراكاء القتال شدته وقد أثبت ابن القطاع فعالى مقصورا في ألفاظ منها خزازى اسم جبل فعلى هذا يكون مشتركا وفعيلاء نحو بريساء بمعنى براساء وقريثاء وكريثاء لنوع منه وعده في التسهيل من المشترك ومن المقصورة كثيرى وفعولاء نحو دبوقاء للعذرة وحروراء لموضع تنسب اليه الحرورية ﴿تنبيه﴾ عد في التسهيل هذا الوزن في المختص بالممدودة وأثبت ابن القطاع فعولى بالقصر من ذلك حضورى لموضع ودبوقى لغة في دبوقاء بالمد ودقوقى قرية بالبحرين وقطورى قبيلة في جرهم وفي شعر امرئ القيس عقاب تنوفى وعلى هذا فهو مشترك وهو الصحيح والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر فعلاء مثلث الفاء والعين مفتوحة فيها واليها أشار بقوله (وكذا مطلق فاء فعلاء أخذا) فالفتح نحو جنفاء اسم موضع وقد تقدم أن هذا الوزن من المشترك والكسر نحو سيراء وهو ثوب مخطط يعمل من القز والضم نحو عشراء ونفساء وقد تقدم أنه من المشترك ﴿تنبيه﴾ كلامه يوهم حصر أوزان الممدودة المشهورة فيما ذكر وقد بقي منها أوزان ذكرها في شرح هذا الكتاب منها فعلاء نحو

ليس فيه رعد ولا برق و(فعلاء) متتابعة المطر اهـ زكريا مع زيادة من عبد القادر وعالم يقل أو لعبرها للأول بالمذكور (قوله للرابع من أيام الاسبوع) مبني على الراجح أن أول الاسبوع الاحد وآخره السبت وقيل السبت وآخره الجمعة (قوله اجفلى) بالجيم والفاء وقوله لدعوة الجماعة أي على العموم الى الطعام يقال دعوت القوم الجفلى محركة والاجفلى بالقصر والاجفلاء بالمد كما ذكره الدماميني وان اقتصر الشارح على القصر أي دعوتهم عموما الى الطعام ويقابله النقرى بالنون والقاف والراء محركة أي دعوة قوم على الخصوص (قوله فعللاء) بفتح وسكون ففتح (قوله كعقرباء) بعين مهملة وقاف وراء فموحدة وقوله لمكان وقيل لانثى العقارب فارضي (قوله قرنبى) بقاف وراء فنون فموحدة (قوله فعالا) بكسر الفاء (قوله بضم الاول) أي والثالث (قوله ويجوز في ثالثه الفتح والضم) أي على لغة المد كما يستفاد من الهمع وأما على لغة القصر فيجوز تثليث القاف والفاء كما في القاموس فتقول القرفصى بضمهما أو فتحهما أو كسرهما قال في القاموس وهي أن يجلس على أليتيه ويلصق بطنه بفخذيه ويتأبط كفيه اهـ وفي بعض النسخ التعبير بيكون بدل يجوز والاولى أولى لان فتح الثالث وضمه لم يعلم من كلام ابن القطاع حتى يعطف على المفرع عليه كما يتبادر من نسخة ويكون الخ ولسلامته من ايهام جواز فتح الثالث وضمه على لغة المد لا القصر كما يتبادر من نسخة ويكون الخ (قوله بادولى) بموحدة ودال مهملة ولام وفي القاموس ان في الدال الفتح والضم قال الدماميني على الضم يكون وزنه مشتركا بين الاثنين بل عاشوراء (قوله كقاصعاء) بقاف وصاد وعين مهملتين (قوله لجماعة الشيوخ) جمع شيخ وهو من استبانت فيه السن أو من خمسين أو احدى وخمسين الى آخر عمره أو الى الثمانين اهـ قاموس (قوله ومطلق العين) الواو عاطفة فعالا على فعلاء ومطلق العين حال من فعالا هذا هو المناسب لسياق الخلاف ويصح تعلق على أنه خبر مقدم فعالا (قوله براساء) بموحدة فراء فسين مهملة (قوله وبراكاء القتال) بموحدة فراء وفي الدماميني وابن عقيل على التسهيل ان البراكاء تبريك الابل لجدل عنها للقتال على الارجل (قوله خزازى) بخاء معجمة فزاي فألف فزاي كما في القاموس وعبارته في مادة خزز بخاء وزايين معجمات وخزازى كحبالى أو كسحاب جبل كانوا يوقدون عليه غداة الغارة (قوله قريثاء) بقاف وراء ومثلثة بعدها تحتية ومثله كريثاء لكن بابدال القاف كافا (قوله كثيرى) بكاف فمثلثة اسم نبت كما في الفارضي (قوله دبوقاء) بدال مهملة وموحدة وقاف وقوله للعذرة بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة (قوله وحروراء) بحاء مهملة فراء فواو فراء فألف وفي القاموس انه قد يقصر (قوله تنسب اليه الحرورية) هم طائفة من الخوارج (قوله حضورى) بحاء مهملة فضاد معجمة فواو فراء (قوله ودقوقى) بدال مهملة وقافين بينهما واو (قوله وقطورى) بقاف فطاء فواو فراء (قوله تنوفى) بفوقية فنون ففاء (قوله وكذا) متعلق بأخذا ومطلق فاء حال من الضمير في أخذا وفعلاء مبتدأ وأخذا خبره (قوله سيراء) بسين مهملة فتحتية فراء (قوله كلامه يوهم الخ) أي لان الاقتصار في مقام البيان يوهم الانحصار لا لكون المصنف قدم الخبر وهو لها على المبتدا وهو فعلاء الخ لان تقديم الخبر على المبتدا انما

يفيد

يفيد حصر المبتدا فى الخبر لا حصر الخبر فى المبتدا نعم قد يعترض على المصنف بأن تقديم الخبر على المبتدا يفيد انحصار الاوزان المذكورة فى الممدودة مع أن منها المشترك بين الممدودة والمقصورة كما بينه الشارح ويجاب بان المصنف انما ذكر هذه الاوزان ممدودة وهى بهذه الصفة غير مشتركة وجعل الشارح بعضها مشتركا انما هو بقطع النظر عن المد أو يقال التقديم للوزن لا للحصر فاعرف (قوله ديكساء) قال فى القاموس بكسر الدال وفتح الياء التحتية اه والكاف مضبوطة بالقلم فى النسخ الصحاح منه بالسكون فقول شيخنا وتبعه البعض انها بالفتح غير معول عليه ومما يرده انه يلزم عليه توالى أربع متحركات فى الكلمة الواحدة وهو مرفوض عندهم فتأمل ثم رأيت الدمامينى ضبطها بغير ما مر فقال بدال مهملة مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فكاف مكسورة فسين مهملة والياء فيه زائدة فوزنه فيعلاء وقيل أصلية فوزنه فعللاء وقواه بعضهم وقوله لقطعة من الغنم عبارة القاموس لقطعة عظيمة من النعم والغنم (قوله يناباعاء) بتحتية مفتوحة فنون فموحدة مكسورة فعين مهملة اه دمامينى وحكى فى أوله الضم أيضا كما فى ابن عقيل على التسهيل (قوله كثركضاء) بفوقية مفتوحة فراء ساكنة فكاف مضمومة فضاد معجمة قال أبو حيان والمرادى والشمنى ويقال تركضاء بكسر التاء والكاف قال فى القاموس وعندى انهما الركض اه عبد القادر (قوله برناساء) بموحدة مفتوحة فراء ساكنة فنون فألف فسين مهملة وقوله برنساء بفتح الموحدة وسكون الراء وفتح النون مثل عقرباء قاله فى الصحاح ثم ذكر فيه لغات أخرى فانظره (قوله طرمساء) بطاء مهملة مكسورة فراء ساكنة فميم مكسورة فسين مهملة (قوله خنفساء) بضم الخاء المعجمة والفاء ويقال لها خنفس بفتح الفاء وخنفسة بفتح الفاء وضمها كما فى القاموس (قوله وعنصلاء) بضم العين والصاد المهملتين وتفتح الصاد أيضا ويقال أيضا عنصل كقنفذ وعنصل كجندب أى بفتح الصاد قاله فى القاموس (قوله معكوكاء) بفتح الميم وسكون العين المهملة وضم الكاف الاولى ومثله بعكوكاء لكن بابدال الميم باء موحدة وقوله للشر والجلبة راجع لكل منهما كما يفيده كلام القاموس والجلبة بفتح الجيم واللام والموحدة ارتفاع الاصوات (قوله مشيخاء) بميم مفتوحة فشين معجمة مكسورة فتحتية ساكنة فخاء معجمة وأصله مشيخاء بسكون الشين وكسر الياء فأعل اعلال مبيع وقد ضبطه باعجام الخاء الدمامينى ولم يذكر معناه على هذا الضبط ثم قال وقال ابن القطاع السعدى رحمه الله تعالى يقال القوم فى مشيحاء بحاء مهملة أى فى جد وعزم وفى شرح الكافية للمصنف بالجيم وهو الاختلاط من قوله تعالى من نطفة أمشاج ووزنه على هذا فعيلاء اه وفى القاموس فى فصل الشين المعجمة من باب الحاء المهملة هم فى مشيوحاء من أمرهم ومشيحى أى فى أمر يبتدرونه أو فى اختلاط اه ولم أره فيه ولا فى غيره من كتب اللغة مشيخاء بالخاء المعجمة بمعنى الاختلاط وانما ذكر فى القاموس مشيخاء بفتح الميم وسكون الشين وضم التحتية جمعا للشيخ وقد مثل صاحب الهمع لوزن مفعلاء بفتح الميم وكسر العين بمرعزاء براء فعين مهملة فزاى وهو الزغب الذى تحت شعر العنز فراجعه (قوله وفعيلياء الخ) قال أبو حيان لم يذكره الا ابن القطاع وتبعه ابن مالك وكانهم رأوا أن الياء ياء تصغير فكانه فى الاصل بنى على فعلياء وان لم ينطق به فيكون كما لو صغرت كبرياء على كبيرياء وما جاء فى لسانهم على هيئة المصغر وضعا فانه لا يثبت بناء أصليا سيوطى (قوله مزيقياء) بميم مضمومة فزاى مفتوحة فتحتية ساكنة فقاف مكسورة فتحتية مخففة (قوله الاوزان المشتركة الخ) لم يستوفها الشارح فقد ترك هنا منها مما تقدم التنبيه عليه أفعلى بفتح فسكون ففتح كاجفلى بالقصر والمد وفعلى بفتح فسكون كالعوا بالقصر والمد ومما لم يتقدم التنبيه عليه فعليا بفتحتين فكسر فتشديد كزكريا بالقصر والمد ويفاعلا بفتحتين ثم كسرة كينابعا بالقصر والمد كما فى الدمامينى (قوله وفعللا الخ) بقى عليه فعللا بكسر الاول والثالث وسكون الثانى كالهندبا بالقصر

ديكساء لقطعة من الغنم ويفاعلاء نحو يناباعاء لمكان وتفعلاء كتركضاء لمشية المتبختر وفعنالاء نحو برناساء بمعنى براساء وهم الناس وفعللاء نحو برنساء بمعناه أيضا وفعللاء نحو طرمساء لليلة المظلمة وفنعلاء نحو خنفساء وعنصلاء وهو بصل البر وفعلولاء نحو معكوكا للشر والجلبة وفعولاء نحو عشوراء لغة فى عاشوراء ومفعلاء نحو مشيخاء للاختلاط وفعيلياء نحو مزيقياء لعمرو بن عامر ملك اليمن ﴿خاتمة﴾ الاوزان المشتركة بينهما فعلا بفتحتين وفعلا بضم ثم فتح وفعللا بفتح الاول والثالث وسكون الثانى وفعيلا بفتح الاول وكسر الثانى وفعيلا بكسر الاول والثانى مشددا وفعيلا بضم الاول وفتح الثانى مشددا وفاعولاء

وقد تقدم التنبيه عليها ومنها أيضا (٧٤) افعيلى نحو اهجيرى واهجيراء وهى العادة وفوعلى نحو خوزلى لضرب من المشى وحوصلى للحوصلة وفيعلى نحو خيزلى بمعنى خوزلى وديكساء بمعنى ديكساء وفعلى بكسر الاول والثانى وتشديد الثالث نحو زمكى وزمكاء لمنبت ذنب الطائر وفعلى بضم الاول وفتح الثانى وسكون الثالث نحو جلندى وجلنداء وفعالى نحو خجادبى وخجادباء لضرب من الجراد وأما فعلاء كعلباء وهو عرق فى العنق وحرباء وهو دويبة وسيساء وهو حد فقار الظهر والشيشاء وهو الشيص وفعلاء كحواء وهو نبت واحده حواءة وزمراء وهو ضرب من الحمر وقوباء وهو الحزاز وخشاء وهو العظم الناتئ خلف الاذن فكل هذه ألفها للالحاق بقرطاس وقرناس لانها منونة

﴿المقصور والممدود﴾

المقصور هو الذى حرف اعرابه ألف لازمة والممدود هو الذى حرف اعرابه همزة قبلها ألف زائدة وكلاهما قياسى وهو وظيفة النحوى وسماعى وهو وظيفة اللغوى وقد أشار الى المقصور القياسى بقوله (اذا اسم) صحيح (استوجب من قبل الطرف فتحا وكان ذا نظير) من المعتل (كالاسف) مثال للصحيح (فلنظيره المعل الآخر ثبوت قصر بقياس ظاهر) نحو جوى جوى وعمى عمى وهوى هوى فهذه وما أشبهها مقصورة لان نظيرها من الصحيح مستوجب فتح ما قبل آخره نحو أسف أسفا وفرح فرحا وأشر أشرا

المكسور

والمد (قوله وقد تقدم التنبيه عليه) أى على المذكور من الاوزان من جهة قصره ومده وفى بعض النسخ عليها وهى أظهر (قوله اهجيرى) بكسر الهمزة والجيم كما فى الهمع وغيره وفى القاموس انه قد يمد وانه يقال هجيرة واهجورة وهجرياء (قوله خوزلى) بخاء معجمة مفتوحة فواو ساكنة فزاى مفتوحة ولام مخففة (قوله وحوصلى) بحاء وصاد مهملتين (قوله وفيعلى نحو خيزلى الخ) عبارة الدمامينى وفيعلى كالخيزلى لغة فى الخوزلى وكأنهم أبدلوا الواو ياء تخفيفا هذا المقصور أما الممدود فنحو ديكساء بفتح الدال والكاف بعدها فى الديكساء بكسرهما وقدمر اه (قوله وديكساء) بفتح فسكون ففتح (قوله زمكى) بزاى فميم فكاف (قوله جلندى) بجيم مضمومة فلام مفتوحة فنون فدال مهملة قال فى الهمع اسم ملك أى وصوب فى القاموس ضم اللام اذا قصر وأن فتحها اذا مد فقط (قوله خجادبى) بجيم مضمومة فخاء معجمة فألف فدال مهملة مكسورة فموحدة وقوله لضرب من الجراد هو الاخضر الطويل الرجلين ويقال له أبو خجادب وأبو خجادبى أيضا كما فى القاموس (قوله وأما فعلاء الخ) يعنى ان هذين الوزنين وهما فعلاء بكسر الفاء وفعلاء بضمها ليسا من أوزان الممدودة لان ألفهما للالحاق لا للتأنيث بدليل تنوينهما (قوله كعلباء) بعين مهملة ولام فموحدة (قوله وحرباء) بحاء مهملة فراء فموحدة (قوله وسيساء) بسينين مهملتين بينهما تحتية وقوله وهو حد فقار الظهر بفتح الفاء وهو كما فى القاموس ما تنضد من عظام الصلب من لدن الكاهل الى العجب (قوله والشيشاء) بشينين معجمتين بينهما تحتية وانظر ما وجه تعريفه دون نظائره وقوله وهو الشيص أى التمر الذى لم يشتد (قوله كحواء) بحاء مهملة فواو (قوله وزمراء) بجيم فراى (قوله وقوباء) بقاف فواو فموحدة وقوله وهو الحزاز بحاء مهملة مفتوحة فراى مخففة فالف فراى واحده حزازة ويداوى بالريق (قوله وخشاء) بخاء وشين معجمتين وقد أسلفنا عن القاموس ان أصل خشاء خششاء وتقدم فى الشرح ان ألف حششاء للتأنيث فتكون ألف خشاء أيضا للتأنيث وهذا يخالف ما ذكره الشارح فتأمل (قوله للالحاق بقرطاس وقرناس) فيه لف ونشر مرتب والقرطاس اسم للورق والقرناس بقاف مضمومة وراء ساكنة فنون فألف فسين مهملة وتكسر أيضا القاف قال فى القاموس القرناس بالضم والكسر شبه الانف يتقدم من الجبل اه أى قطعة من الجبل متقدمة تشبه الانف فى التقدم والبروز

﴿المقصور والممدود﴾

ذكر هذا الباب عقب ما قبله لمنزلة ذكر العام بعد الخاص فانه قد تقدم الالف المقصورة والالف الممدودة للتأنيث هناك علامتا تأنيث قال الجاربردى المقصور والممدود ضربان من الاسم المتمكن والحرف والفعل والاسم غير المتمكن لا يقال فيها ذلك وقولهم فى هؤلاء ممدود تسمح أو على مقتضى اللغة كقول القراء فى جاء وشاء ممدودان (قوله المقصور هو الذى الخ) اعترض بانه غير مانع لشموله نحو يخشى وأجيب بأن ألفه غير لازمة لحذفها عند الجازم فهو خارج بقوله لازمة كما خرج به نحو أبالك لا يقال ألف المقصور الذى ينون تحذف عند تنوينه فلا يدخل فى التعريف لانا نقول حذفه حينئذ لالتقاء الساكنين والمحذوف لعلة تصريفية كالثابت وخرج بقوله حرف اعرابه المبنى كهذا ومتى (قوله قبلها ألف زائدة) خرج ما آخره همزة بعد ألف بدل عن أصل نحو ماء أصله موه قلبت الواو ألفا والهاء همزة فانه لا يسمى ممدودا كما نص عليه الفارسى لعروض المد فيه لان ألفه واو فى الاصل (قوله استوجب) أى استحق بمقتضى القواعد (قوله فلنظيره الخ) أى ان المقصور القياسى اسم معتل له نظير من الصحيح استوجب ذلك النظير فتح ما قبل آخره (قوله المعل الآخر) لو قال المعتل الآخر لكان أحسن (قوله جوى جوى) هو الحرقة من حزن أو عشق (قوله نحو أسف أسفا الخ) معنى كونه نظيره أنه بوزنه وان كلا مصدر وان فعل كل فعل

لما علمت في باب أبنية المصادر أن فعل المكسور العين اللازم بابه فعل بفتح العين وأما قوله * إذا قلت مهلا غارت العين بالبكا * غراء ومدتها مدامع نهل * فغراء مصدر غاريت بين الشيئين غراء إذا واليت كما قاله أبو عبيدة لا مصدر غريت بالشيء أغرى به إذا تماديت فيه في غضبك (كفعل) بكسر الفاء (وفعل) بضمها والعين مفتوحة فيهما (في جمع ما كفعلة) بكسر الفا (وفعلة) بضمها والعين ساكنة فيهما الأول للأول والثاني للثاني فالأول نحو فرية وفرى ومرية ومرى والثاني (٧٥) (نحو) الدمية و(الدمى) ومدية ومدى فإن نظيرهما من الصحيح قربة وقرب بكسر القاف وقربة وقرب بضمها وهو مستوجب فتح ما قبل آخره وكذا اسم مفعول ما زاد على ثلاثة أحرف نحو معطى ومقتنى فإن نظيرهما من الصحيح مكرم ومحترم وهو مستوجب ذلك وكذلك أفعل صفة لتفضيل كان كالأقصى أو لغير تفضيل كأعمى وأعشى فإن نظيرهما من الصحيح الأبعد والأعمش وكذلك ما كان جمعا لفعلى أنثى الأفعل كالقصوى والقصى والدنيا والدنى فإن نظيرهما من الصحيح الكبرى والكبر والأخرى والأخر وكذلك ما كان من أسماء الأجناس دالا على الجمعية بالتجرد من التاء كائنا على وزن فعل مفتوحتين وعلى الوحدة بمصاحبة التاء كحصاة وحصى وقطاة وقطا فإن نظيرهما من الصحيح شجرة وشجر ومدرة ومدر وكذلك المفعل مدلولا به على مصدر أو زمان أو مكان نحو ملهى ومسعى فإن نظيرهما من الصحيح مذهب ومسرح وكذلك المفعل مدلولا به على آلة نحو مرمى ومهدى وهو وعاء الهدية فإن نظيرهما من الصحيح مخصف ومغزل ثم أشار إلى الممدود القياسي بقوله (وما استحق) أي من الصحيح (قبل آخر ألف فالمد في نظيره) من المعتل (حتما عرف) وذلك (كمصدر الفعل الذي قد بدئا * بهمز وصل كارعوى) ارعواء (وكارتأى) ارتياء وكاستقصى استقصاء فإن نظيرهما من الصحيح انطلق انطلاقا واقتدر اقتدارا واستخرج استخراجا وكمصدر أفعل نحو أعطى إعطاء فإن نظيره من الصحيح أكرم إكراما

المكسور العين اللازم وليس المراد الزمه فقط (قوله لما علمت إلخ) علة لقوله مستوجب فتح ما قبل آخره (قوله فغراء مصدر غاريت إلخ) أي فيكون غراء من الممدود القياسي لأن له نظيرا من الصحيح قبل آخره ألف كقتال ويكون غارت في البيت بمعنى والت وأصله غاريت فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين والباء في بالبكاء زائدة والنهل بضم النون وتشديد الهاء بمعنى الكثيرة كما في العيني وقوله لا مصدر غريت إلخ أي كما يؤخذ هذا الانتفاء من وقوعه مصدر الغارت أي فلا يرد على قولنا إن فعل المكسور العين اللازم بابه مصدره فعل وفي قوله لا مصدر غريت إلخ رد للقول بأنه مصدر غري بالشيء على غير قياس كما قاله الفارضي وفي القاموس غري به كرضي غرى وغراء أولع به كأغري به وغري به مضمومتين وعلى هذا القول الذي رده الشارح يكون غراء في البيت منصوبا على المصدرية لفعل محذوف معطوف على الفعل المذكور وفيه تعسف لا يخفى (قوله كفعل إلخ) قال ابن هشام كان حقه أن يقول وفعل بالواو عطفا على قوله كالأسف قال وكأنه تقدير وكفعل في العاطف اهـ سيوطي قال سم وفيه نظر ظاهر لأن قوله كفعل تمثيل لقوله ونظيره المعل الآخر وقوله كالأسف تمثيل للاسم الصحيح في قوله إذا اسم كما قال الشارح وكيف يعطف أحدهما على الآخر اهـ وبه تعلم أن الواو التي قدرها الشارح في بعض النسخ قبل قوله كفعل للعطف على قوله نحو جوى إلخ لا على قول المصنف كالأسف (قوله الأول للأول إلخ) أي فكلام المصنف على اللف والنشر المرتب (قوله نحو فرية إلخ) الفرية الكذبة والمرية من المراء وهو الجدال (قوله الدمية) بضم الدال المهملة وهي الصورة من العاج ونحوه والصنم كذا في الصحاح والقاموس والمراد بها الصورة وربما تستعار للذات الجميلة (قوله ومدية ومدى) المدية السكين (قوله الأبعد والأعمش) نشر على ترتيب اللف فإن الأبعد راجع للأقصى والأعمش راجع للأعمى والأعشى (قوله أنثى الأفعل) احترز به من نحو سلمى لبنت وحبلى وصفا فإن مأخذ قصر نحوهما السماع دماميني (قوله كائنا على وزن فعل) حال من الضمير في دالا أو خبر ثان لكان وفي كلامه إظهار المتعلق العام والجمهور على امتناعه ولعله جرى على مذهب ابن جني المجوز للإظهار (قوله ومدر) بفتحتين وهو كما في المصباح التراب المتلبد (قوله نحو ملهى ومسعى) بفتح أول كل منهما (قوله نحو مرمى ومهدى) بكسر أول كل منهما (قوله وهو وعاء الهدية) هذا يقتضي أن مهدى اسم مكان لا اسم آلة ويمكن أن يكون اسم مكان واسم آلة باعتبارين فتأمل (قوله فإن نظيرهما من الصحيح مخصف ومغزل) الأول اسم آلة الخصف بالخاء المعجمة والصاد المهملة والفا وهو الخرز والثاني اسم آلة الغزل فإن قلت نظيرهما أيضا مخراز ومخراف ونحوهما فإن الآلة كما تأتي على مفعل تأتي على مفعال فهلا مد مرمى ومهدى فالجواب أنه رجح النظر إلى نحو مخصف ومغزل لأمرين الأول أن نحو مرمى ومهدى أشبه بنحو مخصف ومغزل كما هو ظاهر الثاني أن مجيء الآلة على مفعل أكثر من مجيئها على مفعال (قوله وما استحق إلخ) أفاد أن الممدود قياسا هو اسم مهموز له نظير من الصحيح أي غير المهموز مستوجب ذلك النظير ألفا زائدة قبل آخره وقوله ألف

وكصد رفعل دالاعلى صوت أومرض كالرغاء والثغاء والمشاء فان نظيرهما من الصحيح البغام والدوار وكفعال مصدرفاعل نحو والى ولاء وعادى عداء فان نظيرهما من الصحيح ضارب ضرابا وقاتل قتالا وكفرد أفعلة نحو كساء وأكسية ورداء وأردية فان نظيره من الصحيح حرار وأحرة وسلاح وأسلحة ومن (٧٦) ثم قال الاخفش أرحية وأقفية من كلام المولدين لان رحى وقفا مقصوران وأما قوله ٭ فى ليلة من جمادى ذات أندية ٭ لا يبصر الكلب من ظلمائها الطنبا ٭ والمفرد ندى بالقصر فضرورة وقيل جمع ندى على نداء كجمل وجمال ثم جمع نداء على أندية ويبعده أنه لم يسمع نداء جمعا وكذا ماصيغ من المصادر على تفعال ومن الصفات على فعال أومفعال لقصد المبالغة كالتعداء والعداء والمعطاء لان نظيرهما من الصحيح التذكار والخباز والمهذار (والعادم النظير ذاقصر وذا ٭ مد بنقل كالحجا وكالحذا) العادم مبتدأ وبنقل خبره وذا قصر وذا مدحال لان من الضمير المستتر فى الخبر وهو من تقديم الحال على عاملها المعنوى وفيه ماعرف فى موضعه والمعنى أن ماليس له نظير اطرد فتح ماقبل آخره فقصره سماعى وماليس له نظير اطرد زيادة ألف قبل آخره فمده سماعى فمن المقصور سماعا الفتى واحد الفتيان والسنا الضوء والثرى التراب والحجا العقل ومن الممدود سماعا الفتاء حداثة السن والسناء الشرف والثراء كثرة المال والحذاء النعل (وقصر ذى المد اضطرارا مجمع ٭ عليه) لانه رجوع الى الاصل اذ الاصل القصر ومنه قوله ٭ لابد من صنعا وان طال السفر ٭ وقوله ٭ فهم مثل الناس الذى يعرفونه ٭ وأهل الوفا من حادث وقديم ﴿تنبيه﴾ منع الفراء قصر ماله قياس يوجب مده نحو فعلاء أفعل فقول المصنف وقصر ذى المد اضطرارا مجمع عليه يعنى فى الجملة ويرد مذهب الفراء قوله
وأنت لو باكرت مشمولة ٭ صفرا كلون الفرس الاشقر وقوله ٭ والقارح العدا وكل طمرة ٭ ماان ينال يد الطويل قذالها

مفعول به لاستحق وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وقوله كارعوى أى انكف وقوله وكارنأى أى تدبر (قوله وكصد رفعل) بفتح العين مخففا ومضارعه يفعل بضمها (قوله كالرغاء) بضم الراء وتخفيف الغين المعجمة والثغاء بضم المثلثة وتخفيف الغين المعجمة والمشاء بضم الميم وتخفيف الشين المعجمة والاولان دالان على الصوت لان الرغاء صوت ذوات الخف والثغاء صوت الشاة من ضأن أومعز والثالث دال على المرض لانه استطلاق البطن وأفعال الثلاثة رغا وثغا ومشى كدعا (قوله البغام) بضم الموحدة وتخفيف الغين المعجمة وهو صوت الظبية والدوار بضم الدال المهملة وتخفيف الواو وهو دوران الرأس (قوله حرار وأحرة) قال شيخنا كذا فى النسخ والذى بخط الشارح فى شرح التوضيح حمار وأحمرة وسلاح وأسلحة اه ومافى نسخ الشارح صحيح أيضا اذ الحرار بكسر الحاء المهملة جمع حر بضم الحاء كحرار أو جمع حرة بفتح الحاء وهى الارض ذات الحجارة السود وجمع الجيم أجرة أو بكسر الجيم جمع جرة بفتحها وهى الاناء المعروف وجمع الجمع أجرة (قوله ومن ثم) أى من أجل ان مفرد أفعلة من المعتل ممدود قياسا (قوله المولدين) بفتح اللام وهم الذين عربيتهم غير محضة (قوله والمفرد ندى بالقصر) أى وجمعه القياسى أنداء (قوله ثم جمع نداء) أى المكسور الممدود على أندية كحمار وأحمرة فيكون أندية جمع الجمع (قوله على تفعال) أى بفتح التاء وسكون الفاء دمامينى (قوله ومن الصفات) احترازعن مفعال المراد به الآلة (قوله كالتعداء) مصدر عدا والعداء كثير العدو أى الجرى (قوله والمهذار) بالذال المعجمة أى كثير الهذيان فى منطقه (قوله كالحجا وكالحذا) نشر على ترتيب اللف فالحجا مقصور لاغير والحذاء ممدود لاغير كما ذكره الموضح وغيره فقصر المصنف الحذاء للضرورة ومايوجد فى بعض نسخ الشارح من ذكر الحجا والحذاء فى المقصور والممدود من تصرف النساخ فاحذره فالصواب مافى بعض النسخ من الاقتصار فى المقصور على ذكر الحجا وفى الممدود على ذكر الحذاء (قوله فى المقصور سماعا الفتى الخ) هذه ونحوها وان كان لها موازن من الصحيح كعنب وبطل هى مقصورة سماعا لان موازنها المذكور ليس نظيرها اذ لم يجتمعا فى مصدرية ولا جمع ولا آلية ونحو ذلك كما اجتمع نحو الجوى والاسف ونحو المرمى والمغزل ونحو الدمى والغرف (قوله وقصر ذى المد الخ) قال الشاطبى لم يذكر الناظم كيفية القصر ولا ما الذى يحذف والقياس حذف الالف قبل الآخر اه باختصار قال سم ولم يبين مايفعل بعد حذف ماقبل الآخر فهل تبدل الهمزة التى هى الآخر ألفا أو ترجع الى أصلها الذى انقلبت عنه وهو الالف فى حمراء ولام الكلمة فى نحو كساء وحياء اذ أصلهما كسا وحيا لكن تقر الالف بعد الرجوع اليها فى القسم الاول وتبدل اللام ألفا فى القسم الثانى فيه نظر اه (قوله مجمع عليه) أى على جوازه (قوله اذ الاصل القصر) بدليل أن الممدود لا تكون ألفه الا زائدة وألف المقصور قد تكون أصلية والزيادة خلاف الاصل (قوله فهم مثل الناس الخ) أراد أن هؤلاء القوم الذين مدحهم مثل للناس يضربونه أى يضربون بهم المثل فى كل خير والذى نعت لمثل وأهل عطف على مثل وقوله من حادث وقديم أى فى زمن حادث وزمن قديم (قوله وأنت) قال شيخنا الذى بخط الشارح فقلت اه والتاء مكسورة كما يؤخذ من بقية القصيدة وقوله مشمولة هى الخمر اذا كانت باردة الطعم قاله العينى (قوله والقارح) بالقاف وهو الفرس الذى بلغ خمس سنين العدا شديد العدو وكل طمرة بكسر الطاء المهملة

(والعكس) وهو مد المقصور اضطرارا (بخلاف يقع) فمنعه جمهور البصريين مطلقا وأجازه جمهور الكوفيين مطلقا وفصل الفراء
فاجاز مد ما لا يخرجه المد الى ما ليس فى أبنيتهم فيجيز مد مقلى بكسر الميم فيقول مقلاء لوجود مفتاح ويمنع مد
مولى لعدم مفعال بفتح الميم
وكذا يمد لحى بكسر اللام
فيقول لحاء لوجود جبال
ويمنع فى لحى بضم اللام
لانه ليس فى أبنية الجموع
الا نادرا والظاهر جوازه
مطلقا لوروده من ذلك قوله
والمرء يبليه بلاء السربال
تعاقب الاهلال بعد
الاهلال
وقوله
سيغنينى الذى أغناك عنى
فلا فقر يدوم ولا غناء
وليس هو من غانيته اذا
فاخرته بالغنى ولا من الغناء
بالفتح بمعنى النفع كما
قيل لاقترانه بالفقر وقوله
يا لك من تمر ومن شيشاء
ينشب فى المسعل واللهاء
وممن وافق الكوفيين على
جواز ذلك ابن ولاد وابن
خروف وزعما أن سيبويه
استدل على جوازه فى
الشعر بقوله وربما مدوا
فقالوا منابير قال ابن ولاد
فزيادة الالف قبل آخر
المقصور كزيادة هذه الياء
﴿تنبيه﴾ الكلام فى هذه
المسئلة هو الكلام فى
صرف ما لا ينصرف للضرورة
وعكسه

﴿كيفية تثنية المقصور
والممدود وجمعهما تصحيحا﴾

انما اقتصر عليهما لوضوح
تثنية غيرهما وجمعه (آخر
مقصور تثنى اجعله يا ان كان عن ثلاثة مرتقيا) ياء كان أصله أو واوا رابعا كان نحو حبلى ومعطى أو خامسا نحو مصطفى وحبارى
أو سادسا نحو مستدعى وقبعثرى تقول حبليان ومعطيان ومصطفيان وحباريان ومستدعيان وقبعثريان وشذ من الرباعى قولهم
لطرفى الالية مذروان والاصل مذريان لانه تثنية مذرى فى التقدير ومن الخماسى قولهم قهقران وخوزلان

وكسر الميم وتشديد الراء أى فرس طويلة القوائم وقوله ما ان الخ ان زائدة للتوكيد والقذال بفتح القاف والذال المعجمة القفا والشاهد فى قصر العداء للضرورة (قوله والعكس وهو مد المقصور) لم يبين كيفية المد فهل معناه أنه يزاد همزة فى الآخر فيصير ممدودا أو معناه أنه يزاد ألف قبل الآخر ثم يبدل الآخر همزة وهذا أوفق بقولهم الممدود ما آخره همزة قبلها ألف زائدة اذ على الاول لا يكون ما قبل الهمزة ألفا زائدة مطلقا بل قد يكون كما فى فعلى وقد تكون أصلية كما فى جوى ومستدعى (قوله بلاء السربال) بكسر الباء أما البلاء بفتح الباء فممدود أصالة لا ضرورة (قوله وليس هو) أى غناء الذى فى البيت من غانيته أى جزئيا من جزئيات مصدر غانيته اذا فاخرته بالغنى بالقصر وقوله ولا الخ أى ولا جزئيا من جزئيات الغناء بالفتح أى مع المد بمعنى النفع هكذا ينبغى تقرير العبارة ومراد الشارح بذلك رد تأويل المانعين مد المقصور ضرورة بان ما فى البيت مصدر غانيت أو بالفتح والمد بمعنى النفع فلا يكون من مد المقصور (قوله لاقترانه بالفقر) علة للنفى (قوله يا لك الخ) باللام المديه ولك خبر لمبتدإ محذوف أى لك شئ من ومن للبيان والشيشاء بشينين معجمتين أولاهما مكسورة بينهما تحتية وهو الشيص أى التمر الذى لم يشتد وينشب بفتح الشين المعجمة أى يتعلق والمسعل موضع السعال من الحلق واللهاء جمع لهاة كالحصى جمع حصاة مده للضرورة واللهاة لحمة مطبقة فى أقصى سقف الحلق كذا فى الفارضى مع زيادة من العينى وبهذا البيت يرد على الفراء المفصل لان الشاعر مد اللهاء للضرورة مع كونه يخرجه المد عن النظير اذ ليس فى الجموع فعال بالفتح (قوله كزيادة هذه الياء) أى فثبت الجواز بالسماع كما مر وبالقياس على الاشباع الجائز للضرورة بالاجماع قاله الشاطبى (قوله الكلام فى هذه المسئلة الخ) يعنى ان قصر الممدود للضرورة كصرف ما لا ينصرف للضرورة فى الجواز بالاجماع وفى مد المقصور للضرورة ثلاثة أقوال الجواز مطلقا والمنع مطلقا والتفصيل بين ما يخرج الى عدم النظير فيمتنع وما لا فيجوز كما أن الاقوال الثلاثة فى منع صرف المصروف للضرورة

﴿كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا﴾

بجر جمعهما عطفا على تثنية وتصحيحا تمييز محول عن جمع أى وكيفية تصحيح جمعهما أو مصدر فى موضع الحال من جمع أى مصححا (قوله انما اقتصر عليهما) أى المقصور والممدود (قوله لوضوح الخ) ولم يذكر هنا جمعهما تكسيرا لانه عقد لجمع التكسير بابا فناسب ذكره فيه سم (قوله ان كان عن ثلاثة مرتقيا) لان ما زاد على الثلاثة من ذوات الياء يرد الى أصله وما زاد عليها من ذوات الواو يرد الفعل فيه الى الياء نحو ألهيت واستدعيت واصطفيت فلذلك جعل الاسم الزائد على الثلاثة فى التثنية ياء وان كان من ذوات الواو قاله الشارح على التوضيح (قوله وقبعثرى) هو الجمل الضخم والفصيل المهزول اه قاموس قال سم هلا قال الشارح أم سابعا نحو أربعاوى (قوله لطرفى الالية) بفتح الهمزة كما فى التصريح (قوله مذروان) بكسر الميم وسكون الذال المعجمة أما المدرى بالمهملة فشئ كالمسلة يصلح به قرن النساء نطق به هكذا بصيغة الافراد فاذا ثنيتها قلت مدريان على الاصل وأما مذروان الذى نحن فيه فبنى على صيغة المثنى قاله الدمامينى (قوله فى التقدير) انما قال ذلك لما علمت من أنه موضوع على صيغة المثنى ولم ينطق واله بمفرد والظرف متعلق بتثنية ومعنى كونها تقديرية أنها واقعة على مفرد مقدر وتسمى أيضا تثنية صورية كما فى كلام شيخنا فالتثنية التحقيقية لا بد لها من مفرد مستعمل (قوله قولهم قهقران وخوزلان) والقياس قهقريان وخوزليان سم

بالحذف في تثنية قهقرى وخوزلى (كذا الذي اليا أصله) أي أصل ألفه (نحو الفتى) قال تعالى ودخل معه السجن فتيان وشذ قولهم في حمى حموان بالواو (والجامد الذي أميل كمتى) وبلى إذا سمي بهما فإنك تقول في تثنيتهما متيان وبليان (في غير ذا) المذكور أنه تقلب ألفه ياء (تقلب واوا الالف) وذلك شيئان الأول أن تكون ألفه ثالثة بدلا من واو نحو عصا وقفا ومنا لغة في المن الذي يوزن به فتقول عصوان وقفوان ومنوان قال وقد أعددت للعذال عندي • عصا في رأسها منوا حديد وشذ قولهم في رضا رضيان بالياء مع أنه من الرضوان والثاني أن تكون غير مبدلة ولم تمل نحو ألا الاستفتاحية وإذا تقول إذا سميت بهما ألوان وإذوان ﴿تنبيهان﴾ الأول في الألف التي ليست مبدلة وهي الأصلية والمراد بها ما كانت في حرف أو شبهه والمجهولة الأصل ثلاثة مذاهب الأول وهو المشهور (٧٨) أن يعتبر حالهما بالإمالة فإن أميلا ثنيا بالياء وإن لم يميلا فبالواو وهذا مذهب سيبويه وبه جزم هنا والثاني إن أميلا أو قلبا ياء في موضع ما ثنيا بالياء وإلا فبالواو وهذا اختيار ابن عصفور وبه جزم في الكافية وعلى هذا فتى على رأي من يرى بالياء لانقلاب ألفه ياء مع الضمير وعلى الأول تثنى بالواو والمنقول عن الأخفش • والثالث الألف الأصلية والمجهولة تقلبان ياء مطلقا • الثاني قد يكون للألف أصلان باعتبار لغتين فيجوز فيها وجهان كرحى فإنها يائية في لغة من قال رحيت وواوية في لغة من قال رحوت فلك إذا أن تقول رحيان ورحوان والياء أكثر (وأولاها ما كان قبل ألف) أي أول الواو المقلبة إليها الألف ما أي في غير هذا من علامة التثنية المذكورة في باب الإعراب (وما كحمراء) مما همزته بدل من ألف التأنيث (بواو ثنيا) نحو صحراوان وحمراوان قلبت الهمزة واوا وزعم السيرافي أنه إذا كان قبل ألفه واو يجب الكلام
تصحيح الهمزة لئلا يجتمع واوان ليس بينهما إلا الألف فتقول في عشواء عشواءان بالهمز ولا يجوز عشواوان وجوز الكوفيون في ذلك الوجهين وشذ حمرايان بقلب الهمزة ياء وحمراءان بالتصحيح كما شذ قاصعان وعاشوران في قاصعاء وعاشوراء بحذف الهمزة والألف معا والجيد الجاري على القياس قاصعاوان وعاشوراوان (ونحو علباء) وقوباء مما همزته بدل من حرف الإلحاق والعلباء عصبة العنق وهما علباوان بينهما منبت العرف والقوباء داء معروف ينتشر ويتسع ويعالج بالريق وأصلهما علباي وقوباي بياء زائدة لتلحقهما بقرطاس وقرناس ونحو (كساء) مما همزته بدل من أصل هو واو إذ أصله كساو (و) نحو (حياء) مما همزته بدل من أصل هو ياء إذ أصله حياي يثنى (بواو وهمز) فتقول علباوان وكساوان وحياوان وعلباءان وكساءان وحياءان

(قوله بالحذف) أي بحذف الياء (قوله حموان) والقياس حميان لأن ألفه بدل من ياء تقول حميت المكان أحميه حماية (قوله والجامد) المراد به ما ليس له أصل معلوم يرد إليه ويدخل فيه ما ألفه أصلية وما ألفه مجهولة الأصل كما قاله شيخنا (قوله الذي أميل) أي قبل الإمالة ووجه قلب ألفه ياء أن الإمالة نحاء الألف إلى الياء (قوله إذا سمي بهما) أي ليصح تثنيتهما ووصفهما بالقصر إذ التثنية والقصر من خواص الأسماء المتمكنة كمر وهذا إذا لم يسم بهما فليسا من المتمكنين بل متى اسم مبني وبلى حرف (قوله تقلب واوا الالف) اعتبارا للأصل حقيقة أو حكما مع خفة الثلاثي اه سم وقوله حقيقة أي كما في القسم الأول أو حكما أي كما في القسم الثاني (قوله أن تكون غير مبدلة) أي من حرف معلوم بعينه فدخلت المجهولة الأصل كما هو مقتضى صنيعه بعد (قوله ولم تمل) أي لم تقبل الإمالة (قوله التي ليست مبدلة) أي عن أصل معلوم أن لا تكون مبدلة بالكلية أو تكون مبدلة عن أصل مجهول عينه (قوله ما كانت في حرف) كبلى أو شبهه كمتى وظاهر كلام ابن المصنف أن التي في حرف وشبهه من المجهولة الأصل أيضا سم (قوله والمجهولة الأصل) عطف على الأصلية كما يدل عليه قول الشارح بعد والثالث الألف الأصلية والمجهولة الخ ومثال المراد في المجهولة الأصل نحو الددا وهو اللهو قيل لأنه لا يدرى أهي من ياء أو واو اه وإنما قال عن ياء أو واو لما قاله زكريا أن الألف في الثلاثي المعرب لا تكون إلا منقلبة عن أحدهما (قوله ثلاثة مذاهب) بل أربعة رابعها قلبهما واوا مطلقا ولا كما في الهمع (قوله حالهما) أي الأصلية والمجهولة (قوله الألف الأصلية والمجهولة) لا حاجة إلى التصريح بهما لأن الكلام ليس إلا فيهما (قوله مطلقا) أي سواء أميلا أم لا قلبت ألفه ياء في موضع أم لا (قوله رحيت) أي أدرت الرحى (قوله ما كان قبل) يعني في باب المعرب والمثنى قد [illegible] من ألف ونون مكسورة في حالة الرفع وياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة في حالتي الجر والنصب (قوله أي أول الواو) فيه قصور إذ الحكم المذكور لا يختص بالواو بل يجري في الياء المقلبة إليها الألف أيضا فكان الأولى أن يقول أي أول اللفظة المقلبة إليها الألف من ياء أو واو أفاده سم وكلامها [illegible] بعيد برجوع الضمير من أولها إلى الألف المقلبة ياء أو واوا به صرح الشيخ خالد في إعرابه وما قاله سم أظهر (قوله عشواء) بفتح العين المهملة وسكون الشين المعجمة وهي التي لا تبصر ليلا و[illegible] (قوله بحذف الهمزة والألف معا) أي الألف التي قبل الهمزة ولو قال بحذف الألف والهمزة معا لكان أوضح وإن كانت الواو لا تقتضي ترتيبا (قوله ونحو) مبتدأ خبره بواو وهمز (قوله وهما) أي العصبتان المدلول عليهما بقوله عصبة (قوله وقرناس) تقدم

ثم الأرجح فى الاول الاعلال وفى الاخيرين التصحيح هكذا ذكره المصنف وفاقا لبعضهم ونص سيبويه والاخفش وتبعهما الجزولى على أن التصحيح مطلقا أحسن الا أن سيبويه ذكر أن القلب فى التى للالحاق أكثر منه فى المنقلبة عن أصل مع اشتراكهما فى القلة وشذ كسايان بقلب الهمزة ياء كما شذ ثنايان لطرفى العقال قالوا عقل بعيره بثنايين والقياس بثناوين أو بثناءين لانه تثنية ثناء على وزن كساء تقديرا (وغير ماذكر) من المهموز وهو ما همزته أصلية أى غير مبدلة من شئ نحو قراء ووضاء (صحح) فى التثنية فتقول قراآن ووضاآن والقراء الناسك والوضاء الوضىء وشذ قراوان بقلب الهمزة الاصلية واوا (وما شذ) فى تثنية المقصور والممدود مما تقدم التنبيه عليه فى مواضعه (على نقل قصر) فلا يقاس (٧٩) عليه ﴿تنبيه﴾ جملة ما شذ من المقصور ثلاثة أشياء • الاول قولهم مذروان والقياس مذريان كما تقدم وعلة تصحيحه أنه لم يستعمل الا مثنى فلما لزمته التثنية صارت الواو كأنها من حشو الكلمة ومثله فى الممدود ثنايان قال فى التسهيل وصححوا مذروين وثنايين تصحيح شقاوة وسقاية للزوم على التثنية والتأنيث يعنى أنه لم ينطق بمذروين وثنايين الا مثنى ولم ينطق بشقاوة وسقاية الا بتاء التأنيث فلما بنيت الكلمة على ذلك قويت الواو والياء لكونهما حشوا وبعدا عن التطرف فلم يعلا لكن حكى أبو عبيد عن أبى عمرو مذرى مفردا وحكى عن أبى عبيدة مذرى ومذريان على القياس • الثانى خورلان وقهقران وقاس عليه الكوفيون • الثالث رضيان وقاس عليه الكسائى فأجاز تثنية رضى وعلا من ذوات الواو المكسور الاول والمضمومه بالياء والذى شذ من الممدودة خمسة أشياء • الاول حمراان بالتصحيح حكى النحاس أن الكوفيين أجازه • والثانى حمرايان بالياء وحكى بعضهم أنها لغة فزارة • والثالث نحو قاصعان بحذف الهمزة والالف وقاس عليه الكوفيون • والرابع كسايان وقاس عليه الكسائى ونقله أبو زيد عن لغة فزارة • والخامس قراوان بقلب الاصلية واوا وفى كلام بعضهم ما يقتضى أنه لم يسمع (واحذف من المقصور فى جمع على حد المثنى ما به تكملا) يعنى اذا جمعت المقصور الجمع الذى على حد المثنى وهو جمع المذكر السالم حذفت ما تكمل به وهو الالف لالتقاء الساكنين (والفتح) أى الذى قبل الالف المحذوفة (أبق مشعرا بما حذف) وهو الالف نحو وأنتم الاعلون وانهم عندنا لمن المصطفين ﴿تنبيهات﴾ الاول أفهم اطلاقه أنه لا فرق فيما ذكره بين ما ألفه زائدة وما ألفه غير زائدة وهذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فنقل عنهم أنهم أجازوا ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء مطلقا

الكلام عليه آخر باب التأنيث (قوله ثم الارجح فى الاول الاعلال) تشبيها لهمزته بهمزة حمراء من جهة ان كلا منهما بدل من حرف زائد تصريح (قوله وفى الاخيرين التصحيح) لان الهمزة فيهما أقرب الى الاصلية لكونها بدلا عن اسم (قوله مطلقا) أى فى الثلاثة (قوله الا أن سيبويه الخ) أى لكن سيبويه الخ ودفع بهذا توهم استواء الثلاثة فى قلة القلب (قوله ثنايان) بكسر الثاء المثلثة (قوله تقديرا) انما قال ذلك لانه لم يسمع لثنايين مفرد وتقديرا بمعنى مقدرا حال من ثناء أو على نزع الخافض معمول لتثنية كما مر (قوله وغير ماذكر الخ) وتلخص أن الممدود أربعة أضرب لان همزته اما أصلية أو مبدلة من أصل أو من ياء الالحاق أو من ألف التأنيث هذا هو التحقيق وان أوهم كلام ابن الناظم خلافه (قوله نحو قراء) بضم القاف ووضاء بضم الواو وكلاهما بوزن رمان (قوله الناسك) أى المتعبد وقوله الوضىء أى الحسن الوجه (قوله مما تقدم التنبيه عليه فى مواضعه) وسيجمعه فى قوله تنبيه جملة ما شذ الخ (قوله وعلة تصحيحه) أى عدم تغييره عما نطقوا الى ما هو القياس والا فلا تصحيح فيه فليست هذه العلة علة لنطقهم بخلاف القياس لانها لا تصلح علة له كما لا يخفى على المتيقظ والظاهر لى فى علته أن يقال لما أرادوا رفض المفرد والاقتصار على استعمال المثنى خالفوا القياس والتزموا الواو تنبيها بمخالفته على الفرق بين تثنية ما له مفرد تحقيقا وما له مفرد تقديرا فتدبر (قوله ومثله) أى فى مخالفة القياس وعدم استعمال مفرده (قوله تصحيح شقاوة) بفتح الشين المعجمة وسقاية بكسر السين المهملة أى والقياس لولا التاء ابدال الواو والياء همزة ولذلك اذا حذفوا التاء قالوا اشقاء وسقاء (قوله أبو عبيد) هذا بلا تاء بخلاف الآتى فانه بالتاء فيهما اثبات كما ضبط الشارح (قوله من ذوات الواو) حال من رضا وعلا (قوله المكسور الاول) لا يصح أن يكون بالاضافة على أنه نعت حقيقى لذوات الواو لوجوب مطابقة النعت الحقيقى لمنعوته تذكيرا وتأنيثا ولا أن يكون برفع الاول نائب فاعل المكسور والرابط محذوف أى الاول منها على أنه نعت سببى لانه يمنع منه قوله والمضمومه بالاضافة الى الضمير فتعين أن يكون نعتا للواو بتقدير مضاف أى المكسور أول كلمته فعلم ما فى كلام البعض فتفطن (قوله فى جمع) أى فى حال ارادة جمع اسم منه (قوله على حد المثنى) أى طريقه فى أنه أعرب بحرفين وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون تحذف للاضافة زكريا (قوله لالتقاء الساكنين) أى الالف المقصورة وواو الجمع أو يائه (قوله والفتح أبق) وانما لم يبقوا الكسر فى المنقوص مشعرا لثقله اه سم أى لثقله قبل الواو (قوله مشعرا) حال من الفتح أو من فاعل أبق شاطبى (قوله وأنتم الاعلون الخ) والاصل الاعلوون والمصطفوين قلبت الواو والفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين وقول شيخنا الاصل الاعليون والمصطفيين سهو (قوله زائدة) كحبلى

ونقله المصنف عنهم في ذي الالف الزائدة نحو حبلى مسمى به قال في شرح التسهيل فان كان أعجميا نحو عيسى أجازوا فيه الوجهين لاحتمال الزيادة وعدمها ٭ الثاني انما لم يذكر حكم الممدود اذا جمع هذا الجمع احالة على ما علم في التثنية فان الحكم فيهما فيه على السواء فتقول في وضاء وضاءون بالتصحيح وفي حمراء علما لمذكر حمراوون بالواو ويجوز الوجهان في نحو علباء وكساء علمى مذكر ٭ الثالث كان ينبغي أن ينبه على أن ياء المنقوص تحذف في هذا الجمع وكسرها فيضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء نحو جاء القاضون ورأيت القاضين (وان جمعته) أي المقصور (بتاء وألف ٭ فالالف اقلب قلبها في التثنية) الالف مفعول به لاقلب مقدم وقلبها نصب على المصدرية يعني أن المقصور اذا جمع بالالف والتاء قلبت ألفه مثل قلبها اذا ثني فتقول حبليات ومصطفيات ومستدعيات وفتيات ومتيات في جمع متى مسمى بها أنثى بالياء وتقول في جمع عصا وألا واذا مسمى بهن اناث عصوات وألوات واذوات بالواو لما عرفت في المثنى ﴿تنبيه﴾ حكم الممدود والمنقوص اذا جمعا هذا الجمع كحكمهما اذا ثنيا أيضا ولم يذكرهما احالة على ذلك وانما ذكر المقصور وان كان كذلك لاختلاف حكمه في جمعي التصحيح كما عرفت (وتاء ذي التا ألزمن تنحيه) تاء مفعول بألزمن وتنحيه مفعول ثان أي ما آخره تاء من المقصور وغيره تحذف تاؤه عند جمعه هذا الجمع المؤنث لئلا يجمع بين علامتي تأنيث ويعامل الاسم بعد حذفها معاملة العاري منها فتقول في مسلمة مسلمات واذا كان قبلها ألف قلبت على حد قلبها في التثنية فتقول في قناة قنيات وفي قناة قنوات وفي معطاة معطيات واذا كان قبلها همزة تلي ألفا زائدة صحت ان

مسمى به وقوله غير زائدة كالمصطفى أي في ذي الالف الزائدة وغيره (قوله ونقله المصنف عنهم الخ) الضمير في قوله ونقله يرجع الى ما ذكر من الضم قبل الواو والكسر قبل الياء في ذي الالف الزائدة لا بقيد كونه جائزا لما أفاده عبد القادر المكي من أن نقل المصنف ذلك عنهم على سبيل الوجوب لا الجواز كما هو ظاهر كلام ابن المصنف وكلام والده في شرح التسهيل الذي نقله عنه الشارح لكن الوجوب في غير الاعجمي لان غيره هو الذي تعلم زيادة ألفه الزائدة وهذا بخلاف نقل غير المصنف عنهم الجواز (قوله في ذي الالف الزائدة) أي بخلاف الاصلية فيجب بقاء الفتح قبلها عندهم لان الاعتناء بالاصلي أشد من الاعتناء بالزائد (قوله نحو حبلى مسمى به) أي مذكرا ما غير المسمى به مذكر فجمعه بالالف والتاء لا بالواو أو الياء والنون (قوله فان كان) أي المقصور (قوله فان الحكم فيهما) أي في التثنية والجمع فيه أي في الممدود والظرف الثاني حال من ضمير التثنية والجمع فلا يعترض بأن في عبارته تعلق حرفي جر متحدي اللفظ والمعنى بعامل واحد (قوله ويجوز الوجهان) أي التصحيح الذي هو الهمز والواو (قوله كان ينبغي الخ) وجه ترك المصنف ذلك أنه لم يتعرض في هذا الباب لغير المقصور والممدود (قوله وكسرها) عطف على الضمير المستتر في تحذف لوجود الفصل بقوله في هذا الجمع أو هو بالنصب مفعول معه والاضافة في كسرها لادنى ملابسة لان الكسرة لما قبلها لا لها وظاهر كلامه أن الكسر يحذف ولو مع ياء الجمع وأن الكسرة مع يائه غير الكسرة السابقة وهو تكلف دعا اليه توافق الكسر مع الياء والضم مع الواو في الاجتلاب ويمكن أن يكون قول الشارح وكسرها أي مع الواو وقوله ويكسر ما قبل الياء أي يبقى على كسره (قوله وان جمعته بتاء وألف الخ) تقدم منا في باب المعرب والمبني التكلم على ما يجمع بالالف والتاء قياسا وكان المناسب للمصنف التكلم عليه هنا أو في باب المعرب والمبني (قوله أي المقصور) تبع فيه المكودي والشاطبي قال خالد ولو جعله للاسم المختتم بالالف مطلقا لشمل المقصور والممدود وطابق قوله في الترجمة وجمعهما تصحيحا (قوله فتقول حبليات الخ) أي في جمع حبلى ومصطفاة ومستدعاة وفتاة ومتى اسما لانثى مسمى بمتى وأنت خبير بأن الكلام في المقصور ومصطفاة ومستدعاة وفتاة ليست منه لانه كما مر ما حرف اعرابه ألف لازمة وحرف اعراب ما ذكر التاء لا الالف فالتمثيل بمصطفيات ومستدعيات وفتيات خروج عن الموضوع الا أن يقال المراد ما حرف اعرابه ولو بحسب الاصل أي بحسب التذكير قبل لحوق التاء فتدبر (قوله مسمى بها) أي بمتى (قوله بالياء) متعلق بتقول (قوله أيضا) أي كما أن حكم المقصور اذا جمع هذا الجمع كحكمه اذا ثني (قوله فلم يذكرهما) أي لم يذكر حكم جمعهما احالة على ذلك أي على حكمهما اذا ثنيا وفيه أنه لم يذكر حكم تثنية المنقوص فاحالة حكم جمعه على حكم تثنيته احالة على غير مذكور الا أن يقال انه لظهوره في حكم المذكور فتدبر (قوله وان كان كذلك) أي حكمه اذا جمع كحكمه اذا ثني (قوله لاختلاف حكمه الخ) لك أن تقول المنقوص كذلك لانه يحذف آخره في جمع المذكر ويبقى في جمع المؤنث كما في التثنية فتأمل سم (قوله وتاء ذي التا) ولو عوضا عن أحد أصول الكلمة كما في بنت وعدة لكن تارة يرد المعوض عنه في الجمع كما في أخوات وسنوات وهنوات وتارة لا كما في بنات وهنات وعدات وذوات (قوله أي ما آخره تاء من المقصور وغيره) فيه أنه لا شيء من المقصور آخره تاء وأما توهم كون نحو فتاة مقصورا فباطل لما تقدم أن المقصور ما حرف اعرابه ألف لازمة ويمكن الجواب بما مر ولو قال ما آخره تاء سواء كان قبلها ألف أو لا لكان أحسن (قوله لئلا يجمع بين علامتي تأنيث) يدل على أن التاء في جمع

كانت أصلية نحو قراءة وقراآت وجاز فيها القلب والتصحيح ان كانت بدلا من أصل نحو نباءة فيقال نباآت ونباوات كما في التثنية

(والسالم العين الثلاثي اسما أنل ● اتباع عين فاءه بما شكل ● ان ساكن العين مؤنثا بدا) يعني أن ما جمع بالالف والتاء وحاز هذه الشروط المذكورة تتبع عينه فاءه في الحركة مطلقا والشروط المذكورة خمسة ● الاول أن يكون سالم العين واحترز به عن شيئين أحدهما المشدد نحو جنة وجنة وجنة فليس فيه الا التسكين والآخر ما عينه حرف علة وهو ضربان ضرب قبل حرف العلة فيه حركة مجانسة نحو تارة ودولة وديمة فهذا يبقى على حاله وضرب قبل حرف العلة فيه فتحة نحو جوزة وبيضة وهذا فيه لغتان لغة هذيل فيه الاتباع ولغة غيرهم الاسكان وسيأتي ذكره ● الثاني أن يكون ثلاثيا واحترز به من الرباعي نحو جعفر وخرنق وفستق أعلاما لاناث فانه يبقى على حاله ● الثالث أن يكون اسما واحترز به من الصفة نحو ضخمة وجلفة وحلوة فليس فيه الا التسكين ● الرابع أن يكون ساكن العين واحترز به من متحركها نحو شجرة ونبقة وسمرة فانه لا يغير نعم يجوز الاسكان في نحو نبقات وسمرات كما كان جائزا في المفرد لا أن ذلك حكم تجدد حالة الجمع ● الخامس أن يكون مؤنثا واحترز به من المذكر نحو بكر فانه لا يجمع هذا الجمع ولا يكون فيه الاتباع المذكور ولا يشترط للاتباع المذكور أن يكون فيه تاء التأنيث كما أشار الى ذلك بقوله (مختتما بالتاء أو مجردا) فمثال المستكمل للشروط المذكورة مختتما بالتاء جفنة وسدرة وغرفة ومثاله مجردا دعد وهند وجمل فتقول في جمعها الجمع المذكور جفنات وسدرات وغرفات ودعدات وهندات وجملات (وسكن التالي غير الفتح أو خففه بالفتح فكلا قد رووا) أي يجوز في العين بعد الفاء المضمومة أو المكسورة وجهان مع الاتباع وهما الاسكان والفتح في نحو سدرة وهند من مكسور الفاء وغرفة وجمل من مضمومها ثلاث لغات الاتباع والاسكان والفتح ﴿تنبيهان﴾ الاول أشار بقوله فكلا قد رووا الى أن هذه اللغات منقولة عن العرب خلافا لمن زعم أن الفتح في نحو غرفات انما هو على انه جمع غرف ورد بأن العدول الى الفتح تخفيفا أسهل من ادعاء جمع الجمع ورده السيرافي بقولهم ثلاث غرفات بالفتح ● الثاني أفهم كلامه أن نحو دعد وجفنة

المؤنث علامة تأنيث سم (قوله نحو نباءة) بفتح النون والباء الموحدة بعدها ألف زائدة فهمزة بدل من واو قال الجوهري النبوة والنباوة ما ارتفع من الارض وأما ضبط عبد القادر المكي لها بفتح النون وسكون الموحدة بعدها همزة فتاء تأنيث وهي الصوت الخفي فلا يوافق قول الشارح واذا كان قبلها همزة تلي ألفا زائدة مع أنها بضبطه لا يجوز بها ابدال الهمزة واوا كما قاله الاسقاطي (قوله ونباوات) أي برد الهمزة الى أصلها وهو الواو ويقال في نحو بناءة بفتح الموحدة وتشديد النون مؤنث بناء بناآت وبنايات برد الهمزة الى أصلها وهو الياء لانه من بنى يبنى كما في التصريح (قوله والسالم العين) أي من الاعلال والتضعيف والثلاثي نعت للسالم واسما حال واتباع مفعول ثان لانل ومفعوله الاول السالم وهو مصدر مضاف لمفعوله الاول وفاءه مفعوله الثاني والباء في بما بمعنى في والمعنى أعط الاسم الثلاثي السالم العين اتباعك عينه لفائه في الحركة التي شكلت بها الفاء وذكر ضمير الفاء لتأولها بالحرف ولم يبرز الضمير مع جريان الصلة على غير ما هي له لامن اللبس وفي كلامه حذف العائد المجرور مع عدم مماثلة جاره لجار الموصول معنى ومتعلقا وهو نادر كما سلف في باب الموصول (قوله مؤنثا) قيل لا حاجة اليه اذ الكلام في المؤنث لانه المقسم وهو مبني على ربط قوله والسالم العين الخ بقوله وتاء ذي التا ألزمن تنحيه فيكون المعنى والسالم العين من ذي التاء وهذا أمر لا دليل عليه بل يمنعه قوله مختتما بالتاء أو مجردا فلهذا قال مؤنثا فتدبر (قوله تتبع عينه فاءه) أي جوازا في مكسور الفاء ومضمومها ووجوبا في مفتوحها كما يؤخذ مما يأتي فاتل في كلام المصنف مستعمل في الوجوب والجواز معا (قوله مطلقا) أي فتحة أو ضمة أو كسرة (قوله خمسة) بل ستة باعتبار تضمن سلامة العين شرطين أن لا يكون معتلها وأن لا يكون مضعفها (قوله نحو جنة الخ) الجنة بالفتح البستان وبالكسر الجنون والجن وبالضم الوقاية (قوله فليس فيه الا التسكين) لان تحريك العين يستلزم الفك المؤدي الى الثقل (قوله وجلفة) بكسر الجيم مؤنث جلف وهو الرجل الجافي (قوله فليس فيه الا التسكين) لان الصفة ثقيلة بالاشتقاق وتحمل الضمير اه فارضي ومحل التسكين في جمع الصفة ما لم تحرك عينها والا حركت عين الجمع كما يؤخذ مما أجاب به فيما يأتي عن لجبات أفاده سم (قوله فانه لا يغير) بل تبقى عينه على حركتها الثابتة لها في الافراد وانما جاز الاسكان في نحو سمرات ونبقات لجواز ذلك في المفرد تخفيفا من ثقل الضمة والكسرة لا أن ذلك حكم تجدد في حالة الجمع أفاده الشارح على التوضيح ثم رأيت في بعض نسخ الشارح بعد قوله فانه لا يغير ما نصه نعم يجوز الاسكان في نحو نبقات وسمرات كما كان جائزا في المفرد لا ان ذلك حكم تجدد حالة الجمع (قوله غير الفتح) بالنصب على المفعولية أو الجر على الاضافة (قوله ورده السيرافي الخ) هذا رد ثان للزعم المذكور ووجه الرد أنه لو كان غرفات بضم العين وفتح الراء جمع الجمع والفتح فيه لكونه أصليا في مفرده لا للتخفيف لما قيل ثلاث غرفات لان لفظ ثلاث ظاهر في الآحاد الثلاثة وأقل

لايجوز تسكينه مطلقا واستثني من ذلك في التسهيل معتل اللام كظبيات وشبه الصفة نحو أهل وأهلات فيجوز فيهما التسكين اختيارا (ومنعوا اتباع) الكسرة فيما لامه واو واتباع الضمة فيما لامه ياء كما في (نحو ذروه وزبية) لاستثقال الكسرة قبل الواو والضمة قبل الياء ولا خلاف في ذلك (وشذ كسر جروه) فيما حكاه يونس من قولهم جروات بكسر الراء وهو في غاية الشذوذ لما فيه من الكسرة قبل الواو ﴿تنبيهات﴾ الاول (٨٣) قد ظهر أن لاتباع الكسرة والضمة شرطا آخر غير الشروط السابقة ◉ الثاني فهم من كلامه جواز الاسكان والفتح في نحو ذروة وزبية اذ لم يتعرض لمنع غير الاتباع وبه صرح في شرح الكافية ◉ الثالث فهم منه أيضا جواز اللغات الثلاث في نحو خطوة ولحية ومنع بعض البصريين الاتباع في نحو لحية لان فيه توالي كسرتين قبل الياء وعليه مشى في التسهيل ومنع الفراء اتباع الكسرة مطلقا فيما لم يسمع والصحيح الجواز مطلقا فان ابن عصفور كما لم يحفلوا باجتماع ضمتين والواو كذلك لم يحفلوا باجتماع كسرتين والياء (ونادر أو ذو اضطرار غير ما ◉ قدمته أو لاناس انتمى) أي ما ورد من هذا الباب مخالفا لما تقدم فهو اما نادر واما ضرورة واما لغة قوم من العرب فمن النادر قول بعضهم كهلات بالفتح حكاه أبو حاتم وقياسه الاسكان لانه صفة ولا يقاس عليه خلافا لقطرب ولا حجة في قولهم لجبات وربعات في جمع لجبة وربعة لان من العرب من يقول لجبة وربعة واستغنى بجمع المفتوح من جمع الساكن ومن النادر أيضا قول جميع العرب عيرات بكسر العين وفتح الياء جمع عير وهي الابل التي تحمل الميرة والعير مؤنثة وذهب المبرد والزجاج الى أنه عيرات بفتح العين قال المبرد جمع عير وهو الحمار وقال الزجاج جمع عير الذي في الكتف أو القدم وهو مؤنث ومنه أيضا جروات كما تقدم ومن الضرورة قوله

وحملت زفرات الضحى فاطقتها ◉ ومالي بزفرات العشي يدان ◉

وقول الراجز ◉ فتستريح النفس من زفراتها ◉ وقياسه الفتح ومن المنتمي الى قوم من العرب الاتباع في نحو بيضة وجوزة من المعتل العين فانها لغة هذيل ومنه قول شاعرهم ◉ أخو بيضات رائح متأوب ◉ تقرر

ما صدق عليه جمع الجمع بسعة اطلاقه اه سم (قوله لايجوز تسكينه) بل يجب فتحه اتباعا للفاء ورقا بين الصفة والاسم وانما كانت الصفة بالسكون أليق لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها الفعل وبذلك كانت احدى علل منع الصرف دماميني (قوله مطلقا) أي معتل اللام أولا شبه صفة أولا (قوله وشبه الصفة) أي في الجرى على الموصوف كما يفيده قول الشارح وتسكن العين أيضا في شبه الصفة نحو امرأة كلبة ونساء كلبات ذكره في التسهيل (قوله اتباع نحو ذروة وزبية) أي اتباع جمع نحو الخ أي الاتباع فيه (قوله كما في نحو) أي كالاتباع في جميع نحو ذروة بكسر الذال المعجمة وضمها كما في القاموس وهي أعلى الشيء وزبية بضم الزاي وسكون الموحدة وفتح التحتية وهي حفرة الاسد (قوله جروه) هي بكسر الجيم لا غير وأما قول التصريح وشذ جروات بالكسر في الراء اتباعا للجيم على احدى اللغات وعلى احدى اللغات يرجع لكسر الراء لا لكسر الجيم فقول الاسقاطي بكسر الجيم على احدى اللغات ناشئ عن عدم فهم عبارة التصريح والجروة الانثى من ولد الكلب والسبع والصغيرة من القثاء (قوله شرطا الخ) وهو أن لا تكون اللام واوا في اتباع الكسرة ولا ياء في اتباع الضمة سم (قوله والفتح) أي تخفيفا ولا يضر كون الياء أو الواو متحركة مفتوحا ما قبلها في هذه الامثلة لان الالف الساكنة التي بعدها كفت الاعلال كما سيأتي في محله (قوله في نحو خطوة ولحية) أي من كل اسم لامه واو بعد ضمة أو ياء بعد كسرة (قوله اتباع الكسر مطلقا) أي قبل الياء أو قبل غيرها (قوله الجواز مطلقا) أي فيما سمع وما لم يسمع قبل الياء أو غيرها مما سوى الواو (قوله لم يحفلوا) بالحاء المهملة ساكنة وفاء مكسورة أي لم يبالوا (قوله كهلات) جمع كهلة وهي التي جاوزت الثلاثين سنة تصريح (قوله في جمع لجبة) باللام مثلثة وجيم ساكنة وباء موحدة قال في القاموس اللجبة مثلثة الاول واللجبة محركة واللجبة بكسر الجيم واللجبة كعنبة الشاة قل لبنها والغزيرة ضد وخاص بالمعزى والجمع لجاب ولجبات وقد لجبت ككرم ولجبت تلجيبا اه (قوله وربعة) بفتح الراء وسكون الموحدة هو المعتدل الذي لا طويل ولا قصير (قوله عيرات بكسر العين) أي المهملة وفتح الياء أي والقياس تسكين الياء لان مفرده معتل العين مكسور الفاء فليس في عينه الا التسكين وفيه شذوذ آخر وهو الجمع بالالف والتاء لان مفرده ليس مما يجمع بهما قياسا (قوله الميرة) بكسر الميم وهو الطعام المجلوب (قوله جمع عير وهو الحمار) وعلى هذا أيضا الفتح نادر لان اتباع العين للفاء انما هو في المؤنث والعير بمعنى الحمار مذكر (قوله جمع عير الذي في الكتف أو القدم) أي العظم الناتئ الشاخص في وسطهما اه دماميني وعلى هذا فليس فتح الياء من النادر بل من المنتمي لقوم لانه حينئذ كبيضة وجوزة (قوله ومن الضرورة) أي الحسنة لان العين قد تسكن للضرورة مع الافراد والتذكير فمع الجمع والتأنيث أولى لثقلهما (قوله وحملت زفرات الضحى الخ) الزفرات جمع زفرة وهي خروج النفس بأنين تدمرمي (قوله أخو بيضات الخ) تمامه ◉ رفيق بمسح المنكبين سبوح ◉ أخو بمعنى صاحب أي هو صاحب أي كصاحب بيضات مدح جمله بما ذكره من وصفه لذكر النعام المسمى بالظليم أي جملي في سرعة سيره كالظليم الذي له بيضات يسير ليلا ونهارا ليصل اليها ويحميها

وبلغتهم قرئ ثلاث عورات لكم ومن المثنى الى قوم أيضا نحو ظبيات واهلات باسكان العين كما تقدم (خاتمة) يتم فى التثنية والجمع بالالف والتاء من المحذوف اللام ما يتم فى الاضافة وذلك نحو قاض وشج وأب وأخ وحم وهن من الاسماء الستة نقول قاضيان وشجيان وأبوان وأخوان وحموان وهنوان كما تقول هذا قاضيك وشجيك وأبوك وأخوك وحموك وهنوك وشذ أبان وأخان وما لا يتم فى الاضافة لا يتم فى التثنية وذلك نحو اسم وابن ويد ودم وحر وغد وفم فتقول اسمان وابنان ويدان ودمان وحران وغدان وفمان كما تقول اسمك وابنك ويدك ودمك وحرك وغدك وفمك وشذ فموان وفميان وأما قوله * يديان بيضاوان عند محلم * وقوله * جرى الدميان بالخبر اليقين * فضرورة

﴿جمع التكسير﴾

جمع التكسير هو الاسم الدال على أكثر من اثنين بصورة تغيير لصيغة واحده لفظا أو تقديرا وقسم المصنف التغيير الظاهر الى ستة أقسام لانه اما بزيادة كصنو وصنوان أو بنقص كتخمة وتخم أو تبديل شكل كأسد وأسد أو بزيادة وتبديل شكل كرجل ورجال أو بنقص وتبديل شكل كقضيب وقضب أو بهن كغلام وغلمان وانما قلت بصورة تغيير لان صيغة الواحد لا تتغير حقيقة لان الحركات التى فى الجمع غير الحركات التى فى المفرد والتغيير المقدر فى نحو فلك ودلاص وهجان وشمال للعلقة قيل ولم يرد غير هذه الاربعة وذكر فى شرح الكافية من ذلك عفتان وهو القوى الجافى فهذه الالفاظ الخمسة على صيغة واحدة فى المفرد والمجموع ومذهب سيبويه انها جموع تكسير فيقدر زوال حركات المفرد وتبدلها بحركات مشعرة بالجمع ففلك اذا كان مفردا كقفل واذا كان جمعا كبدن وعفتان اذا كان مفردا كسرحان واذا كان جمعا كغلمان وكذا باقيها ودعاه الى ذلك أنهم ثنوها فقالوا فلكان ودلاصان فعلم أنهم لم يقصدوا بها ما قصدوا بنحو جنب مما اشترك فيه الواحد وغيره حين قالوا هذا جنب

تقرر علم رد تغليط من قال ان البيت فى وصف الظليم ورائح من راح اذا ذهب وسار بالليل ومتأوب من تأوب اذا جاء أول الليل ورفيق بمسح المنكبين اى عالم بتحريكهما فى السير وسبوح أى حسن الجرى اه ذكره ببعض اختصار ورفيق من الرفق (قوله وبلغتهم قرئ) اى شاذا كما قاله شيخنا السيد (قوله والجمع بالالف والتاء) كسنة وسنوات وكان الانسب ذكر مثال له (قوله من المحذوف اللام) بيان لما يتم مقدم عليه مشوب بتبعيض (قوله يديان) يصح فتح الدال وسكونها بناء على القولين فى أصل يد وهو يدى هل هو بفتح الدال أو سكونها وقوله محلم بضم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد اللام المكسورة كما نقله شيخنا عن شرح نوابغ الزمخشرى للسعد وفى المصباح حلمته بالتشديد نسبته الى الحلم وباسم الفاعل سمى الرجل اه وفى الصحاح أنه اسم نهر أيضا وفى القاموس حلمه تحليما وحلاما ككذاب جعله حليما وأمره بالحلم

﴿جمع التكسير﴾

(قوله هو الاسم الدال الخ) قال البعض تبعا للشيخ اقد يقال هذا التعريف صادق على جمع المذكر السالم فلا يكون مانعا فان أخرج بان تغييره لآخر واحده لا لصيغته ورد صنوان فى صنو الا أن يقال ذلك التغيير فى نية الانفصال لانه اعراب الكلمة بخلاف صنوان فليتأمل اه وقوله ذلك التغيير أى الذى فى جمع المذكر السالم وقوله فى نية الانفصال أى فكانه لم يلحق جمع المذكر السالم تغيير أصلا وقوله لانه اعراب الكلمة اى لاجل اعرابها أى واعرابها عارض عليها لا منها ثم قال البعض ومع هذا فالتعريف صادق على جمع المؤنث السالم اه وأنا أقول البا فى قوله بصورة باء الآلة كما يفيده كلام الشارح بعد وحينئذ لا يرد الجمعان لان التغيير فيهما لا دخل له فى الدلالة على الجمعية بل الدال ما لحقه من الزيادة وان لزمها التغيير لا يقال يرد حينئذ صنوان لان الدلالة فيه على الجمعية بما لحقه من الزيادة لانا نقول دلالته على الجمعية بالصيغة التى من جملتها الزيادة (قوله الى ستة أقسام) بقى سابع وهو التغيير بالزيادة والنقص فقط وكانه لم يذكره لعدم وجوده فتدبر (قوله كصنو وصنوان) اذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد فكل واحدة منهن صنو والاثنان صنوان بكسر النون غير منون والجمع صنوان بتحريك النون بحسب العامل منونة (قوله أو بهن كغلام وغلمان) فان غلمانا زيد فى آخره ألف ونون ونقص منه الالف التى بين اللام والميم فى غلام وتبدل شكله بكسر فائه واسكان عينه (قوله غير الحركات التى فى المفرد) اى وانما يكون التغيير حقيقيا اذا كانت حركات الجمع حركات المفرد ثم تبدلت قاله شيخنا وتبعه البعض دفعا لقول سم لك أن تقول هذه المغايرة لا تمنع تغيير صيغة الواحد حقيقة بل تحققه ولعل الاوجه أن يقال لان لفظ الجمع غير لفظ المفرد اه وفى الدفع نظر فتأمل (قوله ودلاص) بدال وصاد مهملتين اى براق يقال للواحد والجمع من الدروع (قوله وهجان) يقال للواحد والجمع من الابل (قوله للعلقة) أى الطبيعة (قوله عفتان) بعين مهملة ففاء ففوقية وحكى ابن سيده ناقة كناز ونوق كناز اى مكتنزة اللحم وزاد ابن هشام امام تقول هذا امام وهؤلاء امام وهذان امامان فتكون الالفاظ سبعة (قوله كقفل) أى فى أن حركاته لا دلالة لها على الجمعية وكذا يقال فيما بعد (قوله وكذا باقيها) فانها فى حالة الافراد نظير لجام وفى حالة الجمع نظير كرام (قوله ودعاه) أى سيبويه الى ذلك أى كونها جموع تكسير ولم تكن مما

وهذان جنب وهؤلاء جنب فالفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجود التثنية وعدمها وعلى هذا مشى المصنف في شرح الكافية وخالفه في التسهيل (٨٤) فقال والاصح كونه يعني باب فلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير ﴿تنبيه﴾ لا يرد على التعريف المذكور نحو جفنات ومصطفين فان التغيير فيهما لا دخل له في الدلالة على الجمعية وان تقدير عدمه لا يخل بالجمعية واعلم أن جمع التكسير على نوعين جمع قلة وجمع كثرة فمدلول جمع القلة بطريق الحقيقة ثلاثة الى عشرة ومدلول جمع الكثرة بطريق الحقيقة مافوق العشرة الى ما لا نهاية له ويستعمل كل منهما موضع الآخر مجازا كما سيأتي وللاول أربعة أبنية وللثاني ثلاثة وعشرون بناء وقد بدأ بالاول فقال (أفعلة أفعل ثم فعله ۰ ثمت أفعال جموع قله) أي كأسلحة وأفلس وفتية وأفراس ﴿تنبيهات﴾ الاول ذهب الفراء الى أن من جموع القلة فعل نحو ظلم وفعل نحو نعم وفعلة نحو قردة وذهب بعضهم الى أن منها فعلة نحو بررة نقله ابن الدهان وذهب أبو زيد الانصاري الى أن منها أفعلاء نحو أصدقاء نقله عنه أبو زكريا التبريزي والصحيح أن هذه كلها من جموع الكثرة ۰ الثاني ذهب ابن السراج الى أن فعلة اسم جمع لا جمع تكسير وشبهته أنه لم يطرد ۰ الثالث يشارك هذه الابنية في الدلالة على القلة جمعا التصحيح ۰ الرابع اذا قرن جمع القلة بأل التي للاستغراق أو أضيف الى ما يدل على الكثرة انصرف بذلك الى الكثرة نحو ان المسلمين والمسلمات وقد جمع الامرين قول حسان

اشترك فيه الواحد وغيره كجنب (قوله مستغنيا عن تقدير التغيير) أي كما هو شأن اسم الجمع فاللفظ حينئذ مشترك بين المفرد واسم الجمع لا بينه وبين الجمع دماميني (قوله فان التغيير فيهما) أي بتحريك ثاني الاول وحذف ألف الثاني (قوله وان تقدير عدمه لا يخل بالجمعية) لانك لو قلت جفنات بسكون الفاء ومصطفين لتحققت الجمعية أيضا قال شيخنا السيد في كلام ابن هشام في القطر وكلام الشيخ خالد ما يقتضي أن مثل جفنات وحليات جمع تكسير فليراجع (قوله فمدلول جمع القلة الخ) قد فرق السعد التفتازاني بين جمعي القلة والكثرة بأن جمع القلة من الثلاثة الى العشرة وجمع الكثرة من الثلاثة الى ما لا يتناهى فالفرق بينهما من جهة النهاية لا من جهة المبدأ بخلاف ما ذكره الشارح قيل وعلى ما فرق به السعد تكون المباينة من جانب القلة عن الكثرة لا العكس اهـ زكريا قال ابن قاسم وممن أطنب في أن كلا من الجمعين يطلق حقيقة على الثلاثة ونحوها وفي رد ما يخالف ذلك الشمس الاصبهاني في شرح المحصول وعلى ما ذكره السعد والاصبهاني يندفع ما أورد على قول الفقهاء فيمن أقر بدراهم أنه يقبل تفسيره بثلاثة من أن دراهم جمع كثرة وأوله أحد عشر فكيف يقبل التفسير بالمجاز مع امكان الحقيقة (قوله الى عشرة) بادخال الغاية كما يعلم مما بعده (قوله مجازا) أي ان كان للمفرد الجمعان أما اذا لم يكن له الا جمع قلة أو جمع كثرة فلا تجوز لانه حينئذ من قبيل المشترك كما سيأتي في قول المصنف وبعض ذي بكثرة وضعا يفي وكما صرح به كلام الرضي وغيره وعلى هذا أيضا يندفع الايراد المتقدم على الفقهاء في الاقرار بدراهم نعم يبقى الايراد في الاقرار بجمع كثرة لمفرده جمع قلة أيضا كالثياب والسيوف فيندفع بما مر عن السعد والاصبهاني (قوله أفعلة) نون للضرورة لانه غير منصرف للعلمية على الوزن والتأنيث اهـ خالد وأفعل أيضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل قال في التصريح وانما اختصت هذه الاوزان الاربعة بالقلة لانها تصغر على لفظها نحو أكيلب وأجيمال وأحيمرة وصبية بخلاف غيرها من الجموع وتصغير الجمع يدل على التقليل اهـ وعلل الرضي نقله باستعمالها في غير الثلاثة وايثارها فيه على سائر الجموع ان وجدت (قوله ثم فعله) ثم بمعنى الواو وقوله ثمت أفعال ثمت لغة في ثم (قوله جموع قله) اعترض بأن جموع من أبنية جمع الكثرة وهو هنا واقع على أربعة أبنية فكان المناسب التعبير ببناء القلة وأجاب ابن هشام بجوابين الاول أن مفرد جموع لم يجمع جمع قلة وحينئذ فاستعمال جموع في القلة حقيقة ۰ الثاني أن القليل من هذه الانماط وأمثالها ومأمور وباتحاده كثيرة فالتعبير بجمع الكثرة بهذا الاعتبار (قوله انه لم يطرد) أي في زنة مفرد مخصوص كفتية أخواته بل هو مقصور على السماع (قوله يشارك هذه الابنية الخ) فيكون استعمالها في القلة حقيقيا وفي الكثرة مجازيا واستظهر الرضي تبعا لابن خروف أن جمعي التصحيح لمطلق الجمع من غير نظر الى قلة أو كثرة فيصلحان لهما وأولى بهما اسوة وأما قول البعض الظاهر ما أشار اليه الشارح لان اللفظ اذا دار بين المجاز والاشتراك كان المجاز أولى ففاسد لان ما ذكره في الاشتراك اللفظي والاشتراك هنا معنوي فعليك بالانصاف (قوله أو أضيف الى ما يدل على الكثرة) أي ما تدل الاضافة اليه على الكثرة وهو المعرفة مفردة أو جمعا لان الاضافة الى المعرفة تعم ما لم توجد قرينة تخصيص فاندفع ما ذكره شيخنا (قوله انصرف بذلك الى الكثرة) استشكله أبو حيان بما حاصله أنه وضع للقليل وهو من ثلاثة الى عشرة فاذا اقترن بأداة الاستغراق ينبغي أن يكون الاستغراق فيما وضع له فجمع القلة بعد احتماله لما دون العشرة يصير بأداة الاستغراق متعينا للعشرة ثم أجاب بما حاصله أنه وضع بوضع آخر مع أداة الاستغراق للكثرة قال البعض وقد يقال دلالته على الكثرة حينئذ بالوضع لا بأل والاضافة وهو خلاف ما تدل عليه عبارتهم اهـ وهو ساقط

لنا الجفنات الغر يلمعن فى الضحى ❊ وأسيافنا يقطرن من نجدة دما (وبعض ذى بكثرة وضعا يفى) أى بعض هذه الابنية يأتى فى كلام العرب للكثرة (كأرجل) فى جمع رجل فانهم لم يجمعوه على مثال كثرة ونظيره عنق واعناق وفؤاد وأفئدة (والعكس) من هذا وهو الاستغناء ببناء الكثرة عن بناء القلة (جاء) وضعا (كالصفى) جمع صفاة وهى الصخرة الملساء وكرجل ورجال وقلب وقلوب وصرد وصردان ﴿تنبيهان﴾ الاول كما يغنى أحدهما عن الآخر وضعا كذلك يغنى عنه أيضا استعمالا لقرينة مجازا نحو ثلاثة قروء ❊ الثانى ليس الصفى مما أغنى فيه جمع الكثرة عن جمع القلة لورود جمع القلة حكى الجوهرى وغيره صفاة وأصفاء واعلم أن اصطلاح النحويين فى الجموع أن يذكروا المفرد ثم يقولون يجمع على كذا وكذا وعكس (٨٥) المصنف واصطلح على أن يذكر الجمع فيقول هذا الوزن يطرد فى كذا وكذا ولكل وجه ❊ وقد شرع فى ذلك على طريقته المذكورة فقال (لفعل اسما صح عينا أفعل ❊ وللرباعى اسما أيضا يجعل) يعنى أن أفعلا أحد جموع القلة يطرد فى نوعين من المفردات ❊ الاول ما كان على فعل بشرطين أن يكون اسما وان يكون صحيح العين فشمل نحو فلس وكف ودلو وظبى ووجه فتقول فى هذه أفلس وأكف وأدل وأظب وأوجه واحترز بقوله اسما من الصفة نحو ضخم فلا يجمع على أفعل وأما عبد وأعبد فلغلبة الاسمية وبقوله صح عينا من معتل العين نحو باب وبيت وثوب فلا يجمع على أفعل وشذ قياسا قولهم أعين وقياسا وسماعا قوله ❊ لكل دهر قد لبست أثوبا ❊ وقوله ❊ كأنهم أسيف بيض يمانية ❊ والثانى ما كان رباعيا بأربعة شروط أن يكون اسما وأن يكون قبل آخره مدة وأن يكون مؤنثا وأن يكون بلا علامة وقد أشار الى بقية هذه الشروط بقوله (ان كان) أى الاسم الرباعى (كالعناق والذراع فى ❊ مد وتأنيث وعد الاحرف) فشمل ذلك نحو عناق وذراع وعقاب ويمين فيقال فيها أعنق وأذرع وأعقب وأيمن فان كان الرباعى صفة نحو شجاع أو بلا مدة نحو خنصر أو مذكرا نحو حمار أو بعلامة التأنيث نحو سحابة لم يجمع على أفعل وندر من المذكر طحال وأطحل وغراب وأغرب وعتاد وأعتد وجنين وأجنن وأنبوب وأنيب ونحوها ﴿تنبيهات﴾ الاول ما ذكرته من الشروط وغيرها مأخوذ من كلامه ففهم من تمثيله بالعناق والذراع أن حركة الاول لا يشترط أن تكون فتحة ولا غيرها لتمثيله بالمفتوح والمكسور وفهم من اطلاق قوله فى مد أن الالف

لان معنى كون الدلالة بأل أو الاضافة توقفها على وجود احداهما لكون الواضع شرط فى دلالة جمع القلة على الكثرة وجود احداهما أو معناه أن وجود احداهما علامة لنا على كون هذا الجمع للكثرة لان الواضع وضعه مع احداهما للكثرة وكل من المعنيين لا ينافى كون الدلالة وضعية كما هو واضح (قوله لنا الجفنات) جمع جفنة بفتح الجيم وهى القصعة والغر بضم الغين المعجمة جمع غراء وهى البيضاء عينى (قوله وبعض ذى) أى بعض موزونات ذى (قوله جاء وضعا) أخذه من التقييد به فى المقابل ولو لم يقيد به بل عمم بأن قال وضعا أو استعمالا لم يرد على المصنف ما ذكره الشارح فى التنبيه الثانى (قوله كالصفى) أصله صفوى اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء وكسرت الفاء للمناسبة زكريا (قوله لقرينة) وهى اضافة الثلاثة اليه فى الآية دمامينى (قوله وأصفاء) بهمزة آخره على وزن أفعال وما يوجد فى بعض النسخ من هاء آخره تحريف كما لا يخفى (قوله أن اصطلاح النحويين) لعل المراد اصطلاح أكثرهم والا فما سلكه المصنف طريقة جماعة منهم كما أفاده السيوطى (قوله وعكس المصنف واصطلح على أن يذكر الجمع) أى أولا ولو رتبة فقط كما فى قوله لفعل اسما الخ لكن ما ذكره الشارح عن المصنف أغلبى لانه قد يذكر المفرد أولا لفظا ورتبة كما فى قوله فعل وفعلة فعال لهما (قوله ولكل وجه) وجه الاول أن المفرد سابق على الجمع فى الوجود ووجه الثانى أن الجمع هو المقصود بالذات لان الكلام فيه (قوله يعنى ان أفعلا) كان عليه منع صرف أفعل للعلمية على الزنة ووزن الفعل كما مر فاعرفه (قوله فتقول فى هذه) أى فى جمع هذه (قوله وأكف) أصله أكفف نقلت ضمة الفاء الاولى وأدغمت (قوله وأدل وأظب) أصلهما أدلو وأظبى فقلبت ضمة اللام والباء كسرة والواو ياء وحذفت الياء الاصلية فى أظبى والمنقلبة فى أدلو على حد الحذف فى قاض وعار وقالوا فى أمة بفتح الهمزة والميم آم بهمزة فألف فميم مكسورة منونة وأصل أمة أموة فهو على وزن فعل لان الهاء فى تقدير الانفصال فاذا جمع على أفعل كان أصله أأمو بهمزة ساكنة بعد مفتوحة وأبدلت الثانية مدا كما فى آزر ثم فعل به ما فعل بأدل وأرضى مخلصا (قوله فلغلبة الاسمية) فى هذا الجواب دون أن يقول بشذوذه اشارة الى أن كل وصف غلبت عليه الاسمية اطرد فيه هذا الجمع سم (قوله وشذ قياسا) أى لا استعمالا لكثرته استعمالا ومنه فى القرآن وأعينهم تفيض من الدمع وتلذ الاعين (قوله كالعناق) بفتح العين المهملة وهى أنثى المعز (قوله وعقاب) بضم العين المهملة (قوله فيقال فيها) أى فى جمعها (قوله طحال) بكسر الطاء (قوله وعتاد) بعين مهملة ففوقية آخره دال مهملة كسحاب العدة بضم العين كما فى القاموس (قوله وأنبوب) بضم الهمزة وهو من القصبة والرمح كعبهما اه دمامينى ونظر فى التمثيل به بأنه خماسى والكلام فى الرباعى (قوله ونحوها) كشهاب وأشهب (قوله

وغيرها من أحرف المد في ذلك سواء وفهم الشرط الرابع وهو التعري من العلامة من قوله وعد الاحرف اذ لولا غرض التنبيه على ذلك لم تكن له فائدة لانه صرح أولا بازباعيه الثاني مما حفظ فيه أفعل من الاسماء فعل نحو جبل وأجبل وفعل نحو ضبع وأضبع وفعل نحو قفل وأقفل وفعل نحو قرط وأقرط

وفعل نحو ضلع وأضلع وفعلة نحو أكمة وآكم وفعلة نحو نعمة وأنعم وفي فعل مطلقا أي اسما وصفة نحو ذئب وأذؤب وجلف وأجلف ولا يقاس عليها ولم يسمع في فعل بكسر الفاء والعين ولا في فعل بضم الفاء وفتح العين الا قولهم ربع وأربع * الثالث ليس استثنائيث مصححا لاطراد أفعل في فعل نحو قدم خلافا للبوس ولا في فعل نحو قدر ولا في فعل نحو ضلع ولا ماقبله نحو قدم وصبع وعنق وعنق خلافا للفراء (وغير ما أفعل فيه مطرد من الثلاثي اسما بأفعال يرد) يعني أن أفعالا يطرد في جمع اسم ثلاثي لم يطرد فيه أفعل وهو فعل الصحيح العين فاندرج في ذلك فعل المعتل العين نحو باب وثوب وسيف وغير فعل من أوزان الثلاثي وهي فعل نحو حزب وأحزاب وفعل نحو صلب وأصلاب وفعل نحو جمل وأجمال وفعل نحو وعل وأوعال وفعل نحو عضد وأعضاد وفعل نحو عنق وأعناق وفعل نحو رطب وأرطاب وفعل نحو ابل وآبال وفعل نحو ضلع وأضلاع واحترز بقوله اسما من الوصف فانه لا يجمع على أفعال الا ماشذ مما سيأتي التنبيه عليه ﴿تنبيهات﴾ الاول جعل في التسهيل أفعالا قليلا في فعل المعتل العين والحواصل نحو باب ومال ونادرا في فعل نحو رطب وربع ولازما في فعل نحو ابل وغالبا في الباقي * الثاني لا يؤخذ من كلامه هنا حكم جمع فعل الصحيح العين على أفعال وقد سمع منه قوله ماذا تقول لافراخ بذي مرخ * زغب الحواصل لا ماء ولا شجر * وقوله

وغيرها) أي كاطلاق حركة الاول واطلاق المد (قوله نحو قرط وأقرط) صوابه نحو عنق وأعنق لان القرط ساكن الراء لا مضمومها اه شنواني (قوله نحو ضلع) بكسر الضاد المعجمة وفتح اللام وقد تسكن اللام وهي مؤنثة كذا في القاموس (قوله نحو أكمة) هي ما ارتفع من الارض وآكم عدد الهمزة وأصله أأكم بهمزتين ثانيتهما ساكنة فقلبت ألفا (قوله وفي فعل مطلقا) أي وحفظ في فعل وحذف الشارح الاسلوب ولم يقل وفعل بالرفع عطفا على فعل في قوله من الاسماء فعل تنبيها على رجوع قوله مطلقا الى فعل فقط (قوله الا قولهم ربع وأربع) راجع للثاني والربع بضم الراء وفتح الموحدة الفصيل ينتج في الربيع كما في القاموس (قوله نحو قدر) بكسر القاف وسكون الدال المهملة (قوله ولا ماقبله) أي ماقبل فعل بكسر ففتح أي ماذكره في التنبيه الثاني وهو أربعة أوزان أشار اليها بالتمثيل حيث قال نحو قدم الخ (قوله خلافا للفراء) راجع للاوزان الستة (قوله وغير) مبتدأ وفيه متعلق بمطرد ومن الثلاثي بيان لغير مشوب بتبعيض فهو حال منه على مذهب سيبويه أو حال من ضمير غير المستتر في يرد وأما جعله بيانا للمنا حالا منها كما اختاره شيخنا وجزم به البعض ففيه نظر أما أولا فلانه ليس المقصود هنا بيان ما اطرد فيه أفعل لانه تقدم بل بيان غيره لانه المتكلم عليه هنا وأما ثانيا فلان ما اطرد فيه أفعل ليس الثلاثي فقط كما علم سابقا واسما بروا سما حال من غير أو ضميره أو من الثلاثي وبأفعال متعلق بيرد ويرد خبر غير (قوله وهو فعل الصحيح العين) فيه حزازة لان الضمير راجع الى الاسم الثلاثي الذي اطرد فيه أفعل وهو غير مذكور في عبارته وان أرجع الى قول المصنف ما أفعل فيه مطرد لزم تفكيك عبارة الشارح ولو قال وهو غير فعل الصحيح العين بارجاع الضمير الى الاسم الثلاثي الذي لم يطرد فيه افعل لكان أولى (قوله فاندرج في ذلك) أي في غير ما أفعل فيه مطرد (قوله نحو باب الخ) ونحو يوم فجمعه أيام وأصله أيوام قلبت الواو ياء لاجتماعهما مع الياء وسبق احداهما بالسكون (قوله وغير فعل) معطوف على فعل وحاصل ماذكره تسعة أوزان وعدها في التوضيح ثمانية باسقاط فعل بضم ففتح تبعا لما في التسهيل من أن جمعه على أفعال شاذ كما سيأتي (قوله نحو صلب) بضم الصاد المهملة كل ظهر له فقار والعلظ الشديد كذا في المصباح (قوله نحو وعل) بفتح الواو وكسر العين المهملة وهو التيس الجبلي (قوله رطب) في كلام شيخنا فيما يأتي مانصه رطب عند سيبويه اسم جنس لانه يختم بالتاء في المفرد تقول رطبة اه وتعليله منقوض بوجوده في الجمع ومفرده نحو تخمة وتخم فالاولى التعليل بتذكير ضمير رطب فافهم (قوله من الوصف) كصعب وحسن وقوله فانه لا يجمع على افعال بل نحو هذين الوصفين يجمع على فعال بكسر الفاء كما سيذكره المصنف بقوله فعل وفعلة فعال لهما قال الشارح اسمين كانا أو وصفين (قوله مما سيأتي التنبيه عليه) أي في التنبيه الثالث (قوله ونادرا) أي شاذا في فعل نحو رطب وربع قال شيخنا يمكن أن يستثنى من كلام المصنف بدليل قوله الآتي وغالبا أغناهم فعلان في فعل قال الشارح هناك وأشار بقوله غالبا الى ماشذ من ذلك نحو رطب وأرطاب اه وفيه أن مقابل الغالب قليل لا شاذ فتأمل (قوله لا يؤخذ من كلامه هنا) أي صريحا والا فيؤخذ بمفهوم المخالفة أنه ممنوع (قوله ماذا تقول الخ) الخطاب لعمر بن الخطاب وكان قد سجن الشاعر الذي هو الحطيئة وأراد بالافراخ الاولاد وذو مرخ بميم وراء مفتوحتين وخاء معجمة واد كثير الشجر وزغب الحواصل بضم الزاي وسكون العين المعجمة جمع زغباء كحمر وحمراء من الزغب بالتحريك وهو أول ماينبت من الريش والشعر

وجدت اذا أصطلوا خيرهم وزندك أثقب أزنادها بجمع فرخ على أفراخ وزند على أزناد ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس وعليه مشى فى التسهيل وذهب الفراء الى أنه ينقاس فيما فاؤه همزة نحو ألف وآلاف أو واو نحو وهم وظاهر كلامه فى شرح الكافية موافقته على الثانى فانه قال ان أفعالا أكثر من أفعل فى فعل الذى فاؤه واو كوقت وأوقات ووصف وأوصاف ووقف وأوقاف ووكر وأوكار ووعر وأوعار ووتد وأوتاد ووهم وأوهام فاستثقلوا ضم عين أفعل بعد الواو فعدلوا الى أفعال كما عدلوا اليه فيما عينه معتلة وكما شذ فى المعتل أعين وأثوب كذلك شذ فيما فاؤه واو أوجه هذا لفظه بحروفه ثم قال ان المضاعف من فعل كالذى فاؤه واو فى أن أفعالا فى جمعه أكثر من أفعل كعم وأعمام وجد وأجداد ورب وأرباب وبر وأبرار وشت وأشتات وفن وأفنان وفذ وأفذاذ هذا أيضا لفظه * الثالث مما حفظ فيه أفعال فعيل بمعنى فاعل نحو شهيد وأشهاد وفاعل نحو جاهل وأجهال وفعال نحو جبان وأجبان وفعول نحو عدو وأعداء وفعلة نحو هضبة وأهضاب وفعلة نحو نضوة وأنضاء وفعلة نحو بركة وأبراك والبركة طائر من طير الماء وفعلة نحو نمرة وأنمار وقالوا أيضا جلف وأجلاف وحر وأحرار وقاط وأقاط وغثاء وأغثاء وأغيد وأغياد وخريدة وأخراد ووذ وأوداء وذوطة وأذواط لضرب من العناكب تلسع وقالوا أيضا أموات لجمع ميت وميتة وكل ذلك شاذ لا يقاس عليه (وغالبا أغناهم فعلان * فى فعل كقولهم صردان) أى أن الغالب فى فعل بضم الفاء وفتح العين أن يجمع على فعلان بكسر الفاء كقولهم فى صرد صردان وفى جرذ جرذان وفى نغر نغران وأشار بقوله غالبا الى ما شذ من ذلك نحو رطب وأرطاب ﴿تنبيه﴾ نص فى غير هذا الكتاب على أن فعلان مطرد فى فعل

والحواصل جمع حوصلة الطير وقوله لا ماء أى لا ماء هنالك ولا شجر قاله العينى الا تفسير الزغب بما مر فعبد القادر والاولى جمع زغب كعمر وحمراء وبما ذكر تعلم فساد جعل البعض تبعا لعبد القادر الزغب بالضم فالسكون جمع زغب بالتحريك وفى قول العينى وغيره أى لا ماء هنالك ولا شجر منافاة لتفسير ذى مرخ بواد كثير الشجر فتأمل (قوله وزندك) بفتح الزاى وسكون النون وهو العود الاعلى الذى يقدح به النار والزندة بالهاء العود الاسفل كذا فى العينى والتصريح (قوله كجمع فرخ الخ) والقياس فيهما أفرخ وفراخ وأزند وزناد (قوله أكثر من افعل الخ) يقتضى أن افعل فى واوى الفاء كثير وهو مناف لقوله آخرا شذ فيما فاؤه واو أوجه ولعل هذا هو الحامل للشارح على قوله هذا لفظه بحروفه وأما جواب شيخنا عن التنافى بأن أكثر بمعنى كثير فينافيه اقترانه بمن وأما جواب البعض عنه بأن معنى أكثر من أفعل أكثر بالنسبة اليه فغير دافع (قوله ووعر) كصعب وزنا ومعنى مصباح (قوله ووغد) بغين معجمة ساكنة وهو الدنىء الذى يخدم بطعام بطنه (قوله كما عدلوا اليه فيما عينه معتلة) لثقل الضمة على حرف العلة (قوله أوجه) أى وكان من القياس جمعه على افعل لكن المسموع كثيرا وجوه وأوجه والذى يقتضيه صنيعه أن القياس يقتضى جمع وجه على أفعال لان جمعه على أفعال واقع فى استعمالهم حتى يرد اعتراض البعض تبعا للشيخ بأنه لم يسمع أوجاه فتأمل (قوله وفذ) بفاء وذال معجمة الواحد وجاء القوم فذاذا بضم مع التخفيف والتشديد وأفذاذا أى فرادى مصباح (قوله نحو هضبة) بضاد معجمة ساكنة فوحدة الجبل المنبسط على وجه الارض والاكمة القليلة النبات والمطر وجمعها هضاب مصباح (قوله نحو نضوة) بكسر النون وسكون الضاد المعجمة الهزيلة من النوق زكريا (قوله نحو بركة) بضم الموحدة وسكون الراء (قوله نحو نمرة) بفتح النون وكسر الميم نوع من البسط (قوله وقالوا) أى شذوذا ووجه الشذوذ فى جلف وحر أنهما وصفان (قوله وقماط) قال فى المصباح القماط خرقة عريضة يشد بها الصغير وجمعه قمط مثل كتاب وكتب وقمط الصغير بالقماط قمطا من باب قتل ثم أطلق على الحبل فقيل قمط الاسير قمطا من باب قتل اذا شد يديه ورجليه بالحبل اهـ (قوله وغثاء) بغين معجمة مضمومة فثاء مثلثة الهالك من ورق شجر يخالط زبد السيل (قوله وأغيد) قال فى الصحاح الغيد النعومة ثم قال والاغيد الوسنان المائل العنق (قوله وخريدة) بفتح الخاء المعجمة المرأة الحسنة وذات الحياء والعذراء واللؤلؤة التى لم تثقب (قوله وذوطة) قال الدمامينى بذال معجمة مضمومة فواو ساكنة فطاء مهملة عنكبوت صفراء الظهر اهـ ومقتضى صنيع القاموس أنه بفتح الذال وسكون الواو فقول البعض بكسر الذال المعجمة وفتح الواو غير موافق لواحد من الضبطين (قوله أغناهم فعلان الخ) ذكر هذا الجمع هنا مع أنه جمع كثرة لانه لما كان هو المطرد فى هذا الوزن دون افعال استدرك به على قوله وغير ما أفعل الخ (قوله فى فعل) قال شيخنا والبعض هل يشمل نحو عمر وأدد فيجمعان على عمران وادان وأقول صرح الدمامينى وابن عقيل على التسهيل بجمع أدد على ادان كما يجمع صرد على صردان (قوله فى صرد) بالصاد المهملة والراء طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير قيل وهو أول طير صام لله تعالى (قوله وفى جرذ) بالجيم والراء والذال المعجمة قال الجوهرى ضرب من الفأر (قوله وفى نغر) بالنون والغين المعجمة والراء جمع نغرة قال الجوهرى كهمزة وهو طير كالعصافير حمر المناقير اهـ تصريح وقال زكريا هو العصفور

وكلامه هنا غير موف بذلك (في اسم مذكر رباعي بمد ثالث أفعلة عنهم اطرد) أفعلة مبتدأ واطرد خبره وفي اسم وعنهم يتعلقان باطرد
وبمد في موضع جر صفة لاسم وثالث صفة (٨٨) لمد يعني أن أفعلة يطرد في جمع اسم مذكر رباعي بمد قبل آخره نحو طعام وأطعمة
ورغيف وأرغفة وعمود وأعمدة واحترز بالاسم من الصفة وبالمذكر من المؤنث وبالرباعي من الثلاثي وبالمد الثالث من العاري عنه فلا يجمع شيء من ذلك على أفعلة إلا ما شذ من قولهم شحيح وأشحة وهو صفة وعقاب وأعقبة وهو مؤنث وقدح وأقدحة وهو ثلاثي وجائز وأجوزة وليس مده ثالثا والجائز الخشبة الممدودة في أعلى السقف ومما شذ من ذلك مما لم يستكمل الشروط فيحفظ ولا يقاس عليه قولهم نجد وأنجدة وسلب وأسلبة وباب وأبوبة ورمضان وأرمضة وعيل وأعولة وحزة وأحزة ونصيصة وأنصة وقن وأقنة وخال وأخولة وقفا وأقفية والجزة صوف شاة مجزوزة والنصيصة المطرة القليلة (والزمه) أي الجمع على أفعلة (في فعال) بالفتح (أو فعال) بالكسر (مصاحبي تضعيف أو إعلال) فالأول نحو بتات وأبتة وزمام وأزمة والثاني نحو قباء وأقبية وإناء وآنية وشذ من الأول عنان وعنن وحجاج وحجج ومن الثاني قولهم في جمع سماء بمعنى المطر سمي وسمع أيضا أسمية على القياس وسيأتي تقييد كلامه هنا بما ذكره في قوله ما لم يضاعف وسكون في الأعم ذو الألف (فعل) ضم الفاء وسكون العين جمع كثرة وهو على قسمين قياسي وسماعي فالقياسي ما كان جمعا (لنحو أحمر وحمرا) وصفين متقابلين فتقول فيهما حمر أو لا فعل وفعلاء وصفين منفردين لمانع في الخلقة نحو أكمر للعظيم الكمرة وآدر

(قوله وكلامه هنا غير موف بذلك) فيه أن معنى غلبة وزن جمع في وزن مفرد كونه أكثر فيه من غيره وأكثريته فيه دليل اطراده فيه فتعليل البعض كلام الشارح بأن الاغناء في الغالب لا يستلزم الاطراد ممنوع (قوله وثالث صفة لمد) غير متعين بل يصح أن يكون مضافا اليه (قوله وبالمد الثالث) كذا في نسخ وهو الموافق لما قدمه من كون ثالث صفة لمد وفي نسخ وبعد الثالث وهي مخالفة لما قدمه وكذا ما في نسخ وبالمد الثالث ولعل نكتة المخالفة الاشارة الى جواز كون التركيب اضافيا (قوله شحيح) وقياس جمعه أشحاء وشحاح (قوله وعقاب) وقياس جمعه أعقب وعقبان (قوله قدح) بكسر القاف وسكون الدال المهملة وهو السهم قبل أن يراش وقياس جمعه قداح وأقداح (قوله وجائز) تقدم أوله وزاي آخره (قوله نجد) بفتح النون وسكون الجيم وهو ما ارتفع من الارض (قوله وعيل) بفتح العين المهملة وتشديد التحتية المكسورة واحد العيال وقياس جمعه عيايل (قوله وحزة) بكسر الحاء (قوله ونصيصة) بنون مفتوحة وصادين مهملتين ووجه شذوذ جمعه على أنصة زيادته على أربعة أحرف تصريح (قوله فالاول) وهو المضاعف ومضاعف الثلاثي ما كان عينه ولامه من جنس واحد تصريح (قوله نحو بتات) بموحدة مفتوحة ففوقيتين متاع البيت (قوله وأبتة) أصله أبتتة والتقى مثلان فنقلت حركة أولهما الى الساكن قبله ثم أدغم أحد المثلين في الآخر وكذا يقال في أزمة ونحوه (قوله والثاني) وهو معتل اللام بأن يكون لامه ياء أو واوا (قوله عنان) بكسر العين المهملة ما يقاد به الفرس وبفتحها السحاب كما في المصباح والمراد هنا المكسور وكما يؤخذ من قول الدماميني في مبحث فعل بفتحتين وندر عنن جمع عنان بالكسر ووطط جمع وطواط بفتح الواو (قوله وحجاج) بفتح الحاء وكسرها وجمعه العظم الذي ينبت عليه الحاجب ذكر ذلك الجوهري وزكريا (قوله بمعنى المطر) أي ليكون مذكرا (قوله سمي) بضم السين وكسر الميم وتشديد التحتية كما ضبطه الشارح بخطه أصله سموي فعل به ما تقدم في الصفي واعلم أن نحو سبيل وطريق ولسان وسلاح مما يذكر ويؤنث فان اعتبر التذكير قيل في جمع القلة أسبلة وأطرقة وألسنة وأسلحة وان اعتبر التأنيث قيل في جمع القلة أسبل وأطرق وألسن وأسلح والذمير يقع على الذكر والانثى سمع صرعتني بعيري فيقال على الاول أبعرة وعلى الثاني أبعر فارضى (قوله وسيأتي تقييد كلامه بما ذكره في قوله الخ) فهم شيخنا وتبعه البعض أن مراده بما ذكره فيما يأتي اطراد جمع فعيل وفعول المضاعفين كسرير وذلول على فعل بضمتين لا على أفعلة ثم اعترض بأنه لا حاجة الى هذا التقييد لاغناء كلام المصنف هنا عنه لانه قال في فعال أو فعال فكلامه ليس الا فيما مدته ألف فيخرج المضاعف الذي مدته ياء أو واو ويمكن أن يكون مراده بما ذكره هناك جمع عنان على عنن وحجاج على حجج ووطاط على وطط شذوذا يعني أن ما ذكره المصنف هنا من لزوم أفعلة في فعال أو فعال المضاعفين ليس على اطلاقه بل مقيد بغير هذه الثلاثة لورود جمعها على فعل بضمتين شذوذا كما يؤخذ من قول المصنف بعد ما لم يضاعف في الاعم ذو الالف (قوله لنحو أحمر) قال ابن هشام يستثنى منه اجمع وأكتع وأبتع وأبصع فانهم التزموا في جمعها جمع السلامة ولا يجيزون تكسيرها ولم يستثنها المصنف لقلتها سيوطي (قوله وصفين متقابلين) أي أحدهما للمذكر والآخر للمؤنث (قوله وصفين منفردين) بأن يكون للمذكر أفعل وليس للمؤنث فعلاء أو بالعكس (قوله لمانع في الخلقة) بأن تكون خلقة المذكر أو المؤنث غير قابلة للوصف (قوله للعظيم الكمرة) بفتح الكاف وسكون الميم وهي حشفة الذكر (قوله وآدر) بفتح الهمزة الممدودة والدال المهملة لعظيم الادرة بضم الهمزة

ورنقاء وعفلاء فتقول فيها كمروأدر ورتق وعفل فان كانا منفردين لمانع فى الاستعمال خاصة نحو رجل آلى وامرأة عجزاء اذلم يقولوا رجل أعجز ولا امرأة أليا فى أشهر اللغات ففى اطراد فعل حينئذ خلاف نص فى شرح الكافية على اطراده وتبعه الشارح ونص فى التسهيل على أن فعلا فيه محفوظ واطلاقه هنا يوافق الاول ﴿تنبيهات﴾ الاول يجب كسر فاء هذا الجمع فيما عينه ياء نحو بيض لما سيذكر فى التصريف • الثانى يجوز فى الشعر ضم عينه بثلاثة شروط صحة عينه وصحة لامه وعدم التضعيف كقوله وأنكرنى ذوات الاعين النجل • وهو كثير فان اعتلت عينه نحو بيض وسود أو لامه (٨٩) نحو عمى وعشو أو كان مضاعفا نحو غر جمع أغر لم يجز الضم • الثالث من قسم السماعى من هذا الجمع قولهم بدنة وبدن وأسد وأسد وسقف وسقف وثنى وثنى وعفو وعفو وغوم ونم وعميمة وعم وبازل وبزل وعائذ وعوذ وحاج وحج وأطل وطل ونقوق ونق والنقوق الضفدعة الصياحة والنوم النمام والعميمة النخلة الطويلة والاطل باطن القدم والعائذ الناقة القريبة العهد بالنتاج (وفعلة جمعا بنقل يدرى) فعلة مبتدأ خبره يدرى وجمعا مفعول ثان بيدرى أى من جموع القلة فعلة كما عرفت ولم يطرد فى شئ من الابنية بل محفوظ فى ستة أوزان فعيل نحو صبى وصبية وفعل نحو فتى وفتية وفعل نحو شيخ وشيخة وثور وثيرة وفعال نحو غلام وغلمة وفعال نحو غزال وغزلة وفعل نحو ثنى وثنية والثنى هو الثانى فى السيادة ومرجع ذلك كله النقل لا القياس كما أشار اليه بقوله بنقل يدرى

(تنبيهان) الاول فائدة قوله جمعا التعريض بقول ابن السراج المنبه عليه أول الباب ولذلك لم يقل مثل هذا فى غيره من جموع القلة اذ لا خلاف فيها • الثانى لو قدم قوله وفعلة جمعا بنقل يدرى على قوله فعل لنحو أحمر وحمرا لكان أنسب لتوالى جموع القلة (وفعل لاسم رباعى بمد قد زيد قبل لام اعلالا فقد • ما لم يضاعف فى الاعم ذو الالف) أى من أمثلة جمع الكثرة فعل بضمتين وهو يطرد فى اسم رباعى بمدة قبل لامه صحيح اللام وهو المراد بقوله اعلالا فقد فاعلالا مفعول مقدم فان كانت مدته ياء أو واوا لم يشترط فيه غير الشروط المذكورة نحو قضيب وقضب وعمود وعمد وان كانت ألفا اشترط فيه مع ذلك أن لا يكون مضاعفا

وسكون الدال وهى الحصية المنتفخة (قوله ورتقاء) براء وفوقية فقاف من الرتق بالتحريك وهو انسداد الفرج باللحم (قوله وعفلاء) بعين مهملة ففاء من العفل بفتح العين والفاء وهو شئ يخرج فى قبل المرأة يشبه الادرة للرجل تصريح (قوله آلى) بهمزة ممدودة ثم ألف بعد اللام أى كبير الالية والاصل أألى بهمزتين ثانيتهما ساكنة وتحتية بعد اللام فقلبت الهمزة الثانية ألفا وكذا التحتية لتحركها وانفتاح ماقبلها (قوله عجزاء) بالجيم والزاى أى كبيرة العجز (قوله فى أشهر اللغات) وحكى امرأة ألياء ورجل أعجز فعلى هذا يقال رجال ألى ونساء ألى ورجال عجز ونساء عجز تصريح (قوله يوافق الاول) قال المرادى فان خص كلامه بالمتقابلين أخذا من المثال لم يستقم لخروج المنفردين لمانع فى الخلقة فتعين التعميم اه قال سم وما ادعاه من عدم الاستقامة ممنوع لانه اذا خص كلامه بالمتقابلين كان فى المفهوم تفصيل وذلك جائز اه لكن لا يخفى أن عدم التخصيص أولى (قوله ذوات الاعين النجل) بنون وجيم جمع نجلاء وهى العين الواسعة (قوله وثنى) بكسر المثلثة وفتح النون مع القصر كذا فى التصريح والفارضى ثم حكى الفارضى قولا بأنه بتشديد الياء التحتية كصبى والذى فى الدمامينى أنه بضم المثلثة وكسرها مع اسكان النون فيهما وسيذكر الشارح أنه الثانى فى السيادة (قوله وعميمة) بعين مهملة مفتوحة (قوله وبازل) بموحدة ثم زاى يقال بعير بازل وناقة بازل اذا انشق نابها وذلك فى السنة التاسعة وربما كان فى الثامنة وقوله وبزل فى القاموس أن بازلا تجمع على بزل ككتب يعنى بضمتين وهذا يضعف ماقاله الشارح من جمع بازل على بزل بسكون الزاى لجواز أن يكون سكونها للتخفيف والاصل الضم كسكون كتب ورسل ونحوهما كذا قال شيخنا والبعض لكن قول الصحاح يجمع حاج على حج مثل بازل وبزل وعائذ وعوذ يؤيد كلام الشارح (قوله وعائذ) بالذال المعجمة (قوله وحاج) بحاء مهملة وجيم مشددة من حج الكعبة (قوله وأطل) بفتح الهمزة والطاء المهملة وتشديد اللام ولا وجه لما نقله شيخنا عن الشارح وأقره من ضبط اللام بقلمه بالفتح الا أن يدعى أنه فى الاصل وصف فمنع من الصرف للوصف فى الاصل ووزن الفعل (قوله ونقوق) بنون وقافين على وزن صبور (قوله وثيرة) وأصله ثورة قلبت الواو ياء لانكسار ماقبلها (قوله الثانى فى السيادة) كالوزير بالنسبة للسلطان (قوله التعريض بقول ابن السراج) انه اسم جمع وقد حصل التعريض بقوله فى النظم أول الباب جموع قلة فكانه خشى هنا الغفلة عن ذلك سم (قوله المنبه عليه) يحتمل مناه وهو ظاهر ويحتمل من المصنف والمراد المنبه عليه تعريضا ولا يخفى بعده (قوله من جموع القلة) يفهم منه أنه قال مثل ذلك فى بعض جموع الكثرة وهو كذلك كقوله وفعل جمعا لفعلة عرف (قوله لاسم رباعى) مذكرا كان أو مؤنثا (قوله بمد) الباء للمصاحبة وجملة قد زيد قبل لام نعت لمد وجملة اعلالا فقد نعت للام (قوله فى الاعم) أى فى الاستعمال الغالب المطرد (قوله نحو قضيب الخ) من هنا وما تقدم يعلم أن

نحو قذال وقذل وحمار وحمر واحترز بالاسم عن الصفة فانها لا تجمع على فعل وشذ في وصف على فعال نحو صناع وصنع وفعال نحو ناقة كناز ونوق كنز وحكى ابن سيده أن من العرب من يقول نوق كناز بلفظ الافراد فيكون من باب دلاص وقد سبق الكلام عليه أول الباب وعلى فعيل نحو نذير ونذر ويرد عليه فعول لا بمعنى مفعول نحو صبور وصبر وغفور وغفر فانه يطرد فيه فعل نحو صبر وغفر وسيأتي التنبيه عليه واحترز بالرباعي من غيره نحو نار ونور وسور وسور ونحو قنطار وقطمير وعصفور فانه لا يجمع على فعل شئ منها واحترز بالمد عن الخالي منه فانه لا يجمع على فعل وشذ نمرة ونمر وبكونه قبل اللام من نحو دانق وعيسى وموسى فلا يجمع على فعل وبصحة اللام عن المعتلها نحو سقاء وكساء فانه لا يجمع على فعل وبعدم التضعيف في ذي الالف عن نحو بنات وزمام فان قياسه أفعلة كما مر وشذ عنان وعنن وحجاج وحجج وطاط ووطط كما أشار اليه بقوله في الاعم وفهم من تخصيص ذلك بذي الالف أن المضاعف من ذي الياء نحو سرير وذي الواو نحو ذلول يجمع على فعل نحو سرر وذلل (تنبيهات) الاول لا فرق في الاسم الرباعي الجامع للشروط بين أن يكون مذكرا كما مثل أو مؤنثا (٩٠) مثل أتان وأتن وقلوص وقلص وكلاهما يطرد فيه فعل * الثاني ما مدته ألف على ثلاثة أقسام مفتوح الاول ومكسوره ومضمومه أما الاول والثاني ففعل فيهما مطرد وتقدم تمثيلهما وأما الثالث فظاهر اطلاقهما اطراد فعل فيه وبه صرح في شرح الكافية فانه مثل بقراد وقرد وكراع وكرع في المطرد وتبعه الشارح وذكر في التسهيل أن فعلا نادر في فعال وهو الصحيح ولا يقال في غراب غرب ولا في عقاب عقب واذا قلنا باطراده فيشترط أن لا يكون مضاعفا كما شرط ذلك في أخويه * الثالث يجب في غير الضرورة تسكين عين هذا الجمع ان كانت واوا نحو سوار وسور ومن ضمها في الضرورة قوله

أغر الثنايا أحم اللثات يحسنها سوك الاسحل ويجوز تسكين عينه ان لم تكن واوا نحو قذل وحمر وان كانت ياء كسرت الفاء عند التسكين فتقول في سيال سيل وسيل فان كان مضاعفا لم يجز تسكينه لما يؤدي اليه من الادغام وندر قولهم ذباب وذب والاصل ذبب * الرابع فعل يطرد في نوعين أحدهما المتقدم والآخر وصف على فعول لا بمعنى مفعول نحو صبور وصبر فان كان بمعنى مفعول لم يجمع على فعل نحو ركوب ولم يذكرهما فاوهم أنه غير مقيس وليس كذلك (وفعل جمعا لفعلة عرف ونحو كبرى) أي من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم ثم فتح ويطرد في نوعين الاول فعلة بضم الفاء اسما نحو غرفة وغرف فان كانت صفة نحو ضحكة لم يجمع على فعل وشذ قولهم رجل بهمة ورجال بهم * الثاني الفعلى أنثى الافعل نحو الكبرى والكبر فان لم يكن أنثى الافعل نحو بهمى ورجعى لم يجمع على فعل * (تنبيهات) * الاول أخل باشتراط الاسمية في فعلة وهو شرط كما عرفت وأما اشتراط كون فعلى أنثى الافعل فاعطاه بالمثال * الثاني اقتصر هنا وفي الكافية على هذين النوعين وقال في شرحها بعد ذكرهما وشذ فيما سوى ذلك بمعنى فعلا وزاد في التسهيل نوعا ثالثا

نحو قضيب وعمود ونحو نار يطرد في جمعه كل من فعل وأفعلة (قوله نحو قذال) للمذكر وهو بفتح القاف والذال المعجمة جماع مؤخر الرأس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية تصريح (قوله نحو صناع) بفتح الصاد المهملة المرأة الحاذقة بما تصنعه بيديها (قوله ويرد عليه الخ) أجاب عنه سم بأن في مفهوم قول المصنف لا سيما تفصيلا فلا يعترض (قوله لا بمعنى مفعول) بل بمعنى فاعل كما عبر به ابن المصنف سم (قوله وسيأتي التنبيه عليه) أي في التنبيه الرابع (قوله عنان) بكسر العين المهملة دماميني (قوله ووطاط) بواو مفتوحة وطاءين مهملتين وهو الضعيف تصريح (قوله مثل أتان) هي أنثى الحمير (قوله وقلوص) بفتح القاف الناقة الشابة (قوله وكلاهما يطرد فيه فعل) المناسب فاء التفريع (قوله فظاهر اطلاقه) أي حيث قال لاسم رباعي الخ فانه شامل لمفتوح الاول ومكسوره ومضمومه أو حيث قال ذو الالف من غير تقييد (قوله فانه مثل بقراد الخ) أي وكل من قراد وكراع مضموم الاول والكراع بكاف وراء وعين مهملة في الغنم والبقر بمنزلة الوظيف في الفرس والبعير وهو مستدق الساق يذكر ويؤنث والجمع أكرع ثم أكارع والكراع أيضا اسم لجماعة الخيل اهـ زكريا (قوله أغر الثنايا) أي أبيضها أحم من الحمة وهي لون بين الدهمة والكمتة ودون الحوة كما في القاموس وفيه أن الدهمة السواد والكمتة شدة الحمرة والحوة سواد الى خضرة أو حمرة الى سواد واللثات جمع لثة وهي اللحمة المركبة فيها الاسنان والسوك جمع سواك والاسحل بكسر الهمزة والحاء المهملة بينهما سين مهملة شجر تتخذ منه المساويك (قوله في سيال) بسين مهملة مكسورة كما في خط السيوطي لكن قال في الصحاح السيال بالفتح ضرب من الشجر له شوك اهـ وكذا في الدماميني (قوله سيل) أي بضمتين وسيل أي بكسر فسكون (قوله وان كان مضاعفا) مقابل لمحذوف تقديره هذا أي تسكين عين الجمع اذا لم يكن مضاعفا (قوله ذباب) بذال معجمة مضمومة وموحدتين (قوله ولم يذكره) أي النوع الآخر (قوله نحو ضحكة) بضم فسكون وهو من يضحك منه كثيرا وأما بضم ففتح فهو من يضحك كثيرا (قوله بهمة) بضم الموحدة الشجاع الذي لا يدرى من أين يؤتى زكريا (قوله بهمى) بضم الموحدة وسكون الهاء اسم نبت معروف كما في القاموس (قوله بمعنى فعلا) تفسير للضمير

وهو فعلة اسما نحو جمة وجمم فان كان صفة نحو امرأة شللة وهي السريعة لم يجمع على فعل واستثقل بعض التميميين والكلبيين ضم عين فعل في المضاعف وجعلوا مكانها فتحة فقالوا جدد وذلل في جدد وذلل فهذا نوع رابع على هذه اللغة يطرد فيه فعل ❊ الثالث اختلف في ثلاثة أنواع أخر أولها فعلى مصدرا نحو رجعى وثانيها فعلة فيها ثانيه واو ساكنة نحو جوزة فقاسه الفراء في هذين النوعين فتقول في جمعهما رجع وجوز كما قالوا في رؤيا ونوبة رؤى ونوب وغيره يجعل رؤى ونوب مما يحفظ ولا يقاس عليه ❊ وثالثها فعل مؤنث بغير تاء نحو جمل فهذا يجمع على فعل قياسا عند المبرد وغيره يقصره على السماع وكلامه في الكافية وشرحها يقتضي موافقة المبرد فانه قال فيها ❊ وهند مثل كسرة في فعل ❊ وجمل مثل برمة في فعل ❊ وقال في شرحها ويلحق فعل وفعل مؤنثين بفعلة وفعلة فيقال هند وهند وجمل وجمل ❊ الرابع مما حفظ فيه فعل قولهم تخمة وتخم وقرية وقرى وعدوة وعدى ونقوق ونقق وحكى ابن سيده في جمع نفساء نفسا بالتخفيف ونفسا بالتشديد وعلامة جمعية فعل الذي له واحد على فعلة أن لا يستعمل الا مؤنثا نص على ذلك سيبويه فرطب عنده اسم جنس لقولهم هذا رطب وأكلت رطبا طيبا وتخم عنده جمع لانه مؤنث اهـ (ولفعلة فعل) أي من أمثلة جمع الكثرة فعل بكسر أوله وفتح ثانيه وهو مطرد في فعلة اسما تاما كما قيده في التسهيل بذلك نحو كسرة وكسر وحجة وحجج ومرية ومرى والاحتراز بالاسم عن الصفة نحو صغرة وكبرة وعجزة في ألفاظ ذكرت في المخصص وذكر أنها تكون هكذا للمفرد والمثنى والمجموع وشذ رجل صمة ورجال صمم وامرأة ذربة ونساء ذرب والصمة الشجاع والذربة الحديدة اللسان وبالتام عن نحو رقة فان أصله ورق ولكن حذفت فاؤه فانه لا يجمع على فعل وانما لم يقيد فعلة هنا بهذين القيدين لقلة مجيئها صفة حتى ادعى بعضهم أنها لم تجئ صفة وان كان الاصح خلافه كما عرفت ولان نحو رقة لم يبق على وزن فعلة فلا حاجة للاحتراز عنه ﴿تنبيهات﴾ الاول قاس الفراء فعلا في فعلى اسما نحو ذكرى وذكر وفي فعلة يائي العين نحو ضيعة وضيع كما قاس فعلا في نحو رؤيا ونوبة وقاسه المبرد في نحو هند كما قاس فعلا في نحو جمل وقد تقدم ومذهب الجمهور أن ما ورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه ❊ الثاني قال في التسهيل ويحفظ يعني فعلا باتفاق في فعلة واسم فعل أي نحو سدرة وسدر والمعوض من لامه تاء أي نحو لثة ولثى وفي نحو معدة وقشع وهضبة وقامة وهدم وصورة وذربة وعدة وحدأة والقشع الجلد البالي والهدم الثوب الخلق ❊ الثالث لا يكون فعل ولا فعال لما فاؤه ياء الا ماندر كيعار قاله في التسهيل واليعار جمع يعر ويعرة واليعر الجدي يربط في الزبية للاسد (وقد يجي جمعه) أي فعلة بالكسر (على فعل) بالضم قال في شرح الكافية وقد ينوب فعل عن فعل وفعل عن فعل فالاول كحلية وحلى ولحية

في شذ (قوله وهو فعلة) أي بضمتين (قوله شللة) بضم الشين المعجمة واللام الاولى وقوله وهي السريعة أي في حاجتها (قوله وجعلوا مكانها فتحة) سواء عندهم في ذلك الاسم والصفة كما قاله أبو الفتح والشلوبين (قوله فهذا نوع رابع) قد يجاب عن هذا الرابع بأن الجمع فيه محول عن أصله تخفيفا والكلام في الاصل سم (قوله كما قالوا في رؤيا ونوبة) بنون ثم موحدة وفيه مع ما قبله لف ونشر مرتب (قوله رؤى) كهدى لانقلاب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله يجعل رؤى ونوب) الظاهر ونوبا بالنصب كما في بعض النسخ عطفا على مفعول يجعل لكنه رفع رؤيا ونوبا على حكايتهما حال الرفع (قوله مما يحفظ ولا يقاس عليه) لان رؤيا ليست أنثى أفعل ونوبة مفتوحة الاول والكلام في مضمومته ومثله جمع قرية على قرى (قوله وثالثها فعل) أي بضم فسكون (قوله وعلامة جمعية فعل الخ) هذا متعلق بقوله مما يحفظ فيه فعل قولهم تخمة وتخم أي علامة كونه جمعا لا اسم جنس جمعيا (قوله تاما) أي مشتملا على جميع أصوله سم (قوله نحو صغرة) بكسر الصاد المهملة وسكون الغين المعجمة (قوله في ألفاظ الخ) أي حالة كونها من جملة ألفاظ ففي بمعنى من أو الظرفية من ظرفية الجزء في الكل ويصح أن تكون بمعنى مع والمخصص اسم كتاب في اللغة لابن سيده (قوله صمة) بكسر الصاد المهملة وتشديد الميم (قوله ذربة) بكسر الذال المعجمة وسكون الراء وبالموحدة اهـ تصريح وهو لغة في ذربة كنبقة (قوله فان أصله ورق) كذا في بعض النسخ وهو الصواب وفي بعضها ورقه وليس بصواب لان الهاء عوض من الواو ولا يجمع بينهما (قوله لم يبق على وزن فعلة) بل ولا كان على وزن فعلة حالا فالمناقشة في عبارته في بعض النسخ كما عرفت (قوله الثاني قال في التسهيل الخ) فيه تقييد لكلام الناظم بفعلة التي ليس لها اسم جنس جمعي على وزن فعل بكسر فسكون (قوله وسدر) أي بكسر ففتح أما سدر بكسر فسكون فاسم جنس جمعي لا جمع (قوله أي نحو لثة) فان أصله لثى كعصب (قوله وقشع) بقاف مفتوحة فشين معجمة ساكنة فعين مهملة (قوله وهضبة) أسلفنا تفسيرها قبيل الكلام على قوله وغالبا أغناهم فعلان الخ (قوله وهدم) بكسر الهاء وسكون الدال المهملة (قوله وصورة) بضم الصاد المهملة (قوله الثوب الخلق) بفتحتين أي البالي (قوله لا يكون فعل) أي بكسر ففتح ولا فعال بكسر الفاء (قوله الا ماندر كيعار) راجع لقوله ولا فعال فقط قال الدماميني وتخصيص المصنف لفعلة يعارا بالتمثيل يدل على أنه لم يسمع في فعل (قوله جمع يعر) بفتح التحتية وسكون العين المهملة (قوله وقد ينوب فعل الخ) قال

وطلى والثاني كصورة وصور وقوة وقوى (في نحو رام ذو اطراد فعله) فعلة مبتدأ خبره ذو اطراد أي من أمثلة جمع الكثرة فعلة بضم الفاء وهو مطرد في فاعل وصفا لمذكر عاقل معتل اللام نحو رام ورماة وقاض وقضاة وغاز وغزاة وقد أشار الى ذلك بالتمثيل فخرج نحو مشتر وواد ورامية وضار وصف أسد وضارب فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة وشذ كمي وكماة وباز وبزاة وهادر وهدرة وهو الرجل الذي لا يعتد به كأنه رغوى وغواة وعريان (٩٣) وعراة وعدو وعداة ورذي ورذاة (وشاع نحو كامل وكمله) أي من أمثلة جمع الكثرة فعلة بفتح الفاء وهو مطرد في فاعل وصفا لمذكر عاقل صحيح اللام نحو كامل وكملة وبار وبررة وقد أشار أيضا بالمثال الى الشروط فخرج نحو حذر وواد وحائض وسابق وصف فرس ورام فلا يجمع شيء منها على فعلة وشذ سيد وسادة وخبيث وخبثة وبر وبررة وناعق ونعقة وهي الغربان ﴿تنبيه﴾ لا يلزم من كونه شائعا أن يكون مطردا فكان الاحسن أن يقول كذلك نحو كامل وكمله (فعلى لوصف كقتيل وزمن وهالك وميت به قمن) أي من أمثلة جمع الكثرة فعلى وهو مطرد في وصف على فعيل بمعنى مفعول دال على هلك أو توجع أو تشتيت نحو قتيل وقتلى وجريح وجرحى وأسير وأسرى ويحمل عليه ما أشبهه في المعنى من فعل كزمن وزمنى وفاعل كهالك وهلكى وفيعل كميت وموتى وفعيل لا بمعنى مفعول كمريض ومرضى وأفعل كأحمق وحمقى وفعلان كسكران وسكرى وبه قرأ حمزة والكسائي وترى الناس سكرى وما هم بسكرى وما سوى ذلك محفوظ كقولهم كيس وكيسى فانه ليس فيه ذلك المعنى القاه وسنان ذرب وأسنة ذربى ومنه قوله اني امرؤ من عصبة سعدية ذرب الاسنة كل يوم تلاق (لفعل اسما صح لاما فعله والوضع في فعل وفعل قلله) أي من أمثلة جمع الكثرة فعلة وهو لاسم صحيح اللام على فعل كثيرا نحو درج ودرجة وكوز وكوزة ودب ودببة وعلى فعل وفعل قليلا فالاول نحو غرد وغردة وزوج وزوجة والثاني نحو قرد وقردة وحسل وحسلة والحسل الضب وهو محفوظ في هذين كما يحفظ في غير ذلك كقولهم لضد الانثى ذكر وذكرة وقولهم هادر وهدرة واحترز بالاسم من الصفة وندر في علج علجة وبالصحيح اللام

الشارضي ولعل هذا خاص بما لامه ياء أو واو (قوله وطلى) أي بضم اللام وكسرت أيضا على القياس (قوله وصور) أي بكسر الصاد المهملة وضمت أيضا على القياس (قوله وقوى) أي بكسر القاف وضمت أيضا على القياس (قوله نحو رام ورماة وقاض وقضاة وغاز وغزاة) والاصل فيهن رمية وقضية وغزوة قلبت الياء والواو ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وقيل انه فعلة بفتح الفاء وان الفتحة حولت ضمة للفرق بين معتل اللام وصحيحها تصريح (قوله وضار) بتخفيف الراء كقاض من الضراوة لا بتشديدها من الضرر والا كان صحيح اللام (قوله وبار) أي لانه اسم لا وصف (قوله وهادر) بدال مهملة وقوله وهدرة أي بضم الهاء وسيذكر الشارح أنه يجمع على هدرة بكسرها أيضا وفي القاموس أنها تفتح أيضا فهي مثلثة (قوله وهو الرجل الخ) ويطلق أيضا كما في القاموس على اللبن الذي خثر أعلاه وأسفله رقيق (قوله كأنه رغوى الخ) انظر لم يقل وغوى الخ (قوله وعدو وعداة) عندي فيه نظر لجواز أن يكون العداة بضم العين جمع عاد لا جمع عدو حتى يكون مما ندر بل قال بذلك غير واحد في نحو قول الشاعر

لا يبعدن قومي الذين هم ● سم العداة وآفة الجزر

كما مر وكذا يقال في قوله غوى وغواة وعريان وعراة (قوله ورذي) براء فذال معجمة فتحتية مشددة بوزن فعيل وهو البعير المنقطع من الاعياء ومن أثقله المرض (قوله أن يكون مطردا) أي مع أنه في الواقع مطرد (قوله لوصف كقتيل الخ) أي في الرتبة والدلالة على هلاك أو توجع أو تشتت (قوله قمن) بكسر الميم بمعنى حقيق خبر عن ميت قاله الشاطبي وعليه فزمن وهالك بالجر عطفا على قتيل قال المكودي ويصح أن يكون زمن مبتدأ وهالك وميت معطوفين عليه وقمن خبر وعلى هذا يتعين فتح ميمه فان قمنا المفتوح الميم يستوي فيه الواحد والمثنى والجمع اه وفي قول الشارح ويحمل عليه الخ ميل الى الاعراب الثاني (قوله ما أشبهه في المعنى) قال شيخنا والبعض تبعا لزكريا أي في الدلالة على هلك أو توجع أو تشتت ولو في غير الموصوف ليدخل في ذلك ما مثل به الشارح من نحو أحمق وسكران فان كلا منهما قد يهلك غيره أو يوجعه اه وأنت خبير بأنه لا حاجة الى هذا التكلف لان شأن الاحمق أن يهلك نفسه أو يوجعها وكذا السكران كذلك مع أنه لو صح لم يكن جمع ذرب على ذربى شاذا لان شأن السنان الذرب أن يهلك غيره أو يوجعه فتأمل (قوله كميت) أصله ميوت فعل به ما فعل بسيد (قوله وترى الناس سكرى) أي مع الامالة (قوله ذلك المعنى) أي الهلاك أو التوجع أو التشتت (قوله وسنان ذرب) أي حاد (قوله والوضع الخ) يعني أن واضع العرب قلل فعلة في جمع فعل وفعل أي جعله قليلا والاسناد مجازي عقلي لان المقلل حقيقة صاحب الوضع (قوله نحو درج) بضم الدال المهملة وسكون الراء وبالجيم وهو وعاء المغازل (قوله نحو غرد) بفتح الغين المعجمة وسكون الراء وبالدال المهملة وهو نوع من الكمأة وحكى جماعة كسر الغين وقالوا ان غردة جمع مكسورها كما في التصريح (قوله وحسل) بحاء وسين مهملتين (قوله هادر) تقدم معناه قريبا (قوله من الصفة) كما مر (قوله وندر في علج) أي شديد علجة كان ينبغي اسقاطه لانه لم يقيد بالاسم الا فعلا المضموم

من نحو عضو وظبي ونحي فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة (وفعل لفاعل وفاعله وصفين نحو عاذل وعاذله) أي من أمثلة جمع الكثرة فعل وهو مطرد في وصف صحيح اللام على فاعل أو فاعلة نحو عاذل وعذل وعاذلة وعذل واحترز بوصفين من الاسمين نحو حاجب العين وجائزة البيت فلا يجمعان على فعل (ومثله) أي مثل فعل (الفعال فيما ذكرا) أي في المذكر خاصة فيطرد في وصف صحيح اللام على فاعل نحو عاذل وعذال وندر في المؤنث كقوله * أبصارهن إلى الشبان مائلة * وقد أراهن عني غير صداد * وتأوله بعضهم على أن صداد في البيت جمع صاد وجعل الضمير للأبصار لأنه يقال بصر صاد كما يقال بصر حاد (وذان) أي فعل وفعال (في المعل لاما ندرا) نحو غاز وغزى وسراء وندر أيضا في سخل سخل وسخال ونفساء نفس ونفاس وندر فعل أيضا في نحو أعزل وعزل وسمرو وسمرا أو خريدة وخرد (تنبيه) سوى في التسهيل المعل اللام منهما فقيل لا وما بعده نادرا (فعل وفعلة فعال (٩٣) لهما) باطراد اسمين كانا أو وصفين نحو كعب وكعاب وصعب وصعاب وقصعة وقصاع وخدلة وخدال (وقل فيما عينه اليا منهما) أي نحو ضيف وضياف وضيعة وضياع (تنبيه) قل أيضا فيما فاؤه الياء منهما ومن القليل قولهم في جمع يعر ويعرة يعار كما قدمه وقد ذكره في التسهيل وشرح الكافية (وفعل أيضا له فعال * ما لم يكن في لامه اعتلال) أي اطرد فعال أيضا في فعل نحو جبل وجبال وجمل وجمال وإنما يطرد فعال في فعل بشروط ثلاثة الأول أن يكون صحيح اللام فلا يطرد في نحو فتى وإلى ذلك أشار بعجز البيت والثاني أن لا يكون مضعفا فلا يطرد في نحو طلل والثالث أن يكون اسما لا صفة نحو بطل وإلى الثاني الإشارة بقوله (أو يك مضعفا) وأما الثالث فذكره في التسهيل (ومثل فعل ذو التا) منه نحو رقبة يجمع على فعال باطراد نحو رقبة ورقاب ويشترط فيها ما يشترط في فعل (وفعل مع فعل) أي يطرد فيهما أيضا فعال (فافهم) نحو قدح وقداح ورمح ورماح ويشترط لاطراده فيهما أن يكونا اسمين كما مثل احترازا من نحو جلف وحلو ويشترط في ثانيهما أن لا يكون واوي العين كحوت ولا يائي اللام كمدى (وفي فعيل وصف فاعل ورد) أيضا فعال (كذاك في أنثاه) أي أنثى فعيل يعني فعيلة (أيضا اطرد) بشرط صحة لامهما نحو ظريف وظراف وظريفة وظراف واحترز من فعيل وصف مفعول وأنثاه نحو جريح وجريحة فلا يقال فيهما جراح والاحتراز بصحة اللام عن نحو قوي وقوية فلا يقال فيهما قواء (وشاع) أي كثر فعال (في وصف على فعلانا) بفتح الفاء (وأنثييه) أي أنثى فعلان وهما فعلى وفعلانة نحو غضبان وغضاب وغضبى وغضاب وندمانة وندام (أو) وصف (على فعلانا) بضم الفاء (ومثله) أنثاه (فعلانه)

التاء وكذا لم يقيد بصحة اللام إلا بالنسبة ... كان ... اسقاط قوله ... على ... أيضا على أن جمع المفتوح والمكسور على فعلة سماعي مطلقا فلا أثر للتفصيل فيه إلا أن يحمل كلام المصنف من الحذف من ... الأول لدلالة الأول ويجعل التفصيل في غير مفهوم اسقاطه لتمييز القليل من النادر والمقيس وما فيه (قوله ونحي) بكسر النون وسكون الحاء المهملة وهو زق السمن (قوله صحيح اللام) خرج معتلها كرام وقاض (قوله نحو حاجب العين وجائزة البيت) احترز بالإضافة عن حاجب بمعنى مانع وجائزة بمعنى مارة فإنهما وصفان فيقال فيهما حجب وجوز (قوله غير صداد) فيه الشاهد لأنه جمع صادة بناء على أن الضمير للنسوة (قوله نحو سار وسرى) والأصل غزو وسرى قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله في سخل) بفتح السين المهملة وسكون الخاء المعجمة وهو الرجل الرذل كذا في الدماميني (قوله وندر فعل أيضا) قيد بفعل إشارة إلى أن فعالا لم يأت في ذلك سم (قوله في نحو أعزل) بعين مهملة وزاي وهو الذي لا سلاح له (قوله وسمرو وسمرا) ضبط الأول في نسخ بهمزة بعد واو ساكنة والثاني بهمزة بعد الراء وضبط الأول في نسخ أخرى بواو مشددة بعد الراء والثاني بألف بعد الراء محذوفة لالتقائها ساكنة مع التنوين بعدها وعلى كل فوزن الأول فعول بفتح الفاء والثاني فعل إلا أن لام الثاني على النسخ الأولى ثابتة وعلى النسخ الأخرى محذوفة لالتقاء الساكنين وأما سمرا بوزن فعال جمع سار كما في كلام ابن الناظم لا جمع سمرو فلا تخالف بين كلام الشارح وكلام ابن الناظم (قوله وخريدة) بفتح الخاء المعجمة يقال امرأة خريدة أي حسنة أو ذات حياء أو عذراء كما في القاموس (قوله وخدلة) بخاء معجمة ودال مهملة أي ممتلئة الساقين والذراعين (قوله وضيعة) بضاد معجمة وتحتية وهي العقار (قوله نحو بطل) مثال للصفة (قوله منه) أي من فعل أي على وزنه بدون التاء وأشار به إلى أن مراد المصنف ذو التاء الموازن بدونها الفعل لا مطلق ذي التاء ولم يصرح المصنف بذلك اتكالا على وضوح المراد فاندفع اعتراض ابن هشام بأن ظاهر النظم يقتضي أن ما فيه التاء فهو كفعل في أنه يجمع على فعال وإن لم يكن بوزن فعل بدون التاء (قوله نحو فعلة) كان عليه أن يقول وهو فعلة (قوله نحو قدح) بكسر فسكون وهو السهم قبل أن يراش كما مر (قوله كمدى) هو القصب الشامي وهو غير المدى قياس جمعه أمداء (قوله ورد) أي باطراد أخذا من قوله كذاك في أنثاه أيضا اطرد (قوله وأنثييه) اعترضه ابن هشام بأن المصنف نطق بفعلان ممنوعا من الصرف وفعلان الممنوع من الصرف ليس له إلا أنثى واحدة وهي فعلى كما أن المصروف ليس له إلا أنثى واحدة وهي فعلانة وأجاب بأن مراده فعلان من حيث هو وإنما نطق به ممنوعا من الصرف لغلبته على الوزن وزيادة الألف والنون وفي بعض النسخ

قنو وقنوان وصوار وصيران والصوار قطيع بقر الوحش وغزال وغزلان وخروف وخرفان وظليم وظلمان والظليم ذكر النعام وحائط وحيطان ونسوة ونسوان وعيد وعيدان وبركة وبركان والبركة بالضم اسم لبعض طير الماء وقصفة وقصفان والقصفة بالفتح الأكمة وفي الأوصاف شجع وشجعان وشجاع وشجعان ﴿تنبيه﴾ مقتضى كلامه هنا وفي شرح الكافية وعليه مشى الشارح أن فعلا لا يطرد في فعل صحيح العين كخرب وخربان وأخ وأخوان ومقتضى كلامه في التسهيل اطراده فيه والخرب ذكر الحبارى
(وفعلا اسما وفعيلا وفعل غير معل العين فعلان شمل) أي من أمثلة جمع الكثرة فعلان بضم الفاء وهو مقيس في اسم على فعل نحو بطن وبطنان وظهر وظهران أو فعيل (96) نحو قضيب وقضبان ورغيف ورغفان أو فعل صحيح العين نحو ذكر وذكران وحمل وحملان وخرج بقوله فعلا نحو صعب وصعبان وبجيل وبخيل وبقوله غير معل العين نحو قود فلا يجمع شيء منها على فعلان ﴿تنبيهات﴾ الأول ذكر المصنف في شرح الكافية وتبعه الشارح في أمثلة فعل نحو جذع وجذعان وذكر في التسهيل أن فعلان يحفظ في جذع ولا يقاس عليه لأنه صفة • الثاني اقتضى كلامه أن نحو ذئب وذؤبان غير مقيس وصرح في شرح الكافية بأنه قليل لكنه في التسهيل عده من المقيس • الثالث اقتضى كلامه أيضا أن فعلان يقيس في نحو ثوب وحوت وقاع وعود بل لا يطرد شرط صحة العين إلا في الأخير وهو فعل بفتحتين • الرابع مما يحفظ فيه فعلان فاعل كراكب وركبان وأفعل فعلاء كأسود وسودان وأعمى وعميان وفعال كحوار وحوران ورقاق ورقان ذكرها المصنف وفعلة كقصفة وقصفان وفعول كقعود وقعدان (ولكريم وبخيل فعلاء كذا لما ضاهاهما وكثر فعلا) أي من أمثلة جمع الكثرة فعلاء وهو مقيس في فعيل وصفا لمذكر عاقل بمعنى اسم فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام فشمل الذي بمعنى اسم الفاعل ما كان بمعنى فاعل نحو كريم وبخيل وظريف وما كان بمعنى مفعل نحو سميع بمعنى مسمع وما كان بمعنى مفاعل نحو خليط بمعنى مخالط فكلها تجمع على فعلاء فيقال كرماء وبخلاء وظرفاء وسمعاء وخلطاء وخرج بالوصف الاسم نحو قضيب ونصيب فلا يقال قضباء ولا نصباء وبالمذكر المؤنث نحو رحيم وشريفة فلا يقال عظماء رحماء ولا نساء شرفاء وأما خلفاء في جمع خليفة ونساء سفهاء فبطريق الحمل على المذكر وبالعاقل غير العاقل نحو مكان فسيح فلا يقال في جمعه فسحاء وبكونه بمعنى فاعل نحو قتيل وجريح

في العين فعلان بالضم وفعل بالضم فتنتج مع أن فعلا لا يطرد فيهما كما ذكره المصنف وأجاب سم بأن المراد عدم الخصوص بسوى هذين دليل قوله وفعل لفعلان يحصل وقوله وغالبا أغناهم فعلان في فعل (قوله قنو) قال في القاموس والقنو بالكسر والضم والقنا الكباسة جمعه أقناء وقنوان وقنيان مثلثين اهـ (قوله وصوار) بكسر الصاد المهملة وضمها أيضا لكن جمع المضموم على فعلان مطرد كما علم مما مر (قوله وظليم) بفتح الظاء المعجمة (قوله وبركة) بضم الموحدة (قوله والقصفة بالفتح) أي فتح القاف وفتح الصاد المعجمة وفتح الفاء (قوله لا يطرد في فعل) أي بفتحتين صحيح العين أي كما لا يطرد في فعل بفتحتين معتل العين كتاج وباج كما تقدم (قوله كخرب) بفتح الخاء المعجمة والراء (قوله وأخ وأخوان) أصل أخ أخو بفتحتين حذفت اللام اعتباطا وظاهره أن أخا يجمع على إخوان مطلقا ونقل الفارضي عن بعضهم أن الأخ في النسب يجمع على إخوة وفي الصداقة على إخوان ولا يرد عليه إنما المؤمنون إخوة لأن المعنى كالإخوة وكلامه أعلى (قوله والخرب ذكر الحبارى) يعني بذلك بكونه في الخراب تصريح (قوله وفعلا اسما الخ) اعترضه ابن هشام بأن الوصف الجاري مجرى الاسم كالأسود والأبيض وبأن تقييد فعلا الساكن العين بالاسمية وإطلاقه فعيلا وفعلا المتحرك العين تقتضي عدم اشتراط الاسمية في الأخيرين وليس كذلك لاشتراطها في الثلاثة كما صرح به في التسهيل وشرح العمدة وأجاب سم عن الأول بأن قوله اسما صادق بما كان اسما بأصله وعن الثاني بأنه يحتمل أنه قيد في الأول ولذا لم يقيد الأول [illegible] (قوله وفعل) [illegible] الكون [illegible] (قوله نحو قود) [illegible] وهو القصاص (قوله لأنه صفة) هذا بحسب الأصل ثم [illegible] لأنه [illegible] ولا اعتراض على ما في شرح الكافية (قوله وقاع) [illegible] كما قال [illegible] إلا أن يقال المطرد اهـ [illegible] (قوله وعود) [illegible] كما في المصباح (قوله كحوار) بضم الحاء المهملة وتخفيف الواو قال الجوهري وهو ولد الناقة ولا يزال حوارا حتى يفصل عن أمه فإذا فصل عنها فهو فصيل (قوله ورقاق) [illegible] (قوله كقعود) هو الفتي من الإبل ما يقتعده الراعي في كل حاجة قاموس (قوله ولكريم وبخيل فعلا) يعني أن فعلاء يطرد فيما جمع شأنه شروط أن يكون على وزن فعيل أو فاعل أو فعال بضم الفاء وأن يكون وصفا لمذكر عاقل وأن يكون بمعنى اسم فاعل وأن يكون غير مضاعف ولا معتل اللام وأن يدل على سجية مدح أو ذم (قوله لما ضاهاهما) أي في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط كما سيأتي (قوله نحو سميع بمعنى مسمع) وأليم بمعنى مؤلم (قوله نحو خليط بمعنى مخالط) وجليس بمعنى مجالس (قوله فبطريق الحمل على المذكر)

فلا يقال قتلاء ولا جرحاء وشذ دفين ودفناء وسجين وسجناء وجليب وجلباء وستير وستراء حكاهن اللحياني وندر أسير وأسراء وبكونه غير مضاعف نحو شديد ولبيب فلا يقال شدداء ولا لبباء وبكونه غير معتل اللام نحو غني وولي فلا يجمع على فعلاء وندر تقي وتقواء وسخي وسخواء وسري وسرواء ﴿تنبيهات﴾ الاول أشار بذكر المثالين الى استواء وصف المدح والذم مما استكمل الشروط في الجمع على فعلاء * الثاني قوله كذا ما ضاهاهما أي شابههما يشمل ثلاثة أمور المشابهة في اللفظ والمعنى نحو ظريف وشريف وخبيث ولئيم والمشابهة في اللفظ دون المعنى نحو قتيل وجريح وهذا غير صحيح لما عرفت والمشابهة في المعنى دون اللفظ نحو صالح وشجاع وفاسق وخفاف بمعنى خفيف من كل وصف دل على سجية مدح أو ذم وهذا صحيح أيضا وعليه حمل الشارح معنى كلام الناظم لكنه يوهم أن كل وصف دل على سجية مدح أو ذم يجمع على فعلاء وأن ذلك مطرد فيه وليس كذلك فيهما أما الاول فواضح البطلان وأما الثاني فان المصنف ذكر في التسهيل أنه لا ينقاس منه الا ما كان على فاعل أو فعال كما مثلت وقد كره وفي شرح الكافية أن نحو جبان وسمح وخلم وهو الصديق مما ندر جمعه على فعلاء وكذلك قولهم في جمع رسول رسلاء وفي جمع ودود ودداء فكل هذا مقصور على السماع * الثالث ما ذكرته من أن كل وصف دل على سجية

مدح أو ذم وهو على فاعل أو فعال حكمه حكم فعيل المذكور في الجمع على فعلاء هو ما في التسهيل كما تقدم واقتصر في شرح الكافية وتبعه الشارح على فاعل وعلى معنى المدح اذ ذكر في الكافية أن فعلاء انما يقتصر فيه على السماع انتهى (وناب عنه) أي عن فعلاء (أفعلاء في المعل) اللام (والمضعف) من فعيل المتقدم ذكره فالمعتل نحو غني وأغنياء وولي وأولياء والمضعف نحو شديد وأشداء وخليل وأخلاء وهذا الازم الا ما ندر وتقدم أنه ندر تقي وتقواء وسخي وسخواء وسري وسرواء وأشار بقوله (وغير ذاك قل) الى أن ورود أفعلاء في غير المضعف والمعتل قليل نحو صديق وأصدقاء وظنين وأظناء ونصيب وأنصباء

وقال الفارسي خلداء جمع خليف وأما خليفة فجمعه خلائف ولم يسمع سيبويه خلفاء قال الفارسي لو سمعه لم يقل ما قال ورده بعضهم بأن سيبويه سمع خلفاء ممن يقول خليفة اهـ دماميني وانما يصح الرد اذا كان المسموع منهم يلتزمون خليفة ولا يقولون خليف (قوله فلا يقال قتلاء) أي الا شذوذا كما في التصريح (قوله وسجين) بالجيم أي مسجون (قوله وندر أسير وأسراء) صنيعه يقتضي أنه غير شاذ وليس كذلك الا أن يريد بالشاذ ما خالف القياس وقل استعماله وبالنادر ما خالف القياس وكثر استعماله فتأمل (قوله وهذا) أي الامر الثاني وهو المشابهة في اللفظ دون المعنى أي شمول كلام الناظم له غير صحيح لما عرفت من عدم اطراد جمع فعيل بمعنى مفعول على فعلاء (قوله وخفاف) بضم الخاء المعجمة (قوله وعليه) أي على الامر الثالث وهو المشابهة في المعنى فقط لكن بقطع النظر عن تمثيله وبيانه بقوله من كل وصف الخ لما قال الشارح فيما يأتي أنه اقتصر على فاعل الدال على المدح وحينئذ فلا تنافي بين كلامه هنا وكلامه فيما يأتي هذا وتقديم الجار والمجرور يقتضي أن ابن الناظم حصر المراد بما ضاهاهما فيما شابههما في المعنى فقط وهذا يؤدي الى قصور كلام المصنف لعدم شموله على هذا لغير كريم وبخيل مما شابههما في اللفظ والمعنى كظريف ولئيم والظاهر أن الحصر المستفاد من التقديم اضافي أي بالنسبة الى المشابهة في اللفظ فقط فاعرف ذلك (قوله لكنه) أي كلام الناظم يوهم أي بقطع النظر عن حمل ابن الناظم بل ومع النظر اليه لكن يكون مراد الشارح كل وصف مشابه في المعنى فقط دل على سجية الخ (قوله يجمع على فعلاء) أي بقطع النظر عن كون الجمع قياسا أو شاذا فلا ينافي هذا قوله وان ذلك مطرد فيه ثم صنيعه يقتضي أن فهم بطلان الاول عن بطلان الثاني والامر بالعكس فافهم (قوله أما الاول) أي أن كل وصف دل على سجية مدح أو ذم يجمع على فعلاء فواضح البطلان اذ لم يقل أحد أن كل وصف مدح أو ذم يجمع على فعلاء لا سماعا ولا قياسا (قوله وأما الثاني) أي أن ذلك مطرد فيه (قوله أو فعال) أي بضم الفاء بدليل قوله كما مثلت أي بصالح وشجاع وفاسق وخفاف وما نقله الشارح عن التسهيل من الحصر في فاعل وفعال بالضم هو ما رأيته في التسهيل وشرحه لابن عقيل وشرحه لعلي باشا لكن في النسخة التي شرح عليها الدماميني زيادة فعال بفتح الفاء كما ضبطه الدماميني ومثل له بجبان وعلى هذه النسخة اقتصر الاشناطي وتبعه شيخنا والبعض فاعترضوا نقل الشارح (قوله وقد كره وفي شرح الكافية الخ) لعل الكلام في النوع الرابع أو المراد بالذكر ما يشمل غير الصريح فانه لم يصرح في التسهيل بأن نحو جبان مما ندر جمعه على فعلاء وان كان يؤخذ منه (قوله وسمح) بفتح السين المهملة وسكون الميم وبالحاء المهملة وهو الكريم (قوله وخلم) بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام كما في القاموس والصحاح والفارضي والدماميني وابن عقيل وعلي باشا ثلاثتهم على التسهيل فضبط شيخنا والبعض الخاء بالفتح خطأ ونقل شيخنا الفتح عن الفارضي غير صحيح فان الذي في الفارضي هو الكسر كما مر ولعل عذره أن النسخة الواقعة له من الفارضي حرف الناسخ فيها لفظ الكسر بلفظ الفتح والله الموفق للصواب (قوله وظنين وأظناء) انما كان جمع ظنين على أظناء غير مقيس مع أنه مضعف

وهين وأهون اء فلا يقال عليه بخلاف الاول (فواعل افوعل وفاعل ، وفاعلاء مع نحو كاهل ، وحائض وصاهل وفاعلة) أى من أمثلة جمع الكثرة فواعل وهو مطرد فى هذه الانواع السبعة أولها افوعل نحو جوهر وجواهر وثانيها فاعل بفتح العين نحو طابع وطوابع وثالثها فاعلاء نحو قاصعاء وقواصع ورابعها فاعل اسما علما أو غير علم نحو جابر وجوابر وكاهل وكواهل والى هذا التنويع الاشارة بلفظ نحو وخامسها فاعل صفة مؤنث عاقل نحو حائض وحوائض وسادسها فاعل صفة مذكر غير عاقل نحو صاهل وصواهل وسابعها فاعلة مطلقا نحو ضاربة وضوارب وفاطمة وفواطم وناصية ونواص وزاد فى الكافية ثامنا وهو فوعلة نحو صومعة وصوامع وذكره فى التسهيل (٩٨) فادنا بهذه الانواع فقال وفاعل غير فاعل الموصوف به مذكر عاقل مما ثانيه ألف زائدة أو واو غير ملحقة بخماسى واحترز بقوله غير ملحقة بخماسى من نحو خورنق والك تقول فى جمعه خرانق بحذف الواو ولا خلاف فى اطراد فواعل فى هذه الانواع الا السادس فقال جماعة من المتأخرين انه شاذ ونسبهم فى شرح الكافية الى الغلط فى ذلك وقال نص سيبويه على اطراد فواعل فى فاعل صفة لمذكر غير عاقل قال وانما الشاذ فى نحو فوارس ودوارس يعنى فيما كان فاعل صفة لمذكر عاقل وقد أشار الى هذا بقوله (وشذ فى الفارس مع ماماثله) وذلك قولهم فى فارس وناكس وهالك وغائب وشاهد فوارس ونواكس وهوالك وغوائب وشواهد وكلها صفات للمذكر العاقل وتأول بعضهم ما ورد من ذلك على أنه صفة لطوائف فيكون على القياس فيقدر فى قولهم هالك فى الهوالك فى الطوائف الهوالك قيل وهو ممكن ان لم يقولوا رجال هوالك (تنبيه) شذ أيضا فواعل فى غير ما ذكر نحو حاجة وحوائج لا موقع ودخان ودواخن وعثان وعواثن (وبفعائل اجمعن فعاله ، وشبهه ذا تاء ، ثابته (او مزاله) أى من أمثلة جمع الكثرة فعائل وهو لكل رباعى مؤنث بمدة قبل آخره مختوما بالتاء أو مجردا منها وذلك عشرة أوزان خمسة بالتاء وخمسة بلا تاء فالتى بالتاء فعالة نحو سحابة وسحائب وفعالة نحو رسالة ورسائل وفعالة نحو ذؤابة وذوائب وفعولة نحو حمولة وحمائل وفعيلة نحو صحيفة وصحائف والتى بلا تاء فعال نحو شمال وشمائل وفعال نحو شمال وشمائل وفعال نحو عقاب وعقائب وفعول نحو عجوز وعجائز وفعيل نحو سعيد علم امرأة يقال فى جمعه سعائد قال فى شرح الكافية وأما فعائل جمع فعيل من هذا القبيل فلم يأت اسم جنس فيما أعلم لكنه بمقتضى القياس يكون لعلم مؤنث كسعائد جمع سعيد اسم امرأة (تنبيهات) الاول شرط هذه المثل المجردة من التاء أن تكون مؤنثة فلو كانت مذكرة لم تجمع

لانه ليس من فعيل المتقدم ذكره بل من فعيل بمعنى اسم المفعول أى المتهم (قوله مع نحو) عبر هنا بنحو دون ما قبله لانه ذكره باعتبار جزئيات سم (قوله كاهل) هو مقدم أعلى الظهر مما يلى العنق وهو الثلث الاعلى وفيه ست فقرات مصباح (قوله نحو طابع) بفتح الموحدة الخاتم وكسرها لغة (قوله نحو قاصعاء) هو جحر اليربوع الذى يقصع فيه أى يدخل زكريا (قوله نحو جابر الخ) اشار على ترتيب الالف (قوله وفاعلة مطلقا) أى علما أو غيره اسما أو صفة لعاقل أو غيره (قوله نحو صومعة) هى بيت النصارى كما فى القاموس (قوله غير فاعل الخ) دخل فى غير فاعل ما ليس على وزن فاعل من فوعل وفاعل بفتح العين وفاعلاء وفوعلة وفاعلة وبقيد فاعل بما بعده دخل فاعل اسما أو صفة لمؤنث أو غير عاقل (قوله مما ثانيه ألف زائدة) بيان لغير واحترز به من نحو آنف آدم فانه أبدلت من فاء الكلمة ولا يجمع على فواعل بل على أفاعل نحو أوادم سم (قوله غير ملحقة) بكسر الحاء (قوله من نحو خورنق) فان الواو فيه للالحاقه بسفرجل والخورنق قال فى القاموس قصر للنعمان الاكبر (قوله خرانق) بزنة فعالل كما سيأتى لا فواعل تصريح (قوله الا السادس) وهو فاعل صفة مذكر غير عاقل (قوله فى نحو فوارس ودوارس) كان عليه حذف فى (قوله وناكس) هو المطأطئ رأسه (قوله فى الطوائف الهوالك) فيكون جمع فاعلة لا جمع فاعل (قوله نحو حاجة) سمع فى هذا المفرد حائجة فيجوز أن يكون حوائج جمعا لها واستغنى عن جمع حاجة دماميني (قوله ودواخن) والقياس دخنان كغربان دماميني (قوله وعثان) بالعين المهملة والمثلثة كغراب الدخان (قوله أو مزاله) يحتمل أنه عطف على ذا تاء والهاء ضميره صاف اليه عائد على التاء والتذكير باعتبار أن التاء حرف ويحتمل أنه عطف على محذوف نعت لتاء والهاء للتأنيث أى ذا تاء ثابتة أو مزالة (قوله ذؤابة) بضم الدال المعجمة مهموز الضفيرة من الشعر اذا كانت مرسلة فان كانت ملوية فهى عقيصة والذؤابة أيضا طرف العمامة وطرف السوط مصباح (قوله وذوائب) أصله ذآئب بهمزتين استثقلوا أن تقع ألف الجمع بين همزتين فابدلوا من الاولى واوا (قوله نحو شمال) بكسر الشين مقابل اليمين وبفتحها ريح تهب من ناحية القطب وكل يجمع على شمائل كما فى الشرح والتصريح ويطلق الشمال بالكسر على الطبع أيضا وجمعه شمائل كما فى القاموس (قوله من هذا القبيل) أى قبيل المؤنث بدون علامة ظاهرة (قوله فلم يأت اسم جنس) أى جمع اسم جنس (قوله لكنه بمقتضى القياس الخ) يؤخذ منه أنه لم يسمع جمعا لعلم مؤنث أيضا وكأنه لم يجوز بمقتضى القياس كونه جمعا لفعيل اسم جنس مؤنث لعدم فعيل اسم جنس مؤنث ودفع بالاستدراك ما يوهمه قوله فلم يأت اسم جنس من أنه أتى سماعا جمع علم مؤنث أو من أنه لا يجوز جعله جمع علم مؤنث بمقتضى القياس فاندفع اعتراض شيخنا وتبعه البعض بأنه

على فعائل الا نادرا كقولهم جزور وجزائر وسماء بمعنى المطر وسمائى ووصيد ووصائد • الثانى شرط ذوات التاء من هذه المثل سوى فعيلة الاسمية كما فى المثل المذكورة كذا فى التسهيل ولعله للاحتراز عن امرأة جبانة وفروقة وناقة جلالة بضم الجيم أى عظيمة فلا تجمع هذه الاوصاف على فعائل وشرط فعيلة أن لا تكون بمعنى مفعولة احترازا من نحو جريحة وقتيلة فلا يقال جرائح ولا قتائل وشذ قولهم ذبيحة وذبائح • الثالث ظاهر كلامه هنا وفى الكافية اطراد فعائل فى هذه الاوزان العشرة وذكر فى التسهيل أن المجردات من التاء سوى فعيل يحفظ فيها فعائل وأن أحقهن به فعول وأما فعيل فلم يذكره فى التسهيل لانه لم يحفظ فيه فعائل كما تقدم وهذا يدل على أن فعائل غير مطرد فى الاوزان المجردة ونبه فى الارتشاف • الرابع ذكر فى التسهيل أن فعائل أيضا لنحو جرائض وقريثاء وبراكاء وجلولاء وحبارى وحزابية ان حذف ما زيد بعد لاميهما ولنحو ضرة وطنة وحرة وظاهره الاطراد فيما وازن هذه الالفاظ وانما قيد حبارى وحزابية بحذف ثانى زائديهما للاحتراز عن حذف أول الزائدتين فتقول عند حذفهما حبائر وحزائب وان حذفت الاول فقط قلت حبارى وحرابى اه (وبالفعالى والفعالى جمعا • صحراء والعذراء والقيس اتبعا) أى من أمثلة جمع الكثرة الفعالى بالكسر والفعالى بالفتح وانهما اشتراك وانفراد فيشتركان فى أنواع • الاول فعلاء اسما نحو صحراء وصحار وصحارى والثانى فعلى اسما نحو علقى وعلاق وعلاقى والثالث فعلى اسما نحو ذفرى وذفار وذفارى والرابع فعلى وصفا الانثى أفعل نحو حبلى وحبال وحبالى والخامس فعلاء وصفا لانثى نحو عذراء وعذار وعذارى وهذه كلها مقيسة كما أشار اليه بقوله والقيس اتبعا الا فعلاء وصفا الانثى نحو عذراء فان الفعالى

لا موقع للاستدراك لان العلم لم يدخل فى اسم الجنس (قوله كقولهم جزور وجزائر) قال فى القاموس الجزور البعير أو خاص بالناقة المجزورة اه وقال فى المصباح الجزور من الابل خاصة يقع على الذكر والانثى اه وحينئذ فقول الشارح كقولهم جزور أى واقعا على الذكر لا مطلقا لان جمع جزور واقعا على أنثى على جزائر قياسى فاندفع بذلك اعتراض البعض تبعا للشيخ الا ان فى كلام الشارح مؤاخذة لان الجزور يقع على الذكر والانثى (قوله بمعنى المطر) أى ليكون مذكرا فهو (قوله ووصيد) الوصيد يطلق على معان ذكرها فى القاموس منها فناء البيت وعتبته وبيت كالحظيرة من الحجارة وكهف أصحاب الكهف والجبل والذى يحتمى من بين (قوله سوى فعيلة) أما فعيلة فتجمع على فعائل وان كانت صفة كلطيفة ولطائف (قوله الاسمية) لم يقيد فى التوضيح بالاسمية فى ذى التاء ولا فى المجرد منها وصرح شارحه بالاطلاق (قوله وفروقة) من الفرق بفتحتين وهو الخوف (قوله بضم الجيم) أى وتخفيف اللام كما فى القاموس (قوله وان أحقهن) أى المجردات به أى بفعائل فعول لكثرته فيه (قوله لانه لم يحفظ) بالبناء للمفعول والضمير فى لانه لفعيل أو للفاعل والضمير فيه وفى لانه للمصنف وقول البعض لانه أى الناظم لم يحفظ فيه فعائل وان كان غيره حفظه كما يؤخذ مما تقدم اه ممنوع كما لا يخفى على المتيقظ (قوله كما تقدم) أى عن شرح الكافية (قوله جرائض) بجيم مضمومة فراء فألف فهمزة مكسورة فضاد معجمة وهو العظيم البطن دماميني (قوله وقريثاء) بقاف مفتوحة فراء مكسورة فتحتية فمثلثة فألف ممدودة التمر والبسر الجيدان كما فى القاموس (قوله وبراكاء) بفتح الموحدة والراء مع المد الثبات فى الحرب صحاح (قوله وجلولاء) بفتح الجيم وضم اللام مع المد قرية بناحية فارس صحاح (قوله وحزابية) بحاء مهملة مفتوحة فزاى فألف فموحدة فتحتية فهاء تأنيث وهو الغليظ الى القصر دماميني (قوله ان حذف ما زيد بعد لاميهما) أى لامى حبارى وحزابية وهما الراء من حبارى والموحدة من حزابية (قوله ضرة) بفتح الضاد المعجمة وهى احدى زوجتى الرجل أو زوجاته (قوله وطنة) بفتح الطاء المهملة وتشديد النون رطبة حمراء شديدة الحلاوة دماميني (قوله وانما قيد حبارى وحزابية الخ) ولعله لم يذكر هذا القيد فى قريثاء وبراكاء وجلولاء مع أنها اذا جمعت على فعائل حذفت زيادتها الاخيرة لانه ليس فيها الا هذا الوجه بخلاف حبارى وحزابية فان فيهما وجهين بينهما الشارح أولا ان ألف التأنيث الممدودة كتائه فحذفها عند التكسير واضح لا يحتاج الى بيان (قوله عند حذفهما) أى الزائدين بعد اللامين وليس مراده حذف الزائدين من كل منهما كما يوهمه قوله الآتى فقط فان حبائر لم يحذف فيه الا الزائد الثانى وأما الاول أعنى الالف فقد قلب همزة بعد ألف فعائل كما سيأتى فى قوله

والمدّ زيد ثالثا فى الواحد • همزا يرى فى مثل كالقلائد

ومثل حبائر فيما ذكر حزائب الا أنه حذف فى حزائب مع الزائد الثانى وهو التحتية الهاء (قوله وان حذفت الاول) أى الزائد الاول من كل منهما (قوله وبالفعالى) بكسر اللام وقدمه لانه أصل فعالى بفتحها (قوله علقى) بفتح العين والقاف اسم نبت وألفه للالحاق بجعفر (قوله ذفرى) بكسر الذال المعجمة وسكون الفاء الموضع الذى يعرق من قفا البعير خلف الاذن وألفه للالحاق بدرهم (قوله لانثى أفعل) كان الاولى أن يقول لانثى غير أفعل لشمول عبارته فعلى لمذكر كبهمى لنبات معروف كذا قيل وفيه أن نحو بهمى خرج بقوله وصفا (قوله وصفا لانثى) كان عليه أن يقول لانثى غير

أفعل ليخرج نحو حمراء اذ لا يقال فيه حمار ولا حماري كما في المرادي وقد يجاب بانه حذف من الثاني لدلالة الاول عليه (قوله في جمع مهري) بفتح الميم وسكون الهاء قال المرادي أصل المهري بعير منسوب الى مهرة قبيلة من قبائل اليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الابل (قوله ولا يقاس عليهما) أي على مهار ومهاري ولا يقال في قمري قمار وقماري مثلا (قوله حذرية) بحاء مهملة مكسورة ودال معجمة ساكنة وراء مكسورة فتحتية خفيفة وهي القطعة الغليظة من الارض والاكمة الغليظة قاموس (قوله وسعلاة) بكسر السين وسكون العين المهملتين قال في القاموس السعلاة والسعلاء بكسرهما الغول أو ساحرة الجن اه وفسره شيخنا وغيره بأخبث الغيلان (قوله وعرقوة) بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف وهي الخشبة المعترضة على رأس الدلو تصريح (قوله والمأقي) بفتح الميم وسكون الهمزة وكسر القاف وهو طرف العين مما يلي الانف ويقال له الموق والماق وما طرفها مما يلي الصدغ فاللحاظ قال في المصباح قال ابن القطاع مأقي العين فعلي وقد غلط فيه جماعة من العلماء فقالوا هو مفعل وليس كذلك بل الياء في آخره للالحاق (قوله من نحو حبنطى الخ) تبع الشارح ابن الناظم في انفراد فعالى بالكسر بحبنطى وقلنسوة وتبع المرادي في انفراد فعالى بالفتح في نحو سكران وسكرى قال زكريا وجعل الشارح يعني ابن الناظم حبنطى وقلنسوة مما اختص به فعالى أي بالكسر تبعا لجعل ابن هشام لهما مما اشترك فيه فعالى وفعالى ولم يختص فعالى أي بالفتح بشئ كما قاله ابن هشام ولذا تركه الشارح وذكر المرادي أنه يختص بفعلان وفعلى كسكران وسكرى وفيه نظر اه ثم رأيت ما مر عن ابن الناظم لابيه في التسهيل (قوله حبنطى) بفتح الحاء المهملة والموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وهو العظيم البطن وزيد فيه النون والالف ليلحق بسفرجل واذا حذف أول زائديه وهو النون قيل في جمعه حباطى اه تصريح وفي زكريا أنه يقال بهمزة بعد الطاء كما يقال بألف بعدها (قوله وعفرنى) بعين مهملة وفاء مفتوحتين فراء ساكنة فنون مفتوحة وهو الاسد وأول زائديه النون دماميني (قوله وعدولى) بعين ودال مهملتين مفتوحتين فواو ساكنة فلام مفتوحة وهي قرية بالبحرين وأول زائديه الواو دماميني (قوله وقهوباة) بقاف وهاء مفتوحتين فواو ساكنة فموحدة وهو سهم صغير وأول زائديه الواو دماميني (قوله وبلهنية) بموحدة مضمومة فلام مفتوحة فهاء ساكنة فنون مكسورة فتحتية وهي السعة يقال فلان في بلهنية من العيش أي في سعة وأول زائديه النون (قوله وقلنسوة) بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين المهملة ما يلبس على الرأس وزيد فيه النون والواو ليلتحق بقمحدوة وأول زائديه النون تصريح (قوله وكيكة) بكافين بينهما تحتية (قوله في نحو حبط) بحاء مهملة مفتوحة فموحدة مكسورة فطاء مهملة وهو البعير المنتفخ البطن لوجع دماميني (قوله وأيم) بفتح الهمزة وتشديد التحتية وهو من لا زوجة له ولا زوج لها دماميني (قوله وطاهر) بطاء مهملة (قوله وشاة ورئيس) كذا في غالب نسخ الشارح وفي بعض النسخ وشاة وتيس وكذا وقع في النسخة الواقعة للدماميني من التسهيل فقال يقال في جمع شاة شواهي وفي جمع تيس وهو الذكر من الظبي والمعز واذا أتى عليه سنة تياسي بألف بعد الهاء والسين هذا مقتضى كلام المصنف ولم أقف على ذلك اه ملخصا والذي رأيته في التسهيل وشرحه لابن عقيل وشاة رئيس قالوا شياه رآمى والشاة الرئيس التي أصيب رأسها اه ولا يبعد أن الصواب هذا وما عداه تحريف ويؤيد ذلك أن صاحب القاموس لم يذكر شواهي وتياسي في جمع شاة وتيس وذكر ما نصه وشاة رئيس أصيب رأسها من غنم رآمى اه (قوله وفي غير يتيم) أي وان فعالى بضم الفاء في غير يتيم من نحو قديم وأسير مستغنى به عن فعالى بفتحها فقالوا في قديم وأسير فعالى بضم الفاء مستغنين به عن فعالى بفتح الفاء وانما استثنى يتيما لانهم لم يجمعوه على فعالى بضم الفاء (قوله وفي غير

والفعالى عيره مقيس فيه بل محفوظان كما نص عليه في التسهيل بخلاف ما اقتضاه كلامه هنا وفي شرح الكافية ويشتركان أيضا في جمع مهري قالوا مهار ومهاري ولا يقاس عليهما وينفرد الفعالي بالكسر في نحو حذرية وسعلاة وعرقوة والمأقي وفيما حذف أول زائديه من نحو حبنطى وعفرنى وعدولى وقهوباة وبلهنية وقلنسوة وحبارى وندر في أهل وعشرين وليلة وكيكة وهي البيضة وينفرد فعالى بالفتح في وصف على فعلان نحو سكران وغضبان وعلى فعلى نحو سكرى وعصبى ويحفظ في نحو حبط ويتيم وأيم وطاهر وشاة ورئيس وهي التي أصيب رأسها. واعلم ان فعالى بضم الفاء في جمع نحو سكران وسكرى راجح على فعالى بفتحها وفي غير يتيم من نحو قديم وأسير مستغنى به عنه وفي غير

ذلك مستغنى عنه ﴿تنبيهات﴾ الاول اغفل الناظم ذكر ما يطرد فيه فعالى من نحو حذرية وما بعدها لانه مستفاد من قوله بعد وبفعالل وشبهه انطقا وسيأتي بيانه ولكنه أخل بفعالى بضم اللام فلم يذكره • الثاني قالوا في جمع صحراء وعذراء أيضا صحارى وعذارى بالتشديد وسيأتي • الثالث فعالى بالتشديد هو الاصل في جمع صحراء ونحوها ان كان مخففا الا نص عليه لان وزن صحراء فعلال فجمعه على فعاليل فقلبت الالف التي بين اللام بياء لانكسار ما قبلها وقلبت ألف التأنيث وهي الثانية في نحو صحراء ياء وأدغمت الاولى فيها ثم انهم آثروا التخفيف فحذفوا احدى الياءين فمن حذف الثانية قال الصحاري بالكسر وهذا هو الغالب ومن حذف الاولى قال الصحارى بفتح الراء وقلب الياء ألفا ليسلم من الحذف بعد السكون (واجعل فعالى لغير ذي نسب جدد كالكرسي تتبع العرب) أي من أمثلة جمع الكثرة فعالى وهو لثلاثي ساكن العين مزيد آخره ياء مشددة لغير تجدد نسب نحو كرسي وكراسي وكركي وكراكي واحترز بقوله لغير ذي نسب جدد من نحو تركي فلا يقال فيه تراكي وأما أناسي فجمع انسان لا انسي وأصله أناسين فابدلوا النون ياء كما قالوا ظربان وظرابي وعلامة النسب المتجدد جواز سقوط الياء وبقاء الدلالة على معنى مشعور به قبل سقوطها

ذلك مستغنى عنه) أي وان فعالى ضما انما هو في غيرى وسكران وسكرى ونحو قدم وأسير مستغنى عنه بفعالى بفتحها نحو حبالى ويتامى وأيامى (قوله لم يذكر ما يطرد فيه فعالى) أي بكسر اللام ولم يذكر أيضا ما يطرد فيه فعالى بفتحها (قوله لان وزن صحراء الخ) تعليل لقوله هو الاصل (قوله فعلال) هذا مردود وكذا قوله على فعاليل لان همزة التأنيث لا تقابل باللام [illegible] لانه لا يوافق قوله بعد وقلبت ألف التأنيث الخ ولو قال لان وزن صحراء فعلاء فجمعه على فعالى بتشديد الياء قلبت الالف الاولى ياء الخ لاستقام (قوله ومن حذف الاولى الخ) كان تخصيص الحذف بالاولى لان الثانية محركة واذا فتح ما قبلها قلبت ألفا من غير تصرف فيها بغير ذلك بخلاف [illegible] (قوله لغير ذي نسب جدد) أي لا يكون فيه نسب أصلا [illegible] ونحو حولايا وكرسي أو فيه نسب غير متجدد أي غير ملحوظ الآن لكونه صار منسيا أو كالمنسي فالمعنى [illegible] كلمة الجوهري [illegible] ذكره الشارح وبتقدير كلامه على هذا الوجه يندفع اعتراض ابن هشام بان مقتضى كلامه أن نحو كرسي فيه نسب غير متجدد مع أنه لا نسب فيه أصلا ولا يحتاج الى تكلف شيء مما أجاب به بعض الحواشي ان قوله جدد صفة كاشفة (قوله وأما أناسي الخ) قال أبو حيان ولو ذهب ذاهب الى أن الياء في أناسي ثابتة بدلا وأن أناسي جمع انسي وأناسين جمع انسان لذهب الى قول حسن واستراح من دعوى البدل اذ العرب تقول انسي في معنى انسان كما قالوا [illegible] وقاري وكانه اشبه الى [illegible] النسب وذلك كما علم من قوله في معنى انسان فتأمل (قوله فجمع انسان لا انسي) وحينئذ فلا يكون مما نحن فيه لان وزنه حينئذ [illegible] أنه من الاسر لانه لو قال الشيخ خالد ولو كان أناسي جمع انسي لقيل في جمع جني جناني وفي جمع تركي تراكي قاله ابن مالك في شرح الكافية وهذا لا يقول به أحد (قوله فابدلوا النون ياء) ثم أدغموا الياء [illegible] أناسين [illegible] ومن العرب من يقول أناسين وظرابين على الاصل من غير ابدال (قوله ظربان) بالظاء المعجمة على وزن قطران دويبة منتنة الريح قيل تشبه الهر وقيل تشبه القرد وقيل تشبه الكلب [illegible] في شرح التسهيل قال الجوهري زعم الاعراب انها تفسو في ثوب أحدهم اذا صادها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب (قوله على معنى مشعور به) وهو المنسوب اليه وقوله قبل سقوطها متعلق بمشعور (قوله منسيا) أي اذا لم يلاحظ النسب أصلا أو كالمنسي أي اذا لوحظ في بعض الاحيان (قوله وحولايا) بفتح الحاء المهملة وسكون الواو وفتح [illegible] القصر قال الدماميني اسم موضع وقال في القاموس قرية من عمل النهروان (قوله وأنه يحفظ) وان كان هو الاصل فهو أصل لا يقاس عليه كما صرح به الشارح سابقا والمرادي (قوله وانسان وظربان) أي على القول بأن أناسي وظرابي ليس أصلهما أناسين وظرابين (قوله والمزيد فيه) أي والثلاثي المزيد فيه وقوله غير الملحق بكسر الحاء أي غير الحرف الملحق بانه فاعل المزيد وأخرج به المزيد فيه حرف ملحق كصيرف وصيارف بوزن فياعل وقوله والشبيه به معطوف على الملحق وأخرج به المزيد فيه حرف شبيه بالحرف الملحق كاصبع وأصابع بوزن أفاعل والظاهر أن التقييد بغيرهما لكونه الغالب في مفردات الجموع السابقة والا [illegible] بالالحاق كجوهر

﴿تنبيهات﴾ الاول قد تكون الياء في الاصل للنسب الحقيقي ثم كثر استعمال ما هي فيه حتى يصير النسب منسيا أو كالمنسي فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبا كقولهم في مهري مهارى وأصله البعير المنسوب الى مهرة قبيلة باليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الابل • الثاني ذكر في التسهيل أن هذا الجمع أيضا لنحو علباء وقوباء وحولايا وأنه يحفظ في نحو صحراء وعذراء وانسان وظربان • الثالث هذا آخر ما ذكره في النظم من أمثلة تكسير الثلاثي المجرد والمزيد فيه غير الملحق والشبيه به وجملة الابنية الموضوعة للكثرة

منها أحد وعشرون بناء وزاد فى الكافية أربعة أبنية فعالى وفعيل وفعال وفعلى أما فعالى فنحو سكارى وهو لوصف على فعلان وفعلى وقد تقدم ذكره وأنه يرجع على فعالى بالفتح فى هذين الوصفين وأما فعيل وفعال بضم الفاء نحو عبيد جمع عبد وظؤار جمع ظئر ففيهما خلاف ذكر بعضهم أنهما اسما جمع على الصحيح وقال فى التسهيل الاصح أنهما مثالا تكسير لا اسما جمع فان ذكر فعيل فهو اسم جمع لا جمع كما سيأتى بيانه وأما فعلى فلم يسمع جمعا الا فى حجلى جمع حجل وظربى جمع ظربان ومذهب ابن السراج أنه اسم جمع لا جمع وقال الاصمعى الحجلى لغة فى الحجل وذهب الاخفش الى أن نحو ركب وصحب جمع تكسير ومذهب سيبويه أنه اسم جمع وهو الصحيح لانه يصغر على لفظه وذهب الفراء الى أن كل ماله واحد موافق فى أصل اللفظ نحو ثمر وثمار جمع تكسير وليس بصحيح (وبفعالل وشبهه انطقا * فى جمع مافوق الثلاثة ارتقى) أى من أمثلة جمع الكثرة فعالل وشبهه والمراد بشبهه ما يماثله فى العدة والهيئة وان خالفه فى الوزن نحو مفاعل وفياعل أما فعالل فيجمع عليه كل مازادت أصوله على ثلاثة وأما شبهه فيجمع عليه كل ثلاثى مزيد الا ما أخرجه بقوله * (من غير مامضى) * أى وهو باب كبرى وسكرى وأحمر وحمراء ورام وكامل ونحوهما مما استقر تكسيره على غير هذا البناء وشمل قوله مافوق الثلاثة الرباعى الا وما زاد عليه أما الرباعى فان كان مجردا جمع على فعالل نحو جعفر وجعافر وزبرج وزبارج وبرثن وبراثن وسبطر وسباطر وجحدب وجحادب وان كان بزيادة جمع على شبه فعالل سواء كانت زيادته للالحاق نحو جوهر وجواهر

وعلى فافهم (قوله منها) أى من أمثلة تكثير الثلاثى المجرد الخ (قوله جمع ظئر) بظاء معجمة مكسورة وهمزة ساكنة الناقة تعطف على ولد غيرها ومنه قيل للمرأة الحاضنة ولد غيرها ظئر وللرجل الحاضن ولد غيره ظئر والجمع أظآر مثل حمل وأحمال وربما جمعت المرأة على ظؤار بكسر الظاء وضمها كذا فى المصباح (قوله فان ذكر فعيل) أى ككليب وحجيج ويؤخذ منه تقييد قوله فى التسهيل بجمعيه فعيل بتأنيثه والحاصل أن المصنف مشى فى التسهيل على التفصيل المقابل للقول بأن فعيلا اسم جمع مطلقا قال المرادى وفى كلام بعضهم ما يقتضى أنه جمع تكسير مطلقا (قوله كما سيأتى بيانه) أى فى الخاتمة (قوله جمع حجل) بفتح الحاء المهملة والجيم طائر معروف (قوله وبفعالل وشبهه الخ) أى على التفصيل الذى سيذكره الشارح وليس المراد نحو يرجع ما ارتقى فوق الثلاثة على فعالل وعلى شبهه (قوله مافوق الثلاثة ارتقى) شمل الرباعى كجعفر وصيرف واصبع والخماسى كسفرجل وخورنق ومنطلق والسداسى كقبعثرى ومستخرج والسباعى كاستخراج (قوله من غير مامضى) يرجع لقوله وشبهه كما أشار اليه الشارح (قوله كل مازادت أصوله على ثلاثة) يشمل الرباعى المجرد كجعفر والمزيد فيه كمدحرج ومتدحرج والخماسى المجرد كسفرجل والمزيد فيه كقبعثرى فهذه أنواع أربعة يطرد جمعها على فعالل فالرباعى المجرد لا يحذف منه شئ كجعفر وجعافر والخماسى المجرد يحذف خامسه كسفرجل وسفارج نعم ان كان رابعه يشبه الحروف التى تزاد كنت بالخيار فى حذف الرابع أو الخامس كفرزدق وفرازد أو فرازق وأما الرباعى والخماسى المزيد فيهما فيجب حذف زائدهما حرفا واحدا أو أكثر مع حذف خامس الثانى فتقول فى جمع مدحرج ومتدحرج وقبعثرى دحارج وقباعث الا اذا كان زائد الرباعى المزيد فيه لينا قبل الآخر رابعا فيثبت فتقول فى جمع عصفور وقرطاس وقنديل عصافير وقراطيس بقلب الواو والالف ياء وقناديل كما سيأتى ذلك كله (قوله مما استقر تكسيره على غير هذا البناء) أى فعالل وشبهه وخرج بقوله مما استقر الخ نحو سحابة مما يجمع على فعائل ونحو جوهر مما يجمع على فواعل فانهما وان كانا مما مضى لكنهما مما استقر تكسيرهما على هذا البناء لان فعائل وفواعل من شبه فعالل فهو تقييد لمفهوم قول الناظم من غير مامضى أشار الى بعض ذلك زكريا (قوله أما الرباعى) أى ما حروفه أربعة لا ما أصوله أربعة بدليل قوله بعد وان كان أى الرباعى بزيادة أى بسببها وبدليل قوله جمع على شبه فعالل فان الذى يجمع على شبهه انما هو الثلاثى المزيد فيه (قوله نحو جعفر) هو النهر الصغير (قوله وزبرج) بزاى مكسورة فموحدة ساكنة فراء مكسورة فجيم وهو الزهر والسحاب الرقيق الذى فيه حمرة (قوله وبرثن) بموحدة مضمومة فراء ساكنة فمثلثة مضمومة فنون قال فى القاموس الكف مع الاصابع ومخلب الاسد أو هو للسبع كالاصبع للانسان وقيل غير ذلك اهـ ومامر من أنه بمثلثة قبل آخره هو ما صرح به زكريا وبها رسم فى نسخ الصحاح والقاموس وقال فى التصريح بمثناة فوقية قبل آخره وهو غير موثوق به (قوله وسبطر) بسين مهملة مكسورة فموحدة مفتوحة فطاء مهملة ساكنة فراء الماضى اللسان كما فى القاموس (قوله وجحدب) بجيم وحاء ودال مهملتين وموحدة كجعفر هو القصير كما فى القاموس وبجيم مضمومة وخاء معجمة ساكنة ودال مهملة مضمومة ضرب من الجراد أخضر طويل الرجلين والجمل الضخم كما فى الصحاح وغيره وبجيم مضمومة وخاء معجمة ساكنة ودال مهملة مضمومة أو مفتوحة الاسد كما فى القاموس (قوله نحو جوهر الخ) مقتضى كون الزيادة فى هذه الامثلة للالحاق أن يكون وزنها فعلل فتجمع على فعالل كجعفر وجعافر فكيف يجعل جمعها شبه فعالل

وصيرف وصيارف وعلبى وعلاق أم لغيره نحو اصبع وأصابع ومسجد ومساجد وسلم وسلالم مالم يكن مما تقدم استثناؤه وأما الخماسي فهو أيضا اما مجرد واما بزيادة فان كان مجردا فقد أشار اليه بقوله (ومن خماسي جرد الاخر انف بالقياس) الاخر

مفعول مقدم لانف ومن خماسي متعلق بانف وكذلك بالقياس أي انف الآخر أي احذفه من الخماسي المجرد عند جمعه قياسا للتوصل بذلك الى مثال فعالل وتقول في سفرجل سفارج وفي فرزدق فرازد وفي خورنق خوارن ثم ان كان رابع خماسي شابها الزائد لفظا أو مخرجا جاز حذفه وابقاء الخامس وابن ذلك الاشارة بقوله (والرابع الشبيه بالمزيد قد يحذف دون مابه تم العدد) أي دون الخامس مثال مارابعه شبيه بالزائد لفظا خورنق فان النون من حروف الزيادة ومثال مارابعه شبيه بالزائد مخرجا فرزدق فان الدال من مخرج التاء التي هي من حروف الزيادة فلك ان تقول فيهما خوارق وفرازق لكن خوارن وفرازد أجود وهذا ما ذهب اليه سيبويه وقال المبرد لا يحذف في مثل هذا الا الخامس وخوارق وفرازق غلط وأجاز الكوفيون والاخفش حذف الثالث كما مررأوه أسهل لان ألف الجمع تحل محله فيقولون خوانق وفرادق وأما الخماسي بزيادة فانه يحذف زائده آخرا كان أو غير آخر نحو قبعثرى وخندريس

الا أن يكون المراد شبهه فعالل مع قطع النظر عن الالحاق اهـ سم أي لم ينظر الى كون الزيادة للالحاق واعا نظر الى مجرد الزيادة (قوله وصيرف) هو المحتال في الامور قاموس (قوله وعلبى وعلاق) في ذكر هذا نظر وان أقروه لانه من جملة مامضى واستقر تكسيره على غير هذا المثال لذكر الشارح له سابقا فيما يجمع على الفعالي بكسر اللام والفعالى بفتحها (قوله نحو اصبع الخ) ومن أصابع أفاعل ومساجد مفاعل وسلالم فعالل (قوله فيما تقدم استثناؤه) وهو باب كبرى وما عطف عليه (قوله ومن خماسي) اعلم أن الرباعي المجرد لما لم يحتج في جمعه على فعالل الى حذف لم يحصه المصنف ببيان ولما احتاج الخماسي المجرد الى حذف ذكره في قوله ومن خماسي الى آخر البيتين ولما احتاج المزيد من الرباعي والخماسي الى ذلك أشار اليه بقوله وزائد العادي الرباعي الخ وذكر الحذف في الثلاثي المزيد في قوله والسين والتا الخ ثم ذكر بعد ذلك الاولى بالحذف من الزوائد أفاده سم (قوله وفي فرزدق) اسم جنس جمعي لفرزدقة وهي القطعة من العجين وقولهم جمعه فرازدقة ومساقة أو مرادهم الجمع اللغوي (قوله وفي خورنق خوارن) كذا في السم والصواب خدرنق بالدال المهملة مكان الواو كما في ابن الناظم وشرح التوضيح لان واو خورنق مزيد للالحاق كما قدمه والكلام في خماسي الاصول والخدرنق بالدال المهملة العنكبوت كما في زكريا قال عن الجوهري (قوله قد يحذف) أشار بقد الى أن حذف الخامس أجود كما نبه عليه الشارح (قوله فان النون) أي من حيث هي لا في المثال بدليل قوله بل شبيه بالزائد (قوله وقال المبرد الخ) ومحل الخلاف اذا لم يكن الخامس يشبه لفظ الزائد فان أشبهه تعين حذفه قولا واحدا نحو قد عمل ومعمول في جمعه قذاعم اهـ تصريح والقذعمل بضم القاف وفتح الذال المعجمة وسكون العين المهملة وكسر الميم الجمل الضخم كما في القاموس (قوله لان ألف الجمع تحل محله) أي فيكون كالحذف لعوض (قوله وأما الخماسي بزيادة) لم يرد به الخماسي الاصول بل أعم منه ومن الرباعي المزيد فيه بدليل أمثلته وان صرح بالرباعي المزيد مثل به في التوضيح للرباعي المزيد وبدليل أنه جعل ذلك هو المشار اليه بقوله وزائد العادي الرباعي وقال في شرحه وشمل قوله وزائد العادي الرباعي نحو قبعثرى مما أصوله خمسة وحينئذ فقوله بزيادة أي معها أعم من أن تكون الزيادة بواسطتها صار خمسة أو كان خمسة بدونها سم (قوله قبعثرى) مشيته فيها تبختر واسبطر اضطجع وامتد والابل أسرعت والبلاد استقامت قاموس (قوله وفدوكس) بفتح الفاء والدال المهملة وسكون الواو وفتح الكاف آخره سين مهملة قال في القاموس هو الاسد والرجل الشديد وقال زكريا هو العدد الكثير واسم من أسماء الاسد اهـ ويمكن فهم شيئا فكتب العدد مكان الاسد وتبعه العصى والذي في زكريا لفظ الاسد كما في زكريا (قوله العادي الرباعي) أي سواء كانت مجاورته للرباعي بزائد فقط كامثلة الشارح الثلاثة المتقدمة قريبا أو بزائد وأصلي كقبعثرى والمراد بالرباعي هنا ما زادت أصوله على ثلاثة بأن كانت أربعة أو خمسة والرباعي مفعول العادي أو مضاف اليه (قوله مالم يك) أي الزائد ليا بفتح اللام مخففة اين مشددة الياء وكسر اللام مع مخالفته الرواية يحتاج تصحيحه الى تكلف تقدير مضاف أي دالين وشرط عدم حذفه ان يكون رابعا كما في التسهيل ولو كان غير رابع كفدوكس وخيسفوج حذف وشرط في العمدة وشرحها أن لا يكون مدغما فيه ادغاما أصليا فان كان كذلك حذف فيقال في معور معاور لا معاوير وأهمل هذا الشرط في سائر كتبه ولم ينبه عليه أبو حيان في شرح التسهيل ولا غيره نقله سم عن السيوطي وأقره ثم قال وقوله ادغاما أصليا أخرج العارض بكريل تصغير حول اهـ ونقل هذا كله شيخنا والبعض وأقراه وأنت خبير بان قول المصنف لما يخرج المدغم فيه لانه ليس لينا الا ركه كما صرح

وفدوكس وفدا كس ومدحرج ودحارج كما أشار اليه بقوله (وزائد العادي الرباعي احذفه) أي احذف زائد مجاوز الرباعي (ما لم يك لينا اثره اللذ ختما) اللذ لغة في الذي وهو مبتدأ وصلته ختما واثره ظرف

هو الخبر أي انما يحذف زائد الخماسي اذا (ع ١٠) لم يكن حرف لين قبل الآخر كما رأيت فان كان كذلك لم يحذف بل يجمع على فعاليل

ونحو فنعو عصفور وعصافير وقرطاس وقراطيس وقنديل وقناديل وشملل قوله ور [illegible] العادي الرباعي نحو قبعثرى [illegible] فهـ [illegible] حذف [illegible] وخامس الاصول فتقول فيه [illegible] قوله ليماماقبله حركة [illegible] كما [illegible] حركة [illegible] وفردوس فتقول [illegible] غرانيق وفراديس وخرج عن ذلك متصرلا [illegible] حرف العلة [illegible] وهـ [illegible] حرف العلة [illegible] لا [illegible] فتقول [illegible] لان حرف العلة [illegible] حرف لين [illegible] مختار [illegible] لا [illegible] قيل [illegible] الالف [illegible] لانها [illegible] الاصل فيقال مخاتير [illegible] سبق (والسين والتاء من كمستدع أزل [illegible] الجمع [illegible] ما مخل) يعني أنه اذا كان في الاسم من الزوائد ما يخل بقاؤه بمثالي الجمع وهما فعالل وفعاليل توصل اليهما بحذفه فان أتى أحد المثالين بحذف بعض [illegible] بعض أبقى ماله مزية في المعنى أو اللفظ فتقول في مستدع مداع بحذف السين والتاء

فعالان بقاءهما يخل ببنية الجمع وأبقيت الميم لان لها مزية في المعنى عليهما لكونها زيادة تم المعنى مختص بالاسماء

على

به اخراج الشارح بعد وكمهور وشجي وحينئذ لا حاجة الى هذا الشرط ومقتضى ما ذكرناه الحذف في جمع جريل أيضا وان اقتضى ما ذكره سم الاثبات فاعرف ذلك والخيسفوج بخاء معجمة مفتوحة ثم [illegible] ثم جيم حب القطن والخشب البالي والجرول [illegible] ثم لام [illegible] الارض ذات الحجارة كما في القاموس (قوله هو الخبر) أي وجملة المبتدا والخبر نعت لما مفعول ختم محذوف أي [illegible] الكلمة (قوله [illegible] الخماسي) أي الذي هو [illegible] الاصول (قوله بل يجمع على فعاليل) أي [illegible] من الرابع والالف [illegible] كما في الموضح (قوله الرابع وخامس الاصول) علم حذف [illegible] هنا و خامس الاصول من قوله السابق ومن خماسي [illegible] والظاهر هل يأتي هذا التعميم بين الخامس والرابع [illegible] ولا [illegible] قاله سم وأقره شيخنا والبعض وفيه أن الخماسي في قول المصنف ومن خماسي قيد [illegible] بقوله جرد نحو قبعثرى [illegible] جرد الآن يراد العلم طريق المقايسة (قوله غرنيق) [illegible] المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق و [illegible] عرنوق كعصفور وعرنوق كفردوس كما في القاموس (قوله وفردوس) هو [illegible] يجمع [illegible] قاموس (قوله نحو [illegible]) كسفرجل المترا كم من السحاب والضخم [illegible] كذا في القاموس (قوله وشبحي) [illegible] والموحدة وتشديد التحتية المفتوحة بعدها خاء معجمة كعلام [illegible] (قوله وخرج [illegible] نحو مختار [illegible]) [illegible] سم [illegible] يقتضي أن نحو مختار [illegible] قوله العادي رباعي وليس كذلك لانه من الثلاثي المزيد المشار اليه بقول المصنف [illegible] والسين والتا [illegible] العادي الرباعي الذي الكلام فيه وهو ما زاد على أربعة أحرف وكان رابعه الاصول أوجه [illegible] كان الاولى بل الصواب اسقاط ذلك كما فعل المرادي (قوله لما سبق) قال سم [illegible] اه [illegible] البعض فكان ينبغي للشارح أن يقول لما سيأتي لما قدم من أن نحو [illegible] ومقاده [illegible] الثلاثي المزيد المشار اليه بقوله الآتي والسين والتا [illegible] لا يصح أيضا أن يقول لما سيأتي لان المبين بقول [illegible] والسين [illegible] الخ [illegible] في الثلاثي المزيد وكلام الشارح الآن في حذف ألف مختار ومفتاد وهي [illegible] سيأتي من حذف [illegible] (قوله السين والتاء الخ) تقدم عن سم أن هذا [illegible] المزيد الثلاثي لان مستدعيا كذلك لان أصوله ثلاثة [illegible] وحينئذ [illegible] الشارح [illegible] لان ما ذكره الشارح قاعدة تشمل بعض ما تقدم كالرباعي والخماسي المزيد [illegible] لا يدل على هذه القاعدة [illegible] على بعض افرادها فكان الاولى [illegible] المرادي اعلم ان الاسم اذا كان فيه من الزوائد ما يخل الخ [illegible] المصنف [illegible] هذه القاعدة (قوله اذ ببنا الجمع الخ) حذف من التعليل شيئا يعلم من قوله والميم أولى من سواه بالبقا والاصل اذ ببنا الجمع بقاؤهما مخل و [illegible] أحدهما مع حذف الآخر [illegible] خلاف الاولى ودفع ما أورد على التعليل من أن دفع الاخلال يحصل بحذف الميم مع [illegible] أحدهما أن يقال سداع وتداع (قوله ما يخل بقاؤه الخ) بأن يخرجه عن فعالل وفعاليل وما يشبههما في العدة والهيئة (قوله بمثالي الجمع) كأنه أراد بمثالي الجمع وما شابههما في العدة والهيئة وان خالفهما في الوزن [illegible] الامثلة التي ذكرها فان نحو مداع ليس على فعالل ولا فعاليل سم (قوله أبقى ماله مزية) وتحصل المزية بواحد من سبعة أمور التقدم والتحرك والدلالة على معنى ومماثلة الاصول وهي كونه للالحاق والخروج عن حروف سألتمونيها وأن لا يؤدي الى مثال غير موجود وأن لا يؤدي حذفه الى حذف الآخر الذي [illegible] في جواز الحذف وردها في التسهيل الى ثلاثة أمور المزية من جهة المعنى والمزية من جهة اللفظ وأن لا يغني حذفه عن حذف غيره والشارح مشى على ما في التسهيل (قوله في مستدع) أي في جمع مستدع (قوله لمعنى مختص بالاسماء) لانها تدل

بخلاف فهمل فانهما يزادان فى الاسماء والافعال وكذلك تقول فى استخراج تخاريج فتؤثر التاء استخراج بالبقاء على سينه لان التاء لها
مزية فى اللفظ على السين لان بقاءها لا يخرج الى عدم النظير لان تفاعيل موجود فى الكلام كتماثيل بخلاف السين فانها لا تزاد
وحدها فلو أفردت بالبقاء لقيل سخاريج ولا نظير له لانه ليس فى الكلام سفاعيل (١٠٥) ومن المزية اللفظية أيضا قولك فى جمع
مرمريس مراريس بحذف الميم وابقاء الراء لان ذلك لا يجهل معه كون الاسم ثلاثيا فى الاصل ولو حذفت الراء وأبقيت الميم فقلت مراميس لاوهم كون الاسم رباعيا فى الاصل وانه فعاليل لا فعافيل (والميم أولى من سواه بالبقا) لما لها من المزية على غيره من أحرف الزيادة وهذا الاخلاف فيه اذا كان ثانى الزائدين غير ملحق كنون منطلق فتقول فى جمعه مطالق بحذف النون وابقاء الميم أما اذا كان ثانى الزائدين ملحقا كسين مقعنسس فكذلك عند سيبويه فيقال مقاعس وخالف المبرد فحذف الميم وأبقى الملحق وهو السين لانه يضاهى الاصل فيقال قعاسس ورجح مذهب سيبويه بأن الميم مصدرة وهى لمعنى يخص الاسم فكانت أولى بالبقاء ﴿تنبيه﴾ لا يعنى بالاولوية هنا رجحان أحد الامرين مع جوازهما لان ابقاء الميم فيما ذكر متعين لكونه أولى فلا يعدل عنه (والهمز واليا مثله) أى مثل الميم فى كونهما أولى بالبقاء (ان

سبقا) أى تصدرا كما فى ألندد و يلندد فتقول فى جمعهما ألاد و يلاد بحذف النون وابقاء الهمزة والياء لتصدرهما ولانهما فى موضع يقعان فيه دالين على معنى بخلاف النون فانها فى موضع لا تدل فيه على معنى أصلا ﴿تنبيه﴾ ابقاء الميم والياء والهمزة فى المثل المذكورة من المزية المعنوية (والياء لا الواو احذف ان جمعت

سم أى أو اسم مفعول (قوله فى استخراج) أى فى جمع استخراج علما لان المصدر لا يجمع (قوله على سينه) متعلق بتؤثر (قوله مرمريس) من أوصاف الداهية يقال داهية مرمريس أى شديدة والمرمريس الاملس أيضا قاله الجوهرى ووزنه فعفعيل بتكرير الفاء والعين فهو ثلاثى الاصول مزيد فيه كما ذكره الشارح (قوله مراريس) فيه ابقاء الياء مع أنها خامسة فيؤخذ من ذلك أن ماقدمناه من اشتراط كون اللين الذى يبقى رابعا انما هو فى غير ما تكررت فاؤه وعينه وبه صرح الفارضى فقال واشتراط اللين الرابع يخرج غير الرابع كقرطبوس وعضرفوط فيحذف مع الاخير نحو قراطب وعضارف وهذا العمل لا يكون فيما كررت فاؤه وعينه كمرمريس وهى الداهية فالميم والراء الثانيتان زائدتان فيقال مراريس بابقاء الياء وان كانت غير رابعة فى مرمريس ولا يجوز أن يجرى مجرى قرطبوس وعضرفوط بان يقال مرامر ولك أن تقول الياء رابعة بعد حذف ما يحذف وهو الميم الثانية قياسا على ما يأتى للشارح فى حيزبون فاعرفه وقوله كقرطبوس الذى فى القاموس قطربوس قال بفتح القاف وقد تكسر الشديدة الضرب من العقارب والناقة السريعة أو الشديدة اه وبه يعلم ما فى كلام البعض وقوله وعضرفوط بعين مهملة مفتوحة وضاد معجمة ساكنة وفاء مضمومة ثم طاء مهملة دويبة بيضاء ناعمة يشبه بها أصابع الجوارى كما فى القاموس (قوله لان ذلك لا يجهل الخ) لانه اذا كان بين المكررين فاصل احتملت اصالتهما كمراميس بخلاف ما اذا لم يكن فاصل كمراريس فانه يحكم بزيادة أحدهما (قوله فتقول فى جمعه مطالق) هل يقال فى مصطفى ومحتفظ مصافى ومحافظ سم (قوله أما اذا كان ثانى الزائدين) أراد بهما الحرف الملحق وما عداه من أحرف الزيادة والا فالسين فى مقعنسس ليس ثانى زائدين بل ثالث زوائد وهى الميم والنون وأحد السينين (قوله ملحقا) يؤخذ من تمثيله ومن عبارة الفارضى تقييد الملحق بكونه ضعف أصلى وعبارته والمبرد يقول فى جمع مقعنسس قعاسس فيراعى الاصل وهو قعس فيحذف الميم والنون ويبقى أحد المثلين لانه وان كان زائدا هو ضعف حرف أصلى والزائد اذا كان ضعف حرف أصلى يحكم له بما للاصلى كما سيأتى فى التصريف وكان أصل مقعنسس عنده قعسس كجعفر اه (قوله مقعنسس) أى متأخر الى خلف من القعس وهو خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحدب جوهرى (قوله فيقال قعاسس) كذا فى بعض النسخ بلا ياء بين السينين وهو الاشهر وفى بعضها بياء على لغة من يعوضها عما حذف (قوله لا يعنى بالاولوية) أى فى قوله والميم أولى من سواه بالبقا وقال السندوبى وكلام المصنف على حد قوله تعالى أصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا وقولهم الصيف أحر من الشتاء اه وقد قيل فى نحو الآية وقولهم المذكور انه على فرض وجود أصل الفعل فى المفضل عليه فيكون كلام المصنف على فرض استحقاق غير الميم البقاء (قوله لكونه أولى) أى والعمل بالاولى هنا واجب (قوله كما فى ألندد ويلندد) بفتح أولهما وثانيهما وسكون نونهما واهمال داليهما وهما بمعنى الالد أى الشديد الخصومة كما فى الصحاح (قوله ألاد ويلاد) والاصل ألادد ويلادد فادغم أحد المثلين فى الآخر (قوله فى موضع) وهو الاول وقوله على معنى هو التكلم فى الهمزة والغيبة فى الياء (قوله بخلاف النون فانها فى موضع لا تدل فيه على معنى) فسر البعض الموضع هنا بالاثناء وحينئذ يرد على كلام الشارح أن النون فى الاثناء قد تدل على المطاوعة كما فى منكسر ومنهشم فاللائق تفسيره بما بين ثالث الكلمة ورابعها (قوله من المزية المعنوية) من سببية وانما اقتصر على المعنوية مع وجود اللفظية

نا ه كثير بوت) وعيطموس (فهو حكم حتما) فتقول سرابين وعطاميس بحذف الياء وابقاء الواو فتقلب ياء لانكسار ماقبلها وانما آوثرت الواو بالبقاء فى ذلك لان الياء اذا حذفت أغنى حذفها عن حذف الواو لبقائها رابعة قبل الآخر فيفعل بها مافعل بواو عصفور ولو حذفت الواو أولا لم يغن حذفها عن حذف الياء لانها ليست فى موضع يؤمها من الحذف (وخيروا فى راندى سرندى) وهما النون والالف (وكل ماضاهاه) أى شابهه فى تضمن زيادتين لالحاق الثلاثى بالخماسى (كالعلندى) والحبنطى والعفرنى فلك أن تحذف ماقبل الالف وتبقى الالف فتقلب ياء فتقول سراد وعلاد وحباط وعفار ولك عكسه فتقول سراند وعلاند وحبانط وعفارن وانما خيروا فى هذين الزائدين لثبوت التكافؤ بينهما لانهما زيدا معا لالحاق الثلاثى بالخماسى فلا مزية لاحدهما على الآخر ﴿تتمة﴾ تتضمن مسائل ه الاولى يجوز تعويض ياء قبل الطرف مما حذف أصلا كان أو زائدا فتقول فى سفرجل ومنطلق سفاريج ومطاليق وقد ذكر هذا أول التصغير كما سيأتى ه الثانية أجاز الكوفيون زيادة الياء فى مماثل مفاعل وحذفها من مماثل مفاعيل فيجيزون فى جعافر جعافير وفى عصافير عصافر وهذا عندهم جائز فى الكلام وجعلوا من الاول ولو ألقى معاذيره ومن الثانى وعنده مفاتح الغيب ووافقهم فى التسهيل على جواز الامرين واستثنى فواعل فلا يقال فيه فواعيل الا شذوذا كقوله سوابيغ بيض لا يخرقها النبل ومذهب البصريين أن زيادة الياء فى مثل مفاعل وحذفها فى مثل مفاعيل لا يجوز الا للضرورة ه الثالثة قد تدعو الحاجة الى جمع الجمع كما تدعو الى تثنيته فكما يقال فى جماعتين من الجمال جمالان كذلك يقال فى جماعات جمالات واذا قصد تكسير مكسر نظر

أيضا وهى التصدر لان المعنوية قوى فهى أحق بالاعتبار متى وجدت (قوله ما كثير بوت) مما حذف أحد زائديه مغن عن حذف الآخر دون العكس والسرنبوت بحاء مهملة مفتوحة فتحتية ساكنة فراء مفتوحة فموحدة مضمومة العصور والعيطموس بعين وطاء وسين مهملات قال فى القاموس التامة الخلق من الابل والمرأة الجميلة أو الحسنة الطويلة التارة العاقر كالعطموس بالضم والناقة الهرمة والجمع عطاميس وعطامس نادر (قوله لبقائها رابعة) أى بعد حذف الياء فتكون داخلة فى قوله مالم يك لينا اثره اللذختما (قوله مافعل بواو عصفور) من قلبها ياء (قوله لم يغن حذفها عن حذف الياء) لانك لو حذفت الواو فقلت حيازب بسكون الموحدة أو تحركها لفاتت صيغة الجمع واحتيج الى أن تحذف الياء أيضا فيقال حزابن (قوله لانها ليست فى موضع الخ) لما علمت من أن بقاءها مفوت لصيغة الجمع ولو قال الشارح كالمرادى لان بقاء الياء مفوت لصيغة الجمع لكان أوضح (قوله سرندى الخ) السرندى بسين مهملة وراء مفتوحتين ونون ساكنة ودال مهملة مفتوحة قال فى القاموس هو المسرع فى أموره أو الشديد والعلندى بعين مهملة ولام مفتوحتين ونون ساكنة ودال مهملة مفتوحة قال فى القاموس الغليظ من كل شئ و يضم وشجر من العضاه له شوك واحدته بهاء (قوله فتقلب ياء) وتعل الكلمة حينئذ اعلال قاض وعار اه سم ﴿فائدة﴾ لا يجمع جمع تكسير نحو مضروب ومكرم وشذ ملاعين جمع ملعون ويستثنى مفعل للمؤنث نحو مرضع ومراضع ذكره ابن هشام فى شرح بانت سعاد ومثل مضروب مختار ومنقاد فيقال مختارون ومنقادون ولا يجمع مكسرا ذكره الشيخ فى العمدة اه فارضى وفيه مخالفة لما أسلفه الشارح أنه يقال مخاتر ومناقد (قوله يجوز تعويض ياء الخ) أى ان لم يستحقها اللفظ لغير تعويض كما فى لغاغيز جمع لغيزى فانه حذفت ألفه بلا تعويض لثبوت يائه التى كانت للمفرد كما سيذكره الشارح فى التصغير (قوله فى مماثل مفاعل الخ) المراد بمماثل مفاعل وبمماثل مفاعيل ما وافقهما فى العدة والهيئة وان خالفهما فى الوزن والاعتبار فدخل نحو صياقل على وزن فعاالل لا مفاعل وعصافير على وزن فعاليل لا مفاعيل (قوله وحذفها من مماثل مفاعيل) قال بعض المتأخرين ينبغى أن يقيد ذلك بأن لا يؤدى الى التقاء مثلين كقوله اللابسات من الحرير جلابيبا فانه مخالف للاصل من وجهين فلا ينبغى تجويزه الا للمضطر لمثله دماميني (قوله فى الكلام) أى النثر (قوله معاذيره) لانه جمع معذرة وقياسه معاذر (قوله مفاتح الغيب) لانه جمع مفتاح وقياسه مفاتيح بقلب ألفه ياء (قوله واستثنى فواعل) أى الوصف بقرينة التمثيل بسوابيغ فلا يقال فى ضارب ضواريب أما الاسم فليس كذلك فقد حكى سيبويه عن بعض العرب دوانيق وطوابيق وخواتيم أفاده الدماميني ولك أن تمنع وتجعل نحو دوانيق وخواتيم مما شذ ثم رأيت ابن عقيل على التسهيل صدر بهذا الاحتمال الذى قلته فتأمل (قوله سوابيغ) جمع سابغة وهى الدرع الواسعة دماميني (قوله لا يجوز الا للضرورة) والمعاذير والمفاتح فى الآيتين جمعا معذار ومفتح دماميني (قوله جمالات) ظاهره أنه جمع جمال وقال الفارضى فالواو فى جمع جمل أجمل ثم أجمال ثم جامل ثم جمال ثم جمالة ثم جمالات فهو جمع جمع جمع جمع الجمع وعن يعقوب أنه قرأ جمالات بضم الجيم (قوله واذا قصد تكسير مكسر الخ) ظاهره أن جمع الجمع غير المثنى ينقاس وقال أبو حيان ان جموع الكثرة لا تجمع قياسا اتفاقا واختلف فى جمع القلة فالاكثرون أنه ينقاس واختار ابن عصفور عدم انقياسه ه اه دماميني وكجمع الكثرة فى أنه لا يطرد جمعه اتفاقا اسم

الى ما يشاكله من الآحاد فيكسر بمثل تكسيره كقولهم فى أعبد أعابد وفى أسلحة أسالح وفى أقوال أقاويل شبهوها بأسود وأساود وأجردة وأجارد واعصار وأعاصير وقالوا فى مصران مصارين وفى غربان غرابين تشبيها بسلاطين وسراحين وما كان من الجموع على زنة مفاعل أو مفاعيل لم يجز تكسيره لانه لا نظير له فى الآحاد فيحمل عليه ولكنه قد يجمع بالواو والنون كقولهم فى نواكس نواكسون وفى أيامن أيامنون أو بالالف والتاء كقولهم فى حدائد حدائدات وفى (١٠٧) صواحب صواحبات ومنه الحديث انكن لأنتن صواحبات يوسف * الرابعة اذا قصد جمع ما صدره ذو وابن من أسماء ما لا يعقل قيل فيه ذوات كذا وبنات كذا فيقال فى جمع ذى القعدة ذوات القعدة وفى جمع ابن عرس بنات عرس ولا فرق فى ذلك بين اسم الجنس غير العلم كابن لبون وبين العلم كابن آوى والفرق بينهما أن ثانى الجزأين من علم الجنس لا يقبل أل بخلاف اسم الجنس واذا قصد جمع علم منقول من جملة كبرق نحره توصل الى ذلك بأن يضاف اليه ذو مجموعا فيقال هم ذوو برق نحره وفى التثنية هما ذوا برق نحره * ويساوى الجملة فى هذا المركب دون اضافة على الصحيح فيقال هذان ذوا سيبويه وهؤلاء ذوو سيبويه وهما ذوا معديكرب وهم ذوو معديكرب وما صنع بالجملة المسمى بها يصنع بالمثنى والمجموع على حده اذا ثنيا أو جمعا فيقال فى تثنية زيدين مسمى به هذان ذوا زيدين كما يقال فى تثنية كلبتى الحداد هاتان ذواتا كلبتين ويقال فى الجمع ذوو زيدين وذوات كلبتين وعلى هذا فقس * الخامسة الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعى من وجهين معنوى ولفظى أما المعنوى فهو أن الاسم الدال على أكثر من اثنين اما أن يكون موضوعا لمجموع الآحاد المجتمعة دالا عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف واما أن يكون موضوعا لمجموع الآحاد دالا عليها دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماه واما أن يكون موضوعا للحقيقة ملغى فيه اعتبار

الجنس الذى لم تختلف أنواعه سواء كان له واحد مميز بالتاء أولا فان احتلفت فالجمهور على عدم اطراد جمعه لقلة ما جاء منه والمبرد والرمانى وغيرهما على الاطراد وأما اسم الجمع فظاهر كلام سيبويه أنه لا يطرد جمعه ومن المسموع منه قوم وأقوام ورهط وأراهط كذا فى الهمع (فائدة) قال الجاربردى فى شرح الشافية اعلم أن جمع الجمع لا يطلق على أقل من تسعة كما أن جمع المفرد لا ينطلق على أقل من ثلاثة الا مجازا انتهى (قوله الى ما يشاكله) أى فى عدة الحروف ومطلق الحركات والسكنات وان خالفه فى نوع الحركة كخمسة أعبد مع فتحة أسود (قوله وأجردة وأجارد) مقتضى كلامه ان أجردة مفرد ولم أقف عليه والظاهر أنه جمع جراد أو جريد (قوله واعصار) بكسر الهمزة وهو الريح تثير السحاب أو التى فيها نار أو التى تهب من الارض كالعمود نحو السماء أو التى فيها العصار وهو الغبار الشديد كالعصرة محركة قاموس (قوله فى مصران) قال فى القاموس المصير كأمير المعى والجمع أمصرة ومصران وجمع الجمع مصارين (قوله تشبيها بسلاطين وسراحين) نشر على ترتيب اللف أو كل راجع لكل كما علم مما كتبناه على قوله الى ما يشاكله (قوله على زنة مفاعل أو مفاعيل) زاد فى التسهيل أو فعالة بضم الفاء وفتح العين أو فعلة بفتحتين قال الدمامينى فما كان موازنا لشئ من هذه الامثلة الاربعة لم يجمع اه والمراد بزنة مفاعل أو مفاعيل ما يوافقهما فى العدة والهيئة وان خالفهما فى الوزن الاصطلاحى بدليل تمثيله بنواكس وحدائد وصواحب (قوله فى حدائد حدائدات) كذا فى نسخ وفى نسخ خرائد وخرائدات (قوله ذو وابن) لم يقل أو أخ كما فى التسهيل لانه لم يقع لكن لو وقع لكان هذا قياسه فلو سمى جنس بأخى كذا قيل فى جمع ما لا يعقل أخوات كذا (قوله بين اسم الجنس غير العلم الخ) المتبادر أن قوله غير العلم لاخراج اسم الجنس العلم وأن قوله وبين العلم معناه وبين اسم الجنس العلم فيكون أراد باسم الجنس اللفظ الدال على الجنس أعم من أن يكون فى اصطلاحهم اسم جنس أو علم جنس بقرينة التقسيم الى علم جنس وغير علم جنس وليس المراد باسم الجنس ما قابل علم الجنس (قوله هم ذوو برق نحره) أى أصحاب هذا الاسم (قوله المركب دون اضافة) هو المركب المزجى وأما الاضافى فيثنى ويكسر صدره (قوله على الصحيح) مقابله ايقاع التثنية والجمع على لفظه فتقول سيبويهان وبعلبكان وسيبويهون وبعلبكون (قوله بالمثنى والمجموع على حده) أى مسمى بهما (قوله وعلى هذا فقس) فيقال فى تثنية الجمع مسمى به هذان ذوا زيدين وفى جمعه هؤلاء ذوو زيدين (قوله اما أن يكون موضوعا لمجموع الآحاد المجتمعة) لا حاجة الى لفظ مجموع ولهذا أسقطه المرادى وابن الناظم بل هو مضر لايهامه أن الجمع دائما من باب الكل لا الكلية مع أن الغالب كونه من باب الكلية واعترض عبد القادر التعبير بالوضع فى تعريف الجمع بأن ظاهره أن المراد وضع الواضع وليس كذلك لقول المصنف فى التسهيل فى تعريف الجمع ما نصه الجمع جعل الاسم القابل دليل ما فوق اثنين وقوله فى شرحه المراد بالجعل تجديد الناطق حالة للاسم لم يوضع عليها ابتداء فبذلك يخرج أسماء الجموع ونحوها وقوله فى التثنية ليس المراد بالجعل وضع الواضع بل المراد بالجعل تصرف الناطق بالاسم على ذلك الوجه ويمكن دفعه بأن المراد بالوضع فى التعريف الوضع النوعى وهو حاصل من الواضع كما بيناه فى محله (قوله ملغى فيه اعتبار

ما . فالاول هو الجمع وسواء كان له واحد من لفظه مستعمل كرجال وأسود أم لم يكن كأبابيل . والثاني هو اسم الجمع سواء أكان له واحد من لفظه كركب وصحب أم لم يكن كقوم ورهط . والثالث هو اسم الجنس الجمعي ويفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا نحو تمر وتمرة وجوز وجوزة وكلم وكلمة وربما عكس نحو الكمء والحب للواحد والكمأة والحبأة للجنس وبعضهم يقول للواحد كمأة وللجنس كمء على القياس وقد يفرق بينه وبين واحده بياء النسب نحو روم ورومي وزنج وزنجي أما اسم الجنس الافرادي فهو لبن وماء وضرب فانه ليس دالا على أكثر من اثنين فانه صالح للقليل والكثير واذا قيل ضربة فالتاء للتنصيص على الوحدة وأما اللفظي فهو أن الاسم الدال على أكثر من اثنين ان لم يكن له واحد من لفظه فاما أن يكون على وزن خاص بالجمع أو غالب فيه أولا فان كان على وزن خاص بالجمع نحو أبابيل وعباديد أو غالب فيه نحو أعراب فهو جمع واحد مقدر والا فهو اسم جمع نحو رهط وابل وانما قلنا ان أعرابا على وزن غالب لان أفعالا نادر في المفردات كقولهم برمة أعشار هذا مذهب بعض النحويين وأكثرهم يرى أن أفعالا وزن خاص بالجمع ويجعل قولهم برمة أعشار من وصف المفرد بالجمع ولذلك لم يذكر في الكافية غير الخاص بالجمع وليس الاعراب جمع عرب لان العرب يعم الحاضرين والبادين والاعراب يخص البادين خلافا لمن زعم أنه جمعه وان كان له واحد من لفظه فاما أن يميز من واحده بياء النسب نحو روم أو بتاء التأنيث ولم يلتزم تأنيثه نحو تمر أولا فان ميز عنه وذكر ولم يلتزم تأنيثه فهو اسم الجنس الجمعي وان التزم تأنيثه فهو جمع نحو تخم وتهم حكم سيبويه بجمعيتهما لان العرب التزمت تأنيثهما والغالب على اسم الجنس المميز واحده بالتاء التذكير وان لم يكن كذلك فاما أن يوافق أوزان الجموع الماضية أولا فان وافقها فهو جمع ما لم يساو الواحد في التذكير والنسب اليه فيكون اسم جمع فلذلك حكم على غزي بانه اسم جمع لغاز لانه يساوي الواحد في التذكير وحكم أيضا على ركاب بانه اسم جمع لركوبة لانهم نسبوا اليه فقالوا ركابي والجموع لا ينسب اليها الا اذا غلبت أو أهمل واحدها كما سيأتي في بابه وان خالف أوزان الجمع الماضية فهو وقطين

الفردية) أي غير منظور فيه ونسبه الى الفرد كما سلطناه في مبحث الكلام وهذا لا يدل على اعتبار الثلاثة فأكثر في استعماله فكان الاولى أن يقول معتبر في استعماله لا وضعه ثلاثة أفراد فأكثر ويرد أيضا عليه أنه يصدق على اسم الجنس الافرادي ودفع البعض له بأن المقسم الاسم الدال على أكثر من اثنين يرد بأن الاخراج انما هو باجزاء التعريف لا بخارج عنه كما صرحوا به (قوله كأبابيل) بمعنى فرق فهو جمع لا واحد له من لفظه كما قاله الناظم وقيل له واحد من لفظه مستعمل فقيل أبول بفتح الهمزة وتشديد الموحدة المضمومة وقيل ابالة بكسر الهمزة وتشديد الموحدة أو تخفيفها وقيل ابيل بكسر الهمزة والموحدة المشددة وقيل ابال كدينار وفسر في القاموس الابابيل بالقطعة من الطير والخيل والابل (قوله وربما عكس) مقابل لمحذوف بعد قوله بالتاء غالبا تقديره وتكون التاء في الواحد غالبا نحو تمر الخ وانما حذفه للعلم به من السياق (قوله وبعضهم يقول للواحد كمأة الخ) هذا القول في جبأة وجبء أيضا (قوله وقد يفرق الخ) مقابل لقوله بالتاء غالبا (قوله نحو لبن) بفتح الباء أما بكسرها فاسم جنس جمعي واحده لبنة فقول شيخنا بكسر الباء خطأ (قوله وضرب) مثله سائر المصادر (قوله فانه ليس دالا على أكثر من اثنين) أي ولا على اثنين وانما اقتصر على نفي الدلالة على أكثر لانه المعتبر في اسم الجنس الجمعي (قوله وعباديد) قال في القاموس العبابيد والعباديد بلا واحد من لفظهما الفرق من الناس والخيل الذاهبون في كل جهة والآكام والطرق البعيدة (قوله برمة أعشار) أي مكسرة قطعا (قوله من وصف المفرد بالجمع) تنزيلا لاجزاء المفرد منزلة أجزاء الجمع اه دماميني قيل من وصف المفرد بالجمع قوله تعالى ثياب سندس خضر على قراءة جر خضر وقيل اسم جنس جمعي لسندسة واسم الجنس يوصف بالجمع (قوله وان كان له واحد من لفظه فاما أن يميز الخ) عبارة المرادي وان كان له واحد من لفظه فاما أن يوافقه في أصل اللفظ دون الهيئة أو فيهما فان وافقه فيهما وثني فهو جمع بتقدير تغييره نحو فلك وان لم يثن فليس بجمع نحو جنب والمصدر اذا وصف به وان وافقه في أصل اللفظ دون الهيئة فاما أن يمتاز الخ (قوله بياء النسب) أي بحذف ياء النسب لان تمييز الجمع بحذف ياء النسب التي في واحده منه ولهذا قال المرادي مع ياء النسب وكذا يقال في قوله أو بتاء التأنيث أو يعمم في هذا بأن يقال المراد أو بحذف تاء التأنيث غالبا واثباتها قليلا كما في كمأة وجبأة على أحد القولين (قوله وان لم يكن كذلك) بأن لم يتميز من واحده بما ذكر (قوله ما لم يساو الواحد في التذكير والنسب اليه) أي دون فتح وانما قلنا دون فتح لان الجمع قد يساوي الواحد فيما ذكر نحو قال الرجال قام (قوله حكم على غزي) بفتح العين المعجمة وكسر الزاي مخففة وتشديد الياء وأصله غزيو على فعيل فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء ساكنة طلبا للتخفيف وأدغمت الياء في الياء فصار غزيا الا أن الجوهري ذكر أنه جمع ونصه ورجل غاز والجمع غزاة مثل قاض وقضاة وغزا مثل سابق وسبق وغزي مثل حاج وحجيج وقاطن

(قوله فقيل أبول بفتح الهمزة الخ هو بكسرها وتشديد الموحدة مفتوحة كما في القاموس اه)

وقطين وغراء مثل فاسق وفساق اهـ وقال في القاموس في مادته والغرى كغني اسم جمع اهـ وهو صريح في موافقة كلام الشارح وكلام الجوهري يحتمل أن يكون أطلق فيه الجمع على اسم الجمع تجوزا ويحتمل أن يكون على حقيقته واللفظ مختلف فيه اهـ عبد القادر (قوله خلافا لابي الحسن) حيث ذهب الى أن فعلا من أبنية الجمع وجعل منه صحبا وركبا والحاصل أن اسم الجنس هو ما يميز واحده بالتاء أو الياء ولم يلتزم تأنيثه واسم الجمع ما لا واحد له من لفظه وليس على وزن خاص بالجمع ولا غالب فيه أوله واحد ولكنه مخالف لاوزان الجمع أو غير مخالف ولكنه مساو للواحد دون فرق في التذكير والنسب واذا صغر فاعرف الجمع مرادي

﴿التصغير﴾

هو لغة التقليل واصطلاحا تغيير مخصوص يأتي بيانه تصريح (قوله من واد واحد) لان كلا يغير اللفظ والمعنى وقد يبحث في تعليل الشارح بأنه انما ينتج ذكر أحدهما عقب الآخر أعم من أن يكون المقدم التكسير أو التصغير ولا ينتج تأخير التصغير عن التكسير ولعل نكتته أن التكسير أكثر دورا من التصغير فتقديمه أولى (قوله اذا صغرته) أي أردت تصغيره (قوله في تصغير قذى) أي برد الالف الى أصلها وهو الياء ثم ادغام ياء التصغير فيها لان التصغير يرد الاشياء الى أصولها ومثله فتى وفتي (قوله دنينير) أي برد الياء الى أصلها وهو النون اذ أصله دنار كما يأتي (قوله فلا بد من ضم أوله وفتح ثانيه) مما علل به ذلك أنهم لما فتحوا في التكسير أول الرباعي والخماسي ولم يبق الا الكسر والضم كان الضم أولى لقوته وفتحوا ثانيه لان ياء التصغير وألف التكسير في نحو مفاعل مثنيان فلان يحمل ما قبل الياء على ما قبل الالف اهـ مرادي مع بعض تغيير وقال بعضهم جعلوا الفتح والالف للجمع لثقله وطلبوا فيه خفة والضم والياء للمصغر لخفته وجعلوا علامة التصغير بالمشابهة لالف الجمع في اللين وأقرب بينهما اليهما من الواو ولو كان أوله مضموما كغراب أو ثانيه مفتوحا كغزال أو ما قبل آخره مكسورا كزبرج فهل نقول ان الحركة زالت وجاء غيرها أو الاصلية باقية احتمالان ذكرهما أبو حيان وجزم ابن اياز بالاول اهـ سيوطي ويؤخذ مما جزم به ابن اياز أن المكبر لو كان على هيئة المصغر كسيطر فانه يصغر بتقدير الحركات وبه صرح السهيلي اهـ تصريح وسيأتي بسط كلام السهيلي قال المرادي وظاهر التسهيل أن مثل هذا لا يصغر لانه شرط في المصغر خلوه من صيغ التصغير وشبهها اهـ وسيأتي في الشرح أيضا ويعكر على قول الشارح فلا بد من ضم أوله ما في الهمع عن البصريين من جواز كسر الاول في تصغير ما ثانيه ياء كبييت وشييخ ويمكن أن يكون الكلام باعتبار الغالب والاصل (قوله وزيادة ياء ساكنة بعده) أي الثاني قال في التسهيل يحذف لها أي لاجل تلك الياء أول ياءين وليتاها فيقال في تصغير علي علي بحذف أول الياءين اللتين وليتاها وتقلب ياء ما وليها من واو وجوبا ان سكنت فيقال في تصغير عجوز عجيز أو أعلت فيقال في تصغير مقام مقيم أو كانت لاما فيقال في تصغير دلو دلي واختيارا ان تحركت لفظا في افراد وتكسير ولم تكن لاما فالراجح أن يقال في تصغير جدول جديل ويجوز جديول حملا على الافراد والتكسير وهو جداول فان كانت الواو لاما قلبت ياء فيقال في تصغير كروان كريين وان تحركت في الافراد والتكسير وهو كراوين اهـ بزيادة من الدماميني وانظره (قوله فالامثلة ثلاثة) ان كان تفريعا على المتن فظاهر أو على الشرح فلا وان زعمه البعض قال في التصريح الامثلة الثلاثة من وضع الخليل فقيل له لم بنيت المصغر على هذه الابنية فقال لاني وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار اهـ وفي النكت أن هذه الاوزان في المثنى والجمع والمركب المزجي والعددي راجعة الى ما قبل علامة التثنية والجمع والى الجزء الاول من التركيبين اهـ ولا يخفى أن مثل علامة التثنية والجمع وعجز المركبين بقية الاشياء الثمانية الآتية في قول المصنف وألف التأنيث حيث مدا الخ (قوله فلا

اسم جمع نحو صحب وركب لان فعلا ليس من أبنية الجمع خلافا لابي الحسن والله أعلم

﴿التصغير﴾

انما ذكر هذا الباب اثر باب التكسير لانهما كما قال سيبويه من واد واحد لاشتراكهما في مسائل كثيرة أي ذكرها (فعيلا اجعل الثلاثي اذا صغرته نحو) فليس في تصغير فلس ونحو (قذى في) تصغير (قذى) و(فعيعل مع فعيعيل لما فاق) الثلاثي (كجعل درهم دريهما) وجعل دينار دنينيرا والحاصل أن كل اسم متمكن قصد تصغيره فلا بد من ضم أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة بعده وان كان ثلاثيا لم يغير بأكثر من ذلك وان كان رباعيا فصاعدا كسر ما بعد الياء فالامثلة ثلاثة فعيل نحو فليس وفعيعل نحو دريهم وفعيعيل نحو دنينير ﴿تنبيهات﴾ الاول للمصغر شروط أن يكون اسما فلا

يصغر الفعل ولا الحرف لأن التصغير (١١٠) وصف في المعنى وشذ تصغير فعل التعجب وأن يكون متمكنا فلا تصغر المضمرات ولا

من وكيف ونحوهما وشذ تصغير بعض أسماء الاشارة والموصولات كما سيأتي وأن يكون قابلا للتصغير فلا يصغر نحو كبير وجسيم ولا الاسماء المعظمة وأن يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها فلا يصغر نحو الكميت من الخيل والكعيت وهو البلبل ولا نحو مبيطر ومهيمن • الثاني وزن المصغر بهذه الامثلة الثلاثة اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا لتقليل الابنية وليس جاريا على اصطلاح التصريف ألا ترى أن وزن أحيمر ومكيرم وسفيرج في التصغير فعيعل ووزنها التصريفي أفيعل ومفيعل وفعيلل • الثالث فوائد التصغير عند البصريين أربع تصغير ما يتوهم أنه كبير نحو جبيل وتحقير ما يتوهم أنه عظيم نحو سبيع وتقليل ما يتوهم أنه كثير نحو دريهمات وتقريب ما يتوهم أنه بعيد زمنا أو محلا أو قدرا نحو قبيل العصر وبعيد المغرب وفويق هذا ودوين ذلك وأصيغر منك وزاد الكوفيون معنى خامسا وهو التعظيم كقول عمر رضي الله عنه في ابن مسعود كنيف ملئ علما وقول بعض العرب أنا جذيلها المحكك وعذيقها المرجب وقوله وكل أناس سوف تدخل بينهم

يصغر الفعل) وكذا الاسماء العاملة عمل الفعل كاسم الفاعل لأن شرط عملها عدم تصغيرها كما مر (قوله لأن التصغير وصف في المعنى) والفعل والحرف لا يوصفان (قوله فعل التعجب) في قوله

ياما أميلح غزلانا شدن لنا • وجوز بعضهم القياس عليه كما هو في الهمع (قوله وأن يكون متمكنا) عبارته في شرحه على التوضيح وأن يكون غير متوغل في شبه الحرف اهـ وهي المناسبة لما يأتي من جواز تصغير المركب العددي كخمسة عشر فافهم (قوله ولا من وكيف ونحوهما) كمتى وأين قال في الهمع ولا غير وسوى بمعنى غير وخلاف مثل لأن المماثلة تقل وتكثر دون المغايرة أعني كونه ليس اياه ولا عند وبين ووسط وأمس وأول والبارحة وغد وحسبك والاسماء المختصة بالنفي وكل وبعض ومع وأي وأسماء الشهور كالمحرم وصفر وكذا أيام الاسبوع كالسبت والاحد على مذهب سيبويه وابن كيسان ومذهب الكوفيين والمازني والجرمي جواز تصغيرها اهـ مع زيادة من الشاطبي قال سم يؤخذ من كلام الشاطبي أن أمس اذا كان نكرة جاز تصغيره (قوله فلا يصغر نحو كبير وجسيم) لانه لو صغر مثل ذلك لحصل التناقض وفيه أن مراتب القلة والكثرة تتفاوت ومن الاعلام كثير وهو منقول من تصغير كثير والذي سوغ أن يقال قليل وأقل وكثير وأكثر وأقل من القليل يسوغ التصغير اهـ دماميني (قوله ولا الاسماء المعظمة) كأسماء الله وأنبيائه وملائكته وكتبه والمصحف والمسجد اهـ فارضي لأن تصغيرها ينافي تعظيمها والمراد الاسماء المعظمة من اداتها مسمياتها العظمة فان أريد بها غيرها جاز تصغيرها كما صرح به الشاطبي (قوله خاليا من صيغ التصغير) بأن لا تكون صيغته للتصغير لا بحسب الاصل ولا في الحال فخرج نحو الكميت والكعيت مما وضع على التصغير ثم تنوسي فيه ونحو رجيل وزبيد مما عرض تصغيره بلا تناسيه وقوله وشبهها بأن لا تكون صيغته على هيئة صيغة المصغر أي على حركاتها وسكناتها فخرج نحو مبيطر ومهيمن مما ليس مصغرا لكن على هيئة المصغر (قوله نحو الكميت من الخيل) هو الفرس التي تضرب حمرته الى سواد (قوله والكعيت) بالعين المهملة كما في القاموس وغيره وما في النسخ من رسمه بالفاء تصحيف (قوله وهو البلبل) أي الطائر المعروف وفي أكثر النسخ البلبد وهو تحريف والصواب الذي في القاموس وغيره هو الاول (قوله ولا نحو مبيطر) وقال السهيلي انه يصغر وتحذف ياؤه الزائدة كما تحذف ألف مفاعيل ثم يلحق ياء التصغير فيبقى اللفظ بحاله ويختلف التقدير ويظهر الفرق بين المصغر والمكبر في الجمع فالمكبر تحذف ياؤه ويجمع على مباطر والمصغر لا يجوز فيه الا مبيطرون لانه لو كسر حذفت ياؤه لانه خماسي ثالثه زائد فيزول علم التصغير اهـ تصريح ويؤخذ منه عدم جواز تكسير كل مصغر لزوال علم التصغير عند التكسير ويؤيده أنهم لم يذكروا المصغر فيما يكسر على الجموع المتقدمة في باب جمع التكسير فتأمل ثم رأيت الدماميني صرح في باب اعراب المثنى والمجموع بأن تكسير المصغر كرجيل متعذر (قوله ومهيمن) اسم فاعل هيمن اذا كان رقيبا على الشئ ومثل مبيطر ومهيمن مسيطر وهو المسلط على الشئ (قوله مجرد اللفظ) أي من غير نظر الى مقابلة أصلي بأصلي وزائد بمثله (قوله أنه كبير) أي ذاتا وقوله أنه عظيم أي رتبة (قوله وتقليل ما يتوهم) أي تقليل عدد ما يتوهم (قوله زمنا) كما في المثالين الاولين أو محلا كما في المثالين التاليين لهما أو قدرا كما في المثال الاخير (قوله وزاد الكوفيون الخ) وفي الفارضي زيادة التحبب كبني والترحم كمسيكين (قوله كنيف) تصغير كنف بكسر الكاف وسكون النون تليها فاء وهو كما في القاموس وعاء أداة الراعي أو وعاء أسقاط التاجر شبه به ابن مسعود بجامع حفظ كل لما فيه (قوله أنا جذيلها) تصغير جذل بكسر الجيم وسكون الذال المعجمة وهو العود الذي ينصب للابل الجربى لتحتك به والمحكك بفتح الكاف الاولى مشددة هو الذي كثر الاحتكاك به أي أنا ممن يستشفى برأيه كما تستشفي الابل الجربى بالاحتكاك بهذا العود وقوله وعذيقها تصغير عذق بفتح العين المهملة

وسكون

دويهية تصفر منها الأنامل وقوله فويق جبيل شامخ الرأس لم يكن * لتبلغه حتى تكل وتعملا * ورد البصريون ذلك بالتأويل إلى تصغير التحقير ونحوه (وما به) من الحذف (لمنتهى الجمع وصل) فيما زاد على أربعة أحرف (به إلى أمثلة التصغير صل) والحاذف منها من ترجيح وتخيير ماله هناك فتقول في تصغير فرزدق فريزد بحذف الخامس أو فريزق بحذف الرابع لما سبق في قوله والرابع الشبيه بالمزيد الخ وتقول في سفرجل سفيرج وفي سبطرى سبيطر وفي فدوكس فديكس وفي مدحرج دحيرج وتقول في عصفور وقرطاس وقنديل وفردوس وغرنيق عصيفير وقريطيس وقنيديل وفريديس وغرينيق وتقول في قبعثرى قبيعث (١١١) لما سبق في قوله وزائد العادي الرباعي احذفه الخ وتقول في مستدع مديع وفي استخراج تخيريج لما سبق في قوله والسين والتاء من كمستدع أزل الخ وتقول في منطلق ومقعنسس مطيلق ومقيعس وفي ألندد يلندد أليند ويليد بالإدغام لما سبق في قوله والميم أولى من سواه بالبقا الخ وتقول في حيزبون وعيطموس حزيبن وعطيميس بحذف الياء وإبقاء الواو مقلوبة ياء لما مر وتقول في سرندى وعلندى سريند وعليند أو سريد وعليد لعدم المزية بين الزائدين كما سبق * تنبيه * يستثنى من ذلك هاء التأنيث وألفه الممدودة وياء النسب والألف والنون بعد أربعة أحرف فصاعدا فإنهن لا يحذفن في التصغير ولا يعتد بهن كما سيأتي (وجائز تعويض يا قبل الطرف) عن المحذوف (إن كان بعض الاسم فيهما) أي في الجمع والتصغير (انحذف) وسواء في ذلك ما حذف منه أصل نحو سفرجل فتقول في جمعه سفاريج وإن عوضت قلت سفاريج وفي تصغيره سفيرج وإن عوضت قلت سفيريج وما حذف منه زائد نحو مطلق فتقول في جمعه مطالق ومطاليق وفي تصغيره مطيلق ومطيليق على الوجهين وعلم من قوله وجائز أن التعويض غير لازم * تنبيه * قال في التسهيل وجاز أن يعوض مما حذف ياء ساكنة قبل الآخر ما لم يستحقها لغير تعويض واحترز بقوله لغير تعويض من نحو لغاغير في جمع لغيزى فإنه حذفت ألفه ولم يحتج إلى تعويض لثبوت يائه التي كانت في المفرد (وحائد عن القياس كل ما خالف في البابين) أي باب التكسير وباب التصغير (حكما رسما) مما جاء مسموعا فيحفظ ولا يقاس عليه فمما جاء حائدا عن القياس في باب التصغير قولهم في المغرب

وسكون الدال المعجمة تليها قاف النخلة والمرجب بفتح الجيم المشددة من رجبه أي عظمه أو من الرجبة بسكون الجيم وهي أن يبنى حول النخلة الكريمة بحجارة أو خشب إذا خيف عليها الطول أو كثرة حملها أن تقع وتحوط بشوك لئلا يرقى إليها وإنما كان التصغير في ذلك للتعظيم لأن المقام للمدح (قوله دويهية الخ) تصغيرها للتعظيم بقرينة وصفها بالجملة بعدها التي هي كناية عن الموت فيها (قوله إلى تصغير التحقير) أي كما في دويهية إذا نابا بأن حقر النفوس قد يكون بصغار الدواهي وقوله ونحوه أي كتصغير ما يتوهم أنه كبير الذات كما في جميل إذا نابا بأن الجمل دقيق العرض وإن كان عاليا شاق الصعود وكما في كميت وجديل وعذيق إذا نابا بأن كثرة المعنى قد تكون مع صغر الذات (قوله من ترجيح) أي تعيين لما مر في التكسير وذلك كما في مستدع وقوله وتخيير أي بين أمرين جائزين أعم من أن يكون أحدهما أرجح كما في فرزدق أو متساويين كما في سرندى وعلندى كذا قال شيخنا والبعض ويحتمل أنه أراد بالترجيح ما يشمل التعيين والأحسنية وبالتخيير التخيير بين أمرين متساويين في الجواز (قوله فتقول في تصغير فرزدق الخ) كان عليه أن يقول فتقول في تصغير سفرجل سفيرج لما سبق في قوله ومن خماسي جرد الخ وتقول في تصغير فرزدق الخ لتتم الأقسام (قوله فريزد بحذف الخامس) أي وهذا أحسن من فريزق بحذف الرابع ولو ذكر الشارح هذا لكان أولى لأنه يذكر نظيره مقابلته لقوله بعد وتقول في سرندى وعلندى الخ فتدبر (قوله لما سبق في قوله الخ) راجع لجميع ما ذكره من سبطرى إلى هنا (قوله ومقيعس) قال شيخنا انظر هل يأتي فيه الخلاف المبرد المتقدم (قوله أو سريد وعليد) بحذف النون وقلب الألف ياء لوقوعها بعد كسرة ولم تحذف وتفتح ما قبلها الاسم لا للإلحاق بسفرجل كما مر وألف الإلحاق لا تبقى في التصغير كما يأتي ثم أعلت إعلال قاض تصريح (قوله هاء التأنيث) كدحرجة وألفه الممدودة كقاصعاء وياء النسب كلوذعي والألف والنون بعد أربعة أحرف فصاعدا كزعفران وكعنثران سم (قوله بعد أربعة أحرف فصاعدا) إنما قيد بذلك لأن الذي يجمع منتهى الجمع أما نحو سكران فلا وإن كان لا يحذف منه أيضا الألف والنون عند تصغيره (قوله فإنهن لا يحذفن في التصغير) فتقول دحيرجة وقنيصعاء ولويذعي وزعيفران وعبيثران بخلاف الجمع فإنك تقول فيه دحارج وقواصع ولواذع وزعافر وعباثر (قوله ولا يعتد بهن) بل يتركن على حالهن في التكسير ويصغر ما قبلهن كما يصغر عند تجردهن سم (قوله كما سيأتي) في قوله وألف التأنيث حيث مدا الخ (قوله على الوجهين) أي التعويض وعدمه (قوله قال في التسهيل الخ) مراده تقييد كلام الناظم هنا بكلامه في التسهيل (قوله لغير تعويض) كوجودها أو وجود ما انقلبت عنه في المكبر (قوله من نحو لغاغير في جمع لغيزى) أي ومن نحو لغيغير في تصغير لغيزى ومن نحو سراجيم وسريجيم في جمع احرنجام وتصغيره إذ لا يمكن التعويض لاشتغال محله بالياء المنقلبة عن الألف الكائنة قبل الميم (قوله ولم يحتج إلى تعويض) بل التعويض غير ممكن وإن أوهمت عبارة الشارح خلافه لاشتغال محله بالياء التي كانت في المفرد (قوله قولهم في المغرب

مغيربان ثم وفي العشاء عشيان وفي عشية عشيشية وفي انسان أنيسيان وفي بنون أبينون وفي ليلة لييلية وفي رجل رويجل وفي صبية أصيبية وفي غلمة أغيلمة فهذه الالفاظ مما استغني فيها بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل ومما جاء حائدا عن القياس في التكسير جاء على غير لفظ واحده قولهم رهط وأراهط وباطل وأباطيل وحديث وأحاديث وكراع وأكارع وعروض وأعاريض وقطيع وأقاطيع فهذه جموع لواحد مهمل استغني به عن جمع المستعمل هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب بعض النحويين الى أنها جموع للمنطوق به على غير قياس وذهب ابن جني الى أن اللفظ يغير الى هيئة أخرى ثم يجمع فيرى في أباطيل أن الاسم غير الى ابطيل أو أبطول ثم جمع (تالو ياء التصغير من قبل علم تأنيث او مدته) أي مدة التأنيث (افتح افتح) يعني أن الحرف الذي بعد ياء التصغير ان لم يكن حرف اعراب فانه يجب فتحه قبل علامة التأنيث وهي التاء وألف التأنيث المقصورة نحو قصعة وقصيعة ودرجة ودريجة وحبلى وحبيلى وسلمى وسليمى وكذا ما قبل مدة التأنيث وهي الالف الممدودة التي قبل الهمزة نحو صحراء وصحيراء وحمراء وحميراء ﴿تنبيهات﴾ الاول أفهم كلامه أن الالف الممدودة في نحو حمراء ليست علامة التأنيث وهو كذلك عند جمهور البصريين وانما في العلامة عندهم الالف التي انقلبت همزة وقد تقدم بيان ذلك في بابه ولذلك قال في التسهيل أو ألف التأنيث

مغيربان) وقياسه مغيرب وفي العشاء عشيان وقياسه عشية وقول التصريح قياسه عشي فيه نظر لقول المصنف واختم بتا التأنيث ما صغرت من مؤنث عار ثلاثي قال الشارح في الحال كسن أو في الاصل كيد أو في المآل وهذا نوعان أحدهما ما كان رباعيا بعاعدة قبل لام معتلة فانه اذا صغر لحقته التاء نحو سماء وسمية وذلك لان الاصل فيه سمي بثلاث ياآت الاولى ياء التصغير والثانية بدل المدة والثالثة بدل لام الكلمة فحذفت احدى الياءين الاخيرتين على القياس المقرر في هذا الباب فبقي الاسم ثلاثيا فلحقته التاء اهـ (قوله وفي عشية عشيشية) وقياسه عشية بحذف احدى الياءين من عشية لتوالي الامثال وادغام ياء التصغير في الاخرى كذا في الفارضي وغيره والاصل عشيية بثلاث ياآت فمعلوم مما مر فعلم بطلان قول البعض قياسه عشيية بثلاث ياآت (قوله وفي انسان أنيسيان) بياء قبل الالف وقياسه أنيسين ان اعتبر جمعه على أناسين وأنيسان ان لم يعتبر وهو ما سيصرح به الشارح بعد وقال الكوفيون أنيسيان تصغير انسيان لان أصله انسيان على وزن افعلان بكسر الهمزة والعين واذا صغر افعلان قيل أفيعلان وهو مبني على قولهم انسان مأخوذ من النسيان فوزنه افعان ومذهب البصريين أنه من الانس فوزنه فعلان أفاده الفارضي (قوله وفي بنون أبينون) وقياسه بنيون وفي ليلة لييلية وقياسه ليلة وفي رجل رويجل وقياسه رجيل وفي صبية بكسر الصاد وسكون الموحدة جمع صبي أصيبية وقياسه صبية وفي غلمة بكسر الغين المعجمة وسكون اللام جمع غلام ثم وقياسه غليمة (قوله فهذه الالفاظ الخ) هذا التفريع لا يناسب المتن لان المتن يقتضي أن مثل هذه الالفاظ شاذ وهذا التفريع يقتضي أنه تصغير قياسي لمهمل والمناسب للمتن ما نقله الشارح عن بعض النحويين وكذا يقال في قوله فهذه جموع الخ (قوله بتصغير مهمل) بالاضافة وكذا قوله عن تصغير مستعمل أي فعيربان وما بعده كأنه تصغير مغربان وعشيان وعشاه بتشديد الشين وانسيان وليلاة ورجل واصبية وأغلمة وأبنون (قوله على غير لفظ واحده) أي على غير ما يقتضيه لفظ واحده من الجموع (قوله رهط وأراهط) وقياسه رهوط وقول التصريح وأرهاط ممنوع لان أفعالا غير مطرد في فعل الصحيح العين الساكنها وشذ أفراخ في فرخ كما مر (قوله وباطل وأباطيل) قال الشيخ خالد وقياسه بواطل لانه من باب كاهل اهـ (قوله وحديث وأحاديث) وقياسه أحدثة وحدث وكذا كراع بضم الكاف وهو مستدق الساق وقطيع بفتح القاف (قوله وعروض) بفتح العين وقياسه عرائض كعجوز وعجائز (قوله وذهب ابن جني الخ) قال الفارضي وهو قريب من الاول (قوله الى هيئة أخرى) أي تجمع على ذلك الجمع قياسا (قوله تالو ياء التصغير الخ) هذا البيت والذي بعده تقييد لقول المصنف فيفعل مع فعيعل لما انفاق يعني بمنتهى من كسر تلو ياء تصغير ما زاد على ثلاثة أحرف هذه الاشياء وزاد الشارح صدر المركب فانه يفتح التلو الذي قبله أيضا وتلو منصوب على الحال من تلو والمراد بعلم التأنيث تاؤه وألفه المقصورة (قوله أي مدة التأنيث) الاولى رجوع الضمير لعلم التأنيث أي مدة علم التأنيث أي المدة التي قبله كما قاله سم لانه أدل على أن المدة ليست للتأنيث (قوله ان لم يكن حرف اعراب) فان كان حرف اعراب أجري على مقتضى العامل لكن كونه حرف اعراب انما يتأتى في تصغير الثلاثي لا في تصغير ما فوقه الذي الكلام فيه فلهذا قال شيخنا والبعض القيد لبيان الواقع (قوله وألف التأنيث) خرج ما ألفه للالحاق مقصورة أو ممدودة كعلقى وعلباء فيقال في تصغيرهما عليقى وعليب بكسر ما بعد ياء التصغير مع التنوين كذا قال الفارضي أي ومع حذف الياء المنقلبة عن الالف لالتقاء الساكنين وحذف همزة الممدودة (قوله أفهم كلامه أن الالف الخ) أي لكونه عطفها على علم التأنيث والعطف يقتضي المغايرة (قوله في بابه) أي باب ألف التأنيث أي الباب الذي ذكر فيه ألف التأنيث وهو باب ما لا ينصرف وليس المراد باب التأنيث لانه لم يذكر ذلك

أو الالف قبلها وأما قوله فى شرح الكافية فان اتصل بما ولى الياء علامة تأنيث فتح كتميرة وحبيلى وحميرا حيث يقتضى أن المدة فى نحو حمراء مندرجة فى قوله علامة تأنيث فانه قد تجوز فيه والتحقيق ما تقدم ✽ الثانى المراد بقوله من قبل علم تأنيث ما كان متصلا كما مثل فلو انفصل كسر على الاصل نحو دحيرجة ✽ الثالث عجز المركب منزل منزلة تاء التأنيث كما قاله فى التسهيل فحكمه حكمها فتقول بعيلبك بفتح اللام (كذاك ما مدة أفعال سبق ✽ أو مد سكران وما به التحق) أى يجب أيضا فتح الحرف الذى بعد ياء التصغير اذا كان قبل مدة أفعال أو مدة سكران وما به التحق مما فى آخره ألف ونون

زائدتان لم يعلم جمع ما هما فيه على فعالين دون شذوذ فتقول فى تصغير أجمال أجيمال وفى تصغير سكران سكيران لانهم لم يقولوا فى جمعه سكارين وكذلك ما كان مثله نحو غضبان وعطشان فان جمع على فعالين دون شذوذ صغر على فعيلين نحو سرحان وسريحين وسلطان وسليطين فانهما يجمعان على سراحين وسلاطين وان كان جمعه على فعالين شاذا لم يلتفت اليه بل يصغر على فعيلان مثاله عريان وانسان فانهم قالوا فى جمعهما عراثين وأناسين على جهة الشذوذ فاذا صغرا قيل عريان وأنيسان فان ورد ما آخره ألف ونون مزيدتان ولم يعرف هل تقلب العرب ألفه ياء أولا حمل على باب سكران لانه الاكثر ✽ تنبيه ✽ أطلق الناظم أفعالا ولم يقيده بأن يكون جمعا فشمل المفرد وفى بعض نسخ التسهيل أو ألف أفعال جمعا أو مفردا فمثال الجمع ما ذكر وأما المفرد فلا يتصور تمثيله على قول الاكثرين الا بما سمى به من الجمع لان أفعالا عندهم لم يثبت فى المفردات قال سيبويه واذا حقرت أفعالا اسم رجل قلت أفيعال كما تحقرها قبل أن تكون اسما فتحقير أفعال كتحقير عطشان فرقوا بينها وبين أفعال لانه لا يكون الا واحدا ولا يكون أفعال الا جمعا هذا كلامه وقد أثبت بعض النحويين أفعالا فى المفردات وجعل منه قولهم برمة أعشار وثوب أخلاق وأسمال وهو عند الاكثرين من وصف المفرد بالجمع كما تقدم فان فرعنا على مذهب من أثبته فى المفردات فمقتضى اطلاق الناظم هنا وقوله فى التسهيل جمعا أو مفردا

فى باب التأنيث بل فى باب ما لا ينصرف (قوله أو الالف قبلها) فيه استخدام فانه ذكر ألف التأنيث بمعنى المقصورة وأعاد عليها الضمير بمعنى الممدودة (قوله قد تجوز فيه) حيث أطلق اسم الشئ على مجاوره (قوله ما كان متصلا) أى التاء الذى كان متصلا بعلم التأنيث (قوله عجز المركب) أى الذى ليس آخره صدره ياء اذ ما آخر صدره ياء كمعديكرب لا يفتح ما قبل عجزه لانه ليس تلو ياء التصغير بل يبقى على سكونه ويبقى الساكن على كسره (قوله بعيلبك) بفتح اللام ومعيديكرب بسكون الياء كما مر (قوله أو مد سكران الخ) يؤخذ من تمثيله بسكران وما الحق به شرطان أحدهما ما ذكره الشارح بقوله لم يعلم جمع ما هما فيه الخ ثانيهما أن لا يكون ما فيه الالف والنون المزيدتان جمع كثرة فان كان جمع كثرة كغلمان لم يصغر على لفظه لا فعيلان ولا فعيلين وان كان يجمع على فعالين بل يرد الى القلة ثم يصغر فيقال فيه أغيلمة ذكره فى التسهيل (قوله وما به التحق) شامله أن يكون مؤنثه على فعلى كعطشان أو لا كسرحان ثم ما مؤنثه على فعلانة فيقال فى تصغيره سيفين (قوله مما فى آخره ألف ونون زائدتان) شامل لنحو عمران وعثمان ومروان فيقال فى تصغيرها عميران وعثيمان ومريوان وخرج ما نونه أصلية فانه يكسر فى تصغيره ما قبل الالف قال الدمامينى نحو حسان اذا أخذته من الحسن فتقول حسيين بحذف احدى السينين وقلب الالف ياء وادغامها اه قال سم والظاهر لم حذفت احدى السينين وهلا بقيت ولم ادغامه فقيل حسيسين على فعيعيل اه أى كما قيل فى تصغير لعيرى لعيمير (قوله لم يعلم الخ) دخل تحت منطوقه ثلاث صور أن يعلم جمعه على غير فعالين وأن يعلم جمعه على فعالين شذوذا وأن لا يعلم شئ ومفهومه صورة واحدة وهو أن يعلم جمعه على فعالين دون شذوذ وقد تعرض الشارح لجميع ذلك الا انه ذكر صورة المفهوم فى أثناء صور المنطوق (قوله لانهم لم يقولوا فى جمعه سكارين) لان الالف والنون فيه شابها ألفى التأنيث بدليل منع الصرف وكما لا يتغير ألفا التأنيث لا يتغير ما أشبههما ولما لم يكن الالف والنون فى سرحان وسلطان كذلك حصل التغيير تصريحا (قوله عريان) بضم فسكون مؤنثه عريانة كسه فثلثه وجمعه عراثى كسكارى من غرث كفرح جاع اه قاموس والظاهر جواز صوغ عراثى وفعله على ان كان الضم أرجح لجواز همانى سين سكارى مع رجحان الضم كما تقدم فى شرح قول المصنف وبالفعالى والفعالى جمعا الخ فاقتصار البعض على الضم تقصير (قوله هل تقلب العرب ألفه ياء) أى تجمعه على فعالين (قوله واذا حقرت أفعالا) أى صغرته (قوله فرقوا بينها) أى أفعال بفتح الهمزة وبين افعال أى بكسرها حيث صغروا الاول على أفيعال والثانى على افيعيل فقالوا فى تصغير أجمال أجيمال وفى تصغير اخراج أخيريج ولا حاجة لتقييد اخراج بالعلمية كما صنعه شيخنا وتبعه البعض (قوله ولا يكون أفعال الا جمعا) أى فى الحال أو فى الاصل بأن يكون علما منقولا من جمع فلا تنافى بين هذا وقوله واذا حقرت أفعالا اسم رجل (قوله هذا كلامه) أى كلام سيبويه (قوله وأسمال) بالسين المهملة عطف مرادف يقال سمل الثوب سمولا خلق فهو ثوب أسمال كذا فى القاموس (قوله فان فرعنا على مذهب الخ) اعلم أيد

أنه يصغر على أفيعال ومقتضى قول من قال من النحويين أو ألف أفعال جمعا كأبي موسى وابن الحاجب أنه يصغر على أفيعل بالكسر وقال بعض شراح تصريف ابن الحاجب قيد بقوله جمعا احترازا عما ليس بجمع نحو أعشار فإن تصغيره أعيشير وقال الشارح أو ألف أفعال جمعا وعلى هذا فقوله سبق هذا اللفظ مقيد وحمل كلام الناظم على التقييد وكأنه جعل سبق قيد الأفعال أي ألف أفعال السابق في باب التكسير وهو الجمع (١١٤) أما أنه مذهب أبي موسى ومن وافقه وقال الشلوبين مشيرا إلى قول أبي موسى هذا فاسد لأن سيبويه قال إذا حقرت أفعالا اسم رجل قلت أفيعال كما تحقرها قبل أن تكون اسما وأما حمل كلام الناظم على التقييد فلا يتعين لأن قوله سبق ليس حالا من أفعال فيكون مقيدا له بل هو صفة أو مفعول لسبق تقدم عليه والتقدير كذا السابق منه أفعال وأيضا فإن الناظم أطلق في غير هذا الكتاب ولم يصرح بالتقييد في بعض نسخ التسهيل وعلى ذلك يحمل كلامه (وألف التأنيث حيث مدا وتاؤه منفصلين عدا ● كذا المزيد آخرا للنسب ● وعجز المضاف والمركب ● وهكذا زيادتا فعلانا ● من بعد أربع كزعفرانا ● وقدر انفصال ما دل على ● تثنية أو جمع تصحيح جلا) أعني لا يعتد في التصغير بهذه الأشياء الثمانية بل تعد منفصلة أي تنزل منزلة كلمة مستقلة فيصغر ما قبلها كما يصغر غير متمم بها ● الأول ألف التأنيث الممدودة نحو حمراء ● الثاني تاء التأنيث نحو حنظلة ● الثالث ياء النسب نحو عبقري ● الرابع عجز المضاف نحو ومسيلمان
عبد شمس ● الخامس عجز المركب تركيب مزج نحو بعلبك ● السادس الألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف فصاعدا نحو زعفران وعبوثران واحترز من أن يكونا بعد ثلاثة نحو سكران وسرحان وقد تقدم ذكرهما ● السابع علامة التثنية نحو مسلمان ● الثامن علامة جمع التصحيح نحو مسلمين ومسلمات فجميع هذه لا يعتد بها بل يقدر تمام بنية التصغير قبلها فتقول في تصغيرها حميراء وحنيظلة وعبيقري وعبيد شمس وبعيلبك وزعيفران وعبيثران

لا خلاف الذي سيذكره الشارح مبني على مذهب من أثبت أفعالا في المفردات لأن الاختلاف الذي سيذكره جار في غير أفعال الجمع من أفعال المفرد كأعشار وأفعال اسم رجل بدليل كلام بعض شراح تصريف ابن الحاجب ورد الشلوبين على أبي موسى بكلام سيبويه وأما الاختلاف المتفرع على مذهب من لا يثبت أفعالا في المفردات فليس إلا في أفعال اسم رجل هكذا حقق المقام (قوله إنه) أي أفعالا المفرد يصغر على أفيعال وهذا هو الراجح (قوله لأن سيبويه قال الخ) إنما يتجه هذا التعليل إذا كان مراد أبي موسى بالجمع إخراج المفرد بالمعنى الشامل لأفعال المسمى به كما أشرنا إليه آنفا أخذا من مفهوم قيد الجمع والأفعال كلام سيبويه في المفرد الذي كان في الأصل جمعا كأفعال اسم رجل وكلام أبي موسى في المفرد أصالة كثوب أسمال ولا يلزم من تصغير الأول على أفيعال تصغير الثاني عليه فتأمل (قوله وأيضا فإن الناظم أطلق في غير هذا الكتاب) أي كالتسهيل (قوله وألف التأنيث حيث مدا الخ) قال سم ليس مقصود المصنف استثناء هذه الثمانية من قوله السابق وما به لمنتهى الجمع وصل الخ حتى يكون المعنى أنه يتوصل في الجمع بحذف هذه الأشياء الثمانية لا في التصغير فإن علمه أن عجز المضاف لم يحذف لا هنا ولا هناك ولا ألف التأنيث الممدودة بل المقصود أنه اكتفى مع هذه الأشياء الثمانية بحصول صيغة التصغير تقديرا بتقدير انفصال ما يخل بالصيغة معها وهو في الجمع من أن يكون قد فعل مثل ذلك في الجمع أولا ومعلوم أن أكثرها وهو التسعة منها لم يفعل مثل ذلك معه في الجمع فبطل استثناؤه من قول المصنف السابق وما به لمنتهى الجمع الخ فاستثناء التسع مرتب على المقصود من قول المصنف وألف التأنيث حيث مدا الخ وعجز المضاف ليس حذفه في الجمع لازما من كلامه حتى يرد الاعتراض به فإنه موافق لما سيتضح في شرحه وعلى هذا فقول الشارح الآتي الأول هذه الثمانية الخ فيه نظر وكان الأولى أن يقول فيه تقييد فتأمل اه وليس قوله وألف التأنيث الخ تكرارا مع قوله آنفا الموافق لما من قبل علم التأنيث ومدتها الخ لأن ذكره هنالك من حيث استثناؤه من كسر ما بعد ياء التصغير وهنا من حيث أنه يصغر الاسم بتقدير حلوله منه واحترز بقوله حيث مدا المقصورة لأنها لا تعد منفصلة بل تلك تحذف إذا وقعت خامسة فأكثر وتبقى إذا كانت رابعة لأنها لا تخل حينئذ صيغة التصغير ويفتح ما قبلها إلا حلها (قوله جلا) يحتمل أنه بمعنى ظهر صفة لجمع تصحيح احترز به عن نحو سنين فإن زيادته لا تعد منفصلة حتى تبنى صيغة التصغير لما سيأتي في الخاتمة أنه لا يقال في تصغير سنين سنيون بل سنيات وسيأتي وجهه ويحتمل أن جلا بمعنى أظهر عطف على دل وجمع مفعول جلا مقدما عليه (قوله كما يصغر غير متمم بها) فلا يعتقد أن أبنية التصغير خرجت عن أصلها اه فارضي (قوله عبقري) بعين مهملة مفتوحة فموحدة ساكنة فقاف مفتوحة فراء منسوبة إلى عبقر زعم العرب أنه اسم بلد الجن فينسبون إليه كل شيء عجيب تصريح (قوله تركيب مزج) بخلاف الإسنادي قال الفارضي لأن الإسنادي كتأبط شرا لا يصغر وشمل المركب تركيب مزج العددي كخمسة عشر فتقول خميسة عشر بتصغير الصدر فقط سواء أردت العدد أو سميت به فارضي (قوله

ومسيلمان ومسيلمين ومسيلمات ﴿تنبيهات﴾ الاول هذا تقييد لاطلاق قوله وما به لمثنى الحق وسل وقد تقدم التنبيه عليه
الثاني ليست الالف الممدودة عند سيبويه كتاء التأنيث في عدم الاعتداد بها من كل وجه لان مذهبه في نحو جلولاء وبراكاء
وقريثاء مما ثالثه حرف مد حذف الواو والالف والياء فيقول في تصغيرها جليلاء وبريكاء وقريثاء بالتخفيف بخلاف فروقة فانه
يقول في تصغيرها فريقة بالتشديد ولا يحذف فقد ظهر أن الالف يعتد بها من هذا الوجه بخلاف التاء ومذهب
المبرد ابقاء الواو والالف والياء في جلولاء وأخويه فيقول في تصغيرها جليلاء وبريكاء وقريئاء بالادغام مسويا بين ألف التأنيث وتائه لان ألف التأنيث الممدودة محكوم لما هي فيه بحكم ما فيه هاء التأنيث وجه التسوية أن الالف التأنيث الممدودة شبهها بهاء التأنيث وشبهها بالالف المقصورة واعتبار الشبهين أولى من الغاء أحدهما وقد اعتبر الشبه بالهاء من قبل مشاركة الالف الممدودة لها في عدم السقوط وتقدير الانفصال فوجب أن لا يغفل عن اعتبار الشبه بالالف المقصورة في عدم ثبوت الواو في جلولاء ونحوها فانه كان جاري الاولى وسقوطها في التصغير متعين عند سيبويه الثانية وكذا يتعين سقوط الواو المذكورة في نحوها في التصغير واعلم أن تسوية الناظم هنا بين ألف التأنيث الممدودة وتائه تقتضي موافقة المبرد لكنه صحح في غير هذا النظم مذهب سيبويه الثالث اختلف
أيضا في نحو ثلاثين علما أو غير علم وفي نحو جداربن وظريفين وظريفات أعلاما فاوسيه علامة التثنية وجمع التصحيح وثالثه
حرف مد فذهب سيبويه الحذف فتقول ثليثون وجديران وظريفون وظريفات لان زيادته غير طارئة على لفظ مجرد فعومل
معاملة جلولاء ومذهب المبرد ابقاء حرف المد في ذلك والادغام كما فعل في جلولاء واتفقا في نحو ظريفين وظريفين وظريفات
اذا لم يجعلن أعلاما على التشديد ولم يذكرها هذا التفصيل (وألف التأنيث ذو القصر متى زاد على أربعة لن يثبتا) أي اذا
كانت ألف التأنيث خامسة فصاعدا حذفت

ومسيلمان ومسلمين) كذا في بعض النسخ واثبات الالف في الاول يقتضي رفع المعاطفات واثبات
الياء في الثاني يقتضي عدم رفعها كما أن رسم عبقرى بغير ألف بعد الياء التحتية يقتضي عدم
النصب ويمكن جعل المتعاطفات كلها بالرفع واجراء مسيلمين على لغة من يجري جمع المذكر السالم
مجرى حين أو بالجر حكاية لحالها في الجر واجراء مسيلمان على لغة من يلزم المثنى الالف ويوافق هذا
ما في أكثر النسخ ومسيلمين ومسيلمين فتأمل (قوله هذا تقييد الخ) تقدم ما فيه (قوله في عدم
الاعتداد بها من كل وجه) بل من بعض الوجوه كعدم السقوط في التصغير (قوله لان مذهبه في نحو
جلولاء الخ) فتكون هذه مستثناة من قول المصنف وألف التأنيث حيث مدا (قوله حذف الواو
والالف والياء) اعتدادا بألف التأنيث الممدودة كما اعتد بالمقصورة في نحو قرقرى اذا صغره على
قريقر حذفت من أجلها الالف (قوله بخلاف فروقة) أي ونحوها مما فيه تاء التأنيث وثالثه حرف
مد (قوله من هذا الوجه) وهو حذف الواو والالف والياء فلولم يعتد بالالف لم تحذف المدة لانها لم
تنف مع قلب الالف والواو ياء كما في تصغير جلول وبراك وقريث بلا ألف تأنيث (قوله ومذهب المبرد
الخ) وعليه فألف التأنيث الممدودة كتائه في عدم الاعتداد بها من كل وجه (قوله في جلولاء
وأخويه) مع قلب الواو والالف ياء (قوله وجه تنا) قال الغزي مع علمي بالشبه فكان الاولى تقديمه
وجعل قوله من قبل أي من جهة بيانا لذلك الوجه كما لا يخفى اه وهو ناشئ عن عدم فهم عبارة
الشارح والذي يظهر أنه متعلق بتقدير الانفصال يعني أن تقدير انفصال ألف التأنيث الممدودة
في غير ما ثالثه حرف مد لا مطلقا والا لم يحذف لاجلها حرف المد فيما ثالثه حرف مد فلا تغفل (قوله
فلا تغفل الخ) الفاء لتفصيحه أي واذا اعتبر الشبه بالهاء من هذا الوجه فيجب الخ أو مفرعة على
قوله واعتبار الشبهين الخ (قوله ونحوها) أي نحو الواو في جلولاء كالالف في براكاء والياء في قريثاء
(قوله عند سيبويه الثانية) بان يقال حذف المدة في نحو التأنيث ألف بعد الراء (قوله أن تسوية
الناظم الخ) أي حيث أطلق في قوله وألف التأنيث حيث مدا وتاؤه منفصلين عدا
(قوله في نحو ثلاثين علما أو غير علم الخ) وجه التعميم فيه وتقييد ما بعده بالعلم أن نحو ثلاثين زيادته
غير طارئة مطلقا لانه لا مفرد له بخلاف نحو جداربن وظريفين فانه تكون زيادته غير طارئة
اذا كان علما بخلاف ما اذا لم يكن علما لان له حينئذ مفردا (قوله لان زيادته) هي علامة التثنية
والجمع غير طارئة على لفظ مجرد أي منها أما ثلاثون فلوضعه على الزيادة وأما غيره فلوجود الزيادة
حال العلمية قبل العلمية وقوله فعومل معاملة جلولاء لعدم طرو الزيادة على كل (قوله زاد على
أربعة) أي ولم يتقدم على الخامسة مدة كما سيأتي (قوله لن يثبتا) خبر المبتدأ وهو ألف وجواب
الشرط محذوف دل عليه الخبر أو هو الجواب على تقدير الفاء ومجموع الشرط والجواب الخبر (قوله أي
اذا كانت ألف التأنيث) أي المقصورة كما قيد به المتن أما الممدودة فعلى تقدير الانفصال كما مر وكالف
التأنيث المقصورة ألف الالحاق المقصورة كحبركى فتقول في تصغيره حبيرك كعريقر والحبركى بفتح
الحاء المهملة والموحدة وسكون الراء القراد وليست ألفه للتأنيث لقولهم حبركاة وهو منون ومن

لان بقاءها يخرج البناء عن مثال فعيعل وفعيعيل لانها لم يستقل النطق بها فحكم لها بحكم المنفصل فتقول في نحو قرقرى وقليقرى
وردرايا قريقر ولغيغز وبريدر فان (١١٦) كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة وابقاء ألف التأنيث وجاز عكسه
والى هذا أشار بقوله (وعند تصغير حبارى خير بين الحبيرى فادر والحبير) ومثله قريثا تقول فيه قريثا أو قريث اي ان حذفت المدة قلت الحبيرى وقريثا وان حذفت ألف التأنيث قلت الحبير وقريث فقلب المدة ياء ثم تدغم ياء التصغير فيها (واردد لاصل ثانيا لينا قلب فقيمة صير قويمة تصب) ثانيا مفعول لاردد ولينا نعت لثانيا وقلب في موضع النعت لثانيا أيضا يعني أن ثاني الاسم المصغر يرد الى أصله اذا كان لينا منقلبا عن غيره فشمل ذلك ستة أشياء • الاول ما أصله واو فانقلبت ياء نحو قيمة فتقول فيه قويمة • الثاني ما أصله واو فانقلبت ألفا نحو باب فتقول فيه بويب • الثالث ما أصله ياء فانقلبت واوا نحو موقن فتقول فيه مييقن • الرابع ما أصله ياء فانقلبت ألفا نحو ناب فتقول فيه نييب • الخامس ما أصله همزة فانقلبت ياء نحو ذيب فتقول فيه ذؤيب بالهمزة • السادس ما أصله حرف صحيح غير همزة نحو دينار وقيراط فان أصلهما دنار وقراط والياء فيهما بدل من أول المثلين فتقول فيهما دنينير وقريريط وخرج عن ذلك ما ليس كذلك فانه لا يرد الى أصله الموجود فتقول في متعد متيعد بابقاء التاء خلافا للزجاج فانه يرده الى أصله فيقول مويعد والاول مذهب سيبويه وهو الصحيح لانه اذا قيل فيه مويعد أوهم أن مكبره موعد أو موعد ومتيعد لا ايهام فيه (تنبيهات) الاول

الحرى أن ألفه للتأنيث فهو ممنوع من الصرف كذا في القاموس (قوله لان بقاءها يخرج الخ) قال في التصريح فان قلت حبيلى فعيلى وليست من أبنية التصغير الثلاثة قلت نعم ولكنها توافق فعيعلا في مقابلة الكسرة الى مع مقابلة الالف اه وقد حرره البعض ثم استشكله (قوله لانها لم يستقل النطق بها الخ) قال شيخنا اللام تعليل لمحذوف تقديره وفارقت الممدودة لانها الخ أي لانها لا يمكن النطق بالمقصورة وحدها فهي بعيدة عن تقدير الانفصال بخلاف الممدوده (قوله فتقول في نحو قرقرى) قاف وراءين مهملتين اسم موضع تصريح (قوله وردرايا) بواو مفتوحة وراء ساكنة فدال مهملة وراء فالف فتحتيه اسم موضع ربه فعلعايا (قوله لغيغز) كذا ضبط الشارح بلا نقط الزاي وفي بعض النسخ بالزاي قال شيخنا وهو القياس (قوله بريدر) بحذف ألف التأنيث ثم حذف الالف والياء لانهما زائدتان (قوله فان كانت خامسة الخ) أشار به الى أن قول المصنف وعند تصغير حبارى الخ مقيد لا مطلق وقوله أن يأتي أربعة الخ (قوله وابقاء ألف التأنيث) لانها بعد حذف المدة صارت رابعة (قوله بين الحبيرى) وهو أجود (قوله ومثله قريثا) يقتضي أن قريثا بالقصر والذي في ديوانه أنها بالمد وهو ما في القاموس فاصل مرادهم مثله قريثا على قصرها ضرورة أو نحوها أو أنه لغة فيها (قوله بقلب المدة ياء) أي في الحبارى فقط لان مدة قريثا ياء فلا تحتاج للقلب (قوله ثانيا لينا) لم يخص في الهمع الرد بالثاني الاصلي حيث قال يرد الى أصله البدل ان كان آخرا مطلقا سواء كان لينا كما في أو غير لين كما رسمناه فان ألف ملهى بدل من واو لانه مشتق من اللهو وهمزة سماء بدل من هاء لقولهم مياه وأمواه وهمزة سقاء بدل من ياء لانه مشتق من السقي فيقال مليهى برد الالف الى الواو وقلبها ياء لتطرفها اثر كسرة ومويه وسقي كما يقال في التكسير ملاهي ومياه وأمواه وأسقية لان التصغير والتكسير يردان الاشياء الى أصولها فان لم يكن البدل آخرا اشترط فيه شرطان أن يكون لينا وأن يكون بدلا من غير همزة بل همزة كما قيل وريان وهو ان ومومن فيقال مويل ورويان وهوين ومويمن وفي متعد لزوال موجب الابدال لان الواو انما أبدلت في مال لتحركها وانفتاح ما قبلها وفي قيل وريان لكسر ما قبلها وفي ريان لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون وانما أبدلت الواو في موقن لسكونها وكسر ما قبلها وكذا قيراط ودينار بالياء فيه لقريريط وذؤيب بالهمزة ولو كان غير الآخر حرفا صحيحا بدلا من صحيح أو من لين لم يرد الى أصله بل يصغر اسكامه على حالها كتعد ونحوه وتراث وتريث وأثاب في عاب وأنيب رواثم وقويم بالهمزة وكذا لو كان بدلا من همزة بل همزة كآدم وقال أو بدم من غير رد للالف الى أصلها وهو الهمزة اه بنقص زيادة واختصار (قوله ولينا نعت لثانيا) قال شيخنا وتبعه البعض ويصح أن يكون مفعولا ثانيا لقلب لانه يتعدى لمفعولين اه وفيه نظر لانه يصير المعنى أن الثاني المردود الى أصله هو المحول لينا مع أنه المحول اليه كالياء في ديمة لا المحول كالواو فتدبر (قوله فتقول فيه ذؤيب) ووجهه زوال مسوغ البدل وهو سكون الهمزة دماميني (قوله فتقول في متعد) وهو اسم فاعل من اتعد وأصله موتعد أبدلت الواو تاء وأدغمت التاء في التاء تصريح (قوله بابقاء التاء) أي الاولى المبدلة من الواو التي هي فاء الكلمة وحذف تاء الافتعال سم (قوله فانه يرده الى أصله) لزوال موجب قلبها وهو تاء الافتعال تصريح (قوله موعد) أي اسم فاعل أو موعد أي اسم مفعول أو موعد أي مصدرا ميميا أو اسم زمان أو مكان (قوله لا ايهام فيه) أي وان كان فيه اجمال من حيث احتماله أنه تصغير اسم فاعل أو اسم مفعول وأورد في التصريح أن سيبويه لم يلتفت للالباس في مواضع كثيرة وقد يقال

مراده بالقلب مطلق الابدال كما عبر به في التسهيل لان القلب في اصطلاح أهل التصريف لا يطلق على ابدال حرف لين من حرف صحيح ولا عكسه بل على ابدال حرف علة من حرف علة آخر ويستثنى من كلامه ما كان لينا مبدلا من همزة تلي همزة كما استثناه في التسهيل كألف آدم وياء أيمة فانهما لا يردان الى أصلهما أما آدم فتقلب ألفه واوا وأما أيمة فيصغر على لفظه وقد ظهر بما ذكرناه أن قوله في شرح الكافية وهو يعني الرد مشروط بكون الطرف حرف لين مبدلا من لين غير محرر بل ينبغي أن يقول مبدلا من غير همزة تلي همزة كما في التسهيل * الثاني أجاز الكوفيون في نحو باب مما ألفه ياء (١١٧) نويب بالواو وأجازوا أيضا ابدال الياء في نحو شيخ واوا ووافقهم في التسهيل على جوازه جوازا مرجوحا ويؤيده انه سمع في بيضة بويضة وهو عند البصريين شاذ * الثالث اذا صغر اسم مقلوب صغر على لفظه لا أصله نحو جاه لانه من الوجاهة فقلب واذا صغر قيل جويه دون رجوع الى الاصل لعدم الحاجة الى ذلك (وشذ في عيد عييد) حيث صغروه على لفظه ولم يردوه الى أصله وقياسه عويد لانه من عاد يعود ولم يردوا الياء لئلا يلتبس بتصغير عود بضم العين كما قالوا في جمعه أعياد ولم يقولوا أعواد لما ذكرنا (وحتم للجمع من ذا ما لتصغير علم) يعني أنه يجب في جمع التكسير من رد الثاني الى أصله ما وجب للتصغير فيقال في باب وناب وميزان أبواب وأنياب وموازين الا ما شذ كأعياد وقوله

حتى لا يحل الدهر الا باذننا ولا نسأل الاقوام عقد المياثق

يريد المواثيق {تنبيه} هذا الحكم في التكسير الذي يتغير فيه الاول أما ما لا يتغير فيه فيبقى على ما هو عليه نحو قيمة وقيم وديمة وديم (والألف الثاني المزيد يجعل واوا) نحو ضارب وضويرب وماش ومويش (كذا ما الاصل فيه يجهل) كألف صاب وعاج فتقول فيهما صويب وعويج {تنبيهان} الاول مما يجعل واوا أيضا الالف الثاني المبدل من همزة تلي همزة كآدم تقول فيه أويدم كما تقدم التنبيه عليه * الثاني حكم التكسير في ابدال الالف الثاني كحكم التصغير فتقول ضوارب وأوادم (وكمل المنقوص) وهو ما حذف منه أصل بأن ترد اليه ما حذف منه (في التصغير) لتأتي بنية فعيل ونحو هذا (ما لم يحو غير التاء ثالثا

الموجودة بها اجمالا لا تفصيلا فتأمل (قوله مراده بالقلب الخ) الحامل له على ذلك تعميمه القلب في كلامه بحيث شمل نحو الخامس والسادس والا فيمكن ابقاء القلب على ظاهره استدلالا وغاية الامر أنه ترك بعض المسائل سم (قوله من حرف صحيح) كما في دينار وقيراط اه سم وكما في ذئب بناء على أن الهمزة حرف صحيح (قوله ولا عكسه) أي ولا على عكسه كما في متعد (قوله فيصغر على لفظه) فيقال أييمة ولا يضر التقاء الساكنين فيه لانه على حده لان الاول حرف لين والثاني مدغم فيه فهو كدويبة تصغير دابة سم (قوله غير محرر) لانه يخرج عنه اللين المنقلب عن صحيح غير الهمزة كما في دينار والمنقلب عن همزة لا تلي همزة كما في ذيب مع أنهما يردان (قوله في نحو شيخ واوا) فيقال شويخ (قوله على جوازه) أي جواز الابدال واوا في نحو باب ونحو شيخ كما هو صريح التسهيل (قوله وهو) أي ما سمع من بويضة فهو كقوله شاذ المقتضي للسماع وارجاع البعض الضمير الى ما تقدم من قلب ألف باب وياء شيخ وبيضة واوا لا يناسب الا لو سمع القلب في ياء باب وشيخ أيضا وهو خلاف المتبادر من تعبيره بالاجازة ثم سمع في باب بالنسبة من الابدال نويب كما في الهمع فاعرفه (قوله اسم مقلوب) أي قلبا مكانيا (قوله لانه من الوجاهة) فأصله وجه فقلب قلبا مكانيا بان قدمت العين على الفاء ثم قلبت الفاء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله وقياسه عويد) قال سم هل يمنع النطق بالقياس اه قال الاسقاطي وقد يخرج على الخلاف في المصدر اذا ورد على خلاف القياس ولم يرد القياسي هل يجوز استعمال القياسي اه وجزم البعض بالمنع أخذا من التعليل بالالتباس بتصغير عود (قوله ولم يردوا الياء) أي الى أصلها وهو الواو (قوله وحتم للجمع الخ) قال أبو حيان أحال الجمع على التصغير وقدم الجمع والحوالة انما تكون على المتقدم في الذكر لا على المتأخر اه سيوطي قال سم وهو عجيب لان الواجب في الحوالة تقدم حكم المحال عليه وهو حاصل هنا (قوله عقد المياثق) كذا بخط الشارح وفي بعض النسخ عهد والاول هو ما في الشواهد للعيني وفي قوله المياثق دون المياثيق بالياء بعد المثلثة موافقة لمذهب الكوفيين من جواز حذف المدة قبل الآخر بلا تعويض الياء فاني وقرطاس وعصفور كما مر (قوله المزيد) يدخل فيه ألف حائص فيقال فيه حويص وسيأتي أن تصغيره تصغير ترخيم حييص اه اسقاطي وقوله فيقال فيه حويص أي برد الهمزة الى أصلها وهو الياء فيصغر على مثال فعيعل هذا هو الصواب وما في كلام البعض مما يخالف ذلك خطأ (قوله صاب) بصاد مهملة وموحدة اسم شجر مر (قوله الالف الثاني المبدل الخ) ومنه أيضا الالف المنقلبة عن واو كباب كما مر فالالف الثانية تقلب عند التصغير واوا في أربعة مواضع كما تقلب ياء في موضع واحد وهو ما ثانيه ألف منقلبة عن ياء (قوله وكمل المنقوص) أي الناقص منه شيء ولو مبدلا بآخر بدليل تمثيله بالماء لا ما سيأتي لا المصطلح عليه (قوله ونحو هذا) أي التكميل المذكور (قوله ما لم يحو الخ) أي ما لم يحو بعد الحذف حرفا زائدا ثالثا غير التاء وقوله زائدا هو ما يؤخذ من التنبيه الثاني الآتي في كلام الشارح أي وغير همزة الوصل

كما أصله موه فتقول فيه مويه برد اللام (١١٨) وكذا تفعل في خذ وكل ومذ أعلاما وسه ويد وحر فتقول فيها أخيذ وأكيل برد

فاء ومذيذ وستيه برد العين
ويدية وحريح برد اللام
وإن كان على ثلاثة
والثالث تاء التأنيث لم يعتد
بها وكمل أيضا كما يكمل
الثنائي نحو عدة وسنة
فتقول فيهما وعيدة
وسنية برد فاء الأول ولام
الثاني وإن كان للمنقوص
ثالث سوى التاء لم يرد إليه
ما حذف لعدم الحاجة
إليه لأن بنية فعيل تتأتى
بدونه فتقول في هار وشاك
وميت هوير وشويك
ومييت وشذ هويير برد
المحذوف وأشار بقوله كما
إلى أن الثنائي وضعا يكمل
أيضا في التصغير كما يكمل
المنقوص توصلا إلى بناء
فعيل إلا أن هذا النوع
لا يعلم له ثالث يرد إليه
بخلاف المنقوص وأجاز
الكوفية والتسهيل فيه
وجهين أحدهما أن يكمل
بحرف علة فتقول في عن
وهل مسمى بهما عني وهلي
والآخر أن يجعل من
قبيل المضاعف فتقول
فيهما عنين وهليل وصرح
في التسهيل أن الأول
أولى وبه جزم بعضهم لكنه
لا يظهر إلا في الوجهين
أثرى ما لاسمية أو الحرفية
إذا سمي بها وأنت تقول
على التقدير بن موي
﴿تنبيهان﴾ الأول إنما
قال غير التاء ولم يقل غير
الهاء ليشمل تاء بنت وأخت
فإنه لا يعتد بها أيضا بل يقال بنية وأخية برد المحذوف * الثاني يعني بقوله ثالثا ما زاد على حرفين ولو كان المقلبة

ليدخل نحو ابن وسيأتي في الشرح الاعتذار عن ترك المصنف هذا والمنفي صادق بأن لا يحوي ثالثا
أصلا كيد أو يحوي ثالثا ساقطا كما ذكره الشارح وابن وقول البعض أو يحوي ثالثا غير الساقط خطأ كما هو
شاهد المنفي صادقا بأن لا يحوي ثالثا أصلا وهو الثنائي الوضع لأن موضوع المسئلة الاسم المنقوص
وغير التاء حال من ثالثا على قاعدة أن نعت النكرة إذا تقدم عليها أعرب حالا منها (قوله كما)
مثل للمنقوص إن جعل بمعنى المشروب إلا أن المصنف فسره بالصمغ ونظيره في التكميل إن
جعل من الاسمية أو الحرفية واعلم أن الشارح أولا جزم أن مراده اسم المشروب حيث قال أصله
موه وثانيا جزم أن مراده ما الاسمية أو الحرفية حيث قال وأشار بقوله كما إلى أن الثنائي الخ
وثالثا ردد حيث قال الراعي قوله كما الخ وهذا عجيب فليتأمل سم (قوله في خذ وكل ومذ أعلاما) أصل
خذ وكل أوخذ وأوكل حذفت ثانيه التي هي فاء الكلمة وتبعها همزة الوصل لعدم الاحتياج
إليها وأصل مذ منذ وإنما قال أعلاما مع تصغيرها إذ لا يصغر إلا الاسم المتمكن كما مر
(قوله وسه) أصله سته وهو الدبر ويدل أن لها يدي سكون تاء ووضعها على الخلاف وحر أصله حرح
وهو الفرج (قوله ويدية) كذا في باب الصحاح وفي نسخة ويدي بلا تاء والصواب الأول (قوله لم
يعتد بها) لكونها في حكم المنفصل (قوله فتقول فيهما وعيدة وسنية) اعترضه ابن ... جعل ابن
العوض والمعوض عنه ... ودفعه أن تاء المصغر ليست للتأنيث ولم يقصد بها عوضية أصلا وهي
ليست التي كانت عوضا بل التي تظهر عند تصغير المؤنث (قوله وسنية) برد لامه وهي الواو وقلبها
لاجتماعها مع ياء التصغير وسبق إحداهما بالسكون ومن جعل لامها هاء صغرها على سنيهة
(قوله في هار وشاك) علم أن أصلهما هاور وشاوك حذفت الواو على غير القياس فوزنهما فال وكان
القياس قلبها همزة ووزنهما على القياس أنهما فاعل هائر وشائك ... وقال بعضهم حذفت
الألف الزائدة وقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فوزنهما فعل بسكون العين اعتبارا بعد
القلب وبكسرها اعتبارا بما قبله وعلى أن المحذوف الواو جرى الشارح حيث قال وشذ هويير برد
المحذوف يعني الواو لأن الكلام في رد المحذوف الأصلي لا الزائد وفيهما لغة ثالثة وهي جعل عينهما
بدل لامهما ثم قلب العين ياء وتسكين اللام كسرة لمناسبة الياء وفي هويرة ... إعرابهما على هذا إعراب
... المنقوص ... تقدم إعراب الصحيح وتحرك الراء والكاف بحركات الإعراب
الثلاث وتصغيرهما على هذا في الرفع والجر هوير وشويك بكسر الراء والكاف من غير رد المحذوف
لالتقاء الساكنين ... وفي النصب ... وعلى لغة هائر وشائك هوير وشويك بتشديد
الياء وعلى غيرهما هوير وشويك بتخفيف الياء من غير رد المحذوف (قوله وميت) بتخفيف الياء
وهذه الياء يحتمل أن المحذوف عين الكلمة (قوله بحرف علة) بأن يزاد عليه ياء وقيل إن شئت ألحقه
... لامه ... في هل هلي أو واوا فقلب ... ثم أعلته إعلال سيد وفيه زيادة عمل والأظهر
الأول وبه جزم الأندي وافق ظاهر كلام التسهيل ووجه الثاني أن ما حذفت لامه واوا أكثر مما حذفت
لامه ياء اهـ تصريح مع بعض زيادة من المرادي (قوله فإنك تقول الخ) لأنك على الوجه الأول إن كملت
بياء وجب إدغام المثلين أو بواو وجب قلبها ياء ثم إدغامها وعلى الوجه الثاني تزاد ألف وتبدل ياء
وتدغم فيها ياء التصغير وأما ألف ما فتبدل واوا بكل حال ... بقوله والألف الثاني المزيد يجعل واوا
الخ اهـ سم وفي كلام الفارضي ما يشعر بالفرق حيث قال إذا سمي بحرفين ثانيهما ألف أو واو
أو ياء وجب التضعيف في التصغير وغيره فلو سمي بفي وجب تضعيف الألف ثم تقلب الألف
الثانية همزة لاجتماعهما ساكنين فيصير ماء وإذا صغر يقال موي بتشديد الياء الأولى ياء التصغير
والثانية أصلها الهمزة قلبت ياء جوازا اهـ فقوله جوازا يقتضي أنه يقال موي بهمزة بعد ياء
التصغير فيحصل الفرق (قوله برد المحذوف) أي وحذف التاء والإتيان بهاء التأنيث والمحذوف الواو

أولا أو وسطا فالاول كقولك فى تصغير يرى مسمى به يرى من غير رد اعتدادا بحرف المضارعة وأجاز أبو عمرو والمازنى الرد فيقولان يرىء ويونس يرد ولا ينون على أصل مذهبه فى يعيل تصغير يعلى ونحوه وتقدم مثال الوسط • الثالث لا يعتد أيضا بهمزة الوصل بل يرد المحذوف مما هى فيه واعلم أنه يرد كذلك لان ما هى فيه اذا صغر حذفت منه فبقى على حرفين لا ثالث لهما نحو اسم وابن تقول فى تصغيرهما سمى وبنى فتحذف همزة الوصل استغناء عنها بتحريك الاول • الرابع قوله كما ان أراد به اسم الماء المشروب فهو تمثيل صحيح وهذا هو الظاهر كما مر الشرح عليه وان أراد به الكلمة التى تستعمل موصولة ونافية فهو تنظير لا تمثيل لان ما اسمية كانت أو حرفية من الثانى وضعا لا من قبيل المنقوص فيكون مراده أن نحو ما يكمل كما يكمل المنقوص لا أنه منقوص وتمام القول فى هذا أنه اذا سمى بما وضع ثنائيا فان كان ثانيه صحيحا نحو هل وبل لم يزد عليه شئ حتى يصغر فيجب أن يضعف أو يزاد عليه ياء فيقال هليل وهلى وان كان معتلا وجب التضعيف قبل التصغير فيقال فى لو وكى وما لو وكى وماء بالتشديد والهمزة فى ماء المدود لانك لما زدت على الالف ألفا التقى ألفان فأبدلت الثانية همزة فاذا صغرت أعطين حكم دو وحى وماء فيقال لوى كما يقال دوى وأصلهما لويو ودويو وياء الكى مثلا شذا آت كما يقال حيى ويقال موى كما يقال فى تصغير الماء المشروب موية الا أن هذا لامه هاء فردت اليه كما تقدم • الخامس قال فى شرح الكافيه وقد يكون المحذوف حرفا فى لغة وحرفا آخر فى لغة فيصغر تارة برد هذا وتارة برد هذا كقولك فى تصغير سنة سنية وسنيهة وفى تصغير عضة عضية وعضيهة اهـ (ومن بترخيم يصغر اكتفى • بالاصل كالعطيف يعنى المعطفا) أى من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم وهو تصغير الاسم بتجريده من الزوائد فان كانت أصوله ثلاثة صغر على فعيل وان كانت أربعة فعلى فعيعل فتقول فى معطف عطيف وفى أزهر زهير وفى حامد وحمدان وحماد ومحمود وأحمد

المنقلبة فى التصغير ياء لاجتماعها مع ياء التصغير وسبق احداهما بالسكون (قوله مسمى به) قيد به لان الفعل والحرف لا يصغران الا اذا سمى بهما (قوله من غير رد) أى لعينه وهى الهمزة اذ أصله يرأى (قوله فيقولان يرىء) بهمزة بعد ياء التصغير وتنوين عوض عن الياء المحذوف لالتقاء الساكنين (قوله على أصل مذهبه فى يعيل) أى من اثبات الياء وعدم تنوين العوض كما مر فى باب مالا ينصرف فما وجد فى بعض النسخ من كتابة يعيلى بالياء وما وجد فى بعضها الآخر من كتابته بلا ياء صحيحان لان الاول على مذهب يونس المحدث عنه والثانى على مذهب غيره الارجح فما ذكره شيخنا وتبعه البعض من أن معنى قول الشارح ولا ينون أنه لا ينون تنوين الصرف ولا تنوين العوض وما ذكره البعض من أن كتابة يعيل فى بعض النسخ بالياء تحريف كلاهما خطأ منشؤه الغفلة عن مذهب يونس المتقدم فى الشرح فى باب مالا ينصرف والله تعالى هو الهادى (قوله وتقدم مثال الوسط) وهو نحو هار وشاك وميت (قوله حذفت منه) لانه يضم أوله فيستغنى عنها بتحريك أوله تصريح (قوله كما مر الشرح عليه) أى فى قوله أصله موه الخ عقب قول المصنف كما (قوله فهو تنظير) أى فى مطلق التكميل والا فتكميل المنقوص برد ما حذف منه اليه وهذا لا يعلم له محذوف فيرد اليه أفاده المرادى (قوله حتى يصغر) أى الى أن يصغر (قوله وجب التضعيف) قال البعض لئلا يلزم اثبات اسم معرب على حرفين آخره حرف لين متحرك وهذا لا نظير له اهـ وقد يقال عدم النظير لازم على القسم الاول لان أقل وضع الاسم المعرب على ثلاثة أحرف وهل وبل مسمى بهما شعا ليان لذلك على أن الثانى وضعا اذا سمى به لا يتعين فيه الاعراب بل يجوز فيه الحكاية فتأمل (قوله فأبدلت الثانية همزة) كما فى حمراء (قوله أعطين) ماض مجهول مبنى على سكون الياء لاتصاله بنون الاناث (قوله دو وحى) بفتح أولهما وتشديد ثانيهما والدو البادية والحى القبيلة اهـ تصريح ودال الدو مهملة (قوله وأصلهما لويو ودويو) أى فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون (قوله ويقال موى) أى بابدال الهمزة ياء وادغام ياء التصغير فيها وتقدم عن الفارضى ما يفيد جواز ابقاء الهمزة بلا ابدال (قوله فى تصغير الماء المشروب الخ) ويقال فى تثنيته ماآن وماوان قرأ الجحدرى والتقى الماآن والحسن فالتقى الماوان وجمعه فى القلة أمواه اهـ فارضى أى وفى الكثرة مياه وأصله مواه قلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة (قوله لامه هاء) وأصله موه قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم الهاء همزة (قوله ومن بترخيم) أى معه ومن موصولة أو موصوفة فيصغر بالرفع واكتفى خبر من أو شرطية فيصغر بالجزم وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين واكتفى جواب الشرط (قوله بالاصل) وهو ما كان فى مقابلة الفاء والعين واللام سندوبى (قوله المعطفا) قال الشاطبى المعطف فى اللغة العطف وهو الجانب من كل شئ وعطفا الرجل جانباه من لدن رأسه الى وركه وقال المكودى المعطف بكسر الميم هو الكساء حالد (قوله بتجريده من الزوائد) أى الصالحة للبقاء كما فى التوضيح ليخرج منطلق ومحرنجم لامتناع بقاء الزيادة فيهما الا لانها لازمة عند تصغير غير الترخيم أى فلا يسمى تصغيرهما على ذلك

حبيد وتقول في قرطاس وعصفور قريطس وعصيفر ﴿تنبيهات﴾ الاول اذا كان المصغر تصغير الترخيم ثلاثي الاصول ومسماه مؤنث لحقته التاء فتقول في سوداء (١٣٠) وحبلى وسعاد وعلاب سويدة وحبيلة وسعيدة وعليبة ❊ الثاني اذا صغرت نحو حائض وطالق من الاوصاف الخاصة بالمؤنث تصغير الترخيم قلت حييض وطليق لانهما في الاصل صفة لمذكر ❊ الثالث حكى سيبويه في تصغير ابراهيم واسمعيل بريها وسميعا وهو شاذ لا يقاس عليه لان فيه حذف أصلين وزائدين لان الهمزة فيهما والميم واللام أصول أما الميم واللام فباتفاق وأما الهمزة ففيها خلاف مذهب المبرد أنها أصلية ومذهب سيبويه أنها زائدة ويبنى عليهما تصغير الاسمين لغير ترخيم فقال المبرد أبيريه وأسيميع وقال سيبويه بريهيم وسميعيل وهو الصحيح الذي سمعه أبو زيد وغيره من العرب وعلى هذا يبنى جمعهما فقال الخليل وسيبويه براهيم وسماعيل وعلى مذهب المبرد أباريه وأساميع وحكى الكوفيون براهم وسماعل بغير ياء وبراهمة وسماعلة والهاء بدل من الياء وقال بعضهم أباره وأسامع وأجاز ثعلب براه كما يقال في تصغيره بريه والوجه أن يجمعا جمع سلامة فيقال ابراهيمون واسماعيلون ❊ الرابع لا يختص تصغير الترخيم بالاعلام خلافا للفراء وثعلب وقيل وللكوفيين بدليل قول العرب يجري بليق ويذم مصغر أبلق ومن كلامهم جاء بأم الربيق على أريق المعام
قال الاصمعي تزعم العرب أنه من قول رجل رأى الغول على جمل أورق فقلبت الواو في التصغير همزة ❊ الخامس لا فرق بين الزوائد التي للالحاق وغيرها فتقول في خفيدد ومقعنسس وضفندد خفيد وقعيس وضفيد بحذف الزوائد للالحاق والخفيدد الظليم السريع

وحريجم تصغير ترخيم اهـ زكريا وقوله الصالحة للبقاء أي في تصغير غير الترخيم وفي قوله من الزوائد اشارة الى ان نحو جعفر وسفرجل لا يصغر تصغير الترخيم لعدم الزوائد وبه صرح في التوضيح فلا بد من أمرين ان يكون في الاسم زيادة وأن تكون هذه الزيادة صالحة للبقاء في تصغير غير الترخيم (قوله حميد) وان صغرت لا لترخيم قلت في أحمد أحيمد وفي حمدان حميدين ان ثبت له جمع على حمادين والا فحميدان وفي محمود محيميد وفي حمدون حميدين اهـ فارضي أي وفي حماد حميميد وكان على الشارح أن يذكر مع الاسماء الخمسة محمدا فان تصغيره ترخيم أيضا حميد قال خالد ولم يلتفت للالتباس ثقة بالقرائن اهـ وقال سم وتبعه البعض هو من باب الاجمال لا الالباس اهـ وفيه أن المتبادر من حميد كونه مصغر حمد وهو خلاف المراد فهو اذن خلاف المراد فالباس وقد يمنع التبادر لقلة التسمية بحمد فيبقى الامر على الاجمال أو يقال مراد سم أن حميدا محتمل للاسماء الخمسة على السواء فلا ينافي تبادر غير بعضها منه فتأمل (قوله لحقته التاء) لانه من المؤنث الثلاثي في المآل أي اذا صغر تصغير الترخيم كما ستعرفه (قوله وعلاب) بالعين المعجمة وفي القاموس وسموا علابا كسحاب وعلاب ككتاب وعلاب كقطام وعلى ضبطه هنا كقطام [illegible] (قوله الثاني اذا صغرت نحو حائض الخ) لو جعله استثناء مما قبله بقول الا اذا كان وصفا خاصا بالمؤنث فلا تلحقه التاء لكان أنسب (قوله لانهما في الاصل صفة لمذكر) والاصل شخص حائض وشخص طالق أي منصف عن نحو سوداء وسعاد في اقتضاء التاء فروعي فيها الاصل ولولا ذلك للحقته التاء لانه مؤنث ثلاثي في المآل وذلك اذا صغر تصغير الترخيم فهو كحبلى أفاده الاسقاطي (قوله في تصغير ابراهيم واسمعيل) أي تصغير ترخيم (قوله وهو شاذ) أي بالنسبة الى ما سبق من سيبويه والمبرد وقياسه على رأي سيبويه بريهيم وعلى رأي المبرد أبيريه (قوله لان فيه حذف أصلين) أي والاصول لا يحذف منها أكثر من واحد كما مر (قوله انها أصلية) لان بعدها أربعة أصول ولا تكون الهمزة زائدة أولا في بنات الاربعة فهو خماسي ولا يحذف منه في التصغير الا ما يحذف من نحو سفرجل وهو الخامس شرح التوضيح للشارح (قوله انها زائدة) لانه اسم أعجمي لا يعرف له اشتقاق فيحكم فيه بزيادة الهمزة شرح التوضيح للشارح (قوله أبيريه وأسيميع) بحذف الخامس وتعويض الياء عنه (قوله بريهيم وسميعيل) بحذف أولهما (قوله بريه) بكسر الهاء وبه وأصله براهي بالياء حذفت لالتقائها ساكنة مع التنوين ثم اجازة ثعلب براه ان كانت بالقياس على بريه كما أشعر به كلام الشارح وصرح به الفارضي ورد عليه أنه قياس على شاذ والشاذ لا يقاس عليه مع أنه قياس مع الفارق وهو أن التصغير يكون للترخيم بخلاف الجمع ومع أنه يلزمه اجازة سماع أيضا قياسا على سميع وان كانت بالسماع ولم يسمع سماع فالامر ظاهر (قوله كما يقال في تصغيره) أي تصغير ترخيم (قوله والوجه أن يجمعا جمع سلامة) لعدم الخلاف فيه (قوله جاء بأم الربيق) بضم الراء وفتح الموحدة أي بالداهية وانظر ما سر جمع الضمير في جاء ولعله الرجل ويكون من اقامة ضمير الغيبة مقام ضمير المتكلم ومعنى مجيئه بها اخباره برؤيتها أو الله تعالى أو تكون الاضافة في قول رجل على معنى في أي من قول الناس في شأن رجل الخ لكن يمنع الاول والاخير قول القاموس رأى رجل الغول على جمل أورق فقال جاء بأم الربيق على أريق اهـ فتدبر (قوله أورق) هو من الابل ما في لونه بياض الى سواد وهو من أطيب الابل لحما لا عملا وسيرا قاموس (قوله في خفيدد) بخاء معجمة ففاء فدالين مهملتين كسفرجل ومثله ضفندد الا أن أوله ضاد معجمة (قوله الظليم) بفتح الظاء المعجمة وهو ذكر

والضفندد الضخم الاحمق (واختم بتا التأنيث ما صغرت من مؤنث عار) من التاء (ثلاثى) فى الحال (كسن) ودار فتقول فى تصغيرهما سنينة ودويرة أو فى الاصل كيد فتقول فى تصغيره يدية أو فى المآل وهذا نوعان أحدهما ما كان رباعيا بمدة قبل لام معتلة فانه اذا صغر لحقه التاء نحو سماء وسمية وذلك لان الاصل فيه سميى بثلاث ياآت الاولى ياء التصغير والثانية بدل المدة والثالثة بدل لام الكلمة فحذفت احدى الياءين الاخيرتين على القياس المقرر فى هذا الباب فبقى الاسم ثلاثيا فلحقته التاء كما تلحق الثلاثى المجرد والآخر ما صار تصغيرا ترخيم مما أصوله ثلاثة كحبلى وقد تقدم (١٣١) بيانه ثم استثنى من الضابط المذكور نوعين لا تلحقهما التاء أشار الى الاول منهما بقوله (مالم يكن بالتا يرى ذا لبس * كشجر وبقر) فى لغة من أنثهما (وخمس) أى فانه يقال فيها شجير وبقير وخميس بغير تا ولا يقال شجيرة وبقيرة وخميسة بالتاء لانه يلتبس بتصغير شجرة وبقرة وخمسة ومثل خمس بضع وعشر فيقال فيهما بضيع وعشير ولا يقال بضيعة وعشيرة لانه يلتبس بعدد المذكر وأشار الى الثانى بقوله (وشذ ترك دون لبس) أى شذ ترك التاء دون لبس فى ألفاظ محصورة لا يقاس عليها وهى ذود وشول وناب للمسن من الابل وحرب وفرس وقوس ودرع للحديد وعرس وضحى ونعل وعرب ونصف وهى المرأة المتوسطة بين الصغر والكبر وبعض العرب يذكر الدرع والحرب فلا يكونان من هذا القبيل وبعضهم ألحق التاء فى عرس وقوس فقال عريسة

وقويسة ﴿تنبيهات﴾ الاول لم يتعرض فى الكافية وشرحها والتسهيل لاستثناء النوع الاول نحو شجر وخمس * الثانى لا اعتبار فى العلم بما نقل عنه من تذكير وتأنيث بل تقول فى رمح علم امرأة رميحة وفى عين علم رجل عيين خلافا لابن الانبارى فى اعتبار الاصل فتقول فى الاول رميح وفى الثانى عيينة ويونس يجيزه واحتج لذلك بقول العرب نويرة وعيينة وأذينة وفهيرة وهى أسماء رجال وليس ذلك بحجة لامكان أن تكون التسمية بها بعد التصغير * الثالث اذا سميت مؤنثا ببنت وأخت حذفت هذه التاء ثم صغرت وألحقت تاء التأنيث فتقول بنية وأخية واذا سميت بهما مذكرا لم تلحق التاء فتقول بنى وأخى (وندر لحاق تا فيما ثلاثيا كثر) ثلاثيا مفعول بكثر وهو بفتح الثاء بمعنى فاق أى ندر لحاق التاء فى تصغير ما زاد على ثلاثة وذلك قولهم فى وراء وأمام وقدام

العام (قوله ثلاثى) خرج نحو سعاد وزينب فتصغيرهما بغير تاء سعيد بتشديد الياء وزينب واختص ثلاثى المؤنث بلحاق التاء لخفته وعدم طوله (قوله بدل لام الكلمة) هى الواو المنقلبة همزة فى سماء لان أصله سماو لانه من سما يسمو وقول شيخنا والبعض أصله سماى سهو ومثل سماء كساء (قوله فحذفت احدى الياءين الاخيرتين) هى الثالثة لام الكلمة عند الجمهور ومقتضى كلام الناظم فى التسهيل أنها الثانية المنقلبة عن الالف قاله الشارح على التوضيح (قوله على القياس) وهو حذف احدى الياآت الثلاث عند اجتماعها فى الطرف وبعد عين الكلمة ولا يرد تصغير مهيام على مهيم وحى على حيى (قوله ذا لبس) أى متبادر امنه خلاف المراد (قوله بضع وعشر) أى وست وسبع وتسع (قوله وذود) بذال معجمة مفتوحة فواو ساكنة فدال مهملة من ثلاثة أبعرة الى عشرة وقيل غير ذلك (قوله وشول) بفتح الشين المعجمة وسكون الواو اسم جمع شائلة وهى من الابل ما أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر فخف لبنها وجمع الجمع أشوال وأما شول كركع فجمع شائل وهى الناقة التى تشول بذنبها أى ترفعه للقاح ولا لبن لها أصلا كذا فى القاموس وغيره والمراد هنا الاول لان شولا كركع رباعى والكلام فى الثلاثى وبهذا قال البعض قوله وشول جمع شائلة الخ وأما شيخنا السيد فبعد تصريحه بفتح الشين ذكر ما لا يناسب الا الثانى وهو خلط (قوله وحرب) قد يقال تصغير حرب مع لحوق التاء يوقع فى اللبس بتصغير حربة الحديد اه سم أى فيكون من النوع الاول (قوله وفرس) قال فى القاموس الفرس للذكر والانثى وهى فرسة اه فعلم أن الفرس يقع على الذكر والانثى وحينئذ يحتاج المثال الى التقييد بالواقع على الانثى (قوله للحديد) احترز به عن درع المرأة بمعنى قميصها فانه مذكر وجمع درع الحديد ادراع وأدرع ودروع وجمع الدرع بمعنى القميص أدراع كذا فى القاموس (قوله وعرس) قال فى القاموس العرس بالكسر امرأة الرجل ورجلها ولبوة الاسد ثم قال وبالضم وبضمتين طعام الوليمة ثم قال والنكاح اه فعلم أن المناسب هنا العرس بالكسر وان ضبط شيخنا له بالضم وضبط البعض له بالضم والكسر فيه ما لا يخفى (قوله وعرب) بفتحتين وبضم وسكون خلاف العجم (قوله ونصف) بفتحتين كما فى القاموس والتصريح وقال الفارضى بفتح النون وكسر الصاد المهملة (قوله ويونس يجيزه) أى اعتبار الاصل كما يجيز اعتبار الحال (قوله واحتج) بالبناء للمجهول أو للفاعل ولعله ضمير من ذكر من ابن الانبارى ويونس (قوله اذا سميت مؤنثا ببنت وأخت الخ) مثله ما اذا لم تسم بهما أصلا كما فى الدمامينى وانما قيد بالتسمية ليفرق بين تسمية المؤنث وتسمية المذكر (قوله فى وراء وأمام وقدام الخ) قضيته أن هذه الظروف الثلاثة مؤنثة وكأنه على اعتبار الجهة لكن فى الفارضى عن ابن عصفور أن الظروف كلها مذكرة الا وراء وقدام وعليه يكون لحاق التاء أماما شاذا من وجهين كونه مذكرا وكونه رباعيا ولا تصغر الظروف غير المتمكنة كمتى وأين وفى الفارضى أيضا عن ابن بابشاذ ولا تصغر عند لان المراد بتصغير الظروف القرب وعند فى غاية

وريِّئة بالهمزة وأُمَيْمَة وقديديمة (تنبيه) أجاز أبو عمرو أن يقال في تصغير حبارى ولغيزى حبيرة ولغيزة فيعوض بالتاء عوضا من الألف المحذوفة وظاهر التسهيل موافقته فإنه قال ولا تلحق التاء دون شذوذ غير ما ذكر إلا ما حذفت منه ألف التأنيث خامسة أو سادسة ومراده المقصورة لقوله بعد ذلك ولا تحذف الممدودة فيعوض منها خلافا لابن الأنباري أي فإنه يجيز في نحو باقلاء وبراساء بويقلة وبريسة والصحيح بويقلاء وبريساء (وصغروا شذوذا الذي التي وذا مع الفروع منها تا وتي) لما كان التصغير بعض تصاريف الأسماء المتمكنة ناسب ذلك أن لا يلحق اسما غير متمكن ولما كان في ذا والذي وفروعهما شبه بالأسماء المتمكنة لكونها توصف ويوصف بها استبيح تصغيرها لكن على وجه خولف به تصغير المتمكن فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير وعوض من ضمه ألف مزيدة في الآخر ووافقت المتمكن في زيادة ياء ساكنة ثالثة بعد فتحة فقيل في الذي والتي اللذيا واللتيا وفي تثنيتهما اللذيان واللتيان وأما الجمع فقال سيبويه في جمع الذي اللذيون رفعا واللذيين جرا ونصبا بالضم قبل الواو والكسرة قبل الياء وقال الأخفش اللذيون واللذيين بالفتح كالمقصور ومنشأ الخلاف من التثنية فسيبويه يقول حذفت ألف اللذيا في التثنية تخفيفا وفرقا بين المتمكن وغيره والأخفش يقول حذفت لالتقاء الساكنين وقالوا في جمع التي اللتيات وهو جمع اللتيا تصغير التي ولم يذكر سيبويه من الموصولات التي صغرت غير اللذيا واللتيا وتثنيتهما وجمعهما وقال في التسهيل واللتيات واللويتا في اللاتي

القرب ولا فائدة في تصغيرها قال وكذا لا تصغير عند جلاء على نقيضه وهو أمس لأن أمس غير متمكن فما تضمنه من معنى الحرف اهـ ومن أول الباب زيادة بيان (قوله وريِّئة) بتشديد الياء قبل الهمزة (قوله وقديديمة) بوزن فعيعيلة (قوله حبيرة) بتشديد الياء (قوله باقلاء) بتخفيف اللام إذا مدت كما هو الغرض قال في القاموس الباقلى وتخفف والباقلاء مخففة ممدودة الفول الواحدة بهاء أو للواحد والجمع سواء اهـ (قوله وبراساء) هم الناس كما في التأنيث (قوله مع الفروع) حال من الذي والتي وذا أي مع بعض الفروع (قوله لكونها توصف ويوصف بها) فتذكر وتؤنث وتثنى وتجمع فارضى (قوله خولف به الخ) ذكر وجهين للمخالفة وبقي ثالث في ذيا وتيا وذيان وتيان وهو وقوع ياء التصغير ثانية فقوله بعد في زيادة ياء ثالثة بعض في بعض ما ذكر من المخالفة يعلم أن جعل أمثلة التصغير فعيلا وفعيعلا وفعيعيلا في الأسماء المتمكنة (قوله فترك أولها) كاللام المحركة في الذي والتي على ما كان عليه من الفتح كما في الذي والتي وذا وتا وضم لام اللذيا واللتيا لغة كما في التسهيل أو الضم كما في أولى وأولاء (قوله وعوض من ضمه) أي الحرف من التصغير ولا يرد أن أولى وأولاء زيد فيهما ألف مع ضم أولهما إذ لا يجمع بين العوض والمعوض وبيان عدم الورود أن الضمة فيهما أصلية والألف فيهما كما قاله يس عوض عن الضمة التي كان ينبغي أن تكون فيهما للتصغير ولم تكن بل أبقيت الضمة الأصلية فتدبر وهذا العوض في غير المثنى والجمع أما في تثنية وجمع أما فيه فلا تعويض لطوله بالزيادة فحذف فيه (قوله ووافقت المتمكن الخ) ذكر وجهين للموافقة وبقي ثالث في اللذين واللتين والذين وذيا وتيا وذيان وتيان وهو رد الأصل المحذوف من مكبراتها إليها ولا يضر حذفه ثانيا من الأربع الأخيرة لأنه لعلة تصريفية وهي توالي ياءات ثلاث كما سيأتي في الشرح والمحذوف لعلة كالثابت فتأمل (قوله وفي تثنيتهما) المتبادر من العطف ومن قوله بعد في جمع الذي الخ رجوع الضمير للذي والتي وحينئذ يكون في كلامه تقدير مضاف أي في تثنية مصغرهما وكذا يقال في نحو قوله بعد في جمع الذي الخ ثم المراد التثنية والجمع الصوريان لما تقدم في محله أن اللذين والذين ليسا مثنى وجمعا حقيقة على الأصح من اشتراط الإعراب في المثنى والجمع بل هما صيغتان موضوعتان للاثنين والجماعة ابتداء وثم شيء آخر وهو أن المفهوم من هذا أنه يؤخذ المفرد المصغر ويثنى ويجمع وليس هذا بتصغير للمثنى والجمع كما هو ظاهر كلام المصنف وكلام المرادي يفيد ما هو ظاهر كلام المصنف من وقوع التصغير على المثنى والجمع فتدبر (قوله في جمع الذي اللذيون) جرى فيما قاله على لغة من أعرب الذين رفعا بالواو وأما على لغة الجمهور فلا فرق بين الرفع والنصب والجر زكريا (قوله كالمقصور) أي في فتح ما قبل علامة الجمع كالمصطفين (قوله ومنشأ الخلاف من التثنية) أي الخلاف في الجمع مفرع على الخلاف في التثنية فيكون فيه ما فيها قال في التصريح والدال على القولين مفتوحة (قوله حذفت ألف اللذيا في التثنية) أي ولم تقلب ياء وقوله تخفيفا أي فهي غير معتبرة (قوله وفرقا بين المتمكن) أي الذي تقلب ألفه المختوم بها ياء عند التثنية كحبلى (قوله لالتقاء الساكنين) أي فيكون حذفها لعلة تصريفية والمحذوف لعلة كالثابت فكذا في الجمع فحذفه فتبقى الفتحة دليلا عليها وقد يقال للأخفش هلا تخلصت من التقاء الساكنين بقلب الألف ياء في التثنية كما هو قياس تثنية ما آخره ألف زائدة وله أن يجيب بالفرق بين المتمكن وغيره ولا يضره ذلك في كون حذف الألف لالتقاء الساكنين فتأمل (قوله جمع اللتيا) فحذفت ألفه لالتقائها ساكنة مع ألف الجمع (قوله واللويتا) بقلب ألف اللاتي واوا وفتحها لأجل ياء التصغير وحذف الياء الأخيرة وزيادة ألف التعويض عن الضمة وإنما حذفت الياء الأخيرة لأنه لو صغر على التمام وقيل اللويتيا لزم

واللويا واللويون فى اللاتى واللائين فزاد تصغير اللاتى واللاتى واللائين وظاهر كلامه أن اللتيات واللويتا كلاهما تصغير اللاتى أما اللويتا فصحيح ذكره الاخفش وأما اللتيات فانما هو جمع اللتيا كما سبق فتجوز فى جعله تصغير اللاتى ومذهب سيبويه أن اللاتى لا يصغر استغناء بجمع اللتيا وأجاز الاخفش أيضا اللويا فى اللاتى غير مهموز وصغروا من أسماء الاشارة ذا وتا فقالوا ذيا وتيا وفى التثنية ذيان وتيان وقالوا فى أولى بالقصر أوليا وفى أولاء بالمد أولياء ولم يصغروا منها غير ذلك ﴿تنبيهات﴾ الاول لاسماء الاشارة فى التصغير من التثنية والخطاب مالها فى التكسير قاله فى التسهيل * الثانى قال فى شرح (١٢٣) الكافية أصل ذيا وتيا ذييا وتييا بثلاث ياآت الاولى عين الكلمة والثالثة لامها والوسطى ياء التصغير فاستثقل توالى ثلاث ياآت فقصد التخفيف بحذف واحدة فلم يجز حذف ياء التصغير لانها على معنى ولا حذف الثالثة لحاجة الالف الى فتح ما قبلها ولو حذفت لزم فتح ياء التصغير وهى لا تحرك لشبهها بالف التكسير فتعين حذف الاولى مع أنه يلزم من ذلك وقوع ياء التصغير ثانية واغتفر لكونه عائدا لما قصد من مخالفة تصغير ما لا تمكن له لتصغير ما هو متمكن * الثالث قول الناظم وصغروا شذوذا البيت معترض من ثلاثة أوجه * أولها أنه لم يبين كيفية تصغيرها بل ظاهره يوهم أن تصغيرها كتصغير المتمكن ثانيها أن قوله مع الفروع ليس على عمومه لانهم لم يصغروا جميع الفروع كما عرفت ثالثها أن قوله منها تا وتى يوهم أن تى صغر كما صغرتا وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث الا تا وهو المفهوم من التسهيل فانه قال لا يصغر من غير المتمكن الا ذا والذى وفروعهما الا تى ذكرها ولم يذكر من ألفاظ المؤنث غير تا * الرابع لم يصغر من غير المتمكن الا أربعة اسم الاشارة واسم الموصول كما تقدم وأفعل فى التعجب والمركب المزجى كبعلبك وسيبويه فى لغة من بناهما فامامن أعربهما فلا اشكال وتصغيرهما تصغير المتمكن نحو ما أحيسنه و بعيلبك وسيبويه ﴿خاتمة﴾ يصغر اسم الجمع لشبهه بالواحد فيقال فى ركب ركيب وفى سراة سرية وكذلك الجمع الذى على أحد أمثلة القلة كقولك فى أجمال أجيمال وفى أفلس أفيلس وفى فتية فتية وفى أنجدة أنيجدة ولا يصغر جمع على مثال من أمثلة الكثرة لان بنيته تدل على الكثرة وتصغيره يدل على القلة

أن يكون المصغر خماسيا بزيادة الالف فى آخره سوى ياء التصغير وذلك لا يكون فى المصغر أفاده سم (قوله واللويا) بقلب ألف اللاتى واوا وفتحها لاجل ياء التصغير وقلب الهمزة ياء وحذف الياء وزيادة ألف التعويض هذا قياس ما مر فى اللويتا لكن فى الفارضى أن المحذوف من هذه الهمزة (قوله واللويون) أى مطلقا أو فى حالة الرفع واللويين فى حالة النصب والجر فقد أن والياء المشددة ياء التصغير مدغمة فى الياء المبدلة من همزة اللائين قال عبد القادر ورأيت فى نسخة محررة من شرح الشافية للمصنف اللويئون باثبات الهمزة بعد المثناة التحتية الساكنة (قوله فى اللاتى واللائين) نشر على ترتيب اللف (قوله فتجوز فى جعلها تصغير اللاتى) لان اللتيات بمعنى تصغير اللاتى وهو اللويتا (قوله أوليا الخ) ضمة أوليا بالقصر وأولياء بالمد ليست الضمة الجالبة للتصغير بل هى الضمة الموجودة حال التكبير كما قاله الشارح على التوضيح (قوله من التثنية والخطاب) كان عليه أن يقول ولام البعد (قوله بثلاث ياآت الخ) تقريره انما يأتى على أن ذا ثلاثى وأن أصله ذيى بياءين وأن المحذوف منه عينه لا على قول الكوفيين انه وضع على حرف هو أصل وهو الذال وحرف زائد لبيان حركة الحرف الاصلى وهو الالف كما لا يخفى ولا على قول السيرافى انه وضع على أصلين كما لان الثانى وان كان يكمل فى التصغير كما تقدم الا أن أصل ذيا عليه ذويا لا ذييا ولا على القول بأن أصله ذو ولان أصل ذيا عليه ذويو لحذف العين وقلبت اللام ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون ولا على القول بان أصله ذوى لان أصل ذيا عليه ذويا لحذفت عين الكلمة ولا على أن المحذوف من ذا لامه لان المحذوف من ذيا عليه اللام هذا هو تحقيق المقام وبه يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من التساهل والقصور (قوله فاستثقل توالى ثلاث ياآت) أورد عليه شيخنا السيد تصغير حى على حيى مع أن فيه توالها وأجاب بأن تصغير اسم الاشارة لما كان على خلاف القياس لم يحتمل فيه ذلك التوالى بخلاف المتمكن (قوله من ثلاثة أوجه) بقى رابع وهو أن قوله وصغروا شذوذا يقتضى أنه لا يقاس على ما سمع منه وليس كذلك بل قاس جمع من كبار النحاة كالمازنى وغيره على ما سمع منه وحينئذ لا يوصف بالشذوذ وأجيب عن هذا بأن المصنف لم يتبع القائلين بالقياس بل تبع سيبويه القائل بعدم القياس غزى (قوله لم يبين كيفية تصغيرها الخ) أجيب بأن سكوته عن كيفية التصغير لانه أحال الامر فى ذلك على السماع غزى (قوله يوهم أن تى صغر) انما عبر بالايهام لاحتمال أن معنى قوله منها أى من الفروع لا بقيد التصغير (قوله غير تا) علل فى التوضيح عدم تصغير ذى بالباسه بتصغير ذا وعدم تصغير تى بالاستغناء عنه بتصغير تا (قوله الا أربعة) زاد فى الهمع المنادى وأوه فيقال أويه كما قالوا رويدا زيدا (قوله والمركب المزجى) ولو عدديا (قوله فى لغة من بناهما) أى بعلبك وسيبويه (قوله وبعيلبك وسيبويه) أى بتصغير صدرهما كما تقدم (قوله يصغر اسم الجمع) كرهط وقوم ونفر فيقال رهيط وقويم ونفير ولا تلحقه التاء ان كان

ولو قياسا وأجاز الكوفيون تصغير ماله نظير من أمثلة الآحاد فأجازوا أن يقال في زعفران زعيفران كما يقال في عثمان عثيمان وجعلوا الالف
ثانيهما أصيلانا زعموا أنه تصغير أصلان وأصلان جمع أصيل وما زعموه مردود من وجهين أحدهما أن معنى أصيلان هو معنى
خامسه لا يصح كونه تصغير جمع لان تصغير الجمع جمع في المعنى الثاني أنه لو كان تصغير أصلان لقيل أصيلين لان فعلان وفعلان
المفعي كسرا قيل فيهما فعالين كسرحان

ومصارين وخشمان وخشامين وعقبان وعقابين وغربان وغرابين وكل ما كسر على فعالين صغر على فعيلين فبطل كون أصيلان تصغير أصلان جمع أصيل وانما أصيلان من المصغرات التي جيء بها على غير بناء مكبرها وتسميره قولهم في انسان أنيسان وفي مغرب مغيربان ولا استبعاد في ورود المصغر على بنية مخالفة لبنية مكبره كما وردت جموع مخالفة أبنيتها لابنية آحادها والحاصل أن من قصد تصغير جمع من جموع الكثرة رده الى واحده وصغره ثم جمعه بالواو والنون ان كان لمذكر عاقل كقولك في غلمان غليمون وبالالف والتاء ان كان لمؤنث أو لمذكر لا يعقل كقولك في جوار ودراهم جويريات ودريهمات وان كان لما قصد تصغيره جمع قلة جاز أن يرد اليه مصغرا كقولك في فتيان فتية ويقال في تصغير سنين على لغة من أعربها بالواو والياء سنيات ولا يقال سنيون لان اعرابها بالواو والياء انما كان عوضا من اللام واذا صغرت ردت اللام ولو بقي اعرابها بالواو والياء مع التصغير لزم اجتماع العوض والمعوض منه وكذا الارضون لا يقال في تصغيره الا أريضات لان اعراب جمع أرض بالواو والياء انما كان تعويضا من التاء فان حق المؤنث الثلاثي أن يكون بعلامة ومعلوم أن تصغير الثلاثي المؤنث يرده ذا علامة فلو أعرب حينئذ بالواو والياء لزم المحذور المذكور ومن جعل اعراب سنين على النون قال في تصغيره سنين ويجوز سنين على مذهب من يرى أن أصله سني بياءين أولاهما زائدة والثانية بدل من واو وهي لام الكلمة ثم أبدلت نونا فكأنه لو صغر سنيا

اصله

لا لأدميين وان جازتأنيثه بخلاف ذود وابل فيقال ذويدة وأبيلة قاله الجوهري و أما ركب فعلى كونه اسم جمع وهو المشهور فيقال ركيب وعلى كونه جمع راكب كما عند الاخفش فيرد الى مفرده ويصغر ثم يجمع فيقال رويكبون كذا في الفارضي وكاسم الجمع اسم الجنس الجمعي فيقال في تمر تمير كما في الهمع ويمكن أن الشارح أراد باسم الجمع ما يشمله (قوله تشاديا) قد يقال لا تنافي لان الكثرة والقلة مقولان بالتشكيك (قوله أنه تصغير أصلان) بضم الهمزة وقوله جمع أصيل هو العشي (قوله لان فعلان) أي بالضم وفعلان أي بالكسر يعني الجمعين بقرينة التمثيل الآتي ولا يرد تكسير عثمان وعمران على عثامين وعمارين مع تصغيرهما على فعيلان (قوله وخشمان) في القاموس في فصل الخاء المعجمة من باب الميم والخشام كغراب الاسد والعظيم من الانوف والجبال اه فلعل الخشمان في عبارة الشارح بكسر الخاء المعجمة جمع خشام بضمها كغراب وغربان (قوله وانما أصيلان الخ) يعني أنه تصغير أصيل على خلاف القياس (قوله كما وردت جموع الخ) أي كجمع رهط على أراهط وباطل على أباطيل (قوله رده الى واحده) ولو كان واحده القياسي مهملا وان لم يكن له واحد مستعمل بأن لم ينطق له بمفرد أصلا لا قياسي ولا غيره رد الى واحده القياسي المهمل فيقال في جاءاخوتك شماطيط جاؤا شميطيطين وفي جاءت جواريك شماطيط جاءت شميطيطات وان كان له واحد مستعمل رد اليه لا الى المهمل القياسي خلافا لابي زيد فقال في ملامح ومذاكير لميحات وذكيرات ردا الى لمحة وذكر لا الى ملمحة ومذكار لئلا يلزم تصغير لفظ لم تتكلم به العرب من غير داعية الى ذلك وكان أبا زيد لما لم ينطق له بواحد قياسي جعل الواحد الذي ليس على القياس كالمعدوم فسوى بين ملامح وشماطيط اه همع ببعض اختصار ومفاد القاموس ان شماطيط له واحد قياسي مستعمل حيث قال والشمطوط بالضم الطويل والفرقة من الناس وغيرهم كالشمطاط والشمطيط بكسرهما وقوم شماطيط متفرقة اه واللائق التمثيل بعباديد أو عباديد ففي القاموس العباديد والعبابيد بلا واحد من لفظهما الفرق من الناس والخيل الذاهبون في كل وجه (قوله ثم جمعه بالواو والنون وان كان لمذكر عاقل) لانه حينئذ في معنى الصفة وان كان قبل التصغير لا يجمع بالواو والنون قال الفارضي وهذا العمل لا يكون في نحو سكارى وهو جمع كثرة لان مفرده لا يجمع بواو ونون على المشهور اه ومراده سكارى جمع سكران كما هو ظاهر فلا ينافي أن سكارى جمع سكرى يرد الى مفرده ويصغر ويجمع بالالف والتاء فيقال سكيريات كما في الهمع (قوله غليمون) بتشديد الياء (قوله جاز أن يرد اليه مصغرا) كما جاز أن يرد الى المفرد (قوله فتية) بتشديد الياء (قوله ويقال في تصغير سنين الخ) هذه مسئلة مستقلة (قوله يرده ذا علامة) أي لكن حذفت لاجل علامة الجمع (قوله لزم المحذور المذكور) أي الجمع بين العوض وهو الاعراب بالحرف والمعوض عنه وهو التاء الموجودة بالقوة لوجود مقتضيها وهو التصغير لكن حذفت لفظا لعلة وهي وجود علامة الجمع والمحذوف لعلة كالثابت (قوله قال في تصغيره سنين) أي على وزن فعيعل (قوله ويجوز سنين) أي على وزن فعيل بحذف الياء الزائدة بين النونين (قوله أن أصله) أي الثاني أما

لحذف الياء الزائدة وأبقى الكائنة موضع اللام كذا اذا صغر سنينا معتقدا كون النون بدلا من الياء الأخيرة فعامل الكلمة بما كان يعاملها لولم يكن بدلا وان جعل سنون علما وصغر فلا يقال الاسنيون رفعا وسنيين جرا ونصبا برد اللام ومن جعل لامها هاء قال سنيهون والله أعلم

﴿النسب﴾

هذا هو الاعرف في ترجمة هذا الباب ويسمى أيضا باب الاضافة وقد سماه سيبويه بالتسميتين ويحدث بالنسب ثلاث تغييرات الاول لفظي وهو ثلاثة أشياء الحاق ياء مشددة آخر المنسوب وكسر ماقبلها ونقل اعرابه اليها والثاني معنوي وهو صيرورته اسما لمالم يكن له والثالث حكمي وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه المضمر والظاهر باطراد وقد أشار الى التغيير اللفظي بقوله (ياء كيا الكرسي زادوا للنسب ۞ وكل ما تليه كسره وجب) يعني اذا قصدوا نسبة شئ الى أب أو قبيلة أو بلد أو نحو ذلك جعلوا حرف اعرابه ياء مشددة مكسورا ماقبلها كقولك في النسب الى زيد زيدي ﴿تنبيه﴾ افهم قوله كيا الكرسي أمرين أحدهما التغيير اللفظي المذكور والآخر أن ياء الكرسي ليست للنسب لان المشبه به غير المشبه وقد ينضم الى هذه التغييرات في بعض الاسماء تغييرا آخرا أو أكثر فمن ذلك ماأشار اليه بقوله (ومثله مما حواه احذف وتا ۞ تأنيث او مدته لاتثبتا) يعني أنه يحذف لياء النسب

أصله الاول فسنيو فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون والى هذا يشير قوله والثانية بدل من واو (قوله لحذف الياء الزائدة) أي لتوالي ثلاث ياآت (قوله كذا اذا صغر سنينا الخ) أي فيحذف الياء الزائدة معاملة للفرع بحكم الاصل كما أشار اليه الشارح ولاجتماع ثلاث ياآت بالقوة لان بدل الياء في قوتها واندفع اعتراض البعض بأن حذف الياء الزائدة من سني لكراهة توالي ثلاث ياآت وهذه العلة لاتأتي في تصغير سنين لانها لو ثبتت فيه لاجتمع ياآن فقط (قوله فعامل الكلمة) وهي سنين وقوله بما كان أي بحذف الياء الزائدة الذي كان وقوله لولم تكن بدلا أي لولم تكن النون بدلا عن الياء الاخيرة أو لولم تكن الكلمة ذات بدل عن يائها الاخيرة بأن بقيت ياؤها الاخيرة ولم تبدل نونا وفي بعض النسخ لولم يكن بدل أي لولم يوجد بدل عن الياء الاخيرة بالنون والمعنى فعامل سنينا بعد ابدال يائها الاخيرة نونا بما كان يعاملها به قبل هذا الابدال من حذف يائها الزائدة في تصغيرها وان كان آخره صغرى قبل الابدال ياء ومع صغرها بعده نونا (قوله ولا يقال الخ) أي لان العلم ينظر فيه الى حالته الراهنة لا الى ما نقل عنه (قوله قال سنيهون) أي في الرفع وسنيهين أي في النصب والجر ﴿تتمة﴾ قد تبدل ياء التصغير ألفا تخفيفا اذا وليها حرف مشدد كما في دويبة وشويبة تصغير دابة وشابة دوابة وشوابة كما نقله شيخنا السيد وغيره

﴿النسب﴾

هو كما يؤخذ من الشافية الحاق ياء مشددة في آخر الاسم لتدل على نسبته الى المجرد عنها قال يس ويقال فيه نسبة بضم النون وكسرها ولم تلحق الالف لئلا يصير الاعراب تقديريا ولا الواو لثقلها وشددت الياء لتجري عليها وجوه الاعراب الثلاثة ولو أفردت لاستثقلت الضمة والكسرة عليها ولئلا يلتبس بياء المتكلم ولان الخفيفة تحذف لالتقاء الساكنين (قوله باب الاضافة) أي اللغوية قال الفارضي واعلم أن هذه الياء حرف عليه الاعراب ونقل القواس عن الكوفيين أنها اسم مضاف اليه في محل جر واحتجوا بقول بعض العرب رأيت التيمي تيم عدي بجر تيم فقالوا انه بدل من ياء النسب وأجيب بأن التقدير صاحب تيم عدي فحذف المضاف وبقي المضاف اليه على حاله وان كان مثل هذا قليلا كما سبق في الاضافة اه والظاهر أن الاضافة على قولهم مقلوبة بحسب المعنى كالاضافة الفارسية فانهم يقدمون المضاف اليه على المضاف وأن ظهور اعراب المضاف على قولهم على المضاف اليه لكون هذا المضاف اليه بصورة الحرف وكالجزء من المضاف (قوله بالتسميتين) الباء زائدة في المفعول المطلق (قوله آخر المنسوب) صوابه المنسوب اليه (قوله اسما لمالم يكن له) وهو المنسوب وقد كان قبل ذلك اسما للمنسوب اليه (قوله زادوا للنسب) أورد عليه أن قوله ياء الخ يتضمن تعريف النسب بأنه زيادة ياء مثل ياء الكرسي للنسب فيكون أخذ النسب في تعريف النسب وأخذ المعرف في التعريف يوجب الدور وأجاب سم بأن قوادح التعريف انما ترد على التعريف الصريح دون المضمن لغيره والعزي بأن النسب في قوله للنسب بمعناه اللغوي لا الاصطلاحي (قوله أو نحو ذلك) كحرفة (قوله التغيير اللفظي المذكور) فيه أن من جملته كسر ماقبل الياء فيلزم عليه التكرار في قوله وكل ما تليه الخ فالمناسب جعل التشبيه بياء الكرسي في كونها مشددة آخرا منقولا اليها الاعراب فقط صونا للكلام عن التكرار (قوله لان المشبه به غير المشبه) ناقش سم في هذا التعليل بأن المغايرة بالكلية والجزئية كافية وحينئذ لايدل التشبيه على أن ياء الكرسي ليست للنسب وان كان الواقع أنها ليست للنسب (قوله وقد ينضم الخ) لان التعبير يأنس بالتغيير همع (قوله أو أكثر) أي من تغيير واحد كما في خلقي نسبة الى خليفة فان فيه حذف الياء وحذف التاء زيادة على التغييرات الثلاثة (قوله ومثله مما حواه احذف) قال ابن هشام فان قلت من

كل ياء ثالثة اتفاق كونها مشددة بعد ثلاثة أحرف فصاعدا او تجعل ياء النسب مكانها كقولك فى النسب الى الشافعى شافعى والى المرمى مرمى بقدر حذف الاولى وجعل ياء النسب فى موضعها لئلا يجتمع أربع يا آت ويظهر أثر هذا التقدير فى نحو بخاتى فى جمع بختى اذا سمى به ثم نسب اليه فانك تقول هذا بخاتى مصروفا وكان قبل النسب غير مصروف ويحذف لياء النسب أيضا تاء التأنيث فيقال فى النسب الى فاطمة فاطمى والى مكة مكى لئلا تجتمع علامتا تأنيث فى نسبة امرأة الى مكة وأما قول المتكلمين وذات ذاتى وقول العامة فى الخليفة خليفتى فلحن ومن واهما ذورى وذاتى ويحذف لها أيضا مدة التأنيث والمراد بها ألف التأنيث المقصورة وهى اما رابعة أو خامسة فصاعدا وان كانت خامسة فصاعدا حذفت وجوبا واحدا كقولك فى حبارى حبارى وفى قبعثرى قبعثرى كما سيأتى وان كانت رابعة فى اسم ثانيه متحرك حذفت كالخامسة تقول فى جمزى جمزى وان كان ثانيه ساكنا فوجهان قلبها واوا وحذفها والى هذا أشار بقوله (وان تكن تربع) أى تصيره ذا أربعة (ذا ثان سكن فقلبها واوا وحذفها حسن) ومثال ذلك حبلى تقول فيها على الاول حبلوى وعلى الثانى حبلى ﴿تنبيهات﴾ الاول يجوز مع القلب أن يفصل بينها وبين اللام بألف زائدة تشبيها بالممدودة فتقول حبلاوى ٭ الثانى ليس فى كلام الناظم ترجيح أحد الوجهين على الآخر وليسا على حد سواء بل الحذف هو المختار وقد صرح به فى غير هذا النظم وكان الاحسن أن يقول تحذف اذن احسنه وقلبها واوا احسن (لشبهها الملحق والاصلى ما لها) يعنى أن الالف الرابعة اذا كانت للالحاق نحو ذفرى أو منقلبة عن الاصل نحو مرمى فلهما ما لالف التأنيث فى نحو حبلى من القلب والحذف فتقول ذفرى وذفروى ومرمى ومرموى الا أن القلب فى الاصلى أحسن من الحذف فرموى أفصح من مرمى واليه أشار بقوله (وللاصلى قلب يعتمى) أى يختار يقال اعتماه يعتميه اذا اختاره واعتامه بمعناه أيضا قال طرفة ٭ أرى الموت يعتام الكرام ويصطفى ٭ عقيلة مال الفاحش المتشدد ﴿تنبيهات﴾ الاول أراد بالاصلى

قال فى عين عمان اذا نسب اليه هل يقول عمى ويحذف الالف كما يحذف الياء لان الالف مع الياء بمنزلة الياءين قلت لا نص على ذلك ولك أن تقول انما حذفوا الياء كراهة توالى يا آت وهذا المعنى مفقود فى مسئلة عمان فان قلت ما نابت عن التقيل تقيل بدليل مررت بجوار قلت الثقل فى اجتماع اليا آت لا فى وجودها غير مجتمعة وانهم الفرق سبووى باختصار (قوله كل ياء ثالثها الخ) سواء كانت للنسب كشافعى أو لغيره كرمى وكرسى وقرى وسيأتى ما اذا كانت بعد حرف واحد فى قوله ٭ ونحو حى فتح ثانيه يجب ٭ وما اذا كانت بعد حرفين فى قوله ٭ وألحقوا معل لام عريا الخ سم (قوله مرمى) أى على الافصح وسيأتى مقابله فى قوله ٭ وقيل فى المرمى مرموى (قوله يقدر حذف الاولى الخ) فيه أن حذف الاولى وجعل ياء النسب مكانها واقع لا مقدر (قوله لئلا يجتمع أربع يا آت) فيه أن اجتماع أربع يا آت أولاها وثالثها ساكن جائز بل وارد كما فى مجيى وأميى على ما سيأتى فى شرح قوله كذاك يا المنقوص الخ فتدبر (قوله اذا سمى به) قيد بالتسمية لان جمع التكسير اذا لم يكن علما ولا جاريا مجرى العلم لا ينسب اليه على لفظه بل يرد الى مفرده ثم ينسب اليه وقيد فى التوضيح التسمية بكونه المذكر احترازا عما اذا سمى به امرأة فان مانعه من الصرف العلمية والتأنيث لا صيغة منتهى الجموع كذا فى التصريح (قوله مصروفا) لفقد مفاعيل لان ياء النسب فى تقدير الانفصال شرح التوضيح للشارح (قوله غير مصروف) استصحابا لما كان عليه من الجمعية قبل العلمية تصريح (قوله لئلا يجتمع الخ) ولئلا يؤدى الى وقوع تاء التأنيث حشوا (قوله فى نسبة امرأة الى مكة) لانه كان يقال مكتية (قوله فلحن) أى من وجه فى ذاتى لان القياس قلب ألفه واوا ورد لامه وقلبها واوا وحذف التاء ومن وجهين فى خليفتى لان القياس حذف الياء والتاء (قوله المقصورة) وأما الممدودة فستأتى فى قوله وهمز ذى مد ينال فى النسب الخ (قوله وفى قبعثرى الخ) ظاهره أن ألف قبعثرى للتأنيث والذى فى القاموس خلافه وعبارته القبعثرى مقصورا الجمل الضخم والفصيل المهزول ودابة تكون فى البحر والعظيم الشديد والالف ليست للتأنيث ولا للالحاق بل قسم ثالث اهـ وفى كلام غير واحد كالشارح فيما يأتى قريبا أنها للتكثير (قوله جمزى) بفتح الجيم والميم والزاى أى سريع (قوله أى تصيره ذا أربعة) الضمير يرجع الى قوله ذا ثان سكن ولو أخر التفسير عن قوله ثان سكن لكان أنسب كما لا يخفى (قوله وقلبها واوا) تشبيها بألف نحو ملهى وحذفها تشبيها بتاء التأنيث لزيادتها كذا فى التصريح (قوله ليس فى كلام الناظم ترجيح أحد الوجهين الخ) قال سم هذا ممنوع بل قوله الآتى وللاصلى قلب يعتمى كالتصريح فى أن الاجود فيها الحذف لان هذا بيان لمخالفة الاصلى لها والا لم يحتج اليه اهـ ورده الاسقاطى بأن بيان مخالفة الاصل لها حاصل مع كون الوجهين فيها على السواء (قوله بل الحذف هو المختار) لان شبهها بتاء التأنيث أقوى من شبهها بالمنقلبة عن أصل تصريح (قوله لشبهها) أى فى كونها رابعة ثانى كلمتيها ساكن كما يؤخذ من التوضيح وان لم يفصح الشارح باعتبار سكون الثانى (قوله الملحق) بكسر الحاء أى الملحق كلمته بكلمة أخرى (قوله نحو ذفرى) بذال معجمة مكسورة ففاء ساكنة (قوله ويصطفى عقيلة مال الفاحش المتشدد) عقيلة الشئ

المنقلب عن أصل ولو أو ياء لان الالف لا تكون أصلا غير منقلبة الا فى حرف أو شبهه ﴿ الثانى تخصيصه الاصلى بترجيح القلب يوهم أن ألف الالحاق ليست كذلك بل تكون كالف التأنيث فى ترجيح الحذف لانه مقتضى قوله مالها وقد صرح فى الكافية وشرحها بأن القلب فى ألف الالحاق الرابعة أجود من الحذف كالاصلية لكن ذكر أن الحذف فى ألف الالحاق أشبه من الحذف فى الاصلية لان ألف الالحاق اشبه بألف حبلى فى الزيادة ﴿ الثالث لم يذكر سيبويه (١٢٧) فى ألف الالحاق والمنقلبة عن أصل غير الوجهين المذكورين وزاد أبو زيد فى ألف الالحاق ثالثا وهو الفصل بالالف كما فى حبلاوى وحكى أرطاوى وأجازه السيرافى فى الاصلية فتقول مرماوى (والالف الجائز أربعا أزل) أى اذا كانت ألف المقصور خامسة فصاعدا حذفت مطلقا سواء كانت أصلية نحو مصطفى ومستدعى أو للتأنيث نحو حبارى وحبلطى أو للالحاق أو التكثير نحو حبركى وقبعثرى فتقول فيها مصطفى ومستدعى وحبارى وحبلطى وحبركى وقبعثرى ﴿ تنبيه ﴾ اذا كانت الالف المنقلبة عن أصل خامسة عن حرف مشدد نحو معلى فمذهب سيبويه والجمهور الحذف وهو المفهوم من اطلاق الناظم وذهب يونس الى جعله كملهى فيه وجه القلب وهو ضعيف وشبهته أن كونها خامسة لم يكن الا بتضعيف اللام والمضعف بادغام فى حكم حرف واحد فكأنها رابعة وسيأتى بيان حكم الالف اذا كانت ثالثة (كذاك يا المنقوص خامسا عزل) أى اذا كانت ياء المنقوص خامسة فصاعدا وجب حذفها عند النسب اليه فتقول فى معتد ومستعل معتدى ومستعلى ﴿ تنبيه ﴾ اذا نسبت الى محيى اسم فاعل حيا يحيى قلت محوى بحذف الياء الاولى لاجتماع ثلاث ياآت وكانت أولى بالحذف لانها ساكنة تشبه ياء زائدة فتلى الفتحة الياء التى كانت الياء المحذوفة مدغمة فيها فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وبعد ذلك الياء التى هى لام الكلمة ساكنة فتسقط عند دخول ياء النسب لالتقاء الساكنين وتنقلب الالف واوا فيصير محويا

أحمد ولعل المراد بالفاحش المتشدد البخيل المتكلف للشدة يعنى الفقر أى المفتر على نفسه وباصطفاء الموت أحسن ماله أى غيته ويذهب به لا نفع (قوله الا فى حرف) كما الحرفية أو شبهه كما الاسمية (قوله لانه مقتضى قوله مالها) أى فى الواقع وقد ثبت لالف التأنيث فى الواقع رجحان الحذف وان لم يعلم رجحانه فيها من قول المصنف وان تكن تربع الخ كما ذكره الشارح هناك (قوله لكن ذكر الخ) دفع به توهم كون الحذف فيهما على السواء فى الضعف (قوله فى الزيادة) أى زيادة الزائد خير من حذف الاصلى (قوله وحكى) أى أبو زيد وقوله أرطاوى لعله زعمه حكاية لوقوعه فى تركيب سمع هو كذلك فيه (قوله والالف الجائز) بالجيم أى المجاوز وضبطه الشاطبى بالحاء المهملة أى الحائز اليه أربعة أحرف بأن كان هو خامسا أو سادسا أو سابعا (قوله أو للتأنيث) لا حاجة الى ادخال ألف التأنيث فى قوله والالف الجائز الخ لدخولها فى قوله قبل ذلك وتا تأنيث أو مدته لا تثبتا (قوله نحو حبركى) بحاء مهملة فموحدة فمهملة وهو القراد وقال الزبيدى الطويل الظهر القصير الرجلين وألفه للالحاق بسفرجل (قوله وقبعثرى) مثال لما فيه ألف التكثير وليست ألفه للتأنيث لقولهم قبعثراة ولا للالحاق اذ ليس لهم اسم سداسى مجرد يلحق هو به اذ نهاية المجرد خمسة كما سيأتى كذا فى التصريح وبحث فيه بأنهم ألحقوا السداسى المزيد كاحلنقس باحرنجم (قوله فتقول فيها مصطفى) قال المرادى قد ظهر أن قولهم مصطفوى خطأ سم (قوله نحو معلى) استشكله سم بأن معلى ليس ثانيه ساكنا ومسئلة ملهى مقيدة بسكون الثانى فكيف يلحق نحو معلى بملهى (قوله وشبهته أن كونها الخ) كذا بخطه وفى بعض النسخ وهو ضعيف لان كونها الخ وعليه فاللام لتعليل مذهب يونس لا للضعف (قوله وسيأتى بيان الخ) أى فى قوله وحتم قلب ثالث يعن (قوله محيى) هو داخل فى عبارة المصنف من حيث حذف خامسه غاية الامر أن فيه عملا آخر سم (قوله لاجتماع ثلاث ياآت) لان الاصل محيى أعل اعلال قاض سم أى فاجتماعها بحسب الاصل (قوله تشبه ياء زائدة) أى فى الصورة اللفظية (قوله فتلى) أى بعد حذف الياء الاولى (قوله فتقلب ألفا) فتصير محاى (قوله ساكنة) حال من الضمير المستكن فى الظرف الخبر (قوله فتسقط عند دخول ياء النسب) استشكله سم بأنها محذوفة قبل النسب لالتقاء الساكنين هى والتنوين قال وكلام المبرد متجه لسلامته من هذا فليتأمل اهـ قال البعض وقد يقال التنوين يحذف لياء النسب فتعود الياء فيتجه ما ذكر اهـ وفيه أن ياء النسب مانعة كالتنوين من عود الياء فكان ينبغى للشارح أن يقول بدل قوله وبعد الخ واستمر سقوط الياء الساكنة التى هى لام الكلمة عند دخول ياء النسب لان أحد الساكنين اللذين حذفت لام الكلمة لالتقائهما قبل ياء النسب وهو التنوين وان زال بدخول ياء النسب لكن خلفه ياء النسب لسكون صدرها فان قلت قد أعادوا ألف فتى وياء شج عند النسب اليهما بدليل قلب الالف واوا والياء ألفا ثم واوا مع وجود ياء النسب وهذا يؤيد ما ذكره الشارح قلت لم يعيدوهما حقيقة وانما لاحظوهما لاجل مجىء الواو المتحركة فهى الجالبة لياء النسب دونهما ولا حاجة فى محوى الى لحظ الياء الاخيرة هذا ما ظهر لى هنا فتأمل (قوله وتنقلب الالف واوا)

قال الجرمي وهذا أجود كما تقول أموي وفيه وجه آخر وهو محيي كما تقول أمي قال المبرد وهو أجود لأنا نحذف الياء الأخيرة لاجتماع ساكنين ووقوعها خامسة فتصير الى محي كأمي ثم نضيف ياء النسبة فتقول محيي فيجتمع أربع ياآت لسكون الاولى والثالثة (والحذف في اليا) من المنقوص حال كون الياء (رابعا أحق من قلب) فقولك في النسب الى قاض قاضي أجود من قاضوي ومن القلب قوله

فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا ... دراهم عند الحانوي ولا نقد

جعل اسم الموضع حانية ونسب اليه قال السيرافي والمعروف في الموضع الذي يباع فيه الخمر حانة بلا ياء (تنبيه) ظاهر كلام المصنف أن القلب في هذا ونحوه مطرد وذكر غيره أن القلب عند سيبويه من شواذ تغيير النسب قيل ولم يسمع الا في هذا البيت (وحتم قلب ثالث يعن) سواء كان ياء منقوص أو ألف مقصور نحو عم وفتى فتقول فيهما عموي وفتوي وانما قلبت الالف في فتى واوا وأصلها الياء كراهة اجتماع الكسرة والياآت (وأول ذا القلب انفتاحا) أي أن ياء المنقوص اذا قلبت واوا فتح ما قبلها والتحقيق أن الفتح سابق للقلب وذلك أنه اذا أريد النسب الى نحو شج فتحت عينه كما تفتح عين نمر وسيأتي فاذا انفتحت انقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيصير شجى مثل فتى ثم تقلب ألفه واوا كما تقلب في فتى (وفعل وفعل عينهما افتح وفعل) يعني أن المنسوب اليه اذا كان ثلاثيا مكسور العين وجب فتح عينه — الصادق —
سواء كان مفتوح الفاء كنمر أو مكسورها كابل أو مضمومها كدئل فتقول فيها نمري وابلي ودؤلي كراهة اجتماع الكسرة مع الياء

لوجوب كسر ما قبل ياء النسب والالف لا تقبل الحركة ولم تقلب الالف ياء لئلا يجتمع الكسر والياآت كما سينبه عليه الشارح في شرح قوله وحتم قلب ثالث يعن (قوله قال الجرمي وهذا أجود) أي لعدم توالي الياآت (قوله كما تقول أموي) بضم الهمزة نسبة الى أمية قبيلة من قريش وشذ أموي بفتح الهمزة اهـ شرح الشافية (قوله كما تقول أمي) قال المرادي في تنظيره به نظر لان أميا شاذ وأما محيي فهو وجه قوي اهـ وقد يقال التنظير باعتبار الصورة والهيئة واجتماع أربع ياآت (قوله قال المبرد وهو أجود) قال لاني لا أجمع حذفين بعد حذف على كلمة واحدة (قوله لاجتماع الساكنين) هما على هذا الوجه الياء والتنوين (قوله فيجتمع أربع ياآت الخ) أي احتمالا جائزا فقوله لسكون الاولى الخ تعليل للمحذوف أي وجاز هذا الاجتماع لسكون الخ (قوله حانية) وهي فاعلة من حنوت اذا عطفت كأنه جعل البقعة الجامعة للشراب حانية عليهم كما تحنو الام على بنيها نقله شيخنا عن الشارح (قوله يعن) أي يعرض والجملة نعت ثالث (قوله سواء كان ياء منقوص أو ألف مقصور) نفي ما اذا كان ثالث الكلمة ياء ساكنا ما قبلها كظبي وظبية فمذهب سيبويه النسب اليه على حاله بلا قلب وقال يونس والزجاج فتح ما قبل الياء فتنقلب هي ألفا ثم تقلب الالف واوا فقال ظبوي واحتجا بقول بعض العرب قروي نسبة الى قرية كذا في الفارضي وقول البعض ظاهر كلام المصنف قلب الياء اذا كان الثاني ساكنا كظبي لا يناسب حل الشارح كلام المصنف على المنقوص والمقصور والذي في الهمع أن نحو ظبي وعرو لا يغير اتفاقا وان الخلاف في المؤنث بالتاء كظبية وعروة فمذهب سيبويه والخليل أنه لا يغير أيضا بعد حذف التاء ووافقهما ابن عصفور في الواوي ومذهب يونس والزجاج فتح ما قبل الياء وقلبها واوا في اليائي وفتح ما قبل الواو في الواوي ووافقهما ابن عصفور في اليائي وأن في نحو غاية مما فيه ياء بعد ألف ثلاثة أوجه عدم تغييره بعد حذف التاء وابدال الياء همزة وابدال الهمزة المبدلة من الياء واوا وأوسطها أجودها وأن في نحو سقاية وحولايا وجهين ابدال الياء همزة لان التاء والالف يحذفان فتتطرف الياء وقبلها ألف زائدة فتقلب همزة كما هو قاعدة باب الابدال وابدال هذه الهمزة واوا أما نحو شقاوة فتبقى الواو فيه بحالها ولا تقلب همزة (قوله نحو عم) بكسر الميم كنظيره ليكون مثالا للمنقوص وان كان رسمه بالياء في كثير من النسخ يأبى ذلك (قوله وأول ذا القلب) أي صاحب القلب أي الحرف المقلوب ويحتمل أن ذا اشارية والقلب بمعنى المقلوب نعت أو بدل أو عطف بيان (قوله اذا قلبت واوا) أي بعد ردها الى أصلها ان كانت مبدلة وقلبها ألفا مطلقا والشارح أطلق كالناظم القلب فشمل الواجب كما في الشجي والجائز كما في القاضي فتقول الشجوي والقاضوي بفتح ما قبل الواو كما صرح به الفارضي (قوله والتحقيق أن الفتح سابق للقلب) أي لاجله أي وكلام المصنف يشير الى ذلك لانه انما يفيد تبعية الحرف المقلوب للفتح وأما سبق الفتح على نفس القلب فمسكوت عنه وان كان ظاهر قول الشارح أي أن ياء المنقوص اذا قلبت واوا فتح ما قبلها أن عبارة المصنف تفيد سبق القلب على الفتح وانما قلنا ظاهر لامكان حمل قوله اذا قلبت واوا على معنى اذا أريد قلبها واوا أعم من أن تقلب بالفعل أولا هذا ولو أبقى القلب على معناه المصدري بعناية أريد لا أو بيانا بأن ذا الاشارية لافاد سبق الفتح على نفس القلب لان المفعول الاول فاعل في المعنى فيكون كلامه صريحا في أن القلب ولي الفتح هكذا ينبغي تقرير هذا المحل وبه تعلم ما في كلام شيخنا والبعض (قوله شج) بالشين المعجمة أي حزين (قوله فتحت عينه) تخفيفا وتوصلا الى القلب ثم (قوله وجب فتح عينه) خالف في وجوبه طاهر القزويني فجوز بقاء كسرة العين كما نقله عنه أبو حيان قاله في الهمع (قوله كراهة اجتماع الكسرة مع الياء) أل في الكسرة للجنس

وشذ قولهم فى النسب الى الصعق صعقى بكسر الفاء والعين وذلك أنهم كسروا الفاء اتباعا للعين ثم استصحبوا ذلك بعد النسب شذوذا
﴿تنبيه﴾ فهم من اقتصاره على الثلاثى أن ما زاد على الثلاثة مما قبل آخره كسرة لا يغير فاندرج فى ذلك صور الاولى ما كان على خمسة
أحرف نحو جحمرش والثانية ما كان على أربعة أحرف متحركات نحو جندل والثالثة ما كان على أربعة وثانيه ساكن نحو
تغلب فالاولان لا يغيران وأما الثالث ففيه وجهان أعرفهما أنه لا يغير والآخر أنه يفتح وقد سمع الفتح مع الكسرة فى تغلبى
ويحصبى ويثربى وفى القياس عليه خلاف ذهب المبرد وابن السراج والرمانى ومن وافقهم الى اطراده وهو عند الخليل وسيبويه
شاذ مقصور على السماع وقد ظهر بهذا أن قول الشارح وان كان الكسرة (١٢٩) مسبوقة بأكثر من حرف جاز الوجهان

الصادق بكسرتين كما فى عمرى وثلاث كما فى ابلى ويرد عليه أن هذا الاجتماع موجود فى نحو جحمرش
وجندل وقال ابن هشام لئلا تستولى الكسرات على أكثر حروف الكلمة ومن ثم وجب بقاء
الكسرة فى نحو علبط وانما جاز الوجهان فى تغلب على ما ذكره لان الساكن منهم من يعتد به
ومنهم من لا يعتد به فعلى الاول هو بمنزلة علبط وعلى الثانى هو بمنزلة نمر اه وهذا سالم مما مر (قوله
الى الصعق) هو فى الاصل بفتح الصاد وكسر العين فكسروا الفاء اتباعا للعين قبل النسب كما فى
الفارضى ثم استصحبوا كسرها بعد النسب كما فى الشرح وحينئذ فالمنسوب اليه الصعق بكسر الصاد
والعين (قوله ثم استصحبوا ذلك) أى كسر الفاء والعين بعد النسب شذوذا وكان القياس أن يفتحوا
عينه فتفتح فاؤه لزوال سبب كسرها وهو اتباع كسر العين وليس اسم الاشارة راجعا الى كسر الفاء
فقط لان مجرده ليس بشاذ (قوله جحمرش) بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء
بعدها شين معجمة وهى العجوز الكبيرة والمرأة السمجة (قوله جندل) أى بضم الجيم وفتح النون
وكسر الدال وهو الموضع الذى تجتمع فيه الحجارة قاله فى القاموس وسيأتى للشارح فى التصريف
جعله بفتح الجيم فيكون فيه الوجهان (قوله وفى القياس عليه) أى على الفتح قال الفارضى
فتقول أى على القول بقياسيته فى النسب الى مغرب مغربى بفتح الراء (قوله واختير فى استعمالهم
مرمى) وقال بعضهم مرموى أحسن من جهة أمن اللبس (قوله هذه المسألة تقدمت الخ)
قال سم فيه مساهلة اه ووجهها أن الذى تقدم فى قوله ومثله مما حواه احذف أنه يقال فى
النسبة الى مرمى مرمى بحذف ياءيه معا وأما أنه يقال مرموى وأن المختار مرمى فلا (قوله لم يحذف
لزائدة منهما) وهى الاولى لانقلابها عن واو مفعول (قوله وشذ فى مرمى مرموى) تعبير الارتشاف
بالشذوذ ينافى ما بادر من تعبير الشارح بقيل مرموى وتعبير المصنف والشارح باختيار مرمى من
اطراد مرموى مع مرجوحيته فلعل فى المسألة خلافا وتأمل (قوله ويعامل معاملة المقصور
الثلاثى) أى من قلب ثالثه ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله ثم واوا لاجل ياء النسب (قوله حيوى) ولم
يقلب حرف العلة الاول فى حيوى وطووى ألفا لما يلزم من زيادة التغيير مع اللبس أولا لان حركته
عارضة ولا الثانى لسكون ما بعده ووجوب كسر متلو ياء النسب (قوله رددته الى أصله) أى زيادة على
ما تقدم من فتح ثانيه وقلب ثالثه ألفا فواوا (قوله واردده) أى الثانى (قوله وسيأتى حكمها) أى فى
قوله * وألحقوا معل لام عريا * سم (قوله فقد تقدم حكمها) أى فى قوله ومثله مما حواه احذف سم
(قوله وعلم تثنية) أى علامته احذف للنسب أى لاجله لان المثنى والجمع قبل التسمية بهما انما
ينسب لمفردهما كما فى التوضيح قال الفارضى فان خيف اللبس جىء بقرينة اه فاما اذا كان الحروف
الاجال فلا تجب القرينة (قوله فى جمع تصحيح) أى لمذكر أو مؤنث كما سيأتى فى الشرح (قوله مسلمى)

ليس بجيد لشموله الصور
الثلاث وانما الوجهان فى
نحو تغلب (وقيل فى المرمى
مرموى * واختير فى
استعمالهم مرمى) هذه
المسألة تقدمت فى قوله
ومثله مما حواه احذف
لكن أعادها هنا للتنبيه
على أن من العرب من يفرق
بين ما ياءاه زائدتان
كالشافعى وما احدى ياءيه
أصلية كمرمى فيوافق فى
الاول على الحذف فيقول
فى النسب الى شافعى شافعى
وأما الثانى فلا يحذف ياءيه
بل يحذف الزائدة منهما
ويقلب الاصلية واوا
فيقول فى النسب الى مرمى
مرموى وهى لغة قليلة
المختار خلافها قال فى
الارتشاف وشذ فى مرمى
مرموى ﴿تنبيه﴾ هذا
البيت متعلق بقوله ومثله
مما حواه احذف وكان
المناسب تقديمه اليه كما
فعل فى الكافية ولعل
سبب تأخيره ارتباط
الابيات المتقدمة بعضها
ببعض ولم يمكن ادخاله بينها

 بخلاف الكافية (ونحو حى فتح ثانيه يجب) اى اذا نسب الى ما آخره ياء مشددة فاما أن تكون مسبوقة بحرف
أو بحرفين أو ثلاثة فأكثر فان كانت مسبوقة بحرف لم يحذف من الاسم شئ عند النسب ولكن يفتح ثانيه ويعامل معاملة المقصور
الثلاثى فان كان ثانيه ياء فى الاصل لم تزد على ذلك كقولك فى حى حيوى فتحت ثانيه وقلبت الياء الاخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
ثم قلبت واوا لاجل ياء النسب وان كان ثانيه فى الاصل واوا رددته الى أصله فتقول فى طى طووى لانه من طويت وقد أشار الى هذا
بقوله (واردده واوا ان يكن عنه قلب) وان كانت مسبوقة بحرفين فسيأتى حكمها وان كانت مسبوقة بثلاثة فأكثر فقد تقدم حكمها
(وعلم التثنية احذف للنسب * ومثل ذا فى جمع تصحيح وجب) فتقول فى النسب الى مسلمين ومسلمين ومسلمات مسلمى وفى النسب الى

أي هذا اللفظ والمفرد المراد منه لفظه يعمل فيه القول فلا حاجة الى ما تكلفه البعض من جعله خبر مبتدأ محذوف أي هذا مسلمي والجملة مقول القول ثم رفعه حكاية لحاله في جملة وقع فيها مرفوعا (قوله الى تمرات) بالفوقية وقوله تمري بالاسكان أي للميم لانه الموجود في المفرد المرد ود اليه الجمع عند النسب اليه (قوله على لغة الحكاية) أي لغة اعرابه بعد التسمية كاعرابه قبلها (قوله كذلك) أي كالمثنى والجمع غير المسمى بهما في حذف العلامة والرد الى المفرد ثم الحاق ياء النسب (قوله مجرى حمدان) أي في لزوم الالف والمنع من الصرف لزيادة الالف والنون وفي الفارضي أن منهم من يجريه مجرى سرحان في لزوم الالف والصرف وأن المنسوب اليه على هذا الوجه بثبوت الالف والنون ويمكن ادراجه في قوله مجرى حمدان بأن يراد مجراه في لزوم الالف وجعل الاعراب على النون أعم من أن يكون مصروفا أولا لكن صرفه مشكل مع اجتماع العلمية وزيادة الالف والنون (قوله مجرى هرون) أي في لزوم الواو والمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة (قوله أو مجرى عربون) أي في لزوم الواو والصرف (قوله أو لزمه الواو وفتح النون) أي فيكون معربا بحركات مقدرة على الواو منع من ظهورها حكاية أصله حالة رفعه التي هي أشرف أحواله كما أن لزوم فتح النون لحكاية أصله لا انقل لانه لا يعرض حالة النصب لخفة الفتحة على الواو (قوله ومن منع صرف الخ) لما فرغ من التثنية وجمع المذكر السالم المسمى بهما أخذ يتكلم على جمع الاناث السالم المسمى به (قوله بل تاؤه الخ) هذا فيما ثانيه متحرك وألفه رابعة وأما نحو مسلمات وسرادقات فهو وان كان كذلك في حذف الالف والتاء الا أنه سيذكره فلو أدخلناه هنا لزم في كلامه تكرار وأما نحو ضخمات ففيه الحذف والقلب كما سيأتي يعني وأما من أعربه اعراب أصله الذي هو جمع المؤنث السالم فيحذف الالف والتاء أيضا لكن لا لاجل التنزيل المذكور بل لان علامة جمع التصحيح تحذف عند النسب كما مر ويقول تمري بسكون الميم كما هو مقتضى قول الشارح سابقا وحكم ما سمي به من ذلك الخ وبما ذكره من التنزيل يظهر وجه حذف علامة جمع المؤنث السالم المسمى به على غير لغة حكاية أصله وابقاء علامة المثنى وجمع المذكر السالم المسمى بهما على غير لغة حكاية أصلهما فتدبر (قوله وأما نحو ضخمات) أي مما ثانيه ساكن وألفه رابعة لا فرق بين الصفة كضخمات والاسم كهندات فتقول هنداوي وهندي كذا في الفارضي وبه يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من القصور (قوله ففي ألفه القلب) أي مع الفصل بالالف وبدونه فتقول ضخماوي وضخموي كما في حبلى (قوله والحذف) قال الفارضي وهو المختار (قوله وليس في ألف نحو مسلمات وسرادقات) أي مما ألفه خامسة فصاعدا سواء كان جمع الاسم أو صفة ومعلوم من تصدير الشارح كلامه في الجمع المؤنث بقوله ومن منع صرف الجمع المؤنث أن مرس كلامه هنا في لغة من منع صرفه وان وجب حذف الالف والتاء في نحو مسلمات وسرادقات على لغة من حكى أيضا كما فهم من قوله سابقا وحكم ما سمي به من ذلك على لغة الحكاية كذلك فتقول على اللغتين مسلمي وسرادقي لانك على اللغة الاولى تحذف التاء وتجري مسلما وسرادقا مجرى قرقرى ومستقصى في حذف الالف وعلى الثانية تحذف الالف والتاء لان علامة جمع التصحيح تحذف عند النسب كذا في الفارضي فعلم أن نحو تمرات مما ألفه رابعة وثانيه متحرك كنحو مسلمات وسرادقات مما ألفه خامسة فصاعدا في وجوب حذف الالف والتاء وان أوهم تغييره أسلوب التعبير خلافه (قوله اثني وثنوي) أي بالرد الى المفرد المقدر لكن الاول نسب اليه على لفظه بابقاء همزة الوصل وعدم رد اللام لان همزة الوصل عوض عنها والثاني نسب اليه على أصله لان أصل اثن المقدر ثنو يؤخذ ما قررناه من قول الشارح في شرح قول المصنف واجبر برد اللام الخ ما نصه اذا نسب الى ما حذفت لامه وعوض منها همزة الوصل جاز أن يجبر وتحذف الهمزة وأن لا يجبر وتستصحب فتقول في ابن واسم واست بنوي وسموي وستهي

الى تمرات تمري بالاسكان وحكم ما سمي به من ذلك على لغة الحكاية كذلك وعلى هذا يقال في النسب الى نصيبين نصيبي والى عرفات عرفي وأما من أجرى المثنى مجرى حمدان والجمع المذكر مجرى غسلين فانه لا يحذف بل يقول في النسب الى من اسمه مسلمان مسلماني وفي النسب الى نصيبين نصيبيني ومن أجرى الجمع المذكر مجرى هرون أو مجرى عربون أو ألزمه الواو وفتح النون قال فيمن اسمه مسلمون مسلموني ومن منع تصرف الجمع المؤنث نزل تاءه منزلة تاء مكة وألفه منزلة ألف جمزى فحذفهما فيقول فيمن اسمه تمرات تمري بالفتح وأما نحو ضخمات ففي ألفه القلب والحذف لانها كألف حبلى وليس في ألف نحو مسلمات وسرادقات الا الحذف وحكم ما ألحق بالمثنى والمجموع تصحيحا حكمهما فتقول في النسب الى اثنين اثني وثنوي

على الاول وابنى وامى واستى على الثانى اه فعلم بطلان مانقله شيخنا والبعض عن سم وأقراه من أنه اذا سمى باثنان قيل اثنى اعتبارا بلفظه واذا لم يسم به قيل ثنوى ردا الى أصله ثم ماذكره الشارح من أنه يقال اثنى أو ثنوى انما هو فى النسب الى اثنان غير مسمى به أو مسمى به على لغة حكاية ماقبل التسمية أما المسمى به على غير لغة الحكاية من اجرائه مجرى حمدان أو سرحان فيقال اثنانى بلزوم الالف والنون هذا مقتضى قول الشارح وحكم ما ألحق بالمثنى والمجموع تصحيحا حكمهما (قوله والى عشرين عشرى) أى سواء كان المنسوب اليه الذى هو عشرون غير مسمى به أو مسمى به لكن على لغة حكاية ماقبل التسمية أما هو على غير لغة الحكاية من بقية الاوجه المتقدمة فى المسمى بالجمع الحقيقى فيقال عشرينى بلزوم الياء والنون عند من يجرى المسمى به مجرى غسلين وعشرونى بلزوم الواو والنون عند من يجريه مجرى هرون أو عربون أو يلزمه الواو وفتح النون هذا مقتضى قول الشارح وحكم ما ألحق بالمثنى والمجموع تصحيحا حكمهما (قوله والى أولات أولى) قد يقال هلا قيل أولوى لان الالف اما زائدة كالتاء ولام الكلمة محذوفة والاصل أوليات كما قيل فترد اللام وتقلب ألف الفاثم واوا عند النسب اليه وتحذف الالف والتاء المزيدتان كسائر الجموع بهما المحذوفة اللام لافرق فى ذلك على هذا الوجه بين أن ينسب اليه قبل التسمية به أو بعدها على لغة الحكاية وهو ظاهر أو على لغة منع الصرف لانك ترد اللام وتحذف تاء التأنيث ثم الالف اجراء لها مجرى ألف جمزى كما سبق فى الجمع أو منقلبة عن اللام والاصل اليه كما قيل أيضا بل رجح على الاول لضعفه بأن أولات هذه جمع حقيقى والمقرر أنه ملحق فتقلب ألف الفاثم واوا عند النسب وتحذف التاء لافرق فى ذلك على هذا الوجه أيضا بين أن ينسب اليه قبل التسمية به أو بعدها على لغة الحكاية أو منع الصرف لانه على هذا الوجه كفتاة ثم يظهر على الوجه الاول جواز أولى أيضا لجواز عدم رد اللام التى لم ترد فى تثنية وجمع ويصدق على لام أولات على الاول انها لم ترد فى تثنية أو جمع هكذا ينبغى تقرير هذا المحل ومنه يعلم خلل تقرير الحواشى للايراد وخلل ما أجابوا به عنه فتنبه والله الموفق (قوله اذا وقع الخ) حاصله أن الشروط ثلاثة كون الياء مشددة وكونها مكسورة وكونها متصلة بالحرف الاخير (قوله حذفت المكسورة) وهى الياء الثانية (قوله فى طيب الخ) مثل بمثالين اشارة الى أنه لافرق بين أن تكون الياء المكسورة أصلية كما فى طيب أو منقلبة عن أصل كما فى ميت (قوله كراهة اجتماع الياآت والكسرة) أل للجنس اذ فيه كسرتان وعبارة الفارضى لاجتماع كسرتين وأربع ياآت (قوله فان كانت الياء مفردة) محترز قوله مدغم فيها مثلها وقوله أو مشددة مفتوحة محترز قوله مكسورة وقوله أو فصل الخ محترز قوله قبل الحرف المكسور ففيه لف ونشر مشوش (قوله نحو مغيل) ضبطه سم بضم الميم وسكون الغين المعجمة وكسر التحتية اسم فاعل من أغيلت المرأة ولدها أرضعته وهى تؤتى أو وهى حامل وفى القاموس ما يشهد له ويؤيده تقفيته قوافى القصيدة فيكون عدم اعلاله كمقيم وميين سماعيا (قوله نحو هبيخ) هو الغلام الممتلئ شحما وقيل الغلام الناعم (قوله نحو مهييم) لا يقال اجتمع ثلاث ياآت ولم يحذف احداها فخالف ما تقدم لانا نقول ذاك اذا اجتمعت طرفا حقيقة أو حكما سم (قوله تصغير مهيام) أو تصغير مهوّم من هوّم الرجل اذا هز رأسه من النعاس أو تصغير مهيم اسم فاعل من هيمه الحب اذا جعله هائما تصريح (قوله من هام اذا عطش) أو من هام على وجهه اذا ذهب من شدة العشق تصريح (قوله دخل فى اطلاق الناظم) أى نحو طيب حيث لم يقيده بكون يائه متأصلة أو عارضة بسبب تصغير مثلا ولا ينافى الدخول قوله ثالث لما سأذكره من أنه بيان للواقع فى طيب (قوله وقد نص على ذلك جماعة) ولا يشترط كون هذه الياء المحذوفة ثالثة بل الرابعة فأكثر كذلك كما قاله الفارضى ونقله عن غير واحد كابن عقيل فى شرح التسهيل فقول المصنف وثالث ليس تقييدا بل بيان للواقع فى طيب اذ الواقع ان الياء فى طيب ثالثة

والى عشرين عشرى والى أولات أولى (وثالث من نحو طيب حذف) أى اذا وقع قبل الحرف المكسور لاجل ياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها مثلها حذفت المكسورة فتقول فى طيب طيبى وفى ميت ميتى كراهة اجتماع الياآت والكسرة (وشذ) فى النسب الى طيئ (طائى مقولا بالالف) اذ قياسه طيئى بسكون الياء كطيبى فقلبوها ألفا على غير قياس لانها ساكنة ولا تقلب ألفا الا المتحركة فان كانت الياء مفردة نحو مغيل أو مشددة مفتوحة نحو هبيخ أو فصل بينها وبين المكسور نحو مهييم تصغير مهيام مفعال من هام لم تحذف بل يقال فى النسب الى هذه مغيلى وهبيخى ومهييمى لنقص الثقل بعدم الادغام وبالفتح وبالفصل بالمد ﴿تنبيه﴾ دخل فى اطلاق الناظم نحو غزيل تصغير غزال فتقول فيه غزيلى وقد نص على ذلك جماعة وان كان سيبويه لم يمثل الا بغير المصغر ودخل فيه أيضا

أيم فيقال فيه أيمي وهو مقتضى اطلاق سيبويه والنحاة وقال أبو سعيد في كتابه المستوفى وتقول في أيم أيمي لانك لو حذفت الياء المتحركة لم يبق ما يدل عليها قيل وليس بتعليل واضح ولو علل بالالتباس بالنسب الى أيم لكان حسنا (وفعلى في فعيلة التزم) أي التزم في النسبة الى فعيلة حذف التاء والياء وفتح العين أي كقولهم في النسبة الى حنيفة حنفي والى بجيلة بجلي والى صحيفة صحفي حذفوا تاء التأنيث أولا ثم حذفوا الياء ثم قلبوا الكسر فتحا وأما قولهم في سليمة سليمي وفي عميرة كلب عميري وفي السليقة سليقي والسليقي الذي يتكلم بأصل طبيعته معربا قال الشاعر

ولست بنحوي يلوك لسانه
ولكن سليقي أقول فأعرب

فان هذه الكلمات جاءت شاذة للتنبيه على الأصل المرفوض وأشذ منه قولهم عبدي وجذمي بالضم في بني عبيدة وجذيمة ﴿تنبيه﴾ ألحق سيبويه فعولة بفعيلة صحيح اللام كان أو معتلها فتقول في النسب الى فروقة وعدوة فرقي وعدوي وحجته في ذلك قول العرب في النسب الى شنوءة شنئي وهذا عند المبرد من الشاذ فلا يقاس عليه بل يقول في كل ما سواه من فعوله فعولي كما يقول الجميع في فعول صحيحا كان كسلول أو معتلا كعدو اذ لا يقال فيهما باتفاق الا سلولي وعدوي وانما قاس سيبويه على شنئي ولم يسمع في ذلك غيره لانه لم يرد ما يخالفه (وفعلى في فعيلة حتم) أي حتم في النسبة الى فعيلة حذف الياء والتاء أيضا كقولهم في النسب الى جهينة جهني والى قريظة طوية قرظي والى مزينة مزني حذفوا تاء التأنيث ثم حذفوا الياء وشذ من ذلك قولهم في ردينة رديني وفي خزينة خزيني وخزينة من أسماء البصرة ﴿تنبيهات﴾ • الاول لو سمي باسم شذت العرب في النسب اليه لم ينسب اليه الا على ما يقتضيه القياس • الثاني ما تقدم من أنه يقال في فعيلة فعلي وفي فعيلة فعلي له شرطان عدم التضعيف وعدم اعتلال العين واللام صحيحة

وان وقعت في بعض صور نحوه رابعة مثلا كغزيل واليه يشير قول الشارح دخل في اطلاق الناظم ولو قال المصنف • ونحو ثالث اطيب حذف • لكان أوفى بالمراد (قوله أيم) هو من لا زوج لها ومن لا امرأة له كما في القاموس (قوله لم يبق ما يدل عليها) أي فيلتبس بالنسب الى أيم بسكون الياء وهذا التعليل في الحقيقة بمعنى التعليل الثاني لكن لما حذف منه محط العلة وهو ما يترتب على عدم الدلالة على حذف الياء من الالتباس المذكور اعترضه بعضهم بعدم الوضوح (قوله ولو علل بالالتباس الخ) يرد عليه أنه موجود في ميتي بالتخفيف نسبة الى ميت بالتشديد لالتباسه بالمنسوب الى ميت بالتخفيف على أن من جعل اللازم في أيم سكون الياء اجمالا الا التباس فلا يرد على مقتضى اطلاق سيبويه وقد ينازع فيه فتأمل (قوله الى أيم) بفتح الهمزة وسكون التحتية مصدر آم بعد الهمزة كباع أي صار أيما بالتشديد (قوله وفعلى في فعيلة التزم) ذكر الشيخ خالد أن كلا من فعيلة وفعيلة ممنوع من الصرف للعلمية على الوزن والتأنيث كما قدمه في نظيرهما أفعلة (قوله حذفوا تاء التأنيث أولا) أي لامتناع اجتماعها مع ياء النسب (قوله ثم حذفوا الياء) أي فرقا بين المؤنث والمذكر كحنيفي وشريفي في النسب الى حنيف وشريف كما سيأتي ولم يعكس والان المؤنث حذفت منه تاء التأنيث في النسب فحذفت الياء تبعا لها اهـ فارضي ويقال مثل هذا في حذف ياء فعيلة بضم الفاء فان قلت هذا مقتض لابقاء ياء فعيل وفعيل المعتلي اللام ولم حذفت قلت اجتمع مع هذا المقتضي مانع وهو اجتماع أربع ياآت كما سيأتي فلذا حذفوا الياء تغليبا للمانع ولذا لم يحذفوا في نحو طويلة وجليلة (قوله ثم قلبوا الكسر فتحا) أي لئلا تتوالى كسرتان وياء النسب (قوله في سليمة) يعني سليمة الازد أما سليمة غير الازد فيقال سلمي على القياس تصريح (قوله معربا) حال من ضمير يتكلم (قوله يلوك لسانه) لان الشيء في فمه علكه عيني (قوله فان هذه الكلمات) خبر عن قولهم والعائد محذوف أي فيه (قوله وأشذ منه قولهم عبدي وجذمي) أي بضم العين والجيم في بني عبيدة وجذيمة أي بفتحهما وانما كان أشذ مما قبله قال المرادي لان ما تقدم رجوع الى أصل مرفوض وأما الضم فلا وجه له (قوله فرقي) أي بفتح الراء وعدوي أي بفتح الدال كما صرح بذلك الفارضي وعبارته اذا نسب الى اسم فيه واو رابعة قبلها ضمة حذفت الواو فتقول في النسب الى مرموة وقمحدوة مرمي وقمحدي فان كانت الواو ثالثة وقبلها ضمة حذفت كذلك عند سيبويه كفرقي وعدوي في فروقة وعدوة بفتح عين الكلمة كما يقال حنفي في حنيفة اهـ مع بعض حذف فعلى مذهب سيبويه يفارق النسب الى عدوة النسب الى عدو لان النسب الى عدو باتفاق كما يأتي عدوي بضم الدال وتشديد الواو (قوله شنوءة) حي من اليمن اهـ خالد (قوله كسلول) في القاموس وسلول فخذ من قيس وهم بنو مرة ابن صعصعة وسلول أمهم (قوله ولم يسمع) أي سيبويه والجملة حالية (قوله في ردينة) أي في النسب الى ردينة وهي امرأة السمهري كانا يقومان الرماح (قوله شرطان) في التصريح أن عدم اعتلال العين يعني اذا كانت اللام صحيحة ليس شرطا في فعيلة بالضم لان حرف العلة اذا انضم ما قبله لا يقلب ألفا فلا يلزم المحذور يعني كثرة التغيير مع اللبس كما سيأتي (قوله عدم التضعيف) خرج نحو جليلة وقليلة مما عينه ولامه من جنس حرف واحد وقوله وعدم اعتلال العين الخ خرج نحو طويلة (قوله واللام صحيحة) الجملة حالية ولو كانت اللام معتلة لم يؤثر اعتلال العين فتقول في النسب الى

وسيأتي التنبيه على هذين الشرطين وهما معتبران أيضا في فعولة على رأي سيبويه (وألحقوا معل لام عريا) من التاء (من المثالين) أي فعيلة وفعيلة (بما التا أوليا) منهما في حذف الياء وفتح ماقبلها ان كان مكسورا فقالوا في النسب الى عدي وقصي عدوي وقصوي كما قالوا في النسب الى غنية وأمية غنوي وأموي وظاهر كلامه أن هذا الالحاق واجب وقد صرح بذلك في الكافية وصرح به أيضا ولده وذكر بعضهم فيهما وجهين الحذف كما مثل والاثبات نحو قصيي وعديي وهو أثقل لكسرة الدال وتناول كلامه نحو كسي تصغير كساء وفيه وجهان قال بعضهم يجب فيه الاثبات فيقال فيه كسيي بياءين مشددتين وأجاز بعضهم كسوي فان كانا صحيحي اللام اطرد فيهما عدم الحذف كقولهم في عقيل وعقيل عقيلي وعقيلي هذا مذهب سيبويه ومفهوم قوله معل لام وذهب المبرد الى جواز الحذف فيهما فالوجهان عنده مطردان قياسا على ما سمع من ذلك ومن المسموع بالحذف قولهم في ثقيف ثقفي وقولهم في سليم سلمي وفي قويم قومي وفي قريش قرشي وفي هذيل هذلي وفي فقيم كنانة فقمي ليفرقوا بينه وبين فقيمي في فقيم تميم وفي مليح خزاعة ملحي ليفرقوا بينه وبين مليحي في مليح بني عمرو بن ربيعة ومليح بن الهون بن خزيمة ووافق السيرافي المبرد وقال الحذف في هذا خارج عن الشذوذ وهو كثير جدا في لغة أهل الحجاز قيل وتسوية المبرد بين فعيل وفعيل ليست بجيدة اذ سمع الحذف في فعيل كثيرا ولم يسمع في فعيل الا في ثقيف ولو فرق بينهما لكان أسعد بالنظر (وتمموا) أي لم يحذفوا (ما كان) من فعيلة معتل العين صحيح اللام (كالطويله) أي مما هو صحيح اللام فقال طويلي لانهم لو حذفوا الياء وقالوا طولي لزم قلب الواو ألفا لتحركها وتحرك ما بعدها وانفتاح ماقبلها وألحق بفعيلة في ذلك فعيلة بالضم من نحو لويزة ونويرة فقالوا لويزي ونويري ولم يقولوا لوزي ونوري لنبت والطويلة حي والاحتراز بصحيح اللام من نحو طوية وحيية فانه يقال فيهما طووي وحيوي (وهكذا) تمموا (ما كان) من فعيلة وفعيلة مضاعفا (كالجليلة) والقليلة فقالوا جليلي وقليلي ولم يقولوا جلي وقلي

طويه وحيية طووي وحيوي كما قاله الدماميني وسيأتي في الشرح (قوله وسيأتي التنبيه الخ) أي في قوله وتمموا الخ (قوله معل لام) يعني معتلها وقوله من المثالين أي من موازنهما حال من معل لام أو من ضميره في عريا (قوله في حذف الياء) أي الزائدة وقلب الاخرى واوا بدليل أمثلته الآتية سم (قوله وظاهر كلامه أن هذا الالحاق واجب) ولم تنقلب الواو في المنسوب هنا ألفا مع أنها تحركت وانفتح ماقبلها لئلا يتوالى اعلالان على الكلمة الواحدة أو لان الياء المشددة تكف الاعلال كما سيأتي في التصريف فارضي (قوله فيهما) أي في فعيل وفعيل (قوله وهو) أي عديي أثقل من قصيي (قوله قال بعضهم الخ) هو الراجح (قوله يجب فيه الاثبات) قال أبو حيان وعلة ذلك أنه اجتمع ثلاث ياآت ياء التصغير والياء المنقلبة عن الالف والياء المنقلبة عن لام الكلمة فحذفت الياء المنقلبة عن الالف وهي الوسطى يعني تخفيفا والا فابقاؤها لا يخل ببناء التصغير كما لا يخفى وأدغمت ياء التصغير في الياء الاخيرة فبقي كسي كأخي فاذا دخلت ياء النسبة قيل كسيي ولا يجوز أن تحذف احدى الياءين الباقيتين لانك اذا حذفت ياء التصغير لم يجز لانه المعنى والمعنى باق وان حذفت الياء الاخيرة لم يجز لما فيه من توالي اعلالين لانه قد حذفت الياء المنقلبة عن ألف كساء مع ما يلزم عليه من تحريك ياء التصغير وهي لا تحرك فلهذا التزم فيه التثقيل قال وما كان مثل الكساء مصغرا ثم نسب اليه فانه لا يحذف اهـ سيوطي (قوله وأجاز بعضهم كسوي) أي بحذف ياء التصغير وقلب الثانية ألفا ثم قلبها واوا الخ هذا ضعيف (قوله فيهما) أي في فعيل وفعيل (قوله قويم) بقاف وقوله فقيم بفاء فقاف وقوله مليح بحاء مهملة وقوله الهون قال شيخنا السيد بضم الهاء كما يفهم من القاموس (قوله فقيم كنانة) أي فقيم الذين هم من كنانة وكذا يقال فيما بعد (قوله ليفرقوا الخ) هذا الفرق كنظيره الآتي حكمة بعد الوقوع لا علة والالم يحذفوا حيث لا تعدد وحذفوا كلما وجد التعدد وكلاهما منتف كما يؤخذ من أمثلة الشارح (قوله أسعد) يصح قراءته بصيغة الماضي المبني للمجهول أي سوعد وبصيغة أفعل التفضيل (قوله كالطويله وهكذا ما كان كالجليله) وظاهر أن مجردهما كذلك اهـ سم أي لانه مما خرج بقوله معل لام (قوله أي مما هو صحيح اللام) هذا مكرر مع قوله قريبا صحيح اللام (قوله لزم قلب الواو ألفا) فيكثر التغيير مع اللبس ولو لم يقلبوا لزم الاستثقال قاله الجاربردي تصريح (قوله وألحق بفعيلة في ذلك فعيلة) هذا يخالف مامر عن التصريح ونقله سم عن السيوطي من اختصاص شرط صحة العين اذا كانت اللام صحيحة بفعيلة وفعولة دون فعيلة بالضم لان التعليل المتقدم لا يأتي فيه لان حرف العلة اذا انضم ماقبله لا ينقلب ألفا فلا يلزم المحذور لكن ما في الشرح هو الموافق لما في الهمع (قوله لنبت) كذا في النسخ ولم أجد في القاموس أن لويزة أو نويرة أو لويزى أو نويري اسم لنبت والذي فيه أن نويرة اسم لناحية بمصر فجعل البعض قوله لنبت راجعا للثاني يحتاج لنقل صحيح (قوله والطويلة حي) كذا في بعض النسخ ولم أجده في القاموس والذي فيه أن الطويلة اسم لروضة مخصوصة (قوله فانه يقال فيهما طووي وحيوي) قدمنا في الكلام على شرح قول المصنف ونحو حي الخ علة عدم قلب حرف العلة

كراهة اجتماع المثلين (تنبيه) ومثل فعيلة فيما ذكر فعولة نحو فروقة وصرورة فيقال فيهما فروقي وصروري لا فرقي وصرري لما ذكر

(وهمز ذي مد ينال في النسب * ما كان في تثنية له انتسب) أي حكم همزة الممدود في النسب كحكمها في التثنية القياسية فإن كانت بدلا من ألف التأنيث قلبت واوا كقولك (١٣٤) في صحراء صحراوي وإن كانت أصلية سلمت تقول في قراء قرائي وإن كانت بدلا من أصل أو للإلحاق جاز فيها أن تسلم وأن تقلب واوا فتقول في كساء وعلباء كسائي وعلبائي وإن شئت قلت كساوي وعلباوي وفي الأحسن منهما ما سبق واحترز بالتثنية القياسية احترازا من التثنية الشاذة نحو كسايين فإنه لا يقاس على ذلك في النسب كما صرح به في شرح الكافية فلا يقال كسايي (تنبيهات) الأول مقتضى كلامه هنا وفي شرح الكافية أن الأصلية تتعين سلامتها وصرح بذلك الشارح وقال وإن كانت أصلا غير بدل وجب أن تسلم وذكر في التسهيل فيها الوجهين وقال أجودهما التصحيح * الثاني إذا لم تكن الهمزة للتأنيث ولكن الاسم مؤنث نحو السماء وحراء وقباء إذا أردت البقعة ففيه وجهان القلب والإبقاء وهو الأجود للفرق بينه وبين صحراء وإن جعلت حراء وقباء مذكرين كانا كرداء وكساء * الثالث إذا نسبت إلى ماء وشاء فالمسموع قلب الهمزة واوا نحو ماوي وشاوي ومنه قوله * لا ينفع الشاوي فيها شاته * ولا حماره ولا أداته * فلو سمي بماء أو شاء جرى في النسب إليه على القياس فقيل مائي وماوي وشائي وشاوي (وانسب لصدر) أي ما سمي به من (جملة) وهو المركب الإسنادي نحو برق نحره وتأبط شرا فتقول في برقي وتأبطي وأجاز الجرمي النسب إلى العجز فيقول نحري وشري وشذ قولهم في الشيخ الكبير كنتي نسبة إلى كنت ومنه قوله * فأصبحت كنتيا وأصبحت عاجنا *

فيهما ألفا مع تحركه وانفتاح ما قبله (قوله كراهة اجتماع المثلين) لما فيه من الثقل مع عدم الإدغام لأن الإدغام فيما ذكر ممتنع لأن وزن الأول فعل بفتحتين وهو واجب الفك كلبب والثاني فعل بضم وفتح وهو واجب الفك أيضا كصفف جمع صفة (قوله لما ذكر) أي من لزوم قلب الواو ألفا بالنسبة لفولي وكراهة اجتماع المثلين بالنسبة لصرري ولا شك في تقدم ذكر اللزوم والكراهة المذكورين وإن كان اللزوم فيما سبق مرتبا على حذف الياء وهنا على حذف الواو فجعل البعض التقدير لنظير ما ذكر غير محتاج إليه (قوله ينال) بالبناء للمفعول أي يعطى فما مفعول ثان أو بالبناء للفاعل أي يصيب فما مفعوله (قوله قلبت واوا) لكون الهمزة أثقل من الواو ولم تقلب ياء لئلا يجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة تصريح ومن العرب من يقر هذه الهمزة قال في التوضيح وذلك قليل رديء اهـ همع (قوله سلمت) أي من القلب لقوتها بأصالتها (قوله في قراء) بضم القاف وتشديد الراء مع المد المتنسك كما في المختار (قوله وفي الأحسن منهما ما سبق) من أن القلب أولى فيما ألفه للإلحاق كعلباوي والتصحيح أولى فيما همزته بدل من أصل ككسائي وكسائي (قوله تتعين سلامتها) فتقول في النسب إلى قراء قرائي (قوله الوجهين) أي التصحيح والقلب واوا (قوله إذا لم تكن الهمزة للتأنيث) بأن كانت لام الكلمة كما في الأمثلة فإن سماء فعال بالفتح وحراء فعال بالكسر وقباء فعال بالضم وفي كل من حراء وقباء المد والقصر والتذكير باعتبار المكان فيصرف والتأنيث باعتبار البقعة فيمنع من الصرف (قوله إذا أردت البقعة) راجع للأخيرين فقط وأما السماء فليس فيها إلا التأنيث كما يؤخذ من اقتصاره على الأخيرين في قوله وإن جعلت الخ (قوله كانا كرداء وكساء) فيجوز فيهما التصحيح والقلب واوا والتصحيح أجود كما تقدم وحينئذ فلا معنى لهذا التفصيل إذ لا فرق حينئذ بين أن يكونا مؤنثين أو مذكرين (قوله إذا نسبت إلى ماء الخ) قال ابن هشام إذا نسب إلى ماء نسب إليه كما ينسب إلى كساء فتقول مائي وماوي لأن الهمزة بدل غاية ما فيه أن المبدل منه مختلف فيما هو في كساء واو وفي ماء هاء لأن أصله موه اهـ يس أي فأطلق ابن هشام جواز الوجهين وفصل الشارح بين ما قبل التسمية فيتعين القلب وقوفا على ما سمع وما بعدها فيجوز الوجهان (قوله ولا أداته) بفتح الهمزة أي آلته (قوله على القياس) أي قياس ما همزته بدل من أصل من جواز الوجهين (قوله وانسب لصدر الخ) بقي أنهم قالوا لو سمي بعامل ومعمول كقائم أبوه أعرب قائم بحسب العوامل وبقي معموله بحاله وأنه لو سمي بتابع ومتبوع نحو رجل عاقل أعرب الأول وتبعه الثاني في إعرابه وسكتوا فيما علمت عن بيان النسبة إليهما ولا يبعد أن ينسب إلى الجزء الأول منهما كما في الجملة والمركب المزجي وقالوا لو سمي بعاطف ومعطوف نحو وزيد أو ثم زيد حكي فانظر كيف النسبة إليه سم باختصار (قوله وأجاز الجرمي الخ) وأجاز أبو حاتم السجستاني النسب إليهما معا فيقال تأبطي شري كما أجازه في المزجي والعددي كذا في الهمع قال سم الظاهر أن معنى كل منهما حينئذ المنسوب إلى تأبط شرا لا أن الأول منسوب إلى تأبط والثاني إلى شرا وحينئذ فهما مترادفان فلو قيل هذا تأبطي شري فهل كل منهما خبر أو الخبر أحدهما والثاني تأكيد له ويحتمل أن مجموعهما هو المنسوب إلى تأبط شرا لا كل منهما فيكونان خبرا واحدا كما في هذا حلو حامض فليراجع اهـ ويلزم على الاحتمال الأخير وقوع ياء النسب حشوا وما ذكره يجري في النسب إلى جزأي المزجي والعددي معا (قوله كنتي) سمي الشيخ الكبير بذلك لكثرة قوله كنت وكنت والعاجن الذي يعتمد على ظهر أصابع يديه عند قيامه من الكبر (قوله نسبة إلى كنت)

والقياس كوفي (و) انسب الى (صدر ما ركب مزجا) نحو بعلبك وحضرموت فتقول بعلي وحضري وهذا الوجه مقيس اتفاقا
ووراءه أربعة أوجه الاول أن ينسب الى عجزه نحو بكي أجازه الجرمي وحده ولا يجيزه غيره • الثاني أن ينسب اليهما معا
مزالا تركيبهما معا نحو
بعلي بكي أجازه قوم منهم
أبو حاتم قياسا على قوله
تزوجتها رامية هرمزية
• الثالث أن ينسب الى
مجموع المركب نحو بعلبكي
الرابع أن يبني من جزأي
المركب اسم على فعلل
وينسب نحو حضرمي
وهذان الوجهان شاذان
لا يقاس عليهما ﴿تنبيهان﴾
الأول حكم لولا وحيثما مسمى
بهما حكم المركب الاسنادي
في النسب اليهما فتقول لوي
بالتخفيف وحيثي وحكم
نحو خمسة عشر حكم المركب
المزجي فتقول خمسي
• الثاني قوله وانسب
لصدر جملة أجود من قوله
في التسهيل ويحذف لها
يعني للنسب عجز المركب
لانه لا يقتصر في الحذف
على العجز بل يحذف ما زاد
على الصدر ولو سميت
بخرج اليوم رد قلت خرجي
(و) انسب (لثان تمما
اضافة مبدوءة بابن أواب
• أوماله التعريف بالثاني
وجب) هذا الاخير من
عطف العام على الخاص
أي يجب أن يكون النسب
الى الجزء الثاني من المركب
الاضافي في ثلاثة مواضع
ذكر منها في هذا البيت
موضعين وسيذكر الثالث
• الاول أن تكون
الاضافة كنية كابي بكر وام كلثوم • والثاني أن يكون الاول علما بالغلبة كابن عباس وابن الزبير فتقول بكري وكلثومي
وعباسي وزبيري ﴿تنبيه﴾ كان الاحسن أن يقول اضافة من الكنى أو اشتهر مضافها غلبة كابن عمر

أي الى هذا اللفظ وما قصد لفظه يصير علما لنفسه فصح كونه من أفراد ما سمي به من جملة كما هو موضوع المسئلة (قوله والقياس كوفي) بضم الكاف المنقول اليها من الواو بعد نقل الفعل عند ارادة اسناده الى ضمير الرفع المتحرك من فعل بالفتح وزن كان اصالة الى فعل بالضم وانما كان القياس كونيا برد الواو لزوال سبب حذفها وهو التقاؤها ساكنة مع النون المسكنة لاتصال ضمير الرفع المتحرك بها (قوله مزجا) أي تركيب مزج أو حالة كون ما ركب ممزوجا (قوله فتقول بعلي) ونقول في معديكرب معدي ومعدوي لانه كقاض وينبغي أن يكون الراجح هنا الحذف كما هنالك دركريا (قوله وهذا الوجه مقيس اتفاقا) قد يشعر هذا مع قوله الآتي وهذان الوجهان شاذان الخ بأن الوجهين الاولين من الاربعة مختلف في شذوذهما وقياسيتهما الارجحان قياسيتهما يضعا وان ادعى ذلك شيخنا والبعض (قوله رامية هرمزية) نسبة الى رام هرمز بلدة بنواحي خورستان (قوله حكم لولا وحيثما) أي ونحوهما كلوما وأينما وقوله في النسب اليهما متعلق بقوله حكم لولا وحيثما وكان الاحسن تقديمه على قوله حكم المركب الاسنادي (قوله بالتخفيف) أي تخفيف لواو ولا ينافي هذا قوله الآتي وضاعف الثاني من ثنائي لان المراد بالثاني فيه الثنائي وضعا كما صرح به الشارح ثم والمنسوب اليه هنا رباعي وضعا وصيرورتهما ثنائيا عرضت له عند النسب (قوله وحكم نحو خمسة عشر) أي مسمى به نقله شيخنا عن ابن غازي وفي الفارضي ما يقتضي الاطلاق وقوله حكم المركب المزجي أي حكم بقية افراد المركب المزجي فوافق ما في المرادي من أن العددي من المزجي (قوله فتقول خمسي) أي وان ألبس بالنسبة الى خمسة وخمس لانهم لا يراعون الالباس في هذا الباب كما ستعرفه (قوله وانسب لثان الخ) شروع في النسب الى المركب الاضافي وعبارة التسهيل مع شرحه للدماميني ويحذف لها صدر المضاف ان تعرف بالثاني تحقيقا كابن الزبير وابن عمر فتقول زبيري وعمري أو تقديرا كابي بكر وأبي حفص حيث لا بكر ولا حفص والا فهما من القسم الاول فتقول بكري وحفصي والا يتعرف بالثاني لا تحقيقا ولا تقديرا فعجزه أي فيحذف لها عجزه وينسب الى صدره وذلك مثل امرئ القيس فتقول امرئي ومرئي لانه لم يتعرف صدره بعجزه اذ لم يسبق له اضافة قبل استعماله علما وقد يحذف صدره خوف اللبس أي لاجل خوف اللبس كالنسبة الى عبد القيس وعبد الاشهل وعبد مناف فانهم قالوا في ذلك قيسي وأشهلي ومنافي ومراد المصنف بالمضاف ما كان علما أو غالبا لا مثل غلام زيد مما ليس علما فانه ينسب فيه الى غلام والى زيد فيكون من قبيل النسبة الى المفرد لا الى المضاف اذ ليس للمجموع معنى مفرد ينسب اليه بخلاف ابن الزبير ونحوه كذا قال الشارح اه يعني المرادي (قوله أواب) بنقل حركة همزة أب الى الواو أي أو أم قال السيوطي في النكت وهل يلحق بها ذكر المبدوء ببنت اذا قلنا انه كنية أو لا لم أر من ذكره اه ثم رأيته بخط بعض الافاضل عن تصريح الشاطبي فيقال في النسب الى بنت غيلان غيلاني (قوله أوماله) أي أو مبدوءة بما ثبت له التعريف بالثاني قبل العلمية بالغلبة (قوله هذا الاخير من عطف العام على الخاص) أي لشموله الابن والأب وغيرهما من كل ما يتعرف بالاضافة والمناسب لعدم ارتضائه فيما بعد كونه من عطف العام على الخاص اسقاط هذا الكلام هنا كما في كثير من النسخ ولعل ذكره في نسخ أخرى مجاراة لما مشى عليه ابن الناظم بقي أنه يرد عليه أن عطف العام على الخاص انما يكون بالواو (قوله الاول أن تكون الاضافة كنية) أي والمصنف ذكر هذا بقوله أواب وقوله والثاني أن يكون الاول الخ أي والمصنف ذكر هذا بقوله اضافة مبدوءة بابن وبقوله أوماله الخ والمراد منهما واحد على ما قاله شيخنا وسيأتي ما فيه وفي كلامه مسامحة اذ الكنية والعلم بالغلبة المركب الاضافي

• لان عبارته توهم أن ماله التعريف بالثاني قسم برأسه فشمل نحو غلام زيد وليس كذلك قال في شرح الكافية واذا كان الذى ينسب اليه مضافا وكان معرفا صدره بعجزه أو كان كنية حذف صدره ونسب الى عجزه كقولك في ابن الزبير زبيرى وفي أبي بكر بكرى هذا كلامه وكذا قال الشارح الا أنه زاد في المثل غلام زيد وعلى هذا فقول الناظم أو ماله التعريف بالثاني من عطف العام على الخاص لاندراج المصدر بابن فيه وهو تمثيل فاسد لانهم يعنون بالمضاف هنا ما كان علما أو غالبا لا مثل غلام زيد فانه ليس لمجموعه معنى مفرد ينسب اليه بل يجوز أن ينسب الى غلام والى زيد ويكون ذلك من قبيل النسب الى المفرد لا الى المضاف وان أراد غلام زيد محمولا علما فليس من قبيل ما تعرف فيه الاول بالثاني بل هو من قبيل ما ينسب الى صدره مالم يخف لبس (فيما سوى هذا) المذكور أنه ينسب فيه الى الجزء الثاني من المركب الاضافي (انسبن للاول) منهما نحو عبد القيس وامرئ القيس وهما قبيلتان تقول امرئى وعبدى وان شئت قلت مرئى قال ذو الرمة

• ويسقط منها المرئى لغواً • كما العنب في الدية الحواء

وهذا (مالم يخف) بالنسب الى الاول (لبس) فان خيف لبس نسب الى الثاني (كعبد الاشهل) وعبد مناف لم حيث قالوا فيهما أشهلى ومنافى ولم يقولوا عبدى

لا الاضافة ولا الاول وحده (قوله لان عبارته توهم الخ) ولانها ليست صريحة في المراد بالاضافة المبدوءة بالابن أو الاب كهذا البيت (قوله قسم برأسه) أى مغاير للكنية والعلم العلمي المبدوء بابن لان العطف خصوصا بأو يقتضى المغايرة (قوله فشمل نحو غلام زيد) اعلم أن كونه قسما برأسه صادق بأن يكون عاما يشمل نحو غلام زيد والاضافة المبدوءة بابن أو أب وصادق بأن يكون مباينا مرادا منه جميع ما عدا المبدوءة بابن أو أب أو مرادا منه بعض لا يشمل نحو غلام زيد وحينئذ فتفريع الشارح الشمول المذكور على كونه قسما برأسه لا يخلو من نظر (قوله وليس كذلك) أى ليس قسما برأسه بل المراد منه خصوص العلم العلمي المبدوء بابن الذى ذكره المصنف بقوله اضافة مبدوءة بابن لتعرف أوله بثانيه قبل صيرورته علما بالعلمية وان كان تعرف المجموع الآن بالعلمية بالعلمية فالمراد من قوله اضافة مبدوءة بابن وقوله أو ماله الخ واحد على ما قاله شيخنا وسيأتى ما فيه (قوله قال في شرح الكافية) استدلال على قوله وليس كذلك لان مراد شارح الكافية بالمعرف صدره بعجزه خصوص العلم بالعلمية كما يشعر به التمثيل (قوله وكان معرفا صدره بعجزه) يعنى قبل صيرورته علما أما بعدها فتعرف المجموع بالعلمية (قوله وعلى هذا) أى زيادة ابن الناظم في المثل غلام زيد وليس المراد على ما في شرح الكافية وان مشى عليه شيخنا والبعض (قوله لانهم يعنون بالمضاف هنا) أى في المركب الاضافي الذى ينسب الى عجزه وقوله ما كان علما أى كنية وقوله أو غالبا أى علما بالغلبة وحينئذ فالمناسب أن يراد بما له التعريف بالثاني وجب خصوص العلم بالعلمية المبدوء بابن لتعرف أوله بثانيه قبل العلمية فيكون المراد من قوله مبدوءة بابن وقوله أو ماله الخ واحدا كذا قال شيخنا والاولى أن يراد بالاضافة المبدوءة بابن الكنية المصدرة بابن لتغايره المعطوف أعنى المبدوءة بما تعرف بالثاني المراد منها العلم العلمي المبدوء بابن والفرق بينهما أن علمية الكنية بالوضع وعلمية العلم العلمي بالغلبة فتدبر (قوله بل يجوز أن ينسب الى غلام والى زيد) أى بحسب الحال (قوله فليس من قبيل ما تعرف فيه الاول بالثاني) أى بل مما تعرف فيه المجموع بالعلمية وأورد عليه شيخنا أن المراد تعرف الاول بالثاني قبل العلمية كما مر وأشار البعض الى جوابه بأن المراد ليس منه في هذا المقام لان المراد به خصوص العلم بالغلبة فتأمل (قوله نحو عبد القيس الخ) مقتضيه أن النسب الى صدر عبد القيس لا لبس فيه بخلاف النسب الى صدر عبد الاشهل وعبد مناف ففيه لبس ولا يخفى فساده فان النسب الى الصدر في جميع ما بدئ بعبد فيه لبس والصواب عندى اسقاط التمثيل بعبد القيس كما في كثير من النسخ ونصها كامرئ القيس فتقول امرئى ومرئى وهذا مالم يخف الخ ولا اعتراض عليها (قوله مرئى) قال المصرح والدماميني بفتح الميم والراء (قوله ويسقط الخ) قال البعض ليس بظلم وانظر ما سقطه وما معناه فانى لم أقف عليه اه لكن وجد في بعض النسخ على وجه كونه نظاما من بحر الوافر ولفظه • ويسقط منهما المرئى لغوا • كما العنب في الدية الحواء بضمير التثنية في منهما وضبط لغوا كغزو وسكون نون العنب وتخفيف ياء الدية وواو الحواء وفي كثير من النسخ اسقاطه كما قدمناه في القولة قبله (قوله مالم يخف لبس) قال ابن هشام ينبغى بل يجب أن لا يجتنب اللبس بل يقال عبدى كما قال الشاعر • وهم صلبوا العبدى • وذلك لانهم لم يجتنبوه في النسب الى مصطفى ومصطفين والى ضارب وضاربين والى مسجد ومساجد والى زيدين وزيدين والى خمسة وخمسة عشر ثم قال وبالجملة فالقول بمراعاة الالباس هادم لقواعد الباب أو مقتض لترجيح أحد المتساويين وفي المغرب مثل ما قال الناظم وفي كلام ابن الخباز ما يخالفه كذا في يس (قوله ولم يقولوا عبدى) أى للالباس وفيه أن هذا اجمال لا الباس وقد يقال القصد بالنسب ايضاح المنسوب فلا يليق الاجمال أيضا لان محل عدم كون الاجمال عيبا اذا

﴿تنبيه﴾ شذ بناء فعلل من جزأي الاضافى منسوبا اليه كما شذ ذلك فى المركب المزجي والمحفوظ من ذلك تيملى وعبدرى ومرقسى وعبقسي وعبشمي فى تيم اللات وعبد الدار وامرئ القيس بن حجر الكندى وعبد القيس وعبد شمس وانما فعلوا ذلك فرارا من اللبس وقالوا تعبشم وتقعيس وأما عبشمس بن زيد مناة فقال أبو عمرو بن العلاء أصله عب شمس أى حب والعين مبدلة من الحاء وحب الشمس ضوءها وقال ابن الاعرابى أصله عبء شمس والعبء والعدل واحد أى هو نظير شمس (واجبر برد اللام ما) اللام (منه حذف جوازا ان لم يك رده) أى اللام (ألف في جمعي التصحيح أو في التثنية وحق

مجبور) برد لامه اليه (بهذي) المواضع الثلاثة أى فيها (توفيه) بردها اليه فى النسب اليه ويحتمل أن يكون هذى اشارة الى اللام أى حق المجبور بهذى اللام أى بردها اليه فى المواضع المذكورة التوفية بردها اليه فى النسب ٭ اعلم أنه اذا نسب الى الثلاثى المحذوف منه شئ فلا يخلوا ما أن يكون المحذوف الفاء أو العين أو اللام فان كان محذوف الفاء أو العين فسيأتى وان كان محذوف اللام فاما أن يجبر فى تثنية أو جمع تصحيح أولا فان جبر كما فى أب وأخ فانهما يجبران فى التثنية وكعضة وسنة فانهما يجبران فى الجمع بالالف والتاء وجب جبره فى النسب فتقول أبوى وأخوى وعضوى وسنوى أو عضهى وسنهى على الخلاف فى المحذوف لانك تقول أبوان وأخوان وعضوات وسنوات أو عضهات وسنهات على الوجهين وان لم يجبر لم يجب جبره فى النسب بل يجوز فيه

لم يكن المقام مقام بيان فاعرفه (قوله بناء فعلل) أى منحوتا من الكلمتين وقوله كما شذ ذلك أى بناء فعلل فى المركب المزجي أى فى النسب اليه حيث قالوا حضرمى فى النسب الى حضرموت (قوله ابن حجر) بحاء مهملة فجيم قال فى القاموس حجر بالضم وبضمتين والد امرئ القيس وجده (قوله وقالوا تعبشم) أى فكما وقع النحت فى النسب وقع فى الفعل ومعنى تعبشم انتسب الى عبد شمس وقوله وتقعيس كذا فى النسخ بتقديم القاف والقياس تقديم العين لانه نسبة الى عبد القيس (قوله وأما عبشمس) بسكون الباء وقوله أصله عب شمس بتشديد الباء أى فخفف بحذف الباء الثانية وليس من باب النحت وقوله وقال ابن الاعرابى أصله عبء شمس لعله بكسر العين مع الهمزة آخره واحد الاعباء فخفف بقلب الكسرة فتحة وحذف الهمزة وليس من باب النحت على هذا أيضا (قوله واجبر برد اللام الخ) يجوز تقييد المسئلة بما اذا لم يعوض عن اللام بدليل قوله الآتى وبأخ أختا الخ ويجوز أن يطلق بحيث يشمل هذا الآتى ويكون ذكره للتنبيه على خلاف يونس سم (قوله جوازا) أى جبرا جائزا أو ذا جواز (قوله فى جمعي التصحيح) أى جمع التصحيح لمذكر وجمع التصحيح لمؤنث (قوله ويحتمل أن يكون الخ) فعلى هذا يكون المجبور به مذكورا صريحا والمجبور فيه محذوفا للعلم به من قوله فى جمعي الخ وعلى الاول يكون المجبور فيه مذكورا صريحا والمجبور به محذوفا للعلم به من قوله برد اللام (قوله فسيأتى) أى فى قوله وان يكن كشية ما الفا عدم الخ وفى شرحه (قوله بل يجوز فيه الامران) أى الجبر وعدمه (قوله وحرحى وغدوى) بفتح الراء فى الاول والدال المهملة فى الثانى عند سيبويه والاكثر واسكانهما عند الاخفش كما يأتى (قوله وثبوى) أى سواء قلنا ان لامها ياء وهو ما سيقتصر عليه فتكون الياء قلبت ألفا ثم الالف واوا أو لامها واو وهو ظاهر (قوله ومن شفة الهاء) أى على الراجح بدليل شافهت والشفاه قال الموضح ومن قال ان لامها واو قال اذا رد شفوى (قوله ومن ثبة الياء) أى على أحد الوجهين وقيل الواو كما مر (قوله لا تظهر فائدة لذكر جمع تصحيح المذكر) أى لاغناء ذكر التثنية عن ذكره لان كل ما يرد فيه يرد فيها من غير عكس كلام أب وأخ فانها ترد فى التثنية دون الجمع الا أن يدعى أنها ردت فيه ثم حذفت للاعلال (قوله احترازا) علة لقوله مقيد (قوله شاهى) برد اللام وهى الهاء لان الاصل شوهة بسكون الواو بدليل شياه فحذفت الهاء تخفيفا ففتحت الواو لاجل التاء ثم قلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كذا فى الفارضى ويرد عليه أن حركة الواو عارضة وانما تقلب الواو والياء ألفا للحركة الاصلية (قوله وعلى أصل الاخفش) هو تسكين ما أصله السكون (قوله شوهى) أى بسكون الواو كما فى التصريح فترد الالف الى أصلها وهو الواو الساكنة (قوله ذووى) أى برد اللام وفتح العين والفاء لان أصلهما الفتح كما تقدم بسطه فى باب الاعراب فقلبت اللام ألفا ونسب اليه كما نسب الى فتى قاله الدماميني (قوله جاز الوجهان) فتقول يدى ويدوى سم (قوله ووجب الرد عند من يقول يديان ودميان) أى برد

الامران نحو حر وغد وشفة وثبة فتقول فيها حرى وغدى وشفى وثبى بالحذف وحرحى وغدوى وشفهى وثبوى بالجبر برد المحذوف وهو من حر الحاء ومن غد الواو ومن شفة الهاء ومن ثبة الياء ﴿تنبيهات﴾ الاول لا تظهر فائدة لذكر جمع تصحيح المذكر وقد اقتصر فى التسهيل وشرح الكافية على التثنية والجمع بالالف والتاء ٭ الثانى أطلق قوله جوازا ان لم يك رده ألف وهو مقيد بأن لا تكون العين معتلة فان كانت عينه معتلة وجب جبره كما ذكره فى الكافية والتسهيل وان لم يجبر فى التثنية وجمع التصحيح احترازا من نحو شاة وذى بمعنى صاحب فتقول فى شاة شاهى وعلى أصل الاخفش الآتى بيانه شوهى وفى ذى ذووى اتفاقا لان وزنه عند الاخفش فعل بالفتح ٭ الثالث اذا نسب الى يد ودم جاز الوجهان عند من يقول يدان ودمان ووجب الرد عند من يقول يديان

ودميان • الرابع اذا نسب الى ما حذفت لامه وعوض منها همزة الوصل جاز أن يجبر وتحذف الهمزة وأن لا يجبر وتستصحب فتقول في ابن واسم واست سوى وسموى وستهى على الاول وابنى واسمى واستى على الثانى • الخامس مذهب سيبويه وأكثر النحويين أن المجبور تفتح عينه وان كان أصله السكون وذهب الاخفش الى تسكين ما أصله السكون فتقول فى يد ودم وغد وحر على مذهب الجمهور يدوى ودموى وغدوى وحرحى بالفتح وعلى مذهب الاخفش يدى ودمى وغدوى وحرحى بالسكون لانه أصل العين فى هذه الكلمات والصحيح مذهب سيبويه لورود السماع قالوا فى غد غدوى وحكى بعضهم عن الاخفش أنه رجع الى مذهب سيبويه انتهى (وان أخت وابن بنتا • ألحق ويونس أبى حذف التا) أى الحق فى النسب الى بنت وأخت فقال سيبويه كالنسب الى أخ وابن بحذف التا ورد المحذوف فتقول أخوى وبنوى كما يقال فى المذكر وقال يونس ينسب اليهما على لفظهما ولا تحذف التاء فتقول أختى وبنتى وألزمه الخليل أن ينسب الى هنت ومنت باثبات التاء وهو لا يقول به وله أن يفرق بأن التاء فيهما لا تلزم بخلاف بنت وأخت لان التاء فى هنت فى الوصل خاصة وفى منت فى الوقف خاصة وحكم نظائر أخت وبنت حكمهما وهى ثنتان وكلتا وذيت وكيت فالنسب اليها عند سيبويه ككالنسب

اللام فى التثنية قال الفارضى هكذا أطلقوا والوجه أن يداودما يلزمان الالف مطلقا فى لغة كفتى فيكون يديان ودميان تثنيتهما على هذه اللغة كما تقول فى فتى فتيان اه (قوله ودميان) قال البعض بفتح الميم اتفاقا وعند الشارح دما فعما سيأتى فيما أصله السكون سبق قلم اه ويبطله قول التصريح ما نصه وأصل يد ودم وشفة فعل بسكون العين أما يد فبلا خلاف فيها وأما دم فعلى الصحيح عند سيبويه والاخفش وذهب المبرد الى أنه فعل بفتح العين وتبعه الماوردى وأما شفة فنص صاحب الصحاح على أنها بسكون الفاء واذا ثبت أن هذه الثلاثة أصلها السكون فيأتى فيها الخلاف بين سيبويه والاخفش من ارتداد السكون الاصلى وعدمه اه وكما قيل دميان قيل دموان كما فى التسهيل (قوله وتحذف الهمزة) أى وجوبا لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض (قوله فتقول فى ابن واسم الخ) وتقول فى أم موى واستى وسوى بضم (قوله وسموى) بكسر السين وضمها وأما الميم فمفتوحة على رأى سيبويه ساكنة على رأى الاخفش كما ستعرفه من التنبيه الخامس (قوله ان المجبور) أى برد اللام من هذه الامثلة وأن الكلام فيه فسقط اعتراض أرباب الحواشى تبعا للدمامينى على اطلاق قوله تفتح عينه وان كان أصلها السكون بأن ذلك مقيد بما اذا لم يكن مضعفا فان كان مضعفا لم تفتح عينه كرب مخففا والمذكور كذا اذا بعد الهاقاب بنى تشديد الباء تعاقاو وجه قوله أن رب المخففة محذوفة العين كما صرح به الشارح خبرها عند النسب اليها رد عينها الارد لامها والكلام فى المجبور برد لامه فتنبه (قوله ودم) صرح فى أنه ساكن العين وهو الصحيح عند سيبويه والاخفش كما مر عن التصريح فيعلم ضعف اعتراض شيخنا والبعض تبعا للشيخ بأن دما ليس أصله السكون وانهم (قوله غدوى) برد المحذوف فتحوا العين ثم قلبوا الياء واوا كراهة اجتماع الكسرة والياآت اه تصريح (قوله ألحق) أى فى شرب الحاجر رد اللام بقطع النظر عن وجوبه وجوازه فلا اعتراض أن مقتضى الحاق بنت باب جواز الجبر وعدمه فى بنت كما فى أخ مع أن جبر بنت واجب كجبر أخت (قوله أخوى وبنوى) أى بفتح أولهما وثانيهما لا بما كان عليه أولهما (قوله ولا تحذف التاء) أى لانها وان أشعرت بالتأنيث أشبهت بالحاقبهما بقفل وجذع فى سكون الحرف الصحيح قبلها والوقف عليها بالتاء لا بالهاء وكانهما مجبوران لكن لما لم تشعر بالتأنيث ورد عليه أنهم عاملوا بنتا وأختا معاملة المؤنث بالهاء حيث جمعوهما على بنات وأخوات كما فى بنات حسنات والفرق بين النسب والجمع بأن الجمع لا لبس فيه بخلاف النسب اذ حذف التاء فيه لبس المنسوب الى المؤنث بالمنسوب الى المذكر كما يأتى بعض اذا فلا بنسر اللبس فى هذا الباب وقد أشار اليه (قوله الى هنت ومنت) بسكون النون فيهما كما ضبطه الشارح بخطه وهنت كناية عن المرأة وقيل عن الفعلة القبيحة وقضية كلام الشارح كغيره أن هنت ومنت محذوف لامه وعوض منها التاء وهو ظاهر فى هنت لان أصله كالهن هنو وأما منت فأصلها منى فهى ثلاثية وضعا (قوله وهو لا يقول به) بل يقول فى النسب الى هنت هنوى وانظر ماذا يقول فى النسب الى منت ومقتضى ما سيصرح به الشارح من جواز تضعيف ثانى الثنائى الصحيح وعدمه أن يقال منى بالتخفيف ومنى بالتشديد (قوله فى الوصل خاصة) أى وتبدل هاء فى الوقف ولبيت بلازمة اه تصريح وظاهره سكونه على النون عند ابدال التاء هاء فى الوقف بقاؤها على السكون كما فى الوصل فتأمل (قوله فى الوقف خاصة) أى على غير اللغة الفصحى اذ اللغة الفصحى فى الوقف على منت ابدال التاء هاء كما تقدم فى قول المصنف وقل لمن قال أتت بنت منه أى وأما فى الوصل فتذهب التاء فيقال منى يا هذا كما فى التكملة (قوله كالنسب الى مذكراتها) مقتضى التشبيه فتح المثلثة من ثنوى لانه حركة النسب الى المذكر كما تقدم وهو كذلك كما يدل عليه قول التسهيل مع شرحه للدمامينى ما نصه والنسب الى أخت ونظائرها كبنت وثنتان وكلتا وكيت وذيت

كالنسب الى مذكراتها فتقول ثنوى وكاوى وذيوى وكيوى وعند يونس تقول ثنى وكاتى أو كلتوى وذيى وكيتى وذكر بعضهم فى النسب الى كلتا على مذهب يونس كاتى وكلتوى وكلتاوى كالنسب الى حبلى بالاوجه الثلاثة وذهب الاخفش فى أخت وبنت وتظائرهما الى مذهب ثالث وهو حذف التاء واقرار ماقبلها على سكونه وماقبل الساكن على حركته فتقول أختوى وبنوى وكلوى وثنوى وقياس مذهبه فى كيت وذيت اذا رد المحذوف أن ينسب اليهما كما ينسب الى حى فتقول كيوى وذيوى (تنبيهان) الاول قد اتضح مما سبق أن أختا وبنتا حذفت لامهما لان النحويين ذكروهما فيما حذفت لامه فالتاء اذن فيهما عوض من اللام المحذوفة وانما حذفت فى النسب على مذهب سيبويه لما فيها من الاشعار بالتأنيث وان لم تكن متمحضة للتأنيث وظاهر مذهب سيبويه أن تاء كلتا كتاء بنت وأخت وأن الالف للتأنيث وعلى هذا ينبنى ماسبق وذهب الجرمى الى أن التاء زائدة والالف لام الكلمة ووزنه فعتل وهو ضعيف لان التاء لاتزاد وسطا فاذا نسب اليه على مذهبه قيل كلتوى والمشهور فى النقل عن جمهور البصريين ونقله ابن الحاجب فى شرح المفصل عن سيبويه أن التاء فى كلتا بدل من الواو التى هى لام الكلمة ووزنها فعلى أبدلت الواو تاء اشعارا بالتأنيث واذا كان هذا مذهب الجمهور فالذى ينبغى أن يقال فى النسب اليه كاتى وأيضا لا ينبغى على هذا القول أن يعد فيما حذفت لامه لان ما أبدلت لامه لا يقال فيه محذوف اللام فى الاصطلاح والالزم أن يقال فى ماء محذوف اللام والذى يظهر من مذهب سيبويه ومن وافقه أن لام كلتا محذوفة كلام أخت وبنت والتاء فى الثلاثة عوض من اللام المحذوفة كما قدمته أولا ولا يمتنع أن يقال هى بدل من الواو اذا قصد هذا المعنى كما قال بعض النحويين فى تاء بنت وأخت انها بدل من لام الكلمة وأما ان أريد البدل الاصطلاحى فلا لان بين الابدال والتعويض فرقا يذكر

كالنسب الى مذكراتها فتقول فى أخت أخوى وفى بنت بنوى كما تقول ذلك فى النسب الى أخ وابن وكذا البواقى والقرائن تدفع اللبس اه فضبط البعض ثنويا نسبة الى ثنتان بكسر أوله خطأ ثم مقتضى قوله الى مذكراتها أن لكيت وذيت أيضا مذكرا ولعل مراده به أصلهما قبل لحوق التاء (قوله فتقول ثنوى) ماذكره من الخلاف فى النسب الى ثنتان انما يظهر فى ثنتان قبل التسمية به وكذا بعدها على لغة الحكاية أما بعدها على لغة اجرائه مجرى حمدان فى لزوم الالف والمنع من الصرف أو مجرى سرحان فى لزوم الالف والصرف فينبغى أن يقال فيه قولا واحدا ثنتانى كما يؤخذ من النظائر السابقة (قوله وكاوى) مقتضى صنيعه أن هذه الواو هى لام كلتا المحذوفة منها فتكون ألف تأنيثهما حذفت عند النسب قاله سم ويظهر لى توجيه حذفها بأن سيبويه يفتح عين المحذور وهى فى كلتا اللام فلو لم تحذف بل قلبت واوا لزم اجتماع أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وقيل وجهه أن سيبويه يفتح العين واذا فتحت مع رد اللام صار اللفظ كاوى بثلاث حركات قبل الالف فتكون الالف رابعة فيما ثانيه متحرك كجمزى وشأنها السقوط عند النسب كامر (قوله وهو حذف التاء) أى مع رد اللام المحذوفة (قوله واقرار ماقبلها على سكونه) أى ان لم تقتض القواعد تحريكه كما فى النسب الى كيت وذيت كما سيبينه وقد أشار الى هذا القيد بقوله وقياس الخ (قوله فتقول كيوى وذيوى) أى لانك اذا حذفت التاء لاشعارها بالتأنيث ثم رددت اللام أعنى الياء المحذوفة صارا كيا وذيا كحى وانما فتحت الياء لاقتضاء سكونها قلب الواو ياء لان الواو والياء اذا اجتمعتا وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء فيلزم اجتماع أربع ياآت مع الكسرة (قوله لما فيها من الاشعار بالتأنيث) أى وتاء التأنيث تحذف للنسب سم (قوله وان لم تكن متمحضة للتأنيث) بل له وللعوضية وللالحاق بقفل وجذع كما فى التصريح (قوله كتاء بنت وأخت) أى فى العوضية عن اللام المحذوفة وفى الاشعار بالتأنيث كما سيصرح به ويرد عليه أنه يلزم اجتماع علامتى تأنيث الا أن يقال الممتنع اجتماع علامتين متمحضتين للتأنيث مع أن الالف تقلب ياء حال النصب والجر فيحتاج الى التاء (قوله وعلى هذا) أى ظاهر مذهب سيبويه ينبنى ماسبق من أن سيبويه يقول فى النسب الى كلتا كلوى برد اللام وحذف التاء وأما حذف ألف التأنيث فقد أسلفنا توجيهه (قوله الى أن التاء زائدة) أى لا عوض عن أصل هو اللام (قوله والمشهور فى النقل الخ) مغاير لما سبق أنه ظاهر مذهب سيبويه لان اللام على هذا موجودة أصلها واو فأبدلت تاء وعلى ماسبق محذوفة والتاء عوض (قوله التى هى لام الكلمة) فأصلها كلوى وقيل كليا فأصلها ياء فارضى (قوله اشعارا بالتأنيث) ولم يكتفوا فى التأنيث بالالف لان الالف تقلب ياء فى النصب والجر فارضى (قوله فالذى ينبغى الخ) فيه أنه حينئذ مثل حبلى فيجوز فيه كلتوى وكلتاوى أيضا الا أن يقال الحصر اضافى بالنسبة الى منع كلوى (قوله ولا يمتنع أن يقال الخ) يحتمل أن يكون جوابا عما وقع فى كلام من جرى على ظاهر مذهب سيبويه من التعبير بالبدل ويحتمل أنه توفيق بين هذا المذهب وما قدمه عن جمهور البصريين ونقل أيضا عن سيبويه وقوله اذا قصد هذا المعنى أى العوضية (قوله فرقا يذكر

في موضعه والثاني النسب الى ابنة ابي وبنوي كالنسب الى ابن اتفاقا اذ التاء فيها ليست عوضا كما مرت انتهى (وضاعف الثاني من ثنائي ثانيه ذو لين كلا ولائي) (١٤٠) اذا نسب الى الثنائي وضعا فان كان ثانيه حرفا صحيحا جاز فيه التضعيف وعدمه فتقول في كم كمي وكمي وان كان ثانيه حرف لين ضعف مثله ان كان ياء أو واوا فتقول في كي ولو كيوي ولووي لان كي لما ضعف صار مثل حي ولو لما ضعف صار مثل دو وان كان ألفا ضوعفت وأبدل ثانيها همزة فتقول فيمن اسمه لا لائي وان شئت أبدلت الهمزة واوا فقلت لاوي (وان يكن كشية) معتل اللام (ما الفا عدم جبره) بردفائه اليه (وفتح عينه التزم) عند سيبويه فتقول على مذهبه في شية ودية وشوي ودوي لانه لا يرد العين الى أصلها من السكون بل يفتح العين مطلقا ويعامل اللام معاملة المقصور والاخفش يرد العين الى سكونها ان كان أصلها السكون فتقول على مذهبه وشيي وودي فان كان المحذوف فاء صحيح اللام لم يجبر فتقول في النسب الى عدة عدي والى سعة سعي ﴿تنبيه﴾ بقي من المحذوف قسم ثالث لم يبين حكمه وهو محذوف العين وحكمه انه ان كانت لامه صحيحة لم يجبر كقولك في سه ومذ مسمى بهما سهي ومذي وأصلهما سته ومنذ كذا أطلق كثير من النحويين وليس كذلك بل هو مقيد بان لا يكون من المضاعف نحو رب المخففة بحذف الباء الاولى اذا سمي بها ونسب اليها فانه يقال ربي برد المحذوف نص عليه سيبويه ولا يعرف فيه خلاف وان كانت لامه معتلة نحو المري وبري مسمى بهما جبر فتقول فيهما المرئي

في موضعه) حاصل هذا الفرق الآتي أن العوض يكون في غير موضع المعوض عنه كهمزة ابن وباء سنير بخلاف البدل قال شيخنا هذا وان كان حاصل ما يأتي الا أنه لا يناسب هنا لان التاء في كلتا في موضع الواو سواء قلنا انها بدل أو عوض ولعل المناسب هنا الفرق بأن الحرف اذا حذف وجعل موضعه حرف آخر كان عوضا وان لم يحذف بل قلب الى حرف آخر كان بدلا (قوله كلا ولائي) تمثيل للمنسوب والمنسوب اليه (قوله فان كان ثانيه حرفا صحيحا الخ) اعلم أنه قد تقرر أن الكلمة الثنائية اذا جعلت علما للفظ وقصد اعرابها شدد الحرف الثاني منها سواء كان حرفا صحيحا أو حرف علة نحو أكثرت من الكم ومن الهل ومن اللو لتكون على أقل أوزان المعربات وأما اذا جعلت علما لغير اللفظ وقصد اعرابها فلا تشدد ثانيها اذا كان صحيحا نحو جاءني كم ورأيت منا لئلا يلزم التعبير في اللفظ والمعنى معا من غير ضرورة وان كان الثاني حرف علة كلو وفي ولا زيد حرف من جنسه وان لزم منه التعبير في اللفظ والمعنى معا لاضطرار الى الزيادة لان عدمها يؤدي الى سقوط حرف العلة لالتقائه ساكنا مع التنوين فيبقى المعرب على حرف واحد وهو مرفوض في كلامهم وان جعلت علما للفظ أو لغيره ولم يقصد اعرابها فلا زيادة مطلقا هذا ملخص ما في الرضي وشرح اللباب للسيد مع زيادة اذا علمت ذلك ظهر لك أن قوله وان كان ثانيه حرفا صحيحا جاز فيه التضعيف وعدمه فيه هو الثنائي الذي جعل علما للفظ وقصد اعرابه يجب تضعيف ثانيه صحيحا أو معتلا فيجب حينئذ في النسب اليه التضعيف والثنائي الذي جعل علما لغير اللفظ وقصد اعرابه يجب فيه عدم التضعيف اذا كان ثانيه حرفا صحيحا فيجب حينئذ في النسب اليه عدم التضعيف وتمكن الاعتذار بنوع من كلام الشارح على الحالين المذكورين لكن مر عن الفارضي في باب الحكاية بعيد وجوب تضعيف ثاني المجعول علما للفظ عما اذا كان حرف علة وفي المسئلة خلاف فتأمل (قوله ولووي) عبارة المرادي والتوضيح والدماميني على التسهيل لوي كما يقال في النسب الى دو وجو دوي وجوي ووجه الادغام اجتماع المثلين بخلاف كيوي لعدم اجتماعهما كيوي وانما لم يدغم طووي لانه نسب الى طي وما آخره ياء مشددة مسبوقة بحرف يجب فتح ثانيه ويعامل معاملة المقصور كما تقدم في قول المصنف ونحو حي فتح ثانيه يجب والاعتذار عن الشارح بأنه قصد بيان الاصل قبل الادغام غير ناهض (قوله مثل دو) الدو بفتح الدال المهملة وتشديد الواو الفلاة كما في القاموس (قوله فقلت لاوي) لان الهمزة اذا كانت بدلا من أصل جاز فيها التصحيح والقلب واوا قال في التصريح نقلا عن ابن الخباز وأما من قال زد بالهمزة من أول الامر فيقول لائي لا غير ولا يجوز قلبه لاوي الا على قول بعضهم قراوي (قوله كشية) هي كل لون يخالف معظم لون الفرس وغيره وأصلها وشي نقلت كسرة الواو الى الشين بعد سلب سكونها ثم حذفت الواو وعوض عنها هاء التأنيث (قوله معتل اللام) خبر ثان ليكن مبين لوجه الشبه ولو قال في اعتلال اللام لكان أوضح (قوله وشوي) بكسر الواو وفتح الشين (قوله بل يفتح العين مطلقا) أي سواء كان أصلها السكون أو الفتح (قوله ويعامل اللام معاملة المقصور) أي بقلبها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم واوا كالمقصور (قوله وشيي وودي) بكسر أولهما وسكون ثانيهما (قوله لم يبين حكمه) أي لقلته جدا في كلام العرب شاطبي (قوله وحكمه أنه ان كانت الخ) أي فهو على حد محذوف الفاء (قوله سه) بسين مهملة مفتوحة وهاء هو الدبر (قوله بحذف الباء الاولى) فيكون محذوف العين (قوله المري وبري) المري اسم فاعل أرى وبري مضارع رأى وأصلهما المرئي وبرأى نقلت حركة الهمزة الى الراء ثم حذفت الهمزة وهي العين (قوله فتقول فيهما المرئي) أي برد المحذوف واعترضه الدماميني بأنه لا وجه لرد العين اذ ينبغي جعل المري كالشجي فيكون النسب اليه

يقلب

والبرني برد المحذوف وفي فتح العين وسكونها المذهبان (و) الواحد اذكر ناسبا للجمع * ان لم يشابه) الجمع (واحدا بالوضع) الواحد مفعول باذكر وناسبا حال من الضمير المستتر في اذكر يعني انك اذا نسبت الى جمع له واحد قياسي وهو معنى قوله ان لم يشابه واحدا بالوضع جئ بواحده وانسب اليه فتقول في النسب الى فرائض وكتب وقلانس فرضي وكتابي وقلنسي وقول الناس فرائضي وكتبي وقلانسي خطأ فان شابه الجمع واحدا بالوضع نسب الى لفظه ويشمل ذلك أربعة أقسام الاول ما لا واحد له كعباديد فتقول في نسبه عباديدي لان عباديد بسبب اهمال واحده شابه نحو قوم ورهط مما لا واحد له والثاني ما له واحد شاذ كملامح فان واحده لمحة وفي هذا القسم خلاف ذهب أبو زيد الى انه كالاول ينسب الى لفظه فتقول ملامحي وحكى ان العرب قالت في المحاسن محاسني وغيره ينسب الى واحده وان كان شاذا ويقول في النسب الى ملامح لمحي وعلى ذلك مشى الناظم في بقية كتبه وعبارته في التسهيل وذو الواحد الشاذ كذي الواحد القياسي لا كالمهمل الواحد خلافا لابي زيد وقد يحتمله كلامه

بقلب كسرة الراء فتحة والياء ألفا ثم هذه الالف واوا فيقال مروي لا يقال قاسوه على ديه وشيه لانا نقول هذا قياس مع الفارق لان ديه وشيه بقيا على حرفين ثانيهما لين وهذا بقي على ثلاثة ثالثها لين فلا حاجة لرد الهمزة ولئن سلمنا ردها لكان اللائق جواز قلب الياء واوا لانه حينئذ كالقاضي وهو يجوز فيه الوجهان ولا نعلم أحدا أوجب رد العين المحذوفة بحال الا المصنف ومن قلده وكأنه نزل الميم لزيادتها منزلة العدم فبقي الاسم على حرفين ثانيهما لين فوجب رد المحذوف وهذا كما قال في لم يع بوجوب هاء السكت اه ويمكن أيضا أن يقال الاقتصار على المري بحذف الياء لرجحانه على المروي بقلبها واوا لا لتعينه ومثل ماذكر يجري في يرى أيضا فتقال ينبغي جعله كفتى فيكون المنسب اليه بقلب ألفه واوا بلا رد الهمزة (قوله والبرئي) أي بفتحتين على الياء والراء ورد العين على قول سيبويه من ابقاء الحركة بعد رد المحذوف وذلك لانه يصير بعد الرد برأي بوزن جمزي فيجب حينئذ حذف الالف لا بها رابعة كلمة ثانيها متحرك وقياس قول أبي الحسن الاخفش من عدم ابقاء الحركة بعد الرد برئي بسكون الراء وحذف الالف أو برأوي بسكون الراء وقلب الالف واوا كما تقول ملهي وملهوي كذا في التصريح (قوله وفي فتح العين وسكونها) لا يخفى أن عين المرئي والبرئي الهمزة وهي لكونها قبل ياء النسب واجبة الكسر اتفاقا وانما الوجهان في فاء الكلمة وهي الراء فكان الصواب التعبير بالفاء بدل العين كما في التصريح وغيره الا أن يقال أراد بالعين الراء وسماها عينا لتوسطها كالعين (قوله المذهبان) أي مذهب سيبويه ومذهب الاخفش (قوله والواحد اذكر الخ) قال أبو حيان شرط أن لا يكون رد الجمع الى الواحد يغير المعنى فان كان كذلك نسب الى لفظ الجمع كأعرابي اذ لو قيل فيه عربي رد الى المفرد لتبادر لاعم والقصد الاخص لاختصاص الاعراب بسكان البوادي وعموم العرب اه همع وتمثيله مبني على أحد القولين ان الاعراب جمع عرب (قوله للجمع) قال الشاطبي وتبعه أرباب الحواشي أراد بالجمع الجمع اللغوي فيدخل التثنية كالمكسر والسالمين اه وفيه انه لا حاجة الى ذلك لعلم حكم التثنية بل والسالمين من قوله وعلم التثنية احذف للنسب الخ مع أنه يدخل في الجمع اللغوي اسم الجمع والنسب اليه على لفظه كما في التسهيل واسم الجنس الجمعي وقال الدماميني ولا يعلم ما المنسوب اليه منه أهو المفرد أم الجمع الا الله تعالى لان تاء التأنيث لا بد من سقوطها البتة (قوله بالوضع) متعلق بشابه والباء بمعنى في (قوله له واحد قياسي) أي بحسب الاصل ليخرج ماله واحد قياسي بحسب الاصل وهو الجمع المسمى به واحد او الغالب على الواحد فصح كلامه بعده فافهم (قوله فرضي) لان واحد الفرائض فريضة وهي أن النسب الى فعيلة فعلي (قوله وقلنسي) نسبة الى قلنسوة بحذف الواو كما هو قاعدة المنسوب الى اسم فيه واو رابعة فصاعدا قبلها ضمة كما قدمناه عن الفارضي (قوله خطأ) فيه نظر بالنسبة الى الاول فقد نقل الدنوشري عن بعض الافاضل أن الفرائض من قبيل العلم كالانصار وكلاب الآتيين بل قال في الهمع أجاز قوم أن ينسب الى الجمع على لفظه مطلقا أي سواء كان له واحد قياسي من لفظه أولا وخرج عليه قول الناس فرائضي وكتبي وقلانسي اه (قوله كعباديد) هم الفرق من الناس والخيل الذاهبون في كل وجه والآكام والطرق البعيدة واسم موضع وكعباديد أبابيل وأعراب وقيل ان أعرابا جمع عرب (قوله ماله واحد شاذ) في نسبة الشذوذ الى الواحد تسمح فيما يظهر اذ الواحد هو الاصل والجمع فرع عنه فاللائق نسبة الشذوذ اليه بأن يقال ملامح جمع شاذ للمحة ويشهد لما قلناه صنيعهم في غير هذا الموضع فتدبر (قوله لمحة) بفتح اللام كما يؤخذ من القاموس (قوله ذهب أبو زيد الى أنه كالاول الخ) يتبادر منه ان أبا زيد يوجب النسب الى لفظه وهو خلاف المتبادر من قول الهمع وأجازه أي النسب الى لفظ الجمع أبو زيد فيما له واحد شاذ كمذاكير ومحاسن اه (قوله في المحاسن) جمع حسن على غير قياس وقيل جمع لا واحد له كاعراب وأبابيل ذكر ذلك المصنف في العمدة اه فارضي (قوله وقد يحتمله كلامه

هنا والثالث ما سمى به من الجموع (١٤٢) نحو كلاب وأنمار ومداين ومعافر فتقول فيه كلابى وأنمارى ومداينى ومعافرى وقد

يرد الجمع المسمى به الى الواحد اذا أمن اللبس ومثال ذلك الفراهيدى علم على بطن من أسد قالوا فيه الفراهيدى بالنسب الى لفظه والفرهودى بالنسب الى واحده لأمن اللبس لانه ليس لناقبيلة تسمى بالفرهود وانما قالوا فى النسب الى الرباب ربى لان الرباب ليس باسم لواحد وانما الرباب ضبة وعكل وتيم وثور وعدى والربة الفرقة فلما اجتمعوا وصاروا يدا واحدة قيل لهم الرباب * والرابع ما غلب يجرى مجرى الاسم العلم كقولهم فى الانصار انصارى وفى الانبار وهم قبائل من بنى سعد بن عبد مناة ابن تميم أنبارى ﴿تنبيه﴾ اذا نسب الى تمرات وأرضين وسنين باقية على جمعيتها قيل تمرى وأرضى وسنهى أو سنوى على الخلاف فى لامه واذا نسب اليها أعلاما التزم فتح العين فى الاولين وكسر الفاء فى الثالث (ومع فاعل وفعال فعل فى نسب أغنى عن اليا فقبل) أى يستغنى عن ياء النسب غالبا بصوغ فاعل مقصودا به صاحب الشى كقوله * وغررتنى وزعمت أنك لابن فى الصيف تامر * قال سيبويه أى صاحب لبن وتمر وقالوا فلان طاعم كاس أى ذو طعام وكسوة ومنه قوله

هنا) بأن يكون المراد بما شابه الواحد ما لا واحد له لا قياسا ولا شذوذا أو سمى به أو غلب سم (قوله والثالث ما سمى به) اعترض بأن هذا ليس مما نحن فيه لانه واحد لا جمع يشابه الواحد ويجاب بأنه جمع بحسب الاصل ومشابه الآن للواحد اصالة فهو مما نحن فيه بالاعتبار المذكور (قوله نحو كلاب وأنمار) اسمان لقبيلتين ومداين اسم بلد بالعراق ومعافر بعين مهملة ثم فاء فراء هو ابن مر أخو تميم ابن مر (قوله لانه ليس لناقبيلة تسمى بالفرهود) كذا قال الشارح وغيره وتعقبه الدمامينى بأنه قد نقل غير واحد من أهل اللغة أن الفرهود ولد الاسد وولد الوعل واللبس يحصل اذا كانت كلمة فرهود مستعملة لشئ آخر وان لم يكن قبيلة اذ لا دليل على أن الفرهودى نسبة الى القبيلة لجواز أن يكون نسبة الى غيرها وحينئذ فاللبس باق وتعقبه المصرح أيضا بأن فى الصحاح ان الفرهود بالضم الغليظ وحى من نجد وهو بطن من الازد فاللبس حاصل (قوله وانما قالوا الخ) قال البعض هذا جواب عما يرد على قولهم ان الجمع المسمى به ينسب الى لفظه وحاصل الجواب أنه باق على جمعيته اه وفيه أن ظاهر قوله فلما اجتمعوا وصاروا يدا واحدة قيل لهم الرباب أن الرباب صار علما بالغلبة على مجموع القبائل الخمس ويؤيده أن لفظ الرباب اذا أطلق لا ينصرف الا اليهم فينبغى أن حاصل الجواب ان الرباب لما لم يصر علما للواحد بل لمجموع قبائل خمس أشبه ما لم يصر علما مما هو باق على جمعيته فعومل معاملته نكن يرد أنه يكون حينئذ من القسم الرابع كالانصار والانبار فهلا قالوا ربابى كما قالوا أنصارى وأنبارى تدبر (قوله الى الرباب) بكسر الراء جمع ربة بضمها كما فى الصحاح (قوله ربى) بضم الراء كما فى الصحاح (قوله تنبيه الخ) قال شيخنا هذا تقدم فى شرح قوله وعلم التثنية الى آخره فلينظر ما حكمة اعادته اه قال البعض أعاده هنا تمهيدا لقوله واذا نسب اليها أعلاما الخ لان هذا لم يتقدم اه وهو باطل لتقدم حكم النسب الى ما سمى به من ذلك أيضا نعوذ بالله من التساهل ويمكن أن يقال المقصود بالذات فيما تقدم بيان حذف علامة التثنية والجمع وهنا بيان غير ذلك فتأمل (قوله اذا نسب الى تمرات الخ) وكذا اذا نسب الى سدرات وغرفات باتباع عينهما لفائهما باقيين على الجمعية قيل سدرى وغرفى بالاسكان أو علمين قيل سدرى وغرفى بالتحريك لكن مع ابدال كسرة عين الاول فتحة كما تقول ابلى بكسر الهمزة وفتح الموحدة كذا فى الهمع (قوله قيل تمرى الخ) أى بسكون عين الاولين وفتح فاء الثالث توجيه لان النسب الى الجمع برده الى واحده قال الاسقاطى وتبعه غيره وينبغى أن الحكم كذلك اذا نسب اليها أعلاما بناء على لغة الحكاية كما علم مما مر (قوله وسنهى أو سنوى الخ) هذا اذا أعربت سنين كالجمع فان جعلت الاعراب على النون مثل حين نسبت اليه على لفظه لانه حينئذ مفرد لفظا جمع معنى فصار مثل قوم فتقول سنينى سم (قوله التزم فتح العين الخ) أى لانه لا يتصرف فى العلم المنقول عن جمع التصحيح أو الملحق به الا بحذف علامة الجمع كلها أو بعضها على ما مر تفصيله للفرق بين النسبة اليها أعلاما والنسبة اليها جموعا وقد علم تقييد ما ذكره فى صورة العلمية بغير لغة الحكاية وأن صورة العلمية على لغة الحكاية كصورة الجمعية (قوله ومع فاعل الخ) فعل مبتدأ خبره أغنى ومع فاعل حال من الضمير فى أغنى أو من فعل على قول سيبويه بجواز الحال من المبتدا والمعية فى الحكم وفى نسب متعلق بأغنى والفرق بين اسم الفاعل وفاعل فى النسب العلاج وقبول تاء التأنيث فى الاول دون الثانى نقله شيخنا السيد عن شرح الشافية (قوله غالبا) سيأتى محترزه أى فى قوله وقد يؤتى بياء النسب فى بعض ذلك الخ (قوله أى صاحب لبن وتمر) أى عنده لبن وتمر وليس المراد أنه يبيعهما أو يحترف فيهما والا كان من معنى فعال (قوله أى ذو طعام وكسوة) أى عنده ذلك وليس المراد أنه يأكل ويكسو والا كانا اسمى فاعل وتعبيره تارة بصاحب وتارة بذى للتفنن (قوله ومنه قوله الخ) ان أرجع الضمير فى منه الى طاعم كاس فى قوله وقالوا فلان الخ كان وجه الفصل عنه ظاهرا وكان قوله وقوله كلينى الخ بالجر عطفا على مجرور

الكتاب

وافعل فانك أنت الطاعم الكاسي * وقوله كلينى لهمّ يا أميمة ناصب * أى ذى نصب وبصوغ فعال مقصودا به الاحتراف كقولهم بزاز وعطار وقد يقوم أحدهما مقام الآخر فمن قيام فاعل مقام فعال قولهم حائك في معنى حواك لانه من الحرف ومن العكس قوله وليس بذى رمح فيطعننى به * وليس بذى سيف وليس بنبال * أى وليس بذى نبل قال المصنف وعلى هذا حمل المحققون قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد أى بذى ظلم وقد يؤتى بياء النسب فى بعض ذلك قالوا لبياع العطر ولبياع البتوت وهى الاكسية عطار وعطرى وبتات وبتى وبصوغ فعل مقصودا به صاحب كذا كقولهم رجل طعم ولبس وعمل بمعنى ذى طعام وذى لباس وذى عمل أنشد سيبويه واست بليلى ولكنى نهر * أراد ولكنى نهارى أى عامل بالنهار ﴿تنبيهات﴾ الاول قد يستغنى عن ياء النسب أيضا بمفعال كقولهم امرأة معطار أى ذات عطر ومفعيل كقولهم ناقة محضير أى ذات حضر وهو الجرى * الثانى هذه الابنية غير مقيسة وان كان بعضها كثيرا هذا مذهب سيبويه قال لا يقال لصاحب الدقيق دقاق ولا لصاحب الفاكهة فكاه ولا لصاحب البر برار ولا لصاحب الشعير شعار والمبرد يقيس هذا انتهى (وغير ما أسلفته مقررا على الذى ينقل منه اقتصرا) يعنى أن ما جاء من النسب مخالفا لما تقدم من الضوابط شاذ يحفظ ولا يقاس عليه وبعضه أشذ من بعض فمن ذلك قولهم فى النسب الى البصرة بصرى بكسر الباء والى الدهر دهرى بضم الدال والى مرو مروزى والى الرى رازى والى خراسان خرسى وخراسى والى جلولاء وحروراء موضعين جلولى وحرورى والى البحرين بحرانى والى أمية أموى بفتح الهمزة والى السهل سهلى بضم السين والى بنى الحبلى وهم حى من الانصار منهم عبد الله ابن أبى سلول المنافق وسمى أبوهم الحبلى لعظم

الكاف السابق وان أرجع الى فاعل المقصود به صاحب الشئ لم يظهر وجه الفصل وكان قوله وقوله كلينى الخ بالرفع عطفا على قوله فى قوله ومنه قوله الخ (قوله كلينى لهمّ يا أميمة ناصب) تقدّم الكلام على هذا البيت فى النداء (قوله أى ذى نصب) أى ينسب عنه النصب فليس هو اسم فاعل لان الهم متعب لا ناعب (قوله بزاز) بزايين كما فى أكثر النسخ أى بياع البز وهو القماش (قوله قولهم حائك) مثله صائغ فى معنى صواغ قال الدماميني أى ضرورة دعت الى صرف هذين اللفظين عن كونهما اسمى فاعل من صاغ وحاك الى النسب (قوله فيطعننى) بضم العين وبالنصب فى جواب النفى فى المختار أن الطعن فى السن وبالرمح وبمعنى القدح من باب نصر وأن الفراء أجاز فتح عين المضارع فى الكل (قوله أى وليس بذى نبل) أى وليس المراد أنه ليس بصانع نبل بدليل ما قبله (قوله وعلى هذا حمل المحققون الخ) أى فرارا من الحمل على صيغة المبالغة الموهم انصباب النفى عليها ثبوت أصل الظلم مع أن الله تعالى منزه عن ذلك وأجيب أيضا على تسليم الحمل على صيغة المبالغة بأن المراد بها اسم الفاعل لكن عدل عنه اليها تعريضا بأن ثم ظلاما للعبيد من ولاة الجور وبأن العبيد جمع كثرة فجئ فى مقابلته بالكثرة (قوله فى بعض ذلك) أى فى بعض ما استعمل فيه فاعل وفعال للنسب (قوله ولبياع البتوت) بموحدة ففوقيتين بينهما واو (قوله نهارى أى عامل بالنهار) تفسير نهر بنهارى بمعنى عامل بالنهار تفسير بما يؤول اليه المعنى اذ معنى نهر ذو نهار أى ذو عمل بالنهار (قوله كقولهم امرأة معطار أى ذات عطر) هذا لا ينافى أنهم يقولون أيضا امرأة معطار أى كثيرة التعطر حتى يتجه اعتراض الدماميني بقول الصحاح رجل معطير كثير التعطر وامرأة معطير كثيرته وكذلك معطارا وهو قد ذكر فى الصحاح أن المعطير جاء بمعنى العطار أيضا (قوله أى ذات حضر) بضم الحاء المهملة وسكون الضاد المعجمة (قوله وان كان بعضها كثيرا) فيه اشارة الى ما صرح به سابقا من أن الكثرة لا تثبت القياس (قوله يقيس هذا) أى نحو دقاق وفكاه وبرار وشعار على ما سمع كعطار وبزاز (قوله مقررا) حال من الهاء فى أسلفته واقتصر بصيغة الماضى المبنى للمفعول خبر عن غير ونائب الفاعل قوله على الذى ينقل منه قدّم للضرورة أو على قول أو ضمير مستتر فى اقتصر يعود على مصدره المفهوم منه أو بصيغة الامر والالف بدل من نون التوكيد الخفيفة لاجل الوقف وعلى هذا فغير اما مبتدأ خبره فعل الامر أو منصوب على الاشتغال واقتصر مفسر لناصب غير بطريق اللزوم أى اقصد غير الخ مثلا (قوله وبعضه أشذ من بعض) لعله لكثرة التغيير المخرج عن القياس أو قوته فمروزى أشذ من بصرى بالكسر لان التغيير بالحرف أقوى من التغيير بالحركة ونحو رقبانى أشذ منهما لان التغيير فيه بزيادة حرفين (قوله بصرى بكسر الباء) اعلم أن باء البصرة مثلثة والفتح أفصح وسمع فى المنسوب اليها الفتح والكسر ولم يسمع الضم لئلا تلتبس النسبة اليها بالنسبة الى بصرى الشام كما قيل وان كان المتجه عندى جواز الضم بناء على عدم المبالاة باللبس فى باب النسب كما مر اذا علمت ذلك علمت أنه يجوز حمل البصرى بالكسر على النسبة الى البصرة بالكسر والبصرى بالفتح على النسبة الى البصرة بالفتح فلا يكون ثم شذوذ أصلا وأفصحية الفتح لا تمنع النظر الى الكسر فتدبر (قوله جلولاء) بفتح الجيم وتخفيف اللام المضمومة وبالمد وحروراء بفتح الحاء المهملة وتخفيف الراء المضمومة وبالمد (قوله جلولى وحرورى) أى وكان القياس جلولاوى وحروراوى بابدال همزة المد واوا (قوله بحرانى) لك أن تقول لم لا يكون بحرانى على لغة من جعل المثنى المسمى به جاريا مجرى سلمان زكريا (قوله أموى بفتح الهمزة) والقياس ضمها (قوله ابن أبى سلول) اعلم أن اسم

أبيه أبيّ واسم أمه سلول فالذي ينبغي ابن أبي ابن سلول وتكتب ألف ابن سلول والذي بخط الشارح ابن أبيّ رأس المنافقين (قوله والجمة) بضم الجيم وتشديد الميم شعر الرأس اذا وصل الى المنكب (قوله شآم الخ) الاصل شامي ويمني وتهامي بكسر التاء فحذفوا احدى ياءي النسب وعوضوا منها في الاولين الالف وفي الاخير فتحة التاء لتأدية التعويض فيه بالالف الى اجتماع ألفين فيضطر الى حذف احداهما وحينئذ فلا معنى للتعويض بها ومع شذوذ شآمي ويماني بتشديد الياء جمعا بين العوض والمعوض قال الدماميني نقلا عن المرادي ولا يجيء ذلك الا في الشعر (قوله وكلها مفتوحة الاول) لاحاجة الى بيان فتح أول شآم ويمان اذ لا شبهة فيه (قوله للفرق بين الواحد وجنسه) أي اسم جنسه الجمعي واستظهر الدماميني أن الياء في نحو زنجي وتركي للنسب (قوله كما قالوا راوية ونسابة) أي بتاء زائدة لاصل المبالغة في الاول وتأكيدها في الثاني (قوله وزائدة) أي لا للنسب ولا للفرق ولا للمبالغة ومعطوف هذه الواو محذوف لدلالة ماقبله عليه ناصب زائدة على الحال أي وتلحق زائدة الى آخره (قوله وبرني) أي بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وبالنون وقوله ونحو بردي بالفتح أي بفتح الباء فقط وبسكون الراء وبالدال قال في القاموس عقب ذكره أن البردي بفتح الباء وسكون الراء وبالدال نبات معروف مانصه وبالضم تمر جيد اه وظاهره أن ياء البردي بالضم أيضا زائدة لازمة وصنيع الشارح يوهم خلافه وعماذكر يعلم مافي كلام البعض من الخلل (قوله زيادة عارضة) أي غير مقارنة للوضع على ماقاله البعض أو غير لازمة على ماتفيده مقابلتها اللازمة وسيأتي التعبير به في كلام الدماميني (قوله أطربا) أي أتطرب طربا والهمزة للتوبيخ وقوله قنسري نسبة الى قنسرين بفتح النون وكسرها كورة بالشام كما في القاموس وقال في المغني وأنت شيخ كبير (قوله دواري) قال الدماميني يحتمل كون الياء فيه لتأكيد المبالغة كالتاء في علامة والمثال الجيد للزائدة غير اللازمة قول الصلتان المذكور (قوله قول الصلتان) بفتح اللام (قوله تحكم) بالفوقية أوله وسكون الميم آخره للوزن

﴿الوقف﴾

(قوله تنوينا اثر فتح) بنقل حركة الهمزة الى التنوين ومراده بالفتح مايشمل الحركة الاعرابية قال في التصريح وانما أبدل التنوين بعد الفتحة ألفا لان التنوين يشبه الالف من حيث ان اللين في الالف يقارب الغنة في التنوين ولم يبدل بعد الضمة واوا وبعد الكسرة ياء لثقل الواو والياء في أنفسهما واذا اجتمعا مع الضمة والكسرة زاد الثقل اه باختصار (قوله وقفا) أي لاجل الوقف أو واقفا أو في الوقف (قوله قطع النطق عند آخر الكلمة) أحسن من قول ابن الحاجب قطع الكلمة عما بعدها لانه قد لا يكون بعدها شئ (قوله والمراد هنا الاختياري) بالتحتية أي لا الاضطراري ولا الاختباري بالموحدة وبيان ذلك أن الوقف ان قصد لذاته فاختياري بالتحتية وان لم يقصد أصلا بل قطع النفس عنده فاضطراري وان قصد لا لذاته بل لاختبار حال الشخص هل يحسن الوقف على نحو عم وفيم وبم أولا فاختباري (قوله وهو) أي الاختياري المراد هنا غير الذي يكون استثباتا الخ أي لا مطلق الاختياري فالاستثباتي هو الواقع في الاستثبات والسؤال المقصود به تعيين مبهم نحو منو ومنا ومني لمن قال جاءني رجل ورأيت رجلا ومررت برجل وأيون وأيين لمن قال جاءني قوم ورأيت قوما ومررت بقوم والانكاري هو الواقع في السؤال المقصود به انكار خبر المخبر أو انكار كون الامر على خلاف ماذكر فان كانت الكلمة منونة كسرت التنوين وتعينت الياء مدة نحو أزيدنيه بضم الدال وكسر النون لمن قال جاءني زيد وأزيدنيه بفتح الدال وكسر النون لمن قال رأيت زيدا وأزيدنيه بكسرهما لمن قال مررت بزيد وان لم تكن منونة أتيت بالمدة من جنس حركة آخر الكلمة نحو أعمروه وأعمراه وأحذاميه لمن قال جاءني عمرو ورأيت عمرا ومررت بحذام والتذكري هو المقصود به تذكر باقي اللفظ فيؤتى في آخر الكلمة بمدة من جنس حركة آخرها محركا الا وتقول ولو في الداري ولو قصد الوقف

بطنه حبلى بضم الحاء وفتح الباء ومنه قولهم رقباني وشعراني وجماني ولحياني لعظيم الرقبة والشعر والجمة واللحية وقولهم في النسب الى الشام واليمن وتهامة رجل شآم ويمان وتهام وكلها مفتوحة الاول وقد تقدم من ذلك ألفاظ في اثناء الباب ﴿خاتمة﴾ ألحقوا آخر الاسم ياء كياء النسب للفرق بين الواحد وجنسه فقالوا زنج وزنجي وترك وتركي بمنزلة تمر وتمرة ونخل ونخلة وللمبالغة فقالوا في أحمر وأشقر أحمري وأشقري كما قالوا راوية ونسابة وزائدة زيادة لازمة نحو كرسي وبرني وهو ضرب من أجود التمر ونحو بردي بالفتح وهو نبت وهذا كادخال التاء فيما لا معنى فيه للتأنيث كغرفة وظلمة وزائدة زيادة عارضة كقوله • أطربا وأنت قنسري • والدهر بالانسان دواري • أي دوار ومنه قول الصلتان • أنا الصلتاني الذي قد علمتم • اذا ما تحكم فهو بالحكم صادع • والله أعلم ﴿الوقف﴾

(تنوينا اثر فتح اجعل ألفا • وقفا وتلو غير فتح احذفا)

الوقف قطع النطق عند آخر الكلمة والمراد هنا الاختياري وهو غير الذي يكون استثباتا وانكارا وتذكرا وترنما

وغالبه يلزمه تغييرات وترجع الى سبعة أشياء السكون والروم والاشمام والابدال والزيادة والحذف والنقل وهذه الاوجه مختلفة في الحسن والمحل وستأتي مفصلة • واعلم أن في الوقف على المنون ثلاث لغات الاولى وهي الفصحى أن يوقف عليه بابدال تنوينه ألفا ان كان بعد فتحة وبحذفه ان كان بعد ضمة أو كسرة بلا بدل تقول رأيت زيدا وهذا زيد ومررت بزيد • الثانية أن يوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقا ونسبها المصنف الى ربيعة • والثالثة أن يوقف عليه بابدال التنوين ألفا بعد الفتحة وواوا بعد الضمة وياء بعد الكسرة ونسبها المصنف الى الازد (تنبيهات) الاول شمل قوله اثر فتح فتحة الاعراب نحو رأيت زيدا وفتحة البناء نحو ايها وويها فكلا النوعين يبدل تنوينه ألفا على المشهور • الثاني يستثنى من المنون المنصوب ما كان مؤنثا بالتاء نحو قائمة فان تنوينه لا يبدل بل يحذف وهذا في لغة من يقف بالهاء وهي الشهيرة وأما من يقف بالتاء فبعضهم يجريها مجرى المحذوف فيبدل التنوين ألفا فيقول رأيت قائمتا وأكثر أهل هذه اللغة يسكنها لا غير • الثالث المقصور المنون يوقف عليه بالالف نحو رأيت فتى وفي هذه الالف ثلاثة مذاهب الاول أنها بدل من التنوين في الاحوال الثلاث واستصحب حذف الالف المنقلبة وصلا ووقفا وهو مذهب أبي الحسن والفراء والمازني وهو المفهوم من كلام الناظم هنا لانه تنوين بعد فتحة • والثاني أنها الالف المنقلبة في الاحوال الثلاث وأن التنوين حذف فلما حذف عادت الالف وهو مروي عن أبي عمرو والكسائي والكوفيين واليه ذهب ابن كيسان والسيرافي ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل واليه ذهب المصنف في الكافية قال في شرحها ويقوي هذا المذهب ثبوت الرواية بامالة الالف وقفا والاعتداد بها رويا وبدل التنوين غير صالح لذلك ثم قال ولا خلاف في المقصور غير المنون أن لفظه في الوقف كلفظه في الوصل وان ألفه لا تحذف الا في ضرورة كقول الراجز رهط ابن مرحوم ورهط ابن المعل أراد ابن المعلى انتهى ومثال الاعتداد بها رويا قول الراجز • انك يا ابن جعفر نعم الفتى • الى قوله • ورب ضيف طرق الحي سرى • والثالث

لا للتذكر لم يؤت بها والترنم كالوقف في قوله • أقلي اللوم عاذل والعتاب • بالتنوين المسمى تنوين الترنم (قوله وغالبه) احترز بالغالب عن المقصور غير المنون كالفتى وحبلى والمنقوص غير المنون كالقاضي اذ لا تغيير فيهما وجمع التغييرات باعتبار أفراد الوقف (قوله وترجع الى سبعة أشياء) من رجوع الجزئيات الى كلياتها ولا يرد التضعيف لانه زيادة حرف مع اسكان ولم يخرج عن السبعة كما يشير الى ذلك تعبيره بالرجوع (قوله وهي الفصحى) ولهذا اقتصر المصنف عليها (قوله مطلقا) أي ليجري الباب مجرى واحدا اه سم (قوله ونسبها المصنف الى ربيعة) قال ابن عقيل والظاهر أن هذا غير لازم في لغة ربيعة ففي أشعارهم كثيرا الوقف على المنصوب المنون بالالف فكأن الذي اختصوا به جواز الابدال سم (قوله شمل قوله اثر فتح فتحة الاعراب) هذا الشمول باعتبار المراد من الفتح هنا الا باعتبار ظاهره (قوله على المشهور) مقابله الحذف بعد فتحة البناء فيقال ويه (قوله يستثنى الخ) قد يقال لا يرد هذا على المصنف لانه نبه عليه بعد بقوله • في الوقف تا تأنيث الاسم ها جعل • ورده سم بانه يحتمل أن يكون ذكر حكم آخر لتاء التأنيث زيادة على ما هنا ولا ينافي دخولها في الحكم المذكور هنا ونظيره أن المنصوب يجوز فيه الروم فهو داخل في قوله الآتي أو قف رائم التحرك مع دخول المنون منه في قوله تنوينا اثر فتح الخ (قوله ما كان مؤنثا بالتاء) المراد الهاء فخرج المؤنث بالتاء نحو بنت وأخت فانه يبدل فيه التنوين ألفا في النصب كغير المؤنث سيوطي سم (قوله بل يحذف) لثقل المؤنث بالتاء فخفف بحذف تنوينه في الوقف الذي هو موطن تخفيف (قوله يجريها مجرى المحذوف) أي يجري الكلمة التي فيها هاء التأنيث مجرى الكلمة المحذوف منها هاء التأنيث في ابدال التنوين ألفا نصبا وفي بعض النسخ مجرى الحروف وهكذا في المرادي أي مجرى باقي الحروف في ذلك الابدال (قوله ثلاثة مذاهب) ثمرة هذا الخلاف تظهر في الاعراب فعلى أنها بدل التنوين يعرب بحركات مقدرة على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين وعلى أنها المنقلبة عن الياء يعرب بحركات مقدرة على الموجودة لانها حينئذ محل الاعراب فاحفظه (قوله ووقفا) كان ينبغي حذف العاطف ليكون معمولا لاستصحب اذ المعنى واستصحب في الوقف حذفها في الوصل (قوله ويقوي هذا المذهب) يقويه أيضا كتابة الالف في الامام بالياء اسقاطي (قوله بامالة الالف وقفا) كذا بالامالة في قراءة حمزة والكسائي (قوله غير صالح لذلك) أي للمذكور من الامالة والروي (قوله رهط ابن مرجوم) بالجيم كما في شواهد العيني قال ومن رواه بالحاء المهملة فقد صحفه (قوله سرى) هو بضم السين السير ليلا فالكلام على حذف مضاف أي زمن السرى أو المراد به الليل على التجريد وهذا محل الشاهد لا الفتى لانه غير منون والكلام في المنون وانما ذكر الشطر الاول دفعا لتوهم أن الروي الراء ولا حاجة الى ما تكلفه

اعتباره بالصحيح فالالف فى النصب بدل من التنوين وفى الرفع والجر بدل من لام الكلمة وهذا مذهب سيبويه فيما نقل أكثرهم قيل وهو مذهب معظم البصريين واليه ذهب أبو على فى غير التذكرة وذهب فى التذكرة الى موافقة المازنى (واحذف لوقف فى سوى اضطرار • صلة غير الفتح فى (١٤٦) الاضمار) يعنى اذا وقف على هاء الضمير فان كانت مضمومة أو مكسورة حذفت صلتها ووقف على الهاء ساكنة تقول له وبه بحذف الواو والياء وان كانت مفتوحة ثبتت صلتها ووقف على الالف ولم تحذف واحترز بقوله فى سوى اضطرار من وقوع ذلك فى الشعر وانما يكون ذلك آخر الابيات وذكر فى التسهيل أنه قد يحذف ألف ضمير الغائبة منقولا فتحه الى ما قبله اختيارا كقول بعض طيئ والكرامة ذات أكرمكم الله به يريد بها واستشكل قوله اختيارا فانه يقتضى جواز القياس عليه وهو قليل (وأشبهت اذا منونا نصب • فألفا فى الوقف نونها قلب) اختلف فى الوقف على اذن فذهب الجمهور الى أنه يوقف عليها بالالف لشبهها بالمنون المنصوب وذهب بعضهم الى أنه يوقف عليها بالنون لانها بمنزلة أن ونقل عن المازنى والمبرد واختلف فى رسمها على ثلاثة مذاهب أحدها أنها تكتب بالالف قيل وهو الاكثر وكذلك رسمت فى المصحف • والثانى أنها تكتب بالنون قيل واليه ذهب المبرد والاكثرون وصححه ابن عصفور وعن المبرد أشتهى أن أكوى يد من يكتب اذن بالالف لانها مثل أن ولن ولا يدخل التنوين فى الحروف • والثالث التفصيل فان ألغيت كتبت بالالف لضعفها وان أعملت كتبت بالنون لقوتها قاله الفراء • وينبغى أن يكون هذا الخلاف مفرعا على قول من يقف بالالف وأما من يقف بالنون فلا وجه لكتابتها عنده بغير النون

البعض (قوله اعتباره بالصحيح) أى قياسه عليه (قوله واحذف) أى وجوبا وقوله لوقف ايضاح اعلم كون الحذف للوقف من المقام وقوله فى سوى اضطرار أى وأما فى الاضطرار فلا يجب الحذف بل يجوز الاثبات ومن هذا يعلم رد توجيه العينى قول المصنف لوقف وان تبعه شيخنا والبعض (قوله صلة غير الفتح) أى المفتوح وقوله فى الاضمار فى بمعنى من البيانية الغير مشوبة بتبعيض والاضمار بمعنى المضمر كذا هو الاحسن (قوله فان كانت مضمومة أو مكسورة) أى وكان ما قبلها متحركا فخرج ما اذا كان قبل الهاء ساكن ثابت أو محذوف للجزم أو للبناء فانه يجوز حذف صلتها فى الاختيار واثباتها فتقول منه ومنهو وعليه وعليهى ولم يدعه ولم يدعهو ولم يرمه ولم يرمهى وادعه وادعهو وارمه وارمهى شاطبى (قوله حذفت صلتها ووقف على الهاء ساكنة) أفاد أن الكلام فى هاء الضمير المتصلة ولا يجوز حذف واوهو وياهى لتقويهما بالحركة عن الحذف بل يوقف عليهما بسكون الواو والياء (قوله من وقوع ذلك) أى ثبوت صلة غير الفتح وقفا (قوله وانما يكون ذلك) أى ثبوت صلة غير الفتح وقفا فى الشعر وقوله آخر الابيات انما خصه بآخر الابيات لانه المعد للوقف اتفاقا بخلاف آخر الاشطار الاول فليس معدا للوقف وان كان حكمه فى الوقف عليه كحكم آخر الابيات عند المبرد ومن تبعه كما أسلفته فى عوامل الجزم واندفع اعتراض يس وتبعه شيخنا والبعض بأن كلامه يقتضى أنه لا يكون فى آخر المصراع الاول مع أنه قد يكون فيه كقوله

ومهمه مغبرة أرجاؤه • كأن لون أرضه سماؤه • على أنه يجوز أن يكون ما استشهد به من مشطور الرجز فيكون أرجاؤه آخر بيت لا آخر شطر أول (قوله يريد بها) أى فحذف الالف ونقل حركة الهاء الى الباء (قوله واستشكل قوله اختيارا الخ) لا اشكال عندى أصلا ودعوى اقتضاء قوله اختيارا جواز القياس عليه ممنوعة وكم لفظ شاذ وقع اختيارا وقوله وهو قليل جملة حالية أى والحال أنه قليل كما يفيده التعبير بقد الداخلة على المضارع (قوله وأشبهت الخ) كان الاولى أن يلصق هذا البيت بالبيت الاول يس (قوله اختلف) أى فى غير القرآن أما فيه فيوقف عليها وتكتب بالالف اجماعا كما فى الاتقان وغيره (قوله يوقف عليها بالنون) اختاره ابن عصفور واجماع القراء السبعة على خلافه توضيح (قوله بمنزلة أن) أى الناصبة للمضارع (قوله أشتهى أن أكوى الخ) قال سم وأقره غيره كيف هذا مع رسمها فى المصحف بالالف كما تقدم اهـ ولك أن تقول خط المصحف لا يقاس عليه بل هو طريقة متبعة وكلام المبرد فيما يطلب فيه اتباع القياس (قوله لانها مثل ان ولن الخ) صريح فى أنها حرف وهو الصحيح قال المصرح وذهب أبو سعيد على بن مسعود فى المستوفى الى أن أصل اذن اذا الماء ستقبل ثم ألحق التنوين عوضا عن المضاف اليه كما فى يومئذ وعلى هذا يتضح وجه الوقف عليها بالالف اهـ أى ووجه كتابتها بها (قوله فان ألغيت كتبت بالالف الخ) مثله فى الهمع فى خاتمة الخط والذى فى المغنى وفى باب النواصب من هذا الشرح عن الفراء هو العكس لانها عند العامل تلتبس باذا الشرطية وعند اعمالها لا تلتبس بها فافهم (قوله وينبغى أن يكون هذا الخلاف) أى الجارى فى رسمها مفرعا على قول من يقف بالالف وبه عندى نظر لان المبرد من أهل هذا الخلاف وهو قائل بالوقف عليها بالنون ولان من يقف بالالف لا يسعه أن يكتبها بالنون لان العبرة فى الرسم بحال الوقف كما أن من يقف بالنون لا يسعه أن يكتبها بالالف كما قاله الشارح للعلة المذكورة وبهذا يبحث فيما حكى عن الجمهور من كتابتها بالنون مع قولهم بالوقف عليها بالالف ولعل

(وحذف يا المنقوص ذى التنوين ما لم ينصب اولى من ثبوت فاعلما) أى اذا وقف على المنقوص المنون فان كان منصوبا أبدل من تنوينه ألف نحو رأيت قاضيا وان كان غير منصوب فالمختار الوقف عليه بالحذف (١٤٧) فيقال هذا قاض ومررت بقاض ويجوز الوقف عليه برد الياء كقراءة ابن كثير ولكل قوم هادى ومالهم من دونه من والى وما عند الله باقى ومحل ما ذكر اذا لم يكن المنقوص محذوف العين فان كان تعين الرد كما سيأتى فى قوله وفى نحو مر لزوم رد اليا اقتفى وأما غير المنون فقد أشار اليه بقوله (وغير ذى التنوين بالعكس) أى المنقوص غير المنون بالعكس من المنون فاثبات الياء فيه أولى من حذفها وليس الحذف مخصوصا بالضرورة خلافا لبعضهم وقد دخل تحت قوله غير ذى التنوين أربعة أشياء الاول المقرون بال وهو ان كان منصوبا فهو كالصحيح نحو رأيت القاضى فيوقف عليه باثبات الياء وجها واحدا وان كان مرفوعا أو مجرورا فكما ذكر والمختار جاء القاضى ومررت بالقاضى بالاثبات ويجوز القاض بالحذف والثانى ما سقط تنوينه للنداء نحو يا قاض فالخليل يختار فيه الاثبات ويونس يختار فيه الحذف ورجح سيبويه مذهب يونس لان النداء محل حذف ولذلك دخل فيه الترخيم ورجح غيره مذهب الخليل لان الحذف مجاز ولم يكثر فيرجح بالكثرة والثالث ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو رأيت جوارى نصبا فيوقف عليه باثبات الياء كما تقدم فى المنصوب والرابع ما سقط تنوينه للاضافة نحو قاضى مكة فاذا وقف عليه جاز فيه الوجهان الجائزان فى المنون قالوا لانه لما زالت الاضافة بالوقف عليه عاد اليه ما ذهب بسببها وهو التنوين

هذا وجه تصدير الشارح حكايته عنهم بقيل وقد عزا الشارح فى باب النواصب كتابتها بالالف الى الجمهور فالذى ينبغى أن القولين الاولين فى رسمها مبنيان على الخلاف الاول فمن يقف بالالف يكتبها بالالف ومن يقف بالنون يكتبها بالنون وأما القول الثالث المفصل فلا يظهر تفريعه على قول من قولى الخلاف بل هو قول مستقل غير مبنى على قول آخر نعم هو لا يتجه الا أن وقف قائله بالالف ان أهملت وبالنون ان أعملت فليراجع وبما ذكرته يعلم ما فى كلام البعض (قوله وحذف يا المنقوص) أى عدم ردها كما سيشير اليه الشارح والا فهى محذوفة قبل الوقف لالتقاء الساكنين وأما ياء الفعل المعتل وواوه فان كانتا متحركتين نحو لن يرمى ولن يدعو سكنتا وقفا أو ساكنتين نحو يرمى ويدعو بقيا بحالهما ولا يحذفان الا فى قافية أو فاصلة كوقف نافع وأبى عمرو على والليل اذا يسر بحذف الياء وسكون الراء مراعاة للفواصل وأما ياء المتكلم فان كانت ساكنة أو محذوفة بقيت بحالها وسكن ما قبل المحذوفة وان كانت متحركة سكنت وقفا أو بقيت بحركتها ولحقتها هاء السكت همع باختصار وزيادة (قوله ما لم ينصب اولى) بنقل حركة همزة أولى الى ما قبلها وافهم تقييد الاولوية بعدم النصب أنه اذا نصب لا يكون الحذف أولى بل حكمه فى قوله سابقا تنوينا اثر فتح اجعل ألفا وقفا لان هذا منه (قوله فالمختار الوقف عليه بالحذف) هذا مذهب سيبويه والمتأخرين لان الياء غير ثابتة وصلا فلما قصد الوقف عليه حذفت حركته وتنوينه قياسا على الصحيح ولان الوقف محل راحة فلا يليق أن يؤتى فيه بما لم يكن فى الوصل يس (قوله محذوف العين) أى أو محذوف الفاء كما سيذكره الشارح فى شرح قوله وفى نحو مر الخ (قوله وغير ذى التنوين بالعكس) أى فاثبات يائه ما لم ينصب أولى من حذفها وانما قلنا ما لم ينصب لان الاصل مقيد به فيكون العكس كذلك فاندفع اعتراض الشارح الآتى بان المصنف لم يستثن المنصوب (قوله فهو كالصحيح) أى غير المنون كالرجل فى اسكان آخره للوقف (قوله وجها واحدا) قال المرادى وينبغى لمن قدر فتحة الياء فى النصب أن يقف بالوجهين (قوله فكما ذكر) أى فى المتن من جواز الامرين وأولوية الاثبات ولذا قال فالمختار جاء القاضى الخ ولا ترد قراءة غير ابن كثير بالحذف فى قوله تعالى الكبير المتعال وقوله يوم التناد لان الاكثر قد يتفقون على الوجه المرجوح بل جوز بعضهم اتفاق السبعة على المرجوح (قوله فالخليل يختار فيه الاثبات) لعل المصنف وافق الخليل فأطلق رجحان الاثبات ولا يرد هذا القسم على المصنف (قوله لان الحذف مجاز) بضم الميم أى أجازه النحاة على خلاف الاصل وقوله ولم يكثر أى حتى يكون راجحا (قوله نحو رأيت جوارى) المناسب لصنيعه فى القسم الاول أن يقول وهو ان كان منصوبا نحو رأيت جوارى وقف عليه الخ (قوله نصبا) وأما رفعا وجرا ففى الهمع أن الاثبات والحذف جائزان وأن الافصح الاثبات (قوله باثبات الياء) أى وجوبا وقوله كما تقدم فى المنصوب أى المقرون بال نحو رأيت القاضى (قوله قالوا لانه لما زالت الاضافة الخ) وبنوا على ذلك فرعا وهو أن ما سقطت نونه للاضافة اذا وقف عليه ردت نونه نحو هؤلاء قاضو زيد فاذا وقفت عليه قلت قاضون لزوال سبب حذفها فاما وقف القراء على قوله تعالى غير محلى الصيد بحذف النون فاتباع للرسم قلت وفى هذا نظر مرادى (قوله عاد اليه ما ذهب بسببها) وهو التنوين وحينئذ لا يكون داخلا فى قوله وغير ذى التنوين بل يدخل فى قوله وحذف يا المنقوص ذى التنوين الخ فلا اعتراض عليه بهذا القسم قاله سم قال وقضية ذلك أى عود ما ذكر أنه يبدل التنوين فى النصب ألفا والسابق الى الفهم أنه غير مراد اه أى لضعف التنوين العائد بعدم ظهوره عن التنوين الظاهر الذى يبدل

فخازفيه ماجارفي المنون فقد بان لك أن كلام الناظم معترض من وجهين أحدهما أن عبارته شاملة لهذه الانواع الاربعة وليس حكمها واحدا والآخر أنه لم يستثن المنصوب وهو متعين الاثبات كاذكر ذلك في الكافية (وفي نحو مرلزوم ردالياقني) يعني اذا كان المنقوص محذوف العين نحو مراسم فاعل من أرأى يرى أصله مرئي على وزن مفعل فاعل اعلال قاض وحذفت عينه وهي الهمزة بعد نقل حركتها فانه اذا وقف عليه لزم رد الياء والا لزم بقاء الاسم على أصل واحد وهو الراء وذلك اجحاف بالكلمة ومثله في ذلك محذوف الفاء كيف علما فتقول هذا مري ويفي ومررت بمري وبيفي (وغيرها التأنيث من محرك سكنه أوقف رائم التحرك) في الوقف على المتحرك خمسة أوجه الاسكان والروم والاشمام والتضعيف والنقل ولكل منها حد وعلامة فالاسكان عدم الحركة وعلامته خ فوق الحرف وهي الخاء من خف أو خفيف والاشمام ضم الشفتين بعد الاسكان في المرفوع والمضموم للاشارة للحركة من غير صوت والغرض به الفرق بين الساكن والمسكن في الوقف وعلامته نقطة قدام الحرف هكذا . والروم وهو أن تأتي بالحركة مع اضعاف صوتها والغرض به هو الغرض بالاشمام الا أنه أتم في البيان من الاشمام فانه يدركه الاعمى والبصير والاشمام صوتا

في النصب ألفا (قوله فخازفيه ماجارفي المنون) أي مع رجحان الحذف كالمنون (قوله معترض من وجهين) قد عرفت اندفاع الاعتراض بالوجه الأول بمنع شمول عبارته للرابع وعدم ضرر شمولها للثلاثة الاولى غاية مافيه أنه مشى في الثاني على مذهب الخليل الذي رجحه غير سيبويه واندفاع الاعتراض بالوجه الثاني بأنه أخرج المنصوب في ضمن قوله بالعكس كامر بيانه (قوله أحدهما أن عبارته الخ) فيه أن كون عبارته شاملة للانواع الاربعة مع أن حكمها ليس واحدا يتضمن وجهي الاعتراض لدخول منصوبها فيها فكان ينبغي أن يقول أحدهما أن عبارته شاملة لهذه الانواع الاربعة رفعا وجرا وليس حكمها واحدا ثانيهما الخ (قوله وأعل اعلال قاض) أي حذفت ياؤه لالتقائها ساكنة مع التنوين (قوله بعد نقل حركتها) أي الى الراء (قوله وذلك اجحاف بالكلمة) فان قلت هذا لازم في حالة الوصل أيضا قلت لا يمكن اثباتها وصلا لما يلزم من الجمع بين ساكنين مع أن في ابقاء التنوين وصلا جبرا للكلمة بخلاف الوقف مرادي (قوله ومثله) أي مثل محذوف العين من المنقوص في ذلك أي في لزوم رد يائه وقفا محذوف الفاء من المنقوص وان لم ينون فليس الكلام في خصوص المنقوص المنون حتى يرد على تمثيله بيفي علما اعتراض الدماميني بانه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل فلا تنوين فيه والكلام في المنقوص المنون على أن الوسط لما أن الكلام في المنقوص المنون ولا نسلم أن نحو يف علما غير منون بل هو وان كان ممنوعا من الصرف منون تنوين عوض كما يفيده قول الناظم فيما سبق

وما يكون منه منقوصا ففي * اعرابه نهج جوار يقتفي

فاعرفه (قوله وغيرها التأنيث الخ) لما ذكر الناظم حكم الوقف على ماينبغي ذكره من الساكن أخذ يذكر المتحرك فقال وغير الخ اه مرادي ودخل في الغير تاء بنت وأخت فيجوز فيها غير الاسكان وقول البعض فيتعين فيها الاسكان خطأ واضح ودخل أيضا ميم الجمع اذا وصل بها واو أو ياء نحو بكم وبهم لكن قال ابن الحاجب الاكثر على أن لا روم ولا اشمام فيها كهاء التأنيث قال زكريا وفي معنى ميم الجمع الضمير المذكر اذا ضم ماقبله أو كسر أو كان واوا أو ياء نحو يضربه وبه وضربوه وفيه (قوله من محرك) أي من حرف موقوف عليه محرك أي قبل الوقف أي حركة غير عارضة كما قيده لك في العمدة لان ذا الحركة العارضة في حكم الساكن فلا يوقف عليه الا بالسكون المحض كتاء تأنيث الفعل في اقتربت الساعة وذال يومئذ كما في شرح العمدة (قوله رائم التحرك) أي آتيا في التحرك بالروم (قوله في الوقف على المتحرك) أي جنس المتحرك بقطع النظر عن خصوص كونه هاء التأنيث أو غيرها بدليل تفصيله هذا الاجمال بعد بقوله فان كان المتحرك هاء التأنيث الخ وقوله وان كان غيرها الخ فافهم والمراد المتحرك غير المنصوب المنون عند من يبدل تنوينه ألفا اذ هو لا يأتي فيه شيء من الخمسة على خلاف في النقل أي كذا في الهمع وغيره (قوله وعلامة) أي وجودية أو عدمية فلا يرد قوله في الخامس وعلامته عدم العلامة وفي عبارته حذف الواو مع ما عطفت أي وغرض لكنه سكت عن الغرض من الاسكان وهو مزيد الاستراحة لظهوره (قوله وعلامته خ الخ) وقال الموضح انما هي رأس جيم أو رأس ميم وكلاهما مختصر من اجزم اه والظاهر أنها رأس هاء مهملة مختصرة من استرح لما مر من أن الوقف استراحة تصريح (قوله ضم الشفتين) أي مع بعض انفراج بينهما يخرج منه النفس دماميني (قوله قدام الحرف) أي بعده ولم تكن فوقه كسابقه لدفع توهم أنها جزمة كما أن علامة الروم لم تكن فوقه لدفع توهم أنها نصبة وانما قال هنا هكذا لصدق النقطة بالصغيرة جدا وغيرها وبالمجوفة وغيرها كما أنه قال هكذا في علامة الروم لصدق الخط بالقائم والنائم (قوله ومع اضعاف صوتها) أي اخفائه لانك ترومالحركة مختلسا لها ولانها نقله المصرح عن الجاربردي قال في الهمع فيكون حالة متوسطة بين الحركة والسكون (قوله يدركه الاعمى والبصير) لان فيه مع حركة الشفة

لايدركه الا البصير ولذلك جعلت علامته في الخط أشم وهو خط قدام الحرف هكذا او التضعيف تشديد الحرف الذي يوقف عليه والغرض به الاعلام بأن هذا الحرف متحرك في الاصل والحرف المزيد للوقف هو الساكن الذي قبله وهو المدغم وعلامته ش فوق الحرف وهي الشين من شديد والنقل تحويل الحركة الى الساكن قبلها والغرض به اما بيان حركة الاعراب أو الفرار من التقاء الساكنين وعلامته عدم العلامة وسيأتي تفصيل ذلك فان كان المتحرك

هاء التأنيث لم يوقف عليها الا بالاسكان وليس لها نصيب في غيره ولذلك قدم استثناءها وان كان غيرها جاز أن يوقف عليه بالاسكان وهو الاصل وبالروم مطلقا أعني في الحركات الثلاث ويحتاج في الفتحة الى رياضة لخفة الفتحة ولذلك لم يجزه أكثر القراء في المفتوح ووافقهم أبو حاتم ويجوز الاشمام والتضعيف والنقل لكن بالشروط الآتية وقد أشار الى الاشمام بقوله (أو أشمم الضمة) أي اعرابية كانت أو بنائية وأما غير الضمة وهو الفتحة والكسرة فلا اشمام فيهما واما ما ورد من الاشمام في الجر عن بعض القراء فمحمول على الروم لان بعض الكوفيين يسمى الروم اشماما ولا مشاحة في الاصطلاح ثم أشار الى التضعيف بقوله (أو قف مضعفا ما ليس همزا أو عليلا ان قفا) أي تبع (محركا) كقولك في جعفر جعفرّ وفي وعل وعلّ وفي ضارب ضاربّ واحترز بالشرط الاول من نحو بناء وخطاء فلا يجوز تضعيفه لان العرب اجتنبت ادغام الهمزة مالم تكن عينا وبالشرط الثاني من نحو سرور وبقي والقاضي والفتى فلا يجوز تضعيفه وبالثالث من نحو بكر فلا يجوز تضعيفه ثم أشار الى النقل بقوله (وحركات انقلا لساكن تحريكه لن يحظلا) أي يجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه الى ما قبله بشرطين أحدهما أن يكون ساكنا والآخر أن يكون تحريكه لن يحظل أي لن يمتنع فتقول في نحو بكر هذا بكر ومررت ببكر ومنه قوله عجبت والدهر كثير عجبه من عنزي سبني لم أضربه أراد لم أضربه فنقل ضمة الهاء الى الباء فان لم يكن المنقول اليه ساكنا أو كان ولكن غير قابل للتحريك اما لكون تحريكه متعذرا كما في نحو باب

وتا يكاد الحرف يكون به متحركا دماميني أي متحركا حركة محضة ولا ينافي أنه متحرك حركة غير محضة (قوله المزيد للوقف) أي لتضعيف الوقف أي للتضعيف المأتي به للوقف وقوله قبله أي قبل الحرف الذي يوقف عليه وهو المدغم فيه (قوله وعلامته ش) عبارة التصريح رأس ش وقوله من شديد المناسب لقوله سابقا من خف أو خفيف أن يزيد أو شدد (قوله أو الفرار الخ) قال شيخنا وتبعه البعض أو لمنع الخلو فتجوز الجمع اهـ وما ادعياه من منع الخلو ممنوع لان من لغة لخم كما سيأتي في الشرح لو وقف على هاء الغائبة بحذف الالف ونقل فتحة الهاء الى المتحرك قبلها وهذا النقل ليس لواحد من الامرين فان قيل كلا منهما باعتبار اللغة المشهورة قلنا لم يصح حينئذ قولهم فتجوز الجمع لتلازمهما على اللغة المشهورة فالجمع واجب لا جائز وانما يكون جائزا على لغة لخم من نقل الحركة الى المتحرك لان الغرض من هذا النقل بيان الحركة فقط الا أن يقال المراد بجواز الجمع عدم امتناعه فتدبر (قوله وسيأتي تفصيل ذلك) أي بذكر الشروط والمحال (قوله فان كان المتحرك هاء التأنيث) تسميته هاء مجاز باعتبار حالة الوقف التي هو فيها ساكن وان كان باعتبار حالة الوصل التي هو فيها متحرك تاء لا هاء (قوله ولذلك قدم استثناءها) لان تقديمه يؤذن بان المستثنى لم يحكم عليه بجميع الاحكام المذكورة وهذا صادق بالحكم عليه ببعضها وهو هنا التسكين (قوله وهو الاصل) انما كان الاسكان أصلا لان الحرف الموقوف عليه سد المبدء به فينبغي أن تكون صفته مضادة لصفته أو لان المقصود من الوقف الاستراحة وسلب الحركة أبلغ في تحصيل هذا المقصود دماميني (قوله الى رياضة) أي تؤدة وتأن (قوله لخفة الفتحة) وسرعتها في النطق ولا تكاد تخرج الا على حالها في الوصل دماميني (قوله أو أشمم الضمة) أي أشمم الحرف الضمة أي اجعله شاما لها بأن تهيئ العضو للنطق بها على الحرف (قوله ما ليس همزا الخ) زاد بعضهم شرطا آخر وهو أن لا يكون منصوبا منونا وقيل لا يحتاج الى اشتراطه لان المنصوب المنون يبدل تنوينه ألفا فيكون الحرف الموقوف عليه الالف لا ما قبلها والكلام في الموقوف عليه المحرك وفيه أن المراد بالمحرك في قول المصنف وغيرها التأنيث من محرك المحرك وصلا فهو المتكلم عليه بالاوجه الخمسة وهو باطلاقه يشمل المنصوب المنون فلا بد من قيد يخرجه كما أسلفنا ويمتنع في المنصوب المنون الروم أيضا قاله السيوطي ولم ينقل التضعيف عن أحد من القراء الا عن عاصم في مستطر في سورة القمر كما في شرح التوضيح للشارح وكما في الهمع للسيوطي عن أبي حيان ثم قال السيوطي قال أبو حيان ولم ينقل النقل عن أحد من القراء الا ما روى عن أبي عمرو أنه قرأ وتواصوا بالصبر بكسر الباء وعن سلام أنه قرأ والعصر بكسر الصاد فال بخلاف الاسكان والروم والاشمام فانها مروية عنهم (قوله ما لم تكن عينا) نحو سآل (قوله والقاضي والفتى) الاولى حذفهما لان الكلام في المحرك وهما ساكنان (قوله لن يحظلا) أي لن يمتنع لغة سواء أمكن نطقا كالمتعسر تحريكه والمستلزم تحريكه فك ادغام تمنع اللغة فكه أو لم يمكن نطقا كالمتعذر تحريكه كما سيذكره الشارح (قوله هذا بكر ومررت ببكر) ولم يمثل بالمنصوب لان فيه خلافا يأتي في قوله ونقل فتح الخ (قوله من عنزي) أي قصير (قوله فان لم يكن المنقول اليه ساكنا)

وباب أو متعسرا كما في نحو قنديل وعصفور وزيد وثوب لثقل الحركة على الياء والواو أو مستلزما ما لقلة ادغام ممتنع المثلثة في غير الضرورة كما في نحو نحو ثوبهم امتنع النقل (تنبيهان) الاول يجوز في لغة لخم الوقف بنقل الحركة الى المتحرك كقوله من يأتمر للخير فيما قصده تحمد مساعيه ويعلم رشده ومن لغتهم الوقف على هاء الغائبة بحذف الالف ونقل فتحة الهاء الى المتحرك قبلها كقوله كنت في لخم أخافه أراد أخافها ففعل ما ذكرت الثاني أطلق الحركات وهو شامل للاعرابية والبنائية والذي عليه الجماعة اختصاصه بحركة الاعراب فلا يقال من قبل ولا من بعد ولا مضى أمس لان حرصهم على معرفة حركة الاعراب ليس كحرصهم على معرفة حركة البناء وقال بعض المتأخرين النقل الحرص على حركة البناء آكد لان حركة الاعراب لها ما يدل عليها وهو العامل انتهى وقد بقي للنقل شرط مختلف فيه أشار اليه بقوله (ونقل فتح من سوى المهموز لا يراه بصري وكوف نقلا) يعني أن البصريين منعوا نقل الفتحة اذا كان المنقول عنه غير همزة ولا يجوز عندهم رأيت بكر ولا ضربت الضرب لما يلزم على النقل حينئذ في المنون من حذف ألف التنوين وحمل غير المنون عليه وأجاز ذلك الكوفيون ونقل عن الجرمي أنه أجازه وعن الاخفش أنه أجازه في المنون على لغة من قال رأيت بكر وأشار بقوله من سوى المهموز الى أن المهموز يجوز نقل حركته وان كانت فتحة فيقال رأيت الخبأ والردأ والبطأ في رأيت الخبء والردء والبطء وانما اغتفر ذلك في الهمزة لثقلها واذا سكن ماقبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب (والنقل ان يعدم نظير ممتنع) فلا تنقل ضمة الى مسبوق بكسرة ولا كسرة الى مسبوق بضمة فلا يجوز النقل في نحو هذا بشر بالاتفاق لما يلزم عليه من بناء فعل ولا في نحو انتفعت بقفل خلافا للاخفش لما يلزم عليه من بناء فعل وهو مهمل

لو قال فان لم يكن ماقبله ساكنا كان أولى لان ماقبله اذا لم يكن ساكنا لا يكون منقولا منه ولا اليه الا أن يؤول المنقول اليه بما أراد النقل اليه (قوله كما في نحو قنديل الخ) مثل بأربعة أمثلة لان ماقبل الياء أو الواو تارة يجانسهما وتارة لا (قوله أو مستلزما الخ) ظاهر ذكره بعد المتعذر والمتعسر مغايرته لهما وصرح كلام المصرح أنه من المتعذر الا أن التعذر في الالف ذاتي وفي المدغم عرضي وبجعله من المتعسر وجه (قوله تنبيهان الخ) ترك الشارح من المرادي تنبيهين لا بأس بذكرهما الاول الذي يظهر في حركة النقل انها الحركة التي في الحرف الاخير نقلت الى الساكن نص على ذلك قوم من النحويين وقال أبو البقاء العكبري لا يريدون أنها حركة الاعراب صيرت على ماقبل الحرف اذ الاعراب لا يكون قبل الآخر يريدون أنها مثلها الثاني لم يؤثر الوقف بالنقل عن أحد من القراء الا ماروي عن أبي عمرو أنه وقف على قوله تعالى وتواصوا بالصبر بكسر الباء (قوله يجوز في لغة لخم الخ) كذا في التسهيل واستشهد له المصنف بقول الشاعر من يأتمر الخ واعترض بأنه لا حجة فيه لاحتمال أن يكون الاصل قصده حملا على معنى من ثم حذف الواو اكتفاء بالضمة كقوله ولو أن الاطبا كان حولي ويجاب بأنه لم يراع المعنى في مساعيه ورشده اه سم أي ولو كان راعى المعنى في قصده لراعاه بعد اذ لا تجوز مراعاة اللفظ بعد مراعاة المعنى كما تقدم في باب الموصول (قوله فيما قصده) هذا محل الشاهد لانه نقل حركة الهاء الى الدال وهي متحركة قبل (قوله لان حرصهم الخ) المناسب أن يقول لان حرصهم على معرفة حركة البناء ليس كحرصهم على معرفة حركة الاعراب أي اشرفها (قوله شرط مختلف فيه) وهو أن لا تكون الحركة فتحة غير همزة (قوله وكوف) أصله كوفي فحذف الياء الاخيرة تخفيفا ثم الاولى لالتقاء الساكنين أو حذف الاولى ثم سكن الثانية بنقل الضمة ثم حذفها لالتقاء الساكنين والاول أقل كلفة والثاني أقيس هكذا ظهر لي (قوله لما يلزم على النقل الخ) هذا وان جرى في المهموز المنون نحو رأيت ردأ الا أنهم اغتفروا ذلك فيه لشدة ثقل الهمزة الساكنة الى قبلها ساكن (قوله حينئذ) أي حين اذ نقلت الفتحة وقوله من حذف ألف التنوين أي الالف المبدلة من تنوين المنون المنصوب لانك اذا نقلت الفتحة الى ماقبلها في نحو رأيت عبدا تحذف الالف وتنقل فتحة الدال الى الباء (قوله وحمل غير المنون) من الممنوع الصرف كهند على الافصح من منع صرفه والمحلى بأل (قوله ونقل عن الجرمي أنه أجازه) أي مطلقا كالكوفيين (قوله وعن الاخفش أنه أجازه في المنون الخ) يعلم منه أنه يجيزه في غير المنون لانتفاء المحذور فيه (قوله على لغة من قال رأيت بكر) وهم ربيعة كما مر أي لانتفاء المحذور السابق على لغة هؤلاء ومقتضى كلام الشارح أن الاخفش يتوقى هذا المحذور وكلام الموضح يخالفه حيث قال وأجاز ذلك يعني نقل الفتحة عن غير الهمزة الكوفيون والاخفش اه فجعل الاخفش مطلقا للجواز كالكوفيين (قوله رأيت الخبء الخ) الخبء بفتح الخاء المعجمة وسكون الموحدة مانحبي والردء بكسر الراء وسكون الدال المعين والمهموز المنون كغير المنون في جواز نقل فتحة همزته كما مر وان لم يمثل للمنون (قوله واذا سكن الخ) من تمام العلة (قوله ان يعدم نظير) أي أصلا كما في فعل بكسر فضم وفعل بضم فكسر على القول باهماله أو نظير كثير كما في فعل بضم فكسر على القول بندوره وهو التحقيق لوجوده في الوعل

فى الأسماء أو نادر وهذا فى غير المهموز وأما المهموز فيجوز فيه ذلك كما أشار اليه بقوله (وذاك فى المهموز ليس يمتنع) فتقول هذا ردء ومررت بكفء لما مر التنبيه عليه من ثقل الهمزة وهذه لغة كثير من العرب منهم تميم وأسد وبعض تميم يفرون من هذا النقل الموقع فى عدم النظير الى اتباع العين للفاء فيقولون هذا ردئ مع كفؤ وبعضهم يتبع ويبدل الهمزة بعد الاتباع فيقول هذا ردى مع كفو ﴿تنبيهان﴾ الاول للجواز النقل شرط رابع وهو أن يكون المنقول منه صحيحا فلا ينقل من نحو ظبى ودلو ● الثانى اذا نقلت حركة الهمزة عند وقفها الحجازيون واقفين على حامل حركتها كما يوقف عليه مبتدأ بها فيقولون هذا الخب بالاسكان والروم والاشمام وغير ذلك بشروطه وأما غير الحجازيين فلا يحذفونها بل منهم من يثبتها ساكنة نحو هذا البطؤ ورأيت الردأ ومررت بالبطئ ومنهم من يبدلها بمجانس الحركة المنقولة فيقول هذا البطو ورأيت البطا ومررت بالبطى وقد تبدل الهمزة بمجانس حركتها بعد سكون باق نحو هذا البطو ومررت بالبطى وأما فى الفتح فيلزم فتح ماقبلها وقد يبدلونها كذلك بعد حركة غير منقولة فيقولون هذا الكلو ومررت بالكلى وأهل الحجاز يقولون الكلا فى الاحوال كلها لانهم لا يبدلون الهمزة بعد حركة الا بمجانسها ولذلك يقولون فى أكمؤ أكمو وفى ممتلئ ممتلى (فى الوقف تا تأنيث الاسم ها جعل ان لم يكن بساكن صح وصل) نحو فاطمة وحمزة وقائمة واحترز بالتأنيث من تاء لغيره فانها لا تغير وشذ قول بعضهم قعدنا على الفراه وبالاسم من تاء الفعل نحو قامت فانها لا تغير وبعدم الاتصال بساكن صحيح

الوعل بضم فكسر لغة فى الوعل بفتح فكسر وهو التيس الجبلى (قوله فى الاسماء) أى غير الاعلام لخروج الفعل كضرب والعلم كدئل (قوله أو نادر) أو لتنويع الخلاف وهذا القول هو الراجح لوجوده فى الاسم غير العلم كما أسلفناه (قوله هذا) أى امتناع النقل المؤدى الى عدم النظير (قوله وذلك) أى النقل المؤدى الى عدم النظير (قوله من ثقل الهمزة) أى زيادة الصعوبة بسكون ماقبل الهمزة الساكنة (قوله منهم تميم) أى بعض تميم بدليل مابعده (قوله يتبع ويبدل الهمزة) أى بمجانس حركة الاتباع قبلها (قوله شرط رابع) لم يقل خامس الغاء للشرط الثالث المختلف فيه (قوله فلا ينقل من نحو ظبى ودلو) لتأديته الى تلو الياء ضمة وكون الآخر واوا قبلها ضمة فى المرفوع وقلب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة فى المخفوض وحمل اليائى المخفوض على غيره (قوله على حامل حركتها) أى بالقوة لانه لم يحمل بالفعل عند الحجازيين الا السكون فتنبه (قوله كما يوقف عليه) كذا فى بعض النسخ بتذكير الضمير أى على حامل الحركة وفى بعضها كما بخط الشارح عليها بتأنيث الضمير الراجع الى حامل الحركة لاكتسابه التأنيث من المضاف اليه كذا قال شيخنا وفيه أن شرط الاكتساب وهو صلاحية المضاف للحذف غيره موجود هنا فتأمل (قوله مبتدأ بها) حال من مجرور على الراجع الى الحامل وضمير بها للحركة أى مستقلا بها بأن كانت له أصالة (قوله وغير ذلك) لو قال والتضعيف لكان أولى لشمول الغير للنقل مع أنه غير مراد لانه لا يجرى فيه على اللغة المشهورة أما على لغة لخم من النقل الى المتحرك فلا يبعد الجواز فراجعه (قوله وقد تبدل الهمزة الخ) على هذا الوجه والذى بعده لا يكون فى الكلمة نقل أصلا (قوله باق) احتراز عن النقل والاتباع اهـ سم لكن صرح الفارضى بأن السكون على هذه اللغة لا يبقى بل يبدل بمثل حركة الهمزة فقال ولا أثر لكون ماقبل الهمزة ساكنا كما فى الخب فيقولون مررت بالخبى بابدال الهمزة المكسورة ياء فتكسر الباء الساكنة لاجلها ورأيت الخبا بابدال الهمزة ألفا وفتح الباء لاجلها وهذا الخبو بابدال الهمزة واوا وضم الباء لاجلها اهـ (قوله وأما فى الفتح) أى وأما ابدالها بمجانس حركتها فى الفتح ولو قال فى النصب لكان أحسن وفى بعض النسخ وأما فى غير الفتح وهو خطأ (قوله فيلزم فتح ماقبلها) أى فيلزم فيه فتح ماقبلها لمناسبة الالف لا للنقل لعدمه على هذه اللغة كما فى الدمامينى (قوله وقد يبدلونها كذلك) أى بمجانس حركتها (قوله فيقولون) أى فى الوقف على الكلأ الذى هو الحشيش هذا الكلو ومررت بالكلى أى بفتح اللام وسكون الواو والياء (قوله الا بمجانسها) أى بمجانس هذه الحركة (قوله فى الوقف الخ) هذا مفهوم قوله وغيرها التأنيث سندوبى (قوله تا تأنيث الاسم) أى ولو بحسب الوضع فقط لتدخل تاء المبالغة كما فى راوية وزيادتها كما فى علامة وقيد فى التسهيل التاء بكونها فى آخر الاسم احترازا من نحو قائمتان ويغنى عنه كون الكلام فى الحرف الموقوف عليه وينبغى أن يراد بالاسم هنا ما يعم جمع التصحيح والملحق به وغيرهما وبالجمل ما يعم الجمل القليل والجمل الكثير فيكون قوله بعد وقل ذا البيت تفصيلا للاجمال هنا (قوله من تاء الفعل) وكذا تاء الحرف نحو ربت عند الجمهور كما يشير اليه الشارح وانما التزمت التاء فى الفعل والحرف خوف اللبس بالضمير نحو ضربه وربه وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس وفى الخاطريات لابن جنى قال سيبويه لو سميت رجلا بضربت ثم حقرته قلت ضريبه فيوقف عليها بالهاء لانه قد انتقل من الفعل الى الاسم اهـ تصريح وقوله خوف اللبس بحث فى التعليل بخوف اللبس بانه يقتضى أن لا يوقف على نحو ضاربة بالهاء لوجود لبسها بالضمير وقوله ثم حقرته الخ قال يس أما قبل التحقير فهل يوقف عليه بالهاء ظاهر تعليله

من تاء بنت وأخت ونحوهما فانها لا تغير بحال كلامه ماقبله متحرك كامثل وماقبله ساكن غير صحيح ولا يكون الا الفا نحو الحياة

والقناة والاعرف في هذين النوعين ابدال التاء هاء في الوقف وانما جعل حكم الالف حكم المتحرك لانها منقلبة عن حرف متحرك

(وقل ذا في جمع تصحيح وما ضاهى) أي قل جعل التاء هاء في جمع تصحيح المؤنث نحو مسلمات وماشاها أي شابهه وأراد بذلك هيهات

وأولات كما صرح به في شرح الكافية والاعرف في هذا سلامة التاء وقد سمع ابدالها هاء في قول بعضهم دفن البناه من المكرماه يريد

دفن البنات من المكرمات وكيف بالاخوه (٣٥١) والاخواه وسمع هيهاه وأولاه ونقل بعضهم أنها لغة طيئ وقال في الافصاح شاذ

لا يقاس عليه ﴿تنبيه﴾ اذا سمي رجل بهيهات على لغة من أبدل فهي كطلحة تمنع من الصرف للعلمية والتأنيث واذا سمي به على لغة من لم يبدل فهي كعرفات يجري فيها وجوه جمع المؤنث السالم اذا سمي به (وغير ذين بالعكس انتمى) الاشارة الى جمع التصحيح وماضاهيه يعني أن غيرهما يقل فيه سلامة التاء بعكسهما سواء كان مفردا كسلمة أو جمع تكسير كغلمة ومن أفرادها تاء قول بعضهم بأهل سورة البقرت فقال مجيب ماأحفظ منها ولا آيت وقوله

الله أنجاك بكفى مسلمت من بعدما وبعدما وبعدمت

كادت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة أن تدعى أمت

وأكثر من وقف بالتاء يسكنها ولو كانت منونة منصوبة وعلى هذه اللغة بها كتب في المصحف ان شجرت الزقوم وامرأت نوح وامرأت لوط وأشباه ذلك فوقف عليها بالتاء نافع وابن عامر وعاصم وحمزة فقد

ووقف عليها بالهاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ووقف الكسائي على لات بالهاء ووقف الباقون بالتاء قال في شرح الكافية ويجوز

عندي أن يوقف بالهاء على ربت وثمت قياسا على قولهم في لات لاه (وقف بها السكت على الفعل المعل بحذف آخر كأعط من سأل)

يعني ان هاء السكت من خواص الوقف وأكثر ماتزاد بعد شيئين أحدهما الفعل المعتل المحذوف الآخر جزما نحو لم يعطه أو وقفا

نحو أعطه والثاني ما الاستفهامية اذا جرت بحرف نحو على مه ولمه أو باسم نحو اقتضاء مه ولحاقها لكل من هذين النوعين واجب

وجائز أما الفعل المحذوف الآخر

ثم وظاهر كلامه لا وانظر ما الحكم اذا سمي بثمت وربت ولات وقد يقال لا يوقف قبل التصغير بالهاء لتقوى جانب الفعلية والحرفية حينئذ فيبقى على سكون التاء وقفا اهـ (قوله من تاء بنت وأخت) لكون تائهما للتأنيث لا ينافي كونها للتعويض عن لام الكلمة أيضا وقوله ونحوهما أي كهنت (قوله ولا يكون) أي الساكن الذي هو غير صحيح الواقع قبل التاء (قوله والاعرف في هذين النوعين) أي ماقبله متحرك وماقبله ساكن غير صحيح ابدال التاء هاء في الوقف وهذا مستغنى عن ذكره بقول المصنف وغير ذين الخ (قوله وقل ذا) أي جعل التاء هاء في جمع تصحيح يعني ماجمع بألف وتاء مزيدتين (قوله وماضاهى) أي شابه جمع التصحيح في الدلالة على متعدد حالا كأولات أو في الأصل كعرفات أو في التقدير كهيهات فانه في التقدير جمع هيهة ثم سمي به الفعل وهو بعد كما في التوضيح فقوله وأراد بذلك هيهات وأولات قاصر عن نحو عرفات وأذرعات (قوله في قول بعضهم دفن البناه من المكرماه) يوهم أنه ليس بحديث وفي تمييز الطيب من الخبيث حديث دفن البنات من المكرمات رواه الطبراني في الكبير والاوسط وغيرهما عن ابن عباس الا أن يقال راعى الشارح خصوص الوقف بالهاء فيه (قوله وكيف بالاخوة والاخواه) الباء زائدة في المبتدا وأسقطها في التوضيح (قوله اذا سمي رجل بهيهاه) الظاهر أن مثله أولات لجريان اللغتين الابدال وعدمه فيه أيضا (قوله من بعدما) أي من بعدما كادت ومابين ذلك توكيد وقوله وبعدمت أصله مت قال ابن جني ما فأبدل الالف هاء ثم أبدل الهاء تاء تشبيها لها بهاء التأنيث فوقف عليها بالتاء وقوله عند الغلصمت بفتح العين المعجمة والصاد المهملة أي رأس الحلقوم (قوله وأكثر من وقف بالتاء الخ) وبعضهم يقف على المؤنث بالهاء المنون المنصوب كما يقف على المنون المنصوب المجرد (قوله وأشباه ذلك) نقل شيخنا السيد أن كل امرأة ذكرت في القرآن مع زوجها ترسم بالتاء المجرورة (قوله فوقف عليها بالتاء الخ) اعلم أن التاء ان رسمت هاء وقف عليها كل القراء بالهاء وان رسمت تاء فمنهم من يقف بالهاء مراعاة للأصل ومنهم من يقف بالتاء موافقة للرسم العثماني قاله شيخنا السيد (قوله على لات بالهاء) مثلها ذات كما قاله الناصر وغيره (قوله قياسا على قولهم الخ) فيه أن الوقف على لات بالهاء ليس قياسا فكيف يقاس عليه حفيد (قوله وقف بها السكت الخ) أي للتوصل الى بقاء الحركة في الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل الى بقاء السكون في الابتداء وسميت هاء السكت لانه يسكت عليها دون آخر الكلمة اهـ تصريح ومواضع اطرادها ثلاثة تأتي في النظم الفعل المعتل المحذوف الآخر وما الاستفهامية والمبني على حركة بناء لازم (قوله بحذف آخر) أي فقط كما في أعط أو مع حذف الفاء كما في لم يف ولم يع أو العين كما في لم ير (قوله المعتل) أخذه من المثال ومن لزوم الاعتلال للاعلال (قوله أو وقفا) ليس المراد به هنا مقابل الوصف اذ يلزم عليه أن الحكم المذكور في المحذوف الآخر جزما لا يختص بالوقف وليس كذلك بل المراد به البناء وبه عبر ابن هشام زكريا (قوله

فقد نبه عليه بقوله (وليس حتما في سوى ما كع أو كيع مجز وما فراع ما رعوا) يعني أن الوقف بهاء السكت على الفعل المعل بحذف الآخر ليس واجبا في غير ما بقي على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد فالأول نحو عه أمر من وعى يعي ونحو ره أمر من رأى يرى والثاني لم يعه ولم يره لأن حرف المضارعة زائد فزيادة هاء السكت في ذلك واجبة لبقائه على أصل واحد كذا قاله الناظم قال في التوضيح وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على لم أك ومن تق بترك الهاء ﴿تنبيه﴾ مقتضى تمثيله أن ذلك إنما يجب في المحذوف الفاء وإنما أراد بالتمثيل التنبيه على ما بقي على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد كما سبق فمحذوف العين كذلك كما سبق في التمثيل بنحو ره ولم يره وفهم منه أن لحاقها لما بقي منه أكثر من ذلك نحو أعطه ولم يعطه جائز لا لازم (وما في الاستفهام إن جرت حذف ألفها) وجوبا سواء جرت بحرف أو اسم وأما قوله * على ما قام يشتمني لئيم * فضرورة واحترز بالاستفهامية عن الموصولة والشرطية والمصدرية نحو مررت بما مررت به وبما تفرح أفرح وعجبت مما تضرب فلا يحذف ألف شيء من ذلك وزعم المبرد أن حذف ألف ما الموصولة لشئت لغة ونقله أبو زيد أيضا قال أبو الحسن في الأوسط وزعم أبو زيد أن كثيرا من العرب يقولون سل عم شئت كأنهم حذفوا لكثرة استعمالهم إياه وفهم من قوله إن جرت أن المرفوعة والمنصوبة لا تحذف ألفها وهو كذلك وأما قوله الام تقول الناعبات الامه * ألا فاندبا أهل الندى والكرامه

فقد نبه عليه) أي على حكم لحاق الهاء له من الوجوب والجواز وقوله بقوله أي بمنطوقه في الجواز ومفهومه في الوجوب (قوله مجزوما) حال من يع (قوله نحو عه) أصله اوعه حذفت الواو التي هي فاء الكلمة فحذفت همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها فالباقي عين الكلمة وقوله ونحو ره أصله ارأه نقلت حركة الهمزة إلى الراء ثم حذفت وحذفت همزة الوصل لما مر فالباقي فاء الكلمة وفي الدماميني على المغني أن حذف هاء السكت في مثل هذين الفعلين حالة الوصل اغتفارهو في اللفظ لا في الخط ومثلهما اهـ أمر من وأى يئي وأيا بمعنى وعد وإذا وقع قبله ساكن من كلمة ونقلت حركة الهمزة إليه على غير قياس تخفيف الهمزة قلت قل بالخير يار بد وهند قالت بالخير يا عمرو فلم يبق من الفعل إلا الكسرة في لام قل وتاء قالت وتقول على هذا يا زيد قلي بالخير يا هند فلم يبق إلا الحركة وأما الياء فضمير الفاعل الذي كان متصلا بالهمزة وقد قيل في ذلك * في أي لفظ يا نحاة الملة * حركة قامت مقام الجملة * ومن ذلك اللغز المشهور وإن هند المليحة الحسناء * وأي من أضمرت لخل وفاء فاعل إن إن حذفت ياء الفاعل لالتقائها ساكنة مع نون التوكيد وهند منادى والمليحة نعت له على اللفظ والحسناء نعت له على المحل وأي مصدر مبين للنوع أي عدي يا هند وعد امرأة أضمرت وفاء لخلها (قوله واجبة) قد يقال هلا كانت جائزة فقط في الثاني لأن حرف المضارعة كالجزء كما جازت فقط في ما الاستفهامية المجرورة بالحرف لأنه كالجزء اهـ سم بل كون حرف المضارعة كالجزء أقوى من كون حرف الجر كالجزء من ما لأن حرف المضارعة لا تقوم بنية المضارع إلا به (قوله قال في التوضيح وهذا مردود بإجماع المسلمين الخ) أجيب بأجوبة مردودة منها أن أك ليس معتل الآخر والكلام فيه ومنها أن القراءة سنة متبعة فلا ينهض حجة على المصنف ويرد الأول بأن كون أك غير معتل الآخر لا يفيد لأن المصنف علل ببقاء الفعل على أصل واحد وهو موجود في أك وكونه غير معتل الآخر لا أثر له على أن كون الكلام في معتل الآخر غير مسلم بل هو في المعل بحذف الآخر وأك منه ويرد الثاني بأن القراءة الصحيحة لا تخالف العربية ولا تأتي على ما تمنعه وحينئذ فوقف جميع المسلمين على لم أك ومن تق بترك الهاء دليل قاطع على عدم وجوبها ثم يرد على ابن هشام أنه وافق المصنف في أواخر باب كان من شرح القطر وقال بمقالته فيرد عليه ما أورده على المصنف (قوله على وجوب الوقف) أي حيث أريد الوقف وجب ما ذكروا إلا فالوقف على موضع بخصوصه ليس واجبا حينئذ (قوله بترك الهاء) وإنما يوقف على أك وتق بسكون الكاف والقاف (قوله مقتضى تمثيله الخ) أي لأن عادته الغالبة إعطاء الحكم بالمثال (قوله جائز لا لازم) لكن الأجود الإتيان بالهاء محافظة على دليل اللام المحذوفة أعني حركة ما قبل اللام (قوله سواء جرت بحرف) نحو عم يتساءلون أو اسم نحو مجيء م جئت وقال الشاطبي حذف الألف من المجرورة باسم جائز لا لازم ونقله عن سيبويه تصريح (قوله على ما قام يشتمني) من باب ضرب ونصر كما في القاموس (قوله فضرورة) أي بناء على أن ما وقع في الشعر مما لا يقع مثله في النثر وإلا فللشاعر مندوحة عن إثبات الألف بحذفها غاية ما يلزم عليه العقل وهو جائز في الوافر بصلوح وحكاه الشيخ خالد لغة وعليها قراءة بعضهم عما يتساءلون (قوله قال أبو الحسن في الأوسط) دليل لقوله ونقله أبو زيد أيضا (قوله لكثرة استعمالهم إياه) أي التركيب المذكور (قوله أن المرفوعة) نحو ما هذا والمنصوبة نحو ما اشتريت قال سم وقد يفرق بين المجرورة وغيرها بأن الجار يتصل بها اتصال الجزء فكان كالعوض من حذف الألف ولا كذلك غير المجرورة اهـ وهو واضح في المجرورة بالحرف دون المجرورة بالاسم إلا أن يقال حملت المجرورة بالاسم على المجرورة بالحرف (قوله الام) فما مفعول تقول لأنه في معنى الجملة

• فضرورة ﴿تنبيهات﴾ الاول أهمل المصنف من شروط حذف ألفها أن لا تركب مع ذا فان ركبت معها لم تحذف الالف نحو على ماذا تلوموننى وقد أشار اليه فى التسهيل نقله المرادى • الثانى سبب هذا الحذف ارادة التفرقة بينها وبين الموصولة والشرطية وكانت أولى بالحذف لاستقلالها بخلاف الشرطية فانها متعلقة بما بعدها وبخلاف الموصولة فانها والصلة اسم واحد • الثالث قد ورد تسكين ميمها فى الضرورة مجرورة بحرف (١٥٤) كقوله • يا أسد يالم أكلته لمه (وأولها الها ان تقف) أى جوازا ان جرت بحرف نحو عمه ووجوبا ان جرت باسم نحو اقتضاء مه ولهذا قال (وليس حتما فى سوى ما انخفضا باسم كقولك اقتضاء م اقتضى) أى وليس ايلاؤها الهاء واجبا فى سوى المجرورة بالاسم وقد مثله وعلة ذلك أن الجار الحرفى كالجزء لاتصاله بها لفظا وخطا بخلاف الاسم فوجب الحاق الهاء للمجرورة بالاسم لبقائها على حرف واحد ﴿تنبيه﴾ اتصال الهاء بالمجرورة بالحرف وان لم يكن واجبا أجود فى قياس العربية وأكثر وانما وقف أكثر القراء بغير هاء اتباعا للرسم (ووصلها بغير تحريك بناء أديم شذ فى المدام استحسنا) يعنى أن هاء السكت لا تتصل بحركة اعراب ولا شبيهة بها فلذلك لا تلحق اسم لا ولا المنادى المضموم ولا ما بنى لقطعه عن الاضافة كقبل وبعد ولا العدد المركب نحو خمسة عشر لان حركات هذه الاشياء مشابهة لحركة الاعراب وأما قوله

يارب يوم لى لا أظلله • أرمض من تحت وأضحى من عله

فشاذ لان حركة علُ حركة بناء عارضة لقطعه عن الاضافة فهى كقبل وبعد والى هذا أشار بقوله ووصلها بغير تحريك بناء أديم شذ فحركة علُ حركة بناء غير مدام بل حركة بناء غير مدام وأشار بقوله فى المدام استحسنا الى ان وصل هاء السكت بحركة البناء المدام أى الملتزم جائز مستحسن وذلك كقصة هو وهى وكيف وثم فيقال فى الوقف هوه وهيه وكيفه وثمه ﴿تنبيهات﴾ الاول اقتضى قوله ووصلها بغير تحريك بناء أديم شذ ان وصلها بحركة الاعراب قد شذ أيضا لان كلامه

أى أى كلام تقول والناعيات جمع ناعية وفى بعض النسخ الناعيان بصيغة تثنية ناعى وهو الانسب بقوله ألا فاندبا نعم العرب تخاطب الواحد والجمع بصيغة التثنية (قوله فضرورة) أى بناء على ما مر والا فالشاعر مندوحة عن حذف الالف باثباتها ولا يلزم شئ بل يكون الجزء سالما من الزحاف (قوله أهمل المصنف) قد يقال لا اهمال لان المصنف أشار اليه بكون المحدث عنه فى كلامه لفظ ما فخرج لفظ ماذا لان لفظ ما غير لفظ ماذا لما تقرر أن الشئ مع غيره غيره فى نفسه (قوله وبين الموصولة والشرطية) أى والمصدرية أو أراد بالموصولة ما يعمها فكلامه هنا على نمط قوله سابقا واحترز بالاستفهامية الخ (قوله اسم واحد) أى كالاسم الواحد (قوله تسكين ميمها) أى وصلا اذ تسكين ميمها وقفا جائز نظما ونثرا أفاده سم (قوله يا أسد يالم أكلته لمه) كأنه لم يقصد معينا من بنى أسد فنصب ونكر قال العينى وأنشده أبو الفتح يا فقعسى والشاهد فى لم أكلته حيث سكن الميم وصلا للضرورة (قوله وقد مثله) أى الاسم الجار (قوله لاتصاله بها لفظا) أى اتصالا قويا بدليل عدم وقفهم على الجار بدون مجروره بخلاف المضاف (قوله وخطا) أى غالبا فلا يرد حتام والام وعلام (قوله وان لم يكن واجبا) جملة حالية (قوله أجود فى قياس العربية) لتكون الهاء عوضا عن الالف المحذوفة (قوله ووصلها بغير الخ) يوجد فى بعض النسخ قبل هذا البيت بيت آخر وهو
• ووصل ذى الهاء أجز بكل ما • حرك تحريك بناء لزما فيكون قوله ووصلها بغير الخ تفصيلا لاجمال هذا البيت (قوله مشابهة لحركة الاعراب) أى فى العروض عند مقتضياتها وزوالها عند عدمها سم (قوله لا أظلله) بالبناء للمجهول أى لا أظلل فيه ففيه حذف وايصال وقوله أرمض الخ قال زكريا أرمض مجهول من رمضت قدمه اذا احترقت من حر الرمضاء وهى الارض التى بها حرارة الشمس وأصل تحت تحتى وأضحى مجهول أيضا من ضحيت للشمس بالكسر والفتح ضحى اذا برزت لها اه وسبقه الى ذلك العينى وتبعهما أرباب الحواشى ولا يخفى ما فيه من الخلل لان جعل الفعلين من رمضت قدمه وضحيت للشمس ينافى كونهما مجهولين لان رمض بهذا المعنى وضحى أوضحا الازمان كما يدل عليه كلام القاموس وغيره والمجهول الذى نائب فاعله غير ظرف وجار ومجرور ومصدر لا يكون الا من المتعدى بنفسه فالذى ينبغى بناؤهما للفاعل وناقش الدمامينى فى الاستشهاد بالبيت باحتمال أن الهاء ضمير وبنى على لاضافته الى مبنى وأجاب عنه سم بأنه خلاف الظاهر وعندى فى صحة ما ذكره من الاحتمال نظر اذ المعهود فى المبنى لاضافته الى مبنى البناء على الفتح لا الضم ومنه قوله • واذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر بفتح مثل فتأمل (قوله فحركة عل الخ) الفاء تعليلية (قوله وثم) بفتح المثلثة وضمها فيما يظهر بلوازلحوقها كل متحرك حركة بناء دائمة الا الماضى (قوله اقتضى قوله ووصلها بغير تحريك بناء أديم الخ) دفع بجعل النفى راجعا للقيد فقط وهو أديم فكأنه قال ووصلها بتحريك بناء غير مدام وبجعل اضافة غير الى ما بعده للجنس على أن سيبويه حكى أعطنى أبيضه بلحوق الهاء للمعرب شذوذا واقتضى أيضا أن وصلها بحركة ليست بناء ولا اعرابا كما فى الزيدانه والمسلمونه شاذ لشمول غير تحريك البناء المدام لها مع أنه يجوز أن تلحقها الهاء بلا شذوذ كما فى الهمع وغيره واقتضى أيضا أن وصلها بالمبنى على غير حركة شاذ لشمول عبارته غير الحركة مع أن منه ما يجوز

يشمل نوعين أحدهما تحريك البناء غير المدام والآخر تحريك الاعراب وليس ذلك الا في الاول * الثاني قوله في المدام احسنا
يقتضي بجواز اتصالها بحركة الماضي لانها من التحريك المدام وفي ذلك ثلاثة أقوال الاول المنع مطلقا والثاني الجواز مطلقا
والثالث الجواز ان أمن اللبس نحو قعده والمنع ان خيف اللبس نحو ضربه والصحيح الاول وهو مذهب سيبويه
والجمهور واختاره المصنف لان حركته وان كانت لازمة فهي شبيهة بحركة الاعراب لان الماضي انما بني على حركة لشبهه بالمضارع المعرب في وجوه تقدمت في موضعها فكان من حق المصنف أن يستثنيه كما فعل في الكافية فقال فيها

وصل ذي الهاء أجز بكل ما ... حرك تحريك بناء لزما
مالم يكن ذاك فعلا ماضيا

(وربما أعطى لفظ الوصل ما * للوقف نثرا وفشا منتظما) أي قد يحكم للوصل بحكم الوقف وذلك في النثر قليل كما أشار اليه بقوله وربما ومنه قراءة غير حمزة والكسائي لم يتسنه وانظر وبهداهم اقتده قل ومنه أيضا ماليه هلك عني سلطانيه خذوه وماهيه نار حاميه ومنه قول بعض طيئ هذه حبلو يافتى لانه انما يبدل هذه الالف واوا في الوقف فأجرى الوصل مجراه وهو في النظم كثير من ذلك قوله

مثل الحريق وافق القصبا

وشدد الباء مع وصلها بحرف الاطلاق وقوله

أتوا ناري فقلت منون أنتم

وقد تقدم في الحكاية ﴿خاتمة﴾ وقف قوم بتسكين الروي الموصول بمدة كقوله أقلي اللوم عاذل والعتاب وأثبتها الحجازيون مطلقا فيقولون العتابا وان ترنم التميميون فكذلك والاعوضوا منها التنوين مطلقا كقوله سقيت الغيث أيتها الخيا من وكقوله ياصاح ماهاج العيون الذرفن وكقوله لما تزل برحالنا وكأن قدن والله أعلم

﴿الامالة﴾ وتسمى الكسر والبطح والاضجاع وقدمها في التسهيل والكافية على الوقف وماهنا أنسب لان أحكامه

وصله بالهاء باطراد كما يدل عليه قول الهمع قال أي أبو حيان وكل مبني آخره ألف نحو هاو أولاوهنا يجوز فيه ثلاثة أوجه ابقاؤها ألفا كما في الوصل وابدالها همزة والحاق هاء السكت بعدها وشذ قلب الالف هاء في قوله من ههنا ومن هنه الا في الاسم المندوب فيتعين فيه الوجه الثالث نحو يازيداه ولا يوقف عليه بالالف فقط ولا تبدل ألفه همزة أما المعرب فلا تلحقه هذه الهاء فلا يقال موساه ولا عيساه لئلا يلتبس بالمضاف الى الضمير اهـ والذي في باب الندبة من الشرح والهمع وغيرهما أن الوقف على المندوب بالالف فقط جائز وأن الجمع بين الالف والهاء غالب لا واجب (قوله يشمل نوعين) بل ثلاثة بل أربعة كما عرفت (قوله وليس ذلك) أي الشذوذ الا في الاول أي فلم يرد في الثاني اهـ سم وقد عرفت مافيه مما مر عن سيبويه (قوله ان أمن اللبس) أي لبس هاء السكت بهاء الضمير وقوله نحو قعده أي لان قعد لازم فلا يتعدى للمفعول به حتى تلتبس هاء السكت بضمير المفعول به بخلاف ضربه وقد يقال هاء قعده وان لم تلتبس بضمير المفعول به تلتبس بضمير المصدر الا أن يقال هو احتمال بعيد والحاصل معه اجمال لالبس بخلاف ضربه (قوله في وجوه الخ) أي في رفوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا (قوله لفظ الوصل) الاضافة على معنى في أي اللفظ في الوصل وقوله ماللوقف أي للفظ في الوقف فحذفت المقابلة (قوله ماللوقف) أي من اسكان مجرد أو مع الروم أو مع الاشمام ومن تضعيف ونقل ومن اجتلاب هاء السكت تصريح (قوله وفشا) أي الاعطاء المفهوم من أعطى وقوله منتظما حال سببية على تقدير مضاف من فاعل فشا أي منتظما محله وهو اللفظ الذي حصل فيه الاعطاء أو الضمير راجع للفظ الوصل المعطى حكم لفظ الوقف والحال على هذا ظاهرة (قوله لم يتسنه وانظر) قال شيخنا السيد أشار بذكر وانظر الى أن الخلاف في اثبات الهاء انما هو في الوصل أما في الوقف فثابتة وفاقا اهـ وكذا يقال فيما بعد (قوله انما تبدل هذه الالف واوا في الوقف) أي عند بعض طيئ المذكور وعبارة الهمع ربما قلبت الالف الموقوف عليها همزة أو ياء أو واوا نحو هذه أفعأ أو أفعي أو أفعو في هذا أفعى وهذه عصأ أو عصي أو عصو والاولى والاخيرة لغة بعض طيئ والثانية لغة فزارة ونص سيبويه على أن هذه اللغات الثلاث في كل ألف في آخر اسم سواء كانت أصلية أو غير أصلية وحكى الخليل أن بعضهم يقول رأيت رجلأ فيهمز لانها ألف في آخر الاسم (قوله منون أنتم) والقياس من أنتم لان من لا يختلف لفظها وصلا فأجراها وصلا مجراها وقفا (قوله بتسكين الروي) أي حقيقة أو حكما فدخل في الروي العروض المصرعة فلا اعتراض بأن العتاب في البيت المستشهد به ليس رويا بل هو عروض (قوله بمدة) أي ألف أو واو أو ياء (قوله وأثبتها الحجازيون مطلقا) أي قصدوا الترنم أي مد الصوت بوق حركتين أو لا بقرينة قوله وان ترنم التميميون الخ أي قصدوا الترنم فعلم أن الترنم غير لازم للمدة وأن ابطال شيخنا تفسير الاطلاق بما ذكر بأن الترنم لازم للالف باطل مع مافيه من القصور (قوله فكذلك) أي أثبتوا المدة (قوله والاعوضوا منها) أي من المدة التنوين أي لينقطعوا به الترنم مطلقا أي بعد ضمة أو فتحة أو كسرة بقرينة التمثيل

﴿الامالة﴾

(قوله وتسمى الكسر) أي لما فيها من الامالة الى الكسر وقوله والبطح أي لما فيها من بطح الفتحة

أهم والنظر في حقيقتها وفائدتها وحكمها ومحلها وأصحابها وأسبابها أما حقيقتها فان ينحى بالفتحة نحو الكسرة فتميل الالف ان كان بعدها ألف نحو الياء وأما فائدتها فاعلم أن الغرض الاصلى منها هو التناسب وقد ترد للتنبيه على أصل أو غيره كما سيأتى وأما حكمها فالجواز وأسبابها الآتية مجوزة لها لا موجبة وتعبير أبى على ومن تبعه بها الموجبات تسمح وكل ممال يجوز فتحه وأما محلها فالاسماء المتمكنة والافعال هذا هو (١٥٦) الغالب وسيأتى التنبيه على ما أميل من غير ذلك وأما أصحابها فتميم ومن جاورهم من سائر أهل نجد كأسد وقيس وأما أهل الحجاز فيفتحون بالفتح وهو الاصل ولا يميلون الا فى مواضع قليلة وأما أسبابها فقسمان لفظى ومعنوى فاللفظى الياء والكسرة والمعنوى الدلالة على ياء أو كسرة وجملة أسباب امالة الالف على ما ذكره المصنف ستة
• الاول انقلابها عن الياء
• الثانى مآلها الى الياء
• الثالث كونها بدل عين ما يقال فيه فلت • الرابع ياء قبلها أو بعدها • الخامس كسرة قبلها أو بعدها
• السادس التناسب
وهذه الاسباب كلها راجعة الى الياء والكسرة واختلف فى أيهما أقوى فذهب الاكثرون الى أن الكسرة أقوى من الياء وأدعى الى الامالة وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال فى الياء لانها بمنزلة الكسرة فجعل الكسرة أصلا وذهب ابن السراج الى أن الياء أقوى من الكسرة والاول أظهر لوجهين أحدهما أن اللسان يتسفل بها أكثر من تسفله بالياء والثانى أن سيبويه ذكر أن أهل الحجاز يميلون الالف للكسرة ولم يذكر فى الياء أن أهل الحجاز وكثيرا من العرب لا يميلون للياء فدل هذا من جهة النقل أن الكسرة أقوى وقد أشار المصنف الى السبب الاول بقوله (الالف المبدل من يا فى طرف أمل) أى سواء فى ذلك طرف الاسم نحو مرمى والفعل نحو رمى واحترز بقوله فى طرف من الكائنة عينا وسيأتى حكمها وأشار الى السبب الثانى بقوله (كذا الواقع منه اليا خلف • دون مزيد أو شذوذ) أى تمال الالف اذا كانت صائرة الى الياء دون زيادة ولا شذوذ وذلك ألف نحو

الى الكسرة أى امدتها اليه وأصل ذلك شئ انفاوه ... (قوله أهم) لانه لا بد منه بخلاف الامالة (قوله والنظر) ... وكان ينبغى أن يزيد الموانع وموانع الموانع (قوله فان ينحى الخ) شمل الامالة الالف لان ... امالة ... نحو الكسرة كما يفيده تقريره ... أنها عمل واحد ... وجود الالف على آخر وهو ظاهر خلاف قول ابن الناظم هى أن ... الفتحة نحو الكسرة و بالالف نحو الياء مع أن قوله المذكور يخرج عنه امالة ... (قوله هو التناسب) أى تناسب الاصوات وصيرورتها من نمط واحد ... ذلك أن ... كان ... الفتحة والالف ... الاستعلاء و بالكسرة انحدارا ... ويكون فى الصوت من اختلاف فاذا أملت الالف قربت من الياء ... بالفتحة طرف من الكسرة ... الكسرة الواقعة بعد الالف وتصير الاصوات من نمط واحد ... الصاد زايا فى ... لان الصاد حرف مهموس ... حرف مجهور ... والزاى ... تشاكل الصاد فى ... الجهر فاذا أشربوا الصاد ... ليحصل تناسب الاصوات ...
(قوله أو غيره) ... وان لم يكن ... (قوله وكل ممال يجوز فتحه) أى رجوعا الى الاصل قال البعض وكان الاحسن أن يقول يجوز عدم امالته ليشمل الالف اهـ وجوابه ما صرح به الشارح عند قول المصنف ... من أن المراد بالفتح ترك الامالة (قوله فيفتحون بالفتح) أى ويميلون فى غير المواضع القليلة الآتية (قوله وجملة أسباب امالة الالف) أى بتفصيل لاختلاف ما قبله فاجمال (قوله على ما ذكره المصنف) ... الرابع وهو الياء بعد الالف الا أن قال المراد ذكره فى الجملة أولا ... (قوله الاول انقلابها عن الياء الخ) الاول والثانى يرجعان الى الدلالة على ... انقلاب الالف عن الياء أو الى الياء فى بعض الاحوال ... الياء ... أو جعله ثانيا الانقلاب سببا والثالث يرجع الى الدلالة على الكسرة لان كون الالف بدل عين ما يقال فيه ... الدلالة على الكسرة ثم سبب ... والثانى أيضا والرابع والخامس يرجعان الى قسمى السبب اللفظى والسادس لا يرجع الى خصوص واحد من قسمى اللفظى ولا خصوص واحد من قسمى المعنوى بل يرجع فى كل موضع بواسطة سبب امالة ما لاجله التناسب الى هذا السبب أيا كان فتدبر (قوله مآلها) أى أيلولتها أى رجوعها (قوله راجعة الى الياء والكسرة) قال البعض كان الاولى الى الدلالة على الياء أو الكسرة اهـ وهو ساقط لان ما ادعى أولويته لا يشمل الرابع والخامس بخلاف عبارة الشارح وقد بينا آنفا وجه الرجوع ولا تغفل (قوله وأدعى الى الامالة) لعله عطف تفسير (قوله يميلون الالف للكسرة) أى لاجل الكسرة (قوله لا يميلون للياء) أى لاجل الياء أى فمن يميل الالف للكسرة أكثر ممن يميلها للياء فكانت الكسرة أقوى (قوله من الكائنة عينا) أى فيها تفصيل فان كانت عين فعل كالالف فى دان أميلت وان كانت عين اسم كالالف فى ناب لم تمل على خلاف سيأتى ولاجل التفصيل والخلاف قال وسيأتى حكمها (قوله دون مزيد) أى مزيد ليس على تقدير الانفصال فلا يرد أن ألف نحو ... اغتامة ... بزيادة علامة التثنية

مغزى وملهى من كل ذي ألف متطرفة زائدة على الثلاثة نحو حبلى وسكرى من كل ما آخره ألف تأنيث مقصورة فإنها تمال لأنها تؤول الى الياء في التثنية والجمع فأشبهت الالف المنقلبة عن الياء واحترز بقوله دون مزيد من رجوع الالف الى الياء بسبب زيادة كقولهم في تصغير قفا قفي وفي تكسيره قفي فلا تمال قفا لذلك واحترز بقوله أو شذوذ من قلب الالف ياء في الاضافة الى ياء المتكلم في لغة هذيل فانهم يقولون في عصا وقفا عصي وقفي ومن قلب الالف ياء في الوقف عند بعض طيئ نحو عصي وقفي فلا تسوغ الامالة لاجل ذلك وخالف في كلامه حال من الياء ووقف عليه بالسكون لاجل النظم (١٥٧) و يجوز في الاختيار على لغة ربيعة

وا ولانها تؤول الى الياء في نحو دعي وغزي من المبني للمفعول وهو عند سيبويه مطرد وبهذا ظهر الفرق بين الاسم الثلاثي والفعل الثلاثي اذا كانت ألفهما عن واو وقال أبو العباس وجماعة من النحاة امالة ما كان من ذوات الواو على ثلاثة أحرف نحو دعا وغزا قبيحة وقد تجوز على بعد اه وأشار بقوله (ولما تليه ها التأنيث ما الها عدما) الى أن للالف التي قبل هاء التأنيث في نحو مرماة وقناة من الامالة لكونها منقلبة عن الياء ما للالف المتطرفة لان هاء التأنيث غير معتد بها فالالف قبلها متطرفة تقديرا وأشار الى السبب الثالث بقوله (وهكذا بدل عين الفعل

التثنية والجمع لانها زيادة على تقدير الانفصال (قوله فانها) أي ألف نحو معزى وملهى ونحو حبلى وسكرى (قوله والجمع) أي بالالف والتاء (قوله فأشبهت الالف المنقلبة عن الياء) أي بجامع الارتباط بالياء في كل (قوله في تصغير قفا قفي الخ) أصل المصغر قفيو اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وأصل الجمع قفوو قلبت الواو الاخيرة ياء كراهة اجتماع واوين فصار قفوي فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وقلبت ضمة الفاء كسرة لاجل الياء وضمة القاف كسرة لاتباع كسرة الفاء ومثله عصا قاله المصرح (قوله ومن قلب الالف ياء في الاضافة الى ياء المتكلم في لغة هذيل) نظر فيه الشاطبي بأنه كيف يصح اطلاق الشاذ على لغة شهيرة واستقرب أنه احترز عن قلب الالف ياء في الوقف عند بعض طيئ ومن تثنية رضا على رضيان لذ وركل (قوله مما تقدم) أي من التقييد بعدم الشذوذ (قوله من الاسم الثلاثي) أي المنقلبة ألفه المتطرفة عن الواو بخلاف نحو ملهى ومغزى من الاسم المجاوز ثلاثة أحرف المنقلبة ألفه المتطرفة عن الواو لرجوعها ياء دون زيادة وشذوذ (قوله العشا) بالفتح والقصر (قوله لقولهم) تعليل لقوله وهذه أي الثلاثة من ذوات الواو (قوله لان الكسرة) أي كسرة غير الراء بدليل ما بعده (قوله لاجل الكسرة في الراء) أي لانها تؤثر في امالة الواوي سواء تقدمت على الالف كما في الربا أو تأخرت عنها كما في الدار نقله سم عن الجاربردي (قوله مسموع مشهور) قد يوهم أنه غير مقيس وليس كذلك وممن صرح بأنه مقيس شيخ الاسلام في شرح الشافية (قوله يجوز امالة الالف في نحو دعا الخ) قال الموضح على هذا يشكل قول الناظم ان امالة ألف تلا في قوله تعالى والقمر اذا تلاها للمناسبة ألف جلاها وقول ابنه ان امالة ألف سجى للمناسبة ألف قلا بل امالتهما لقولك تلا وسجى وسيأتي في الشرح عند قول المصنف وقد أمالوا لتناسب الخ أن تمثيله بتلا انما هو على رأي غير سيبويه كالمبرد وطائفة دلا تغفل وفي القاموس سجا سجوا سكن اه وحينئذ في الآية مجاز عقلي لان السكون في الحقيقة للناس في الليل لا له (قوله ظهر الفرق الخ) لان الفعل الثلاثي الواوي تؤول ألفه الى الياء دون مزيد وشذوذ بخلاف الاسم الثلاثي الواوي (قوله وقال أبو العباس) أي المبرد وهذا مقابل قوله وهو عند سيبويه مطرد فقوله وقد تجوز على بعد أي عن القياس فهي غير مطردة ودفع به ما قد يوهمه قوله قبيحة من عدم سماعها أصلا يدل على كونه مقابله قول الشارح في شرح قول المصنف وقد أمالوا لتناسب الخ ليس بخاف أن تمثيله بتلا انما هو على رأي غير سيبويه كالمبرد وطائفة أما سيبويه فقد تقدم أنه يطرد عنده امالة نحو غزا ودعا الخ فقول البعض ان هذا أي ما يدل لمقابله غفلة عن صريح كلام الشارح فيما يأتي وأيضا كيف يقال في المطرد انه قبيح وقد يجوز على بعد (قوله ولما تليه الخ) يرجع للالف المنقلبة عن ياء والالف الصائرة ياء وان أوهمت عبارة الشارح قصره على الاول وقوله ما الها على تقدير مضاف أي حكم ما الها والها مفعول مقدم لعدم بفتح فكسر أي فقد (قوله من الامالة) بيان لما للالف المتطرفة فقوله

﴿تنبيهات﴾ الاول هذا السبب الثاني هو أيضا في الالف الواقع طرفا كالاول * الثاني قد علم مما تقدم أن نحو قفا وعصا من الاسم الثلاثي لا تمال لان ألفه عن واو ولا تؤول الى الياء الا في شذوذ أو زيادة وقد سمعت امالة العشا مصدر الاعشى وهو الذي لا يبصر لا ولا يبصر نهارا والمكا بالفتح وهو حجر الثعلب والارنب والكبا بالكسر الكناسة وهذه من ذوات الواو لقولهم ناقة عشواء وقولهم المكو والمكوة بمعنى المكا ولقولهم كبوت البيت اذا كنسته والالفاظ الثلاثة مقصورة وهذا شاذ لا يقال لعل امالة الكبا لاجل الكسرة فلا تكون شاذة لان الكسرة لا تؤثر في المنقلبة عن واو وأما الربا فامالتهم له وهو من ربا يربو لاجل الكسرة في الراء وهو مسموع مشهور وقد قرأ به الكسائي وحمزة * الثالث يجوز امالة الالف في نحو دعا وغزا من الفعل الثلاثي وان كانت عن

ان يؤل الى فلت أى تمال الالف أيضا اذا كانت بدلا من عين فعل تكسر فاؤه حين يسند الى تاء الضمير سواء كانت تلك الالف منقلبة عن واو مكسورة (كماضى خف) وكذا هو خاف وكاد أو عن ياء نحو ماضى بع (ودن) وهو باع ودان فانك تقول فيها خفت وكدت وبعت ودنت فيصيران فى اللفظ على وزن فلت والاصل فعلت فحذفت العين وحركت الفاء بحركتها وهذا واضح فى الاولين وأما الاخيران فقيل يقدر تحويله الى فعل بكسر العين ثم تنقل الحركة هذا مذهب كثير من النحويين وقيل لما حذفت العين حركت الفاء بكسرة مجتلبة للدلالة على أن العين (١٥٨) ياء ولا يبالى بذلك فى موضع غير هذا واحترز بقوله ان يؤل الى فلت من نحو طال وقال فانه لا يؤل الى فلت بالكسر وانما يؤل الى فلت بالضم نحو طلت وقلت. والحاصل أن الالف التى هى عين الفعل تمال ان كانت عن ياء مفتوحة نحو دان أو مكسورة نحو هاب أو عن واو مكسورة نحو خاف فان كانت عن واو مضمومة نحو طال أو مفتوحة نحو قال لم تمل (تنبيهات) الاول اختلف فى سبب امالة نحو خاف وطاب فقال السيرافى وغيره انه الكسرة العارضة فى فاء الكلمة ولهذا جعل السيرافى من أسباب الامالة كسرة تعرض فى بعض الاحوال وهو ظاهر كلام الفارسى قال وأمالوا خاف وطاب مع المستعلى طلبا للكسر فى خفت وقال ابن هشام الخضراوى الاولى أن الامالة فى طاب لان الالف فيها منقلبة عن ياء وفى خاف لان العين مكسورة أرادوا الدلالة على الياء والكسرة. الثانى نقل عن بعض الحجازيين امالة نحو خاف وطاب وفاقا لبنى تميم وعامتهم يفرقون بين ذوات الواو نحو خاف فلا يميلون وبين ذوات الياء نحو طاب فيميلون. الثالث أفهم قوله بدل عين الفعل أن بدل عين الاسم لا تمال مطلقا وفصل صاحب المفصل بين ماهى عن ياء نحو ناب وعاب بمعنى العيب فيجوز وبين ماهى عن واو نحو باب ودار فلا يجوز لكنه ذكر بعد ذلك فيما شذ عن القياس امالة عاب وصرح بعضهم بشذوذ امالة الالف المنقلبة عن ياء عينا فى اسم ثلاثى وهو ظاهر كلام سيبويه وصرح ابن اياز فى شرح فصول ابن معطى بجواز امالة المنقلبة عن الواو المكسورة كقولهم رجل مال أى كثير المال ونال أى عظيم العطية والاصل مول ونول وهما من الواوى لقولهم أموال وتقول

لكونها أى الالف المتطرفة منقلبة عن الياء تعليل لثبوت الامالة للالف المتطرفة وقوله لان هاء التأنيث الخ تعليل لثبوت ماللالف المتطرفة من الامالة للالف التى قبل هاء التأنيث فاستقامت عبارته لكن فى قوله لكونها منقلبة عن الياء قصور ولو قال منقلبة عن الياء أو تؤل الى الياء لشمل نحو مغزاة وملهاة فتدبر (قوله ان يؤل الى فلت) من ذلك مات على لغة من يقول مت بكسر الميم بخلافه على لغة من قال مت بضمها (قوله وهو خاف وكاد) والدليل على أن ألفهما منقلبة عن واو الخوف والكود قال فى الصحاح كاد يفعل كذا كودا ومكادة (قوله أم عن ياء) أى مفتوحة كما فى باع ودان أو مكسورة كما فى هاب (قوله فيصيران فى اللفظ على وزن فلت) هذا لا يتفرع على مجرد حذف العين لصدقه مع ضم الفاء أيضا فكان الاولى أن يقول بحذف عين الكلمة ونقل حركتها الى الفاء فيصيران الخ ولو اقتصر على قوله فانك تقول فيهما خفت ودنت على وزن فلت والاصل الخ لوفى بالمراد وسلم مما مر (قوله فحذفت العين) لانها لما نقلت حركتها الى الفاء التقت ساكنة مع اللام فحذفت لالتقاء الساكنين فعلم أن الحذف بعد النقل لكن الشارح نظر الى أن الواو لا تقتضى الترتيب فعطف النواز النقل على الحذف (قوله وهذا) أى تحريك الفاء بحركة العين واضح فى الاولين أى خاف وكاد لان أصلهما خوف وكود بكسر الواو وقوله وأما الاخيران أى باع ودان وقوله فقيل يقدر تحويله مقتضى الظاهر تحويلهما ولعله أفرد باعتبار كل أو المذكور (قوله فقيل الخ) فى تقديمه على القول بعده وعزوه لكثير من النحويين اشعار بترجيحه ويرجحه أيضا ظهور سبب حذف العين عليه دون ما بعده فتأمل (قوله ثم تنقل الحركة) يصح قراءته بالنصب بأن مضمرة عطفا على تحويله أى ثم يقدر نقل الحركة وبالرفع عطفا على يقدر أى ثم تنقل الحركة المقدرة والمآل واحد (قوله لما حذفت العين) أى بلا نقل حركتها (قوله عن ياء مفتوحة الخ) لعل اقتصاره فى الياء على الفتح والكسر مع ذكرهما وذكر الضم فى الواو لعدم الضم فى الياء ثم رأيت شيخنا السيد جزم به (قوله انها للكسرة) أى لوجودها فى بعض أحوال الكلمة (قوله مع المستعلى) أى الخاء والطاء وهذا القيد لبيان الواقع فى المثالين وللاشارة الى ان حرف الاستعلاء غير مانع هنا من الامالة وان منع منها فى مواضع أخر كما سيأتى (قوله طلبا للكسرة) أى للدلالة عليها وقوله فى خفت أى وطبت (قوله امالة نحو خاف وطاب) أى لاجل الكسرة العارضة فى بعض أحوالهما لا لاجل الياء فى طاب لما أسلفه الشارح من أن أهل الحجاز يميلون لاجل الكسرة لا لاجل الياء وبهذا يترجح مذهب السيرافى المتقدم على مذهب ابن هشام الخضراوى (قوله فلا يميلون) لعله لعدم تقوى الكسرة العارضة فى بعض أحوال الكلمة بالياء بخلاف الكسرة فى ذوات الياء فانها متقوية بالياء (قوله لا تمال مطلقا) أى سواء كانت منقلبة عن ياء أو واو وسواء كانت منقلبة عن حرف مكسور أو غير مكسور (قوله وصرح بعضهم) تأييد للاستدراك وقوله وصرح ابن اياز الخ قول ثالث (قوله وتقول) بصيغة الماضى أو المصدر وان اقتصر شيخنا والبعض على الاول (قوله

فالنول وانكسار الواو ولانهما صفتان مبنيتان للمبالغة والغالب على ذلك كسر العين وأشار الى السبب الرابع بقوله (كذاك تالى الياء والفصل اغتفر بحرف او مع ها كجيبها أدر) أى تمال الالف التى تتلو ياء أى تتبعها متصلة بها نحو سيال بفتحتين لضرب من شجر العضاه أو منفصلة بحرف نحو شيبان أو بحرفين ثانيهما هاء نحو جيبها أدر فان كانت منفصلة بحرفين ليس أحدهما هاء أو بأكثر من حرفين امتنعت الامالة ﴿تنبيهات﴾ الاول انما اغتفر الفصل بالهاء لخفائها فلم تعد حاجزا ◉ الثانى قال فى التسهيل أو حرفين ثانيهما هاء. وقال هنا أو مع ها فلم يقيد بكون الهاء ثانية وكذا فعل فى الكافية والظاهر جواز امالة هاتان شويهتاك لما سيأتى من أن فصل الهاء كلا فصل واذا كانت الهاء ساقطة من (١٥٩) الاعتبار فشويهتاك مساو لنحو شيبان ◉ الثالث أطلق قوله أو مع ها وقيده غيره بأن لا يكون قبل الهاء ضمة نحو هذا جيبها فانه لا يجوز فيه الامالة ◉ الرابع الامالة للياء المشددة فى نحو بياع أقوى منها فى نحو سيال والامالة للياء الساكنة فى نحو شيبان أقوى منها فى نحو حيوان ◉ الخامس قد سبق أن من أسباب الامالة وقوع الياء قبل الالف أو بعدها ولم يذكر هنا امالة الالف لياء بعدها وذكرها فى الكافية والتسهيل وشرطها اذا وقعت بعد الالف أن تكون متصلة نحو بايعته وسايرته ولم يذكر سيبويه امالة الالف للياء بعدها وذكرها ابن الدهان وغيره وأشار الى السبب الخامس بقوله (كذاك ما يليه كسر أو يلى ◉ تالى كسر أو سكون) أى أو يلى تالى سكون (قد ولى ◉ كسرا وفصل الها كلا فصل يعد ◉ فدرهماك من عليه لم يصد) أى كذا تمال الالف اذا وليها كسرة نحو عالم ومساجد أو وقعت بعد حرف يلى كسرة نحو كتاب أو بعد حرفين وليا كسرة أولهما ساكن نحو شملال أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما هاء نحو يريد ان يضربها أو ثلاثة أحرف أولها ساكن وثانيها هاء نحو هذان درهماك وهذا والذى قبله مأخوذان من قوله وفصل الها كلا فصل يعد فانه اذا سقط اعتبار الهاء من الفصل ساوى أن يضربها نحو كتاب ودرهماك نحو شملال وفهم من كلامه أن الفصل اذا كان بغير ما ذكر لم تجز الامالة ﴿تنبيه﴾ أطلق فى قوله وفصل الها كلا فصل وقيده غيره بأن لا ينضم ما قبلها احترازا من نحو هو يضربها فانه لا يمال وقد تقدم مثله فى الياء ولما فرغ من ذكر الغالب من أسباب الامالة شرع فى ذكر موانعها فقال (وحرف الاستعلا يكف مظهرا)

والنول) بفتح النون وسكون الواو (قوله والغالب على ذلك كسر العين) كأنه احترازا من الوصف بالمصدر الساكن العين للمبالغة نحو رجل عدل ولعل المانع منه فى نال انقلاب عينه ألفا اذ لو كانت عينه وهى الواو ساكنة لكان قلبها ألفا خلاف القياس فتدبر (قوله كذلك) أى كالسابق فى جواز الامالة الالف تالى الياء (قوله أو مع ها) قال المكودى معطوف على مقدر والتقدير بحرف وحده أو مع ها وقال الشاطبى معطوف على حرف لكن على تقدير أو حرف مع ها كأنه قال بحرف واحد أو حرف مع ها (قوله لضرب من شجر العضاه) بكسر العين المهملة آخره هاء جمع عضاهة قال فى القاموس العضاهة بالكسر أعظم الشجر أو الخمط أو كل ذات شوك أو ما عظم منها وطال كالعضه كعنب والعضهة كعنبة والجمع عضاه وعضون وعضوات اه (قوله ثانيهما هاء) هذا التعبير مخالف لعبارة الناظم هنا موافق لعبارته فى التسهيل الآتية فى كلام الشارح ولو قال أحدهما هاء لكان أولى لانه الموافق لعبارة المصنف هنا وقول الشارح بعد والظاهر جواز امالة الخ فعلم فساد جعل شيخنا قوله ثانيهما هاء من المبادرة بالاصلاح وهى من الصلاح (قوله بحرفين ليس أحدهما هاء) نحو بينا أو بأكثر من حرفين نحو عيشتنا (قوله بان لا يكون قبل الهاء ضمة) أى عند تأخر الهاء عن الحرف الآخر ولا يبعد كما قاله سم أن يكون ضم الهاء عند تقدمها كضم ما قبلها فى اقتضاء المنع له (قوله فانه لا يجوز فيه الامالة) لان الضمة فيها ارتفاع فى النطق والامالة فيها انخفاض فتدافعتا همع (قوله الامالة للياء المشددة الخ) أى لتكرر السبب وهو الياء وقوله والامالة للياء الساكنة الخ أى لان انخفاض الصوت بالساكنة أظهر منه فى المتحركة اه تصريح أى فالساكنة أقرب من المتحركة للكسرة (قوله أو بعدها) قال الحفيد مراده بالياء بعد الالف الياء المفتوحة لان المكسورة كما فى مبايع لا تأثير لها فى الامالة وانما التأثير فيها للكسرة بدليل جواز الامالة مع وجود الكسرة وعدم الياء اه ولم يصرح فى المضمومة بشئ وظاهر كلامه أولا أنها لا تؤثر الامالة وظاهر كلامه آخرا تأثيرها ويرد على تعليله أنه يجوز اجتماع السببين وانفرادهما فتدبر (قوله أن تكون متصلة) ينبغى أو منفصلة بالهاء كشاهين سم (قوله ولم يذكر سيبويه الخ) أى فالناظم تبع سيبويه (قوله كذاك ما) أى ألف والهاء فى يليه والضمير فى أو يلى يرجعان الى ما والضمير فى ولى يرجع الى السكون (قوله فدرهماك الخ) وذكر ابن الحاجب أن امالة ذلك شاذة وهو ظاهر لان أقل درجات الساكن والهاء أن ينزلا منزلة حرف واحد متحرك غيرهما ولا امالة مع الفصل بمتحركين قاله المصرح (قوله اذا وليها كسرة) أى ظاهرة كما مثل أو مقدرة كما فى حاد اذ أصله حادد (قوله نحو شملال) بالشين المعجمة وهى الناقة الخفيفة تصريح (قوله من ذكر الغالب) قيد به لان من أسباب الامالة التناسب وسيذكره بعد والياء بعد الالف ولم يذكرها (قوله وكذا انكف را) أى عند جمهور

أى يمنع تأثير سبب الامالة الظاهر (من كسر او يا وكذا تكف را) يعنى أن موانع الامالة ثمانية أحرف منها سبعة تسمى أحرف الاستعلاء وهى ما فى أوائل هذه الكلمات قد ساد ضرار غلام خالى طلحة ظلما والثامن الراء غير المكسورة فهذه الثمانية تمنع امالة الالف وتكف تأثير سببها اذا كان كسرة ظاهرة على تفصيل يأتى وعلة ذلك أن السبعة الاولى تستعلى الى الحنك ولم تمل الالف معها طلبا للمجانسة وأما الراء فشبهت (١٦٠) بالمستعلية لانها مكررة وقيد بالظاهر للاحتراز من السبب المنوى فانه لا تمنعه فلا تمنع حرف الاستعلاء امالة الالف فى نحو هذا واق فى الوقف ولا هذا ماس أصله ماسس ولا امالة باب خاف وطاب كما سبق (تنبيهات) الاول قوله أو يا تصريح بأن حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة تمنع الامالة اذا كان سببها ياء ظاهرة وقد صرح بذلك فى التسهيل والكافية لكنه قال فى التسهيل الكسرة والياء الموجودتين وفى شرح الكافية الكسرة الظاهرة والياء الموجودة ولم يمثل الا لكسرة وما قاله فى الياء غير معروف فى كلامهم بل الظاهر جواز امالة نحو طغيان وصياد وغرياب ورياب وقد قال أبو حيان لم نجد ذلك يعنى كف حرف الاستعلاء والراء فى الياء وانما سمع مع الكسرة فقط الثانى انما يكف المستعلى امالة الاسم خاصة قال الجزولى ويمنع المستعلى امالة الالف فى الاسم ولا يمنع فى الفعل من ذلك نحو طاب وبغى وعلته أن الامالة فى الفعل تقوى ما لا تقوى فى الاسم ولذلك لم ينظر الى أن أصله من الياء أو من الواو بل أميل مطلقا الثالث اعلم بقيد الراء بغير المكسورة للعلم بذلك من ونظيته قوله بعد وكف مستعل ورا ينكف بكسر را وأشار بقوله (ان كان ما يكف بعد متصلا أو بعد حرف أو بحرفين فصل) الى أنه اذا كان المانع المشار اليه وهو حرف الاستعلاء أو الراء متأخرا عن الالف فشرطه أن يكون متصلا نحو فاقد وناصح وباطل وباخل ونحو هذا عذارك ورأيت عذارك أو منفصلا بحرف نحو منافق ونافخ وناشط ونحو هذا عاذرك ورأيت عاذرك أو بحرفين نحو مواثيق ومنافيخ ومواعيظ ونحو هذه دنانيرك ورأيت دنانيرك أما المتصل والمنفصل بحرف فقال سيبويه لا يميلهما أحد الا من لا يؤخذ بلغته

العرب وبعضهم يميل ولا يلتفت الى الراء ههنا (قوله أى يمنع تأثير) أشار الى أن قول المصنف يكف مظاهرا على حذف مضاف أى يكف تأثير مظهر (قوله وهى ما فى أوائل هذه الكلمات) اعترضه البعض تبعا لشيخنا بأن فيه ظرفية الشئ فى نفسه ويمكن دفعه بأن المراد بالاوائل ما قابل الاواخر فتكون الظرفية من ظرفية الجزء فى الكل (قوله ظلما) مفعول صادوا الظلماء كالميرد كر العام (قوله اذا كان كسرة ظاهرة) اقتصر عليها مع ذكر المصنف الياء أيضا للنزاع فيها كما سيأتى (قوله لانها مكررة) أى قابلة للتكرير اذا شددت أو سكنت فكأنها أكثر من حرف واحد فلها قوة (قوله من السبب المنوى) هو فى قاض وقنا وماس كسرة زائلة للوقف والادغام وفى خاف وطاب كسرة تعرض فى بعض أحوالهما أو كسر الواو المنقلبة ألفا فى خاف والياء المفتوحة المنقلبة ألفا فى طاب على الخلاف السابق فى الشرح والمراد بكون الكسرة والياء فى خاف وطاب منويتين كونهما غير ظاهرتين وان لم تقدرا فيهما لكن اجراء كلامه هنا على الوجه الاول هو الموافق لاقتصار الشارح على الكسرة واجراؤه على الثانى هو الموافق لذكر المصنف الكسرة والياء (قوله فانه لا تمنعه) لانه خفى ولو منعته لانتفى ما يدل عليه من الامالة بخلاف الظاهر فانه غنى بظهوره عن دلالة الامالة عليه (قوله ولا امالة باب خاف وطاب) كذا فى بعض النسخ ولا اشكال فيها وفى أخرى ولا امالة باب وخاف وطاب فيكون ذكر باب بناء على ما قدمه عن الزمخشرى من جواز امالة عين الاسم اذا كانت عن ياء (قوله لكنه قال فى التسهيل الخ) استدراك على قوله صرح دفع به ايهامه أن المصنف فى التسهيل والكافية عبر بالظهور فى جانبى الكسرة والياء والمراد بالوجود الظهور كما صرح به مقابلته فى التسهيل الموجودتين بالمنويتين فالاختلاف فى العبارة فقط وعبارة التسهيل فان تأخر عن الالف مستعل متصل أو منفصل بحرف أو حرفين غلب فى غير شذوذ الياء والكسرة الموجودتين الى أن قال لا المنويتين اهـ قال الدمامينى المراد بغلبته منعه من الامالة (قوله ولم يمثل الا لذلك) عبارة الفارض ولم يمثل للياء بشئ (قوله نحو طغيان الخ) وكذا نحو بيانس وهذه أبيارك مما تأخر فيه حرف الاستعلاء والراء عن الالف (قوله وانما يمنع) أى ما ذكر من حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة مع الكسرة فقط هذا يقتضى أن الياء أقوى من الكسرة وتقدم أن الراجح العكس ويمكن أن يكون هذا هو الحامل للناظم على زيادة الياء (قوله من ذلك نحو طاب وبغى) استشكله سم بأن السبب فيهما مقدر ولا يمنع المانع الامالة لاجله لا فى الاسم ولا فى الفعل حتى يفرق بين الاسم والفعل وانما الكلام فى السبب الظاهر فما ذكره الجزولى لا يناسب ما قاله المصنف (قوله تقوى ما لا تقوى فى الاسم) يكفى دليلا على ذلك ما ذكره بعد وقول البعض انه لا يجدى نفعا غير مسلم (قوله الى أن أصله) أى الفعل (قوله للعلم بذلك من قوله الخ) وجه العلم أن المكسورة مانعة للمانع فلا تكون مانعة للامالة (قوله بعد) حال ومتصل خبر كان وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة هذا ما قاله شيخنا تبعا لغيره وهو أنسب بالمقصود من العكس الذى صنعه البعض (قوله أو بحرفين) هل يغتفر هنا الفصل بحرفين وهاء أخذا مما سبق أولا أخذا من اطلاقه واطلاق الشارح توقف فى ذلك شيخنا وغيره

وأما المنفصل بحرفين فنقل سيبويه امالته عن قوم من العرب لتراخي المانع قال سيبويه وهي لغة قليلة وجزم المبرد بالمنع في ذلك وهو محجوج بنقل سيبويه وقد فهم مما سبق أن حرف الاستعلاء أو الراء لو فصل بأكثر من حرفين لم يمنع الامالة وفي بعض نسخ التسهيل الموثوق بها وربما غلب المتأخر ايضا ومثال ذلك يريد أن يضربها بسوط فبعض العرب يغلب في ذلك حرف الاستعلاء وان بعد وأشار بقوله (كذا اذا قدم مالم ينكسر ❊ أو يسكن اثر الكسر كالمطواع مر) الى أن المانع المذكور اذا كان متقدما على الالف اشترط لمنعه أن لا يكون مكسورا ولا ساكنا بعد كسرة فلا تجوز الامالة في نحو طالب وصالح وغالب وظالم وقاتل وراشد بخلاف نحو طلاب وغلاب وقتال ورجال ونحو اصلاح ومقدام ومطواع وارشاد ﴿تنبيهان﴾ (١٦١) ❊ الاول من أصحاب الامالة من يمنع الامالة في هذا النوع وهو الساكن اثر الكسر لاجل حرف الاستعلاء ذكره سيبويه ومقتضى كلامه في التسهيل والكافية أن الامالة فيه وتركها على السواء وعبارة الكافية

كذا اذا قدم مالم ينكسر ❊ وخير ان سكن بعد منكسر

وقال في شرحها وان سكن بعد كسر جاز أن يمنع وأن لا يمنع نحو اصلاح وهو مخالف لما هنا ❊ الثاني ظاهر قوله كذا اذا قدم أنه يمنع ولو فصل عن الالف والذي ذكره سيبويه وغيره أن ذلك اذا كانت الالف تليه نحو قاعد وصالح (وكف مستعل ورا ينكف ❊ بكسر را كغارما لا أجفو) يعني أنه اذا وقعت الراء المكسورة بعد الالف كفت مانع الامالة سواء كان حرف استعلاء أو راء غير مكسورة فيمال نحو على أبصارهم وغارم وضارب وطارق ونحو دار القرار ولا أثر فيه لحرف الاستعلاء ولا للراء غير المكسورة لان الراء المكسورة غلبت المانع وكفته عن المنع فلم يبق له أثر ﴿تنبيهات﴾ الاول من هنا علم أن شرط كون الراء مانعة من الامالة أن تكون غير مكسورة لان المكسورة مانعة للمانع فلا تكون مانعة ❊ الثاني فهم من كلامه جواز امالة نحو الى حاركـ بطريق الاولى لانه اذا كانت الالف تمال لاجل الراء المكسورة مع وجود المقتضي لترك الامالة وهو حرف الاستعلاء أو الراء التي ليست مكسورة فامالتها مع عدم المقتضي لتركها أولى ❊ الثالث قال في التسهيل وربما أثرت يعني الراء منفصلة تأثيرها متصلة وأشار بذلك الى أن الراء اذا تباعدت عن الالف لم تؤثر امالة في نحو بقادر أي لا تكف مانعها وهو القاف

وتطابقه في همع الهوامع وشرح التسهيل وغيرهما فلم أجده (قوله فنقل سيبويه الخ) أي فيكون قول المصنف أو بحرفين باعتبار لغة الجمهور (قوله قال سيبويه) من وضع الظاهر موضع المضمر (قوله وجزم المبرد بالمنع في ذلك) أي عند جميع العرب بقرينة قوله وهو محجوج الخ (قوله كذا متعلق بمحذوف) أي يمنع ما يكف اذا قدم كذا أي كالمتأخر المفهوم من قوله ان كان ما يكف بعد اذا قدم أي ما يكف وأولى الامرين معا كما هو شأنهما بعد النفي والنهي (قوله كالمطواع) أي كثير الطوع مر من ماره أي أتاه بالميرة وهي الطعام أو أعطاه فالقارهو أشهر قاله الشاطبي (قوله ورجال) الصواب اسقاطه اذ لا مانع فيه لان الراء المانعة هي الراء غير المكسورة كما مر ولو قال بدله ورشاد لكان مناسبا (قوله ظاهر قوله الخ) أي حيث أطلق بل هو صريح مثاله واشتراطه عدم كسر المانع وعدم سكونه بعد كسر اذ لو شرط الاتصال للغا اشتراطه ما ذكر اذ لا يتصور مع اتصال المانع انكساره ولا سكونه بعد كسر حتى يشترط عدمهما (قوله اذا كانت الالف تليه) فالفصل لا يغتفر في المتقدم ويغتفر في المتأخر على ما مر لان المنع بالمتأخر أقوى من المنع بالمتقدم لصعوبة التصعد بعد التسفل بخلاف العكس (قوله ورا) أي وكف را بالتنوين ولا بد كقولهم شربت ما ترك تنوينه خطأ كذا قال الشاطبي ونقله عند قوله وبيا اجرر وانصب الخ نحو ذلك وانه لا يحذف التنوين الا ضرورة وقدمنا أنه يحذف أيضا للوصل بنية الوقف وسيأتي عند قوله

❊ ذو اللين فاتا في افتعال أبدلا ❊ مزيد كلام فيه (قوله ينكف بكسر را) لان الراء المكسورة بمنزلة حرفين مكسورين فقويت جنبة الامالة وهذا عند جمهور العرب وبعضهم يجعل الراء المكسورة مانعة عن الامالة كالمفتوحة والمضمومة همع (قوله بعد الالف) فان كانت قبلها لم تؤثر كما في ومن رباط الخيل لئلا يلزم التصعد بعد التسفل سم (قوله كفت مانع الامالة) محل كف الراء المكسورة حرف الاستعلاء اذا تقدم على الالف دون ما اذا تأخر عنه لسهولة التسفل بعد التصعد وصعوبة العكس كذا في همع الهوامع وغيره قال سم وحينئذ يشكل تمثيل الشارح بطارق اهـ ولم يتعرضوا لهذا التقييد في الراء غير المكسورة وقضيته تعليلهم عدم التقييد فيها لعدم استعلائها فتأمل (قوله ونحو دار القرار) الشاهد في القرار (قوله وربما أثرت الخ) هذه العبارة تفيد أن الراء اذا انفصلت لم تؤثر غالبا وأنها قد تؤثر مع الفصل وقد ذكر الشارح الاول بقوله ان الراء اذا تباعدت الخ وذكر الثاني بقوله ومن العرب الخ (قوله يعني الراء) أي سواء كانت مانعة للامالة وهي غير المكسورة أو كافة لمانع الامالة وهي المكسورة كما يدل عليه ما بعده (قوله اذا تباعدت عن الالف) أي ولو بحرف كما يفهم من المثال ومن هنا يعلم أن كلام المتن في راء متصلة سم (قوله

ولا تنصبهما في نحو هذا كافر ومن العرب من لا يعتد بهذا التباعد فيميل الاول ويفخم الثاني ومن امالة الاول قوله * عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر * قال سيبويه والذين يميلون كافرا أكثر من الذين يميلون بقادر (ولا تمل لسبب لم يتصل) بأن يكون منفصلا أي من كلمة أخرى فلا تمال ألف ساور للياء قبلها في قولك رأيت يدي ساور ولا ألف مال للكسرة قبلها في قولك لهذا الرجل مال وكذلك لو قلت هاان ذي عذرة لم تمل ألف ها ان لكسرة (١٦٣) ان لانها من كلمة أخرى والحاصل أن شرط تأثير سبب الامالة أن يكون من الكلمة التي فيها الالف ﴿تنبيهان﴾ الاول يستثنى من ذلك ألف ها التي هي ضمير المؤنثة في نحو لم يضربها وأدر جيبها فانها قد أميلت وسببها منفصل أي من كلمة أخرى * الثاني ذكر غير المصنف أن الكسرة اذا كانت منفصلة عن الالف فانها قد تمال الالف لها وان كانت أضعف من الكسرة التي معها في الكلمة قال سيبويه وسمعناهم يقولون لزيد مال فاما لوا للكسرة فشبهوه بالكلمة الواحدة وقد بان لك أن كلام المصنف ليس على عمومه فكان اللائق أن يقول * وغيرها ليا انفصال لا تمل * وانما كان ذلك دون الكسرة لما سبق من أن الكسرة أقوى من الياء (والكف قد يوجبه ما ينفصل) من الموانع كما في نحو يريد أن يضربها قبل ولا تمال الالف لان القاف بعدها وهي مانعة من الامالة وانما أثر المانع منفصلا ولم يؤثر السبب منفصلا لان الفتح أعني ترك الامالة هو الاصل فيصار اليه لادنى سبب ولا يخرج عنه الا لسبب محقق ﴿تنبيهات﴾ الاول فهم من قوله قد يوجبه أن ذلك ليس عند كل العرب فان من العرب من لا يعتد بحرف الاستعلاء اذا ولي الالف من كلمة أخرى فيميل الا أن الامالة عنده في نحو مررت بمال ملق أقوى منها في نحو بمال قاسم * الثاني قال في شرح الكافية ان سبب الامالة لا يؤثر الا متصلا وان سبب المنع قد يؤثر منفصلا فيقال أتى أحمد بالامالة وأتى قاسم بترك الامالة وتبعه الشارح في هذه العبارة وفي التمثيل بأتى قاسم نظر فان مقتضاه أن حرف الاستعلاء يمنع امالة الالف المنقلبة عن ياء وليس كذلك فلعل التمثيل بأيا التي هي حرف نداء فصحفها الكاتب بأتى التي هي فعل

ولا تنصبهما في نحو هذا كافر) أي لا تمنع هذه الراء المضمومة امالة الالف لكسرة الفاء بل تمال ومقتضى كلام التسهيل انه لا كونه وتقرير الشارح له أن الامالة في نحو هذا كافر هي اللغة المشهورة وان التفخيم لغة قليلة ولا يخفى وان لم يتنبه له شيخنا والبعض ان هذا مصادم لما ذكره الشارح نقلا عن سيبويه عند قول المصنف ان كان ما يكف الخ من أن المانع المتصل بالالف نحو راشد وهذا عاذرك والمنفصل بحرف نحو ناشط وهذا عاذرك لا يميل معهما أحد الا من لا يؤخذ بلغته وقول شيخنا السيد الكثرة هي الشيء فلا تنافي مامر لا يخفى ما فيه لكن المصرح به في التوضيح وحواشي زكريا وغيرهما أن الاتصال شرط أي أغلبي في منع الراء غير المكسورة للامالة وفي كف المكسورة لمانع الامالة وهو موافق لما في الشرح هنا (قوله والذين يميلون كافر) برفع كافر على الحكاية (قوله لسبب لم يتصل) أي سواء كان كسرة أو ياء وسواء تقدم على الالف أو تأخر ولهذا عدد الشارح الامثلة لكن ترك مثال الياء المتأخرة (قوله هاان ذي عذرة) قال شيخنا السيد نقلا عن المختار العذرة بكسر العين المهملة العذر و بضمها البكارة (قوله ألف ها الخ) قال سم هذه الالف يعلم استثناؤها من قول المصنف السابق يليها أو دونها مخصص لهذا بغير ألف ها كما أن هذا مخصص لذلك بغير المنفصل اه وقال ابن غازي لا حاجة الى استثنائها اذ مثل هذا بعد متصلا (قوله وانها قد تمال الالف لها) للمصنف أن يحمله على الشذوذ (قوله وان كانت أضعف) أي في اقتضاء الامالة ولا وجه لافعل التفضيل اذ لا ضعف في الكسرة المتصلة واعتذار شيخنا عنه بأنه على غير بابه يعني مع اقترانه بمن (قوله ليس على عمومه) أي بل دخله تخصيصان (قوله وغيرها ليا انفصال لا تمل) أي لا تمل غير كلمة ها الا لياء منفصلة (قوله لسبب محقق) المراد بالسبب قوي (قوله في نحو مررت بمال ملق) استشكل هذا التمثيل بأن السياق لمن لا يعتد من العرب بحرف الاستعلاء مع اعتداد غيره به وحرف الاستعلاء في هذا المثال لا يعتد به من يعتد بحرف الاستعلاء لانفصاله بأكثر من حرفين ولا اعتداد بما هو كذلك كما تقدم كذا قال شيخنا وتبعه البعض وزاد أن عدم الاعتداد بالمنفصل بالاكثر مجمع عليه وهو غفلة عما أسلفه الشارح نقلا عن بعض نسخ التسهيل الموثوق بها من أنه قد يؤثر حرف الاستعلاء منع الامالة مع كونه رابعا نحو يريد أن يضربها بسوط وحينئذ يستقيم كلام الشارح هنا فتدبر (قوله قال في شرح الكافية الخ) المقصود منه قوله فيقال أتى أحمد بالامالة وأتى قاسم بترك الامالة (قوله أتى أحمد) اعترض بأن السبب لا يقال فيه متصل أو منفصل الا اذا كان خارجا عن الالف الممالة بأن كان قبلها أو بعدها والسبب هنا قائم بنفس الالف وهو ابدالها عن الياء في الطرف وبأنه لا حاجة لذكر أحمد بل ذكره يوهم توقف الامالة عليه كتوقف منع الامالة على قاسم مع أنه ليس كذلك (قوله وليس كذلك) لما مر من أن حرف الاستعلاء لا يكف مع اتصاله السبب المقدر فكيف يكفه مع انفصاله والمثال الجيد كتاب قاسم (قوله بأيا التي هي حرف نداء) أي فقاف قاسم تمنع امالة الالف للياء الظاهرة قبلها لكن هذا انما يصح على مامر في النظم لا على ماقدمه الشارح من أن حرف الاستعلاء انما يكف الكسرة الظاهرة ولا يكف الياء مطلقا بقي أنه يأتي

• الثالث في اطلاق الناظم منع السبب المنفصل مخالفة لكلام غيره من النحويين قال ابن عصفور في مقربه واذا كان حرف الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يمنع الامالة الا فيما أميل لكسرة عارضة نحو بمال قاسم أو فيما أميل من الالفات التي هي صلات الضمائر نحو أراد أن يضربها قبل اه ى ولولا ما في شرح الكافية لحملت قوله في النظم والكف قد يوجبه الخ على هاتين الصورتين لاشعار قد بالتقليل (وقد أمالوا لتناسب بلا داع سواه كعمادا وتلا)• هذا هو السبب السادس من أسباب الامالة وهو التناسب وتسمى الامالة للامالة والامالة لمجاورة الممال وانما أخره لضعفه بالنسبة الى الاسباب المتقدمة ولامالة الالف لاجل التناسب صورتان احداهما أن تمال لمجاورة ألف ممالة كامالة الالف الثانية في رأيت عمادا فانها لمناسبة الالف الاولى فانها ممالة لاجل الكسرة والاخرى أن تمال لكونها آخر مجاور لما أميل آخره كامالة ألف تلا من قوله تعالى والقمر اذا تلاها فانها انما أميلت لمناسبة ما بعدها مما ألفه عن ياء أعني جلاها ويغشاها ﴿تنبيهان﴾ الاول ليس في أن يمثله بتلا انما هو على رأي غير سيبويه كالمبرد وطائفة أما سيبويه فقد تقدم أنه يطرد عنده امالة نحو غزا ودعا من الثلاثي وان كانت ألفه عن واو لرجوعها الى الياء عند البناء للمفعول فامالته عنده لذلك لا للتناسب وقد مثل في شرح الكافية لذلك بامالة ألف والضحى والليل اذا سجى وأما سجا فهو مثل تلا ففيه ما تقدم وأما الضحى فقد قال غيره أيضا ان امالة ألفه للتناسب وكذا والشمس وضحاها والاحسن أن يقال انما أميل من أجل ان من العرب من يثني ما كان من ذوات الواو اذا كان مضموم الاول أو مكسوره بالياء نحو الضحى والربا فيقول ضحيان وربيان فاميلت الالف لانها قد صارت ياء في التثنية وانما عملوا ذلك استثقالا للواو مع الضمة والكسرة فكان الاحسن أن يمثل بقوله تعالى شديد القوى

أن الحروف لا تمال الا ألفاظ سمعت امالتها شذوذا ذكروا منها يا كما سيذكره الشارح ولم أر بعد المراجعة من ذكر منها آيا ومن المعلوم أن الشاذ لا يقاس عليه فحينئذ لا تصح امالة ألف آيا حتى يستقيم كلام الشارح وبهذا يعلم ما في كلام البعض من الخلل فتأمل (قوله في اطلاق الناظم الخ) تبع فيه صاحب التوضيح ولا يخفى أن مجرد كلام ابن عصفور لا ينهض حجة على المصنف ولا يقتضي أن نصوص النحويين بخلاف ما قاله اهـ سم (قوله الا فيما أميل لكسرة عارضة نحو بمال قاسم) فان الكسرة فيه عارضة بدخول عامل الجر وانما غلب المنفصل الكسرة العارضة لضعفها فيكفيها أدنى مانع وقوله أو فيما أميل الخ أي لان الضمير مع متصله كالكلمة الواحدة (قوله ولولا ما في شرح الكافية الخ) هذا كلام الموضح عقب نقله كلام ابن عصفور ولا يخفى أن ما في شرح الكافية لا يمنع صحة حمل كلامه هنا على الصورتين لجواز أن يكون الناظم مخالفا لما في شرح الكافية كما وقع ذلك كثيرا له ولغيره من الائمة (قوله على هاتين الصورتين) أي صورة الكسرة العارضة وصورة الالفات التي هي صلات الضمائر (قوله بلا داع سواه) وافاد به أن التناسب سبب مستقل اذ لو اقتصر على ما قبله لم يفد ذلك صراحة وانما قال سواه ليصح نفي الداعي اذ التناسب داع والا لدم نفيه على الاطلاق سم (قوله كعمادا) بنصب الاثنين على ارادة الوقف كما نبه عليه المكودي وقد قرئ اليتامى والنصارى بامالتين وأميلت الالف الاخيرة لقلبها ياء في التثنية على ارادة الجماعتين وأميلت الاولى لمناسبة الثانية عكس ما سبق في عمادا (قوله لمجاورة الممال) أي الالف الممال سواء كان في كلمتها كما في الصورة الاولى أو لا كما في الثانية اذ آخر الجر ورمجاور فاندفع قول الصورة الثانية من صورتي التناسب واندفع ما للبعض فتدبر (قوله لمجاورة ألف ممالة) أي في كلمتها (قوله لكونها آخر مجاور لما أميل الخ) أي آخر تركيب مجاور لتركيب أميل آخره كذا قال البعض ويحتمل أن المعنى لكونها آخر لفظ مجاور للفظ أميل آخره اذ المجاورة هنا تصدق مع عدم التلاصق (قوله على رأي غير سيبويه) لو حمل قوله بلا داع سواه على معنى بلا اعتبار داع سواه أعم من أن يكون داع أو لا أمكن كونه على مذهب سيبويه اهـ سم ومقتضاه صحة اعتبار السبب الضعيف فقط مع وجود القوي ولا يخفى بعده (قوله لا للتناسب) أي لان انه أقوى سبب ضعيف انما يعتبر عند عدم غيره وبه يعلم قول البعض قد يقال ما المانع من كونه للامرين معا ثم يؤيده كلام سم السابق قريبا مع ما فيه (قوله ان امالة ألفه) أي مع أنها عن واو بدليل الضحوة وقوله للتناسب أي لمناسبة ألف سجاها وما بعدهما (قوله والاحسن أن يقال الخ) فيه نظر وان أقره أرباب الحواشي فان تثنية هؤلاء الجماعة ما كان من ذوات الواو مضموم الاول أو مكسوره بالياء شاذة وانقلاب الالف ياء في بعض أحوال الكلمة انما يكون سببا في الامالة اذا لم يكن شاذا كما تقدم في قوله كذا الواقع منه الياء خلف دون مزيد أو شذوذ (قوله والربا) انما أتى به للتمثيل للمكسور الاول من ذوات الواو لا للتمثيل لما أميل لانقلاب ألفه ياء في التثنية على لغة بعض العرب كما لا يخفى فسقط قول البعض قد يقال ان سبب امالته أي الربا كسرة الراء فلا حاجة الى اعتبار رجوع ألفه الى الياء في التثنية (قوله فكان الاحسن أن يمثل) أي لما أميل للتناسب بقوله تعالى شديد القوى فيه نظ

• الثانى ظاهر كلام سيبويه أنه يقاس على امالة الالف الثانية فى نحو رأيت عمادا المناسبة الاولى فانه قال وقالوا مغزانا فى قول من قال عمادا فامالهما جميعا وذا قياس (ولا تمل مالم ينل تمكنا دون سماع غيرها وغيرنا) أى الامالة من خواص الافعال والاسماء المتمكنة ولذلك لا تطرد امالة غير المتمكن نحو اذا وما الا ها ونا نحو مر بها ونظر اليها ومر بنا ونظر الينا فهذان تطرد امالتهما لكثرة استعمالهما وأشار بقوله دون سماع الى ما سمعت امالته من الاسم غير المتمكن وهو ذا الاشارية ومتى وأنى وقد أميل من الحروف بلى ويا فى النداء ولا فى قولهم امالا لان هذه الاحرف نابت عن الجمل فصار لها بذلك مزية على غيرها وحكى قطرب امالة لا لكونها مستقلة وعن سيبويه ومن وافقه امالة حتى وحكيت امالتها عن حمزة والكسائى ﴿تنبيهات﴾ • الاول لا تمنع الامالة فيما عرض بناؤه نحو يافتى وياحبلى لان الاصل فيه الاعراب • الثانى لا اشكال فى جواز امالة الفعل الماضى وان كان مبنيا خلاف ما أوهمه كلامه قال المبرد وامالة عسى جيدة • الثالث انما لم تمل الحروف لان ألفها لا تكون عن ياء ولا تجاور كسرة فان سمى بها أميلت وعلى هذا أميلت الراء من المر والر والهاء والطاء والحاء

فان الجمع قد يثنى فيجرى فيه ماجرى فى الصحيح بل فى هذا مقتض آخر لقلب ألفه فى التثنية ياء وهو استثقال توالى واوين (قوله ظاهر الخ) قال سم لم عبر بالظاهر مع قوله وذا قياس اه وتبعه أرباب الحواشى جازمين بأنه كان ينبغى أن يقول صريح كلام سيبويه وقد يقال يحتمل أن الواو فى قول سيبويه وقالوا مغزانا راجعة الى العرب فيكون المعنى وقال العرب مغزانا بامالة الالفين جريا على قولهم عمادا بامالة الالفين ويكون قوله فى قول من قال من وضع الظاهر موضع المضمر وهذا أى الامالة للامالة فى المثالين أمر مقيس عليه مطرد ويحتمل أن المعنى وقالوا أى الناس أو النحاة مغزانا بامالة الالفين جريا منهم على قول العرب عمادا بامالة الالفين وهذا أى الامالة للامالة فى مغزانا قياس منهم على ما سمع من العرب وعلى الثانى يكون سيبويه حاكيا للقياس ولا يلزم من حكايته أن يكون قائلا به بعم اقراره ظاهر فى قوله به فلاجل ما ذكر قال ظاهر دون صريح وعلى الاول يكون مصرحا بقياسية الامالة للامالة فتأمل (قوله لمناسبة الخ) علة لامالة (قوله وقالوا مغزانا) أى بامالة الالفين الاولى لرجوعها الى الياء فى التثنية والثانية لمناسبة الاولى وقوله فى قول أى جارين على قول وقوله فأمالهما أى ألفى عمادا عطف على قال (قوله مغزانا) قال البعض بكسر الميم اه والذى فى المختار مغزانا بفتح الميم مقصدنا من الكلام (قوله ولا تمل مالم ينل تمكنا) أى من الاسماء بقرينة قوله السابق وهكذا بدل عين الفعل الخ وقوله كعمادا وتلا (قوله غيرها وغيرنا) مقتضاه أن امالتهما ليست من قسم المسموع مع أنهما منه وان كثرت فكان الاولى أن يقول الا الذى سمع نحوها ونا (قوله نحو مر بها الخ) مثل بمثالين فى كل اشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون سبب الامالة الكسرة أو الياء (قوله فهذان تطرد امالتهما) قال سم ان أراد به جواز امالتهما فى غير التركيب الذى سمعت امالتهما فيه فالظاهر أن هذا ثابت فى كل مسموع وأن وزانهما فى الامالة وزان غيرهما مما لم يتمكن وان أوهمت عبارة الناظم خلافه وان أراد به أن امالتهما لا ضعف فيها فالظاهر خلافه وأن امالة غير المتمكن مطلقا ضعيفة الا الفعل الماضى كما يأتى اه ويمكن أن يكون أراد بالاطراد الكثرة (قوله امالة لا) أى الجوابية وقوله لكونها مستقلة أى فى الجواب كما فى المرادى (قوله فيما عرض بناؤه) لا يرد هذا على المصنف لانه انما منع الامالة فيما لم ينل تمكنا أى بالكلية كما يقتضيه وقوع النكرة فى سياق النفى وهذا نال تمكنا فى غير حالة النداء مثلا (قوله خلاف ما أوهمه كلامه) يجاب بان قوله وهكذا بدل عين الفعل الخ وقوله كعمادا وتلا قرينة على استثناء الماضى من كلامه اه (قوله ولا تجاور) بالراء المهملة وكلامه باعتبار الغالب والا فالالف الى مجاورة لكسرة الهمزة (قوله فان سمى بها) الضمير راجع الى الحروف باعتبار عموم كونها كلمات لا باعتبار خصوص كونها حروفا لصيرورتها بالتسمية بها أسماء لا حروفا أو يقال سماها بعد التسمية بها حروفا باعتبار ما كان (قوله أميلت) أى اذا وجد سبب الامالة ولو سمى بحتى أميلت لان الالف الرابعة فى الاسم تقلب ياء فى التثنية بخلاف ما لو سمى بالى لان التسمية تجعله من الواوى لانه أكثر من اليائى ولهذا تقول فى تثنيته الوان نقله شيخنا السيد عن شرح الشافية (قوله وعلى هذا) أى وبناء على ما ذكر من امالة الحروف بعد التسمية بها أميلت الراء من المر والر وكما أميلت حروف المعانى بعد التسمية بها أميلت حروف المبانى بعد التسمية بها وان افترقنا ببقاء حروف المبانى بعد التسمية على صورتها قبل التسمية وعدم بقاء حروف المبانى لزيادة ألف مقصورة أو ممدودة فى أسماء حروف التهجى ومن هذا يؤخذ أنه كان على الشارح أن يقول أميلت را من المر والر وها وطا وحا فى فواتح السور بقصر الاربعة أى لفظة را ولفظة ها الخ لان الراء والهاء والطاء والحاء أسماء لاحروف أحادية وهى ر ه ط ح مع أن الممال أحرف ثنائية هى را ها طا حا وقوله والر ينطق به كما ينطق به فى أول السور فهو عطف على المر وقوله والهاء عطف على فاعل أميلت وكان عليه أن يزيد والياء واعلم أنه سيأتى فى الخاتمة أن الامالة

في

فى فواتح السور لانها أسماء ما يلفظ به من الاصوات المتقطعة فى مخارج الحروف كما أن غاق اسم لصوت الغراب وطيخ اسم لصوت الضاحك فلما كانت أسماء لهذه الاصوات ولم تكن كما ولا أرادوا بالامالة فيها الاشعار بانها قد صارت من حيز الاسماء التى لا تمتنع فيها الامالة وقال الزجاج والكوفيون أميلت الفواتح لانها مقصورة والمقصور يغلب عليه الامالة وقد رد هذا بأن كثيرا من المقصور لا تجوز امالته وقال الفراء أميلت لانها اذا ثنيت ردت الى الياء فيقال طيان وحيان وكذلك امالة حروف المعجم نحو باوتاوثا اه (والفتح قبل كسر راء فى طرف * أمل) كما تمال الالف لان العرض الذى لاجله تمال الالف وهو مشاكلة الاصوات وتقريب بعضها من بعض موجود فى الحركة كما أنه موجود فى الحرف ولامالة الفتحة سببان الاول أن تكون قبل راء مكسورة متطرفة (كالايسر مل تكف الكلف) ترمى بشرر غير أولى الضرر والثانى سيأتى (تنبيهات) الاول فهم من قوله والفتح أن الممال من ذلك الفتح لا المفتوح وقول سيبويه أمالوا المفتوح فيه تجوز * الثانى لا فرق (١٦٥) بين أن تكون الفتحة فى حرف استعلاء نحو من البقر أو فى راء نحو بشرر أو فى غيرهما نحو من الكبر * الثالث فهم من قوله قبل كسر راء أن الفتحة لا تمال لكسرة راء قبلها نحو رحم وقد نص غيره على ذلك * الرابع ظاهر صنيعه أن الفتحة لا تمال الا اذا كانت متصلة بالراء فلو فصل بينهما لم تمل وليس ذلك على اطلاقه بل فيه تفصيل وهو أن الفاصل بين الفتحة والراء ان كان مكسورا أو ساكنا غير ياء فهو مغتفر وان كان غير ذلك منع الامالة فتمال الفتحة فى نحو أشر وفى نحو عمرو ولا فى نحو بجير نص على ذلك سيبويه ونبه عليه المصنف فى بعض نسخ التسهيل * الخامس اشتراط كون الراء فى الطرف هو بالنظر الى الغالب وليس ذلك باللازم فقد ذكر سيبويه امالة فتحة الطاء فى قولهم رأيت خبط رياح وذكر غيره أنه يجوز امالة فتحة العين فى نحو العرد والراء فى ذلك ليست بلام * السادس أطلق فى قوله أمل فعلم أن الامالة فى ذلك وصلا ووقفا بخلاف امالة الفتحة للسبب الآتى فانها خاصة بالوقف وقد صرح به فى شرح الكافية * السابع هذه الامالة مطردة كما ذكره فى شرح الكافية * الثامن بقى لامالة الفتحة لكسرة الراء شرطان غير ما ذكر أحدهما أن لا تكون على ياء فلا تمال فتحة الياء فى نحو من الغير نص على ذلك سيبويه وذكره فى بعض نسخ التسهيل والآخر أن لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو من الشرق فانه مانع من الامالة نص عليه سيبويه أيضا فان تقدم حرف الاستعلاء على الراء لم يمنع لان الراء المكسورة تغلب المستعلى اذا وقع قبلها فلهذا أميل نحو من الضرر * التاسع منع سيبويه امالة الالف فى نحو من الحاذر اذا أميلت فتحة الذال قال ولا تقوى على امالة الالف أى ولا تقوى امالة الفتحة على امالة الالف لاجل امالتها وزعم ابن خروف أن من أمال ألف عماد لاجل امالة الالف قبلها أمال هنا ألف الحاذر لاجل امالة فتحة الذال وضعف بأن الامالة للامالة من الاسباب الضعيفة

فى فواتح السور وأسماء حروف التهجى شاذة فليحمل ما هنا عليه وان أوهم صنيعه هنا خلافه فاعرف هذه التدقيقات (قوله فى فواتح السور) نحو كهيعص حمعسق طه حم (قوله فلما كانت) أى الراء والهاء والطاء والحاء فى فواتح السور (قوله ولم تكن كما ولا) أى فى الحرفية (قوله أرادوا بالامالة فيها الاشعار الخ) حاصل ما ذكره فى علة امالتها ثلاثة أقوال (قوله وكذلك امالة حروف المعجم) أى أسماء حروف المعجم التى ليست فى فواتح السور على لغة قصر تلك الاسماء (قوله كسر راء) من اضافة الصفة الى الموصوف كما سيشير اليه الشارح (قوله وتقريب بعضها من بعض) عطف تفسير (قوله موجود فى الحركة) أى فى امالة الحركة وقوله كما أنه موجود فى الحرف أى فى امالة الحرف (قوله كالايسر) أى الامر الايسر اه خالد أى الاسهل (قوله ظاهر صنيعه) أى حيث عبر بالقبلية المتبادر منها الاتصال وأتى بمثال فيه الفتحة متصلة بالراء ومن عادته اعطاء الحكم بالمثال وعبر بالظاهر لصدق القبلية مع الانفصال وجواز مخالفة تمثيله هنا لعادته اذ هى أغلبية لا كلية وبهذا التحقيق يعلم سقوط ما اعترض به سم وتبعه أرباب الحواشى (قوله أن الفتحة لا تمال الخ) وفرق شيخنا السيد بين الفتحة والالف حيث لم تمل الفتحة لكسرة راء قبلها وأميلت الالف لياء قبلها أو بعدها أو كسرة كذلك بأن الالف أقبل للامالة من الفتحة أى فاحتمل فيها ما لم يحتمل فى الفتحة (قوله غير ياء) يرجع لساكنا وسطا كما تفيده عبارة شرح التسهيل لعلى باشا (قوله لا فى نحو بجير) مثال للفاصل بين الفتحة والراء اذا كان ياء ساكنة ولم يمثل للفاصل بينهما اذا كان غير مكسور بأن كان مضموما نحو سمر وهو نوع من الشجر أو مفتوحا نحو شجر ولا تمال الفتحة الاولى (قوله فى قولهم رأيت خبط رياح) لعله بفتح الخاء المعجمة والباء الموحدة آخره طاء مهملة أى ورقا نفضته الرياح من الشجر كما يستفاد من القاموس ويؤخذ من الامثلة فى المثال أنه لا يشترط فى امالة الفتحة بكسرة راء بعدها كونهما فى كلمة واحدة (قوله والآخر أن لا يكون الخ) قال سم وتبعه أرباب الحواشى هذا الآخر قد يؤخذ من قوله فى طرف اه سم وانما يتم الاخذ اذا كان حرف الاستعلاء لا يمنع امالة الفتحة الا اذا كان فى كلمتها وهو خلاف قياس امالة الفتحة على امالة الالف التى قد يمنعها المنفصل كما مر فى قول الناظم والكف قد يوجبه ما ينفصل فحرره (قوله لاجل امالتها) أى الفتحة (قوله أمال هنا ألف الحاذر الخ)

عن الحروف فيها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك اهـ ولا يتعلق التصريف إلا بالأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة وأما الحروف وشبهها فلا تعلق لعلم التصريف بها كما أشار إلى ذلك بقوله (حرف وشبهه من الصرف بري * وما سواهما بتصريف حري) أي حقيق والمراد بشبه الحرف الأسماء المبنية والأفعال الجامدة وذلك عسى وليس ونحوهما فإنها أشبهت الحرف في الجمود وأما لحوق التصغير ذا والذي والحذف سوف وإن والحذف والإبدال لعل فشاذ يوقف عند ما سمع منه ﴿تنبيه﴾ التصريف وإن كان يدخل الأسماء والأفعال إلا أنه للأفعال (١٦٩) بطريق الأصالة لكثرة تغيرها ولظهور الاشتقاق فيها (وليس أدنى من ثلاثي يرى * قابل تصريف سوى ما غيرا) يعني أن ما كان على حرف واحد أو حرفين فإنه لا يقبل التصريف إلا أن يكون ثلاثيا في الأصل وقد غير بالحذف فإن ذلك لا يخرجه عن قبول التصريف وقد فهم من ذلك أمران أحدهما أن الاسم المتمكن والفعل لا ينقصان في أصل الوضع عن ثلاثة أحرف لأنهما قابلان التصريف وما قبل التصريف لا يكون في أصل الوضع على حرف واحد ولا على حرفين والآخر أن الاسم والفعل قد ينقصان عن الثلاثة بالحذف أما الاسم فإنه قد يرد على حرفين بحذف لامه نحو يد أو عينه نحو سه أو فائه نحو عدة وقد يرد على حرف واحد نحو مُ الله عند من يجعله محذوفا من أيمن الله وكقول بعض العرب شربت ما بالقليل وأما الفعل فإنه قد يرد على حرفين نحو قل وبع وسل وقد يرد على حرف واحد نحو ع كلامي وق نفسك وذلك فيما أعلت فاؤه ولامه فحذفتا في الأمر (ومنتهى اسم خمس إن تجردا * وإن يزد فيه فما سبعا عدا) أي ينقسم الاسم الأصول إلى مجرد وهو الأصل وإلى مزيد فيه وهو فرعه فغاية ما يصل إليه المجرد خمسة أحرف نحو سفرجل وغاية ما يصل إليه المزيد فيه بالزيادة سبعة أحرف فالثلاثي الأصول نحو اشهيباب مصدر اشهاب والرباعي الأصول نحو احرنجام مصدر احرنجمت الإبل أي اجتمعت وأما الخماسي الأصول فإنه لا يزاد فيه غير حرف مد قبل الآخر أو بعده مجردا أو مصحوبا بهاء التأنيث نحو عضرفوط وهو العظاءة الذكر وقبعثرى وهو البعير الذي كثر شعره وعظم خلقه والمشفوع نحو قبعثراة وبدر قرعبلانة لأنه مزيد فيه حرفان وأحدهما نون قيل إنه لم يسمع إلا من كتاب العين فلا يلتفت إليه والقرعبلانة دويبة عريضة عظيمة البطن محبنطية وقالوا في تصغيرها قريعبة

ثلاثة في سيبويه من أسماء الصوت ثم يحتمل أن يكون المعنى الملكة أو المسائل أو الإدراكات وعلى هذا الثالث قول الشارح فالتصريف إذن هو العلم بأحكام بنية الكلمة الخ (قوله بما لحروفها) بدل من قوله بأحكام (قوله وشبه ذلك) قال زكريا أي زيادة وشبهها والبعض أي كالإخفاء والإظهار والإدغام اهـ وفيه أن الإخفاء والإدغام من الإعلال والإظهار من الصحة إلا أن يخص بما تقدم (قوله ولا يتعلق التصريف) أي بمعناه المقصود بقولهم التصريف كما سيحقق الشارح كلامه في التنبيه الآتي فلا ينافي أن بعض الأسماء المبنية تثنى وتجمع وتصغر كأسماء الإشارة والموصولات على أن تصغيرها شاذ وتثنيتها وجمعها صوريان لا حقيقيان على المحقق (قوله والأفعال المتصرفة) أي غير الجامدة (قوله الأسماء المبنية) أي ككم ومن ولم تأت لها بكثرتها (قوله ونحوهما) كنعم وبئس (قوله وأما لحوق التصغير ذا والذي) فيه أن هذا لا يرد إلا لو أريد بالتصريف المتكلم عليه التغيير لمعنى طارئ وقد أسلف الشارح أن المقصود هنا التصريف بمعنى التغيير لغير معنى طارئ فليس منه التصغير حتى يرد عليه تصغير ذا والذي (قوله وليس أدنى من ثلاثي الخ) إن قلت هذا البيت مستغنى عنه بما قبله لاستلزام نفي قبول الحرف التصريف نفي قبول أدنى من ثلاثي ومعناه لأن الأدنى المذكور لا يكون إلا حرفا قلت ليس مستغنى عنه بالنسبة إلى المبتدي الذي لا يعرف أن الأدنى المذكور لا يكون إلا حرفا (قوله ثلاثيا في الأصل) أي فصاعدا [illegible] (قوله عند من يجعله محذوفا) أي محذوفا (قوله شربت ما) أي بالقصر منونا بالسكون على حرف واحد (قوله ومنتهى اسم) أي حروف اسم (قوله فالثلاثي الأصول) أي والمزيد فيه الثلاثي الأصول (قوله مصدر اشهاب) بتشديد الموحدة إذا صار أشهب من الشهبة بضم الشين وهي بياض يتخلله سواد (قوله مجردا الخ) حال من غير حرف المد المسكن وبعده ظهورا مع أي بعده فقط (قوله وهو العظاءة الذكر) عبارة القاموس العضرفوط العضفوط أو ذكر العظاء أو هو من دواب الجن وركائبهم والجمع عضارف وعضرفوطات اهـ وقال في محل آخر العضفوط بالضم دويبة بيضاء ناعمة تشبه بها أنامل الجواري اهـ وقال في محل آخر العظاية دويبة كسام أبرص والجمع عظاء اهـ وسام أبرص بتشديد الميم قال في القاموس من كبار الوزغ اهـ وفي المصباح أن العظاءة بالمد لغة أهل العالية والعظاية لغة تميم وأن جمع الأولى عظاء وجمع الثانية عظايا (قوله والمشفوع نحو قبعثراة) الأنسب بقوله نحو عضرفوط أن يقول ونحو قبعثراة (قوله قرعبلانة) بفتح القاف والراء وسكون العين المهملة وفتح الموحدة (قوله لأنه مزيد فيه حرفان) أي غير الهاء (قوله إلا من كتاب العين) أي المحشو بالخطأ (قوله محبنطية) بضم الميم وسكون الحاء المهملة وفتح الموحدة وسكون النون وكسر الطاء المهملة وتخفيف الياء أي منتفخة البطن كما في القاموس ولعل المراد عظيمة البطن فيكون تأكيدا لما قبله (قوله قريعبة) أي بحذف الخامس كما هو قاعدة تصغير الخماسي

وذكر بعضهم أنه زيد في الخماسي حرف مد قبل الآخر نحو مغناطيس فان صح ذلك وكان عربيا جعل نادرا وقد حكاه ابن القطاع أعني مغناطيس ﴿تنبيهان﴾ الاول انما لم يستثن هنا هاء التأنيث وزيادتي التثنية وجمع التصحيح والنسب كما فعل في التسهيل فقال والمزيد فيه ان كان اسما لم يجاوز سبعة الا بهاء التأنيث أو زيادتي التثنية أو التصحيح لما علم من أن هذه الزوائد غير معتد بها لكونها مقدرة الانفصال ◦ الثاني انما قال خمس وسبعا ولم يقل خمسة وسبعة لان حروف الهجاء تذكر وتؤنث فباعتبار تذكيرها تثبت الهاء في عددها وباعتبار تأنيثها تسقط التاء من عددها (وغير آخر الثلاثي افتح وضم ◦ واكسر وزد تسكين ثانيه تعم) تقدم أن المجرد ثلاثي ورباعي وخماسي فالثلاثي تقتضي القسمة العقلية أن تكون أبنيته اثني عشر بناء لان أوله يقبل الحركات الثلاث ولا يقبل السكون اذ لا يمكن الابتداء بساكن وثانيه يقبل الحركات الثلاث ويقبل السكون أيضا والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة اثنا عشر وهذه جملة أوزان الثلاثي المجرد كما أشار الى ذلك بقوله تعم (وفعل) بكسر الفاء وضم العين (أهمل) من هذه الاوزان لاستثقالهم الانتقال من كسر الى ضم (وأما قراءة بعضهم والسماء (١٦٩) ذات الحبك بكسر الحاء وضم الباء فوجهت على تقدير صحتها بوجهين أحدهما أن ذلك من تداخل اللغتين في جزأي الكلمة لانه يقال حبك بضم الحاء والباء وحبك بكسرهما فركب القارئ منهما هذه القراءة قال ابن جني أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال الى القراءة المشهورة فنطق بالباء مضمومة قال في شرح الكافية وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت هذه القراءة له لدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه لامكان عروض ذلك له والآخر أن يكون كسر الحاء اتباعا لكسرة تاء ذات ولم يعتد باللام الساكنة لان الساكن حاجز غير حصين قيل وهذا أحسن

(والعكس) وهو فعل بضم الفاء وكسر العين (يقل) في لسان العرب (لقصدهم تخصيص فعل بفعل) فيما لم يسم فاعله نحو ضرب وقتل والذي جاء منه دئل اسم دويبة سميت بها قبيلة من كنانة وهي التي ينسب اليها ابو الاسود الدؤلي وأنشد الاخفش لكعب ابن مالك الانصاري جاؤا بجيش لو قيس معرسه ◦ ما كان الا كمعرس الدئل والرئم اسم للاست والوعل لغة في الوعل حكاه الخليل فثبت بهذه الالفاظ أن هذا البناء ليس بمهمل خلافا لمن زعم ذلك نعم هو قليل كما ذكر ﴿تنبيه﴾ قد فهم من كلامه أن ما عدا هذين الوزنين مستعمل كثيرا أي ليس بمهمل ولا نادر وهي عشرة أوزان أولها فعل ويكون اسما نحو فلس وصفة نحو سهل وثانيها فعل ويكون اسما نحو فرس وصفة نحو بطل وثالثها فعل ويكون اسما نحو كبد وصفة نحو حذر ورابعها فعل ويكون اسما نحو عضد وصفة نحو يقظ وخامسها فعل ويكون اسما نحو عدل وصفة نحو نكس وسادسها فعل ويكون اسما نحو عنب قال سيبويه ولا نعلمه جاء صفة الا في حرف معتل يوصف به الجمع وهو قولهم عدا وقال غيره لم يأت من الصفات على فعل الا زيم بمعنى متفرق وعدا اسم جمع وقال السيرافي استدرك على سيبويه قدعا

الاصول (قوله وذكر بعضهم الخ) مقابل قوله لا يزاد فيه غير حرف مد (قوله نحو مغناطيس) بفتح الميم كما يفيده صنيع القاموس (قوله وكان عربيا) يظهر أنه عطف سبب على مسبب (قوله أعني مغناطيس) لعله منعه من الصرف ميلا الى احتمال عجمته مع كونه علما على اللفظ لان المراد لفظه (قوله الا بهاء التأنيث) كقرعبلانة سم (قوله أو زيادتي التثنية) كقولك في تثنية اشهيباب اشهيبابان وفي جمعه اشهيبابون عند التسمية به وفي النسب نحو اشهيبابي دماميني (قوله الى ضم) أي ضم لازم فخرج نحو يضرب اذا الضمة تزول نصبا وجزما (قوله وأما قراءة بعضهم) هو أبو السمال بفتح السين وتشديد الميم آخره لام (قوله والسماء ذات الحبك) في القاموس الحبك من السماء طرائق النجوم واحدها حبيكة (قوله على تقدير صحتها) انما قال ذلك لانه قد قيل انها لم تثبت (قوله من تداخل اللغتين الخ) اعترض بأن التداخل في جزأي الكلمة الواحدة غير معهود انما المعهود التداخل في الكلمتين نحو كدت بضم الكاف أكاد فان كدت بالضم على لغة من قال كاد يكود وأكاد على لغة من قال كاد يكاد (قوله قيل وهذا أحسن) قائله أبو حيان واعترض بأن أداة التعريف كلمة منفصلة ومن ثم امتنع القراء من ضم أول الساكنين اتباعا لضم ثالثه في نحو ان الحكم وقل الروح وغلبت الروم ولم يلحقوها بقل انظروا فالساكن المذكور حاجز حصين على أنه لا يجري في غير الآية اه وقد يقال اعتراضه بما ذكر لا ينافي أحسنيته مما قبله مع أن قوله على أنه لا يجري في غير الآية لا يرد اذ لم يسمع في غير الآية (قوله تخصيص فعل بفعل) الباء داخلة على المقصور (قوله فيما لم يسم فاعله) صفة لفعل أي الكائن في أوزان ما لم يسم فاعله (قوله جاؤا بجيش الخ) قاله كعب بن مالك الانصاري يصف جيش أبي سفيان حين غزا المدينة بالقلة والحقارة وقوله معرسه بضم الميم وسكون العين المهملة وفتح الراء أي مكان نزوله ويقال معرس كمحمد لان افعل أعرس وعرس بالتشديد والشاهد في الدئل فانه بضم فكسر فيكون هذا الوزن مستعملا (قوله والرئم) براء فهمزة وقوله اسم للاست أي الدبر (قوله لغة في الوعل) أي بفتح الواو وهو التيس الجبلي (قوله الا زيم) براء فتحتيه

عما فى قراءة من قرأ دينا قيما ولعله يقول انه مصدر بمعنى القيام اهـ واستدرك بعض النحاة على سيبويه ألفاظا أخر وهى سوى فى قوله تعالى مكانا سوى ورجل رضى وماء روى (١٧٠) وماء صرى وسبى طيبة ومنهم من تأولها وسابعها فعل ويكون اسما نحو ابل ولم يذكر سيبويه من فعل الا ابلا وقال لا نعلم فى الاسماء والصفات غيره وقد استدرك عليه ألفاظ فى الاسماء اطل وهى الخاصرة ذكره المبرد وروى قول امرئ القيس له اطلا ظبى بالكسر وقيل كسر الطاء اتباع ووتد ومشط ودبس لغة فى الاطل والوتد والمشط والدبس وقالوا باسنانه حبرة أى قلح وقالوا للعبة الصبيان حلج بلج وجلى بلى وقالوا حبب لغة فى الحب كما تقدم وعيل اسم بلد ومن الصفات قولهم أتان ابد وأمة ابد أى ولود وامرأة بلز أى ضخمة قال ثعلب ولم يأت من الصفات على فعل الا حرفان امرأة بلز وأتان ابد وأما قوله علمها احواسا بنو عجل * شرب النبذ واصطفافا بالرجل * فهو من النقل للوقف أو من الاتباع فليس باصل وثامنها فعل ويكون اسما نحو قفل وصفة نحو حلو وتاسعها فعل ويكون اسما نحو صرد وصفة نحو حطم وعاشرها فعل ويكون اسما نحو عنق وصفة وهو قليل والمحفوظ منه جنب وشلل وناقة سرح أى سريعة (وافتح وضم واكسر الثانى من فعل ثلاثى) أى للفعل الثلاثى المجرد ثلاثة أبنية لانه لا يكون الا مفتوح الاول وثانيه يكون مفتوحا ومكسورا ومضموما ولا يكون ساكنا لئلا يلزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع الاول فعل

وقوله بمعنى متفرق يقال مرل زيم أى متفرق النبات (قوله فى قراءة من قرأ) وهم الكوفيون وابن عامر (قوله ولعله يقول الخ) ظاهر صنيعه أن مثل ذلك لا يأتى فى زيم (قوله وماء روى) أى كثير مرو ويقال رواء كسماء (قوله وماء صرى) كذا فى نسخ بكسر الصاد المهملة وفتحها أى طال مكثه كذا فى القاموس وفى نسخه هرى بالهاء ولعله تحريف فانى لم أجده فى اللغة (قوله وسبى) بسين مهملة فموحدة وفى المصباح سبيت العدو سبيا والاسم السباء مثل كتاب والقصر لغة اهـ وفى القاموس السبى ما يسبى والجمع سبى والنساء لانهن يسبين القلوب أو يسبين فيملكن اهـ وقوله طيبة بوزن عنبة كما فى القاموس وبه الشاهد ومعناه بالوه بلا غدر ونقض عهد كما فى القاموس وتوهم البعض أن الشاهد فى سبى فقال بعد نقل عبارة المصباح وأنت خبير بأن هذا لا دلالة فيه على كونه وصفا (قوله ومنهم من تأولها) أى بأنها مصادر وصف بها (قوله اطل) بالطاء المهملة (قوله فى الاطل) أى بكسر فسكون والوتد أى بفتح فكسر أو فتح والمشط أى بتثليث أوله فسكون وبفتح فكسر وضمتين مع تخفيف الطاء وتشديدها كما فى القاموس والدبس أى بكسر فسكون وجعل البعض المشط كالدبس بكسر فسكون قصور (قوله حبرة) أى بحاء مهملة فموحدة وقوله أى قلح بقاف فلام فحاء مهملة هو صفرة الاسنان (قوله حلج) بحاء مهملة ولام فجيم بلج بموحدة فلام فجيم على ما فى النسخ ولم أرهما فى القاموس وجلى بجيم ولام فنون بلى بموحدة فلام فنون كما فى القاموس (قوله عيل) بعين مهملة فتحتية (قوله وأما قوله الخ) ليس متعلقا بكلام ثعلب لان عجلا ورجلا ليسا وصفين بل هو دفع توهم استدراكهما أيضا على سيبويه (قوله من فعل ثلاثى) أى مبنى للفاعل بدليل قوله ورد نحو دمى (قوله لا يكون الا مفتوح الاول) اى لا ساكنا لعدم الابتداء بالساكن ولا مكسورا ولا مضموما الا عند البناء للمفعول كما يأتى لثقلهما وثقل الفعل (قوله ولا يكون ساكنا) أى أصالة فلا يرد نحو رد وشد ولا نحو قال وخاف وطال ولا نحو علم بالسكون مخفف علم ولا نعم وبئس وليس لان أصل عين الكل الحركة على أن الكلام فى الافعال غير الجامدة والثلاثة الاخيرة جامدة فلا يبالى بها لعدم تصريف (قوله الاول فعل) ولا تفتح عين مضارعه دون شذوذ كأبى يأبى وسلا يسلى وقلا يقلى وقيل الفتح لكسر عين الماضى فى لغة فيكون ذلك من تداخل لغتين الا اذا كانت العين أو اللام حرفا حلقيا كسأل يسأل ومدح يمدح بل يجب فيها بين الكسر والضم ما لم يشتهر أحد الامرين فان اشتهر أحدهما تعين كالكسر فى يضرب والضم فى يقتل وقال ابن عصفور بل يجوز الامران مع اشتهار أحدهما وقال ابن جنى يتعين الكسر عند عدم الاشتهار وما لم يلتزم أحدهما لسبب يقتضى ذلك كالتزام الكسر عند غير بنى عامر فيما فاؤه واو كوجد يجد أما بنو عامر فلم يلتزموا الكسر فى ذلك فقالوا يجد بالضم وعند الجميع فيما عينه ياء كباع يبيع وفيما لامه ياء وعينه غير حلقية كرمى يرمى فان كانت عينه حلقية فتحت كسعى يسعى ونهى ينهى وفى المضاعف غير المسموع ضمه كحن يحن وأن يئن بخلاف ما سمع ضمه فقط كمر يمر ورد يرد أو مع كسره كصد يصد وبصد ونشط ينشط وينشط وكالتزام الضم فيما عينه واو كقام يقوم وشذ تاه يتيه وطاح يطيح فى لغة من قال ما أتوهه وما أطوحه وفيما لامه واو وليست عينه حلقية كغزا يغزو بخلاف ما عينه حلقية كمحا يمحى فى احدى لغاته وفى المضاعف المتعدى غير المسموع كسره كرد يرد بخلاف ما سمع كسره فقط وهو حبه يحبه أو مع ضمه كشده يشده ويشده وفيما هو للغلبة كسابقنى فسبقته أسبقه ما لم يكن فيه ملزم الكسر كواعدنى فوعدته أعده وبايعنى فبعته أبيعه وراماى فرميته أرميه ولا تأثير لحلق فى ذى الغلبة خلافا للكسائى فتقول

فاخرني

ويكون متعديا نحو ضرب ولازما نحو ذهب ويرد لمعان كثيرة ويختص بباب المغالبة وقد يجيء فعل مطاوعا لفعل بالفتح فيهما ومنه قوله قد جبر الدين الاله فجبر والثاني فعل ويكون متعديا نحو شرب ولازما نحو فرح ولزومه أكثر من تعديه ولذلك غلب وضعه للنعوت اللازمة والاعراض والالوان وكبر الاعضاء نحو شنب وفلج ونحو برئ ومرض ونحو سود وشهب ونحو أذن وعين وقد يطاوع فعل بالفتح نحو خدعه فخدع والثالث فعل نحو ظرف ولا يكون متعديا الا بتضمين أو تحويل فالتضمين نحو رحبتكم الدار وقول علي ان بشرا قد طلع اليمن ضمن الاول معنى وسع والثاني معنى بلغ وقيل الاصل رحبت بكم فحذف الخافض توسعا والتحويل نحو سدته فان أصله سودته بفتح العين ثم حول الى فعل بضم العين ونقلت الضمة الى فائه عند حذف العين وفائدة التحويل الاعلام بانه واوي العين اذ لو لم يحول الى فعل وحذفت عينه لالتقاء الساكنين عند انقلابها ألفا لالتبس الواوي باليائي هذا مذهب قوم منهم الكسائي واليه ذهب في التسهيل وقال ابن الحاجب وأما باب سدته فالصحيح أن الضم لبيان بنات الواو لا للنقل ولا يرد فعل الا لمعنى مطبوع عليه من هو قائم به نحو كرم ولؤم أو كمطبوع نحو فقه وخطب أو شبيهه نحو جنب شبه بجنس ولذلك كان لازما لخصوص معناه بالفاعل ولا يرد يائي العين الا هيؤ ولا منصرفا يائي اللام

فاشرني فغشرته أشره بالضم وقد يجيء ذوا الحلق غير ذي الغلبة بكسر كمرع يمرع أو بضم كدخل يدخل وبكسر وفتح كنضح ينضح وينضح ونغم ونغم كسعا يسعو ويسعا وبالتثليث كرجح يرجح ويرجح ويرجح والمعتمد في ذلك السماع فاذا فقد رجع الى الفتح دماميني باختصار (قوله ويكون متعديا) وتعديه أكثر من لزومه عكس فعل بكسر العين دماميني (قوله ويرد لمعان كثيرة) منها السلب يقال قررته وأقررته أي أزلته عن مقره ومنها الغلبة والمطاوعة ونبه الشارح على هذين (قوله ويختص بباب المغالبة) الباء داخلة على المقصور والمراد بباب المغالبة اسناد الغلبة في فعل بين اثنين الى الغالب فيه منهما نحو ضاربني زيد فضربته أي غلبته في الضرب (قوله مطاوعا) أي مشعرا بتأثر فاعله بفعل آخر ملاق له في الاشتقاق (قوله فجبر) أي انجبر (قوله والثاني فعل) وحق عين مضارعه الفتح وكسرت في ألفاظ قليلة كورث يرث وومق يمق وأما فضل بالكسر يفضل بالضم من الفضلة فمن باب التداخل (قوله ولذلك) أي لكون لزومه أكثر من تعديه وقوله للنعوت اللازمة أي الصفات اللازمة للذوات القائمة هي بها فالمراد النعت اللغوي وقوله والاعراض الخ أي وكل من المذكورات لا يطلب زيادة على قيامه بفاعله فلم يتعد (قوله نحو شنب الخ) في كلام ماف وشرمرتب والشنب بالتحريك ماء ورقة وبرد وعذوبة في الاسنان وشنب كفرح فهو شانب وشنيب وأشنب وهي شنباء قاموس (قوله وفلج) بالفاء والجيم كما رأيته في نسخ وهو كفرح من الفلج وهو تباعد الاسنان وقضية كلام شيخنا بل صريحه أنه بالقاف والحاء المهملة كفرح من القلح وهو صفرة الاسنان ولعل الاول هو المناسب لكونه مثالا للنعوت اللازمة (قوله الا بتضمين أو تحويل) قال الدماميني وتبعه شيخنا والبعض وشيخنا السيد أي مصاحبا لذلك والباء للمصاحبة ولا يجوز أن تكون سببية لعطفه التحويل على التضمين والتحويل ليس سببا للتعدي قطعا ولا يعطف على السبب الا السبب اه ومنشؤه ملاحظتهم في قوله أو تحويل المحول عنه اليه دون المحول والانسب بالسياق العكس بأن يكون المراد أو تحويل عن فعل بالفتح وحينئذ يصلح سببا الا ان حامله مراعاة الاصل والله الهادي (قوله ثم حول) أي واستصحب التعدي الثابت له قبل التحويل دماميني (قوله عند حذف العين) أي عند ارادة حذفها والا فالنقل متقدم على الحذف (قوله لالتقاء الساكنين) هما الالف المنقلبة عن العين لتحركها وانفتاح ما قبلها وآخر الفعل الساكن عند اتصال تاء المتكلم به (قوله لالتبس الواوي باليائي) أي واوي العين بيائيها لان الفتح لا يدل على أحدهما ولعل المراد بالالتباس هنا الاجمال وهو أيضا معيب في مقام البيان كما حققناه سابقا (قوله هذا) أي ما ذكر من أن ضم فاء نحو سدته لنقل حركة عينه اليها بعد تحويله الى فعل بالضم (قوله ان الضم) أي ضم الفاء وقوله لبيان بنات الواو أي فروعها أي الكلمات الواوية العين (قوله أو كمطبوع) أي أو لمعنى غير مطبوع بل طارئ بالاكتساب لكنه كالمطبوع في عدم المفارقة (قوله أو شبيهه) الضمير يرجع الى الكاف الاسمية التي بمعنى مثل في قوله أو كمطبوع أي أو أشبه مثل المطبوع ووجه الشبه طروه كمثل المطبوع هذا هو اللائق في حل عبارته ولا ينافيه قوله شبه بجنس لان المراد النجاسة المعنوية اللازمة بعد اكتسابها كالملكة انقاله المكر فقط ما للبعض وأما ارجاع شيخنا والبعض الضمير الى نحو فقه والمعنى أن مثل المطبوع قسمان ما لا يزول نحو فقه وما يزول نحو جنب فغفلة عما يلزم ذلك من كون نحو جنب كالمطبوع فيكون غير زائل والفرض أنه زائل كما اعترفا به فاعرفه (قوله ولذلك) أي لكون فعل لا يرد الا لمعنى مطبوع عليه الخ وقوله لخصوص معناه بالفاعل أي اختصاصه به وعدم طلبه زائدا عليه وهذا علة للعلية (قوله ولا يرد يائي العين) أي استثقالا للضمة على الياء دماميني (قوله الا هيؤ) أي حسنت هيئته (قوله ولا منصرفا الخ) احترز بمنصرفا من نحو قضو بمعنى ما أقضاه

الانهو لانه من التهية وهو العقل ولا مصاعفا الاقليلا مشروكا فحو لبب وشرر وقالوا السبو شرد بكسر العين أيضا ولا غيرمضموم عين مضارعه الا بتداخل لغتين كما فى كدت تكاد والماضى من لغة مضارعه تكود حكاه ابن خالويه والمضارع ماضيه كدت بالكسر فأخذ الماضى من لغة والمضارع من أخرى وأشار بقوله (رزد نحو ضمن) الى أن من أبنية الثلاثى المجرد الاصلية فعل مالم يسم فاعله نحو ضمن فعلى هذا تكون أبنية الثلاثى المجرد أربعة والى كون صيغة مالم يسم فاعله أصلا ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون ونقله فى شرح الكافية عن سيبويه والمازنى وذهب البصريون الى أنها فرع مغيرة عن صيغة الفاعل ونقله غير المصنف عن سيبويه وهو أظهر القولين وذهب اليه المصنف فى باب الفاعل من الكافية وشرحها ﴿تنبيهات﴾ الاول لما لم يتعرض لبيان حركة فاء الفعل فهم انها غير مختلفة (١٧٢) وأنها فتحة لان الفتح أخف من الضم والكسر واعتباره أقرب • الثانى ماجاء من الافعال مكسور الاول أو ساكن الثانى فليس بأصل بل هو مغير عن الاصل نحو شهد وشهد وشهد • الثالث مذهب البصريين أن فعل الامر أصل برأسه وأن قسمة الفعل ثلاثية وذهب الكوفيون الى أن الامر مقتطع من المضارع فالقسمة عندهم ثنائية فعلى الاول الصحيح كان من حق المصنف اذ ذكر فعل مالم يسم فاعله أن يذكر فعل الامر أو يتركهما معا كما فعل فى الكافية قال فى شرحها جرت عادة النحويين أن لايذكروا فى أبنية الفعل المجرد فعل الامر ولا فعل مالم يسم فاعله مع أن فعل الامر أصل فى نفسه اشتق من المصدر ابتداء كاشتقاق الماضى والمضارع منه ومذهب سيبويه والمازنى أن فعل مالم يسم فاعله أصل أيضا فكان ينبغى على هذا اذا عدت صيغ الفعل المجرد من الزيادة أن يذكر للرباعى ثلاث صيغ صيغة للماضى المصوغ للفاعل كدحرج وصيغة له مصوغا للمفعول كدحرج وصيغة للامر كدحرج الا أنهم استغنوا بالماضى الرباعى المصوغ للفاعل عن الآخرين لجريانها على سنن مطرد ولا يلزم من ذلك انتفاء أصالتهما كما لم يلزم من الاستدلال على المصادر المطردة بأفعالها انتفاء أصالتها هذا كلامه (ومنتهاه) أى الفعل (أربع ان جردا) وله حينئذ بناء واحد وهو فعلل ويكون متعديا نحو دحرج ولازما نحو عربد وقال الشارح له ثلاثة أبنية واحد للماضى المبنى للفاعل نحو دحرج وواحد للماضى المبنى للمفعول نحو دحرج وواحد للامر نحو دحرج وفيه ماتقدم من أن عادة النحويين الاقتصار على بناء واحد وهو الماضى المبنى للفاعل كما سبق (وان يزد فيه فما ستا عدا) أى جاوز لان التصرف فيه أكثر

وانه مطرد فى باب التعجب كما مر وذكر شيخنا والبعض نزهو مع قصوته اللدمامينى غير مناسب لان زهو راوى اللام والكلام فى يائيها (قوله الانهو) أصله نهى كما يشير اليه قول الشارح لانه من النهية أبدلت الياء واوا لمناسبة الضمة قبلها (قوله مشروكا) بالشين المعجمة كما فى عبارة التسهيل أى مشروكا لغيره من الاوزان كما بينه الدمامينى ونبه عليه الشارح بقوله وقالوا السبو الخ ووقع فى نسخ مترو كا بالفوقية وهو تحريف مناف لقوله قليلا (قوله لبب) أى صار لبيبا وشرر أى صار ذا شر (قوله كما فى كدت) أى بضم الكاف وقوله تكاد أى وقياس مضارع كدت بالضم تكود الا أنهم استغنوا بمضارع كدت بالكسر وهو تكاد عن مضارع كدت بالضم وهو تكود كما فى ابن عقيل على التسهيل (قوله والماضى) المناسب فاء التعليل وقول البعض فاء التفريع غير ظاهر (قوله وذهب البصريون) أى جمهورهم (قوله ماجاء من الافعال الخ) وارد على قوله مما وأنها فتحة وقوله سابقا ولا يكون أى ثانى الفعل الثلاثى ساكنا (قوله أو ساكن الثانى) أوما نعه خلو تجوز الجمع كما فى شهد بكسر وسكون ﴿فائدة﴾ تسكين عين فعل المكسور العين أو المضموم من الافعال كعلم وظرف والاسماء ككتف ورجل للتخفيف لغة تميمية كما فى التسهيل (قوله كما فعل فى الكافية) راجع لقوله أو يتركهما معا (قوله فى أبنية الفعل المجرد) ثلاثيا كان أو رباعيا (قوله ومذهب سيبويه والمازنى) المناسب قراءته بالنصب عطفا على فعل الامر (قوله أن يذكر) بالبناء للمفعول وقوله للرباعى كان عليه أن يقول للمجرد أو يزيد والثلاثى لان الامر من الثلاثى قد يكون مجردا نحو قم وبع ودع (قوله الا أنهم الخ) اعتذار عن عدم ذكر النحويين الماضى المصوغ للمجهول وفعل الامر لا عن ترك المصنف فعل الامر دون المصوغ للمجهول لانه لا يصلح اعتذارا عنه كما هو واضح (قوله لجريانها) أى الصيغ الثلاث للرباعى على سنن مطرد أى طريق غير مختلف بخلافها فى الثلاثى فبيان أحدها لا بيان للآخرين (قوله ولا يلزم من ذلك) أى من الاستغناء بالماضى وجعل بيانه بيانا للآخرين (قوله كما لم يلزم من الاستدلال على المصادر الخ) كالاستدلال بكون الفعل على وزن فعل بفتح العين لازما على كون مصدره الفعول وقوله انتفاء أصالتها أى المصادر (قوله ومنتهاه أربع) وانما لم يجاوزها الى الخمس لئلا يساوى الاسم وهو نازل عنه بدليل احتياجه اليه واشتقاقه منه قاله الدمامينى (قوله كما سبق) الكاف بمعنى لام التعليل أى لما سبق من جريانها على سنن واحد (قوله لان التصرف فيه أكثر) لعل مراده بالتصرف التغير ويشهد له كلامه قبيل قول المصنف وليس أدنى من ثلاثى يرى الخ

الخ (قوله من الاسم) أى من التصرف فيه (قوله نحو احرنجم) أى اجتمع (قوله وان كان) أى المزيد فيه (قوله سيذكرمابه يعرف الزائد) أى وهذا يغنى عن ذكر أوزانه لتضمنه معرفتها (قوله نيفا على الثمانين) أى قدرا زائدا عليها أى أكثر منها (قوله وهى أفعل) يجىء لمعان منها التعدية كأخرج زيد عمرا وللكثرة كأعشب المكان أى كثر نباته وأعال الرجل أى كثرت عياله وللصيرورة كأغدّ البعير أى صار ذا غدة والاعانة على ما اشتق الفعل منه كأحلبت زيدا أى أعنته على الحلب والتعريض له كأبعت العبد أى عرضته للبيع والسلب كأقسط زيد أى أزال عن نفسه القسوط وهو الجور وأشكيت زيدا أى أزلت شكايته ووجدان المفعول متصفا به كأبخلت زيدا أى وجدته بخيلا وبلوغه كأمأت الدراهم أى بلغت مائة وأنجد زيد أى بلغ نجدا والمطاوعة ككببته فأكب دماميني باختصار (قوله وفعل) بتشديد العين واختلف فى الزائد منه فالخليل وسيبويه على أنه الاول لانه فى مقابلة الياء من بيطر وقال آخرون الزائد هو الثانى لانه فى مقابلة الواو فى جهور وكلا الوجهين حسن قيل وهذا الخلاف فى الزائد من كل مكرر ويجىء فعل لمعان منها تعدية اللازم أو ذى الواحد كفرحت زيدا وخوفته عمرا والتكثير فى الفعل كطوف زيد أى كثر طوافه أو الفاعل كبركت الابل أو المفعول كغلقت الابواب والسلب كقردت البعير أى أزلت قراده والتوجه كشرق وغرب أى توجه الى الشرق والغرب ونسبة المفعول الى ما اشتق الفعل منه كفسقته أى نسبته الى الفسق والصيرورة كعجزت المرأة أى صارت عجوزا ولأصل الفعل كفكر أى تفكر ومن فعل ما صيغ من المركب لاختصار حكايته نحو هلل اذا قال لا اله الا الله وأمن اذا قال آمين وأيه اذا قال أيها الرجل ونحوه دماميني باختصار (قوله وتفعل) يجىء لمعان منها المطاوعة ككسرته فتكسر وعلمته فتعلم وفى المثال الثانى كلام أسلفناه فى باب تعدى الفعل ولزومه والتكلف أى معاناة الفاعل الفعل ليحصل كتشجع أى تكلف الشجاعة وعاناها لتحصل فهو يريد وجودها وارادة حصول الاصل هنا وعدمها فى تفاعل هى الفارقة بينهما مع كون كل لاظهار الاصل لا حقيقة والتجنب كتأثم أى تجنب الاثم والصيرورة كتأيمت المرأة أى صارت أيما والاتخاذ كتبنيته أى اتخذته ابنا والطلب كتعجل الشئ أى طلب عجلته وتبينه أى طلب بيانه دماميني باختصار ولاصل الفعل كتفكر أى فكر (قوله وفاعل) هو لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظا والاشتراك فيهما معنى فزيد وعمرو من ضارب زيد عمرا قد اقتسما الفاعلية والمفعولية بحسب اللفظ فان أحدهما فاعل والآخر مفعول واشتركا فيهما بحسب المعنى اذ كل منهما ضارب لصاحبه ومضروب له ولهذا جوز بعضهم اتباع مرفوعه بمنصوب والعكس وقد جاء لاصل الفعل كباعدته أى أبعدته وسافر زيد وقاتله الله وبارك فيه (قوله وتفاعل) هو للاشتراك فى الفاعلية لفظا وفيها وفى المفعولية معنى وقد جاء لاصل الفعل كتعالى الله وتخييل الاتصاف به كتجاهل والمطاوعة كباعدته فتباعد (قوله وافتعل) يجىء لمعان منها التسبب فى الشئ والسعى فيه تقول اكتسبت المال اذا حصلته بسعى وقصد وتقول كسبته ان لم يكن بسعى وقصد كالمال الموروث ولاصل الفعل كالتحى أى طلعت لحيته والمطاوعة كأوقدت النار فاتقدت ومعنى تفاعل كاقتتلوا واختصموا دماميني باختصار (قوله وانفعل) هو لمطاوعة الفعل ذى العلاج أى التأثير المحسوس كقطعته فانقطع فلا يقال علمت المسئلة فانعلمت ولا ظننت ذلك حاصلا فانظن لان العلم والظن مما يتعلق بالباطن وليس أثرهما محسوسا وأما نحو فلان منقطع الى الله تعالى وانكشفت لى حقيقة المسئلة وحديث أنا عند المنكسرة قلوبهم من أجلى فمن باب التجوز سلمنا أنه حقيقة لكن لا نسلم أنه مطاوع بل هو من باب انطلق زيد وجاء لاصل الفعل كانطلق أى ذهب ولبلوغ الشئ كانحجز أى بلغ الحجاز واستغنوا عن

من الاسم فلم يحتمل من عدة الحروف ما احتمله الاسم فالثلاثى يبلغ بالزيادة أربعة نحو أكرم وخمسة نحو اقتدر وستة نحو استخرج والرباعى يبلغ بالزيادة خمسة نحو تدحرج وستة نحو احرنجم ﴿تنبيهات﴾ الاول قال فى التسهيل وان كان فعلا لم يتجاوز ستة الا بحرف التنفيس أو تاء التأنيث أو نون التأكيد وسكت هنا عن هذا الاستثناء وهو أحسن لان هذه فى تقدير الانفصال • الثانى لم يتعرض الناظم لذكر أوزان المزيد من الاسماء والافعال لكثرتها ولانه سيذكر ما به يعرف الزائد أما الاسماء فقد بلغت بالزيادة فى قول سيبويه ثلثمائة بناء وثمانية أبنية وزاد الزبيدى عليه نيفا على الثمانين الا أن منها ما يصح ومنها ما لا يصح وأما الافعال فللمزيد فيه من ثلاثيها خمسة وعشرون بناء مشهورة وفى بعضها خلاف وهى أفعل نحو أكرم وفعل نحو فرح وتفعل نحو تعلم وفاعل نحو ضارب وتفاعل نحو تضارب وافتعل نحو اشتمل وانفعل نحو انكسر

افعل بافتعل فيما فاؤه لام كالويه والتوى أو راء كرمته فارتمى أو واو كوصلته فاتصل أو نون كغلته فانغل وكذا الميم غالبا كملأته فامتلأ وسمع محوته فامحى ومزته فامّاز والاصل انمحى وانماز فقلبت النون ميما وأدغمت وقد يستغنون عنه بافتعل في غير ذلك كاستتر واشتد وقد يتشاركان في غير ذلك كغممت الشئ فانغم واغتم دماميني باختصار (قوله واستفعل) يجئ لمعان منها الطلب كاستغفرت الله وعد الشئ متصفا بالفعل كاستحسنت زيدا أي عددته حسنا والصيرورة كاستحجر الطين أي صار حجرا ولوجدان الشئ متصفا بالفعل كاستوبأت الارض وجدتها وبئة والمطاوعة كاردته فاستراح وتقدم في باب تعدى الفعل ولزومه مزيد (قوله وافعل) بتشديد اللام وكذا افعال وأكثر مجيئهما للالوان ثم العيوب الحسية وقد يجيئان لغيرهما كانقض الطائر أي سقط وامّلاس الشئ من الملاسة والاكثر في ذي الالف العروض وفي ساقطها اللزوم وقد يكون الاول لازما كقوله تعالى في وصف الجنتين مدهامتان والثاني عارضا كاحمر وجهه خجلا دماميني باختصار واختلف في أيهما الاصل كما في الهمع (قوله نحو اشهاب الفرس) أي غلب سواده على بياضه ومثله اشهب نقله شيخنا السيد عن شرح الشافية (قوله افعوعل) يجئ لمعان منها المبالغة نحو اخشوشن الشعر أي غلظت خشونته واعشوشب المكان كثر عشبه والصيرورة نحو احلولى الشئ أي صار حلوا دماميني (قوله نحو اغدودن) بغين معجمة فدالين مهملتين بينهما واو أي طال (قوله وافعوّل) بتشديد الواو وقوله نحو اعلوط فرسه بعين ودال مهملتين وقوله اذا اعروراه أي ركبه عريا والذي في القاموس اعلوط لعنقه تعلق بعنقه وعلاه أو ركبه بلا خطام أو عريا اه (قوله وافعوال نحو اخشوش) فيه أن اخشوشن كاغدودن وهو بوزن افعوعل كما مر في كلام الشارح لا افعوال بل مر عن الدماميني أن اخشوشن بوزن افعوعل ومعنى اخشوشن الشعر غلظت خشونته كما مر (قوله نحو اهبيخ) بخاء معجمة يقال اهبيخ الغلام أي امتلأ (قوله نحو شملل) بالشين المعجمة والميم واللامين كما في القاموس (قوله نحو بيطر) أي عمل صنعة البيطرة وهي معالجة الدواب (قوله اذا خلط) بالطاء المهملة وهو راجع الى الفعلين قبله كما قاله شيخنا السيد ولم يذكر في القاموس الفعل الاول أصلا واقتصر على رهيأ وفسرها بمعان منها الضعف والتواني وفساد الرأي (قوله وافعنلى) مذهب سيبويه عدم تعدى هذا البناء وجاء به أبو عبيدة وابن جني فقالا قد يجئ متعديا كقوله

قد جعل النعاس يغرندينى ○ أدفعه عنى ويسرندينى

قال الزبيدي أحسب هذا مصنوعا ومعنى هذين الفعلين واحد أي يعلونى دماميني (قوله وافعللا نحو احبنطأ) بهمزة بعد اللام وبعد الطاء (قوله نحو اخرنطم) بخاء معجمة فراء فنون فطاء مهملة ويظهر لي أنه كاحرنجم فيكون من مزيد الرباعي (قوله بالمدّ) بل بفتح الميم وكسرها (قوله والكثير بدل) بل هو الصحيح وأما تمندل وتمسكن ونحوهما فشاذ ذكره شيخنا السيد (قوله ويجئ كل واحد الخ) يرد عليه أن منها ما لم يوضع لافادة معنى من المعاني التي تفادبالابنية كفوعل وفعول وفيعل وفعيل (قوله من رباعيها) أي الافعال (قوله وقيل هو ملحق باحرنجم) فأصله اقشعر كاحرنجم زادوا فيه الهمزة واحدى الراءين فصار اقشعرر ثم نقلوا الى العين فتحة الراء الاولى توصلا الى ادغامها في الثانية ورد هذا القول بأن الملحق به اذا كانت فيه زيادة يجب اشتمال الملحق عليها واقعة فيه موقعها في الاصل والنون من احرنجم منتفية من اقشعر وبأنه لا يجوز في الملحق الادغام مطلقا ولا الاعلال الا في الآخر ومجرد مجئ مصدره كمصدر احرنجم لا يدل على الالحاق بل لا بد من استيفاء شرائط الالحاق (قوله وأدغموا الاخير) لو قال والراء وأدغموا الاخير فيها لكان أوضح وفي قوله وأدغموا الاخير اشارة الى أن الراء الاولى هي الاصلية وفي ذلك خلاف (قوله فوزنه الآن افعلل) ووزنه قبل ذلك افعلل كدحرج (قوله رباعي) بحذف الثانية من ياءي النسب تخفيفا ثم حذف الاولى لالتقاء الساكنين

واستفعل نحو استغفر وافعلّ نحو احمرّ وافعالّ نحو اشهابّ الفرس وافعوعل نحو اغدودن الشعر وافعوّل نحو اعلوّط فرسه اذا اعروراه وافعوال نحو اخشوش وافعيّل نحو اهبيّخ وفوعل نحو حوقل اذا أدبر عن النساء وفعول نحو هرول وفعالّ نحو شملّل اذا أسرع وفيعل نحو بيطر وفعلل نحو وطشأ رأيه ورهيأ اذا خلط وفعلى نحو سلقاه اذا ألقاه على قفاه وافعنلى نحو اسلنقى وافعنللا نحو احبنطأ لغة في احبنطى اذا امتلأ بطنه وافعنلل نحو اخرنطم اذ غضب وفعلل نحو سندل الزرع وتفعلل نحو تمندل اذا مسح يده بالمنديل والكثير تندل ويجئ كل واحد من هذه الاوزان لمعان متعددة لا يحتمل الحال ايرادها وللمزيد من رباعيها ثلاثة أبنية تفعلل نحو تدحرج وافعنلل نحو احرنجم وافعلل نحو اقشعر وهي لازمة واختلف في هذا الثالث فقيل هو بناء مقتضب وقيل هو ملحق باحرنجم زادوا فيه الهمزة وأدغموا الاخير فوزنه الآن افعلّ ويدل على الحاقه باحرنجم مجئ مصدره كمصدره (لاسم مجرد رباعي فعلل ○ وفعلل وفعلل وفعلل

ومع فعل فعلل) أى للرباعى المجرد ستة أبنية ٭ الاول فعلل بفتح الاول والثالث ويكون اسما نحو جعفر وهو النهر الصغير وصفة ومثلوه بسهلب وشجعم والسهلب الطويل والشجعم الجرى، وقيل ان الهاء فى سهلب والميم فى شجعم زائدتان وجاء بالتاء نحو زشهربة وشهبرة للكبيرة وبهكنة للضخمة الحسنة ٭ الثانى فعلل بكسر الاول والثالث ويكون اسما نحو زبرج وهو السحاب الرقيق وقيل السحاب الاحمر وهو من أسماء الذهب أيضا وصفة نحو خرمل قال الجرمى الخرمل المرأة الحمقاء مثل الخذعل ونحو ناقة دلقم قال الجوهرى هى التى أكلت أسنانها من الكبر ٭ الثالث فعلل بكسر الاول وفتح الثالث ويكون اسما نحو درهم وصفة نحو هبلع للاكول الرابع فعلل بضم الاول والثالث ويكون اسما نحو برثن وهو واحد براثن السباع وهو كالمخلب من الطير وصفة نحو جرشع للعظيم من الجمال ويقال الطويل ٭ الخامس فعلل بكسر الاول وفتح الثانى ويكون اسما نحو قمطر وهو وعاء الكتب وقطحل وهو الزمان الذى كان قبل خلق الناس قال أبو عبيدة والاعراب تقول هو زمن كانت الحجارة فيه رطبة قال العجاج ٭ وقد أتاه زمن الفطحل ٭ والصخر مبتل كطين الوحل ٭ وقال آخر ٭ زمن الفطحل اذ السلام رطاب ٭ وصفة نحو سبطر وهو الطويل الممتد وجمل قمطر أى صلب ويوم قمطر أى شديد ٭ السادس فعلل بضم الاول وفتح الثالث ويكون اسما نحو جخدب لذكر الجراد وصفة نحو جرشع بمعنى جرشع بالضم ﴿تنبيهات﴾ الاول مذهب البصريين غير الاخفش أن هذا البناء السادس ليس ببناء أصلى بل هو فرع على فعلل بالضم فتح تخفيفا لان جميع ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم نحو جخدب وطحلب وبرقع فى الاسماء وجرشع فى الصفات وقالوا للطحلب برثن واشجر البادية عرفط والكساء برجد ولم يسمع فيها فعلل بالفتح وذهب الكوفيون والاخفش الى انه بناء أصلى واستدلوا لذلك بأمرين أحدهما أن الاخفش حكى جوذرا ولم يحك فيه الضم فدل على أنه غير مخفف وهو مردود فان الضم فيه منقول أيضا وزعم الفراء أن الفتح فى جوذر أكثر وقال الزبيدى ان الضم فى جميع ما ورد منه أفصح والآخر أنهم قد ألحقوا به فقالوا عندد يقال مالى عن ذلك عندد أى بد وقالوا عاططت الناقة عوططا اذا اشتهت الفحل وقالوا سودد فجاؤا بهذه الامثلة مفكوكة وليست من الامثلة التى استثنى فيها فك المثلين لغير الالحاق فوجب أن يكون للالحاق ٭ وأجاب الشارح بأنا لا نسلم ان فك الادغام للالحاق بنحو جخدب وانما

وان شئت قلت حذفت ياء النسب برمتها للضرورة (قوله ومع فعل فعلل) لو أوعاطفة لفعلل على المبتدا ومع فعل حال من فعلل أو من مجموع الاوزان الخمسة (قوله ستة أبنية) ومقتضى القسمة أن تكون ثمانية وأربعين بضرب اثنى عشر فى أربعة أحوال اللام الاولى لكن لم يأت أكثرها لالتقاء الساكنين أو للثقل أو لتوالى أربع متحركات ومقتضى القسمة أن تكون أبنية الخماسى مائة واثنين وتسعين بضرب ثمانية وأربعين فى أربعة أحوال اللام الثانية لكن لم يأت أكثرها لما مر (قوله وبهكنة) بموحدة فهاء فكاف فنون (قوله نحو خرمل) بخاء معجمة فراء فميم فلام كما فى القاموس (قوله المرأة الحمقاء) أى وصف المرأة الحمقاء (قوله مثل الخذعل) بخاء معجمة مكسورة فذال معجمة ساكنة فعين مهملة فلام كما فى القاموس وما فى كلام شيخنا مما يخالف ذلك فيه نظر (قوله دلقم) بدال مهملة فلام فقاف (قوله التى أكلت أسنانها) من باب فرح أى تكسرت كذا فى القاموس (قوله نحو هبلع) بهاء فموحدة فلام فعين مهملة وقيل الهاء فيه زائدة (قوله نحو برثن) بموحدة فراء ففوقية على ما فى التصريح وضبطه زكريا بالمثلثة بدل الفوقية وصوبه يس (قوله نحو جرشع) بجيم فراء فشين معجمة فعين مهملة تصريح (قوله وهو وعاء الكتب) قال الشاعر

ليس بعلم ما حوى القمطر ٭ ما العلم الا ما وعاه الصدر

(قوله وقطحل) بالقاف والطاء والحاء المهملتين تصريح (قوله وهو الزمان الخ) وقال المصرح هو زمن الطوفان وزمن خروج نوح من السفينة (قوله قال العجاج) تبع فيه المرادى قال العينى وهو غير صحيح وانما قاله رؤبة (قوله اذ السلام) بكسر السين المهملة أى الحجارة جمع سلمة بفتح فكسر والرطاب بكسر الراء جمع رطبة بفتحها كقصاع وقصعة (قوله نحو جخدب) بجيم فخاء معجمة فدال مهملة تصريح (قوله بالضم) أى ضم اللام وقوله لان جميع ما سمع فيه الفتح أى فتح اللام (قوله عرفط) بعين مهملة فراء ففاء فطاء مهملة (قوله برجد) بموحدة فراء فجيم فدال مهملة (قوله ولم يسمع فيها) أى الثلاثة المذكورة فى قوله وقالوا الخ فعلل بالفتح أى فقد انفرد الضم دون الفتح وذلك يدل على أصالة الضم (قوله حكى جوذرا) أى بفتح الذال المعجمة وهو ولد البقرة الوحشية كالجيذر بالياء والجوذر بالواو مع ضم الجيم أو فتحها أو مع فتحها وكسر الدال كذا فى القاموس (قوله وزعم الفراء الخ) دليل لكون الضم منقولا كما قاله شيخنا وكذا قوله وقال الخ لكن كان الانسب حذف الواو من وزعم (قوله أنهم قد ألحقوا به) أى والالحاق به يدل على أصالته اذ لا يلحق الا بالاصلى سم (قوله عندد) باهمال العين والدالين وقوله عاطت باهمال العين والطاء وقوله سودد فى داله الاولى الضم أيضا (قوله التى استثنى فيها) أى من وجوب ادغام المثلين فى غير الملحق (قوله وأجاب الشارح) أى عن الاستدلال بالامر الآخر قال سم وكان حاصل الجواب الاول

هولان فعللا من الابنية المختصة بالاسماء فقياسه الفك كما فى جلدد وطلل وحلل وان سلمنا انه للالحاق فلا نسلم انه لا يلحق الا بالاصول فانه قد ألحق بالمزيد فيه فقالوا اقعنسس فألحقوه باحرنجم فكما ألحق بالفرع بالزيادة فكذا يلحق بالفرع بالتخفيف ۔ الثانى ظاهر كلام الناظم هنا موافقة الاخفش والكوفيين على اثبات اصالة فعلل وقال فى التسهيل وتفريع فعلل على فعلال أظهر من اصالته ۔ الثالث زاد قوم من النحويين فى أبنية الرباعى ثلاثة أوزان وهى فعلل بكسر الاول وضم الثالث حكى ابن جنى انه يقال للجوز القطن الفاسد خرفع ويقال أيضا زئبر الثوب زئبر والضئبل وهو من أسماء الداهية ضئبل وفعلل بضم الاول وفتح الثانى نحو خبعث ودلمز وفعلل بفتح الاول وكسر الثالث نحو طحربة ولم يثبت الجمهور هذه الاوزان وما صح نقله منها فهو عندهم شاذ وقد ذكر الاول من هذه الثلاثة فى الكافية فقال ورعما استعمل أيضا فعلل (١٧٦) والمشهور فى الزئبر والضئبل كسر الاول والثالث ۔ الرابع قد علم بالاستقراء أن الرباعى لا بد من اسكان ثانيه أو ثالثه ولا يتوالى أربع حركات فى كلمة ومن ثم لم يثبت فعلل وأما هدبط للضخم من الرجال وناقة علبطة أى عظيمة فذلك محذوف من فعالل وكذلك دودم وهو شئ يشبه الدم يخرج من شجر السمر ويقال حينئذ حاضت السمرة وكذلك لبن عثلط وعجلط وعكلط أى ثخين خاثر ولا فعلل وأما عرتن لنبت يدبغ به فأصله عرنتن مثل قرنفل ثم حذفت منه النون كما حذفت الالف من علابط واستعملوا الاصل والفرع وكذلك عرقصان أصله عرنقصان حذفوا النون وبقى على حاله وهو نبت ولا فعلل وأما جندل فانه محذوف من جنادل والجندل الموضع فيه حجارة وجعله الفراء وأبو على فرعا على فعايل وأصله جنديل واختاره الناظم لان جندلا مفرد فتفريعه على المفرد أولى وقد أورد بعضهم هذه الاوزان على أنها من الابنية الاصول وليست محذوفة وليس بصحيح لما سبق (وان علا) الاسم المجرد عن أربعة وهو الخماسى (فمع فعلل حوى فعللا كذا فعلل وفعلل) فالاول من هذه الابنية فعلل وهو بفتح الاول والثانى والرابع يكون اسما نحو سفرجل وصفة نحو شمردل للطويل والثانى وهو بفتح الاول والثالث وكسر الرابع قالوا لم يجئ الا صفة نحو جحمرش للعظيمة من الافاعى وقال السيرافى هى العجوز المسنة وقهبلس للمرأة العظيمة وقيل لحشفة الذكر وقيل لعظيم الكمرة فيكون اسما والثالث وهو بضم الاول وفتح الثانى وكسر الرابع يكون اسما نحو خزعبل للباطل وللاحاديث المستطرفة وقذعمل يقال ما أعطانى قذعملا أى شيأ وصفة يقال جمل قذعمل للضخم والقذعملة من النساء القصيرة وجمل خبعثن وهو الضخم أيضا وقيل الشديد الخلق العظيم وبه سمى الاسد والرابع وهو بكسر الاول وفتح الثالث يكون اسما

مع أنه ليس من الامثلة التى استثنى فيها فك المثلين لغير الالحاق (قوله بالزيادة) الباء سببية متعلقة بالفرع وكذا قوله بالتخفيف (قوله خرفع) بخاء معجمة فراء ففاء فعين مهملة كما فى التصريح (قوله لزئبر الثوب) بكسر الزاى وسكون الهمزة وكسر الموحدة وهو ما يعلو الثوب الجديد وقوله زئبر أى بضم الموحدة (قوله وللضئبل) بكسر الضاد المعجمة وسكون الهمزة وكسر الموحدة وقوله ضئبل أى بضم الموحدة (قوله نحو خبعث) بخاء معجمة فموحدة فعين مهملة فمثلثة اسم للضخم وقيل الشديد العظيم الخلق (قوله ودلمز) بدال مهملة فلام فميم فزاى اسم للصلب الشديد (قوله نحو طحربة) بطاء فحاء مهملتين فراء فموحدة وفيه ثلاثة أوجه أخرى هى التى اقتصر عليها صاحب القاموس فقال بفتح الطاء والراء وهو الاشهر وبكسرهما وضمهما القطعة من الغيم (قوله ولا يتوالى) المناسب التفريع (قوله لم يثبت فعلل) أى بضم ففتح فكسر (قوله فذلك محذوف) أى مختصر (قوله دودم) بدالين مهملتين (قوله عثلط وعجلط وعكلط) باهمال عين كل من الثلاثة وطائه وقبل اللام من الاول مثلثة ومن الثانى جيم ومن الثالث كاف (قوله أى ثخين خاثر) يرجع لكل من الثلاثة قبله وفى القاموس خثر اللبن ويثلث خثرا وخثورا وخثارة وخثورة وخثرا ما غلظ اهـ فقول الشارح خاثر تأكيد لقوله ثخين (قوله ولا فعلل) أى بفتح الفاء والعين وضم اللام الاولى (قوله عرتن) بعين فراء مهملتين فمثلثة (قوله عرقصان) بعين فراء مهملتين مفتوحتين فقاف مضمومة فصاد مهملة (قوله ولا فعلل) أى بفتح الفاء والعين وكسر اللام الاولى (قوله على فعليل) أى عنه (قوله وليست محذوفة) أى مختصرة من شئ آخر (قوله لما سبق) أى من امتناع توالى أربع متحركات فى كلمة (قوله الاسم المجرد) فيه اشارة الى أن الضمير فى علا يرجع الى الاسم المجرد مجردا عن وصفه بالرباعى ليصح الاسناد فافهم (قوله عن أربعة) عن بمعنى على (قوله مع فعلل) الظرف حال من مفعول حوى والضمير فى حوى يرجع الى الاسم الخماسى الاصول (قوله نحو شمردل) باعجام الشين فقط (قوله جحمرش) بجيم فحاء مهملة فميم فراء فشين معجمة (قوله وقهبلس) بقاف فهاء فموحدة فلام فسين مهملة (قوله لعظيم الكمرة) أى للرجل العظيم الكمرة أى حشفة الذكر ليناسب قوله فيكون اسما (قوله فيكون اسما) أى على القولين الاخيرين (قوله خزعبل) بخاء معجمة فزاى فعين مهملة فموحدة (قوله المستطرفة) يحتمل ضبطه بالطاء المهملة وبالظاء المشالة (قوله وقذعمل) بقاف فذال معجمة فعين مهملة (قوله وجمل خبعثن) بخاء معجمة لا قاف كما وقع فى بعض النسخ فموحدة فعين مهملة فمثلثة (قوله

نحو قرطعب وهو الشيء الحقير وصفة نحو جردحل وهو الضخم من الابل وحنزقر وهو القصير ﴿تنبيه﴾ زاد ابن السراج في أوزان الخماسي فعالل نحو هندلع اسم بقلة ولم يثبته سيبويه والصحيح أن نونه زائدة والا لزم

عدم النظير وأيضا فقد حكى كراع في الهندلع كسر الهاء فلو كانت النون أصلية لزم كون الخماسي على ستة أوزان فيفوت تفضيل الرباعي عليه وهو مطلوب ولانه يلزم على قوله اصالة نون كنهبل لان زيادتها لم تثبت الا لان الحكم بأصالتها موقع في عدم النظير مع ان نون هندلع ساكنة ثانية فأشبهت نون عنبر وحنظل ونحوهما ولا يكاد يوجد نظير كنهبل في زيادة نون ثانية متحركة فالحكم على نون هندلع بالزيادة أولى وزاد غيره للخماسي أوزانا أخر لم يثبتها الاكثرون لندورها واحتمال بعضها للزيادة فلا نطيل بذكرها (وما غاير) من الاسماء المتمكنة ما سبق من الامثلة (للزيد أو النقص انتمى) نحو يد وجندل واستخراج وكان ينبغي أن يقول أو الندور لان نحو طعربة مغاير للاوزان المذكورة ولم ينتم الى الزيادة ولا النقص ولكنه نادر كما سبق ولهذا قال في التسهيل وما خرج عن هذه المثل فشاذ أو مزيد فيه أو محذوف منه أو شبه الحرف أو مركب أو أعجمي (والحرف ان يلزم) الكلمة في جميع تصاريفها

(فأصل والذي لا يلزم) بل يحذف في بعض التصاريف فهو (الزائد مثل تا احتذى) لانك تقول حذا حذوه فتعلم بسقوط التاء انها زائدة في احتذى يقال احتذى به أي اقتدى به ويقال أيضا احتذى أي انتعل قال كل الحذاء يحتذي الحافي الوقع والحذاء النعل وأما الساقط لعلة من الاصول كواو يعد فانه مقدر الوجود كما أن الزائد اللازم كنون قرنفل وواو كوكب في تقدير السقوط

قرطعب) بقاف فراء فطاء فعين مهملتين فموحدة (قوله وهو الشيء الحقير) هذا التفسير على وزان تفسيره القهبلس بالمرأة العظيمة فلم يجعل قرطعب بمعنى الشيء الحقير اسما وقهبلس بمعنى المرأة العظيمة صفة الا أن يدعى عدم اعتبار الحقارة في مفهوم قرطعب دون العظم في مفهوم قهبلس ولا يخفى ما فيه (قوله جردحل) بجيم فراء فدال فحاء مهملتين (قوله وحنزقر) بحاء مهملة فنون فزاي فقاف فراء كما في القاموس (قوله فعالل) بضم فسكون فثلاث لامات أولاها مفتوحة وثانيتها مكسورة وكان مقتضى الظاهر نصبه بزاد ولعله رفعه حكاية لحالة رفعه (قوله هندلع) بهاء فنون فدال مهملة فلام فعين مهملة (قوله والا لزم عدم النظير) حاصل ما ذكره في توجيه زيادة النون ثلاثة أوجه (قوله كراع) بضم الكاف اسم عالم لغوي (قوله فيفوت تفضيل الرباعي عليه) لانه على ستة أوزان كما مر (قوله ولانه يلزم) لو قال وأيضا يلزم لناسب ما قبله (قوله كنهبل) بفتح الكاف والنون وسكون الهاء وفتح الموحدة وضمها قال في القاموس الكنهبل وتضم باؤه شجر عظام كالكنهبل والشعير الضخم السنبلة (قوله لم تثبت الا لان الحكم بأصالتها الخ) فيه أن الحكم بزيادتها موقع أيضا في عدم النظير كما سيذكره بقوله ولا يكاد الخ الا أن يقال في التعليل حذف تقديره مع كون باب الزيادة أوسع كما سيأتي في الشرح (قوله وزاد غيره) أي غير ابن السراج (قوله واحتمال بعضها للزيادة) أي لكون بعض حروفه زائدا (قوله من الاسماء المتمكنة) هكذا قيد غيره أيضا وعمم بعض الشراح فجعل المراد ما غاير من الاسماء والافعال لانه تكلم فيما سبق على الافعال أيضا وهو أوجه وان وجه سم الاول بما فيه نظر ظاهر وان أقره شيخنا والبعض (قوله نحو يد وجندل واستخراج) نقص من يد أصل وهو الياء اذ أصله يدي ومن جندل بفتح الجيم والنون وكسر الدال الزائد وهو الالف أو الياء اذ أصله جنادل أو جنديل على الخلاف السابق في الشرح وزيد في استخراج همزة الوصل والسين والتاء والالف (قوله أو الندور) أي الشذوذ (قوله نحو طعربة) تقدم ضبطها وتفسيرها (قوله أو محذوف منه) أي فاؤه كعدة أو عينه كسه أو لامه كيد أو شبه الحرف كمن أو مركب كحضرموت أو أعجمي كبلخش بفتح الموحدة واللام وسكون الخاء المعجمة وبالشين المعجمة اسم حجر معروف وانما لم ينبه المصنف على هذه الثلاثة لان كلامه هنا في الاسماء المتمكنة العربية ولهذا لم يعترض الشارح عليه الا بعدم التنبيه على النادر (قوله والحرف) مبتدأ وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر (قوله حذا حذوه) قال في القاموس حذا حذو زيد فعل فعله (قوله ويقال أيضا احتذى أي انتعل) ويقال أيضا احتذاه أي ألبسه الحذاء أي النعل قال في القاموس حذا النعل حذوا وحذاء قدرها وقطعها والرجل نعلا ألبسه اياها كاحتذاه اه (قوله كل الحذاء) مفعول مطلق ان جعل مصدرا بمعنى الاحتذاء ومفعول به ان جعل بمعنى النعل وهو الاقرب وقول البعض مده للضرورة غلط محض اذ هو ممدود وضعا كما مر في باب المقصور والممدود (قوله وأما الساقط الخ) دفع به الاعتراض على المصنف بأن كلا من تعريفي الاصل والزائد غير جامع وغير مانع أما عدم جمع تعريف الاصل فلخروج نحو واو وعد مما هو أصل ويسقط في بعض تصاريف الكلمة لعلة وأما عدم منعه فلدخول نحو نون قرنفل مما هو زائد ولا يسقط أصلا وأما عدم جمع تعريف الزائد ومنعه فلخروج الثاني عنه ودخول الاول فيه وحاصل الجواب أن المراد باللزوم اللزوم لفظا أو تقديرا والساقط لعلة كالثابت وبالسقوط السقوط لفظا أو تقديرا ونحو نون قرنفل في تقدير السقوط (قوله من الاصول) حال من الساقط (قوله فانه مقدر الوجود) أي فلا يرد على تعريف الاصل جمعا ولزائد منعا سم (قوله في تقدير السقوط) أي فلا يرد

ولذا يقال الزائد ما هو ساقط في أصل الوضع تحقيقا أو تقديرا واعلم أن الزيادة تكون لاحد سبعة أشياء للدلالة على معنى كحرف المضارعة وألف المفاعلة وللالحاق كواو كوثر وجدول وياء صيرف وعثير وألف أرطى ومعزى ونون جحنفل ورعشن وللمد كألف رسالة وياء صحيفة وواو حلوبة وللعوض كتاء زنادقة واقامة وسين سطيع وميم اللهم وللتكثير كميم ستهم وزرقم واسم زيدت لتفخيم المعنى وتكثيره ومن هذا المعنى ألف قبعثرى وكمثرى وللامكان كألف الوصل لانه لا يمكن أن يبتدأ بساكن وهاء السكت في نحو عه لانه لا يمكن أن يبتدأ بحرف ويوقف عليه وللبيان كهاء السكت في نحو ماليه ويا زيداه زيدت لبيان الحركة وبيان الالف (تنبيهان) الاول الزائد نوعان أحدهما أن يكون تكرير أصل لالحاق أو لغيره فلا يختص بأحرف الزيادة وشرطه أن يكون تكرير عين إما مع الاتصال نحو قتل أو مع الانفصال بزائد نحو عقنقل أو تكرير لام كذلك نحو جلبب وجلباب أو فاء وعين مع مباينة اللام نحو مرمريس وهو قليل أو عين ولام مع مباينة الفاء نحو صمحمح أما مكرر الفاء وحدها كقرقف وسندس أو العين المفصولة بأصلي كحدرد فأصلي والآخر أن لا يكون تكرير أصل وهذا لا يكون الا أحد الاحرف العشرة المجموعة في أمان وتسهيل

على تعريف الاصل منعا والزائد جمعا سم (قوله ولذا) أي لكون الساقط لعلة كالثابت والزائد اللازم في تقدير السقوط (قوله وللالحاق) هو جعل ثلاثي أو رباعي موازنا لما فوقه كما في التسهيل قال الدماميني والمراد الموازنة بحسب الصورة والا فالوزن مختلف بحسب الحقيقة ألا ترى أن وزن جعفر مثلا فعلل ووزن كوثر فوعل اه وقد أفرد الناظم في تسهيله الزائد للالحاق بفصل ينبغي مراجعته مع شرحه للدماميني (قوله كواو كوثر وجدول) الكوثر يطلق على معان منها الخير الكثير ونهر في الجنة والجدول كجعفر ودرهم النهر الصغير كذا في القاموس (قوله وياء صيرف وعثير) الصيرف والصيرفي المحتال في الامور والعثير التراب والعجاج والاثر الخفي كذا في القاموس (قوله وألف أرطى ومعزى) الارطى نبت والمعزى بالقصر ويمد خلاف الضأن كذا في القاموس وميمه مكسورة كما يفيده قول الدماميني ان ألفه للالحاق بدرهم (قوله ونون جحنفل ورعشن) الجحنفل بفتح الجيم والحاء المهملة وسكون النون وفتح الفاء الغليظ الشفة والجيش العظيم كما يأتي في الشرح والرعشن المرتعش (قوله كتاء زنادقة) فانها عوض عن ياء زنديق سم (قوله واقامة) فان التاء عوض عن عين الكلمة المنقلبة ألفا أو عن ألف الافعال الزائدة على الخلاف السابق في المحذوف من الالفين (قوله وسين سطيع) فانها عوض عن حركة العين كما سيأتي قبيل فصل في زيادة همزة الوصل في شرح قوله واللام في الاشارة المشتهرة سم (قوله وللتكثير) أراد بالتكثير ما يشمل تعظيم المعنى وتكثير اللفظ بقرينة قوله بعد لتفخيم المعنى وتكثيره أي تكثير داله (قوله ستهم) في القاموس الستهم بالضم الكبير العجز اه وفيه أيضا الزرق محركة والزرقة لون معروف زرقت عينه كفرح ثم قال والزرقم بالضم الشديد الزرق للمذكر والمؤنث (قوله ألف قبعثرى وكمثرى) القبعثرى الجمل الضخم والفصيل المهزول ودابة تكون في البحر اه قاموس والكمثرى بضم الكاف وفتح الميم (قوله ويوقف عليه) أي وقفا جاريا على وجهه السابق في بابه فلا يقال يمكن أن يبتدأ بحرف ويوقف عليه باقيا على حركته دون زيادة (قوله ويا زيداه) عطف على ماليه كما لا يخفى وان جعله الاسقاطي عطفا على هاء السكت (قوله لبيان الحركة وبيان الالف) فيه لف ونشر مرتب والمراد كمال بيان الالف (قوله أو لغيره) كالتعدية (قوله ولا يختص بأحرف الزيادة) أي المصطلح عليها وهي حروف أمان وتسهيل (قوله إما مع الاتصال) أي اتصال الزائد بالاصل الذي هو تكرير له (قوله نحو قتل) أي بالتشديد وهل الزائد التاء الاولى أو الثانية خلاف كما في التصريح والخلاف في نحو اقعنسس أيضا كما في الهمع قال واختار ابن مالك في التسهيل أن الثاني أولى بالزيادة في باب اقعنسس والاول أولى في باب علم (قوله نحو عقنقل) بفتح العين المهملة والقافين بينهما نون ساكنة وهو الكثيب العظيم المتداخل الرمل وربما سموا مصارين الضب عقنقلا قاله الجوهري (قوله أو تكرير لام كذلك) أي مع الاتصال أو الانفصال ولا يأتي فيه التفصيل بين الانفصال بزائد والانفصال بأصل لان تكرير اللام لا ينفصل بأصل أبدا (قوله جلبب) بزيادة الباء الثانية للالحاق بدحرج قال في القاموس الجلباب كسرداب وسنمار القميص وثوب واسع للمرأة دون الملحفة أو ما تغطي به ثيابها من فوق كالملحفة أو هو الخمار وقد جلببه فتجلبب اه ويطلق الجلباب مصدرا أيضا لجلبب كما في التصريح مثل الجلببة (قوله مع مباينة اللام) أي للمكرر وقوله نحو مرمريس بفتح الميمين وسكون الراء الاولى هو الداهية ووزنه فعفعيل (قوله نحو صمحمح) بمهملات على وزن سفرجل وهو الشديد الغليظ ووزنه عند البصريين فعلعل وستأتي بقية الاقوال فيه (قوله كقرقف) بقافين مفتوحتين بينهما راء ساكنة وهو الخمر ووزنه فعفل (قوله وسندس) هو رقيق الديباج ووزنه فعلل (قوله كحدرد) بمهملات على وزن جعفر اسم رجل قال في التصريح ولم يجئ على فعلع بتكرير العين غيره (قوله المجموعة في أمان وتسهيل) الواو من جملة المجموع فيه وجمعها في

وهذا معنى تسميتها حروف الزيادة وليس المراد أنها تكون زائدة أبدا لأنها قد تكون أصولا وذلك واضح وأسقط المبرد من حروف الزيادة الهاء وسيأتي الرد عليه • الثاني أدلة زيادة الحرف عشرة أولها سقوطه من أصل كسقوط ألف ضارب في أصله أعني المصدر ثانيها سقوطه من فرع كسقوط ألف كتاب في جمعه على كتب ثالثها سقوطه من نظيره كسقوط ياء أيطل في أطل والأيطل الخاصرة وشرط الاستدلال بسقوط الحرف من أصل أو فرع أو نظير على زيادته أن يكون سقوطه لغير علة فإن كان سقوطه لعلة كسقوط واو وعد في يعد أو في عدة لم يكن دليلا على الزيادة رابعها كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق وذلك كالنون إذا وقعت ثالثة ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان نحو ورنتل وهو الشر وشرنبث وهو الغليظ الكفين والرجلين وعصنصر وهو جبل فالنون في هذه ونحوها زائدة لأنها في موضع لا تكون فيه (١٧٩) مع المشتق إلا زائدة نحو جحنفل من الجحفلة وهي لذي الحافر كالشفة للإنسان والجحنفل العظيم الشفة وهو أيضا الجيش العظيم خامسها كونه مع عدم الاشتقاق في موضع تكثر فيه زيادته مع الاشتقاق كالهمزة إذا وقعت أولا وبعدها ثلاثة أحرف فإنها يحكم عليها بالزيادة وإن لم يعلم الاشتقاق فإنها قد كثرت زيادتها إذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه وذلك نحو أرنب وأفكل يحكم بزيادة همزته حملا على ما عرف اشتقاقه نحو أحمر والأفكل الرعدة سادسها اختصاصه بموضع لا يقع فيه الأحرف من حروف الزيادة كالنون من كنتأو وحنطأو وسندأو وقندأو فالكنتأو الوافر اللحية والحنطأو العظيم البطن والسندأو والقندأو الرجل الخفيف سابعها لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في تلك الكلمة نحو تتفل بفتح التاء الأولى وضم الفاء وهو ولد الثعلب فإن تاءه زائدة لأنها لو جعلت أصلا لكان وزنه فعلل وهو مفقود ثامنها لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها نحو تتفل على لغة من ضم التاء والفاء فإن تاءه أيضا زائدة على هذه اللغة وإن لم يلزم من تقدير أصالتها عدم النظير فإنها لو جعلت أصلا كان وزنه فعلل وهو موجود نحو برثن لكن يلزم عدم النظير في نظيرها أعني لغة الفتح فلما ثبتت زيادة التاء في لغة الفتح حكم بزيادتها في لغة الضم أيضا إذ الأصل اتحاد المادة تاسعها دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة وألف اسم الفاعل عاشرها الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير وذلك في كنهبل فإن وزنه على تقدير أصالة النون فعلل كسفرجل بضم الجيم وهو مفقود وعلى تقدير زيادتها فنعلل وهو مفقود أيضا ولكن أبنية المزيد فيه أكثر

التسهيل بقوله سألتمونيها قال الدماميني وهذه العبارة وقعت لبعض النحاة وقد سأله أصحابه عن حروف الزيادة فقال سألتمونيها فقالوا نعم فقال أجبتكم (قوله وهذا) أي كون الزائد غير تكرير الأصل لا يكون إلا أحد الأحرف العشرة معنى تسميتها الخ هكذا فهم العبارة واستعن به على ما وقع للبعض من التعسف البارد المبني على الفهم الكاسد (قوله في أطل) أي وهو كأيطل معنى ومادة (قوله في يعد أو في عدة) الأول نظير وعد والثاني أصله ولم يمثل للسقوط من فرع (قوله مع عدم الاشتقاق) أي اشتقاق الكلمة التي هو فيها (قوله ورنتل) بفتح الواو والراء وسكون النون وفتح الفوقية وقوله وشرنبث بفتح الشين المعجمة والراء وسكون النون وفتح الموحدة آخره مثلثة وقوله وعصنصر بفتح العين والصادين المهملات وبين الصادين نون وآخره راء (قوله مع المشتق) أي ولو من اسم عين لا مصدر بدليل ما بعده فالاشتقاق بمعنى مطلق الأخذ (قوله نحو جحنفل) تقدم ضبطه قريبا (قوله وإن لم يعلم الاشتقاق) الواو للحال ولا ينافي قوله كونه مع عدم الاشتقاق (قوله فإنها قد كثرت زيادتها الخ) مقتضاه أنها قد تكون في هذا الموضع أصلية فانظره (قوله سادسها اختصاصه الخ) لا وجه للتعبير بالاختصاص إلا أن يراد به الوجود ولو قال كونه بموضع الخ كما عبر به في نظائره لكان واضحا وقوله بموضع الخ إن أجري على إطلاقه الشامل للمشتق نحو كنتأو بمثلثة بعد النون الزائدة من كثأت لحيته كمنع أي طالت وكثرت كما في القاموس وغير المشتق كالأمثلة الأربعة التي في الشرح وأريد بنحو الأربعة ما يتناول كنثأو بالمثلثة كان الدليل الرابع مندرجا في السادس وإن قصر على غير المشتق أحد من الأمثلة التي ذكرها وأريد بنحو الأربعة مثل حنظأو بالظاء المشالة المعجمة وهو الحنطأو بالطاء المهملة كان الدليل الرابع نفس السادس فتأمل وفي المقام بعد تمام تعرف من تأمله (قوله من كنتأو) بفوقية بعد النون الزائدة ويرادفه الكنثأو بمثلثة بعد النون لكن الذي بالفوقية غير مشتق والذي بالمثلثة مشتق كما يستفاد من القاموس كما مر ولا تغتر بما يقتضي خلاف ذلك وقوله ونحو حنطأو وسندأو بإهمال أولهما وثانيهما ولو قدم الشارح نحو على كنتأو لكان أجزل وقوله وقندأو بقاف ثم دال مهملة وأول كل من الألفاظ المذكورة مكسور وثالثه مفتوح (قوله في تلك الكلمة) متعلق بلزوم (قوله نحو برثن) تقدم ضبطه وتفسيره (قوله عند لزوم الخروج عن النظير) أي على تقدير الأصالة وعلى تقدير الزيادة (قوله وذلك في كنهبل) أي على لغة من ضم الباء بدليل ما بعد وقد تقدم ضبطه وتفسيره (قوله فعلل كسفرجل بضم الجيم) لو قال فعلل بضم اللام الأولى لسلم من تكلف الحمل في ضم الجيم (قوله فنعلل) كذا في النسخ بتقديم العين على النون

ومن أصولهم المصير الى الكثير ذكر هذا ابن اياز وغيره وقال المرادى هو مندرج فى السابع انتهى (بضمن فعل قابل الاصول فى وزن) يعنى اذا أردت أن تزن كلمة لتعلم الاصلى منها والزائد فقابل أصولها بأحرف فعل الاول بالفاء والثانى بالعين والثالث باللام مسويا بين الميزان والموزون فى الحركة والسكون فتقول فى فلس فعل وفى ضرب فعل بفتح الفاء والعين وكذلك فى قام وشد لان أصلهما قوم وشدد وفى علم فعل وكذلك فى هاب ومل وفى ظرف فعل وكذلك فى طال وحب (وزائد بلفظه اكتفى) عن تضعيف أصله من الميزان فتقول و أكرم (١٨٠) و بيطر وجوهر وانقطع واجتمع واستخرج وانقطاع واجتماع واستخراج أفعل وفيعل وفوعل وانفعل وافتعل واستفعل وانفعال وافتعال واستفعال واستثنى من الزائد نوعان لا يعبر عنهما بلفظهما أحدهما المبدل من تاء الافتعال فانه يعبر عنه بالتاء التى هى أصله فيقال فى وزن اصطبر افتعل وذلك لان المقتضى للابدال مفقود فى الميزان والآخر المكرر لالحاق أو غيره فانه يقابل بما يقابل به الاصل كما يأتى بيانه (وضاعف اللام) من الميزان (اذا أصل بقى) من الموزون بان يكون رباعيا أو خماسيا (كراء جعفر وقاف فستق) وجيم ولام سفرجل وميم ولام قذعمل فتقول فى وزن الاول فعلل وفى الثانى فعلل والثالث فعلل والرابع فعلل (وان يك الزائد ضعف أصل فاجعل له فى الوزن) من أحرف الميزان (ما للاصل) الذى هو ضعفه منها فان كان ضعف الفاء قوبل بالفاء وان كان ضعف العين قوبل بالعين وان كان ضعف اللام قوبل باللام فتقول فى حلتيت فعليل وفى سحنون فعلول وفى مرمريس فعفعيل وفى اغدودن افعوعل وفى جلبب فعلل وأجاز بعضهم مقابلة هذا الزائد بمثله فتقول فى حلتيت فعليت وفى سحنون فعلون وفى مرمريس فعمريل وفى اغدودن افعودل وفى جلبب فعلب ويلزم من هذا المذهب أمران مكروهان أحدهما تكثير الاوزان مع امكان الاستغناء بواحد فى نحو صبر وقتر وكثر فان وزن هذه وماشا كلها على القول المشهور فعل ووزنها على القول المرغوب عنه فعبل وفعتل وفعثل وكذا الى آخر

والصواب فعال بتقديم النون على العين (قوله ومن أصولهم) أى قواعدهم (قوله هو مندرج فى السادس) أى لزوم عدم النظير بتقدير الاصالة بان يراد به ما هو الاعم من أن يعدم النظير بتقدير الزيادة أيضا أو يوجد واندفع ما ذكره شيخنا (قوله بضمن فعل) أى ما تضمنه من الحروف ولم يقل بفعل لان المقصود مادة فعل دون هيئته اذ الميزان لا يلزم هذه الهيئة وقوله فى وزن المراد به المعنى المصدرى أى فى وقت وزن قال فى الهمع وانما اصطلحوا على الوزن بهذه المادة لتناولها جميع الافعال من أكل وشرب ومشى وغيرها وحمل مالا يدل عليها من الاسماء كرجل وأسد على ما يدل عليها اهـ بايضاح (قوله لتعلم الاصلى منها والزائد) فيه نظر لان الوزن فرع معرفة الاصل والزائد فان قرئ لتعلم بوزن تكلم صح سم (قوله وكذلك فى قام وشد) فيوزنان بفعل بفتح العين نظرا لاصلهما قبل الاعلال والادغام (قوله وكذلك فى هاب ومل) أى لان أصلهما هيب وملل بكسر ثانيهما (قوله وكذلك فى طال وحب) أى لان أصلهما طول وحبب بضم ثانيهما (قوله وزائد) أى حرف زائد فى الموزون وقوله عن تضعيف أصله أى عن مقابلته بضعف أصل من ميزان الكلمة التى هو منها واضافة الاصل الى ضمير الزائد لادنى ملابسة ولا يقال فى وزن أكرم مثلا ففعل (قوله لان المقتضى للابدال) أى لابدال تاء الافتعال طاء وهو وقوعها بعد حرف من حروف الاطباق (قوله أو غيره) أى كالتعدية (قوله كما يأتى بيانه) أى فى قوله وان يك الزائد ضعف أصل الخ سم (قوله وضاعف اللام الخ) هذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فذهبوا الى أن نهاية أصول الكلمة ثلاثة وما زاد عليها حكموا بزيادته ويزنون ما كان ثلاثيا بلفظ فعل وما زاد عليه ثم جمهوراختلفوا فيه فقيل لا يوزن لانه لا يدرى كيفية وزنه وقيل يوزن ويقابل آخره لفظه وقيل يوزن ويقابل ماقبل آخره بلفظه فوزن جعفر اما فعلل كما يقول البصريون أو فعلر بزيادة الراء أو فعفل بزيادة الفاء أو لا يدرى ما هو أقوال أربعة كذا فى التصريح (قوله وفستق) بضم الفوقية وفتحها كما نقله القارى عن الجلال المحلى (قوله قذعمل) تقدم ضبطه وتفسيره فى الشرح (قوله فاجعل له الخ) لا يقال يلزم التباس الاصل بالزائد حينئذ لانا نقول نعم ولكن يزول بالضابط الآتى فى قوله والحرف ان يلزم الخ (قوله من أحرف الميزان) من تبعيضية حال من ما للاصل وقوله ثانيا منها تأكيد هذا هو التحقيق ومن جعل قوله من أحرف الميزان متعلقا باجعل كشيخنا والبعض فقد تسمح فتأمل وقوله الذى هو أى ذلك الحرف الزائد ضعفه أى ضعف الاصل منها أى من أحرف الميزان (قوله فى حلتيت) بحاء مهملة مكسورة ففوقيتين بينهما تحتية وهو صمغ الانجذان بفتح الهمزة وضم الجيم واعجام الذال نبات جيد لوجع المفاصل (قوله وفى سحنون) بضم السين المهملة وسكون الحاء المهملة بعدها نونان بينهما واو وهو أول المطر والريح قاله شيخنا السيد (قوله وفى مرمريس) تقدم ضبطه وتفسيره (قوله وفى اغدودن) باعجام العين واهمال الدالين يقال اغدودن الشعر اذا طال واغدودن النبت اذا اخضر ثم مربع (قوله وماشا كلها) كفعبر وفعرو ونحروه وكذا الى آخر حروف الهجاء (قوله الى آخر الحروف

الحروف وكفى بهذا الاستثقال منفرا والآخر التباس ما يشاكل مصدره تفعيلا بما يشاكل مصدره فعللة وذلك أن الثلاثى المعتل العين
قد تضعف عينه للالحاق ولغير الالحاق ويقصد اللفظ به كبين مقصودا به الالحاق ومقصودا (١٨١) به التعدية فعلى القصد الاول مصدره
تبينة مشاكل دحرجة
وعلى القصد الثانى مصدره
تبيين ولا يعلم امتياز
المصدرين الا بعد العلم
باختلاف وزنى الفعلين
واختلاف وزنى الفعلين
فيما نحن بصدده ليس الا
على المذهب المشهور
﴿تنبيهات﴾ الاول اذا لم
يكن الزائد من حروف أمان
وتسهيل فهو تضعيف أصل
كالبا من جلبب وان كان
منها فقد يكون ضعفا وقد
يكون غير ضعف بل صورته
صورة الضعف ولكن دل
الدليل على أنه لم يقصد به
تضعيف فيقابل فى الوزن
بلفظه نحو سمنان وهو ماء
لبنى ربيعة فوزنه فعلان
لا فعلال لان فعلالا بناء
نادر لم يأت منه غير المكرر
نحو الزلزال الاخزعال وهو
ناقة بها ظلع وقهقار للحجر
وأما بهرام وشهرام فعجميان
* الثانى المعتبر فى الوزن
ما استحقه الموزون من
الشكل قبل التغيير فيقال
فى وزن رد ومرد فعل
ومفعل لان أصلهما ردد
ومردد * الثالث اذا وقع
فى الموزون قلب تقلب الزنة
لان الغرض من الوزن
التنبيه على الاصول
والزوائد على ترتيبها فتقول
فى وزن آدر أعفل لان
أصله أدور فقدمت
العين على الفاء وتقول فى ناء فلع لانه من النأى وفى الحادى عالف لانه من الوحدة وكذلك اذا كان فى الموزون حذف وزن باعتبار
ما صار اليه بعد الحذف فتقول فى وزن قاض فاع وفى بع فل وفى يعد يعل وفى عدة علة وفى عه أمر من الوعى عه الا اذا أريد بيان
الاصل فى المقلوب والمحذوف فيقال أصله كذا ثم أعل انتهى (واحكم بتأصيل) أصول (حروف) الرباعى التى تكررت فاؤه وعينه

الحروف) فيقال فى نحو جر مفعر وهكذا (قوله التباس ما) أى فعل يشاكل مصدره تفعيلا على
حذف مضاف أى موازن تفعيل أخذا من قوله الآتى مصدره تبينة مشاكل دحرجة (قوله أن
الثلاثى المعتل العين) أى كان (قوله مشاكل دحرجة) أى كمصدر الملحق به كدحرج سم (قوله
واختلاف وزنى الفعلين فيما نحن بصدده) أى نحو بين بوجهيه ليس الا على المذهب المشهور قال
سم وأقره شيخنا والبعض كأن مقصوده أن وزن المقصود به التعدية فعل لانه يذكر الزائد اذا كان
تكرير أصل بما يذكر به ذلك الاصل واما المقصود به الالحاق بالرباعى فعلى المشهور يكون وزنه فعال
لان الملحق وزنه وزن الملحق به وحينئذ يختلف وزن الفعلين وعلى غير المشهور وزنه فعيل فى الحالين فلم
يختلف الوزن فتأمل اه وفيه عندى نظر لتصريح الشارح سابقا بان المكرر للالحاق أو لغيره
يقابل بما يقابل به الاصل وحينئذ فوزن بين مطلقا فعل فلم يختلف وزن الفعلين على المذهب المشهور
أيضا فتدبر (قوله فقد يكون ضعفا نحو سأل) بتشديد الهمزة سم (قوله وقد يكون غير ضعف الخ)
ليس فى كلامه حصر فى القسمين فلا ينافى وجود قسم ثالث وهو ما ليس ضعفا ولا على صورته كالهمزة
فى اكرم مثلا (قوله ولكن دل الدليل) كذور فعلال غير مكرر الفاء والعين (قوله على انه لم يقصد به
تضعيف) أى بل قصد مجرد زيادة الحرف وان وافق لفظه لفظ أصلى (قوله فيقابل فى الوزن بلفظه)
مفرع على قوله وقد يكون غير ضعف الخ (قوله نحو سمنان الخ) الذى فى القاموس أن مفتوح السين
المهملة موضع ومكسورها بلد ومضمومها جبل فلعل مراده موضع فيه الماء الذى ذكره الشارح
فيتوافق كلامهما (قوله لان فعلالا) أى بفتح الفاء (قوله غير المكرر) المراد بالمكرر ما كررت فاؤه
وعينه فخرج نحو قهقار لانه مكرر الفاء فقط (قوله الاخزعال) بخاء معجمة فزاى فعين مهملة بدل من
غير المكرر على المختار كما قال المصنف وبعد نفى أو كفى انتخب اتباع ما اتصل (قوله بها ظلع) باعجام
الظاء واهمال العين أى عرج (قوله وقهقار) بقافين زاد فى القاموس القسطال بالقاف فالسين
فالطاء المهملتين وهو الغبار والخزطال بالخاء المعجمة فالزاء فالطاء المهملة وهو حب معروف (قوله وأما
بهرام وشهرام فعجميان) أى علمان عجميان فالاول علم لرجل ولفرس النعمان بن عتبة العتكى
كما فى القاموس وذكر شيخنا السيد ان فى بائه الموحدة الفتح والكسر (قوله الثانى المعتبر الخ) هذا
التنبيه مكرر مع ما أسلفه فى شرح قول الناظم بضمن فعل الخ حيث قال وكذلك فى قام وشد لان
أصلهما قوم وشدد وكذلك فى هاب ومل ثم قال وكذلك فى طال وحب فاعرفه فانه مما لم ينبه له (قوله
قلب) أى مكانى كان قدمت العين على الفاء أو اللام على الفاء والعين (قوله على ترتيبها) أى الواقع
فى الموزون (قوله فتقول فى وزن آدر) بمدة قبل الدال المضمومة جمع دار أصله أدور على وزن أفعل
استثقلت الضمة على الواو فقدمت العين على الفاء ثم قلبت الواو ألفا فصار وزنه أعفل وقيل أبدلت
الواو قبل التقديم همزة ثم قدمت فابدلت ألفا قياسا قاله الشارح الرضى (قوله قدمت العين على الفاء) أى
وقلبت ألفا سم (قوله وتقول فى ناء) بنون فالف فهمزة وأصله نأى فقدمت اللام وهى الياء على
العين وهى الهمزة فصار نيأ على وزن فلع فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ناء كذا فى
التصريح والظاهر أنه يجوز كون قلب الياء ألفا قبل تقديمها على الهمزة (قوله وفى الحادى) أصله
واحد أخرت الفاء وهى الواو عن اللام وهى الدال ولا يمكن الابتداء بالالف فقدمت الحاء عليها
فصار حادو فقلبت الواو ياء لتطرفها اثر كسرة فصار حادى (قوله بتأصيل أصول حروف) لا وجه لزيادة
الشارح أصول (قوله الرباعى الذى تكررت فاؤه وعينه) سواء كان اسما كمثاله أو فعلا كزلزل

وليس أحد المكررين فيه صالحا للسقوط كروف (سمسم) ونحوه لان اصالة أحد المكررين فيه واجبة تكميلا لأقل الاصول وليس أن انه أحدهما أولى من اصالة الآخر فحكم باصالتهما معا (والخلف فى) الرباعى المذكور الذى أحد المكررين فيه صالح للسقوط (كلملم) أمر من لملم وكفكف أمر من كفكف فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط بدليل صحة كف ولم فقيل انه كالنوع الاول حروفه كلها محكوم باصالتها وان مادة لملم وكفكف غير مادة لم وكف فوزن هذا النوع فعلل كالنوع الاول وهذا مذهب البصريين الا الزجاج وقيل ان الصالح للسقوط زائد فوزن كفكف على هذا فعكل وهذا مذهب الزجاج وقيل ان الصالح للسقوط بدل من تضعيف العين فاصل لملم لمم فاستثقل توالى ثلاثة أمثال فابدل من أحدها حرف مماثل الفاء وهذا مذهب الكوفيين واختاره الشارح ويرده أنهم قالوا فى مصدره فعللة ولو كان مضاعفا فى الاصل لجاء على التفعيل فان تكرر فى الكلمة حرفان وقبلهما حرف أصلى كصمحمح وسمعمع حكم فيه بزيادة الضعفين الآخيرين لان أقل الاصول محفوظ بالاولين والسابق كذا قاله فى شرح الكافية وقال فى التسهيل فان كان فى الكلمة أصل غير الاربعة حكم بزيادة ثانى المتماثلات وثالثها فى نحو صمحمح وثالثها ورابعها فى نحو مرمريس انتهى فاتفق كلامه فى نحو مرمريس واختلف فى نحو صمحمح فوزنه فى كلامه على الاول على طريقة من يقابل الزائد بلفظه فعلمح وفى كلامه الثانى فعمعل واستدل بعضهم على زيادة الحاء الاولى فى نحو صمحمح والميم الثانية فى نحو مرمريس بحذفهما فى التصغير حيث قالوا صميمح ومريريس ونقل عن الكوفيين فى صمحمح أن وزنه فعلل وأصله صمحح أبدلوا الوسطى ميما ولما فرغ من بيان مايعرف به الزائد من الاصلى شرع فى بيان ماتطرد زيادته من الحروف العشرة فقال (فالف أكثر من أصلين صاحب زائد بغير مين) ألف مبتدأ والجملة بعده صفة له وزائد خبره والمين الكذب أى اذا صحبت الالف أكثر من أصلين حكم بزيادتها لان أكثر ماوقعت الالف فيه كذلك دل الاشتقاق على زيادتها فيه فيحمل عليه ماسواه فان صحبت أصلين فقط لم تكن زائدة بل بدلا من أصل ياء أو واو نحو رمى ودعا ورحا وعصا وباع وقال وناب وباب وماذكره انما هو

وسوس (قوله المكررين) هما فى مثاله السين الثانية والميم الثانية (قوله كروف سمسم) بكسر السينين الحب المعروف وبفتحهما الثعلب قاله الفارضى (قوله والخلف الخ) ظاهره أنه لا خلاف فى القسم الاول مع ان فيه خلافا أشار اليه بعضهم سيوطى (قوله فى الرباعى المذكور) أى الذى تكررت فاؤه وعينه (قوله حروفه كلها محكوم باصالتها) أورد عليه أن هذا مناف لقوله فى بيان محل الخلاف الذى أحد المكررين فيه صالح للسقوط وأجيب بان قوله صالح للسقوط أى ولو فى مادة أخرى من المعنى أو أنه مبنى على غير القول الاول (قوله وقيل ان الصالح للسقوط) أى الذى هو الحرف الثالث (قوله فوزن كفكف على هذا فعكل) جرى الشارح هنا على المذهب المرغوب عنه من مقابلة تكرير الاصل بلفظه ولو جرى على المشهور لقال فعفل وكذا يقال فى نظائره الآتية (قوله ولو كان مضاعفا فى الاصل الخ) قال أبو حيان يمكن الجواب عن هذا بانه انما كان يلزم ذلك لو بقى على ادغامه فاما بعد الابدال والتفكيك فقد أشبه فى الصورة ما ألحق بالرباعى نحو جلبب فجاء مصدره على وزان مصدره (قوله فان تكرر فى الكلمة حرفان الخ) محترز قوله الرباعى الذى تكررت فاؤه وعينه (قوله كصمحمح وسمعمع) باهمال حروفهما والصمحمح الشديد الغليظ كما فى والسمعمع صغير اللحية والرأس ويطلق على غير ذلك كما فى القاموس (قوله ثانى المتماثلات وثالثها) يعنى الحاء الاولى والميم الثانية (قوله فاتفق كلامه فى نحو مرمريس) انما كان يحسن هذا لو نقل الشارح كلاما للمصنف فى نحو مرمريس غير كلامه فى التسهيل (قوله واستدل بعضهم على زيادة الحاء الاولى الخ) قال شيخنا والبعض هذا اشارة الى قول مغاير للقولين قبله لانه اقتصر على أن الزائد هو الحاء الاولى فقط ووزن صمحمح على هذا فعلحل ولادليل عليه بل الاقرب انه تأييد لكلام المصنف فى التسهيل وانما خص الحاء الاولى بالذكر لانها التى ينتج دليله زيادتها اذ لا يحذف فى التصغير غيرها (قوله ان وزنه فعلل) بثلاث لامات (قوله من بيان ما يعرف به الزائد من الاصلى) اعترض بأن ما يعرف به ذلك هو قوله والحرف ان يلزم البيت وما عداه زائد على ما يعرف به ذلك فكان المناسب أن يزيد ومايتبعه (قوله فألف) أراد الالف اللينة وأما الهمزة فستأتى (قوله كذلك) أى مصاحبة أكثر من أصلين (قوله فيه) أى فى أكثر ماوقعت فيه الالف كذلك (قوله فيحمل عليه ماسواه) أى على الاكثر ماسوى الاكثر (قوله نحو رمى ودعا) لايخفى على نبيه حكمة تعداد الامثلة (قوله وماذكره) أى من منطوق قوله فالف أكثر الخ ومفهومه وملخصه أن كون الالف اما زائدة أو منقلبة عن أصل انما هو فى الاسماء المتمكنة والافعال أما الحروف والمبنيات نحو بلى والى وعلى ونحو متى ومهما فليست الالف فيها زائدة ولا منقلبة عن أصل اذ لا اشتقاق فيها بل هى أصلية غير منقلبة كذا قال شيخنا عازيا للطبلاوى وتبعه البعض وفيه أن اقتصار الشارح على نفى زيادتها فى قوله فلا وجه للحكم الخ ظاهر فى أن مراده ماذكره المصنف من منطوق قوله فالف أكثر الخ فقط وكون المعنى فلا وجه للحكم بزيادتها فيها ولا بانقلابها عن أصل لادليل عليه من كلامه الا أن يقال تعليله بقوله لان ذلك

في الاسماء المتمكنة والافعال أما المبنيات والحروف فلا وجه للحكم بزيادتها فيها لان ذلك انما يعرف بالاشتقاق وهو مفقود وكذلك الاسماء الاعجمية كابراهيم واسحق * واعلم أن الالف لا تزاد أولا لامتناع الابتداء بها وتزاد في الاسم ثانية نحو ضارب وثالثة نحو كتاب ورابعة نحو حبلى وسرداح وخامسة نحو انطلاق وحلبلاب وسادسة نحو

قبعثرى وسابعة نحو أربعاوى وتزاد في الفعل ثانية نحو قاتل وثالثة نحو تغافل ورابعة نحو سلقى وخامسة نحو احارى وسادسة نحو اسرندى ﴿تنبيهان﴾ الاول يستثنى من كلامه نحو عاعى وضوضى من مضعف الرباعى فان الالف فيه بدل من أصل وليست زائدة * الثانى اذا كان الالف مصاحبة لاصلين والثالث يحتمل الاصالة والزيادة فان قدرت أصالته فالالف زائدة وان قدرت زيادته فالالف غير زائدة لكن ان كان المحتمل همزة أو ميما مصدرة أو نونا ثالثة ساكنة في خماسي كان الارجح الحكم عليه بالزيادة وعلى الالف بأنها منقلبة عن أصل نحو أفعى وموسى وعقنقى ان وجد في كلامهم ما لم يدل دليل على أصالة هذه الاحرف وزيادة الالف كما في أرطى عند من يقول أديم مأروط أي مدبوغ بالارطى وكما في معزى لقولهم معز وان كان المحتمل غير هذه الثلاثة حكمنا بأصالته وزيادة الالف انتهى (والياء كذا والواو) أي مثل الالف في أن كلا

(الخ يشعر بهذه الضميمة (قوله في الاسماء المتمكنة) أي المعربة وكان ينبغي أن يزيد المعرب به الاثب يقال تركه اتكالا على أخذه مما بعده (قوله لان ذلك انما يعرف بالاشتقاق وهو مفقود) فيه أن مقتضى قوله فيحمل عليه ماسواه أن يحمل على المشتق ما ليس مشتقا ولو حرفا أو اسما غير متمكن أو اسما أعجميا الا أن يراد بماسواه خصوص ما ليس مشتقا من الاسماء المتمكنة العربية (قوله وسرداح) باهمال حروفه وكسر أوله الناقة الطويلة (قوله وحلبلاب) بكسر الحاء المهملة واللام وهو اللبلاب كذا في القاموس ولا وجود له فيه بالجيم (قوله نحو أربعاوى) بضم الهمزة والموحدة قعدة المتربع كما في القاموس وقد أسلفنا في باب ألفى التأنيث عن السيوطى والدمامينى ضبطه بفتح الهمزة (قوله نحو سلقى) في القاموس سلقى فلا ناطعنه كسلقاه (قوله نحو احاوى) قال في الصحاح الحوّة حمرة تضرب الى سواد وفي القاموس انه يقال حوّرة كحمرة وحوّة كشبه وحاى كحوى والفعل حوى الفرس وحاى واحاوى واحوى والنعت أحوى وحاواء (قوله نحو اعرندى) بالعين المعجمة والراء أي علا (قوله نحو عاعى) بعينين مهملتين أي زجر الضأن فقال عاعوعا أو عاى ويقال أيضا في الفعل عوعى وعيعى كما في القاموس وقوله وضوضى بضادين معجمتين قال في القاموس في باب الهمزة الضأضاء والضوضاء أصوات الناس في الحرب ورجل مضوضئ مصوت وقال في باب الالف اللينة الضوة الجلبة كالضوضاة اه والجلبة بفتح الجيم واللام الاصوات (قوله من مضاعف الرباعى) يعني ما لامه الاولى من جنس فائه ولامه الثانية من جنس عينه (قوله فان الالف أي الجنس اذ كل من ألفى عاعى الاولى والثانية وألف ضوضى بدل من أصل لان وزنه افعال (قوله الثانى اذا كانت الالف الخ) يؤخذ من هذا التنبيه أن قول المصنف أكثر من أصلين أي محققا اصالة جميعه وان كان ومما ليس محققها بل يحتملها وسط ففيه تفصيل (قوله والثالث يحتمل الاصالة والزيادة) كما في أبان فانه يحتمل ان وزنه فعال بزيادة الالف واصالة الهمزة أو أفعل بالعكس (قوله مصدرة) يرجع لكل من الهمزة والميم (قوله منقلبة عن أصل) قال شيخنا انظر هل هو ياء أو واو (قوله نحو أفعى) نظر الدمامينى في التمثيل به بأن مع صرفه أي للوصفية المتيقنة ووزن الفعل دل على زيادة همزته أي فليس من زيادة همزته راجحة الذى الكلام فيه بل مما زيادة همزته متعينة (قوله وموسى) مراده موسى الحديد لا اسم النبى اه دمامينى أي لانه أعجمي (قوله وعقنقى) لم أجده في القاموس ولعل ذلك نكتة قول الشارح ان وجد في كلامهم ومقتضى الحكم على ألفه بأنها منقلبة عن أصل أن وزنه فعنعل (قوله ما لم يدل دليل الخ) قيد في قوله كان الارجح الحكم عليه بالزيادة (قوله عند من يقول أديم مأروط) بخلافه عند من يقول أديم مرطى لدلالة الدليل عنده على زيادة الهمزة واصالة الالف (قوله حكمنا باصالته وزيادة الالف) ظاهره تعين ذلك اه اسقاطى وأقره غيره وفيه انه كيف تتعين اصالته مع فرض انه يحتمل الاصالة والزيادة الا أن يقال معنى احتماله للزيادة أنه من الاحرف العشرة التى قد تزاد (قوله اذا صحب أكثر من أصلين) كما في قتيل وعجوز (قوله ان لم يقعا الخ) أي ولم تصدر الواو مطلقا عند الجمهور ولا الياء قبل أربعة أصول في غير المضارع كما سيذكر الشارح كل ذلك (قوله كما هما الخ) أي وقوعا مثل الوقوع الذى هما واقعان عليه في يؤيؤ ووعوعا ان جعلت ما موصولا اسميا أو وقوعا كوقوعهما في يؤيؤ ووعوعا ان جعلت موصولا حرفيا (قوله الا في الثانى

منهما اذا صحب أكثر من أصلين حكم بزيادته (ان لم يقعا) مكررين (كما هما في يؤيؤ) اسم طائر ذى مخلب يشبه الباشق (ووعوعا) اذا صوت فهذا النوع يحكم فيه باصالة حروفه كلها كما حكم باصالة حروف سمسم والتقسيم السابق في الالف يأتى هنا أيضا فنقول كل من الياء والواو له ثلاثة أحوال فان صحب أصلين فقط فهو أصل كبيت وسوط وان صحب ثلاثة فصاعدا مقطوعا باصالتها فهو زائد الا في الثانى

المكرر كما تقدم في المتن وان صحب أصلين وثالثاً محتملاً فان كان المحتمل همزة أو ميماً مصدرة حكم بزيادة المصدر منهما واصالة الياء والواو نحو أيدع ومزود الا أن يدل دليل على أصالة المصدر وزيادتهما كما في أولق عند من يقول ألق فهو مألوق أي جن فهو مجنون وكما في ايطل لما تقدم من قولهم فيه اطل أو اصالة الجميع كما في مريم ومدين فان وزنهما فعلل لا فعيل لانه ليس في الكلام ولا مفعل والاوجب الاعلال وان كان المحتمل غيرهما حكم باصالته وزيادة الياء والواو ما لم يدل دليل على خلاف ذلك كما نحو يهير وهو الحجر الصلب وقال ابن السراج اليهير اسم (١٨٤) من أسماء الباطل قال وربما زادوه ألفا فقالوا يهيرى وقيل هو السراب يقال أكذب من اليهير أي من السراب فانه قضى فيه بزيادة الياء الاولى دون الثانية لانه ليس في الكلام فعيل ولا خفاء في زيادتها في نحو يحمر وكما في عزويت وهو اسم موضع وقيل هو القصير أيضا فانه قضى فيه باصالة الواو وزيادة الياء والتاء لانه لا يمكن أن يكون وزنه فعويلا لانه ليس في الكلام ولا فعليلا لان الواو لا تكون أصلا في بنات الاربعة ولا فعويتا لان الكلمة تصير بغير لام فتعين أن يكون وزنه فعليتا مثل عفريت * واعلم أن الياء تزاد في الاسم أولى نحو يلمع وثانية نحو ضيغم وثالثة نحو قضيب ورابعة نحو حذرية وخامسة نحو سلحفية قيل وسادسة نحو مغناطيس وسابعة نحو خنزوانية وتزاد في الفعل أولى نحو يضرب وثانية نحو بيطر وثالثة عند من أثبت فعيل في أبنية الافعال نحو رهيأ ورابعة نحو قلسيت وخامسة نحو تقلسيت وسادسة نحو اسلنقيت والواو تزاد في الاسم ثانية نحو كوثر وثالثة نحو عجوز ورابعة نحو عرقوة وخامسة نحو قلنسوة وسادسة نحو ان أربعاوى وتزاد في الفعل ثانية نحو حوقل وثالثة نحو جهور ورابعة نحو اغدودن ﴿تنبيهات﴾ الاول مذهب الجمهور أن الواو لا تزاد أولا قيل لثقلها وقيل لانها ان زيدت مضمومة اطرد همزها أو مكسورة فكذلك وان كان همز المكسورة أقل أو مفتوحة فيتطرق اليها الهمز لان الاسم يضم أوله في التصغير والفعل يضم أوله عند بنائه للمفعول فلما كانت زيادتها أولا تؤدي الى قلبها همزة رفضوه لان قلبها همزة قد يوقع في اللبس وزعم قوم أن واو ورنتل زائدة على سبيل الندور لان الواو لا تكون أصلا في بنات

(قوله المكرر) هو المعبر عنه آنفا عند الرباعي (قوله مصدرة) راجع لكل من الهمزة والميم ولم يقل أو نونا ثالثة ساكنة في خماسي كما قال في الالف لعله لعدم اطراد أحدهما (قوله نحو أيدع) بفتح الهمزة وسكون التحتية وفتح الدال المهملة بعدها عين مهملة له معان منها الزعفران (قوله ومزود) المزود كمنبر وعاء الزاد وهو طعام المسافر (قوله كما في أولق) هو اسم على وزن جوهر بمعنى الجنون (قوله عند من يقول) ألق البناء للمجهول لزوما كما في القاموس أي وأما عند من يقول ولق بالبناء للفاعل أي أسرع كما في القاموس فالواو أصلية والهمزة زائدة (قوله كما في مريم) مقتضاه أن مريم اسم عربي والا لم يأت فيه حكم باصالة أو زيادة لما قدمه الشارح (قوله والاوجب الاعلال) بان يقال مرام ومدان بنقل حركة الياء الى الساكن قبلها ثم قلبها ألفا لتحركها بحسب الاصل وانفتاح ما قبلها الآن (قوله وان كان المحتمل غيرهما) أي غير الهمزة والميم المصدرتين (قوله كما في نحو يهير) بتشديد الراء مثال للمنفي أعني ما دل الدليل على خلاف ما تقدم أي على اصالة الياء أو الواو وزيادة المحتمل والمحتمل فيه لولا دليل الزيادة هو الياء الاولى (قوله ولا خفاء الخ) كانه تعليل في المعنى لمحذوف والتقدير لانه ليس في الكلام فعيل بخلاف يفعل اذ لا خفاء الخ (قوله وكما في عزويت) عطف على قوله كما في نحو يهير وهو بكسر العين المهملة وسكون الزاي آخره فوقية (قوله باصالة الواو وزيادة الياء والتاء) أي لا باصالة الواو والتاء معا على وزن فعليل ولا بزيادتهما معا على وزن فعويت ولا بالعكس على وزن فعويل فالقسمة رباعية وذكر زيادة الياء التحتية غير ضروري اذ لا تتوهم أصالتها (قوله نحو يلمع) بالعين المهملة وهو السراب (قوله نحو حذرية) بكسر الحاء المهملة وسكون الدال المعجمة وكسر الراء وتخفيف التحتية القطعة الغليظة من الارض (قوله نحو سلحفية) بضم السين المهملة وفتح اللام وسكون الحاء المهملة وكسر الفاء واحد وان معروف (قوله نحو مغناطيس) بفتح الميم كما يستفاد من القاموس (قوله نحو خنزوانية) بضم الخاء المعجمة وسكون النون وضم الزاي وبعد الالف نون مكسورة فتحتية مخففة الكبر (قوله نحو رهيأ) أي غلط كما قدمه الشارح وفسر في القاموس الرهيأة بمعان منها الضعف والتواني وفساد الرأي (قوله نحو قلسيت الخ) يقال قلسيته فتقلسى أي ألبسته القلنسوة فلبسها ويقال أيضا قلنسته فتقلنس كما في القاموس (قوله نحو اسلنقيت) أي وقعت على ظهري (قوله عرقوة) بعين مهملة مفتوحة فراء ساكنة فقاف مضمومة احدى خشبتي الدلو اللتين على هيئة كالصليب (قوله نحو أربعاوى) تقدم قريبا ضبطه وتفسيره (قوله نحو جهور) أي رفع صوته وأما جهور كجعفر فاسم موضع (قوله نحو اغدودن) تقدم قريبا ضبطه وتفسيره (قوله اطرد همزها) أي قلبها همزة (قوله قد يوقع في اللبس) أي بما همزته أصلية غير منقلبة كما في وكل بالتخفيف فانه اذا بني للمجهول تطرق اليه قلب الواو همزة فيلتبس بأكل الذي همزته أصلية وجعل شيخنا اللبس باعتبار احتمال انقلاب الهمزة عن ياء وعن واو وغير ظاهر اذ مثل هذا الاحتمال لا لبس (قوله ورنتل) تقدم ضبطه وتفسيره في شرح قول المصنف والحرف

الاربعة وهو ضعيف لانه يؤدى الى بناء فنعل وهو مفقود والصحيح أن الواو أصلية وأن اللام زائدة مثلها فى فجل بمعنى فج
وهدمل بمعنى هدم فان لزيادة اللام آخرا نظائر بخلاف زيادة الواو أولا الثانى (١٨٥) اذا تصدرت الياء وبعدها ثلاثة أصول فهى
زائدة كما سبق فى يلمع واذا تصدرت وبعدها أربعة أصول فى غير المضارع فهى أصل كالياء فى يستعور وهو اسم مكان بالحجاز وهو أيضا اسم شجر يستاك به لأن الاشتقاق لم يدل على الزيادة فى مثله الا فى المضارع انتهى (وهكذا همز وميم سبقا ثلاثة تأصيلها تحققا) أى الهمزة والميم متساويتان فى أن كلا منهما اذا تصدر وبعده ثلاثة أحرف مقطوع باصالتها فهو زائد نحو أحمد ومسجد لدلالة الاشتقاق فى أكثر الصور على الزيادة فحمل عليه ما سواه فخرج بقيد التصدر الواقع منهما حشوا أو آخرا فانه لا يقضى بزيادته الا بدليل كما سيأتى بيانه وبقيد الثلاثة نحو أكل ومهد ونحو اصطبل ومرزجوش وبقيد الاصالة نحو أمان ومعزى وبقيد التحقق نحو أرطى فانه سمع فى المدبوغ به مأروط ومرطى فمن قال مأروط جعل الهمزة أصلية والالف زائدة ومن قال مرطى جعل الهمزة زائدة والالف بدلا من ياء أصلية فوزنه على الاول فعلى والفه زائدة للالحاق ولو سمى به لم ينصرف للعلمية وشبه التأنيث ووزنه على الثانى أفعل ولو سمى به لم ينصرف
للعلمية ووزن الفعل والقول الاول أظهر لان تصاريفه أكثر فانهم قالوا أرطت الاديم اذا دبغته بالارطى
وأرطت الابل اذا أكلته وآرطت الارض اذا أنبتته وقيل أيضا أرطت الارض اذا أنبتت الارطى وكذا الاولق لانه قيل هو

ان يلزم الخ (قوله فى فجل) بفاء فجيم مهملة فجيم كعفر وقوله بمعنى فج عبارة القاموس ذكر الحجاة الفيجل ويسره بالافج وقال فى محل آخر فجج كعفر تكبر وفى مشيته تدانى صدر وقدميه وتباعد عقباه اه وقال شيخنا الصحيح المتباعد الساقين واللام للالحاق بجعفر وعبارة الشارح بعد فى مبحث زيادة اللام وقد سمع من كلامهم قولهم فى عبد عبدل وفى الافج وهو المتباعد الفخذين فجل اه (قوله وهدمل) بكسر الهاء وسكون الدال المهملة وكسر الميم واللام للالحاق بزبرج وقوله بمعنى هدم هو الثوب الخلق (قوله فان لزيادة اللام الخ) تعليل لقوله والصحيح الخ (قوله فى يستعور) بفتح التحتية وسكون السين المهملة وفتح الفوقية وضم العين المهملة آخره راء على وزن يفعللول كما فى التصريح (قوله الا فى المضارع) كيدحرج (قوله وهكذا همز الخ) اعترض بأنه كان ينبغى أن يقول ثلاثة فقط ليخرج ما بعده أكثر كاصطبل ومرزجوش وبأنه كان ينبغى استثنائه فيما سبق نحو يؤيؤ ووعوع فانه نص فيه أولا على مسألة ثم أن يستثنى هنا نحو مرمر وأنه كان ينبغى أن ينص على ان الميم التى فى أول اسم فاعل الفعل الحاوى أربعة أحرف فاكثر واسم مفعوله والمصدر الميمى واسمى الزمان والمكان زائدة سواء كان بعدها ثلاثة أصول أم أكثر وان الهمزة تقع فى أول الفعل زائدة ولو كان بعدها أكثر من ثلاثة أصول (قوله وانه لا يقضى بزيادته الا بدليل) كميم دلامص وزرقم لقيام الدليل على زيادتهما كما سيذكره الشارح بخلاف ميم ضرغام مثلا لعدم قيام الدليل على زيادتها (قوله كما سيأتى) أى فى التنبيه الثانى (قوله نحو أكل ومهد الخ) أى فلا يحكم بزيادتهما بل يحكم باصالتهما أما فلان سبقتا أصليين فقط فتكميلا لاقل الابنية وأما فلان سبقتا أربعة فلأن الاشتقاق لم يدل على الزيادة فى شئ من ذلك الا فى فعل أو محمول عليه نحو أدحرج ومدحرج فوزن اصطبل فعلل ووزن مرزجوش فعللول وقياس ابراهيم واسماعيل أن تكون همزتهما أصلية ولو كانا عربيين اه مرادى فان سبقتا أربعة أحرف كان بعضها زائدا فهما أيضا زائدان كاكرام وانطلاق ومضروب ومنطلق (قوله ونحو اصطبل ومرزجوش) أى لأن فقد الثلاثة يخرج الاول منها والاكثر والاصطبل بقطع الهمزة معروف والمرزجوش بفتح الميم وسكون الراء وفتح الزاى وضم الجيم آخره شين معجمة وهو المرزنقوش بميم وراء ونون ودال مهملة وقاف ثم شين معجمة على وزن الاول فلفظه الزنجش وكلا اللفظين فارسى معرب كما فى زكريا ويقال للمرزجوش مرزنجوش بزيادة نون ساكنة قبل الجيم كما فى القاموس (قوله وبقيد التحقق نحو أرطى الخ) وقوله فيما يأتى الثالث أنهم وقوله تأصيلها تحققا الخ كلاهما يتعلق بمفهوم قوله تأصيلها تحققا فكان ينبغى ذكرهما له فى محل واحد ثم عبارته توهم أن أحد الاحرف الثلاثة التى بعد همزة أرطى يحتمل الاصالة والزيادة وهو ممنوع لتحقق أصالة الثلاثة عند من يقول مرطى وتحقق زيادة الالف عند من يقول مأروط كما يؤخذ ذلك من قوله فمن قال مأروط الخ الا أن يراد باحتمال الحرف لهما ما يشمل اختلاف العرب فى أصالته وزيادته (قوله ومرطى) أصله مرطوى اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وكسر ما قبلها للمناسبة وأدغمت الياء فى الياء (قوله وشبه التأنيث) أى شبه ألف التأنيث وهو ألف الالحاق (قوله وأرطت الابل) لم أر نصا فى ضبطه وكتب شيخنا عقبه اسم الفاعل آرط (قوله وآرطت الارض) أى بهمزة فألف مبدلة من همزة ساكنة وبهذا يحصل الفرق بينه وبين ما بعده وقول البعض بهمزتين تسمح فى القاموس آرطت الارض أخرجت الارطى كأرطت ارطاء أو هذه عن الجوهرى اه ولعل اللغة الثانية هى مراد الشارح بقوله وقيل أيضا أرطت الارض (قوله وكذا الاولق لانه قيل الخ) على هذا القول اقتصر فى القاموس

من أَلَق فهو مألوق اذا جن فالهمزة أصل والواو زائدة وقيل هو من ولق اذا أسرع فالهمزة زائدة والواو أصل ووزنه أفعل والاول أرجح وكذا الاونكى نوع من العود دائر بين أن يكون وزنه أفعلى كاجفلى وفوعلى كفوزلى ويخرج به أيضا نحو موسى فان ميمه محتملة الاصالة والزيادة ولكن الارجح الزيادة كامر ﴿تنبيهات﴾ الاول محل الحكم بزيادة ما استكمل القيود المذكورة من الحرفين المذكورين ما لم يعارضه دليل على الاصالة من اشتقاق ونحوه فان عارضه دليل على الاصالة عمل بمقتضى الدليل كما في ميم مرجل ومعفور ومرعزى حكم باصالتها على أن بعدها ثلاثة أصول أما مرجل فمذهب سيبويه وأكثر النحويين أن ميمه أصل لقولهم مرجل الحائك الثوب اذا نسجه موشى يقال له المراجل قال ابن جروف الممرجل ثوب يعمل بدارات كالمراجل وهي قدور النحاس وقد ذهب أبو العلاء المعرى الى زيادة ميم مرجل اعتمادا على الاصل المذكور وجعل ذلك من التصريف كتمسكن من المسكنة وتمندل من المنديل وتمدرع ادا لبس المدرعة والميم فيها زائدة ولا حجة له في ذلك لان الاكثر في هذا تسكن وتندل وتدرع قال أبو عثمان هو الاكثر في كلام العرب وأما معفور فعن سيبويه فيه قولان أحدهما أن الميم زائدة والآخر أنها أصل لقولهم ذهبوا يتمعفرون أى يجمعون المعفور وهو ضرب من الكمأة وأما مرعزى فذهب سيبويه الى أن ميمه زائدة وذهب قوم منهم الناظم الى أنها أصل لقولهم كساء ممرعز دون مرعز وكما في همزة امعة وهو الذي يكون تبعا لغيره لضعف رأيه والذي يجعل دينه تبعا لدين غيره ويقلده من غير روية فحكم باصالة همزته على أن بعدها ثلاثة أصول فوزنه فعلة لا افعلة لانه صفة وليس في الصفات افعلة وامرة مثل امعة وزنا ومعنى وحكما وهو الذي يأتمر لكل من يأمره لضعف رأيه ويقال أيضا امع وامر الثاني أدهم قوله فانهما لا يحكم بزيادتهما متوسطتين ولا متأخرتين الا بدليل ويستثنى من ذلك الهمزة المتأخرة بعد ألف وقبلها أكثر من أصلين كما سيأتي في كلامه فمثال ما حكم فيه بزيادة الهمزة وهي غير مصدرة شمأل واحبنطأ ومثال ما حكم فيه بزيادة الميم وهي غير مصدرة دلامص وزرقم وبابه أما الشمأل فالدليل على زيادة همزتها سقوطها في بعض لغاتها

وتقال الاولق الجنون وشبهه أنق كعنى فهو مألوق ومألوق اهـ (قوله من ألق) بالبناء للمجهول كامر (قوله وقيل هو من ولق) بالبناء للفاعل قال في القاموس ولق يلق أسرع وفلانا طعنه خفيفا والسيف ضربه وفي السير الكذب استمر (قوله ووزنه افعل) أى على الثاني وأما على الاول فوزنه فوعل (قوله وكذا الاونكى) فيه بين الواو والكاف وأنها زائدة قطعا فليس الكلام فيها وانما الكلام في الهمزة مع الواو (قوله كاجفلى الخ) تقدم ضبط اجفلى وفوزلى وتفسيرهما في باب ألف التأنيث (قوله فان ميمه الخ) كان المناسب للسياق أن يقول فان ألفه محتملة للاصالة والزيادة ولكن الارجح الاصالة فيكون الارجح زيادة ميمه (قوله ونحوه) كالتصغير والجمع واللغات كما يأتي في دلامص (قوله كما في ميم مرجل ومعفور ومرعزى) المرجل بكسر الميم وسكون الراء وفتح الجيم المشط والقدر من الحجارة والنحاس والمعفور بضم الميم وسكون العين المعجمة وضم الفاء شئ ينضحه الثمام والعشر والرمث كالعسل والمرعزى والمرعز بكسر الميم وسكون الراء وكسر العين المهملة وتشديد الزاى فان خففتها مددت وقد تفتح الميم في الكل الزغب الذي تحت شعر العنز كذا في القاموس وبه يعلم ما في كلام البعض من الخلل (قوله على أن) أى مع أن (قوله لقولهم مرجل الخ) أى ولو كانت الميم زائدة لقالوا رجل الحائك الثوب دونها (قوله موشى) حال من ضمير الثوب أى مزينا (قوله يقال له المراجل) أى يطلق عليه هذا على حذف الجار أو حذف اداة التشبيه كما تفيده عبارة ابن جروف الآتية (قوله وهي قدور النحاس) أى أو قدور الحجارة كما يدل عليه ما نقلناه آنفا عن القاموس (قوله اعتمادا على الاصل المذكور) أى القاعدة المذكورة في قول الناظم وهكذا همز وميم سبقا الخ (قوله اذا لبس المدرعة) بكسر الميم وسكون الدال المهملة وفتح الراء نوع من الثياب المعروف كما في القاموس (قوله لان الاكثر في هذا تسكن الخ) أى والميم في هذا ثابتة في التصريف لزومها لان الميم في مرجل فقياس مرجل على هذا قياس مع الفارق (قوله لقولهم ذهبوا يتمعفرون) أى ولو كانت الميم زائدة لقالوا يتعفرون (قوله منهم الناظم) أى في غير هذا الكتاب قال المرادى وألزم المصنف سيبويه أن يوافق على الاصالة في مرعزى أو يخالف في الجمع (قوله ممرعز دون مرعز) بتشديد الزاى فيهما (قوله وكما في همزة امعة) عطف على قوله كما في ميم مرجل وهو بهمزة مكسورة فميم مشددة فعين مهملة (قوله وهو الذي يكون تبعا لغيره الخ) زاد الشارح في شرح التوضيح والذي يتبع الناس الى الطعام من غير أن يدعى والذي يقول أنا مع الناس (قوله على أن بعدها) أى مع أن بعدها (قوله وحكما) فيحكم باصالة همزته كامعة (قوله وهو الذي يأتمر الخ) لا حاجة اليه بعد قوله ومعنى الا أن يجعل معنى أخص مما سبق لامعة فتأمل (قوله بعد ألف وقبلها أكثر من أصلين) أى كما في حمراء فان همزته زائدة وان كانت في الآخر وقوله كما سيأتي في كلامه أى في قوله كذاك همز آخر بعد ألف الخ (قوله واحبنطأ) بالحاء والطاء المهملتين أى انتفخ بطنه (قوله دلامص) بضم الدال المهملة وتخفيف اللام آخره صاد مهملة وسيفسره الشارح (قوله

وفيها عشر لغات شمأل وشأمل بتقديم الهمزة على الميم وشمال على وزن قذال وشمول بفتح الشين وشمل بفتح الميم وشمل باسكان الميم وشيمل على وزن صيقل وشمال على وزن كتاب وشميل على وزن طوءل وشمال بتشديد اللام واستدل ابن عصفور وغيره على زيادة همزة شمأل بقولهم شملت الريح اذا هبت شمالا واعترض بأنه يحتمل أن يكون (١٨٧) أصله شمألت فنقل فلا يصح الاستدلال به وأما احبنطأ فالدليل على زيادة همزته سقوطها في الحبط يقال حبط بطنه اذا انتفخ وأما دلامص ويقال فيه دمالص ودملص ودميلص وهو البراق فلقولهم درع دلاص ودلاص ودلصته أنا وذهب أبو عثمان الى أن الميم في دلامص أصل وان وافق دلاصا في المعنى فهو عنده من باب سبط وسبطر وأما زرقم وبابه نحو ستهم ودلقم وضرزم وفسحم ودردم فلانها من الزرقة والسته والاندلاق وهو الخروج والضرز وهو البخيل يقال ناقة ضرزة أي قليلة اللبن والانفساح والدرد وهو عدم الاسنان والوصف منه أدرد ودرداء الثالث أفهم قوله تأصيلها تحققا أنهما اذا سبقا ثلاثة لم يتحقق تأصيل جميعها بل كان في أحدها احتمال أنه لا يقدم على الحكم بزيادتهما الا بدليل وهو خلاف ما جزم به في التسهيل وهو المعروف من أن الهمزة والميم اذا سبقا ثلاثة أحرف أحدها يحتمل الاصالة والزيادة أنه يحكم بزيادة الهمزة والميم وأصالة ذلك المحتمل الا أن يقوم دليل بخلاف ذلك ولذلك حكم بزيادة همزة أفعى وايدع وميم موسى ومزود وجاء في ميم مجن عن سيبويه قولان أصحهما انها زائدة فان دل الدليل على اصالة الهمزة والميم وزيادة ذلك المحتمل حكم بمقتضاه كما حكم باصالة همزة أرطى فيمن قال أديم مأروط وهمزة أولق فيمن قال ألق فهو مألوق كما سبق وباصالة ميم مهدد ومأجج

وفيها عشر لغات) زاد في القاموس شومل كجوهر (قوله على وزن قذال) بفتح القاف وتخفيف الذال المعجمة مؤخر الرأس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية كما في القاموس (قوله على وزن صيقل) بفتح الصاد المهملة وسكون التحتية وفتح القاف جلاء السيوف (قوله بتشديد اللام) أي مع فتح الشين وسكون الميم وفتح الهمزة (قوله شملت الريح) أي تحولت شمالا وبابه دخل اه مختار (قوله فنقل) أي نقلت حركة الهمزة الى الميم ثم حذفت الهمزة (قوله في الحبط) بفتحتين وهو ان تأكل الماشية فتكثر حتى تنتفخ لذلك بطونها ولا يخرج ما فيها وقال ابن السكيت هو أن ينتفخ بطنها من أكل الذرق وهو الحندقوق صحاح (قوله حبط بطنه) من باب فرح (قوله ويقال فيه دمالص ودملص) كذا في نسخ وفي نسخ أخرى ودلمص بتقديم اللام وكل صحيح اذ كل منهما لغة في دلامص كما سيعلم من كلامه في التنبيه الرابع فكان ينبغي ذكرهما معا وكل بضم الاول وفتح الثاني مخففا وكسر ماقبل الآخر (قوله وهو البراق) بفتح الموحدة وتشديد الراء (قوله دلاص ودلاص) الاول ككتاب والثاني كامير كما في القاموس (قوله ودلصته أنا) ظاهر قول القاموس التدليص التليين والتمليس أن لام دلصته مشددة (قوله في دلامص) زاد المرادي وأخواته (قوله من باب سبط وسبطر) الاول ككتف والثاني كهزبر كما في القاموس أي من المترادفات لمفقته في معظم الحروف فليست الراء زائدة بل هي أصلية اذ هي ليست من حروف سألتمونيها ولا ضعف أصل (قوله وأما زرقم وبابه) أي من كل ثلاثي زيد في آخره ميم تكثيرا للفظ ومبالغة في المعنى والزرقم بضم الزاي وسكون الراء وضم القاف الشديد الزرقة والستهم بوزن الزرقم الكبير العجز والدلقم بدال مهملة مكسورة ولام ساكنة وقاف مكسورة العجوز والناقة المسنة المتكسرة الاسنان والضرزم بضاد معجمة فراء فزاي قال في القاموس كزبرج وجعفر المسنة من النوق أو وفيها بقية شباب أو الكبيرة القليلة اللبن وأفعى ضرزم كزبرج شديدة العض وقال في الصحاح قال ابن السكيت الضرزم من النوق القليلة اللبن مثل الضرز قال ويرى أنه من قولهم رجل ضرز اذا كان بخيلا والميم زائدة وقال غيره الضرز الناقة الهرمة وأما الضرزم فالمسنة وفيها بقية شباب اه فعلم من كلام القاموس أن قول المحشي بكسر الضاد والراء وتشديد الزاي خطأ والفسحم بضم الفاء وسكون السين المهملة وضم الحاء المهملة يقال مكان فسح كقفل وفسحم متسع ورجل فسح كقفل وفسحم واسع الصدر والدردم بالاهمال وكسر الدالين وسكون الراء المرأة التي تجيء وتذهب بالليل والناقة المسنة (قوله والسته) بفتحتين وهو الدبر (قوله والضرز) ضبطه الشارح بخطه بكسر الضاد والراء وتشديد الزاي وكذا هو في القاموس (قوله والدرد) بفتحتين (قوله ودرد) على وزن فرح (قوله أنه لا يقدم الخ) الصواب حذف أنه كما في عبارة المرادي لان جواب اذا لا يصدر بأن المفتوحة والكاف لتصحيحه بأنه على حذف الفاء وجعل ان المفتوحة ومعموليها في تأويل مصدر مبتدأ والخبر محذوف أو على حذف الفاء وقراءة ان بالكسر يعكر عليه ان حذف الفاء في مثله لا يجوز في الاختيار (قوله أنه يحكم الخ) فيه ما قدمناه (قوله ولذلك) أي للحكم بزيادة الهمزة والميم واصالة المحتمل عند عدم الدليل على خلاف ذلك (قوله وايدع) تقدم ضبطه وتفسيره في شرح قوله ان لم يقعا كما الخ (قوله مجن) بكسر الميم وفتح الجيم وتشديد النون الترس (قوله فيمن قال) أي في لغة من قال أديم مأروط أي وأما في لغة من قال أديم مرطي فبالعكس (قوله وباصالة ميم مهدد ومأجج) الاول بدالين مهملتين من أسمائهن والثاني بجيمين موضع وكلاهما بوزن جعفر

وزيادة أحد المثلين اذ لو كانت ميمه زائدة لكان مفعلا فكان يجب ادغامه وأجاز السيرافي في مهدد ومأجج أن تكون الميم زائدة ويكون فكهما شاذا كما فك الاجلل في قوله ٭ الحمد لله العلي الاجلل ٭ الرابع تزاد الهمزة في الاسم أولى كأحمر وثانية كشأمل وثالثة كشمأل ورابعة كحطائط وهو القصير وخامسة كحمراء وسادسة كعقرباء وهي بلد وسابعة كبرناساء والبرناساء الناس والميم تزاد أولى كمرحب وثانية كدملص وثالثة كدلمص ورابعة كزرقم وخامسة كضبارم لانه من الضبر وهو شدة الخلق وذهب ابن عصفور الى أنها في ضبارم أصلية قال في الصحاح الضبارم بالضم الشديد الخلق من الاسد اه (١٨٨) (كذلك همز آخر بعد ألف ٭ أكثر من حرفين لفظها ردف) أي يحكم بزيادة الهمزة أيضا باطراد اذا وقعت آخرا بعد ألف قبل تلك الالف أكثر من حرفين نحو حمراء وعلباء وقرفصاء فخرج بقيد الآخر الهمزة الواقعة في الحشو وبقيد قبلها ألف الواقعة آخرا وليست بعد ألف فانه لا يقضى بزيادة هاتين الا بدليل كما سبق في حطائط واحبنطأ وبقيد أكثر من حرفين نحو ماء وشاء وكساء ورداء فالهمزة في ذلك ونحوه أصل أو بدل من أصل لا زائدة ﴿تنبيه﴾ مقتضى قوله أكثر من حرفين أن الهمزة يحكم بزيادتها في ذلك سواء قطع باصالة الحروف التى قبل الالف كلها أم قطع باصالة الحرفين واحتمل الثالث وليس كذلك لان ما آخره همزة بعد ألف بينهما وبين الفاء حرف مشدد نحو سلاء وحواء أو حرفان أحدهما لين نحو زيزاء وقوباء فانه يحتمل لاصالة الهمزة وزيادة أحد المثلين أو اللين وللعكس فان جعلت الهمزة أصلية كان سلاء فعالا وحواء فعالا من الحوايه وان جعلت زائدة كان سلاء فعلاء وحواء فعلاء من الحوة فان تأيد أحد الاحتمالين بدليل حكم به وألغى الآخر ولذلك حكم على حواء بأن همزته زائدة اذا لم يصرف وبأنها أصل اذا صرف نحو حواء للذى يعانى الحيات والاولى في همزة سلاء أن تكون أصلا لان فعالا في النبات أكثر من فعلاء فلو قال الناظم أكثر من أصلين لكان أجود اه (والنون فى الآخر كالهمز) أي فيقضى بزيادتها بالشرطين المذكورين فى الهمزة وهما أن يسبقها ألف وأن يسبق تلك الالف أكثر من أصلين نحو عثمان وغضبان بخلاف نحو أمان ورمان ومكان ويشترط لزيادة النون مع ما ذكر أن تكون

كذا في القاموس (قوله وزيادة أحد المثلين) أي للالحاق بجعفر ولو قال ثاني المثلين لكان أوضح (قوله اذ لو كانت ميمه) أي المذكور من مهدد ومأجج (قوله كحطائط) بضم الحاء المهملة وتخفيف الطاء المهملة (قوله كعقرباء) بفتح العين المهملة وسكون القاف وفتح الراء بعدها موحدة (قوله كبرناساء) بفتح الموحدة وسكون الراء بعدها نون ثم سين مهملة كذا في الدماميني وغيره فقول البعض بضم الباء وفتح الراء غير صحيح (قوله كضبارم) بضم الضاد المعجمة وفتح الموحدة مخففة وكسر الراء (قوله وهو شدة الخلق) بفتح الخاء المعجمة وسكون اللام (قوله من الاسد) على صيغة الجمع (قوله أكثر) مفعول ردف (قوله لفظها) أي الالف (قوله بزيادة الهمزة) اما للالحاق كعلباء وقوباء أو للابدال من ألف التأنيث لالتقائها ساكنة مع الالف قبلها كحمراء وحمراء (قوله نحو حمراء الخ) عدد الامثلة اشارة الى أنه لا فرق بين همزة الالحاق وهمزة التأنيث ولا بين ما قبل ألفه ثلاثة أصول وما قبل ألفه أربعة ولا بين مفتوح الاول ومكسوره ومضمومه (قوله كما سبق في حطائط) الذى سبق له في حطائط انما هو ذكر زيادة همزته دون الدليل على زيادتها كما توهمه عبارته والدليل على زيادة همزته سقوطها في بعض التصاريف كالحط والحطوط وقوله واحبنطأ هذا سبق له ذكر زيادة همزته وأن الدليل على زيادة الهمزة والنون قولهم حبط بطنه (قوله والهمزة في ذلك ونحوه أصل) كما في شاء جمع شاة أو بدل من أصل كما في ماء وكساء ورداء فان همزة ماء بدل من هاء وهمزة كساء بدل من واو وهمزة رداء بدل من ياء كذا قال شيخنا وأقره شيخنا والبعض وفي كون همزة شاء أصلا غير منقلبة عن شئ نظر فان الظاهر أنها منقلبة عن هاء والاصل شوه قلبت الواو ألفا والهاء همزة بدليل قولهم في المفرد أصله شوهة وحينئذ يكون قول الشارح أصل بالنظر الى بعض نحو ذلك لا الى ذلك أو يقدر أشياء في عبارته بصيغة الفعل الماضى فتدبر (قوله نحو سلاء) بضم السين المهملة وتشديد اللام شوك النخل واحده سلاءة قال الدماميني ولا يصح التمثيل بسلاء لزوال الاحتمال عنه بحكاية أبى زيد سلأت النخل سلأ اذا نزعت سلاءه أى شوكه (قوله نحو زيزاء) بزاءين معجمتين مكسور أولاهما الارض الغليظة (قوله وزيادة أحد المثلين) أى في نحو سلاء وحواء أو اللين في نحو زيزاء وقوباء (قوله من الحواية) لم أطلع على نص في ضبط الحاء وقول البعض بفتح الحاء لا يعتمد عليه وحده لكثرة تساهله كما لا يخفى على ممارس حاشيته فالاولى الآن أن يميل الى الكسر لكثرته في أمثال هذه اللفظة كالهداية والوقاية والحماية والعناية والرعاية والرماية والسراية والولاية (قوله من الحوة) بضم الحاء المهملة وتشديد الواو سواد الى خضرة أو حمرة الى سواد (قوله اذا لم يصرف) لان منع الصرف يدل على كونها همزة التأنيث وهى زائدة (قوله فلو قال الناظم أكثر من أصلين لكان أجود) أى ليخرج ما ردفت فيه الالف ثلاثة أحدها محتمل واعترضه البعض بأن هذا أيضا لا يفيد اشتراط تحقق اصالة الثلاثة لان قوله أكثر من أصلين صادق بكون الثالث غير محقق الاصالة ويدفع بأن المعنى أصولا أكثر من أصلين بقرينة قوله من أصلين فيستفاد منه الاشتراط المذكور فتأمل (قوله ان تكون

زيادة ماقبل الالف على حرفين ليست بتضعيف أصل فالنون فى نحو جنجان أصل لا زائدة وهذا الشرط مستفاد من قوله سابقا والحكم بتأصيل حروف سمسم وقد اقتضى اطلاقه أنه يقضى بزيادة النون عينا فيما يتوسط فيه بين الالف والفاء حرف مشدد نحو حسان ورمان أو حرف لين نحو عقيان وعنوان وهذا الاطلاق على وفق ماذهب اليه الجمهور فانهم يحكمون بزيادة النون فى مثل حسان وعقيان الا أن يدل دليل على اصالتها بدلالة منع صرف حسان على زيادة نونه فى قول الشاعر ألا من مبلغ حسان عنى مغلغلة تدب الى عكاظ لكنه ذهب فى التسهيل والكافية الى أن النون (١٨٩) فى ذلك كالهمزة فى تساوى الاحتمالين فلا يلغى أحدهما الا بدليل فكان ينبغى له أن يقيد اطلاقه بذلك وهذا مذهب لبعض المتقدمين وزاد بعضهم لزيادتها آخرا شرطا آخر وهو أن لا تكون فى اسم مضموم الاول مضعف الثانى اسما للنبات نحو رمان فجعلها فى ذلك أصلا لان فعالا فى أسماء النبات أكثر من فعلان والى هذا ذهب فى الكافية حيث قال ذل عن الفعلان والفعلاء فى النبت للفعال كالسلاء وردبان زيادة الالف والنون آخرا أكثر من مجىء النبات على فعال ومذهب الخليل وسيبويه أن نون رمان زائدة قال سيبويه وسألته يعنى الخليل عن الرمان اذا سمى به فقال لا أصرفه فى المعرفة وأحمله على الاكثر اذ لم يكن له معنى يعرف به وقال الاخفش نونه أصلية مثل قراص وحماض لان فعالا أكثر من فعلان يعنى فى النبات والصحيح ماذهب اليه لا لما ذكره بل لثبوتها فى الاشتقاق قالوا أرض مرمنة لكثيرة الرمان ولو كانت النون زائدة لقالوا مرمة (و) النون (فى • نحو غضنفر) وعقنقل وقرنفل وحبنطأ وورنتل مما هو فيه متوسط وتوسطه بين أربعة أحرف بالسوية وهو ساكن وغير مدغم (أصالة كفى) كفى مجهول فيه ضمير النون هو المفعول الاول نائب عن الفاعل وأصالة نصب بالمفعول الثانى أى اطردت زيادة النون فيما تضمن القيود المذكورة لثلاثة امور أولها ان النون فى ذلك واقعة موقع ما تيقنت زيادته كياء سميذع وواو فدوكس وألف عذافر وجخادب

زيادة الخ) الظاهر اتيان هذا الشرط فى الهمزة أيضا مع انه لم يذكره فيها (قوله ليست بتضعيف أصل) يعنى الفاء لا مطلق أصل والا لم يتم قوله وهذا الشرط مستفاد الخ فتأمل (قوله فى نحو جنجان) بكسر الجيم الاولى وأصله جنجن كسمسم قال فى القاموس الجناجن عظام الصدر الواحد جنجن وجنجنة بكسرهما ويفتحان وجنجون بالضم (قوله وهذا الشرط مستفاد من قوله الخ) أى لان أصل جنجان جنجن كسمسم على ما مر (قوله بزيادة النون عينا) أى زيادة متعينة (قوله نحو عقيان) بكسر العين المهملة وسكون القاف وفتح التحتية ذهب ينبت كما فى القاموس (قوله بدلالة) متعلق بيحكمون وفى بعض النسخ باللام وفى بعضها بالكاف وهى للتعليل أو لمجرد التنظير (قوله ألا من مبلغ الخ) قاله أمية بن خلف الخزاعى من قصيدة من الوافر يهجو بها حسانا رضى الله تعالى عنه وألا للتنبيه ومن استفهامية مبتدأ ومبلغ خبره والرسالة المغلغلة المحمولة من بلد الى بلد وعكاظ سوق من أسواق الجاهلية اه عينى ومغلغلة بغينين معجمتين وتدب بضم الدال المهملة تسير (قوله فكان ينبغى له) أى على ماذهب اليه فى التسهيل والكافية وقوله بذلك أى بأن لا يتوسط بين الالف والفاء حرف مشدد أو لين وقوله وهذا أى ماذهب اليه فى التسهيل والكافية (قوله لزيادتها) أى النون (قوله وأحمله على الاكثر) عطف علة على معلول أى انما منعته الصرف اذا كان علما حملا على الاكثر وهو زيادة الالف والنون وقوله اذ لم يكن الخ كذا بخط الشارح على انه تعليل للحمل على الاكثر أى لانه ليس له علامة يعرف بها حال نونه وفى نسخ اذا (قوله مثل قراص) بضم القاف وتشديد الراء آخره صاد البابونج وعشب ربعى والورس قاله فى القاموس (قوله وحماض) بضم الحاء المهملة وتشديد الميم آخره ضاد معجمة (قوله لا لما ذكره) أى لرده كما مر بأن زيادة الالف والنون آخرا أكثر من مجىء النبات على فعال (قوله لقالوا مرمة) نقل شيخنا عن الشارح انه ضبطه بخطه بفتح الميم والراء والميم الثانية مع تشديدها قال وقياسه ضبطه مرمنة بفتح الميمين وسكون الراء اه وبه جزم شيخنا السيد (قوله وعقنقل) بعين مهملة وقافين بينهما نون يطلق على الوادى العظيم المتسع وعلى الكثيب المتراكم (قوله وورنتل) بفتح الواو والراء وسكون النون وفتح الفوقية الداهية والامر العظيم وموضع كذا فى القاموس (قوله لثلاثة أمور) ليس من مدخول أى لعدم تضمن كلام المصنف أن الاطراد لتلك الامور الثلاثة وقول البعض الا أن يقال هو مستفاد من لفظ نحو لا يخفى فساده (قوله كياء سميذع) بفتح السين المهملة والميم وسكون التحتية وفتح الذال المعجمة بعدها عين مهملة السيد الكريم الموطأ الاكناف والشجاع والذئب والخفيف فى حوائجه والسيف (قوله وواو فدوكس) بفتح الفاء والدال المهملة وسكون الواو وفتح الكاف بعدها سين مهملة الاسد والرجل الشديد كذا فى القاموس وفى محل آخر منه أن الاسد يقال له دوكس أيضا بلا فاء فعلم ما فى كلام البعض من الخبط (قوله وألف عذافر) بضم العين المهملة وتخفيف الذال المعجمة وكسر الفاء بعدها راء الاسد والعظيم الشديد من الابل (قوله وجخادب) بضم الجيم وتخفيف الخاء المعجمة وكسر

قوله وفتح الذال المعجمة الخ الذى فى القاموس السميدع بالدال المهملة اه

• ثانيها أنها تعاقب حرف اللين نحو قولهم للغليظ الكفين شرنبث وشرابث وللضخم جرنفش وجرافش والنبت عرنقصان وعريقصان • ثالثها أن كل ما عرف له اشتقاق أو تصريف وجدت فيه زائدة فيحمل غيره عليه وقد خرج بالقيد الاول النون الواقعة أولا فانها أصل نحو نهشل الا أن يقضي بزيادتها دليل كما في نحو نرجس لانها لو كانت أصلا لكان وزنه فعلل وهو مفقود وبالقيد الثاني نحو قنطار وقنديل وخنفقيق وخندريس وعندليب فانها أصل الا أن يقضي دليل بالزيادة كما في نحو عنبس لانه

من العبوس وحنظل لقولهم حظلت الابل وعنسل لانه من العسلان وعرند لانه من قولهم شيء عرد أي صلب وكنهبل لقولهم فيه كهبل ولعدم النظير على تقدير الاصالة وبالقيد الثالث نحو غرنيق وهو السيد الرفيع وخرنوب وكنابيل فان نون أصلية اذ ليس في الكلام فعيل ولا فعول ولا فعاليل وبالرابع نحو عجنس فانه تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف وغلب التضعيف لانه أكثر وجعل وزنه فعلل كعدبس قال أبو حيان والذي أذهب اليه أن النونين زائدتان ووزنه فعنل والدليل على ذلك أنا وجدنا النون مزيدتين فيما عرف له اشتقاق نحو ضفنط وزونك ألا ترى أنه من الضفاطة والزوك فيحمل ما لا يعرف له اشتقاق على ذلك

﴿تنبيهات﴾ الاول بقي مما تزاد فيه النون باطراد ثلاثة مواضع المضارع كنضرب والانفعال وفروعه كالانطلاق والافعنلال كالاحرنجام وانما سكت عنها الوضوحها الثاني انما لم يذكر التنوين ونون التثنية والجمع وعلامة الرفع في الامثلة الخمسة ونون الوقاية ونون التوكيد لان هذه زيادة متميزة ومقصود الباب تمييز الزيادة المحتاجة الى تمييز لاختلاطها باصول الكلمة حتى صارت جزأ منها الثالث اعلم أن النون تزاد أولى نحو نضرب وثانية نحو حنظل وثالثة نحو غضنفر ورابعة نحو رعشن وخامسة نحو عثمان وسادسة نحو زعفران وسابعة نحو عبوثران (والتاء) تزاد في أربعة مواضع (في التأنيث) عربي

الدال المهملة بعدها موحدة عظيم الخلق (قوله شرنبث) بفتح الشين والراء وسكون النون وفتح الموحدة بعدها مثلثة (قوله وشرابث) بضم الشين وتخفيف الراء وكسر الموحدة كعلابط (قوله جرنفش) بفتح الجيم والراء وسكون النون وفتح الفاء بعدها شين معجمة (قوله وجرافش) على وزن علابط (قوله عرنقصان) بفتح العين المهملة والراء وسكون النون وفتح القاف بعدها صاد مهملة (قوله وعريقصان) بضم العين وفتح الراء وسكون التحتية وكسر القاف (قوله أن كل ما عرف له اشتقاق الخ) نحو حنظل فان اشتقاقه من الحنظلة كما مر يدل على زيادة نونه فيحمل عليه غيره كشرنبث (قوله نحو نهشل) بنون فهاء فشين معجمة كجعفر الذئب (قوله لكان وزنه فعلل) بكسر اللام الاولى (قوله وخندريس) بفتح الخاء المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر الراء بعدها تحتية فسين مهملة من أسماء الخمر (قوله وعندليب) بفتح العين المهملة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر اللام بعدها تحتية فموحدة طائر يصوت ألوانا يقال له الهزار جمعه عنادل وعنادب كما في القاموس (قوله حظلت الابل) في القاموس حظل البعير كفرح أكثر من أكل الحنظل (قوله وعنسل) بفتح العين المهملة وسكون النون وفتح السين المهملة (قوله من العسلان) بالتحريك وهو الاضطراب (قوله وعرند) بفتح العين المهملة وسكون الراء وفتح النون بعدها دال مهملة (قوله شيء عرد) بفتح العين وسكون الراء (قوله وكنهبل) بفتح الكاف والنون وسكون الهاء وفتح الموحدة وضمها شجر عظيم والشعير الضخم السنبلة قاله في القاموس (قوله لقولهم فيه كهبل) أي بفتح الباء (قوله ولعدم النظير) أي مع دخول أضيق البابين والا فعدم النظير لازم على تقدير الزيادة أيضا اذ كما ليس في الاوزان فعلل بضم اللام الاولى المشددة ليس فيها فعنلل بضم اللام الاولى لكن باب الزيادة أوسع كما مر (قوله نحو غرنيق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون وسكون التحتية بعدها قاف طير من طيور الماء ويطلق على غير ذلك كما في القاموس (قوله وكنابيل) بكاف مضمومة فنون مفتوحة فهمزة ساكنة فموحدة مكسورة فتحتية ساكنة فلام اسم موضع باليمن كذا في التصريح (قوله نحو عجنس) بفتح العين المهملة والجيم وتشديد النون بعدها سين مهملة الجمل الضخم الشديد (قوله كعدبس) بفتح العين والدال المهملتين وتشديد الموحدة بعدها سين مهملة الشديد من الابل وغيرها والشرس الخلق والضخم الغليظ وضبطه شيخنا السيد بنون بدل الموحدة وهو خلاف ما في نسخ القاموس الصحيحة (قوله نحو ضفنط) بفتح الضاد المعجمة والفاء وتشديد النون آخره طاء مهملة كما في القاموس والدماميني وصحفه البعض وضبطه بالعين المعجمة بدل الفاء (قوله وزونك) بفتح الزاي والواو وتشديد النون بعدها كاف (قوله من الضفاطة) وهي الجهل وضعف الرأي وضخامة البطن والفعل ككرم اهـ قاموس (قوله والزوك) بفتح الزاي وسكون الواو مشي الغراب وتحريك المنكبين في المشي والتبختر (قوله عبوثران) بفتح العين والموحدة وسكون الواو وفتح المثلثة وضمها ويقال له عبيثران بالتحتية مكان الواو نبات طيب الرائحة (قوله والتاء في التأنيث الخ) قد يوهم اقتصاره على ما ذكر أن تاء ترجمان بفتح التاء والجيم وضمهما وفتح التاء وضم الجيم وهو المفسر للسان أصلية وهو الاصح الذي يدل عليه ثبوتها في بقية تصاريف الكلمة وهو معرب وقيل

كضربت وضاربة وضربة وأنت وفروعه على المشهور (و) فى (المضارعه) كتضرب (و) فى (نحو الاستفعال) من المصادر وذلك الافتعال كالاستخراج والاقتدار وفروعهما والتفعيل والتفعال كالترديد والترداد دون فروعهما (و) فى نحو (المطاوعه) كتعلم تعلما وتدحرج تدحرجا وتغافل تغافلا ولا يخفى زيادتها فى غير ماذكر كالابدال * واعلم أنه قد زيدت التاء أولا وآخرا وحشوا فأما زيادتها أولا فمنه مطرد وقد تقدم ومنه مقصور على السماع كزيادتها فى تنضب وتتفل وتدرأ وتحلئ وأما زيادتها آخرا فكذلك منه مطرد وقد تقدم ومنه مقصور على السماع كالتاء فى رغبوت ورحموت وملكوت وجبروت وفى ترموت وهو صوت القوس عند الرمى لانه من الترنم ووزنه تفعلوت وفى عنكبوت ومذهب سيبويه أن نون عنكبوت أصل لقولهم فى معناه العنكب فهو عنده رباعى وذهب بعض النحاة الى أنه ثلاثى ونونه زائدة وأما زيادتها حشوا فلا تطرد الا فى الاستفعال والافتعال وفروعهما وقد زيدت حشوا فى ألفاظ قليلة ولقلة زيادتها حشوا ذهب الاكثر الى أصالتها فى يستعور والى كونها بدلا من الواو فى كلتا (والهاء وقفا كلمه ولم تره) أى الهاء من حروف الزيادة كما سبق الا أن زيادتها قليلة فى غير الوقف ولم تطرد الا فى الوقف على ما الاستفهامية مجرورة نحو لمه وعلى الفعل المحذوف اللام جزما أو وقفا وعلى كل مبنى على حركة لازمة الا ما تقدم استثناؤه فى باب الوقف وهى واجبة فى بعض ذلك وجائزة فى بعضه على ما تقدم فى بابه وأنكر المبرد زيادتها وقال انها انما تلحق فى الوقف بعد تمام الكلمة

عربى (قوله كضربت) حمل الشارح التأنيث فى النظم على ما يعم تأنيث الاسم وتأنيث الفعل وكان عليه حينئذ أن يدخل فيه تأنيث الحرف أيضا كربت وثمت ولات قال ابن هشام عندى أن تاء قامت ونحوها لا تعد فى هذا الباب لانها كلمة مستقلة قائمة بنفسها بخلاف تاء مسلمة ومسلمات فانها جزء كلمة ولهذا يحلها الاعراب (قوله وضربة) كذا فى نسخ بالتاء المربوطة بمعنى المرة من الضرب وفى نسخ بتاء مجرورة على أنه فعل مبنى للمجهول وقوله قبله كضربت بالبناء للفاعل فلا تكرار وأما ما يتوهم من أنه بتاء خطاب مكسورة فغلط اذ هذه التاء اسم لانها فاعل والكلام فى الحروف الزائدة (قوله على المشهور) مقابله قولان الاول أن التاء هى الاسم الضمير وأن حرف عماد وكون التاء على هذا ليست حرفا زائدا ظاهر الثانى أن المجموع هو الضمير فتكون التاء جزأه وقد يقال كونها جزء الاسم لا ينافى زيادتها كما لا يخفى فتأمل (قوله والمضارعه) قال ابن هشام لم يعد من حروف المضارعة الا التاء ولا فرق بينها وبين غيرها اه (قوله وذلك) أى نحو الاستفعال فاندفع قول ابن هشام انها بقيت عليه مع فواته التنبيه على زيادة السين فى الاستفعال وسيجيب الشارح عن هذا (قوله وفروعهما) من الفعل والوصف (قوله دون فروعهما) لان فروعهما كردد ومردد بدون تاء (قوله وفى نحو المطاوعة) كان ينبغى حذف نحو وجعل المطاوعة عطفا على نحو الاستفعال اذ لا نحو للتاء المطاوعة تطرد زيادته وأما تاء نحو ترمسه بمعنى رمسه فزيادتها غير مطردة فتدبر (قوله فى تنضب وتتفل وتدرأ وتحلئ) الاول بفتح التاء وسكون النون وضم الضاد المعجمة آخره موحدة شجر حجازى شوكه كشوك العوسج وقرية قرب مكة والثانى بتاءين فوقيتين كتنضب وقنفذ ودرهم وجعفر وزبرج وجندب ويقال تتفل كسكر الثعلب أو جروه وكتنضب ما يبس من العشب أو شجر أو نبات أخضر والثالث بضم الفوقيه وسكون الدال المهملة وفتح الراء يقال رجل ذو تدرأ أى تدرأة مدافع ذو عز ومنعة والرابع بكسر الفوقيه وسكون الحاء المهملة وكسر اللام شعر وجه الاديم ووسخه وواده كالتحلئة وما أفسده السكين من الجلد اذا قشر اه قاموس مع زيادة من الدمامينى وبه يعلم ما فى كلام البعض من الخلط تارة والقصور أخرى (قوله وفى ترموت) بفتح فسكون ففتح فضم قاله شيخنا السيد (قوله فلا تطرد الا فى الاستفعال الخ) تعبيره بالاسلوب يوهم أن زيادتها حشوا باطراد أقل من زيادتها أولا وآخرا باطراد وليس كذلك كما هو ظاهر (قوله والهاء وقفا) قال ابن هشام قد تقرر فى باب الوقف أن التاء فى نحو طلحة ومسلمة أصل وأنها منقلبة الى الهاء ولا تعد هاء طلحة ومسلمة وقفا فيما زيدت فيه الهاء بل تعد فيما زيدت فيه التاء لانها الاصل (قوله كلمه) الغز فيه بعضهم فقال

يا قارئا ألفية ابن مالك * وسالكا فى أحسن المسالك

فى أى بيت جاء فى كلامه * لفظ بديع الشكل فى نظامه

حروفه أربعة تضم * وان تشأ فقل ثلاث راسم

وهو اذا نظرت فيه أجمع * مركب من كلمات أربع

وصار بالتركيب بعد كلمه * وقد ذكرت لفظه لتفهمه

(قوله أو وقفا) أراد بالوقف البناء لا مقابل الوصل (قوله وعلى كل مبنى على حركة لازمة) أى للكلمة نحو هوه وكيفه بخلاف المبنى على حركة عارضة لسبب قد يزول كالمنادى واسم لا (قوله الا ما تقدم استثناؤه) وهو الفعل الماضى (قوله وهى واجبة فى بعض ذلك) يعنى الوقف على ما الاستفهامية المجرورة بالاسم المضاف اليها نحو اقتضاء مه والفعل الباقى بعد الحذف على حرف أو حرفين نحو عه ولم يعه وقوله وجائزة فى بعضه يعنى ما عدا ذلك (قوله وأنكر المبرد زيادتها) أى جنس الهاء لا خصوص

للبيان كما في ثمه وماليه ويا زيداه وللإمكان كما في نحو عه وقه كما قدمته فهي كالتنوين وباء الجر

والصحيح أنها من حروف
الزيادة وإن كانت زيادتها
قليلة والدليل على ذلك
قولهم في أمات أمهات
ووزنه فعلهات لأنه جمع
أم وقد قالوا أمات وإنها
في العاقل فيمن يعقل
وإسقاطها فيما لا يعقل
وقالوا في أم أمهة ووزنها
فعلهة وأجاز ابن السراج
أن تكون أصلية وتكون
فعلة مثل قبرة وأمهة
ويقوي قوله ما حكاه
صاحب كتاب العين من
قولهم تأمهت أمًّا بمعنى
اتخذت ثم حذفت الهاء
في أم ووزنه فع وإن ثبت
هذا فأم وأمهة أصلان
مختلفان كسبط وسبطر
ودمث ودمثر فتكون
أمهات على هذا جمع أمهة
وأمهات جمع أم وما ذهب
إليه ابن السراج ضعيف
لأنه خلاف الظاهر وأما
حكاية صاحب العين فلا
يصح بها لما فيه من الخطا
والاضطراب قال أبو الفتح
ذاكرت بكتاب العين يوما
شيخنا أبا علي فأعرض عنه
ولم يرضه لما فيه من القول
المردود والتصريف
الفاسد وزيدت الهاء في
قولهم أهرقت الماء فأنا
أهريقه اهراقة والأصل
أراق يريق اراقة وألف
أراق منقلبة عن الياء
والأصل يريق يؤريق ثم أبدلوا من الهمزة هاء وإنما قالوا يهريقه وهم لا يقولون يؤريقه يقول
لاستثقالهم الهمزتين

هاء السكت بدليل قوله فيما يأتي ولا جواب للمبرد عن زيادتها في أهراق الخ (قوله للبيان) أي بيان
الحركة وبيان الألف أي كل بيانها كما تقدم في محله (قوله وللإمكان) أي إمكان الوقف الذي لا يكون
إلا على ساكن (قوله فهي كالتنوين وباء الجر) أي فهي زيادة معينة ومقصودا بسبب تمييز الزيادة
المختلطة بأصول الكلمة حتى صارت حرفا منها إلا الهاء المحتاجة للتمييز (قوله والصحيح أنها) أي جنس الهاء
الذي في ضمن غير هاء السكت ولا بد في قوله الآتي في التحقيق أن لا بد كرها السكت مع حروف
الزيادة (قوله لأنه جمع أم) تعليل للدلالة قولهم المذكور على ذلك (قوله وقد قالوا أمات) لما لم يكن
قوله في إثبات [illegible] سماعه نص على سماعه بقوله وقد قالوا أمات تأييدا لكون هاء أمهات زائدة
لأن سقوط الحرف في بعض التصاريف من علامات الزيادة كما مر (قوله وقالوا في أم أمهة) يعني
فكما زادوا الهاء في الجمع زادوها في المفرد (قوله قبرة) طائر وأمهة هي الحلمة والضفدعة والكبر
والعجوز اهـ قاموس (قوله ويقوي قوله الخ) رجح السيوطي أن الهاء [illegible] أصلية [illegible] تأمهت
عليه بشدة فيم ساكنة (قوله ثم حذفت الهاء الخ) لعله عطف على محذوف والتقدير فأصل أم أمهة
ثم حذفت الهاء الخ ويجوز بعض أن يكون عطفا على قوله وقالوا في أم أمهة وهو سهو ظاهر لما
يلزم عليه من الفاصل الواضح بين المتعاطفين لأن الشارح قال في جانب المعطوف عليه ووزنها
فعلهة فصرح أن الهاء زائدة وقال في جانب المعطوف في أم ووزنه فع فصرح أن الهاء أصلية
(قوله في أم) أي في هذا اللفظ ولو قال في أمّا بالنصب أي في صار اللفظ أمّا لكان أوضح (قوله وإن
ثبت هذا) الظاهر رجوع اسم الإشارة إلى ما حكاه صاحب كتاب العين وحينئذ ففي كلامه نظر لأن
ثبوت ما حكاه يقتضي أن أمّا فرع أمهة وأن أمهة فقط هو الأصل وعبارة المرادي عقب قوله
ووزنه فع أو يكون أمهة وأم من باب سبط وسبطر اهـ وهي ظاهرة [illegible] أوهم أن أرجع اسم
الإشارة إلى ما حكاه ما يدل عليه الكلام سابقا من أن وزن أم فعل صحت عبارته (قوله كسبط
وسبطر) السبط ككتف الطويل وكذا السبطر كهزبر كما في القاموس وأما السبط بفتح فسكون
و [illegible] أو بفتح فكسر فليس بمعنى السبطر بل هو نقيض الجعد كما في القاموس ولا يناسب أن
يكون مرادا للشارح وبهذا التحقيق تعلم ما في كلام شيخنا (قوله ودمث ودمثر) الدمث بمثلثة
ككتف السهل وكذا الدمثر بضم الدال المهملة وفتح الميم وكسر المثلثة وبكسر الدال وفتح الميم
وسكون المثلثة و [illegible] فتح الدال وسكون الميم وفتح المثلثة كذا في القاموس (قوله لأنه خلاف الظاهر)
لوجود ما يفيد الزيادة في أمهة وهو أم دون قبرة وأمهة مع قبرة باب سبط وسبطر قاله شيخنا السيد (قوله
في قولهم أهرقت الماء) بفتح الهاء وسكونها كما في زكريا على الشافية (قوله والأصل) أي أصل
أهراق يهريق اهراقة (قوله منقلبة عن الياء) أي المتحركة بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الآن
(قوله وأصل يريق يؤريق) إن كان مراده الأصل الأول كان يؤريق بسكون الراء وكسر الياء
بعدها وعليه يكون الشارح حذف تمام التصريف وهو نقل كسرة الياء إلى الراء وإن كان مراده
الأصل الثاني كان يؤريق بكسر الراء وسكون الياء بعدها وعليه يكون الشارح تاركا للأصل الأول
وهذا أقرب إلى اقتصاره على قوله ثم أبدلوا من الهمزة هاء بدون أن يقول ونقلوا كسرة الياء إلى
الراء (قوله ثم أبدلوا من الهمزة هاء) هذا يفيد أن الهاء لم ترد في المضارع من أول وهلة وإنما هي
فيه بدل من مزيد بخلاف الماضي والمصدر فتدبر (قوله وإنما قالوا يهريقه الخ) في عبارته عندي
حزازة لأن هذا الكلام إن كان جواب سؤال حاصله لم أتوا بالهاء بدلا من الهمزة مع رفضهم الهمزة
بالكلية في مثل يريق ويجير ويكرم فحق العبارة أن يقول وإنما قالوا يهريقه وهم لا يقولون يؤريقه
لخفة الهاء وإن كان جواب سؤال حاصله لم أبدلوا من الهمزة هاء ولم يبقوا الهمزة فحق العبارة أن

وقالوا أيضا أهرق الماء يهرقه اهراقا ولا جواب للمبرد عن زيادتها في اهراق الا دعوى الغلط من قائله لانه لما أبدل الهمزة هاء توهم أنها فاء الكلمة فأدخل الهمزة عليها وأسكنها وادعى الخليل زيادة الهاء في هركولة وهي العظيمة الوركين لانها تركل في مشيها والاكثرون على أصالتها وأنها فعلولة وقال أبو الحسن انها زائدة في هبلع وهو الاكول وهجرع وهو الطويل فهما عنده هفعل لان الاول من البلع والثاني من الجرع وهو المكان السهل وحجة الجماعة أن العرب تقول في الهجرع هذا أهجر من هذا أي أطول وكذلك تقول في هلقامة وهو الاسد والضخم الطويل أيضا ويجوز أن تكون زائدة في سهلب وهو الطويل لان السلب أيضا الطويل يقال قرن سهلب وسلب أي طويل ويجوز أن يكون من باب سبطر وسبط ﴿تنبيه﴾ التحقيق أن لا تذكر هاء السكت مع حروف الزيادة لما تقدم اه (واللام في الاشارة المشتهره) أي من حروف الزيادة اللام والقياس يقتضي أن لا تزاد لبعدها من حروف المد فلهذا كانت أقل الحروف زيادة ولم تطرد زيادتها الا في الاشارة نحو ذلك وتلك وهنالك وأولالك وماسواها فبابه السماع وقد سمع من كلامهم قولهم في عبد عبدل وفي الافحج وهو المتباعد الفخذين فحجل وفي الهيق وهو الظليم هيقل وفي الفيشة وهي الكمرة فيشلة وفي الطيس وهو الكثير طيسل ونقل عن أبي الحسن أن لام عبدل أصل وهو مركب من عبد الله كما قالوا عبشمي وبعده قولهم في زيد زيدل على أنه قال في الاوسط اللام تزاد في عبدل وحده وجمعه عبادلة

يقول واغا قالوا يهريقه ولم يقولوا يؤريقه استثقالا للهمزتين في أأريقه وطرد اللباب في بقية الصور فتأمل (قوله وقالوا أيضا الخ) بيان للغة ثالثة جاءت على وزن أفعل يفعل افعالا (قوله لما أبدل الهمزة) أي التي في المضارع للغة السابقة وقوله فأدخل الهمزة عليها أي في الماضي والمصدر (قوله وأسكنها) قدمنا عن زكريا أن في هاء أهراق السكون والفتح (قوله في هركولة) بكسر الهاء وسكون الراء وفتح الكاف كبرذونة كما في القاموس وضبط شيخنا السيد والبعض له بغير ذلك فيه نظر (قوله لانها تركل) في القاموس الركل ضرب الفرس برجلك ليعدو اه وبابه نصر كما يفيده قاعدة القاموس في ضبط مثل ذلك ولا يخفى أن الركل بهذا المعنى لا يصدق حقيقة الى الدابة فلعل الفعل في عبارة الشارح مبني للمجهول وأما قول البعض قوله لانها تركل في مشيها أي تتأنى ففيه نظر كما علمت من كلام القاموس (قوله في هبلع) كدرهم وبفتح الهاء والباء وتشديد اللام ويقال هبلاع كقرطاس (قوله وهجرع) بالراء كدرهم وجعفر وأما هجزع بالزاي كدرهم فالجبان هفعل من الجزع كذا في القاموس وهذا مما يرد على منكر زيادة الهاء (قوله فهما عنده هفلع) صوابه هفعل كما في بعض النسخ (قوله من الجرع) قال في الصحاح الجرعة بالتحريك واحدة الجرع وهي رملة مستوية لا تنبت شيأ وكذلك الجرعاء والاجرع (قوله وحجة الجماعة) أي في أصالة هاء هجرع ووجه الحجة أن الهاء لو كانت زائدة لقالوا أجرع بحذف الزائد وابقاء الاصل فلما قالوا أهجر علمنا أن الهاء أصل واعا حذفوا العين مع انها أيضا أصل للاختلاف لان الحذف أليق بالاواخر (قوله وكذلك تقول في هلقامه) أي كما قلته لك في هجرع من الخلاف تقول أنت في هلقامة بكسر فسكون (قوله في سهلب) كذا في النسخ بتقديم الهاء على اللام والذي في القاموس تقديم اللام على الهاء وكذا الصلهب بالصاد المهملة بمعنى السلهب أيضا وكل منهما بوزن جعفر وأما ضبط البعض سهلب بكسر اللام فخطأ (قوله لان السلب) بفتح السين وكسر اللام كما في القاموس (قوله واللام في الاشارة المشتهره) يصح أن يكون خبر المبتدا جملة فعلية تقديره تزاد في الاشارة المشتهرة والى هذا أشار الشارح في قول المصنف والتاء في التأنيث الخ وعليه يتعين كون المشتهرة صفة لازمة للاشارة ولا يصح كونها صفة للام لامتناع الاخبارة قبل النعت وأن يكون الخبر جارا ومجرورا تقديره من أحرف الزيادة والى هذا أشار الشارح هنا بقوله أي من حروف الزيادة اللام وعليه يصح أن يكون المشتهرة صفة لازمة للاشارة وأن يكون صفة ثانية للام أي اللام الكائنة في الاشارة المشتهرة هي أي تلك اللام وعلى هذا يكون المراد المشتهرة في الجملة لئلا يخرج اللام في أولالك ولا يصح على هذا عندي أن تكون للاحتراز عن اللام التي شذت زيادتها كما في عبدل وزيدل وان نقله السيوطي عن ابن هشام وأقره أرباب الحواشي لخروج هذه اللام بالصفة الاولى أعني قوله في الاشارة فاعرفه (قوله لبعدها من حروف المد) فيه نزاع بأن ما فيها من الاستطالة يقربها من حروف المد (قوله وأولالك) بقصر أولى لان أولاء الممدود لا تلحقه اللام (قوله وماسواها) أي الاشارة (قوله وفي الافحج) بتقديم الحاء المهملة على الجيم (قوله وفي الهيق) بفتح الهاء وسكون التحتية آخره قاف (قوله وهو الظليم) بالظاء المعجمة كأمير ذكر النعام (قوله وفي الفيشة) بفتح الفاء وسكون التحتية بعدها شين معجمة (قوله وهي الكمرة) بسكون الميم أي حشفة الذكر (قوله وفي الطيس) بفتح الطاء المهملة وسكون التحتية آخره سين مهملة (قوله وهو الكثير) أي الرمل الكثير كما في نسخ (قوله وحده) أي دون البواقي من زيدل وغيره وكأن أبا الحسن يقول بأن البواقي من باب

فيكون له قولان نعم البواقي يحتمل أن تكون من مادتين كسبط وسبطر ﴿تنبيهات﴾ الأول حق لام الاشارة أن لا تذكر مع أحرف الزيادة لما قلناه في هاء السكت من أنها كلمة رأسها الثاني ذكر في النظم من أحرف الزيادة تسعة وسكت عن السين وهي تزاد باطراد مع التاء في الاستفعال وفروعه قيل وبعد كاف المؤنثة وقفا نحو أكرمتكس وهي الكسكسة ويلزم هذا القائل أن يعد شين الكشكشة نحو أكرمتكش والغرض من (١٩٤) الاتيان بهما بيان كسرة الكاف فحكمهما حكم هاء السكت في الاستقلال ولا تطرد زيادتها في غير ذلك بل تحفظ كسين قدموس بمعنى قديم وأسطاع يسطيع بقطع الهمزة وفتح أول المضارع فإن أصله عند سيبويه أطاع يطيع وزيدت السين عوضا عن حركة عين الفعل لأن أصل أطاع أطوع والعذر للناظم أن السين لا تطرد زيادتها إلا في موضع واحد وقد مثل به في زيادة التاء أول وهو الاستفعال فكأنه اكتفى بذلك ولهذا قال في الكافية في ذكره زيادة التاء ومع سين زيد في استفعال وفرعه كاستقصى ذا استكمال انتهى (وامنع زيادة بلا قيد ثبت) أي متى وقع شيء من هذه الحروف العشرة خاليا عما قيدت به زيادته فهو أصل (إن لم تبين حجة) على زيادته (كحظلت) الابل اذا تأذت من أكل الحنظل فسقوط النون في الفعل حجة على زيادتها في الحنظل مع أنها خلت من قيد الزيادة وهو كونها آخرا بعد ألف مسبوق بأكثر من أصلين أو واقعة كما هي في نحو غضنفر كما سبق بيانه وقد تقدمت أمثلة كثيرة مما حكم فيه بالزيادة لحجة مع خلوه من قيد الزيادة فليراجع ﴿فصل في زيادة وقيل همزة الوصل﴾ هو من تتمة الكلام على زيادة الهمزة وإنما أفرده لاختصاصه بأحكام وقد أشار الى تعريف همزة الوصل بقوله (للوصل همز سابق لا يثبت إلا إذا ابتدى به كاستثبتوا) أي همز الوصل كل همز ثبت في الابتداء وسقط في الدرج وما يثبت فيهما فهو همز قطع وقد اشتمل كلامه على فوائد الأولى أن همزة الوصل وضعت همزة لقوله للوصل همز وهذا هو الصحيح وقيل يحتمل أن يكون

سبط وسبطر (قوله ويكون له) أي في عبدل (قوله نعم البواقي) أي ما سوى عبدل وقوله يحتمل أن تكون من مادتين الخ أي فيصح قوله تزاد في عبدل وحده (قوله والغرض من الاتيان بهما الخ) اعتراض ثان على هذا القائل (قوله قدموس) بضم القاف والميم وبينهما دال ساكنة وفي آخره سين مهملة العظيم وهو ملحق بعصفور وفي خط ابن المرحل قدموس على وزن فردوس اه تصريح أي فيكون بفتح القاف وإسكان الدال (قوله بقطع الهمزة الخ) احترازا من اسطاع يسطيع بوصل الهمزة وفتح أول المضارع بمعنى استطاع يستطيع (قوله وزيدت السين الخ) اعترض عليه المبرد بأن حركة العين لم تذهب وإنما نقلت الى الفاء لأن أصله أطوع فنقلت حركة العين وهي الواو الى فاء الكلمة فسكنت العين ثم قلبت ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن وأجيب بأن التعويض إنما وقع من ذهاب حركة العين من العين لا من ذهاب الحركة مطلقا (قوله ومع سين زيد) أي التاء (قوله إن لم تبين) بفتح التاء الفوقية مبنيا للفاعل بحذف احدى التاءين وحجة فاعله ويجوز ضم التاء على انه مضارع بين فيكون مبنيا للمفعول وحجة نائب الفاعل اه غزي (قوله حجة) أي دليل (قوله كحظلت) مثال للحجة على الزيادة وبابه فرح كما عن القاموس (قوله فسقوط النون في الفعل) لم يقل فقولهم حظلت بسقوط النون مع انه أنسب بقول المصنف كحظلت اشارة الى أن الحجة في الحقيقة سقوط النون في حظلت لا نفس حظلت

﴿فصل في زيادة همزة الوصل﴾

قال الفارضي تعرف همزة الوصل بسقوطها في التصغير كبنى وسمى في ابن واسم بخلاف همزة القطع كما تقول بني وأخي في أب وأخ وإن كان أول المضارع مفتوحا كيكتب ويستخرج فالهمزة من أمره وصل نحو اكتب واستخرج وإن كان مضموما كيكرم ويعطي فقطع نحو أكرم وأعط ولا تحذف همزة القطع إلا في الضرورة كقوله * إن لم أقاتل فالبسوني برقعا * وإذا استفهمت مما هي أي همزة القطع فيه تقول أأكرمت زيدا عمرا أو آكرمت بألف بين همزتين كراهة اجتماعهما أو آكرمت بالف بعد همزة الاستفهام وتقول أأعطيك اربابهم مرتين أو أوعطيك بقلب الثانية واوا أو آأعطيك بألف بين همزتين أو أوعطيك بألف بين همزة وواو وقرئ بالأوجه أأنزل عليه الذكر وتقول أألذ أحب بهمزتين أو أيلذ بقلب الثانية ياء أو آيلذ بألف بين همزتين أو آيلذ بألف بين همزة وياء وقرئ بالأوجه أئنا لمبعوثون اه باختصار (قوله لاختصاصه) أي الفصل أي اختصاص المتكلم عليه فيه وهو الهمزة أو الضمير راجع للهمزة وذكرها باعتبار أنها حرف ولو قال لاختصاصها لكان أوضح (قوله كاستثبتوا) ضبطه ابن المصنف بفتح التاء الأولى على أنه أمر ويجوز ضمها على البناء للمفعول اه غزي ويصح فتح التاء الأولى والموحدة أيضا على انه ماض مبني للفاعل (قوله وما يثبت فيهما) يشمل همزة أكرم وأحمد فتكون همزتهما مع كونها فاء الكلمة همزة قطع وفي كلام الفارضي اشارة الى ما يدل عليه ويحتمل أن يكون الوصل والقطع من عوارض الهمز الزائد فلا تسمى همزة نحو هاء همزة قطع كما لا تسمى همزة وصل وعكس اخراجها على هذا باتفاق على همز زائد (قوله لقوله للوصل همز) أي دون أن يقول ألف (قوله وقيل يحتمل الخ) عبارته في شرح التوضيح

أصلها الالف ألا ترى الى ثبوتها ألفا فى نحو آلرجل فى الاستفهام لما لم يضطر الى الحركة * الثانية أن همزة الوصل لا تكون الا سابقة لانه اغا جيء بها وصلة الى الابتداء بالساكن اذ لا ابتداء به متعذر * الثالثة أنها لا تختص بقبيل بل تدخل على الاسم والفعل والحرف أخذ ذلك من اطلاقه والمثال لا يخصص * الرابعة امتناع اثباتها فى الدرج الا لضرورة (١٩٥) كقوله ألا لا أرى اثنين أحسن شيمة * على حدثان الدهر منى ومن جمل * واختلف فى سبب تسميتها بهمزة الوصل مع انها تسقط فى الوصل فقيل اتساعا وقيل لانها تسقط ويتصل ما قبلها بما بعدها وهذا قول الكوفيين وقيل لوصول المتكلم بها الى النطق بالساكن وهذا قول البصريين وكان الخليل يسميها سلم اللسان * ثم أشار الى مواضعها مبتدئا بالفعل لانه الاصل فى استحقاقها لما سأذكره بعد فقال (وهو الفعل ماض احتوى * على أكثر من أربعة) امامها (نحو انجلى وانطلق أو سواها نحو استخرج (والامر والمصدر منه) أى من المحتوى على أكثر من أربعة نحو انجلى انجلاء وانطلق انطلاقا واستخرج استخراجا (وكذا أمر الثلاثى) الذى يسكن ثانى مضارعه لفظا سواء فى ذلك مفتوح العين ومكسورها ومضمومها (كاخش وامض وانفذ) فان تحرك ثانى مضارعه لم يحتج الى همزة الوصل ولو سكن تقديرا كقولك فى الامر من يقوم قم ومن يعد عد ومن يرد رد ويستثنى خذ وكل ومر فانها يسكن ثانى مضارعها لفظا والاكثر فى الامر منها حذف الفاء والاستغناء عن همزة الوصل (وفى اسم است ابن ابنم سمع * واثنين وامرئ وتأنيث تبع وايمن) فهذه عشرة أسماء لان قوله وتأنيث تبع يعنى به ابنة واثنتين وامرأة ونبه بقوله سمع على ان افتتاح هذه الاسماء العشرة بهمز الوصل غير مقيس

وقيل وضعت ألفا لثبوتها ألفا فى نحو آلرجل فى الاستفهام اهـ وبين العبارتين فرق فانظر الموافق للواقع منهما (قوله اذ الابتداء به متعذر) أى محال فى كل لغة اجماعا فى لا الف وأما فى غيرها فعلى ما نص عليه أبو الفتح وأبو البقاء العكبرى وذهب السيد الجرجانى والكافيجى الى انه ممكن الا انه مستثقل قاله السيوطى (قوله والحرف) يعنى أل وأم فى لغة حمير على القول بأن الهمزة فيهما للوصل (قوله والمثال) أى قوله كاستثبتوا وقوله لا يخصص أى ليس نصا فى التخصيص فلا ينافى تبادر التخصيص من أمثلة المتن بسبب ان عادة المصنف الغالبة اعطاء الحكم بالمثال (قوله على حدثان الدهر) بفتح الحاء والدال أى ما يحدث فيه من النوائب والنوازل وجمل بضم الجيم وسكون الميم اسم امرأة قاله العينى (قوله مع أنها تسقط فى الوصل) أى فكان المناسب أن تسمى همزة الابتداء (قوله فقيل اتساعا) أى تجوزا لعلاقة الضدية فيما يظهر (قوله فيتصل ما قبلها بما بعدها) اعلم ان الوصل مصدر وصل المتعدى والوصول مصدر وصل اللازم بمعنى اتصل ومقتضى عبارة الشارح فى هذا القول والذى بعده أنه الوصول فكان ينبغى حينئذ تسميتها بهمزة الوصول لا بهمزة الوصل ولو قيل فى هذا القول لانها تسقط فيصل المتكلم ما قبلها بما بعدها لوافق تسميتها بهمزة الوصل فاعرف ذلك وانه مما غفل عنه مع وضوحه (قوله لما سأذكره بعد) من أصالة الفعل فى التصريف وبناء أوله فى بعض الامثلة على السكون (قوله الفعل ماض الخ) ليس المراد لكل فعل ماض احتوى الخ فان من الخماسى ما لا تدخل همزة الوصل فيه ولا فى الامر والمصدر منه نحو تدحرج وتعلم ثم المراد كما هو ظاهر الفعل الماضى وفعل الامر الباقيان على فعليتهما وأل الباقية على حرفيتها فلو سميت شخصا بشئ من ذلك أو قصدت به لفظه وجب قطع الهمزة على قياس همزات الاسماء الصرفة غير العشرة المستثناة الآتية وبقولنا الصرفة أى التى ليست جارية مجرى الفعل لا يرد نحو الانطلاق والاقتدار والاستخراج وانما أبقيت همزة الوصل على حالها فيما اذا سميت أو قصدت اللفظ نحو الانطلاق أو باسم من العشرة مع تغيير المعنى لان الكلمة لم تنتقل من قبيل الى قبيل فاستصحب ما كان بخلاف مثل انجلى واسمع واضرب وأل فان فيه نقل الكلمة من الفعلية أو الحرفية الى الاسمية قاله الدمامينى (قوله نحو انجلى وانطلق أو سواها نحو استخرج) كذا فى نسخ وهو الصواب وفى نسخ نحو انجلى أو سواها نحو انطلق واستخرج وهو خطأ (قوله والامر والمصدر) مخفوضان بالعطف على فعل (قوله الذى يسكن ثانى مضارعه لفظا) لم يقيد بمثل ذلك أمر ما زاد على أربعة لعله لان ثانى مضارعه لا يكون الا ساكنا بالاستقراء فيحتاج دائما الى همزة الوصل كذا قال سم وأقره أرباب الحواشى ويرد عليه نحو تدحرج وتعلم فتدبر (قوله فان تحرك ثانى مضارعه) أى لفظا كما عرف ﴿تنبيه﴾ ذكر أمر ما زاد على أربعة وأمر الثلاثى وسكت عن أمر الرباعى كانه لان ثانى مضارعه لا يكون الا متحركا كقاتل يقاتل ودحرج يدحرج فلا حاجة الى همزة الوصل سم (قوله ويستثنى) أى من قوله وكذا أمر الثلاثى الذى يسكن ثانى مضارعه لفظا (قوله خذ وكل ومر) فالقياس فى الثلاثة اوخذوا وكل واومر لكنهم حذفوا الهمزة الاصلية لكثرة الاستعمال ثم همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها لزوال الابتداء بالساكن وهذا حذف غير قياسى (قوله والاكثر فى الامر منها الخ) جملة حالية وما ذكره الشارح من ان الحذف فى كل وخذ أكثر فقط لا واجب يخالفه ما فى شرح تصريف العزى لسعد الدين التفتازانى ان الحذف فيهما واجب بخلاف مر لانهما أكثر استعمالا (قوله وفى اسم است الخ) ويكفر دها مثناها فتقول اسمان واستان بهمزة الوصل وكذا البقية (قوله

وانما طريقه السماع وذلك أن الفعل لاصالته فى التصريف استأثر بأمور منها بناء أوائل بعض أمثلته على السكون فاذا اتفق الابتداء بها صدرت بهمزة الوصل للامكان ثم حملت مصادر تلك الافعال عليها فى اسكان أوائلها واجتلاب الهمز وهذه الاسماء العشرة ليست من ذلك فكان مقتضى القياس ان تبنى أوائلها على الحركة وتستغنى عن همزة الوصل وانما شذت عن القياس لما سأذكره أما اسم فأصله عند سيبويه سمو كقنو وقيل سمو كقفل فحذفت لامه تخفيفا وسكن أوله وقيل نقل سكون الميم الى السين وأتى بالهمزة توصلا وتعويضا ولهذا لم يجمعوا بينهما بل أثبتوا أحدهما فقالوا فى النسبة اليه اسمى أو سموى كما عرف فى موضعه واشتقاقه عند البصريين من السمو (١٩٦) وعند الكوفيين من الوسم ولكنه قلب فأخرت فاؤه فجعلت بعد اللام وجاءت تصاريفه على ذلك والخلاف فى هذه المسئلة شهير فلا نطيل بذكره وأما است فأصله سته لقولهم ستيهة وأستاه ورجل أسته من عمرو حذفت اللام وهى الهاء تشبيها بحروف العلة وسكن أوله وجىء بالهمزة لما ذكر وفيه لغتان أخريان سه بحذف العين فوزنه فل وست بحذف اللام فوزنه فع والدليل على كون الاصل سته بفتح الفاء فيهما فى هاتين اللغتين والدليل على التحريك والفتح فى العين ما ذكر فى اس وأما ابن فأصله بنو كقلم لما سبق فى اسم واست ودليل فتح فائه قولهم فى جمعه بنون وفى النسب بنوى بفتحها ودليل تحريك العين قولهم فى جمعه أبناء وأفعال انما هو جمع فعل بتحريك العين ودليل كونها فتحة كون أفعال فى مفتوح العين أكثر منه فى مضمومها كعضد وأعضاد ومكسورها ككبد وأكباد والحمل على الاكثر ودليل كون لامه واوا لا ياء ثلاثة أمور أحدها أن الغالب على ما حذف لامه الواو لا الياء والثانى أنهم قالوا فى مؤنثه بنت فأبدلوا التاء من اللام وابدال التاء من الواو أكثر من ابدالها من الياء كما ستعرفه فى موضعه والثالث قولهم البنوة ونقل ابن الشجرى فى أماليه أن بعضهم ذهب الى أن المحذوف ياء واشتقه من بنى يبنى لان الابن مبنى على أبيه لأنه ينبى بها ولا دليل فى البنوة لانها كالفتوة وهى من الياء ولو بنيت من حيث فعولة الفتوة جوز الزجاج الوجهين وأما ابنم فهو ابن زيدت فيه الميم للمبالغة كما زيدت فى زرقم قال الشاعر وهل لى أم غيرها ان ذكرتها أبى الله الا أن أكون لها ابنما وليست عوضا من المحذوف والالكان المحذوف فى حكم الثابت ولم يحتج الى همزة الوصل وأما اثنان فأصله ثنيان بفتح الفاء والعين لانه من ثنيت ولقولهم فى النسبة اليه ثنوى فحذفت لامه وسكن أوله وجىء بالهمزة وأما امرؤ فأصله مرء فخفف بنقل حركة الهمزة الى الراء

(لاصالته فى التصريف) تقدم تعليله فى أول التصريف (قوله بعض أمثلته) هو الماضى والسداسى والأمر الثلاثى فى شرطه السابق (قوله فاذا اتفق الابتداء بها) أى بهذا البعض وأنث ضميره مراعاة للمعنى لان بعض الامثلة أمثلة ثلاثة كما عرفت (قوله للامكان) أى امكان الابتداء بها (قوله عليها) أى على ذلك البعض وفى تأنيث الضمير ما قدمناه (قوله ليست من ذلك) أى من مصادر تلك الافعال وتذكير اسم الاشارة باعتبار المذكور (قوله فأصله عند سيبويه سمو الخ) بدليل جمعه على أسماء وتصغيره على سمى وقوله فى فعله سميت والاصل اسماو وسميو وسموت فاقتضى القانون التصريفى قلب الواو همزة فى الاول وياء فى الاخيرين ولو كان أصله وسما بكسر الواو كما يقول الكوفيون لقيل أوسام ووسيم ووسمت وادعاء انقلاب المكانى بعيد (قوله وقيل سمو كقفل) مقتضى صنيعه أن القائل بأن أصله سمو بضم السين ووجهه أن فعلا بالضم لا يجمع على أفعال (قوله فحذفت لامه تخفيفا) وقيل لثقل تعاقب الحركات الاعرابية على الواو قال الدمامينى وهو غير مستقيم بدليل دلو وقنو وشلو ونحوها (قوله وسكن أوله) يعلم منه ومن قوله فأصله عند سيبويه وأن قولهم اسم من الكلمات العشر التى بنيت أوائلها على السكون معناه وضعت وضعا ثانويا لا أوليا (قوله وتعويضا) أى عن اللام المحذوفة (قوله ولهذا لم يجمعوا بينهما) أى بين اللام والهمزة (قوله أو سموى) أى بكسر السين أو ضمها مع فتح الميم فيهما وأجاز بعضهم سكونها كما مر فى محله (قوله واشتقاقه) قال شيخنا السيد المراد به اللغوى وهو تجرد الاخذ (قوله من السمو) لعلوه على قسيميه الفعل والحرف أو لقوته وركنى الاسناد (قوله من الوسم) لانه علامة على مسماه (قوله لقولهم ستيهة) فظهور التاء التأنيث فى التصغير يدل على أن لاست مؤنث وهو ما يفيده صنيع القاموس (قوله على كون الاصل سته) برفع سته حكاية لقوله سابقا فأصله سته (قوله والفتح) عطف خاص على عام (قوله فأصله بنو كقلم الخ) قال فى المصباح وقيل أصله بنو بكسر الباء مثل حمل بدليل قولهم بنت وهذا القول يقل فيه التغيير وقوله انتهى تشهد بالاصالة اهـ يعنى تغيير بنت فاعرفه (قوله ما سبق فى اسم واست) أى من حذف لامه وتسكين فائه واجتلاب الهمزة (قوله بفتحها) أى فى الجمع والنسب (قوله ودليل تحريك العين) أى بعد ثبوت فتح الفاء فلا يرد ما اعترض به شيخنا على الدليل وتبعه البعض من أن جمع اسم أسماء ولم يدل على تحريك عينه (قوله والحمل على الاكثر) متعين أو خير (قوله واشتقه من بنى يامر أبيه) لان الابن مسبب عن بناء الاب بالام (قوله وهى من الياء) لكن قلبت الياء واوا لمناسبة الضمة والواو التى قبلها وأدغمت الواو فى الواو (قوله للمبالغة) لان تكثير الحروف يدل على زيادة المعنى (قوله والالكان المحذوف فى حكم الثابت) أى للتعويض عنه بالميم (قوله ولم يحتج لهمزة الوصل) أى للتعويض بالميم وعدم تسكين الفاء حينئذ (قوله لانه من ثنيت) تعليل لكون اللام ياء

ثم حذفت الهمزة وعوض عنها همزة الوصل ثم ثبتت عند عود الهمزة لأن تخفيفها سائغ أبدا فجعل المتوقع كالواقع وأما تاء بنت وابن واثنين وامرئ فالكلام عليها كالكلام على مذكراتها والتاء في ابنة واثنتين للتأنيث كالتاء في امرأة كما أفهمه كلامه بخلاف التاء في بنت وثنتين فإنها فيهما بدل من لام الكلمة إذ لو كانت للتأنيث لم يسكن ما قبلها ويؤيد ذلك قول سيبويه لو سميت بهما رجلا لصرفتهما يعني بنتا وأختا وإفهام التأنيث مستفاد من أصل الصيغة لا من التاء وأما أيمن المخصوص بالقسم فألفه للوصل عند البصريين والقطع عند الكوفيين لأنه عندهم جمع يمين وعند سيبويه اسم مفرد من اليمن وهو البركة ولما حذفت نونه قيل أيم الله أعاضوه الهمزة في أوله ولم يحذفوها لما أعادوا النون لأنها بصدد الحذف كما قالوا في امرئ وفيه اثنتا عشرة لغة جمعها الناظم في هذين البيتين

همز ايم وايمن فافتح واكسر او ام قل
أو قل م أو من بالتثليث قد شكلا
وأيمن اختم به والله كلا أضف
إليه في قسم تستوف ما نقلا

ثم أشار إلى ما بقي مما يدخل عليه همزة الوصل بقوله (همز أل كذا) أي همز وصل معرفة كانت أو موصولة أو زائدة ومذهب الخليل أن همزة أل قطع وصلت لكثرة الاستعمال واختاره الناظم في غير هذا الكتاب ومثل أل أم في لغة أهل اليمن ﴿تنبيهات﴾ الأول علم من كلامه أن همزة الوصل لا تكون في مضارع مطلقا ولا في حرف غير أل ولا في ماض ثلاثي ولا رباعي ولا في اسم إلا مصدر الخماسي والسداسي والأسماء العشرة المذكورة ❊ الثاني كان ينبغي أن يزيد ايم لغة في ايمن فتكون الأسماء غير المصادر اثني عشر فإن قيل هي أيمن حذفت اللام يقال وابنم هو ابن وزيدت الميم انتهى (ويبدل)

وقوله ولقولهم في النسبة إليه ثنوي أي بفتحتين تعليل لفتح الفاء والعين ويرد عليه أن قولهم ثنوي لا يمنع سكون العين في الأصل لأنك تقول في النسبة إلى اسم سموي بفتح الفاء والعين على الصحيح كما تقدم في باب النسب فتأمل (قوله ثم حذفت الهمزة وعوض عنها همزة الوصل) أي وسكنت الميم كما في نظائره (قوله لأن تخفيفها) أي الهمزة التي هي اللام بنقل حركتها إلى الساكن قبلها ثم أل كما في التصريح ثم حذفها (قوله فجعل المتوقع) أي التخفيف المتوقع كالواقع فاستصحبت همزة الوصل (قوله وأما تاء بنت ابن واثنين وامرئ) أي مؤنثاتها يعني ابنة واثنتين وامرأة وقوله فالكلام عليها الخ أي فالأصل بنوة وثنيتان ومرأة (قوله لو سميت بهما رجلا لصرفتهما) فلو سميت بهما امرأة لجاز الصرف وعدمه وهو أولى كما مر في محله (قوله وإفهام التأنيث الخ) هذا ينافي ما أسلفه في غير هذا الباب من أن تاء بنت وأخت للتعويض والإشعار بالتأنيث إلا أن يحمل ما هنا على أنها لا تفهم التأنيث أصالة أو صراحة فلا ينافي أنها تفهمه عروضا وإشعارا فتأمل (قوله المخصوص بالقسم) احترازا عن أيمن في نحو قولهم برأ قوم في أيمنهم فليس فيه الخلاف الآتي بل هو جمع يمين اتفاقا (قوله لأنه عندهم جمع يمين) رد بأن همزته سمع كسرها وحذفها وأن ميمه سمع فتحها (قوله وعند سيبويه) أي وغيره من البصريين قال في المغني ويلزمه أي أيمن الرفع بالابتداء وحذف الخبر أي أيمن الله قسمي وإضافته إلى اسم الله تعالى وجوز ابن درستويه جره بواو القسم وابن مالك إضافته إلى الكعبة وكاف الضمير والذي وابن عصفور كونه خبرا والمحذوف مبتدأ أي قسمي أيمن الله اه بتلخيص وزيادة من الدماميني (قوله أعاضوه الهمزة في أوله) إن كانت الهمزة موجودة قبل الحذف فالمعنى قصدوا كونها عوضا وإن كان أصله بلا همزة فحذفت النون واجتلبت الهمزة عوضا عنها فالمعنى أن يقول فلما حذفت نونه أعاضوه الهمزة في أوله وقيل أيم الله (قوله همز ايم وايمن) بنصب همز على المفعولية ووصل همزة ايم وايمن ونقل حركة همزة أو إلى راء اكسر وكسر همزة ام وضم ميمها وقوله فافتح واكسر أي مع ضم الميم فيهما وقوله أو من بضم النون وقوله بالتثليث أي تثليث الميم راجع لم ومن وقوله وأيمن اختم به أي بكسر الهمزة وفتح الميم والحاصل أن همزة أيمن إن فتحت تعين ضم الميم وإن كسرت جاز ضمها وفتحها اه شمني على الدماميني مع زيادة من الفارضي ونقل شيخنا السيد عن شرح الشافية أم بفتح الهمزة وضم الميم وأيمن بفتح الهمزة والميم بدل أيمن بكسر الهمزة وفتح الميم وعلى هذا لا يتعين في أيمن مفتوح الهمزة ضم الميم ويحصل من مجموع ذلك أربع عشرة لغة وقد أسلفنا في أول حروف الجر عن الهمع عدها عشرين وقوله كلا أضف بنقل حركة أضف إلى تنوين كلا (قوله ومذهب الخليل الخ) مقابل لقول المصنف همز أل كذا (قوله في غير هذا الكتاب) أي وأما في هذا الكتاب فلم يصرح باختيار قول (قوله ولا في حرف غير أل) أي المعرفة أو الزائدة وأما الموصولة فهي اسم على الراجح ولهذا قال الشارح فتكون الأسماء غير المصادر اثني عشر (قوله كان ينبغي أن يزيد أيم) خص أيم بالزيادة دون أم وهذا يوهم أن همزتها همزة قطع فتأمل (قوله اثني عشر) هي الأسماء العشرة المذكورة في قوله وفي اسم الخ وأل الموصولة الداخلة في قوله همز أل كذا وايم (قوله يقال وابنم هو ابن الخ) لهم أن يتمسكوا بالفرق بأن ابنما حدث له بزيادة الميم إتباع النون للميم في حركاتها بحسب العوامل فصار كالكلمة الأصلية حتى ذهب الكوفيون إلى أنه معرب من مكانين بخلاف أيم لغة في أيمن فإنه لم يحصل له هذه المشابهة ثم لا خصوصية للمعارضة بذكر ابنم فإن مؤنثات هذه الأسماء هي مذكراتها بزيادة التاء اه تصريح وعندي في هذا الفرق وإن أقروه نظر لأن

همز الوصل المفتوح (مد الى الاستفهام) وهو الارجح (أو يسهل) بين الهمزة والالف مع القصر ولا يحذف كما يحذف المضموم من نحو قولك أضطر الرجل وكما يحذف (١٩٨) المكسور في نحو أتخذناهم سخريا أستغفرت لهم لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ولا يحقق لان همز الوصل لا يثبت في الدرج الا ضرورة كما تقول آلحسن عندك وآيمن الله يمينك بالمد راجحا وبالتسهيل مرجوحا ومنه قوله أألحق ان دار الرباب تباعدت أو انبت حبل أن قلبك طائر وقد قرئ بالوجهين في مواضع من القرآن نحو آلذكرين آلآن (خاتمة) في مسائل الاولى اعلم أن همزة الوصل بالنسبة الى حركتها اربع حالات وجوب الفتح وذلك في المبدوء بها أل ووجوب الضم وذلك في نحو انطلق واستخرج مبنيين للمفعول وفي أمر الثلاثي المضموم العين في الاصل نحو اقتل واكتب بخلاف امشوا وامضوا ورجحان الضم على الكسر وذلك فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة نحو اغزي قاله ابن الناظم وفي تكملة أبي على انه يجب اشمام ما قبل ياء المخاطبة واخلاص كسرة الهمزة وفي التسهيل أن همزة الوصل تشم قبل الضم المشم ورجحان الفتح على الكسر وذلك في ايمن وايم ورجحان الكسر على الضم وذلك في كلمة اسم وجواز الضم والكسر والاشمام وذلك في نحو اختار وانقاد مبنيين للمفعول ووجوب الكسر وذلك فيما بقي وهو الاصل (الثانية) قد علم أن همزة الوصل انما جيء بها للتوصل الى اى الابتداء بالساكن فاذا تحرك ذلك الساكن استغنى عنها نحو استتر اذا قصد ادغام تاء الافتعال فيما بعدها نقلت حركتها الى الفاء فقيل ستر لان لام التعريف اذا نقلت حركة الهمزة اليها في نحو الاحمر فالارجح اثبات الهمزة فتقول الحمر قائم ويضعف لحمر قائم والفرق

أيضا أيضا حدث له بالنقص جعل الاعراب على الميم فكل من ايم وايم تغير محل اعرابه لكن الاول بسبب الزيادة والثاني بسبب النقص وتخالفهما بهذا غير مؤثر فتدبر (قوله همز الوصل المفتوح) وذلك في أل وايمن بلغاته لغة جير وايمن وايم ولعل الشارح أرجع الضمير في يبدل الى همز الوصل المفتوح مع أن الظاهر من صنيع المصنف رجوعه الى همز أل فقط لان ما فعله الشارح أكثر فائدة (قوله أو يسهل) أو هنا للتخيير والتسهيل وان كان مرجوحا هو القياس لان الابدال مدا انما شأن الهمزة الساكنة كذا في التصريح قال شيخنا السيد لا يتوهم من كون التسهيل مرجوحا أنه لم يقرأ به اذ لا منافاة بين كونه مرجوحا وكونه فصيحا وقد صرح السعد في حواشي الكشاف بأن القراءة قد تجيء على وجه مرجوح عربية كما في قوله تعالى وجمع الشمس والقمر (قوله أضطر الرجل) بالاقتصار على همزة الاستفهام المفتوحة وحذف همزة الوصل المضمومة بعدها (قوله لئلا يلتبس الخ) علة لقوله ولا يحذف (قوله ولا يحقق) معادل عطف على قوله يبدل (قوله والتسهيل مرجوحا) لكنه القياس كما مر (قوله ومنه) أي من التسهيل (قوله أألحق الخ) الحق مرفوع بالابتداء وان شرطية وأن قلبك طائر خبره وجواب الشرط محذوف للعلم به من جملة المبتدا والخبر وقيل منصوب بالظرفية في محل الخبر والرباب براء وموحدتين كسحاب اسم امرأة وانبت انقطع والحبل العهد (قوله وذلك في المبدوء بها أل) أي لكثرة الاستعمال (قوله وفي أمر الثلاثي الخ) أي كراهة للخروج من الكسر الى الضم لان الحاجز الساكن غير حصين وربما كسرت قبل الضمة الاصلية حكاه ابن جني في المحتسب عن بعض العرب ووجهه أنه الاصل ولم تلتق الكسرة والضمة لفصل الساكن بينهما والوجهان مرجعهما الاعتداد بالساكن وعدم الاعتداد به اه تصريح وفي الفارضي أن الكسر لغة رديئة (قوله في الاصل) متعلق بالمضموم ومعنى كون الضم في الاصل أنه أصلي غير عارض (قوله بخلاف امشوا وامضوا) فان الهمزة فيهما مكسورة لان عينهما في الاصل مكسورة والاصل امشيوا وامضيوا استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم الياء لالتقاء الساكنين وضمت العين لمناسبة الواو وان شئت قلت نقلت ضمة الياء الى ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين والضمة على الاول مجتلبة وعلى الثاني منقولة تصريح باختصار والثاني أشهر (قوله نحو اغزي) بضم الهمزة راجحا وكسرها مرجوحا لان الاصل اغزوي استثقلت الكسرة على الواو فنقلت ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فالضم نظرا الى الاصل والكسر نظرا الى الحالة الراهنة ومرجع الوجهين الاعتداد بالعارض وعدم الاعتداد به ولم يجر هذان الوجهان في امشوا لان الاصل كسر الهمزة وقد عضد بأصل كسر العين فألغى العارض لمعارضة أصلين ولا كذلك اغزي لان هذا العارض داع لاصل هو الكسر فاختير الاعتداد به دون الضم في امشوا اه تصريح باختصار (قوله وفي تكملة أبي على الخ) مخالف لما قاله ابن الناظم في حكم الهمزة (قوله انه يجب اشمام الخ) المراد بالاشمام هنا ما يسمى عند القراء روما وهو أن ينحى بالضمة نحو الكسرة لا ما تقدم من ضم الشفتين من غير صوت وانما أوجب ذلك تنبيها على الضم الاصلي (قوله ان همزة الوصل تشم قبل الضم المشم) يعني اذا أشممت الثالث أشممت الهمزة والا فلا ففيه مخالفة لكلام أبي على من وجهين وجوب الاشمام واخلاص ضم الهمزة اه تصريح (قوله في نحو اختار وانقاد مبنيين للمفعول) فتقول اختير وانقيد بضم الهمزة والثالث وكسرهما واشمامهما هذا ما قاله الدماميني (قوله فيما بقي) أي من الاسماء العشرة والمصادر والافعال تصريح (قوله وهو الاصل) أي الكسر هو الاصل (قوله فقيل ستر)

أن النقل للادغام أكثر من النقل لغير الادغام • الثالثة اذا اتصل بالمضمومة ساكن صحيح أوجار مجراه جاز كسره وضمه نحو أن اقتلوا أو انقص • الرابعة مذهب البصريين أن أصل همزة الوصل الكسر وانما فتحت فى بعض المواضع تخفيفا وضمت فى بعضها اتباعا وذهب الكوفيون الى أن كسرها فى اضرب وضمها فى اسكن اتباعا للثالث وأورد عدم الفتح فى اعلم وأجيب بانها لو فتحت فى مثله لالتبس الامر بالخبر. والله أعلم

﴿الابدال﴾

الغرض من هذا الباب بيان الحروف التى تبدل من غيرها ابدالا شائعا لغير ادغام فان ابدال الادغام لا ينظر اليه فى هذا الباب لانه يكون فى جميع حروف المعجم الا الالف كما أن الزائد للتضعيف لا ينظر اليه فى حروف الزيادة لذلك وأراد بالابدال ما يشمل القلب اذ كل منهما تغيير فى الموضع الا أن الابدال ازالة والقلب احالة ومن ثم اختص بحروف العلة والهمزة لانها تقارب حروف العلة بكثرة التغيير وذلك كما فى قام أصله قوم وألفه منقلبة عن واو فى الاصل وموسى ألفه عن الياء وراس ألفه عن الهمزة وانما التفت لثبوتها فاستحالت ألفا والبدل لا يختص كما ستراه ويخالفهما التعويض فان العوض يكون فى غير موضع المعوض منه كتاء عدة وهمزة ابن وياء سفيريج ويكون عن حرف كما ذكر وعن حركة كسين أسطاع

أى بفتح السين وتشديد التاء ويظهر الفرق بين هذا وستر من التستير فى المضارع والمصدر لانك تفتح حرف المضارعة من هذا وتضمه فى الثانى وتقول فى مصدر هذا استارا بكسر السين وفى مصدر الثانى تستيرا (قوله ان النقل للادغام أكثر) أى فلم يعتبر معه ما كان قبل النقل (قوله أوجار مجراه) أى أو ساكن معتل جار مجرى الصحيح بأن تكون حركة ما قبله غير مجانسة له نحو قالوا اقتلوا (قوله نحو أن اقتلوا أو انقص) على اللف والنشر المرتب (قوله مذهب البصريين الخ) عبارة الهمع اختلف البصريون فى كيفية وضعها فقال الفارسى وغيره اجتلبت ساكنة لان أصل المبنى السكون وكسرت لالتقاء الساكنين وقيل اجتلبت متحركة لان سبب الاتيان بها التوصل الى الابتداء بالساكن فوجب كونها متحركة كسائر الحروف المبدوء بها وأحق الحركات بها الكسرة لانها راجحة على الضمة بقلة الثقل وعلى الفتحة بانها لا توهم استفهاما اهـ فمراد الشارح الاصل الثانى أو الاول على القولين (قوله وأورد) أى على قول الكوفيين (قوله بالخبر) أى بالمضارع حالة الوقف اهـ تصريح والمضارع ليس بقيد لانه قد يلتبس أيضا بالماضى المعدى بالهمزة كما فى مثال الشارح فان فتح همزة اعلم يلبس بالمضارع وقفا وبالماضى المعدى بالهمزة وقفا والله أعلم

﴿الابدال﴾

هو فى الاصطلاح جعل حرف مكان حرف آخر مطلقا فخرج بقيد المكان العوض فانه قد يكون فى غير مكان المعوض عنه كتاء عدة وهمزة ابن وبقيد الاطلاق القلب فانه مختص بحروف العلة اهـ تصريح ومقتضاه أن الابدال يجرى فى جميع الحروف وهو كذلك ان كان هذا تعريفا للمطلق الابدال الشامل لابدال الادغام وكذلك ان كان هذا تعريفا للابدال غير ابدال الادغام لكن أعم من أن يكون شائعا أو غير شائع (قوله ابدالا شائعا) أى فى التصريف لما ستعرفه أن الشائع فى كلام العرب أعم من الشائع فى التصريف المراد هنا (قوله حروف المعجم) قيل المعجم صفة موصوف محذوف أى الخط المعجم اسم مفعول أعجمت الحرف نقطته وقيل مصدر ميمى بمعنى الاعجام أى النقط فتكون اضافة الحروف من اضافة الشئ الى ما هو من متعلقات ذلك الشئ وفى العبارة على الوجهين تغليب أكثر الحروف وهو ما ينقط وقيل المعجم من أعجمت الكتاب أى أزلت عجمته أى خفاءه بما يوضحه كالنقط كما فى المصباح وغيره وعليه لا تغليب لان الخفاء كما يزول عما ينقط كالجيم بنقطه يزول عما لا ينقط كالحاء المهملة بترك نقطه وهذا ما نقله ابن جنى عن أبى على الفارسى وارتضاه كما فى حاشية السيوطى على المغنى (قوله وأراد بالابدال ما يشمل القلب) أى مجازا والابدال على هذا جعل حرف مكان حرف آخر أعم من أن يكون على وجه الاحالة أو الازالة وقوله اذ كل منهما أى من الابدال بالمعنى الخاص الحقيقى المباين للقلب والقلب ففى كلامه استخدام وقوله الا أن الابدال أى بالمعنى الخاص الحقيقى ولا تنافى بين جعله أولا الابدال أعم من القلب وجعله ثانيا الابدال مباينا له وقوله ومن ثم أى من أجل أن القلب احالة اختص الخ لان الاحالة انما تكون بين الاشياء المتشاكلة المتقاربة ثم أخصية أحد الشيئين من الآخر محلا لا تنافى تباينهما مفهوما وان توهمه شيخنا والباء فى قوله بحروف العلة داخلة على المقصور عليه (قوله الا أن الابدال الخ) انظر ما الدليل على هذه الدعوى (قوله وموسى) أى الذى هو اسم للحديد المعروف (قوله لثبوتها) عبارة بعضهم لكثرتها وعبارة المرادى لشدتها (قوله ويخالفهما التعويض) سكت عن الاعلال وهو كما فى شرح العزى تغيير حرف العلة بقلب أو حذف أو اسكان للتخفيف (قوله كتاء عدة الخ) فان التاء عوض عن فاء الكلمة والهمزة عوض عن لامها والياء عوض عن خامس سفرجل (قوله كسين اسطاع) فان السين بدل من حركة عين أطاع عند سيبويه ومن وافقه كما مر ذلك مع بيان الخلاف فيه

كما تقدم وقد ضمن الناظم هذا الباب أربعة أحكام من التصريف الابدال والقلب والنقل والحذف وأشار الى حصر حروف البدل الشائع في التصريف بقوله (أحرف الابدال هدأت موطيا) وخرج بالشائع البدل الشاذ نحو ابدال اللام من نون أصيلان تصغير أصيل على غير قياس كما في معرب ومغير باب في قوله وقفت فيها أصيلالا أسائلها ۞ أعيت جوابا وما بالربع من أحد
ومن ضاد اضطجع في قوله (٣٠٠) ۞ مال الى أرطاة حقف فالطجع والقليل نحو ابدال الجيم من الياء المشددة في الوقف كقوله

خالي عويف وأبو علج
المطعمان اللحم بالعشج
وبالغداة كتل البرنج
يقلع بالود وبالصيصج

وربما أبدلت دون وقف كقولهم في الايل اجل ودون تشديد كقوله

لاهم ان كنت قبلت حجتج
فلا يزال شاحج يأتيك بج
أقمر نهات ينزي وفرتج

وتسمى هذه عجعجة قضاعة ومعنى هدأت سكنت وموطيا من أوطأته جعلته وطيئا فالياء فيه بدل من الهمزة وذكره الهاء زيادة على ما في التسهيل اذ جعلها فيه في طويت دائما ثم انه لم يتكلم عليها مع عده اياها ووجهه أن ابدال الهاء من التاء انما يطرد في الوقف على نحو رحمة ونعمة وذلك مذكور في باب الوقف وأما ابدال الهاء من غير التاء فمسموع كقولهم هياك ولهنك قائم وهرقت الماء وهردت الشيء وهرحت الدابة ﴿تنبيهات﴾ الاول ذكر في التسهيل أن حروف البدل الشائع يعني في كلام العرب اثنان وعشرون حرفا وهذه التسعة المذكورة هنا حروف الابدال الضروري في التصريف فقال يجمع حروف البدل الشائع في غير ادغام قولك لجد صرف القاموس شكس آمن طي ثوب عزته والضروري في التصريف هياء طويت دائما هذا كلامه فأفهم أن باقي حروف المعجم وهي الحاء والخاء والذال والظاء والضاد والغين والقاف قد تبدل على وجه الشذوذ وقد قال ابن جني في قراءة الاعمش فشرذ بهم بالذال المعجمة ان الذال بدل من الدال كما قالوا لحم خراذل وخرادل

(قوله الشائع في التصريف) أما الشائع في كلام العرب ولو قوما منهم فحروفه أكثر من تسعة (قوله تصغير أصيل) وقال الجوهري تصغير أصلان جمع أصيل على غير قياس أيضا لان الجمع انما يصغر على لفظ واحده اهـ والاصيل الوقت بعد العصر الى المغرب كما في الصحاح اهـ تصريح (قوله أعيت جوابا) أي عجزت دار الحبيبة عن الجواب وقوله وما بالربع أي المنزل (قوله ومن ضاد اضطجع) لان بعض العرب كما قاله المازني يكره الجمع بين حرفي اطباق فيبدل من الضاد أقرب حرف اليها وهو اللام (قوله مال الى أرطاة حقف فالطجع) الضمير يرجع الى الذئب والارطاة شجر من شجر الرمل والحقف بكسر الحاء المهملة وسكون القاف بعدها فاء المعوج من الرمل عيني (قوله في الوقف) أي على الكلمة المشتملة على الجيم المبدلة من الياء وان لم يكن على نفس الجيم كما في الشعر الذي استشهد به فان الجيم في أشطاره الاربعة مشددة وبعدها ياء الاطلاق ولم يكن الوقف على الجيم حتى يستشكل بتشديدها بل على حرف الاطلاق كما في سائر القوافي المطلقة وأما ما نقله المصرح عن السيد في شرح الشافية وأقره تبعه شيخنا والبعض من أن هذا من اجراء الوصل مجرى الوقف ففيه نظر لان الضروب وما في حكمها من الاعاريض المقصود موافقتها للضروب محال للوقف ولا ضرورة الى دعوى الوصل فتدبر (قوله كتل البرنج الخ) الكتل بضم الكاف وفتح الفوقية جمع كتلة بضم الكاف وسكون الفوقية وهي القطعة المجتمعة والبرني بفتح الموحدة وسكون الراء ضرب من التمر والود بفتح الواو وتشديد الدال الوتد سكنت التاء تخفيفا وأبدلت دالا وأدغمت في الدال والصيصي بكسر الصادين المهملتين قرن البقرة (قوله الايل) بضم الهمزة وكسرها مع فتح التحتية المشددة وبفتح الهمزة مع كسر التحتية المشددة الوعل كذا في القاموس (قوله شاحج) بشين معجمة وحاء مهملة بعدها جيم هو البغل وقوله أقمر أي أبيض صفة لشاحج وكذا نهات بفتح النون وتشديد الهاء آخره فوقية أي صياح وكذا جملة ينزي بفتح النون وتشديد الزاي أي يحرك والوفرة شعر الرأس اذا بلغ شحمة الاذن (قوله وذكره الهاء) أي في اجمال العدد هنا زيادة الخ ووجهه أنها تقع بدلا من التاء وقفا باطراد ووجه استثناء التسهيل لها في اجمال العدد وتفصيله علم ذلك من باب الوقف (قوله ولهنك قائم) بفتح اللام وكسر الهاء ولم يبالوا بتوالي حرفين مؤكدين لتغير صورة الاول بسبب الابدال (قوله الشائع يعني في كلام العرب) منه يعلم أن الشائع في التصريف وهو الابدال الضروري في التصريف أقل من الشائع في كلام العرب كلهم أو قوم منهم (قوله وهذه التسعة الخ) ليس المعنى وذكر هذه التسعة الخ لانه لم يذكر فيه التسعة بل ثمانية وأسقط الهاء كما أسلفه الشارح وكما سينقله عنه بقوله فقال يجمع حروف البدل الى أن قال والضروري في التصريف هياء طويت دائما بل هذه جملة معترضة بين المعطوف عليه وهو قوله ذكر في التسهيل والمعطوف وهو قوله فقال ولو حذفها لكان أحسن (قوله لجد صرف شكس الخ) الشكس بفتح الشين المعجمة وضم الكاف أو كسرها الصعب الخلق كذا في القاموس (قوله وهي الحاء والخاء الخ) كلها بالاعجام الا الحرف الاول فبالاهمال (قوله لحم خراذل وخرادل) في القاموس خردل اللحم قطع أعضاءه وافرة أو قطعه وفرقه والاسم خراديل بخردل ثم قال وخرذل اللحم أي باعجام الذال لغة في خردل أي باهمالها ولم يذكر فيه خراذل بلا تحتية والمتبادر من صنيع

والمعنى الجامع لهما أنهما مجهوران ومتقاربان ومخرجها الزمخشري على القلب بتقديم اللام على العين من قولهم شذر مذر وأنهم أيضاً أن من الشائع ما تقدم من ابدال اللام من النون ومن الضاد ومن ابدال الجيم من الياء وكذا ابدال النون من اللام كقولهم في الرفل وهو الفرس الذيال رفن ومن الميم كقولهم في أمغرت الشاة اذا خرج لبنها أحمر كالمغرة أنغرت وينبغي أن لا يسمى ذلك شائعاً بل الشائع في ذلك ما اطرد أو كثر في بعض اللغات كالعجعجة في لغة قضاعة والعنعنة كقولهم ظننت عنك ذاهب أي أنك والكشكشة في لغة تميم كقولهم في خطاب المؤنث ما الذي جاء بش يريدون بك وقراءة بعضهم قد جعل ربش تحتش سريا والكسكسة في لغة بكر كقولهم في خطاب المؤنث أبوس وأمس يريدون ابوك وأمك قال في شرح الكافية وهذا النوع من الابدال جدير بان يذكر في كتب اللغة لا في كتب التصريف والالزم أن تذكر العين لان ابدالها من الهمزة المتحركة مطرد في لغة بني تميم ويسمى ذلك عنعنة وكان يلزم أيضاً أن يذكر الكاف لان ابدالها من تاء الضمير مطرد كقول الراجز يا ابن الزبير طالما عصيكا وطالما عنيتنا اليكا أراد عصيت وأمثال هذا من الحروف المبدلة من غيرها كثيرة وانما ينبغي أن يعد في الابدال التصريفي ما لو لم يبدل أوقع في الخطا أو مخالفة الاكثر فالموقع في الخطا كقولك في مال مول والموقع في مخالفة الاكثر كقولك في سقاءة سقاية هذا كلامه * الثاني عد كثير من أهل التصريف حروف الابدال اثني عشر حرفاً وجمعوها في تراكيب كثيرة منها طال يوم أنجدته وأسقط بعضهم اللام وعدها أحد عشر وجمعها في قوله أجد طويت منها وزاد بعضهم الصاد والزاي وعدها أربعة عشر وجمعها في قوله أنصت يوم زل طاه جد وعدها الزمخشري ثلاثة عشر وجمعها في استنجده يوم طال قال ابن الحاجب هو وهم لانه أسقط الصاد والزاي وهما من حروف الابدال كقولهم زراط وزقر في صراط وصقر وزاد السين وليست من حروف الابدال فان أورد اسمع ورد اذكروا اظلم لانه من باب الادغام لا من باب الابدال المجرد هذا كلامه قلت قد أجاز النحاة في استخذ أن يكون أصله اتخذ فابدلوا من التاء الاولى السين كما أبدلوا التاء من السين في ست اذ أصله سدس فلعله نظر الى ذلك والذي ذكره سيبويه أحد عشر حرفاً ثمانية من حروف الزيادة وهي ما سوى اللام والسين وثلاثة من غيرها وهي الدال والطاء والجيم * الثالث يعرف الابدال بالرجوع في بعض التصاريف الى المبدل منه لزوماً أو غلبة فالاول نحو جدف فان فاءه

القاموس أن الخاء مفتوحة (قوله والمعنى الجامع لهما) أي للدال والذال (قوله ومخرجها) أي قراءة الاعمش وقوله على القلب أي المكاني (قوله شذر مذر) كلمتان مبنيتان على الفتح للتركيب قال في القاموس وتفرقوا شذر مذر ويكسر أولهما ذهبوا في كل وجه وتشذر الجمع تفرقوا (قوله ان من الشائع) يعني في كلام العرب ولو قوماً منهم فلا ينافي ما أسلفه من اخراج ما ذكر بالشائع في التصريف (قوله في الرفل) بكسر الراء وفتح الفاء وتشديد اللام كما في القاموس (قوله الذيال) بفتح الذال المعجمة وتشديد التحتية أي طويل الذيل (قوله كالمغرة) المغرة بفتح الميم وسكون الغين المعجمة وبفتحتين طين أحمر والمغرة بضم الميم والمغر بفتحتين لون ليس بناصع الحمرة أو شقرة بكدرة كذا في القاموس (قوله أن لا يسمى ذلك) أي المذكور من ابدال اللام من النون وما بعده (قوله كالعجعجة) هي ابدال الجيم من الياء (قوله والعنعنة) هي ابدال العين من الهمزة كما سيذكره الشارح بعد فقول شيخنا أو من الحاء في حتى أو نحو ذلك فيه نظر (قوله في لغة تميم) راجع للعنعنة أيضاً بدليل كلام شرح الكافية الآتي قريباً (قوله وهذا النوع) أي العجعجة وما بعدها الا أنه لم يذكر في شرح الكافية قبل اسم الاشارة العنعنة ولهذا قال والالزم ان تذكر العين الخ (قوله والالزم أن تذكر العين الخ) فيه اشعار بأن من ذكر في كتاب التصريف جميع الحروف التي تبدل من غيرها باطراد أو كثرة ولو عند قوم من العرب لا اعتراض عليه وانما الاعتراض على من ذكر البعض وترك البعض ويخالفه أول كلامه وآخره فتدبر (قوله ما لو لم يبدل) أي ابدال ما أي حرف لو لم يبدل الخ وبذلك أن تستغني عن التقدير وتوقع ما على الابدال (قوله كقولك في مال مول) لوجوب قلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله كقولك في سقاءة) بفتح السين وتشديد القاف تأنيث سقاء وكذا قوله سقاية الا أن الاول بالهمز على التكثير والثاني بالياء على القليل لما سيأتي في شرح قول الناظم وأبدل الهمزة من واو ويا الخ (قوله حروف الابدال) أي الاعم من الضروري (قوله طال يوم أنجدته) باضافة الظرف الى الجملة (قوله أجد) فعل أمر من الاجادة (قوله طاه) بالطاء المهملة اسم فاعل من طها يطهو أي طبخ وهو فاعل زل وجد فاعل أنصت (قوله فان أورد) أي الزمخشري على وجه التمثيل لوقوع السين بدلا وقوله اسمع أي بتشديد السين وتخفيف الميم وعلى وزنه اذكروا اظلم (قوله اذكروا اظلم) والاصل اذتكروا اظتلم فابدلت التاء في الاول دالا والدال ذالا وأدغم وفي الثاني طاء والطاء ظاء وأدغم أي فكان ينبغي أن يذكر الذال المعجمة والظاء المشالة (قوله لانه من باب الادغام الخ) علة لمحذوف أي مع أنه لا يصح ايراد اسمع لانه من باب الادغام أي من باب الابدال للادغام لا من باب الابدال المجرد عن الادغام (قوله في ست) اسم العدد المخصوص قال في القاموس الست بالكسر معروف أصله سدس فأبدلت السين تاء وكذا الدال وأدغم (قوله فلعله) أي الزمخشري (قوله في بعض التصاريف الخ)

بدل من تاء حدث لانهم قالوا في الجمع أحداث بالثاء فقط والثاني نحو أفلط أي أفلت فان طاءه بدل منه من التاء لان التاء أغلب فيه في الاستعمال وكذا قولهم في اص لصت التاء (٢٠٢) بدل من الصاد لان جمعه على لصوص أكثر من بدا لصوت فان لم يثبت ذلك في ذي استعمالين فهو من أصلين نحو أرخ وورخ ووكد وأكد لان جميع التصاريف جاءت بهما فليس أحدهما بدلا من الآخر وقال ابن الحاجب يعرف البدل بكثرة اشتقاقه كتراث فان أمثلة اشتقاقه ورث ووارث وموروث وبقلة استعماله كقولهم الثعالي في الثعالب والاراني في الارانب وأنشد سيبويه لها أشارير من لحم تتمره من الثعالي ووخز من أرانيها قال ابن جني ويحتمل أن يكون الثعالي جمع ثعالة ثم قلب فيكون كقولهم شراعي في شرائع ولذي قاله سيبويه أولى ليكون كارانيها وأيضا فان ثعالة اسم جنس وجمع أسماء الاجناس ضعيف يعني بقوله اسم جنس علم جنس وبكونه فرعا والحرف زائد كضويرب تصغير ضارب لانه لما علم الاصل علم أن هذه الواو مبدلة من الالف وبكونه فرعا وهو أصل كويه فانه تصغير ماء فلما صغر على موية علم أن الهمزة مبدلة من هاء وبلزوم بناء مجهول نحو هراق يحكم بان أصله أراق لانه لو لم يكن كذلك لوجب أن يكون وزنه هفعل وهو بناء مجهول

(فابدل الهمزة من واو وياء آخرا اثر ألف زيد) أي تبدل الهمزة من الواو والياء وجوبا في أربع مسائل الاولى هذه وهي اذا تطرفت احداهما بعد ألف زائدة نحو كساء وبناء ودعاء

تمثيل

أي في بعض تصاريف الكلمة التي فيها البدل فيكون محل الرجوع الى المبدل منه لزوما أو غلبة غير تلك الكلمة من تصاريفها وبهذا تعلم أنه لا يصح التمثيل للثاني الذي هو الرجوع غلبة بأفلط لان غلبة الرجوع الى التاء هي في نفس أفلط فان استعمالها بالتاء أكثر من استعمالها بالطاء لا في غيرها من تصاريفها كفلت ومات أي واولات لزوم التاء بقية تصاريفها كما قاله الدماميني فكان عليه أن يمثل به للاول أيضا ويقتصر في التمثيل للثاني على نحو اصت وبه تعلم أيضا أن التعليل بقوله لان التاء أغلب فيه أي في أفلت في الاستعمال غير مناسب للاول كالا يخفى فتنبه (قوله في اص) بكسر اللام أفصح من الضم والفتح وقوله لصت بفتح اللام قال ذلك شيخنا السيد من شرح الشافية (قوله فان لم يثبت ذلك) أي الرجوع لزوما أو غلبة وقوله في ذي استعمالين أي في لفظ ذي استعمالين وقوله فهو أي ذو الاستعمالين (قوله بكثرة اشتقاقه) على تقدير مضافين أي بكثرة أمثلة اشتقاق مبدله أي بكثرة الامثلة اللاحقة للفظ البدل في الاشتقاق المشتملة على حرف الاصل المبدل منه (قوله كتراث) هو البدل الموروث (قوله وبقلة استعماله) على تقدير مضاف أي استعمال لفظه أي اللفظ المشتمل على البدل (قوله لها أشارير الخ) الضمير يرجع الى عقاب وأعقاب والاشارير بالشين المعجمة قطع قديد من اللحم واحدها اشرارة وتتمره بضم الفوقية وفتح التاء والميم المشددة تيبسه ووخز بالخاء والزاي المعجمتين شئ قليل وهو عطف على أشارير (قوله ثم قلب) أي الجمع قلبا مكانيا بتقديم اللام على الهمزة فالاصل ثعائل كذؤابة وذوائب لان الهمزة لما أخرت عن محلها أبدلت ياء تخفيفا (قوله ضعيف) لان الجمع للافراد وموضوع علم الجنس الماهية باعتبار حضورها ذهنا وقطع النظر عن الافراد (قوله يعني بقوله اسم جنس الخ) أي وبقوله أسماء الاجناس أعلام الاجناس (قوله وبكونه) أي البدل أي لفظه أي اللفظ المشتمل عليه فرعا أي عن لفظ آخر (قوله والحرف) أي المبدل منه زائد أي على أصول الكلمة من فائها وعينها ولامها وأتى بهذه الجملة الحالية ونظيرها أعني قوله بعد وهو أصل تقسيما للفرع قسمين (قوله لانه لما علم الاصل) وهو المكبر (قوله وبكونه فرعا وهو أصل الخ) هذه العبارة عندي غير مستقيمة لانها ان أجريت على نسق ما قبلها بأن كان المراد أن يكون لفظ البدل فرعا عن لفظ آخر والحرف المبدل منه أصل من أصول الكلمة ورد أن الفرع الذي هو موية ليس لفظ البدل بل لفظ الحرف الاصلي المبدل منه كما سيذكره فقوله فلما صغر على موية علم أن الهمزة مبدلة من هاء فان قلت كون همزة المكبر بدلا من هاء لا ينافي كون هاء المصغر بدلا من همزة مكبره ولا دور لانا لم ندع أن همزة المكبر بدل من نفس هاء التصغير قلت لو أراد الشارح بيان بدلية هاء المصغر من همزة المكبر لقال على نسق ما قبله لانه لما علم الاصل وهو المكبر علم أن هاء موية بدل من همزة ماء وان كان أصل همزته هاء مع أنه يرد عليه أيضا أنه لا وجه لتخصيص الهمزة بالذكر لان واو المصغر بدل من ألف المكبر كما أن ألف المكبر أيضا بدل من واو فتأمل (قوله وهو بناء مجهول) أي لا يعرف في الاوزان (قوله آخرا) جعله حالا من المتعاطفين قبله وان أحوج افراده الى تأويلهما بالمذكور والى ارتكاب الحال من النكرة بلا مسوغ وهو نادر هو السالم مما يلزم على جعل آخرا ظرفا والصفة محذوفة أي كائنتين في آخر من ظرفية الشئ في نفسه المستفاد من نصب لاما في قول الشارح بعد ولو أتى موضع قوله آخرا بلاما فقال لاما اثر ألف زيد لاستقام فاعرف ذلك (قوله أي تبدل الهمزة الخ) كان ينبغي حذف أي الا أن يدعى أنه تفسير لقول الناظم فأبدل الهمزة الخ مع ما بعده من بقية كلامه على المسائل الاربع (قوله اذا تطرفت احداهما) بأن كانت لاما أو زائدة بعدها للالحاق على ما ستعرفه (قوله بعد ألف زائدة) سواء كسر أول كلمتها أم فتح أم ضم اه تصريح وهذا نكتة

ونحو بناء وظباء وقضاء بخلاف نحو قاول وبايع وتعاون وتباين لعدم التطرف ونحو غزو وظبي لعدم الالف ونحو واو وآي لعدم زيادة الالف لانها أصلية فيهما فلا ابدال والا لتوالى اعلالان وهو ممنوع ﴿تنبيهات﴾ الاول تشاركهما فى ذلك الالف فى نحو حمراء فان أصلها حمرى كسكرى فزيدت الالف قبل الآخر للمد كالف كتاب وغلام وابدلت الثانية همزة فكان الاحسن أن يقول كما قال فى الكافية ٭ من حرف لين آخر بعد ألف ٭ مزيد ابدل همزة وذا ألف ٭ الثاني (٣٠٣) هذا الابدال مستصحب مع هاء التأنيث العارضة نحو بناء وبناءة فان كانت هاء التأنيث غير عارضة امتنع الابدال نحو هداية وسقاية واداوة وعداوة لان الكلمة بنيت على التاء أى أنها لم تبن على مذكر قال فى التسهيل وربما صح مع العارضة وأبدل مع اللازمة فالاول كقولهم فى المثل اسق رقاش فانها سقاية لانه لما كان مثلا والامثال لا تغير أشبه ما بنى على هاء التأنيث ووهم من يقول فانها سقاءة بالهمز كحاله فى غير المثل والثانى كقولهم صلاءة فى صلاية وحكم زيادتى التثنية حكم هاء التأنيث فى استصحاب هذا الابدال نحو كساءين ورداءين فان بنيت الكلمة على التثنية امتنع الابدال وذلك كقولهم عقلته بثنايين وهما طرفا العقال ٭ الثالث قد أورد على الضابط المذكور مثل غاوى فى النسب اذا رخمته على لغة من لا ينوى فانك تقول يا غاو بضم الواو من غير ابدال مع اندراجه فى الضابط المذكور وانما لم يبدل لانه قد أعل بحذف لامه فلم يجمع فيه بين اعلالين ولو أتى موضع قوله آخرا بلا ما فقال لاما اثر ألف زيد لاستقام ٭ الرابع اختلف فى كيفية هذا الابدال فقيل أبدلت الياء والواو همزة وهو ظاهر كلام المصنف وقال حذاق أهل التصريف أبدل من الواو والياء الف ثم أبدلت الالف همزة وذلك أنه لما قيل كساو ورداى تحركت الواو والياء بعد فتحة ولا حاجز بينهما الا الالف الزائدة وليست بحاجز حصين لسكونها وزيادتها وانضم الى ذلك أنهما فى محل التغيير وهو الطرف فقلبا ألفا حملا على باب عصا ورحا فالتقى ساكنان

تمثيل الشارح لكل من الواو والياء بثلاثة أمثلة ومبنى ذلك أن ظباء بضم الظاء المعجمة ولم أجد فى القاموس ظباء بالضم والمد بل جمع الظبية بالكسر والمد وجمع الظبة التى هى حد السيف ونحوه بالضم والقصر وكذا اسم الموضع على ما فى نسخ القاموس (قوله ونحو بناء الخ) قال فى التصريح ونحو علباء وقوباء فالهمزة فيهما مبدلة من ياء زائدة للالحاق بقرطاس وقرناس (قوله لعدم التطرف) أى لوقوعهما عينا (قوله ونحو واو) أى اسم الحرف المخصوص وآى بمد الهمزة جمع آية بمعنى العلامة أو القطعة من السورة (قوله لانها أصلية فيهما) أى منقلبة عن أصل وهو فى الكلمة الاولى واو عند أبى على وياء عند أبى الحسن وفى الثانية ياء ووزن كل فعل بفتحتين قلبت العين ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها قاله المصرح (قوله والا) بأن أبدلت لامهما وقوله لتوالى اعلالان هما قلب عينهما ألفا وقلب لامهما همزة ومن تذكر ما تقدم عن شرح العزى من أن الاعلال تغيير حرف العلة بقلب أو حذف أو اسكان علم أن قول شيخنا والبعض الاولى أن يقول والا لتوالى اعلال وابدال الا أن يجعل فى كلامه تغليب أو يقال مراده بالاعلال مطلق التغيير فيه نظر ظاهر (قوله تشاركهما) أى الواو والياء (قوله فكان الاحسن أن يقول الخ) أى لشموله الاحرف الثلاثة (قوله مع هاء التأنيث العارضة) أى على صيغة المذكر قال سم وعبارة المصنف صادقة على ذلك بان يراد الآخر ولو تقديرا لان هاء التأنيث فى تقدير الانفصال (قوله نحو بناء وبناءة) كلاهما صيغة مبالغة (قوله وسقاية) بكسر السين وضمها موضع السقى كما فى القاموس (قوله واداوة) بكسر الهمزة وهى المطهرة كما فى القاموس (قوله لم تبن على مذكر) أى لم تصغ غير تاء المذكر من المعنى بان لم تصغ لمذكر أصلا كهداية أو صيغت له من معنى آخر كسقاية فان السقاء جلد السخلة المهيأ للماء أو اللبن كما فى القاموس وهو غير معنى السقاية الذى هو محل السقى كما مر (قوله وربما صح) أى حرف اللين أى أبقى من غير قلب (قوله اسق رقاش فانها سقاية) بفتح السين وتشديد القاف ويروى سقاية بالياء وهاء وعليه فلا شاهد فيه وهو مثل يضرب للمحسن أى أحسن اليه لاحسانه (قوله لانه لما كان مثلا الخ) فيه عندى نظر لانه انما يصلح تعليلا لتصحيح الياء بعد صيرورة هذا التركيب مثلا لا لتصحيحها فى النطق به أولا (قوله كقولهم صلاءة فى صلاية) بفتح الصاد وتخفيف اللام فيهما قال فى القاموس الصلاية ويهمز الجبهة واسم ومدق الطيب والجمع صلى وصلى (قوله فى استصحاب هذا الابدال) أى جوازا فلا ينافى قول الناظم السابق ونحو علباء كساء وحياء بواو وهمز (قوله نحو كساءين ورداءين) أى مما همزته بدل من أصل أو من حرف الحاق لا من ألف تأنيث لان الهمزة المبدلة من ألف التأنيث يجب فى التثنية قلبها واوا (قوله على الضابط المذكور) أى فى قوله فابدل الهمزة من واو ويا الخ لان التقدير من كل واو وياء (قوله فى النسب) ليس بقيد فانه اذا رخم غاوى بلا نسب كان حكمه كذلك ومن ثم لما نقل السيوطى فى النكت عبارة المرادى أسقط هذه اللفظة منها لان الشرط فى ترخيمه أن يكون علما كما هو مصرح به وأجيب عن ايراد ما ذكر بانه لا يرد لان واو غاو ليست آخرا بل هى حشو والحذف عارض سم (قوله بحذف لامه) أى لاجل ياء النسب كما أفصح به المرادى (قوله لاستقام) لانه يخرج غاو لان الواو فيه عين اه سم ويرد على التعبير بلاما أنه لا يشمل

نحو علباء وقوباء بما الهمزة فيه مبدلة من ياء زائدة للإلحاق ولهذا قال المرادي فاصطلاح الضابط أن يقال من واو وياء هي لام أو ملحق بها ويرد أيضا على تعبير الشارح بلاما وعلى اصطلاح المرادي الضابط أسماء الإشارة لا نحو حمراء بما الهمزة فيه مبدلة من ألف التأنيث (قوله فقلبت الالف الثانية همزة) ولم تقلب الاولى لان قلبها يفوت الغرض منها وهو المد ولان التعبير أليق بالاواخر ولان في تحريك الثانية تحصيلا للشهور الاعراب الذي يحصل به الفرق بين المعاني (قوله لانها من مخرج الالف) فيه تساهل لان الهمزة من أقصى الحلق والالف من الجوف فهي مفتقر بالمخرج (فائدة) في حاشية السيوطي على المغني أن الفراء يرى ترادف الهمزة والالف فيقول الهمزة هي الاصل والالف الساكنة هي الهمزة بدلا همزها وفرق سيبويه بينهما فقال الهمزة حرف كسائر الحروف يحتمل الحركة والسكون ويكون في أول الكلمة وآخرها ووسطها والالف حرف آخر لا يكون الا ساكنا ولا يكون في أول الكلمة ولذلك وضع واضع حروف المعجم الهمزة أول الحروف والالف مع اللام قبل الياء وقال ابن جني في سر الصناعة اعلم أن حروف المعجم عند الكافة تسعة وعشرون حرفا بعدها الهمزة والالف اللينة حرفين وعدها أبو العباس ثمانية وعشرين باسقاط الهمزة لانها لا تثبت في الخط على صورة واحدة كبقية الحروف وهو غير مرضي وبيان ذلك أن الالف التي في أول حروف المعجم هي صورة الهمزة في الحقيقة وانما كتبت الهمزة واوا مرة وياء مرة على مذهب أهل الحجاز في تخفيف ولو أريد تحقيقها البتة لوجب أن تكتب ألفا على كل حال يدل على صحة ذلك أنك اذا أوقعتها موقعا لا يمكن فيه تخفيفها لم يجز أن تكتب الا ألفا مفتوحة كانت أو مضمومة أو مكسورة وذلك اذا وقعت أولا نحو أخذ وأسد وابراهيم وان كل حرف سميته ذ أول حروف سمه لفظه بعينه وكذلك ألف أول حروفه همزة فهذان دليلان على أن صورة الهمزة مع التحقيق ألف اما الالف في نحو قام وكتاب فصورتها أيضا صورة الهمزة المحققة الا أن هذه الالف لا تكون الا ساكنة ولا يأتي اتحاد صورتها بصورة الهمزة المحققة اختلاف مخرجيهما بدليل أن النون الساكنة من نحو من وعن والمتحركة من نحو نعم ونفر تسمى كل واحدة منهما نونا وان كان شكلا واحدا مع أن المتحركة من طرف اللسان مع ما يليه من الحنك الاعلى والساكنة من ذلك مع الخيشوم وأما اخراج أبي العباس لها من الحروف محتجا بعدم ثباتها على صورة واحدة فليس بشئ لان جميع هذه الحروف انما ثبتت لوجودها في اللفظ الذي هو قبل الخط والهمزة موجودة في اللفظ كغيرها من الحروف وانقلابها في بعض أحوالها لعارض كتخفيف وابدال لا يخرجها عن كونها حرفا ألا ترى أن انقلاب سيرها في بعض أحواله لعارض لا يخرجه عن كونه حرفا اه وقال التفتازاني في حاشية الكشاف الالف اسم للمدة التي هي أوسط حروف جاء والهمزة التي هي آخرها بدليل قولهم الالف واللام للتعريف وألف الوصل تسقط في الدرج وقولهم الالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى ألفا والمتحركة تسمى همزة والهمزة اسم مستحدث لا أصل واغا ذكر في حروف التهجي اسم الالف لا الهمزة اه فعلم أن الالف تطلق بمعنى عام يشمل الهمزة والالف اللينة وبمعنى خاص باللينة اه ما في حاشية السيوطي بتلخيص وبعض زيادة وفي الهمع عن ابن جني لما لم يمكن أن يلفظ بالالف اللينة في أول اسمها كما فعل في أخواتها توصل الى النطق بها باللام وقيل في اسمها لا كما توصل الى النطق بلام التعريف بالالف وقيل في الابتداء العلام لينتقل ارضا وقول المعلمين لام ألف خطأ لان كلا من اللام والالف مضى ذكره وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف بل سرد أسماء الحروف البسائط اه ويرد عليه أن تقارض اللام في نحو الغلام مع الهمزة لا مع الالف اللينة وقد يجاب بانه يكفي في تحقق تقارض اللام مع الالف اللينة أن كلا من الهمزة والالف اللينة يسمى ألفا وقوله لان كلا

فقلبت الالف الثانية همزة لانها من مخرج الالف انتهى

(قوله وبيان) رده أولا باعتبار الرسم وثانيا بقوله واما الخ باعتبار النطق (قوله فهذان) الاول ظاهر والثاني باعتبار رسم ألف في حروف الاسم

من

ثم أشار الى الثانية بقوله (وفى فاعل ما أعل عينا ذا اقتفى) أى اتبع ذا اشارة الى ابدال الواو والياء همزة أى يجب ابدال كل من الواو والياء همزة اذا وقعت عينا لاسم فاعل أعلت عين فعله نحو قائل وبائع الاصل قاول وبايع حملا على الفعل فى الاعلال بخلاف نحو عور فهو عاور وعين فهو عاين ﴿تنبيهات﴾ الاول هذا الابدال جار فيما كان على فاعل (٥٠٣) وفاعلة ولم يكن اسم فاعل كقولهم جائز وهو البستان قال سعدة نابتة فى جائز أيما الريح تميلها تمل وكقولهم جائزة وهى خشبة تجعل فى وسط السقف وكلام الناظم هنا وفى الكافية لا يشمل ذلك وقد نبه عليه فى التسهيل ● الثانى اختلف فى هذا الابدال أيضا فقيل أبدلت الواو والياء همزة كما قال المصنف وقال الاكثرون بل قلبتا ألفا ثم أبدلت الالف همزة كما تقدم فى كساء ورداء وكسرت الهمزة على أصل التقاء الساكنين وقال المبرد أدخلت ألف فاعل قبل الالف المنقلبة فى قال وباع وأشباههما فالتقى ألفان وهما ساكنان فحركت العين لان أصلها الحركة والالف اذا تحركت صارت همزة ● الثالث يكتب نحو قائل وبائع بالياء على حكم التخفيف لان قياس الهمزة فى ذلك أن تسهل بين الهمزة والياء ولذلك كتبت ياء وأما ابدال الهمزة فى ذلك ياء محضة فنصوا على أنه لحن وكذلك تصحيح الياء فى بائع ولو جاز تصحيح الياء فى بائع لجاز تصحيح الواو فى قائل ومن ثم امتنع نقط الياء من قائل وبائع قال المطرزى نقط الياء من قائل وبائع عامى قال ومر بى فى بعض تصانيف أبى الفتح ابن جنى أن أبا على الفارسى دخل على واحد من المتسمين بالعلم فاذا بين يديه جزء مكتوب فيه قائل بنقطتين من تحت فقال أبو على لذلك الشيخ هذا خط من فقال خطى فالتفت الى صاحبه وقال قد أضعنا خطوا تنا فى زيارة مثله وخرج من ساعته انتهى ثم أشار الى الثالثة بقوله (والمد زيد ثالثا فى الواحد همزا يرى فى مثل كالقلائد) أى يجب ابدال حرف المد الزائد الثالث همزة اذا جمع على مثال مفاعل

من اللام والالف مضى ذكره يرد عليه أن الالف الماضى ذكرها صدر الحروف الهمزة لا الالف اللينة المشار اليها بالاكام فيوجه قول المعلمين لام ألف بأن ذكرهم الالف تنبيه على أن لا اشارة الى الالف اللينة وذكرهم اللام لانها المتوصل بها الى النطق بالالف اللينة فى قولهم لا فاعرف ذلك (قوله ثم أشار الى الثانية) أى من مسائل ابدال الهمزة من الواو والياء (قوله وفى فاعل ما أعل عينا) أى وفى اسم فاعل فعل أعلت عينه ولا فرق فى اسم الفاعل المذكور بين أن يتجرد من علامة التأنيث والتثنية والجمع أولا (قوله اذا وقعت) أى كل منهما (قوله حملا على الفعل فى الاعلال) قال فى التصريح ماذكره تبعا لغيره من أن اسم الفاعل فرع الفعل فى الاعلال والتصحيح مشكل لوجهين أحدهما أنه قد يدخله الاعلال وان لم يكن له فعل أصلا كما سيذكره من جائز وجائزة فان ادعوا أنهما منقولان من أسماء الفاعلين فقد كثروا النقل فى أسماء الاجناس وهو قليل بل قيل ممنوع والوجه الثانى أن الصحيح أن الوصف فرع عن المصدر لا عن الفعل اه وقد يجاب عن الاول بالتزام النقل ومنع التكثير وعن الثانى بأن فرعية الوصف عن المصدر على الراجح من حيث الاشتقاق وهذا لا ينافى ماقالوه هنا من أن فرعيته عن الفعل من حيث الاعلال والتصحيح فافهم (قوله فى الاعلال) أى فى مطلق الاعلال وان كان الاعلال فيهما بقلب العين همزة وفى الفعل بقلبها ألفا (قوله نحو عور الخ) فى القاموس العور ذهاب حس احدى العينين عور كفرح وعار يعار واعور واعوار فهو أعور والجمع عور وعيران وعوران وفيه عين كفرح عينا وعينة بالكسر عظم سواد عينه فى سعة فهو أعين (قوله هذا الابدال جار) بالراء من الجرى كما فى عبارة المرادى وفى نسخ من الشرح جائز بالزاى من الجواز بمعنى عدم الامتناع لوجوب الابدال فى هذا القسم أيضا كما هو صريح التسهيل واعترضها السيد بظاهر ما فى هذه النسخ فتأمل ماقال (قوله كقولهم جائز) ضبطه الشيخ خالد بالجيم والزاى وفسره بالبستان وضبطه العينى فى البيت بالحاء المهملة والراء وفسره بمجتمع الماء (قوله سعدة) هى القناة المستوية تنبت كذلك قاموس (قوله لا يشمل ذلك) لانه لا فعل له بل ليس اسم فاعل حقيقة (قوله كما قال المصنف) لو قال وهو ظاهر كلام المصنف كما قال فى نظيره السابق لكان أحسن (قوله قلبتا ألفا) لتحرك كل منهما بعد فتحة منفصوله بحاجز غير حصين (قوله قبل الالف الخ) عبارة التصريح على ألف قال وباع ونحوهما اه أى فلم يحط الواو والياء فى اسم الفاعل على قول المبرد بل لا فهما على القولين قبله هذا ما ظهر لى وبه يفارق قول المبرد قول الاكثرين فتأمل (قوله بالياء) أى مع رسم همزة فوقها وبها استغنى عن النقطتين (قوله التخفيف) أى تسهيل الهمزة بين الهمزة المحضة والياء المحضة بدليل ما بعده (قوله ولذلك كتبت ياء) مكرر مع ماقبله (قوله تصحيح الياء) أى الاتيان بها على أنها الاصلية لا مبدلة من الهمزة فهو غير ماقبله (قوله ومن ثم) أى من أجل أن ماذكره من الابدال والتصحيح لحن (قوله هذا خط من) كان الواجب أن يقول خط من هذا لوجوب صدارة الاستفهام وما أضيف اليه (قوله والمد) أى حرف المد واوا أو ياء أو ألفا وجملة زيد حال من ضمير يرى وثالثا حال من ضمير زيد فهى حال متداخلة أو من ضمير يرى فهى مترادفة وقوله فى الواحد بيان للواقع لا للاحتراز ولهذا لم يذكره الشارح محترزا (قوله أى يجب ابدال الخ) وذلك لانك لما جمعت قلادة على مفاعل وقعت ألف الجمع ثالثة ووقع بعدها ألف

نحو رعوفة ورعائف وقلادة وقلائد وصحيفة وصحائف وعجوز وعجائز وسليق وسلائق وشمال وشمائل بخلاف نحو قسورة وقساور لعدم المد وبخلاف نحو مفازة ومفاوز ومعيشة ومعايش ومثوبة ومثاوب لعدم الزيادة وشذ مصائب ومنائر والاصل مصاوب ومناور وقد نطق فيهما بهذا الاصل وبخلاف نحو صيرف وعوسج وحائط ومفتاح وقنديل ومكوك لعدم كونه ثالثا ثم أشار الى الرابعة بقوله (كذلك ثانى لينين اكتنفا مدة مفاعل كجمع نيفا) بنصب على المفعول به بالمصدر المنون وهو جمع واضافته فى اسكافيه لمفاعل فقل كجمع شخص نيفا أى يجب أيضا ابدال كل من الواو والياء همزة اذا وقع ثانى حرفين لينين بينهما ألف مفاعل سواء كان اللينان ياءين كنيائف جمع نيف أو واوين كاوائل جمع أول أو مختلفين كسيائد جمع سيد وأصله سيود وصوائد جمع صائد والاصل صياود وصوايد * واعلم أن ما اقتضاه اطلاق الناظم هو مذهب الخليل وسيبويه ومن وافقهما وذهب الاخفش الى أن الهمزة فى الواوين فقط ولا يهمز فى الياءين ولا فى الواو مع الياء فيقول نيايف وسياود وصوايد على الاصل وشبهته أن الابدال فى الواوين انما كان لثقلهما ولان لذلك نظيرا وهو اجتماع الواوين أول كلمة وأما اذا اجتمعت الياآن أو الياء والواو فلا ابدال لانه اذا التقت الياآن أو الياء والواو أول كلمة فلا همز نحو بين ويوم اسم موضع واحتج أيضا بقول العرب فى جمع ضيون وهو ذكر السنانير ضياون من غير همز والصحيح ما ذهب اليه الاولان للقياس والسماع أما القياس فلان الابدال فى نحو أوائل انما هو بالحمل على كساء ورداء لشبهه به من جهة قربه من الطرف وهو فى كساء ورداء لا فرق بين الياء والواو فكذلك هنا وأما السماع فحكى أبو زيد فى سيقة سيائق بالهمز وهو فيعلة من ساق يسوق وحكى الجوهرى فى تاج اللغة جيد وجيائد وهو من جاد وحكى أبو عثمان عن الاصمعى فى جمع عيل عيائل

قلادة فاجتمع ألفان فلم يكن بد من حذف احداهما أو تحريكها ولو حذفوا الاولى فاتت الدلالة على الجمع ولو حذفوا الثانية تغير بناء الجمع لان هذا الجمع لابد أن يكون بين ألفه وحرف اعرابه حرف مكسور فيكون كفاعل فتعين تحريك الثانية بالكسر لتكون كعين مفاعل والالف اذا حركت قلبت همزة ثم شبهت واو عجوز وياء صحيفة بألف قلادة لسكونهما اثر حركة من جنسهما كالالف هذا تعليل ابن جنى وقول الخليل انما همزت الالف والياء والواو فى رسائل وصحائف وعجائز لان حروف اللين فيهن ليس أصلهن الحركة وانما هى حروف ميتة لا تدخلهن الحركة فلما وقعن بعد الالف همزن ولم يظهرن اذ لم يكن لهن أصل فى الحركة كذا فى التصريح (قوله نحو رعوفة) بالراء والعين المهملة والفاء من رعف كنصر ومنع وكرم وعنى وسمع خرج من أنفه الدم كذا فى القاموس (قوله وسليق) كامير يطلق على معان منها ما تحات من صغار الشجر وسليق الطريق جانبه (قوله قسورة) هو الاسد ويقال فيه قسور بغير تاء (قوله وشذ مصائب ومنائر) وشذ أيضا همز معايش فى رواية عن نافع والمشهور عنه الياء كما فى المرادى (قوله وقد نطق فيهما) الضمير راجع لمصائب ومنائر فقطع النظر عن همزهما (قوله نحو صيرف وعوسج) فيه أن صيرفا وعوسجا خرجا بقيد المد والصيرف المحتال فى الامور كالصيرفى والعوسج شوك واسم فرس كذا فى القاموس (قوله اكتنفا) أى أحاطا (قوله نيفا) هو الزيادة على العقد من ناف ينيف وقول الشاطبى أصله نيوف مبنى على أنه من ناف ينوف وتقدم فى العدد بيانه كذا فى التصريح (قوله بالمصدر المنون) تصريح بأن لفظ جمع فى قوله كجمع ليس عبارة عن اللفظ الدال على جماعة وحينئذ لا يصح التمثيل به لمفاعل لانه لفظ ولا تمثيل له بالحدث ولا للابدال لان الجمع ليس ابدالا ويجاب بأنه مثال لمفاعل على حذف مضاف أى كحاصل جمع نيفا أى كالحاصل به أى كاللفظ الحاصل بسبب جمع نيفا وهو نيائف فقد مثل بنيائف وهو لفظ مم (قوله أو مختلفين) تحته صورتان تقديم الياء على الواو وعكسه وقد مثل لهما (قوله وصوائد) الواو بدل ألف صائد اهـ مم لما تقدم فى قوله فى التصغير الذى مثله التكسير والالف الثانى المزيد يجعل واوا (قوله فى الواوين) أى فى صورة الواوين (قوله ولان لذلك نظيرا) الاشارة للابدال فى الواوين وقوله وهو اجتماع أى الابدال عند اجتماع الواوين أول الكلمة نحو أواصل فان اصله وواصل ومن النظرة هذا المصنف فى مطلق الابدال لاحدى الواوين همزة وان كانت المبدلة فى مسئلتنا الثانية وفى النظير الاولى (قوله وأما اذا اجتمعت الياآن أو الياء والواو) أى فى جمع مفاعل نحو نيائف وسيائد ولو حذف قوله وأما الخ واقتصر على قوله واذا التقت الياآن الخ لكان أحضر وأسبك (قوله نحو بين ويوم) الاول بفتحتين قرية بالين وعين أو واد بين ضاحك وضويحك وهما جبلان بالحجاز والثانى بفتح فكسر يقال يوم أيوم ويوم كفرح شديد كذا فى القاموس ومنه يعلم أنه كان الاولى أن يقدم الشارح قوله اسم موضع على قوله ويوم كما صنع المصرح (قوله فى جمع ضيون) بفتح الضاد المعجمة وسكون التحتية وفتح الواو كصيقل كما نقله يس عن شرح الشافية (قوله ذكر السنانير) جمع سنور بكسر السين المهملة وتشديد النون مفتوحة وسكون الواو (قوله من جهة قربه) من سببية واضافة جهة لقرب للبيان وفى الكلام حذف أى قرب حرف العلة منه (قوله وهو) أى الابدال بالهمزة (قوله سيقة) بياء مشددة ما استاقه العدو من الدواب والدرية يستتر فيها الصائد

وأما ضياون فشاذ مع أنه لما صح فى واحده صح فى الجمع فقالوا ضياون كما قالوا ضيون وكان قياسه ضيائن والصحيح انه لا يقاس عليه
﴿ تنبيهات ﴾ الاول فهم من قوله مد مفاعل اشتراط اتصال المد بالطرف فلو فصل بمدة شائعة ظاهرة أو مقدرة فلا ابدال فالاولى نحو
طواويس والثانية نحو قوله ٭ وكحل العينين بالعواور ٭ أراد بالعواوير لانه جمع عوار وهو الرمد فحذفت الياء ضرورة فهى فى تقدير
الموجودة أما الفصل بمدة غير شائعة فلا أثر له ويجب الابدال كقوله ٭ فيها عيائيل أسود ونمر ٭ الاصل عيائل لكنه أشبع الهمزة
اضطرارا فنشأت الياء كقوله تنقاد الصياريف لانه جمع عيل واحد العيال قال الصغانى (٢٠٧) واحد العيال عيل والجمع عيائل
مثل جيد وجياد وجيائد ٭ الثانى لا يختص هذا الابدال بتالى ألف الجمع كما أوهمه كلامه بل لو بنيت من القول مثل عوارض قلت قوائل بالهمز هذا مذهب سيبويه والجمهور وعليه مشى فى التسهيل وخالف الاخفش والزجاج فذهبا الى منع الابدال فى المفرد لخفته ٭ الثالث حكم هذه الهمزة فى كتابتها ياء ومنع النقط كما سبق فى قائل وبائع ثم أشار الى تقييد ما أطلقه من الحكم فى الهمز المبدل مما بعد ألف مفاعل فى النوعين المذكورين أعنى ما استحق الهمز لكونه مدا مزيدا فى الواحد وما استحق الهمز لكونه ثانى لينين اكتنفا مدة مفاعل بقوله (وافتح ورد الهمز يا فيما أعل ٭ لاما) فالالف واللام فى الهمز للعهد أى يجب فى هذين النوعين اذا اعتلت لامهما أن يخففا بابدال كسرة الهمزة فتحة ثم بابدالها ياء فيما لامه همزة أو ياء أو واو ولم تسلم فى الواحد فالنوع
الاول مثال ما لامه همزة منه خطيئة وخطايا ومثال ما لامه ياء منه هدية وهدايا ومثال ما لامه واو منه لم تسلم فى الواحد مطية
ومطايا فأصل خطايا خطايئ بياء مكسورة وهى ياء خطيئة وهمزة بعدها هى لامها ثم أبدلت الياء همزة على حد الابدال فى صحائف
فصار خطائئ بهمزتين ثم أبدلت الثانية ياء لما سيأتى من أن الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء وان لم تكن بعد مكسورة فانطلق
بها بعد المكسورة ثم فتحت الاولى تخفيفا ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار خطاءا بألفين بينهما همزة والهمزة تشبه
الالف فاجتمع شبه ثلاث ألفات فابدلت الهمزة ياء فصار خطايا بعد خمسة أعمال وأصل هدايا هدايى بياءين الاولى ياء فعيلة والثانية

فيرى الوحش كما فى القاموس وأصله سيوقة بوزن فيعلة اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما
بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء فقول الشارح وهو فعلة صوابه فيعلة بتقديم الياء
على العين كما فى المرادى (قوله مع انه الخ) كان المناسب أن يجعله تعليلا لقولهم ضياون شذوذا
(قوله والصحيح أنه لا يقاس عليه) أى على ضياون فى تصحيح الواو وما أشبهه فى صحة واحده اذا وجد
وذهب أناس الى القياس كذا فى المرادى (قوله مد مفاعل) أى ألفه وقوله اتصال المد أى اللين
الثانى الذى ينقلب همزة ووجه فهم ما ذكر من قوله مد مفاعل أن المفصول مفاعيل لا مفاعل
(قوله بمدة شائعة) أى قياسية (قوله وكحل) الضمير فيه يرجع الى الدهر وضبطه المصرح بتخفيف
الحاء ولعله الرواية والا فالتشديد صحيح معنى (قوله جمع عوار) قال العينى بضم العين وتخفيف الواو
وهو الرمد الشديد وقيل هو كالقذى اهـ وتبعه المصرح فى هذا الضبط قال سم وضبطه المكى
بتشديد الواو وهو الظاهر اهـ (قوله فهى فى تقدير الموجودة) ولذلك صحت فيه الواو لبعدها من
الطرف فى التقدير (قوله تنقاد) بفتح التاء أى نقد واضافته الى الصياريف من اضافة المصدر
لفاعله (قوله لانه جمع عيل واحد العيال) يؤخذ منه ومما بعده أن للعيل جمعين عيالا وعيائل
(قوله كما أوهمه كلامه) قد يقال مراد المصنف موازن مفاعل فى مجرد عدد الحروف والهيآت
فيشمل المفرد ولا ينافيه قوله كجمع يقفا لان المثال لا يخصص اهـ سم وقولهم عادة المصنف اعطاء
الحكم بالمثال غير مطرد (قوله مثل عوارض) أى مفردا على وزن عوارض (قوله ثم أشار الى تقييد
ما أطلقه الخ) فيه شئ لان الحكم الذى أطلقه فيما سبق اطلاقه معتبر لان الابدال همزة ثابت فى
هذه الصورة أيضا غير أنه بين هنا زيادة حاصلها أن الهمزة المبدلة لا تبقى فيما اذا كانت اللام معتلة
بل تغير وتصير ياء الا أن يريد بالاطلاق الاطلاق باعتبار بقاء الحكم وحينئذ يتضح التقييد لانه بين
هنا أن ذلك الحكم وهو الابدال همزة لا يبقى بل يغير قاله سم (قوله فى النوعين المذكورين) أى
المشار الى أولهما بقوله والمد زيدا الخ والى ثانيهما بقوله كذاك ثانى الخ (قوله أعنى ما استحق) أى
جمعا استحق الهمز بكونه أى الهمز فى الاصل مدا مزيدا فى الواحد وكذا يقال فيما بعده (قوله
فيما) أى جمع أعل لاما وأراد به ما يشمل المهموز كما سينبه عليه الشارح ولو قال فيما اعتل لاما
لكان أوفق باصطلاحهم (قوله للعهد) أى الذكرى فالمراد بالهمز الهمز المذكور سابقا فى النوعين
(قوله كسرة الهمزة) أى العارضة لالف مفاعيل (قوله فيما لامه الخ) ما واقعة على جمع والجار
والمجرور بدل من قوله فى هذين النوعين (قوله ولم تسلم فى الواحد) حال من الواو فقط أى بل
انقلبت ياء وسيأتى محترزه فى قوله وفى مثل هراوة جعل واوا ولو حذف الواو كما فى نظيره الآتى لسلم
من اتيان الحال من النكرة بلا مسوغ (قوله فالنوع الاول) أى من النوعين (قوله بهمزتين)
الاولى المبدلة من الياء والثانية لام الكلمة (قوله لما سيأتى) أى فى قوله ما لم يكن لفظا أتم فذاك
ياء مطلقا جا (قوله والهمزة تشبه الالف) لقرب مخرجها وهو أقصى الحلق من مخرج الالف

لام هدية ثم أبدلت الأولى همزة كما في صحائف ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة ثم قلبت الياء ألفا ثم قلبت الهمزة ياء فصار هدايا بعد أربعة أعمال وأصل مطايا مطاوي لأن أصل مفرده وهو مطية مطيوة فعيلة من المطا وهو الظهر أبدلت الواو ياء وأدغمت الياء فيها على حد ما فعل في سيد وميت فقلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة كما في العاري والداعي ثم قلبت الياء الأولى همزة كما في صحائف ثم أبدلت الكسرة فتحة ثم الياء ألفا ثم الهمزة ياء فصار مطايا بعد خمسة أعمال وإن كانت الهمزة أصلية سلمت نحو المرآة والمرائي فإن الهمزة موجودة في المفرد فإن المرآة مفعلة من الرؤية ولا تغير في الجمع وشذ من ذلك هدايا فسلك بالأصلي مسلك العارض كما شذ عكسه وهو السلوك بالعارض مسلك الأصلي في قوله

فما برحت أقدامنا في مكاننا ... ثلاثتنا حتى أرينا المنائيا (٣٠٨)

وقول بعض العرب اللهم اغفر لي خطائئي بهمزتين والنوع الثاني الهراوة ونحوها أصله هرائي بإبدال الواو همزة لكونها ثاني لينين اكتنفا مد مفاعل ثم خفف بالفتح فصار هراءى ثم قلبت الياء ألفا فصار هراءا ثم قلبت الهمزة واوا على ما تقدم في هدايا ﴿تنبيه﴾ أدرج الناظم الهمزة في حروف العلة فحمل الشارح كلامه على ذلك ولكنه غاير بينهما في التسهيل وفي الهمزة ثلاثة أقوال أحدها حرف صحيح والثاني حرف علة وإليه ذهب الفارسي والثالث أنها شبيهة بحرف العلة انتهى وأشار بقوله (وفي مثل هراوة جعل واوا) إلى أن المجموع على مثال مفاعل إذا كانت لامه واوا ولم تعل في الواحد بل سلمت فيه كواو هراوة يجعل موضع الهمزة في جمعه واو فيقال هراوى والأصل هرائو بقلب ألف هراوة همزة ثم هرائي بقلب الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة تحريف ثم خففت بالفتح فصار هراءى ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هراءا فكرهوا ألفين بينهما همزة لما سبق فأبدلوا الهمزة واوا طلبا للتشاكل لأن الواو ظهرت في واحده رابعة بعد ألف فقصد تشاكل الجمع لواحده فصار هراوى بعد خمسة أعمال ﴿تنبيهات﴾ الأول إنما ترد الهمزة ياء فيما أعل لامه من الجمع المذكور إذا كانت عارضة كما رأيت فإن كانت أصلية سلمت ﴿الثاني﴾ شذ جعل الهمزة واوا فيما لامه ياء وذلك قولهم في هدايا هداوى وفيما لامه واو وأعلت في الواحد وذلك قولهم في مطايا مطاوى وقاس الأخفش على هداوى وهو ضعيف إذ لم ينقل منه إلا هذه اللفظة ﴿الثالث﴾ مذهب الكوفيين أن هذه الجموع كلها

وهو الجوف فقول شيخنا والبعض لكونها من مخرجها فيه تساهل (قوله وهو مطية) المطية الراحلة (قوله من المطا وهو الظهر) أو من المطو وهو المد يقال مطوت بهم في السير أي مددت تصريح (قوله أبدلت الواو ياء) راجع للمفرد وقوله فقلبت الواو الخ راجع للجمع (قوله وإن كانت الهمزة) أي الواقعة بعد ألف مفاعل أصلية هذا محترز القيد الذي تضمنه قول المصنف الهمز اللام للعهد لأن المعهود الهمز السابق في كلامه وهو الهمز المبدل من مدة الواحد الزائدة أو ثاني لينيه أو تبدأ الذي في قول الشارح أعني ما استحق الهمز لكونه أي الهمز في الأصل مدا مزيدا في الواحد (قوله مفعلة) بكسر الميم تصريح (قوله ولا تغير في الجمع) بل في هي وكسرتها والياء بعدها (قوله فسلك بالأصلي مسلك العارض) أي الهمز الأصلي مسلك العارض أي الهمز العارض بسبب الجمع (قوله فما برحت أقدامنا الخ) قاله عبيدة بن الحرث بن عبد المطلب ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم من قصيدة قالها في شأن يوم بدر وما جرى له يومئذ من قطع رجله ومبارزته هو وحمزة وعلي وهم المراد من قوله ثلاثتنا ومات رضي الله عنه بالصفراء وهم راجعون وثلاثتنا بدل من نا في أقدامنا (قوله وقول بعض العرب) عطف على قول الشاعر في قوله (قوله والنوع الثاني) أي الجمع الذي أصله بعد الف (قوله مثاله راوية وروايا) لم يمثل قياس تسميته في النوع الأول مثال ما لامه ياء مع راوية وروايا ومثال ما لامه واو وسلمت لم تسلم في الواحد كذا وكذا العدم هذا القسم فيما يظهر فتدبر (قوله أصله روائي) أي أصله الثاني كما يؤخذ من بقية كلامه وأصله الأول رواوي (قوله فحسبما صح السير) (قوله غاير بينهما في التسهيل) لعطفه الهمزة على حرف العلة والعطف يقتضي المغايرة (قوله وفي مثل هراوة) أي في جمع مثل هراوة وهي العصا الضخمة كما في التصريح (قوله جعل موضع الهمز) لو قال أبدلت الهمزة فيه واوا أو جعلت الهمزة فيه واوا كما قال الناظم لكان أخصر وأظهر في كون الواو بدلا من الهمز (قوله لما سبق) أي من اجتماع شبه ثلاث ألفات هم يكرهون اجتماع الأمثال (قوله لأن الواو ظهرت في واحده الخ) إلا أن الواو في الواحد لام الكلمة وفي الجمع بدل من الهمز البدل من ألف الواحد (قوله فقصد تشاكل الجمع لواحده) قد يستغنى عنه بقوله طلبا للتشاكل على أن صوابه أن يقول تشاكل الجمع وواحده أو مشاكلة الجمع لواحده لأن التشاكل تفاعل فيقتضي التعدد ولازم لا يتعدى ولا باللام المقوية (قوله إنما ترد الهمزة ياء الخ) هذا التنبيه متعلق بقوله وافتح ورد الهمز الخ فكان المناسب ذكره في شرحه مع التنبيه المذكور ثم مع أنه مكرر مع قوله سابقا وإن كانت الهمزة أصلية الخ نعم في بعض النسخ إسقاط ما سبق وعليه لا تكرار (قوله وقاس الأخفش على هداوى) أي بالدال ورسمه في بعض النسخ بالراء

على وزن فعالى صحت الواو في هراوى كما صحت في المفرد وأعلت في مطايا كما أعلت في المفرد وهدايا على وزن الأصل وأما خطايا فجاء على خطيئة بالإبدال والإدغام على وزن هدية وذهب البصريون إلى أنها (٢٠٩) فعائل حملا للمعتل على الصحيح ويدل على صحة مذهب البصريين قوله حتى أزوروا المنائيا وأما ما نقل عن الخليل من أن خطايا وزنها فعالى فليس كقول الكوفيين لأن الألف عندهم للتأنيث وعنده بدل من المدة المؤخرة وذلك لأنه يقول إن مدة الواحد لا تبدل في هذا همزة لئلا يلزم اجتماع همزتين بل تقلب بتقديم الهمزة على الياء فيصير خطائي ثم تعل كما تقدم اهـ (وهمزا أول الواوين رد في بدء غير شبه ووفي الأشد) أي هذه مسئلة خامسة اختصت بها الواو يعني أن كل كلمة اجتمع في أولها واوان فإن أولاهما يجب إبدالها همزة بشرط أن لا تكون الثانية منهما مدة غير أصلية فخرج أربع صور. الأولى أن تكون الثانية مدة بدلا من ألف فاعل نحو ووفي الأشد ووري عنهما. والثانية أن تكون مدة بدلا من همزة كالوولى مخفف الوؤلى بواو مضمومة فهمزة وهي أنثى الأوأل أفعل تفضيل من وأل إذا لجأ. والثالثة أن تكون عارضة كأن تبني من الوعد مثال ووعل ثم ترده إلى ما لم يسم فاعله. والرابعة أن تكون زائدة كأن تبني من الوعد مثال طومار فتقول

ووعاد فهذه الصور الأربع لا يجب فيها الإبدال بل يجوز وخالف قوم في الرابعة فأوجبوا الإبدال لاجتماع واوين وكون الثانية غير مبدلة من زائد فإن الضمة التي قبلها غير عارضة وإلى هذا ذهب ابن عصفور واختار المصنف القول بجواز

تحريف ولا يبعد عندي أن يقيس على مطاوي أيضا فإنه أولى بأن يقاس عليه من هداوي لأن الإتيان بالواو في مطاوي له وجه وهو الرجوع إلى الأصل فراجعه (قوله وهو ضعيف) وقال الدماميني لا يظهر لقياسه على هداوي وجه (قوله على وزن فعالى) فما بعد ألف الجمع لام الكلمة والألف للتأنيث (قوله وهدايا على وزن الأصل) أي على طبق المفرد أي صحت لامه كما صحت لام المفرد فقوله هنا على وزن الأصل بمنزلة قوله في هراوى صحت الواو فيه كما صحت في المفرد وقوله في مطايا أعلت الواو فيه كما أعلت في المفرد إلا أنه خالف الأسلوب تفننا في التعبير إلا أن يرد الإشكال بأن هراوى ومطايا على وزن الأصل (قوله فجاء على خطيئة بالإبدال والإدغام) يرد أنه على هذا يكون خطايا أيضا على وزن الأصل كهراوى ومطايا وهدايا فلا تحسن مقابلة الثلاثة بخطايا في قوله وأما خطايا الخ إلا أن يقال المقابلة من حيث ظهور كون الثلاثة على وزن الأصل من غير احتياج إلى شيء بخلاف خطايا فإنهم احتاجوا في كونها على وزن الأصل إلى جعلها جمع خطية بالإبدال والإدغام فافهم (قوله وذهب البصريون الخ) وهو الذي ذهب إليه المصنف حملا للمعتل كهدية وهدايا على الصحيح كصحيفة وصحائف (قوله لأن الألف عندهم للتأنيث) أي زائدة للتأنيث وأما الياء الزائد في المفرد فحذف في الجمع للتخلص من التقاء الساكنين (قوله بدل من المدة) أي التي كانت في المفرد وقوله المؤخرة أي التي عرض تأخيرها في الجمع بعد أن كانت متقدمة في المفرد وهي المدة التي تقلب همزة في فعائل (قوله لا تبدل في هذا) أي في الجمع همزة كخطيئة (قوله لئلا يلزم اجتماع همزتين) اعترض بأن القياس قلب الياء همزة إذا اجتمع همزتان في فعل فيه ما يقتضيه القياس وبأنهم قد نطقوا به على الأصل فسمع من بعض العرب اللهم اغفر لي خطائئي ولو كان كما قال الخليل لم يكن ثم همزة ثانية كذا في المرادي والتصريح (قوله بل تقلب) أي مدة الواحد فقط ما كانت ياء فقوله على الياء من وضع الظاهر موضع المضمر وكان مقتضى الظاهر أن يقول عليها أي المدة (قوله وهمزا) مفعول ثان لرد وأول مفعوله الأول (قوله الأشد) نائب فاعل ووفي والأشد بضم أوله القوة وهو ما بين ثماني عشرة إلى ثلاثين سنة واحد جاء على صيغة الجمع أو جمع لا واحد له من لفظه أو واحده شدة بالكسر على غير قياس أو شد ككلب وأكلب أو شد كذئب وأذؤب قاله في القاموس وعن ابن عباس في قوله تعالى بلغ أشده أن الأشد ثلاث وثلاثون سنة (قوله أي هذه مسئلة خامسة) أي للمسائل الأربع المذكورة في قوله فأبدل الهمزة من واو ويا الخ لكن هذه الخامسة مختصة بالواو بخلاف الأربع ولم يقدمها على قوله وفتح ورد الهمز الخ لتعلقه بالثالثة والرابعة فسقط ما اعترض به شيخنا وتبعه البعض (قوله أن لا تكون الثانية منهما مدة غير أصلية) بأن تكون غير مدة أو تكون مدة أصلية (قوله من ألف فاعل) بفتح العين (قوله وهي أنثى الأوأل) إذ قرئ الأوأل بواو ساكنة فهمزة فالضمير في وهي راجع للوؤلى بالهمز وإن قرئ بواو مشددة فالضمير راجع للوولى بلا همز (قوله أن تكون عارضة) أي لا لإبدال لتباين هذه الصورة ما قبلها (قوله مثال ووعل) بفتح فسكون ففتح (قوله ثم ترده إلى ما لم يسم فاعله) فتقول ووعد فالثانية مدة عارضة لعروض الضمة قبلها كما يفهم من كلامه الآتي والعارضة غير أصلية سم (قوله مثال طومار) بضم الطاء المهملة الصحيفة ويقال له الطامور أيضا كذا في القاموس (قوله غير مبدلة من زائد) أي وإن كانت مدة زائدة بخلاف واو ووفي (قوله فإن الضمة الخ) تعليل لكون الثانية غير مبدلة من زائد أي بخلاف الضمة قبل مدة ووفي واعترض البعض التعليل بأنه يفيد أن الضمة إذا كانت عارضة تكون الثانية مبدلة دائما وليس كذلك كما يشهد له ما تقدم في الثالثة وفيه نظر لأنه إنما يفيد

الوجهين لان الثانية وان كان مدها غير متجدد لكنها مدة زائدة فلم تخل عن الشبه بالالف المنقلبة ودخل صور رتان يجب فيهما الابدال الاولى أن تكون الثانية غير مدة نحو قولك في جمع الاولى أُوَل أُوَل الاصل وُوَل وقولك في جمع واصلة وواقية أواصل وأواق والاصل وواصل ووواق بواوين أولاهما فاء الكلمة والثانية بدل من ألف فاعلة كما تبدل في التصغير نحو أُوَيصل وأُوَيق وكذا الوسيت من الوعد مثال كوكب قلت أوعد والاصل ووعد والثانية أن تكون مدة أصلية نحو الاولى أنثى الاول أصلها وولى بواوين أولاهما فاء مضمومة والثانية عين ساكنة وانما وجب الابدال حينئذ كراهة ما لا يكون في أول الكلمة من التضعيف الا نادرا كددن وخرج بقيده بالمد نحو هووي ونووي

﴿تنبيهات﴾ الاول ظهر أن في كلام المصنف أمورا أحدها أنه يوهم قصر المستثنى على نحو ووري مما مده زائدة بدل من ألف فاعل وأن ما سواه مما مده زائدة يجب فيه الابدال وليس كذلك كما عرفت ثانيها أنه يوهم أيضا أن المستثنى يمتنع الابدال وليس كذلك لما عرفت أن الصور الاربع المخرجة يجوز فيها الابدال ثالثها ان كلامه ليس صريحا في وجوب الابدال فيما يجب فيه مما سبق ولو قال واوا وهمزا بدء واوي مبدله حتما سوى ما الثان طار مدا تخلص من ذلك كله لما عرفت الثاني زاد في التسهيل لوجوب الابدال شرطا آخر وهو أن لا يكون اتصال الواوين عارضا بحذف همزة واصلة مثال ذلك أن تبني افوعل من الوأي فتقول ايأوأي والاصل اوأوأي فقلبت الواو الاولى ياء لسكونها بعد كسرة وقلبت الياء الاخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا نقلت حركة الهمزة الاولى الى الياء الساكنة قبلها حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها ورجعت الياء الى أصلها وهو الواو لزوال موجب قلبها فتصير الكلمة الى ووأى فقد اجتمع واوان أول الكلمة ولا يجب الابدال ولكن يجوز الوجهان وكذلك لو نقلت حركة الهمزة الثانية الى الواو

أن الضمة اذا كانت عارضة لا يلزم أن تكون الثانية غير مبدلة وهذا صادق بكونها في بعض الصور غير مبدلة كما في المثال المتقدم للثالثة (قوله وان كان مدها غير متجدد) أي لبناء الكلمة ووضعها عليه (قوله بالالف المنقلبة) أي الصائرة واوا ثانية في نحو ووفي ولو قال بالواو المنقلبة عن الالف لكان واضحا (قوله وأواق) وزنه فواعل أصله أواقي اعلال قاض فحذفت الياء اذا حلي بال (قوله وواق) ثلاث واوات أولاها عاطفة والثانية والثالثة من بنية الكلمة وهو مراد الشارح بقوله بواوين الخ (قوله كما تبدل) أي ألف فاعلة واوا في التصغير لان التكسير كالتصغير في ذلك (قوله نحو أويصل وأويق) تصغير واصل وواق ولو أوقع تصغيرهما بدلا من اسميهما كما تقول في ضارب ضويرب ولو قال نحو أويصلة وأويقية لكان أنسب بما قبله (قوله حينئذ) أي حين اذ كانت الواو الثانية غير مدة أو مدة أصلية (قوله كراهة الخ) ولم يتم لما أجاز والابدال في وجوه وهي واو مفردة لثقلها بالضمة التزموه عند توالي واوين لانه أثقل من واو مفردة مضمومة (قوله من التضعيف) قال سم قد يقال التضعيف موجود في الصور الثلاث الاول من الصور الخارجة السابقة الا أن يقال هو عارض فلا يعتبر اه وأقره شيخنا وتبعه البعض وهو مشكل سؤالا وجوابا أما الاول فلان التضعيف موجود في الصورة الرابعة من الصور الخارجة فلا وجه لتخصيص السؤال بالثلاث الاول منها وأما الثاني فلان الصورة الثالثة لم يعرض فيها التضعيف وانما العارض فيها المدة تأمل (قوله كددن) بفتح الدالين المهملتين اللعب (قوله نحو هووي ونووي) أي في المنسوب الى هوى ونوى فلا تبدل الواو الاولى همزة لعدم تصدرها تصريح (قوله يوهم قصر المستثنى) اعترض بأن فيه قصر الشئ على نفسه وأجيب بأن المراد بالمستثنى الاستثناء أول والمستثنى للجنس والمعنى المستثنى في كلام النحاة لا في خصوص المتن وما أجاب به البعض عن هذا الايهام من أن المراد بشبه ووري الاشد ما مده عارضة أو زائدة انما يصحح عبارة المصنف لا يدفع ايهامها (قوله يوهم أيضا أن المستثنى الخ) أجاب سم بأن رد فعل أمر لا ماض مجهول والاصل في الامر الوجوب والمفهوم حينئذ أنه لا يجب الابدال فيما خرج لا أنه لا يجوز وقال شيخنا وتبعه البعض ومنه يعلم جواب الامر الثالث وفيه نظر لان المراد التصريح بما لا يحتمل غير المراد ورد على تسليم أنه فعل أمر ظاهر في الوجوب لا صريح فيه كما لا يخفى على من له مسكة (قوله واوا) معمول بجعل في قول المصنف وفي مثل هراوة جعل واوا الخ وهمزا عطف على واوا وبدء ظرف لغو متعلق بالمعنى على نائب فاعل جعل والمعنى وجعل أول واوين وقعا بدءا أي كلمة أي صدرها همزا حتما وخفف الشارح مبدأ بابدال همزته ألفا كما خفف دار بابدال همزته ياء وأعله اعلال قاض وقوله سوى ما الثان الخ استثناء من مبدأ وما موصول عائده محذوف أي سوى الصدر الذي الثاني منه أو أل عوض عن الضمير أي ثانيه ومدا بفتح الميم تمييز محول عن فاعل طار والاصل طار مده لا يقال لا يخرج بهذا الاستثناء نحو ووري لان مد ثانيه لم يطرأ غايته الامر أن الثاني بعد عروض البناء للمجهول واو وقبله ألف لانا نقول نخص مد ووري طارئ والمد الموجود قبل ذلك غيره (قوله أن تبني افوعل) أي موازن افوعل (قوله من الوأي) بفتح الواو وسكون الهمزة وهو الوعد (قوله فاذا نقلت الخ) فيه وفيما بعده مخالفة لما سيأتي في قول المصنف لساكن صح الخ من أن النقل انما يكون لحرف صحيح فتأمل (قوله الى ووأى)

فصارت ووا جاز الوجهان وفاقا للفارسى قيل وذهب غيره الى وجوب الابدال فى ذلك سواء نقلت الثانية أم لا ❊ الثالث بقى مما تبدل منه الهمزة خمسة أشياء أحدها الواو المضمومة ضمة لازمة غير مشددة ولا موصوفة بموجب الابدال السابق ❊ ثانيها الياء المكسورة بين ألف وياء مشددة ❊ ثالثها الواو المكسورة المصدرة ❊ رابعها وخامسها الهاء والعين وقد ذكرتين فى التسهيل وانما لم يذكر هذه الخمسة هنا لان ابدال الهمزة منها جائز لا واجب وانما تعرض هنا للواجب وان تعرض لغيره فعلى سبيل الاستطراد فاما ابدالها من الواو المضمومة المذكورة فحسن مطرد نحو أجوه جمع وجه وأدؤر جمع دار وأنؤر جمع نار الاصل وجوه وأدور وأنور ونحو سؤوق جمع ساق وغؤور مصدر غار الماء بعد رغور وادؤ وراويس القلب فى هذا الاجتماع الواوين لان الثانية مدة زائدة والاحتراز بالمضمومة عن المكسورة والمفتوحة وسيأتى الكلام عليهما وبكونها ضمة لازمة من ضمة الاعراب نحو هذه دلو وضمة التقاء الساكنين نحو اشتروا الضلالة ولا تنسوا الفضل والاحتراز بغير مشددة من نحو التعوذ والتحول فانه لا يبدل فيه والاحتراز بالقيد الاخير من نحو أواصل وأواق فان ذلك واجب كما مر وأما ابدالها من الياء المذكورة فنحو رائى وعائى فى النسب الى راية وغاية الاصل رايى وعايى بثلاث ياآت خفف بقلب الاولى همزة وأما ابدالها من الواو المكسورة المصدرة فنحو اشاح واقادة واسادة فى وشاح ووقادة ووسادة قرأ أبى وابن جبير والثقفى من اعاء أخيه ورأى أبو عثمان ذلك مطردا مقيسا وقصره غيره على السماع والاحتراز بالمصدرة عن نحو واو طويل فلا تقلب لان المكسورة أخف من المضمومة فلم تقلب فى كل موضع ولوسط أبعد من التغيير وأما الواو المفتوحة فلا تقلب لخفة الفتحة الا ماشذ من قولهم امرأة أناة والاصل وناة لانه من الونية وهو البطء قال ابن السراج وأسماء اسم امرأة لانه فى الاصل وسماء من الوسامة وهو الحسن وأحد المستعمل فى العدد أصله وحد من الوحدة بخلاف أحد فى ماحاء فى أحد فقيل همزته أصلية لانه ليس بمعنى الوحدة وأما ابدال الهمزة من الهاء والعين فقليل فمن ابدالها من الهاء قولهم ماء والاصل ماه وأصل ماه موه بدليل أمواه ومويه فتحركت الواو وانفتح ماقبلها فقلبت ألفا واعلال حرفين متلاصقين من الشاذ ومن ذلك أيضا قولهم أل فعلت والا فعلت بمعنى هل فعلت وهلا فعلت ومن ابدالها من العين قوله ❊ وماج ساعات ملا الوديق ❊ أباب بحر ضاحك هزوق فأصل أبابه عباب وقال بعضهم ليست الهمزة فيه بدلا من العين وانما هو فعال من أب اذا تهيأ لان البحر يتهيأ للارتجاج فالهمزة على هذا أصل ومما شذ ابدالها من الالف فى قولهم دأبة وشأبة وابيأض وما روى عن العجاج من همز العألم والخأتم وابدالها من الياء فى قولهم قطع الله أديه أى يديه يريد يده فردت اللام وأبدلت الياء همزة وقالوا فى أسنانه ألل أى يلل واليلل قصر الاسنان وقيل

(قوله فصارت ووا) بواوين مفتوحتين بواو مفتوحة فواو ساكنة فهمزة مفتوحة فألف (قوله الوجهان) اقرار الواو وابدالها همزة سم (قوله نقلت الثانية) أى حركتا همزة الثانية (قوله أحدها الواو المضمومة الخ) مصدرة كالمثال الاول أولا كباقى الامثلة (قوله لازمة) مما خرج به ضمة واو سور جمع سوار لانها بجور اسكانها تخفيفا (قوله وقد ذكرتين) فى بعض النسخ ذكرهن وهى الاولى لذكر الخمسة فى التسهيل (قوله وان تعرض لغيره) أى كما يأتى فى قوله وأوم ونحوه وجهين فى ثانيه أم (قوله لان الثانية مدة زائدة) أورد شيخنا وتبعه البعض على التعليل أنه لا ينافى جواز الابدال لما تقدم من أنه يجوز اذا كانت الثانية مدة زائدة فالصواب تعليل سم بأن مما ليس بالمبدأ والتدفعه بأن الذى تقدم الجواز فقط والذى ذكره الشارح هنا أن ابدال الواو المضمومة المذكورة حسن والحسن أخص من الجائز (قوله وسيأتى الكلام عليهما) أى فى قوله وأما ابدالها من الواو المكسورة الخ وقوله وأما الواو المفتوحة الخ (قوله من نحو أواصل وأواق) سبقه الى هذا المرادى فى شرح التسهيل قال الدمامينى وهو سهو لان الكلام فى الواو المضمومة لا المفتوحة (قوله ورأى أبو عثمان الخ) عبارة الدمامينى وهذا مطرد عند الجمهور وبعض النحاة يجعل ذلك مقصورا على السماع والصحيح اطراده ثم نقل عن المرادى أنه قال رأيت فى بعض الكتب أنه لغة هذيل (قوله أناة) بالنون بوزن قناة (قوله من الونية) بفتح الواو وسكون النون كما يفهم من القاموس (قوله اسم امرأة) احترز به عن أسماء جمع اسم (قوله فقيل همزته أصلية) وقيل بدل من الواو (قوله فقليل) أى شاذ (قوله واعلال حرفين الخ) استئناف نبه به على أن فى ماء شذوذا من وجهين (قوله والا فعلت) هذا أحد قولين ثانيهما أن الهمزة أصلية كما أن الهاء أصلية وألا وهلا مادتان مستقلتان (قوله وماج ساعات الخ) قال فى القاموس الملاءة كقناة والملاة ذات حر وسراب والجمع ملا وقال أيضا الوديقة شدة الحر وذكر من معانى العباب الموج وقال أيضا ضحك السحاب برق والفرد صوت (قوله من أب) بتشديد الموحدة (قوله دأبة وشأبة وابيأض) بفتح الهمزة فى الثلاثة للساكن قاله شيخنا السيد (قوله أديه) بفتح الهمزة وسكون الدال المهملة وقال الفارسى هى لغة فيديه وأديه بمنزلة يلمم وألمم وبازعه تلميذه أبو الفتح بن جنى اهـ فارضى (قوله فى أسنانه ألل) يقال أللت أسنانه من

احد يديها الى داخل الفم فقال رجل أيِّل وامرأة بلا همز بعضهم الشيمة وهي الخلقة وكذلك رئبال وهو الاسد الثاني (ومدًّا ابدل ثاني الهمزين من كلمة ان يسكن كآثر وائتمن) أي اذا اجتمع همزتان في كلمة كان لهما ثلاثة أحوال أن تتحرك الاولى وتسكن الثانية وعكسه وأن يتحركا معا وأما الرابع وهو أن يسكنا معا فمتعذر فان تحركت الاولى وسكنت الثانية وجب في غير ندور ابدال الثانية حرف مد يجانس حركة ما قبلها نحو آثرت أوثر ايثارا الاصل أأثرت أؤثر إئثارا ومن الابدال أيضا بهذه الجهة قول عائشة رضي الله عنها وكان يأمرني أن آتزر بهمزة وألف وعوام المحدثين يحرفونه فيقرؤنه بألف وتاء مشددة وبعضهم يرويه بتحقيق الهمزتين ولا وجه لواحد منهما وانما وجب الابدال لعسر النطق بهما وخص بالثانية لان افراط الثقل حصل بها وشذت قراءة بعضهم ائلافهم رحلة الشتاء والصيف بتحقيق الهمزتين والاحتراز بكونهما من كلمة من نحو أأتمن زيد أم لا وأأنت فعلت هذا وأأغر بكر أم لا فانه لا يجب فيه الابدال بل يجوز التحقيق كما رأيت والابدال فتقول آؤتمن زيد أم لا

باب فرج (قوله احد يديها) أي ميلها (قوله رجل أيّل) بفتح الهمزة والتحتية وتشديد اللام وقوله وامرأة بلا همز بفتح التحتية وتشديد اللام مع امد كذا في القاموس (قوله الشيمة) بشين معجمة (قوله وكذلك رئبال) براء مكسورة فهمزة أو تحتية ساكنة فموحدة (قوله ومدا ابدل) مثل فتحة همزة ابدل الى التنوين (قوله ان يسكن) أي الثاني أي والاول متحرك لوضوح تعذر سكونهما معا (قوله وائتمن) بفتح التاء على أنه فعل أمر كما نقل عن خط ابن هشام لانه مقتضى رسمه بالتحتية لا بضمها على أنه ماض مجهول وان وهمه صنيع الشارح بعد وصنيع الفارضي لانه لو كان كذلك لرسم بالواو ويمكنه بعد اذ التمثال الاشارة الى أنه لا فرق بين أن تكون أولى الهمزتين همزة قطع أو همزة وصل ثم التمثيل بائتمن باعتبار حالة الابتداء به اذ لا يلتقي الهمزتان الا حينئذ لا باعتبار حالة وصله بما قبله كما في عبارة الناظم حيث عطفه على ما قبله ولو حذف المصنف واو العطف ليكون قوله ائتمن بهمزة وصل مكسورة فياء بدلا من همزة ساكنة على أنه جملة مستأنفة بهمزة موصولة بما قبلها لكان واضحا (قوله أي اذا اجتمع) المناسب حذف أي كما لا يخفى (قوله همزتان) لم يتعرض المصنف والشارح لتفصيل الهمزة المفردة وفي الهمع يجوز تخفيف الهمزة المفردة الساكنة بابدالها بحسب حركة ما قبلها فتبدل ألفا في رأس وياء في ذئب وواوا في بؤس والمتحركة بعد ساكن بحذفها ونقل حركتها الى الساكن قبلها كقولك في المسألة المسلة ما لم يكن الساكن ياء أو واوا زائدتين أو ياء تصغير كخطيئة ومقروءة أو ياء تصغير كخطيئة فتبدل الهمزة بمثل المدود بعدها وتدغم فيه أو بين الهمزة والمد كأطرأ أي اعوج متفرق الهمزة أو الالف فتسهل بجعلها بينها وبين مجانس حركتها كالهاءة وهي أرض الطمأنينة وكذا تسهل ان تحركت بعد فتح مطلقا مفتوحة كسأل أو مكسورة كسئم ومضمومة كلؤم أو كانت بعد كسر أو ضم وهي في الصورتين مكسورة أو مضمومة كمئين وسئل ويستهزئون ورؤس فان كانت مفتوحة أبدلت بعد الكسرة ياء كمير في مئرة جمع مئرة وهي النميمة وبعد الضم واوا كجون في جؤن جمع جؤنة وهي سلة مغشاة بجلد يجعل فيها العطار الطيب وورجل في سؤلة وخالف الاخفش في صورتين المضمومة بعد كسر كيستهزئون والمكسورة بعد ضم كسئل فابدل الاولى ياء والثانية واوا اهـ بزيادة من القاموس قال الرضي في شرح الشافية وقد تبدل الهمزة ألفا اذا انفتحت وانفتح ما قبلها كسال وياء ساكنة اذا انكسرت وانكسر ما قبلها كمستهزيين وواوا ساكنة اذا انضمت وانضم ما قبلها كروس قال سيبويه وهذا سماعي وليس بقياسي الا في الشعر ضرورة اهـ ملخصا واذا أبدلت ياء ساكنة في مستهزيين وواوا ساكنة في رؤس التقى ساكنان فيحذف أحدهما للتخلص (قوله في غير ندور) احترازا من قراءة ائلافهم بهمزتين شذوذا (قوله وكان) أي النبي صلى الله عليه وسلم يأمرني أي اذا حضت أن آتزر أي أشد وسطي بما يستر من الازار من الحائض (قوله بالف) أي ياء ساكنة وهي الهمزة (قوله ولا وجه لواحد منهما) لان التاء لا تبدل من الهمزة الساكنة وتحقيق الهمزتين ممنوع قال شيخنا السيد لكن أجاز البغداديون اتزر واتمن واتهل من الازار والامانة والاهل بقلب الثانية تاء وادغامها في التاء وحكى الزمخشري اتزر بالادغام وقال الناظم انه مقصور على السماع (قوله من نحو أأتمن زيد) بصيغة المعلوم وهمزة الاستفهام مفتوحة فهمزة ساكنة هي فاء الكلمة وحذفت همزة الوصل المكسورة التي كانت بينهما للاستغناء عنها لعدم الابتداء بكلمتها بعد دخول همزة الاستفهام وقوله وأأنت بهمزتين مفتوحتين فان قلت هذا المثال لا يناسب غرض كلامه وهو سكون الهمزة الثانية قلت لعل الشارح أراد بالضمير في قوله والاحتراز بكونهما الهمزتين لا بقيد كون ثانيتهما ساكنة اشارة الى أن كونهما من كلمة شرط لوجوب الابدال في غير صورة سكون ثانيتهما أيضا وقوله وأأغر بكر بصيغة المعلوم وهمزة استفهام مفتوحة فهمزة ساكنة هي فاء الكلمة وحذفت همزة الوصل المكسورة التي كانت بينهما لما مر (قوله فتقول أؤتمن الخ) كذا في النسخ

وآنت فعلت وايمر بكر أم لا لان همزة الاستفهام كلمة والهمزة التي بعدها أول كلمة أخرى وأما قول القراء في همزة الاستفهام
وما يليها همزتان في كلمة فتقريب على المتعلمين وان سكنت الاولى وتحركت الثانية فان كانتا في موضع العين أدغمت الاولى في الثانية
نحو سآل ولآل ورآس ولم يذكر هذا القسم لانه لا ابدال فيه وان كانتا في موضع اللام فسيأتي الكلام عليهما عند قوله ما لم يكن
لفظا أتم وان تحركتا فاما أن يكون ثانيهما في موضع اللام أولا فهذان ضربان فاما الاول فسيأتي بيانه وأما الثاني فله
تسعة أنواع لان الثانية اما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة وعلى كل حال من هذه الثلاثة فالاولى أيضا اما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة فثلاثة في ثلاثة تسعة وقد أخذ في بيان ذلك بقوله (ان يفتح) أي ثاني الهمزتين (اثر ضم او فتح قلب واوا) فهذان اثنان من التسعة فالاول نحو أويدم تصغير آدم والثاني نحو أوادم جمعه والاصل أؤيدم وأآدم بهمزتين فالواو بدل من الهمزة وليست بدلا من ألفه كما في ضارب وضويرب وضوارب لان المقتضى لابدال همزته ألفا زال في التصغير والجمع وذهب المازني الى ابدال المفتوحة اثر فتح ياء فيقول في أفعل التفضيل من أن زيد أين من عمرو ويقول الواو في أوادم بدل من الالف المبدلة من الهمزة لانه صار مثل خاتم والجمهور يقولون هو أون من عمرو (وياء اثر كسر ينقلب) ثاني الهمزتين المفتوح وثانيهما (ذو الكسر مطلقا كذا)
أي ينقلب ياء سواء كان اثر فتح أو كسر أو ضم فهذه أربعة أنواع مثال الاول أن تبني من أم مثل اصبع بكسر الهمزة وفتح الباء
فتقول ائمم بهمزتين مكسورة فساكنة ثم تنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة قبلها ليتمكن من ادغامها في الميم الثانية فيصير ائم ثم
تبدل الهمزة الثانية ياء فتصير الكلمة ايم ومثال الثاني والثالث والرابع أن تبني من أم مثل أصبع بفتح الهمزة أو كسرها أو
ضمها والباء فيهن مكسورة وتفعل ما سبق فتصير الكلمة أيم وايم وأيم وأما قراءة ابن عامر والكوفيين أئمة بالتحقيق فمما يوقف
عنده ولا يتجاوز (وما يضم) من ثاني الهمزتين المذكورين

رسم أوتمن بألف فواو ورسم ايتمر بألف فياء وفيه كما قال سم توقف لان همزة الاستفهام مفتوحة وابدال الهمزة الثانية انما يكون من جنس حركة الاولى فالوجه قلب الثانية في أوتمن واوا وفي ايتمر ياء واعتذر شيخنا وتبعه البعض بأن الابدال واوا أو ياء فيما ذكره مبني على فرض ضم همزة الاستفهام أو كسرها فيقرأ أوتمن بضم همزة الاستفهام وايتمر بكسرها والمثال لا يشترط صحته وأنا أقول هذا فرار من خطأ الى خطأ وارتكاب لمحذور بمحذور والذي ينبغي قراءة أوتمن وايتمر بهمزة استفهام مفتوحة فألف لينة وانما رسم الشارح هذه الالف في الاول واوا وفي الثاني ياء باعتبار ما يرسم في بعض أحوال الكلمتين قبل دخول الاستفهام وهو حال قراءة أوتمن بالبناء للمجهول وايتمر بصيغة الامر ولا يخفى بعده فتأمل (قوله وآنت فعلت) بهمزة استفهام مفتوحة فألف لينة بدل من همزة أنت وقول البعض بابدال همزة أنت ياء لا واوا خلافا لما في الحواشي خطأ فاحش وقول باطل (قوله وأما قول القراء) بالقاف جمع قارئ كقول الشاطبي وتسهيل اخرى همزتين بكلمة وسما وبذات الفتح خلف لتجملا نحو أأنذرتهم (قوله فان كانتا في موضع العين الخ) ولا يكونان في موضع الفاء لتعذر الابتداء بساكن سم (قوله نحو سآل) أي كثير السؤال ولآل أي بائع اللؤلؤ ورآس أي بائع الرؤس سم (قوله فسيأتي الكلام عليهما) عند قوله ما لم يكن لفظا أتم فانه سيصرح ثم بأنه اذا بنيت من قرأ مثال قمطر قلت قرأى بابدال الهمزة الثانية ياء (قوله فاما أن يكون ثانيهما) لم يقل فاما أن يكونا على صنيعه في الهمزتين الساكنة أولاهما لان الهمزتين الساكنة أولاهما كالحرف الواحد بخلاف المتحركتين (قوله فسيأتي بيانه) أي في الكلام على قوله ما لم يكن لفظا أتم فانه سيصرح ثم بان الثانية تبدل ياء مطلقا سواء فتحت الاولى أو كسرت أو ضمت (قوله ان يفتح الخ) هذا تصريح بمفهوم قوله ان يسكن لما فيه من التفصيل (قوله نحو أويدم الخ) قال المصرح التمثيل بجمع آدم وتصغيره مبني على أنه عربي وقد اضطرب فيه كلام الزمخشري فذهب في الكشاف الى أنه أعجمي على وزن فاعل كآزر وذهب في المفصل الى أنه عربي على وزن أفعل اهـ وأقره أرباب الحواشي وأنت خبير بأن هذا الخلاف انما هو في آدم العلم لا آدم الصفة المشتقة من الادمة وهي اللون المعروف فانه عربي باتفاق ولا ضرورة الى حمل المثال على العلم حتى يجعل التمثيل به مبنيا على أحد القولين فافهم (قوله وليست) أي الواو في التصغير والجمع بدلا من ألفه أي ألف آدم (قوله كما في ضارب) راجع للمنفي (قوله لان المقتضي) هو وقوعها ساكنة بعد همزة مفتوحة (قوله بدل من الالف الخ) أي لا من الهمزة حتى يرد على المازني وقوله لانه صار الخ علة لقوله بدل من الالف وقوله صار مثل خاتم أي فاشبهت ألفه المبدلة من همزة ألف خاتم الغير المبدلة (قوله وياء اثر كسر ينقلب) معطوف على جملة قوله ان يفتح الخ أي وينقلب الهمز الثاني المفتوح ياء بعد كسر الهمز الاول (قوله وثانيهما) هذا تقدير لمعمولات دو (قوله مطلقا) حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور وأعني كذا (قوله من أم) بفتح الهمزة وتشديد الميم أي قصد (قوله حركة الميم الاولى) وهي الفتحة وقوله فتصير الكلمة ايم أي بكسر الهمزة وفتح الياء (قوله وما يضم الخ) لم يقل مطلقا كما في سابقه ولاحقه اكتفاء بترك التقييد ببعض الاحوال

(واوا أصر) سواء كان الاول مفتوحا أو مكسورا أو مضموما فهذه ثلاثة أنواع بقية التسعة المذكورة أمثلة ذلك أوب جمع أب بمعنى
المرعى وان تبني من أم مثل اصبع بكسر الهمزة وضم الباء أو مثل أبلم فتقول اوم بهمزة مكسورة وواو مضمومة وأوم بهمزة وواو
مضمومتين وأصل الاول أأب على وزن أفلس وأصل الثاني والثالث اأمم وأأمم فنقلوا فيهن ثم أبدلوا الهمزة واوا وأدغموا أحد
المثلين في الآخر ﴿تنبيه﴾ خالف الاخفش في نوعين من هذه التسعة وهما المكسورة بعد ضم فأبدلها واوا والمضمومة بعد كسر
وابدلها ياء والصحيح ما تقدم انتهى ثم أشار (٣١٤) الى الضرب الاول من ضربي اجتماع الهمزتين المتحركتين وهو أن
يكون ثانيهما في موضع
اللام بقوله (مالم يكن) أي
ثاني الهمزتين (لفظا أتم)
أتم فعل ماض ولفظا اما
مفعول به مقدم والجملة خبر
يكن أو خبر يكن ومفعول
أتم محذوف أي أتم الكلمة
أي كان آخرها والجملة
صفة للفظا (فذاك ياء
مطلقا جا) أي سواء كان
اثر فتح أو كسر أو ضم أو
سكون أمثلة ذلك أن تبني
من قرأ مثل جعفر وزبرج
وبرثن وقمطر فتقول في
الاول قرأى على وزن
سلمى والاصل قرأأ فأبدلت
الهمزة الاخيرة ياء ثم
قلبت الياء ألفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وتقول
في الثاني قرئ على وزن هند
والاصل قرئئ أبدلت
الهمزة الاخيرة ياء ثم أعل
اعلال قاض وتقول في
الثالث قرء على وزن جعل
والاصل قرؤؤ أبدلت
الهمزة الاخيرة ياء ثم أعل
اعلال أيد أي سكنت
الياء وأبدلت الضمة قبلها
كسرة فهذا والذي قبله
منقوصان كل منهما على هذا الوزن رفعا وجرا وتعود له الياء في النصب فيقال رأيت قرئيا وقرئيا وتقول في الرابع قرأى على قمطر
والاصل قرأأ بهمزتين ساكنة فمتحركة أبدلت المتحركة ياء وسلمت لسكون ما قبلها وانما أبدلت الهمزة الاخيرة ياء ولم تبدل واوا
قال في شرح الكافية لان الواو الاخيرة لو كانت أصلية ووليت كسرة أو ضمة لقلبت ياء ثالثة فصاعدا وكذلك تقلب رابعة فصاعدا
بعد الفتحة فلو أبدلت الهمزة الاخيرة واوا فيما نحن بصدده لابدلت بعد ذلك ياء فتعينت الياء (وأؤم ونحوه) مما أولى همزتيه
للمضارعة (وجهين في ثانيه أم) أي اقصد وهما الابدال والتحقيق فتقول في مضارع أمّ وأب أوم وأوب بالابدال وأؤم وأئن بالتحقيق
تشبيها لهمزة المتكلم بهمزة الاستفهام نحو أأنذرتهم لمعاقبتها النون والتاء والياء ﴿تنبيهات﴾ الاول قد فهم من هذا

عن التصريح بالاطلاق (قوله واوا أصر) أي صيره واوا (قوله جمع أب) بفتح الهمزة وتشديد الموحدة
(قوله أو مثل أبلم) بضم الهمزة واللام وبينهما موحدة ساكنة وهو سعف المقل تصريح (قوله مالم
يكن الخ) تنازعه كل من قوله قلب واوا وقوله واوا أصر لانه تقييد لهما (قوله اما مفعول به مقدم)
ولفظا على هذا واقع على الكلمة المختومة بالهمزة وعلى الثاني واقع على نفس الهمزة فيكون عليه
من الاخبار الموطئة لما بعدها كما في بل أنتم قوم تجهلون فاعرفه (قوله أو سكون) فيه أنه معرض
كلام المصنف في الهمزتين المتحركتين فكان ينبغي أن يقول وكذا اذا سكنت الاولى وتحركت
الثانية (قوله وتقول في الثاني قرئ) أي بكسر الهمزة لانه منقوص وكذا الثالث كما سيذكره الشارح
(قوله ثم أعل اعلال قاض) أي سكنت الياء تخفيفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين (قوله أيد) وأصله
أيدي كأفلس (قوله أي سكنت الياء) أي تخفيفا وأبدلت الضمة قبلها كسرة أي لتناسب الياء
أي ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وهل التسكين قبل ابدال الضمة أو بعده كل محتمل ولعل الثاني
أولى ثم ما صنعه الشارح أقرب مما صنعه الدماميني وعبارته واذا بنيت مثل برثن قلت قرؤؤ
وأصله قرؤؤ قلبت الثانية ياء فقيل قرؤي فاستثقلت الضمة على الياء فسكنت فانقلبت الياء واوا
لانضمام ما قبلها فصار آخر الاسم واوا ساكنة قبلها ضمة فقلبت الضمة كسرة والواو ياء ثم أعل
اعلال قاض اه (قوله كل منهما على هذا الوزن) الكلام على التوزيع أي الاول على وزن هند
والثاني على وزن جعل وانما أعاده توطئة لقوله رفعا وجرا الخ (قوله وقرئيا) همزته مكسورة كهمزة
ما قبله لا مضمومة كما توهم بدليل اقتصار الشارح على عود الياء وبدليل وكف أيدي الناس عنكم
(قوله أبدلت المتحركة ياء) أي فرارا من الثقل وسأل أبو عثمان أبا الحسن هلا أدغموا في مثال قمطر
من قرأ كما أدغموا في سأل فأجاب أن العينين لا يكونان الا من جنس واحد بخلاف اللامين بدليل
درهم وقردد أي فاعتبار أخرى بالادغام من اللامين وبأن الحشو يجوز فيه ما لا يجوز في الطرف
بدليل توالي الواوين في هووي وامتناعه في جمع واقية (قوله وانما أبدلت الهمزة الاخيرة ياء الخ)
توجيه لقول المصنف فذاك ياء مطلقا جا وسكت عن توجيه الابدال بعد سكون الهمزة الاولى
ولعله الحمل على الابدال بعد الحركة فتدبر (قوله لو كانت أصلية) أي غير منقلبة عن همزة وقوله
ووليت كسرة أو ضمة أي كما في نحو (قوله رابعة) أي كمعطيات فان ياءه منقلبة عن الواو التي هي
أخيرة تقديرا لان علامة التثنية في تقدير الانفصال (قوله وأؤم الخ) تقييد لبعض الصور المتقدمة
فتأمل (قوله تشبيها الخ) تعليل لجواز الوجهين والجامع دلالة كل من الهمزتين على معنى زائد على
أصل معنى الكلمة (قوله لمعاقبتها الخ) تعليل لتشبيه همزة المتكلم بهمزة الاستفهام أي انما
شبهنا همزة المتكلم بهمزة الاستفهام دون الهمزة التي من كلمة الهمزة الثانية لمعاقبتها بقية أحرف
المضارعة التي يجوز في الهمزة بعدها الوجهان كما في يؤمن من الايمان ويؤمن من التأمين ولو جعله

أن الابدال فيما أولى همزتيه لغير المضارعة واجب في غير نحو ركا سبق * الثاني لو توالى أكثر من همزتين حققت الاولى والثالثة والخامسة وأبدلت الثانية والرابعة مثاله لو بنيت من الهمزة مثل أترجة قلت أوأرأة والاصل أأأأأة * الثالث لا تأثير لاجتماع همزتين بفصل نحو آآ أوآ أداً انتهى (وياء اقلب ألفا كسرا تلا * أو ياء تصغير) ألفا مفعول أول باقلب وياء مفعول ثان قدم وكسرا مفعول بتلا وياء تصغير عطف عليه وتلا ومعموله في موضع نصب نعت لالف والتقدير اقلب ألفا تلا كسرا أو تلا ياء تصغير ياء أي يجب قلب الالف ياء في موضعين الاول أن يعرض كسر ما قبلها كقولك في جمع مصباح ودينار مصابيح ودنانير وفي تصغيرهما مصيبيح ودنينير * والثاني أن يقع قبلها ياء التصغير كقولك في تصغير غزال غزيل (بواو ذا افعلا * في آخر) أي تفعل بالواو الواقعة آخرا ما تفعل بالالف من قلبها ياء اذا عرض قبلها كسرة أو ياء التصغير فالاول نحو رضي وغزي وقوي وعار أصلهن رضو وغزو وقوو وعارو لانهن من الرضوان والغزو والقوة فقلبت الواو ياء لكسر ما قبلها وكونها آخرا لا يمنع الآخر تعرض لسكون الوقف واذا سكنت تعذرت سلامتها فعومل معاملة ما يقتضيه السكون من وجوب ابدالها ياء توصلا الى الخفة وتناسب اللفظ ومن ثم لم تؤثر الواو الكسرة وهي غير متطرفة كعوض وعوج الا اذا كان مع الكسرة ما يعضدها كحياض وسياط كما سيأتي بيانه والثاني كقولك في تصغير جرو جري والاصل جريو فاجتمعت الياء والواو وسبقت احداهما بالسكون وفقد المانع من الاعلال فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء (تنبيه) هذا الثاني ليس بمقصود من قوله بواو ذا افعلا في آخر انما المقصود التنبيه على الاول لان قلب الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون لا يختص بالواو المتطرفة ولا بما سبقها ياء التصغير على ما سيأتي بيانه في موضعه ولذلك قال في التسهيل تبدل الالف ياء لوقوعها اثر كسرة أو ياء تصغير وكذلك الواو الواقعة اثر كسرة متطرفة فاقتصر في الواو على ذكر الكسرة فلو قال * بأثر يا التصغير أو كسر ألف * تقلب يا والواو ان كسر اردف في آخر لطابق كلامه في التسهيل انتهى (أو قبل تا التأنيث أو زيادتي فعلان) أي

علة ثانية لجواز الوجهين في همزة المتكلم لكان أحسن (قوله أن الابدال) أي المذكور سابقا من ابدال المفتوحة اثر همزة مفتوحة أو مضمومة واوا واثر مكسورة ياء وهكذا (قوله حققت الاولى الخ) أي فيما اذا كانت الهمزات خمسا وقس على ذلك ما اذا كانت أقل من خمس أو أكثر (قوله قلت أوأرأة) أي بهمزة مضمومة فواو ساكنة فهمزة مضمومة فواو ساكنة فهمزة مفتوحة فتاء تأنيث (قوله والاصل أأأأأة) أي بخمس همزات الثانية والرابعة ساكنتان والاولى والثالثة مضمومتان والخامسة مفتوحة (قوله نحو آآه) بهمزة مفتوحة فألف ساكنة فهمزة اسم نوع من الشجر كما في الدماميني مفرده آآه (قوله ذا القلب) أي الى الياء لا بقيد كونه قلب ألف (قوله في آخر) أعربه بعضهم صفة لواو وهو ما يشير اليه صنيع الشارح وعليه فالفصل بين النعت والمنعوت للضرورة وأعربه بعضهم ظرفا لغوا متعلقا بافعل والاول أظهر معنى (قوله اذا عرض قبلها الخ) في التعبير بالعروض هنا تغليب ياء التصغير وكسرة غزي المبني للمجهول على كسرة رضي وقوي وعار (قوله وقوي) اختار نحو الابدال في قوي ويقوى على الادغام كما في قوة مع تحقق مقتضى الادغام أيضا وحصول التخفيف به أيضا لان التخفيف بالابدال أكثر من التخفيف بالادغام لان النطق بالهمزة والبدل أسهل من النطق بالهمزة المدغمة والهمزة المدغم فيها نقله الدنوشري (قوله واذا سكنت) أي للوقف وقوله تعذرت سلامتها أي صحتها لوقوعها ساكنة اثر كسر والقاعدة تقتضي قلبها ياء وقوله فعوملت أي وهي متحركة في غير الوقف بما تقتضيه السكون أي للوقف والذي تقتضيه سكونها مع كسر ما قبلها قلبها ياء كما قال من وجوب الخ (قوله وتناسب اللفظ) أي الملفوظ به من الكسرة والياء (قوله ما يعضدها) أي وهو الالف الذي هو في حكم الياء كما يأتي ثم (قوله كما سيأتي) أي في شرح قوله وجمع ذي عين الخ ثم (قوله وفقد المانع من الاعلال) هو كونهما من كلمتين كالقاضي ولي وكون السابق غير ما صل ذاتا وسكونا كديوان لان أصله دوان فأبدلت الواو الاولى ياء كما يأتي ذلك (قوله وأدغمت في الياء) في العبارة قلب والاصل وأدغمت فيها الياء (قوله لا يختص الخ) قد يقال عدم الاختصاص المذكور لا يمنع من كون الثاني أيضا مقصودا لكلام المصنف لا يقال يلزم على قصده تكراره مع ما سيأتي لدخوله في عموم ما سيأتي لانا نقول ذكر العام بعد الخاص لا تكرار فيه نعم قد يجاب بأن المراد ليس بواجب القصد وأجاب الحواشي بأن المراد ليس بمقصود بالذات فلا يدفع الاعتراض بالكلية فتأمل (قوله متطرفة) حال من الضمير في الواقعة (قوله أو قبل تا التأنيث) عطف على في آخر قال المصرح ولم يعتدوا بكون تاء التأنيث بنيت الكلمة عليها أولا وكان ينبغي في غزيتة أن لا تقلب الواو ياء لان الكلمة قد بنيت على التاء بدليل أنه ليس لنا اسم معرب آخره واو قبلها ضمة اهـ (قوله أو زيادتي فعلان) ليس المراد خصوص فعلان بهذه الهيئة بل هو تمثيل لموضع الزيادتين لان الواو لا تقلب ياء في فعلان ساكن العين بل في مكسورها كما سيصرح به الشارح ولهذا عبر الموضح بقوله أو قبل الالف والنون

نحو شُيَيّة وأُكَيْسِيَة وعاريَة وعُرَيْقِيَة تصغير عرقوة الأصل شُوَيْوَة وأُكَيْسِوَة وعارِوَة وعُرَيْقِوَة ونحو غَزْيان وشَجْيان من الغزو والشجو والأصل غزوان وشجوان فعلة انقلاب ياء هو تطرف الواو بعد كسرة لأن كلا من تاء التأنيث وزيادتي فعلان كلمة تامة فالواقع قبلها آخر في التقدير فعومل معاملة الآخر حقيقة وشذ تصحيحا من الأول مقاتوة بمعنى خدام وسواسوة جمع سواء ومن الثاني إعلالا قولهم رجل عليان مثل عطشان من علوت وناقة عليان وقولهم صديان بضم الصاد وأماصية وصدسان بكسر الصاد فسهل أمره وجود الكسرة والفاصل بينه وبين الواو ساكن وهو حاجز غير حصين ثم أشار إلى موضع ثان تقلب فيه الواو ياء بقوله (وذا) أي الإعلال المذكور في الواو بعد الكسرة (أيضا رأوا في مصدر) الفعل (المعتل عينا) إذا كان بعدها ألف كصيام وقيام وانقياد واعتياد بخلاف سواك وسوار لانتفاء المصدرية ونحو لاوذ لواذا وحاور حوارا لصحة عين الفعل ونحو لا وعاد المريض عودا لعدم الألف والأصل صوام وقوام وانقواد واعتواد لكن لما أعلت عينه في الفعل استثقل بقاؤها في المصدر مع لوها في المصدر بعد كسرة وقبل حرف يشبه الياء فأعلت بقلبها ياء حملا للمصدر على فعله وقلبها ياء ليصير العمل في اللفظ من وجه واحد وشذ تصحيحا مع استيفائها الشروط قولهم نار نوارا أي نفر ولا نظير له وكان الأحسن أن يقول المعل عينا لأن لاوذ يطلق عليه معتل العين إذ كل ما عينه حرف علة فهو معتل وإن لم يعل وقد أشار إلى الشرط الأخير بقوله (والفعل منه صحيح غالبا نحو الحول) يعني أن كل ما كان على فعل من مصدر الفعل المعل العين فالغالب فيه التصحيح نحو الحول والعود قال في شرح الكافية وربما صحح ما وزنه فعل على أن إعلال المصدر المذكور مشروط بوجود الألف فيه حتى يكون على فعال انتهى وفي تخصيصه فعالا بطريان الإعلال المذكور لا يختص به لما عرفت من مجيئه في الانفعال والافتعال كما مر واحترز بقوله منه أي من المصدر عن فعل من الجمع فإن الغالب فيه الإعلال كما سيأتي لكن قال في التسهيل وقد يصحح ما حقه الإعلال من فعل مصدرا أو جمعا وفعال مصدرا فسوى بين هذه الثلاثة في أن حقها الإعلال وهو يخالف ما هنا من أن الغالب على فعل مصدرا التصحيح ثم أشار إلى موضع ثالث تقلب فيه الواو ياء بقوله (وجمع

زائد بين (قوله أي نحو شيية) تصغير شية أي حربة وإنما خص الشارح الكلام بالواو بعد كسرة كما هو ظاهر صنيعه مع أن ظاهر المتن يشمل الواو قبل ياء التصغير أيضا كمثال شجرة تصغير جروة جريا على ما أسلفه من أن قلب الواو ياء بعد ياء التصغير غير مقصود هنا وتقدم ما فيه (قوله وعريقية) قال المصرح كان ينبغي في عريقية أن لا تنقلب الواو ياء لأنها عرقوة على التاء إذ ليس لنا اسم معرب آخره واو قبلها ضمة وحينئذ فعرقوة بمنزلة عنفوان (قوله تصغير عرقوة) بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف كما في القاموس إحدى الخشبتين المعترضتين على فم الدلو (قوله وشجيان) قال المصرح على وزن قطران بفتح القاف وكسر الطاء اهـ ويؤخذ منه أن الألف والنون فيه ليستا للتثنية بل هما زائدتان كما في قطران (قوله مقاتوة) بقاف ثم فوقية قال الدماميني جمع مقتو اسم فاعل من اقتوى بمعنى خدم اهـ وأصله كما في المصرح مقتوو قلبت الواو الثانية ياء لتطرفها إثر كسرة ثم أعل إعلال قاض (قوله وسواسوة) قال الدماميني هم الجماعة المستوون في السن اهـ وقوله جمع سواء بفتح السين والمد بمعنى مستو والواسوة سية على الأصل في الإعلال وفيه مقابلة وفيه شذوذ من جهات أخرى إحداها تكرار الفاء في الجمع مع عدم تكرارها في الواحد وهو اهـ بتكرار العين في تصغير عشية على عشيشية مع عدم تكرارها في المكبر الثانية جمع فعال على هذا الوزن فإن قياس جمعه أسوية كقذاء وأقذية الثالثة تكرار الفاء زائدة مع عدم تكرار العين معها وإن قياس تكرارها زائدة أن تكرر العين معها كمرمريس وإن كانت أصلية فتكرارها وحدها قياس كقرقف وسندس كذا في التصريح (قوله ومن الثاني إعلالا) أي وشذ من الثاني إعلالا إلخ ووجه الشذوذ أن الكلام في الواو المكسور ما قبلها والواو في المذكورات لم يكسر ما قبلها بل سكن فيكون الإعلال شاذا (قوله لصحة عين الفعل) أي عدم إعلالها والأولى معتلة بين (قوله لعدم الألف) كان عليه أن يزيد نحو رواح وعوار لعدم الكسرة قبل الواو إذ ما قبلها في الأول مفتوح وفي الثاني مضموم إذ تتكمل محترزات الشروط الأربعة (قوله مع لوها في المصدر) صوابه مع علوها (قوله وقبل حرف) هو الألف وقوله يشبه الياء أي يقرب منها قربا أكثر من قربه من الواو (قوله فأعلت) مكرر مع قوله فأعلوها قال العيني وفي النسخ الصحيحة إسقاط قوله فأعلوها في المصدر (قوله ليصير العمل في اللفظ) أي المادة من وجه واحد وهو الإعلال وإن كان في الفعل بالقلب ألفا وفي المصدر بالقلب ياء (قوله قولهم نار) بنون ثم راء (قوله وكان الأحسن) لم يقل الصواب لإمكان الجواب بأنه أراد بالمعتل المعل وقد وقع من المصنف ذلك غير مرة (قوله إلى الشرط الأخير) وهو أن يكون بعد العين ألف (قوله منه) أي من مصدر الفعل المعل عينا (قوله في الانفعال والافتعال) أي كالانقياد والاعتياد (قوله كما سيأتي) أي في قوله وفي فعل وجهان والإعلال أولى كالحيل (قوله من فعل مصدرا) هذا محل مخالفة التسهيل للنظم (قوله وجمع) أي وأما جمع كالحيل

ذي عين أصل أو تسكين فاحكم بذا الاعلال) أي المذكور وهو القلب ياء لتكسر ما قبلها (فيه حيث عن) أي اذا وقعت الواو عينا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة وهي في الواحد اما معلة واما شبيهة بالمعل وهي الساكنة وجب قلبها ياء فالاولى نحو دار وديار وحيلة وحيل وقيمة وقيم الاصل دوار وحول وقوم لانه لما انكسر ما قبل الواو في الجمع نحو ديار وكانت في الافراد معلة بقلبها ألفا ضعفت فسلطت الكسرة عليها وقوى تسلطها وجود الالف واعلال الباقي لاعلال واحده ولوقوع الكسرة قبل الواو وشذ من ذلك حاجة وحوج والثانية وشرطها أن يكون بعدها في الجمع ألف نحو سوط وسياط وحوض وحياض (٣١٧) وروض ورياض الاصل سواط وحواض ورواض لانه لما انكسر ما قبلها في الجمع وكانت في الافراد شبيهة بالمعل لسكونها ضعفت فسلطت الكسرة عليها وقوى تسلطها وجود الالف لقربها من الياء وصحة اللام لانه اذا صحت اللام قوي اعلال العين فتلخص أن لقلب الواو ياء في هذا ونحوه خمسة شروط أن يكون جمعا وأن تكون الواو في واحده ميتة بالسكون وأن يكون قبلها في الجمع كسرة وان يكون بعدها فيه ألف وأن يكون صحيح اللام فالثلاثة الاول مأخوذة من البيت والرابع يأتي في البيت بعده والخامس لم يذكره هنا وذكره في التسهيل خرج بالاول المفرد فانه لا يعل نحو خوان وسوار الا المصدر وقد تقدم وشذ قولهم في الصوان والصوار صيان وصيار وبالثاني نحو طويل وطوال وشذ قوله

تبين لي أن القماءة ذلة ... وأن أعزاء الرجال طيالها

(٣٨ – صباب رابع) قيل ومنه الصافنات الجياد وقيل انه جمع جيد لا جواد وبالثالث نحو أسواط وأحواض وبالرابع ما أشار اليه بقوله (وصححوا فعلة) أي جمعا لعدم الالف فقالوا كوز وكوزة وعود وعودة وشذ الاعلال في قولهم ثور وثيرة قال المبرد أرادوا أن يفرقوا بين الثور الذي هو الحيوان والثور الذي هو القطعة من الاقط فقالوا في الحيوان ثيرة وفي الاقط ثورة وذهب ابن السراج والمبرد فيما حكاه عنه الناظم أن ثيرة مقصور من فعالة وأصله ثيارة كحجارة حذفت الالف وبقيت الفتحة دليلا عليها وقيل جمعوه على فعلة بسكون العين فقلبت الواو ياء لسكونها ثم حركت وبقيت الياء وقيل حملا على ثيران ليجري الجمع على سنن واحد وبالخامس نحو رواء

في وربك فكبر اهـ سم وجعل خالد الفاء في فاحكم زائدة (قوله ذي عين) أي مفرد ذي عين (قوله بذا الاعلال) يؤخذ منه أن العين واو وأن قبلها كسرة (قوله حيث عن) أي ظهر هذا الجمع غزي (قوله فالاولى) أي الواو المعلة ولا يشترط أن يكون بعدها في الجمع ألف كما يؤخذ من التمثيل بحيلة وحيل وقيمة وقيم ومن ذكر هذا الشرط في الثانية وتركه هنا لكن هذا الصنيع انما يوافق ما مر عن التسهيل من أن حق فعل مصدرا أو جمعا الاعلال والموافق لقوله هنا بذا الاعلال وقوله وفي فعل وجهان الخ تقييد الواو المعلة أيضا بأن يكون بعدها في الجمع ألف ولم يجر الشارح على ما يوافقه لانه سيرده (قوله لانه لما انكسر الخ) تعليل لقلب الواو ياء في نحو ديار وقوله واعلال الباقي الخ تعليل لقلبها ياء في نحو حيل وقيم (قوله في نحو ديار) أي مما كان بعد عينه ألف وقلبت عين مفرده ألفا وقوله وكانت أي الواو (قوله فسلطت الكسرة عليها) أي غلبت عليها (قوله وجود الالف) أي لما مر من أن الالف تشبه الياء (قوله في هذا) أي المذكور من سياط وحياض ورياض ونحوه أي من كل جمع كان بعد عينه ألف فقوله فتلخص الخ مرتبط بالواو الثانية فقط أعني الشبيهة بالمعل ولهذا اقتصر على قوله وان تكون الواو في واحده ميتة بالسكون ولم يقل أو معلة وذكر من الشروط أن يكون بعدها ألف وهذا انما يشترط في الثانية قاله سم (قوله ميتة بالسكون) أي بسبب السكون (قوله مأخوذة من البيت) محل أخذ الثالث منه اسم الاشارة في قوله بذا الاعلال كما مر (قوله يأتي في البيت بعده) أي يؤخذ من البيت بعده (قوله نحو خوان) الخوان ككتاب وغراب ما يؤكل عليه الطعام قاموس (قوله في الصوان) صوان الثوب وصيانه مثلثين ما يصان فيه اهـ قاموس (قوله والصوار) بالصاد المهملة ككتاب وغراب قطيع من البقر قاموس (قوله أن القماءة) بفتح القاف والمد أي القصر (قوله قيل ومنه) أي من شذوذ اعلال الواو المتحركة في المفرد وهو مبني على أن الجياد جمع جواد (قوله الصافنات) أي الخيل الصافنات وهي التي تقوم على ثلاث قوائم وطرف حافر الرابعة وهو من الصفات المحمودة في الخيل لا تكاد تكون الا في العراب الخلص الجياد أي المسرعة في جريها وقيل التي تجود بالركض ويظهر أن الاول مبني على أن الجياد جمع جيد من الجودة والثاني على أنه جمع جواد من الجود ووصفها بالامرين ليجمع لها بين الوصفين المحمودين واقفة وسائرة (قوله وقيل انه جمع جيد لا جواد) عبارة التصريح وقيل الجياد في الآية ليس بشاذ وانما هو جمع جيد بتشديد الياء لا جمع جواد اهـ أي وأصل جيد جيود فيكون من أفراد الواو المعلة (قوله وعود) بعين مفتوحة ودال مهملتين وهو المسن من الابل والشاء كما في القاموس (قوله في قولهم) أي في الجمع من قولهم (قوله فقالوا في الحيوان ثيرة الخ) ولم يعكسوا مع حصول الفرق بالعكس أيضا لانهم لما قالوا في جمع ثور من الحيوان ثيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها حملوا ثيرة في جمعه عليه وليس لثور من الاقط ما يحمل جمعه في القلب عليه نقله المصرح عن الجاربردي (قوله فيما حكاه الخ) انما قال ذلك لمخالفة هذه الحكاية للحكاية قبلها (قوله نحو رواء) كربى وأصله رواي أبدلت الياء همزة لتطرفها اثر ألف زائدة

في جمع ريان وأصله رويان لانه لما اعتلت اللام في الجمع سلمت العين لئلا يجتمع اعلالان ومثله جوى جمع جو بالتشديد وأصلها جوو
فلما اعتلت اللام سلمت العين (وفي فعل) جمعا (وجهان) الاعلال والتصحيح (والاعلال أولى كالحيل) جمع حيلة والقيم جمع قيمة
والديم جمع ديمة وبناء التصحيح أيضا نحو حاجة وحوج ﴿تنبيهان﴾ الاول اقتضى تعبيره باولى أن تصحيح مطرد وليس كذلك بل هو
شاذ كما تقدم فكان اللائق أن يقول وصحح وافعلة وفي فعل وقد شذ تصحيح مقتم أن يعل وقد تقدم نقل كلامه في التسهيل ● الثاني
انه انما خالف فعل فعلة لان فعلة لما عدمت الالف وخف النطق بالواو بعد الكسرة لقلة عمل اللسان انضم الى

ذلك تحصين الواو بعدها عن التطرف بسبب هاء التأنيث فوجب تصحيحها بخلاف فعل ثم أشار الى موضع رابع تقلب فيه الواو ياء بقوله (والواو لاما بعد فتح يا انقلب ● كالمعطيان يرضيان) أي اذا وقعت الواو طرفا رابعة فصاعدا بعد فتح قلبت يا وجوبا لان ماهي فيه حينئذ لا يعدم نظيرا يستحق الاعلال فيحمل هو عليه وذلك نحو أعطيت أصله أعطوت لانه من عطا يعطو بمعنى أخذ فلما دخلت همزة النقل صارت الواو رابعة فقلبت ياء حملا للماضي على مضارعه وقد أفهم بالتمثيل ان هذا الحكم ثابت لها سواء كانت في اسم كقولك المعطيان وأصله المعطوان فقلبت الواو ياء حملا لاسم المفعول على اسم الفاعل أم في فعل كقولك يرضيان أصله يرضوان لانه من الرضوان فقلبت الواو ياء حملا لبناء المفعول على بناء الفاعل وأما يرضيان المبني للفاعل

من الثلاثي المجرد فلقولك في ماضيه رضي ﴿تنبيهات﴾ الاول يستصحب هذا الاعلال مع هاء التأنيث بعض
نحو المعطاة ومع تاء التفاعل نحو تغازينا وتداعينا مع أن المضارع لا كسر قبل آخره قال سيبويه سألت الخليل عن ذلك فأجاب بأن
الاعلال ثبت قبل مجيء التاء في أوله وهو غازينا وداعينا حملا على نغازي وندعي ثم استصحب معها ● الثاني شذ قولهم في مضارع
شأى بمعنى سبق يشأيان والقياس يشأوان لانه من الشأو ولا كسرة قبل الواو فتقلب لاجلها ياء ولم تقلب في الماضي فيحمل مضارعه
عليه نعم ان دخلت عليه همزة النقل قلت يشأيان حملا على المبني للفاعل وأشار بقوله

تصريح (قوله في جمع رياب) نقيض عطشان (قوله وأصله رويان) اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء واكتفى باستفادة أصل الجمع من ذكر أصل المفرد عن التصريح بأصل الجمع الذي سلكه في لاحقه (قوله اعلالان) اعلال العين بابدالها ياء للكسرة قبلها واعلال اللام بابدالها همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة واقتصر على اعلال اللام لانها محل التعبير تصريح (قوله كما تقدم) أي في قوله وشذ من ذلك حاجة وحوج (قوله مقتم أن يعل) تصريح بما فهم من قوله قد شذ تصحيح (قوله وقد تقدم) أي في شرح قوله والفعل منه صحيح غالبا نحو الحول وقوله نقل كلامه في التسهيل أي الدال على ما ذكر من شذوذ التصحيح (قوله لما عدمت الالف وخف الخ) لعل العطف من عطف المسبب على السبب اذ بفقد البعيد من الواو وهو الالف يخف النطق بالواو ولا يخفى أن انعدام الالف وخفة النطق به جمع وموافقة لا جهة فرق ومخالفة فكان اللائق أن يقتصر على قوله لان في فعلة تحصين الواو الخ (قوله لاما) حال من ضمير انقلب وقوله كالمعطيان بفتح الطاء يرضيان بفتح الضاد مع فتح أوله أو ضمه وعلى هذا حل الشارح (قوله طرفا) أخذه من قوله لاما وقوله رابعة فصاعدا أخذه من التمثيل بجعله قيدا اسم (قوله لان ماهي فيه) أي لان اللفظ الذي تلك الواو فيه (قوله نظيرا) كمعطيان اسم فاعل فانه نظير معطيان اسم مفعول (قوله فيحمل) بالرفع هو أي ماهي فيه عليه أي على النظير (قوله ذلك) أي المستوفي للشروط (قوله على مضارعه) لانها قلبت في مضارعه وهو يعطي ياء لوقوعها بعد كسرة (قوله كقولك يرضيان) بضم أوله على البناء للمفعول أخذا مما بعده (قوله على بناء الفاعل) وهو يرضيان بكسر الضاد مع ضم أوله (قوله وأما يرضيان) أي بفتح أوله وثالثه (قوله فلقولك في ماضيه رضي) أي وأصل رضي رضو فقلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة (قوله نحو المعطاة) فألفه منقلبة عن ياء لتحركها وانفتاح ما قبلها وهذه الياء منقلبة عن واو لوقوعها رابعة ثم رأيته وفي التسهيل وشرحه للدماميني بعد مبحث ابدال الواو الواقعة اثر كسرة ياء ما نصه وكذلك الواو الواقعة اثر فتحة في الاسم نحو ملهى أو في الفعل نحو عاديت فصاعدا نحو مصطفى واصطفيت طرفا كما مثلنا أو قبل هاء التأنيث نحو مدعاة ومصطفاة اهـ فقلب الواو ياء أعم من الظاهر والمقدر فحمل شيخنا التمثيل بنحو المعطاة على ما اذا ثني أو جمع فانه يقال فيه حينئذ المعطيتان والمعطيات غير محتاج اليه بل غير ملائم للتعبير بهاء التأنيث اذ المستصحب معه حينئذ تاء التأنيث لا هاؤه لان تاء هي الموجودة في تثنية المعطاة وجمعه بل دعوى أن تثنيته المعطيتان غير صحيح لان تثنيته المعطاتان لا غير فاعرف ذلك والله الموفق (قوله مع أن المضارع) وهو نتغازى ونتداعى (قوله وهو) عائد على معلوم من السياق وهو الفعل المجرد من التاء (قوله في مضارع شأى) بفتح الهمزة وكذا المضارع (قوله لانه من الشأو) بسكون الهمزة أي فهو واوي (قوله فتقلب) بالنصب أي حتى تقلب وكذا قوله فيحمل (قوله قلت يشأيان) بالبناء للمفعول وقوله حملا على المبني للفاعل أي المقلوبة واوه ياء لاجل الكسرة قبلها وفي

(ووجب ابدال واو بعد ضم من ألف ويا كموقن بذا لها اعترف) الى ابدال الواو من أختيه الالف والياء أما ابدالها من الالف ففى مسئلة واحدة وهى أن ينضم ماقبلها نحو بويع وضورب وفى التنزيل ماوورى عنهما وأما ابدالها من الياء لضم ماقبلها ففى أربع مسائل الاولى أن تكون ساكنة مفردة أى غير مكررة فى غير جمع نحو موقن وموسر أصلهما ميقن وميسر لانهما من أيقن وأيسر فقلبت الياء واوا الانضمام ماقبلها وخرج بالساكنة المتحركة نحو هيام فانها تحصنت بحركتها فلا تقلب الا فيما سيأتى بيانه وبالمفردة المدغمة نحو حيض فانها لا تقلب لتحصنها بالادغام وبغير الجمع من أن تكون فى جمع فانها لا تقلب واوا بل تبدل الضمة قبلها كسرة فتصح الياء والى هذا أشار بقوله (ويكسر المضموم فى جمع كما يقال هيم عند جمع أهيما) أو هيماء فأصل هيم هيم بضم الهاء لانه نظير حمر جمع أحمر أو حمراء خفف بابدال ضمته كسرة لتصح الياء واعلم تبدل ياؤه واوا كما فعل فى المفرد لان الجمع أثقل من المفرد والواو أثقل من الياء فكان يجتمع ثقلان ومثل هيم بيض جمع أبيض أو بيضاء ﴿تنبيهات﴾ الاول سمع فى جمع عائط عوط باقرار الضمة وقلب الياء واوا وهو شاذ وسمع عيط على القياس • الثانى سيأتى فى كلامه أن فعلى وصفا كالكوسى أنثى الاكيس يجوز فيها الوجهان عنده فكان ينبغى ان يضمها الى ماتقدم فى الاستثناء من الاصل المذكور • الثالث حاصل ماذكره أن الياء الساكنة المفردة المضموم ماقبلها اذا كانت فى اسم مفرد غير فعلى الوصف تقلب واوا وتحت ذلك نوعان أحدهما ما الياء فيه فاء الكلمة نحو موقن وقدمر والآخر ما الياء فيه عين الكلمة كما اذا بنيت من البياض مثل برد فتقول بيض وفى هذا الخلاف فمذهب سيبويه والخليل ابدال الضمة فيه كسرة كما فعل فى الجمع ومذهب الاخفش اقرار الضمة وقلب الياء واوا وظاهر كلام المصنف موافقته فتقول على مذهبهما بيض وعلى مذهبه بوض ولذلك كان ديك عندهما محتملا لان يكون فعلا وأن يكون فعلا ويتعين عنده أن يكون فعلا بالكسر واذا بنيت مفعلة من العيش قلت على مذهبهما معيشة وعلى مذهبه معوشة ولذلك كانت معيشة عندهما محتملة أن تكون مفعلة وأن تكون مفعلة ويتعين عنده ان تكون مفعلة بالكسر واستدل لهما بأوجه أحدها قول العرب أعيس بين العيسة ولم يقولوا العوسة وهو على حد أحمر بين الحمرة ثانيها قولهم مبيع والاصل مبيوع

بعض النسخ قلت بشئيان وكان وباساو تقول فيه مبنيا للمفعول بشأ يان بالقلب أيضا الخ وعليه يقرأ قلت بشئيان بالبناء للفاعل (قوله ووجب ابدال الخ) اعترضه الغزى بأن فيه العيب المسمى بالتضمين وهو أن يتصل آخر البيت بأول البيت بعده وقوله من ألف متعلق بابدال (قوله ويا كموقن) أى باعتبار أصله فلا يقال موقن لا ياء فيه (قوله بذا) الاشارة راجعة الى الابدال واوا لا بقيد كون المبدل منه ألفا (قوله الى ابدال الواو) أى ابدالا غير ماتقدم فى محله من ابدال الواو من الالف فى جمع نحو ضاربة على ضوارب وتصغير نحو ضارب على ضويرب وكذا قوله أما ابدالها من الالف فصح قول الشارح ففى مسئلة واحدة واندفع الاعتراض عليه بمسئلة الجمع أما التصغير فداخل فى عموم هذه المسئلة الواحدة وان أوهم اقتصاره فى التمثيل لها على نحو بويع وضورب خلافه (قوله نحو موقن وموسر) هذا فى الاسم ومثاله من الفعل يوقن ويوسر (قوله نحو هيام) بضم الهاء وتخفيف الياء يطلق على العطش الشديد وعلى اختلال العقل من العشق وعلى ما يأخذ الابل فتهيم فى الارض ولا ترعى (قوله الا فيما سيأتى بيانه) أى فى قوله وواوا اثر الضم رد الياء متى الخ (قوله نحو حيض) بتشديد الياء جمع حائض فهذا المثال خارج بقوله فى غير جمع أيضا قاله المصرح والمثال الجيد أن يبنى من البيع مثل حماض فتقول بياع ولا يعل لما ذكرنا (قوله فكان يجتمع ثقلان) اسم كان ضمير الشأن (قوله عائط) بعين وطاء مهملتين الناقة التى لا تحمل تصريح (قوله كالكوسى أنثى الاكيس) والكياسة تطلق على معان منها العقل وخلاف الحمق (قوله عنده) أى المصنف أما عند سيبويه والجمهور فيتعين فيه اقرار الضمة وقلب الياء واوا كما سيأتى (قوله فكان ينبغى أن يضمها) أى باعتبار أحد وجهيها وهو ابدال الضمة كسرة واقرار الياء ويجاب بأن ضمها الى ذلك معلوم مما يأتى سم (قوله الى ماتقدم) أى الجمع الذى تقدم وقوله فى الاستثناء أراد الاستثناء بالمعنى اللغوى وهو مطلق الاخراج وقوله من الاصل المذكور أى القاعدة المذكورة فى قوله ويا كموقن الخ لانه فى قوة قولك كل ياء قبلها ضمة تقلب واوا (قوله فى اسم مفرد) قيد بالاسم مع أن كلام المصنف يشمل الفعل نحو يوقن ويوسر كما مر فلو قال فى فعل أو اسم مفرد الخ لكان موافقا (قوله مثل برد) أى اسما مفردا على وزن برد (قوله وظاهر كلام المصنف موافقته) لدخوله فى قوله كموقن مع كونه لم يستثن الا الجمع (قوله أن يكون فعلا بالكسر) اذ لو كان فعلا بالضم لوجب أن يقال فيه دوك (قوله قلت) أى بعد نقل ضمة العين الى الفاء ثم قلبها كسرة (قوله أن تكون مفعلة بالكسر) اذ لو كانت مفعلة بالضم لوجب أن يقال فيه معوشة (قوله بين العيسة) بعين وسين مهملتين بياض يخالطه شقرة كما فى القاموس (قوله على حد أحمر بين الحمرة) أى على طريقته

نقلت الضمة الى الباء ثم كسرت لتصح الياء وسيأتي بيانه ثالثها أن العين حكم لها بحكم اللام فابدلت الضمة لاجلها كما أبدلت لاجل اللام واستدل الاخفش بأوجه أحدها قول العرب مضوفة لما يحذر منه وهي من ضاف يضيف اذا أشفق وحذر قال الشاعر

* وكنت اذا جاري دعا لمضوفة * (٢٣٠) أشمر حتى ينصف الساق مئزري *

ثانيها أن المفرد لا يقاس على الجمع لانا وجدنا الجمع يقلب فيه ما لا يقلب في المفرد ألا ترى أن الواوين المتطرفتين يقلبان ياءين في الجمع نحو عتي جمع عات ولا يقلبان في المفرد نحو عتو مصدر عتا ثالثها أن الجمع أثقل من المفرد فهو داعي الى التخفيف وصحح أكثرهم مذهب الخليل وسيبويه وأجابوا عن الاول من أدلة الاخفش بوجهين أحدهما أن مضوفة شاذ فلا تبنى عليه القواعد والآخر أن أبا بكر الزبيدي ذكره في مختصر العين من ذوات الواو وذكر أضاف اذا أشفق رباعيا ومن روى ضاف يضيف فهو قليل وعن الثاني والثالث بأنهما قياس معارض للنص فلا يلتفت اليه اه ثم أشار الى ثلاث مسائل أخرى ثانية وثالثة ورابعة تبدل فيها الياء واوا لانضمام ما قبلها فقوله

(وواوا اثر الضم رد اليا متى * ألفي لام فعل أو من قبل تا
كتاء بان من رمى كمقدره * كذا اذا كسبعان صيره)

فالاولى من هذه الثلاثة أن تكون الياء لام فعل نحو قضو الرجل ورمو وهذا مختص بفعل التعجب فالمعنى ما أقضاه وما أرماه ولم يجئ مثل هذا في فعل متصرف الا ما ندر من قولهم نهو الرجل فهو نهي اذا كان كامل النهية وقلب وهو العقل والثانية أن تكون لام اسم مختوم بتاء بنيت الكلمة عليها كأن تبني من الرمي مثل مقدرة فانك تقول مرموة بخلاف نحو توانى توانية فان أصله قبل دخول التاء توانيا بالضم كتكاسل تكاسلا فأبدلت ضمته كسرة لتسلم الياء من القلب لانه ليس في الاسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة لازمة ثم طرأت التاء لافادة الوحدة وبقي الاعلال بحاله لانها عارضة لا اعتداد بها والثالثة أن تكون

فيكون أصل العيشة بضم العين (قوله نقلت الضمة الى الباء) أي الموحدة أي فحذفت الواو لالتقاء الساكنين وقوله ثم كسرت أي الباء الموحدة لتصح الياء أي التحتية (قوله أن العين حكم لها الخ) حاصله أن الضمة أبدلت كسرة لاجل اللام في نحو أظب جمع ظبي اذ أصله أظبي كأرجل فكسرت الموحدة لتسلم التحتية فيقاس على ذلك ابدالها كسرة لاجل العين فيما اذا بنيت من البياض مثل برد ولو قال الشارح ثالثها قياس العين على اللام في ابدال الضمة كسرة لاجلها لكان أوضح (قوله مضوفة) بضاد معجمة وفاء (قوله اذا أشفق وحذر) العطف للتفسير كما يفيده كلام القاموس (قوله أشمر الخ) كناية عن شدة قيامه واهتمامه في نصره جاره عند حلول النائبة به والساق بالنصب مفعول مقدم ومئزري فاعل مؤخر (قوله نحو عتي) بضم العين وكسرها واقتصار البعض على الكسر قصور (قوله جمع عات) أصله عتوو بواوين فاستثقل اجتماعهما بعد ضمتين فكسرت التاء فقلبت الواو الاولى ياء لسكونها اثر كسرة ما قبلها فاجتمعت واو وياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وكسرت العين في احدى اللغتين اتباعا لما بعدها (قوله ولا يقلبان في المفرد) أي لا يجب ذلك بل هو قليل لما سيأتي عند قوله كذا المفعول الخ أنه يقل الاعلال المذكور نحو عتي عتيا (قوله أن الجمع أثقل من المفرد) لو جعله علة ثانية لكون المفرد لا يقاس على الجمع لكان أحسن (قوله أن مضوفة شاذ) أي والقياس مضيفة وحكى أبو سعيد سماعه وسماع مضافة أيضا كما في العيني (قوله من ذوات الواو) فيكون مضوفة من ضاف يضوف فلا شاهد فيه لان الواو حينئذ أصل لا بدل ياء (قوله وذكر أضاف اذا أشفق رباعيا) هذا زيادة فائدة ولا دخل له في الجواب (قوله بأنهما قياس) لعل مراده بالقياس ما كان من جهة نظر العقل لا من جهة النقل وقوله للنص هو قول العرب أعيش بين العيشة وقولهم مبيع (قوله ثم أشار الى ثلاث مسائل الخ) قال الاسقاطي جعل الشارح هذا البيت اشارة الى ثلاث مسائل وقياس ما أسلفه في قول الناظم قبل بواو ذا افعلا في آخر أو قبل تا التأنيث أو زيادتي فعلان من جعل ذلك مسئلة واحدة أن يجعل ما هنا مسئلة واحدة اه ويمكن توجيه المخالفة بأنها اشارة الى جواز الاعتبارين (قوله وواوا اثر الضم الخ) أي رد أي صير الياء اثر الضم واوا متى ألفي أي وجد الياء لام فعل أو من قبل تاء التأنيث كتاء بان من رمى كلمة كمقدرة بفتح الميم وضم الدال كذا رد الياء اثر الضم واوا اذا صير الباني لفظ رمى مثل سبعان بفتح السين المهملة وضم الموحدة وأضاف التاء للباني لملابسته لها لانه المتكلم بها وسبعان قال ابن هشام الصواب فتح نونه على لغة من أجرى المثنى مسمى به مجرى سلمان ولو كسرت النون لزم أن يقال كسبعين اه وعندي فيما ذكره من اللزوم نظر لان الزام المثنى وما ألحق به الالف لغة كما سبق (قوله وهذا) أي كون الياء المنقلبة واوا لوقوعها اثر ضم لام فعل مختص الخ (قوله فانك تقول مرموة) ولا يرد قولهم ليس لنا اسم معرب آخره واو قبلها ضمة لازمة لان التاء لما كانت لازمة لبناء الكلمة عليها كانت الواو كأنها حشو لا لام ولهذا لم يقل توانوة لان تاءها ليست لازمة كما سيذكره الشارح (قوله بخلاف نحو توانية) هذا محترز قوله بنيت الكلمة عليها (قوله لانه ليس الخ) علة لسلامة الياء من القلب (قوله وبقي الاعلال بحاله الخ) جواب عما يقال لا يلزم بعد طرو التاء من اعادة الضمة

لام اسم مختوم بالالف والنون كان تبني من الرمي مثل سبحان اسم الموضع الذي يقول فيه ابن أحمر ألا يا ديار الحي بالسبعان أمل عليها بالبلى الملوان فانك تقول رموان والاصل رميان فقلبت الياء واوا وسلمت الضمة لان الالف والنون لا يكونان أضعف حالا من التاء اللازمة في التحصين من الطرف (وان تكن) الياء الواقعة اثر ضم (عينا لفعلى وصفا فذلك بالوجهين عنهم) أي عن العرب (يلفى) أي يوجد كقولهم في أنثى الاكيس والانيق الكيسى والضيقى والكوسى والضوقى بترديد بين حمله على مذكره تارة وبين رعاية لزنة أخرى واحترز بقوله وصفا عما اذا كانت عينا لفعلى اسما كطوبى مصدرا لطاب أو اسما لشجرة في الجنة نظلها فانه يتعين قلبها واوا وأما قراءة طيبى لهم فشاذة ﴿تنبيه﴾ فعلى الواقعة صفة على ضربين أحدهما الصفة المحضة وهذه يتعين فيها قلب الضمة كسرة لسلامة الياء ولم يسمع منها الا قسمة ضيزى أي جائرة يقال ضازه حقه يضيزه اذا بخسه وجار عليه ومشية حيكى أي يتحرك فيها المنكبان يقال حاك في مشيه يحيك اذا حرك منكبيه والآخر غير المحضة وهي الجارية مجرى الاسماء وهي فعلى أفعل كالطوبى والكوسى والضوقى والخورى مؤنثات الاطيب والاكيس والانيق والاخير وهذا الضرب هو مراد المصنف وهو فيما ذكره فيه مخالف لما عليه سيبويه والنحويون فانهم ذكروا هذا الضرب في باب الاسماء وحكموا له بحكم الاسماء أعني من اقرار الضمة وقلب الياء واوا كما في طوبى مصدرا وظاهر كلام سيبويه انه لا يجوز فيه غير ذلك والذي يدل على أن هذا الضرب من الصفات جار مجرى الاسماء ان أفعل التفضيل يجمع على أفاعل فيقال أفضل وأفاضل وأكبر وأكابر كما يقال في جمع افكل وهي الرعدة أفاكل والمصنف ذكره في باب الصفات وأجاز فيه الوجهين ونص على انهما مسموعان من العرب فكان التعبير السالم من الايهام الملاقي لغرضه أن يقول وان يكن عينا لفعلى أفعلا فذلك بالوجهين عنهم يجتلى ﴿فصل﴾ من لام فعلى اسما أتى الواو بدل ياء كتقوى غالبا جاذا البدل) أي اذا اعتلت لام فعلى بفتح الفاء

وقلب الياء واوا لوقوع اسم معرب آخره واو قبلها ضمة لازمة وهلا قيل تواوه واطلاق الاعلال على ابدال الضمة كسرة مجاز لان الاعلال كما في الشافية تغيير حرف العلة للتخفيف بحذف أو قلب أو اسكان (قوله ابن أحمر) رده العيني بأن قائله تميم بن أبي مقبل لا ابن أحمر (قوله أمل) املال الكتاب واملاؤه أن يقوله فيكتب عنه ولعله ضمن أمل معنى كر فعداه بالباء والبلى بكسر الموحدة والقصر مصدر بلي الثوب اذا خلق والملوان الليل والنهار (قوله لا يكونان أضعف الخ) لك أن تقول اذا بني من الغزو مثل ظربان فانه يقال غزيان فيعطى ما قبل الالف والنون حكم ما وقع آخرا محضا كرضي أي من قلب الواو ياء لتطرفها اثر كسرة ومقتضى هذا أنه لا يقال في مثل سبعان من الرمي رموان لانه لا يجوز أن يقال في مثل عضد من الرمي رمو لانه ليس لنا اسم متمكن آخره واو لازمة بعد ضمة بل يجب أن تقلب الضمة كسرة وتسلم الياء فتقول رم وكذا يجب أن يقال رميان باعلال الحركة دون الحرف قاله الموضح اه تصريح وقوله في التحصين متعلق بأضعف أي تحصين الواو وقوله من الطرف أي من أن تكون طرفا فيلحقها الاعلال أي بل هما كالتاء أو أقوى في هذا التحصين (قوله فذلك) أي الياء الواقع اثر ضم (قوله بالوجهين) أي السابقين وهما ابدال الضمة التي قبل الياء كسرة وابقاء الضمة فتقلب الياء واوا (قوله بترديد) أي لفعلى المذكور والباء سببية وفي نسخ ترديدا وقوله بين حمله على مذكره أي في وجود الياء وتعبيره بالحمل أولا وبالرعاية ثانيا تفنن ولو قال رعاية لمذكره تارة وللزنة أخرى لكان أوضح وأخصر (قوله مصدرا) عبارة المرادي اسم مصدر من الطيب (قوله ومشية حيكى) بحاء مهملة مكسورة وتحتية ساكنة وكاف ويقال فيها حيكى بفتحات كجمزى كما في القاموس (قوله كالطوبى) تمثيله هنا بالطوبى للصفة الجارية مجرى الاسماء لا ينافي تمثيله به سابقا للاسم لان الممثل به هنا طوبى مؤنث الاطيب كما صرح به وسابقا طوبى المصدر أو اسم الشجرة كما صرح به (قوله هو مراد المصنف) أي وان صدق كلامه على الاولى أيضا (قوله في باب الاسماء) أي نوهوا بأنه مجراها وقوله وحكموا الاحسن وحكموا بلوازم وقوله أعني من اقرار الضمة ينبغي حذف أعني أو من فتأمل (قوله كما في طوبى) أي كالعمل الذي في طوبى والكاف للتنظير وقوله مصدرا أي أو اسم الشجرة لان طوبى الاسم ليس محصورا في طوبى المصدر كما مر (قوله كما يقال في جمع أفكل) اي الذي هو اسم لا صفة (قوله وأجاز فيه الوجهين) أي فيكون مخالفا لسيبويه والنحويين من وجهين (قوله السالم من الايهام) أي ايهام الشمول للصفة المحضة وقوله الملاقي لغرضه أي من خصوص الصفة الجارية مجرى الاسماء (قوله وان يكن) بالياء التحتية كما في قول المصنف وان يكن عينا لفعلى وصفا بقرينة اشارة المذكر في قوله فذلك
﴿فصل﴾ (قوله اسما) حال من فعلى وقوله بدل ياء حال من الواو (قوله كتقوى) أصله وقيا قلبت واوه تاء كما في تراث وياؤه واوا وهو غير منصرف لان ألفه للتأنيث وفي الكشاف عن عيسى بن عمر أنه قرأ على تقوى بالتنوين بجعل الالف للالحاق كتترى ولا يمتنع اجتماع اعلالين غير متواليين في كلمة كما هنا وكما في يفون ومصطفون اذ أصلهما يوقيون ومصطفوون الممتنع توالي ما بلا فاصل صرح بهذا كريا في فصل لساكن صح الخ ولا يرد توالي ما في نحو ماء لشذوذه (قوله غالبا) ان جعل متعلقا به

فتارة تكون لامها واوا وتارة تكون ياء فان كانت واوا سلمت في الاسم نحو دعوى وفي الصفة نحو نشوى ولم يفرقوا في ذوات الواو بين الاسم والصفة وان كانت ياء سلمت في الصفة نحو خزيا وصديا مؤنثا خزيان وصديان وقلبت واوا في الاسم نحو تقوى وشروى وفتوى فرقا بين الاسم والصفة وأوثر الاسم بهذا الاعلال (٢٣٣) لانه أخف فكان أحمل للثقل وانما قال غالبا للاحتراز من الريا للرائحة وطغيا لولد البقرة الوحشية وسعيا الموضع كما صرح بذلك في شرح الكافية وفي الاحتراز عن هذه نظر أما ريا فالذي ذكره سيبويه وغيره من النحويين أنها صفة غلبت عليها الاسمية والاصل رائحة ريا أي مملوءة طيبا وأما طغيا فالاكثر فيه ضم الطاء ولعلهم استصحبوا التصحيح حين فتحوا للتخفيف وما سعيا فعلم فيحمل أنه منقول من صفة كخزيا وصديا ﴿تنبيه﴾ ما ذكره الناظم هنا وفي شرح الكافية موافق لمذهب سيبويه وأكثر النحويين أعني في كون ابدال الياء واوا في فعلى الاسم مطردا واقرار الياء فيه شاذ وعكس في التسهيل فقال وشذ ابدال الواو من الياء لفعلى اسما وقال أيضا في بعض تصانيفه من شواذ الاعلال ابدال الواو من الياء في فعلى اسما كالشروى والتقوى والعوى والفتوى والاصل فيهن الياء ثم قال وأكثر النحويين يجعلون هذا مطردا فألحقوا بالاربعة المذكورة الشروى والطغوى والقصوى والدعوى زاعمين أن أصلها الياء والاولى عندي جعل هذه الاواخر من الواو وسد الباب التكثير من الشذوذ ثم قال ومما يبين أن ابدال الياء واوا شاذ تصحيح الريا وهي الرائحة والطغيا وهي ولد البقرة الوحشية تفتح طاؤها وتضم وسعيا اسم موضع فهذه الثلاثة ابقائية على الاصل والتجنب للشذوذ أولى بالقياس عليها هذا كلامه وقدمر تعقب احتجاجه بهذه الثلاثة وهذه المسئلة خامس مسئلة تبدل فيها الياء واوا ثم أشار الى موضع خامس تقلب فيه الواو ياء بقوله الاربعة

كان لقوله جاذا البدل فائدة من حيث تقييده بذا البا وان جعل متعلقا بأتى كان تكرارا (قوله نحو نشوى) في المصباح النشوة السكر ورجل نشوان مثل سكران اهـ بحروفه أي وامرأة نشوى مثل سكرى والفعل منه نشى كما في القاموس لا نشو لوجوب قلب الواو ياء على قياس رضي ونحوه كما مر فقول شيخنا والبعض في المصباح نشو سكر خطأ نقلا ومنقولا والله الموفق (قوله مؤنثا خزيان وصديان) أي وهما مؤنثا الخ (قوله وشروى) بشين معجمة فراء بمعنى مثل يقال لك شرواه أي مثله تصريح (قوله لانه أخف) أي من الصفة لتركب معناها (قوله للاحتراز من الريا) قيل لا شذوذ في الريا لانها لو لم تقلب ياؤها واوا لمانع وهو ان قلب يائها واوا يستلزم قلب الواو ياء عملا بقاعدة أخرى وهي أنه اذا اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ونظر فيه الدنوشري بان شرط هذه القاعدة أن تكون الواو أصلية كما يأتي وهي هنا عارضة بالابدال من الياء وسيأتي ما فيه في أول الفصل الآتي (قوله للرائحة) وأما ريا من الري فعطشى وعدم القلب فيها واضح لكونها صفة دنوشري (قوله وطغيا) بطاء مهملة فغين معجمة (قوله وسعيا الموضع) هذا الاهمال فقط أما سعيا اسم النبي الذي بشر بعيسى فباهمال السين واعجامها كذا في القاموس وحكى الدنوشري ان اسم الموضع باعجام الشين واقتصر عليه البعض (قوله وفي الاحتراز عن هذه نظر الخ) أي فكان الاولى اسقاط قوله غالبا لخروج الاول والثالث بقوله اسما والثاني بقوله فعلى أي بالضم (قوله أنها صفة) أي وتصحيح الصفة ليس بشاذ (قوله منقول من صفة) أي واستصحب التصحيح بعد جعله علما تصريح (قوله أعني في كون الخ) ينبغي حذف في (قوله واقرار الياء فيه شاذ) جملة مستأنفة استئنافا بيانيا وفي بعض النسخ شاذا بالنصب فيكون اقرار بالجر عطفا على ابدال أي وكون اقرار الخ (قوله كالنشوى) ينافي ما مر أنها صفة ثم نشوى بدون أل بلد بأذربيجان كما في القاموس (قوله والعوى) في النسخ رسم هذا المثال بعين مهملة فواو ولم أجد له ذكرا في القاموس ولا في المصباح ولا في غيرهما ولدى في كتب اللغة العنوة بتاء التأنيث وفسرت بالقهر وبالمودة فحرره (قوله يجعلون هذا) أي الابدال المذكور (قوله والطغوى) بطاء مهملة فغين معجمة بمعنى الطغيان كما في القاموس (قوله واللغوى) كذا في النسخ بالقاف ولم أجد له ذكرا في القاموس وغيره والذي فيه اللغوى بالغين المعجمة بمعنى اللغو وهو ما لا يعتد به من كلام أو غيره فلعل ما في النسخ تحريف وان لم يتنبه له أرباب الحواشي (قوله هذه الاواخر) أي الشروى والثلاثة بعده وقوله من الواو أي من ذوات الواو وهذا هو الموافق لما أسلفه الشارح قريبا في دعوى ولما في القاموس في طغوى حيث قال طغا يطغو طغوا وطغوانا بضمهما كطغى يطغى والاسم الطغوى كذبت ثمود بطغواها اهـ وقوله كطغى يطغى أي بمعنى طغى يطغى كرضي يرضى (قوله وسد الباب التكثير من الشذوذ) هذا لا يرد على أكثر النحويين لانهم لا يقولون بشذوذ هذه الاربعة (قوله أن ابدال يائها) أي النشوى والثلاثة بعده (قوله تصحيح الريا الخ) في استدلاله بتصحيح الالفاظ الثلاثة نظر لاحتمال أن يكون تصحيحها هو الشاذ وبتسليم عدم شذوذه يرد عليه ما قدمه الشارح في قوله وفي الاحتراز عن هذه نظر الخ وسينبه الشارح على هذا (قوله وقدمر تعقب احتجاجه بهذه الثلاثة) أي مر ما يؤخذ منه تعقب احتجاجه بها وهو تعقب الاحتراز عنها بقول الناظم غالبا (قوله تبدل فيها الياء واوا) والاربعة تقدمت في قوله ويا كموقن الخ (قوله تقلب فيه الواو ياء) وتقدمت

(بالعكس جاء لام فُعلى وصفاء وكون قصوى نادرا لا يخفى) أى اذا اعتلت لام فعلى بضم الفاء فتارة تكون لامها ياء وتارة تكون واوا فان كانت ياء سلمت فى الاسم نحو الفتيا وفى الصفة نحو القصيا تأنيث الاقصى فلم يفرقوا فى فعلى من ذوات الياء بين الاسم والصفة كما لم يفرقوا فى فعلى بالفتح من ذوات الواو كما سبق وان كانت واوا سلمت فى الاسم نحو حزوى اسم موضع قال الشاعر

أدارا بحزوى هجت للعين عبرة ۞ فماء الهوى يرفض أو يترقرق

وقلبت ياء فى الصفة نحو وانا زينا السماء الدنيا ونحو قولك للمتقين الدرجة العليا وأما قول الحجازيين القصوى فشاذ قياسا فصيح استعمالا نبه به على الاصل وتميم يقولون القصيا على القياس وشذ أيضا الحلوى عند الجميع ﴿تنبيه﴾ ماذهب اليه الناظم مخالف لما عليه أهل التصريف فانهم يقولون ان فعلى اذا كانت لامها واوا انقلب فى الاسم دون الصفة ويجعلون حزوى شاذا قال الناظم فى بعض كتبه النحويون يقولون هذا مخصوص بالاسم ثم لا يمثلون الا بصفة محضة أو بالدنيا والاسمية فيها عارضة ويزعمون أن تصحيح حزوى شاذ كتصحيح حيوة وهذا قول لا دليل على صحته وما قلته مؤيد بالدليل وموافق لائمة اللغة حكى الازهرى عن الفراء وابن السكيت أنهما قالا ما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا فانه بالياء فانهم يستثقلون الواو مع ضمة أوله وليس فيه اختلاف الا أن أهل الحجاز أظهروا الواو فى القصوى وبنو تميم قالوا القصيا انتهى وأما قول ابن الحاجب بخلاف الصفة كالغزوى يعنى تأنيث الاغزى فقال ابن المصنف هو تمثيل من عنده وليس معه نقل والقياس أن يقال الغزيا كما يقال العليا انتهى ﴿فصل﴾ (ان يسكن السابق من واو ويا ۞ واتصلا ومن عروض عريا فياء الواو اقلبن مدغما) أى هذا موضع سادس تقلب فيه الواو ياء وهو أن تلتقى هى والياء فى كلمة أو ما هو فى حكم الكلمة كمسلمى والسابق منهما ساكن متأصل ذاتا وسكونا ويجب حينئذ ادغام الياء فى الياء مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء سيد وميت أصلهما سيود وميوت ومثاله فيما تقدمت فيه الواو طى ولى مصدر اطوى يشتو لويت وأصلهما طوى ولوى

الاربعة فى قوله بواو ذا افعلا الى قوله برضيان (قوله بالعكس) أى عكس لام فعلى بالفتح اسما (قوله تأنيث الاقصى) قال شيخنا والبعض احترازا من القصيا الآتى الخلاف فيها بين الحجازيين والتميميين فان أصلها الواو وهذه أصلها الياء اه وما ذكراه من التفرقة هو صريح كلام الشارح ومقتضاه أن القصيا المختلف فيها ليست تأنيث الاقصى وفيه توقف فتأمل (قوله نحو حزوى) بحاء مهملة فزاى (قوله أدارا الخ) الهمزة للنداء ونصب المنادى مع أنه نكرة مقصودة لوصفه بما بعده والنكرة المقصودة اذا وصفت ترجح نصبها على ضمها كما فى حديث يا عظيما يرجى لكل عظيم والعبرة بفتح العين المهملة الدمع وماء الهوى دمعه أضيف اليه لكونه سببه ويرفض بسكون الراء وفتح الفاء وتشديد الضاد المعجمة يسيل بعضه فى اثر بعض ويترقرق براءين وقافين يبقى فى العين متحيرا يجيء ويذهب (قوله الدنيا الخ) الاصل الدنوى والعلوى لانهما من الدنو والعلو قلبت الواو فيهما ياء لاستثقال الواو مع الضمة وعلامة التأنيث فى الصفة تصريح (قوله فصيح استعمالا) لوروده فى قوله تعالى وهم بالعدوة القصوى (قوله على الاصل) وهو الواو (قوله يقولون هذا) أى قلب واو فعلى ياء (قوله ثم لا يمثلون الخ) أى فتمثيلهم ينافى دعواهم (قوله أو بالدنيا) أى المراد بها ما قابل الآخرة لانها التى عرضت لها الاسمية لا الواقعة صفة موصوف كالتى فى قوله تعالى انا زينا السماء الدنيا لانها محضة بدليل النعت بها فتأمل (قوله كتصحيح حيوة) بفتح الحاء المهملة وسكون التحتية والدرجاء الحدث أى وكان القياس قلب الواو ياء كما سيأتى فى الفصل الآتى (قوله مؤيد بالدليل) قال شيخنا والبعض كالبيت السابق وهو قوله أدارا بحزوى الخ أى وكون حزوى شاذا خلاف الاصل (قوله يستثقلون الواو مع ضمة أوله) أى ومع ثقل النعت فلا يرد أن ذلك القدر موجود فى الاسم (قوله أظهروا الواو) أى مخالفين للقياس تنبيها على الاصل كما مر

﴿فصل﴾ (قوله واتصلا) بأن كانا من كلمة ولم يفصل بينهما فاصل فتحت قوله واتصلا شرطان (قوله ومن عروض) أى جائز كما فى رويه مخفف رؤية بالهمز بخلاف العروض الواجب فانه لا يمنع الابدال كما فى أيم الله فانه على مثال أبلم بضم الاول والثالث وأصله أويم أبدلت الهمزة الثانية واوا وجوبا لسكونها وضم ما قبلها فقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء للقاعدة كذا فى المرادى والتصريح (قوله ومن عروض عريا) المتبادر من صنيع الناظم أن الالف للتثنية والمفهوم من كلام الموضح والشارح أنها للاطلاق وقضيته أن الثانى لو كان عارضا جاءت هذه القاعدة وهو كذلك كما فى ريا للرائحة فانها قلبت ياؤها الثانية واوا عملا بالقاعدة المتقدمة فى الفصل السابق ثم قلبت الواو ياء عملا بالقاعدة المذكورة فى قوله ان يسكن السابق الخ هذا ما ارتضاه شيخنا وتبعه البعض وقد يقال لا حاجة الى هذا التكلف وما المانع من أن يقال محل القاعدة المتقدمة فى الفصل السابق اذا لم يمنع منها مانع كلزوم قلب الواو ياء كما هنا (قوله فياء الواو اقلبن) لانها أثقل من الياء (قوله أو ما هو فى حكم الكلمة كمسلمى) أى حالة الرفع لان المتضايفين كالشئ الواحد لاسيما اذا كان المضاف اليه ياء المتكلم (قوله ويجب حينئذ) أى حين اذ قلبت الواو ياء (قوله أصلهما سيود وميوت) لانهما من ساد

ويجب التصحيح ان لم يلتقيا كزيتون وكذا ان كانا من كلمتين نحو يدعو ياسر ويرمي واعد أو كان السابق منهما متحركا نحو طويل وغيور أو عارض الذات نحو رويه مخفف رؤية وديوان اذ أصله دوّان وبويع اذ واوه بدل من ألف بايع أو عارض السكون نحو قوي فان أصله الكسر ثم سكن للتخفيف كما يقال في علم علم ﴿تنبيه﴾ لوجوب الابدال المذكور شرط آخر لم ينبه عليه هنا وهو أن لا يكون في تصغير ما يكسر على مفاعل نحو جدول (٢٣٤) وأسود للحية يجوز في مصغره الاعلال نحو جديل وأسيد وهو القياس والتصحيح نحو جديول وأسيود حملا للتصغير على التكسير أما أسود صفة فتقول فيه أسيد لا غير لانه لم يجمع على أساود (وشذ معطى غير ماقد رسما) وذلك ثلاثة أضرب ضرب أعل ولم يستوف الشروط كقراءة بعضهم ان كنتم للريا تعبرون بالابدال وحكى بعضهم اطراده على لغة وضرب صحح مع استيفائها نحو ضيون وهو السنور الذكر ويوم أيوم وعوت الكلب عوية ورجاء بن حيوة وضرب أبدلت فيه الياء واوا وأدغمت الواو فيها نحو عوى الكلب عوة وهو نهو عن المنكر ثم أشار الى ابدال الالف من أختيها بقوله (من واو او ياء بتحريك أصل ألفا ابدل بعد فتح متصل) أي يجب ابدال الواو والياء ألفا بشروط أحد عشر الاول أن يتحركا فلذلك صحتا في القول والبيع لسكونهما والثاني أن تكون حركتهما أصلية ولذلك صحتا في جيل وتوم مخفف جيئل وتوأم وفي اشتروا الضلالة ولتبلون في أموالكم وأنفسكم ولا تنسوا الفضل بينكم والثالث أن ينفتح ما قبلهما ولذلك صحتا في كاعلال العوض والحيل والسور والرابع أن تكون الفتحة متصلة أي في كلمتيهما ولذلك صحتا في ان عمرو جد يزيد والخامس أن يكون اتصالهما أصليا فلو بنيت مثل علبط من الغزو والرمي قلت فيه غزو ورمي منقوصا ولا تقلب الواو والياء ألفا لان اتصال الفتحة بهما عارض بسبب حذف الالف اذ الاصل غزاوي ورمايي لان علبطا أصله علابط والسادس أن يتحرك ما بعدهما ان كانتا عينين وأن لا يليهما ألف ولا ياء مشددة ان كانتا لامين والى هذا أشار بقوله

سود اتفاقا ومات يموت على احدى اللغتين ووزنهما على الراجح عند البصريين فيعل بكسر العين وقال البغداديون فيعل بفتحها كضيغم وصيرف نقل الى فيعل بكسرها قالوا لانه لم يوجد مكسور العين في الصحيح حتى يحمل عليه المعتل ورد بأن المعتل نوع مستقل قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصحيح فيجوز أن يختص هذا البناء بالمعتل كاختصاص جمع فاعل منه بفعلة بضم الفاء كقضاة ورماة كذا في التصريح (قوله ويجب التصحيح) الاولى فاء التفريع (قوله نحو روية) أي بالواو مخفف رؤية أي بالهمز (قوله نحو قوي) أي بسكون الواو وقال المصرح وأجاز بعضهم قيّ بالادغام بعد القلب (قوله كما يقال في علم) أي بكسر اللام علم أي بسكونها (قوله وهو أن لا يكون) أي اجتماع الواو والياء في تصغير ما يكسر على مفاعل أي في مصغر مفرد متحرك الواو يجمع جمع تكسير على مفاعل واحترز بما ذكر عما لا يجمع على مفاعل وبقوله متحرك الواو من نحو عجوز لان اعلال مصغره واجب وان جمع على مفاعل والفرق ضعف الساكن وقوة المتحرك تصريح (قوله بالابدال) أي والادغام مع أن الواو عارضة الذات (قوله وحكى بعضهم اطراده) أي الابدال في نحو الرؤيا مما واوه بدل من همزة هكذا يظهر (قوله نحو ضيون) بفتح الضاد المعجمة وسكون التحتية وفتح الواو (قوله أيوم) أي كثير الشدة تصريح (قوله ورجاء) بالجيم ممدودة وقوله ابن حيوة بفتح الحاء المهملة وسكون التحتية (قوله وهو نهو) قال المصرح بضم النون وتشديد الواو والقياس نهي لان أصله نهوي لانه فعول من النهي اه قال شيخنا انظر هل هو مصدر وصف به الواحد للمبالغة أو هو جمع زاد البعض وظاهر عبارة الشارح أنه مصدر أي حيث عبر بضمير الواحد في قوله وهو نهو والوجه عندي أنه بفتح النون مبالغة الناهي فهو على فعول بفتح الفاء ويؤيده انه يقال على القياس نهي عن المنكر أمور بالمعروف كما في القاموس ثم رأيت في كلام يس ما يؤيده (قوله أصل) ضبطه الشيخ خالد بالبناء للمجهول وأقره غيره وفيه عندي نظر لانه انما يصح اذا كان له من هذا المعنى فعل متعد مبني للفاعل ولم أجده بعد مراجعة القاموس وغيره وحينئذ ينبغي قراءته في المتن ككرم بمعنى تأصل وان لزم عليه اختلاف حركة ما قبل الروي المقيد وهو عيب من عيوب القافية يسمى سناد التوجيه فاعرف ذلك ثم رأيت هذا الضبط منقولا عن خط ابن النحاس تلميذ الناظم ولله الحمد (قوله ألفا ابدل) بنقل همزة أبدل الى تنوين ألفا (قوله لسكونهما) علة لعلية اشتراط التحرك أي ويقتضي اشتراط التحرك الصحة في القول والبيع لسكونهما (قوله مخفف جيئل وتوأم) أي حال كونهما مخففي الخ اه تصريح وانما جعله حالا لا صفة لان المراد لفظ جيئل ولفظ توأم فهما معرفتان والجيئل بالجيم الضبع والتوأم بالفوقية معروف (قوله والحيل) بالحاء المهملة (قوله أي في كلمتيهما) لم يقل أي في كلمتيهما من غير فاصل مع أن المراد بالاتصال مجموع الامرين كما مر اقتصارا على الحق (قوله في أن عمرو جد يزيد) انما كان ذلك في حكم المنفصل لجواز الوقف بين الكلمتين (قوله والخامس) هذا لا يؤخذ من المتن (قوله علبط) بضم العين المهملة وفتح اللام وكسر الموحدة الضخم (قوله غزو ورمي) أصلهما غزوو بواوين ورميي بياءين وقوله منقوصا أي فتكون الواو والياء الموجودتان مكسورتين ويكون اعلال الكلمتين

(ان تحرك التالي) أي الثاني (وان سكن كف) اعلال (اعلال غير اللام وهي لا يكف اعلالها بساكن غير ألف أو ياء التشديد فيها قد ألف)
ولذلك صحت العين في نحو بيان وطويل وغيور ونحو رنق واللام في نحو رميا وغزوا وفتيان وعصوان وعلوى وقنوى وأعلت
العين في قام وباع ونابوبابه لتحرك ما بعدها واللام في غزا ودعا ورمى ونالا اذ ليس بعدها ألف ولا ياء مشددة وكذلك يخشون ويمحون
وأصلهما يخشيون ويمحوون فقلبتا ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفتا للساكنين وكذلك تقول في جمع عصا
مسمى به قام عصون والاصل
عصوون ففعل به ماذكر
وعلى هذا لو بنيت من الرمى
والغزو مثل عنكبوت
قلت رميوت وغزووت
والاصل رمييوت وغزووت
ثم قلبا وحذفا لملاقاة
الساكن وسهل ذلك أمن
اللبس اذ ليس في الكلام
فعلوت وذهب بعضهم الى
تصحيح هذا لكون ماهو
فيه واحدا وانما صححوا
قبل الالف والياء المشددة
لانهم لو أعلوا قبل الالف
لاجتمع ألفان ساكنان فتحذف
احداهما فيحصل اللبس في
نحو رميا لانه يصير رمى ولا
يدرى للمثنى هو أم للمفرد
وحمل مالا لبس فيه على
مافيه لبس لانه من بابه
وأما نحو علوى فلان واوه
في موضع تبدل فيه الالف
واوا والسابع أن لا تكون
احداهما عينا لفعل الذى
الوصف منه على أفعل
والثامن أن لا تكون عينا
لمصدر هذا الفعل والى
هذين الشرطين الاشارة
بقوله (وصح عين فعل)
أي نحو العيد والحول
(وفعلا) أي نحو غيد
 وحول (ذا أفعل) أي صاحب وصف على أفعل (كاغيد وأحولا) وانما التزم تصحيح الفعل في هذا الباب
حملا على افعل نحو احول واعور لانه بمعناه وحمل مصدر الفعل عليه في التصحيح واحترز بقول ذا أفعل من نحو خاف فانه فعل بكسر
العين بدليل أمن واعتل لان الوصف منه على فاعل نحو خائف لا على أفعل والتاسع وهو مختص بالواو أن لا تكون عينا لافتعل الدال
على معنى التفاعل أي التشارك في الفاعلية والمفعولية والى هذا أشار بقوله (وان يبن) أي يظهر تفاعل من افتعل والعين واو
سلمت ولم تعل) أي انما كان افتعل واوى العين بمعنى تفاعل صحح حملا على تفاعل

كاصلال قاض وأفرد منقوصا مع أن صاحب الحال اثنان للتأويل بما ذكر (قوله ان حرك التالي)
أي ان كان هنالك تال والالم يتأت هذا الاشتراط (قوله اعلال) بالنصب مفعول كف وقوله غير
اللام هو العين (قوله أو ياء الخ) أي أو نون توكيد ولم يذكره لعله من باب نون التوكيد (قوله
وخورنق) بفتح الخاء المعجمة قصر في العراق كما في التصريح وعبارة القاموس قصر للنعمان الاكبر
(قوله وعلوى وقنوى) جمع بين هذين المثالين لان الواو في الاول منقلبة عن ياء على الثانية المنقلبة
عن واو وفي الثاني منقلبة عن ألف فتى المنقلبة عن ياء (قوله في قام الخ) الالف في الفعل الاول
والاسم الثاني منقلبة عن واو وفي الفعل الثاني والاسم الاول عن ياء (قوله ورمى) ألفه عن ياء
وألفات الاثنين قبله والرابع بعده عن واو والجمع بين الثلاثة للايضاح (قوله ويمحون) أي بفتح الحاء
المهملة على لغة من قال محاه يمحاه محوا الا على لغة من قال محاه يمحاه محيا كما زعم البعض لانه يرده قول
الشارح ويمحوون بواوين لان أصله على هذه اللغة يمحيون بياء وواو ثم وجدته كذا في بعض النسخ
فلعل كتابة البعض على هذه ولا على لغة من قال محاه يمحيه محيا لان ميم يمحون على هذه مضمومة ولان
أصله عليها يمحيون لا يمحوون ولا على لغة من قال محاه يمحوه محوا وهي الاشهر لان حاء يمحون على هذه
أيضا نعم ان قرئ بالبناء للمفعول صح عليها فتبين أن فيه أربع لغات كما في القاموس واندفع اعتراض
المصرح بأن محا لم يثبت لغة وانما الثابت يمحو فلا يصح التمثيل بيمحون بفتح الحاء الا أن يقرأ بالبناء
للمفعول (قوله مسمى به) أي مسمى به مذكر عاقل والتقييد بذلك ليصح جمعه بالواو والنون (قوله
وعلى هذا) أي ماذكر في يخشون ويمحون وعصون (قوله قلت رميوت وغزووت) أي بفتح أولهما
وثالثهما وسكون ثانيهما (قوله أمن اللبس) أي لبس المعل بالاصل (قوله اذ ليس في الكلام
فعلوت) أي فيفهم أنه معل والاصل فعلوت (قوله الى تصحيح هذا) أي حرف العلة في المبنى على
عنكبوت من الرمى والغزو بقرينة قوله لكون ماهو فيه واحدا أي لكون اللفظ الذى حرف العلة
فيه واحدا ولو كان اسم الاشارة راجعا الى نفس المبنى المذكور لقال لكونه واحدا يعنى والواحد
دون الجمع أي الدال على جماعة كيخشون ويمحون وعصون في الثقل فناسب في الجمع التخفيف
بالاعلال المذكور (قوله ولا يدرى الخ) لو قال ولا يتبادر منه المفرد لكان أولى لاقتضاء عبارته أنه
احتمال لا لبس (قوله مالا لبس فيه) نحو فتيان وعصوان (قوله لانه من بابه) أي على طريقه في أن
بعد الياء والواو ألفا ساكنة (قوله فلان واوه الخ) أي لان ياء النسب تستوجب قلب الالف
واوا فلو قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لتلاقت الالف واو الاجل ياء النسب ولزم التسلسل
ولم تزل في قلب الى الالف وقلب الى الواو (قوله لفعل) بكسر العين (قوله ذا أفعل) حال من المعطوف
(قوله كاغيد) هو بالغين المعجمة الناعم البدن ويقال في الانثى غيداء وغادة (قوله حملا على افعل) قال
شيخنا السيد هو بتشديد اللام وقوله لانه بمعناه فعور بمعنى اعور بتشديد الراء وهكذا (قوله وحمل
مصدر الفعل عليه) أي على الفعل فهو مقيس على المقيس (قوله بدليل أمن) أي وأمن ضد خاف
والشئ يعرف بضده (قوله لان الوصف منه) أي من نحو خاف (قوله ولم تعل) عطف على سلمت (قوله

لكونه بمعناه نحو اجتوروا واز دوجوا بمعنى تجاوروا وتزاوجوا واحترز بقوله وان بين تفاعل من أن يكون افتعل لا بمعنى تفاعل فانه يجب اعلاله مطلقا نحو اختان بمعنى خان واجتاز بمعنى جاز وبقوله واو عين واو من أن تكون عينه ياء فانه يجب اعلاله ولو كان دالا على التفاعل نحو امتازوا وابتاعوا واستافوا أى تضاربوا بالسيوف بمعنى تمايزوا وتبايعوا وتسايفوا لان الياء أشبه بالالف من الواو فكانت أحق بالاعلال منها والعاشر (٣٣٦) أن لا تكون احداهما متلوة بحرف يستحق هذا الاعلال والى هذا أشار بقوله (وان لحرفين ذا الاعلال استحق * صحح أول) أى اذا اجتمع فى الكلمة حرفا علة واوان أو ياآن أو واو وياء وكل منهما يستحق أن يقلب ألفا لتحركه وانفتاح ماقبله فلا بد من تصحيح احداهما لئلا يجتمع اعلالان فى كلمة والآخر أحق بالاعلال لان الطرف محل التغيير فاجتماع الواوين نحو الحوى مصدر حوى اذا اسود ويدل على أن ألف الحوى منقلبة عن واو قولهم فى مثناه حووان وفى جمع أحوى حو وفى مؤنثه حواء واجتماع الياءين نحو الحيا الغيث وأصله حيى لان تثنيته حييان وأعلت الياء الثانية لما تقدم واجتماع الواو والياء نحو الهوى وأصله هوى فأعلت الياء ولذلك صحح فى نحو حيوان لان المستحق للاعلال هو الواو واعلاله ممتنع لانه لام وليها ألف وأشار بقوله (وعكس قد يحق) الى أنه ربما أعل فيما تقدم الاول وصحح الثانى كما فى نحو غاية أصلها غيية أعلت الياء الاولى وصحت الثانية وسهل ذلك كون الثانية لم تقع طرفا ومثل غاية فى ذلك ثاية وهى حجارة صغار يضعها الراعى عند متاعه فيثوى عندها وطاية وهى السطح والدكان أيضا وكذلك آية عند الخليل أصلها أيية فأعلت العين شذوذا اذ القياس اعلال الثانية وهذا أسهل الوجوه كما قال فى التسهيل أما من قال أصلها أيية بسكون الياء الاولى فيلزمه اعلال الياء الساكنة ومن قال أصلها آيية على وزن فاعلة فيلزمه حذف العين لغير موجب ومن قال أصلها أيية كنبقة فيلزمه تقديم الاعلال على الادغام والمعروف العكس بدليل ابدال همزة أئمة ياء لا ألفا والحادى عشر

لكونه بمعناه) أى فحركة تاء اجتوروا فى حكم السكون (قوله نحو اجتوروا) بالجيم وقوله وازدوجوا أصله ازتوجوا أبدلت التاء دالا (قوله مطلقا) أى يائيا نحو ارتاب أو واويا نحو اجتاز ومثله اختان لانه وان كان من الخيانة فأصل الخيانة الخوانة بدليل خان يخون وان أوهم صنيع الشارح خلافه (قوله أشبه بالالف) أى أقرب اليها فى الخفة وقوله فكانت أى الياء (قوله ذا الاعلال) بنقل حركة الهمزة الى اللام وحذف ألف ذا ابقاء لما كان من حذفها لالتقاء الساكنين وان زال هذا الالتقاء بعد نقل حركة الهمزة الى اللام هذا ما ظهر لى فاحفظه فانه نفيس (قوله وكل منهما الخ) فلو كان المستحق للاعلال أحدهما ولكن لزم من اعلاله اعلال الآخر لم يكن ذلك من توالى الاعلالين الممنوع فلا اشكال فى نحو معدى وعصى جمع عصا وعتى مصدر عتا قاله البعض (قوله احداهما) أى الواو والياء (قوله لئلا يجتمع اعلالان) أى بلا فاصل والا فاجتماعهما جائز مع الفاصل نحو يقون اذ أصله يوقيون بل رد فى شرح الكافية أن توالى الاعلالين اجحاف ينبغى اجتنابه على الاطلاق فمنع توالبهما اذا اتفقا واغتفره اذا اختلفا كماء وشاء وترى فان الاصل موه وشوه وترأى وقد يجاب بأن هذه الالفاظ شاذة قاله يس (قوله والآخر) بكسر الخاء (قوله نحو الحوى) بفتح الحاء المهملة وقوله مصدر حوى أى على وزن قوى (قوله حو) بضم الحاء وتشديد الواو (قوله نحو الحيا) بالقصر (قوله قد يحق) أى يثبت شذوذا (قوله فيما تقدم) أى فى اجتماع حرفى علة فى الكلمة (قوله أصلها غيية) أى بفتح الياءين (قوله ثاية) بفتح الثاء المثلثة كما يؤخذ من قوله فيثوى عندها وأما التاية بالفوقية فهى الطاية كما فى القاموس (قوله فيثوى) بوزن يرمى أى يقيم (قوله وهذا أسهل الوجوه) أى الستة على ما فى التصريح وأقره شيخنا والبعض وغيرهما الاربعة التى ذكرها الشارح الخامس أن أصلها أيية بضم الياء الاولى كسمرة قلبت العين ألفا قال المصرح ورد بأنه انما كان يجب قلب الضمة كسرة اه وفيه نظر لا يخفى وان أقره وعبارة الفارضى وقيل أيية بضم الياء الاولى فأعلالها على القياس اه السادس أن أصلها أيية بفتح الاولى كالقول الاول الا أنه أعلت الثانية على القياس فصار أياة كحياة فقدمت اللام الى موضع العين فوزنها حينئذ فلعة بثلاث فتحات وفى تفسير القاضى البيضاوى وجهان آخران أيية بسكون الواو وأوية بفتحها فتكون الاوجه ثمانية (قوله فيلزمه حذف العين لغير موجب) أى لحذفها لان المعهود فى مثله قلب الياء الاولى همزة كما فى بائعة وقائلة (قوله فيلزم تقديم الاعلال الخ) فيه ان هذا لازم على الوجه الاول أيضا وانه قد ثبت فى كلامهم تقديم الاعلال على الادغام كما فى قوى والمراد بالتقديم الترجيح أى اعتبار الشئ على شئ آخر كما فى تقديم الاعلال على الادغام فى آية وقرى أو البدء به أولا قبل غيره كما فى تقديم الادغام على الاعلال فى أئمة (قوله بدليل ابدال همزة أئمة ياء لا ألفا) وجه الدلالة أن ابدال الهمزة ياء انما هو لتقديم الادغام على الاعلال وبيان ذلك أن أصل أئمة أأممة فلم يقدموا الاعلال ويبدلوا أولا الهمزة الثانية الساكنة ألفا من جنس حركة الهمزة الاولى بل قدموا الادغام فنقلوا الاجله أولا كسرة الميم الاولى الى الساكن قبلها وهو الهمزة الثانية وأدغموا ثم أبدلوا الهمزة الثانية ياء من جنس حركتها وهذا منهم

أنها لا تكون عينا لما آخره زيادة تختص بالاسماء والى هذا أشار بقوله (وعين ما آخره قد زيد ما يخص الاسم واجب أن يسلما) يعني أنه يمتنع من قلب الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما كونهما عينا لما في آخره زيادة تخص الاسماء لانه بتلك الزيادة بعد شبهه بما هو الاصل في الاعلال وهو الفعل وذلك نحو جولان وسيلان وما جاء من هذا النوع معلا عدّ شاذا نحو داران وماهان وقياسهما دوران وموهان وخالف المبرد فزعم أن الاعلال هو القياس والصحيح الاول وهو مذهب سيبويه ﴿تنبيهات﴾ الاول زيادة تاء التأنيث غير معتبرة في التصحيح لانها لا تخرجه عن صورة فعل لانها تلحق الماضي فلا يثبت بلحاقها مباينة في نحو قالة وباعة وأما تصحيح حوكة وخونة فشاذ بالاتفاق • الثاني اختلف في ألف التأنيث (٣٢٧) المقصورة في نحو صورى وهو اسم ماء فذهب المازني الى أنها مانعة من الاعلال لاختصاصها بالاسم وذهب الاخفش الى أنها لا تمنع الاعلال لانها لا تخرجه عن شبه الفعل لكونها في اللفظ بمنزلة فعلا فتصحيح صورى عند المازني مقيس وعند الاخفش شاذ لا يقاس عليه فلو بنى مثلها من القول لقيل على رأى المازني قولى وعلى رأى الاخفش قالا وقد اضطرب اختيار الناظم في هذه المسئلة فاختار في التسهيل مذهب الاخفش وفي بعض كتبه مذهب المازني وبه جزم الشارح • واعلم أن ما ذهب اليه المازني هو مذهب سيبويه • الثالث بقي شرطان آخران أحدهما وذكره في التسهيل وشرح الكافية أن لا تكون العين بدلا من حرف لا يعل واحترز به عن قولهم في شجرة شيرة فلم يعلوا لان الياء بدل من الجيم قال الشاعر

اذا لم يكن فيكن ظل ولا جنى • فأبعدكن الله من شيرات والآخر أن لا تكون في محل حرف لا يعل وان لم تكن بدلا والاحتراز بذلك عن نحو أيس بمعنى يئس فان ياءه تحركت وانفتح ما قبلها ولم تعل لانها في موضع الهمزة والهمزة لو كانت في موضعها لم تبدل فعوملت الياء معاملتها لوقوعها موقعها هكذا قال في شرح الكافية قال ويجوز أن يكون تصحيح ياء أيس انتفاء علتها فانها كانت قبل الهمزة ثم أخرت فلو أبدلت لاجتمع فيها تغييرات تغيير النقل وتغيير الابدال هذا كلامه وذكر بعضهم أن أيس انما لم يعل لعروض اتصال الفتحة به لان الياء فاء الكلمة فهي في نية التقديم والهمزة قبلها في نية التأخير وعلى هذا فيستغنى عن هذا الشرط بما سبق من اشتراط أصالة اتصال الفتحة • الرابع ذكر ابن اياز لهذا الاعلال شرطا آخر وهو أن لا يكون التصحيح للتنبيه على الاصل المرفوض واحترز بذلك عن القود والصيد والجيد وهو طول العنق وحسنه

يدل على أن عنايتهم بالادغام فوق عنايتهم بالاعلال وذهب الجاربري الى تقديم الاعلال دل و بعضهم الى تقديم الادغام في العين وتقديم الاعلال في اللام كما بسطه المصرح فانظره (قوله أن لا تكون) أى احدى الواو والياء (قوله زيادة تختص بالاسماء) كالالف والنون وألف التأنيث تصريح (قوله ما آخره) بنصب آخر على الظرف متعلق بزيد وما في قوله ما يخص الاسم نائب فاعل زيد و واجب خبر عين (قوله من هذا النوع) أى نحو جولان وسيلان مما عينه واو أو ياء وفي آخره ألف ونون (قوله داران وماهان) قال شيخنا السيد قيل انهما أعجميان فلا يحسن عدهما فيما شذ (قوله فزعم أن الاعلال) أى فيما عينه واو أو ياء وفي آخره ألف ونون وقوله هو القياس أى لان الالف والنون لا يخرجان الاسم عن مشابهة الفعل لكونهما في تقدير الانفصال قال الفارسي ويؤيده قولهم في زعفران زعيفران فبقيا في التصغير ولم يحذفا تصريح (قوله لا تخرجه) أى لا تخرج ما هي فيه (قوله لانها تلحق الماضي) الضمير يرجع لتاء التأنيث لا بقيد اللاحقة للاسماء وهي المتحركة يعني أن جنس تاء التأنيث يلحق الماضي فلا يختص بالاسماء فلهذا لم تمنع الاعلال اذا لحقت آخر الاسم المستحق للاعلال وان كانت تاء التأنيث المتحركة تختص بالاسماء فاندفع تنظير الاسقاطي وأقره شيخنا والبعض بأن اللاحقة للماضي هي الساكنة والكلام فيما يخص الاسماء وهي المتحركة (قوله في نحو قالة وباعة) جمعي قائل وبائع أصلهما قولة وبيعة ككملة جمع كامل وكذلك حوكة وخونة جمعا حائك وخائن (قوله في نحو صورى) بفتح الصاد المهملة والواو والراء تصريح (قوله اسم ماء) مثله في شرح المرادي وقال الصغاني اسم واد وقد خلا عنه الصحاح والقاموس كذا في التصريح والذي في القاموس صورى كسكرى ماء ببلاد مزينة (قوله بمنزلة فعلا) أى بمنزلة ألف فعلا الدالة على اثنين (قوله مثلها) أى مثل هذه الكلمة التي هي صورى (قوله لا يعل) أى لا يجوز اعلاله قياسا (قوله شيرة) بفتح الشين وكسرها أجود نقله شيخنا السيد عن شرح الكافية (قوله وان لم تكن بدلا) الواو للحال (قوله لو كانت في موضعها) الظاهر أن الضمير للهمزة ويصح رجوعه للياء أى موضع الياء الذى حدث لها بسبب التأخير وقوله لم تبدل أى لعدم توفر شروط ابدالها القياسي (قوله انتفاء علتها) أى لانتفاء علتها أى لئلا يتوالى اعلالها لو أعلت اذ لو أبدلت ألفا لزال القلب لامتناع توالى اعلالين واذا زال القلب لم يكن لابدالها ألفا سبب فيؤدى اعلالها الى عدمه وما أدى وجوده الى عدمه كان باطلا من أصله وفي نسخة ابقاء علتها بالموحدة فالقاف أى ليبقى اعتلالها بالقلب المكاني (قوله النقل) أى القلب المكاني (قوله والصيد) بالصاد المهملة لهمات منها التكبر وميل العنق وداء يصيب الابل (قوله والجيد) بالجيم والوصف

والحيدى يقال حمار حيدى اذا كان يحيد عن ظله لنشاطه والملوكة والمونة وهذا غير محتاج اليه لان هذا لم يستجمع استيفائه الشروط ومثل ذلك فى الشذوذ قولهم روح وغيب جمع رائح وغائب وعفوة جمع عفو وهو الجحش وهيوة وأو وجمع أوة وهو الداهية من الرجال وقروة جمع قرو وهى ميلغة الكلب انتهى (وقيل بالقلب ميما النون اذا ما كان مسكنا) أى تبدل النون الساكنة قبل الباء ميما وذلك لما فى النطق بالنون (٢٢٨) الساكنة قبل الباء من العسر لاختلاف مخرجيهما مع تنافر لين النون وغنتها الشدة الباء وانما اختصت الميم بذلك لانها من مخرج الباء ومثل النون فى الغنة ولا فرق فى ذلك بين المنفصلة والمتصلة وقد جمعهما فى قوله (كمن بت انبذا) أى من قطعك فالقه عن بالك واطرحه وألف انبذا بدل من نون التوكيد الخفيفة

﴿تنبيهات﴾ الاول كثيرا ما يعبرون عن ابدال النون ميما بالقلب كفعل الناظم والاولى أن يعبر بالابدال لما عرفت أول الباب

• الثانى قد تبدل النون ميما ساكنة ومتحركة دون باء وذلك شاذ فالساكنة كقولهم فى حنظل حمظل والمتحركة كقولهم فى بنان بنام ومنه قوله

يا هال ذات المنطق التمتام • وكفك المخضب البنام

وجاء عكس ذلك فى قولهم اسود قاتن وأصله قاتم

• الثالث أبدلت الميم أيضا من الواو فى فم اذ أصله فوه بدليل أفواه فحذفوا الهاء تخفيفا ثم أبدلوا الميم من الواو فان أضيف رجع به الى الاصل فقيل فوك وربما بقى الابدال نحو لخلوف فم الصائم

﴿فصل﴾ (الساكن صح انقل التحريك من ذى لين آت عين فعل كابن) أى اذا كان عين الفعل واوا أو ياء وقبلها ساكن صحيح وجب نقل حركة العين اليه لاستثقالها على حرف العلة نحو يقوم ويبين الاصل يقوم ويبين بضم الواو وكسر الياء فنقلت حركة الواو والياء الى الساكن قبلهما وهو قاف يقوم وباء يبين فسكنت الواو والياء ثم اعلم انه اذا نقلت حركة العين الى الساكن قبلها فتارة تكون العين لا

منه للذكر أجيد وللانثى جيداء وجيدانة والجمع جود قاله فى القاموس (قوله والحيدى) بحاء مهملة وكون الحيدى شاذا انما يمشى على مذهب الاخفش أن ألف التأنيث لا تمنع الاعلال لا على مذهب المازنى أنها تمنعه (قوله روح وغيب) الاول براء ثم حاء مهملة والثانى بغين معجمة ثم موحدة وقوله جمع رائح وغائب أى وجمع غائب ومراده هنا وفيما بعده الجمع اللغوى (قوله وعفوة) صريح كلامه أنه بفتح الفاء وعليه فهل العين المهملة مفتوحة ككملة أو مكسورة كقردة حرره والذى فى القاموس عفوة بفتح العين المهملة وسكون الفاء وقوله جمع عفو بتثليث العين وسكون الفاء كما فى القاموس (قوله وهيوة) كذا فى النسخ بهاء فتحتية فواو فهاء تأنيث ولم أجد لها ذكرا فى القاموس (١) والمصباح وغيرهما والذى وجدته فى التسهيل هيوبها مفتوحة فتحتية مضمومة فهمزة مرسومة واوا على صيغة الفعل الماضى فالظاهر أن ما فى النسخ تحريف وان لم يتنبه له أحد من المحشين والله الهادى (قوله وأو و) بضم الهمزة كصرد وقوله جمع أوة بضم الهمزة وتشديد الواو وكذا فى القاموس (قوله وقروة) بقاف فراء وقوله جمع قرو بتثليث القاف كما فى القاموس وانظر حركة قاف الجمع فانى لم أر لهذا الجمع ذكرا فى القاموس (قوله ميلغة الكلب) ميلغ الكلب وميلغته بكسر الميم فيهما الاناء الذى يلغ فيه قاله فى القاموس (قوله بين المنفصلة) أى النون المنفصلة عن الباء بأن كانت فى كلمة والباء فى أخرى مع تلاقيهما (قوله كمن بت) فى نسخة بالفوقية وعليها شرح الشارح وفى نسخة بالمثلثة أى من أفشى أسرارك (قوله انبذا) بكسر الموحدة (قوله لما عرفت أول الباب) أى من أن القلب اصطلاحا انما يكون فى حروف العلة أو الهمزة (قوله يا هال) منادى مرخم هالة علم امرأة والتمتام من التمتمة وهى تكرير التاء والميم والبنام أطراف الاصابع وكفك اما بالرفع مبتدأ والمخضب البنام تركيب اضافى خبر والجملة حال من المنادى أو من الضمير فى ذات لانه بمعنى صاحبة أو بالجر عطفا على المنطق والمخضب نعت له أو بالنصب مفعولا لمقدر ولا يصح نصبه عطفا على المنادى لما مر فى النداء انه لا يصح يا غلام زيد قال يس والجر هو المضبوط به فى النسخة المصححة والله أعلم

﴿فصل﴾ اعلم أن نقل حركة حرف العلة الى الساكن الصحيح قبله فى أربع مسائل احداها أن يكون حرف العلة عين فعل وذكرها بقوله لساكن صح الخ الثانية أن يكون عين اسم يشبه المضارع فى وزنه دون زيادته أو عكسه وذكرها بقوله ومثل فعل الخ الثالثة أن يكون عين افعال أو استفعال وذكرها بقوله وألف الافعال الخ الرابعة أن يكون عين مفعول وذكرها بقوله وما الافعال الخ (قوله انقل التحريك) أى أثره وهو الحركة (قوله ذى لين) أى أو همزة كما سيأتى فى الشرح (قوله كابن) فعل أمر أصله أبين نقلت حركة الياء الى الباء الموحدة وحذفت الياء لالتقائها ساكنة مع النون وهذا العمل مع زيادة فى نحو قل والاصل أقول نقلت ضمة الواو الى القاف وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بالحركة والواو لالتقاء الساكنين (قوله لاستثقالها الخ) أى اذا كانت الحركة ضمة أو كسرة فان كانت فتحة فنقلها حملا على أختيها وطردا للباب وانما لم تستثقل الضمة والكسرة على الواو والياء فى نحو دلو وظبى فتنقلا الى الساكن قبلهما لان حركة الاعراب متنقلة

(١) فى آخر ورقة من القاموس ما نصه وهو بالضم بلد بالصعيد وهيوة حصن باليمن قاله نصر

مجانسة للحركة المنقولة وتارة تكون غير مجانسة فان كانت مجانسة لها لم تغير أكثر من تسكينها بعد النقل وذلك مثل ما تقدم وان كانت غير مجانسة لها أبدلت حرفا يجانس الحركة كما في نحو أقام وأبان أصلهما أقوم وأبين نقلت الفتحة الى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها فقلبت ألفا بحركتها في الاصل وانفتاح ما قبلها وكذلك نحو مقام أصله مقوم نقلت الكسرة الى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها فقلبت [illegible] وانكسار ما قبلها ولهذا النقل شروط الاول أن يكون الساكن المنقول اليه صحيحا فان كان حرف علة لم ينقل اليه نحو قاول وبايع وعوق وبين [illegible] الثاني أن لا يكون الفعل الناقص [illegible] ولا ينقل نحو أهوى [illegible] فعل تعجب نحو ما أبين الشيء [illegible] أقوم به [illegible] (٢٣٩) الاسماء في [illegible] على المرية

[illegible] هو أفعل التفضيل [illegible] الثالث أن لا يكون من المضاعف [illegible] الرابع أن لا يكون من المعتل اللام نحو أهوى [illegible] الاعلال [illegible] هذه الشروط الثلاثة أشار [illegible] كأبيض وأهوى [illegible] وزاد في التسهيل شرطا آخر وهو أن لا يكون موافقا الفعل الذي على افعل نحو [illegible] مضارعا [illegible] وكأنه استغنى عن ذكرها هنا بذكره في الفصل السابق في

قوله وصح عين فعل وفعلا [illegible] أفعل وأب العلة واحده (ومثل فعل في ذا الاعلال اسم ضاهى مضارعا وفيه وسم) أي الاسم المضاهي للمضارع وهو الموافق له في عدد الحروف والحركات شارك الفعل في وجوب الاعلال بالنقل المذكور بشرط أن يكون فيه وسم يمتاز به عن الفعل واندرج في ذلك نوعان أحدهما ما وافق المضارع في وزنه دون [illegible] كمقام [illegible] أفعل في وزنه فقط وفيه زيادة تميز على أنه ليس من قبيل الافعال وهي الميم [illegible] وكذلك نحو مقيم ومبين وأما مدين ومريم [illegible] تقدم [illegible] للاعلال ولا وجب الاعلال ولا دليل لفقده في الكلام ولو بنيت من البيع مفعلة بالفتح قلت مباعة أو مفعلة بالكسر قلت مبيعة أو مفعلة بالضم فعلى مذهب سيبويه تقول مبيعة أيضا وعلى مذهب الاخفش تقول مبوعة وقد سبق ذكر مذهبهما والآخر ما وافق المضارع في زيادته دون وزنه كأن تبني من القول أو البيع اسما على مثال تحلئ بكسر التاء وهمزة بعد اللام فانك تقول تقيل وتبيع

لا لازمه ولا [illegible] على [illegible] (قوله مجانسة للحركة [illegible] كانت [illegible] ضمة [illegible] كسرة (قوله مثل ما تقدم) أي من نحو [illegible] (قوله [illegible] الا [illegible] (قوله نحو [illegible]) [illegible] همزة [illegible] (قوله مثلها [illegible] ذكا [illegible] الالف [illegible] الاسم [illegible] الحركة [illegible] (قوله في [illegible]) لا [illegible] المزارن لا فعل [illegible] لا أفعل [illegible] حكى [illegible] حيان عن الكسائي جواز [illegible] في التعجب [illegible] يقول أقوم به [illegible] اه (قوله وهو أفعل التفضيل) [illegible] أفعل التفضيل لكونه اسم [illegible] المضارع في الوزن والزيادة [illegible] ان ما كان كذلك صحيح (قوله [illegible] أسود) [illegible] والدال (قوله لو أعل الاعلال المذكور) [illegible] حركة [illegible] في الاصل [illegible] الالف [illegible] همزة الوصل للاستغناء [illegible] أسود [illegible] (قوله [illegible]) [illegible] (قوله [illegible]) [illegible] (قوله [illegible]) أي [illegible] قال [illegible] قال [illegible] أفعل [illegible] (قوله [illegible]) [illegible] في المعنى [illegible] خلقة [illegible] (قوله [illegible]) [illegible] أي من الموافق المذكور (قوله [illegible]) أي [illegible] أو بيع (قوله فان [illegible]) أي [illegible] الحمل على افعل [illegible] قوله ضاهى مضارعا) [illegible] الاسم [illegible] المضارع من وجه لان الفعل هو الاصل في الاعلال فلا يحمل عليه [illegible] الا [illegible] من وجه واشترط مخالفته له من وجه [illegible] الحاصل على تقدير اعلال الاسم مع المشابهة من كل وجه (قوله وفيه وسم) أي علامة [illegible] المضارع (قوله فانه موافق [illegible] في وزنه فقط) لان أصله [illegible] بفتح [illegible] الواو وسكون [illegible] كيعلم [illegible] (قوله وجب الاعلال) أي بالنقل ثم القلب (قوله ولو بنيت من البيع مفعلة الخ) انما [illegible] مفعلة بأوجهها الثلاثة لمشابهتها المضارع في الوزن دون الزيادة لان تاء التأنيث في تقدير الانفصال فلا تمنع الوزن ولدفع توهم مخالفتها له في الوزن [illegible] التاء [illegible] الشارح على اعلالها (قوله فعلى مذهب سيبويه) أي من ابدال الضمة في مثل ذلك كسرة وقوله وعلى مذهب الاخفش أي من [illegible] الضمة وقلب الياء واوا (قوله وقد سبق ذكر مذهبهما) أي في شرح قول المصنف ويكسر المضموم في جمع الخ (قوله بكسر التاء) أي الفوقية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام [illegible]

كسر ين عندهما ساكنة واذا بنيت من البيع افعاعل مثال رتسقات على مذهب سيبويه تبيع بالضم فكسر وعلى مذهب الاخفش [illegible] والوسم الذي اشار به هذا النوع عن الفعل هو كونه على وزن خاص بالاسم وهو ان تفعلا بكسر التاء وضمها لا يكون في الفعل ولذلك اعل اما ما شابه [illegible] في [illegible] وزيادة [illegible] فيهما فانه يجب تصحيحه والاول نحو ابيض واسود لانه لو اعل [illegible] يد [illegible] الى [illegible] الا ان اعل اذ كان [illegible] والثاني كتبيط هذا هو الظاهر وقال الناظم وابنه [illegible] تيجل لان زيادته [illegible]

بالاسم [illegible] لغة من يقول أي كسر حرف المضارعة في لغة قوم [illegible] على تبيط [illegible] ومع [illegible] لزم [illegible] لا [illegible] مثل تحلى لانه [illegible] الاعلال كان لا [illegible] ذكر لم يلزم الجميع [illegible] من كسر حرف المضارعة [illegible] كاستعال [illegible] لما كان [illegible] [illegible] ومفعول [illegible] من [illegible] هو لانه مجهول [illegible] من [illegible] (وأما الافعال والاستفعال أزيلت الاعلال والتاء لزم [illegible]) أي اذا كان المصدر على افعال أو استفعال مما اعلت عينه حملا على فعله في الاعلال بنقل حركة عينه [illegible] ثم تقلب ألفا [illegible] فيلتقي ألفان فيحذف احداهما لالتقاء الساكنين ثم تعوض عنها تاء [illegible] نحو اقامة واستقامة أصلهما اقوام واستقوام نقلت فتحة الواو الى القاف ثم قلبت الواو ألفا [illegible] في الاصل وانفتاح ما قبلها [illegible] الالفان الاولى بدل العين والثانية ألف افعال واستفعال فوجب حذف احداهما واختلف النحويون في المحذوفة فذهب الخليل وسيبويه الى أن المحذوفة ألف افعال واستفعال لانها الزائدة ولقربها من الطرف

(قوله [illegible] الخ) راجع لكل من الكلمتين وقوله احدهما [illegible] أي أصله [illegible] عن الواو في تبيل فاعلال تبيع بالنقل فقط واعلال تقيل [illegible] (قوله [illegible] مثال [illegible] (قوله وهو) أي كونه على وزن خاص بالاسم أي بأن دل (قوله بكسر التاء) أي [illegible] راجع الى ما على مثال [illegible] وقوله وضمها أي مع ضم العين [illegible] راجع الى ما على مثال [illegible] (قوله لا يكون في الفعل) أي [illegible] (قوله نحو أبيض وأسود) [illegible] (قوله وأما نحو يزيد الخ) جواب عما يقال [illegible] وحاصل الجواب أن [illegible] لان اعلاله [illegible] (قوله نحو تبيط) بكسر [illegible] في كسر أوله وكون أوله تاء زائدة [illegible] أي كون [illegible] المضارع [illegible] من كسر حرف المضارعة [illegible] (قوله [illegible] لم يكسر [illegible] من الاعلال والتصحيح في [illegible] كان وقوله [illegible] على قدر مضاف أي على [illegible] أو [illegible] والمراد بالحمل [illegible] من أن المراد به [illegible] (قوله [illegible]) أي [illegible] الا [illegible] (قوله [illegible] الخ) [illegible] شاذ [illegible] لان [illegible] شاذ كما ذكره [illegible] [illegible] من الافعال المضارعة المكسورة [illegible] من كسر حرف المضارعة [illegible] (قوله [illegible]) أو كسر [illegible] في لغة قوم (قوله لم يلزم الجميع) أي جميع العرب [illegible] (قوله الى هذا الثاني) أي [illegible] المضارع [illegible] (قوله لانه مقصور الخ) [illegible] لغة من يكسر حرف المضارعة (قوله لانه مجهول [illegible]) [illegible] (قوله عوض) حال من التاء [illegible] عليه بالسكون [illegible] (قوله مما أعلت عينه) [illegible] افعال واستفعال أي كائنين مما أعلت عينه أي مما عينه حرف علة وأعل في فعله (قوله لتحركها في الاصل الخ) علل [illegible] اشارة الى [illegible] وان كان الثاني أقوى وأورد [illegible] الا يقع بعدها [illegible] وأجيب بأن [illegible] في غير الافعال والاستفعال لان الاعلال فيه بالحمل على الفعل والاشتراط المذكور انما هو في استحقاق الكلمة [illegible] الاعلال [illegible] أيضا بأن هذا [illegible] لما كان يحذف

ولأن الاستثقال بها حصل، وإلى هذا ذهب الناظم ولذلك قال وأن الإفعال والاستفعال أولى، وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوفة بدل عين الكلمة والأول أظهر، ولما حذفت الألف عوض عنها التاء فقيل إقامة واستقامة، وأشار بقوله (وحذفها بالنقل) أي بالسماع (ربما عرض) إلى أن هذه التاء التي جعلت عوضا قد تحذف فيقتصر في ذلك على ما سمع ولا يقاس عليه، من ذلك قول بعضهم أراه إراء، وأجابه إجابا، حكاه الأخفش، قال الشارح وكثر ذلك مع الإضافة كقوله تعالى وإقام الصلاة، قيل وحسن حذف التاء في الآية مقارنته لقوله وإيتاء الزكاة. ﴿تنبيه﴾ قد ورد تصحيح إفعال واستفعال وفروعهما في ألفاظ، فأعول إعوالا، وأغيمت السماء إغياما، واستحوذ استحواذا، واستغيل (٢٣١) الصبي استغيالا، وهذا عند [illegible] الشاذ يحفظ ولا يقاس عليه، وذهب أبو زيد إلى أن ذلك [illegible] قوم فقاس عليها، وحكى الجوهري عنه أنه حكى عن العرب تصحيح أفعل وما استفعل تصحيحا مطردا في الباب كله، وقال الجوهري في مواضع أخر تصحيح هذه الأشياء [illegible] في [illegible] قيل [illegible] والصحيح [illegible] أهمل [illegible] [illegible] (وما لإفعال) واستفعال من الحذف [illegible] مفعول به [illegible] مبيع ومصون والأصل مبيوع ومصوون فنقلت حركة الياء والواو إلى الساكن قبلهما فالتقى ساكنان الأول عين الكلمة والثاني واو مفعول الزائدة فوجب حذف أحدهما، واختلف في أيهما المحذوفة على حد الخلف في إفعال واستفعال المتقدم، ثم ذوات الواو نحو مصون ومقول ليس فيها عمل غير ذلك، وأما ذوات الياء نحو مبيع ومكيل فإنه لما حذفت واوه على رأي سيبويه بقي مبيع ومكيل بياء ساكنة بعد ضمة فقلبت الضمة المنقولة كسرة لتصح الياء، وأما على رأي الأخفش فإنه لما حذفت ياؤه كسرت الفاء وقلبت الواو ياء فرقا بين ذوات الواو وذوات الياء، وقد خالف الأخفش أصله في هذا الباب، أصله أن الفاء إذا ضمت وبعدها ياء أصلية باقية قلبت واوا ولا تصح الضمة مع الياء إلا في الجمع نحو بيض، وقد قلب هنا الضمة كسرة مراعاة للعين التي هي ياء مع حذفها ومراعاتها موجودة أجدر. ﴿تنبيه﴾ وزن مصون

بعد الإعلال بناء على مذهب الخليل وسيبويه [illegible] الناظم كان وجوده كالعدم (قوله ولأن الاستثقال) يظهر منه الدنوشري أنه لا يمكن الجمع بين الألفين حتى يحصل الاستثقال [illegible] الإسقاط بأن الجمع بين الألفين ممكن بل واقع كما هو صريح كلام القراء والنحويين أي عند الله [illegible] مقدار أربع حركات (قوله بدل عين الكلمة) [illegible] هذا المذهب تعويض التاء منها لأن المعهود في التاء أنها لا تعوض إلا من الأصول كما في [illegible] (قوله النقل) [illegible] (قوله إراء) أصله إرآء قلبت حركة الهمزة إلى الراء ثم حذفت الهمزة وطرحت الياء [illegible] [illegible] همزة ولم يؤت بتاء التعويض لا يقال المحرك فيه همزة لا حرف علة [illegible] تقدم أن الناظم عدها من حروف العلة اهـ [illegible] ويمكن ظاهر قوله ثم حذفت الهمزة أنها حذفت [illegible] الأصل وافتتاح [illegible] وهو خلاف [illegible] المسألة فلعل المراد حذفت بعد قلبها ألفا [illegible] على أن المحذوف بدل عين الكلمة (قوله وكثر ذلك مع الإضافة) أي لسدها [illegible] (قوله أعول إعوالا) هو [illegible] [illegible] (قوله وأغيمت السماء) بالغين المعجمة أي صارت [illegible] وقوله واستحوذ أي غلب (قوله واستغيل الصبي) أي بالغين المعجمة أي شرب [illegible] لبن [illegible] وسكون [illegible] وهو اللبن الذي ترضعه المرأة وولدها [illegible] أو هي حامل (قوله تصحيح أفعل إلخ) الظاهر أن مثل أفعل واستفعل ما تصرف منهما كالمصدر واسم الفاعل (قوله [illegible]) [illegible] في بعض النسخ وفي بعضها إسقاطه وكذا أسقطه [illegible] [illegible] نقل [illegible] الكلام فيما فيه نقل وقد قال [illegible] حكاه الجوهري عن أبي زيد [illegible] بأن [illegible] عليه مطلقا (قوله في الباب كله) أي سواء أهمل ثلاثيه أولا (قوله [illegible] إلخ) يحتمل رجوع اسم الإشارة إلى مجموع [illegible] وإلى كل منهما (قوله من الحذف ومن نقل) [illegible] دون التعويض بالتاء، وقوله مفعول أي فاسم مفعول الفعل الثلاثي المعتل وقوله به متعلق [illegible] (قوله لما حذفت واوه على رأي سيبويه) أورد عليه أمران الأول أن الواو علامة اسم المفعول فلا تحذف وأجيب بمنع أنها علامة بل [illegible] اسم مفعول المزيد كالمنتظر [illegible] الأول مكرم ومعور [illegible] وإنما العلامة الميم، الثاني أن المحذوف [illegible] الأولى وهو [illegible] الزائد وهو التنوين [illegible] نحو قل وبع وخف الساكن الأول لا الثاني وأجيب أن محل ذلك كله إذا كان ثاني الساكنين حرفا صحيحا [illegible] اهـ [illegible] (قوله وقد خالف الأخفش إلخ) [illegible] أن [illegible] الضمة كسرة والواو ياء [illegible] للعين المحذوفة بل للفرق بين ذوات الواو وذوات الياء كما قدمه الشارح فافهم (قوله في هذا)

عند سيبويه مفعل وعند الاخفش مفول وتظهر فائدة الخلاف فى نحو مسو مخففا قال أبو الفتح سألنى أبو على عن تخفيف مسوء فقلت أما على قول أبى الحسن فأقول رأيت مسوا كما تقول فى مقروء مقرو لانها عنده واو مفعول وأما على مذهب سيبويه فأقول رأيت مسوا كما تقول فى خب ءخب (٣٣٣) فحرك الواو لانها فى مذهبه العين فقال لى أبو على كذلك هو اهـ (وندر تصحيح ذى الواو) من ذلك فى قول بعض العرب ثوب مصوون ومسك مدووف وفرس مقوود ولا يقاس على ذلك خلافا للمبرد (و) التصحيح (فى ذى اليا) ممن ذلك (اشتهر) لغة انياء كقوله وإخال أنك سيد معيون وقوله حتى تذكر بيضات وهيجه يوم الرذاذ عليه الدجن مغيوم وهذه لغة تميمية ﴿تنبيه﴾ قالوا مشيب فى المختلط بغيره والاصل مشوب ولكنهم لما قالوا فى الفعل شيب حملوا عليه اسم المفعول وكما قالوا مشيب بناء على شيب قالوا مهوب بناء على هوب الامر فى لغة من يقول بوع المتاع والاصل مهيب (وصحح المفعول من) كل فعل واوى اللام مفتوح العين كما فى (نحو عدا) ودعا فانك تقول فى المفعول منهما معدو ومدعو حملا على فعل الفاعل هذا هو المختار ويجوز الاعلال مرجوحا كما أشار اليه بقوله (وأعلل ان لم تحر) أى لم تقصد (الاجودا) فتقول معدى ومدعى ويروى بالوجهين قوله أنا الليث معديا عليه وعاديا ٭ أنشده المازنى معدوا بالتصحيح وأنشده غيره بالاعلال واختلف فى علة الاعلال فقيل حملا على فعل المفعول وهو قول الفراء وتبعه المصنف واعترض بوجود القلب فى المصدر نحو عتا عتيا والمصدر ليس مبنيا على فعل المفعول وقيل أعل تشبيها بباب أدل وأجرلان الواو الاولى ساكنة زائدة شبيهة بالادغام فلم يعتد بها فصارت الواو التى هى لام الكلمة كانها وليت الضمة فقلبت ياء

متعلق بمحذوف أى فى نحو مبيع ومكيل (قوله عند سيبويه مفعل) بضم الفاء وسكون العين (قوله مخففا) أى بابدال همزته واوا ثم ادغام واو مفعول فيها على رأى الاخفش وبنقل حركتها الى الواو التى هى عين ثم حذفها على رأى سيبويه ولا يخفى أن أصل مسو مسوء بوزن مفعول (قوله أما على قول الخ) وجه ذلك أن الهمزة المتحركة اذا كانت الواو التى قبلها زائدة لغير الحاق قلبت الهمزة واوا وأدغمت الواو فيها وان كانت أصلية نقلت حركة الهمزة اليها وحذفت (قوله خب) أى بحذف الهمزة بعد نقل حركتها الى الباء (قوله كذلك هو) أى تخفيف مسوء (قوله ومسك مدووف) بدال مهملة ثم فاء آخره أى مبلول وقيل مسحوق وسمع مدوف على القياس كذا فى المختار وغيره ورسمه بنون كما فى بعض النسخ تحريف (قوله خذه مطيوبة) اسم مفعول طابه يقال طابه وأطابه أى طيبه ولعل الصواب مطيوبة به نفس برفع نفس على النيابة عن الفاعل أو مطيوبا به نفسا بالتذكير وانابة الضمير فى مطيوبا العائد على فاعل خذ عن الفاعل فتأمل (قوله كانها) أى الخمرة (قوله معيون) اسم مفعول عانه من باب باع أى أصابه بالعين (قوله حتى تذكر) الضمير يرجع لذكر النعام ويوم فاعل هيجه والرذاذ بذالين معجمتين كسحاب المطر الضعيف ويروى يوم رذاذ بالتنكير ويظهر أن الهاء فى عليه لليوم وأن على بمعنى فى والدجن بفتح الدال المهملة وسكون الجيم كما فى كتب اللغة الباس الغيم السماء ودجن يومنا من باب نصر صار ذا دجن وقوله مغيوم أى ذو غيم مطبق صفة ثانية ليوم الرذاذ بعد الصفة الجملة أعنى فيه الدجن بناء على أن أل جنسية مدخولها فى معنى النكرة بدليل الرواية الثانية فان جعل خبرا عن الدجن والجملة صفة أو حال من يوم احتيج الى جعل الدجن بمعنى الغيم والى ادعاء المبالغة فى وصف الغيم بأنه مغيوم ثم صريح كلام القاموس وغيره ان غام لازم بمعنى صار ذا غيم وحينئذ فبناء اسم المفعول منه خلاف القياس ولك أن تحمله على الحذف والايصال أى مغيوم فيه أى اليوم السماء أو مغيوم به أى الدجن هذا ما ظهر لى فى تقرير البيت فتأمله (قوله قالوا مشيب) أى بقلب ضمته كسرة وواوه ياء بعد صيرورته مشووب بالفرع مشوب بنقل ضمة واوه الى شينه وحذف احدى الواوين الساكنين على الخلاف (قوله والاصل) أى القياس مشوب لا مشيب لانه واوى العين وليس مراده الاصل التصريفى اذ هو مشووب بواوين (قوله قالوا مهوب) أى بابقاء الضمة بعد نقلها من الياء وحذف الياء بناء على مذهب الاخفش أن المحذوف العين وبابقاء الضمة بعد نقلها من الياء وقلب الياء واوا بناء على مذهب سيبويه أن المحذوف واو مفعول فعلم ما فى كلام الحواشى من القصور (قوله والاصل) أى القياس مهيب لانه يائى العين وليس مراده الاصل التصريفى اذ هو مهيوب بياء فواو (قوله وصحح المفعول) أى اسم المفعول (قوله حملا على فعل الفاعل) وهو عدا فانه صحيح بمعنى أنه لم يعل بقلب واوه ياء وان قلبت ألفا ذكريا (قوله ويجوز الاعلال مرجوحا الخ) كلام المصنف والشارح يفيد عدم شذوذ الاعلال وصرح ابن هشام بشذوذه (قوله وأعلل ان لم) بنقل حركة الهمزة الى اللام وحذف الهمزة (قوله حملا على فعل المفعول) وهو عدى ودعى (قوله والمصدر ليس الخ) يجاب بجواز تعدد العلل فيجوز أن تكون العلة فى المصدر شيأ آخر وبان المصدر يصلح للفاعل والمفعول فاعل مصدر المفعول وحمل عليه مصدر الفاعل طردا للباب المصدر ليس (قوله ليس مبنيا) أى محمولا (قوله لان الواو الاولى) أى من معدوو ومدعوو (قوله كانها وليت الضمة) أى وليس فى الاسماء العربية المعربة بالحركات ما آخره واو قبلها ضمة لثقل ذلك وقوله فقلبت ياء أى

على حد قلبها في أدل وأجر والاحتراز بواوي اللام من يائيها فانه يجب فيه الاعلال نحو رمى وقلى فانك تقول في المفعول منه مرمى ومقلى والاصل مرموى ومقلوى قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون وأدغمت في لام الكلمة وكسر المضموم لتصح الياء وقد سبق الكلام على هذا وبكونه مفتوح العين من مكسورها وهو على قسمين ماليس عينه واوا وما عينه واو فأما الاول نحو رضي فان الاعلال فيه أولى من التصحيح لان فعله قد قلبت فيه الواو ياء في حالة بنائه للفاعل وفي حالة بنائه للمفعول فكان اجراء اسم المفعول على الفعل في الاعلال أولى من مخالفته له ولهذا جاء الاعلال في القرآن دون التصحيح فقال تعالى ارجعي الى ربك راضية مرضية ولم يقل مرضوة مع كونه من الرضوان وقرأ بعضهم مرضوة وهو قليل (٢٣٣) هذا ماذكره المصنف أعني ترجيح الاعلال على التصحيح في نحو مرضي وذكر غيره أن التصحيح في ذلك هو القياس وأن الاعلال فيه شاذ فان كان فعل بكسر العين واويها نحو قوي تعين الاعلال وجها واحدا فتقول مقوي والاصل مقوو واستثقل اجتماع ثلاث واوات في الطرف مع الضمة فقلبت الاخيرة ياء ثم قلبت المتوسطة ياء لانه قد اجتمع ياء وواو وسبقت احداهما بالسكون ثم قلبت الضمة كسرة لاجل الياء وأدغمت الياء في الياء فقيل مقوي ﴿تنبيه﴾ باب مرضي ومقوي سابع موضع تقلب فيه الواو ياء (كذاك ذا وجهين جا الفعول من ❊ ذي الواو لام جمع او فرد يعن) هذا موضع ثامن تقلب فيه الواو ياء أي اذا كان الفعول مما لامه واو لم يخل من أن يكون جمعا أو مفردا فان كان جمعا جاز فيه الاعلال والتصحيح الا أن الغالب

(٣٠ - صبان رابع)

الاعلال نحو عصا وعصي وقفا وقفي ودلو ودلي والاصل عصوو وقفوو ودلوو أبدلت الواو الاخيرة ياء حملا على باب أدل وأعطيت الواو التي قبلها ما استقر لمثلها من ابدال وادغام وقد ورد بالتصحيح ألفاظ قالوا أبو وأخو ونحو جمع النحو وهي الجهة وبهو بالجيم جمع النجو وهو السحاب الذي هراق ماؤه وبهو جمع لبهو وهو الصدر وان كان مفردا جاز فيه الوجهان الا أن الغالب التصحيح نحو وعتوا عتوا كبيرا لا يريدون علوا في الارض ولا فسادا وتقول غلا المال غلوا وسما زيد سموا وقد جاء الاعلال في قولهم عتا الشيخ عتيا وعسا عسيا أي ولى وكبر وقسا قلبه قسيا وانما كان الاعلال في الجمع أرجح والتصحيح في المفرد أرجح لثقل الجمع وخفة المفرد ﴿تنبيهان﴾ الاول في كلامه ثلاثة أمور أحدها أن ظاهره التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع في الوجهين وليس كذلك كما عرفت ثانيها ظاهره أيضا التسوية بين الاعلال والتصحيح في الكثرة وليس كذلك كما عرفت وقد رفع هذين الامرين

والضمة التي قبلها كسرة يشير الى ذلك كله قوله على حد قلبها الخ وعدم ذكر المصنف هذا في أسباب قلب الواو ياء لا ينهض الاعتراض به على الشارح وان اعترضوا به مع أنه يمكن تقديم قلب الضمة كسرة على قلب الواو ياء فيكون من الاسباب التي ذكرها المصنف فتأمل (قوله على حد قلبها في أدل وأجر) أي على طريقته من قلب الضمة التي قبل الواو كسرة دون بقية أعمال أدل وأجر وكانهم لم يستثقلوا الضمة والكسرة على الياء فيحذفوها ثم يحذفوا الياء لالتقاء الساكنين كما فعلوا في أدل وأجر نظرا الى كون الواو ثالثة في الواقع سا كما عرفت (قوله فانه يجب فيه) أي في اسم مفعوله الاعلال سواء كانت عينه مفتوحة أو مكسورة وسواء كانت واوا أو غيرها (قوله وقد سبق الكلام على هذا) أي في عموم قوله ان يسكن السابق من واو ويا الخ (قوله وبكونه) أي الفعل الواوي اللام اذ الكلام فيه (قوله فان الاعلال فيه) أي في اسم مفعوله (قوله وقرأ بعضهم مرضوة) أي شذوذا (قوله ماذكره المصنف) أي في غير هذا الكتاب كالتسهيل (قوله فان كان فعل الخ) مقابل قوله فاما الاول نحو رضي الخ ولو قال وأما الثاني نحو قوي فيتعين اعلاله لكان أخصر وأحسن في المقابلة وقد علم من كلام المصنف والشارح أن الفعل الذي لامه واو ثلاثة أقسام ما يختار تصحيح اسم مفعوله وهو ماذكره الناظم بقوله وصحح المفعول الخ وما يختار اعلال اسم مفعوله وهو مكسور العين غير واويها كرضي وما يتعين اعلال اسم مفعوله وهو مكسور العين واويها كقوي (قوله ثم قلبت المتوسطة ياء) ولا يضر عروضها الا أن اشتراط الاصالة ذاتا وسكونا انما هي في السابق من الواو والياء كما مر والسابق هنا أصلي نقله شيخنا السيد عن الدنوشري (قوله باب مرضي ومقوي) لم يقل ومعدي لقلة قلب واوه ياء كما مر (قوله ذا وجهين) حال من الفعول بضم الفاء والعين مؤكدة لما يستفاد من التشبيه وقوله لام جمع حال من الواو (قوله أي اذا كان الفعول) لا يخفى أنه ينبغي اسقاط أي (قوله حملا على باب أدل) وجهه ما أسلفه الشارح قريبا في قوله وقيل أعل أي اسم مفعول نحو عدا تشبيها بباب أدل وأجر الخ (قوله ما استقر لمثلها) أي في قول المصنف ان يسكن السابق الخ وقوله من ابدال وادغام أي وكسر ما قبل الياء (قوله أبو وأخو) جمعين لاب وأخ حكاهما ابن الاعرابي تصريح (قوله ونحو) بالحاء المهملة حكى سيبويه انكم لتنظرون في نحو كثيرة تصريح (قوله هراق ماءه) كذا في النسخ والذي في القاموس وغيره أن هراق متعد فالصواب نصب ماءه أو بناء الفعل للمجهول (قوله جمع لبهو) بفتح الموحدة وسكون الهاء تصريح (قوله أي ولى وكبر) راجع لكلا الفعلين والعطف للتفسير هذا ما تفيده كتب اللغة (قوله التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع في الوجهين) لا يخفى أن التسوية بينهما في الوجهين صادقة بتساوي الوجهين في كل منهما

فى الكافية بقوله ورجح الاعـلال فى الجمع وفى * مفرد التصحيح أولى ماقفى ثانيها أطلق جواز التصحيح فى فعول من الواوى اللام وهو مشروط بأن لا يكون من باب قوى فلو بنى من القوة فعول وجب أن يفعل به ما فعل بفعول من القوة وقد تقدم فكان التعبير السالم من هذه الامور المناسب لغرضه أن يقول كذا الفعول منه مفردا وان * يمن جمعا فهو بالعكس يعن والضمير فى منه يرجع لنحو عدا فى البيت قبله * الثالث ظاهر كلامه هنا وفى الكافية وشرحها أن كلا من تصحيح الجمع واعلال المفرد مطرد يقاس عليه أما تصحيح الجمع فذهب الجهورانى (٢٣٤) أنه لا يقاس عليه واليه ذهب فى التسهيل قال ولا يقاس عليه خلافا للفراء هـذا لفظه وأما اعلال المفرد فظاهر التسهيل اطراده والذى ذكره غيره أنه شاذ اهـ (وشاع) أى كثر الاعلال بقلب الواو ياء اذا كانت عينا لفعل جمعا صحيح اللام (نحو نيم فى نوم) جمع نائم وصيم فى صوم جمع صائم وجيع فى جوع جمع جائع ومنه قوله ومعرص تغلى المراجل تحته * عجلت طبخته لقوم جيع ووجه ذلك أن العين شبهت باللام لقربها من الطرف فأعلت كما تعل اللام فقلبت الواو الاخيرة ياء ثم قلبت الواو الاولى ياء وأدغمت الياء فى الياء ومع كثرته التصحيح أكثر منه نحو نوم وصوم ويجب ان اعتلت اللام لئلا يتوالى اعلالان وذلك كشوى وغوى جمع شاو وغاو أو فصلت من العين كنوام وصوام لبعد العين حينئذ من الطرف (ونحو نيام شذوذه نمى) أى روى فى قوله * فما أرق النيام الا كلامها * ﴿تنبيهات﴾ الاول قوله شاع ليس نصا فى أنه مطرد وقد نص غيره من النحويين على اطراده وقد بان لك أن قوله شاع نحو نيم هو بالنسبة الى نيام لا الى نوم * الثانى يجوز فى فاء فعل المعل العين ابدالها الضم والكسر والضم أولى وكذلك فاء نحو دلى وعصى والى جمع الوى وهو الشديد الخصومة * الثالث هذا الموضع تاسع موضع تقلب فيه الواو ياء وبقى عاشر لم يذكره هنا وهو أن تلى الواو كسرة وهى ساكنة مفردة نحو ميزان وميقات الاصل موزان وموقات فقلبوا الواو ياء استثقالا للخروج من كسرة الى الواو كالخروج من كسرة الى ضمة ولذلك لم يكن فى كلامهم مثل فعل وخرج بالقيد الاول نحو موعد وبالثانى نحو طول وعوض وصوان وسوار وبالثالث نحو اجلواذ واعلواط ﴿فصل﴾ (ذو اللين فاتا فى افتعال أبدلا) تا مفعول ثان لابدل والاول ضمير مستتر نائب عن الفاعل يعود على ذى اللين وفا حال منه أى اذا كان فاء الافتعال حرف لين يعنى واوا أو ياء

ويكون التصحيح أولى فى كل ويكون الاعلال أولى فى كل وحينئذ لا يغنى هذا الامر الاول عن الامر الثانى المذكور بقول الشارح ثانيها ظاهره أيضا التسوية بين الاعلال والتصحيح فى الكثرة أى اعلال الجمع والمفرد وتصحيحهما نعم الامر الثانى يغنى عن الاول لاستلزام الثانى للاول لكن ليس من عادتهم الاعتراض باغناء الثانى عن الاول كما هو مشهور فعلم ما فى كلام شيخنا والبعض نعم يرد على الشارح أنا لا نسلم الامر الثانى لان قول المصنف كذاك ناف لاستواء التصحيح والاعلال مقتض لرجحان التصحيح فى الجمع والمفرد لرجوع اسم الاشارة الى المفعول من نحو عدا المتقدم فى قوله وصحح المفعول الخ فكان ينبغى للشارح أن يقول فى كلامه أمران أحدهما أن ظاهره التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع فى رجحان التصحيح على الاعـلال وليس كذلك كما عرفت ثانيهما أطلق جواز التصحيح الخ (قوله المناسب لغرضه) قد يمنع بأن ماذكره من البيت لا يشمل الفعول من باب رضى لارجاعه الضمير فى منه لنحو عدا (قوله جمع نائم) أصله ناوم لانه من النوم فأبدلت الواو همزة على القاعدة وكذا صائم وجائع (قوله ومعرص) بضم الميم وفتح العين المهملة والراء المشددة وبالصاد المهملة وهو اللحم الملقى فى العرصة ليجف ويروى بغير هذا الوجه كما فى العينى وتغلى كترمى كما فى القاموس والمراجل جمع مرجل وهو القدر من النحاس (قوله ويجب ان اعتلت اللام) هذا محترز قوله صحيح اللام وقوله أو فصلت من العين محترز اتصال اللام بالعين المفهوم من التمثيل بنحو نيم فى نوم (قوله كشوى وغوى) بالضم أولهما وفتح ثانيهما وتشديد ثالثهما والاصل شوى وغوى قلبت ياؤهما ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله جمع شاو وغاو) اسمى فاعل شوى يشوى كرمى يرمى وغوى يغوى كرمى يرمى غيا وغوى يغوى كعمى يعمى غواية بالفتح كما فى القاموس والاول أفصح كما فى التصريح (قوله أى روى) وقال السندوبى أى نسب لعلماء العربية (قوله جمع ألوى) ضبط فى نسخ القاموس كافعل التفضيل (قوله مثل فعل) أى بكسر الفاء وضم العين (قوله نحو طول) بكسر الطاء المهملة وفتح الواو مخففة حبل تشد به قائمة الدابة كما فى القاموس (قوله وصوان) هو وعاء الشئ (قوله نحو اجلواذ) بالجيم والذال المعجمة دوام السير مع السرعة تصريح (قوله واعلواط) بالعين والطاء المهملتين التعلق بالعنق يقال اعلوط بعيره أى تعلق بعنقه تصريح والله أعلم

﴿فصـل﴾ (قوله فاتا) تقدم للشاطبى أن ما لم يضف وقصر من أسماء هذه الحروف منون على حد شربت ما بالقصر ونقل ابن غازى عن بعضهم أن الصواب عدم تنوينها لانها مبنية لوضعها وضع الحروف وعندى أنه يجوز الوجهان التنوين على أن مقصور تلك الاسماء مختصر من ممدودها وعدمه على أنه موضوع أصالة وانهم (قوله فاء الافتعال) أى وفروعه بدليل ما بعد (قوله يعنى واوا أو ياء) انما أتى بالعناية لان حرف اللين يشمل الالف مع أنه ليس مرادا كما سيذكره الشارح (قوله

وجب في اللغة الفصحى ابدالها تاء فيه وفي فروعه من الفعل واسمي الفاعل والمفعول لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من مقاربة المخرج ومنافاة الوصف لان حرف اللين من المجهور والتاء من المهموس مثال ذلك في الواو اتصال واتصل ويتصل واتصل ومتصل ومتصل به والاصل اوتصال واوتصل ويوتصل واوتصل (٣٣٥) وموتصل وموتصل به ومثاله في الياء اتسار واتسر ويتسر واتسر ومتسر ومتسر والاصل ايتسار وايتسر وييتسر وايتسر وميتسر وميتسر وانما أبدلوا الفاء في ذلك تاء لانهم لو أقروها لتلاعبت بها حركات ماقبلها فكانت تكون بعد الكسرة ياء وبعد الفتحة ألفا وبعد الضمة واوا فلما رأوا مصيرها الى تغيرها لتغير أحوال ماقبلها أبدلوا منها حرفا يلزم وجها واحدا وهو التاء وهو أقرب الزوائد من الفم الى الواو وليوافق مابعده فيدغم فيه وقال بعض النحويين البدل في باب اتصل انما هو من الياء لان الواو لا تثبت مع الكسرة في اتصال وفي اتصل وحمل المضارع واسم الفاعل واسم المفعول منه على المصدر والماضي

﴿تنبيهان﴾ الاول ذو اللين يشمل الواو والياء كما تقدم وأما الالف فلا مدخل لها في ذلك لانها لا تكون فاء ولا عينا ولا لاما ● الثاني من أهل الحجاز قوم يتركون هذا الابدال ويجعلون فاء الكلمة على حسب الحركات قبلها فيقولون ايتصل ياتصل فهو موتصل وايتسر ياتسر فهو موتسر وحكى الجرمي أن من العرب من يقول ائتصل وائتسر بالهمز وهو غريب اه (وشذ) ابدال فاء الافتعال تاء (في ذي الهمز نحو) قولهم في (ايتكلا) وايتزر افتعل من الاكل والازار اتكل واتزر بابدال الياء المبدلة من الهمزة تاء وادغامها في التاء وكذا قولهم في أوتمن افتعل من الامانة اتمن بابدال الواو المبدلة من الهمزة تاء واللغة الفصحى في ذلك كله عدم الابدال والاتوالي اعلالان وقول الجوهري في اتخذ انه افتعل من الاخذ وهم

ابدالها تاء) ولم تقلب الواو ياء تحتية على ماهو مقتضى القياس لانها ان قلبت يا لزم قلبها تاء في هذه اللغة فالاولى الاكتفاء باعلال واحد كذا ذكره ابن الحاجب قال التفتازاني وفيه نظر اذ لو قلبت الواو ياء تحتية لم يجز قلب التحتية فوقية كما في الياء التحتية المنقلبة عن الهمزة وأجيب بانه يجوز هنا للفرق بين الياء المنقلبة عن الواو والمنقلبة عن الهمزة لان الهمزة لا تبدل فوقية بخلاف الواو كذا في التصريح (قوله اتسار) فسره الفارضي بالقمار وأقره شيخنا ووجه أخذه من اليسر بأن أهل الجاهلية كانوا يظنون أنه يورث اليسار وفي المصباح الميسر مثال مسجد قمار العرب يقال منه يسر الرجل يسر من باب وعد فهو ياسر (قوله لتلاعبت بها حركات ماقبلها) أى طلبا للمجانسة (قوله فكانت تكون) لاحاجة الى تكون وقوله ياء أى أصلية ان كانت الفاء ياء ومنقلبة عن واو ان كانت الفاء واوا وكذا يقال في قوله وبعد الضمة واوا (قوله وبعد الفتحة ألفا) يرد عليه أن شرط قلب الياء والواو ألفا تحركهما كما مر في قوله من ياء او واو بتحريك أصل الخ الا أن يقال هذا الشرط لم تجمع عليه العرب كما يستفاد من التنبيه الثاني (قوله وهو أقرب الزوائد) في معنى التعليل لمحذوف يدل عليه قوله وهو التاء تقديره واختاروا التاء لانه أقرب الخ والمراد الاقربية في المخرج لان التاء من بين طرف اللسان والثنيتين العليين والواو من الشفة ان لم تكن حرف مد فان كانت حرف مد فمن الجوف وأقربية التاء اليها حينئذ من حيث مرور الحرف الجوفي على مخرج التاء وغيره لا في الصفة اذ صفة التاء الهمس وصفة حرف اللين الذى منه الواو الجهر فهما متباعدان صفة ويرد على دعواه أقربية التاء الى الواو الميم فانها أقرب الى الواو مخرجا من التاء لانها من الشفة الا أن يقال مراده الاقربية في الجملة ولما كان يرد حينئذ أن يقال هلا جعلوا البدل الميم دفعه بقوله ليوافق مابعده فيدغم فيه والمراد بالزوائد حروف الزيادة المجموعة بقول بعضهم سألتمونيها وقوله من الفم أى الخارجة من الفم والمراد مقدم الفم من الشفتين والثنايا وطرف اللسان أو مايعم جميع المخارج وقوله الى الواو متعلق باقرب وقوله ليوافق المناسب أنه على حذف العاطف على قوله وهو أقرب الخ بقرينة التصريح به في نسخة ولما كان التعليل بالاقربية قاصرا على ابدال التاء من الواو دون ابدالها من الياء أتى بالتعليل بالموافقة الجاري فيهما فتأمل (قوله وقال بعض النحويين الخ) للاول أن يقول محل قولهم ان الواو لا تثبت مع الكسرة اذا أريد ثبوتها دائما وهنا ليست كذلك وتثبت ثم تبدل تاء ذكريا (قوله ولا عينا ولا لاما) أى مع أصالة الالف فلا ينافي أنها تكون عينا ولاما وهي بدل كما في قام ورمى (قوله من أهل الحجاز الخ) هذا مع قوله وحكى الجرمي الخ محترز قوله سابقا في اللغة الفصحى (قوله نحو ايتكلا) قال المرادي ظاهر تمثيله بايتكلا أنه مما سمع فيه الابدال شذوذا وهو مايدل عليه كلام بعضهم وفي كلام الشارح يعني ابن الناظم خلافه حيث قال ولا يريد أنه يقال في افتعل من الاكل ايتكل اه أى بل المراد أن الابدال سمع فيما هو من جنسه وان كان لم يسمع فيه اه ملخصا وقول شارحنا نحو قولهم صريح في الاول (قوله اتكل واتزر) مقول قولهم (قوله في أوتمن) بالبناء للمجهول كما يدل عليه قوله بابدال الواو الخ اذ لو كان مبنيا للفاعل لقال بابدال الياء (قوله والا توالي اعلالان) فيه نظر وان أقروه لان توالي الاعلالين الممنوع تواليهما على حرفين لا على حرف واحد كما هنا فتأمل (قوله وهم) عده التفتازاني كما في

وانما التاء أصل وهو من تخذ كاتبع من تبع قال أبو علي قال بعض العرب تخذ بمعنى اتخذ ونازع الزجاج في وجود مادة تخذ وزعم أن أصله اتخذ وحذف وصحح ماذهب اليه الفارسي بما حكاه أبو زيد من قولهم تخذ يتخذ تخذا وذهب بعض المتأخرين الى أن تخذ مما أبدلت فاؤه تاء على اللغة الفصحى لان فيه لغة وهي وخذ بالواو وهذه اللغة وان كانت قليلة الا أن بناءه عليها أحسن لانهم نصوا على أن ائتمن لغة رديئة (طا تا افتعال رد اثر مطبق) طا مفعول ثان لرد والمفعول الاول تا ان كان رد أمرا وضميره ان كان رد مجهولا أي اذا بني الافتعال وفروعه مما فاؤه أحد الحروف المطبقة وهي الصاد والضاد والطاء والظاء وجب ابدال تائه طاء فتقول في افتعل من صبر اصطبر ومن ضرب اضطرب ومن طهر اطهر ومن ظلم اظطلم والاصل اصتبر واضترب واطتهر واظتلم فاستثقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من تقارب المخرج (٢٣٦) وتباين الصفة اذ التاء مهموسة مستفلة والمطبق مجهور مستعل فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء ﴿تنبيه﴾ اذا أبدلت التاء طاء بعد الطاء اجتمع مثلان والاول منهما ساكن فوجب الادغام واذا أبدلت بعد الظاء اجتمع متقاربان فيجوز البيان والادغام مع ابدال الاول من جنس الثاني ومع عكسه وقد روي بالاوجه الثلاثة قوله وهو الجواد الذي يعطيك نائله • عفوا ويظلم أحيانا فيظطلم روي فيظطلم ويطلم ويظلم وقد روي أيضا فينظلم بالنون وليس مما نحن فيه واذا أبدلت بعد الصاد اجتمع أيضا متقاربان فيجوز البيان والادغام بقلب الثاني الى الاول دون عكسه فتقول اصطبر واصبر ولا يجوز اطبر لما في الصاد من الصفير الذي يذهب في الادغام واذا أبدلت بعد الضاد اجتمع أيضا متقاربان فيجوز البيان والادغام بقلب الثاني الى الاول دون عكسه فتقول اضطرب واضرب ولا يجوز اطرب لان الضاد حرف مستطيل فلو أدغم في الطاء لذهب ما فيه من ذلك وقد حكي في الشذوذ اطجع وهو في الندور والغرابة مثل الطجع باللام وقد روي بالاوجه الاربعة قوله • مال الى ارطاة حقف فالطجع اه (في ادان وازدد وادكر دالا بقي) أي اذا بني الافتعال مما فاؤه دال نحو دان أو زاي نحو زاد أو ذال نحو ذكر وجب ابدال تائه دالا فيقال ادان وازداد وادكر والاصل ادتان وازتاد واذتكر فاستثقل مجيء التاء بعد هذه الاحرف لان هذه الاحرف مجهورة والتاء مهموسة فجيء بحرف يوافق التاء في مخرجه ويوافق هذه الاحرف في الجهر وذلك الدال ﴿تنبيهات﴾ الاول اذا أبدلت تاء الافتعال دالا بعد الدال وجب الادغام لاجتماع المثلين واذا أبدلت دالا بعد الزاي جاز الاظهار والادغام بقلب الثاني الى الاول دون عكسه فيقال ازدجر وازجر ولا يجوز ادجر لفوات الصفير واذا أبدلت دالا بعد الذال جاز ثلاثة أوجه الاظهار والادغام بوجهيه فيقال اذدكر ومنه قوله • والهرم تذريه اذدراء عجبا •

التصريح بأنه لو كان من الاخذ لوجب أن يقال ايتخذ بغير ابدال وادغام (قوله وانما التاء) أي الاولى أما الثانية فتاء الافتعال قطعا وقوله أصل أي لا بدل من ياء مبدلة من همزة كما زعم الجوهري (قوله وزعم أن أصله اتخذ الخ) يحتمل انه يقول أصل تخذ اتخذ افتعل من الاخذ كما يقول الجوهري أو من الوخذ كما يحكيه الشارح عن بعض المتأخرين وهو الاولى واقتصار شيخنا والبعض على ترجي أنه يقول بالاول قصور (قوله وحذف) أي حذف منه همزة الوصل وتاء الافتعال وفتحت التاء التي هي فاء الكلمة وكسرت الخاء (قوله تخذ يتخذ تخذا) من باب تعب وقد تسكن خاء المصدر قاله في المصباح (قوله الا أن بناءه) أي اتخذ عليها بأن يكون افتعل من الوخذ والاصل اوتخذ قلبت الواو تاء وادغمت في تاء الافتعال على القياس وقوله أحسن أي من جعله افتعل من الاخذ (قوله تا افتعال) وقد تجري تاء الضمير مجرى هذه التاء تشبيها بها في نحو حصط من الحوص وهو الخياطة حكاه الجاربردي فارضى (قوله وضميره) أي ضمير تا (قوله المطبقة) بفتح الموحدة على الحذف والايصال أي المطبق عندها اللسان بأعلى الحنك واندفع ما قيل هنا يجوز كسرها كما في زكريا على الجزرية (قوله من تقارب المخرج) أي في الجملة والا فمن المطبق الطاء وهي من مخرج التاء كما سيذكره الشارح قريبا على أن مخرجيهما الشخصيين مختلفان في الحقيقة كما قرر في محله (قوله حرف استعلاء) أي ومجهور كما لا يخفى فتم تباين الصفة (قوله من مخرجها) عبارة التصريح من مخرج المطبق واختيرت الطاء لكونها من مخرج التاء (قوله ومع عكسه) قال التفتازاني هذا عكس الادغام أي المشهور الذي هو ادخال الحرف الاول في الثاني لان هذا ادخال الثاني في الاول وقال شيخنا لا يسمى هذا ادغاما عند القراء (قوله وهو الجواد) الضمير لهرم بن سنان والنائل العطاء وقوله عفوا أي سهلا بلا من ولا مطل وقوله ويظلم أحيانا بالبناء للمجهول أي يطلب منه في أوقات لا يطلب من مثله فيها فيظطلم أي يتحمل ذلك ولا يرد سائله نقله المصرح عن الجاربردي (قوله الذي يذهب في الادغام) أي ادغامها في الطاء بعد قلبها طاء (قوله مال) أي الذئب والارطاة شجرة من شجر الرمل والحقف بكسر الحاء المهملة وسكون القاف بعدها فاء الرمل المعوج عيني (قوله دالا بقي) دالا خبر بقي فانها بمعنى صار والضمير في بقي يعود على التاء اه فارضى وأعرب المكودي دالا حالا من فاعل بقي (قوله ويوافق هذه الاحرف الخ) فيه أن من جملة هذه الاحرف الدال ولا معنى لموافقة الشيء نفسه الا أن يقال التعبير بالموافقة باعتبار الجملة قوله والهرم تذريه اذدراء عجبا صدره • تحى على الشول جرازا مقضبا •

واذكر واذكر بذال معجمة * وهذا الثالث قليل وقد قرئ شاذا فهل من مذكر بالمعجمة * الثاني مقتضى اقتصار الناظم على ابدال تاء الافتعال طاء بعد الاحرف الاربعة ودالا بعد الثلاثة أنها تقر بعد سائر الحروف ولا تبدل وقد ذكر في التسهيل أنها تبدل ثاء بعد الثاء فيقال اثرد بثاء مثلثة وهو افتعل من ثرد أو تدغم فيها الثاء فيقال اثرد بثاء مثناة قال سيبويه والبيان عندي جيد يعني الاظهار فيقال اثترد ولم يذكر المصنف هذا الوجه وذكر في التسهيل أيضا أنها قد تبدل دالا بعد الجيم كقولهم في اجتمعوا اجدمعوا وفي اجتز اجدز ومنه قوله فقلت لصاحبي لا تحبسانا * بنزع أصوله واجدز شيحا * وهذا لا يقاس عليه وظاهر كلام المصنف في بعض كتبه أنه لغة لبعض العرب فان صح أنه لغة جاز القياس عليه وهذا آخر ما ذكره الناظم من باب الابدال وما يتعلق به من أوجه الاعلال ﴿خاتمة﴾ قد علم مما ذكره أن حروف الابدال منقسمة الى ما يبدل ويبدل منه كالهمزة وحروف العلة الثلاثة وكالهاء فانها تبدل من الهمزة أولا كهراق وتبدل منها الهمزة آخرا كماء فان أصله موه والى ما يبدل ولا يبدل منه وهو الميم والطاء والدال والى ما يبدل منه ولا يبدل وهو التاء أما ابدال الحروف المتقاربة بعضها من بعض لاجل الادغام فلم يعدها في باب الابدال لعروضها وعلم أيضا أن الهمزة تبدل من ثلاثة أحرف وهي الالف والواو والياء وأن الياء تبدل من ثلاثة أحرف وهي الهمزة والالف والواو وأن الواو تبدل من ثلاثة أحرف وهي الهمزة والالف والياء وان الالف تبدل من ثلاثة أحرف وهي الهمزة والواو والياء وأن الميم تبدل من النون وأن التاء تبدل من حرفين وهما الواو والياء وأن الطاء تبدل من التاء وأن الدال تبدل من التاء وأن الثاء تبدل من التاء على ما سبق مفصلا وقد تقدم أول الباب أن ما قصد الناظم ذكره هنا هو الضروري في التصريف وأن حروف الابدال الشائع اثنان

والضمير في تحي يرجع الى الناقة وهو بالنون فالحاء المهملة اما مبني للفاعل من أنحى على الشئ أي أقبل عليه كما في القاموس أو للمفعول من أنحاه أي أماله كما في القاموس وجراز بالجيم فراء ثم زاي كغراب السيف القاطع كما في القاموس وأما قول البعض المراد بالجراز بكسر الجيم أسنان الناقة فلم أر له مساعدا في كتب اللغة وهو حال من الضمير في تحي على تقدير أداة التشبيه ومقضبا بقاف فضاد معجمة فموحدة كمنبر السيف القطاع والمنجل كما في القاموس وهو بدل من جرازا والهرم بفتح الهاء وسكون الراء قال في القاموس نبت وشجر أو البقلة الحمقاء اهـ وقوله تذريه بضم الفوقية من أذرى قال في القاموس ذرت الريح الشئ ذروا وأذرته وذرته أطارته وأذهبته وذرا هو بنفسه اهـ وأخبرني بعض من أثق به من فضلاء الطلبة أن في شرح دلائل الخيرات للفاسي أنه يقال ذرت الريح الشئ ذروا وذريا وعلى هذا يصح فتح تاء المضارعة في البيت وقوله اذدراء مفعول مطلق لتذريه موافق له في أصل الاشتقاق نحو والله أنبتكم من الارض نباتا هذا ما ظهر لي في ضبط البيت وحله وتكلم شيخنا السيد عليه بما هو بمعزل عنه معنى ولفظا (قوله وهذا الثالث) أي اذكر بذال معجمة (قوله ثاء بعد الثاء) أي ثاء مثلثة بعد الثاء المثلثة (قوله أو تدغم فيها) أي في التاء الفوقية الثاء أي المثلثة أي بعد قلبها تاء فوقية كما هو معلوم (قوله وفي اجتز) بالزاي بقرينة ما بعد (قوله لا تحبسانا) من خطاب الواحد بما للاثنين كما قد تفعله العرب أي لا تحبسانا عن شئ النعم بقلع أصول الكلا بل جز الشيح وأسرع لنا في الشئ قاله العيني (قوله الى ما يبدل) أي يكون بدلا وقوله ويبدل منه أي يكون مبدلا منه (قوله وكالهاء الخ) فيه أن هذا لم يعلم مما ذكره الناظم ولا يدفع الاعتراض اعادة الكاف وان زعمه البعض (قوله أولا) حال من الهمزة وقوله بعد آخرا حال من الضمير في منها العائد على الهاء وانما قلنا ذلك اعتبارا بالاصل في الموضعين (قوله وهو التاء) ان قرئ بالفوقية كما في غالب النسخ ورد أنه قد علم من النظم كما سيعترف به الشارح أن الفوقية تبدل ويبدل منها الاول من قوله * ذو اللين فاتا في افتعال أبدلا * والثاني من قوله * طاتا افتعال رد اثر مطبق * وان قرئ بالمثلثة كما في بعض النسخ ورد أن كلامه في حروف الابدال التي ذكرها المصنف بدليل قوله قد علم مما ذكره الخ مع أن المثلثة وقعت بدلا ومبدلا منها كما أفاده الشارح فيما مر قريبا وفيما يأتي وبهذا التحقيق يعرف ما في كلام البعض من الخطا (قوله أما ابدال الحروف المتقاربة الخ) مقابل لمحذوف تقديره هذا في غير ابدال الحروف المتقاربة للادغام أما الخ (قوله فلم يعدها) أنث الضمير مع رجوعه الى ابدال الحروف المتقاربة لاكتسابه التأنيث من المضاف اليه (قوله وعلم أيضا) أي من كلام الناظم حيث قال

أحرف الابدال هدأت موطيا * فأبدل الهمزة من واو ويا

الخ الا أن الشارح لم يذكر هنا أول الاحرف التي يجمعها هدأت موطيا وهو الهاء اكتفاء بذكره لها قريبا في قوله وكالهاء الخ واقتداء بالمصنف في عدم ذكره لها في تفصيل أحرف الابدال استغناء بما ذكره في باب الوقف من ابدالها من تاء التأنيث وقفا (قوله وهي الالف) فيه أن ابدال الهمزة من الالف لم يعلم من كلام المصنف وانما ذكره الشارح في شرح قول المصنف فأبدل الهمزة من واو ويا الخ واعترض هناك على المصنف بعدم شمول عبارته الالف (قوله الضروري في التصريف) أي اللازم بمقتضى قاعدة التصريف (قوله الشائع) أي في كلام العرب كلهم أو قوم منهم على

وعشرون حرفا وأن الابدال قد وقع في غيرها أيضا ولكنه ليس بشائع وقد رأيت أن أذيل ما سبق ذكره باستيفاء الكلام على
ابدال جميع الحروف على سبيل الايجاز مرتبا الحروف على ترتيبها في المخارج فأقول وبالله التوفيق • الهمزة • أبدلت من سبعة أحرف
وهي الالف والياء والواو والهاء والعين والخاء والغين وقد تقدم الكلام عليها سوى الاخيرين فأما ابدالها من الخاء فقولهم في
• مرخ مرأ حكاه الاخفش عن الخليل ومن الغين قولهم في رغنه رأنه حكاه النضر بن شميل عن الخليل وابدالها من هذين الحرفين
غريب جدا • الالف • أبدلت من أربعة أحرف وهي الياء والواو والهمزة والنون الخفيفة وقد تقدم الكلام عليها سوى الاخيرة
وأما ابدالها من النون الخفيفة فنحو لنسفعا • الهاء • أبدلت من ستة أحرف وهي الهمزة والالف والواو والياء والتاء والخاء
فابدالها من الهمزة قد تقدم أول الباب (٢٣٨) وأما ابدالها من الالف ففي قوله • قد وردت من أمكنه • من ههنا ومن هنه
• ان لم أروها فمه • فأبدل الهاء في هنه من الالف وأما قوله فمه فيجوز أن يكون من ذلك أي فما أصنع أو فما انتظاري لها ويجوز أن يكون فمه بمعنى اكفف أي أنها قد وردت من كل جانب وكثرت فان لم أروها فلا تلمني واكفف عني ومن ذلك قولهم في أنا أنه ويجوز أن تكون ألحقت لبيان الحركة وقالوا في حيهله ان الهاء الاخيرة بدل من الالف في حيهلا وأما ابدالها من الواو ففي قوله • وقد رابني قولها ياهناه • ويحك ألحقت شرا بشر وقد اختلف في ذلك فذهب الجماعة الى انها مبدلة من الواو والاصل ياهناو وقال أبو الفتح ولو قيل ان الهاء بدل من الالف المنقلبة من الواو الواقعة بعد الالف لكان قولا قويا اذ الهاء الى الالف أقرب منها الى الواو وابدالها من الياء في
قولهم هذه في هذي وهنيهة في هنية وابدالها من التاء في نحو طلحة في الوقف على مذهب البصريين وقد تقدم خطر
وحكى قطرب عن طيئ أنهم يقولون كيف البنون والبناه وكيف الاخوة والاخواه وهو شاذ ومن الشاذ أيضا قولهم في التابوت تابوه
قال ابن جني وقد قرئ بها يعني في الشواذ قال وسمع بعضهم يقول قعدنا على الفراه يريد على الفرات وابدالها من الخاء في قولهم طخر
الشئ بمعنى طحره أي أبعده ومته الدلو بمعنى متحها ومدهه بمعنى مدحه وفرق بعضهم بين ذي الحاء وذي الهاء فجعل المدح في الهيئة
والمده في الوجه والاصح كونهما بمعنى واحد الا أن المدح هو الاصل • العين • أبدلت من حرفين الحاء والهمزة فالحاء في قوله ضبع
بمعنى ضبح والهمزة في نحو عن زيد قائم بمعنى أن زيدا قائم وهي عنعنة تميم وقد تقدمت • الغين • أبدلت من حرفين وهما الخاء والعين
فالخاء نحو قولهم غطر بيديه يغطر بمعنى خطر يخطر حكاه ابن جني والعين في قولهم لغن

مامر في أول باب الابدال (قوله ماسبق ذكره) أي متنا وشرحا (قوله في رغنه) الرغن كالمنع الاصغاء للقول وقبوله (قوله وقد تقدم الكلام عليها) أي في باب الابدال فلا يعترض قوله سوى الاخيرة بتقدم الكلام عليها في باب نوني التوكيد (قوله قد وردت) أي الابل (قوله ومن ذلك) أي من ابدال الهاء من الالف (قوله أن تكون) أي الهاء ألحقت أي في الوقف بعد حذف الالف لبيان الحركة أي حركة النون اذ لو وقف عليها بعد حذف الالف بدون الهاء لسكنت لا أن الهاء بدل من الالف وايضاح ذلك أن الف أنا زيدت عند البصريين وقفا لبيان حركة النون وقد تحذف الالف ويؤتى بالهاء فيحتمل أن يكون الاتيان بها لابدال الهاء من الالف ويحتمل أن تكون لبيان حركة النون كالالف اذا لم تحذف وعلى هذا الاحتمال اقتصر الدماميني في باب الضمير من شرح التسهيل حيث قال بعد ذكره أن ثبوت الالف في الوقف لبيان الفتحة ما نصه وقد تبين فتحتها بهاء السكت كقول حاتم هكذا فردي أنه (قوله وقالوا في حيهله الخ) لعل وجه التبري أنه يجوز أن تكون الهاء لبيان الحركة كما جاز هذا في أنه (قوله ولو قيل ان الهاء بدل من الالف) الظاهر أن مراده بالالف الهمزة لانها المبدلة من الواو في باب كساء وغطاء (قوله في قولهم هذه) أي باسكان الهاء (قوله وهنيهة في هنية) هي الشئ اليسير (قوله ومته الدلو بمعنى متحها) بفوقية فيهما قال في القاموس متح الدلو كمنع متحها وفسر المتح في موضع آخر بالنزع وفسر الميح بالتحتية في موضع آخر بدخول البئر وملء الدلو لقلة مائها وفي المصباح متحت الدلو من باب نفع اذا استخرجتها ثم قال في موضع آخر ماح الرجل ميحا من باب باع انحدر في الركية فملأ الدلو وذلك حين يقل ماؤها ولا يمكن أن يستقى منها الا بالاغتراف باليد ونحوه ماتح اه ولم أجد فيهما ولا في غيرهما المه بمعنى الميح بالتحتية فيهما واعلم المه كما في القاموس طلاء السيف وغيره بماء الذهب وميه الركية وموهها كثرة مائها فصل ما في كلام شيخنا من الخطا والله الهادي (قوله وفرق بعضهم الخ) قال البعض الظاهر أنه على هذا لا ابدال الا أن يكون التخصيص في كل استعمالا لا وضعا اه وهو متجه (قوله ضبع) بضاد معجمة فموحدة يقال ضبح الفرس كمنع أي صوت صوتا ليس بصهيل ولا همهمة (قوله بمعنى خطر يخطر) في القاموس خطر بباله وعليه يخطر ويخطر خطورا ذكره بعد نسيان والفحل بذنبه يخطر خطرا وخطرانا وخطيرا ضرب به يمينا وشمالا والرجل بسيفه ورمحه رفعه مرة ووضعه أخرى وفي مشيته رفع يديه ووضعهما وخطرانا الرمح اهتز اه وقاعدته أنه اذا ذكر المضارع مرة واحدة ولم يقيده صراحة بضبط فهو بكسر العين وحينئذ تفيد عبارته أن مضارع

في لغن • والخاء • أبدلت من العين قالوا ربخ بمعنى ربع وهو قليل • الخاء • أبدلت من الغين قالوا الاخن يريدون الاغن فقد وقع التكافؤ
بينهما ولذلك غاية انغلة • القاف • أبدلت من الكاف قالوا في وكنة الطائر وهي مأواه من الجبل وقنة حكاه الخليل • الكاف •
أبدلت من حرفين القاف والتاء فالقاف في قولهم عربي كح أي قح وفسر الاصمعي القح فقال هو الخالص من اللؤم فقد وقع التكافؤ
بينهما لكن ابدال الكاف من القاف أكثر من عكسه والتاء في قوله يا ابن الزبير طالما عصيكا وقد تقدم • الجيم • أبدلت من الياء
وقد تقدم • الشين • أبدلت من ثلاثة أحرف الكاف التي للمؤنث والجيم والسين فالكاف في نحو أكرمتك قالوا أكرمتش وهي
كشكشة تميم كما تقدم والجيم كما في قوله • اذ ذاك اذ حبل الوصال مدمش • أي مدمج قال ابن عصفور ولا يحفظ غيره وسهل ذلك كون
الجيم والشين متفقتين في المخرج والسين قالوا جعشوش في جعسوس (٢٣٩) وهو القمي • الذليل ويجمع بالمهملة دون المعجمة
وبذلك علم الابدال
• الياء • وهي أوسع حروف
الابدال أبدلت من ثمانية
عشر حرفا من الالف في
نحو مصابيح وعليم تصغير
غلام ومن الواو في
نحو أغزيت وما تصرف
منه ومن الهمزة في نحو
ذيب في ذئب ومن الهاء قالوا
دهديت الحجر في دهدهته
وقالوا صهصيت بالرجل
أي صهصهت به اذا قلت
له صه صه ومن السين في
قوله اذا ما عد أربعة
فسال • فزوجك خامس
وأبوك سادي • أي سادس
ومن الباء في قولهم الاراني
والثعالي والاصل الارانب
والثعالب وقد مر ومن
الراء في قيراط وشيراز
والاصل قراط وشراز
لقولهم في الجمع قراريط
وشراريز وقال بعضهم في
شيراز شواريز فيكون
البدل من الواو والاصل
شوراز ومن النون في
أناسي وظرابي والاصل
أناسين وظرابين لانهما جمعا انسان وظربان وكذلك تظنيت أصله تظننت من الظن وكان أبو عمرو بن العلاء يذهب الى أن قوله
تعالى لم يتسنه أصله يتسنن أي لم يتغير من قوله تعالى من حمأ مسنون وكذلك ديناراصله دنار لقولهم دنانير ودنينير وقالوا في انسان
ايسان بالياء • ومن الصاد في قولهم قصيت أظفاري والاصل قصصت وقيل ان الياء ههنا أصلها الواو وان المعنى تتبعت أقصاها ومن
الضاد في قوله • اذا الكرام ابتدروا الباع بدر • تقضي البازي اذا البازي كسر • أي تقضض البازي

خطر بباله بكسر العين وضمها ومضارع غيره بالكسر لا غير فاحفظه (قوله في لعن) أي التي هي لغة في
لعل (قوله ربع) قال في القاموس ربع كمنع وقف وانتظر ثم ساق معاني أخر (قوله يريدون الاغن)
هو الذي يخرج صوته من خيشومه (قوله فقد وقع التكافؤ بينهما) أي ابدال كل منهما من الاخرى
(قوله وذلك) أي التكافؤ بينهما (قوله وكنة الطائر) بتثليث الواو وسكون الكاف بعدها نون وأما
وقنة بالقاف فبالضم لا غير وفي نسخ رسمها بفاء بدل النون وهو تحريف نقله شيخنا السيد (قوله أي
مدمج) أي مدخل بعضه في بعض لشدة فتله واحكامه (قوله جعشوش) بوزن عصفور (قوله وبذلك
أي بجمعه بالمهملة دون المعجمة (قوله وهو القمي •) بقاف مفتوحة فميم مكسورة فياء ساكنة فهمزة
قال في القاموس قمأ كجمع وكرم قمأ وقماءة وقماءة بالضم وبالكسر ذل وصغر فهو قمي • اه وفي بعض النسخ
وهو المقمأ بالهمز على صيغة اسم مفعول أقمأ قال في القاموس قمأه كمنعه وأقمأه صغره وأذله اه وعلى
كل فقول الشارح الذليل صفة كاشفة وان كان أنسب بالنسخة الاولى (قوله في نحو أغزيت) بعين
معجمة فزاي يقال أغزيته اذا بعثته يغزو مصباح (قوله وما تصرف منه) أي من مصدره نحو يغزي
ومغزي (قوله دهديت الحجر) أي دحرجته (قوله فسال) بكسر الفاء جمع فسل بفتحها وسكون السين
المهملة أي ردي • كما في المصباح (قوله فزوجك) بكسر الكاف بقرينة تذكير خامس (قوله وشيراز)
في المصباح الشيراز مثل دينار اللبن الرائب يستخرج منه ماؤه وقال بعضهم لبن يغلي حتى يثخن ثم
ينشف حتى يتثقب ويميل طعمه الى الحموضة وشيراز بلد بفارس اه (قوله في شيراز) أي في جمعه
(قوله لم يتسنه) لم يتغير بمر السنين عليه (قوله أصله يتسنن) أي فأبدلت النون الاخيرة ياء ثم الياء
ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت للجازم وزيدت هاء السكت وغيره قول أبي عمرو قولان
أحدهما أن أصله يتسنو بناء على أن أصل سنة سنو لقولهم سانيت قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها ثم حذفت للجازم وزيدت هاء السكت ثانيهما أن الهاء أصلية بناء على أن أصل سنة سنهة
لقولهم سانهت (قوله من حمأ) أي طين أسود مسنون أي متغير (قوله في قولهم قصيت أظفاري)
بتشديد الصاد قال في المصباح قصصته قصا من باب قتل قطعته وقصيته بالتثقيل مبالغة والاصل
قصصته فاجتمع ثلاثة أمثال فأبدل من أحدها ياء للتخفيف اه (قوله ابتدروا الباع) بدر الى الشئ
من باب قعد وابتدر وبادر أسرع والباع بموحدة ثم غين معجمة الكرم كما في العيني والمصباح وعبارته
الباع الكريم لفظة أعجمية استعملها الناس بالالف واللام اه والضمير في بدر يرجع الى الممدوح
وقوله تقضي البازي في القاموس انقض الطائر هوى ليقع كتقضض وتقضى اه ومنه يؤخذ أن
التقضي مصدر تقضى فيكون بكسر الضاد المعجمة المشددة كالتدلي والتجلي والتخلي وهو

(قوله الفتى ومضارعه غيره بالكسر لا غير) كان الصواب ومضارع خطر الفعل بالكسر لا غير ومضارع خطر الرجل بسيفه
وبرمحه يرفعه مرة ويضعه أخرى بالضم لا غير لأن ما يذكر مضارعه يكون بالضم قطعا كما صرح به في القاموس في ديباجته قاله نصر

من الانقضاض ومن اللام فى أملت وأصله أمللت ومن الميم فى قوله تزورام أما الاله فيتق وأما بفعل الصالحين فيأتى قال ابن الاعرابى أراد فيأتم ومن العين فى قوله ومنهل ليس له حوازق * ولضفادى جمه نقانق يريد ولضفادع وقالوا تلعبت من اللعاعة وهى بقلة والاصل تلععت ومن الدال فى التصدية وهى التصفيق والصوت والاصل تصددة لانها من صددت أصد قال تعالى اذا قومك منه يصدون ومن التاء (٢٤٠) فى قوله * قام بها ينشد كل منشد * وايتصلت بمثل ضوء الفرقد أى واتصلت ومن الثاء فى قوله قد مر يومان وهذا الثالى أى الثالث ومن الجيم فى قوله فما لكن الله من شيرات * أى من شجرات وقالوا داجى فى جمع ديجوج والاصل دياجيج ومن الكاف فى قولهم مكوك ومكاكى والاصل مكاكيك وهو مكيال * الصاد * أبدلت من حرفين من السين فى قولهم صراط فى السراط ومن اللام فى قولهم رجل جضد أى جلد * اللام * أبدلت من حرفين وهما النون فى أصيلال والضاد فى الطجع كما مر * الراء * أبدلت من اللام فى قولهم نثره بمعنى نثله وبعل بمعنى لعل * السين * أبدلت من أربعة أحرف من اللام فى قولهم لعن فى لعل وراس فعلت كذا فى لابل فعلت كذا ومن الميم فى قولهم لعن أيم وأين وقالوا أسود قاتم وقاتن ومن الواو فى صنعانى وبهرانى نسبة الى صنعاء وبهراء والاصل صنعاوى وبهراوى لان همزة التأنيث فى النسب تقلب واوا كما تقدم فى بابه ومن الهمزة حكى الفراء حنان فى حناء وهو الذى يختضب به وأما قول الخليل وسيبويه ان نون فعلان الذى مؤنثه فعلى بدل من همزة فعلاء كنون سكران وغضبان

مفعول مطلق لبدرملاقى له فى المعنى كفرح جذلا (قوله من الانقضاض) أى ماخوذ من الانقضاض ويجعل هذا أخذ الاشتقاق ايندفع ما يقال لا يشتق مصدر مزيد من أزيد منه (قوله حوازق) بحاء مهملة وقبل القاف زاى أى جوانب تحرق الماء أى تجذبه وقوله ولضفادى جمه ضفادى مضاف وجم مضاف اليه وجم مضاف والهاء مضاف اليه أى لضفادى عظمه وكثرته كما نقله شيخنا السيد عن الجاربردى وقوله نقانق بفتح النون الاولى وقافين أى أصوات وهو مبتدأ مؤخر خبره لضفادى (قوله تلعبت الخ) ضبط فى القاموس اللعاعة بضم اللام وفسرها بمعان منها الهندبا فلعلها مراد الشارح بالبقلة ثم قال وتلعى تلعيا اه ويؤخذ منه أن العين فى قول الشارح تلععت مشددة وكذا العين الاولى من قوله تلععت (قوله فى التصدية) أقول وكذا فى التصدى قال فى المصباح تصديت للامر تفرغت له وتلملت والاصل تصددت فابدل للتخفيف (قوله من صددت أصد) من باب ضرب يضرب كما فى المصباح (قوله فى جمع ديجوج) بدال مهملة وتحتية وجيمين يقال ليلة ديجوج أى مظلمة (قوله والاصل دياجيج) قال البعض أى حذفت ياء الجمع ثم أبدلت الجيم ياء اه والقياس أن يقال مثل هذا فى قوله والاصل مكاكيك وهو انما يصح اذا كانت الياء من داجى ومكاكى مخففة فاذا كانت مشددة كما ضبطت به ياء مكاكى فيما رأيته من نسخ القاموس الصحيحة فلا بل تكون الياء الساكنة ياء الجمع والتى تليها بدل الجيم والله أعلم (قوله مكوك) كتنور وقوله وهو مكيال أى يسع صاعا ونصفا على أحد أقوال ذكرها فى القاموس (قوله الصاد أبدلت من حرفين من السين فى قولهم صراط فى السراط ومن اللام الخ) كذا فى بعض النسخ قال السعد وفى كل كلمة بها سين بعدها طاء أو خاء أو عين أو قاف جاز ابدال السين صادا سواء كانت هذه الاحرف ثانية أو ثالثة أو رابعة وصراط وصط والصدغ والمصدغة وصيقل فى سراط وسط وسخب ومسغبة وسيقل اه وعلى هذه النسخة يكون قوله بعد الصاد أبدلت من السين فى نحو صراط مكررا وفى بعض النسخ الضاد أى المعجمة أبدلت من اللام فى قولهم رجل جضد أى جلد وعلى هذه النسخة لا تكرار ولا يخفى أن النسختين متعارضتان فى رجل جضد لاقتضاء النسخة الاولى أنه بالصاد المهملة واقتضاء الثانية أنه بالمعجمة فحرره فانى لم أجد فى كتب اللغة بعد المراجعة شيأ من اللفظين (قوله النون فى أصيلان) رسمه بالنون التى هى مبدل منها دون اللام التى هى بدل مع أن رسمها باللام في اسى منعه والناظر ليتعين للناظر أن اللام المبدلة نونا هى اللام الثانية لا الاولى (قوله نثره بمعنى نثله) بنون ومثلثة فيهما على ما رأيت فى النسخ وفيه أن نثله بمعنى استخرجه وليس نثره بهذا المعنى فلعلهما بالكلمة بنون فقوقية لتشاركهما حينئذ فى معنى الجذب (قوله أيم وأين) بفتح همزتهما وسكون يائهما التحتية قال فى الصحاح قال ابن السكيت أصل أيم أيم مخفف مثل لين ولين وهين وهين اه وما نقله عن ابن السكيت هو قضية صنيع القاموس (قوله أسود قاتم وقاتن) قال فى القاموس القتام كسحاب الغبار ثم قال والاقتم الاسود كالقاتم اه وحينئذ فالقاتم تأكيد للاسود (قوله ومن الواو فى صنعانى وبهرانى الخ) انما جعلوا النون بدل الواو لا بدل همزة التأنيث اجراء للنسب الى ذى الهمزة على وتيرة واحدة فى قلب الهمزة واوا (قوله كنون سكران

قول المحشى فانى لم أجد فى كتب اللغة الخ فيه نظر لان صاحب القاموس كتبها فيه بالحمرة الدالة على انها من زيادته على الصحاح واعترضه محشيه بانها موجودة فى الصحاح أى حيث قال فى مادة جلد ما نصه وربما قالوا رجل جضد يجعلون اللام مع الجيم ضادا اذا سكنت اه ورأيت صاحب المزهر نقل عن ديوان الادب مثل ما فى الصحاح والله الهادى قاله نصر

وغضبان فليس المراد بهذا البدل وانما المراد أن النون عاقبت الهمزة في هذا الموضع كما عاقبت لام التعريف التنوين • الطاء • أبدلت من حرفين من التاء في الافتعال بعد حروف الاطباق وقد تقدم ومن الدال حكى يعقوب عن الاصمعي مط الحرف في مده والإمعاط في الابعاد • الدال • ابدلت من ثلاثة أحرف من التاء في الافتعال بعد الدال والذال والزاي والجيم كما مر ومن الطاء قالوا المردي في المرطي وهو حيث يمرط الشعر حول السرة ومن الذال في قولهم ذكر في جمع ذكرة • التاء • أبدلت من سبعة أحرف من الطاء في فستاط والاصل فسطاط لقولهم في الجمع فساطيط دون فساتيط ومن الدال في قولهم ناقة تربوت والاصل دربوت أي مذللة لانه من الدربة ومن الواو في تراث وتجاه ونحوهما ومن الياء في نحو اسنت الاصل اسنى كما مر وفي قولهم ثنتان الاصل ثنيان لانه من ثنيت الواحد ثنيا وفي قولهم كيت وذيت الاصل كية وذية فحذفت تاء التأنيث وأبدلت من الياء الاخيرة وهي لام الكلمة تاء لقولهم كان من الامر كية وكية وذية وذية ومن الصاد في قولهم في لص لصت ومن السين في قولهم في طس طست وقولهم في العدد ست والاصل سدس لقولهم سديسة ثم أبدلت الدال تاء وأدغمت ومن الباء في قولهم ذعالت في ذعالب والذعالب والذعاليب الاخلاق من الثياب الواحد ذعلوب قال في التسهيل وربما أبدلت من هاء السكت ومثاله ما تأوله بعضهم في قوله • العاطفونة حين ما من عاطف • أنه أراد العاطفونه بهاء السكت ثم أبدلها تاء وحركها للضرورة ومثله بعضهم بنحو بهت وبهمت لانه جعل الهاء أصلا • الصاد • أبدلت من السين في نحو صراط • الزاي • أبدلت من حرفين من السين الساكنة قبل دال نحو يزدل في يسدل ويزدر في يسدر يقال سدر البعير يسدر سدرا اذا تحير من شدة الحر ومن الصاد الساكنة قبل الدال نحو يزدق في يصدق ونحو القزد في القصد فان تحركت الصاد لم تبدل وفي كلامهم لم يحرم الرفد من فزد له أي من فصد له فأسكن الصاد وأبدلها زايا • السين • أبدلت من ثلاثة أحرف من التاء في استخذ على أحد الوجهين وأصلها اتخذ ومن الشين في قولهم في مشد ومشدود مسد ومسدود ومن اللام في قولهم استقطه في التقطه وهو في غاية الشذوذ • الظاء • لم أرها ابدلت الا شيئا • الذال • أبدلت من حرفين من الدال في قراءة من قرأ فشرذ بهم بالمعجمة ومن التاء في قولهم تلعذم الرجل أي تلعثم اذا أبطأ في الجواب • الثاء • أبدلت من حرفين من الفاء في مغثور والاصل مغفور ومن الذال

وغضبان) تمثيل لنون فعلان (قوله هذا البدل) أي الاصطلاحي الذي الكلام فيه (قوله عاقبت الهمزة) لان الهمزة للمؤنث والنون للمذكر فلا يجتمعان وفي اطلاق المعاقبة على ذلك تجوز لان الحرفين المتعاقبين يكونان في كلمة واحدة وما هنا ليس كذلك اذ مؤنث سكران سكرى بالقصر لا سكراء بالمد (قوله في المرطي) لم أقف على نقل صحيح فيه بالمعنى المذكور في الشرح والذي في القاموس مرطى كجمزى ضرب من العدو والمريطاء كالغبيراء ما بين السرة أو الصدر الى العانة وساق معاني أخر ثم قال وما اكتنف العنفقة من جانبيها كالمرطاوين بالكسر والاباط وبالقصر اللهاة اه ولم يزد في الصحاح على ما في القاموس بل لم يستوعبه بخلاف (قوله وهو حيث يمرط الشعر) راء وطاء مهملتين قال البعض أي المكان الذي ينبت فيه الشعر اه وانظر ما سنده في ذلك فان الذي رأيته في الصحاح والقاموس وغيرهما أن مرط الشعر نتفه بنون ففوقية ففاء وضبط شيخنا السيد يمرط في عبارة الشارح بالفوقية وفتح الميم وشد الراء على صيغة الماضي وفسره نتف (قوله ذكر في جمع ذكرة) هما كعبرة وعبر كما قاله شيخنا السيد وقال في الصحاح الذكر والذكرى نقيض النسيان وكذلك الذكرة اه ونقل صاحب القاموس عن الليث أن المعجمة تبدل بالمهملة في الذكر جمع ذكرة اذا دخلت عليه أل فاذا جردمنها قيل ذكر بالمعجمة (قوله فستاط) بضم الفاء المعجمة (قوله تربوت) بوزن ملكوت وقوله أي مذللة يعني سهلة وقوله من الدربة بضم الدال وسكون الراء وهي اعتياد الشئ والجراءة عليه ويلزم من اعتياد الحيوان شيأ وجراءته عليه سهولته فيه (قوله الاصل ثنيان) ضبطه البعض بفتحات (قوله من ثنيت الواحد) من باب رمى أي صيرته ثانيا كذا في المصباح وبه يعرف ما في كلام البعض (قوله ذعالت) بذال معجمة وعين مهملة وقوله الواحد ذعلوب أي كعصفور (قوله الاخلاق) أي الباليات (قوله وحركها للضرورة) فيه ان الوزن صحيح بدون تحريكها فلا ضرورة اليه كما لا يخفى على من له أدنى المام بالعروض (قوله نحو يزدل في يسدل الخ) يسدل باللام من باب ضرب ونصر أي أرخى ويسدر بالراء من باب فرح كذا في القاموس (قوله ونحو القزد) بقاف فزاي (قوله فان تحركت الصاد لم تبدل) وكذا السين وانما اقتصر على الصاد لانه انما أتى بهذا الكلام توطئة لما بعده (قوله لم يحرم الرفد) بكسر الراء وسكون الفاء أي العطاء والهاء في من فزد له ترجع الى الممدوح (قوله على أحد الوجهين) قال البعض والوجه الثاني أن السين أصلية اه أي فيكون استخذ افتعل من سخذ ولست على وثوق منه فاني لم أجد في القاموس ولا في غيره وجود المادة فلعل الوجه الثاني ان السين بدل من واو هي فاء الكلمة بناء على ما نقله الشارح سابقا عن بعض المتأخرين أن الاصل قبل تاء الافتعال وخذ وبعدها وتخذ فأبدلت الواو سينا تارة وتاء أخرى (قوله وهو في غاية الشذوذ) أي ابدال اللام من السين (قوله من مغثور والاصل مغفور) الذي يؤخذ من

في قولهم في الجذوة من النار جثوة والفاء أبدلت من حرفين من الثاء في قولهم قام زيد فم عمرو أي ثم عمرو ومغثور ومغفور بمعنى ثوم ومن الباء في قولهم خذه بأفانه أي بإبانه والباء أبدلت من حرفين من الميم في قولهم با اسمك يريدون ما اسمك ومن الفاء في قولهم البسكل في الفسكل والميم أبدلت من أربعة أحرف من الواو في فم عند الأكثر أصله فوه مثل ثوب حذفت الهاء تخفيفا لأنه قد يضاف إلى الضمير فيقال فوهه (٢٤٢) فيستثقل ذلك ثم أبدلت الميم من الواو ومن النون في نحو عمبر والبنام في العنبر والبنان ومن الباء في قولهم بنات مخر في بنات بخر للسحاب لأنه من البخار وقولهم ما زلت راتما على هذا أي راتبا عن ابن السكيت ورأيته من كثب ومن كثم أي قرب فالميم بدل من الباء لأنهم قالوا كثب النقيه الامر ولم يقولوا كثمه وقوله فبادرت منها على مثابرة حتى استقت دون محيا جيدها نغما أراد نغبا والنغبة الجرعة ومن لام التعريف في اللغة اليمنية والواو أبدلت من ثلاثة أحرف الألف والياء والهمزة وقد تقدمت والله أعلم

﴿فصل﴾ في الإعلال بالحذف وهو على ضربين مقيس وشاذ فالمقيس هو الذي تعرض لذكره في هذا الفصل وهو ثلاثة أنواع وقد أشار إلى الأول منها بقوله (فا أمر أو مضارع من كوعد احذف وفي كعدة ذاك اطرد) أي إذا كان الفعل ثلاثيا واوي الفاء مفتوح العين فإن فاءه تحذف في المضارع ذي الياء نحو وعد يعد والأصل يوعد فحذفت الواو استثقالا لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة وحمل على ذي الياء أخواته نحو أعد وتعد ونعد والأمر نحو عد والمصدر الكائن على فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو عدة فإن أصله وعد على وزن فعل فحذفت فاؤه حملا على المضارع وحركت عينه بحركة الفاء وهي الكسرة ليكون ذلك كسرة الفاء دليلا عليها وعوضوا منها تاء التأنيث ولذلك لا يجتمعان وتعويض التاء هنا لازم وقد أجاز بعضهم حذفها للإضافة تمسكا بقوله وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا بمعنى عدة الأمر ومذهب الفراء وخرجه بعضهم على أن عدا جمع عدوة أي ناحية أي وأخلفوك نواحي الأمر الذي وعدوا ﴿تنبيهات﴾ الأول يفهم من قوله من كوعد

القاموس أنه بالميم مضمومة وغين معجمة فإنه قال في فصل الغين المعجمة من باب الراء المغثور بالضم والمغثر كمنبر شيء ينضحه الثمام إلى أن قال والجمع مغاثير ثم قال والمغافير المغاثير الواحد مغفر كمنبر ومغفر ومغفور بضمهما ومغفار ومغفير بكسرهما اهـ ولم يصنع مثل ذلك في عثر وعفر بالعين المهملة وحينئذ فرسم معثور ومعفور في كلام الشارح بالعين المهملة تصحيف وإن لم يتنبه له أرباب الحواشي (قوله بأفانه) بكسر الهمزة وتشديد الفاء أي في وقته (قوله في الفسكل) كقنفذ وزبرج الفرس الذي يجيء في الحلبة آخر الخيل ورجل فسكل كزبرج رذل في القاموس في فصل الفاء من باب اللام وقد فسكل وفسكله غيره إذا رسم متعد اهـ وفيه في فصل الباء الموحدة البسكل بالضم الفسكل من الخيل اهـ (قوله في بنات بخر) بفتح الموحدة وسكون الخاء المعجمة كما في القاموس (قوله من كثب ومن كثم) بكاف ومثلثة مفتوحتين فيهما كما في المصباح والقاموس فكتابتها بالفوقية تصحيف وإن لم يتنبه له شيخ ولا البعض وغيرهما وقوله لأنهم قالوا كثب الفقيه الأمر إن كان بالفوقية كما في النسخ فهو تصحيف أو تعليل باطل لخروجه عن الموضوع وإن كان بالمثلثة فلعل معناه قرب من الأمر (قوله فبادرت سربها) أي أسرعت إلى جماعتها وقوله مثابرة بمثلثة ثم موحدة أي مواظبة على العجلة والسرعة يقال ثابر على كذا أي واظب كما في القاموس وقوله دون محيا جيدها لعله حال من نغما أي حال كونه دون القدر الذي به حياة عنقها يعني نفسها وقوله نغما بفتح النون وسكون الغين المعجمة وكذا النغب وفعله نغب كمنع ونصر وضرب كما في القاموس (قوله والنغبة الجرعة) في القاموس النغبة أي بالفتح الجرعة وتضم أو الفتح للمرة والضم للاسم اهـ

﴿فصل في الإعلال بالحذف﴾

(قوله ثلاثة أنواع) ما يتعلق بفاء الكلمة وما يتعلق بحرف زائد فيها وما يتعلق بعينها أو لامها على الخلاف الآتي وقد ذكرها على هذا الترتيب (قوله إذا كان الفعل) أي الماضي وقوله مفتوح العين في مفهومه تفصيل لأن مضمومها لا تحذف فاء مضارعه نحو وضؤ يوضؤ ووسم يوسم ومكسورها إن كسرت عين مضارعه حذفت فاء مضارعه نحو وثق يثق وومق يمق وورث يرث وإن فتحت فقد تحذف فاء مضارعه نحو وسع يسع ووطئ يطأ وقد لا تحذف نحو وجل يوجل ووجع يوجع وإن استعملت بالكسر والفتح جاز حذف فاء مضارعه وعدم حذفها كوله فإنه جاء من باب تعب فلم تحذف فاء مضارعه ومن باب وعد فحذفت لكن هذه لغة قليلة كما في المصباح (قوله لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة) أي وهما ضدان للواو والواقع بين ضديه مستثقل (قوله وتعويض التاء) أي التعويض بالتاء وقوله هنا لعله احتراز عن التعويض بالتاء في باب إقامة واستقامة فإنه غالب لا لازم (قوله لازم) فحذفها شاذ على الراجح (قوله وقد أجاز بعضهم الخ) مقابل قوله وتعويض التاء هنا لازم وقوله للإضافة أي لقيامها مقام التاء (قوله وخرجه بعضهم الخ) الأصح أنه احتمال في البيت لأن يكون مفردا وأن يكون جمعا إنما هو بقطع النظر عن رسمه وإلا فهو إن رسم بألف بعد الدال تعين كونه جمعا أو لا تعين كونه مفردا فاندفع ما ذكره شيخنا والبعض (قوله أي

أي حذف الواو مشروط بشروط * أولها أن تكون اليا مفتوحة فلا تحذف من يوعد مضارع أوعد ولا من يوعد مبنيا للمفعول وشذ من ذلك قولهم يدع و يذر في لغة * ثانيها أن تكون عين الفعل مكسورة فإن كانت مفتوحة نحو يوجل أو مضمومة نحو يوضؤ لم تحذف الواو وشذ قول بعضهم في مضارع وجد يجد ومنه قوله لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة * تدع الصوادي لا يجدن غليلا * وهي لغة عامر يتو أما حذف الواو من يقع و يضع ويهب فلكسر المقدر لان الاصل (٣٤٣) فيها كسر العين اذ ماضيها فعل بالفتح فقياس مضارعها يفعل بالكسر ففتح لاجل حرف الحلق تخفيفا فكان الكسر فيه مقدرا و يسع كذلك لانه وإن كان ماضيه وسع بالكسر وقياس مضارعه الفتح الا انه لما حذفت منه الواو دل ذلك على أنه كان مما يجيء على يفعل بالكسر نحو ومق يمق والى هذا أشار في التسهيل بقوله بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كيعد أو مقدرة كيقع و يسع * ثالثها أن يكون ذلك في فعل فلو كان في اسم لم تحذف الواو فتقول في مثال يقطين من وعد يوعيد لان التصحيح أولى بالاسماء من الاعلال * الثاني فهم من قوله كعدة ان حذف الواو من فعلة المشار اليها مشروط بشرطين أحدهما أن تكون مصدرا كعدة وشذ من الاسماء رقة للفضة وحشة للارض الموحشة ومن الصفات لدة بمعنى ترب و يقع على الذكر فيجمع بالواو والنون وعلى الانثى فيجمع بالالف والتاء قال رأين لداتهن مؤزرات * وشرخ لدى أستار الهرام وفيها احتمال وهو أن تكون مصدرا وصف به ذكره الشلوبين وقوله في التسهيل وربما أعل بذا الاعلال أسماء كرقة وصفات كلدة فيه نظر لان مقتضاه وجود أقل الجمع من النوعين أما الاسماء فلوجود رقة وحشة وجهة عند من جعلها اسما وأما الصفات فلا يحفظ غير لدة وقد أنكر سيبويه مجيء صفة على حرفين * ثانيهما أن لا تكون لبيان الهيئة نحو الوعدة والوقفة المقصود بهما الهيئة فإنه لا يحذف منهما كما اقتضاه كلام الكافية * الثالث نبه بقوله فعلة على أنها لو كانت فعلة بالكسر على غير فعلة لم تحذف منها شيء نحو الوترة وتر وترا و وترة

حذف الواو) أي من المضارع (قوله يدع و يذر) ببنائهما للمفعول وشذوذهما كما في التصريح من وجهين ضم يائهما وفتح عينهما فقد انتفى فيهما الشرط الاول والثاني والقياس يودع و يوذر لكن حمل فعل المفعول على فعل الفاعل وحسنه أن هذه الواو لم ينطق بها في شيء من تصاريف هذين الفعلين الا نادرا (قوله أن تكون عين الفعل) أي المضارع فالمدار على كسر العين فيه لا على فتحها في الماضي وإن أوهمه كلامه السابق (قوله يجد) أي بضم الجيم أما على اللغة المشهورة من كسرها فلا شذوذ (قوله لو شئت) خطاب لامامة ونقع بالنون والقاف والعين المهملة أي روي والصوادي جمع صادية وهي العطشى وغليلا بالغين المعجمة مفعول لا يجدن بمعنى لا يصبن ولهذا اقتصر على مفعول واحد والجملة حال من الصوادي اه عيني وفي القاموس نقع بالشراب كمنع اشتفى منه وفيه أيضا الغليل كامير العطش أو شدته أو حرارة الجوف (قوله دل ذلك) أي حذف الواو منه وقوله على انه كان الخ قد يبحث فيه بانه يحتمل أن يكون الحذف لمجرد شذوذ كما يشير اليه قول المصرح وشذ يسع من وجهين كون ماضيه مكسور العين وكون مضارعه مفتوحها اه ثم الوجه الاول لا يمنع مع كون المدار على كسر عين المضارع كما قدمناه بأن القياس على ومق يمق في كسر عين المضارع قياس على ما هو خلاف القياس لان قياس الماضي مكسور العين فتح عين مضارعه فتدبر ثم رأيت في المصباح كلاما آخر حسنا لا يرد عليه ما ذكر وعبارته فيسل الاصل في المضارع الكسر ولهذا حذفت الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ثم فتحت بعد الحذف لمكان حرف الحلق ومثله يهب و يقع و يدع و يلع و يطأ و يضع و يلع اه (قوله للفضة) أي المضروبة (قوله للارض الموحشة) بكسر الحاء المهملة أي الخالية التي لا أنيس بها كما يستفاد من الصحاح والقاموس (قوله ومن الصفات لدة بمعنى ترب) بفوقية مكسورة فراء ساكنة فوحدة من ساواك سنا ولم أجد لدة سواء بمعنى صفة أو مصدر بهذا المعنى والذي في القاموس ولدت تلد ولادا وولادة والادة ولدة ومولدا ثم قال واللدة الترب ثم قال ووقت الولادة كالمولد والميلاد (قوله رأين) أي النسوة لداتهن أي أترابهن مؤزرات أي مستورات بالازر وشرخ لدى بشين معجمة مفتوحة فراء ساكنة فخاء معجمة قال البعض أي ستر أترابي اه ولم أجد في القاموس ولا الصحاح ولا غيرهما الشرخ بمعنى الستر وعبارة الصحاح الشارخ الشاب والجمع شرخ مثل صاحب وصحب ثم قال وشرخ الامر والشباب أوله ثم قال وهما شرخان أي مثلان والجمع شروخ وهم الاتراب اه وانظر هل الهرام جمع هرم ككتف يطلق على النفس والعقل وكبير السن كما في القاموس وتأمل المعنى (قوله عند من جعلها) أي جهة اسما أي لا مصدر كما يأتي عن الشلوبين (قوله وقد أنكر سيبويه مجيء صفة على حرفين) المناسب للسياق ان المراد استعمال صفة على حرفين أصليين وإن وضعت في الاصل على ثلاثة أحرف حذف أحدها وعوض عنه ثم يحتمل ان المراد أنكر سيبويه مجيء صفة كذلك غير لدة فيكون تأييدا لما قبله و يحتمل أن المراد أنكر ذلك بالكلية حتى منع كون لدة صفة فيكون مقابلا له (قوله لا يحذف منهما) أي لا تحذف واوهما الا لقياس تصريح (قوله فالوتر) يقال وترت العدد أفردته والصلاة جعلتها وترا وزيد اسحقه

بكسر الواو وحكاه أبو علي في أماليه قال الجرمي ومن العرب من يخرجه على الأصل فيقول وعدته عدة وجهة ووجهة وذهب المازني والمبرد والفارسي الى أن وجهة اسم للمكان المتوجه اليه فعلى هذا لا شذوذ في اثبات واوه لأنه ليس بمصدر وذهب قوم الى أنه مصدر وهو ظاهر كلام سيبويه ونسب الى المازني أيضا وعلى هذا فاثبات الواو فيه شاذ قال بعضهم والمسوغ لاثباتها فيه دون غيره من المصادر أنه مصدر غير جار على فعله اذ لا يحفظ وجه يجه فلما فقد مضارعه لم يحذف منه اذ لا موجب لحذفها الا حمله على مضارعه ولا مضارع والفعل المستعمل منه توجه واتجه والمصدر الجاري عليه التوجه فحذفت روائده وقيل وجهة ورجح الشلوبين القول بأنه مصدر قال لأن وجهة ووجهة بمعنى واحد ولا يمكن أن يقال في جهة انها اسم للمكان اذ لا يبقى للحذف وجه ٭ الرابع ما فتحت عين هذا المصدر لفتحها في مضارعه نحو سعة وضعة وقد تضم (٢٤٤) قالوا في الصلة صلة بالضم وهو شاذ ٭ الخامس ما أهمل فيه هذا الاعلال مصدر فعل بالضم نحو وقح قحة ٭ السادس فهم من تخصيص هذا الحذف بالواو أن ما فاؤه ياء لاحظ له في هذا الحذف الا ما شذ من قول بعضهم في مضارع يسر يسر والأصل ييسر وفي مضارع يئس يئس والأصل ييئس انتهى ثم أشار الى النوع الثاني بقوله (وحذف همز أفعل استمر في مضارع وبنيى متصف) أي مما اطرد حذفه همزة أفعل من مضارعه واسمي فاعله ومفعوله وهما المراد بقوله وبنيي متصف فتقول أكرم يكرم فهو مكرم ومكرم والأصل يؤكرم ومؤكرم ومؤكرم الا أنه لما كان من حروف المضارعة همزة المتكلم حذفت همزة أفعل معها لئلا تجتمع همزتان في كلمة واحدة وحمل على ذي الهمزة أخواته واسما الفاعل والمفعول ولا يجوز اثبات هذه الهمزة على الأصل الا في ضرورة أو كلمة مستندرة فالضرورة قوله ٭ فانه أهل لأن يؤكرما ٭ والكلمة المستندرة قولهم أرض مؤرنبة بكسر النون أي كثيرة الأرانب وقولهم كساء مؤرنب اذا خلط صوفه بوبر الأرانب هذا على القول بزيادة همزة أرنب وهو الأظهر (تنبيه) لو أبدلت همزة أفعل هاء كقولهم في أراق هراق أو عينا كقولهم في أنهل الابل عنهل لم تحذف لعدم مقتضى الحذف فتقول هراق يهريق فهو مهريق ومهراق وعنهل الابل يعنهلها فهو معنهل ومعنهلة انتهى ثم أشار الى النوع الثالث بقوله (ظلت وظلت في ظللت استعملا) أي كل فعل ثلاثي مكسور العين ماضيه عينه ولامه من جنس واحد يستعمل في اسناده الى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه تاما كظللت ومحذوف اللام مع نقل حركة العين الى الفاء كظلت ودون نقلها كظلت وكذا تفعل في ظللن فان زاد على الثلاثة تعين الاتمام نحو أقررت

نقصته اياه والأكل من باب وعد كذا في المصباح (قوله بكسر الواو) راجع للثاني فقط (قوله من يخرجه) أي مثلة لمصدر وأن يتعلق به على الأصل الذي هو الاتمام شذوذا ليوافق ما قبله وما بعده ويحتمل أن مراد الجرمي أن ذلك لغة مطردة لبعض العرب فيكون قولا آخر (قوله الى أنه مصدر) أي غير جار على فعله وهو توجه أو اتجه لحذف زوائده قال الطلاوي وهذا هو المراد بقول بعضهم اسم مصدر لأن اسم المصدر هو المصدر الجاري على غير فعله اهـ (قوله لاثباتها فيه) أي شذوذا وقوله دون غيره من المصادر لعل هذا القائل لم يطلع على ورود ترة ووعدة وونية أو لم يثبت عنده ورودها (قوله التوجه) أي أو الاتجاه (قوله ولا يمكن أن يقال في جهة انها اسم) قدم الشارح أن منهم من جعلها مصدرا حذفت واوها شذوذا كرقة وشية (قوله اذ لا يبقى للحذف وجه) أي لأن الاسم لا يحذف منه وانما يحذف من المصدر والقائل بأنهما مصدر يقول المصدر بشرط لاطراد الحذف والحذف في جهة شاذ (قوله نحو سعة وضعة) بفتح أولهما وبكسر في لغة وبالكسر قرأ بعض التابعين ولم يأت سعة من المثال كما في المصباح (قوله وقد تضم) أي عين المصدر وان كانت في مضارعه مكسورة (قوله وقح قحة) القحة والوقاحة قلة الحياء كما في المصباح (قوله يسر ييسر) كوعد يعد أي لعب القمار كما في المصباح (قوله وفي مضارع يئس) اعلم أن كلا من مضارع يئس بفتح الهمزة مكسورة ومضارع يبس بفتح الموحدة مكسورة جاء كمنع اطرادا وكيضرب شذوذا كما في القاموس وأن كلا من المضارعين سمع فيه الحذف شذوذا كما في شرح الدماميني على التسهيل فيصح ضبط يئس في عبارة الشارح بالهمزة وبالموحدة والظاهر أن سماع الحذف فيهما على لغة كسر عينهما والا كان شذوذ الحذف فيهما أشد وحينئذ يكون المحذوف الساكن عينه مفتوحة (قوله وبنيى متصف) أي صيغتي الذات المتصف أي الصيغتين الدالتين على الذات المتصف بذلك المعنى على جهة القيام به أو الوقوع عليه منهم (قوله أخواته) نحو نكرم وتكرم ويكرم (قوله كساء مؤرنب) بفتح النون كما في القاموس (قوله هذا) أي استندار قولهم أرض مؤرنبة وكساء مؤرنب على القول الخ أما على القول بأن الهمزة أرنب فلا يكون قولهم ذلك مستندرا (قوله أو عينا) أي مهملة (قوله يهريق) بفتح الهاء وكذا مهريق ومهراق (قوله استعملا) ألفه للتثنية (قوله تاما) هو وما بعده بدل من قوله على ثلاثة أوجه الواقع حالا فلا اشكال في نصب تاما (قوله فان زاد الخ) محترز الثلاثي وقوله وكذا يتعين الاتمام ان كان الخ محترز مكسور العين وقوله وان كان الفعل الخ محترز ماض ولم يذكر محترز قوله عينه ولامه الخ لوضوحه (قوله نحو أقررت) فلا يقال أقرت

وشذا حست في احسست وكذا يشمين الإشمام ان كان مفتوح العين نحو حلت وشذ همت في هممت حكاه ابن الانباري وان كان الفعل مضارعا أو أمرا واتصل بنون نسوة جاز الوجهان الاولان فقط نحو يقررن ويقرن واقررن وقرن والى ذلك الاشارة بقوله (وقرن في اقررن) أي استعمل قرن في اقررن قال تعالى وقرن في بيوتكن وهو أمر من قررت بالمكان أقر بالفتح في الماضي والكسر في المستقبل فلما أمر منه اجتمع مثلان وأولهما مكسور فحسن الحذف كما فعل بالماضي وقيل هو أمر من الوقار يقال وقر يقر فيكون قرن محذوف الفاء مثل عدن ورجح الاول لتتوافق القراءتان فان كان أول المثلين مفتوحا كما في لغة من قال قررت بالمكان بالكسر أقر بالفتح فالتخفيف قليل واليه أشار بقوله (وقرن نقلا) أي في قراءة نافع وعاصم لانه تخفيف لمفتوح وقد أوهم بقوله نقلا ان ذلك لا يطرد وصرح به في الكافية وأما الذي قبله فصرح في الكافية باطراده فقال

(٢٤٥) ● وقرن في اقررن وقس معتضدا ●

وذكر غيره انه لا يطرد وهو ظاهر كلام التسهيل بل ذهب ابن عصفور الى أن الحذف في ظلت ونحوه غير مطرد وقد صرح سيبويه بشذوذه وانه لم يرد الا في لفظتين من الثلاثي وهما ظلت ومست وفي لفظ ثالث من الزوائد على ثلاثة وهو احست في احسست والى الاطراد ذهب الشلوبين وحكى في التسهيل أن الحذف لغة سليم وبذلك يرد على ابن عصفور ﴿تنبيهات﴾ ● الاول اختلف كلام الناظم في المحذوف فذهب في شرح الكافية الى أن المحذوف اللام وذهب في التسهيل الى أن المحذوف العين وهو ظاهر كلام سيبويه ● الثاني أجاز في الكافية وشرحها الحاق المضموم العين بالمكسور فأجاز في اغضضن أن يقال غضن قياسا على قرن واحتج له بأن فك المضموم أثقل من فك المكسور واذا كان فك المفتوح قد فر منه الى الحذف في قرن المفتوح القاف فعل ذلك بالمضموم أحق بالجواز قال ولم أره منقولا اهـ

﴿فصل في الادغام﴾ يعني اللائق بالتصريف كما قيده في الكافية وهو لغة الادخال واصطلاحا الاتيان بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل والادغام بالتشديد افتعال منه وهو لغة سيبويه وقال ابن يعيش الادغام بالتشديد من ألفاظ البصريين والادغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين ويكون الادغام في المتماثلين وفي المتقاربين وفي كلمة وفي كلمتين وهو باب متسع واقتصر الناظم في هذا الفصل على ذكر ادغام المثلين في كلمة فقال

(أول مثلين محركين في ● كلمة ادغم) أي يجب ادغام أول المثلين المتحركين بشروط وهي أحد عشر أحدها أن يكونا في كلمة نحو شد ومل وحب أصلهن شدد بالفتح ومل بالكسر وحبب بالضم فان كانا في كلمتين مثل جعل لك كان الادغام جائزا لا واجبا الثاني أن لا يكونا همزتين نحو قرأ آية فانه الادغام فيه رديء وأن لا يكون الحرف الذي قبلهما اسما كاغيرلين

(قوله وشذا حست في احسست) حذف منه العين أو اللام ونقلت حركة العين الى الفاء (قوله جاز الوجهان الاولان فقط) أي الاتمام وحذف اللام مع نقل حركة العين وهي الكسرة الى الفاء لكن العين هنا عين المضارع أو الامر وفيما سبق عين الماضي (قوله من وقر يقر) كوعد يعد (قوله فالتخفيف) أي بحذف الهمزة مع نقل حركة العين وهي الفتحة الى الفاء (قوله لانه تخفيف لمفتوح) تعليل لقوله فالتخفيف قليل وجوز في شرح الكافية أن يكون المفتوح من قار يقار اذا اجتمع ومنه القارة وهي الاكمة لاجتماعها (قوله والى الاطراد) أي اطراد الحذف في ظلت ونحوه فهو مقابل لقوله بل ذهب ابن عصفور الخ (قوله على ابن عصفور) أي وعلى سيبويه أيضا (قوله في اغضضن أن يقال غضن) بنون النسوة فيهما هذا هو الصواب واسقاطها تحريف لان الكلام في الفعل المسند الى نون النسوة كما قاله الشارح فيما مر (قوله فك المفتوح) أي الذي هو أخف من فك المكسور الذي هو أخف من فك المضموم (قوله أحق بالجواز) لما فيه من مزيد الثقل

﴿فصل في الادغام﴾

(قوله اللائق بالتصريف) وهو ادغام المثلين في كلمة والاحتراز به عن الادغام اللائق بالقراء فانه أعم (قوله وهو) أي الادغام لا بقيد اللائق بالتصريف حتى يرد أن التعريف أعم من المعرف (قوله لغة الادخال) يقال أدغمت اللجام في فم الفرس أي أدخلته (قوله الاتيان الخ) وسمي هذا ادغاما لخفاء الساكن عند المتحرك كخفاء الداخل في المدخول فيه (قوله من مخرج واحد) صفة لحرفين وخرج به الاخفاء لان الحرف المخفى ليس من مخرج ما بعده وقوله بلا فصل يظهر أنه متعلق بالاتيان وأن المراد به دفعة واحدة بدليل تعريف كثير الادغام أنه رفع اللسان بالحرفين رفعا واحدا ووضعه بهما كذلك وخرج به الفك (قوله افتعال منه) فأصله ادتغام فقلبت التاء دالا لوقوعها بعد الدال وأدغمت الدال في الدال (قوله ويكون الادغام) أي لا بالقيد السابق (قوله وفي المتقاربين) أي باعتبار الأمر والافليس الا في المتماثلين لان المتقاربين لابد من قلب أحدهما مماثلا للآخر (قوله أول مثلين محركين) أما المثلان الساكن أولهما المتحرك ثانيهما فيجب ادغام أولهما بثلاثة شروط أحدها أن لا يكون أول المثلين هاء سكت فان كان هاء سكت لم يدغم لان الوقف على الهاء منوي الثبوت وقد روي عن ورش ادغام ماليه هلك وهو ضعيف من جهة القياس والثاني أن لا يكون همزة منفصلة عن الفاء نحو لم يقرأ أحد فان الادغام في ذلك رديء

فلو كانت الهمزة متصلة بالفاء وجب الإدغام نحو سآل والثالث أن لا يكون مدة في الآخر أو مبدلة من غيرها دون لزوم فإن كان أول المثلين مدة في الآخر لم يدغم نحو يعطي ياسر ويدعو واقد لئلا يذهب المد بسبب الإدغام بخلاف ما لو كان لينا فقط نحو اخشي ياسرا واخشوا واقدا فيدغم فإن لم يكن في الآخر وجب الإدغام نحو مغزو أصله مغزوو على وزن مفعول والمضي وإن المدة في هذا الموضع الإدغام فيه وإن كان مدة مبدلة من غيرها دون لزوم لم يجب الإدغام بل يجوز إن لم يلبس نحو آثاثا ورئيا في وقف حمزة ويمتنع إن ألبس نحو قوول بالبناء للمفعول لأنه لو أدغم لالتبس بقوّل وإن كانت المدة مبدلة من غيرها إبدالا لازما وجب الإدغام كما لو بنيت من الأوب على مثال أبلم فتقول أوب بهمزة مضمومة وواو مشددة مضمومة أصله أأوب بهمزتين مضمومة فساكنة أبدلت الثانية واوا وأدغمت في الواو الثانية ويمتنع الإدغام إذا تحرك أول المثلين وسكن ثانيهما نحو ظللت ورسول الحسن لأن شرط الإدغام تحرك المدغم فيه اهـ تصريح مع زيادة من الدماميني وقد ذكرها في أبيات فقال

أول مثلين ادغمن إن سكنا * وليس همزة ماتت عن فا البنا

وليس هاء سكت لا مدا حتم * أو مبدلا لا بدلا إلا ملتزم

(قوله نحو شهر رمضان) مثله العفو وأمر ونحو الشمس ميراجعن أمر ربهم د زرجة العمرية ومن جرى يومئذ (قوله لا يجوز إدغامه عند جمهور البصريين) لما يلزم عليه من اجتماع الساكنين على غير حده وصار ومقابل جمهورهم أبو عمرو فإنه منهم كما في الهمع عن أبي حيان وعبارته لم يجزه البصريون غير أبي عمرو وهو رأس في البصريين (قوله وتأوله على إخفاء الحركة) أي فيكون المعنى بقوله إدغاما الفرق بينه وبين ما أن أبا عمرو لا يقرأ بالإدغام المحض وليس كذلك بل يقرأ به كما نقله شيخنا وغيره وقد نقل ابن الحاجب عند الدارقطني عن الشاطبي وأنه جمع به بين جمع النحاة هذا الإدغام ونحو القراء له ثم رده بأن القراء لا يعدلون من الإدغام المحض بل كان الشاطبي نفسه يقرأ به ولا يصح الجمع بذلك ثم قال والأولى الأخذ بقول القراء إذ ليس قول النحاة حجة إلا عند إجماعهم ولم يجمعوا على المنع ولا هم ناقلون عمن ثبتت عصمته عن الغلط في مثله وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم وثبوت القرآن تواترا وما نقله النحاة آحاد ولو سلم أن مثل ذلك ليس بمتواتر فالقراء أعدل وأكثر اهـ باختصار وعبارة التحاف فضلا البشر في القراءات الأربعة عشر إذا كان ما قبل المدغم ساكنا صحيحا عسر الإدغام معه لكونه جمعا بين ساكنين ليس أولهما حرف علة وذلك نحو شهر رمضان وفيه طريقان صحيحان طريق المتقدمين إدغامه إدغاما صحيحا وطريق أكثر المتأخرين إخفاؤه يعني اختلاس حركته وهو المسمى بالروم وهو في الحقيقة مرتبة ثالثة لا إدغام ولا إظهار وليس المراد به الإخفاء المذكور في باب النون الساكنة والتنوين لأن الجمع بين ساكنين أولهما صحيح لا يجوز إلا وقفا لعروضه لأنه لا وأجاب المجوزون للإدغام المحض بأنا لا نسلم أن الجمع بين الساكنين غير جائز بل هو غير مقيس وما خرج عن القياس وثبت سماعه يقبل ويكون شاذا قياسا فقط ولا يمتنع وقوعه في القرآن وبأن الوصل هنا كالوقف إذ لا فرق بين الساكن للوقف والساكن للإدغام اهـ باختصار (قوله نحو ردد) بدالين مهملتين وهو العيب ويقال عيبة ددى كفتى ودد كدم (قوله وسيأتي الكلام عليه) أي في شرح قوله وكذاك نحو تجلى واستتر (قوله جمع صفة) اسم لبناء والسقيفة أيضا الظلة كالسقيفة غرى (قوله جمع جدة) بضم الجيم وتشديد الدال تصريح (قوله جمع كلة) هي بكسر الكاف وتشديد اللام الستر الرقيق يخاط كالبيت يتقى به من البعوض ويسمى في عرفنا الناموسية تصريح (قوله جمع لمة) بكسر اللام وتشديد الميم الشعر المجاوز شحمة الأذن اهـ تصريح وعبارة المصباح الشعر يلم بالمنكب أي يقرب اهـ (قوله نحو لبب) هو موضع القلادة من

نحو شهر رمضان فإن هذا لا يجوز إدغامه عند جمهور البصريين وقد روي عن أبي عمرو إدغام ذلك وتأوله على إخفاء الحركة وأجازه الفراء والثاني أن لا [illegible] نحو ددن قال المصنف في بعض كتبه إلا أن يكون [illegible] أو حركة [illegible] ويجوز الإدغام في الفعل المضعف إذا [illegible] بالهمزة الوصل [illegible] وسيأتي الكلام عليه ولم يذكرها هنا الشارح [illegible] ذكره في الكافية [illegible] الثالث والرابع والخامس والسادس أن لا يكونا في اسم على فعل بضم أوله وفتح ثانيه كصفف جمع صفة وجدد جمع جدة وهي الطريق في الجبل أو فعل بضمتين نحو ذلل جمع ذلول وجدد جمع جديد أو فعل بكسر أوله وفتح ثانيه نحو كلل جمع كلة ولمم جمع لمة أو فعل بفتحتين نحو لبب

وطلل فكل هذه يمتنع ادغامها والى ذلك أشار بقوله (لا كطلل وصفف وذلل وكلل ولبب) وعلة امتناع الادغام في هذه الامثلة
الاربعة أن الثلاثة الاول منها مخالفة للافعال في الوزن والادغام فرع عن الاظهار مختص بالفعل لفرعيته وتبع الفعل فيه ما وازنه
من الاسماء دون ما لم يوازنه وأما الرابع فانه وان كان موازنا للفعل الا أنه لم يدغم لخفته لكون مبناها على فرعية الادغام في الاسماء
حيث أدغم موازنه في الافعال نحو رد فعلم بذلك ضعف سبب الادغام فيه وقوته في الفعل (تنبيهات) الاول يمتنع الادغام أيضا في
وازن أحد هذه الامثلة مصدره لا محالة نحو حششاء لفظا مخالف الاوزان بخلاف نحو رددان مثل سلطان من الرد ونحو
جمع حبب ونحو الدححان مصدر دح بمعنى دب * الثاني كان ينبغي أن يستثنى مثالا مما يمتنع فيه الادغام وهو فعل نحو ال لكونه
مخالفا لاوزان الافعال ولو بنيت من الرد مثل ابل قلت ردد بالفك واجل ما ره

و عدم ... ثانيه اعلم تكثر في
الكلام ولم يسمع في
المضاعف وقد اسند في
بعض نسخ التسهيل
* الثالث اعلم أن وزان
الثلاثي المذكور هنا
امتناع ادغامه ثم تعرض
لا ... على اسم وقد سمع
... حسنه بها ...
أربعة ... فعل
فلا كلام فيه وهو فعل
بكسر الفاء وضم العين
لانه مهملة وهي فعل
... وفعل بضم العين
وفعل نحو ابل واذا بنيت
من الرد مثل كتف أو
عضد ... رد ...
بالادغام لا ... أوزان
الفعل ... فعل ... فيه
فعل ولم ... هذا مذهب
... مذهب ابن كيسان
... رددو ... المدلة
ووافقه الناظم في التسهيل
في الاول ... الثاني واذا
بنيت من الرد مثل ابل
قلت ردد بالفك ومن رأى
أن فعلا أصل في الفعل ينبغي أن يدغم وقياس مذهب ابن كيسان الفك بل هو في هذا أولى وعليه مشى في التسهيل انتهى * السابع
من الشروط أن لا يتصل بأول المثلين مدغم فيه واليه أشار بقوله (ولا كجسس) وهو جمع جاس اسم فاعل من جس الشئ اذا مسه أو
من جس الخبر اذا فحص عنه وهو الجاسوس وانما وجب الفك لانه لو أدغم المدغم فيه لالتقى ساكنان * الثامن أن لا يعرض تحريك
ثانيهما واليه أشار بقوله (ولا كاخصص ابي) لان الاصل اخصص بالاسكان فنقلت حركة الهمزة الى الساكن فلهذا لم يعتد بها لعروضها
* التاسع أن لا يكون ما هما فيه ملحقا بغيره واليه أشار بقوله (ولا كهيلل) وهذا نوعان أحدهما ما حصل فيه الالحاق بزيادة قبل المثلين
فهيلل اذا أكثر من لا اله الا الله فان الياء فيه مزيدة للالحاق بدحرج والآخر ما حصل فيه الالحاق بأحد المثلين نحو جلبب فان
احدى الباءين مزيدة للالحاق بدحرج وانما امتنع في هذين النوعين لاستلزامه فوات ما قصد من الالحاق * العاشر أن لا يكون مما
شذت العرب في فكه اختيارا وهي ألفاظ محفوظة لا يقاس عليها والى هذا أشار بقوله (وشذ في ألل ونحوه فك بنقل) أي شذ
الفك في ألفاظ منها قولهم ألل السقاء اذا تغيرت رائحته وكذلك الاسنان اذا فسدت والاذن اذا رقت وألل الانسان

الصدر وما شد على صدر المركوب ليمنع الرحل من الاستئخار وما استدق من الرمل كرابا (قوله
وطلل) هو الشاخص من آثار الدار تصريح (قوله وتبع الفعل فيه الخ) الفعل مفعول مقدم وما
فاعل مؤخر (قوله وان كان موازنا للفعل) الواو للحال (قوله وقوته في الفعل) أي لثقله بتركب
مدلوله واحتياجه لخفة الادغام بخلاف الاسم (قوله نحو حششاء) عبارة ... فانه موازن لمصدره ... على
فعلاء بضم ففتح وفي الصحاح ما يخالف كلام الشارح كالموضح فانه قال الحشاء أصله الحششاء على فعلاء
فادغم لعله المصرح (قوله نحو رددان) من الرد فانه موازن لمصدره فعلان ... وقوله مثل
سلطان بضم اللام في المصدر أي السلطان بضم اللام للاتباع (قوله ونحو ...) ... مهملة
ونون جمع ... بضم الحاء ... كما في ... فانه موازن لمصدره فعل بكسرتين
(قوله ونحو الدححان) بدال مهملة فحاءين فانه موازن لمصدره فعل ... (قوله قلت رددا وردد)
بفتح الراء فيهما ولو ... أحدهما لان حركة المدغم لا ... كان ماقبله ساكنا
كما ... وكان ينبغي الاقتصار على أحدهما كما في عبارة المرادي (قوله بل هو) أي الفك ... في هذا
لان ابن كيسان انما هو على الوزن المتفق على أصالته في الفعل وهو فعل بفتح العين ... وردد ... بضم
فضم ولا يمكن ... على الوزن المختلف في أصالته في الفعل وهو ردد بضم فكسر الاولى (قوله
مدغم فيه) أي حرف مدغم في أول المثلين وهو مساو لقول الموضح أن لا يتصل أول المثلين بمدغم
(قوله وهو الجاسوس) الضمير راجع الى الجاس من جس الخبر وقال جماعة الجاسوس بالجيم صاحب
سر الشر والحاسوس بالحاء المهملة والناموس صاحب سر الخير (قوله حركة الهمزة) أي من أبي (قوله
كهيلل) فعل ماض ملحق بدحرج وهو أحد الالفاظ المنحوتة من المركبات كبسمل اذا قال بسم الله
وسبحل اذا قال سبحان الله وحوقل اذا قال لا حول ولا قوة الا بالله وحيعل اذا قال حي على ... اذا
اذا قال الحمد لله وحمدل ... اذا قال ... اذا قال أطال الله بقاءك ... اذا قال أدام
الله عزك وحسبل اذا قال حسبي الله واذا ... وقد أوسعنا الكلام فيه في آخر رسالتنا الكبرى
على البسملة (قوله وهذا) أي ما المثلان فيه ملحق بغيره المشار اليه بقوله كهيلل (قوله نوعان) بل ثلاثة
ثالثها ما حصل فيه الالحاق بأحد المثلين وغيره نحو اقعنسس أي أخرج ... فانه ملحق باحرنجم
والالحاق حصل فيه بالسين الثانية على المختار وبالهمزة والنون قاله المصرح (قوله ما ... من
الالحاق) هو موازنة الملحق للملحق به (قوله في ألل) بوزن فرح (قوله ...) بدال مهملة ...

اذا ابيت الشعر في جبينه وصككت الفرس اذا اصطكت عرقوباه وضببت الارض اذا كثر ضبابها وقطط الشعر اذا اشتدت جعودته ولححت العين ولخخت اذا التصقت بالرمص ومششت الدابة اذا شخص في وظيفها حجم دون صلابة العظم وعززت الناقة اذا ضاق احليلها وهو مجرى لبنها فشذوذ ترك الادغام في هذه الافعال كشذوذ ترك الاعلال في نحو القود والحيد والصيد والحوكة والخونة مما سبق في موضعه فلا يجوز القياس على شئ من هذه المفكوكات كما لا يقاس على شئ من تلك المصححات وما ورد من ذلك في الشعر عد من الضرورات كقول ابي النجم * الحمد لله العلي الاجلل * (تنبيه) قد شذ الفك ايضا في كلمات من الاسماء منها قولهم رجل ضفف الحال ومحبب وحكى ابو زيد طعام قضض اذا كان فيه يبس (وحيي) وعيي ونحوهما مما عينه ولامه ياآن لازم تحريكهما (افكك وادغم دون حذر) في واحد منهما لوروده فمن ادغم نظر الى انهما مثلان في كلمة وحركة ثانيهما لازمة وحق ذلك الادغام لاندراجه في الضابط المتقدم ومن فك نظر الى ان حركة الثاني كالعارضة لوجودها في الماضي دون المضارع والامر والعارض لا يعتد به غالبا ومن ثم لم يجز الادغام في نحو لن يحيي ورأيت محييا واما قوله

* وكأنها بين النساء سبيكة * تمشي بسدة بيتها فتعيي *

فشاذ لا يقاس عليه خلافا للفراء (تنبيه) الفك اجود من الادغام وان كان كل منهما فصيحا مقروا به في المتواتر ولعل الناظم اومأ الى ذلك بتقديم الفك في النظم انتهى (كذاك) يجوز الفك والادغام اي فيما اجتمع فيه تاآن اما في اوله او وسطه (نحو تجلى واستتر) اما الاول فقال في شرح الكافية اذا ادغمت فيما اجتمع في اوله تاآن زدت همزة وصل تتوصل بها الى النطق بالتاء المسكنة للادغام فقلت في تتجلى اتجلى هذا كلامه وفيه نظر

قال شيخنا والبعض بابه ضرب وقد يؤخذ من كلام القاموس كونه من باب فرح (قوله اذا ابيت الشعر في جبينه) مثله في الصحاح وعبارة الفارضي في جبهته (قوله وصككت الفرس) جعله شيخنا نقلا عن المختار من باب دخل وتبعه البعض في هذا الضبط وقد راجعت المختار فلم أجد فيه صكك بالمعنى الذي ذكره الشارح وانما فيه ما نصه صكه ضربه وبابه رد ومنه قوله تعالى فصكت وجهها اه والذي في القاموس رجل أصك مضطرب الركبتين والعرقوبين وقد صككت يارجل كفلت صككا اه وهو يفيد أن بابه فرح (قوله عرقوباه) العرقوب من الانسان عصب غليظ فوق عقبه ومن الدابة في رجلها بمنزلة الركبة في يدها قال الاصمعي كل ذي أربع عرقوباه في رجليه وركبتاه في يديه ومن انقطا ساقها كذا في الصحاح وغيره (قوله وضببت) بضاد معجمة فموحدتين بوزن فرح كما في القاموس وقوله ضبابها بكسر الضاد جمع ضب كما في القاموس (قوله وقطط) بقاف فطاءين مهملتين بوزن فرح وجاء بالادغام أيضا كذا في القاموس (قوله ولححت العين) بلام فحاءين مهملتين قال شيخنا السيد والبعض من باب فرح (قوله ولخخت) بلام فخاءين معجمتين ولم يذكره صاحب الصحاح والقاموس الا مدغما (قوله ومششت) بميم فشينين معجمتين بوزن فرح كما في الصحاح والقاموس (قوله اذا شخص) قال البعض بضم الخاء وهو خطأ لان المضموم الخاء بمعنى بدن وضخم وهو لا يناسب هنا وأما شخص بفتح هذا المعنى كالذي بمعنى ارتفع والذي بمعنى طلع فبفتح الخاء كمنع كذا في القاموس (قوله في وظيفها) الوظيف بظاء معجمة ثم فاء مستدق الذراع والساق من الخيل والابل وقوله حجم أي شئ ذو حجم وقوله دون صلابة العظم أي ليس لهذا الشئ الشاخص صلابة العظم الصحيح هكذا تفيد عبارة الصحاح (قوله وعززت) بعين مهملة فزايين معجمتين قال شيخنا وتبعه البعض بابه دخل والذي في القاموس العزوز الناقة الضيقة الاحليل والجمع عزز وقد عززت ككرمت عززا وعزوزا وعزازا بالكسر وعززت ككرمت وأعززت وتعززت اه (قوله كشذوذ ترك الاعلال في نحو القود الخ) فيه نظر وان سكتوا عليه لان تصحيح العين في ذلك مطرد مستثنى من قاعدة قلب الواو والياء ألفا عند تحركهما وانفتاح ما قبلهما كما مر في قول الناظم وصح عين فعل وفعلا الخ (قوله رجل ضفف الحال) بضاد معجمة ففاءين بوزن كتف من الضفف بفتحتين وهو الضيق والشدة والحاجة والذي في القاموس والصحاح رجل ضف الحال بالادغام فليس ضفف في عبارة الشارح كما ينبغي حتى يصح توقف البعض في شدة وذلك ضفف في قولهم رجل ضفف الحال بانه كما ينبغي نعم يصح التوقف في طعام قضض بقاف فضادين معجمتين لانه كما ينبغي على ما في القاموس وعبارته قض الطعام يقض بالفتح وهو طعام قضض محركة ثم قال وقض المكان يقض بالفتح قضضا فهو قض وقضض ككتف صار فيه القضض كاقض واستقض اه وقوله صار فيه القضض بفتحتين أي الحصى الصغار كما في القاموس والصحاح (قوله ومحبب) بحاء مهملة فموحدتين على وزن اسم المفعول (قوله لازم تحريكهما) صوابه تحريك ثانيهما كما عبر به الموضح وغيره وكما سيعبر به في قوله وحركة ثانيهما لازمة لان اللازم تحريكه من نحو حيي الياء الثانية فقط لانه فعل ماض مبني على الفتح الظاهر أما الاولى فيجوز تحريكها على الفك واسكانها على الادغام (قوله كالعارضة) أي بجامع عدم اللزوم في جميع التصاريف (قوله والعارض لا يعتد به غالبا) أي فكذا ما هو كالعارض (قوله ومن ثم) أي من أجل عدم الاعتداد بالعارض (قوله في نحو لن يحيي) مضارع أحيا ورأيت محييا اسم فاعل أحيا ولان حركة الثانية فيهما عارضة لعروض الناصب وهو لن ورأيت (قوله سبيكة)

لان تجلى فعل مضارع واجتلاب همزة الوصل لايكون فى المضارع والذى ذكره غيره من النحاة أن الفعل المفتتح بتاءين ان كان ماضيا نحو تتبع وتتابع جاز فيه الادغام واجتلاب همزة الوصل فيقال اتبع واتابع وان كان مضارعا نحو تتذكر لم يجز فيه الادغام ان ابتدئ به لما يلزم من اجتلاب همزة الوصل وهى لاتكون فى المضارع بل يجوز تخفيفه بحذف احدى التاءين وسيأتى فى كلامه وان وصل بما قبله جاز ادغامه بعد متحرك أولين نحو تكاد تميز ولا تيمموا لعدم الاحتياج فى ذلك الى اجتلاب همزة الوصل وأما الثانى وهو استتر ونحوه من كل فعل على افتعل اجتمع فيه تاآن فهذا يجوز فيه الفك وهو قياسه لبناء ماقبل المثلين على السكون ويجوز فيه الادغام بعد نقل حركة أول المثلين الى الساكن فتقول (٣٤٩) ستر بطرح همزة الوصل من أوله لتحرك الساكن بحركة النقل ﴿تنبيهات﴾ الأول اذا أوثر الادغام فى استتر صار اللفظ به كاللفظ بستر الذى وزنه فعل بتضعيف العين ولكن يمتازان بالمضارع والمصدر لأنك تقول فى مضارع الذى أصله افتعل يستر بفتح أوله وأصله يستتر فنقل وأدغم وتقول فى مضارع الذى وزنه فعل يستر بضم أوله وتقول فى مصدر الذى أصله افتعل ستارا وأصله استتار فلما أريد الادغام نقلت الحركة فطرحت الهمزة وتقول فى مصدر الذى وزنه فعل تستيرا على وزن تفعيل * الثانى يجوز فى استتر ونحوه اذا أدغم وجه آخر وهو أن يقال ستر بكسر فائه وذلك أن الفاء ساكنة وحين قصد الادغام سكنت التاء الاولى فالتقى ساكنان فكسر أولهما على أصل التقاء الساكنين ويجوز على هذه اللغة كسر التاء اتباعا لفاء الكلمة فتقول فعل والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول مبنية على ذلك الا أن اسم الفاعل يشتبه بلفظ اسم المفعول على لغة من كسر التاء اتباعا فيصير مشتركا كمختار فيحتاج الى قرينة * الثالث ماذكره فى هذا البيت كالمستثنى من الضابط المتقدم انتهى (وما بتاءين ابتدى قد يقتصر * فيه على تا كتبين العبر) الاصل تتبين بتاءين الاولى تاء المضارعة والثانية تاء تفعل وعلة الحذف انه لما ثقل عليهم اجتماع المثلين ولم يكن سبيل الى الادغام لما يؤدى اليه من اجتلاب همزة الوصل وهى لاتكون فى المضارع عدلوا الى التخفيف بحذف احدى التاءين وهذا الحذف كثير جدا ومنه فى القرآن مواضع كثيرة نحو تنزل الملائكة والروح لاتكلم نفس نارا تلظى ﴿تنبيهات﴾ الاول مذهب سيبويه والبصريين أن المحذوف هو التاء الثانية لان الاستثقال بها حصل وقد صرح بذلك فى شرح الكافية وقال فى التسهيل والمحذوفة هى الثانية لا الاولى

أى قطعة مستطيلة من فضة وسدة البيت بضم السين بابه اه عينى بزيادة وقوله فتجى ضبطه البعض بفتح التاء الفوقية وهو غلط لان الكلام فى المثلين العارض تحريك ثانيهما وتجى بفتح التاء مضارع عى طارعنهما لانه بياء تحتية فألف متعذرة التحريك بل هو بضم الفوقية وكسر العين المهملة مضارع أعيا كما قاله الدماميني وكسرة العين منقولة اليها من الياء الاولى عند ارادة ادغامها فى الياء الثانية وأعيا يستعمل لازما ومتعديا ومن الاول ماهنا والشاهد فى فتجى حيث أدغم اعتدادا بالحركة العارضة فى البيت لاجل الروى مع أنها فى غيره أيضا عارضة لاجل الناصب (قوله لان تجلى الخ) عبارة التوضيح ولم تلحق الله همزة وصل فى أول المضارع وانما ادغام هذا النوع فى الوصل دون الابتداء وبذلك قرأ البزى فى الوصل نحو ولا تيمموا ولا تبرجن (قوله واجتلاب همزة الوصل لايكون فى المضارع) قد يقال مرادهم أنها لاتكون فيه على وجه اللزوم له عند الابتداء به كما فى الماضى والامر والمصدر ولا يظن بالمصنف أن يقدم على ذلك بمجرد التشهى من غير سند كسماع واستنباط من لغة العرب وقياس ليس فى لغتهم ماينافيه وناهيك بمن نقل الثقات عنه أنه قال طالعت الصحاح جميعا فلم أستفد منه الا ثلاث مسائل ولا يضره عدم ذكر السند صريحا قاله يس ونص ابن الناظم على أن الناظم ذكر المسئلة فى بعض كتبه على مايوافق الجمهور (قوله فيقال اتبع) أى بتشديد الفوقية والموحدة (قوله ونحوه) كاقتتل واكتتب (قوله وهو قياسه) فيه عندى نظر وان سكتوا عليه لانه يقتضى أن الادغام خلاف القياس وليس كذلك لتوفر ضابط الادغام فيه ولو قال وهو الاحسن لكان مستقيما (قوله لبناء ماقبل المثلين على السكون) أى فيحوج الادغام الى تكلف نقل حركة أول المثلين الى الساكن (قوله بفتح أوله) أى وثانيه وتشديد ثالثه مع كسره ولم يذكر الشارح ذلك لانه قدر مشترك بين المضارعين (قوله ستارا) بكسر أوله وتشديد ثانيه (قوله بكسر فائه) وهى السين (قوله على أصل التقاء الساكنين) فليست الكسرة منقولة اذ لا كسر فى التاء المدغمة (قوله مبنية على ذلك) أى فان فتحت سين الماضى فتحت سين المضارع واسم الفاعل واسم المفعول وكانت التاء على مايقتضيه الحال فهى مكسورة فى المضارع واسم الفاعل ومفتوحة فى اسم المفعول وان كسرت سين الماضى وتاؤه كسرتا فى الثلاثة وحينئذ يشتبه اسم الفاعل واسم المفعول كما قاله الشارح (قوله من الضابط المتقدم) أى ضابط وجوب الادغام المتقدم فى قوله أول مثلين الخ (قوله قد يقتصر الخ) قد للتحقيق أو للتقليل النسبى وفى قول الشارح وهذا الحذف كثير جدا رمز الى الاول (قوله نارا تلظى) فأصله تتلظى حذفت احدى التاءين ولو كان ماضيا لقيل تلظت لوجوب التأنيث مع المجازى اذا كان ضميرا متصلا (قوله لان الاستثقال بها حصل) ولدلالة الاولى على

خلافا لهشام يعني أن مذهب هشام أن المحذوفة هي الاولى ونقله غيره عن الكوفيين * الثاني قد أرشد بالمثال الى أن هذا انما هو في المضارع الواقع في الابتداء لانه الذي يتعذر فيه الادغام وأما الماضي نحو تتابع فلا يتعذر فيه الادغام وكذا المضارع الواقع في الوصل كما سبق بيانه * الثالث قال في شرح الكافية وقد يفعل ذلك يعني التخفيف بالحذف بما تصدر فيه نونان ومن ذلك ما حكاه أبو الفتح من قراءة بعضهم ونزل الملائكة تنزيلا وفي هذه القراءة دليل على أن المحذوفة من تاءي تتنزل حين قال تنزل انما هي الثانية لأن المحذوفة من نوني نزل في القراءة المذكورة انما هي الثانية هذا كلامه قال الشارح ومنه على الاظهر قوله تعالى كذلك نجي المؤمنين في قراءة عاصم أصله ننجي ولذلك سكن آخره (٢٥٠) انتهى * الحادي عشر من شروط وجوب الادغام أن لا يعرض سكون ثاني المثلين اما لاتصاله بضمير رفع واما لجزم وشبهه وقد أشار الى الاول بقوله * (وفك حيث مدغم فيه سكن * لكونه بمضمر الرفع اقترن) لتعذر الادغام بذلك والمراد بمضمر الرفع تاء الضمير ونا ونون الاناث (نحو حللت ما حللته) وحللنا والهندات حللن فالادغام في ذلك ونحوه لا يجب بل لا يجوز قال في التسهيل والادغام قبل الضمير لغية قال سيبويه وزعم الخليل أن ناسا من بكر بن وائل يقولون ردنا ومرنا وردت وهذه لغة ضعيفة كأنهم قدروا الادغام قبل دخول النون والتاء وأبقوا اللفظ على حاله وأشار الى الثاني بقوله (وفي * جزم وشبه الجزم) والمراد به الوقف (تخيير) أي بين الفك والادغام (قفي) أي تبع نحو لم يحلل ولم يحل واحلل وحل والفك لغة أهل الحجاز والادغام لغة تميم (تنبيهات) الاول المراد بالتخيير استواء الوجهين في أصل الجواز لا استواؤهما في الفصاحة لان الفك لغة أهل الحجاز وبها جاء القرآن غالبا نحو ان يمسسكم حسنة ومن يحلل عليه غضبي واغضض من صوتك ولا تمنن وجاء على لغة تميم ومن يرتد في المائدة ومن يشاق الله في الحشر * الثاني اذا أدغم في الامر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها وحكى الكسائي أنه سمع من عبد القيس اردد واغض وامر بهمزة الوصل ولم يحك ذلك أحد من البصريين * الثالث اذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع نحو ردوا أو ياء مخاطبة نحو ردي أو نون توكيد نحو ردن أدغم الحجازيون وغيرهم من العرب لان الفعل حينئذ مبني على هذه العلامات فليس تحريكه بعارض * الرابع التزم المدغمون فتح المدغم فيه قبل ها الغائبة نحو ردها ولم يردها والتزموا ضمه قبل هاء الغائب نحو رده ولم يرده لان الهاء خفيفة فلم يعتدوا بوجودها فكأن الدال قد وليها الالف والواو وحكى الكوفيون ردها بالضم والكسر ورده بالفتح والكسر وذلك في المضموم الفاء وحكى ثعلب الاوجه الثلاثة قبل هاء الغائب

الغائب

المضارعة والحذف مخل بها (قوله خلافا لهشام) أي الضرير ودليله أن الثانية لمعنى كالمطاوعة وحذفها مخل بهذا المعنى (قوله بما تصدر فيه نونان) أي متحركان (قوله ونزل الملائكة) برفع اللام ونصب الملائكة (قوله دليل الخ) وجه الدلالة ضم النون اذ لا وجه لضم الثانية ابن غازي (قوله من نوني نزل) الاوضح والانسب بقوله قبل من تاءي تتنزل أن يقول من نوني ننزل (قوله ومنه) أي حذف احدى النونين (قوله على الاظهر) مقابله قولان الاول أن نجي فعل ماض مجهول سكنت ياؤه للتخفيف على لغة وأنيب عن الفاعل ضمير المصدر وقال في المغني وفيه ضعف من جهات اسكان آخر الماضي وانابة ضمير المصدر مع أنه مفهوم من الفعل فلا فائدة في ذكره وانابته غير المفعول به مع وجوده اه الثاني ان أصله ننجي بسكون النون الثانية فادغمت في الجيم كاجاصة واجانة أصلهما انجاصة وانجانة فأدغمت النون في الجيم وهذا أضعف مما قبله لان ادغام النون في الجيم لا يكاد يعرف كما في التصريح (قوله أصله ننجي) بفتح النون الثانية وتشديد الجيم (قوله وفك) ماض مجهول نائب فاعله ضمير يرجع الى أول المثلين أو فعل أمر وقوله لكونه علة لسكن وقوله بمضمر الرفع أي البارز المتحرك (قوله بل لا يجوز) أي عند جمهور العرب كما يفيده قوله قال في التسهيل الخ وقوله قال سيبويه الخ وهؤلاء الجمهور يلتزمون اسكان ما قبل الضمير بدون زيادة حرف (قوله لغية) أي لقوم لا يلتزمون اسكان ما قبل الضمير وحكى ردن بزيادة نون ساكنة قبل نون الاناث مدغمة فيها وردات بزيادة ألف قبل تاء الضمير كذا في شرح التسهيل لعلي باشا والمحكي عنهم هذا يلتزمون الاسكان المذكور مع زيادة الحرف الساكن (قوله قبل دخول النون والتاء) أي ونا (قوله وأبقوا اللفظ على حاله) أي بعد دخولهما (قوله والمراد به الوقف) أي البناء لا ما قابل الوصل (قوله والادغام لغة تميم) عبارة الهمع والادغام لغة غير الحجازيين من العرب نظرا الى عدم الاعتداد بالعارض (قوله الثالث اذا اتصل بالمدغم فيه الخ) وجه تعلقه بما نحن بصدده من اشتراط أن لا يعرض سكون لثاني المثلين أنه مما صدق عليه هذا النفي وكان الانسب كما قال البعض ذكره في شرح قوله ولا كمخصص أي المشار به الى اشتراط عدم عروض حركة ثاني المثلين (قوله أدغم الحجازيون وغيرهم) أي أبقوا الادغام (قوله مبني على هذه العلامات) لو قال متحرك قبل هذه العلامات لكان واضحا فتأمل (قوله التزم المدغمون فتح المدغم فيه الخ) أي على قول بدليل ما سيأتي (قوله قبل ها الغائبة) بقراءة ها بالقصر على ارادة اللفظ المركب من الهاء والالف لان المجموع هو ضمير الغائبة واضافته الى الغائبة من اضافة الدال للمدلول وهذا بخلاف قوله هاء الغائب فانه بالمد (قوله ورده بالفتح والكسر) ظاهره بقاء ضم الهاء مع كسر الدال وهو انما يأتي على لغة الحجازيين الذين يضمون هاء

وغلط في تجويزه الفتح وأما الكسر فالصحيح أنه لغية سمع الاخفش من ناس من عقيل مده وعضه بالكسر والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن فقالوا ارد القوم لانها حركة التقاء الساكنين في الاصل ومنهم من يفتح وهم بنو أسد وحكى ابن جني الضم وقد روى بهن قوله • فغض الطرف انك من نمير • نعم الضم قليل قال في التسهيل في باب التقاء الساكنين ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح هذا لفظه فان لم يتصل الفعل بشئ مما ذكر ففيه ثلاث لغات الفتح مطلقا نحو ردّ وفرّ وعضّ وهي لغة أسد وناس غيرهم والكسر مطلقا نحو ردّ وفرّ وعضّ وهي لغة كعب وغيرها الاتباع لحركة الفاء نحو ردّ وفرّ وعضّ وهذا أكثر في كلامهم اه (وفك أفعل في التعجب التزم) قال في شرح الكافية باجماع وكأنه أراد اجماع العرب لان المسموع الفك ومنه قوله • وقال نبي المسلمين تقدموا • وأحبب الينا أن تكون المقدما • والا فقد حكى عن الكسائي اجازة ادغامه (والتزم الادغام أيضا في هلم) باجماع كما قاله في شرح الكافية فلم يقل فيه هلمم ﴿تنبيهات﴾ الاول هذا البيت استدراك على ما قبله أي يستثنى من فعل الامر صيغتان لا تخيير فيهما الاولى أفعل في التعجب فانه ملتزم فكه والثانية هلم في لغة تميم فانه ملتزم ادغامه وقد سبق في باب أسماء الافعال أن هلم عند الحجاز بين اسم فعل بمعنى أحضر أو أقبل وعند بني تميم فعل أمر وباعتبار هذه اللغة ذكرها هنا • الثاني التزموا أيضا فتح هلم وحكى الجرمي الفتح والكسر عن بعض تميم واذا اتصل بها هاء الغائب نحو هلمه لم يضم بل يفتح وكذا اذا اتصل بها ساكن نحو هلم الرجل وقد تقدم أن لكونها عند تميم فعلا اتصلت بها ضمائر الرفع البارزة فيقال هلما وهلموا وهلمي بضم الميم قبل الواو وكسرها قبل الياء واذا اتصل بها نون الاناث فالقياس هلممن وزعم الفراء أن الصواب هلمن بفتح الميم وزيادة نون ساكنة بعدها وقاية لفتح الميم ثم تدغم النون الساكنة في نون الضمير وحكى عن أبي عمرو أنه سمع هلمين يا نسوة بكسر الميم مشددة وزيادة ياء ساكنة قبل نون الاناث وحكى عن بعضهم هلمن بضم الميم وهو شاذ • الثالث مذهب البصريين أن هلم مركبة من ها التنبيه ومن لمّ التي هي فعل أمر من قولهم لم الله شعثه أي جمعه كأنه قيل اجمع نفسك الينا فحذفت ألفها تخفيفا وقال الخليل ركبا قبل الادغام فحذفت الهمزة للدرج اذ كانت همزة وصل وحذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الاولى الى اللام وأدغمت وقال الفراء مركبة من هل التي للزجر وأم بمعنى اقصد فخففت الهمزة بالقاء حركتها على الساكن قبلها فصار هلم ونسب بعضهم هذا القول الى الكوفيين وقول البصريين أقرب الى الصواب قال في البسيط ومنهم من

الغائب وان وليت كسرة أو ياء ساكنة لا على لغة غيرهم لان غيرهم يكسرها بعدهاتين كما تقدم في باب الضمير (قوله وغلط في تجويزه الفتح) لا وجه لتغليطه بعد حكاية الكوفيين له ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (قوله فالصحيح أنه لغية) أي في مضموم الفاء ومفتوحها بدليل قوله سمع الاخفش الخ (قوله فغض الطرف انك من نمير) قاله جرير وتمامه • فلا كعبا بلغت ولا كلابا • ونمير بضم النون من قيس عيلان اه عيني (قوله قال في التسهيل الخ) استدلال بانكار المصنف الضم على قلته لان شأن ما ينكره كثير الاطلاع مع وجوده أن يكون قليلا (قوله مما ذكر) أي واو الجمع وياء المخاطبة ونون التوكيد وها الغائبة وهاء الغائب (قوله مطلقا) أي مضموم الفاء أو مكسورها أو مفتوحها وقد مثل للثلاثة على هذا الترتيب (قوله وفك أفعل) بكسر العين تصريح (قوله اجازة ادغامه) فيقول أحب بزيد (قوله في هلم باجماع) لثقلها بالتركيب وفي كيفية تركيبها خلاف سيذكره الشارح (قوله من فعل الامر) أي ولو صورة فدخل فعل التعجب فصح استثناؤه من فعل الامر (قوله ذكرها هنا) أي على وجه استثنائها من فعل الامر (قوله التزموا أيضا) أي كما التزموا الادغام (قوله فتح هلم) تخفيفا لثقلها بالتركيب ولم يجيزوا في آخرها ما أجازوا في آخر نحو ردّ من الضم للاتباع والكسر على الاصل في التخلص من التقاء الساكنين (قوله هاء الغائب) مثلها بالاولى ها الغائبة (قوله لم يضم) أي تبعا لضم الهاء (قوله بل يفتح) هل يأتي هنا ما حكاه الجرمي عن بعض تميم من الكسر (قوله أن لكونها) اسم أن ضمير الشأن محذوف (قوله وكسرها قبل الياء) لم يقل وفتحها قبل الالف لمجيئه على الاصل فيها فلم يحتج للتنبيه عليه (قوله واذا اتصل بها نون الاناث الخ) حاصل ما ذكره فيها حينئذ أربعة أقوال (قوله وقاية لفتح الميم) لان نون النسوة تستدعي سكون ما قبلها كغيرها من ضمائر الرفع البارزة المتحركة فلولا زيادة النون لسكنت الميم (قوله بكسر الميم) أي لمناسبة الياء بعدها وقوله وزيادة ياء ساكنة أي محافظة على ما تستدعيه نون النسوة من ساكن قبلها (قوله وحكى عن بعضهم هلمن بضم الميم) أي مع تشديدها ولعل ضمها اتباع لضم اللام وهل مع زيادة نون ساكنة قبل نون الاناث كما تقدم عن الفراء أو لا الاقرب الاول فراجعه (قوله اجمع نفسك الينا) هذا انما يناسب استعمالها بمعنى أقبل والمناسب استعمالها بمعنى احضر اجمع كذا الينا (قوله تخفيفا) أي ونظرا الى أن أصل لام لمّ قبل الادغام السكون كما في التصريح أي فالحذف للتخفيف وللتخلص من التقاء الساكنين باعتبار الاصل (قوله فحذفت الهمزة) أي همزة الميم الذي هو أصل لمّ قبل الادغام (قوله ثم نقلت حركة الميم الاولى) أي وأدغمت في الميم الثانية بعد تحريكها تخلصا من الساكنين (قوله بالقاء حركتها على الساكن قبلها) أي ثم حذفها (قوله قال في البسيط الخ) بهذا

يقول انها ليست مركبة انتهى ﴿خاتمة﴾ في النون الساكنة ومنها التنوين • اعلم أن للنون الساكنة أربعة أحكام • أولها الادغام وهو بلا غنة في اللام والراء وبغنة في حروف يومن مالم تكن مواصلتها في كلمة واحدة كالدنيا وصنوان وقنوان وأعمار فان الفك في ذلك لازم • والثاني الاظهار وهو في حروف الحلق الستة العين والغين والحاء والخاء والهاء والهمزة لبعد مخرج النون من مخرجها • والثالث القلب ميما عند الباء ويستوي كونها في كلمة نحو أنبئهم أو كلمتين نحو أن بورك وموجب هذا القلب أن الباء بعدت من النون وشابهت أقرب الحروف اليها وهي الميم لان النون والميم حرفا غنة فلما بعدت عن الباء لم يمكن ادغامها فيها ولما قربت بمشابهة القريب منها لم يحسن اظهارها فأوجب التخفيف أمرا آخر وهو قلبها ميما لانها أختها في الغنة • والرابع الاخفاء وذلك اذا وليها شئ من الحروف غير المذكورة وذلك خمسة عشر حرفا يجمعها أوائل هذا البيت

ترى جارد عد قد ثوى زيد في ضنى
كذا ذاق طير صيد سو شبا ظفر

وانما أخفيت عند هذه الحروف لانها قربت منها قربا متوسطا لان حروف الحلق بعدت منها فأظهرت وحروف لم يرو قربت منها قربا شديدا فادغمت وهذه الخمسة عشر لم تبعد بعد تيك ولم تقرب قرب هذه فأخفيت والاخفاء حال بين الاظهار والادغام والله سبحانه وتعالى أعلم • ولما يسر الله له اكمال ما وعد به في الخطبة من قوله مقاصد النحو بها محويه أخبر بذلك فقال (وما بجمعه عنيت قد كمل • نظما على جل المهمات اشتمل) يقال عنى بكذا أي اهتم به ويلزم بناؤه للمفعول

برد ادعاء بعضهم الاجماع على تركيبها وان كان تركيبها هو الاصح (قوله مالم تكن مواصلتها الخ) أنت خبير بأن هذا التقييد بالنسبة الى الباء والميم والواو دون النون ولهذا لم يمثل لمواصلة النون للنون في كلمة لان ادغام احدى النونين في الاخرى واجب لو كان اجتماعهما في كلمة واحدة نحو فمن الله علينا واضافة مواصلتها من اضافة المصدر الى فاعله أو مفعوله (قوله ويستوي) أي في القلب ومثله الاظهار والاخفاء كونها أي النون مع الباء وقوله أو كلمتين أو بمعنى الواو لان الاستواء انما يكون بين متعدد (قوله ان الباء بعدت من النون) أي في الصفة لان النون حرف لين أغن والباء حرف شديد مع أن مخرجيهما مختلفان وقوله وشابهت أي النون وكذا الضمير في بعدت وادغامها (قوله ولما قربت) أي النون من الباء وقوله بمشابهة الخ أي بسبب مشابهة النون الحرف القريب من الباء وهو الميم لكون الميم والباء من مخرج واحد ووجه المشابهة كما أسلفه أن كلا من النون والميم حرف أغن ويصح ان يكون قوله منها تنازعه كل من قربت والقريب (قوله لانها أختها) أي لان النون أخت الميم في الغنة (قوله قد ثوى) بالمثلثة أي أقام وقوله زيد في ضنى حال من فاعل ثوى بتقدير قد ويحتمل غير ذلك وقوله كذا ذاق راجع لقوله زيد في ضنى وقوله صيد بالبناء للمجهول نعت لطير وقوله سو مفعول ذاق وقوله شبا ظفر بشين معجمة مفتوحة فموحدة أي حدة ظفر الصائد من كلب وصقر ونحوهما (قوله لان حروف الحلق الخ) علة لقوله قربت منها قربا متوسطا (قوله وحروف لم يرو) من الرواية أو الري والاروا الارويه والا كان حقه أن يكتب بألف بعد الواو لانها واو جماعة وكتابته بها مخل وحروف لم يرو هي حروف الادغام أعم من أن يكون بغنة أولا وأسقط منها النون لانه لا يصح أن يقال قربت النون من النون ولان وجوب ادغام النون الساكنة في النون في غاية الوضوح (قوله اكمال ما وعد به) لو قال اكمال ما استعان الله فيه لكان أوفق بما سلف في الخطبة (قوله وما بجمعه عنيت) الواو للاستئناف أو لعطف قصة على قصة وما موصولة واقعة على الالفاظ على ما هو الاقرب والاليق بقوله نظما الخ وقوله أحصى الخ وتذكير ضميرها باعتبار لفظها أو لان المراد مجموع الالفاظ لانه المناسب لقوله بجمعه (قوله قد كمل) بتثليث الميم والكسر أضعف اللغات والفتح أفصحها وأولى هنا لسلامة البيت عليه من عيب سناد التوجيه اللازم على الضم وهو اختلاف حركة ما قبل الروي المقيد والكمال والتمام بمعنى واحد لغة كالتكميل والتتميم وأما في اصطلاح علماء المعاني فالتكميل ويسمى بالاحتراس أيضا هو أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه كما في قوله

فسقى ديارك غير مفسدها • صوب الربيع وديمة تهمي

والتتميم أن يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة من مفعول أو حال أو نحوهما لنكتة كالمبالغة في نحو ويطعمون الطعام على حبه أي مع حبه (قوله على جل المهمات) فيه اشارة الى أن قوله في الخطبة مقاصد النحو على حذف مضاف كما تقدم بسطه والمهمات جمع مهم أو جمع مهمة فتقدير الموصوف على الاول الاحكام المهمات وعلى الثاني المسائل المهمات لكن يلزم على الثاني وصف جمع الكثرة لما لا يعقل بالمطابق مع أن الافصح فيه الافراد كما أن الافصح في غيره المطابقة الا أن يقال لما حذف ضعف عن المراعاة وقوله اشتمل أي اشتمال الدال على المدلول والجملة يحتمل أن تكون في محل نصب صفة لنظما وعليه اقتصر الشارح فيما يأتي لانه أقرب أو حالا أخرى أو في محل رفع خبرا آخر لما وكذا جملة أحصى فافهم (قوله ويلزم بناؤه للمفعول) أي وان كان بمعنى المبني للفاعل كما تفيده عبارته وانما يلزم ذلك اذا كان بمعنى اهتم أما عنا عنوا من باب قعد بمعنى خضع وذل

وعناية وعنوة بمعنى أخذ الشئ قهرا أو صلحا وعنى من باب رمى بمعنى قصد وعناه كذا من باب رمى شغله وعنى من باب تعب أصابه مشقة فبالبناء للفاعل كذا فى المصباح (قوله وبناؤه للفاعل) أى مجهولا كرمى يرمى عناية كما فى المصباح وقوله لغية أى قليلة (قوله وأنشد عليها) وجه أن اسم الفاعل انما يصاغ من المبنى للفاعل فعلى اللغة المشهورة انما يقال أنا معنى بكذا (قوله حال) أى فيكون مصدرا بمعنى اسم المفعول أما على كونه تمييزا فباق على مصدريته وقوله من الهاء فى يجمعه فيه عندى نظر لما يلزم عليه من الفصل بين الحال وصاحبها بأجنبى وهو قد كمل وذلك ممنوع فينبغى جعله حالا من الضمير فى كمل ثم الحال هنا موطئة لما بعدها لانفهام كونه نظما من قوله وما بجمعه عنيت لان الذى عنى بجمعه ألفية فى النحو والالفية انما تكون نظما وكذا يقال فى احتمال التمييز (قوله أو تمييزا الخ) رجح هذا بأن مجىء المصدر حالا مع كثرته سماعى وقد ترجح الحالية بأنها أوفق بوصف نظما بالجملتين بعده لان الاشتمال على المهمات واحصاء خلاصة الكافية أليق بالنظم بمعنى المنظوم من النظم بالمعنى المصدرى فتدبر (قوله من الكافية) أى من معانيها ومن تبعيضية حال من الخلاصة أو ابتدائية متعلقة بأحصى والى هذا الثانى أشار الشارح بعد وبالخلاصة اشتهر هذا النظم أعنى الالفية (قوله أى جمع هذا النظم الخ) أشار به الى أن أحصى فعل ماض ومن الكافية صلته والخلاصة مفعوله قال جماعة ولا يجوز أن يكون أحصى أفعل تفضيل خبرا مقدما والخلاصة مبتدأ مؤخرا لان بناء أفعل التفضيل من الرباعى شاذ على الصحيح ولتكذيب الحس له اذ الكافية مشتملة على أبواب كاملة ليست فى الخلاصة كباب ضمير الشأن وضمير الفصل والقسم والتاريخ والتقاء الساكنين وتصحيحه بارادة كافية ابن الحاجب تكلف بارد ومما يؤيد كون أحصى فعلا اسناد الفعل الى ضمير النظم فى قوله كما اقتضى والاقال كما اقتضت ثم ان كانت أل فى الخلاصة للاستغراق كما هو المناسب للمدح كان فى الكلام مبالغة لان المقام مقام مدح والافقد فات الالفية كثير من زبد الكافية كما علم (قوله كما اقتضى) ما مصدرية والجار والمجرور صفة لمصدر محذوف أى احصاء كاقتضائه الغنى بجامع حصول السرور والنفع بكل فان قلت مقتضى جعله احصاء الالفية خلاصة الكافية مشبها واقتضاءها الغنى مشبها به أن الاقتضاء أقوى من الاحصاء فما وجه ذلك قلت وجهه أنه يلزم من اغنائها الطالبين احصاؤها خلاصة الكافية والالم تغنهم لاحتياجهم حينئذ الى ما فى الكافية ولا يلزم من الاحصاء الاغناء لاحتمال احتياجهم الى زيادة على خلاصة الكافية مع أن الكاف قد تأتى لمجرد التشريك بين شيئين فى أمر من غير اعتبار كون المشبه به أقوى كما فى كل من زيد وعمر وكصاحبه (قوله أى أخذ غنى) المناسب لتفسيره الاقتضاء بالاخذ أن يكون المراد بالغنى القدر المغنى كما يفيده قوله وهو أى الغنى كناية أى لغوية عما جمع من المحاسن الظاهرة وعبر عنه بالمصدر مبالغة فان فسر الاقتضاء بالاستلزام لم يحتج لذلك والغنى بالكسر والقصر الاستغناء وبالكسر والمد التغنى وبالفتح والمد النفع وقوله بلا خصاصة أى فقر دفع به توهم تخلل الفقر بين أزمنة الغنى وفى كلامه تشبيه العلم بالمسائل الكثيرة بالغنى والجهل بها بالفقر ووجه الشبه ظاهر وقد قيل العلم محسوب من الرزق وانما مدح هذا النظم باقتضائه الغنى بلا خصاصة لانه لصغرها تقبل الناس عليها فيحصل لهم الغنى بما فيها والكافية لكبرها تقصر عنها همم كثير من الناس فلا يشتغلون بها فلا يحصل الغنى بمسائل العربية (قوله وعنه) أى بركته وقوله فى البدء والختام يرد عليه أن المناسب لاقتصاره أولا على مقابلة نعمة الانعام أن يقول فى الختام كالبدء الا أن يقدر قبل التعليل كما فعل ذلك فى الابتداء (قوله وجمعنى واياه فى دار السلام) اعترض الشارح سابقا على تخصيص الناظم فى الخطبة الدعاء بنفسه وبابن

وبناؤه للفاعل لغية حكاها فى اليواقيت وأنشد عليها
عان بأخراها طويل الشغل
ونظما حال من الهاء فى يجمعه أو تمييز محول عن الفاعل واشتمل نعت لنظما وعلى جل المهمات متعلق باشتمل ثم وصف نظما بصفة أخرى فقال (أحصى من الكافية الخلاصه) أى جمع هذا النظم من منظومة المصنف المسماة بالكافية الخالص الصافى مما يكدره (كما اقتضى) أى أخذ (غنى بلا خصاصه) تشوبه والخصاصة ضد الغنى وهو كناية عما جمع من المحاسن الظاهرة ثم قابل بالشكر نعمة الانعام وأردفه بالصلاة على سيدنا محمد سيد الانام وعلى آله وأصحابه الكرام لاحراز أجر ذلك وعنه فى البدء والختام فقال رحمه الله وجمعنى واياه فى دار السلام

معطى بأن الأولى تعميم الدعاء فيعترض على الشارح بما ذكر ذلك (قوله فأحمد الله) أي فبسبب كمال هذا النظم على الوجه المذكور الخ (قوله مصليا) في كون هذه الحال مقدرة أو مقارنة ما سلف في نظيره في الخطبة (قوله خير نبي) بدل من محمد لا نعت له ولا عطف بيان لاختلاف محمد وخير نبي تعريفا وتنكيرا (قوله وآله) الأولى أن يراد بهم أتباعه كما قدم بسطه (قوله الغر) جمع أغر وهو في الأصل الأبيض الجبهة ثم استعمل في الكرام استعارة تصريحية أو تشبيه بليغ ويحتمل أن يكون تلميحا إلى ما وصفه به نبينا صلى الله عليه وسلم أمته بقوله أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من آثار الوضوء (قوله المنتخبين) أي المختارين (قوله الخيره) بكسر الخاء المعجمة وفتح التحتية وتسكينها بمعنى الاختيار كما في المصباح فهو مصدر أو اسم مصدر على الخلاف وصف به مبالغة ولهذا التزم إفراده وحيث كان المراد من الخيرة هنا المختارين فذكره بعد المنتخبين تأكيد لاقتضاء المقام مدح قال ابن غازي ويحتمل أن يضبط هنا بفتح الخاء على أنه جمع خير بكسر الخاء وسكون خيرة برية اهـ (قوله أولا وآخرا) ظرف عامله الاستقرار الذي هو متعلق الجار والمجرور قبله أو محذوف تقديره أحمد ذلك أولا وآخرا والله أعلم

(فأحمد الله مصليا على
محمد خير نبي أرسلا
وآله الغر الكرام البرره
وصحبه المنتخبين الخيره)
الحمد لله أولا وآخرا باطنا
وظاهرا وصلى الله على
سيدنا محمد سيد المرسلين
وعلى آله الطيبين الطاهرين
وصحبه أجمعين صلاة
وسلاما دائمين متلازمين
إلى يوم الدين

تم بعون الله تعالى ما قصدته من حاشية تطفت بدقائق هذا الشرح ونكاته وكشفت النقاب عن وجوه مخدراته وخباياته وأزاحت من مكنونات أسراره ما خفي على الواقفين وأبرزت من عرائس أبكاره ما احتجب عن الناظرين فهي جديرة بأن يرد عذب مناهل تحقيقاتها الظامئون حقيقة أن يهتدي بأنوار شموس تدقيقاتها الحائرون ومع ذلك لم أدعها بشرط البراءة من كل عيب لأن الإنسان محل الخطأ والنسيان بلا ريب غير أن كثير الحسنات يمحو قليل السيئات والحمد لله على ما أولاه والصلاة والسلام على نبيه الذي اجتباه. قال مؤلفها خاتمة المحققين وزينة المدققين كان الفراغ من رقم هذه الحاشية ضحوة يوم الثلاثاء لأربع عشرة ليلة مضت من رجب سنة ١١٩٣ ثلاث وتسعين ومائة وألف على يد مؤلفها الفقير إلى عفو مولاه محمد بن علي الصبان عاملهما مولاهما بمزيد الإحسان آمين

﴿يقول الفقير أحمد مروان﴾

بحمد من جعل اختلاف اللغات من الآيات واصطفى من بينها لسان العرب كما هو أشهر من البديهيات والصلاة والسلام على نبيه وآله وصحبه ووليه قد تم طبع حاشية أبي العرفان العلامة محمد الصبان المستغني بفضلها عن الإيضاح والبيان على شرح العلامة نور الدين أبي الحسن علي ابن محمد الأشموني على ألفية ابن مالك وبهامشها الشرح المذكور ومضمنة تقريرات العلامة الشيخ
أحمد الرفاعي المالكي وذلك بالمطبعة الخيرية المنشأة بجوش عطى بجمالية
مصر المحمية على ذمة صاحبي المطبعة المذكورة حضرة كل
من السيد عمر حسين الخشاب وشريكه الشيخ محمد
عبد الواحد الطوبي في ثامن الحجة سنة
١٣٠٥ هجرية على صاحبها
أفضل السلام وأتم
التحية
آمين